

مجلة ابدعنا الدين

عصر اسمعيل

بقلم

عبد الرحمن الراجحي بك

962.03

R13aA

v. 1-2

C-1

الجزء الأول

الطبعة الثانية

١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م

محتويات الكتاب

(الجزء الأول) يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد اسماعيل

(الجزء الثاني) وفيه ختام الكلام عن عصر اسماعيل

ثمن الجزء الأول

٣٠ قرشاً

حقوق الطبع محفوظة

ملتزم الطبع والنشر

مكتبة النهضة المصرية

٩ ش عدلى باشا - ت ٥١٣٩٤ - القاهرة

مطبعة دار الفكرة ش مفقاة الفاضل

مقدمة الطبعة الثانية

ظهرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب في ديسمبر سنة ١٩٣٢ ، وشغلتُ بعدها بإخراج الحلقات التالية من هذه المجموعة ، وقد أفدت من الانتظار هذه السنين قبل إخراج الطبعة الثانية ، إذ تسنى لي أن أطلع على مآثر خلاها من كتب وتراجم ، ومؤلفات ووثائق ، عن عصر اسماعيل ، يتفق بعضها مع وجهة نظري في الكتابة عنه ، وبعضها يعارضها ، وقد يكون رداً عليها ، ثم أمعنت النظر أيضاً في البحوث والمقالات والخطب التي ألفت سنة ١٩٤٥ في دار الأوبرا الملكية ، وفي غيرها من المحافل والمعاهد ، لمناسبة مرور خمسين عاماً على وفاة الخديو اسماعيل ، وأعدت النظر فيما كتبت عنه سنة ١٩٣٢ ، لعل أكون قد أخطأت في موضع من المواضع ، فأصحح خطئي ، أو انحرفت عن الرأي الصواب ، فأعدل عن رأيي ، ولا غضاضة على الإنسان في أن يعدل عن رأيه إذا تبين له خطؤه فالحقيقة بنت البحث ، والعصمة لله وحده ، على أني بعد أن استكملت هذه الدراسة ازدادت اطمئناناً إلى صحة ما كتبتُ ودوّنتُ عن عصر اسماعيل ، واعتقدت أكثر مما كنت أعتقد أني لم أتجاوز الحقيقة فيما ذكرت له أو عليه ، وهذا هو واجب المؤرخ في التراجم ، فعليه أن يذكر ما للترجم وما عليه ، أما أن يذكر الحسنات دون السيئات ، أو يقتصر على هذه ويفعل الحسنات ، فهذا ليس من التاريخ الصحيح ، وما لا ينبغي أن يكون أساس البحث والتدوين ، والتاريخ الصحيح يقتضي ذكر الحقائق بأكملها ، لتكون الصور التي يعرضها المؤرخ عن الحوادث والشخصيات صوراً صحيحة ، لا تشويه فيها ولا إيهام

وعلى ذلك فإني أعيد طبع هذا الكتاب ، دون أن أغير أو أنقص منه شيئاً فالتبعة الثانية هي ذات الطبعة الأولى . لا تغير فيها ولا تبديل ، ولم أزد عليها سوى إضافات يسيرة بالجزء الثاني ، لا تتجاوز ثلاثاً ، وقد حرصتُ على أن أجعلها في هامش الكتاب ، لكي يبقى الأصل كما أخرجته أول مرة ، وأضفت إلى الوثائق التاريخية النص

الكامل لللائحة تأسيس مجلس شورى النواب ولائحته النظامية ، وكنت قد لخصت أحكامهما
في الطبعة الأولى ، فأبقيت التلخيص كما هو ، وأضفت إليه نصوص اللائحتين ، وأردت
من نشرها استكمال الوثائق التاريخية الهامة عن هذا العصر ، ولم أزد على ذلك شيئاً
والله أسأل أن يلهمنا قول الحق ، ويحنبنا مواطن الزلل ، ويهدينا سواء
السبيل ؟

عبد الرحمن الرافعي

أكتوبر سنة ١٩٤٨

مقدمة الطبعة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

بهذا الكتاب ندخل في غمار العصر الحديث من تاريخ الحركة القومية ، إذ كان عهد الحديو اسماعيل أكثر العهود صلةً بعصرنا الحاضر ، وأقربها منا أثرًا

أخرجنا قبل الآن ثلاثة أجزاء من هذا التاريخ ، بسطنا في الأول منها منشأ الحركة القومية في تاريخ مصر الحديث ، وكشفنا عن الدور الأول من أدوارها وهو عصر المقاومة الأهلية التي اعترضت الحملة الفرنسية في مصر ، واشتمل الثاني على تنمة المقاومة الشعبية ووقائعها إلى انتهاء الحملة الفرنسية ، وتطور الحياة القومية من بعد ذلك إلى ارتقاء محمد علي أريكة مضيأرادة الشعب ، ثم أفردنا الجزء الثالث لعصر محمد علي ، وفصلنا الكلام فيه عن ظهور الدولة المصرية الحديثة ، وتحقيق استقلالها ، وتأليف وحدتها القومية بفتح السودان وضمه إلى حظيرة الوطن ، وما تم في ذلك من جلائل الأعمال

وكتابنا اليوم يتضمن الحديث عن خلفاء محمد علي و « عصر اسماعيل » ، وقد جعلناه في جزأين ، كتابا مستقلا ، لاشتماله على صفحة قائمة بذاتها في تاريخ مصر القومي ، وسنحذو هذا الحذو فيما نخرجه بمشيئة الله من سلسلة تاريخ الحركة القومية فنجعل لكل عهد منها كتابا مجتمعا ، قال الكتاب الآتي في (الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى) ، والذي يليه عن (مصطفى كامل) ، وهلم جرا



إن الحقبة من الزمن التي تولى الحكم فيها عباس الأول ، ثم سعيد ، ثم اسماعيل ، هي صفحة هامة من تاريخ مصر القومي ، لأنها بمثابة دور الانتقال من عصر محمد علي إلى الثورة العرابية

انقضى عصر محمد علي و ابراهيم بعد أن توطدت دعائم الدولة المصرية المستقلة ،

وتأسس الجيش المصرى ، والأسطول المصرى ، والثقافة المصرية ، ووضعت قواعد النهضة العلمية والاقتصادية فى البلاد

ثم جاء عهد عباس الأول ، ويصح اعتباره عهد الرجعية والنكسة ، لأن فيه وقفت حركة التقدم وقُبرت النهضة التى ظهرت على عهد محمد على

ثم كان عهد سعيد ، ويمتاز بظهور نهضة وطنية جديدة بأن تعد من أدوار الحركة القومية ، ترجع إلى نزعة سعيد الوطنية ، وميله إلى خير المصريين ورفاهيتهم ، والعمل على تحريرهم من نير المظالم ، وبث روح القومية فى نفوسهم ، والنهوض بهم للمناصب العالية فى الجيش والإدارة ، ولكن إلى جانب هذه المحامد ، بدأت على عهده ثغرات التدخل الأجنبى فى شؤون مصر ، بإقراره إنشاء قناة السويس على يد شركة أوروبية ، مخالفاً فى ذلك تعاليم أبيه العظيم ، وافتتاحه عهد القروض الأجنبية التى جرت السكوارث على البلاد ، وكانت سلاسلها وأغلالها

ثم جاء عهد اسماعيل ، وهو عصر طويل ، يتمثل فيه تاريخ مصر القومى والسياسى فى إبان النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ويعد عصر آهاماً ، له أثره النافع ، كما له أثره الضار ، فى تطور الحركة القومية ، ذلك لما تفتحت فيه من آمال ، وما قام فيه من نهضة ورقى وعمران ، ثم ماتخلله واقترن به من أخطاء وأرزاء أدت إلى التدخل الأجنبى ، وإذا كانت مصر تشعر إلى اليوم بنتائج النهضة التى قامت فى ذلك العهد ، وتجنّى من ثمارها ، وتلّس آثارها بيديها ، فإنها أيضاً تعاني عواقب الأغلاط التى وقعت فيه ، وتدفع ثمنها غالياً ، من مالمها وحتموقها ومرافقها ، هذا إلى أن معظم القيود والنظم التى تقررت فى ذلك العصر لا تزال قائمة إلى اليوم (١٩٣٢) ، فالنشرىع المختلط ، وتغلغل الأجانب فى مرافق مصر والديون التى كبلت البلاد حكومة وشعباً ، والتدخل الأجنبى فى شؤون مصر المالية والسياسية ، كل هذه القيود ترجع إلى عهد اسماعيل



كان هذا العهد عصر تقدم ونهضة ، إذ نال الخديو اسماعيل من تركيا أقصى ما يمكن من الحتموق والمزايا توصلاً بمصر إلى الاستقلال التام ، وأكمل فتح السودان ، ومد

حدود الدولة المصرية إلى منابع النيل ، وشواطئ المحيط الهندي ، أى إلى ثغورها الطبيعية ، فكان عمله من هذه الناحية عظيماً جيداً ، وعنى بتنظيم الجيش وترقية التعليم الحربى ، وإنهاض البحرية المصرية ، وإقامة أعمال العمران فى مختلف النواحي ، وبعث النهضة العلمية والفكرية من مرقدتها ، بإنشاء المدارس والمعاهد ، وتأسيس الجمعيات العلمية ، وتشجيع التأليف والصحافة ، ورعاية العلوم والآداب والفنون ، وأسس نوعاً من الحياة النيابية بإنشائه مجلساً محدود السلطة يعرف بمجلس شورى النواب ، كان له الأثر البالغ فى تطور الحركة الوطنية

فى عصر اسماعيل حدثت نهضة زاهرة ، يزدان بها تاريخه ، ولكن هذه النهضة قد تعثرت فى سيرها لما شابها من إسراف الخديو وبذخه ، وركونه إلى الأوروبيين ، وشديد ثقته بهم ، واعتماده عليهم ، فأدت هذه العوامل مجتمعة إلى تورطه فى القروض الباهظة التى نامت البلاد بحملها ، من حيث لم تكن فى حاجة إليها ، فكانت الذريعة التى توسلت بها الدول الأجنبية لتعيث بحقوق مصر الخالدة ، فوقع هذا العبث ، وتعددت مظاهره ، فمن إنشاء صندوق الدين ، إلى فرض الرقابة الثنائية على مالية مصر ، إلى تأليف لجنة تحقيق أجنبية لفحص شؤون الحكومة المالية ، إلى تعيين وزيرين أوروبيين فى الوزارة المصرية ، إلى تغلغل نفوذ الأجانب عامة فى مرافق البلاد ، فهذه الأحداث الجسام قد تصدع لها صرح الاستقلال الذى نالته مصر بمجهودها وتضحياتها العظيمة من عهد محمد على



أثارت هذه الكوارث سخط الأحرار من ذوى رأى والمكانة فى البلاد ، فظهرت فى صفوفهم حركة وطنية تردد صداها فى الصحف وفى مجلس شورى النواب ، واتجهت غايتها إلى إنقاذ مصر من التدخل الأجنبى ، وتقرير النظام الدستورى أساساً للحكم فيها ، وتبادل زعمائها الرأى فى اجتماعات عقدوها بدار السيد على البكرى ومنزل اسماعيل راغب باشا ، واجتمعت كلمتهم فى (الجمعية الوطنية) على المطالبة بتأليف وزارة وطنية خالصة للمصريين ، خالية من الوزراء الأوروبيين ، وتقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس شورى النواب ، فاستجاب الخديو اسماعيل لمطالب الأحرار ، وعهد إلى شريف

باشا الوزير المشهور تأليف الوزارة الوطنية ، على أن تكون خالية من العنصر الأوروبي ،
مسئولة أمام مجلس الأمة (وثيقة ٧ أبريل سنة ١٨٧٩) ، فألف شريف باشا الوزارة على
هذا الأساس ، فكانت أول وزارة مسئولة أنجبتها الحركة الوطنية في تاريخ مصر الحديث ،
وكان من أعظم أعمالها وأجلها شأن أنها وضعت دستوراً على أحدث المبادئ العصرية
وقدمته إلى مجلس شورى النواب لينال إقراره ، وخولت ذلك المجلس سلطة « جمعية
تأسيسية » تملك حق إقرار الدستور وتعديله

على أن الدول الاستعمارية لم تنظر بعين الرضا إلى ظهور هذه الحركة واطرادها ،
واشتداد ساعدها ، بجمع كلمة الأمة حولها ، ومناصرة الخديو لها ، فسعت لإحباطها ،
وبدأت مؤامرتها بالاعتراض على أول مشروع مالى للوزارة الوطنية ، ثم عملت على أن
تخلع الخديو ، وكانت تركيا من الضعف وسوء النية نحو مصر بحيث أجابت طلب الدول ،
وأعلنت خلع اسماعيل وإسناد منصب الخديوية إلى توفيق باشا (يونيه سنة ١٨٧٩)

ثم استمرت المصادمة بين الحركة القومية والمطامع الأوروبية ، إلى أن بلغت طوراً
جديداً ، هو المعروف بالثورة العرابية ، فالثورة من هذه الناحية تعددت فعل للتدخل
الأجنبي الذى وقع في عهد اسماعيل ، ومطالبها الأساسية هي في جوهرها المطالب التي
اجتمعت عليها كلمة الأحرار في (الجمعية الوطنية) ، والدستور الذى تمخضت عنه الثورة
سنة ١٨٨٢ ، مقتبس من دستور سنة ١٨٧٩



فإلى عهد اسماعيل ترجع إذن مقدمات الثورة العرابية ، وهي تطور للحركة الوطنية
التي ظهرت في ذلك العهد ، وعندى أن هذه الحركة كانت أسلم عاقبة وأدعى إلى الإعجاب
والتقدير من الثورة العرابية ، ذلك أن الحركة الأولى كان قوامها نهضة الأفكار والآراء ،
ونضج العقول والقرائح ، وتبادل الرأى والمشورة ، على حين جاءت الحركة العرابية وقوامها
الاعتداد بقوة الجيش وحسب ، فتضاءل العامل الفكرى والمعنوى ، في طورها الأخير ،
وخفت صوت الحكمة والتعقل ، إلى جانب صوت السيف المدفع ، ومن ثم تنكبت الحركة
سبيل الرشاد ، وركبت متن الشطط ، وانفسح المجال للدسائس الأجنبية تنصب أشراكها ،

والمطامع الاستعمارية تدبر مكائدها ، حتى انتهت الثورة بالاحتلال الانجليزى الذى مازلنا
نعانيه إلى اليوم (سنة ١٩٣٢)

فليان التطورات التى تعاقبت على البلاد فى عهد خافاء محمد على إلى انتهاء عصر
اسماعيل ، قد خصصتُ هذا الكتاب ، جاعلا وجهتى السعى إلى استخلاص الحقائق
والعظات ، من الحوادث وملايساتها ، لنتعرف الحاضر على ضوء الماضى ، ونصل الأسباب
بمسيباتها ، والنتائج بمقدماتها ، عسى أن يكون لنا فى ذلك ما نسترشد به فى حياتنا القومية .
أو نستظهر به على مانحن بسيله من جهاد فى سبيل الوطن
أسأل الله أن يعصمنا من الزلل ، ويلهمنا السداد فى القول والعمل ، ويوفقنا إلى
ما فيه تحقق الأمل ، إنه نعم المولى ونعم النصير

الذكرى

اليوم ختام العام الخامس لوفاة فقيد الوطن المرحوم أمين بك الرافعى
اليوم يطوى الزمان خمس سنوات على احتجابك عنا يا أمين ! ، وذكرك باقية فى
النفوس ماثلة فى الأذهان . يحددها من الليالى وكر الأعوام
فالى روحك الطاهرة الثاوية فى دار الابدية ، أبعث بتحيات الذكرى ، يرسلها القلب
وتفيض بها المشاعر ، ويحملها الرجاء الى عالم الأرواح .
وإلى بارئ تلك النفس الكريمه ، أتوجه بالدعاء ، أن يسبغ عليها آية السكينة
والطمأنينة ، فيانفس أمين ! ، اسكنى إلى جوار ربك راضية مرضية ، وياروح أمين !
سلام ، وريحان ، وجنة ونعيم ؟

عبد الرحمن الرافعى

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢

الفصل الأول

الرجعية في عهد عباس باشا الاول

١٨٤٨ - ١٨٥٤

يصح اعتبار عصر عباس باشا الأول عهد رجعية، ففيه وقفت حركة التقدم والنهضة التي ظهرت في عهد محمد علي

ولي عباس حلي الحكم بعد وفاة ابراهيم ، وفي حياة محمد علي باشا ، وهو ابن طوسون بن محمد علي ، لم يرث عن جده مواهبه وعبقريته ، ولم يشبه عمه ابراهيم في عظمته وبطولته ، بل كان قبل ولايته الحكم وبعد أن تولاه خلواً من المزايا والصفات التي تجعل منه ملكاً عظيماً يضطلع بأعباء الحكم ويسلك بالبلاد سبيل التقدم والنهضة

نشأة عباس

بذل محمد علي شيئاً من العناية في تعويد عباس ولاية الحكم إذ كان أكبر أفراد الأسرة العلوية سناً ، وبالتالي أحقهم بولاية الحكم بعد ابراهيم باشا ، فعهد اليه بالمناصب الادارية والحربية ، فتقلد من المناصب الادارية منصب مدير الغربية ، ثم منصب الكتخداية التي كانت بمنزلة رئاسة النظار ، ولم يكن في إدارته مثالا للحاكم البار ، بل كان له من التصرفات ما ينم عن القسوة ، وكان يبلغ جده نبأ بعض هذه التصرفات ، فينهاه عنها ، ويحذره من مواقبها ، ولكن طبيعته كانت تتغلب على نصائح جده وأوامره

وأما من الوجهة الحربية فقد اشترك مع ابراهيم باشا في الحرب السورية ، وقاد فيها أحد الفيالق ، ولكنه لم يتميز فيها بعمل يدل على البطولة أو الكفاءة الممتازة

وبالجملة فلم تكن له ميزة تلفت النظر ، سوى أنه حفيد رجل عظيم أسس ملكاً

كبيراً ، فصار إليه هذا الملك ، دون أن تقول إليه مواهب مؤسسه ، فكان شأنه شأن الوارث لتركه ضخمة جمعها مورثه بكفاءته وحسن تديره وتركها لمن هو خلو من المواهب والمزايا

وكان ابراهيم باشا لا يرضيه من عباس سلوكه وميله إلى القسوة وكثيراً ما نقم عليه نزعته إلى إرهاب الأهلين ، حتى اضطره إلى الهجرة للحجاز ، وبقي هناك إلى أن داهم الموت عمه العظيم

ولايته الحكم

كان عباس باشا متغيباً بالحجاز لما عاجلت المنية ابراهيم باشا ، فله تدعى إلى مصر ليخلفه على دست الأحكام تنفيذاً لنظام التوارث القديم الذى يجعل ولاية الحكم للأرشد فالأرشد من نسل محمد على ، وتولى الحكم فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٤٨ (٢٧ ذى الحجة سنة ١٢٦٤ هـ)

أخلاقه

بقى عباس فى الحكم خمس سنوات ونصفاً ، كان يبدو فى خلالها غريب الأطوار ، شاذاً فى حياته ، كثير التطير ، فيه ميل إلى القسوة ، سيئ الظن بالناس ، ولهذا كان كثيراً ما يأوى إلى العزلة ، ويحتجب بين جدران قصوره ، وكان يتخير لبنائها الجهات الموعلة فى الصحراء ، أو البعيدة عن الإنس ، ففياً عدا سراى الخرنفش ، وسراى الحلية بالقاهرة ، قد بنى قصرأ فخماً بالعباسية (التى سميت من ذلك الحين باسمه) ، وكانت إذ ذاك فى جوف الصحراء ، وقد شاهد المسيو فردينان دلسبس هذا القصر سنة ١٨٥٥ ، فراعته ضخامته ، وذكر أن نوافذه بلغت ٢٠٠٠ نافذة ، وهذا وحده يعطينا فكرة عن عظم القصر واتساعه ، فكأنه بنى لنفسه مدينة فى الصحراء ، وبنى قصرأ آخر نائباً فى الدار البيضاء ، الواقعة بالجبل على طريق السويس المقفر ، ولا تزال آثاره باقية إلى اليوم ، وقصرأ بالعطف (ذكره على باشا مبارك فى الخطط ج ٧ ص ٦٣) ، وقصرأ فى بنها على ضفاف النيل ، بعيداً عن المدينة ، وهو الذى قتل فيه كما سيجيء بيانه

وقد أساء الظن بأفراد أسرته ، وبكثير من رجالات محمد علي وإبراهيم ، وخيل له الوهم أنهم يأتمرون به ، فأساء معاملتهم ، وخشى الكثير منهم على حياتهم ، فرحل بعضهم إلى الأستانة ، والبعض إلى أوروبا ، خوفاً من بطشه ، واشتد العداء بين الفريقين طول مدة حكمه ، وبلغ به حقه على من يستهدفون لغضبه أنه حاول قتل عمته الأميرة نازلى هاتم ، واشتدت العداوة بينهما حتى هاجرت إلى الأستانة خوفاً من بطشه

وسعى في أن يغير نظام وراثة العرش ليجعل ابنه إلهامى باشا خليفته في الحكم ، بدلاً من سعيد باشا ، واسكنه لم يفلح في مسعاه ، ونقم على سعيد باشا الذى كان بحكم سنه ولى العهد ، واتهمه بالتآمر عليه ، واشتدت بينهما العداوة حتى اضطره أن يلزم الاسكندرية ، وأقام هناك بسرايه (بالقبارى)

وانتشرت الجاسوسية في عهده انتشاراً خفيفاً ، فصار الرجل لا يأمن على نفسه من صاحبه وصديقه ، ومن يغضب عليه ينفيه إلى السودان ويصادر أملاكه ، وكان نفى المغضوب عليهم إلى أقاصى السودان من الأمور المألوفة في ذلك العصر

وكان عباس مولعاً بركوب الخيل والهجن ، يقطع بها المسافات البعيدة في الصحراء ، وله ولع شديد باقتناء الجياد الكريمة . يجلبها من مختلف البلاد ، ويعنى بتربيتها عناية كبرى ، ويبنى لها الاصطبلات الضخمة ، وينفق عليها بسخاء ، شأن هواة الخيل

أعماله

سياسته العامة

يختلف عهد عباس عن عصر محمد علي ، فان حركة النهضة والتقدم والنشاط التى امتاز بها هذا العصر قد تراجعت كما قلنا في عهد عباس ، وهناك ظاهرة أخرى للفرق بين العهدين ؛ ذلك أن محمد علي كان يستعين بذوى العلم والخبرة من الفرنسيين في معظم مشاريع الإصلاح ، لكن « عباس » لسكونه لم يفكر في تعهد هذه الإصلاحات أقصى معظم هؤلاء الخبراء واستغنى عنهم ، وقم تضائل النفوذ الفرنسى في عهده ، ولم يعد إلى الظهور إلا في عهد سعيد باشا ، ومن هنا نعرف سبباً لتحامل كثير من المؤرخين والمؤلفين الفرنسيين على عباس ، فانه وإن كانت أعماله لا تدعو إلى الإطراء ، لسكنها

نعتقد أن أحكام الفرنسيين عليه لا تخلو من التحامل ، لتأثرهم من تضاول النفوذ الفرنسى فى عهده ، والفرنسيون لما اتصفوا به من الوطنية يكرهون كل ملك أو أمير يقترب من عهده بتضاول النفوذ الفرنسى فى بلاده ، من أجل ذلك نراه يميلون المدح جزافا لسعيد باشا ، ونعتقد أن هذا راجح إلى ميوله الفرنسية وعودة النفوذ الفرنسى إلى مصر فى عهده ، على يد الميسو فردينان دلسبس وأمثاله من اتخذهم سعيد بطانته وأولياؤه

فعباس إذن قد أقصى عنه الخبراء من كبار الموظفين الفرنسيين . فلم يعد لهم نفوذ لديه ، بل لم يكن يعاملهم معاملة عطف واحترام ، واستغنى عن خدمة بعضهم

وعلى العكس ، بدأ النفوذ الانجليزى يظهر فى عهده على يد المستر (مرى) القنصل البريطانى فى مصر وقتئذ ، فقد كان له عليه تأثير كبير ، وله عنده كلمة مسموعة

ولا يعرف السبب الحقيقى لهذه المنزلة ، سوى أنها نتيجة المصادفة ، فإن الملوك والأمراء المستبدين ليس لهم قاعدة مستقرة . ولا تصدر أعمالهم عن برنامج أو تفكير ، بل يتبعون الهوى فى كثير من أعمالهم ، وقد يكون لكفاءة المستر مرى دخل فيما ناله عند عباس من النفوذ ، وقيل إنه كان يستعين به فى السعى لى حكومة الاستانة بواسطة سفير إنكلترا لتغيير نظام وراثه العرش . كى يؤول إلى ابنه إلهامى ، وفى رواية أخرى إنه كان يستعين به وبالحكومة الانجليزية ليمنع تدخل حكومة الاستانة فى شؤون مصر إذ كانت تبغى تطبيق القانون الاساسى المعروف بالتنظيمات على مصر .

إصلاح الطريق بين القاهرة والسويس

ومهما يكن من السبب فالمستر مرى كان له أثر ظاهر فى اتجاه أفكار عباس ، ويتبين هذا النفوذ من أن أول أعماله بعد ولايته الحكم هو إصلاح طريق القاهرة إلى السويس ورصفه بالحجارة ، فجعله معبدا ، تسير فيه العربات بسهولة ، فهذه الفكرة وإن كانت فى ذاتها فكرة عمرانية سدينة إلا أن الموعز بها هو المستر مرى ، وغرضه منها تسهيل سبيل المواصلات البرية إلى الهند عن طريق مصر ؛ وسرعة نقل البريد البريطانى والسياح بين الهند وانجلترا

وكانت السياسة الانجليزية ترمى إلى تعبيد طريق المواصلات بين انجلترا والهند فى

مصر بواسطة انشاء سكة حديدية ، تصل الاسكندرية بالقاهرة ، ومنها إلى السويس ، وكانت تعارض في أن تنشأ بمصر طريق بحرية للمواصلات ، ولذلك عارضت في شق القناة البحرية في برزخ السويس ؛ وجذبت مد السكة الحديدية بين الاسكندرية والسويس ، وحجتها أن شق القناة يسهل على الدول البحرية المنافسة لها في الاستعمار طريق الوصول بسفنها الحربية إلى البحر الأحمر ؛ ثم إلى الهند ، فيتعرض سلطانها هناك للخطر ، أما فرنسا فكانت على العكس تحبذ فتح القناة ، وتعارض في مشروع السكة الحديدية ؛ لأنه مشروع انجليزي

السكة الحديدية بين الاسكندرية والقاهرة

ولقد فازت السياسة الانجليزية بضم عباس إلى وجهة نظرها ، فتم على يده إصلاح طريق السويس ، ثم شرع في مد السكة الحديدية من الاسكندرية إلى القاهرة سنة ١٨٥٢ ، وعهد بتخطيط العمل إلى المهندس الانجليزي الشهير روبرت ستفنسن Stephenson ، يعاونه مهندسون مصريون ، اسكن المهندسين المصريين هم الذين تم على أيديهم انشاء الخط كما يقول المسيو مريو ^(١) Meruau ، ومنهم من صار لهم فيما بعد شأن كبير وتقلدوا كبرى المناصب ، مثل سلامة باشا ابراهيم ، وثاقب باشا . ومظهر باشا . وبهجت باشا ، واستخدم عباس في تعميد الطريق وتركيب القضبان الجنود والبحارة المصريين ، وانشىء من سكة الحديد في عهده الخط الواصل بين الاسكندرية وكفر الزيات (سنة ١٨٥٤) ، وتم الخط بأكمله في عهد سعيد ، ويثس المسيو فردينان دلسبس من نجاح مشروع شق القناة ، ولم يعاوده الأمل إلا بعد أن تولى سعيد باشا الحكم كما سيحيى بيانه وإذا نحن صرفنا النظر عن التزاحم السياسى بين انجلترا وفرنسا ، فما لا شك فيه ، من وجهة النظر المصرية ، أن مشروع السكة الحديدية بين الاسكندرية والقاهرة وبين هذه والسويس أنفع للبلاد ، وأبعد عن الضرر من مشروع القناة ، فان مصر لم تستفد شيئاً من فتح قناة السويس ، بل كانت القناة شؤماً عليها كما سنفصله في موضعه ، ولأن

(١) في كتابه (مصر الحديثة) ص ١٠٢ ، والمسيو مريو معاصر لعباس وسعيد واسماعيل



عباس باشا الأول والى مصر

من سنة ١٨٤٨ الى سنة ١٨٥٤

السكة الحديدية قد نهضت بعمران البلاد التي مرت بها ، بخلاف القناة
فإصلاح طريق السويس ، والشروع في مد السكة الحديدية بين الاسكندرية والقاهرة ،
هما من أول ما فكر فيه عباس ، وهما من المشاريع الجليلة ، ولعل هذا هو العمل الوحيد
الإنشائي الذي يذكر لعباس ، لأنه لا يخفى أن السكك الحديدية هي من أعظم دعائم
العمران والتقدم ، وكانت هذه السكة أول خط حديدى أنشئ في مصر ، بل في الشرق
قاطبة ، فصر قد سبقت دول الشرق في أعمال العمران ، ولا يخفى أن تركيا وهي أقوى
دول الشرق وقتئذ تأخرت عن مصر في مد السكك الحديدية واستخدام القطارات البخارية ،
ولأنك لتلح تقدم مصر وسبقها تركيا في ميسادين العمران حينما زار السلطان عبد العزيز
مصر سنة ١٨٦٣ ، فانه لما ركب القطار من الاسكندرية إلى القاهرة تملكه العجب ، لأنه
لم يكن رأى القطارات البخارية في حياته من قبل (١)

ضبط الأمن

وعنى عباس باستتباب الأمن ، فضرب على أيدي الأشقياء وقطاع الطرق ، وطاردهم
وعاملهم بالقسوة ، فخشوا بأسه ، وانقطع دابرهم ، وأمن الناس شرورهم ، فاستتب الأمن
في عهده ، وهذا من خير أعماله

المدارس والمصانع

أما المدارس ، فقد ساءت حالتها في عهده ، فالغنى معظمها (بعد الذى عطل منها
في أواخر عهد محمد علي) ، واقفلت أبوابها ، بين عالية وثانوية وابتدائية ، ولم يبق منها
إلا النزر اليسير ، وكانما كان عباس يكره العلم والتعليم ، فانه لم يمكثف بإغلاق معظم
المدارس ، بل أنفذ الى السودان طائفة من كبار علماء مصر في ذلك العهد ، مثل رفاعه
بك رافع . ومحمد بيومي أفندى ، ودقلة أفندى ، بحجة انشاء مدرسة ابتدائية بالخرطوم ؛
والسبب الحقيقي هو إبعادهم ونفيهم من مصر ، وقد ساءت حالتهم كما بينا ذلك تفصيلا

(١) أنظر كتاب « سياحة السلطان عبد العزيز من الاسكندرية إلى القاهرة » للسيد جاردى

فى ترجمة رفاة بك رافع^(١) ، ومات منهم هناك محمد بيومى كبير أساتذة الهندسة والرياضيات فى مدرسة المهندسخانة

وانتقى من تلاميذ المدارس التى ألغاهها عدداً منهم أدخلهم مدرسة أنشأها سنة ١٨٤٩ ، ودعاها المفروزة ، اشارة الى أنه أفرز تلاميذها من بين طلبة المدارس ، وكانت هذه المدرسة بمثابة مدرسة تجهيزية حرية

وأقل ما بقى من المعامل والمصانع التى أنشأها جده بحجة الاقتصاد فى النفقات

البعثات

وأرسل إلى أوروبا ١٩ طالبا من تلاميذ المدارس المصرية لإتمام دروسهم بالمدارس الأوروبية ، على أنه استدعى معظم أعضاء البعثات الذين كانوا يتلقون العلم فى فرنسا منذ عهد محمد على

السودان

لم يعن عباس بالسودان عناية جده به ، ولم يفكر يوماً فى زيارة ذلك الإقليم العظيم الذى يعد الجزء المكمل لمصر ، ليشاهد بنفسه شؤون البلاد وأهلها ، ويتعرف أحوالها كما فعل محمد على الذى لم تمنعه شيخوخته ومشاغله العديدة من أن يحوب السودان باحثاً مستطلعاً .

الجيش والبحرية

أنفذ عباس بعض الإصلاحات الحرية التى فكر فيها إبراهيم باشا قبل وفاته ، كتجديد الإستحكامات ، وإنشاء الطرق الحرية ، وفيما عدا ذلك فإن الجيش فى الجملة لم يكن موضع عنايته ، وقد تسرب الى إدارته الخلل وسوء النظام . بعد أن كان مضرب الأمثال فى النظام والكفاية على عهد محمد على ، وزاد فى اضمحلاله أنه أدمج فيه نحو ستة آلاف من الأرنامود ، جعلهم خاصة جنده ، وسلحهم بالمسدسات ، فكانت لهم فى عهده الصولة

(١) راجع « عصر محمد على ، ص ٤٨٨ (من الطبعة الأولى)

والسطوة ، وشمخوا بأنوفهم على المصريين ، جنودا وأفراداً ، وجرّد عباس الأهلين من السلاح ؛ وحظر عليهم حمله ، فعاث الأرناءود في الأرض فساداً ، بما اشتهر عنهم من الظلم والعسف والإرهاق ، وبقي هؤلاء الاخلاط قوام الجيش في عهده وظل سليمان باشا الفرنساوى القائد العام للجيش المصرى ، ولسكن يده غلت عن النهوض به واصلاح شؤونه

وساءت حالة البحرية بعد أن كانت زاهرة ، وأخذت في الاضمحلال . ويرجع ذلك الى إهمال عباس أعمال العمران عامة ، ثم الى سبب خاص . وهو كراهيته لعمه سعيد باشا ، ومعلوم أن سعيد كانت نشأته في البحرية . وكان قائدا عاما للأسطول في عهد محمد على ، فلما تولى عباس الحكم حقد على البحرية جملة واحدة ، لحقده على سعيد باشا . ! فأهمل شأنها ، وتعطلت أعمال الترسانة ، ووقف إصلاح السفن ، فسرى اليها العطب والتلف

اشترك مصر في حرب القرم

بقى الجيش المصرى رغم ما أصابه من الخلل قوة لا يستهان بها ، وظهرت بسالته في حرب القرم ، وهى الحرب الوحيدة التى خاضت مصر غمارها في عهد عباس

شبت نار القتال بين تركيا والروسيا سنة ١٨٥٣ . فطلب السلطان عبد المجيد الى عباس باشا أن يمدّه بالجند والأساطيل ، فلبى عباس الطلب ، وكانت دار الصناعة (الترسانة) فى ذلك الحين معطلة كما قدمنا ، فعاد اليها النشاط والعمل ، واستدعى اليها العمال الذين كانوا مصروفين عنها ، وجهاز الأسطول المصرى ، وعهد بقيادته الى الأميرال حسن باشا الاسكندراني ، أحد خريجي البعثات فى عهد محمد على (١)

وأعد حملة مؤلفة فى بدء الحرب من نحو ٢٠.٠٠٠ مقاتل بقيادة سليم باشا فتحنى أحد القواد الذين حاربوا تحت لواء ابراهيم باشا فى حروب سوريا والأناضول ، فأقلعت الحملة على ظهر العمارة المصرية ووصلت الى الاسطانة ، ومضت الى ميدان القتال على نهر الدانوب ، ورابط معظم الجيش المصرى فى (ساستريا) وكان الروس يهاجمونها ، فأبلى

(١) ترجمنا له فى الجزء الثالث من تاريخ الحركة القومية (عصر محمد على ص ٥٣١ من الطبعة الأولى)

المصريون بلاء حسنا في المدافعة عنها ، وأقاموا بها حصنا عرف بطاينة العرب ، كان له فضل كبير في الدفاع ، فاستطاع الجيش المصري أن يكسر هجمات الروس سنة ١٨٥٤ ، واستمرت الحرب الى عهد سعيد باشا كما سيحيى بيانه

وقد ساهم الأسطول المصري في الحرب البحرية ، فسار قسم منه الى شواطئ الأناضول الشمالية بالبحر الأسود ، ولسكن السفن الروسية أوقعت به ، واشتركت بقية السفن في نقل القوات الحربية الى ثغور البحر الأسود ، وبقيت تؤدي واجبها الى انتهاء الحملة

مقتل عباس

اتفقت الروايات على أن عباس مات مقتولا في قصره بينها ، وهذا أمر مقطوع بصحته ، ولكن الخلاف في رواية مقتله ، وليس عجيبا أن يختلف الرواة في ذلك ، فان قتل عباس كان نتيجة مؤامرة من مؤامرات القصور ، وهذه المؤامرات لا يسهل اكتشاف حقيقتها ، أو الاتفاق على روايتها ؛ لما يكتنفها من الأسرار ، ولأنها تقع في جنح الظلام ؛ بعيدة عن الأنظار ، فلا يعرف الناس عنها الا ما تتناقله الألسنة بعد وقوعها ؛ ومن هنا ينشأ الاختلاف في الرواية ؛ ولدينا عن مقتل عباس روايتان . إحداهما ذكرها اسماعيل باشا سرهنك في كتابه (حقائق الأخبار عن دول البحار ج ٢ ص ٢٦٥) والأخرى ذكرتها مدام أولمب ادوار كما سمعتها بمصر في أوائل عهد اسماعيل ودونتها في كتابها (كشف الستار عن أسرار مصر ص ١٤٣)

ويؤخذ من رواية اسماعيل باشا سرهنك ، أن (عباس) كانت له حاشية من المماليك يقر بهم اليه ويصطفهم ، ويتخذ منهم خواص خدمه ، ولهم عنده من المنزلة ما جعله يغدق عليهم الرتب العسكرية العالية ، على غير كفاءة يستحقونها ، حتى حاز أكثرهم رتبة قائم مقام وكان لهم كبير من خاصة غلبانه ، يسمى خليل درويش بك ، وعرف فيما بعد بحسين بك الصغير ؛ وقد أساء هذا الرئيس معاملة أولئك المماليك ، فاستطالوا عليه بالغمز واللبز ، وخاصة لأنه كان صغير السن . فاتخذوا من حدائته مغمزا للأقاويل ، فسخط عليهم ، وشكاهم الى مولاه ، فأمر بجلدهم ، فجعلوا يجرؤوا من ثيابهم العسكرية .

والبسهم خشن اللباس. وأرسلهم الى الاصطبلات لخدمة الخيل، فعز ذلك على مصطفى باشا، أمين خزانة عباس. لانهم كانوا من اتباعه المقربين اليه. فسعى جهده لدى سيده ليغفو عنهم. فلم ينل بادی الامر بغيته، فلما ذهب عباس باشا الى قصره بينها يصحبه احمد باشا يكن و ابراهيم باشا الالفي محافظ العاصمة، رجاها مصطفى باشا أن يطلبوا العفو عنهم، فطلبوا ذلك الى عباس. فأجاب ملتسهما. وأصدر أمرا بالعفو عنهم. وردهم الى مناصبهم. فجاءوا الى بنها ليرفعوا واجب الشكر للأمير. واسكنهم أضرروا الفتك به انتقاما لما أوقع بهم. فاثمروا به مع غلامين من خدمة السراي. يدعى أحدهما عمر وصفي والآخر شاكر حسين. واتفق الجميع على قتله. وكان من عادة عباس عند نومه أن يقوم على حراسته غلامان من مماليكه. ففي ليلة ١٨ شوال سنة ١٢٧٠ (١٤ يولييه سنة ١٨٥٤ م) كان الغلامان المذكوران يتوليان حراسته، فجاء المؤتمرون في غسق الليل على اتفاق متهما. وفتحوا لهم الباب، فدخلوا غرفة الأمير، وهونائهم، ولما أرادوا الفتك به استيقظ وحاول النجاة، فصدده عمر وصفي، وتكاثر عليه المؤتمرون، وقتلوه، ثم أوعزوا الى الغلامين بالهرب فهربا، وكتب المتآمرون الخبر الى اليوم التالي ولما لم يستيقظ الأمير في موعدة دخل عليه احمد باشا يكن و ابراهيم باشا الالفي فوجداه مقتولا، فذعرا لهذه الفاجعة، واتفقا على اخفاء الخبر حتى نقل الأمير القليل الى القاهرة في عربة، ووصلا به الى قصره بالحلية، وهناك ذاع خبر قتله

وأراد جماعة من أنصار عباس، وعلى رأسهم ابراهيم باشا الالفي أن يجعلوا الحكم من بعده لنبجله ابراهيم إلهامى باشا الذى كان وقتئذ بأوروبا، فاتفقوا على استدعائه ليولوه الحكم، ويمنعوا عنه عمه سعيد باشا أكبر أنجال محمد على وأحق الأمراء بالولاية طبقا للنظام القديم. وكان سعيد باشا وقتئذ بالاسكندرية، يقيم بسرايه بالقبارى. فكتبوا سرا الى محافظ الاسكندرية اسماعيل سليم باشا. وأبلغوه بما اتفقوا عليه. وطلبوا اليه القيام على الثغر حتى يحضر إلهامى باشا. فلما تلا الرسالة لم يشاطرهم رأيهم. لعله أن الحكم من حق سعيد باشا، فقصد اليه من فوره. وأنهى اليه خوى الرسالة. فشكره سعيد باشا على إخلاصه. وذهب صحبته الى سراي رأس التين. وأعلن اعتلاءه العرش. وأجريت حفلة الجلوس. وأطلقوا المدافع. ثم سافر سعيد باشا الى القاهرة يصحبه أمراء الاسرة الحاكمة الذين كانوا مبتعدين عن العاصمة لما بينهم وبين عباس من العداء

والنفور ، فلما وصلوا الى القاهرة ذهب سعيد الى القلعة وتولى زمام الحكم

تلك خلاصة رواية اسماعيل باشا سرهنك

أما رواية مدام أولمب ادوار نغلاصتها . أن الأميرة نازلى هانم عمة عباس هي التي ائتمرت به وهي في الاستانة ، وأنفذت مملوكين من أتباعها لقتله ، واتفقت وياهما ، على أن يعرضا أنفسهما في سوق الرقيق بالقاهرة ؛ كي يشتريهما عباس ويدخلهما في خدمته ، وكان المملوكان على جانب من الجمال ، بما يرغب وكيل الأمير في شرائهما ، فجاءا القاهرة فعلا ، ونزلا سوق الرقيق ، الى أن رآهما يوما وكيل الأمير ، فراقه جمالهما ، فاشتراهما وأدخلهما سراى مولاه بينهما ؛ فأعجب بهما عباس ، وعهد اليهما بحراسته ليلا ، قالت ما دام أولمب ادوار ، فلما كانت الليلة الأولى لم يحسرو المملوكان على ارتكاب القتل ، لأنهما خشيا بأس عباس ، إذ كان قوى البنية ، شديد البطش ، وخافا أن يقاومهما وينجو من فتكهما ، فينكل بهما شر تمكيل ، ويوردهما موارد الهلاك المحتوم ، فانقضت الليلة الأولى بسلام ، ومرت أيام عدة وهما يستجمعان قوتهما لانفاذ القتل عند سnoch الفرصة . حتى جاءتهما النوبة ثانية لحراسة مولاها . فاعتزما أن يكونا أكثر شجاعة من قبل ، فلم يكذب يستغرق عباس في النوم حتى انقضاء عليه وقتلاه ، ولم يدعاه الوقت ليصبح أو يقاوم ، ولما ارتكبا الجريمة نزلا اصطبلات الخيل الملحقة بالسراى ، وطلبا إلى السائس أن يحضر لهما فوراً جوادين بحجة أن الباشا يطلب حاجة له من قصره بالعباسية ، فلم يشك الخادم في الأمر ، وجعل لهما الجوادين فسارا بهما عدواً إلى القاهرة ، ومن هناك فرا إلى الاستانة ، حيث نقدتهما الأميرة نازلى هانم مكافأة سخية على إنفاذ المؤامرة

وتقول مدام أولمب ادوار إن إلهامى باشا تعقب المملوكين القاتلين ليثار لأبيه ، فالتقى بأحدهما في الاستانة ، فقتله رميا برصاص مسدسه ، ولم يستطع اللحاق بالثاني ولم يعثر له على مكان ، وقيل أنه أوى إلى بلاد الأرنامود فراراً من القتل (١)

فالروايتان ، مع اختلافهما في بيان المحرضين على القتل وطريقة ارتكاب الجريمة متفقتان كما ترى في أن عباس مات مقتولا إثر مؤامرة دبرت لقتله وأنفذت في قصره بينها

(١) كشف الستار عن أسرار مصر لمدام أولمب ادوار .

Les mysteres de l'Egypte dévoiles par Mme olympe Audouar

ميزة عباس

كان عهد عباس كما ترى خلوا من أعمال النهضة والعمران ، اللهم ما كان من إنشاء
سكة الحديد بين القاهرة والاسكندرية ، وإصلاح سكة السويس الحجرية

على أن لعباس ميزة يجب أن يذكرها له التاريخ ، وهي أنه لم يفتح على مصر أبواب
التدخل الأجنبي ، فلم يمكن للأجانب في البلاد ، ولم يمد يده إلى الاستدانة منهم ، بل
ترك خزانة مصر حرة من أثقال الديون الأجنبية التي كبلها بها خلفاؤه من بعده ، وكان
يحتمل دائما في سد عجز الميزانية ، دون أن يلجأ إلى القروض ، ولم يكن يميل إلى منح
الأوروبيين امتيازات باستثمار مرافق البلاد ، فهذه ميزة يجب أن تذكر له بالخير ، ويمتاز
(من هذه الناحية) على سعيد واسماعيل ، خطأ سعيد باشا أنه منح المسيو فردينان دالسبس
امتياز حفر قناة السويس ، وافتتح عهد الاقتراض من الخارج ، وخطأ اسماعيل أنه
كبل مصر بالديون الجسيمة التي اقترضها من البيوت الأوروبية

الفصل الثاني

النهضة الوطنية في عهد سعيد باشا

١٨٥٤ — ١٨٦٣

من النهضات الوطنية ما يصدر عن الشعب وزعمائه ؛ ومنها ما يكون مصدره الملوك والحكام ، ويمتاز عصر سعيد باشا بظهور نهضة وطنية جديدة بان تعد دورا من أدوار الحركة القومية في تاريخ مصر الحديث

وترجع هذه النهضة الى ميول سعيد باشا ذاته ؛ فقد كان ذا نزعة وطنية ممدوحة ، نشأت فيه قبل أن يتولى الحكم . ولازمته بعد أن تولاه ، وظهرت آثارها في كثير من اصلاحاته وأعماله ، وقوام هذه النزعة أنه كان يميل بجوارحه الى خير المصريين ورفاهيتهم ويعمل على تحريرهم من نير المظالم التي أصابتهم ؛ ويخفف عنهم عبء الضرائب التي ينوءون بها ؛ ويبث فيهم روح الوطنية . ويشجعهم على تقلد المناصب العالية في الجيش والادارة . بعد أن كانت من قبل وقفا على الترك والشراكسة

نشأته

هو ابن محمد على الكبير . ولد سنة ١٨٢٢ ؛ ونشأ في حجر أبيه . محوطا بعطفه ورعايته . وكان أبوه يعزه ويعنى بتربيته وتثقيفه . وتنشئته النشأة الحسنة . واختار له السلك البحري فدربه على فنون البحرية وجعل شأنه شأن تلاميذها . ولعل هذه النشأة بما حجب الى نفسه مبادئ الديمقراطية . فقد كان أثناء دراسته ومرانه زميلا لطائفة من التلاميذ . ممن خصصهم أبوه لدراسة الفنون البحرية . يعيش عيشتهم . ويسير على نهجهم . وينظر اليهم كما ينظر الطالب الى أقرانه وأصدقائه . ولما أتم دراسته انتظم في خدمة الأسطول قومندانا لإحدى البوارج التي كانت ترفع علم مصر فوق ظهر البحار . واعتاد النظام الذي هو أساس الحياة العسكرية . فكان يحترم رؤسائه . ويتساوى في ذلك وزملاؤه ضباط

الاسطول ، وما يذكر عنه أنه لما نال حظا من الفنون البحرية ، وكان وقتئذ « سعيد بك »
جمه أبوه معاونا لمطرش باشا ناظر البحرية وقومندان الاسطول ، وأصدر أمره اليه
بأن يمثل لأوامره ، ويؤدي اليه التعظيم العسكري ، بوصف كونه رئيسا له ، وكان ذلك
من سداد رأى محمد على ، إذ عود ابنه ، احترام النظام ، وارتقى سعيد فى المراتب البحرية
حتى وصل فى أواخر عهد أبيه الى « منصب » ~~سر~~ ~~عسكر~~ ~~الدونمة~~ ، أى القائد العام
للأسطول

فهذه النشأة كان لها أثرها فى إيلافه المبادئ الديموقراطية ، مما جعله عند ما تولى
العرش يميل الى المصريين ؛ ويعمل على ترقيةهم وتقدمهم ورفاهيتهم

أخلاق سعيد

أهم الصفات البارزة فى أخلاق سعيد ، طيبة قلبه . وسلامة قصده وكرمه . وشجاعته
وصراحته . وميله للخير . وتسامحه . وحبه للعدل . ونفوره من الظلم والإرهاق
ولكنه الى جانب ذلك . كان ضعيف الارادة كثير التردد ، لا يستقر على رأى
واحد . ومن هنا جاءت تقلباته فى الخطط والبرامج والأعمال . وانصياعه لآراء خلطائه
من الأورويين . وسرعة تأثره بما يسمعه . ثم سرعة غضبه . ورجوعه عن غضبه لأوهى
الأسباب . وكانت نقطة الضعف فيه إسرافه . والتجاءه الى الاستدانة من البيوت المالية
الأوروية . رحسن ظنه بالأورويين . وشدة ركونه اليهم . وميوله الفرنسية التى جعلته
يسترسل فى الإصغاء لتأثيرات المسيو فردينان دلسبس وأضرابه . وفى عهده أخذ
الاجانب يسيطون أيديهم على مرافق البلاد ، ويستطيون على سلطة الحكومة وسيادتها .
ويشتمخون بأنوفهم . وصار للقناصل نفوذ لم يكن لهم من قبل فى عهد محمد على وإبراهيم
وعباس

إصلاحاته الزراعية

واللائحة السعيدية

بذل سعيد باشا جهوداً موفقة لإصلاح حالة الفلاحين والترفيه عنهم ، نفو لهم حق

الملكية العقارية للأراضي الزراعية ، وسن لهذا الغرض قانونه المشهور باللائحة السعيدية الصادرة في ٥ اغسطس سنة ١٨٥٨ (٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٧٤ هـ)^(١) ، وهى من أعظم إصلاحاته ، لأنها أساس التشريع الخاص بملكية الأتبان فى القطر المصرى ، وهى من آثاره الخالدة التى تذكر له بالخير ، لأن الملكية هى من الدعائم الأساسية للهيئة الاجتماعية ، وكان الفلاح محروماً حق التملك فى عهد محمد على

وألغى أيضاً نظام احتكار الحاصلات الزراعية ، ذلك النظام الذى كان معمولاً به فى عهد أبيه ، وأخذ فى الاضمحلال فى عهد عباس ، وصار للفلاح حرية التصرف فى حاصلاته ، وحرية اختيار أنواع الزراعة التى يبتغيها

وخفف عن الأهالى عبء الضرائب ، فقد كان عليهم متأخرات من السنين الماضية تجاوز عنها جملة واحدة ، ولم تكن هذه المتأخرات بالشئ اليسير ، فقد بلغ مقدارها كما يقول المسيو مريو^(٢) ٨٠٠.٠٠٠ جنيه ، وهو مبلغ ضخم إذا قيس بثروة ذلك العصر ، فاستراح الفلاحون من اعباء المتأخرات القديمة التى كان عمال الجباية يرهقونهم للحصول عليها ، ويستولون على حاصلاتهم الزراعية ليستوفوا ما تأخر عليهم منها

ورغب إلى الأهلىن سداد الضريبة نقداً لا عيناً ، وهذا التعديل متفرع عن إلغاء نظام احتكار الحاصلات الزراعية ، فبعد أن كانت الحكومة تضع يدها على الحاصلات وتتصرف فيها وتحابس الفلاح على السعر الذى تقرره هى بمطلق إرادتها ، صار للفلاحين حق امتلاك حاصلاتهم ، والتصرف فيها بالبيع بالسعر الذى يرتضونه ، وأداء الضريبة نقداً ، وبذلك نالوا حق الملكية العقارية وملكية الحاصلات ، وحرية التصرف فيها ، وحيازة ثمنها ، وصار للفلاح وجود اقتصادى مستقل عن الحكومة ، بعد أن كان مستعبداً لها ، فكان هذا الإصلاح من أسباب نهضة الفلاح من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية

(١) منشورة فى القاموس العام للإدارة والقضاء لفيديب جلال ج ١ ص ١١٨ وفى كتاب الأتبان والضرائب لجرىس بك حنين ص ٣٨٨

(٢) فى كتابه (مصر الحديثة) ص ٦٤

واقترن تنفيذ هذا الإصلاح بمصاعب جمة ، لأن الفلاحين لسبق استيلاء الحكومة كل سنة على حاصلاتهم ، لم يكن بأيديهم النقد الذى يستطيعون أن يؤدوا منه الضريبة بحسب النظام الجديد ، فقرر سعيد إمامهم فى الدفع ، حتى يتسنى لهم بيع حاصلاتهم الجديدة وأداء الضريبة من ثمنها ، فشعر الفلاحون بالراحة والطمأنينة والرخاء وحسن المعاملة ، ووقف تيار الهجرة من القرى

وقد ألغى أيضاً ضريبة الدخولية التى كانت تجبى على الحاصلات والمتاجر مما تتبادله المدن والقرى فى داخلية البلاد ، وهذه الضريبة مصدر إعانات وإرهاق للأهالى ، كما أنها عقبة تحول دون حرية التجارة الداخلية ، إذ كانت الحكومة تقتضى على المتاجر ١٢ فى المائة من قيمتها عند دخولها أى مدينة أو قرية ، وهذا يؤدى إلى ارتفاع الأسعار واشتداد الغلاء ، ويضعف حركة المعاملات ، كما أن طريقة تحصيل هذه الضريبة تنطوى على نوع آخر من الإرهاق ، إذ كانت جبايتها موكولة إلى ملتزمين يبتزون الأهالى أكثر من قيمتها ، فالغاؤها فيه تخفيف عن الأهالى وتحرير للتجارة الداخلية عما كان يعترضها من العقبات والعراقيل

لائحة المعاشات

ومن أعماله الاجتماعية سنه لائحة المعاشات للموظفين المتقاعدين ، وهى الأساس الذى بنى عليه نظام المعاشات المتبع فى مصر لموظفى الحكومة

أعمال العمران

تطهير ترعة المحمودية

عنى سعيد باشا بتطهير ترعة المحمودية ، ذلك انها منذ إنشائها فى عهد محمد على لم تعن الحكومة بتطهيرها ، وانقضى عهد عباس دون أن يفكر فى أمرها ، فلما تولى سعيد كاد الطمى المتراكم على مدى السنين يطمرها ويفسد استعمالها ، فلا تعود صالحة لمرور السفن ، ولا تجرى فيها مياه الرى بالمقادير التى يتطلبها العمران

فاعتزم سعيد باشا أن يطهرها ، ويكاد تطهيرها فى هذه الظروف يشبه أن يكون

احتفارا لها من جديد ، لأن الطمى كان قد سد قاعها ، وقد استشار المسيو موجيل بك كبير المهندسين فيما يلزم من العمال والجهود لاجراء هذا العمل العظيم ، فحسب مقدار ما يجب رفعه من الآتربة من قاعها ، فبلغ ثلاثة ملايين متر مكعب ، على طول التربة الذى يبلغ ثمانين كيلو متراً ، وقدر أن العامل يرفع متراً ونصف متر فى اليوم ، فالعمل يقتضى سبعة وستين ألف عامل ، وبذلك يتم تطهير التربة على أيديهم فى ثلاثين يوماً

فأصدر سعيد أمره إلى المديريات بإرسال هذا العدد من الفلاحين ، ولم تسكتف المديريات بإرسال العدد المطلوب ، بل ضاعفت المهمة ، وأرسلت ١١٥ ألف عامل ، فوزع هذا العدد على طول التربة ، ووزعت عليهم القفوس ، بمعدل فأس لكل خمسة من العمال ، وأحد منهم يحفر الأرض بفأسه ، والثانى يملأ الغلقان من الردم ، والثلاثة الآخرون يحملونها إلى جانب التربة ، حيث أمر سعيد باشا بإنشاء طريق زراعى معبد ، عرضه عشرة أمتار ، وقد سار العمل على هذه الوتيرة ، وعنى سعيد باشا بالسهر على صحة العمال ، فأحضر أطباء يلاحظون حالتهم الصحية طول مدة العمل ، وتم تطهير التربة وإنشاء الطريق فى اثنين وعشرين يوماً ، دون أن يموت أحد من العمال ، بخلاف ما وقع حين إنشائها فى عهد محمد على ، ولم يزد عدد المرضى الذين أعياهم العمل عن خمسة فى الألف (١)

فكان هذا العمل الضخم وإتمامه فى هذه المدة القصيرة مدعاة للاعجاب ، لما تجلى فيه من مقدرة الفلاح المصرى على إنشاء أعمال العمران التى تنوء بها الجماعات من الشعوب الأخرى

وقد كان نجاح هذا المشروع بما شجع المسيو فردينان دلسبس على إغراء سعيد باشا بتسخير الآلاف من الفلاحين فى احتفار قناة السويس ، فرضى بتأثير هذا الإغراء أن يسخر الآلاف المؤلفة منهم فى عمل عاد بالضرر الويل على مصر والمصريين

السكك الحديدية والتلغرافات

توفى عباس قبل إتمام الخط الحديدى بين القاهرة والاسكندرية ، فأتمه سعيد باشا سنة ١٨٥٦ وسار الخط عن طريق كفر الزيات وبها حتى وصل إلى العاصمة ، ولم تسكن

«الكبارى» بنيت على النيل ، فكان القطار عند اجتيازه الفرعين ينقل على مراكب خاصة تسير به من بر الى آخر

وأنشأ خطوطا تلغرافية على الطريقة الحديثة من الاسكندرية والقاهرة والسويس بعد أن كان الموجود منها في عهد محمد على على طريقة (شاب) القديمة

ومد اخط الحديدى بين القاهرة والسويس . كتمة لخط الاسكندرية والقاهرة ، وفتح للمواصلات سنة ١٨٥٨ ، فعاد على ميناء السويس وعمرانها بالفوائد الجمة ، لأنه كان سببا في زيادة ورود السفن التجارية الى هذا الثغر لنقل متاجرها وركابها الى القاهرة ثم الى الاسكندرية بطريق السكة الحديدية ، فنشطت حركة العمران والتجارة فيها ، ولما كثر توارد السفن اليها شرع سعيد باشا فى إصلاح مينائها

ومن أعماله فى العمران الاحتفاظ بالآثار المصرية وجمعها فى مخازن أعدت لها فى بولاق ، وعهد بهذه المهمة الى العالم الأثرى ما رينيت (باشا) كما سيجىء بيانه ، وعهد الى العلامة محمود بك (باشا) الفلكى الرحلة الى دنقلة لرصد كسوف الشمس بها ، فقام بهذه المهمة واغتنم هذه الرحلة لتحقيق ٤٢ موقعا من المواقع الفلكية بين أسوان ودنقلة وبعد عودته كلفه سعيد باشا وضع خريطة مفصلة للقطر المصرى ؛ فقام بهذا العمل خير قيام ، واشترك معه فى أدائه طائفة من المهندسين المصريين

إصلاحاته الحربية

وبثه الروح القومية فى الجيش

اشتهر سعيد باشا بميله الى الجيش . ولعل نشأته الأولى على ظهر الأسطول حبت اليه الحياة الحربية ، برية كانت أم بحرية . فعنى بعد أن ولى الحكم بترقية شؤون الجند ، وكثيراً ما كان يصرف أيامه فى معسكر الجيش . وتعرض عليه شؤون الحكومة وهو وسط جنوده . ويطيب له أن يسير بهم متنقلا فى أنحاء البلاد

ولقد بذل جهداً كبيراً فى سبيل ترقية الجيش من الوجهتين المادية والمعنوية ، وصبغه بالصبغة الوطنية . وذلك أن الجيش كان قد اضمحل فى عهد عباس الأول ، كما تقدم بيانه ، وفقد الروح التى كانت تفيض عليه صفات العظمة والبطولة فى عهد محمد على

وابراهيم ، فعمل سعيد على أن يرد إلى الجيش صبغته الوطنية ، وبذل جهداً كبيراً في إصلاح حالته

فقرر تقصير مدة الخدمة العسكرية ، وجعلها في الوقت نفسه إجبارية للجميع ، وكان لهذا الإصلاح أثر حسن في ترغيب الانتظام في سلك الجندية إلى الأهالي ، لأن التجنيد بحسب النظام القديم كان مقصوراً على الطبقات الفقيرة (وهو الآن كذلك مع الأسف) ، فوقر في أذهان الناس أن الخدمة العسكرية سخرة تبثليها تلك الطبقات ، وما زاد في نفور الأهالي منها طول مدة التجنيد ، فكان المجندون تطول غيبتهم عن أهلهم ، وكثير منهم كانوا يلقون حتفهم في الحروب المتواصلة التي حدثت في عصر محمد علي ، فيجمل أقرباؤهم مصيرهم

فإصلاح هذه العيوب قصر سعيد باشا مدة الخدمة العسكرية ، ثم عممها على جميع الشبان ، على اختلاف طبقاتهم ، فجعل متوسط الخدمة سنة واحدة ، وبذلك أدخل في نفوس الناس الطمأنينة على مصير أبنائهم المجندين ، وأخذوا يشعرون بأنهم سيعودون قريباً إلى قراهم وعائلاتهم ، وأمر أن تعمم الخدمة العسكرية ، بحيث يقتصر أبناء المشايخ والعمد وأقاربهم كسائر الفلاحين ، ولا شك أن هذه الوسيلة من شأنها أن تنهض بمستوى الجندية ، وترغب الشبان في الخدمة العسكرية ، لأن العمدة والمشايخ هم في الجملة خلاصة أعيان البلاد ، فدخول أبنائهم في سلك الجيش تكريم للجندية ، وتقويم لنفوس الشبان إذ يشعرون أن التجنيد واجب عام ، يشترك فيه الأغنياء والفقراء على السواء

وعلاوة على ما تقدم ، فإن سعيد باشا عني بترقية حالة الجنود والترفيه عليهم من جهة الغذاء والسكن والملبس وحسن المعاملة ، حتى أخذوا يشعرون أنهم تحت لواء الجيش أحسن حالاً مما كانوا عليه في قراهم ، طعاماً ، ومسكناً ، وملبساً ومظهراً

وكان لهذا الإصلاح أثره في إيلاف الأهالي الخدمة العسكرية ، وفي تقدم حالة البلاد الاجتماعية ، لأن المجندين إذ يعودون إلى القرى بعد انتهاء مدة خدمتهم كانوا ينقلون إليها مبادئ النظام والتقدم والنظافة التي تعودوها في ظل الجندية

ولو استمر العمل بهذا النظام طويلاً لآلفت الأمة الخدمة العسكرية ، ولاعتادها الشبان من مختلف الطبقات

وكان لسعيد باشا ميلا الى ترقية الضباط المصريين وادعائهم حقهم في التقدم ، وفي عهده ارتقى كثير منهم الى المراتب العسكرية العالية ، بعد أن كانت منحصرة في الترك والشراكسة ، وقد نقل عنه عرابي باشا خطبة ألقاها في مأدبة بقصر النيل ، تدل على عواطف وطنية شريفة ، قال مخاطباً الحاضرين من العلماء والرؤساء الروحانيين وأفراد الأسرة الحاكمة ، وكبار رجال الحكومة الملكيين والعسكريين :

« أيها الاخوان ، اني نظرت في أحوال هذا الشعب المصري من حيث التاريخ ، فوجدته مظلوماً مستعبداً لغيره من أمم الأرض ، فقد توالى عليه دول ظالمة له كثيرة ، كالعرب الرعاة (الهكسوس) والاشوريين ، والفرس ، حتى أهل ليبيا والسودان واليونان ، والرومان ، وهذا قبل الإسلام ، وبعده تغلب على هذه البلاد كثير من الدول الفاتحة ، كالامويين ، والعباسيين ، والفاطميين من العرب ، والترك ، والاكراذ ، والشركس ، وكثيراً ما أغارت فرنسا عليها حتى احتلتها في أوائل هذا القرن في زمن (بونابرت) ، وحيث أني أعتبر نفسي مصرياً ، فوجب على أن أربي أبناء هذا الشعب ، وأهذه تهذيباً ، حتى أجعله صالحاً لأن يخدم بلاده خدمة صحيحة نافعة ، ويستغنى بنفسه عن الأجانب ، وقد وطدت نفسي على إبراز هذا الرأي من الفكر الى العمل ،^(١)

ويقول عرابي باشا في مذكراته تعليقا على هذه الخطبة ، إنه لما انتهى سعيد باشا من القائها خرج المدعوون من الأمراء والعظماء غاضبين ، حائنين ، مدهوشين مما سمعوا ، وأما المصريون فخرجوا ووجوههم تهلل فرحاً واستبشاراً ، ويقول إنه اعتبر هذه الخطبة أول حجر في أساس مبدأ (مصر للمصريين) . قال : « وعلى هذا يكون المرحوم سعيد باشا هو واضع أساس هذه النهضة الوطنية الشريفة في قلوب الأمة المصرية الكريمة ، هذا ما يقوله عرابي باشا ، وهو قول لا غبار عليه ، ونضيف اليه أنه لو بقيت هذه الروح سائدة في عهد خلفاء سعيد باشا لما كانت البلاد في حاجة الى شوب الثورة العراقية ، لأن هذه الثورة قامت لتحقيق المبدأ الذي اتبعه سعيد باشا ، فلو سار خلفاؤه على هذا المبدأ اتم الغرض الذي دعا اليه العراقيون في سكينه وسلام ، ولما كانت البلاد في غنى عن قيام تلك الثورة ، التي مهما قيل لها أو عليها ، فلا تستطيع أن تغفل تلك الحقيقة المؤلمة ، وهي أنها أفضت

(١) مذكرات عرابي (كشف الستار عن سر الإبرار) ص ١٦

بالبلاد الى الاحتلال الانجليزى ، وايس يخفى أن الاستقلال والاحتلال ضدان لا يجتمعان
ومن أعماله الحرية إنشاء (القلعة السعيدية) بالقناطر الخيرية . وكان يقيم بها أحياناً .
وجعلها بحيث تستطيع صد هجمات الأعداء عن القاهرة إذا جاءوا من طريق النيل
على أن سعيد باشا كان لا يستقر على وتيرة واحدة فى اهتمامه بشؤون الجيش .
ومرجع ذلك الى ضعف إرادته . وقلة حزمه . وتقلبه فى رأى . وقد كان هذا الخلق
من مواضع ضعفه . فكثيراً ما لوحظ عليه أنه يرى فى يومه نقيض ما رآه بالأمس .
ولا يثبت على رأى واحد . فبينما هو يعنى بزيادة عدد الجيش إذا به يصرفه . فلا يبق منه
إلا النزر اليسير

فى سنة ١٨٥٦ صرف معظم الجيش . ولم يبق منه إلا ست أورط من المشاة .
وثلاثة بلوكات من الفرسان . وبلوكين من المدفعية . ولما سافر فى رحلة الى السودان
أواخر سنة ١٨٥٦ اصطحب اورطتين من الجيش وأبقى الاورط الاربع الاخرى
بالقاهرة والاسكندرية وبنى سويف . ثم جمع الضباط وجعل منهم مدرسة بالقلعة
السعيدية بالقناطر الخيرية . وذلك خوفاً من أن يقوم الجيش بثورة فى البلاد أثناء غيابه
بالسودان

وفى سنة ١٨٦٠ أعاد الجيش ثانياً . وأعاد اليه الضباط . ونظم فيالقه . وكان غرضه
الاستعداد للقتال حينما توترت العلاقات بينه وبين تركيا . بسبب مسألة قناة السويس .
وقاد بنفسه هذا الجيش وعسكر به فى مريوط . وأقام هناك ثلاثة أشهر . كان لا ينفك
خلالها يجرى المناورات الحربية . وكان عدد الجيش وقتئذ ٦٤.٠٠٠ مقاتل كما أحصاه
اسماعيل باشا سرهنگ فى كتابه (ج ٢ ص ٢٧٥) ثم صرف معظم هذا الجيش بعد أن
عادت العلاقات الودية بينه وبين تركيا

وفى سنة ١٨٦٢ أعاد تنظيم بعض الفرق ، وكان لا يقر له قرار إلا بين جنده
ويلازمهم فى معظم أوقاته

وذكر عنه المسيو فردينان دلسبس أنه نقص الجيش من ستين ألفاً الى ثمانية آلاف وأ عشرة
آلاف مقاتل . وذلك لكي يخصص أكبر عدد من المقترعين لأعمال الحفر فى قناة السويس^(١)
ومن هذا يتبين لك أن القناة . علاوة على ما جلبته لمصر من المضار كما سيجى . بيانها ،
كانت من أسباب اضمحلال الجيش المضرى

(١) وثائق عن تاريخ القناة للسيد فردينان دلسبس ج ٤ ص ٣٣٣

البحرية

قلنا ان سعيد باشا نشأ نشأة بحرية ، وانتظم في سلك الأسطول قبل أن يتولى الحكم ، فكان ميالا بطبيعة نشأته إلى إحياء البحرية المصرية ، بعد ما أصابها من الاضمحلال والإهمال في عهد عباس

وقد وجه عنايته فعلا إلى ترقية شأن الأسطول ، فلما عادت السفن الحربية المصرية أن حرب القرم أمر بإصلاحها وإنشاء سفن أخرى جديدة ، ولكن انجلترا خشيت من تعود إلى مصر قوتها البحرية ، التي كانت لها في عهد محمد علي ، فأوعزت إلى الحكومة التركية أن تمنع سعيد باشا من تجديد الأسطول ، وزينت للسلطان هذا العمل موهمة إياه أن الأسطول اذا قوى شأنه يصبح خطراً يهدد تركيا كما كان في عهد محمد علي ، فاستمع السلطان لدسائس انجلترا ، وأصدر أمره إلى سعيد باشا بالكف عن إصلاح سفن الأسطول وإنشاء سفن جديدة إلا بأمره ، فكان ذلك سبباً لاضمحلال قوة مصر البحرية ، وقد ذكر اسماعيل باشا سرهناك في كتابه حقائق الأخبار (ج ٢ ص ٢٧١) أن سعيد باشا إذ رأى أن معظم السفن الراسية أمام دار الصناعة بالاسكندرية لا تصلح للقتال إلا بعد إصلاح جسيم وانها إذا تركت وشأنها أصابها التلف ، أمر بتكسيرها وبيع أخشابها وإحراق ما لا يصلح منها ، وسرح معظم ضباطها ، وأدخل الكثيرين منهم في الوظائف الملكية ، وخاصة في مطابخه الواسعة ، ولما أنشأ إدارة للملاحة النيلية ، وهي التي دعيت مصلحة (الانجرارية) ابتاع لها كثيراً من البواخر النيلية ، واستخدم فيها بعض أولئك الضباط والجنود ، وهناك سبب آخر لاضمحلال البحرية في عهد سعيد ، ذلك أن الدول الأوروبية أخذت تستبدل بالسفن الحربية الشراعية السفن الجديدة البخارية التي صارت الأساطيل الحربية تتألف منها ، ولكن مصر قصرت عن مجاراة الأساطيل الأوروبية في هذا المضمار ، ومن هنا أضعفت البحرية المصرية في الضعف وآلت حالتها إلى الاضمحلال

ولو كان سعيد باشا على شيء من العزيمة التي امتاز بها أبوه العظيم لما ترك الأسطول الضخم الذي بذلت مصر في سبيل إنشائه ما بذلت من الجهود يتبدد ويتكسر ، ولما صدع بأوامر السلطان في هذا الصدد ، بل كان عليه أن يتعهد الأسطول ، فيصلح ما يعطب من

سفينة ، ويجدده بإنشاء السفن الحربية البخارية بدلا من السفن الشراعية ، لكنه لم يفعل شيئا من ذلك ، وهو الذى كان يحذر به أن يقدر قيمة الأسطول إذ نشأ فى البحرية ومارس فنونها وعرف مبلغها من الجلال وخطر الشأن

أهمل إذن سعيد شأن البحرية الحربية ، على أنه عنى بالملاحة التجارية الداخلية والخارجية ، فأنشأ شركتين للملاحة ، إحداها بحرية ، والأخرى نيلية

شركة الملاحة النيلية

فالشركة الأولى للملاحة النيلية . أسست سنة ١٨٥٤ . والغرض منها نقل الحاصلات والمسافرين بطريق النيل على البواخر

والسبب الذى دعا سعيد باشا إلى تأسيس هذه الشركة أن المراكب الشراعية التى تنقل الغلال والمتاجر من داخلية البلاد إلى الاسكندرية عن طريق النيل وترعة المحمودية كانت تتأخر فى سيرها ، لمعاكسة الريح . فكانت تقطع المسافة بين القاهرة والاسكندرية فى خمسة عشر يوما . فى حين أن البواخر تقطعها فى ست وثلاثين ساعة . ولما كانت الاسكندرية تستمد أقواتها ومواد الغذاء من الداخل . فتأخر السفن الشراعية يؤدى إلى أزمة فى الأقوات . وخاصة بعد أن زاد عدد سكانها . هذا إلى ما فى استخدام المراكب الشراعية من تعطيل المواصلات التجارية عامة . فأسس سعيد باشا هذه الشركة لتسهيل سبل المواصلات النيلية

غير أن عيب هذه الشركة أنها شركة أجنبية . مؤسسوها من الأوروبيين ، ومعظم رموس أموالها أجنبية . ولعل هذه أول شركة أجنبية أسست فى عهد سعيد باشا

ولم يكن من أعضائها من المصريين سوى رئيسها الفخرى (الذى لم يكن له عمل ما) وهو ذو الفقار باشا وزير المالية ، أما أصحاب الامتياز فهم ، فيما عدا ذو الفقار باشا جماعة من المالىين الأجانب من مختلف الأجناس ، وهم الميسور رويسن Ruysenaers قنصل هولندا العام فى مصر ، والميسور بولانى popolani ، وكونيج بك Koenig Bey سكرتير سعيد باشا الأوروبى ، وموجيل بك Mougel Bey كبير مهندسى الرى ، وأيدى Aide وليونيداس ليغونس Lyghounes ، ومدة امتياز هذه الشركة ١٥ سنة ، ومن شروط

عقد تأسيسها ، أنه عند وقوع خلاف بينها وبين الحكومة فلا يرفع الخلاف إلى القنصليات بل يحسم بواسطة التحكيم ، وأن بواخر الشركة ترفع العلم المصرى باعتبارها تابعة لشركة مصرية

سميت هذه الشركة (الشركة المصرية للملاحة البخارية) ، ولم تسكن مصرية إلا بالاسم وكان فى إمكان الحكومة أن تشتري البواخر من مالها بدلا من الالتجاء إلى رموس الأموال الأجنبية ، وقد سوغ أنصار سعيد باشا إعطاء هذا الامتياز لشركة أوروية بقولهم ان الحكومة عهدت إلى الشركة بالقيام ببعض أعمال الإصلاح فى ترعة المحمودية دون تكليف الخزانة المصرية نفقاتها ، كتوسيع مأخذ الترعة من النيل ، وتوسيع مصبها فى البحر الأبيض المتوسط ، وتطهيرها ، وإنشاء طلبات عند العطف لتغذيتها

شركة الملاحة البحرية (الشركة المجيدية)

أما الشركة الثانية فهى شركة مساهمة للملاحة البحرية ، أسست سنة ١٨٥٧ رئيسها الأمير مصطفى فاضل بن ابراهيم باشا . ومجلس إدارتها خليط من الوطنيين والأجانب . وهم نوبار باشا (وكان لم يزل بك) نائبا للرئيس . وله فى غيبته أن يقوم بأعمال الرئاسة . وعبدالله بك ، والمسيود مريكر Dumreicher وحسن كامل بك . واسماعيل فوزى بك . والمسيو لينى . ومختار بك . والمسيو باسترى Pastre ، والمسيو رويسنر . وسعيد افندى ، وهوج توربرن Huge Thurburn والمسيو زكالى zaccali

وسميت (القومبانية المجيدية) . نسبة إلى اسم السلطان عبد المجيد الذى كان يتولى عرش السلطنة العثمانية وقتئذ . والغرض منها تسيير البواخر فى البحر الأحمر . ومنه إلى المحيط الهندى ثم الخليج الفارسى . وفى البحر الأبيض المتوسط ، وكانت تقوم بالملاحة بين السويس و ثغور الحجاز واليمن والقصير وسواكن ومصوع وتنقل الحجاج ذهابا وإيابا إلى ثغور الحجاز . ولها بواخر أخرى بالبحر الأبيض المتوسط . ومدة امتيازها ثلاثون سنة . وبواخرها ترفع الراية المصرية . ومنازعاتها لا ترفع أمام محاكم القنصليات بل أمام المحاكم التجارية المصرية . ولها مستودعات ومحطات فى السويس والقصير ومصوع

ولم يكن هذه الشركة قد سرى إليها الاضمحلال في أواخر عهد سعيد . لفساد ادارتها ، فخلتها الحكومة . وتولت تصفيتها على عهد اسماعيل وأعادت الاسهم الى أصحابها مقسطة على عشر سنوات فبلغت مع فوائدها ٣٤٠.٠٠٠ جنيه . وحلت محلها الشركة العريضة التي أنشأها اسماعيل كما سيجيء بيانه ..

إصلاح ميناء السويس

نشطت حركة التجارة وال عمران في السويس بعد انشاء السكة الحديدية التي تصلها بالقاهرة . وبعد انشاء الشركة المجددية للبواخر . واتخاذ السويس ميناء لخطوط الملاحة في البحر الأحمر . فعزم سعيد باشا على إصلاح مرفئها وتوسيعه ، وعهد بذلك إلى شركة فرنسية تعرف بشركة (ديسو) Dussau . وتعاقدوا عليها على انشاء حوض عائم بالميناء لإصلاح السفن . ثم على توسيع الميناء . وقد كملت أعمال الإصلاح في عهد الخديوي اسماعيل

حروب مصر في عهد سعيد باشا

اشتركت مصر على عهد سعيد باشا في حربين ، الأولى حرب القرم ، والثانية حرب المكسيك

(١) حرب القرم

تقدم الكلام عن اشتراك مصر في هذه الحرب على عهد عباس باشا ، وحسن بلاء الجيش المصرى في الدفاع عن (سلسريا) وقد استمرت الحرب بعد وفاة عباس ، وأرسل سعيد باشا نجدة إلى الجيش المضرب فيها

وما يذكر عن هذه الحرب أن المضربين عانوا فيها الشدائد والأهوال ، إذ كانوا يقاتلون في شدة البرد خلال شتاء عامي ١٨٥٤ و ١٨٥٥ ، ولقى الكثير منهم منيتهم في ميادين القتال ، أو من فتك الأمراض ، وقد دافعوا دفاعا مجيدا عن (ايباتوريا) ، وهي

مدينة من ثغور شبه جزيرة القرم ، احتلها الحلفاء لمهاجمة مواقع الروس الحصينة في شبه الجزيرة

واستشهد سليم باشا (فتحي) القائد العام للجيش المصرى فى حصار (ايباتوريا) ، ذلك أن الروس هاجموا المدينة بغتة ، وكان سليم باشا يتولى قيادة المصريين فيها ، فبينما هو قائم بأعباء القيادة أصابته رصاصة فى جبهته أردته قتيلا . ومع أن الروس ارتدوا عن المدينة ، لكن مقتل سليم باشا كان خسارة كبرى أصابت الجيش ، ووقعت وقعا أليما فى نفوس الجنود والضباط

ذكر المسيو (فانترينييه) Vingtrinier نبأ مقتله فى كتابه (سليمان باشا) . قال : « إن مصر شعرت بالألم الشديد لوفاة ، إذ فقدت فيه قائداً فذاً فى السكفأة الحربية ، ورجلا نزيها محبا للخير ، اكتسب يشجاعته اعجاب رؤسائه ومحبة زملائه ،

ولما قتل سليم باشا فتحي ، جعل سعيد باشا على القيادة العامة أحمد باشا المنكلى ، والامير الاى على بك مبارك (باشا) من أركان حربه . وكان وقتئذ ناظر المدرسة المهندسخانه . واشترك فى الحرب كما تراه فى ترجمته بالفصل التاسع

ونال الجيش المصرى فى حرب القرم ثناء مستطابا ممن شهدوا حسن بلائه فى القتال نقل المسيو فانترينييه فى كتابه (سليمان باشا) ما ذكرته فى هذا الصدد جريدة المونيتور الفرنسية . قالت :

« أثبت المصريون أنهم خير الجنود الذين دافعوا عن ايباتوريا . ونالوا هذه المسكنة ذاتها فى حرب الدائوب . واحتملوا وحدهم معظم العبء فى الدفاع عن سلسيريا ، وقالت فى موطن آخر : « ان المصريين يعرفون فى الجيش التركى وفى البلاد التركية بالعرب . وطريقتهم فى القتال تشبه طريقة تلك الشعوب الحربية التى تجمع الى الشجاعة والاقدام . الذكاء والنظام » (١)

وشهد الجنرال اسمونت Osmont أحد قواد الجيش الفرنسى فى حرب القرم شهادة قيمة للجيش المصرى . قال (ص ٥٧٤ من المكتسب المتقدم ذكره) : « لقد اشترك قسم

(١) سليمان باشا للسنيو فانترينييه ص ٥٧٢

من الجيش المصري معنا في حرب القرم ، وحينما كنت محافظا لباتوريا شاهدت فرقة من ذلك الجيش يبلغ عددها ١٢ ألف جندي ، يؤلفون جزءا من جيش عمر باشا ، ورأيت هذه الفرقة في المناورات الحربية . كما رأيتها وهي تخوض غمار الحرب ، بجانب فرقتين من الترك ، وأشهد إنها كانت تفوق الفرقتين التركيتين في كل المزايا ،

وقال المسيو مريو في كتابه مصر الحديثة يصف الجيش المصري في عهد سعيد باشا لمناسبة حرب القرم :

« إن كفاءة الفلاح المصري في فهم النظام الحربي ، واتباعه إياه ، وما اشتهر به من الثبات والشجاعة في مواجهة الأعداء ؛ كل هذه المزايا قامت عليها البيئات ، لا في ميادين القتال بجزيرة العرب وسوريا في عصر محمد علي فحسب . بل بحسن دفاع الجيش المصري عن سلسلتها وإياتوريا في حرب القرم الأخيرة » (١)

وقد غرق الأميرال حسن باشا الاسكندراني قائد الاسطول المصري في تلك الحرب ، وذلك أنه كان عائدا باسطوله الى الاستانة لإصلاح بعض السفن ، فهبت على الاسطول ريح عاصفة ، وتكاثر عليه الضباب ، فحال دون اجتيازه بوغاز البوسفور بسلام . واشتدت العاصفة عند مدخل البوغاز ، فاصطدمت السفينتان (مفتاح جهاد) (والبحيرة) ، فانكسرتا ، وغرق من بهما من الجنود والضباط . وعددهم ١٩٢٠ مقاتل . لم ينج منهم سوى ١٣٠ . وكان من الغرقى حسن باشا الاسكندراني وسنان بك من قواد الاسطول المصري

وانتهت حرب القرم بفوز تركيا وحلفائها على الروس وسقوط قلعة سيباستبول ، وأبرم الصلح سنة ١٨٥٦ في مؤتمر باريس الذي سلبت فيه روسيا بمطالب الحلفاء

(٢) حرب المكسيك

والحرب الثانية هي حرب المكسيك ، وقد تأخذك الدهشة من اشتراك مصر في حرب المكسيك بأمريكا ، إذ لا ناقة لها فيها ولا جمل ، ولكن كذلك شاءت ميول سعيد

(١) مصر الحديثة للسيد مريوس ٤٢

نحو نابليون الثالث امبراطور فرنسا في ذلك العهد وصادقته له أن يلي دعوته حينما طالب اليه أن يمدّه بقوة حربية مصرية تعاون الجيش الفرنسى بها

كانت المكسيك جمهورية تتخللها الفتن والثورات ، كما هو شأنها الى اليوم ، وكان يتولى رئاسة جمهوريتها سنة ١٨٦١ المسيو جوارز Juarez ، فقامت بالبلاد فتنة بقصد إسقاطه وانتزاع السطة من يده ، فصادت هذه الحركة هوى في نفس الامبراطور نابليون الثالث ، واعتزم أن يعضدها ليبسط نفوذه على المكسيك ويؤسس بها امبراطورية تحت رعايته . وتذرع بما لحق الرعايا الأوروبيين في الحرب الأهلية من المضار ، فطالب الحكومة المكسيكية بتعويض هذه الخسائر ، فلما رفضت ألّب عليها إنجلترا وأسبانيا ، ثم ما لبثت هاتان الدولتان أن نفضتا أيديهما من المسألة ، أما نابليون فقد جرد على المكسيك جيشاً كان مصيره الى الهزيمة ، واستنجد في خلال الحرب بصديقه سعيد باشا فسرعان ما أمده بكتيبة من الجنود السودانيين عددهم ١٢٠٠ مقاتل ، يقودهم البكباشى جبرة الله محمد السودانى ، والصاغ محمد افندى ألماس . فأبحرت هذه القوة الى المكسيك سنة ١٨٦٢ ، وأبليت في الحرب هناك بلاء حسناً ، وشهد لها المارشال فورى Forey قائد الجيش الفرنسى بالشجاعة إذ قال عن جنودها : « إن هؤلاء ليسوا من الجنود ، بل هم أسود » (١) واستمرت الحرب سجالات بين الجيش الفرنسى وقوات الثورة ، وأعلنت الامبراطورية في عاصمة المكسيك فترة من الزمن ، واعتلى عرشها الأرشيذوق مكسميليان النمساوى سنة ١٨٦٤ ، ثم كانت الغلبة لقوات الثورة ، فجلا الفرنسيون عن البلاد ، وقتل الامبراطور مكسميليان رمياً بالرصاص سنة ١٨٦٧ ، وفي غضون ذلك ظلت السكتية لمصرية تكافح في تلك البلاد السحيقة نيفاً وأربع سنوات ، قتل في خلالها البكباشى جبرة الله ، خلفه ألماس افندى ، وقى معظم رجالها ، ولم يبق منهم بعد انتهاء الحرب سوى بقية من ضباطها ، ونحو ثلثمائة من جنودها ، ولما جلا الجيش الفرنسى عن المكسيك عادت السكتية الى فرنسا ، فاستعرضها الامبراطور نابليون الثالث ، يصحبه القائد

(١) راجع تاريخ هذه السكتية في البحث المسهب المنشور في مجلة مصر Revue d'Egypte بالسنة الأولى (١٨٩٤) ص ١٠٤ وما بعدها ، وما ذكره اسماعيل باشا سرهنك في كتابه حقائق الاخبار ج ٢ ص ٢٧٦

المصري شاهين باشا ، الذى كان يزور باريس وقتئذ ، فهنا الأمير اطور ألماس افندى على شجاعة الكتبية وحسن نظامها ، ووزع الأوسمة على بعض المميزين من رجالها ، ورجعت إلى مصر فى مايو سنة ١٨٦٧ ، فاستعرضها الخديوى اسماعيل بسرأى رأس التين بالاسكندرية ، وأمر بترقية طائفة منها ، وأقام لطيف باشا وزير البحرية مأدبة لضباطها تكريماً لهم ولسائر رجال الكتبية

السودان

مر عهد عباس الأول دون أن ينال السودان منه التفاتاً ما . ولم يحدث فى عهده مما يسترعى النظر سوى إنشاء المدرسة الابتدائية بالخرطوم ، وقد فصلنا الكلام عنها فى كتاب « عصر محمد على » ، (ص ٤٨٨)

وتولى منصب الحاكم العام للسودان فى عهد عباس خالد باشا الذى كان يشغله من عهد محمد على ، ثم عبد اللطيف باشا الذى أنشئت فى عهده مدرسة الخرطوم الابتدائية . ثم رستم باشا وقد مات بالخرطوم ، ثم اسماعيل باشا أبو جبل ، ثم سليم باشا ، ثم على باشا سرى

ولما توفى عباس الأول وخلفه سعيد باشا نال السودان نصيباً من اهتمامه ، فقد اقتبس من أبيه فضيلة العناية بهذا الإقليم العظيم المتمم لمصر ، وفى أول عهده جعل على باشا شركس حكامداراً للسودان ، وأوفد أخاه الأمير عبد الحليم باشا للتفتيش على إدارته ، وإصلاح شؤونه ، ولكن الأمير لم يطل البقاء فيه ، لظهور وباء جعله يعجل بالعودة إلى مصر ثم اعتزم سعيد أن يزور السودان بنفسه ليتفقد أحواله كما فعل أبوه من قبل ، فذهب إليه يصحبه طائفة من خاصة رجاله وأصدقائه ، مثل راغب باشا ، وذو الفقار باشا ، وإبراهيم بك النبراوى ، والمسيوفردينان دلسبس ، والدكتور أباته باشا ، وأراكيل بك أخى نوبار باشا وغيرهم ، ووصل إلى الخرطوم فى ١٦ يناير سنة ١٨٥٧ والتقى بأعيان الأهلى ، فقدموا له عرائض يشكون فيها من فداحة الضرائب ، ومظالم الحكام . فاستمع لشكاياتهم ، وتألم لحالتهم ، وساورته يوماً فكرة إخلاء السودان ، ولكن أعيان البلاد ومشايخها توسلوا إليه أن يعدل عن رأيه ، محتجين بأن إخلاء السودان يؤدي لا محالة إلى تفاقم الحالة فيه ،

إذ تعمه الفوضى ، فعدل سعيد عن رأيه ، واعترم إصلاح حالته ، فأمر بإعفاء الأهالي من المتأخر عليهم من الأموال . وخفض الضرائب تحقيقاً عظيماً ووضع قاعدة ثابتة لتقدير قيمتها بأن جعلها تتبع عدد السواقي في الأطنان ، لأن السواقي تبين مبلغ خصب الأرض ، ودرجة إنتاجها ، فجعل على مجموع الأرض التي تروى من ساقية واحدة ٢٠٠ قرش ، وأما الأطنان التي تروى من غير حاجة إلى السواقي فجعل على القدان الواحد منها ضريبة تتراوح بين ٢٠ و ٢٥ قرشا

وقرر عزل الموظفين الترك الذين كان الأهالي يشكون من سوء معاملتهم ، واعترم تعريد الأهالي حكم أنفسهم بإنشاء مجالس محلية مؤلفة من أعضاء يختارون من رؤساء العشائر والعائلات^(١) ، ورفع المظالم عن الأهالي ، وفك أسار الكثيرين منهم ، ورسم بالغاء السخرة ، وأمر مديري الأقاليم السودانية بأن يحسنوا معاملة الأهالي ، وألا يرهقونهم في جباية الضرائب . وقضى أن لا يعهد إلى الجنود في تحصيل الضرائب لما اشتهر عنهم من القسوة

ومن إصلاحاته بالسودان أنه أنشأ محطات في صحراء (كروسكو) ، لتسهيل نقل البريد والمسافرين بين مصر والسودان ، ونظم البريد بين مختلف أنحاء السودان ، وأنشأ نقطة عسكرية على نهر سوبات لمنع تجارة الرقيق ومطاردة النخاسين

ولما عاد إلى مصر عهد إلى موجيل بك كبير المهندسين تسهيل سبيل المواصلات بين وادى حلفا والخروط ، فرأى موجيل بك أن خير وسيلة لإدراك هذا الغرض إنشاء سكة حديد ووضع مشروعاً لذلك ، ولكنه لم ينفذ لكثرة ما يقتضيه من النفقات ، وقد أبطل منصب الحاكم العام (حاكم السودان) ، وجعل من السودان خمس مديريات مستقلة في إدارتها بعضها عن بعض ، ترجع كل منها في شؤونها إلى وزارة الداخلية ، شأن مديريات القطر المصري ، وجعل من الخرطوم وسنار مديرية واحدة ، وعين أراكيل بك نوبار مديراً لها ، لكي يشرف على الإصلاحات التي قررها ، وقد بقي يتولى منصبه إلى أن توفي سنة ١٨٥٩ ، ثم خلفه حسن بك سلامة حتى عزل ، وخلفه محمد بك راسخ

(١) ذكر ذلك المسيو فردينان دلسبس في كتابه (ذكريات أربعين سنة) ج ٢

ثم رأى سعيد باشا أن استقلال مديري الأقاليم جعلهم ينجحون إلى الاستبداد والظلم ، ويسبونون إلى الأهلين ، فألغى استقلالهم ، وأعاد منصب حكام السودان ، وقلد موسى باشا حمدي هذا المنصب ، فكان من أعظم ولاية السودان شأناً ، وله فيه إصلاحات جمة ، منها أنه عين من الأهلين نظار أقسام (مأموري مراكز) ، ومعاونين ، وعقود رؤساءهم مجلساً ، وسن قوانين جديدة لتنظيم الضرائب ، وتسهيل جبايتها

وقد عضد سعيد الرحلات والاكتشافات الجغرافية في أنحاء السودان ، فكثرت عدد المكتشفين في عهده ، ولكنه لم يخذل أحداً في إيفاد بعثات مصرية كالبعثة التي أنفذها محمد علي إلى السودان بقيادة البكباشي سليم بك قبطان أحد ضباط البحرية المصرية ، بل ترك أمر هذه الرحلات المكتشفين الأجانب ، وهي ناحية ضعف وقع فيها هو واسماعيل من بعده

رحلة سعيد باشا إلى الحجاز

قصد سعيد باشا إلى الحجاز في أوائل سنة ١٨٦١ ، وتدل ملابسات هذه الرحلة على أن لها غرضاً سياسياً ، فإنه لم يذهب إلى الحجاز في موسم الحج واقتصر على زيارة المدينة المنورة ، وكانت الرحلة أشبه بتجريدة عسكرية ، إذ كان يصحبه من الجند والحاشية نحو التي رجل من مشاة وفرسان ومدفعية واتباع ، واختلفت الآراء في الباعث لسعيد على هذه الرحلة ، ويؤخذ من رواية محمد بك صادق (باشا)^(١) الذي رافق الأمير في رحلته أن لها سبباً سياسياً ، وهو استدعاء الحكومة التركية إياه للحضور إلى الأستانة ، فرفض الذهاب إليها ، واعتزم زيارة المدينة لكي يتمحل الاعتذار ويجد مسوغاً للرفض ، وبدأ سعيد باشا رحلته في ١١ رجب سنة ١٢٧٧ هـ (٢٣ يناير سنة ١٨٦١) فقصده من القاهرة فإلى السويس ، ومنها إلى (الوجه) من ثغور الحجاز ، ثم سارت الحملة برا إلى المدينة المنورة ، وصلت في أول شعبان (١٢ فبراير) ، وبعد أن زار سعيد باشا قبر المصطفى بن مئذر المدينة في اليوم السادس منه ، وسار إلى ينبع ، ومنها استقل الباخرة (نجد) إلى السويس فوصل إليها في ١٧ منه (٢٨ فبراير)

(١) في بحثه المنشور بمجلة الجمعية الجغرافية عدد مايو سنة ١٨٨٠ ص ١٩ تحت عنوان

المدينة منذ عشرين عاماً Medine il y a vingt ans

التعليم

لم يوجه سعيد باشا عنايته إلى إحياء النهضة العلمية ، واستمر الجود الذي أصابها في عهد عباس ، وهذا موضع نقد شديد في تاريخه

وقد حاول المسيو (مريو) ، وهو من المعجبين بسعيد ، أن يتلمس مسوغاً لهذا التقصير المعيب ، فلم يجد ما ينهض بدفاعه ، قال في كتابه (مصر الحديثة) :

ولا يخفى أن المدارس قد أهملها عباس ، فاصابها الاضمحلال والتدهور ، وبلغت حين تولى سعيد الحكم درجة من التقهقر والفوضى جعل الباشا يرى من الحكمة إقفالها نهائياً ، بدلا من السعى في تنظيمها . إذ كان السعى عبثاً لا يجدى ، (١)

وهذا دفاع كما ترى لا يسوغ عمل سعيد ، إذ ليس من المعقول ولا مما يقبله المنطق أن يعالج التقهقر في المدارس بإقفالها ، بل العلاج المشروع هو تنظيمها وإصلاحها ، وإذا كانت عزيمة محمد علي قد أوجدت المدارس من العدم ، فأسهل من ذلك إصلاح ما اختل من شؤونها

تولى سعيد الحكم وليس بالقطر المصري من المدارس التي أنشئت في عهد محمد علي سوى النزر اليسير ، فلم يعمل على إحياء ما اندثر منها . بل ظهر عدم اكثرائه بشؤون التعليم بالغاء ديوان المدارس (وزارة المعارف) وكان يديره وقتئذ عبدى شكرى باشا وألغى أيضاً مدرسة المهندسخانة ببولاق سنة ١٨٥٤ ، وكان يتولى نظارتها العلامة على بك مبارك (باشا) فأنفذه سعيد ضمن الحملة التي أرسلها لمساعدة تركيا في حرب القرم واغتتم هذه الفرصة لإقفال المدرسة ، وألغى أيضاً مدرسة (المفروزة) سنة ١٨٥٥ وأنشأ مدرسة حربية بالقلعة عهد بنظارتها الى العلامة رفاعة بك رافع وسميت مدرسة أركان حرب

ثم أعاد سعيد فتح مدرسة المهندسخانة سنة ١٨٥٨ وجعلها مدرسة حربية نقلها الى القلعة السعيدية بالقناطر الخيرية وسميت المدرسة الحربية ، وأعاد فتح المدرسة البحرية

(١) مصر الحديثة . للمسيو مريوس ٨٢



سعيد باشا والى مصر

من سنة ١٨٥٤ الى ١٨٦٣

بالاسكندرية، وفي عهده أقيمت مدرسة الطب بقصر العيني، ثم أعاد فتحها سنة ١٨٥٦ وأنشأ بها مدرسة للقابلات عهد بنظارتها والتدريس فيها الى السيدة جليلة مرهان التي تلقت علومها الطبية في مدرسة القابلات القديمة المنشأة على عهد محمد علي والمملوغة في عهد عباس

وقد تركزت حركة البعثات العلمية فلم يرسل الى أوروبا سوى ١٤ طالباً

ومع جمود حركة التعليم الى هذا الحد فانه لم يخل على البعثات الاجنبية الدينية بمساعداته كي تفتح مدارسها، فمنح إعانات سنوية لراهبات البون باستور، Bon Pasteur (الراعي الصالح) وكانت لمن مدرستان بمصر والاسكندرية، ولراهبات الصدقة بالاسكندرية. ووهب للبعثة الامريكية بناء بمصر لتتخذ مدرسة لها، وأعطى أول مدرسة إيطالية أنشأتها الحكومة الإيطالية بالاسكندرية إعانة قدرها ٢٤٠٠٠ جنيه، ووهب لها قطعة أرض في أجود جهات الاسكندرية لتنشئ بها المدرسة، فكانت عنايته بنشر التعليم الاجنبي أكبر من عنايته بنشر التعليم الأهلى، وهذا من متناقضاته

نظام الحكم في عهد عباس وسعيد

النظام السياسى

بقى الحكم في عهد عباس وسعيد حكماً مطلقاً يتولاه ولى الأمر إذ كان يجمع في يده السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، فهو المرجع في كليات الأمور وجزئياتها وأهمل (مجلس المشورة) الذى أسسه محمد علي وانهقد على عهده حيناً وكان نواة لنظام شورى (راجع كتاب «عصر محمد علي» ص ٥٧٢) فلم يظهر له أثر في عهد عباس وسعيد

المجلس الخصوصى

ذكرنا في كتاب عصر محمد علي، (ص ٥٧٩) ان محمد علي أنشأ سنة ١٨٤٧ مجلساً دعاه (المجلس الخصوصى)، واختصاصه النظر في شؤون الحكومة الكبرى، وسن اللوائح والقوانين، وإصدار التعليمات لجميع مصالح الحكومة، وكان يرأسه ابراهيم باشا

وقد أعيد تأليف هذا المجلس في عهد عباس الأول بمقتضى لائحة صدرت في ٨ ربيع الآخر سنة ١٢٦٥ (١٨٤٩) وتولى رأسه السكتنخدا باشا وهو أكبر موظف بالحكومة ، وأعضاؤه من كبار الذوات والعلماء ، واختص بنظر المسائل العامة للحكومة وسن اللوائح والقوانين وترتيب النظم العمومية وتنصيب رؤساء المصالح الكبرى ، فكان بمنزلة مجلس النظار ، وتولى السلطة التشريعية ، وشاركه فيها مجلس الأحكام ، وقد بقي هذا المجلس قائما الى أن خلفه مجلس النظار في عهد اسماعيل

الوزارات

وفي سنة ١٨٥٧ أعاد سعيد باشا تنظيم الدواوين فجعل منها أربع وزارات وهي الداخلية ، وقد عهد بها الى الأمير احمد رفعت ، والمالية وعهد بها الى الأمير مصطفى فاضل والحربية وتولاها الأمير محمد عبد الحليم ، والخارجية وتقلدها اسطفان بك أحد خريجي البعثات في عهد محمد علي

النظام القضائي

مجلس الأحكام

وكان في البلاد منذ عهد محمد علي هيئة قضائية عليا تسمى (جمعية الحقانية) انشئت سنة ١٨٤٢ وقد سميت هذه الهيئة منذ سنة ١٨٤٩ مجلس الأحكام ، وهو المجلس الذي كان له شأن كبير في عهد سعيد واسماعيل ، وكان بمثابة الهيئة الاستئنافية العليا في البلاد ، ويتألف من تسعة أعضاء من الكبراء ومن عالدين أحدهما حنفي والآخر شافعي ، وكان أيضا يشارك (المجلس الخصوصي) في السلطة التشريعية

مجالس أو محاكم الأقاليم

بقيت المحاكم الشرعية كما كانت في عهد محمد علي ، وبقي لها اختصاصها في المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية وانتقال الملكية ، غير أنه انشئت محاكم أو مجالس ، جديدة للفصل في المسائل المدنية والتجارية سميت (مجالس الأقاليم) ، بلغ عددها خمسة

في بداءة تأسيسها ، وهي (مجلس طنطا) ويختص بنظر قضايا الغربية والمنوفية والبحيرة ، و (مجلس سمند) ويختص بنظر قضايا الدقهلية والشرقية والقليوبية ، و (مجلس الفشن) ويختص بنظر قضايا الجيزة والمنيا وبنى مزار وبنى سويف والفيوم ، و (مجلس جرجا) ويختص بنظر قضايا أسيوط واسنا وقنا ، و (مجلس الخرطوم) ويختص بنظر قضايا السودان

وكان كل مجلس يتألف من رئيس وأربعة أعضاء ، وأربعة كتاب عدا (مجلس سمند) فإنه يتألف من رئيس وعضوين

وعين لكل مجلس اثنان من العلماء بوظائف مفتين أحدهما حنفى والآخر شافعى وكان (المجلس الخصوصى) و (مجلس الأحكام) يصدران اللوائح والقوانين لهذه المجالس ، فكان بمثابة الهيئتين التشريعتين في البلاد ، ويتبين من ذلك أن مجلس الأحكام فوق كونه هيئة قضائية عليا كان أيضا هيئة تشريعية

ولاية القضاء

إن أهم إصلاح قضائى تم في عهد سعيد أنه نال من السلطان حق اختيار القضاة بعد أن كان العمل جارياً على أن قاضى القضاة المولى من قبل السلطان هو الذى يعينهم^(١) وهذا الإصلاح فضلا عما فيه من تحقيق الإستقلال القضائى لمصر فإنه منع مصدرأ من مصادر الفساد فى النظام القضائى ، فان قاضى القضاة كان يعين القضاة حسبما تولى عليه أهواؤه ، وكثيراً ما يجعل تعيينهم مقابل جعل من المال ، وفى ذلك من إفساد القضاء مالا يخفى عن الأذهان

إلغاء مجلس الأحكام ثم إعادته

وفى سنة ١٨٥٥ غضب سعيد باشا على مجلس الأحكام ، فأصدر أمراً بالغائه ، وقيل أن سبب هذا الإلغاء اعتقاد سعيد باشا أن أعضاءه لم يهتجوا طريق الاستقامة ، وقد أمر بإحالة الدعاوى التى كانت من خصائص المجلس على الأمير اسماعيل باشا (الخديو)

(١) مصر الحديثة للسيو مريوس

وكلفه عرض ما يلزم عرضه على سعيد باشا ذاته ، أى أنه لم ينشئ هيئة أخرى مكان مجلس الأحكام المذكور ، ولكنه رجع وأمر بإعادة تأليف مجلس الأحكام وأُسند رأسته الى الأمير اسماعيل باشا سنة ١٨٥٦ ، وألفه من عشرين عضواً منهم أحد عشر عضواً من الأعيان وتسعة من الذوات

ولم يمض عامان على تأليف هذا المجلس حتى عاد سعيد باشا وغضب عليه ، وكان سعيد مشهوراً بكثرة تقلبه في الآراء والميول ، وسبب غضبه أنه انتهى اليه أن أعضاءه ارتكبوا الرشوة في قضية عرضت عليهم ، فارتأى الغاءه سنة ١٨٦٠ ، وألغى كذلك (مجالس الاقاليم)

على أنه عاد بعد ذلك سنة ١٨٦١ وأمر بإعادة مجلس الأحكام وعين محمد شريف باشا (الذى صار فيما بعد الوزير المشهور) رئيساً له ، وكان من قبل ناظراً للخارجية ، وأعاد كذلك مجالس الاقاليم ، ولكنه اقتصر منها على مجلسين ، أحدهما بطنطا ، ويختص بنظر قضايا الوجه البحرى ، والثانى بأسىوط ، ويختص بنظر قضايا الوجه القبلى وكان العمل أمام (مجلس الاحكام) ومجالس الاقاليم يجرى طبقاً للقانون العثمانى والقوانين التى أصدرها سعيد باشا

وكان مجلسا طنطا وأسىوط يحكان ابتدائياً فى المنازعات ، ومجلس الاحكام ينظر فيها بصفة استئنافية ، ولما تولى الخديو اسماعيل أعاد تأليف مجالس الاقاليم بأن عممها فى المديرىات كما سيحى مياته

قضاء الاجانب

بقيت محاكم التجارة التى أنشئت فى عهد محمد على قائمة الى عهد سعيد واسماعيل وهى المسماة (مجالس التجار) فى الاسكندرية ومصر ، وكانت المحافظات والضبطيات تنظر فى المشاكل الخاصة بالاجانب ، ولكنه كثرة نزوح الاجانب الى مصر وما استتبعه من ازدياد هذه المشاكل جعل جهات الادارة لاتستطيع التفرغ لحسمها ، فانشئ سنة ١٨٦١ مجلس خاص باسم (قومسيون مصر) أو مجلس القومسيون ، يتألف من رئيس مصرى وعضوين مصرين ، وعضو أوروبى ، وآخر يونانى ، وعضوا سرائيلى ، وآخر أرمنى^(١)

(١) انظر كتاب المحاماة لفتحى باشا زغلول ص ٨٥ ملحقات

ويختص بنظر القضايا التي ترفع من الاجانب على الرعايا المحليين ، وللقنصليات أن ترسل مندوبا من قبلها لحضور الجلسات ، وأحكامه تستأنف أمام (مجلس الأحكام) ولم يكن من اختصاصه النظر في المسائل المتعلقة بالعقار ، بل كان النظر فيها من اختصاص المحاكم الشرعية باعتبارها وقتئذ المحاكم العادية في البلاد

ثغرات التدخل الأجنبي

اجتمع في سعيد باشا عيبان جوهران ، الأول ضعف إرادته وقلة حظه من الحزم والعزم ، والثاني وهو أكبر خطراً وأسوأ أثراً من الأول ، ونعني به ثقته بالاجانب ثقة مطلقة ، بحيث لم يكن يقوى على أن يخالف لهم رأياً ، أو يرد لهم طلباً ، وقد اتخذ منهم بطانته وموضع سره ، فانفتحت في كيان مصر ثغرات التدخل الأجنبي ، وأهم هذه الثغرات منح امتياز قناة السويس ، والاستدانة من البيوت المالية الأجنبية

(١) امتياز قناة السويس

نظرة عامة

يعد مؤرخو أوروبا ، والفرنسيون منهم خاصة ، مشروع قناة السويس مفخرة سعيد باشا ، ويقولون انه بهذا العمل قد أدى أعظم خدمة للانسانية والحضارة ، وهم فيما يقولون إنما ينظرون إلى هذا العمل من وجهة النظر الأوروبية ، فلا شك أن قناة السويس قد أفادت التجارة الأوروبية فوائد كبرى ، بتقريبها طريق المواصلات بين أوروبا والشرق ، وأفادت أيضا الاستعمار الأوروبي ، لأنها مكنت الدول الاستعمارية من ارسال الحملات والتجاريد الحربية من طريق القناة الى آسيا وأفريقية لاختضاع ممالك الشرق وشعوبه ، ورفعت عن تلك الدول مشقات اجتياز طريق المحيط الاطلنطي ورأس الرجاء الصالح ، ذلك الطريق الطويل المخوف بالمسكاره والاختار.

فن الوجهة الأوروبية لا جدال في أن فتح قناة السويس عاد بأعظم الفوائد على التجارة الأوروبية والاستعمار الأوروبي

أما من وجهة النظر المصرية ، فالقناة كانت شؤماً على البلاد واستقلالها ، لأنها

أطمعت فيها دول الاستعمار ، وجعلتها تسعى سعياً حثيثاً للاستيلاء على مصر ، وتضاعف جهودها القديمة لتحقيق هذا الغرض ، ومن المحقق أن مساعي إنجلترا خاصة في احتلال مصر قد تضاعفت واشتدت بعد أن شقت القناة أرض مصر ، وحجتها في ذلك أنها أرادت الاطمئنان على هذا الطريق الجديد الواصل الى الهند ، وتستأثر بوضع يدها عليه ، وهي حجة لا أساس لها من الحق والإنصاف ولكنها الامر الواقع الذي توحى به مطامع الفتح والاستعمار ، فإنجلترا بعد فتح القناة صارت أكثر تطلعا وأقوى تحفزا الى احتلال مصر ، فلا عجب أن كانت مصر ضحية قناة السويس ، تلك حقيقة واقعة ، كان يجب أن لا تفوت سعيد باشا عندما منح امتياز القناة ، وأن يقطع اليها اسماعيل باشا عندما بذل تأييده للمشروع بعد اعتلائه العرش حتى وصل به الى غايته

وإذا كان المؤرخون الافرنج يعدون مشروع القناة أكبر مفخرة لسعيد باشا ، فإنا نعهده بالعكس أكبر غلطة له في تاريخه ، لانه بعمله هذا قد فتح باب التدخل الاستعماري في مصر على مصراعيه ، وجعلها هدفا للمطامع الاوروية

ويزيد في تبعته أنه كان عالماً برأى أبيه العظيم محمد علي ومعارضته في فتح القناة ، ويعلم عندما منح امتيازها أنه خالف وصايا أبيه الذي كان يعد القناة بوسفورا ثانياً يجعل مصر واستقلالها عرضة للخطر

إن المسألة المصرية قد دخلت دوراً جديداً بعد فتح القناة ، إذ صار ينظر اليها كأنها هي مسألة قناة السويس ، فكأنها اندمجت فيها ، وتبدلت أوضاعها تبعاً لهذا الاندماج ، وصار النظر اليها من ناحية الدول الاستعمارية مرتبطاً بوجهة نظرها في مسألة القناة ، ومعلوم أن إنجلترا جعلت خطتها في مسألة القناة أن تسعى جهدها في وضع يدها عليها وعلى الأرض التي تحتازها ، وأن يكون بيدها مفاتيح القناة ، ولذلك وضعت نصب عينها أن تحتل مصر بعد أن تم فتح هذا الطريق البحرية الخطيرة الواصلة إلى مستعمراتها في الشرق

ففتح القناة يعادل في تأثيره الاستعماري بالنسبة للمسألة المصرية غزوة نابليون بونابرت ، فكما أن الحملة الفرنسية جعلت إنجلترا تتطلع إلى احتلال مصر ، كذلك كان شأن قناة السويس ، الفارق بين الحادثين أن إنجلترا قد أخفقت في تحقيق مطامعها التي

أثارها الحملة الفرنسية ، وارتدت عن السكنانة دون أن تنال منها منالاً ، وسويت المسألة المصرية في عصر محمد علي طبقاً لمعاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، تلك المعاهدة التي كفلت لمصر استقلالها الداخلي التام ، وبقيت المسألة المصرية سائرة على منهاج تلك المعاهدة إلى أن تم فتح القناة ، ومن ثم تغيرت أوضاعها ، وسعت انجلترا من جديد في تحقيق أطماعها القديمة التي أخفقت خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، فلا جرم أن كان فتح القناة مقدمة دور جديد للمسألة المصرية ، ولقد كان هذا الدور شؤماً على البلاد ، إذ اجتمعت فيه الظروف السيئة التي مكنت انجلترا من تحقيق أطماعها في مصر ، فان فتح القناة في ذاته ، وبيع اسماعيل أسهم مصر فيها إلى الحكومة الإنجليزية ، قد هيأ لانجلترا أن تخطو أول خطوة نحو الاحتلال

فسعيد باشا لم ينظر إلى القناة كعمل حيوى لمصر ، وأغلب الظن انه لم يوازن بين مزاياها ، ومضارها ، بل نظر إلى فائدتها للانسانية فحسب . ولقد زينت له نصائح المسيو فردينان دلسبس أنه بهذا العمل يعد من أكبر خدام الحضارة . وبديهي أن النظر إلى القناة من وجهة فائدتها للانسانية هو وهم لا يليق بالأمم التي تقدر معنى الوجود والحياة ، لأن حياة الأمة واستقلالها مقدمان على كل خدمة عامة للانسانية ، وليس في تاريخ الشعوب قديماً وحديثاً أمة رضيت أن تضحي بأية مصلحة لها مهما ضوئت ، بله استقلالها ، في سبيل خدمة الانسانية ، فالحق أن هذه أوهام لا تجوز إلا على الأمم المستضعفة ، فاننا على العكس نرى الأمم التي نتخذها مثالا للتقدم والعظمة تهزأ بتلك الأوهام ، وتضحي بمصالح الأمم والانسانية جمعاء لتحقيقاً لأطماعها الاستعمارية بل تستبيح كل الوسائل في سبيل السيطرة على العالم ، واستعباد الشعوب

فن أضعف النظريات وأبعدها عن العقل والمنطق أن يقال ان سعيد واسماعيل يستحقان الإعجاب لانهما خدما الانسانية بإنفاذ مشروع القناة ، والحقيقة المؤلمة انهما بعملهما هذا قد مهدا السبيل لاحتلال انجلترا مصر

والآن ننتقل من الإجمال إلى التفصيل فنقول ، إن سعيد باشا بمنحه المسيو دلسبس امتياز القناة قد جلب على البلاد مضار جسيمة نذكرها فيما يلي :

أولاً - ان القناة عرضت استقلال مصر للخطر ، ولم يكن هذا الخطر ليخفى على ذى بصيرة في الأمور ، فلقد أدركه السياسيون الأوروبيون من يوم البدء في المشروع

ومما يذكر في هذا الصدد أنه لما تم منح الامتياز كتب المستر بروس Bruce قنصل إنجلترا في مصر وقتئذ إلى حكومته ينبئها بالخبر ، ويقول في حتام رسالته : « إن فتح القناة سيؤدي إلى ازدياد المواصلات التجارية بين أوروبا والبلاد الواقعة على البحر الأحمر ، وستنشأ طبعاً مراكز للدول الأجنبية في هذه البلاد ، ومن المنتظر أن تحدث منازعات بينها وبين تلك الشعوب ، فتنخذ ذريعة إلى التدخل المسلح في شؤونها ، وهذا التدخل يفضي إلى الاحتلال الدائم ، ويتوقع أن تحدث هذه النتائج في مصر ذاتها ،

فهذا التنبؤ الذي أدركه القنصل الإنجليزي سنة ١٨٥٤ هو ما كان يجب أن يتوقعه كل من عنده قليل من بعد النظر في السياسة ؛ وهو ما وقع على مر السنين ، فإن إنجلترا بعد أن تم فتح القناة سعت سعيها في احتلال مصر ، وتم لها ذلك سنة ١٨٨٢ أي بعد اثني عشر عاماً من افتتاح القناة للملاحة ، إذ كان افتتاحها سنة ١٨٦٩ . ومن مصادفات القدر أنه عند ما فتحت القناة كان المستر غلادستون على رأس الوزارة الإنجليزية ، وعند ما احتلت إنجلترا مصر سنة ١٨٨٢ كان هو أيضاً يشغل هذا المنصب

ويدخل في هذا السياق ، أنه لما اشتدت معارضة إنجلترا في فتح القناة ، وجرت مفاوضات بشأن إقناعها بالعدول عن معارضتها ، كان مما اشترطته الحكومة الإنجليزية لموافقتها على المشروع احتلالها السويس ، وحمايتها للقناة ، فيتبين من ذلك أن إنجلترا لم تكن تخفي نياتها الاستعمارية نحو مصر عند إنشاء القناة ، ولم يكن خافياً أن هذا المشروع يجعل استقلال مصر هدفاً لمطامعها الاستعمارية

وفي هذا الصدد يقول مؤلف (تاريخ مصر المالي) وهو من الكتاب الأوروبيين المشهود لهم بالاعتدال وإصالة الرأي : « إن منح امتياز القناة إلى المسيو دلسبس قد فتح أبواب الدلتا على مصراعيها للأوروبيين ،^(١)

ويقول المسيو كوشري Cocheris : « إن بدء الارتباك المالية والتدخل الأوروبي

(١) تاريخ مصر المالي ص ٣ لمؤلف لم يعلن اسمه (ولعله المسيو بابونو Paponot) ويعد كتابه من أهم المراجع في بيان حالة مصر المالية على عهد سعيد وإسماعيل

المشؤوم في شؤون مصر يرجع في الحقيقة الى سنة ١٨٥٤ وهي السنة التي منح فيها امتياز قناة السويس الى المسيو دلسبس،^(١)

(ثانيا) ان سعيد باشا بقبوله انشاء القناة على يد شركة أجنبية فتح ثغرة ثانية للتدخل الأجنبي ، وكان الضرر أخف وطأة لو فتحتها مصر بنفسها وحسابها
(ثالثا) أنه أسرف في منح الشركة امتيازات وحقوقا جعلتها شريكة مصر في سيادتها وجعلت منها حكومة داخل الحكومة كما سيجيء بيانه

(رابعا) لم تستفد مصر من الوجهة الاقتصادية فائدة ما من القناة ، بل على العكس أضرتها اقتصاديا ، لأن طريق التجارة بين أوروبا والشرق تحولت من داخل مصر إلى القناة المائية التي أصبحت ملكا لشركة أوروبية ، فخرست مصر الأرباح التي كانت تعود عليها من مرور المتاجر في وسط الدلتا ، بطريق النيل أو السكك الحديدية المصرية ، وانتقلت هذه الأرباح إلى شركة القناة ، وهذا من غير شك خسران كبير

(خامسا) على الرغم من مضار المشروع لمصر فإنها انفقته عليه من مالها نيفا وستة عشر مليون جنيه ، بذلت في أسهم اكتتبت فيها ، وأملك تنازلت عنها ، وأعمال قامت بها ، وتعويزات أدتها للشركة ، وقد خسرت هذه الملايين في وقت كانت أحوج ما تكون إليها ، ولإنفاذ مشروع كان شؤما عليها من كل الوجوه

وان عادت القناة يوما إلى مصر فلا يمكن أن ننسى أن مصر خسرت فيها ثمنا باهظا وتضحيات جسيمة ، ويكفي أنها بذلت لها ستة عشر مليون جنيه من أموالها ، ثم حرمت ما هو أعز من المال ، وهو الاستقلال ، وعندما استرد مصر استقلالها تاما فستكون قد حرمت استقلالها بسبب القناة ردحا طويلا من الزمن ، وهو حرمان لا يعوض بمال

نبذة وجيزة في تاريخ المشروع

لم يسبق لحكومة مصرية قديمة أو حديثة أن وصلت البحرين الأبيض والأحمر بقناة ملحة تخترق برزخ السويس

(١) المركز الدولي لمصر والسودان للسبو كوشري ص ٦٧

فى عهد الفراعنة والفتح الإسلامى

ولمّا وقع الاتصال عن طريق النيل ، فكانت ترعة الفراعنة القديمة تخرج من فرع النيل البيلوزى القديم ، وتسير بمحاذاة وادى الطميلات ، ثم تنثنى جنوباً فتخترق البحيرات المرة ، ثم تصب فى البحر الأحمر

وفى عهد الفتح الإسلامى أنشأ عمرو بن العاص ، الخليفة ، المعروف بخليج أمير المؤمنين ، بأمر الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه سنة ٢٣ هجرية ، وكان يصل النيل بالبحر الأحمر ، ويبدأ من مصر القديمة ، حيث يبتدىء خليج مصر اليوم حتى القاهرة ، ومنها إلى المطرية ، ومنها إلى العباسية ، ثم يتبع آثار ترعة الفراعنة القديمة

فى عهد الحملة الفرنسية

وفى عهد الحملة الفرنسية فكر نابليون كما أسلفنا فى الجزء الأول من تاريخ الحركة القومية (ص ١٢٤) فى وصل البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط ، وعهد بدرس هذا المشروع إلى المسيو (لويير) كبير مهندسى الرى والطرق والجسور ، فقضى عامين فى درسه وخصه ، وعاونه فيه بعض مهندسى الحملة ، وقدم تقريراً إلى نابليون بعد مغادرته مصر ، وكان تصميم المشروع كما وضعه المسيو لويير أن تحفر قناة من السويس إلى البحيرات المرة ، ويعاد حفر خليج أمير المؤمنين إلى أن يتلاقى مع بحر موسى بقرب بواسط (الزقازيق) ، ومن بحر موسى إلى فرع دمياط . ومنه إلى ترعة الفرعونية ، ومنها إلى فرع رشيد ، ومنه إلى الاسكندرية بواسطة ترعة الاسكندرية ، وحيد المسيو لويير أيضاً فكرة وصل البحرين رأساً بواسطة ترعة أخرى تخترق برزخ السويس ، فيما بين بيلوز (الطينة) على البحر الأبيض المتوسط ، ومدينة السويس على البحر الأحمر ، غير أنه اعتقد خطأ أن البحر الأحمر يعلو عن سطح البحر الأبيض بنحو تسعة أمتار ، وقد نشر لويير مشروعه فى كتاب (تخطيط مصر) بالجزء الحادى عشر ، وفيه بحث مستفيض عن تخطيط ترعة الفراعنة القديمة . وخارج أمير المؤمنين ، وتخطيط الجهات التى يتفد فيها المشروع . ونفقات إنفاذه . ويقع هذا البحث فى أكثر من ثلثمائة صفحة ، وهو من أجلّ الأبحاث التى وضعها علماء الحملة الفرنسية

في عهد محمد علي

جاء المسيو فردينان دلسبس الى مصر لأول مرة سنة ١٨٣١، على عهد محمد علي باشا ، متوليا منصب مساعد للقنصل الفرنسي ، فأبدى الباشا نحوه عطفًا كبيراً لما كان بينهما وبين أبيه الكونت ماتيو دلسبس Mathieu Delesseps من صلات الصداقة القديمة منذ كان قنصلاً لفرنسا في مصر سنة ١٨٠٢ ، واتصل فردينان دلسبس بالأمير محمد سعيد ، إذ عهد إليه أبوه أن يعنى بتربيته الرياضية ، فتعلم الأمير على يده أنواع الرياضة والمهارة في ركوب الخيل ، ومن هنا نشأت صلات الود بينهما ، واستمرت صداقتهما طول حياة سعيد باشا وقد وقع في يد المسيو دلسبس وهو في الاسكندرية بحث المسيو لويير عن وصل البحر الأبيض بالبحر الأحمر . وأكب على هذا البحث يدرسه درسا عميقا ، فلم يلبث أن اتجهت نفسه الى تحقيق مشروع الاتصال بين البحرين بقناة بحرية ، ثم انتقل من منصبه بالقطر المصري ، وطوحت به المناصب السياسية الى مختلف الأقطار ، على أنه كان لا يفتأ يفكر في أمر هذا المشروع

لجنة سنة ١٨٤٦

وكان مشروع وصل البحرين بقناة ملحة موضع البحث والتفكير في أوروبا بين مختلف المهندسين من يوم أن وضع المسيو لويير تقريره عنه في عهد نابليون ، وكان الخطأ الذي وقع فيه المسيو لويير إذ ظن أن البحر الأحمر يعلو عن سطح البحر الأبيض بنحو تسعة أمتار عقبة يراها رجال الفن حائلة دون إمكان وصل البحرين عن طريق برزخ السويس

على أنه في سنة ١٨٤٦ تألفت من بعض المهندسين من مختلف الأمم لجنة فنية لدرس مشروع حفر القناة ، وجاء أعضاؤها الى مصر لفحص المشروع في أواخر عهد محمد علي ، واستمروا على عهد عباس ، وعاونتهم الحكومة في إجراء تلك المباحث ، وعهدت بتخطيط المواقع الى بعض كبار المهندسين مثل لينان بك (باشا) وسلامه افندي ابراهيم (باشا) وإبراهيم بك رمضان وطائل افندي وغيرهم ، وانتهت اللجنة الى أن فرق مستوى البحرين ليس أمراً ذا بال ، ورأت الرصل بينهما بشق ترعة تجتاز الدلتا

وكان محمد على منذ البداية معرضاً عن مشروع القناة ، غير راغب فيه ، لما يتوقعه إذا تم من العواقب الوخيمة ، فلم يستجب لدعوة المهندسين والمالين الأوروبيين الذين زينوا له المشروع ، بل كان يردهم بلطف وحكمة ، ويعدهم ويمنيهم ، وفي الوقت نفسه يضمن الإعراض عن هذا المشروع حتى انتهى حكمه

وقد بلغ به بعد النظر أنه لم يقبل أن يعهد إلى شركة انجليزية مد سكة حديد بين القاهرة والسويس ، حتى لا تكون هذه السكة ذريعة إلى التدخل الأجنبي ؛ وكذلك أعرض عباس باشا الأول عن مشروع القناة ، وضرب صفحا عن أبحاث اللجنة ، وحاول المسيو فردينان دلسبس أن يقنعه بفائدة المشروع ، وأرسل تقريراً عنه إلى المسيو رويسنر Ruysanaers قنصل هولندا العام في مصر ليعرضه على عباس ، ولكن الفكرة لم تلق من الأمير قبولاً ، واتجه فكره إلى تسهيل سبيل المواصلات بطريق البر بين الاسكندرية والسويس ، بدلاً من شق ترعة ملحقة بين البحرين ، فأصلح الطريق بين مصر والسويس وجعله صالحاً لمرور العربات من غير عناء ولا مشقة ، ثم شرع في إنشاء سكة الحديد بين الاسكندرية والقاهرة كما تقدم بيانه ، ويؤس المسيو دلسبس من نجاح مشروعه على يد عباس الأول

في عهد سعيد

فلما مات عباس وتولى الحكم سعيد باشا استبشر المسيو فردينان دلسبس خيراً بنجاح فكرته ، على يد صديقه القديم ، فأرسل إليه يهنئه بارتقاء العرش ، ويبلغه عزمه على الحضور ليقدم له فروض التهاني ، فأجابه سعيد على تهنته ، واستدعاه إلى مصر ، فسرعان ما جاء الاسكندرية (في نوفمبر سنة ١٨٥٤) ، وقابله الباشا بحفاوة كبيرة ، ذاكر أ صداقته القديمة ، ثم اصطحبه في رحلة من رحلاته الحربية التي كان يسير فيها على رأس جنده ، وسار معه من الاسكندرية إلى مصر عن طريق الصحراء الغربية ، وكان الأمير يقود في هذه الرحلة جيشاً مؤلفاً من عشرة آلاف مقاتل

فاغتتم المسيو دلسبس هذه الفرصة ليفاتح سعيد باشا في أمر المشروع ، وكان لمهارته في ركوب الخيل أثر في تمهيد السبيل لنجاح مسعاه ، ذلك أنه امتطى صهوة جواد أهده له الأمير ، فوثب به يوماً عن حاجز من الأحجار ، على مرأى من قواد الجند من حاشية

سعيد ، فأعجبوه به وبمهارته وفروسيته ، وفي مقدمة المعجبين به ذو الفقار باشا وزير المالية الذي كانت له منزلة كبيرة لدى سعيد باشا

ففي اليوم التالي ، فاتح المسيو دلسيس سعيد باشا في أمر المشروع ، وزين له أنه إذا وفق اليه خلد ذكره واكتسب ثناء العالم بأسره^(١) ، وبالرغم من أن سعيد باشا كان يصرح بأنه لا يخالف وصايا أبيه في الإعراض عن فتح القناة ، فإنه ضعف أمام إغراء المسيو دلسيس ، وقبل المشروع ، ووعده بمساعدته ، وتأيبه في تحقيقه ، واستدعى قواد جنده ، وعرض عليهم الفكرة ، وكانوا متأثرين إعجابا بفروسيه المسيو دلسيس ، فسارعوا إلى استحسان المشروع ، دون أن يبحثوه ، أو يوازنوا بين مضاره ومزاياه ، فكانوا هم وسعيد في قصر النظر سواء

فانظر الى ما صارت اليه شؤون الدولة في عهد سعيد ، وكيف كانت عظام الأمور يبت فيها من غير بحث أو روية ، ولا نظر في العواقب ، وهذا من أسباب الضعف الذي أصاب مصر في عهد خلفاء محمد علي ، ولأنه لما يدعو الى الدهشة والألم معاً ، أن مشروعاً خطيراً كقناة السويس يقرر في رحلة صحراوية ، من غير تمحيص ولا تفكير ، وأن مجرد إعجاب « رجال الدولة » بفروسيه المسيو دلسيس ومهارته في ركوب الخيل كان كافياً لإقرار المشروع . . . ١٠٠

ولم يفت المسيو دلسيس ملاحظة هذه الحقيقة المؤلمة ، فقد أشار اليها ، في شيء من التهمك والسخرية ، قال في هذا الصدد : « جمع سعيد باشا قواد جنده . وشاورهم في الأمر ، ولما كانوا على استعداد لتقدير من يجيد ركوب الخيل ويقفز بجواده على الحواجز والخنادق أكثر من تقديرهم للرجل العالم المثقف ، انحازوا الى جانبي ، ولما عرض عليهم الباشا تقريرى عن المشروع ، بادروا الى القول بأنه لا يصح أن يرفض طلب صديقه ، وكانت النتيجة أن منحني الباشا ذلك الامتياز العظيم »^(٢)

وقال في موضع آخر : « بعد أن قبل سعيد باشا المشروع استدعى قواد جنده ، ودعاهم

(١) مراسلات ويوميات ووثائق عند قناة السويس للمسيو دلسيس ج ١ ص ٤

(٢) أصول قناة السويس ص ١٥

الى الجلوس أمامه ، وقص عليهم الحديث الذى دار بيننا ، وطلب اليهم أن يبدوا رأيهم فى مشروع « صديقه » . فلم يكن من هؤلاء المستشارين ، وقد فوجئوا بهذا الاقتراح وهم أقدر على إبداء رأى فى مناورات الخيل منهم فى التكلم عن مشروع عظيم لا يستطيعون فهم مراميه ، إلا أن نظروا إلى « بلى » أعينهم ، كما يريدون إفهامى أن صديق مولاى الذى رأوه يقفز على الحائط راكبا جواده بتلك المهارة ، لا يمكن أن يدلى إلا بأراء صائبة ، وكانوا أثناء الحديث يرفعون أيديهم الى رءوسهم بين آونة وأخرى علامة على الموافقة ،^(١) وذكر عن سعيد باشا ذاته (ص ٥٧) أنه قال له بعد أن منحه الامتياز : « أعترف لك بأنى لم أفكر طويلا فى الموضوع ، وإنما هى مسألة شعور ، وليس من عادى أن أقلد الناس فى ما يتبعون ويعملون » .

منح امتياز القناة

٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤

ولما بلغ سعيد باشا القاهرة أنزل المسيو دلسبس ضيفا عنده ، محفوا بالأكرام والرعاية ، ولم تمض أيام معدودات حتى منحه بمقتضى العقد المؤرخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ امتياز تأسيس شركة عامة لحفر قناة السويس ، واستثمارها لمدة ٩٩ سنة ابتداء من تاريخ فتح القناة للملاحة^(٢) . وهكذا نال دلسبس بغيته التى كان يسعى لها منذ ثلاث وعشرين سنة وهذا العقد هو المعروف بعقد الامتياز الأول : تمييزا له عن عقد الامتياز الثانى المؤرخ ٥ يناير سنة ١٨٥٦ الذى سيرد الكلام عنه

وقد عهد سعيد باشا الى مهندسيه لينان بك ، وموجيل بك ، أن يرافقا المسيو دلسبس الى برزخ السويس ، لدرس المشروع وتطبيقه على طبيعة الأرض ، ورفع تقرير اليه عن نتيجة مباحثهم ، وكان رأيهما من قبل فى جانب المشروع

(١) أصول قناة السويس ص ٤٠

(٢) فتحت القناة للملاحة يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ أى أن مدة الامتياز تنتهى فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٨ وتصبح القناة بعدها ملكا لمصر

فتمام المهندسان الفرنسيان والمسيو دلسبس هذه المهمة ، وانتهى بهم البحث الى الاتفاق على طريقة تنفيذ المشروع ، وهى أن تنشأ القناة مستقيمة فى أضيق نقطة فى البرزخ : بين موقع ييلوزه (بور سعيد الآن) على البحر الأبيض المتوسط والسويس على البحر الأحمر

حوص التأسيس

ثم جمع المسيو دلسبس من بعض المسالين حصص التأسيس لشركة القناة التى أزمع تأليفها ، وجعل قيمة الحصة خمسة آلاف فرنك (٢٠٠ جنيه) وخصص قيمة هذه الحصص لنفقات المشروع الأولى ، على أن تحول قيمة الحصص الى أسهم خاصة فى الشركة عند ما يتم تأليفها

لجنة دولية لدرس المشروع

وانتخب المسيو دلسبس باتفاقه مع سعيد باشا (فى نوفمبر سنة ١٨٥٥) لجنة دولية من المهندسين الفنيين لدراسة المشروع ثانية ، بعد اطلاعها على تقرير لينان بك وموجيل بك ، لتبدى رأيها فى صلاح المشروع وامكان تنفيذه ، وذلك حتى يطمئن الناس إلى نجاحه ، فيقبلون على الاكتتاب فى أسهم الشركة عند تأليفها

فذهب أعضاء اللجنة إلى برزخ السويس ، وأجروا مباحثهم الهندسية ، ووافقوا على المشروع كما وضعه لينان وموجيل ، بعد أن ثبت لهم أن سطح البحرين واحد ، وأن الأرض صالحة لاجتياز القناة الملحقة

شروط الامتياز

٥ يناير سنة ١٨٥٦

ولما أتمت اللجنة مباحثها عرض المسيو دلسبس نتيجة هذه المباحث على سعيد باشا ، فأصدر له عقد الامتياز الثانى بتاريخ ٥ يناير سنة ١٨٥٦ م — (٢٦ ربيع الآخر سنة ١٢٧٢ هـ) ، صدق فيه على الامتياز السابق منحه إلى المسيو دلسبس ، وضمنه شروط الامتياز التى خولها الشركة ، وكانت شروطا فادحة ، لا ترضى بها حكومة رشيدة ساهرة على مصالح البلاد ، وهاك خلاصتها

(١) منحت الحكومة الشركة امتياز إنشاء قناة السويس بين خليج الطينة على البحر الأبيض المتوسط والسويس على البحر الأحمر ، وإنشاء ترعة للمياه المنذبة صالحة للبلاحة النيلية تستقى من النيل ، وتصب في القناة الملحة ، وإنشاء فرعين للرى والشرب يستمدان مياههما من الترعة المذكورة ، ويصلان إلى السويس والطينة (بور سعيد)
(مادة ١ من عقد الامتياز)

(٢) تنازلت الحكومة للشركة مجانا عن جميع الاراضى المملوكة لها والمطلوبة لإنشاء القناة الملحة وترعة المياه العذبة وتوابعها ، وهى مناحات شاسعة على طول القناة والترع المزمع انشاؤها ، بعرض كيلو مترين من الجانبين^(١) ، تنازلت عنها الحكومة بلامقابل ، مع إعفائها على الدوام من الضرائب ، وتنازلت أيضا عن جميع الاراضى القابلة للزراعة لتستصاحبها الشركة وترويه وتزرعها ، مع إعفاء هذه الأطيان من الضرائب مدة عشر سنوات من تاريخ استثمارها (مادة ١٠)

(٣) خولت الشركة (عدا ما تقدم) حق انتزاع الاراضى المملوكة للأفراد مما ترى لزومها لاجراء الاعمال والانتفاع بالامتياز . فى مقابل أن تدفع الشركة لاصحابها تعويضات « عادلة » (مادة ١٢) ، ومعنى ذلك نزع ملكية الأفراد لمصاحبة الشركة

(٤) على أصحاب الأطيان الواقعة أملاكهم على ضفاف الترع التى تنشئها الشركة إذا أرادوا رى أراضيم بمياهها أن يحصلوا على ترخيص بذلك من الشركة فى مقابل تعويض يؤدونه لها (مادة ٨)

(٥) منحت الحكومة الشركة طول مدة الامتياز الحق فى أن تستخرج من المناجم والمحاجر الأميرية كل المواد اللازمة لأعمال المباني وصيانتها وملحقات المشروع ، دون دفع أى رسم أو ضريبة أو تعويض ، وتعفى الحكومة الشركة من الرسوم الجمركية ، والعوائد عن جميع الآلات والمواد التى تستوردها من الخارج (مادة ١٣)

(٦) حدد أجل الامتياز بمدة ٩٩ سنة من افتتاح القناة البحرية للبلاحة ، وبعد انتهاء هذه المدة تؤول القناة إلى الحكومة المصرية (مادة ١٦)

(١) مراسلات ويوميات ووثائق عن القناة للسيد دلسبس ج ٢ ص ٣٥٦

ولكن هذه المادة قيدت هذا الحق بشرط قد يؤدي إلى تعطيله ، أو يفتح بابا للمشاكل ، وهو وجوب أخذ الحكومة في هذه الحالة جميع المهمات والمعدات *Materiel et approvisionnements* المخصصة لأعمال المشروع البحرية ، وأن تدفع للشركة قيمتها التي تقدر سواء بالتراضي أو بناء على تقدير الخبراء

وليس ما يمنع الشركة أن تبالغ في تقويم المعدات التي خصصتها أو تخصصها في المستقبل للمشروع ، أو أن تعتمد الإسراف فيها لتعجيز الحكومة ، ولكي تخلق العقبات التي تعترض حق مصر في استرداد القناة

ثم إن المادة ١٦ لم تذكر شيئا عن المنشآت التابعة للقناة ، كالمباني ، وقد كان العقد الأول (مادة ١٠) ينص على أن شأنها شأن القناة في رجوعها للحكومة . دون مقابل ، فالعقد الثاني كما ترى صيغ في أسلوب مجحف بحق مصر كل الإجحاف ، وهذا يدل على الروح التي أملت شروطه ، وأغلب الظن أن سعيد باشا ترك تحريره إلى صديقه ، السيدولسيس (كما يصفه في العقد) ولم يراجعه في شيء من نصوصه

(٧) خولت الشركة حق فرض ما تشاء من الرسوم على السفن التي تمر في القناة البحرية أو الترع والشعور التابعة لها على شرط أن لا تزيد في النهاية العظمى عن عشرة فرنكات عن كل طن وكل شخص من المسافرين (مادة ١٧)

(٨) في مقابل الأراضي والامتيازات الممنوحة للشركة تحصل الحكومة المصرية على حصة قدرها ١٥ في المائة من صافي الأرباح السنوية (مادة ١٨)
وقد خسرت مصر هذه الحصة سنة ١٨٧٩ ، وذلك أنه لما ارتبكت أحوالها المالية بسبب إسراف اسماعيل باعت هذا النصيب إلى البنك العقاري بفرنسا مقابل ٢٢ مليون فرنك

(٩) يكون أربعة أخماس العمال من المصريين (مادة ٢) ، وتعهدت الحكومة ببذل مساعداتها للشركة وتكليف جميع موظفيها وعمالها في جميع دوائر المصالح أن يمدوا الشركة بمساعداتهم لها (مادة ٢٢) ، وقد فسرت الشركة هذه النصوص على أنها تعهد من الحكومة بتسخير أربعة أخماس العدد الذي تطلبه الشركة من العمال ، وأن يكونوا من الفعلة والفلاحين المصريين لإجراء أعمال الحفر والانشاء ووضعهم تحت تصرف الشركة لإنشغالهم فيما تريده من الأعمال مقابل دفع أجورهم

وكان عقد الامتياز الأول (مادة ٢) يخول الحكومة حق تعيين مديري الشركة ،
ولكن هذا الحق لم يظهر له أثر في عقد الامتياز الثاني ، وهذا العقد يقضى بالغاء للنصوص
الواردة في العقد الأول بما يخالف أحكام العقد الثاني ، واقتصرت المادة (٢٠) من
العقد الثاني على أنه « يرأس الشركة ويديرها صديقنا ووكيلنا المسيو فردينان دلسبس
بصفته المؤسس لها طوال المدة التي تستغرقها الأعمال ، ثم لمدة أخرى قدرها عشر سنوات
تبتدى من تاريخ استغلال الامتياز » ، ومعنى ذلك أن الحكومة المصرية خسرت في عقد
الامتياز الثاني حق تعيين مديري الشركة ، وحفظ لها فقط حق تعيين « مندوب » عنها لدى
الشركة يمثل حقوق الحكومة ومصالحها في تنفيذ العقد

وكان العقد الأول ينص (بالمادة ٤) على أن الحصون التي ترى الحكومة لزوم انشائها
في منطقة القناة لا تكلف بها الشركة ، وقد أغفل هذا النص في العقد الثاني ، وفسر
إغفاله بأن لا حق للحكومة في إقامة الحصون في هذه المنطقة

ولأنك لترى في هذه الشروط روح التساهل والإسراف التي تعاقدها سعيد باشا مع
الشركة ، فانه خوفا منها جعلا تشارك الحكومة المصرية في حقوق ملكيتها العامة
وسيادتها ، وملكها مرافق ومنافع عامة ليس للأفراد من أهل البلاد حق تملكها ، وهكذا
جعل منها دولة داخل الدولة المصرية ، وليس من عجب أن يحوى عقد الامتياز تلك
الشروط الفادحة فان المسيو دلسبس هو الذي تولى تحرير العقد ووضع فيه ما شاء من
النصوص والأحكام

مقاومة إنجلترا للشروع

اشترط سعيد باشا لصحة الامتياز أن يصدق عليه السلطان العثماني ، على أنه كان
معتزما تنفيذه بصرف النظر عن هذا التصديق ، وأعطى المسيو دلسبس اليهود والموائيق
أن لا ينظر الى هذا التصديق إلا كمظهر شكلي ليس بذى بال ، وفي الواقع إن ما نالتسه
مصر من حقوق الاستقلال الداخلي طبقا لمعاهدة لندن لا يجعل مثل هذا التصديق
ضروريا لصحة الامتياز ، ولكن دلسبس أراد زيادة الاطمئنان على مشروعه ، فذهب
الى الاستانة يلتمس فرمان التصديق ، فألقى مناهضة للشروع من السفير البريطاني بإيعاز
من اللورد بالمريستون وزير خارجية إنجلترا في ذلك الحين

وكانت السياسة الانجليزية ترمى حينذاك الى عرقلة المشروع خشية امتداد النفوذ الفرنسي في مصر، وخوفا على طريق المرور الى الهند أن يصبح تحت سيطرة دولة سواها فقاومت المشروع من طريق الحكومة التركية ، إذ حرصتها على رفض التصديق ، ثم من طريق الأسواق المالية إذ ألقت في روع المالكين أن المشروع خيالي لا يمكن تحقيقه

معاوضة سعيد للمشروع

على أن سعيد باشا قابل هذه المقاومة بمعاوضة المسيو دلسبس في مشروعه ، وكانت صداقته لدلسبس تدفعه الى تدليل العقبات لإنجاح المشروع، فبذل له أولا المبالغ المتوفرة في خزانة الحكومة وقتئذ وقدرها ١٠٠ الف جنيه ليستعين بها على العمل

تأليف الشركة

وفي ٥ نوفمبر سنة ١٨٥٨ عرض دلسبس أسهم الشركة للاكتتاب العام بفرنسا وغيرها من البلدان ، فلقبت إقبالا عظيما، وغطيت أسهم الاكتتاب عدة مرات. وتألفت الشركة في ديسمبر سنة ١٨٥٨

وجعل رأس مالها ٢٠٠ مليون فرنك (٨.٠٠٠.٠٠٠ جنيه تقريبا) موزعة على ٤٠٠.٠٠٠ سهم، قيمة السهم خمسمائة فرنك (٢٠ جنيا)، ثم قسم السهم الى نصفين فصار عدد الأسهم ٨٠٠.٠٠٠ سهم ، وقد صارت قيمة السهم الاصلى الآن (سنة ١٩٣٢) حوالي ١٥.٠٠٠ فرنك بعد أن كانت ٥٠٠ فرنك

واكتب سعيد باشا ب ١٧٧٦٤٢ سهم^(١) أي بما يقرب من نصف مجموع الأسهم، ودفع جزءا من ثمنها وقسط الباقي على سنوات

البدء في حفر القناة

٢٥ ابريل سنة ١٨٥٩

وفي ٢٥ ابريل سنة ١٨٥٩ ذهب المسيو دلسبس يصحبه أعضاء مجلس إدارة الشركة الى شاطئ البحر الأبيض ، في الموقع الذي انشئت فيه بعد ذلك مدينة بور سعيد، وأقيم

(١) مراسلات ويوميات ووثائق عن القناة ج ٤ ص ١٣٣

هناك احتفال حافل ضرب فيه دلسبس أول معول في أرض القناة ، واقتدى به الحاضرون ، فكانت تلك الضربة إيذانا بالشروع في العمل ، وكانت في الواقع أول ضربة في صرح استقلال مصر

ثم أخذ العمال يعملون في حفر الأرض ، ولم يسكن قد صدر الفرمان العثماني بالتصديق على الامتياز ، ولكن سعيد أراد أن يضع تركيا وانجلترا أمام الأمر الواقع ، ويعضد المشروع بكل ما لديه من حول وقوة ومال



ابتداء العمل في حفر القناة (٢٥ أبريل سنة ١٨٥٩)

وترى في الصورة المسيو دلسبس ممسكا بيده معولا للحفر وحوله العمال المصريون يبدأون في حفر القناة

وقد هاج هذا العمل غضب الحكومة الانجليزية ، فسعت سعيها لدى تركيا لوقف العمل ، ومرت ظروف ساعدت انجلترا في مسعاها ، ففي مايو سنة ١٨٥٩ شبت الحرب في ربوع ايطاليا بين فرنسا والنمسا ، فالت فرنسا الى محاسنة انجلترا . وتراخت في تأييد المشروع ارضاء للحكومة الانجليزية ، وكادت انجلترا تنجح في مسعاها لإحباط المشروع ، ودبرت مع الباب العالي خلع سعيد باشا ، وجاء الأسطول الانجليزي الى ثغر الاسكندرية في يونيه سنة ١٨٥٩^(١) ، واسكن التدمير لم يتم ، وتردد سعيد في الأمر ، وعهد إلى شريف باشا وزير الخارجية وقتئذ أن يرسل للمسيو دلسبس كتابا يطلب اليه فيه وقف العمل^(٢) ،

(١) ورد ذكر الاسطول الانجليزي وحضوره الى الثغور المصرية في كتاب « مراسلات ويوميات ووثائق عن القناة » ج ٣ ص ١٢٤

(٢) مراسلات ويوميات ووثائق عن القناة ج ٣ ص ١٣٣

على ان الحرب بين فرنسا والنمسا ما لبثت أن وضعت أوزارها ، وعقدت بين الدولتين الهدنة المعروفة بمصالحة (فيلا فرنكا) Villa Franca ، فنفذت كلفة فرنسا في ميدان السياسة العامة ، وعادت إلى مناصرة المشروع وتأييده ، غير أن الحكومة الانجليزية ما فتئت تسعى لدى حكومة الاستانة حتى جعلتها تصدر أمرا إلى سعيد باشا بوقف أعمال الحفر في برزخ السويس ، وأوفدت مندوبا عنها يدعى مختار بك الى مصر يحمل هذا الأمر الى سعيد

فعاد نابليون الثالث يبذل نفوذه لدى تركيا لحملها على إبطال هذا الأمر ، وهكذا كان للسياسة الفرنسية اليد الطولى في نجاح المشروع ، واطمان سعيد باشا إلى رعايتها إياه ، وعاد إلى معاضدة المشروع بكل قواه ، وبلغ به تفانيه في تعضيده أن سخر الفلاحين ليعملوا في حفر القناة ، وكان يأمر بجلبهم من بلادهم وقراهم ، وبلغ عددهم نحو ٢٥٠٠٠ عامل ، كانوا يقاسون الشدائد والأهوال في عمل لم تنتفع منه مصر بأية فائدة ، بل عاد عليها بالوبال والخسران

وقد سار العمل في إنفاذ المشروع وحفر القناة الملحة إن أن جرت فيها مياه البحر الأبيض حتى بحيرة التمساح ، وذلك في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٦٢^(١) ، وإلى هذه المرحلة وصلت القناة في عهد سعيد باشا ، إذ أدركته الوفاة بعد ذلك بشهرين في ١٨ يناير سنة ١٨٦٣ ، تاركاً لاسماعيل إتمام ما بدأ به ، والوصول بالمشروع إلى نهايته

- ٢ -

بدء القروض الأجنبية

بدأ عهد القروض الأجنبية خلال حكم سعيد باشا ، فكانت هذه البداة نذير الكوارث المالية والأحداث السياسية التي أصابت البلاد في عهد اسماعيل وتوفيق ولا ندرى ما الذي حمل سعيد ، على أن يوجه وجهته نحو الاقتراض ، ولم يكن

(١) مراسلات ويوميات ووثائق عن القناة ج ٥ ص ٦

ذلك من سنة أيه ، كما أن الحكومة لم تكن في حاجة مُلحّة الى الاستدانة من البيوت المالية ، فان سنوات سعيد كانت في الجملة سنوات يُسَرُّ ورخاء ، ولم تقع في خلالها حروب طويلة تستنفذ موارد الحكومة المالية

يقولون إن نفقات الجيش زادت عن المقدرها في الميزانية ، فاضطر سعيد الى الاقتراض ، ولكن هذا السبب لا ينهض حجة لتسويغ عمله ، فان « سعيد » ذاته كان لا يستقر على وتيرة واحدة في تقوية الجيش وزيادة عدده ، بل كان - لأسباب غير مالية - يصرف أحيانا معظم قواته الحربية ، وقد كان أجدر به أن ينقص من ميزانية جيشه إذا وجد أن حالة الخزنة لا تسمح باستبقاء جيش عرمرم يكلف البلاد ما لا طاقة لها به من النفقات ، والواقع أن قصر النظر السياسي هو الذي دعاه إلى مديد الاستدانة من الخارج ، ففتح على البلاد باب التدخل الأجنبي

وفي ذلك يقول مؤلف (تاريخ مصر المالي) : « الى سعيد باشا يرجع الفضل التعس في عقد أول قرض اقترضته مصر من أوروبا » (١)

وقال في معرض المقارنة بينه وبين محمد علي وإبراهيم :

« لقد استطاع محمد علي وابنه الأكبر ابراهيم أن ينهضا بالبلاد ويجهدا في سبيل استقلالها ، ذلك الجهاد الذي كل بالنصر ، دون أن يكون ليهما من الموارد المالية سوى اميزانية لا تتجاوز خمسين مليون فرنك ،

ذلك ما يقوله أوروبي خبير ، لا يمكن أن يرمى بالتحامل على بلاده ، فهو يصارحنا في كتابه بان الاستدانة من أوروبا كان عملا تعسا

عقد سعيد أول قرض ثابت سنة ١٨٦٢ ، ومقداره الاسمي ٣٢٤٢٨٠٠ جنيه انجليزي من بنك فروهلنج وجوشن بلندن بفائدة ٧ في المائة ، أما قيمته الحقيقية فكانت ٢٤٠٠٠٠ جنيه تقريبا ، أي ان مصر خسرت من رأس ماله ٨٠٠٠٠٠ جنيه وزيادة ، وتعهدت بوفاء هذا الدين على ثلاثين سنة ، قيمة القسط السنوي من رأس مال وفوائد ٢٦٤٠٠٠ جنيه ، أي ان مجموع الأقساط ٧٨٩٢٠٠٠ جنيه ، في حين ان أصل الدين

(١) تاريخ مصر المالي ص ١

٢٤٠٠٠٠٠٠ جنيه ، وعدا هذا القرض الثابت فانه ابتدع طريقة السندات على الخزانة وهي أن يستدين من المرايين ديونا سائرة بواسطة سندات يحررها على الخزانة بالقيمة المقترضة ، وتلك وسيلة خطيرة على مالية البلاد ، لأنها استدانة لا ضابط لها ولا حساب ، ولا رقابة عليها ، فاذا اندفعت الحكومة في سبيلها تورطت في الديون المعروفة بالديون السائرة ، دون أن تلتفت إلى الخطر الذي ينجم عن الاستزادة منها

وقد اختلفت الآراء في إحصاء الدين السائر الذي استدانته سعيد باشا ، وكلها متفقة على انه كان متلافا للنقود ، لكثرة نفقاته على قصوره ، ومعيشته الخاصة ، وطمع المرايين فيه لما جبل عليه من السخاء وعدم التدقيق في حسابه

وإذا أخذنا بإحصاء مؤلف (تاريخ مصر المالي) الذي عرف عنه الاعتدال في كتابته كان الدين العام الذي تركه سعيد حين وفاته ١١٠١٦٠٠٠٠ جنيه^(١) ، فاذا استبعدنا منه الدين الثابت بلغت الديون السائرة ٧٨٦٨٠٠٠٠ تقريبا ، وهو مبلغ فادح تنوء به مالية البلاد في ذلك العصر

ولو سلم عهد سعيد من القروض الأجنبية ، ولم يمنح امتياز القناة ، لكان محتملا أن تتغير المصاير وتبديل النتائج في تاريخنا القومي

وفاة سعيد باشا

١٨ يناير سنة ١٨٦٣

ذهب سعيد باشا إلى أوروبا ليستشفى من مرض عضال أصابه ، ولم ينجع فيه دواء ، فرجع إلى الاسكندرية في أواخر سنة ١٨٦٢ ، والداء قد استعصى علاجه ، فما زال يشتد به ويهد من قواه حتى أدركته منيته في صبيحة ١٨ يناير سنة ١٨٦٣ (٢٧ رجب سنة ١٢٧٩) وله من العمر ٤٢ سنة ، وكانت مدة حكمه ثمانى سنوات وتسعة أشهر وستة أيام^(٢) ، ودفن بالاسكندرية بمسجد النبي دانيال ، ولا يزال قبره هناك

(١) تاريخ مصر المالي ص ١٢

(٢) عن التوقيعات الإلهامية للواء المصرى محمد مختار باشا ص ٦٤ ، وهذا التاريخ (١٨ يناير)

يوافق ما ذكره المسيو دلسبس في وثائق القناة ج ٤ ص ٢٧٦

الفصل الثالث

عصر الخديوى اسماعيل

١٨٦٣ - ١٨٧٩

نظرة عامة

ان عصر الخديوى اسماعيل هو فى مجموعه صورة لتاريخ مصر القومى والسياسى والاقتصادى فى إبان النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، إلى مقدمات الثورة العرابية ، واذا أردنا ان نصفه بكلمة عامة ، فهو كما قلنا فى مقدمة الكتاب عصر له أثره النافع كما له أثره الضار فى تطور الحركة القومية ، ذلك لما تفتحت فيه من آمال ، وما قام فيه من حضارة وعمران ، وما تخلله واقترن به من أخطاء وأرزاء أفضت إلى تدخل الدول الاجنبية فى شؤون مصر ، وتصدّع لها بناء الاستقلال المالى ثم السياسى

بهذه الكلمة الوجيزة ، يمكننا ان نلخص عصر اسماعيل ، فهو يمثل من ناحية عهد تقدم وعمران ، ويعد من ناحية أخرى عهد القروض المشؤومة والاغلاق المتلاحقة التى عصفت باستقلال البلاد

واذا كانت مصر تشعر إلى اليوم بنتائج النبضة التى قامت فى ذلك العصر ، وتلس آثارها بينها ، فانها أيضا تعاني الى اليوم نتائج الارزاء والاحداث التى وقعت فيه ، وتدفع ثمنها غاليا ، من مالها ، وحقوقها ، وحريتها ، واستقلالها

ويعد هذا العصر أقرب العصور صلة بالعصر الحاضر ، لأن معظم القيود والنظم التى حلت بمصر على عهده لا تزال قائمة إلى اليوم (١٩٣٢) ، فالنشرع المختلط ، وتغلغل الأجانب فى مرافق البلاد ، والديون التى كبّلت البلاد حكومة وشعباً ، والتدخل الأجنبى فى شؤون مصر المالية والسياسية ، كل هذه القيود ترجع الى عصر اسماعيل



اسماعيل باشا

خديو مصر

من سنة ١٨٦٣ إلى ١٨٧٩

نشأة اسماعيل

هو اسماعيل بن ابراهيم بن محمد على ، وهو ثاني أنجال ابراهيم باشا ، من والده غير والدتي أخويه الأميرين احمد رفعت ومصطفى فاضل

ولد في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٣٠ . في قصر المسافر خانة بالقاهرة (بالجمالية) ، وعن أبيه بتربيته ، فتعلم مبادئ العلوم ، واللغات العربية والتركية والفارسية ، وقليلًا من الرياضيات والطبيعات ، وأرسله أبوه إلى فيينا عاصمة النمسا ، وهو بعد في الرابعة عشرة من عمره ، ليعالج بها من رمد صديدي أصابه . ولتكمّل تربيته ، وقضى بها عامين . ثم انتقل إلى باريس لينتظم في سلك البعثة المصرية الخامسة ، فانضم إلى تلاميذها . وكان من بينهم الأمير احمد رفعت أخوه ، والأميران عبد الحليم وحسين من أنجال محمد على . ونال في باريس حظًا من العلوم الهندسية والرياضية والطبيعية ، وأتقن اللغة الفرنسية كتابته وكلامًا ، وبهرته باريس وما فيها من جمال وروعة . وغواية وفتنة . ومن هنا نشأت ميوله الباريسية ، التي لازمتها طول حياته ، وجعلته بعد أن تولى الحكم يسعى في أن يجعل القاهرة باريسًا ثانية ، ولو كلفه ذلك أن يمد يده إلى القروض التي ناءت بها البلاد ، وظاهر من مبلغ تعلمه أنه لم ينل من المعارف والثقافة في باريس أو في فيينا حظًا كبيرًا ، بل اقتصر على مبادئ العلوم ، ولم يستفد من مكثه بباريس إلا نصيبًا قليلًا من العلوم الهندسية والحربية ، وأتقن اللغة الفرنسية التي كان يتكلمها كأحد أبنائها ، وكان له في ذلك بعض العوض عما ينقصه من العلوم

عاد اسماعيل إلى مصر في عهد ولاية أبيه ابراهيم باشا ، ولما مات ابراهيم خلفه في الحكم عباس الأول ، وكان يحقد على عمه ويحفظه ، فلما تولى الحكم شعر اسماعيل وأخوته بكرامية عباس لهم ، ثم مات محمد على . واشتد الخصام بين عباس وبقيّة الأمراء على تقسيم ميراث جده ، وارتحل اسماعيل وبعض الأمراء إلى الاستانة ، وعينه السلطان عبد المجيد عضواً بمجلس أحكام الدولة العثمانية ، وانعم عليه بالباشوية ، ولم يعد إلى مصر إلا بعد مقتل عباس في أثناء حكم سعيد ، ولما عاد من الاستانة لقي من عمه سعيد باشا عطفًا كبيرًا ، وعهد إليه برأسة (مجلس الأحكام) الذي كان أكبر هيئة قضائية في البلاد ، وأوفده سنة ١٨٥٥ في مهمة سياسية لدى الامبراطور نابليون الثالث تتعاقب بسعي سعيد لدى الدول في توسيع نطاق استقلال مصر ، بعد اشتراكها مع الحلفاء في حرب القرم ،

فأدى اسماعيل هذه المهمة بما امتاز به من ذكاء ولباقة ، ووعده نابليون الثالث بتأييد مقترحه في مؤتمر الصلح بباريس ، ولكنه لم يحقق وعده ، وكذلك قابل البابا (بيو التاسع) في رحلته موفداً من قبل سعيد ، فأكرم الخبر الرومانى مشواه ، ثم عاد الى مصر

ولم يكن اسماعيل يفكر أثناء حكم سعيد باشا في أن يؤول اليه العرش من بعده ، إذ كان يحجبه عنه أخوه الأكبر الأمير احمد رفعت ، ولكن حادثاً فجائياً ساقته الأقدار سنة ١٨٥٨ أزال العقبه القائمة في سبيله ليكون ولياً للعهد ، ذلك أن سعيد باشا أقام بالاسكندرية حفلة دعا اليها أمراء البيت العلوى ، فلبوا الدعوة ، ومن بينهم احمد رفعت ، أما اسماعيل فقد اعتذر عن اجابتها لوعك في صحته ، وفيما كان الأميران عبد الحليم واحمد رفعت عائدین الى القاهرة بقطار خاص مع حاشيتهما ، سقطت العربه التي تقلهما في النيل عند كفر الزيات ، فغرق احمد رفعت ، ونجا عبد الحليم ، فأصبح اسماعيل بعد غرق أخيه ولي عهد الأريكة المصرية بحكم نظام الوراثة القديم

وقد مرّن اسماعيل على بعض مناصب الدولة ، وهو بعد ولي للعهد ، فاستخلفه سعيد مرتين ، وجعله نائباً عنه (قائم مقام) أثناء غيبته عن مصر ، المرة الأولى حينما زار سوريا سنة ١٨٥٩ ، والمرة الثانية حينما ذهب الى الحجاز لزيارة المدينة المنورة في أوائل سنة ١٨٦١ وكان سعيد يبدى لابن أخيه ارتياحه من الطريقة التي أدى بها أعمال النيابة عنه ، ولما عاد للمرة الثانية الى مصر جعله سرداراً للجيش المصرى ، وعهد اليه اتحاد فتنة بعض القبائل في السودان ، فاضطلع بهذه المهمة دون أن يسفك فيها قطرة من الدماء ولما أدركت سعيد ، الوفاة خلفه على عرش مصر في ١٨ يناير سنة ١٨٦٣

سياسة مصر الخارجية

في عهد اسماعيل

نبدأ بالكلام عن سياسة مصر الخارجية ، لأنها كانت ذات الأثر الفعال في شؤونها الداخلية ، ولعل ذلك ناشئ عن أن اسماعيل كان يضع السياسة الخارجية والخطط المرتبطة بها في المكان الأول من الأهمية ، وتليها المسائل الداخلية

فلنبحث إذن عن سياسة مصر الخارجية ، ولهذه السياسة وجهان ، أولهما علاقة مصر
بتركيا ، والثاني علاقتها بالدول الأوروبية

ففيما يتعلق بتركيا كانت الخطة التي رَسَمَهَا اسماعيل هي توسيع نطاق استقلال
مصر ، وكسب أكثر ما يمكن من الحقوق والمزايا من الحكومة العثمانية ، حتى يصل
بالبلاد الى الاستقلال التام

ولا شك أن هذه نزعة عمدوحة ، تعد من مفاخر اسماعيل ، فإن الوصول بالبلاد الى
استقلالها التام هي الغاية التي ترمى اليها الحركة القومية

أما فيما يخص علاقات مصر بالدول الأوروبية ، فقد كان اسماعيل يصدر عن فكرة
أخرى ، تنافي فكرته في علاقته بتركيا . فبينما هو يعمل على تحرير البلاد من بقايا السيادة
التركية ، إذ هو لا يفادي مصر من النير الاجنبي المالى والسياسى ، بل كان يتسبب في
تطويقها بسلاسل التدخل الاوروبى ، بحيث لم يوشك عهده أن يقارب نهايته ، حتى
تصدع بناء الاستقلال المالى والسياسى الذى كسبته مصر في عصر محمد على

ولو أنه بذل فى سبيل بقاء البلاد حرة من اخطار التدخل الاجنبي جزءا ولو يسيرا
عما كان يبذله للانفصال عن تركيا ، لحقق مشروع الاستقلال التام لمصر والسودان ،
ولا تترن اسمه فى التاريخ بهذا المشروع القومى العظيم . ولكنه كان لا يحسب حسابا
للتدخل الاوروبى . وما ينطوى عليه من المطامع التي تهدم كيان الاستقلال ، وهذا الخطأ
الجسيم ، فى سياسة اسماعيل الخارجية ، ناشىء عن نزعة الأوروبية ، فإن هذه النزعة
جعلته يثق بأوروبا ، والدول الأوروبية ، والجاليات الأوروبية ، ثقة عمياء . ويركن اليها ،
ويعتقد فيها حسن النية ، ولا يفطن لمطامعها الاستعمارية . ففتح أبواب البلاد على مصراعيها
للتدخل الاجنبي . وسمح للأوروبيين أن يتغلغلوا فى مرافقها ، ويتولوا المناصب والمراكز
الرفيعة فى حكومتها ، وبلغت به الثقة فى سلامة نيتهم حدا جعله يقترض القروض
الجسيمة بلا حساب من المرايين والبيوت المالية الاجنبية ، حتى صار للاجانب فى عهده
نفوذ مالى وسياسى لم يكن لهم من قبل ، وانقلب هذا النفوذ إلى حقوق ومزايم
ادعوها ، وما لبثوا أن نالوها ، بإنشاء صندوق الدين ، وفرض الرقابة الثنائية على مالية
البلاد ، وتعيين وزيرين أجنيين فى الوزارة المصرية ، كما سيحيى بيانه

فسياسة اسماعيل الخارجية حيال الدول الأوروبية كانت اذن سياسة خاطئة ، أوقعت مصر تحت النير الأجنبي المالى والسياسى ، مما نشعر بنتأجه السيئة الى اليوم (١٩٣٢)
هذه كلمة اجمالية عن سياسة اسماعيل الخارجية ، حيال تركيا والدول الأوروبية ، نمهد بها الى بيان هذه السياسة تفصيلا فيما يلى

(١) سياسة اسماعيل حيال تركيا

العلاقات الودية

جول اسماعيل نصب عينيه تحرير مصر من قيود السيادة التركية التى فرضتها عليها معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ وفرمانات سنة ١٨٤١^(١) ، أى أنه أكمل العمل الذى بدأه محمد على ، ولكن الفرق بينه وبين جده أن محمد على كسب لمصر حقوق الاستقلال بقوة الجيش المصرى ، أما اسماعيل فقد اعتمد على سلاح المال والرشوة يبذلها لرجال الاستانة ، ليحصل على الفرمانات التى وسع بها نطاق الاستقلال

وليس يخفى أن وسيلة محمد على هى صفحة مجيدة من تاريخ مصر الحديث ، تقرأ فيها الأجيال المتعاقبة مفاخر الجهاد القومى ، أما وسيلة اسماعيل فلا تستثير فى النفوس إحساس المجد والفخر ، هذا فضلا عن أنها من الأسباب التى دعت اسماعيل إلى الاستدانة من البيوت المالية الأجنبية ، فكانت من هذه الناحية ، من العوامل التى أدت إلى تصدع بناء الاستقلال الحقيقى ، وقد بذل اسماعيل تضحيات مالية جسيمة فى سبيل الحصول على الامتيازات التى نالها ، إذ لم تكن حكومة الاستانة تصدر فرمانا إلا فى مقابل الأموال الطائلة من الرشا والهدايا ، يقدمها اسماعيل لرجال الاستانة ، على اختلاف مراتبهم ، ولا يستثنى منهم السلطان ذاته ، والصدور العظام ، فبلغت هذه الأموال طوال حكمه نحو اثنى عشر مليوناً من الجنيهات

بدأ اسماعيل حكمه بالتودد إلى السلطان عبد العزيز ، ورجال حكومته ، فلما تولى

(١) راجع (عصر محمد على) ص ٣١٠ وما بعدها .

الأريكة المصرية ذهب إلى الاستانة ليقدم له فروض الولاء ، وانتهز هذه الزيارة لإحكام روابط الود بينه وبين تركيا ، وتودد إلى السلطان عبد العزيز ، ودعاه إلى زيارة مصر ، فوعده بقبول الدعوة

زيارة السلطان عبد العزيز لمصر

ابريل سنة ١٨٦٣

بر عبد العزيز بوعده ، فجاء مصر في شهر ابريل سنة ١٨٦٣ م (شوال سنة ١٢٧٩ هـ) ، ونزل بالاسكندرية ، ثم ذهب إلى القاهرة ، وقضى في ضيافة اسماعيل عشرة أيام ، لقي فيها من مظاهر الإكرام والحفاوة البالغة ما جعل لاسماعيل منزلة كبيرة عنده ولا غرو فقد كان عبد العزيز هو السلطان العثماني الوحيد الذي جاء مصر زائراً ، بعد السلطان سليم الذي دخلها فاتحاً ، فكانت هذه الزيارة تسكريما كبيراً لاسماعيل ، وتعظيماً لشأنه

واغتتم هذه الفرصة ، فاستغل المنزلة التي نالها ليكسب من تركيا حقوقاً ومزايا جديدة ، واستخدم إلى جانب ذلك المال يبذله بسخاء ، فغمر السلطان وحاشيته بالهدايا والتحف الفاخرة ، حتى ملأها سفينة بأكلها ، وزود الصدر الأعظم فؤاد باشا وحده بستين ألفاً من الجنيهات رشوة ليتخذ منه عوناً له في مساعيه لدى الحكومة التركية ، وعاد عبد العزيز من زيارته مغتبطاً بما لقيه من الإكرام ، ومهدت هذه الزيارة الطريق أمام اسماعيل لينال رغبته

تغيير نظام توارث العرش

وفرمات ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦

أول ماوجه إليه اسماعيل جهده ، هو العمل على تغيير نظام توارث العرش ، فقد كان النظام القديم الذي فرضه فرمان سنة ١٨٤١ يقضى بأن يؤول عرش مصر إلى أكبر أفراد الأسرة العلوية سناً ، كالنظام المتبع في تركيا

فسعى اسماعيل جهده في أن يؤول العرش إلى أكبر أنجاله ، ونجح في مسعاه ، بفضل المثابرة ، والدأب على الطلب ، وبفضل الأموال الطائلة التي بذلها في الاستانة ، وقد بلغت ثلاثة ملايين من الجنيهات ، فكان هذا السعى من الأسباب الأولى لديون اسماعيل ، وليس ثمة شك في أن هذه التضحية المالية لاتوازىها الفائدة التي نالتها مصر من هذا التغيير ، لأن طريقة توارث العرش ليست مسألة جوهرية تهم البلاد حتى تبذل في سبيلها هذه الملايين ، هذا إلى أنها كلفت مصر تضحية مالية أخرى ، ذلك أن تركيا اشترطت مقابل هذا التغيير زيادة الجزية السنوية من ٤٠٠ الف جنيه عثمانى ، إلى ٧٥٠ الف ، أى إلى ما يقرب من الضعف ، وهى زيادة فادحة ، تحمّلها مصر باستمرار من ذلك الحين إلى الوقت الحاضر ، فبلغت نيفا وخمسة عشر مليون جنيه مصرى لغاية سنة ١٩١٤ ، وهى السنة التي زالت فيها السيادة العثمانية عن مصر ، واحتملتها بعد زوال هذه السيادة ، لأن الحكومة الخديوية قبلت تحويل الجزية إلى دائى تركيا ، وتعهدت بدفع أقساط ديونهم السنوية خصما من الجزية لغاية سنة ١٩٥٥ ، فإذا حسبنا خسارة مصر في زيادة الجزية من سنة ١٨٦٦ لغاية سنة ١٩٥٥ ، بلغت نيفا وخمسة وعشرين مليون جنيه مصرى ، عدا فوائد لها ، وهى خسارة جسيمة لا مبرر ولا مسوغ لها

ومن الإسراف في القول ما يزعمه بعض المؤرخين أن اسماعيل قصد بسعيه في هذه المسألة مصلحة البلاد ، وأغلب الظن أن الباعث له على هذا التغيير هو ما كان بينه وبين أخيه من أبيه مصطفى فاضل وعمه عبد الحليم من الشقاق والشحناء ، ولم يكن اسماعيل يخفى كرهه لهما وحقده عليهما ، وكان الأميران أيضا لا يكتمان من ناحيتهما كراهيتهما لاسماعيل ، ومن أجل ذلك سعى في حرمانهما من وراثة العرش وجعلها في ذريته من صلبه

وقد اغتم حكام تركيا وذوو النفوذ فيها فرصة هذا التنافس ، ليتزوا من أموال مصر ما تصل اليه أيديهم ، فقد بذل الأميران عبد الحليم ومصطفى فاضل أموالا طائلة في الاستانة ، لإحباط مساعى اسماعيل ، فاستفادت من الناحيتين ، ولكن اسماعيل كان أكثر مالا ، وأعز جانبا ، فنجح في مسعاه ، وهكذا كان للبال الأثر الفعال في نفوس حكام الاستانة

وساعد اسماعيل في نجاح مسعاه عامل آخر غير المال ، وهو أن عبد العزيز سلطان تركيا وقتئذ كان يميل أيضا الى تغيير نظام توارث العرش ، ويتمنى أن يؤول عرش تركيا من بعده الى ابنه يوسف عز الدين ، فأيد اسماعيل في مسعاه ، كي يمهده السبيل لنفسه ، ولكنه لم يستطع أن يقدم على هذا التغيير ، لما فيه من الخروج على التقاليد الموروثة عن آل عثمان

كانت نتيجة مساعي اسماعيل صدور فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ (١٢ محرم سنة ١٢٨٣) القاضي بانتقال مسند ولاية مصر وملحقاتها وقائمقاميتي سواكن ومصوع الى أكبر أولاده ، ومن هذا الى أكبر ابنائه ، وهم جراً

ونص في هذا فرمان على امكان زيادة الجيش المصرى الى ثلاثين الف جندى ، وكان في الواقع يزيد على هذا العدد من قبل ، وإقرار حقها في ضرب نقود مختلفة العيار عن نقود السلطنة العثمانية ، ومنح الرتب المدنية لغاية الرتبة الثانية^(١)

واستتب هذا فرمان صدور فرمان آخر في ٢ صفر سنة ١٢٨٣ (١٥ يونيه سنة ١٨٦٦)^(٢) ، بترتيب نظام للصاية على من يتقلد مسند الولاية اذا كان قاصرا

وقد أبلغ الباب العالي فرمان السابق الى الدول العظمى التي اشتركت في إبرام معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، بما جعل له صفة المعاهدة التي تربط تركيا دوليا بإزاء مصر ، بحيث لا تملك تعديله الا بموافقة مصر ، وخاصة لانه صدر مقابل زيادة في الجزية

قلنا إن هذا التغيير في نظام التوارث لا يعد مكسباً كبيراً لمصر ، حتى تبذل من أجله تلك التضحيات المالية الباهظة ، ولقد برهنت الحوادث على صحة هذا القول ، لأن النتيجة الأولى للنظام الجديد كانت أيلولة العرش الى الخديو توفيق ، أكبر أنجال اسماعيل ، ومعلوم أن توفيق بأشالم تسكن ولايته خيراً على البلاد ، وهو الذي اعتلى العرش حينما خلع أبوه ، ولم يظهر نحوه من الوفاء ما كان ينتظره الأب من ولده ، ومضى

(١) قاموس الادارة والقضاء لفيليب جلاذ ج ٦ ص ٧٣٠

(٢) الوثائق الدولية للسلطنة العثمانية (لنور ادنچيان أفندى ج ٢ ص ٢٥٥ . وقاموس

اسماعيل سنوات النفي ، واحتمل غصصه وآلامه ، دون أن يلقي من ابنه عطفاً عليه في محنته ، وإذا اغضينا النظر عن هذه الاعتبارات العائلية ، فلا يمكننا أن ننسى انه في عهد توفيق رزئت البلاد بالاحتلال الانجليزى ، وكان عليه جانب كبير من تبعه وقوعه ، فلو لم بتقرر نظام التوارث الجديد ، لكان جائزاً ان يخلف اسماعيل على العرش أمير أنفع للبلاد وأخلص لها من توفيق باشا

وقد كان صدور الفرمان بهذا التغيير سبباً لاتساع هوة الخلاف والنفور بين اسماعيل وأخيه مصطفى فاضل ، الذى كان ولياً للعهد طبقاً لنظام الوراثة القديم ، واستمر العداء بينهما طول الحياة . وكذلك اشتدت الكراهية بينه وبين عمه الأمير عبد الحلیم بن محمد على . فانه كان يتطلع إلى الأريكة المصرية ، فجاء هذا الفرمان قاضياً على آماله

وأدت هذه الحالة الى اشتداد الدسائس بين الفريقين ، مما شغل اسماعيل وجعله يبذل جهوداً كبيرة وأموالاً طائلة فى سبيل إضعاف مركز منافسيه ، ولو بذلت هذه الجهود والأموال فى سبيل مصلحة البلاد لكان ذلك خيراً وأولى

وأفضت هذه الكراهية ، وما استتبعها من الوشائات والمؤامرات ، الى رحيل الأميرين المذكورين واسرتهما من مصر ، واتخاذهما الاستانة وأوروبا مقراً لهما ، ونقم الأمير مصطفى فاضل على حكومة السلطان عبد العزيز لتغييرها نظام توارث الأريكة المصرية . وعلم بما بذله اسماعيل فى هذا السبيل من الأموال الطائلة ، فانضم الى أحرار تركيا الناقمين على الحكم الاستبدادى فيها ، والذين كانوا يعملون على قلب نظام الحكم والتخلص من استبداد السلاطين ، وعاونهم بنفوذه وماله ، ومن هنا جاءت تسميته بأبى الاحرار فى تركيا

أما عبد الحلیم ، فقد نراه اسماعيل من مصر إثر اكتشاف مكيدة لاغتياله ، قيل ان الأمير دبرها ، فاتخذ اسماعيل هذه الرواية ذريعة للتخلص منه ، فقرر نفيه

فرمان ٨ يونيه سنة ١٨٦٧

والحصول على لقب خديو

واستمرت العلاقات الودية بين مصر و تركيا ، وظل اسماعيل يبذل المال بسخاء على

ضفاف البوسفور ، فصل في ٨ يونيه سنة ١٨٦٧ (٥ صفر سنة ١٢٨٤) على فرمان جديد ، يخوله وخلفاءه لقب (خديو) ، بعد ان كان (واليا) ، فارتقى صاحب العرش بهذا اللقب السامى الى مرتبة تقرب من مراتب الملوك والسلاطين ، وأقر هذا فرمان حق الحكومة المصرية واستقلالها في ادارة شؤونها الداخلية والمالية ، وحقها في عقد المعاهدات الخاصة بالبريد والجمارك ومرور البضائع والركاب في داخلية البلاد ، وشؤون الضبط للجاليات الأجنبية^(١)

فتور العلاقات ثم الجفاء

بين مصر وتركيا

على أن علاقة مصر بتركيا ما لبثت ان اعترها الفتور والجفاء ، ثم الخصام والعداء ، ويرجع السبب الجوهرى في هذا التحول الى رغبة اسماعيل في الانفصال عن تركيا ، والظهور بمظهر العاهل المستقل

ذكر محمود باشا فهمى في كتابه (البحر الزاخر ج ١ ص ١٩٩) انه في خلال حملة كريت (التى سيرد الكلام عنها) طلب اسماعيل من الباب العالى ان يخوله حق تعيين سفراء لمصر لدى الدول الاجنبية ، فرأى الباب العالى ان مقصده الاستقلال والانفصال عن تركيا ، فرفض طلبه ، وكان من نتائج الرفض ان غضب اسماعيل ، وتهدد الحكومة التركية بسحب جنوده من جزيرة كريت ، أو يستحوذ على الجزيرة اذا لم تجب طلباته

وذكر اسماعيل باشا سرهنك في كتابه (حقائق الأخبار ج ٢ ص ٣٤١) ما يدل على اشتداد الجفاء بين اسماعيل وتركيا خلال حملة كريت ، مما يؤيد رواية محمود باشا فهمى ، وكلاهما معاصر لهذه الحوادث ، قال انه لما وقع هذا الخلاف أوعز الخديو إلى شاهين باشا قائد الجيش المصرى في حملة كريت أن يعمل على ترغيب سكان الجزيرة في الانضمام لمصر ، فأخذ هذا يتوعد إلى زعماء الجزيرة ، ويحثهم بالمال والهدايا ، فلما علمت الحكومة التركية بذلك طلبت إلى الخديو عزل شاهين باشا من قيادة الجيش المصرى

في كريت ، فاضطر إلى استدعائه ، وجعل مكانه قائدا آخر هو الفريق اسماعيل سليم باشا وزير الحرية وقتئذ

وقد تعددت الحوادث والمظاهر التي تدل على سعي اسماعيل للانفصال عن تركيا فمن ذلك مفاوضاته الدول الأوروبية رأساً في صدد إنشاء النظام القضائي المختلط ، دون وساطة الباب العالي ، واشترائه في معرض باريس العام سنة ١٨٦٧ ، وظهوره فيه بمظهر الملك المستقل ، وإقامته به قسماً خاصاً لمصر جمع فيه صنوف البهجة والعظمة ليكون حديراً بتمثيل مملكة مستقلة ، ثم توصيته المعامل الفرنسية على صنع ثلاث بوارج حرية مصفحة ، وعدة آلاف من البنادق الحديثة الطراز ، لتسليح الجيش المصري ، مما جعل الحكومة التركية تتوجس خيفة من مقاصد اسماعيل . وتتوقع أن يستعد ويتأهب لإعلان الاستقلال التام .

واستفاضت الأنباء بأن تركيا عازمة على إرسال جيوشها إلى مصر بعد إخماد ثورة كريت ، وخشى اسماعيل أن تنفذ تركيا يوماً وعيدها ، فاستعد للدفاع والحرب ، وأنشأ حصوناً جديدة بين الاسكندرية وبور سعيد ، ورمم الحصون القديمة ، وابتاع من معمل ارمنسترنج بالجملة نحو مائتي مدفع من المدافع الضخمة ، سلاح بها تلك القلاع ، ويلاحظ أن كثيراً من هذه المدافع باقية إلى اليوم في حصون الاسكندرية وأبو قير ودمياط ورأس البر ، وقد علاها الصدأ من الإهمال وتوالى السنين ، وعلى أكثرها تاريخ السنة التي أنشئت فيها وهي سنة ١٨٦٩ ، أي السنة التي اشتد فيها الخلاف بين مصر وتركيا

وازدادت العلاقات فتوراً بين البلدين لدعوة اسماعيل ملوك أوروبا ورؤساء حكوماتها إلى حضور حفلات افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ ، دون وساطة تركيا ، فاعتبر السلطان هذه الدعوة إغفالاً لواجب الولاء نحوه ، واحتج لدى الدول على مسلك الخديو ، فلم يكثر اسماعيل لهذا الاحتجاج ، واستمر ماضياً في دعوته ، وأقام حفلات القناة برأسته ، وحضرها ملوك أوروبا وأمرؤها

وكان معترفاً بإعلان استقلال مصر التام في تلك الحفلات ، ولكن الحكومات الأوروبية لم تسيره في غرضه ، ونصحته أن يعدل عن عزمه ، وانتهت حفلات القناة والجفاء مستحكما بين اسماعيل والباب العالي

فرمان ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٦٩

وما فيه من القيود

كان من نتائج هذا الجفاء صدور فرمان ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٦٩ (٢٤ شعبان سنة ١٢٨٦)، حمّله رسول من الباب العالي إلى مصر عقب انقضاء حفلات القناة ، فجاء صدمة لآمال اسماعيل ، إذ بينما هو يأمل لمناسبة تلك الحفلات أن يصل إلى الاستقلال التام ، كانت النتيجة صدور فرمان ينتقص من سلطته

قيد السلطان بهذا فرمان حقوق الخديو ، فنص فيه على أنه لا يجوز له أن يقترض قروضا جديدة دون أن يبين وجه الحاجة إليها ، ويحصل على إذن من السلطان بعقدها^(١) ، وكان السبب الظاهر لهذا التقييد غير الباب العالي على مصالح مصر ، واستيائه من تورط اسماعيل في الديون الباهظة التي استدانها

وفي الحق إن اسماعيل كان في حاجة إلى من يغل يده عن الإسراف في الاستدانة ، ويقيده في تصرفاته المالية ، وجبذا لو أن هذا القيد جاء من ناحية الأمة ، أو بعبارة أخرى من ناحية مجلس شورى النواب ، الذي كان ينبغي كل عام ، على أننا لا نعتقد أن الباب العالي كان يقصد إلى مصلحة مصر في تقييد اسماعيل بهذا القيد ، بل أغلب الظن أنه كان يرمى إلى استرداد حقوق جديدة لكي يكيد للخديو ويسوء إليه

وقد استاء الخديو من هذا فرمان ، ولم يعقد احتفالا حافلا لتلاوته بالآبهة المعتادة ، بل قرىء في قصر النيل دون جليلة ولا إعلان

تحسين العلاقات

فرمان سبتمبر سنة ١٨٧٢

على أن اسماعيل أخذ يسعى في تحسين علاقته بتركيا ، لما رأى أنه في حاجة إلى

(١) راجع نص فرمان في القاموس العام للإدارة والقضاء لفيليب جلاد ج ٦ ص ٧٣٣

عضدها ، بعد أن خذلته الدول الأوروبية ، واشتدت ورطته المالية ، فقصده الى الاستانة
فى صيف سنة ١٨٧٢ يصحبه اسماعيل صديق باشا وزير المالية ، ونوبار باشا وزير
الخارجية ، ليسعوا فى إعادة المياه الى مجاريها ، وبذلوا هناك ما بذلوا من مظاهر الولاء ،
ومن المال والرشا والهدايا ، حتى عادت علاقات الود بين الخديو والحكومة التركية

فنال فى سنة واحدة فرمانا فى ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٢ (٧ رجب سنة ١٢٨٩) يثبت
الامتيازات السابق منحه اياها ، وينسخ القيود الواردة فى فرمان سنة ١٨٦٩ ، وخطأ
شريعافى ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٧٢ (٢٢ رجب سنة ١٢٨٩) يؤكد فيه مزايا فرمان
١٠ سبتمبر ، ويحوله صراحة حق الاستدانة من الخارج دون شرط ولا قيد

وقد انتهج الخديو ابتهاجا عظيما لورود الفرمان والخط الشريف الى مصر يحملهما
كبير كتاب المابين ، وعقد لتلاوتهما احتفالا فخما فى ديوان الغورى بالقلعة وقرنا
بمحضور المدعوين ، وأطلقت المدافع ايدانا بهذا النصر المبين ، ونشر نصهما فى الجريدة
الرسمية (١)

وكان من نتائج صدور الفرمان والخط الشريف المذكورين عقد قرض سنة ١٨٧٣
ذلك القرض المشؤوم الذى كان طامة كبرى على البلاد كما سنبينه فيما يلى

الفرمان الجامع (٨ يونيه سنة ١٨٧٣)

لم يسكتف الخديو اسماعيل بهذا الفرمان ، بل أراد أن يحصل على فرمان جامع
للمزايا التى نالتها مصر منذ تولية محمد على حكم مصر بطريق التوارث الى ذلك العهد ،
فقصده الى الاستانة فى صيف سنة ١٨٧٣ متذعرا بالأموال يرشوبها رجال الحكومة
التركية ، وصحبه فى رحلته جمع من أركان حكومته وبطانته كنوبار باشا وزير الخارجية ،
واسماعيل صديق وزير الداخلية ، ورياض باشا مستشار مجلس الوزراء (المجلس الخصوصى
العالى) وغيرهم ، وما زال يسعى حتى نال الفرمان المؤرخ ٨ يونيه سنة ١٨٧٣ (١٣ ربيع
الثانى سنة ١٢٩٠) (٢) ، وهو الفرمان الجامع الذى ثبت المزايا الواردة فى الفرمانات
لقديمة والحديثة ، وتتلخص هذه المزايا فى الحقوق الآتية :

(١) الوقائع المصرية عدد ٤٨٠ الصادر فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٧٢

(٢) الوثائق الدولية للسلطنة العثمانية لنور ادنچيان افندى ج ٣ ص ٣٤٧

(١) توارث عرش مصر في أكبر انجال الخديو ، ومن بعده إلى أكبر أولاد هذا الأكبر وهلم جرا

(٢) تشمل أملاك الخديوية المصرية مصر وملحقاتها (السودان) الجارية إدارتها بمعرفة مع ماصار إلحاقه بها من قائممقامتي سواكن ومصوع وملحقاتها
(٣) حق الحكومة المصرية في سن القوانين والنظمات الداخلية على اختلاف أنواعها

(٤) حق عقد الاتفاقات الجمركية والمعاهدات التجارية

(٥) حق الاقتراض من الخارج من غير استئذان من الحكومة التركية

(٦) زيادة الجيش إلى أى عدد يبتغيه الخديو

(٧) حق بناء السفن الحربية ماعدا المدرعات التي يجب لانشاءها استئذان

الحكومة التركية

وصفوة القول أن هذا الفرمان الجامع قد ثبت لمصر حقوقها الكاملة في الاستقلال التام ، فيما عدا دفع الجزية السنوية ، وقدرها ٧٥٠ ألف جنيه عثمانى ، وعدم عقد المعاهدات السياسية ، وحق التمثيل الخارجى ، وعدم صنع المدرعات الحربية وقد نشر هذا الفرمان في العدد ٥١٧ من (الوقائع المصرية) الصادر في ١٧ يوليه سنة ١٨٧٣

عود الجفاء

على أن هذه الفرمانات لم تصل إلى إحلال الوئام بين مصر وتركيا محل الجفاء والخصاص ، بل على الرغم من الظواهر ، فإن تركيا كانت لا تخلص النية نحو مصر ، كما أن اسماعيل كان يسئ بها الظن ويعتقد بحق أنها لا تتردد في استرداد الامتيازات التي نالتها مصر إذا استطاعت إلى ذلك سبيلا

وبدا سوء نية تركيا نحو مصر من مآلاتها الدول الأوروبية في خلافها مع الخديو اسماعيل ، ذلك الخلاف الذى أدى إلى خلعها ، كما سنبينه في موضعه ، فإن مطالب الحكومات الأوروبية في هذا الخلاف كانت مطالب جائرة لا يقرها عدل ، ولا يسيغها منطق ، وظهر فيها الافتيات الصارخ على حقوق مصر ، وانتهاز الدول الارتباك المالى لتحقيق أطماعها الاستعمارية ، وبالرغم من ذلك لم يتردد الباب العالى في الانضمام إلى

الدول الأوروبية ، والنزول على إرادتها ، ولم يكذب يدين رغبتها في التخلص من اسماعيل حتى بادره برسالة التلغرافية القاضية بخلعه من منصب الخديوية ، وتعيين نجله توفيق باشا خلفا له ، ولم يكن هذا العمل لصالح مصر ، ولا لصالح تركيا أيضا ، بل كان تمسكنا للنفوذ الأجنبي في مصر ، ولكن تخبط السياسة التركية وسوء نيتها نحو مصر جعلها تستجيب لمطالب الدول ، وتلك أول مرة خلع فيها ولي الأمر في مصر على عهد الأسرة العلوية برغبة الحكومات الأوروبية ، وبمالة الحكومة التركية ، وفي ذلك أعظم أفتيات على حقوق مصر واستقلالها

(٢)

سياسة اسماعيل حيال الدول الأوروبية

كانت القاعدة العامة لسياسة اسماعيل الخارجية الركون إلى الدول الأوروبية ، وحسن الظن بها ، والعمل على كسب رضاها ، وهذا من غلطاته السياسية ، لأنه من المعلوم أن الدول والجاليات الأوروبية على اختلاف أجناسها ، إنما ترمى إلى تحقيق أطماعها الاستعمارية في بلاد الشرق قاطبة ، ومصر في طليعتها

وتلك لعمري حقيقة يعترف بها الأوروبيون المنصفون ، فقد كتب المليون (فان بملن) Van Bellen وهو قاض هولندي تولى القضاء في المحاكم المختلطة على عهد اسماعيل يقول في هذا الصدد :

« إن علاقات الحكومات الأوروبية بمصر لم تقم إلا على قاعدة تحقيق مصالحها ومصالح رعاياها ، وان سياستها المبنية على الأثرة والأنانية لم يتخللها أى شعور بالعطف أو بالرأفة أو بالواجب نحو مصر ، ومعظم الأوروبيين الذين جاءوا إلى هذه البلاد كانوا من أحمق الطبقات ، ولم يكن همهم إلا الإثراء على حساب البلاد » (١)

هكذا ما يقوله قاض أوروبي عادل مثقف سبر غور الأمور في مصر ، وتلك هي الحقيقة التي يطالغنا بها في كتابه ، ولكن الخديو اسماعيل لم يظن إلى تلك الحقائق

(١) مصر وأوروبا . للقاضى المختلط فان بملن ج ١ ص ١١٦

وهنا يبدو الفرق جلياً بين محمد علي وإسماعيل ، فمحمد علي كان يقتبس من التمدن الأوروبي وسائل النهضة والقوة والتقدم ، ويستعين بخبرة علماء أوروبا ومهندسيها ، ولكنه في الوقت نفسه يحذر تدخل الأوروبيين حكومات وولايات في شؤون البلاد . ولا يطمئن اليهم ، ولذلك بقيت البلاد في عهده سليمة من تدخل النفوذ الأوروبي ، سواء من الوجهة السياسية أو من الوجهة المالية والاقتصادية . ويكفيك دليلاً على بعد نظره وحكمته أنه لم يقبل إنفاذ مشروع قناة السويس ، رغم إلحاح المالين والسياسيين الأجانب عليه ، وكذلك لم يقبل أن يعهد إلى شركة مالية إنجليزية إنشاء الخط الحديدي بين مصر والسويس ، ولم يمد يده إلى الاقتراض من البنوك المالية الأجنبية ، كل ذلك لكي يصون البلاد من أخطار التدخل الأجنبي

لكن إسماعيل ، نزعته الأوروبية ، لم يحسب حساباً لهذا التدخل ، ولعله كان يتوهم حسن نية الدول الأوروبية نحوه ونحو مصر ، فما زال الوهم متسلطاً عليه حتى أدرك خطأه في آخر عهده ، إذ رأى الدول والولايات الأوروبية ، التي طالما تودذ إليها ، ويمكن لها من مرافق البلاد ، تضطره إلى بيع أملاكه وأملاك عائلته وفاء لديونه ، ورأى النفوذ الأوروبي يشل سلطته ، فحاول عبثاً أن يقاومه أو يضع له حداً ، ولكن هذا النفوذ كان قد طغى واستفحل ، فلم يستطع له دفعاً ، وانتهى الأمر بأن اقتلعت إرادة الدول الأوروبية عن الأريكة الخديوية

والآن نتكلم عن سياسة إسماعيل نحو الدولتين اللتين تنافستا على النفوذ والسلطة في مصر ، وهما فرنسا وإنجلترا

فرنسا

كانت السنوات الأولى من حكم إسماعيل هي الفترة التي أخذ فيها النفوذ الأجنبي يتغلغل في البلاد ، مالياً واقتصادياً ثم انقلب هذا النفوذ في أواخر عهده إلى سيطرة مالية وسياسية شديدة الوطأة

وكان لفرنسا بادي الأمر نفوذ أدبي كبير على إسماعيل ، وهذا يرجع أولاً ، إلى تربيته الفرنسية ، والسنوات التي قضاها في باريس ، ومعاشرته الطويلة للفرنسيين ، واتصاله

بهم ، وإتقانه لغتهم ، وميله الى تقليدهم في معيشتهم ، واقتباسه أساليبهم وعوائدهم ،
فيما خلا فضيلة التدبير والاقتصاد التي اشتهروا بها ، والتي تعد من أعظم فضائلهم القومية
وهناك عامل آخر ساعد على امتداد النفوذ الفرنسي ، وهو صلة الخديو اسماعيل
بالأمبراطور نابليون الثالث ، وصداقته له وإعجابه به ، ومحاكاته إياه في مظاهر الأبهة
والعظمة ، وسعيه في كسب ثقته وتوثيق روابط الود بينهما

ويتجلى لك مبلغ ان نفوذ الفرنسي ، في أنه لما قام الخلاف بين اسماعيل وشركة قناة
السويس في أوائل عهده بالحكم ، ارتضى تدخل الأمبراطور نابليون الثالث لحسم الخلاف ،
ورضى أن يجعله حكما بينه وبين الشركة ، مع أنه يعلم بالبدهاة ان امبراطور الفرنسيين
لا يمكن أن يكون حكما عادلا في مثل هذا الخلاف ، وان حكمه لا يمكن أن يخلو من
المحاباة للشركة الفرنسية ، وقد أصدر نابليون الثالث فعلا حكمه بإلزام الحكومة المصرية
بتعويضات باهظة للشركة تبلغ عدة ملايين من الجنيهات

ويبدو هذا النفوذ أيضا في استخدام اسماعيل لطائفة من الفرنسيين في كثير من
معاملاته المالية وقروضه ، وإسناد كثير من مشروعات العمران إلى إخصائين من
الفرنسيين

وقد بلغ هذا النفوذ أقصى مداه في حفلات افتتاح القناة سنة ١٨٦٩ ، فالقناة في
ذاتها عمل فرنسي ، وفاتها فرديناند ليسبس يمثل كفاءة فرنسا المالية والهندسية ، وكانت
أوجيني امبراطورة الفرنسيين تمثل الدولة الفرنسية في إبان مجدها وأوج عزها ، وهي
التي رأست حفلات الافتتاح ، متقدمة ملوك أوروبا وأمراءها وأقطابها في السياسة
والعلوم والفنون ، فكانت هذه الحفلات الفخمة إيذانا بما بلغه النفوذ الفرنسي في مصر
من القوة وسمو المنزلة

على أن هذا النفوذ أخذ في الاضمحلال عقب الحرب السبعينية سنة ١٨٧٠-١٨٧١ ،
فان انتصار الألمان في هذه الحرب زلزل سيطرة فرنسا السياسية في أوروبا والشرق ،
وثلّ عرش الامبراطورية ، وكان من أولى نتائجها سقوط نابليون الثالث صديق اسماعيل
الذي كان يعتمد عليه في مهمات الأمور ، ومن ثم أخذ النفوذ الفرنسي يتضاءل في مصر ،
مخليا الطريق للنفوذ الانجليزي

انجلترا

لا يخفى أن انتصار ألمانيا في الحرب السبعينية كان له تأثير سيء في المسألة المصرية ، لأن إضعاف نفوذ فرنسا قد مهد لانجلترا السبيل لتكون صاحبة الصوت الأعلى في هذه المسألة ، وممكنها من الانفراد بالتدخل في شؤون مصر ، حتى انتهى إلى الاحتلال الانجليزي سنة ١٨٨٢ ، فلا يغيبن عنك أنه كان ثمة تنافس بين الدولتين على كسب النفوذ في مصر ، وقد اشتد هذا التنافس من عهد إنشاء قناة السويس ، وكان التعادل بين قوتيهما يحول دون سيطرة إحداهما على مصير البلاد ، ولكن صوت فرنسا في المسألة المصرية أخذ يضعف من نهاية سنة ١٨٧٠ ، فاعتنمت انجلترا هذه الفرصة لإنفاذ إرادتها في وادي النيل ، اعتبر ذلك فيما وقع حين قامت الحوادث العراقية سنة ١٨٨١ ، واعتزمت انجلترا احتلال مصر ، فقد كان هذا المشروع مهدداً بالإخفاق لو اشتركت فرنسا معها في العمل ، ولكن فرنسا تركت انجلترا تحتل البلاد وحدها ، وهذا يرجع إلى أسباب عدة لا محل لبسطها الآن ، وسنتكلم عنها في موضعها ، ولكن لا شك أن من بين هذه الأسباب ضعف فرنسا بعد هزيمتها في الحرب السبعينية ، وخوفها من الخطر الذي يهددها من ناحية ألمانيا

ولو بقيت فرنسا على قوتها ونفوذها قبل الحرب السبعينية لكان من تنافسها هي وانجلترا في المسألة المصرية ما يكفل لمصر التخلص من مطامع الدولتين ، ولكن التوازن بينهما قد اختل بعد هزيمة فرنسا سنة ١٨٧٠ ، فأخذت كفة انجلترا ترجح في شؤون مصر ، وأخذ اسماعيل من ناحيته ينصرف عن فرنسا لما أصابها من الضعف ، ويتجه ببصره تلقاء انجلترا ، ويتودد إليها

على أن انجلترا منذ افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ بدأت فعلاً في العمل على تثبيت مركزها في مصر تمهيداً لاحتلالها ، وأخذت في الوقت نفسه تتطلع إلى السودان ، وتمدد أصبعها إليه تمهيداً لفصله عن مصر ، يدلك على ذلك سلسلة من الأعمال ترمى إلى تحقيق تلك المطامع ، فمنها أنها أوعزت إلى الخديو اسماعيل أن يعين السير صمويل بيكر الرحالة الانجليزي الشهير حاكماً لمديرية خط الاستواء ، ولما انتهت مدته

عملت على أن يخلفه في هذا المنصب الإنجليزي آخر وهو الكولونل غردون (باشا) ،
وسعت اتخويله سيطرة كبرى لارقابة عليه فيها للحاكم المصرى العام كما سيبنى بيان

وفي سنة ١٨٧٠ عهد الخديو إلى شركة الإنجليزية تدعى شركة جرنفلد إنف-اذ مشروع
توسيع ميناء الاسكندرية والقيام بأعمال الإصلاح فيها مقابل عدة ملايين من الجنيهات
وانتهزت إنجلترا فرصة ارتباك اسماعيل المالى لىكى تزيد في ورطته ، وتجلت هذه
النية واعتمدت في شرائها أهمهم مصر في قناة السويس سنة ١٨٧٥ ، فإن هذه الصفقة كانت
أول ضربة صوبتها إنجلترا إلى صرح الاستقلال المصرى

وفي سنة ١٨٧٧ أوعزت إلى الخديو أن يعين غردون باشا حكامدارا (حاكما عاما)
للسودان ، وهو منصب من أكبر مناصب الدولة وأعظمها خطرا ، وتلك أول مرة في
تاريخ مصر أسند فيها هذا المنصب السامى إلى أجنبي
فهذه الحوادث لم تقع عبثاً . بل هى مظاهر لامتداد النفوذ الانجليزى في بلاط الخديو
منذ سنة ١٨٧٠

وقد توثقت العلاقات الودية في هذه الحقبة من الزمن بين الخديو وإنجلترا ،
وتعددت مظاهرها ، فعقدت إنجلترا ومصر في ١٨ مايو سنة ١٨٧٣ معاهدة لتسهيل
تبادل البريد

وعقدتا في ١٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ معاهدة للتعاون على ابطال الرقيق
ويظهر لك مبلغ حرص اسماعيل على كسب رضا إنجلترا ، وتجنب مجافاتها ، أنه لما
جرد سنة ١٨٧٥ حملة إلى شواض السومال الواقعة على المحيط الهندى لبسط نفوذ مصر
في شرق أفريقية والوصول من هذه الجهة إلى أملاكها في خط الاستواء ، استاءت إنجلترا
من هذه الحملة ، وأرسلت إلى اسماعيل تعترض على إنفاذها ، فبادر الخديو إلى الاستجابة
لاحتجاجها ، واسترجع الحملة إلى مصر استبقاء للعلاقات الود بينهما

وفي ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧ عقد وإياها معاهدة اعترفت فيها إنجلترا بسلطة مصر في
بلاد السومال الشمالية ، فكانت هذه المعاهدة مظهرا من مظاهر العلاقات الودية بين
مصر وإنجلترا

على أن هذا الود ، لم يمنع انجلترا من أن تضم مصر ، وتعمل على إخضاعها
للرقابة الأجنبية ، ولما اشتد الخلاف بين الحديو والدائنين سعت سعيها في ملعه
ونجحت في مسعاها سنة ١٨٧٩ ، فكان هذا ختام « السياسة الودية » التي اتبعها اسماعيل
حيالها

الفصل الرابع

قناة السويس

إن مسألة قناة السويس من أولى المسائل السياسية التي واجهت اسماعيل في أوائل عهد، بالحكم ، إذ كانت أنظار الأوروبيين متطلعة إلى ما يؤول إليه مصير القناة بعد وفاة سعيد الذي عرف عنه أنه سند المشروع وقوامه ، فلما مات قلق المسيو فردينان دالسبس على مشروعه ، وخشى أن يكون نصيبه الإخفاق ، ولكن اسماعيل باشا بادر في أول اجتماع له بوكلاء الدول وأفضى إليهم بعزمه على تأييد المشروع

فقناة السويس يرجع إتمامها إلى تعضيد اسماعيل ورعايته ، لأن سعيد باشا لم يسكد يتولى المشروع في خطواته الأولى ، حتى عاجلته المنية ، فلولا اتجاه إرادة اسماعيل إلى تعضيد المشروع وإنفاذه ، لكان مصيره الحبوط لا محالة ، ولعجز المسيو دالسبس عن المضى فيه ، ولعل اسماعيل أراد كما أراد سلفه أن يكسب رضا الأوروبيين من أنصار المشروع ، وينال إطراءهم وثنائهم ، ويستحق في نظرهم لقب « فاتح القناة » ، فعضد المشروع بكل قوته ، واحتمل تبعه إتمامه ، كما احتمل سعيد تبعه البدء فيه والتصميم على إنفاذه

سعى اسماعيل في تخفيف شروط الامتياز

على أنه من الحق أن نقرر أن اسماعيل باشا قد هالته فداحة المزايا التي نالتها الشركة في عقد الامتياز ، فسعى جهده في تخفيفها ، وكان من هذه الوجهة أكثر مراعاة لمصلحة مصر من عمه سعيد

ومما يؤثر عنه أنه قال يوماً : « إني أريد أن تكون القناة لمصر ، لا أن تكون مصر للقناة » ، وقيل إنه فكر يوماً في أن يتولى بنفسه تنفيذ المشروع ، ولو حقق هذه الفكرة

لجعل القناة حقيقة ملكا لمصر ، ولكنه لم يفعل ، واكتفى بالاعتراض على أوجه أربعة من شروط الامتياز وسعى في إبطالها وهي : —

(١) تعهد الحكومة بتقديم العمال الذين تحتاج اليهم الشركة لغاية عشرين الفا باستمرار^(١) ، وزعم الشركة أن لها مطالبة الحكومة بتعويض في حال تقصيرها أو عجزها عن تقديم هذا العدد

(٢) ملكية الشركة لترعة المياه العذبة التي كلفت بمقتضى العقد إنشاءها واستغلال رى الأتبان المملوكة للأفراد على جانبيها مقابل أجر تقتضيه منهم حسب تقديرها

(٣) ملكية الشركة لجميع الأراضي التي ترى أنها في حاجة اليها لحفر القناة وإنشاء الترعة العذبة ، واعفاؤها على الدوام من دفع الأموال الأميرية عنها ، وملكيتها لجميع الأراضي التي تستصلحها وتزرعها ، واعفاؤها من دفع أموالها مدة عشر سنوات

(٤) اضطرار الحكومة إلى نزع ملكية الأتبان المملوكة للأفراد إذا احتاجت اليها الشركة لاستغلال امتيازها

وقد فاض اسماعيل الشركة لإلغاء هذه الشروط ، واعتمد في مفاوضاته على وزيره نوبار باشا ، وقدم حججا وأسانيد قوية تأييدا لطلباته . وكانت حجته في إلغاء الشرط الأول رغبته في إلغاء السخرة ، لأن هذا الشرط هو إقرار فعلي لتسخير العمال والفلاحين في العمل لفتح القناة ، وهذا مالا يتفق ومبادئ الانسانية .

وحجته بالنسبة للشرط الثاني والثالث أن قوانين الدولة العثمانية الخاصة بالملكية العقارية والتي كانت متبعة في مصر وقتئذ لا تجيز لتمازل الاجانب عن ملكية الأراضي والعقارات

وكانت أولى خطواته في تخفيف الشروط أن أبرم اتفاقا مع الشركة في ١٨ مارس سنة ١٨٦٣^(٢) يقضى بأن تتولى الحكومة إنشاء الترعة في القسم الممتد بين النيل ووادي

(١) بلغ هذا العدد ٢٢ الفا في أواخر عهد سعيد (ج ٤ ص ٣٣٤ من وثائق القناة للسيو دلسبس)

(٢) وثائق القناة للسيو دلسبس ج ٤ ص ٢٩٠

الطميلات ، ووصلها بالجزء الذى أنشأته الشركة من ترعة الوادى إلى القناة ، وقد عرفت هذه الترعة من منبعها إلى مصبها بالترعة الاسماعيلية ، وغرض الخديو من هذا الاتفاق تجنب المنازعات الخاصة بتملك الشركة للترعة ، وانتزاعها ملكية الأفراد من الأتبان التى يقتضيها انشاؤها ، وكان عمله فى هذا قرين الحكمة والسداد

وأوفد اسماعيل وزيره نوبار باشا إلى الاستانة ، ثم إلى فرنسا ، للسعى فى تخفيف شروط الامتياز ، وأوضح مطالبه فى رسالة بعث بها نوبار إلى الشركة ^(١) وتلخص فيما يلى :
(١) انقاص عدد العمال الذين تلزم الحكومة بتقديمهم للشركة إلى ستة آلاف لأن تسخير العدد الحالى (٢٠ ألفا) يضر بالبلاد وبالزراعة

(٢) زيادة أجورهم ، وجعلها فرنسكين لكل عامل فى اليوم . لى يعوض الفلاح ما يخسره من ترك بلده وأرضه وما يبذله من الجهد للعمل فى حفر القناة

(٣) إلغاء امتياز ملكية الشركة للأراضى ، وفى مقابل ذلك تأخذ الحكومة المصرية على عهدها إتمام الترعة العذبة ، وأن تعوض الشركة قيمة النفقات التى بذلتها فى القسم الذى أنشأته منها

وقد عارضت الشركة فى هذه المطالب ، بحجة أن انقاص عدد العمال من عشرين ألفاً إلى ستة آلاف يعطل إتمام المشروع ، ويطيل مدة العمل من ثلاث سنوات إلى عشر ، مما يكبد الشركة خسائر جسيمة ، وأن تملكها للأراضى القابلة للاستصلاح ، وللترعة من رأس الوادى إلى القناة ، من المسائل الجوهرية ، التى لا تتنازل عنها

تحكيم نابليون الثالث

وقد اشتد الجدل حول مطالب اسماعيل ، وهبت الصحف والدوائر السياسية والمالية فى فرنسا للدفاع عن شروط العقد ، والمعارضة فى إبطالها ، وارتضى الخديو أخيراً تحكيم الامبراطور نابليون الثالث امبراطور الفرنسيس ، للفصل فى النزاع ، فكان هو الخصم والحكم ، لما كان معروفاً عنه من تأييده للشركة ، وعطفه على المسيو فردينان

(١) بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٨٦٣ - وثائق القناة للمسيو دلسبس ج ٤ ص ٣٥٠

دلسبس ، ويرجع هذا العطف الى أن المشروع في ذاته عظيم النفع لفرنسا ، والى أن دلسبس يمت الى الامبراطورة أوجينى بصلة قرابة بعيدة

الحكم في النزاع

أصدر نابليون الثالث حكمه في ٦ يولييه سنة ١٨٦٤ وهو يفتضى بما يأتى : —

(١) إبطال حق الشركة مطالبة الحكومة بتقديم العمال المصريين ، وإلزام الحكومة فى مقابل ذلك بتعويض مالى تدفعه للشركة ومقداره ٣٨٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك

(٢) تنازل الشركة للحكومة عن كل حق فى ترعة المياه العذبة ، والتزام الحكومة باتمامها مع احتفاظ الشركة بحق الانتفاع بها ، وإلزام الحكومة مقابل هذا التنازل بأن تدفع للشركة تعويضا قدره ١٦٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك

(٣) جعل الأراضى المملوكة للشركة واللازمة للمشروع ٢٣.٠٠٠ هكتار تقريبا^(١) ، منها ١٠.٢٦٤ هكتاراً على جانبي القناة البحرية وماحققتها ، و ٩.٦٠٠ هكتار للترعة العذبة. وثلاثة آلاف هكتار لمبانى الشركة

(٤) إعادة الأراضى الأخرى التى اتضح عدم لزومها للمشروع وساحتها ٦٠.٠٠٠ هكتار ، مقابل تعويض تدفعه الحكومة وقدره ٣٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك^(٢)

فداحة التعويضات

فكان مجموع ما ألزمت به الحكومة من التعويضات للشركة طبقاً لحكم الامبراطور نابليون الثالث ٨٤.٠٠٠.٠٠٠ فرنك - (٣٣.٦٠.٠٠٠ جنيه) ، وبينانها كما يأتى بالجنهات :

(١) الهكتار عشرة آلاف متر أى أكثر من فدانين

(٢) رسائل وبوميات ووثائق عن القناة للسيو دلسبس ج ٤ ص ٤٧٦

جنيه ٤

١٥٢٠.٠٠٠ مقابل إعفاء الحكومة من تقديم العمال المصريين لحفر القناة

٦٤٠.٠٠٠ مقابل تنازل الشركة عن حق إنشاء التربة العذبة

١٢٠٠.٠٠٠ مقابل تنازل الشركة عن دعواها في ملكية الأراضي

٣٣٦٠.٠٠٠ مجموع التعويضات

وإذا علمت أن رأس مال الشركة هو ثمانية ملايين جنيه ، أمكنك أن تقدر فداحة التعويضات التي حكم على مصر بأدائها ، وانها تبلغ على وجه التقريب نصف رأس مال الشركة

ويُعد هذا الحكم من الأحكام الجائرة في التاريخ ، لأنه بني على أسباب لا يسيغها عدل ولا منطق ، فقد ألزم الامبراطور نابليون الثالث الحكومة المصرية بتعويض عن أمور ثلاثة وهي :

(الأول) اعفاؤها من تقديم العمال المصريين ، وبني هذا التعويض على أنها ملتزمة أصلا بتقديم هؤلاء العمال للشركة ، وان إخلالها بهذا الالتزام سيضطر الشركة الى جلب عمال من أوروبا ، فتدفع لهم فروقا في الاجرة ، والى استحضار آلات تغني عن الايدي العاملة ، وتسكفها نفقات طائلة ، وأن الحكومة المصرية مسؤولة عن هذه الفروق والنفقات . وقد قدرها بهذا المبلغ الضخم (١٥٢٠.٠٠٠ جنيه)

ولا مرأ في ان هذا السبب ظاهر فيه التعسف والهوى ، لانه من التأمل في شروط الامتياز يتبين أنها لا تتضمن ، التزاما ، من الحكومة بتقديم أى عدد من العمال ، بل كل ما ورد في انقصدان أربعة أخماس العمال يكونون من المصريين (مادة ٢) ، وأن الحكومة تعهدت ببذل مساعدتها للشركة (مادة ٢٢) ، فليس في العقد التزام ، بالمعنى القانوني يؤدي الى الحكم بتعويضات فيما اذا لم تسخر الحكومة العدد الذي تبتغيه الشركة من العمال ، بل كان على الشركة أن ترغب العمال في العمل بالاجور التي تعرضها عليهم ، أما جعل العمل اجباريا بواسطة سلطة الحكومة ، فأمر لم تلزم به الحكومة أصلا في عقد الامتياز

(الثاني) تنازل الشركة للحكومة عن إتمام ترعة المياه العذبة ، وعن الجزء الذي أنشأته فيها ، وقد رتب الحكم على هذا التنازل إلزام الحكومة بتعويض للشركة مقابل النفقات التي بذلتها في الجزء الذي أنشأته وحرمانها من الأرباح التي كانت تنالها من استغلال الترعة بعد تمامها ، وقدر هذا التعويض بمبلغ ١٦٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك (٦٤٠.٠٠٠ جنيه) ، وكانت العدالة تقضى بأن لا تلزم الحكومة إلا بما أنفقته الشركة فعلا على الجزء الذي أنشأته ، مادامت قد تنازلات عنه للحكومة ، وهذا ما كان اسماعيل باشا مستعدا لادائه ، ومقداره باعتراف الشركة ٧٥٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك (٣٠٠.٠٠٠ جنيه) ، ولكن التحيز والهوى جعلنا نابليون الثالث يكيل المال جزافا للشركة

(الثالث) تنازل الشركة عن ملكية الأراضي التي تبين من الحكم عدم لزومها لإنفاذ المشروع ، وقد قدرت في الحكم بـ ٦٠.٠٠٠ هكتار ، وهنا أيضا ظهر الغرض والتحيز للشركة ، لأن هذه الأراضي هي جهات صحراوية جرداء ، لم تكن الشركة قد استصلحتها بعد ، واتضح أن انفاذ المشروع لا يقتضيها ، وبالرغم من ذلك قدر نابليون الثالث ثمنها لها على اعتبار ما سيؤول اليه أمرها في المستقبل !! فجعل لكل هكتار (فدانين تقريبا) خمسمائة فرنك (٢٠٠ جنيه) ، وحكم على مصر بأن تدفع للشركة في هذا الباب وحده ثلاثين مليون فرنك (١٢٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه) ، وهكذا قضت عدالة ، نابليون الثالث أن تدفع مصر هذا الثمن الباهظ لبقاء ملكيتها في حوزتها ، وهذا من أغرب ما سمع في معرض الظلم والجور

والخلاصة أن مصر خرجت من هذا التحكيم بصفقة المغبون ، وعدت الشركة حكم الامبراطور فوزاً مبنياً كفل لها اتمام المشروع على حساب مصر ، فلا غرو أن وصفه المسيو فردينان دالسبس بأنه « السند الأساسي للشركة ووثيقة الكفالة والاطمئنان لها »^(١) ، وكذلك كانت مراحل المشروع منذ البدء فيه إلى ما بعد إتمامه شؤماً ووبالا على البلاد

وغنى عن البيان أن الحكمة كانت تقضى بأن لا يتورط الخديو اسماعيل في مثل هذا التحكيم ، الذي جر على مصر هذه الخسائر الجسيمة ، ولو أنه استمسك بشروطه

ولم يقبل تحكيمها لما استطاعت الشركة أن تخطو خطوة في العمل ، إذ كان كل شيء معلقا على الأيدي العاملة المصرية ، ولولا تلك الأيدي النشيطة القوية ، لوقف المشروع وقضى عليه بالحبوط ، دون أن تحرك مصر ساكناً ، ولكن شاء جدّ مصر العاثر أن يركن اسماعيل الى « العدالة الأوروبية » ، فوقع على يدها ما رأيت من الظلم والاعتساف

اتفاق ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦

وعقد اسماعيل والشركة اتفاقاً في ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦ لتسوية النزاع بينهما مع مراعاة حكم نابليون الثالث ، وهذا الاتفاق يقضى بما يأتي :

- (١) تحديد مواعيد الأقساط المقدرة لأداء قيمة التعويضات المحكوم بها للشركة
- (٢) استعمال الأراضي المخصصة للشركة بمهنة ملحقات للقناة الملحة
- (٣) التنازل للحكومة عن ترعة المياه العذبة مع الأراضي والمباني والأعمال الفنية التابعة لها ، على أن تدفع لها الحكومة ثمن هذه المباني
- (٤) مبيع أراضي تفتيش الوادي ^(١) للحكومة بثمن قدره عشرة ملايين فرنك (٤٠٠ ألف جنيه)

- (٥) حق الحكومة في احتلال أي جهة في الأراضي المعتبرة محرماً للقناة وأي موقع حربي لازم للدفاع عن البلاد على شرط أن لا يكون ذلك الاحتلال عائقاً للملاحة
 - (٦) شغل الحكومة ما تراه من تلك الأراضي بمبانٍ تنشئها لمصلحتها كالبريد والشكّنت والجارك وغيرها ، على شرط أن تراعى كل ما تقضى به ضرورة الانتفاع بالقناة . وأن تدفع للشركة المبالغ التي تكون قد صرفتها على تلك الأمكنة
- ثم أبرم في ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ اتفاقاً كاملاً مع الشركة يتضمن الشروط الواردة

(١) هي أطيان تبلغ ٢٣٧٨٠ فدان سبق للشركة أن اشترتها من تركة الهامى باشا بثمن بخس قدره ١٧٠٠٠٠٠ فرنك (نحو ٦٨٠٠٠٠ جنيه) ولم تدخل في التحكيم لأنها ملك خاص للشركة

في عقد الامتياز الأصلي مع التعديلات الطارئة عليه (١)

تصديق السلطان - واتفاق ٢٣ ابريل سنة ١٨٦٩

وفي ١٩ مارس سنة ١٨٦٦ صدر فرمان السلطان بالتصديق على اتفاق ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ (٢)

وعقد اسماعيل والشركة اتفاقا آخر في ٢٣ ابريل سنة ١٨٦٩ ، الغى فيه الشرط الخاص باعفاء مستوردات الشركة من الخارج من الرسوم الجمركية ، وأعطاهما مقابل ذلك تعويضا قدره عشرون مليون فرنك ، وتنازلت الشركة للحكومة عن بعض المباني والمستشفيات مقابل عشرة ملايين فرنك (٣)

انتهاء العمل وافتتاح القناة (نوفمبر سنة ١٨٦٩)

وانتهى العمل في حفر القناة واتصلت مياه البحر الأبيض المتوسط بالبحر الاحمر في نوفمبر سنة ١٨٦٩ ، فكان العمل قد استمر عشر سنين ، وبلغ طول القناة ١٦٤ كيلومترا ، وأنشئت على شاطئها مدينة بورسعيد ومدينة الاسماعيلية ، وافتتحت القناة للملاحة يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩

وأقام اسماعيل لمناسبة افتتاح القناة تلك الحفلات الفخمة التي لم يعرف التاريخ احتفالا يدانيها في الإسراف والتبذير

ويكفيك دليلا على مبلغ ذلك الإسراف أن تعرف نفقات الحفلات ، فقد بلغت على أصح تقدير ١٤٠٠.٠٠٠ جنيه ، ولا توجد حكومة رشيدة تكلف خزائنها هذا المبلغ الضخم يضيع في حفلات لا طائل لها في الوقت الذي استهدفت فيه الحكومة والبلاد لأشد ضروب الضيق المالي

(١) و (٢) وثائق القناة ج ٥ ص ٢٣١ و ٢٦٥

(٣) كتاب د برزخ وقناة السويس، للسيير شارل رو Roux ج ١ ص ٥٠١

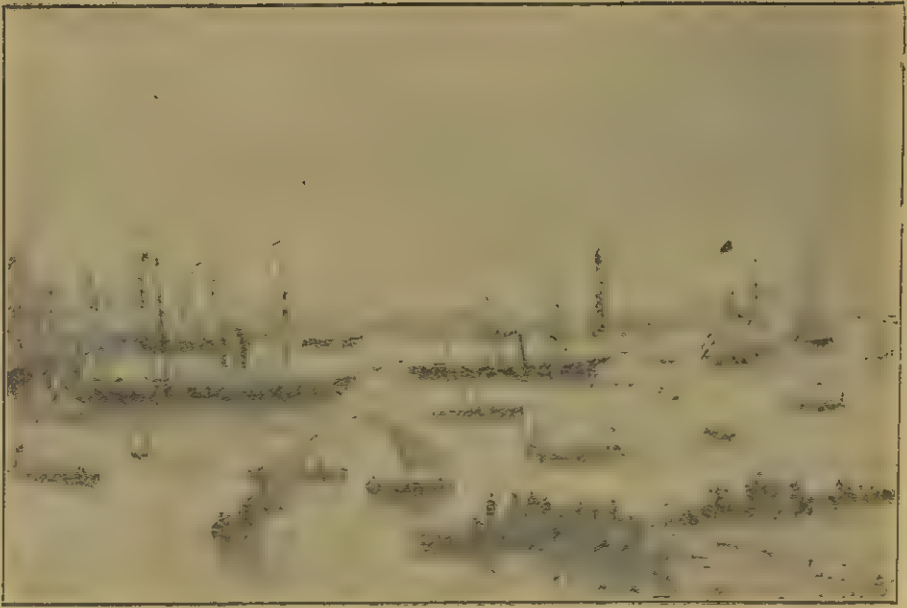


حفلة افتتاح قناة السويس بيور سعيد

يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٨٦٩

وقد أقيمت في هذه الحفلة ثلاث منصات ، خصصت المنصة الكبرى للبلوك والأمراء وكبار المدعوين ، والثانية لرجال الدين الاسلامي ، والثالثة لرجال الأكليروس ، وجلس في المنصة الكبرى: الخديو اسماعيل . أوجيني امبراطورة الفرنسيين . فرنسوا جوزيف امبراطور النمسا وملك المجر . الأمير فردريك ويالم ولي عهد بروسيا . الأمير هنري أخو ملك هولندا والأميرة قرينته . السير هنري إليوت سفير إنجلترا بالاستانة وعقيلته الليدي إليوت . الأمير مورا . الأمير محمد توفيق باشا ولي العهد . الأمير هو هنلو . الجنرال اجناتيف سفير روسيا في الاستانة ومدام اجناتيف . الأمير طوسون باشا ابن محمد سعيد باشا . شريف باشا وزير الداخلية ورئيس المجلس الخصوصي العالي « مجلس الوزراء » . نوبار باشا وزير الخارجية . شاهين باشا وزير الحربية والبحرية . رياض باشا خازن دار الخديو . المسيو فردينان دلسبس . الأمير عبد القادر الجزائري . المسيو دوبست والسكونت اندراسي من وزراء النمسا . البارون بروكتش سفير النمسا في الاستانة الخ الخ ...

وقد القى الشيخ ابراهيم السقا في هذا الاحتفال كلمة تبريك باللغة العربية . ثم تلاه الموسنيور « بوير » واعظ نابليون الثالث الذي جاء خصيصا من فرنسا لحضور الاحتفال والقي خطبة تبريك باللغة الفرنسية

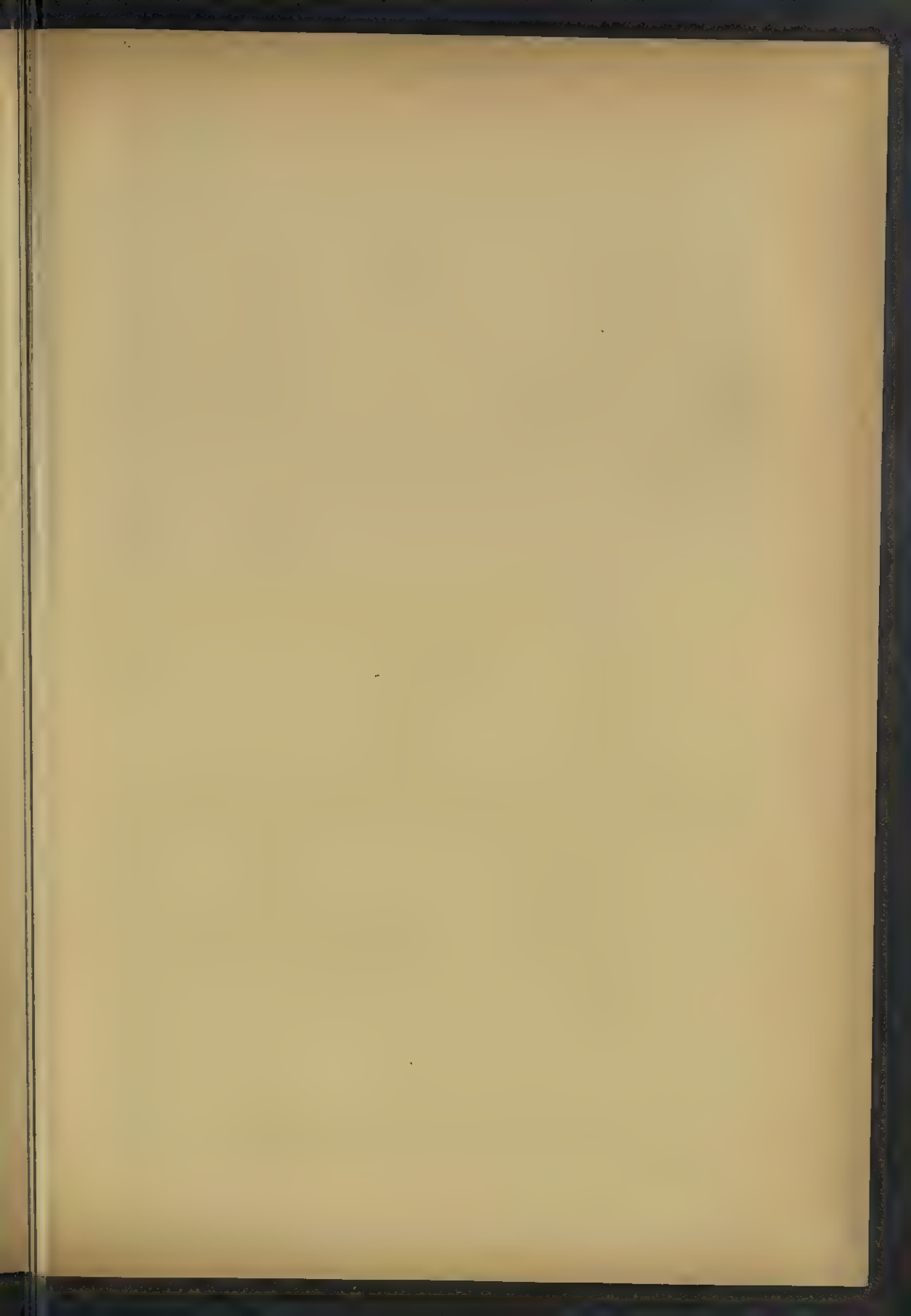


دخول البواخر المقلّة للبلوك والأمراء قناة السويس

في صبيحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩

إذناً بافتتاح القناة للملاحة

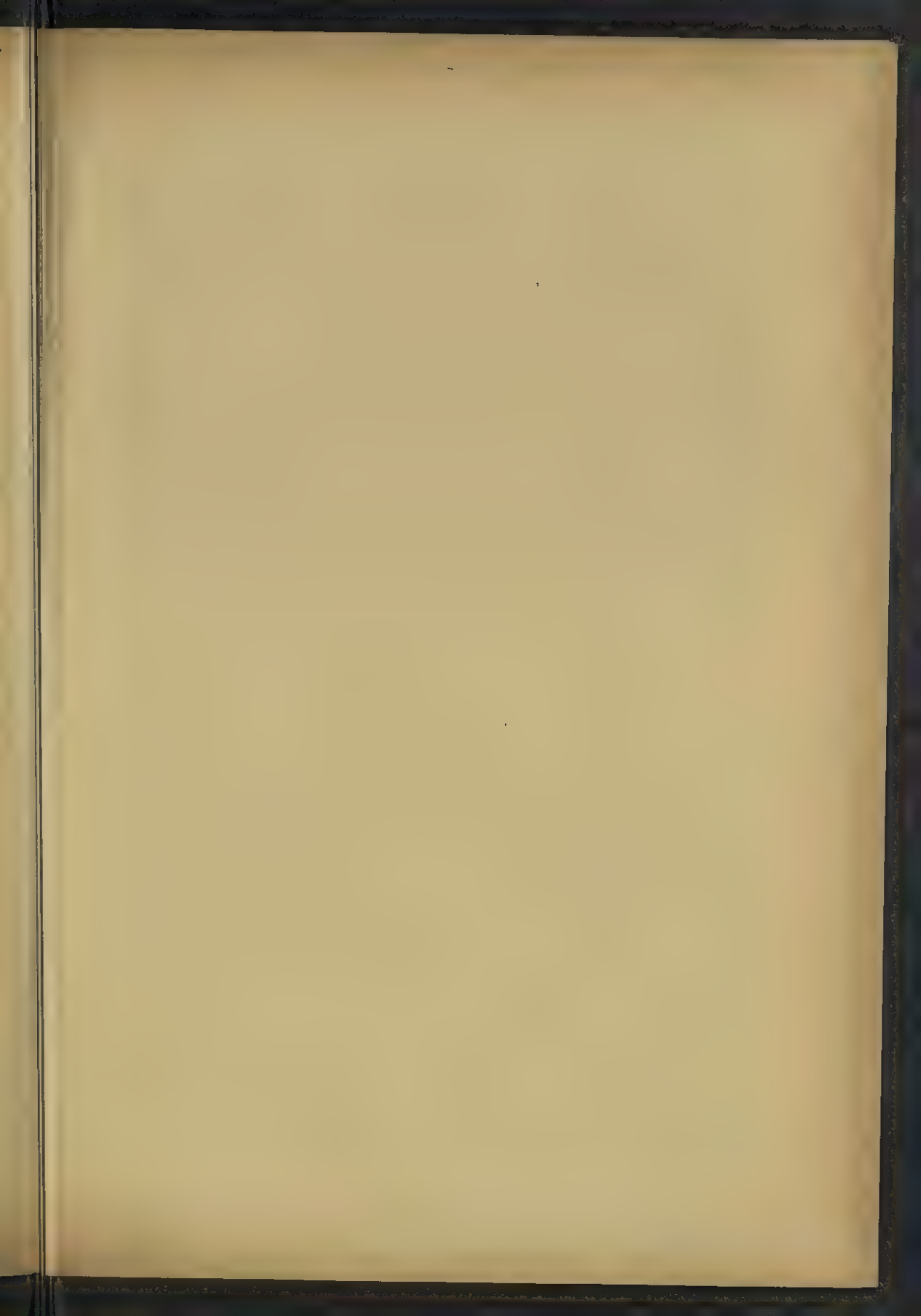
وترى في مقدمة البواخر السفينة (ليجل) L'Aigle تقل الامبراطورة اوجيني

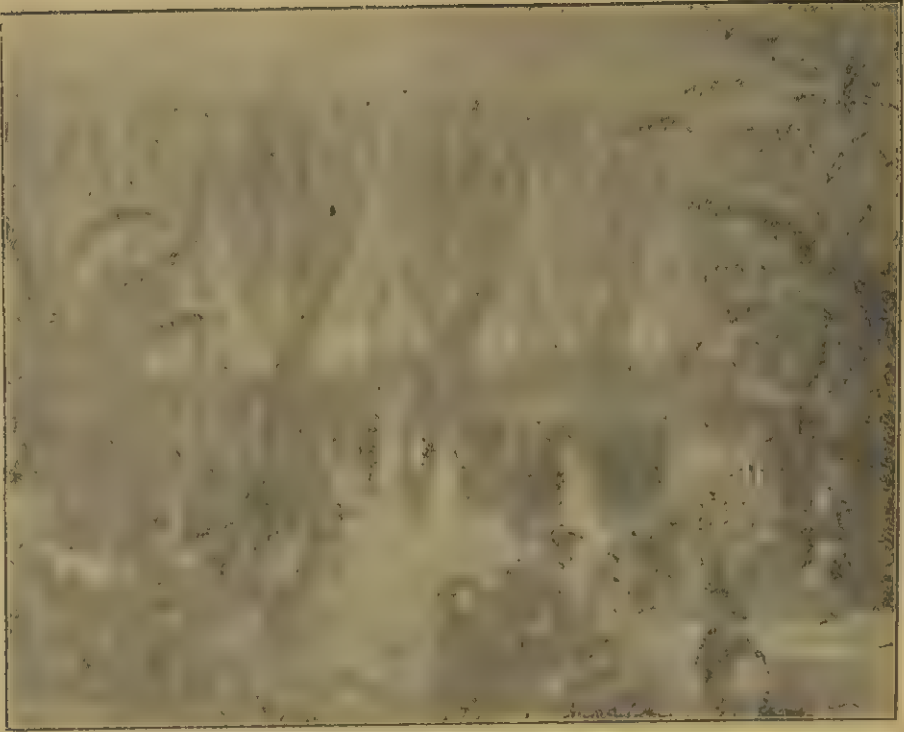




احدى الحفلات الفخمة التى أقيمت ابتهاجا بافتتاح قناة السويس

وليمة العشاء التى أعدها الخديو اسماعيل لضيوفه فى قصره بمدينة الاسماعلية ليلة ١٨ نوفمبر سنة ١٨٦٩، وقد مدت الموائد فى هذه الحفلة لآلاف المدعوين ، وترى فى صدر المائدة الرئيسية الامبراطورة أوجيني امبراطورة الفرنسيين ، وعن يمينها فرنسوا جوزيف امبراطور النمسا ، وعن يسارها الامير فردريك ويلهم ولى عهد بروسيا ، والى يمين الامبراطور فرانسوا جوزيف عقيلة السير اليوت سفير انجلترا بالاستانة ، ثم الجنرال اجناتيف سفير روسيا فى الاستانة ، والى يسار ولى عهد بروسيا عقيلة سفير روسيا ، ثم السير هنرى اليوت سفير انجلترا بالاستانة ، وأمامهم الخديو اسماعيل ، والى يمينه أميرة هولندا ، فالامير مورا ، والى يسار الخديو أمير هولندا ، ثم مدام دى بواز ، ثم المسيو فردينان دلسبس





(البالو) أوحفلة الرقص التي أقامها الخديو اسماعيل في قصره بالاسماعيلية

ليلة ١٨ نوفمبر سنة ١٨٦٩ ابتهاجا بافتتاح قناة السويس

(اقتبسنا هذه الصورة والصور الثلاث السابقة من كتاب افتتاح قناة السويس
Inauguration du Canal de Suez للمسيو نيكول Nicole ، وهذا الكتاب وضع
خصيصا لوصف حفلات القناة ، والصور التي فيه للرسم ريو Riou)

خسائر مصر المالية في إنشاء القناة

يقدر مؤلف « تاريخ مصر المالي » ماخضرتة مصر في إنشاء القناة ، من ثمن أسهمها في الشركة ، وما بذلته لها من التعويضات ، وما دفعته في إنشاء ترعة الاسماعيلية ، واسترداد أطيان الوادى ، ونفقات حفلات القناة بمبلغ ١٦٨٠٠٠٠٠٠ جنيه (١)

وهذا التقدير هو أقرب الاحصاءات للواقع ، وهو قريب من البيان الذى قدمته الحكومة لمجلس شورى النواب بجلاسة ٢٠ رجب سنة ١٢٩٣ هـ عن ديون الحكومة وإيراداتها ومصرفاتها ، فقد جاء فيه أن مجموع ما دفعته في قناة السويس ١٦٨٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرى ، وهذا الإحصاء يقل عن إحصاء المستر ادوين دى ليون Edwin de Leon قنصل الولايات المتحدة العام في مصر على عهد اسماعيل ، فانه قدره بمبلغ ١٧٨٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه انجلىزى (٢)

ومن هذا المقاربة يتضح أن إحصاء مؤلف تاريخ مصر المالي هو الرقم الوسط الذى يصح الاعتماد عليه ، وسنجهده هنا في أن نضع مفردات لهذا الإحصاء طبقا للبيانات التى أوردناها

جنيه -

قيمة أسهم مصر في القناة	٣٠٤٢٦٠٠٠٠
قيمة التعويضات المحكوم بها للشركة	٣٠٣٦٠٠٠٠٠
ثمن أراضي تفتيش الوادى	٠٠٤٠٠٠٠٠٠
تعويض مدفوع للشركة بمقتضى اتفاق ٢٣ ابريل سنة ١٨٦٩	١٠٢٠٠٠٠٠٠
نفقات التربة العذبة	١٠٢٠٠٠٠٠٠
نفقات حفلات القناة	١٠٤٠٠٠٠٠٠
	<hr/>
	١٠٠٩٨٦٠٠٠٠

(١) تاريخ مصر المالي ص ١٢٢ ، ولم يذكر المؤلف مفردات هذا الإحصاء

(٢) في كتابه (مصر الخديوى) The Khedives Egypt طبع سنة ١٦٧٧ ص ٤١٧

٥٨١٤٠٠٠ فوائد وسمسرة ونفقات التحكيم وما إلى ذلك

١٦٨٠٠٠٠٠ المجموع بالجنيهات

ولا تحسبن أن في رقم الفوائد وما إليها مبالغة ، فان المستر إدوين دى ليون يقدرها في إحصائه بمبلغ ٦٦٦٣٠٠٠ جنيهه (ص ٤١٧ من كتابه)

واذا علمت أن نفقات إنشاء القناة بأكملها بلغت بحسب إحصاءات الشركة ٤٥١٦٥٦٦٦٠ فرنك ، أى نحو ١٨٠٠٠٠٠٠٠ جنيهه ، أدركت أن مصر احتملت وحدها معظم هذه النفقات ، وإذا بحثنا عما نال مصر من بذل هذه المبالغ الجسيمة التي كانت من أسباب ارتباكها المالى ، كان الجواب أنها لم تنل من القناة أية فائدة ، بل عادت عليها بالوبال والخسران ، إذ كانت مقدمة الاحتلال الانجليزى ، وفي ذلك يقول المرحوم محمد بك فريد : « يمكننا القول بأنه لولا نقود مصر وفلاح مصر الذى مازال يجبر على الاشتغال قهراً بأجرة زهيدة لما أمكن دى لسبس أن يتم هذا المشروع الذى كان سبباً فيما نحن فيه من الاحتلال الأجنبي ، وما ستراه نحن وأولادنا إن لم تساعدنا المقادير » (١)

بيع أسهم مصر في القناة

كان لمصر من أسهم شركة القناة ١٧٦٦٠٢ (٢) سهما ، وهو مقدار عظيم يكاد يساوى نصف أسهم الشركة ، لأن مجموع الاسهم ٤٠٠ الف سهم

وقد اكتب فيها سعيد باشا واشترها بمبلغ ٣٤٢٦٠٠٠٠ جنيهها ، ولا ريب ان امتلاك هذا المقدار من الأسهم كان من شأنه أن يجعل لمصر شيئا من الهيمنة على الشركة وإدارتها ، ويخولها حق التدخل في شؤونها ، كما أنها مورد أرباح وفيرة تعود على الخزنة المصرية بأفئع الثمرات ، وخاصة بعد تقدم أعمال الشركة وارتفاع أسهمها بدرجة فاقت كل تقدير

(١) تاريخ الدولة العثمانية ص ٣١٧ للمرحوم محمد بك فريد

(٢) عددها في الأصل ١٧٧٦٤٢ ، باعت منها الحكومة من قبل ١٠٤٠ سهما فصار

الباقى ١٧٦٦٠٢

ولسكن إسراف اسماعيل أبي إلا أن يحرم مصر هذه الثروة الضخمة ، ففي سنة ١٨٧٥ أخذ معين المال ينضب بين يديه ، بعد القروض الباهظة التي استدانها ، والأعباء الجسيمة التي ناءت بها الخزنة ، ففكر في بيع أسهم مصر في القناة ، وعرضها فعلا للبيع وقد بدأ بعرضها على فرنسا ، فترددت في الأمر ، ولكن الحكومة الانجليزية ما لبثت ان علمت بالمسألة حتى بادرت بشرائها ، لأنها وجدت في هذه الصفقة فرصة سانحة لوضع يدها على القناة

فاشتريت هذه الأسهم بثمان بخس اربعة ملايين من الجنيهات الانجليزية ، وبهذه الصفقة أضاع اسماعيل على مصر الميزة التي بقيت لها من مشروع القناة

خسائر فادحة

وقد بلغت قيمة هذه الأسهم (في سنة ١٩٢٩) ٧٢ مليون جنيه ، وربحت منها الخزنة البريطانية (إلى أواخر سنة ١٩٢٩) ٣٨٦.٠٠٠.٠٠٠ جنيه ، وبمجموع ذلك نيف ومائة مليون جنيه وعشرة ملايين من الجنيهات ، أى أن خسارة مصر من هذه الناحية بلغت إلى تلك السنة :

$$١١٠.٠٠٠.٠٠٠ \text{ جنيه} - ٤٠.٠٠٠.٠٠٠ = ١٠٦.٠٠٠.٠٠٠ \text{ جنيه}$$

وثمة خسارة أخرى أصابت مصر إذ تنازلت عن ١٥ في المائة من أرباح القناة التي كانت تزول لها بمقتضى عقد الامتياز ، تنازلت عن هذه الحصة بسبب قروض اسماعيل مقابل ٢٢ مليون فرنك أى ٨٨٠.٠٠٠ جنيه ، وقد بلغت قيمة هذا النصيب الآن نحو ٢٠ مليون جنيه ، وهو يغل إيرادا لا يقل عن ٨٦٩.٠٠٠ جنيه في السنة وهذه الأرقام تدل على مبلغ ما أصاب مصر في الصفقتين من الخسران المبين

قناة السويس

وتواريخها الهامة

- ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ -
- منح سعيد باشا امتياز القناة الى
المسيو دلسبس
- ٥ يناير سنة ١٨٥٦ -
- شروط الامتياز
- ٢٥ ابريل سنة ١٨٥٩ -
- ابتداء العمل في حفر القناة
- ٦ يوليو سنة ١٨٦٤ -
- حكم الامبراطور نابليون الثالث
- ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ -
- افتتاح القناة للملاحة
- ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ -
- بيع أسهم مضر في القناة الى
انجلترا
- ٧ ابريل سنة ١٩١٠ -
- رفض الجمعية العمومية المصرية
تجديد الامتياز
- ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٨ -
- انتهاء الامتياز وعودة القناة
الى مصر



خريطة قناة السويس

الفصل الخامس

السودان في عهد اسماعيل

من مآثر الخديو اسماعيل التي تخلد ذكره في تاريخ مصر القومي انه وجه عنايته وهمته إلى إتمام فتح السودان ، والوصول الى حدود مصر الطبيعية ، ومعلوم ، أن هذه الحدود تشمل وادى النيل وملحقاته ، من البحر الأبيض المتوسط شمالاً ، الى منابع النيل والاقيانوس الهندي جنوباً ، ومن البحر الأحمر شرقاً ، الى صحراء ليبيا (لوبيه) غرباً

ولقد أكمل اسماعيل من هذه الناحية العمل الذي بدأ به محمد علي ، فوسع نطاق السودان ، وبسط الحكم المصرى فى أنحائه ، ومدّ رواق الحضارة والعمران على ربوعه

توسيع نطاق السودان

بينما فى كتاب "عصر محمد علي" (ص ١٩٢) مدى فتوح مصر فى السودان على عهد محمد علي ، وذكرنا أن حدود السودان المصرى وصلت شرقاً الى البحر الأحمر ، وضمت إقليم التاكا (كسلا) الواقع شرقى نهر عطبرة ، ووصلت من جهة الحبشة الى القصارف والقلابات ، ودخلت سواكن ومصوع فى نطاقها ، وبلغت الحملات والتجاريده جنوباً الى جزيرة (جونيكر) تجاه غندكرو الواقعة على النيل الأبيض

فلنذكر الآن الفتوح المصرية فى الأقطار السودانية على عهد اسماعيل ، وخلاصتها أن مصر فتحت مديرية فاشودة ، وضمت محافظتى مصوع وسواكن نهائياً الى أملاكها ، وفتحت إقليم خط الاستواء ومملكة (أونيورو) وبسطت حمايتها على مملكة (أوغنده) ، وفتحت إقليم بحر الغزال ، ثم سلطنة دارفور ، واتسعت أملاك مصر بين الحبشة والبحر الأحمر بفتح سنهيت ، وبلاد البوغوس ، وامتدت سلطتها الى سواحل البحر الأحمر حتى بوغاز باب المندب ، وضمت محافظتى زيلع وبربره الواقعتين على خليج عدن ، فيما

يلي بوغاز باب المنذب ، وفتحت سلطنة (هرر) الواقعة في الجنوب الشرقي من الحبشة ، ودخلت سواحل السومال الشمالية في أملاك مصر حتى رأس جردفون (جردفوى) على المحيط الهندي ، ثم الى رأس (حفون) ، وبذلك كله انفسحت رقعة الفتوح المصرية ، فوصلت جنوباً الى بحيرة ألبرت وبحيرة فسكتوريا ، وشرقاً الى البحر الأحمر وخليج عدن ، وغرباً الى حدود (واداي)

وسنذكر فيما يلي هذه الفتوح تفصيلاً

فتح فاشودة

سنة ١٨٦٥

في سنة ١٨٦٥ احتلت الجنود المصرية فاشودة احتلالاً رسمياً ، وذلك على عهد جعفر صادق باشا حاكم دار السودان ، واتخذت الحكومة بها نقطة حربية دائمة لمنع تجارة الرقيق فسدت الطريق أمام النحاسين الذين كانوا يجلبون الأرقاء بطريق النيل من أقاليم بحر الغزال وخط الاستواء ، وصارت فاشودة عاصمة المديرية المسماة باسمها

ولفاشوده أهمية كبرى ، نالتها من موقعها الجغرافي والحربي . فانها تعد مفتاح النيل الأعلى ؛ لوقوعها على ملتقى الطرق المختلفة الواصلة من الخرطوم والحبشة الى جنوبي السودان ، وعلى مقربة من ملتقى روافد النيل كنهري سوبات وبجر الغزال والنيل الأبيض وبحر الزراف ، وهي نقطة الاتصال بين السودان وجهات خط الاستواء ، ومن يملكها يضمن النفوذ في شمالي السودان وفي الجهات الجنوبية منه الى البحيرات الاستوائية ، فلا غرو أن يكون لها مكانة كبيرة من الوجهتين السياسية والاقتصادية

ولا يخفى أن فاشودة هذه هي التي قامت بشأنها تلك الأزمة السياسية المشهورة بين انكلترا وفرنسا ومصر سنة ١٨٩٨ ، حين احتلتها كتيبة من الجنود الفرنسية بقيادة السكولونل مرشان Marchanod ، فاحتجت الحكومة الانجليزية على هذا الاحتلال ، وارتكبت على أنها من الأراضي المصرية ، ثم انتهى النزاع بانسحاب الفرنسيين منها وبقائها من أراضي مصر ، وقد اكتسبت شهرة ذائعة بسبب هذا النزاع الذي دار حولها وقد غير الانجليز اسمها ، وسموها الآن (كودوك) ، وغيروا اسم مديرية فاشودة ،

فجعلوها مديرية (النيل الأعلى) ، وذلك لكي يحوا من الأذهان اسم فاشودة وما يشتره من ذكرى الخلاف السياسى الذى قام بشأنها سنة ١٨٩٨ ، والذى كانت حجة انجلترا فيه أن هذا البلد من املاك مصر

فليذكر المصريون على الدوام اسم (فاشودة) ، فإنه من الأعلام التاريخية التى تسجل فى وجه الغاصب حق مضر الخالد فى السودان

ضم سواكن ومصوع

قلنا فى الجزء الثالث من تاريخ الحركة القومية (عصر محمد على) ص ١٩٣ إن سواكن ومصوع دخلتا فى حدود السودان المصرى على عهد محمد على . لأنه إذ رأى ضرورتهما للسودان . وأنهما منفذاه على البحر الأحمر . وخاصة لاقليم التاكا (كسلا) ، استأجرهما من السلطان (وكانتا من أملاك السلطنة العثمانية) مقابل ايجار سنوى قدره ٢٥٠٠٠ ر. جنيه ، وبذلك دخلتا فى ظل الحكم المصرى

على أن اسماعيل رأى إلحاقهما بصفة نهائية الى أملاك مصر . فاستصدر فى سنة ١٨٦٥ فرماناً من السلطان باحالة قائممقاميتى سواكن ومصوع الى عهده . وجعلهما فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ الذى تكلمنا عنه (ص ٧٣) من ملحقات مصر . وصارت كل منهما محافظة قائمة بذاتها . فحافظه سواكن تمتد على البحر الأحمر من رأس عليه الى رأس قصار (راجع الخريطة الملحقة بهذا الفصل) . ومحافظة مصوع امتدت من رأس قصار حيث تنتهى محافظة سواكن الى حلة (رهيطه) عند بوغاز باب المنذب

وقد عمرت مصوع وسواكن فى ظل الحكم المصرى ، ذلك أن مدينة مصوع كانت قائمة على جزيرة بالبحر ، فوصل بينها وبين اليابسة بجسر طوله ١٨٠٠ متر وعرضه عشرة أمتار ، وتم إنشاؤه سنة ١٨٧٢ . فعمرت المدينة واتسعت ، وبُنِى فيها ديوان المحافظة ، وآخر للجمر ، ومساكن للموظفين ، وشيدت بها قلعة منيعة ، وأنشئت ترعة صغيرة لتوصيل المياه العذبة إلى سواكن ، وهذه الترعة تستمد الماء من خزان أقيم لجمع مياه الأمطار فى سفح جبل قريب من المدينة (١)

وظلت المحافظتان ملكا لمصر إلى شوب الثورة المهدية ، فلما اضطرت انجلترا الخديو توفيق إلى القرار بإخلاء السودان سنة ١٨٨٤ ، وصار في نظر الدول الاستعمارية نهبا مقسما ، انتهزت إيطاليا هذه الفرصة بتواطئها مع الانجليز ، واحتلت محافظة مصوع سنة ١٨٨٥ ، وما زالت تحتلها إلى اليوم ، (١٩٣٢) وتسمى هي وملحقاتها مستعمرة (الأريتيرية) ، أما سواكن فقد جعلت بعد اتفاقية سنة ١٨٩٩ الباطلة محافظة تابعة لحكومة السودان

فتح إقليم خط الاستواء

والوصول إلى منابع النيل

أسلفنا القول أن الحملات والتجاريده المصرية التي قادها البكباشي سليم بك قبطان في عهد محمد علي بلغت جزيرة جونكر تجاه غندكرو (راجع عصر محمد علي ص ١٩٠) ، ولكن هذا الفتح لم يكن إلا وقتياً ، بمعنى أنه لم يقترن بوضع حاميات عسكرية دائمة في تلك الجهات تقرر سلطة الحكومة فيها ، فاعتزم اسماعيل أن يبسط نفوذ مصر بصفة دائمة في تلك الأصقاع ، وما يابها جنوبا حتى منابع النيل ، ولكنه لم يحذ حذو جده في أن يعهد بهذه المهمة القومية إلى ضباط الجيش المصري ، بل عهد بها إلى جماعة من الانجليز ، وهذا موطن ضعف في سياسته أدى إلى عواقب وخيمة سنذكرها فيما يلي

مهمة السير صمويل بيكر Samuel . Baker

فناط بالسير صمويل بيكر الرحالة الانجليزي المشهور الزحف إلى الجهات الجنوبية لغاية منابع النيل وضمها إلى أملاك مصر

رحلته في عهد سعيد باشا

بدأت رحلات السير صمويل بيكر في السودان على عهد سعيد باشا ، فقد قصد من تلقاء نفسه إلى تلك الأقطار ، لاكتشاف منابع النيل الأبيض ، وكان الرحالتان

اسبيك Speke وجرانت Grant قد سبقاه إلى تحقيق هذا الغرض ، موفدين من قبل الجمعية الجغرافية الانجليزية ، فجاءا بطريق زنجبار ، واكتشفا بحيرة (اكروى) ومنبع النيل منها ، وكان ذلك في ٢٨ يولييه سنة ١٨٦٢ ، وسمياها باسم الملكة فكتوريا ، ملكة انجلترا في ذلك الحين ، فصارت تعرف من ذلك الحين باسم بحيرة (فكتوريا)

أما السير بيكر فآثر أن يسلك في اكتشافه طريق الخرطوم ، وصعد جنوبا في النيل فبلغ في ٢ فبراير سنة ١٨٦٣ غندكرو التي وصلت اليها حملات البكباشي سليم بك قبطان في عهد محمد علي سنة ١٨٤٠ ، وأخذ يتأهب لمتابعة سيره ، وإذا بالرحالتان اسبيك وجرانت قد التقيا به ، وأبلغاه اكتشاف بحيرة فكتوريا ، وأنها اليه أن هناك بحيرة أخرى أخبرهما بها الأهلون ، لم يتم اكتشافها بعد ، فتابع سيره حتى اكتشفها في ١٤ مارس سنة ١٨٦٤ ، وسمياها بحيرة (ألبرت) باسم الأمير ألبرت زوج ملكة انجلترا

ثم عاد إلى غندكرو ، وسار منها إلى الخرطوم فبلغها في ٣ مايو سنة ١٨٦٥ ، وعاد من هناك إلى بربر فسواكن ، وأقلع إلى انجلترا . وقد صحبته امرأته النبيلة ، في هذه الرحلة الطويلة ، وقاسمته مخاطرها ومتاعبها ، وكان لها الفضل الكبير في نجاحه في مهمته التي رفعتة الى مستوى كبار المكتشفين ، ولا غرو فان اسمه يقرن دائما باكتشاف بحيرة ألبرت إحدى منابع النيل الكبرى

مهمته في عهد اسماعيل

١٨٧١ - ١٨٧٢

انقضت خمس سنوات تقريبا على رحلة صمويل بيكر الاولى ، ثم جاء مصر سنة ١٨٦٩ يصحب الأمير إدوارد ولي عهد انجلترا لحضور حفلات افتتاح قناة السويس ، فرغب الأمير الى الحديو اسماعيل أن يعهد اليه بمطاردة الاتجار بالرقيق في السودان نيابة عن الحكومة المصرية ، فلم يتردد اسماعيل في قبول الطلب ، اذ كان يبغى التودد الى الحكومة الانجليزية

لم يكن الغرض من هذه المهمة خدمة الانسانية ، بل كانت الحكومة الانجليزية ترمي الى تمهيد السبيل لتحقيق أطماعها الاستعمارية في وادي النيل ، وبيان ذلك أن انجلترا بعد

إنفاذ مشروع قناة السويس أخذت تتطلع الى احتلال مصر ، وترمق أملاكها في السودان ، وتعمل على استطلاع أحواله ، والتدخل في شؤونه ، لكي تخلف مصر يوماً ما فيه ، وما إرسائها السير صمويل بيكر ، ثم السكولونل غردون من بعده ، إلا تمهيداً لهذه الغاية الاستعمارية

ولو كان الخديو اسماعيل بعيد النظر ، بمقدار ما كان عليه من الذكاء ، لما ارتضى أن يبسط نفوذ مصر في السودان على ايدي بيكر وغردون وأضراهما ، من دعاة الاستعمار الانجليزي ، لأن هؤلاء لا يمكنهم أن يخلصوا لمصر ، بل هم يعملون على خدمة السياسة الانجليزية التي كانت ولا تزال ترمى الى إقصاء النفوذ المصري عن السودان

قبل اسماعيل إذن ما عرضه عليه ولي عهد إنجلترا ، وأصدر مرسوما الى السير صمويل بيكر عهد اليه فيه ببسط نفوذ مصر في الأصقاع الكائنة جنوبي غندكرو ، وتنظيمها ونشر التجارة بها ، ومطاردة الاتجار بالرقيق وإنشاء المحطات الحربية فيها ، وجعله قائداً لحملة جردها لهذا الغرض مؤلفة من ١٧٠٠ مقاتل ، وأنعم عليه برتبة فريق فصار يعرف ببيكر باشا ، وجعله حاكماً على مديرية خط الاستواء لمدة أربع سنوات ، تبتدى من أول ابريل سنة ١٨٦٩ براتب قدره ١٠.٠٠٠ جنيه في السنة

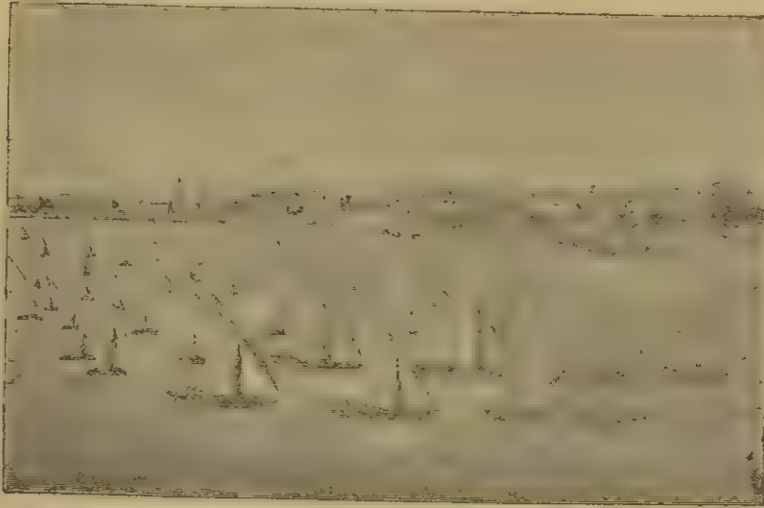
وقد صحبته في هذه الحملة زوجته النبيلة كما صحبته في رحلته الاولى ، ورافقته في الرحلات البعيدة التي قطعها ، وشهدت الوقائع التي خاضها ، فكانت له نعم العضد الصادق الأمين ، وامتدح بيكر صفاتها في كتابه (الاسماعيليه) الذي أفرد له هذه الحملة ، وأشاد بما بذلته من الجهود في معالجة المرضى والجرحى ، وما كانت تبعثه في النفوس من روح الصبر والشجاعة والإقدام ، وما أسدته من حسن التدبير لنجاح مهمته ، فكانت مضرب الأمثال في ما تؤديه الزوجة لزوجها من جليل الخدمات ، ومشاركتها إياه في المهام الجسام

جهزت الحكومة الخديوية معدات الحملة . وأقلت السفن معظم مهماتها من القاهرة الى الخرطوم ، واقتضى نقلها متاعب جمه ، إذ لم يكن في استطاعة البواخر اجتياز الشلالات ، فنقلت أجزاؤها مفككة على ظهور الإبل في صحراء النوبة ، وكذلك

نقلت المهمات الثقيلة بهذه الوسيلة ، أما بيكر باشا فقد سار بجرأ من السويس الى سواكن



نقل أجزاء البواخر النيلية على ظهور الإبل من مصر الى السودان
في صحراء النوبة أواخر سنة ١٨٦٩ استعداداً لفتح إقليم خط الاستواء



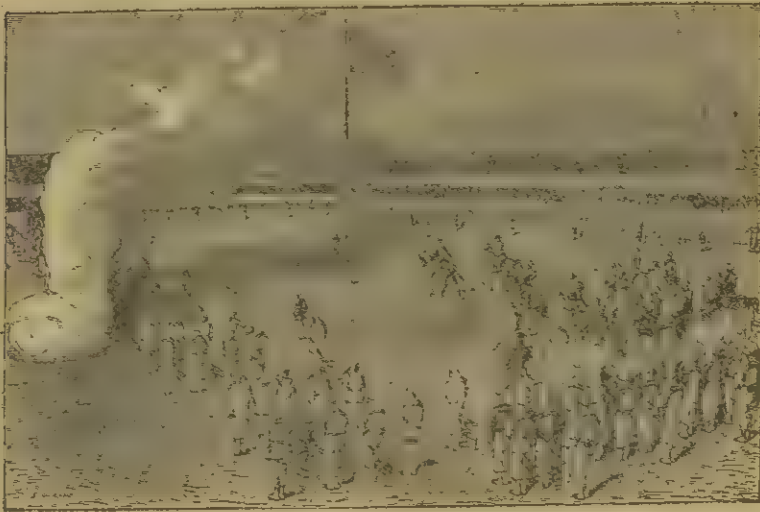
الاسطول النيلي الذي تحرك من الخرطوم يوم ٨ فبراير سنة ١٨٧٠
لفتح إقليم خط الاستواء وكان مؤلفاً من ثلاثين سفينة شراعية وبخارتين

ومنها الى بربر على ظهور الإبل فقطع المسافة بينهما في أربعة عشر يوما ، واستقل من
بربر باخرة نيلية بلغ بها الخرطوم
وصل بيكر باشا الى الخرطوم ، في عهد حكمدارية جعفر مظهر باشا ، ثم قام منها
يوم ٨ فبراير سنة ١٨٧٠ (١) في حملة نقلها ثلاثون سفينة وباخرتان قاصداً جهات
خط الاستواء

فرسا بالقرب من ملتقى نهر السوبات بالنيل (جنوبي فاشودة) ، وبني هناك محطة اسماها
(التوفيقية) باسم الأمير محمد توفيق ولي عهد الأريكة الخديوية في ذلك العصر ، وأقام
في هذه المحطة عدة أشهر ، ثم سار جنوبا حتى بلغ غندكرو التي وصل اليها من قبل
البكباشي سليم بك قبطان في عهد محمد علي

رفع العلم المصري على غندكرو

بلغ بيكر غندكرو في ١٥ ابريل سنة ١٨٧١ (٢) ، ورفع عليها العلم المصري يوم
٢٦ مايو (٢) ، في احتفال عسكري مهيب ، أعلن فيه رسميا ضم هذه البلاد إلى
أمالك مصر



حفلة رفع العلم المصري على غندكرو (الاسماعيلية)

اعلانا بضمها إلى أمالك مصر (٢٦ مايو سنة ١٨٧١)

(١) و (٢) الاسماعيلية للسير صمويل بيكر باشا ص ١٠١ و ١١٣

كان هذا اليوم يوما مشهودا في تاريخ السودان ، إذ اصطفت الجنود المصرية بغندكرو في صعيد واحد ، على أكمة تشرف على النيل ، وبلغ عدد الجند الذين حضروا الاحتفال ١٢٠٠ مقاتل ، وقفوا صفوفًا يرتدون ملابسهم البيضاء الرسمية ، وعلى رؤوسهم الكوفيات المتدلية على أكتافهم ، وساروا تتقدمهم الموسيقى إلى مكان الاحتفال حيث نصبت سارية علوها ٢٥ مترا ، وهناك أخذوا أماكنهم في نظام عسكري بديع ، تصحبهم أسلحتهم ومدافعهم ، وشهد الاحتفال رؤساء العشائر الذين جاءوا من مختلف النواحي ، ووقف بيكر باشا تحت السارية ، وقرأ على الجميع الإعلان الرسمي الذي قرر فيه باسم الخديو ضم هذه الجهات إلى أملاك مصر ، وعند ما أتم تلاوة الإعلان رفع العلم المصرى على السارية الكبيرة ، فياه الجند جميعا بالسلام العسكرى ، وأطلقت المدافع تحية واجلالا

وقد أسمى بيكر باشا غندكرو (الاسماعيلية) باسم الخديو اسماعيل ، وجعلها عاصمة مديرية خط الاستواء (أنظر الخريطة ص ١٢٥)
وفي ٢٢ يناير سنة ١٨٧٢ ^(١) استأنف السير في النيل الأبيض ^(٢) ، فأسس نقطا



المعسكر المصرى في غندكرو (الاسماعيلية) سنة ١٨٧٢

- (١) الاسماعيلية للسير صمويل بيكر ص ١٩٢
(٢) يطلق اسم النيل الأبيض على نهر النيل من منابه إلى الخرطوم ، ويسمى نيل فيكتوريا أو نهر السومرست من منابه من بحيرة فيكتوريا إلى مصبه في بحيرة ألبرت ، ومن

عسكرية وحصونا في عدة بلاد بأعلى النيل ، منها (الابراهيمية) على بحر الجبل (بحر
الرجاف) ، وقد سماها بهذا الاسم تذكرا لابراهيم باشا أبي الخديو اسماعيل ، وأنشأ
حصونا أخرى في (فاتيكو) ثم في (فويرة) الواقعة على نيل فيكتوريا

فتح مملكة أونورو (سنة ١٨٧٢ - ١٨٧٣)

وتقدمت الحملة في زحفها ، ففتحت مملكة « أونورو » المتاخمة لبحيرة ألبرت شرقا
واحتلت عاصمتها « ماسندي » في ابريل سنة ١٨٧٢ ، وكان بها ملك يدعى (كابريقه) ،
فأظهر خضوعه لسلطة الحكومة المصرية وأعلن بيكر باشا باسم الخديو



ريونجا ملك أونورو يصافح بيكر باشا ، والجنود المصرية مصطفة لاستقباله
بقيادة القائمقام عبد القادر بك حلى سنة ١٨٧٢

مخرجة من بحيرة ألبرت إلى التقائه ببحر الغزال ثم بنهر سوبات يسمى بحر الجبل « أو بحر
الرجاف » ، ويتفرع عنه قبل التقائه ببحر الغزال فرع يسمى « بحر الزراف » ويسير البحران
شمالا متفرعين على شكل دلتا إلى أن يبلغا النيل ، ويستمر باسم النيل الأبيض إلى أن يلتقي
بالنيل الأزرق عند مدينة الخرطوم ، ويقصر بعض علماء الجغرافية اسم النيل الأبيض على
مجرى النهر من ملتقى السوبات بالنيل إلى الخرطوم

دخول هذه المملكة في أملاك مصر (١٤ مايو سنة ١٨٧٢) ، وبني في ماسندى دارا للحكومة المصرية بالقرب من دار كبريقه ، وشيد حصنا لإقامة الحامية المصرية على أن كبريقه ما لبث أن ظهرت خيائته ، فانتقض على الحامية المصرية ، وقامت الحرب بينهما ، وانتهى القتال بهزيمته وفراره ثم انسحبت الحامية المصرية من ماسندى إلى شاطئ نيل فيكتوريا ، لتأوى إلى مكان أمين

وأعلن بيكر باشا خلع الملك كبريقه ، وولى مكانه ملكا آخر من الأسرة الحاكمة ، يدعى (ريونجا) ، كان يزاحم كبريقه على عرش أونورو ، منذ وفاة الملك السابق ، فتقبل هذا التنصيب بالإخلاص والابتهاج ، وبقي على ولائه لخديو مصر ، وجرد حملة على كبريقه غلبته على أمره

ولاء ملك أوغنده لمصر

وقد وفد على بيكر باشا رُسل من الملك (امتيسى) ملك أوغنده المجاورة لمملكة أونورو ، والواقعة شمالى بحيرة فيكتوريا وغربها ، وعرضوا إخلاص مليكهم لخديو مصر ، فأكرم بيكر وفادتهم ، وبادل مليكهم الرسائل والهدايا ، وبقي (امتيسى) مواليا لمصر ، ونقم على كبريقه خيائته ، وهاجمه من الجنوب جزاء انتقاضه ، وبفضل ولاء امتيسى لمصر انفتحت الطريق بين أعالي النيل وزنجبار على شاطئ المحيط الهندى وعاد بيكر الى الاسماعيلية (غندكرو) فى ابريل سنة ١٨٧٣ إذ انتهت مدة خدمته ، فغادرها ، واستخلف فى قيادة الجند وإدارة المديرية رءوف بك أحد ضباط الجيش المصرى ، ورجع إلى الخرطوم ، ومنها إلى مصر عن طريق سواكن والبحر الأحمر ، وقابل الخديو بالقاهرة (أغسطس سنة ١٨٧٣) ، فأنعم عليه بالنيشان العثمانى ، وأنعم على القائم مقام عبد القادر بك حلى برتبة الميرلاى ، والملازم محمد افندى برتبة الصاغ مكافأة لهم على خدماتهم فى بسط سلطة مصر فى منطقة خط الاستواء

وقد بلغت نفقات هذه الحملة ٨٠٠.٠٠٠ جنيه ، تحملتها خزانة مصر فى وقت اشتد بها الضيق المالى ، فكان هذا المبلغ من تضحيات مصر فى سبيل نشر لواء الحضارة والتقدم فى ربوع السودان



صمويل بيكر باشا مدير خط الاستواء في عهد اسماعيل
وحوله أركان حربه وهم القائم مقام عبد القادر حلى بك فالمهندس
هيجنبوتام Higganboiham ، ثم الملازم بيكر

والميرلاى عبدالقادر بك هو من أركان حرب بيكر باشا ، وهو ضابط كفو شجاع ، كان له فضل كبير في نجاح الحملة ، وقد امتدحه بيكر في مواطن كثيرة ، وأشاد بصفاته في كتابه (الاسماعيلية) ، وأثنى على شجاعته وإخلاصه ^(١) ، وترى رسمة في الصور التي نقلناها عن هذا الكتاب

وعبدالقادر بك هو الذى صار فيما بعد عبد القادر باشا حلى حاكم دار السودان سنة ١٨٨٢ ^(٢) ، وله المواقف المحموده في المدافعة عن سلطنة مصر في السودان ، مما سيجيء بيانه في موضعه

وكان يعاون السير بيكر في مهمته جعفر مظهر باشا حاكم دار السودان حينذاك ، (لغاية سنة ١٨٧١) ، على أن جعفر باشا رأى بثاقب نظره أن في إسناد هذه المهمة الى أجنبي خطراً على مصالح مصر ، وكتب بذلك تقريراً أرسله إلى الخديو اسماعيل ينبهه فيه إلى ذلك الخطر ، وأشار بإسناد هذه المهمة الى ضباط أركان الحرب من الجيش المصرى ، ولكن اسماعيل لم يلتفت الى هذا الرأى الحكيم ، ولم يعمل به ، واستمر يحسن الظن برواد الاستعمار

تعيين السكولونل غردون (باشا)

مديراً لخط الاستواء (١٨٧٤ - ١٨٧٦) .

لم يكدمضى قليل من الزمن على انتهاء خدمة السير صمويل بيكر ، وخلو منصب مدير خط الاستواء ، حتى خلفه انجليزى آخر ، وهو السكولونل غردون الذى صار فيما بعد (غردون باشا)

ومن الغرابة بمكان أن يتعاقب على هذا المنصب الخطير انجليزيان لهما مقام معلوم في نظر الجمهور البريطانى والحكومة الانجليزية ، ولم يكن ذلك من قبيل المصادفات ، بل إن اصبع السياسة الانجليزية كان لها دخل في هذا التعيين ، فكما أن الحكومة الانجليزية

(١) الاسماعيلية للسير صمويل بيكر ص ٦٨ و ٤١٢

(٢) كوشرى . المركز الدولى لمصر السودان ص ٢٦٦

هى التى أوعزت الى الخديو اسماعيل بوساطة ولى عهد انجلترا أن يسند هذا المنصب الى السير بيكر ، فانها هى أيضا التى سعت اديه فى إسناده الى السكولونل غردون سنة ١٨٧٤

فالساسة الانجليزية كانت تنفذ خططها من التمهيد للتدخل فى شؤون السودان ، واختارت بداءة ذى بدء منطقة خط الاستواء ، لأنها المنطقة التى جعلتها المرحلة الأولى لبرنامجها ، إذ فيها منابع النيل ، فهى مفتاح السودان من جهة الجنوب ، كما أنها مصدر الحياة لمصر

وليس من المصادفات أن يقع اختيارها على السكولونل غردون بالذات ، فانه الرجل الذى كان قلبه يفيض وطنية وإخلاصاً لبلاده ، فلا جرم أن يبذل كل ما لديه من تضحية فى سبيل التوسع البريطانى ، وقد دلت خاتمته المحزنة على أنه كان أكبر ضحية قدمتها انجلترا لتضع يدها على السودان بعد شوب الثورة المهدية

وبذلك على تدخل السياسة الانجليزية فى تعيينه أنها أقنعت الخديو بأن يجعل له من السلطة أكثر مما كان للسير صمويل بيكر باشا ، فقد كان هذا خاضعا لحكمदार عموم السودان ، لكن غردون عين حاكما لإقليم خط الاستواء ، على أن يكون مستقلا فى عمله ، وقصر الخديو سلطة حكمदार السودان على الجزء الشمالى لغاية فاشودة ، وجعل الأقاليم الاستوائية التى تمتد من جنوبى فاشوده^(١) الى خط الاستواء تحت سلطة غردون ، وفى هذا من إطلاق يده فى الجزء الجنوبى من السودان وإضعاف سلطة الحاكم العام المصرى ما لا يغيب عن البال ، كل هذا بسعى السياسة الانجليزية وتديرها

جاء السكولونل غردون الى مصر سنة ١٨٧٤ ، وقابل الخديو وكلفه الرحلة الى السودان لتولى منصبه فيها ، وكان حكمदार السودان وقتئذ (اسماعيل باشا ايوب) ، فأرسل له الخديو أوامره فى هذا الصدد ، وأمره بتنفيذها والحفاوة بغردون عند قدومه ، وإجابته الى كل ما يطلبه ، فاضطر للعمل بهذه الأوامر على ما فيها من غضاظة

(١) لم توضع حدود دقيقة بين مديرتى فاشودة وخط الاستواء ، ويقول فوزى باشا ان جهات خط الاستواء تبدأ من ملتقى نهر سوبايط بالنيل ، ويرى آخرون أنها تبدأ من (شامبه) على بحر الجبل (أنظر الخريطة ص ١٢٥)

وأنعم الخديو على السكولونل غردون سنة ١٨٧٥ برتبة الفريق ، فصار يعرف
بغردون باشا ، وصارت رتبته العسكرية مساوية لرتبة حاكم السودان ، مع أن منصبه
الرسمى لم يزد عن كونه (مدير خط الاستواء)

توسيع نطاق الحكم المصرى فى مديرية خط الاستواء

مضى السكولونل غردون الى السودان عن طريق البحر الأحمر وسواكن ، ولما بلغ
الخرطوم أعد حملة من الجيش المصرى ، صاحبته الى مقر سلطته ، فتحركت الحملة
جنوبا على ظهر البواخر المصرية ، وصحبه من الخرطوم إبراهيم افندى فوزى ، أحد
ضباط الجيش المصرى الذى صار فيما بعد اللواء إبراهيم باشا فوزى ، وشهد
وقائع السودان من سنة ١٨٧٤ الى شوب الثورة المهدية ، وشهد معظم وقائع الثورة الى
سقوط الخرطوم ومقتل غردون سنة ١٨٨٥ ، وحضر استرجاع السودان سنة ١٨٩٨ ،
وله فى ذلك كله كتابه المشهور (السودان بين يدى غردون وكتشنر)

وصلت الحملة الى فاشوده ، بعد مسير سبعة أيام فى النيل ، فاستقبلها مديرها بالحفاوة
اللائقة ، وشهد غردون وإبراهيم افندى فوزى ، ما وصلت اليه البلاد وقتئذ من العمران
والتقدم والحضارة بعناية الحكومة (١) ،

وتابعت الحملة سيرها حتى وصلت الى محطة سوبات ، وهى السكاته على ملتقى نهر
سوبات بالنيل ، ثم سارت جنوبا حتى بلغت الاسماعيلية (عندكرو) حيث يقيم رؤوف بك ،
الذى استخلفه السير صمويل بيكر فى الحكم وقيادة الجند بمديرية خط الاستواء ، فقابل
غردون بالحفاوة والتسكريم ، وأطلعه على أحوال البلاد وشؤونها ، وقد أبقاه غردون
قليلا ، ثم ما لبث ان أقاله من عمله وأمره بالعودة الى مصر

وقد رأى غردون أن مناخ الاسماعيلية ليس صحيا ، فنقل مركز الحكومة الى
(اللادو) ، فصارت من ذلك العهد عاصمة مديرية خط الاستواء

وبعد أن تولى شؤون الحكومة فى تلك الجهات تابع السير جنوبا حتى بلغ بحيرة

(ألبرت) ، واستولى على عشرة مراكب من سفن الاهلين ، استخدمها لاكتشاف شواطئ البحيرة ، واستقدم من الخرطوم العدد الكافي من البواخر النيلية ومن آلات الترسانة المصرية بالخرطوم وعملها ، وأنشأ بالدفلاى شمالى بحيرة ألبرت (ترسانة) لتنظيم الملاحة فى أعلى النيل وفى البحيرة ، واستطاع عمال الترسانة أن يفكوا أجزاء بعض البواخر ، ويركبوها ثانية فى البحيرة . ولما تم تركيب أول باخرة ، استقلها السكولونل غردون باشا وحاشيته و ابراهيم فوزى (باشا) ، فساروا بها فى لجج البحيرة ، فكانت هذه أول مرة رأت فيها بحيرة ألبرت السفن البخارية ، وقد كان منظر الباخرة موضع دهشة الاهلين ، قال ابراهيم فوزى (باشا) فى هذا الصدد : « كان الأهالى يقفون على شواطئ البحيرة كلما اقتربنا منها صفوفًا معجبين مندهشين من رؤية الوابور ، إذ لم يكونوا قد رأوا السفن البخارية من قبل ، وكان يزيد عجبهم كلما شاهدوا ضخامته ، ويحارون فى كيفية نقله مع جسامته الى البحيرة ،

وهكذا كان الفتح المصرى يحمل معه أينما سار أسباب الحضارة والعمران وقد أنشأ السكولونل غردون باشا عدة نقاط عسكرية حصينة على شاطئ النيل ، وحصن النقاط التى أنشأها بىكر باشا من قبل ، فما أنشأه نقطة (سوبات) على ملتقى نهر سوبات بالنيل ، و (الناصر) على نهر سوبات ، و (شامبه) و (بور) و (اللادو) و (لا بورى) و (الرجاف) و (الدفلاى) على النيل الأبيض (بحر الجبل) ، و (مكركه) جنوبى بحر الغزال . و (مرولى) على نيل فيكتوريا ، و (مقانقو) الواقعة على مصب نيل فيكتوريا فى بحيرة ألبرت (أنظر مواقع هذه البلاد على الخريطة الملحقة بهذا الفصل ص ١٢٥)

وقد لقي الجنود المصريون فى هذه الحملات البعيدة المتاعب المضنية لبعده المسافات وصعوبة المواصلات ورادة الطقس ، وكانت الأمطار تهطل عليهم ليل نهار كأفواه القرب ، واستهدفوا البخاطرات والمفاجآت الجمة ، واحتملوا كل هذا العناء بصبر وثبات وشجاعة تسجل لهم فى أنصع صفحات تاريخنا القومى

بسط حماية مصر على مملكة أوغنده

سنة ١٨٧٤

بسطت مصر حمايتها على مملكة أوغنده سنة ١٨٧٤ ، على يد الكولونل شاي لونج بك Chaille Long bey ، وهو ضابط أمريكي ، دخل في خدمة الجيش المصري سنة ١٨٧٠ ، وعين سنة ١٨٧٤ رئيساً لأركان حرب غردون باشا حين ولايته على مديرية خط الاستواء ، وأخلص النية لمصر ، وخدمها بنزاهة وأمانة أثناء مقامه في السودان ، ودافع بعد ذلك بقلبه ولسانه عن حقوق مصر الخالدة في كتب قيمة ، تعد من أهم المراجع في تاريخ السودان الحديث ، منها : كتاب (مصر ومديرياتها المفقودة) ، و (الانبياء الثلاثة غردون والمهدي وعرابي) ، و (أفريقية الوسطى) ، عدا ما نشره في المجلات الكبرى دفاعاً عن مصر واستنكاراً لمطامع الانجليز في وادي النيل

ذكر شاي لونج بك في كتابه (مصر ومديرياتها المفقودة) انه هو الذي انفذه غردون الى عاصمة الملك (امتيسى) ملك أوغنده ، وانه أدّى مهمته ، ووصل إلى عاصمة أوغنده ، وعقد مع ملكها سنة ١٨٧٤ ، معاهدة بمقتضاها قبل وضع مملكته تحت حماية مصر ، وقد أرسل المعاهدة الى الخديو اسماعيل ، وهذا أبلغ الدول أن مصر ضمت اليها جميع البلاد الواقعة حول بحيرة فيكتوريا وبحيرة البرت^(١) ، وقال (ص ٢٥) إن هذه المعاهدة أودعت محفوظات وزارة الخارجية ، واسكنها فُقدت بعد ذلك ، وذكر أن أحد ضباط الجيش البريطاني أحرقها (بعد الاحتلال) ضمن وثائق أخرى نفيسة

وقال في موضع (آخر ص ٢٦) إنه لما وصلت البعثة الانجليزية الى أوغنده في ابريل سنة ١٨٧٥ وجدت بحاشية الملك امتيسى ، ارنست لينان دي بلفون (ابن لينان باشا) الذي أرسله غردون بعد معاهدته الحماية مندوباً عن الحكومة المصرية في بلاط الملك^(٢) ، وذكر أن نفوذ مصر قد امتد الى كل الأصقاع التي تحيط ببخيرة

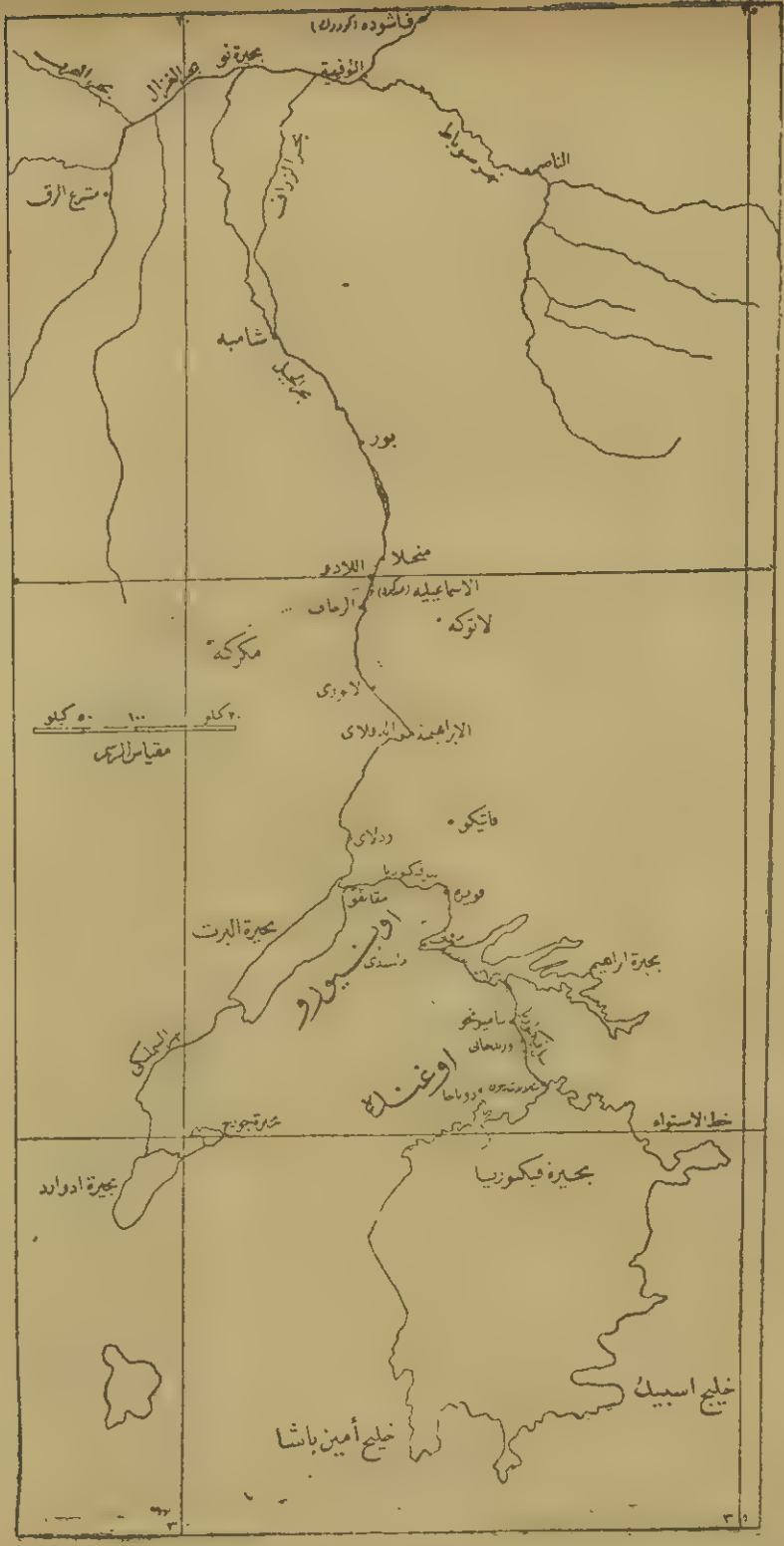
(١) مصر ومديرياتها المفقودة ص ١٢ للكولونل شاي لونج بك

L.Egypte et ses Provinces Perdues par Chaille Long bey

(٢) وقد قتل في عودته من أوغنده الى الرجاف في اغسطس سنة ١٨٧٥

والخط المنقوط يمثل الطريق الذي سلكه الكولونل شاي لوج برك في مسيره الى أوغنده حيث عقد مع ملكها سنة ١٨٧٤ المعاهدة التي قبل بمقتضاها حماية مصر على مملكته

خريطة مديرية خط الاستواء



فيكتوريا ، وخاصة مملكة أوغنده . وان الملك اميتسي كان يفتخر بتبعيته لسلطان مصر (١)

مذكرة شريف باشا إلى الدول

عن امتلاك مصر منطقة البحيرات

وأورد في كتابه (ص ٢٦) المذكرة التي أرسلها شريف باشا (الوزير المشهور) وزير خارجية مصر في ذلك الحين إلى الدول خاصة بضم منطقة البحيرات إلى مصر ، وخلاصتها أن غردون استولى على منطقة (مرولى) الواقعة على نهر سومرست (٢) ، وأن الجنود المصرية أسسوا محطة في (ماسندى) عاصمة مملكة (أونيورو) ومحطة أخرى في (أورندجان) على نهر السومرست ، بالقرب من بحيرة فيكتوريا ، وأخرى على بحيرة فيكتوريا ذاتها بالقرب من شلالات (ريون ٣) ، وأخرى في كل من (ماقنقو) و (الدفلاوى) . وعلى ذلك بسطت مصر ساططها على جميع البلاد الواقعة حول بحيرة فيكتوريا . وبحيرة البرت . وسنشر نص هذه المذكرة في قسم الوثائق التاريخية

ونشرت (الوقائع المصرية) البيان الآتي عن أوغنده : «ورد تلغراف إلى المعية السنية من سعادة غردون باشا في ٢ أغسطس سنة ١٨٧٦ يتضمن أن الملك اميتسا طلب منى عساكر لأجل إقامتها في بندر حكومته . فأرسلت إليه مائة وخمسين عسكريا ، ورتبت ثلاثين عسكريا في بلدة (أورندجان) . ومثلها في بلدة (بكبتيشة) ، فكانت تلك الجهات والحالة هذه في حوزة الحكومة المصرية . وقد وصلنا إلى «مقانقو» في ٢٧

(١) مصر ومديرياتها المفقودة للكولونيل شافى لونيغ بك ص ٢٠٤

(٢) هو الاسم الذي أطلقه الرحالة اسبيك على النيل بين منبعه من بحيرة فيكتوريا إلى مصبه في بحيرة البرت ، ويسمى أيضا نيل فيكتوريا

(٣) حيث يخرج النيل من بحيرة فيكتوريا

جمادى الثانية (سنة ١٢٩٢) بعد سفر سبعة أيام من (روفل) ، والبحر هناك (١) جيد صالح لسير السفن فيه بسهولة ، وشطوطه معمورة بكثرة الناس فيه ، وأراضيه صالحة للزراعة ،

« وبعد ثلاثة أيام نتوجه إلى (مرولى) و (أورند جان) و (امتيسا) عاصمة أوغنده ، ويمكننا الوصول إلى سائر تلك الجهات بغاية الراحة التامة والسهولة » (٢) هذا ما ذكرته « الوقائع المصرية » ، وهى الجريدة الرسمية للحكومة ، وفيها تأييد للحقائق التى أوردها شانى لونج بك ، ومن كل ذلك يتبين انضمام أوغنده ومنطقة البحيرات إلى مصر فى عهد الخديو اسماعيل

— موقف غردون —

ذكر غردون فى رسائله إلى أخته أن شانى لونج بك ، أرسل إلى الخديو اسماعيل تقريراً امتدح فيه ولاء امتيسى ، فزال رضاء الخديوى وأرسل إلى لونج بك عربة جميلة هدية للملك (٣)

وظاهر من لهجة غردون فى رسائله إلى أخته أنه لم يكن مرتاحاً إلى إحكام مصر ورباطها بأوغنده وملكها ، فقد ذكر (٤) أن الملك امتيسى أقسم يمين الولاء لمصر فى مارس سنة ١٨٧٦ ، وأنه (أى غردون) كان يبغي بقاء ملك أوغنده مستقلاً ، ولكنه هو الذى دعا الحامية المصرية التى كان غردون معتمداً جعلها فى (أورندجانى) إلى الاستقرار فى عاصمة أوغنده (دوباجا) (٥) وقد استقرت بها فعلاً فى أغسطس سنة ١٨٧٦ (٦)

(١) يريد النيل

(٢) الوقائع المصرية عدد ٦٧٤ الصادر فى ٢٢ شعبان سنة ١٢٩٢ هـ (سبتمبر سنة ١٨٧٦ م)

(٣) رسائل الكولونل غردون إلى أخته ص ١٤٢

(٤) رسائل الكولونل غردون إلى أخته ص ١٦٨

(٥) وتسمى أيضاً امتيسى على اسم الملك

(٦) رسائل غردون إلى أخته ص ١٧٦

وغنى عن البيان أن غردون لم يكن ينبغي من استقلال أوغنده دفاعا عن مصاحتها ، بل كل ما ينبغي أن تكون بعيدة عن التبعية المصرية ، حتى تصير فيما بعد لقمة سائغة لانيجلترا ، وقد بسطت فعلا حمايتها عليها بعد فصل السودان ، وهكذا يتبين لك أن غردون لم يكن خالص النية لمصر مثل شاي لوئج بك ، بل كان يخدم السياسة الانجليزية أثناء تقلده منصب الحكم في مديرية خط الاستواء ، وكذلك عند ولايته حاكما عاما للسودان سنة ١٨٧٧ كما سيحيى بيانه

اكتشاف بحيرة (ابراهيم)

سنة ١٨٧٤

اكتشف السكولونل شاي بك لوئج ، سنة ١٨٧٤ ، بحيرة (ابراهيم) إحدى البحيرات التي ينبع منها النيل ، وهي الواقعة شمالى بحيرة فيكتوريا ، وقد سماها بحيرة (ابراهيم) باسم ابراهيم باشا أبى الخديو اسماعيل ، وكانت تسمى من قبل بحيرة (كيوجا) ، وقد غلب عليهم الاسم الأضلى فى مصورات الجغرافية (الاطالس) الحديثة وكتبها ، لأن معظم الجغرافيين من الإفرنج يابون أن يطلقوا اسماً عربياً مصرياً على منابع النيل ، أما البحيرات الأخرى فيسبغون عليها أسماء أوروبية ويسمونها بحيرة (فيكتوريا) وبحيرة (ألبرت) ، وبحيرة (جورج) وبحيرة (إدوارد) ، أما بحيرة (ابراهيم) فلا يروق لهم تسميتها بمثل هذا الاسم المصرى فيبقون اسمها القديم (كيوجا) ، وهذا لعمرى ليس من الحق ولا من الانصاف فى شىء

ومن واجب مهندسى مصر وأساتذة الجغرافيا والتاريخ أن يعبروا عن هذه البحيرة باسم (بحيرة ابراهيم) ، ويتخذوه علماً لها فى مباحثهم ودروسهم ومؤلفاتهم وأطالسهم حتى يرسخ هذا الاسم فى أذهان النش والجمهور ، وفى وثائق الحكومة وخرائطها ، ويذيع بين الناس فى مصر والشرق ، ثم فى أوروبا ، كما ذاعت أسماء بحيرة (فيكتوريا) وما إليها ، وإن اسم بحيرة (ابراهيم) أحق بالإذاعة من الأعلام الانجليزية التي أطلقت على البحيرات الاستوائية الأخرى ، فان اكتشاف هذه البحيرة تم على يد ضابط من ضباط الجيش المصرى ، باسم مصر ولحساب مصر ، فى عهد اسماعيل بن ابراهيم ، وبجهوده

ورعايته ، ومكتشفها قد اختار لها هذا الاسم تحقيقاً لرغبة الخديو اسماعيل ذاته ، فواجب الوفاء والمنطق يقضى باحترام هذه التسمية واتباعها (أنظر الخريطة ص ١٢١) وقد ذكرها العلامة جورج شونفرت Schweinfurth في خريطته التي وضعها لبيان خط سير إرنست لينان دي بلفون من الرجاف إلى بحيرة فيكتوريا سنة ١٨٧٥ ، وسماها باسمها الصحيح (بحيرة ابراهيم) ، وكتب بجانبها العبارة الآتية (اكتشفها لونج بك في أغسطس سنة ١٨٧٤) ، وتجد هذه الخريطة ملحقة بالعدد الأول من السنة الأولى لمجلة الجمعية الجغرافية الخديوية (نوفمبر سنة ١٨٧٥ -- فبراير سنة ١٨٧٦) ، وسماها غردون في خريطته (بحيرة كيوجا أو بحيرة ابراهيم) ، وهي تشمل بحيرة كيوجا وبحيرة كوانيا المتصلة بها

وللسكولونل شاي لونج بك رسالة مهيبة في مجلة الجمعية الجغرافية (بمجموعة ٣ عدد ٧ سبتمبر سنة ١٨٩١ ص ٥٤٠) اعترض فيها على إغفال اسم بحيرة ابراهيم ، وذكر وثائق هامة عن اكتشافاته وخدماته لمصر في مديرية خط الاستواء وفي الحق ان السكولونل شاي لونج بك يجب أن يقتزن اسمه بأسماء مكتشفين منابع النيل ، فالرحلتان (اسبيك) و (جرانت) اكتشافا بحيرة فيكتوريا ومنبع النيل منها ، والسير (صمويل بيكر) اكتشاف بحيرة ألبرت ، و (شاي لونج بك) اكتشاف بحيرة ابراهيم ، ويجرى النيل من أوردجاني الى مرولى ثم الى فويره

وقد ذكر في كتابه « مصر ومديرياتها المفقودة » ص ١٤٨ أنه بعد أن اكتشف بحيرة (ابراهيم) قصد الى (ماسندى) عاصمة (اونيورو) . فألقى ملكها القديم (كبريقه) يناسب الحكومة العداء ، وان كبريقه هذا هاجمه في قوة من ٦٠٠ مقاتل ، فانسحب لونج بك الى (فويره) الواقعة على نيل فيكتوريا

وذكر غردون باشا ^(١) ان كبريقه اخلى (ماسندى) في يناير سنة ١٨٧٦ وان المواصلات أعيدت الى هذه العاصمة

استغفاء غردون من منصبه سنة ١٨٧٦

بقى السكولونل غردون مديراً لعموم خط الاستواء الى أن استعفى من منصبه سنة

(١) في رسالة الى أخته ص ١٦٥ — ١٧٦

١٨٧٦ ، وعاد الى القاهرة ، ومنها الى انجلترا ، ولعله رحل اليها ليطالع حكومته على أحوال المنطقة التي تولى حكمها ، وليناقى تعليماتها الجديدة فيما تأمره به ، لأنه لم يلبث في انجلترا ثلاث سنوات الا قليلا ، حتى تدخلت الحكومة الانجليزية لدى الخديو لتعيينه في منصب أكبر من منصبه القديم ، إذ جعله حكامدار عموم السودان ، فصارت أقاليم السودان تحت مطلق سلطته كما سيجي بيانه

مصير مديرية خط الاستواء

عندما غادر غردون باشا منصبه الأول سنة ١٨٧٦ استخلف في خط الاستواء وكيله السكولونل « بروت » Prout ، وهو ضابط أمريكي التحق بخدمة الجيش المصري وخدم تحت لواء غردون ، وفي عهد حكامدارية غردون باشا للسودان جعل ابراهيم بك فوزى مديراً لخط الاستواء ، ثم فصله وعين مكانه الدكتور إدوارد شنتزر Eduard Schnitzer وهو طبيب ألماني صحب غردون في السودان واعتنق الاسلام ، وعرف بأمين بك ، وأخلص لمصر ، فبقى يتولى الحكم في خط الاستواء الى شوب الثورة المهديّة ، ولم تستطع قوات المهدي أن تستولى على هذه المديرية وظل أمين بك يحكمها باسم الحكومة الخديوية ، ونقل عاصمتها من اللادو الى فرادلاي جنوباً ليكون بعيداً عن غزوات المهديين ، وبقي في مركزه حتى اضطرت الحكومة المصرية بضغط الانجليز الى إخلاء السودان ، وأنعم عليه الخديو توفيق برتبة الباشوية جزاء إخلاصه لمصر ، فصار يعرف بأمين باشا ، وأرسل اليه نوبار باشا رئيس مجلس الوزراء وقتئذ يبلغه قرار الجلاء عن السودان وتركه وشأنه ، فأثر البقاء في منصبه ، مخلصاً لمصر وحكومتها ، معتمداً على ولاء الضباط والجنود المصريين والسودانيين الذين تحت إمرته ، ولكن الانجليز أبوا عليهم البقاء ، فأرسلوا الرحالة استانلي بحجة « إنقاذ أمين باشا » ، والواقع لإجلائه عن مديرية خط الاستواء والقضاء على سلطة مصر فيها ، فاضطره استانلي سنة ١٨٨٩ الى الجلاء عنها ، وبانسحاب أمين باشا من مديرية خط الاستواء تقلص ظل السلطة المصرية عن هذا الإقليم ، وانهزمت انجلترا فرصة فاحتلت أوغندة وجعلتها تحت حمايتها (سنة ١٨٩٣) وألحقت بها الجزء الجنوبي من مديرية خط الاستواء

ولما تم استرجاع السودان سنة ١٨٩٨ أكرمت مصر على توقيع اتفاقية سنة ١٨٩٩

الباطلة التي جعلت إدارة السودان مشتركة بين مصر وانجلترا ، وعدلت حدوده طبقاً
لأهواء الانجليز ، فبعد أن كانت حدود السودان المصرى تنتهى عند بحيرة فيكتوريا
صارت بعد اتفاقية سنة ١٨٩٩ تنتهى عند (منجلا) شمالى غندكرو ، والآن تنتهى عند
(نيمولى) - ابراهيمية - ، وبذلك اغتصبت انجلترا معظم مديرية خط الاستواء
القديمة ، وخسرت مصر تلك المديرية الشاسعة بعد أن بذلت فى سبيل فتحها وتعميرها
ما بذلت من الجهود والأموال ، والضحايا والرجال

منع الاتجار بالرقيق

كان الاتجار بالرقيق ممنوعاً من عهد محمد على ، لكن هذا المنع لم يكن إلا اسمياً ،
وبقيت تجارة الرقيق فى السودان قائمة الى عهد سعيد باشا ، بعين الحكومة وبصرها ،
وبتأييد موظفيها ، وكان يتولاها تجار أقوياء لهم بيوت تجارية كبيرة تتجر فى حاصلات
السودان وفى الرقيق ، وتربح من كل ذلك الأرباح الطائلة ، وكان تجار الرقيق لما لهم من
النفوذ والسطوة والمال يقيمون فى مختلف الجهات معاقل حصينة اتخذوها مراكز للتجارة
واصطياد الرقيق

فلما تبوأ اسماعيل عرش مصر اعتزم أن ينضم الى حركة العاملين على تحرير الأرقاء
فى أنحاء العالم ، وأن يكسب ثناء الانسانية فى مقاومة تجارة الرقيق ، وبذل جهوداً كبيرة
فى هذا السبيل

ففى سنة ١٨٦٣ أرسل الى موسى باشا حمدى حاكم دار السودان وقتئذ يأمره بتعقب
تجار الرقيق وحرهم ، فصعد الحكمدار بالأمر ، وضبط سبعين سفينة مشحونة بالأرقاء
بين «كاكا» و «فاشوده» ، وأطلق سراحهم ، وأعادهم إلى بلادهم . واعتقل التجار الذين
جلبوهم ، ولم يفرج عنهم إلا بعد أن أعطوه العهود والمواثيق أن لا يعودوا الى النخاسة
وكان لاحتلال فاشوده سنة ١٨٦٥ أثر كبير فى سدّ طريق النيل فى وجه تجار الرقيق
الذين كانوا يقتنصون الأرقاء فى جهات بحر الغزال وخط الاستواء ويشحنونهم فى السفن
وأصدر اسماعيل أمره بتحرير كل عبد أو جارية يثبت على سيدهما أنه أساء معاملتهما
وفى عهد حكمدارية جعفر مظهر باشا واسماعيل أيوب باشا بذلت الحكومة جهوداً

موقعة في محاربة تجارة الرقيق ، وقد عهد الخديو أيضاً الى السير صمويل بيكر ثم الى
غردون باشا من بعده العمل على تحقيق هذه الغاية كما تقدم بيان ذلك تفصيلاً
ففي الحق أن الخديو اسماعيل قام بعمل مجيد ، وأسدى الى الانسانية خدمة جليلة
في منع هذه التجارة الممقوتة

لكن من الحق أن نقول أيضاً ان عمله كان في حاجة الى شيء من الحكمة والروية ،
فان تجارة الرقيق كان يقوم بها اناس أقوياء في السودان ، لهم من أعيان البلاد أنصار
وتألف منهم طبقة كبيرة من الأهليين

كانت هذه التجارة مصدر ثروتهم ، فضلاً عن ان الأيدي العاملة في الزراعة ورعى الماشية
وغير ذلك كان معظمها من الرقيق ، وقد ألف أعيان السودان والطبقة المتوسطة من
أهله استخدام الارقاء كأتباع لهم وموال ، ونظموا حياتهم على هذا الأساس ، ففاجأة
السودان بتحرير الارقاء دفعة واحدة كانت مجازفة لاتحمد عواقبها ، هذا الى أن الخديوى
قد جعل على رأسه مقاومة الاتجار بالرقيق جماعة من الاجانب ، فاستثار وجودهم
عواطف الاهليين الدينية ، وكرهيتهم للحكومة ، فاجتمعت هذه العوامل وكانت من
أسباب قيام الثورة المهدية

فالامر اذن كان في حاجة الى التأنى والحكمة ، اعتبر ذلك في أن الحكومة الانجليزية
حينما قررت إبطال الرقيق في أملاكها خصصت عدة ملايين من الجنيهات لتعويض
موالى الارقاء المحررين

فكان من الواجب على اسماعيل باشا أن يأخذ في مشروعه بالهواذة وبعد النظر ؛
وحسن السياسة ، لكنه لم يفعل ، واعتزم مقاومة تجارة الرقيق ومنع الاسترقاق فحسب
فاستهدفت الحكومة لعداء طبقة كبيرة من أعيان السودان وتجاره ، مما ظهر أثره في نجاح
دعوة المهدي أوائل عهد توفيق باشا إذ انضم الى الثورة تجار الرقيق في السودان

وفي هذا الصدد يقول المسيو «داريل» Daryl في مقدمة «رسائل غردون الى أخته»
مايأتى : «عهد الخديو اسماعيل الى الكولونل غردون مطاردة تجار الرقيق في السودان
ولسكن المجهودات العنيفة التي بذلها ذلك الضابط الانجليزى لم يكن لها من نتيجة عملية
سوى إثارة الطبقة التي كانت مصر تعتمد عليها في السودان»

وقد أبرم اسماعيل في ٤ اغسطس سنة ١٨٧٧ معاهدة مع الحكومة الانجليزية (١) للتعاون على منع الاتجار بالرقيق ، احتوت نصوصاً تمكن الانجليز من الافتيات على سيادة مصر ومصالحها ، اذ اباحت لهم الرقابة على السفن الحاملة للراية المصرية وتفتيشها وضبطها بحجة تعاطيها تجارة الرقيق ، فكانت معاهدة لا خير فيها ، ولا فائدة منها لمصر

ظهور الزير باشا رحمت (٢)

كان الزير أكبر تجار السودان ، وخاصة في تجارة الرقيق ، وله نفوذ واسع وسلطان كبير في اقليم بحر الغزال

وقد شبت حرب بينه وبين أحد ملوك بحر الغزال انتهت بهزيمة هذا الملك ، فامتلك الزير بلاده ، واتخذ عاصمته مقرا له ، وسماها (ديم الزير) ، فصار فيها ملسكا ، ودانت له جهات بحر الغزال ، وتقاطر الناس اليه للانتظام في خدمته ، فجمع لنفسه جيشاً قويا لتأييد سلطته ، واقتناص الرقيق ، وفتح طريق التجارة من بحر الغزال الى كردفان

وفي سنة ١٨٦٩ جاء بحر الغزال رجل يدعى (البلاي) قادماً من الخرطوم ومعه نفر من الجند لاحتلال هذا الإقليم باسم الحكومة الخديوية ، ومعه فرمان بتسميته مديراً لبحر الغزال ، ولكن الزير جمع جيشه ، وكن أتباعه للبلاي فقتلوه ، ثم خشي الزير عاقبة عدائه الحكومة المصرية ، فخرج الى مسالمتها ، وأظهر ولاءه لها واعترف بسلطة الخديو

واتسع سلطانه ، ففتح بلاد (شكا) الواقعة بين بحر الغزال ودارفور ، ووضع بين يدي الحكومة الخديوية الأقاليم التي دانت له لتنصب لها الحكام ، وجعل تقدمته لها دليلاً على ولائه ، وقد أخلص فعلاً لمصر وبقي على ولائه طول حياته

(١) مجموعة المعاهدات لدى مارتانس . سلسلة جديدة ، ج ٢ ص ٤٩٣

De Martens. Nouv. Recueil gen. des Traites 11 P. 493

وتجدد نصها العربي في قاموس جلال ج ٢ ص ٢٣٨ طبعه سنة ١٩٠٠

(٢) استأخضنا ما ذكرناه عن الزير من ترجمة حياته بقله المنشور في كتاب السودان

لنعوم بك شقير ج ٢ ص ٦٧ ، وما ذكره ابراهيم باشا فوزي في كتابه ج ١ ص ١٣٦

فشكره الخديو على إخلاصه ، وأنعم عليه برتبة بك ، وعهد اليه حكم البلاد التي فتحها باسم الحكومة الخديوية ، وهي بحر الغزال وشكا فصار مديراً لبحر الغزال ، وجعلت مدينة شكا عاصمة للديرية

فتح سلطنة دارفور

سنة ١٨٧٤

رغب الزبير باشا الى حاكم دار السودان « اسماعيل باشا أيوب » فتح دار فور ، وكانت الى ذلك العصر مملكة مستقلة ، ولئن أدخلتها الفرمانات الصادرة لمحمد علي ضمن أملاك مصر (انظر عصر محمد علي ص ٣٤٧) إلا أنها بقيت مستقلة فعلا عن الدولة المصرية الى ذلك الحين ، وكان عليها ملك يسمى السلطان ابراهيم يناوىء الزبير ويعمل على إجلاله عن « شكا » ، فأيدت الحكومة مشروع الزبير ، وعهد الخديو الى اسماعيل باشا أيوب فتح دارفور باشتراكه مع الزبير بك

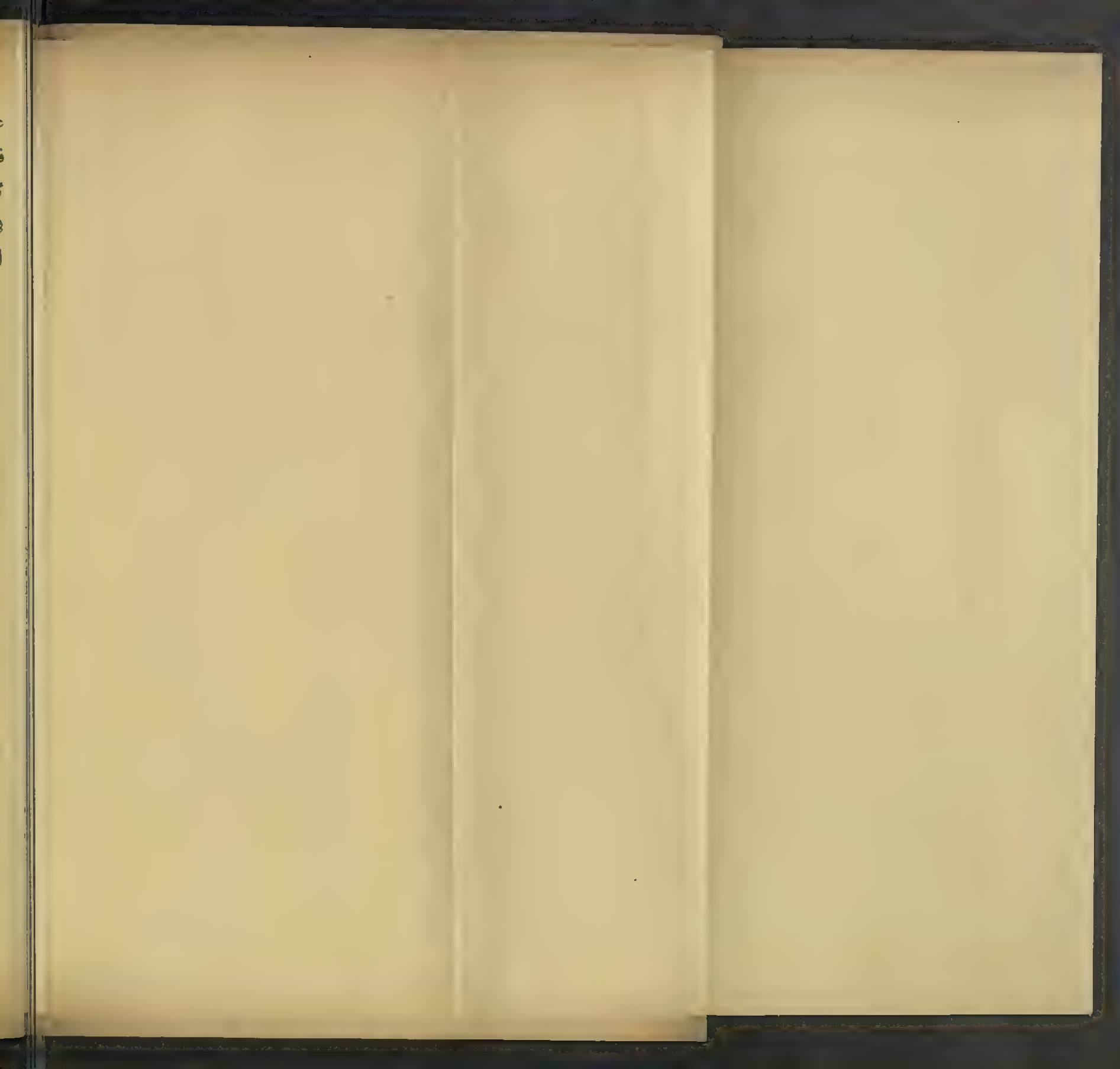
معركة منواشى (٢٥ اكتوبر سنة ١٨٧٤)

فجهز جيشا في كرفان ، وعهد الى الزبير بك حشد جيشه في بحر الغزال كي يحاط بدارفور من الشرق ومن الجنوب

فسار الزبير من الجنوب ، وتلاقى مع قوات سلطان دارفور ، وكانت تتألف من نحو عشرين الف مقاتل ، فهزمها الزبير غير مرة ، واشتبك الجمعان في « منواشى » حيث نشبت بينهما في ٢٥ اكتوبر سنة ١٨٧٤ معركة فاصلة ، انتهت بانتصار الزبير انتصاراً ميبناً ، وقتل السلطان ابراهيم وتشتت جيشه ، فدانت البلاد للحكم المصري ، ودخل الزبير مدينة الفاشر عاصمة دارفور

ثم جاء اسماعيل باشا أيوب على رأس الفرقة الزاحفة من الشرق ، فدخل المدينة في ١١ نوفمبر سنة ١٨٧٤ (٢٧ رمضان سنة ١٢٩١) ، وانتهت الحرب بضم سلطنة دارفور الى املاك مصر

وأرسل الحاكم دار يبر الخديو باخبار الفتح ، فابتهج بهذا النصر المبين ، وانعم



على اسماعيل باشا أيوب حاكم السودان برتبة الفريق ، وعلى الزبير برتبة اللواء
فصار يعرف بالزبير باشا ، وعهد الى الحاكم تبليغ أفراد الجيش الذى تولى هذا الفتح
ثمناه وتحياته ، لما أبلوه فى فتح دارفور ، فلما تلقى الحاكم هذه الرسالة جمع الجيش
فى الفاشر ، وتلا عليهم تبليغ الخديو فى احتفال عسكري مهيب ، وأطلقت المدافع
ابتهاجا واجلالا (١)

وبفتح دارفور زاد عدد سكان الدولة المصرية نحو ثلاثة ملايين نسمة
وأقام اسماعيل باشا أيوب حصناً منيعاً فى الفاشر ، وبنى داراً للحكومة ، ومنزلاً
للحاكم ، وثكنة للجنود ، ووطد دعائم الأمن والطمأنينة ، وأقام فى المدينة سوقاً
عامرة للتجارة

على أن الزبير باشا شك من فداحة الضرائب التى فرضها اسماعيل باشا أيوب على
الاهلين ، فاستاء الحاكم من هذه الشكوى ، ورفع الامر الى الخديو ، فأرسل
يأمر الزبير باشا بعدم التعرض للحكمдар فى إدارة البلاد ، فطلب الزبير من الخديو
أن يحجى إلى مصر ليعرض عليه حقيقة الحال ، ويفضى اليه بآرائه فى تنظيم الاقليم ،
فأجابه الخديو إلى طلبه وأذن له بالحضور ، فسار الى مصر ، واستخلف ابنه سليمان فى
قيادة جنده

ولما جاء مصر أكرم الخديو وفادته ، ولكنه لم يأذن له بالعودة الى السودان ،
فأدرك أن المراد من ابقائه أن يكون رهينة لولائه للحكومة ، فأذعن للبقاء والاقامة
فى مصر مشمولاً بعطف الحكومة وإكرامها

ضم زيلع وبربره (سنة ١٨٧٥)

« زيلع ، و « بربره » من بلاد السومال الشمالية الواقعة على خليج عدن ، ذكرهما
ياقوت فى معجم البلدان ج ٢ ص ١٠٦ و ج ٤ ص ٤٢٥

وأهم مدنها تغور « زيلع » ، و « بربره » ، و « بوطهار » ، وتعد الأولى ميناء سلطنة هرر
على خليج عدن ، وملتقى متاجر هذه البلاد من البن وسن الفل والجلود وريش النعام

(١) عن الوقائع المصرية ، العدد ٥٨٥ الصادر فى ٣ ديسمبر سنة ١٨٧٤

والصمغ العربي والمر وغير ذلك ، ولهذه الثغور عامة أهمية بحرية ، لأن من يملكها يتسلط على الملاحة في خليج عدن الى مدخل البحر الأحمر

ومن بلاد زيلع بلدة (جبرت) التي نشأ منها أجداد (الجبرقي) المؤرخ المصري المشهور ، فقد ارتحل جده السابع (الشيخ عبد الرحمن) الى مصر في أوائل القرن العاشر للهجرة ، واستوطنت أسرة الجبرقي مصر من ذلك العهد

كانت زيلع وبربره من أملاك تركيا ، تابعتين للواء (الحديدية) باليمن ، ففكر الخديو اسماعيل في ضمهما الى أملاك مصر حينما اعتزم فتح سلطنة (هرر) لأن زيلع هي ميناء هرر كما قدمنا ، فسعى الى ذلك لدى الحكومة العثمانية ، ونجح في مسعاه ، إذ صدر له فرمان من السلطان في أول يولييه سنة ١٨٧٥ (٢٧ جمادى الأولى سنة ١٢٩٢) بالتنازل له عن (زيلع) وملحقاتها ، وذلك مقابل زيادة في الجزية السنوية قدرها ١٥٠٠٠ جنيهه عثمانى ^(١) (١٣٣٦٥ جنيهه مصرى) ، ويدخل في ملحقات زيلع ثغور « بربره » و (بولها) و (تاجوره)

وقد جعل الخديو من هذه البلاد محافظتين عرفتا بمحافظة « زيلع » ، ومحافظة « بربره » ، وأرسل الحاميات المصرية الى الثغرين المذكورين ، فجاءت زيلع كتيبة من الجند بقيادة محمد رموف باشا الذي مر ذكره في الكلام عن مديرية خط الاستواء ، وجُعل رموف باشا محافظاً لزيلع ، والأميرال رضوان باشا محافظاً لبربره ، وكان هذا الأميرال يقود السفينة الحربية المصرية التي أقلت الحامية الى الميناء المذكور

وجُعل الأمير أبو بكر ابراهيم أمير زيلع السابق وكيلا لمحافظة وملحقاتها ، وأنعم عليه بالرتبة الثالثة ^(٢) ثم رقى الى منصب المحافظ ^(٣)

وعين الحكام العسكريون والمليكيون في المحافظتين ، وعنوا بعمرانهما ، فأقاموا بهما عدة مبان للحكومة وللجهاك والشكنات العسكرية ، وأنشأوا مسجداً في « بربره »

(١) الوقائع المصرية العدد ٦١٥ (١٥ يولييه سنة ١٨٧٥)

(٢) و (٣) الوقائع المصرية العدد ٦٢٨ — ٧ أكتوبر سنة ١٨٧٥ - والعدد ٦٣١ — ١٤

نوفمبر سنة ١٨٧٥

وصهر يحاً لحزن المياه العذبة بها ، ومدوا أنابيب الماء فيها ، وأنشئت مكاتب للبريد في كلا الثغرين ، قال غردون باشا في رسائله « ص ٢٧ ، إن المنشآت التي أقيمت في بربره كلفت مضر سبعين ألف جنيه

وبضم زيلع وبربره امتدت سلطة مصر من سواحل البحر الأحمر الى سواحل خليج عدن الشمالية ، أى من سواكن الى مصوع ، فزولا ، فعيد ، فعصب ، فتاجوره ، فزيلع ، فبولهار ، فبربره ، ثم وصلت الى رأس جردفون (جردفوى) على المحيط الهندى

وقد بقيت محافظتا زيلع وبربره ملكا لمصر . الى أن اغتصبهما الانجليز بعد شبوب الثورة المهدية ، إذ أكرهوا الحكومة المصرية على الجلاء عن السودان ، وشمل القرار هاتين المحافظتين ، فأختمتا الحامية المصرية في مايو سنة ١٨٨٥ ، واحتلها الانجليز من ذلك الحين ، وما زالوا يحتلونها الى اليوم ، ولكنه احتلال غير شرعى . لأن مصر لم تنازل عن حقوقها في تلك البلاد ، ولم تقر الاحتلال الانجليزى بها

فتح هرر (سنة ١٨٧٥)

تقع سلطنة (هرر) شرق الحبشة وغرب زيلع . وهى إمارة إسلامية مستقلة ، يبلغ عدد سكانها نحو مليونى نسمة ، وأرضها زراعية ، نجود فيها زراعة البن والقمح والذرة والفول والعدس والموز والفاكهة والقصب ، ويزرع فيها أيضاً القطن وهو أقل مرتبة من القطن المصرى ، وتنسج منه أقمشة متينة ، وأهم حاصلاتها البن الذى لا يقل جودة عن البن اليمنى

وتتبادل هرر المتاجر مع الخارج ، فتصدر البن والصمغ وريش النعام والزعفران والمر والزبد والجلود على اختلاف أنواعها ، وتستورد الأقمشة والمنسوجات والنحاس والزجاج وما الى ذلك

وعاصمتها مدينة «هرر» الواقعة على بعد ٢٣٢ ميلا من زيلع وهى من المدن العامرة ، يسكنها ٣٥ ألف نسمة ، وهم على جانب من الحضارة ، ذكر عنهم اللواء محمد مختار باشا أن التعليم منتشر بينهم ، وفيهم الشعراء والأدباء ، وأن جميع الصغار فيهم يتعلمون القراءة والكتابة والرياضيات والفقه على مذهب الإمام الشافعى ، وأن عادة تعدد الزوجات

معدومة بين أهلها ، والطلاق نادر فيهم ، قال : إنه قضى في المدينة سنة كاملة (من أواخر سنة ١٨٧٥ الى ١٨٧٦) لم يشهد فيها إلا حادثة طلاق واحدة ^(١) ، وكان على هرر قبل الفتح المصرى أمير يدعى محمد عبد الشكور ، سار في حكمه سيرة ظلم ، وإرهاق ، فنقم منه الأهلون اعتسافه وتمنوا أن يُدال منه

واعتزم اسماعيل فتح هذه السلطنة ، لما لموقعها من الأهمية ، ولأنها تعد من البلاد المكتملة للسودان ، فأخذت الجنود المضرية المراقبة في زيلع تستطلع أحوالها وتتعرف طرق الوصول إليها ، وبعد ان تم لها ذلك زحفت فرقة من الجيش المصرى بقيادة محمد رءوف باشا في سبتمبر سنة ١٨٧٥ قاصدة الى « هرر » عاصمة الإمارة ، ورافق الحملة بعض ضباط أركان الحرب بقيادة البكباشى محمد مختار بك ، وهو الذى صار فيما بعد اللواء محمد مختار باشا صاحب الكتاب القيم « التوفيقات الالهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الافرنجية والقبضية » ، وله المحاضرات النفيسة في الجمعية الجغرافية

لم تلق الفرقة في زحفها مقاومة تذكر ، اللهم إلا ما كان من بعض قبائل الجلا اذ اعترضوا زحفها ، واصطدموا بالحملة في معركتين ، دامت احدهما سبع ساعات وانتهت بتسليم القبائل ^(٢) ، واستأنفت الحملة سيرها الى أن وصلت الى مدينة هرر ، وفتحتها في ١١ اكتوبر سنة ١٨٧٥ ورفعت العلم المصرى على أبوابها وفوق قصر أميرها ، وبذلك ضمت تلك السلطنة الى أملاك مصر ^(٣)

(١) انظر مبحث اللواء محمد مختار باشا عن هرر — تلاه بالجمعية الجغرافية بجلسة ٢ فبراير

سنة ١٨٧٧ ونشر بمجلة الجمعية مجموعة ١ عدد ٣ ص ٣٥١ و٣٦٦

(٢) هرر في ظل الحكم المصرى للاستاذ بوليتشكي Paulitschke بمجلة الجمعية الجغرافية بمجموعة تمرة ٢ عدد ١٠ - (مارس سنة ١٨٨٧) ص ٥٧٥ والمسيو بوليتشكي هذا هو عالم نمسوى جاء هذه البلاد في بعثة علمية وشهد الحكم المصرى بها

(٣) الوقائع المصرية العدد ٦٣١ - ١٤ نوفمبر سنة ١٨٧٥



خريطة مدينة هرر سنة ١٨٧٦

مصغرة عن خريطة بالفرنسيه وضعها محمد مختار بك « باشا » وعبد الله بك فوزى « باشا »
من ضباط أركان حرب الجيش المصرى فى حملة هرر . وتعد بالخريطة المعلم الآتية :

- ١ سوق المدينة — ٢ ميدان ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ — مساجد — ٨ و ٩ سور المدينة — ١٠
- باب السلام (من أبواب المدينة) — ١١ باب الحاكم — ١٢ باب النصر — ١٣ باب الفتوح
- ١٤ باب الرحمة — ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ حدائق — ٢١ مدافن — ٢٢ نهر هرر

ثم ظهرت بوادر الانتفاض بين بعض قبائل الجلا التي كانت لها الصولة والسطوة في عهد الأمير محمد عبد الشكور ، فطلب رموف باشا مددا من الجند على سبيل الاحتياط ، فجاءه المدد من السويس الى زيلع على ظهر الباخرة (المحروسة) ، ووصل الجند الى هرر فأذعنت القبائل ، واستتب الامن في أنحاء البلاد ، وانتظمت الإدارة فيها

وجعل رموف باشا حاكما (حاكما عاما) لهرر ، وعين أميرها السابق محمد عبد الشكور محافظا لمدينتها ^(١) واطمان الأهليون الى الحكم المصرى

لكن رموف باشا لم يلبث ان تنسكرا لأمير هرر وقتله ، بعد أن كان يثني عليه في تقاريره الى الحكومة ويمتدح ولائه ، ولم يعرف السبب الذى دعاه الى قتله ، ولكن الآراء متفقة على أن قتله كان عملا لامبرر له ، ويقول غردون باشا في رسائله ^(٢) ان هذا العمل لم يكن له مسوغ ، وان ابن الأمير ذهب الى مصر ليشتكو الحكمدار الى الخديو فغضب اسماعيل لهذا العمل ، لكنه لم يفعل شيئا

وقد رسم الضباط المصريون الذين شهدوا فتح هرر خريطة تلك البلاد ، ومن هؤلاء الضباط محمد مختار بك (باشا) وعبد الله فوزى بك (باشا) ، وخططوا المعالم والمواقع بين زيلع وهرر والجهات المجاورة

وفى عهد الحكم المصرى بنيت دار للحكومة . وأقيم مسجد جديد ، وشيدت أربع مكائن لإقامة الجند ، وعدة منازل للموظفين ، ولم يسخر أحد من الأهليين فى إقامة هذه المباني ، بل تولى الجنود المصريون إقامتها

وبقى رموف باشا يتولى الحكم الى أن أقاله غردون باشا حين عين حاكما عاما للسودان وأعاده الى مصر ، وعهد بالحكم الى رضوان باشا محافظ بربره . ثم خلفه سنة ١٨٨٠ محمد نادى باشا ، فعنى بضبط الامن وتحصين المدينة . وبقي يتولى الحكم الى أن شبت الثورة العربية فى مصر ثم الثورة المهدية فى السودان ، فلم يضطرب حبل النظام بين الجند فى هرر ، وفى سنة ١٨٨٢ عين على رضا باشا ، خلفا لنادى باشا ، وظل الحكم المصرى

(١) الوقائع المصرية العدد ٦٣١ - ١٤ نوفمبر سنة ١٨٧٥

(٢) رسائل غردون الى اخته ص ٢٧٤

مستقرا في تلك البلاد ، الى أن اكرهت انجلترا حكومة مصر على إخلاء السودان وملحقاته ، فأرسلت تدعو القوات المصرية الى الجلاء عن هرر ، فصدعت بالأمر وانسحبت منها سنة ١٨٨٥ ، وكان عددها حين الجلاء ٣٤١١ جندي ، يصحبهم ١٦٠ من الموظفين ورجال البوليس والعمال ، و٥٠٠٠ من النساء والاطفال من عائلات الجند والموظفين ، فكان مجموع المصريين الذين انسحبوا من هرر ٨٥٧١ قصدوا الى زيلع ، وأقلعت بهم البواخر الى مصر

طوى العلم المصرى من تلك البلاد ، بعد أن ظل يخفق على ربوعها عشر سنوات سويا ، كان في خلالها رمزا للنظام والحضارة ، فقد استتب فيها الامن ، وانتظمت الادارة ونشطت الزراعة والتجارة ، وعود المصريون الأهالى بعض الزراعات والفواكه المصرية كالعنب والخوخ واللوز والليمون ، وقصب السكر والبطاطس والخضر وما الى ذلك ، وازدادت عدد القوافل التى تنقل المتاجر من داخل البلاد الى السواحل ، فبينما كان عددها سبعين قافلة على عهد الامراء السابقين ، بلغت أربعائة قافلة كل سنة في عهد الحكم المصرى (١)

ولما جلا المصريون عن هرر تسلم سلطة الحكم فيها أمير من سلالة الامراء الذين كانوا يحكمونها قبل الفتح المصرى ، ثم أغار عليها ملك الحبشة وأخذها عنوة وضمها الى أملاكه ، وما زالت تابعة لها الى اليوم (١٩٣٢)

حملة السومال (سنة ١٨٧٥)

اعتزم الخديو اسماعيل فتح بقية بلاد السومال (٢) . فجرد لهذا الغرض سنة ١٨٧٥ حملة ، مقصدها فتح بقية شواطئ السومال ، والوصول الى مصب نهر جوبا (الجب) (٣)

(١) بوليتشكى . المراجع السابق

(٢) تطلق بلاد السومال على الجهات الواقعة في المثلث الذى تنتهى اليه افريقيه بين خليج عدن والمحيط الهندى

(٣) نهر ينبع جنوبي الحبشة ويصب في الاقيانوس الهندي شمالي زنجبار

ثم فتح الطريق من هناك الى منطقة البحيرات ، لكي تتصل مصر بأملأكها في هذه المنطقة ، من طريق البحر الأحمر والمحيط الهندي ، فضلاً عن الطريق الطويل الذي يتبع مجرى النيل

ففي الوقت الذي أنفذ فيه حملة هرر ، جهز حملة السومال بقيادة الأميرال ماكيلوب باشا مدير الموانئ والمنارات المصرية ، وتولى قيادة جنود البر في هذه الحملة الأميرالاي شاني لونج بك ، ذلك الضابط الشهيم الذي تكلمنا عنه آنفاً ، وكان غردون باشا إذ ذاك حاكماً لخط الاستواء ، فعهد اليه اسماعيل الاتصال بالحملة

أقلعت العمارة المصرية من السويس ، تقل الجنود المصرية ، في فبراير سنة ١٨٧٥ ، واجتازت البحر الأحمر ، ثم بوغاز باب المندب ، بخليج عدن ، ورسّت في ميناء بربره ، ريثما تستريح وتأخذ أهبثها ، وتستكمل معداتها ، ثم أقلعت ثانية ، واتجهت الى المحيط الهندي ، فوصلت الى رأس (حفون) جنوبي رأس جردفون (جردفوى) ، وركز قائد الحملة العلم المصرى هناك ، ودعا رؤساء القبائل الى الدخول في طاعة الحكومة المصرية ، فلبوا الطلب طائعين ، ثم أقلعت العمارة تخوض عُباب المحيط الهندي ، حتى وصلت الى بلدة (براوه) الواقعة شرقي نهر الجوبا (الجب) ، فأذعنت القبائل هناك للحكم المصرى ، وترك بها ماكيلوب باشا حامية من الجند ، وعين عليها محافظاً ، ثم اتجه الى بلدة « قسمايو » (١) ، الواقعة على مصب الجب ففتحها ، وسارت القوارب تحمل الجنود في نهر الجوبا نحو ١٥٠ ميلاً ، ولما كان الملاحة تعذرت فيه ، فرجعوا الى بلدة قسمايو « بور اسماعيل » ، وتأهبت الحملة البرية للسير غرباً . قاصدة بحيرة فيكتوريا ، وفقاً للخطة المرسومة لها من قبل ، ولما كانها أبطأت في الزحف من قسمايو ، ويقول شاني لونج بك إن من أسباب إخفاقها إغضاء غردون عن الاتصال بها رغم الأمر الصادر له من الخديو اسماعيل

وينسب لونج بك هذا الإغضاء الى احتمال وصول تعليمات من الحكومة الانجليزية

(١) جنوبي خط الاستواء ، وقد سميت في الخريطة التي وضعها ضباط أركان حرب الجيش المصرى « بور اسماعيل »

الى غردون توجب عليه عدم التعاون مع هذه الحملة^(١)، وهذا يدل على عدم إخلاص غردون لمصر، وعدم ولائه للحكومة المصرية، وقد اعترف غردون في رسائله انه بالرغم من تكليف الخديو ما كيلوب باشا وشياني لونج بك انتظاره على نهر الجوبا « فان انتظاره سيكون على غير جدوى »^(٢)، فكأنه كان مُصرّاً على إهمال العمل بأوامر الخديو

وكانت هذه الحملة قد أزعجت الانجليز، فخابرت اسماعيل في السكف عنها، وأرسل وزير خارجية إنجلترا الى الخديو مذكرة بهذا المعنى، فخشى عواقب المشا كل بينه وبين الحكومة الانجليزية، وكان في الوقت نفسه يجهز الحملة على الحبشة، فاستدعى ما كيلوب باشا، وانسحبت الحملة من الجوبا في يناير سنة ١٨٧٦، وعادت الى مصر^(٣)

وهكذا أخفقت تلك الحملة، ولم تصل الى تحقيق غايتها، وهى بسط نفوذ مصر على شواطئ المحيط الهندي، ومنها الى منابع النيل، وذهبت الجهود التي بذلت فيها سدى، ويرجع إخفاقها كما ترى الى تدخل السياسة الانجليزية، ومعارضتها الخديو في الاستمرار فيها، وكان اسماعيل قد استغرق في الديون، وشعر بحاجة الى إرضاء الانجليز ومجاملتهم فاضطرت تحت تأثير هذه الحاجة الى الإذعان للتدخل الانجليزي، والعدول عن الحملة

اعتراف إنجلترا بسلطة مصر في السومال

على أن الحكومة الانجليزية اعترفت بامتلاك مصر بلاد السومال الشمالية الواقعة على خليج عدن، ذلك انها عقدت واياها معاهدة في ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧^(٤)، اعترفت فيها لمصر بامتلاكها سواحل بلاد السومال لغاية رأس جردفون « جردفوى » ثم رأس « حَفّون » الواقع جنوبيه على المحيط الهندي

وقد وقع على المعاهدة كل من شريف باشا وزير خارجية مصر بالنيابة عن الحكومة

(١) كتاب « مصر ومديرياتها المفقودة » للكولونل شاني لونج بك ص ١٢٤

(٢) رسائل غردون الى أخيه ص ١٦٤

(٣) مصر ومديرياتها المفقودة للكولونل لونج بك ص ١٥١

(٤) منشورة في قاموس الادارة والقضاء لفيليب جلال (النسخة الفرنسية) ج ٢ ص ٤٩٠

المصرية ، والمسترد فيفيان ، قنصل إنجلترا العام بالنيابة عن الحكومة الانجليزية
أقرت الحكومة الانجليزية في هذه المعاهدة سلطة الحكومة المصرية في سواحل
السومال

وقبلت مصر أن تبقى « بربره » و « بولهار » ثغرين حرين ، وأن لا تعطى فيهما أى
امتياز أو احتكار لأحد ما ، ولا تأذن بإجراء أى عمل يعطل حركة التجارة فيهما ، وأن
لا تأخذ رسوما عن الواردات أكثر من خمسة في المائة ، ولا تزيد الرسوم الجمركية عن
واحد في المائة في موانئ « تاجوره » و « زيلع » وسائر سواحل بلاد السومال التابعة لها ،
وأن تعامل مصر رعايا إنجلترا وسفنها في تلك الجهات معاملة دولة ممتازة ، وتعهد الخديو
بأن لا يعطى أى قطعة من هذه البلاد الى أية دولة أجنبية (بند ٢)

ورخصت مصر للحكومة الانجليزية تعيين مأمورى قنصليات في جميع الثغور والبلاد
السكانة على سواحل البلاد المذكورة ، على أنه لا يجوز لها تعيين مأمورى قنصليات
من أهالى البلاد أو من أهالى البلاد المجاورة لها

ففي هذه المعاهدة إقرار من إنجلترا بسيادة مصر في بلاد السومال الشمالية ، ومن
تهكم القدر أن الدولة التى أقرت بذلك سنة ١٨٧٧ وأخذت على مصر عهداً بأن لا تنازل
لدولة أجنبية عن جزء من تلك البلاد ، هى ذاتها التى اغتصبها بعد أن أكرهت مصر
على إخلاء السودان ، فوضعت يدها على زيلع وبربره وملحقتهما واخذتها من أسلاب
مصر ، كما أخذت فرنسا تاجوره وملحقاتها ، وإيطاليا رأس جردفون « جرفوى »

النزاع بين مصر والحبشة

للنزاع بين مصر والحبشة فى عهد اسماعيل صفحة طويلة . خلاصتها أن العلائق بين
البلدين لم تكن ودية طيلة مدة حكمه ، بل كان يشوبها الجفاء والخصام ، ثم الحرب والصدام
ويرجع الخلاف الى أن اسماعيل بعد أن ظفر بضم محافظتى سواكن ومصوع نهائياً
الى مصر ، اعتزم أن يصل بين مصوع وكسله بخط حديدى ، يمر بسنهيت (١) ، ويسهل

(١) شمالى مصوع ، وتسمى أيضاً « كرن » Keren ووردت بهذا الاسم فى معظم مصورات
الجغرافية ، وهى عاصمة إقليم « البوغوس »

سبيل المواصلات بين السودان والبحر الأحمر ، ويسطرواق العمران في شرق السودان ، وكان يعد البلاد الواقعة بين البلدين وخاصة مدينة « سنهت » أرضا مصرية منذ الفتح الاول ، في عهد محمد علي ،

ولكن النجاشي « تيودورس » ملك الحبشة عارض الخديو في ذلك ، وادعى أن سنهت ، أرض حبشية ، فوق الجفاء بينهما

الحرب بين الانجليز والحبشة (سنة ١٨٦٧ - ١٨٦٨)

وظهر أثر هذا الجفاء في موقف الخديو تجاه الحبشة حين قام الخلاف بينها وبين الانجليز سنة ١٨٦٧ ، فقد اعتقل الملك « تيودورس » ، بعض التجار الانجليز ومنهم المستر كامرون قنصل إنجلترا ، فغضبت الحكومة الانجليزية من هذا العمل العدائي ، وطالبت بإطلاق سراح المعتقلين . فرفض النجاشي إجابة طلبها ، واشتد الخلاف بين الدولتين ، فانحاز الخديو الى جانب الانجليز وأرسل الى النجاشي كتابا (١) ، من انشاء عبد الله باشا فكري ، يطلب اليه فيه أن يحسم الخلاف بإطلاق سراح المعتقلين وارسالهم الى مصوع ، وحذره عواقب إصراره على اعتقالهم . وتهدهه بنشوب الحرب بينه وبين الانجليز ، وبأنه في هذه الحالة لا يمانع الانجليز في اجتياز الاراضي المصرية لمهاجمته

فأصر النجاشي على الرفض ، فجردت إنجلترا على الحبشة سنة ١٨٦٧ حملة عسكرية بقيادة اللورد نابيير Napier ، وانتز الخديو هذه الحرب فأمد الانجليز فيها بالمعونة والتأييد ، وأمر عبد القادر باشا الطوبجي محافظ مصوع وقتئذ بمعاونة الجيش الانجليزي في نزوله الى البر ، ووضع الأسطول المصري تحت تصرف الانجليز ليشتل مهماتهم ومؤونتهم من السويس الى مصوع

وانتهت هذه الحرب بفوز الانجليز واحتلالهم مدينة « مجدلا » شمال أديس أبابا ، وقتل النجاشي تيودورس سنة ١٨٦٨ ، ثم عاد الانجليز الى بلادهم وآل عرش الحبشة إلى الملك « يوحنا » الذي كان يعاونه الانجليز ضد الملك تيودورس

(١) بتاريخ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٤ (سبتمبر سنة ١٨٦٧)

والملك يوحنا هو من أعظم ملوك الحبشة شأناً ، وأشدّهم بأساً ، وفي عهده وقعت الحرب بين مصر والحبشة كما سيجيء بيانه

فلما خلف يوحنا الملك تيودورس على عرش الحبشة اغتتم الخديو فرصة انصرافه إلى محاربة قبائل « الجلا » لتحقيق غرضه الأول وتوسيع أملاك مصر من ناحية الحبشة

منزنجر باشا Munzinger pacha

وقد استحثه على تحقيق هذا الغرض المسيو منزنجر قنصل فرنسا في مصوع ومنزنجر هذا له شأن كبير في تاريخ العلاقات بين مصر والحبشة في عهد اسماعيل ، وهو رجل سويسرى الجنس ، جاء مصر ، ثم جاب أنحاء السودان والحبشة ، وأقام في مصوع منذ سنة ١٨٦٠ ، وتزوج بسيدة حبشية من أهالى البوغوس ، ثم شغل منصب قنصل فرنسا في ذلك الثغر ، وعاون الانجليز في حربهم مع الحبشة بما له من الدراية بأحوال البلاد ولغتها ومساكنها (١)

وفي سنة ١٨٧٠ عينه اخديو محافظا لمصوع ، ثم أسند اليه فيما بعد منصبا أعلى ، إذ جعله محافظا لسواحل البحر الأحمر ومديرأ لشرقى السودان ، وأنعم عليه برتبة البسكوية ، ثم الباشوية ، فصار يعرف بمنزنجر باشا ، وعين أراكيل بك نوبار من أقرباء نوبار باشا محافظا لمصوع تحت إمرته (وهو غير أراكيل بك الذى تكلمنا عنه ص ٤٠) ومنزنجر باشا هو الذى زين للخديو اسماعيل فكرة فتح الحبشة ، وألقى فى روعه أنه لطول مكثه فى هذه الجهات قد سبر غورها ، وعرف أسرارها ، وأقنعه أن فتح الحبشة لا يكلف مصر عناء كبيرا ، لما كانت عليه من الضعف والفوضى والانقسام فأعجب اسماعيل بالفكرة ، وشرع فى تحقيقها ، وعهد إلى منزنجر ذاته فتح أقاليم (البوغوس) وعاصمته سنهيت

(١) عن ترجمة منزنجر باشا ، بقلم المسيو دوربك فى مجلة الجمعية الجغرافية ، العدد الاول من السنة الاولى « نوفمبر سنة ١٨٧٥ - فبراير سنة ١٨٧٦ » ص ١٢١

فتح سنهيت وضم إقليم البوغوس

فسار منزجر باشا من مصوع في قوة من ألف وخمسمائة مقاتل ، وقصد إلى سنهيت وفتحها باسم مصر

ووسع نطاق مصر من هذه الناحية ، فتم على يده فتح بلاد البوغوس ، وضمها إلى مصر ، واشترى مقاطعة (إيلت) الواقعة بين مصوع والخمسين من حاكمها الذي كان على خلاف مع النجاشي ، وشملت سلطة منزجر سواكن ومصوع وبلاد البوغوس ، والتاكا ، والقضارف ، والقلابات ، وأميديب ، وبركة ، أي السودان الشرقي في أقصى حدوده

وقد نقم الملك يوحنا من مصر هذا التوسع ، وازدادت العلاقات بين البلدين توتراً ، وكادت الحرب تنشب بينهما ، لولا اشتغال الخديو بفتح هرر والحملة على السومال

حرب الحبشة

سنة ١٨٧٥ - ١٨٧٦

هي الحرب العقيم التي خاضتها مصر في عهد اسماعيل ، والعقبة الكأداء التي اصطدمت بها فتوح مصر في حوض النيل وملحقاته ، ومن أي ناحية نظرنا إليها نجد أن مصر لم تسكن في حاجة إليها ، ولا مصلحة لها في خوضها ، وإنما ساق إليها النزق ، وسوء التدبير ، فانهت بالهزيمة والخسران

رأيت بما تقدم بيانه ، أن مصر قد ضمت الجهات الواقعة بين الحبشة والبحر الأحمر وفتحت (سنهيت) وبلاد (البوغوس) الواقعة شمالها ، و (هرر) المجاورة لها من الجنوب الشرقي ، فأحاطتها من الشمال والشرق والجنوب ، فضلاً عن مجاورتها لها من الغرب منذ عهد محمد علي

فهذه المواقع كان يكفي مصر أن تثبت سلطانها وتدعم نفوذها فيها ، وبذلك تبقى الحبشة مسالمة لها ، إذ تحتاج إليها للوصول إلى البحر الأحمر ، ولما كان اسماعيل حدثته نفسه بفتح الحبشة ، واكتساحها من طريقه ، دون أن يقدر صعوبة هذه المهمة وعواقبها

الوخيمة . فالخبشة كما يعرفها الذين خبروها وسبروا غورها ، بلاد جبلية لايسهل على دولة أجنبية أن تحتلها أو تحتاز جبالها الوعرة ومفاوزها الجرداء ، فضلا عن أن حربها لا تفيد مصر بحال من الأحوال ، بل تخلق لها من المشاكل وتكسبها من الخسائر والضحايا ما هي في غنى عنه

لم يجاهر اسماعيل بنيته في فتح الخبشة ، ولسكن سياسته إزاءها كانت تتم عن هذه الغاية ، فقد تحرش بها ، وعمل على إثارة الحرب معها ، على غير جدوى ، ووقع القتال على غير استعداد من مصر ، فخلت الهزيمة بالجيش المصري ، وأصابته الخسائر الفادحة ، وكبدت الحرب الخزانة المصرية الأموال الطائلة ، في وقت ارتبكت فيه أحوالها ، واشتد بها الضيق ، فكانت حرب الخبشة عقيما من كل ناحية

اعترم اسماعيل تجريد حملتين في وقت واحد على بلاد الخبشة ، الأولى تهاجها شامالامن طريق مصوع ، والأخرى جنوبا من طريق ميناء «تاجوره» الواقعة على خليج عدن، وعهد بقيادة الأولى إلى السكولونل أرندروب بك ^(١) Arendrupp ، والثانية إلى منزجر باشا

حملة أرندروب بك سنة ١٨٧٥

زحفت الحملة الأولى من مصوع ، وكانت مؤلفة من ٣٢٠٠ مقاتل ^(٢) مزودين ببطاريتين من المدافع ، واقتحمت حدود الخبشة ، واستولت على «الخمسين» الواقعة جنوبي سنهيت ، دون أن تلقى مقاومة تذكر ، وتقدمت قاصدة «جونديت» ، ولما علم الملك يوحنا بزحفها حشد جموعه ، وأعد جيشا من ثلاثين ألف مقاتل ، سار به قاصداً مصادمة الجيش المصري ، وأرسل أرندروب بك رسالة إلى الملك يوحنا يطلب إليه فيها

(١) هو من ضباط أركان الحرب ، أصله دانمركي ، ثم جاء مصر وتعرف إلى الجنرال استون باشا رئيس أركان الحرب ، فرغب إليه الخدمة في الجيش المصري فقبل . ثم تولى قيادة الحملة كما ترى في سياق الكلام

(٢) احصاء المسيو سوتزارا Suzzara قنصل النمسا العام في مصر على عهد اسماعيل في تقريره المسهب عن حرب الخبشة ، وقد نشر هذا التقرير في مجلة مصر Revue d'Egypte للمسيو جلياردو بض عدد مارس وابريل ومايو سنة ١٨٩٦ ص ٦٢٦ و٦٧٣ و٧٣٧

جعل نهر الجاش حداً فاصلاً بين الحبشة ومصر ، فلم يعبأ بالرسالة ، وسجن الرسولين اللذين أوفدهما إليه أرندروب بك ، فتقدم الجيش المصرى ليسبق الأحباش الى الهجوم

هزيمة جونديت (نوفبر سنة ١٨٧٥)

فاشتبك الجيشان في جونديت يوم ١١ نوفبر سنة ١٨٧٥ ، وكان جيش الحبشة أكثر عدداً وأشد حماسة من الجيش المصرى ، فحمى وطيس القتال ، وانتهت المعركة بهزيمة الجيش المصرى ، وقتل معظم رجاله ، ولم ينج منهم إلا النزر اليسير ، وكان من بين القتلى أرندروب بك وإراكيل بك نوبار محافظ مصوع ، وارتدت قلوب الحملة منهزمة الى مصوع

حملة منزنجر باشا

أما الحملة الأخرى فقد تولاهما منزنجر باشا ، فأبحر من مصوع على رأس ثلاثة بلوكات من الجنود المصرية والسودانية ، ونزل في « تاجوره » ، ليستكمل منها معدات الحملة من الإبل ، وترك معظم الجند في تاجوره حتى يتم إعداد الحملة ، وأقلع هو في قوة صغيرة من الجند يصحبه الرأس « بورو » ، الذى كان على خلاف مع الملك يوحنا ، ونزل في رأس « جيلا جيفو » ، الذى يبعد عن تاجورة غرباً بخمسة عشر ميلاً ، وقصد الى بحيرة « أوسا » Aoussa الواقعة في الجنوب الشرقى من الحبشة ، ووصل اليها يوم ١٤ نوفبر سنة ١٨٧٥ ، بعد مسيرة سبعة أيام

مقتل منزنجر باشا - نوفبر سنة ١٨٧٥

قابل منزنجر باشا في طريقه الى بحيرة « أوسا » ابن الشيخ محمد الحدة أمير ذلك الإقليم ، فتظاهر له بالولاء للحكومة المصرية ، ولكنه كان يضر له سوء ، فاطمأن اليه منزنجر ، واتخذة مرشداً ونصيراً ، وسارت الحملة الى أن عسكرت بالقرب من شاطئ البحيرة ، ففما كان الجنود نياماً (ليلة ١٥ نوفبر سنة ١٨٧٥) هجم عليهم رجال القبائل غيلة بقيادة الشيخ محمد الحدة ، وأعملوا فيهم السيف ، وقتلوا منهم فتكاً ذريعاً ، وشبت الواقعة في جنح الظلام دون أن يأخذ المصريون عدتهم لها ، فأوقع بهم الأحباش ، وقتلوا منزنجر

وزوجته ومعظم رجاله . وارتدت قلوب الحملة في أسوأ حال الى « زيلع » بقيادة البكباشى محمد افندى عزت ، وكان عدد الباقين منهم ١٥٠ مقاتل

الحملة الكبيرة بقيادة راتب باشا

(سنة ١٨٧٦)

وصلت أنباء هذه الهزائم إلى مصر ، فقبلت بالجزع والدهشة ، وتزلزلت لها هيئة الجيش المصرى ، وغضب اسماعيل لهذه الهزائم ، وخشى عواقبها المعنوية والسياسية ، فأراد أن يزيل تأثيرها بتجريد جيش جرار على الحبشة يغسل الإهانة التى لحقت مصر ، وفى الحق أن الموقف كان عصيباً ، لأن هزيمة مصر أمام الحبشة تسقط هيبتها فى وقت كانت تكتنفها المطامع الأوروبية ، لكن الخديو لم يأخذ فى أمره منذ البداية بالآثاء وحسن الاستعداد وتقدير الموقف من كل وجوهه ، فلما جاءت أخبار الهزائم الأولى ، تعجل بإعداد حملة مبدسة ، مؤلفة من نحو خمسة عشر ألف مقاتل ، دلت مقدماتها على أنها سائرة حتماً إلى الهزيمة والخسران ، وأهم عيب فى تأليفها افتقارها إلى كفاءة القيادة وحسن النظام

فقد عقد الخديو لواها للسرदार راتب ، وهو ضابط خلو من الكفاءة وحسن التدبير

وجعل على رأسه أركان الحرب الجنرال لورنج باشا Lorinog من القواد الأمريكين فى الجيش المصرى ، ولم يكن التفاهم سائداً بين القائد العام وهيئة أركان الحرب ، ففقد الجيش أهم عوامل النجاح ، وهى وحدة القيادة وكفائتها

وصحب الحملة الأمير حسن باشا أحد أنجال الخديو ، وكان قد عاد من ألمانيا بعد أن درس بها قليلاً من الفنون الحربية ، ولم يكن له من الكفاءة والخبرة ما يجعل منه قائداً يعتمد عليه فى مثل هذه الحرب

وقد تطوع فى القسم الطبى للحملة بعض كبار أطباء مصر فى ذلك العصر ، كالدكتور محمد على باشا البقلى ، الذى لقي مصرعه فيها (١) ، والدكتور محمد بك بدر

(١) راجع ترجمته فى « عصر محمد على » ، ص ٥١٢ (من الطبعة الأولى)

أجبرت الحملة من السويس تقلبها بواخر الشركة الخديوية والسفن الحربية المصرية ،
ونزلت في ميناء (مصوع) ، وأخذ الجيش يزحف على الحبشة

هزيمة « قورع » (٧ مارس سنة ١٨٧٦)

أوغل المصريون في مفاوز الحبشة . دون أن يستطلعوا أحوالها ويتعرفوا قوات
الاعداء ومواقعهم ، فوصل الجيش في زحفه إلى بلدة « قورع » ^(١) التي تبعد عن مصوع
نحو ٥٥ ميلا . فعسكر فيها ، وأخذ يقيم فيها الاستحكامات ، فبنى حصناً بها ثم حصنين
في أول السهل الواصل اليها من (قياخور)

وقد أمد الملك يوحنا جيشاً كبيراً بلغ نحو أربعين ألف مقاتل ، وسار لمهاجمة
المصريين في « قياخور » ، وكانت تحتلها قوة من الجيش المصري ، وتحملها استحكامات
منيعه لم يقو الأحباش على مهاجمتها

فقصدها مهاجمة مركز الجيش المصري في (قورع) ، ونشبت بها يوم ٧ مارس سنة
١٨٧٦ معركة كبيرة . انتهت بهزيمة الجيش المصري ، وتشنت شمله . وقتل معظم رجاله ،
ولم يتمكن القائد العام والأمير حسن باشا وأركان حربهما من النجاة إلا بعد أن عاينوا
الموت . وكاد الأحباش يفتكون بهم . وأسروا من المصريين نحو ٢٥٠ أسير

وقد خسر الأحباش في هذه الواقعة خسائر فادحة لا تقبل في عددها عن خسائر
المصريين ، ولكنهم فازوا بالنصر المبين

عقد الصلح

وكان ضمن الأسرى المصريين محمد بك رفعت رئيس القلم التركي بديوان الجهادية .
وقد رافق الحملة صحبة السردار . فأخذ يسعى في عقد الصلح مع الملك يوحنا . على أن تنسحب
الجنود المصرية من أرض الحبشة ، ويرد الملك الأسرى إلى مصر ، ويفتح طريق التجارة
بين مصوع والحبشة

(١) جاء اسمها هكذا في الوقائع المصرية عدد ٦٤٩ وان كان معظم المؤلفين يكتبونها
« قورع » ، وهذا الوضع « قورع » ، يوافق النطق الفرنسي Gaura

فأسفرت مساعي رفعت بك عن عقد الصلح وبقيت سنهيت في أملاك مصر^(١) ،
وعاد هو وباقي الأسرى إلى مصوع ، وأبحرت فلول الحملة إلى السويس ، وبلغت خسائر
مصر من الرجال في الحملات الثلاث التي جردتها على الحبشة ٨٥٠٠ قتيل

نتائج حرب الحبشة

تكبدت مصر في هذه الحرب العقيم خسائر فادحة في الرجال والمال ، وتصدعت
هيبتها لما أصابها من الهزائم المتوالية ، وكلفت الخزانة المصرية نحو ثلاثة ملايين من
الجنهيات^(٢) ، في وقت كانت تنوء فيه بالديون الجسيمة ، وتعاني أشد ضروب
الارتباك المالى

وليس يخفى أن هذه الحرب وقعت في الوقت الذي تحفزت فيه الدول الاستعمارية ،
وخاصة إنجلترا ، للتدخل في شؤون مصر المالية والسياسية ، فانهزام الجيش المصرى ،
في تلك الحرب ، قد ضاعف آمال إنجلترا في التطلع الى احتلال مصر ، ذلك أنها كانت
تحسب حساباً كبيراً لقوة الجيش المصرى ، منذ تبيننت مكانته وبسائته في المعارك التي
خاض غمارها تحت لواء ابراهيم باشا . ولكن هزيمته في الحرب الحبشية كشفت عن
صدوفه ، وعن الفوضى الضاربة أطنابها في نظامه ، ففقد المهابة التي كانت له من قبل

فالحرب الحبشية كانت تجربة مؤلمة ، أظهرت ضعف قوة مصر الحربية ، ولم يكن
من سبيل إلى تجديد هذه القوة في وقت أشرفت فيه الحكومة على العجز والعسر المالى ،
في أواخر عهد اسماعيل ، وليس ثمة شك في أن هذه النتيجة كان من شأنها أن تغرى
إنجلترا بتحقيق أطماعها في مصر . فلا جرم أن تضاعفت مساعيها في وضع يدها على
البلاد ، وما زالت تدأب على تلك الخطة مدى خمس سنوات حتى وقعت الحوادث
العراقية التي انتهت بالاحتلال الانجليزي

(١) أخذتها إيطاليا بعد إخلاء مصر للسودان وجعلتها جزءاً من مستعمرة أريتريا

(٢) لإحصاء المسير سر تزارا قصاص النمسا في مصر على عهد اسماعيل في تقريره المسهب

المؤرخ بوليه سنة ١٨٧٧ السابق ذكره

حكمदारو السودان في عهد اسماعيل

انتهينا من بيان الحوادث الهامة في السودان على عهد الخديو اسماعيل ، والآن نذكر نبذة عامة عن حكمدارى السودان على النحو الذى اتبعناه فى كلامنا عن عهد محمد على باشا (عصر محمد على ص ١٧٧ من الطبعة الاولى)

موسى باشا حمدى

كان على السودان حين تولى اسماعيل الحكم (موسى باشا حمدى) ذو الأعمال الجمة والمآثر الحسنة ، وقد سر الخديو من أعماله ، وأنعم عليه برتبة الفريق ، فذهب إلى مصر فى يولييه سنة ١٨٦٣ ليقودى واجب الشكر ، وأطلع الخديو على أحوال البلاد التى يحكمها ، فلقى من اسماعيل باشا عطفاً كبيراً ، ثم عاد إلى مقر عمله بالخرطوم

وعنى بزيادة عدد الجند فوصل عددهم فى عهده إلى ثلاثين ألفاً من الجنود النظاميين والباشبوزق ، وسار فى حكمه بهمة ودراية . وبقى حكمداراً للسودان إلى أن توفى سنة ١٨٦٥ بالخرطوم ، ودفن بها

جعفر صادق باشا ١٨٦٥ - ١٨٦٦

ثم خلفه جعفر صادق باشا ، وفى عهده فتح الجنود المصريون فاشوده سنة ١٨٦٥ كما تقدم البيان

إخماد ثورة كسلا

وفى عهده أيضاً أخذت ثورة شبت بين الجنود السودانيين المرابطين فى (كسلا) وعندهم نحو أربعة آلاف جندى

ظهرت هذه الثورة فى أواخر عهد موسى باشا حمدى ، وترجع أسبابها إلى سوء إدارة الحكم ، وتأخير دفع رواتب الجند ثمانية عشر شهراً ، فثاروا وعصوا الأوامر وتمردوا على رؤسائهم ، وقتلوا بعض الضباط ، ونهبوا أموال الأهلى ، وخربوا بعض القرى ، فأخذتهم الحكومة بالحيلة تارة ، وبالغنىف والقسوة تارة أخرى ، ولما بلغ الخديو

اسماعيل نبأ هذه الثورة اهتم بأمرها اهتماماً كبيراً ، وبعث بجعفر صادق باشا حاكماً على السودان ، وأرسل أوامره إلى السلطات المحلية بإمداد قوات الحكومة في كسلا لإخماد الفتنة

وقد كان الفضل في إخمادها لضابط سوداني كبير يسمى (آدم بك) . وهو من خيرة ضباط الجيش المصري ، تلقى التعليم الحربي في مصر على عهد محمد علي باشا ، ورافق ابراهيم باشا في حروبه بسوريا ، واشتهر بالبسالة والإقدام ، إلى المهارة والكفاءة ، وقد أرسل إليه الخديو خطاباً يدل على تقديره لشجاعته استحثه فيه على العمل لإخماد الفتنة وختمه بقوله :

« وإني أعلم بسالتك وحسن سياستك ، منذ كنت مع المرحوم والدنا في سوريا ، فحق آماننا بك ، وعند انتهاء الثورة احضر الى مصر والسلام ، سبتمبر سنة ١٨٦٥ » (١)

أدى آدم بك مهمته خير أداء ، وأخذ الثائرين بالحسنى ، ووعدهم بأن يحصل لهم على عفو من الخديو ، فأخلدوا إلى الطاعة ، ثم جاء حسن باشا القائد العام للجند ، وعقد مجلساً عسكرياً للنظر في أمر العصاة ، فقرر تجريدهم من السلاح ، واعتقالهم جميعاً حتى يرد أمر الخديو في شأنهم . فثارت ثائرتهم من جديد . بسبب غطرسة بعض ضباط الباشابوزق فأطلق الجند الرصاص على الثائرين فقتل كثير منهم ، واعتقل الباقيون

جعفر مظهر باشا ١٨٦٦ - ١٨٧١

ثم حضر جعفر مظهر باشا وكيل الحكمدار ، فحقق أسباب الثورة ، وأوقع المقاب بمن اشتركوا فيها ، وانتهى على يده إخمادها وأنعم الخديو على آدم بك برتبة اللواء مكافأة له على ما بذله من الهمة في إخماد الثورة

وفي غضون ذلك مرض جعفر صادق باشا وعاد الى مصر ، فعين جعفر مظهر باشا حاكماً على السودان ، فسار سيرة عدل وإصلاح ، وكان من خيرة حكام السودان ،

(١) عن كتاب السودان لنعوم بك شقير ج ٢ ص ٤٢

ونظم الإدارة . وأصلح دار صناعة الخرطوم ، وأنشأ بعض المدارس وفتح عدة محاكم للفصل في منازعات الناس .

وفي عهده عين آدم بك الضابط السوداني المتقدم ذكره قائداً عاماً للجيش المصرى بالسودان ، وأنعم عليه بالباشوية ، فصار يعرف بآدم باشا ، وقد أظهر ولاء صادقاً لمصر والحكم المصرى .

وفي عهده أيضاً نشطت الحكومة المصرية في مطاردة تجار الرقيق ، وزحف صمويل بيكر باشا بقوة من الجيش المصرى على إقليم خط الاستواء وضمه الى أملاك مصر كما أسلفنا ، وكان مظهر باشا يعاونه في مهمته .

واشتهر مظهر باشا بالعدل والنزاهة ، ولا غرو فهو أعظم ولاية السودان شأنًا ، وأحسنهم سيرة ، وكان يقرب اليه علماء السودان ويكرمهم ، ذكر عنه ابراهيم باشا فوزى أنه فارق الخرطوم وعليه دين يربى على ألف جنيه ، وهذا من أقوى الدلائل على نزاهته ، وقال ابن راتبه لم يسكن بنى بحاجاته ، لكثرة ما كان ينفقه على الفقراء والمعوزين ، وما كان يقيمه من المآدب للعلماء وذوى الفضل . قال ولا يزال السودانيون يذكرون له هذه الميزات ، وهم مجمعون على أن أيام ولايته كانت غرة في جبين السودان (١)

وقد عين في سبتمبر سنة ١٨٧١ عضواً بمجلس الأحكام بمصر (٢) . فانفصل عن منصبه في السودان ، وعين في مكانه ممتاز باشا .

ممتاز باشا ١٨٧١ — ١٨٧٣

هو من ضباط الفرسان في الجيش المصرى . وكان سيئ السيرة ، مرتكباً للرشوة فشكاه الأهليون الى الخديو ، فأمر بالتحقيق معه ، وسجن بالخرطوم رهن التحقيق . ومات بالسجن ، والآثر الوحيد الذى تركه انه علم الأهلين زراعة القطن .

(١) السودان بين يدى غردون وكثمنر ، ج ١ ص ٦٧

(٢) الوقائع المصرية العدد ٤٢٦ الصادر في ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٧١

اسماعيل باشا أيوب ١٨٧٣ - ١٨٧٧

في عهده اتسعت فتوح مصر اتساعاً عظيماً ، ففتحت سلطنة دارفور على يد الزبير باشا رحمت ، وضمت زيلع وبربره ، وفتحت سلطنة هرر كما بيناه في موضعه ، وله فضل كبير في بسط رواق العمران في السودان ، فقد أمن السبل ، ووطد دعائم الأمن في نواحيه ، ونشط الزراعة والتجارة والصناعة ، وعلى يده أنشئت محطات عسكرية بين الخرطوم ودارفور الى حدود واداي ، وبين بربر على النيل وسواكن على البحر الأحمر ، لتأمين سبل المواصلات ، مما كان له أثره في تنشيط التجارة ، وعنى بتوسيع زراعة القطن وأنشأ معملين لحليج الأفطان ونسجها ، وفي عهده أنشئت عدة مكاتب للبريد في أهم العواصم ، وقد بقى في منصبه الى أن تدخلت السياسة الانجليزية ، وأوعزت الى الخديو اسماعيل بتعيين غردون باشا مكانه ، فنقل اسماعيل باشا أيوب عضواً بالمجلس الخصوصي العالي (مجلس الوزراء) ، وهذا التعيين وان كان دليل الرضا عنه ، لكنه أدى الى اقصائه عن السودان ، ثم ترقى في المناصب ، الى أن صار وزيراً للداخلية عقب الاحتلال الانجليزي ، واليه ينسب امتناع الحكومة عن إرسال النجدة التي طلبها عبد القادر باشا حلي حاكم دار السودان لإخماد الفتنة المهدية ، ثم استدعاؤه من السودان سنة ١٨٨٣ ، مما كان سبباً في استفحال الثورة ، وخدمة المطامع الانجليزية ، كما سنبينه في موضعه ، وتوفي سنة ١٨٨٤

غردون باشا

٧٧ ١٨ ١٨٧٩

لم ينقطع السكواونل غردون عن السودان طويلاً ، فبعد أن استعفى سنة ١٨٧٦ من منصبه الأول وعاد الى انجلترا . سعت الحكومة الانجليزية الى الخديو كي يعينه حاكماً عاماً للسودان ، وهكذا تدرجت السياسة الانجليزية في تدخلها في شؤون السودان ، فبعد أن كان غردون حاكماً لخط الاستواء ، صار الحاكم العام للأقاليم السودانية جميعها ، وهذه أول مرة ولى فيها هذا المنصب الخطير حاكم أجنبي ، وهو ليس حاكماً أجنبياً فحسب ، بل ينتمي الى دولة لها في مصر مآرب استعمارية لا تخفى ، إذ كانت

تتطلع الى مصر ، وتعمل على إنشاء امبراطورية افريقية الانجليزية تبنيها على انقراض
الامبراطورية المصرية

فتعين غردون حاكما عاما على السودان هو فوز كبير للسياسة الانجليزية ، ودليل على
مبلغ ما أدركته من النفوذ السياسى فى بلاط اسماعيل ، ولا يخفى أن هذا التعيين وقع سنة
١٨٧٧ ، أى بعد أن خطت إنجلترا الخطوات الأولى للتدخل فى شؤون مصر ، إذ بدأ
تدخلها الفعلى بشرائها أسهم مصر فى قناة السويس سنة ١٨٧٥ ، وأعقب ذلك تدخلها
والدول فى شؤون مصر المالية بإنشاء صندوق الدين ، ثم فرض الرقابة الثنائية على مالية
الحكومة سنة ١٨٧٦ ، فتعين غردون هو من آثار ارتباط مصر المالى ، ومن نتائج سياسة
اسماعيل المالية ، فقد كان يظن أنه يستطيع بمثل هذا التعيين كسب عطف إنجلترا ، لتعاونه
فى محنته ، لكنه لم ينل أى مقابل لهذه المنحة العظيمة ، وعلى العكس ، كانت إنجلترا أشد
عليه وطأة من الدول الأخرى ، وكذلك شأن السياسة الانجليزية فى مصر ، تأخذ كل
ما تستطيع أخذه ، دون أن تعطى شيئا

ويستفاد من رسائل غردون أن اسماعيل كان متردداً فى إسناد هذا المنصب الخطير
اليه ، واسكن غردون رفض أن يذهب إلى السودان مالم يعين حاكما عليه ، وكان يظن أن
الخدو لا يقبل هذا الشرط ، ^(١) ولكن ضغط السياسة الانجليزية ، والتماس الخديو
النجدة منها فى محنته المالية ، كل ذلك مال به إلى النساهل والنسليم ، وأصدر فى ١٧ فبراير
سنة ١٨٧٧ فرمانا لغردون باشا بالولاية على جميع أصقاع السودان بما فيها دارفور ،
وبحر الغزال ، وخط الاستواء ، وهرر ، وسواحل البحر الأحمر ، مع مصوع ، وسواكن ،
وزيلع ، وبربره ^(٢) ، وخوّله فى حكمه سلطة مطلقة ، عسكرية ومدنية ، وكان سلطان
مصر فى السودان قد بلغ وقتئذ أقصى مداه ، إذ امتد من سواحل البحر الأحمر وخليج
عدن والإقيانوس الهندى شرقاً ، إلى حدود وادى غرباً ، والبحيرات الاستوائية جنوباً
لم يكن غردون على كفاءة للاضطلاع بأعباء المنصب الكبير الذى تولاه ، بل كان

(١) رسائل غردون إلى أخيه ص ١٩٥

(٢) كما وردت فى « الوقائع المصرية » ، بالعدد ٦٩٨ و ٦٩٩ الصادرين فى ٢٥ فبراير و ٤

مارس سنة ١٨٧٧

سريع التأثر ، سهل الانقياد لمن يثق به ، كثير التضارب في آرائه ، ولم يقترن اسمه إلا بمحاربة الاتجار بالرقيق ، واحتكار العاج ، لمكته أسرف في عمله ، ولم يأخذ الأمور بالحكمة وبعد النظر

قال شاي لونج بك : «إن أمر غردون باحتكار الحكومة محصول العاج قد أثار تجار السودان على الحكومة ، وهؤلاء التجار كانوا سادات السودان الحقيقيين ، فكان هذا العمل المنطوى على الظلم النواة الأولى للثورة المهدية ، وكانت إدارته فوضى ، وبالجملة فقد تولى حكم السودان ، والأمن واليسار يسودانه ، ولما غادره سنة ١٨٧٩ ، كان ينوء تحت أعباء الديون ، والثورة تتمخض في أحشائه ، » (١)

وقد جعل غردون اعتماده على الموظفين الأجانب في تلك الأصقاع النائية ، فعين مسداليا بك Messedaglia مديراً للفاشر (دارفور) ، وكان إيطالياً ، وجيسى باشا Gessi pach الإيطالي مديراً لبحر الغزال ، وفردريك روسي Rosse قنصل ألمانيا في الخرطوم مديراً لدارفور ، وشارل ريجولييه Rigolei الفرنسي مديراً لداره ، واميليانى Emilian مديراً لسكريبكيه ، والدكتور زورنجين مفتشاً للصحة ، والضابط (سلاتين) أحد ضباط الجيش النمساوى مفتشاً للبالية ، وهو الذى صار فيما بعد سلاطين باشا صاحب المواقف المشهورة أثناء الثورة المهدية ، وجيكلر باشا النمساوى ، مديراً عاماً لمنع تجارة الرقيق ، وهلم جراً

وكان الكولونل (بروت) الأمريكانى يتولى الحكم في مديرية خط الاستواء ، فعين بدله ابراهيم فوزى (باشا) ، ثم ما لبث أن أقاله وعين في مكانه الدكتور شنتزر الألماني الذى عرف بعد ذلك بأمين باشا

وأهمل غردون شأن المقاطعات الاستوائية ، ولم يعن بتوطيد سلطة الحكومة المصرية فيها ، فكان أنه كان ينبغي إقصاءها عن الحكم المصرى . تمهيداً لإدخالها في منطقة النفوذ الانجليزى

وأقفل المدارس التى فتحها الولاية من قبل ، وتذرع إلى ذلك بقلة المال ، ومنع إرسال

(١) « مصر ومديرياتها المفقودة ، للكولونل شاي لونج بك ص ١٨٦

الطلبة الناجحين بمدرسة الخرطوم إلى مصر ، وعزل الموظفين منهم
وشغلت الفتن والثورات معظم مدته ، وكان عهده نذيراً بشيوع الثورة المهدية ،
وساعد على شيوع الفتن تشدده في إبطال الرقيق ، ونقص قوة الجيش المصري في السودان ،
بما أخذته الحكومة من صفوفه من الأمداد التي أرسلتها إلى تركيا في حرب البلقان
(سنة ١٨٧٧)

ثار سليمان بن الزبير باشا سنة ١٨٧٧ انتقاماً لأبيه . إذ كان ممنوعاً من الرجوع إلى
السودان ، وطمع في الاستقلال ببحر الغزال ، فأنفذ إليه غردون باشا حملة طارده
وأوقعت به

ثم عاد يقاوم الحكومة ، فأنفذ إليه غردون حملة بقيادة جيسى باشا ، انتهت بهزيمة
سليمان ومقتله (يولييه سنة ١٨٧٩) ، وقد حزن عليه أبوه الزبير باشا حزناً شديداً ،
لكنه بقي موالياً للحكومة المصرية

وثار قائد من قواد جيش الزبير يدعى (الصباحي) ، فطارده الجنود المصرية حتى
أدرسته ، وحوكم أمام مجلس عسكري وحكم عليه بالاعدام (مارس سنة ١٨٧٩)

وثار في دارفور أمير من سلالة سلاطينها يدعى هارون ولقب نفسه بالرشيد ، وبايعه
الأهلون سلطاناً عليهم في أوائل سنة ١٨٧٧ ، فخاربه الجنود المصرية حرباً طويلة ، انتهت
بقتله في أوائل سنة ١٨٨٠^(١) ، وسعى غردون في الاتفاق مع يوحنا ملك الحبشة على
تحديد التخوم بينه وبين مصر ، فلم يوفق إلى ذلك ، وفي أواخر سنة ١٨٧٩ جاء إلى مصر ،
وكان ذلك في أوائل حكم الخديو توفيق باشا ، وقدم استعفاؤه من منصبه ، فعينت
الحكومة محمد رؤوف باشا حاكماً للسودان خلفاً له . وهو آخر الولاة الذين حكموا
السودان قبل الثورة المهدية . وفي عهده ظهرت بوادر تلك الثورة المشؤمة التي قضت
على نفوذ مصر في السودان ، ومهدت للحكم الإنجليزي في أرجائه

(١) دارفور في عهد غردون باشا لمسداليا بك ، مجلة الجمعية الجغرافية بمجموعة ٣ عدد ١
ص ٦٧ (مايو سنة ١٨٨٨)

التقسيم الإداري

دخل على التقسيم الإداري في عهد اسماعيل تعديلات أفضى إليها في الغالب التوسع في الفتح وضم بلاد جديدة الى السودان
فصار مؤلفاً من المديريات والمحافظات الآتية (١) :

العاصمة	المديريات والمحافظات
الخرطوم	مديرية الخرطوم
سنار	د سنار وفازو غلي
بربر	د بربر
دنقله	د دنقله
كسلا	د كسلا أو التاكه
فاشوده	د فاشوده
الابيض	د كردفان
الفاشر	د الفاشر
داره	د داره
كبكيه	د كبكيه
ديم الزبير	د بحر الغزال
الاسماعيلية (غندكرو)	د خط الاستواء
ثم اللادو ثم ودلاي	

مديريات دارفور (٢)

(١) انظر إحصاء شيلو بك Chelu bey كبير مفتشى الري بالسودان في كتابه (النيل والسودان ومصر) ص ٩٧ ، ونعوم بك شقير في كتابه السودان ج ١ ص ٦٧

(٢) كما ذكرها مسداليا بك مدير دارفور في عهد غردون باشا في بحثه المنشور بمجلة الجمعية الجغرافية الخديوية بمجموعه ٣ عدد ١ (مايو سنة ١٨٨٨) ص ٤٦ مع تسمية مديرية كبكيه باسم كلكل ويوافق التقسيم الوارد في خريطة مسداليا بك ذاته عن السودان الملحقه بالكتاب الازرق الانجليزي Blue Book سنة ١٨٨٣ ج ص ٣٨

وكانت مقسمة الى مأموريات لاتوكا ،
وبور ، ومكركة ، ومنبوتو وودلاي ، وفويره

سواكن	محافظة سواكن
مصوع	مصوع
هرر	حكمدارية هرر
زيلع	محافظة زيلع
بربره	محافظة بربره

الجيش المصرى فى السودان

بلغ الجيش المصرى فى السودان على عهد اسماعيل نحو ٣٠ الف مقاتل موزعين
على المراكز الآتية :

دنقله . بربر . الخرطوم . سنار . القلابات . الجيرة . (بالقرب من حدود الحبشة)
القضارف . كسلا . أميديب . سنهيت . سواكن . كردفان . دارفور . بحر الغزال
خط الاستواء . مصوع . هرر . زيلع . بربره

أعمال العمران

يَسْتَأْنِفُ «عصر محمد علي» (ص ١٨٠ وما بعدها طبعة اولى) عمران السودان في عهد محمد علي، ثم ذكرنا في الفصل الثاني من كتابنا الحال ما تم على يد سعيد باشا من الإصلاح، والآن نذكر أعمال العمران التي تمت في عهد اسماعيل، عدما ذكرناه فيما تقدم من البيان

استتباب الأمن

كان من أول ما عني به الحكم المصري في السودان بسط رواق الأمن، وهو قوام العمران وأساس تقدم الزراعة والتجارة، ويكفي دليلا على فضل الحكم المصري من هذه الناحية كلمة السير صمويل بيكر في هذا الصدد، قال: «ان السائح الأوروبي يمكنه أن يجوب تلك الأصفاع البعيدة، دون أن يخشى على نفسه أكثر مما يخشاه من يتنزه بعد غروب الشمس في حديقة هايدبارك بلندن»

الزراعة

وانتشرت الزراعات الحديثة في أنحاء السودان وخاصة في عهد اسماعيل باشا أيوب، فقد عمل على توسيع مناطق زرع القطن، واستقدم لهذا الغرض كثيراً من آلات الري لتوفير المياه اللازمة للقطن، وأنفق في هذا السبيل أموالاً طائلة لشراء الآلات ونقلها عن طريق سواكن، وأنشأ معملين لحليج القطن في كسلا والخرطوم^(١)، وكان في نيته انشاء معمل آخر في (بربر) لكنه فصل عن حكمةدارية السودان سنة ١٨٧٦، وعين بدله غردون باشا

وانتشرت زراعة القطن في السودان الشرقي، وأنشئت أسواق لبيع محصوله

(١) ذكرت الوقائع المصرية عدد ٥٤٨ الصادر في ١٠ مارس سنة ١٨٧٤ وابور حليج الأقطان بكسلا، وجاء ذكر وابور الخرطوم في كتاب شيلو بك، النيل والسودان ومصر، ص ١٠٥

- ٨ - من القضايف الى القلابات في أربعة أيام على ظهور الجمال
- ٩ - " " " (الجيرة) في يوم ونصف على الجمال
- ١٠ - " " " كسلا في خمسة أيام بالجمال
- ١١ - من قوز رجب الى سواكن في احد عشر يوما على ظهور الجمال
- ١٢ - من مصوع الى سنهيت (عاصمة البوغوس) في خمسة أيام على الجمال
- ١٣ - من سنهيت الى كسلا في سبعة أيام بالجمال
- ١٤ - من غندكرو الى الدفلاى سيرا على الأقدام في تسعة أيام
- ١٥ - " " " منبوتو في ٣٤ يوما سيرا على الأقدام
- ١٦ - " " " فويره في ١٨ يوما سيرا على الأقدام
- ١٧ - " " " لاتوكا في سبعة أيام سيرا على الأقدام
- ١٨ - " " " مكركا في سبعة أيام سيرا على الأقدام
- ١٩ - من الفاشر الى أسيوط في أربعين يوما على ظهور الإبل

المواصلات النيلية ودار الصناعة بالخرطوم

وأصلح مجرى النيل في شلال (عبكه) جنوى وادى حلفا ، ونسفت الصخور والعقبات التى كانت تعترض السفن فيه . فصار صالحا للملاحة النيلية ومرور السفن الشراعية والبواخر ، فسهلت المواصلات بين مصر والسودان ^(١) وأزيل جزء من السدود على النيل الأعلى ^(٢)

وأصلحت ترسانة الخرطوم التى كان إنشاؤها في عهد محمد على ، وكثرت بها البواخر النيلية ، وبلغ عددها ١٥ باخرة وعدة ذهبيات مصنوعة من الحديد والخشب ، وقد أرسلت هذه البواخر من مصر إلى الخرطوم بطريق النيل عدا الباخرة (الاسماعيليه) التى اتخذها الحكمदारون لركوبهم فانها نقات قطعاً مفككة ورُكبت في ترسانة الخرطوم ، وأنشئت في هذه الترسانة أربع بواخر جديدة ^(٣)

(١) الوقائع المصرية العدد ٣٦٧

(٢) الوقائع المصرية العدد ٥٥٢ (٧ ابريل سنة ١٨٧٤)

(٣) شيلو بك ص ١٧١

الملاحة البحرية والفنارات

وأُنشئ فنار في ميناء (بربره) على خليج عدن لهداية السفن وتسهيل الملاحة ، وبني بها أيضاً رصيف لإيواء السفن بمرفئها

وعهد الخديو اسماعيل سنة ١٨٧٨ إلى السكولونل جريفز Graives والقائم مقام محمد مختار بك (باشا) ارتياد شواطئ السومال التابعة لمصر والواقعة على المحيط الهندي لاختيار موقع يقام فيه فنار يرشد السفن في طريقها بين المحيط وخليج عدن ، وقد اضطلعوا بهذه المهمة ، وخطط القائم مقام مختار بك خريطة هذه الجهة ومكان الفنار ، وهو يقع على بعد ثمانية أميال جنوبي رأس جردفون (جردفوى) ^(١) وعلى مسافة ثمانمائة متر من مصب نهر صغير يجري فيه الماء العذب بواد يعرف بوادي التخوم ولكن الفنار لم ينشأ ، لانتهاه حكم اسماعيل في يونيه سنة ١٨٧٩

وتجد بالصفحة الآتية خريطة رأس جردفون وموقع الفنار الذي كان مزمعاً إنشاؤه كما خططها القائم مقام محمد مختار بك

مشروع السكة الحديدية

وعهد الخديو اسماعيل إلى جماعة من المهندسين تخطيط السكة الحديدية التي تصل السودان بمصر

وشرع في مد الخط الحديدى على طول النيل من وادى حلفا إلى (حنك) ، وأنفق في ذلك نحو ٤٠٠ ألف جنيه . ومدّ من الخط نحو ٥٧ كيلو متراً فقط من وادى حلفا ، ومهد الطريق على بعد ٤٧ كيلو متراً أخرى . ثم وقف العمل سنة ١٨٧٨ بسبب ارتباك الحكومة المالى

(١) انظر مجلة الجمعية الجغرافية بمجموعة ١ عدد ٩ (أغسطس — نوفمبر سنة



رأس جردفون ، جردفوى ،

وكان من أملاك مصر على المحيط الهندي في عهد الخديو اسماعيل ، وترى موقع الفنار
الذى اعتزم اسماعيل باشا إنشاءه سنة ١٨٧٧
وهذه الخريطة مصفرة عن خريطة وضعها بالفرنسية اللواء محمد مختار باشا ونشرت في
مجلة الجمعية الجغرافية سنة ١٨٨٠

المدارس

وأنشئت بعض المدارس لتهديب الأهلين وتثقيفهم ، وعهد بالتدريس فيها إلى
المتخرجين من مدرسة الخرطوم التى أنشئت في عهد عباس الأول
وقد رأينا في (الوقائع المصرية) ^(١) وصف احتفال نخم أقامته مدرسة (بربر)

(١) العدد ٦١١ - ٢٠ يونيو سنة ١٨٧٥

الابتدائية ، لمناسبة امتحانها النهائي ، أنشد فيه نخباء التلاميذ القصائد المنظومة ، و تم الاحتفال على نظام الحفلات المدرسية في عهد اسماعيل وأنشأ أمين بك (باشا) في اللادو عاصمة مديرية خط الاستواء مدرسة لتعليم أبناء الأهلين ومستشفى ومسجدا (١)

التجارة

بسط الحكم المصري رواق الأمن في السودان ، فنشطت حركة التجارة في بلدانه ، واتسع نطاق المواصلات التجارية بينه وبين مصر ، وانشئت فيه بيوت تجارية كبيرة تتولى إصدار متاجر السودان إلى مصر وأوروبا وتجلب إلى السودان واردات أوروبا ومصر ، وقد أثرت هذه البيوت ، وصار لها شأن يذكر ، وأكبرها بيت السيد احمد العقاد ، وبيت على أبي عموري ، وفرج الله الموصلى ، والخواجه غطاس ، وجيليو ، وامبرواز وغيرهم ، وقد مد هؤلاء تجارتهم الى أقاصى السودان ، وصار لكل منهم قوة مسلحة من السودانيين ، وأما كن للتجارة في مختلف الجهات تسمى « مشارع » ، يقيمونها على شكل مربع من عروق الأشجار ، ويقيم التاجر أو وكيله فيها بحراسة رجاله المسلحين ، ول هؤلاء الحراس مهمة أخرى ، وهى اقتناص الرقيق للتجار بهم في أسواق مصر ، وقد درت عليهم نجارة الرقيق ثروات كبيرة لما فيها من الأرباح الطائلة ، وما يدل على اتساع نفوذ هذه البيوت التجارية أن (الزبير باشا) الذى صار له شأن كبير في السودان كان في بداية أمره وكيلًا لبيت على أبي عموري

ولما اعتزم الخديو اسماعيل منع تجارة الرقيق عهد الى ولاية السودان الاتفاق مع أصحاب « المشارع » ، على أن يتخاوا عنها للحكومة مقابل تعويضات تدفع اليهم وكانت هذه البيوت تتولى إصدار متاجر السودان ، كالعاج ، وريش النعام ، والتبر ، والصمغ ، والجلود ، والغنم ، والمواشى ، والتمر الهندى ، والبن ، والكحل ، وقرن الخريت وما إلى ذلك

وظلت التجارة مزدهرة في ظل الحكم المصري ، وبلغ عدد البيوت التجارية المملوكة للمصريين في السودان ثلاثة آلاف بيت ، والمملوكة للأوروبيين ألف بيت ، وبلغت واردات السودان في السنة مليونين من الجنيهات وصادراته تعادل هذا القدر (١)

البريد

عهد الخديو اسماعيل الى موتشى بك مدير مصلحة البريد المصرية إنشاء مكاتب منتظمة للبريد في عواصم السودان ، فصدع بالأمر وأنشأ بها عدة مكاتب ، وأنشئت إدارة للبريد في الخرطوم سنة ١٨٧٣ احتفل بافتتاحها احتفالاً فخماً (٢)

وأنشئت مكاتب منتظمة للبريد في الخرطوم ، ودنقلة ، وبربر ، وكسلا ، وفتحت أيضاً مكاتب أخرى في سنار ، والمسلمية ، والقضارف ، وفازوغلي ، وكرجوع ، وفاشوده ، والأبيض ، والفاشر ، وبقيت هذه المكاتب تؤدي مهمتها ، إلى أن تعطلت بعد شوب الثورة المهدية سنة ١٨٨٣ ، وظل مكتب الخرطوم مفتوحاً إلى أن سقطت المدينة في أيدي الشوار سنة ١٨٨٥

التلغرافات

بلغت الخطوط التلغرافية التي أنشئت في السودان لغاية سنة ١٨٧٠ ، ٢١١٠ كيلو متر ، وبلغ عدد مكاتب التلغراف في مدن السودان ٢١ مكتباً ، وذلك سنة ١٨٧٧

(١) عن بيان قدمه التجار الوطنيون والأجانب في مصر احتجاجاً على إخلاء السودان سنة ١٨٨٤ ، وضخوا فيه ان إخلاءه يؤدي الى بوار متاجرهم فيه (كوشري - المركز الدولي لمصر والسودان ص ٢٨٦)

(٢) الوقائع المصرية العدد ٥٤٨ (١٠ مارس سنة ١٨٧٤)

وهناك بيان الخطوط التلغرافية والمدن التي وصلت بينها (١)

(١) مصر - دنقلة - بربر - الخرطوم

(٢) الخرطوم - ابو قراد - الأبيض - فوجه

(٣) الخرطوم - ابو حراز - المسلية - سنار ، فازوغلي

(٤) المسلية - الكوه

(٥) ابو حراز - القضارف - كسلة - سنهيت - مصوع

(٦) كسلة - قوز رجب (على نهر عطبرة) - بربر

(٧) سواكن - كسلة

(٨) القضارف - دوكة - جنوبي القضارف - القلابات

(٩) القضارف - الجزيرة (بالقرب من حدود الحبشة)

وكان مركز هذه الخطوط في الخرطوم وقد ظلت قائمة الى أن عطلت في عهد الثورة المهدية

ميزانية السودان

ذكر غردون باشا في رسائله « ص ٢٨١ » أن ميزانية السودان سنة ١٨٧٨ . تألف من الأرقام الآتية :

٣٢٧٠٠٠ جنيه دين السودان

٥٧٩٠٠٠ » إيرادات الحكومة

٦٥١٠٠٠ » مصروفاتها

٠٧٢٠٠٠ » العجز

(١) تقرير الكولونيل ستوارت عن السودان المنشور في الكتاب الأزرق الانجليزي

Blue Book عن مصر سنة ج ١٨٨٢ ج ١١ ص ٨

د

ل

زی

الرحلات والبعثات الجغرافية

ان بسط سيادة مصر وسلطانها على وادى النيل قد مهد الطريق للاكتشافات والتحقيقات الجغرافية والعلمية في أرجاء السودان ، فخل عصر اسماعيل بالبعثات والرحلات التى أنقذها الخديو لهذا الغرض على نفقة الحكومة المصرية ، وقوامها ضباط أركان حرب الجيش المصرى ، فكان لهم الفضل الكبير فى مد رواق الحكم المصرى ، ونشر لواء الحضارة فى السودان ، ولهم فضل لا ينكر فى تقدم علم الجغرافيا والاكتشافات ، بما أضافوا اليها من الحقائق الهامة ، والبيانات المبتكرة ، والخرائط والرسوم الدقيقة . وانا ذا كرون بالفخر والإعجاب موجز أعمال هذه البعثات والرحلات المصرية . وما وصلت اليه من الاكتشافات الجغرافية

فأول هذه البعثات حملة صمويل بيكر باشا الى منابع النيل وقد أسلفنا الكلام عنه وفى سنة ١٨٧ قامت بعثة برأسه الأمير الالى (بوردى بك) Purdy أحد ضباط أركان حرب الامريكان فى الجيش المصرى ومعه طائفة من الضباط المصريين ، فجاوبوا الجهات الواقعة بين النيل والبحر الاحمر ، من القاهرة والسويس شمالا ، الى قنا والقصر جنوبا ، واكتشفوا طرق المواصلات ومناجم المعادن والمخارج فى تلك الجهات

وفى سنة ١٨٧٣ سار الأمير الالى بوردى بك بحراً الى موقع برنيس (برنيقه) القديمة على البحر الاحمر (غربى رأس بناس) ولحقه بها الأمير الالى كولستن Colston أحد الضباط الامريكان فى الجيش المصرى من طريق قنا برأ ، وخططا الجهات المقفرة الواقعة بين برنيس و (بربر) على النيل وقضيا فى هذه المهمة نيفا وسبعة أشهر (١)

وفى سنة ١٨٧٤ اكتشف الأمير الالى شاي لونج بك Chaille Long بحيرة ابراهيم كما بيناه فى موضعه ، واكتشف معظم مجرى النيل المعروف بنيل فيكتوريا ،

(١) راجع تقرير الأمير الالى بوردى عن هذه الرحلة فى مجلة الجمعية الجغرافية بمجموعة نمرة ٢ عدد ٨ ص ٤٣١ ، وتقرير الأمير الالى كولستن بالمجلة المذكورة بمجموعة نمرة ٢ عدد ٩ (اغسطس سنة ١٨٨٦) ص ٤٨٩ ، وبحث الأستاذ كورا عن رحلة كولستن من قنا الى برنيس وخريطة الرحلة فى مجلة الجمعية بمجموعة ٣ عدد ٧ (سبتمبر سنة ١٨٩١) ص ٥٢٣

وحقق نقطة كانت غامضة وهى أن نيل فكتوريا يصب فى بحيرة ألبرت ، ورسم الطريق بين اللادو ومكره جنوبى بحر الغزال

وبعد أن تم فتح دارفور سنة ١٨٧٤ انفذ الحديو ثلاث بعثات كبرى مؤلفة من ضباط أركان الحرب لاكتشاف جهات كردفان ودارفور

الأولى برآسة الأمير الاى بوردى بك ، ومن أعضائها القائم مقام ميزون بك Maison من الضباط الأمريكان فى الجيش المصرى ، والملازمون محمود افندى صبرى (باشا) ، ومحمد افندى سامى ، وسعيد افندى نصر (باشا) ، و خليل افندى حلى ، والدكتور محمد افندى امين ، ومهمتها اكتشاف جهات دارفور ، فكتشفت المواقع وطرق المواصلات بين النيل و (حفرة النحاس) بأقصى حدود دارفور جنوبا بغرب (١) ، وجابت أرجاء هذا الإقليم العظيم ، وكشفت من الطرق ما طوله ٦٥٠٠ ميل ، وحققت ٢٢ موقعا من المواقع الفلكية ، ورسمت خريطة دقيقة لهذه البلاد

والبعثة الثانية برآسة الأمير الاى كلستون ، ومن أعضائها الصاغ احمد افندى حمدى (باشا) والأمير الاى بروت Prout من الضباط الأمريكان فى الجيش المصرى ، والملازمون عمر افندى رشدى (باشا) ، ومحمد افندى ماهر (باشا) ، ويوسف افندى حلى ، و خليل افندى فوزى ، والدكتور بفوند Pfund العالم الطبيعى ، وقد اكتشفت جهات كردفان ، وحققت مواقعها ومدنها وطرق المواصلات فيها ، ورسمت خريطة دقيقة عنها ، ومرض رئيس هذه البعثة خلال الرحلة فتولى الرآسة بدله الأمير الاى بروت

وقضى أعضاء البعثتين ثلاث سنوات يقطعون المراحل ويطوون الفدافد ويستهدفون المتاعب المضنية فى سبيل الاضطلاع بمهمتهم

والبعثة الثالثة برآسة المهندس الأمريكى ميشل Michel (٢) يصحبه الضابط عبدالفتاح

(١) راجع بحث الأمير لاى (اللواء) بوردى باشا عن هذه البعثة بمجلة الجمعية الجغرافية بمجموعة ١ عدد ٨ (مايو سنة ١٨٨٠) ص ٥ والخريطة الملحقه بهذا العدد

(٢) عالم فى طبقات الارض ومهندس مناجم وكان ملحقا بقسم اركان حرب الجيش المصرى وتجد تقريره عن هذه البعثة فى مجلة الجمعية الجغرافية الحديوية بمجموعه ١ عدد ٦ (اكتوبر

افندى فتحى لاكتشاف المعادن بين النيل والبحر الاحمر ، وقد كشفت هذه البعثة مناجم للذهب فى (الحمامة) شمالى قنا ، ثم عرجت بشغور البحر الاحمر وخليج عدن ، كالقصر ، ومصوع ، وتاجوره ، وزيلع ، وأوغلت فى الداخل ، ثم عادت الى مصوع وكشفت الجهات الشرقية من الحبشة

ورسم ارنست لينان دى بلفون (ابن لينان باشا) الطريق بين غندكرو ودوباجا عاصمة أوغنده ، وقد قتل وهو عائد من مهمته ، ومن بياناته وضع العلامة جورج شونفرت خريطته عن تلك الجهات
ورسم البكباشى محمد افندى عزت أحد ضباط حملة منزجر باشا خريطة الجهات الواقعة بين تاجوره وبحيرة « اوسا » بالحبشة

ورسم محمد مختار بك (باشا) وعبدالله بك فوزى (باشا) خريطة بلاد هرر ، ورسم الأول خريطة المدينة ، ووضع خريطة أخرى لرأس جردفون ^(١) (جردفوى) وموقع الفغار الذى أزمع اسماعيل انشائه فى تلك الجهة كما تقدم بيانه

ورسم ضباط أركان حرب نادى باشا الجهات الواقعة بين هرر وزيلع ووضع القائم مقام عبد الرزاق بك نظمى خريطة بربره وماحققتها

وكشفت حملة السومال التى أنفذها اسماعيل سنة ١٨٧٥ سواحل البنادر الواقعة على المحيط الهندى وجهات قسمايو (بور اسماعيل) ونهر الجوبا ، وهى الجهات التى قصدت اليها الحملة كما فصلناه فى موضعه

وفى سنة ١٨٧٧ جاب الأميرالاي ميزون بك Maison بحيرة (ألبرت) وأتم الاكتشاف الذى بدأه فيها السير صمويل بيكر ووضع لها خريطة دقيقة ^(٢)

وأنفذ الخديو سنة ١٨٧٧ بعثة برئاسة المستر برتون لاكتشاف المعادن التى بجهات (مدين) بجزيرة العرب

وحقق ضباط أركان الحرب برئاسة البكباشى عبدالله بك فوزى (باشا) حدود

(١) الاسم الصحيح (جردفون) كما حققه العلامة أحمد زكى باشا

(٢) مجلة الجمعية الجغرافية بمجموعة ١ عدد ٥ (مايو سنة ١٨٧٧ -- فبراير سنة ١٨٧٨) ص ٥

الحبشة الشمالية والطرق بين مصروع والخرطوم ورسموا خريطتها
وحقق جيسى باشا مواقع بحر الغزال

وجاب الأمير لاى محمد مختار بك (باشا) نواحي السودان الشرقي حين كان رئيسا
لأركان حرب السودان سنة ١٨٨٠ يصحبه من ضباط أركان الحرب خليل بك فوزى
والملازمان محمد خير الله وعلى خيرى ، وله مبحث مسهب في تخطيط أبو حراز ، والقضارف
(ابوسن) ، والقلابات ، وطومات ، واميديب وغيرها من مدن السودان الشرقي (١)
واكتشف أمين باشا مدير خط الاستواء نهر السمليكي الواصل بين بحيرة إدوارد
وبحيرة ألبرت

ورسم ضباط أركان حرب الجيش المصرى سنة ١٨٧٧ خريطة مفصلة لافريقية ،
وهي أدق خريطة عرفت إلى ذلك الحين ، اشترك في رسمها كل من الأمير الاى لوكت
Lockett ، والقائم مقام محمد مختار بك (باشا) ، والصاغ عبد الله بك فوزى ، وعبد الرزاق
بك نظمي ، والضباط محمود صبرى (باشا) ، وأحمد فائق (باشا) ، ومصطفى كامل ، وأحمد
فهمى ، وحسن حارس (باشا) ، وحسن صفوت ، وابراهيم حلى ، ومحمد جودت ،
ومحمد خير الله ، ويوسف ضيا (باشا) ، وعلى حيدر (باشا) ، وأحمد رشيد
وهذه الخريطة مودعة ضمن محفوظات الجمعية الجغرافية المسكية

ذكر الجنرال استون باشا رئيس أركان حرب الجيش المصرى فى عهد اسماعيل أن
الجهات التى جابها ضباط أركان الحرب وحققوها ، ورسموا مواقعها ، تبلغ فى اتساع
مداها مجموع مساحة فرنسا والمانيا والنمسا والمجر (٢) بحدودها القديمة ، وهذا يدل على
عظم الاكتشافات والتحقيقات التى تمت على أيديهم

وقد ضاع كثير من مباحث هذه البعثات ، لأن الاحتلال الانجليزى تعمد أن يبدد
أعمالها وخرائطها وبجواميعها النفيسة ، وذلك لى يقطع الصلة بين جيشنا القديم المجيد

(١) مجلة الجمعية الجغرافية مجموعة ١ عدد ١١ (فبراير سنة ١٨٨١) ص ٥

(٢) الرحلات المصرية فى افريقية للجنرال استون باشا - مجلة الجمعية الجغرافية مجموعة

والجيش الذى ألفه الانجليز بعد الاحتلال ، على أن المباحث الباقية لأعضاء هذه البعثات
تسجل لضباط الجيش المصرى أجلّ الخدمات للعلم والحضارة والعمران ، فإن
الاكتشافات والحملات البعيدة المدى التى اضطلعوا بها جديرة بأن تعد من مفاخر تاريخنا
القومى ، ومن الصفحات المشرفة فى تاريخ الجيش المصرى والضباط المصريين

الحكم المصرى فى السودان

وشهادة الثقات من الأجانب

ذكرنا فى كتاب «عصر محمد على» (ص ١٨٣ من الطبعة الأولى) أقوال الثقات من الأجانب فيما بلغه السودان من العمران على عهد محمد على والآن نذكر ماشهدوا به عن عمران السودان على عهد خلفائه وخاصة فى عصر اسماعيل

قال السير صمويل بيكر سنة ١٨٧٣ فى كتابه (الاسماعيلية): «أن مصر وحدها هى التى تستطيع تمدين أفريقيا النيلية بإنشاء حكومة نظامية، وحسبها أن تمد حدودها الى خط الاستواء، وبذلك تضمن حياة السائحى فى تلك الأقطار، واليوم قد أصبح امتداد حدودها الجنوبية الى خط الاستواء أمراً واقعاً، فانفتحت أفريقيا الوسطى للحضارة والعمران»^(١)

وقال الميسو سوتزارا Suzzara قنصل النمسا فى مصر على عهد اسماعيل: «إذا علينا ما كانت عليه الشعوب فى تلك الأقطار من الممجية، وجب علينا أن نعد خضوعها لسلطة الخديو تدرجاً نحو التقدم، فان هذه الشعوب أخذت تألف الإدارة المنتظمة القائمة على قواعد الاستقرار والنظام، ومن جهة أخرى فان الأقطار السودانية التى كانت مقفلة قد فتحت للتجارة والحركة، مما مهد السبيل لدخول الحضارة إليها»^(٢)

وقال رودلف سلاطين (باشا) فى كتابه (النار والسيوف فى السودان) الذى وضعه سنة ١٨٩٥ عقب خلاصه من أسر التعايشى^(٣):

(١) الاسماعيلية للسير صمويل بيكر ص ٤١٢

(٢) تقرير سوتزارا المنشور فى مجلة مصر Revue d'Egypte للميسو جالياردو بك عدد

مارس سنة ١٨٩٦ ص ٦٢٩

(٣) النار والسيوف فى السودان . النسخة الفرنسية ج ٢ ص ١٨٤ وما بعدها

« ان السودان المصرى يحكمه الآن (سنة ١٨٩٥) الخليفة عبدالله التعايشى ، الرئيس المستبد لدعاة المهدي ، وقد كانت السنوات العشر من حكم المهديين كافية لنشر العبودية فى نواحيه ، ومن الحق أن نقول إن السودان ظل سبعين سنة ونيفا ، منذ عهد محمد على مستظلا بالحكم المصرى ، مفتوحا للحضارة والمدنية ، والمتاجر المصرية والأوربية تزدهر فى عواصمه ، والدول الأجنبية توفد قناصلها الى الخرطوم ، والسائحون على اختلاف أجناسهم يجوبون خلال البلاد ، دون أن يلقوا مانعة ، بل كانوا يلقون عطفًا ورعاية من ولاية الأمور ، وانتظمت طرق المواصلات والتلغرافات وإدارة البريد ، فسهلت الاتصال بين أرجاء السودان القاصية ، وأدى الناس الشعائر الدينية بملء الحرية سواء فى المساجد أو الكنائس ، وقامت مدارس البعثات الى جانب مدارس الحكومة ، وعلى الرغم من تعدد القبائل التى تسكن السودان وما كان بينها من العداة ، وتحفزها للاقتتال ، فإن حزم الحكومة وسطوتها كانا كافيين لتوطيد دعائم الأمن والسلام فى مختلف أصقاعه »

وقال فى موضع آخر يصف تبدل الحال بعد غلبة الثورة المهدية :

« لقد شهدنا فى السودان منظرًا محزنًا ، إذ رأينا الحضارة الجديدة التى دخلته مع الحكم المصرى تتداعى أركانها ويندكّ صرحها بأيدي أقوام جهلاء يكادون يسكنون من الهمج ، فأسسوا على أنقاض هذه الحضارة حكومة وضعوا لها نظاما يشبه فى بعض أشكاله نظم الحكم المصرى ، ولكنهم قضوا على ما ازدان به من العدل والتميز ، فأقاموا فى السودان صرح الظلم والانحطاط ، ولا يكاد المرء يشهد فى التاريخ الحديث بلاداً أخرى سادت فيها الحضارة الناشئة زهاء نصف قرن من الزمان ، ثم انقلبت الى حالة أقرب ماتكون إلى الهمجية ، فان الخليفة والقبائل التى تناصره ، بعد أن اغتصبوا سلطة الحكم وانتزعوها من أيدي المصريين ، يحكمون الآن الأهلىن التعساء حكما جائرا ، ويسوقونهم بعضا من حديد ، ويسومونهم من الخسف والنكال ماجعلهم يتوقون الى التخلص من هذه الدولة ويتطلعون الى حكومة يجدون فى ظلها الراحة والسلام ، وليس أدل على مبلغ ما عاناه السودان فى عهد المهديين أكثر من فناء ما يقرب من ثلاثة أرباع أهله ، من اجتاحتهم الحروب والمجاعات ، والأمراض المختلفة ، والتقتيل والتنكيل »

وقال في موضع آخر : « لقد بعد العهد بحالة السودان تحت حكم اسماعيل ، إذ كانت الحكومة المصرية تحمل في ربوعه لواء الحضارة والمدنية ، على حين كانت البقاع الخارجة عن منطقة النفوذ المصرى في حالة الانحطاط والتأخر ، فالسودان بعد أن دخلته الحضارة في ظل الحكم المصرى قد تطرقت اليه الهمجية على عهد المهديين »
وقال ما يأتى عن ارتباط السودان بمصر ، مما يجدر بنا أن نذكره على الدوام ونتخذه عبرة وعظة لنا وقاعدة لا تتبدل لسياستنا في السودان :

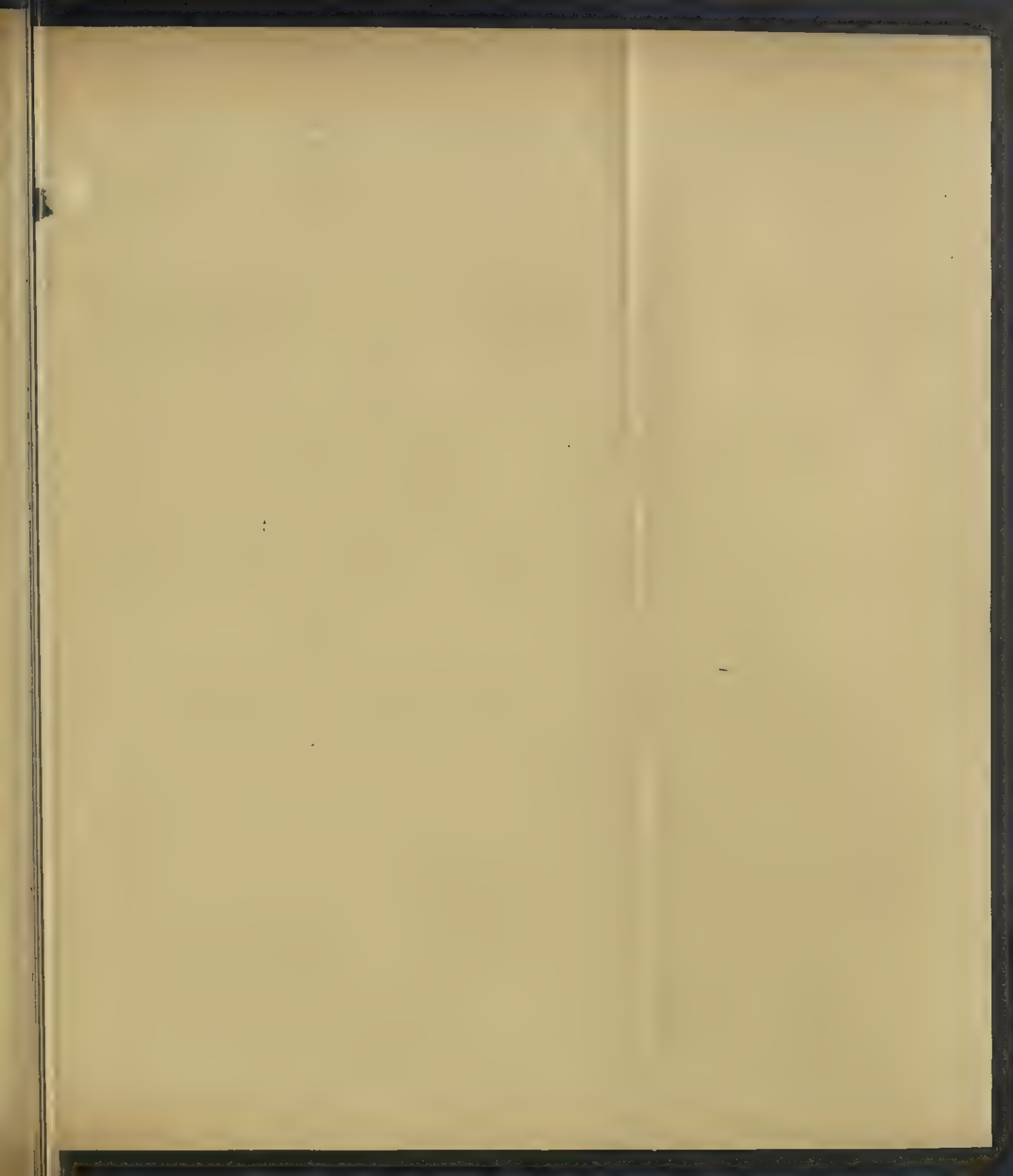
« أرى واجبا على أن أبين وجهة نظرى فى أهمية السودان وقيمته لمصر ، وأبدي رأى الذى ثبت فى قرارة نفسى فأقول ، ان الأسباب التى دعت محمد على منذ خمس وسبعين سنة إلى امتلاك السودان لاتزال قائمة الى اليوم ، فالسودان هو مصدر الحياة لمصر ، وكل جهودها يجب أن تتجه إلى صيانة وادى النيل من أية غارة أجنبية ، فان كل خطوة تخطوها دولة أخرى نحو النيل ينظر اليها بعين الفرع من كل من يقدر خطر السيطرة الأجنبية على ذلك النهر العظيم وما تجره من تضحية سعادة مصر وتقدمها وتعريضها لأعظم المضار »

حدود السودان المصرى

أمس واليوم

اكتمل الفتح المصرى فى السودان وبلغت الدولة المصرية حدودها الطبيعية على عهد اسماعيل ، فشملت جنوباً بحيرة ألبرت وبحيرة فيكتوريا والبلاد التى بينهما ، إذ ضمت مملكة أو نيورو وبسطت حمايتها على مملكة أوغنده ، وبلغت شرقاً سواحل البحر الأحمر وخليج عدن ، ووصلت حدودها الجنوبية الشرقية إلى المحيط الهندى ، وضمت اليها فى هذه النواحي سواكن ومصوع وزيلع وبربره وهرر وسواحل السومال الشمالية ، وصارت جميع شواطئ البحر الأحمر الغربية من السويس شمالا الى بوغاز باب المندب جنوبا ملكا لمصر وامتدت سلطتها إلى شواطئ خليج عدن ، من بوغاز باب المندب الى رأس جردفون (جردفوى) ثم الى رأس حافون الواقعين على المحيط الهندى ، وبلغت حدود الدولة المصرية غربا إلى مملكة واداي الواقعة غربى درافور

واليك ما ذكره السكولونل ستوارت Stewart عن حدود السودان المصرى سنة



١٨٨٢ : فى تقريره الذى قدمه إلى البرلمان البريطانى سنة ١٨٨٣ (بعد الاحتلال الانجليزى) وهو يقرب من التحديد الذى ذكرناه ، قال :

« تبدأ حدود السودان المصرى من ضواحي برنيس على البحر الأحمر (صح من رأس غلبه) ، وتتبع الخط ٢٤ من خطوط العرض الشمالى إلى نقطة غير معينة فى جوف الصحراء اللوية ، بالقرب من الخط ٢٨ من خطوط الطول ، ومن هناك يتجه الحد جنوبا بغرب ، حتى يلتقى بالركن الشمالى الغربى من دارفور حيث الخط ٢٣ من خطوط الطول ، ثم يتجه جنوبا حتى يصل إلى ما بين الخط ١١ - ١٢ من خطوط العرض ، ثم جنوبا بشرق مارأ بمونوتو وبحيرة ألبرت إلى أن يتصل ببجيرة فيكتوريا ، ومن هناك يصعد شمالا بشرق ويشمل إقليم هرر ، ثم يصل إلى شواطئ المحيط الهندى عند رأس جردفون (جردفوى) ، ومن ثم يعود محاذيا الشاطئ حتى يصل إلى برنيس ،^(١)

ومعنى ذلك ان جميع سواحل البحر الأحمر الغربية وسواحل السومال الشمالية الواقعة على خليج عدن كانت من أملاك مصر ، وقد ألحق الكولونيل ستوارت بتقرير ، خريطة مسداليا بك (مدير دارفور) عن السودان بهذه الحدود ، وهى منشورة فى الكتاب الأزرق المتقدم ذكره ص ٣٨

وغير خاف أن هذه الحدود قد تراجعت بعد الثورة المهدية والاحتلال الانجليزى ، إذ تواطأت انجلترا مع الدول الأخرى على انتقاص مصر من أطرافها ، فاحتلت انجلترا أوغنده وأونيورو ومنطقة البحيرات والجزء الجنوبى كله من مديرية خط الاستواء و صار الحد الجنوبى للسودان ينتهى الآن عند نيمولى (البرهيمية) بعد ان كان يشمل بحيرة فيكتوريا وبحيرات ألبرت ، واغتصبت انجلترا أيضا محافظتى زيلع وبربره ، وأخذت ايطاليا مصوع والاريتريه ورأس جردفون (جردفوى) ، وفرنسا تاجوره وجيبوقى ، والحبشة بلاد هرر وبنى شنقول من أعمال فازوغلى

ولم تسكتف انجلترا بالتآمر على اقتسام أسلاب الامبراطورية الافريقية العظيمة التى أسستها مصر بدمائها وأموالها وجهودها ، بل شاركت مصر فى سيادتها على السودان

(١) الكتاب الأزرق الانجليزى عن مصر سنة ١٨٨٣ ج ١١ ص ٦

باتفاق ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، ذلك الاتفاق الباطل الذى جعل السودان شركة بين مصر وإنجلترا ، واتخذته هذه سبيلا الى الانفرد بحكم السودان ، وإقصاء نفوذ مصر الشرعى عن بلاد فتحها منذ مائة سنة ونيف ونشرت فيها لواء الأمن والحضارة والعمران ، وبذلت فيها من الجهود والارواح والضحايا والاموال

وتراجع الحدين مصر والسودان ، فصار ينتهى عند الخط ٢٢ من خطوط العرض ، وأصبح حد السودان الشمالى يبدأ عند (فرص) شمالى وادى حلفا ، بعد أن كان الحد الجنوبى لمصر قبل الفتح الاول للسودان (فى عهد محمد على) يصل الى جزيرة (ساي) جنوبى وادى حلفا ، وكان ينتهى قبل الاحتلال الانجليزى عند « سرس » جنوبى وادى حلفا أيضا

وصارت سواكن ، ووادى حلفا وما يليها جنوباً ، تابعة لإدارة السودان المشتركة بمقتضى الاتفاق الباطل المبرم فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

الفصل السادس

الجيش

خلاصة تاريخ الجيش في عهد اسماعيل انه عني بترقيته وتنظيمه ومضاعفة قوته ، والوصول به الى مستوى الجيوش الكبيرة للامم الحديثة ، وعنى أيضا بنهضة التعليم الحربي ، فأنشأ المدارس الحربية على أرقى طراز حديث ، واختار لها اكفأ المدرسين والضباط ، وأحسن المناهج الدراسية ، فكان التقدم في نظام الجيش يسير مطرداً مع تجديد التعليم في المدارس الحربية

ولكنه في السنوات الأخيرة من حكمه اهتم شؤون الجيش جملة واحدة ، فاختل نظامه ، ثم أقفل معظم المدارس الحربية التي أنشأها ، وذلك لنعوب معين المال ، وارتباك أحوال الحكومة بسبب فداحة الديون التي اقترضها من غير حساب ، بحيث لم ينته عهده حتى كان الجيش المصري قد وصل الى درجة محزنة من الضعف والارتباك

تلك كلمة اجمالية عن حالة الجيش والمدارس الحربية في عصر اسماعيل ، فالشطر الأول من ذلك العصر هو دور التقدم ، والشطر الثاني يمثل عهد التأخر والاضمحلال ففي الشطر الأول بذل الخديو جهوداً كبرى في تنظيم الجيش ، وأرسل الى فرنسا بعثة حربية تتألف من خمسة عشر ضابطاً من خيرة ضباط الجيش ^(١) ليقتضوا زمناً في مشاهدة نظام الجيش الفرنسي ، واقتباس خبرة قواده وضباطه ، فأبحرت هذه البعثة على ظهر السفينة الحربية المصرية «شيرجهاد» وأقلتهم الى فرنسا ، فاستقبلتهم

(١) ذكرهم اسماعيل باشا سهرنك في كتابه ج ٢ ص ٣٠٨ وهم : شاهين باشا . ابراهيم باشا . نسراى . على بك رضا الطوبجى . على بك وهبى . يوسف بك صديق . محمد بك رضا . محمود بك سامى . اسماعيل بك ايوب . عبد القادر بك حلى . مصطفى بك فهمى . عثمان بك غالب . احمد افندى حمدى ، حسن افندى مظهر . محمد افندى

الحكومة الفرنسية بالحفاوة ، ودرسوا النظم العسكرية الفرنسية والاستحكامات والمناورات العمومية ، وغير ذلك من فنون الحرب والقتال ، وجمعوا طائفة من المؤلفات الحربية المشتملة على أساليب الجيش الفرنسى ونظاماته ، وعادوا بها ليطبقوها فى مصر ، وأخذ الخديو اسماعيل فى تنظيم الجيش على نظام الجيش الفرنسى الحديث

ولم يكتف بذلك بل أحضر من فرنسا بعثة حربية مؤلفة من بعض الضباط الفرنسيين لتنظيم المدارس الحربية المصرية ، فجاءت هذه البعثة الى مصر سنة ١٨٦٤ برآسة السكولونل مرشر (بك) Mircher ومعه ثلاثة ضباط آخرون وهم رباتيل RebateI ولارمى (باشا) Larmee ، وبولار Polard ، وألحق بهم الضباط دوبرناردى بك الذى كان يخدم الحكومة من عهد سعيد باشا ، فتولى هؤلاء الضباط نظارة بعض المدارس الحربية ونظموا شؤونها

ولما شرع اسماعيل فى تنظيم التعليم الحربي نقل المدرسة الحربية التى كانت بالقناطر الخيرية الى قصر النيل ثم الى العباسية ، وانشأ بهذه الجهة عدة مدارس حربية أخرى بدل المدارس التى انشئت فى عهد محمد على وعفا أثرها ، واختار جهة العباسية لقربها من الصحراء حيث يسهل على التلاميذ القيام بالتمرينات الحربية وضرب النار ، ولانه كان بها السراى الفخمة التى انشأها عباس باشا الاول ، وتقدم الكلام عنها ، والمباني الملحقة بها ، وكانت تصلح مقراً للدارس والمعاهد والشكنات

وجعل لهذه المدارس إدارة واحدة تدعى « إدارة المدارس الحربية »

وفى ما يلى بيان المدارس الحربية التى أنشأها الخديو بالعباسية فى أوائل حكمه :

١ — مدرسة البيادة (المشاة) أنشأها سنة ١٨٦٤ ، وكان عدد تلاميذها حين تأسيسها ٤٩٠ تلميذ ، وتولى نظارتها محمد امين بك ، ثم دى برنارى بك ، ثم منصور افندى حسن ، ثم محمد رعا افندى ، ثم جعل لها مديرى إدارة وهم على التعاقب : محمد كامل افندى ، ثم ابراهيم عاصم افندى ، ثم محمد صالح افندى

٢ — مدرسة السوارى (الفرسان) ، أنشئت سنة ١٨٦٥ وعدد تلاميذها ١٦١ تلميذ ، وتولى نظارتها الضابط الفرنسى بولار ثم ياور بك

٣ — مدرسة الطوبجية (المدفعية) والهندسة الحربية ، أنشئت سنة ١٨٦٥ وعدد

تلاميذها ٢٨٠ تلميذ ، وتولى نظارتها الكولونل لارمى (باشا) ، وكان تلاميذها ينتخبون من بين طلبة مدرسة المهندسخانة ، وهذا يدل على رقى المستوى العلمى لتلاميذها وخريجها ، فلاغرو أن نبغ فيها وفي مدرسة أركان الحرب طائفة من أكفأ انضباط المصريين

٤ - - مدرسة أركان الحرب بالعباسية ، أنشئت سنة ١٨٦٥ ، وتولى نظارتها الكولونل مرشير بك ، ثم شحاته عيسى بك أحد خريجي بعثات محمد على ، ثم رباتيل بك ، ثم عاد إلى نظارتها مرشير بك ، ثم لارمى باشا ، ويختار تلاميذها من نوابغ طلبة المدارس الحربية أو المهندسخانة ، وتعد هي ومدرسة الطوبجية من أرقى المدارس العالية التى أسسها الخديو اسماعيل

٥ - - مدرسة الخطرية بالقلعة ، أنشئت سنة ١٨٧٤ ، وهى أقل شأناً من المدارس المتقدمة ، والغرض منها تخرج صف الضباط ، وتولى نظارتها القائم مقام خليل عفت بك ولم تمكث هذه المدرسة طويلاً

٦ - - مدرسة صف الضباط أنشئت سنة ١٨٧٤

وقد خرجت هاتان المدرستان عدداً من صف الضباط الذين استخدمتهم الحكومة فى الاكتشافات الجغرافية بالسودان

٧ - - مدرسة الطب البيطرى . أنشئت سنة ١٨٦٨ ، وتولى نظارتها الميسوليونار ، ووكانتها اسماعيل راضى افندى ، وأحيلت نظارتها منذ سنة ١٨٧٠ على ناظر مدرسة الفرسان (السوارى)

٨ و ٩ - - مدرسة قلفاوات الشيش ، ومدرسة الجبخانجية

وقد أقفلت هذه المدارس فى أواخر عهد اسماعيل (فبراير سنة ١٨٧٩) لارتباك شؤون الحكومة المالية . واضطراب أحوالها الادارية والسياسية . وأنشئت بدلها المدرسة الحربية المستجدة فى ابريل سنة ١٨٧٩ ، وعين لارمى باشا ناظراً لها ، وهى المدرسة الباقية الى اليوم (١٩٣٢)

هيئة أركان حرب الجيش

عهد الخديو اسماعيل الى طائفة من الضباط الامريكيين تأسيس هيئة أركان حرب

للجيش المصرى ، فتلقت هذه الهيئة من الضباط المصريين الذين عادوا من البعثة الحربية بفرنسا ، ومن الضباط الامريكيين ، وجعل على رأسهم الكولونيل (استون) Stone وهو ضابط امريكى على جانب كبير من الكفاءة والخبرة ، غادر الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الاهلية ، وجاء مصر وعرض خدماته على الخديو اسماعيل فألحقه بالجيش ، وعهد اليه سنة ١٨٧٠ برأسة هيئة أركان حرب الجيش المصرى ، لما آنسه فيه من الكفاءة ، وأنعم عليه برتبة اللواء ، فصار يعرف بالجنرال استون باشا ، واضطلع بالمهمة التى اسندت اليه ، واستعان على إحياء هذه الهيئة وتنظيمها بطائفة من الضباط الوطنيين وبطائفة أخرى من الضباط الامريكان ومن الميكانيكيين والمهندسين والخبراء فى علم طبقات الارض ، وانشئ فى هذه الهيئة قسم للجغرافية مهمته وضع الخرائط الطبوغرافية الدقيقة عن أنحاء مصر والسودان ، وتولى تخطيط هذه الخرائط ضباط أركان الحرب المصريون والضباط الامريكان ممن قاموا بالرحلات الاكتشافية التى تكملنا عنها فى موضعها ، فجاءت أعمالهم غاية فى الدقة والاحكام

وانشئت مطبعة خاصة لهذه الهيئة ، لطبع رسومها وخرائطها ، ومكتبة نفيسة تحوى كتباً قيّمة فى الفنون الحربية وما اليها ، وألحق بها متحف حربى للأسلحة والتحف والتذكارات الخاصة بالجيش ، وتقدمت هيئة أركان الحرب تقدماً مطرداً لم يوقفه سوى ارتباك الاحوال فى أواخر عهد اسماعيل . وقيام الثورة العراقية ، ثم الاحتلال الانجليزى (١)

ولكن من الحق أن نقول أن هيئة أركان الحرب فى عهد اسماعيل كان ينقصها الاتصال المتين بالقيادة العامة للجيش ، فلم يتم التعاون بين الهبتين ، بل دب الثفور بينهما . وأدى اليه فى الغالب صلف ضباط القيادة العامة ومعظمهم من الشراكسة الذين كان من أخص صفاتهم الزهو والخيلاء ، وقد كان هذا التنافر من أهم أسباب إخفاق الحملة المصرية فى حرب الحبشة ، كما تقدم بيانه ، وكان انفصال هيتئ أركان الحرب والقيادة العامة من العوامل التى حالت دون وحدة الجيش ، وأفضت الى ضعفه واضمحلاله

(١) غادر استون باشا مصر نهانيا سنة ١٨٨٢ حين اعززم الانجليز وضع أيديهم على الجيش المصرى ، وتوفى فى نيويورك سنة ١٨٨٧

الصحافة الحربية

وأنشئت صحيفتان حريتان لتثقيف عقول التلاميذ والضباط ، إحداهما تدعى (جريدة أركان حرب الجيش المصرى) ، والأخرى (الجريدة العسكرية المصرية) ، تولى تحريرهما ضباط الجيش المصرى ، وقد اطلعنا فى دار السكتب الملكية على مجموعة من جريدة أركان الحرب ، وهى مجلة شهرية ، صدر العدد الأول منها فى ١٥ جمادى الأولى سنة ١٢٩٠ (١٠ يوليه سنة ١٨٧٣) ، واستمرت تصدر بانتظام عدة سنوات ، ورأينا مجموعتها كاملة لغاية أكتوبر سنة ١٨٧٨ ، وفيها مباحث قيمة للجنرال استون باشا رئيس أركان الحرب ، ولمحمد مختار افندى (باشا) ، وحماد بك عبد العاطى المدرس بالمدارس الحربية ، وعبد الرزاق نظمى (بك) ، واحمد بك عزى . وعبد الله بك فوزى ، من ضباط أركان الحرب وغيرهم ، وكان الشيخ حسن الطويل العالم المشهور يصحح المجلة ورأيت فى العدد الصادر فى ١٥ شوال سنة ١٢٩١ (٢٤ نوفمبر سنة ١٨٧٤) نبذة تاريخية عن الحملة الانجليزية على مصر سنة ١٨٠٧ وهزيمتها ، استخلص كاتبها وجه العبرة منها بقوله :

« وإذا قدر الله بغزو هذه الديار مرة أخرى ، فليذكر ضباط الجيش المصرى غزوة سنة ١٨٠٧ : ^(١) ، وليسكن كل ضابط مصمما على المدافعة والذب عن وطنه ، ولا يرتكب العار فى التسليم كما ارتكبه أمين اغا ، بل يدافع بنفسه وبعساكره عن كل نقطة يتجه الهجوم اليها ، كما فعل على بك السلايسكى الذى اكتسب الفخر والشرف ومنع العدو وصدّه عن الوطن فى غزو بندر رشيد رحمة الله عليه أمين » ^(٢) ، فهذه العبارة تدلّك على الروح التى كانت تتمشى فى مباحث المجلة ، وكيف كانت تبث فى نفوس الضباط روح الواجب والقومية ، ومن المؤلم أن البلاد قد رزأت سنة ١٨٨٢ بغزوة الانجليزية

(١) راجع وقائع هذه الغزوة فى (عصر محمد على) ص ٤٠ وما بعدها (من الطبعة الأولى)

(٢) جريدة أركان حرب الجيش المصرى العدد ٦ من المجلد الأول للسنة الثانية

أخرى كغزوة سنة ١٨٠٧ ، ولسكن ضباط الجيش وجنوده لم يقوموا بالواجب الذي ذكرتهم به جريدة أركان الحرب سنة ١٨٧٤ ، فكان ما كان من الهزيمة والاحتلال

تجديد السلاح والمصانع الحربية

أوصى الخديو اسماعيل سنة ١٨٦٧ معامل الأسلحة الفرنسية بصنع عدة آلاف من البنادق الحديثة ذات الإبر المعروفة ببنادق (شاسبو) نسبة الى مخترعها ، وسلاح بها الجيش المصرى

ورمم حصون الاسكندرية ، وجدّد أسلحتها ومدافعها ، وجلب المدافع الضخمة من طراز ارمسترنج ، وركبها فى طوابى الثغور ، وخاصة الاسكندرية ، وهى المدافع التى كانت لها عمل ضئيل أثناء ضرب الأسطول البريطانى لمدينة الاسكندرية سنة ١٨٨٢ ، ولم تؤثر فى سفن الأسطول لعدم تمرن رماثها على استعمالها بسبب سوء تدبير الحكومة والعرايين

وعنى اسماعيل بشأن المصانع الحربية ، التى كانت منشأة من عهد محمد على ، فنظم معمل الخوض المرصود ، وأصلح من شأنه ، وصارت تصب فيه المدافع ، وتصنع فيه الأدوات والآلات الحربية للجيش

وشيد بطره معملا لصنع الأسلحة المسدسة ، وآخر لصب المدافع وآخر للبنادق ، عدا معامل الخرطوش والقنابل ، وأصلح مصانع البارود التى كانت موجودة بمصر حتى اشتهر ذكرها فى الآفاق ، وأرسل سلطان مراکش بعثة من المغاربة ليتعلموا فى مصر صناعة البارود والطباعة

وأصلح معمل الأسلحة بالاسكندرية ووسع نطاقه

إنشاء ميدان الرماية والتمرينات العسكرية

(البوليجون)

وفى عهد وزارة الأمير حسين باشا كامل (السلطان حسين كامل) للحربية وضع

لارمى بك تصميم انشاء البوليجون للتمرين على ضرب النار ، وأخذت أورطة المهندسين فى بنائه بإشراف لارمى بك وخفاجى بك أحد أساتذة مدرسة أركان الحرب ، وجعل به عدة أقسام للتمرين ، منها قسم لتمرين ضباط المدفعية على الرمى بالمدافع ، وقسم لتمرين الضباط المشاة على الرمى بالبندق ، وقسم لصف الضباط ، وقسم لتعليم التلغرافات العسكرية وقسم للإشارة

إدخال النظام الألمانى

كان النظام الفرنسى هو المتبع فى الجيش المصرى ، ولكن الخديو اسماعيل اعتمد تدريبه على أساليب الجيش الألمانى ، لما ذاعت شهرته بعد انتصاره على الفرنسيين فى الحرب السبعينية ، فأمر بترجمة القوانين والنظامات الألمانية وتعديل الملابس وتغيير الأسلحة ، ولكن ارتباك شؤون الحكومة المالية فى أواخر عهده حال دون الانفاق على الجيش وتجديده

إحصاء الجيش

ذكر اسماعيل باشا سرهنك فى كتابه (ج ٢ ص ٣١١) إحصاء الجيش سنة ١٨٧٣ ، ومنه يتبين أن عدده بلغ نحو ٩٠.٠٠٠ مقاتل من جند وضباط وتلاميذ المدارس الحربية كالبيان الآتى :

٨٤.٥٣٠ جنود وصف ضباط

٠٢.٦٦٨ ضباط وقواد

١.٨٩٠ تلاميذ المدارس الحربية

٨٩.٠٨٨

وهذا عدا الجيش المرابط فى السودان ، وقد بينا أنه بلغ ثلاثين ألفاً ، أى أن تعداد الجيش المصرى فى مصر والسودان بلغ على عهد اسماعيل نحو ١٢٠.٠٠٠ مقاتل

افتقار الجيش إلى قائد عظيم

رأيت مما تقدم تطور حالة الجيش فى عهد اسماعيل وعلمت ما أصابه من الضعف فى

السنوات الأخيرة من حكمه ، وترجع أسباب هذا الضعف إلى ارتباطك شؤون الحكومة المالية الذى كان نتيجة لقروض الخديو ، وإلى عدم التعاون بين قيادة الجيش وهيئة أركان الحرب ، وثمة سبب جوهرى لهذا الضعف ، يتراعى فى عصر اسماعيل عامة ، وهو عجز القيادة العامة ، فقد كان الجيش يعوزه قائد كبير يضارع ابراهيم باشا فى كفاءته وعبقريته ، ويبعث فى نفوس الجنود روح البطولة والمجد والبسالة ، ولم يكن اسماعيل على غرار أبيه فى النبوغ والعبقرية ، ولا ورث عنه صفاته الحربية ، ولم يألف خوض غمار القتال ، ولا وجد بين قواده من يسد الفراغ الذى كان يملؤه البطل ابراهيم ، وغنى عن البيان أن حرمان الجيش مثل القائد العظيم ، ومثل سليمان باشا الفرنساوى أو القواد الذين ازدان بهم تاريخ مصر الحربى فى معارك مصر واليونان وسوريا والاناضول ، كان العامل الأول فيما أصابه من الضعف

وقد ظهر هذا الضعف فى حرب الحبشة سنة ١٨٧٥ - ١٨٧٦ ، كما بيناه فى الفصل السابق ، وتبين أن أهم أسباب الهزيمة فى تلك الحرب عجز القيادة وسوء النظام ، وكانت هذه الهزيمة موضع دهشة المصريين والأجانب على السواء ، فقد كانوا يعتقدون أن الجيش المصرى لم يزل محتفظاً بالمكانة التى نالها فى حروب محمد على أو فى حرب القرم ، ولكن حرب الحبشة زلزلت هذه المكانة وكشفت عن أعراض الضعف الذى أصاب الجيش على مر السنين فى عهد خلفاء محمد على

وقد زاد فى ضعفه ارتباطك الحكومة المالى . وتدخّل الدول فى شؤونها ، فإن هذا الارتباك أفضى إلى نقص مخصصات الجيش ، وكان من أعمال وزارة نوبار باشا الأولى تخفيض عدد الجيش ، توفيراً فى النفقات وسداً لعجز الميزانية ، فقررت إحالة ٢٥٠٠ ضابط على الاستيداع ، وتسريح عدد كبير من الجنود ، واستمرت أسباب الضعف تزداد وتتفاقم ، إلى أن ظهرت نتائجها مرة أخرى فى وقائع الاحتلال الانجليزى سنة ١٨٨٢ ، تلك الوقائع التى تعد صفحة محزنة فى تاريخ مصر الحربى

الفصل السابع

البحرية

تولى الخديو اسماعيل الحكم والبحرية المصرية في حالة سيئة من التأخر والضعف ، فقد بدأ اضمحلالها كما قدمنا في عهد عباس ، ولم يعمل سعيد باشا على إحيائها ، لما لقيه من العقبات من ناحية تركيا

فأخذ اسماعيل في أوائل حكمه يعنى بتجديد الأسطول ، فبعث النشاط في ترسانة الاسكندرية (دار الصناعة) ، وأحيا معاملها ومصانعها ، وجلب لها العمال من الاسكندرية ومن داخل البلاد ، واستحضر لها الآلات والعتاد ، فعاد إليها نشاطها الذي كان لها في عهد محمد على

وأنشئ بها بعض السفن الحربية في عهد ولاية عبد اللطيف باشا ، ثم شاهين باشا ، لوزارة البحرية ، وباسم الأول منهما سميت البارجة « لطيف » وتم في عهد الثاني بناء البارجة (الصاعقة)

وأوصى الخديو بصنع عدة سفن حربية مدرعة في ترسانات أوروبا وجند المدرسة البحرية بالاسكندرية ، وأنشأ مدرسة بحرية أخرى بجوار الترسانة ، أحضر لها المدرسين الأكفاء من مصر وأوروبا ، وعهد بنظارتها إلى ضابط من ضباط البحرية الانجليزية ، يدعى مكيلوب (باشا) ، ووكيله ضابط مصرى كفء وهو عبد الرازق بك درويش ، ثم تولى هو نظارتها من بعده ^(١) . ودن كبار أسانذتها سيات قبودان حلاوه ^(٢) من مشاهير ضباط البحرية ، وانتخب تلاميذ هذه المدرسة من نهباء طلبة المدارس الأميرية والابتدائية ، وكانت تدرس فيها الفنون والعلوم البحرية التي تدرس في المدارس البحرية الأوروبية ، ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات ، واختارت

(١) الوقائع المصرية العدد ٥٩٨ — ٢١ مارس سنة ١٨٧٥

(٢) الوقائع المصرية العدد ٤٤١ — ٢٣ يناير سنة ١٨٧٢

الحكومة طائفة من خريجيها وأوفدتهم الى انجلترا لإتمام العلوم البحرية ، منهم اثنان لتعلم فن إنشاء السفن ، وهما حسن فريد افندى وحشمت افندى ، واثنان لتعلم الميكانيكا البحرية ، وهما محمد أنيس افندى ، ومحمد عارف افندى . ولما عادوا إلى مصر التحقوا بدار الصناعة بالاسكندرية ، ومن هذه المدرسة تخرج اسماعيل باشا سرهنك ، مؤلف كتاب حقائق الأخبار عن دول البحار ، وناظر المدرسة الحربية المستجدة

بذن الخديو اسماعيل كما ترى جهوداً عمدوحة في إحياء البحرية المصرية ، ولكن عقبات جمة اعترضته في سبيله ، ذلك أن الحكومة التركية رأت البحرية المصرية آخذة بأسباب النشاط والقوة . وعلمت بأن اسماعيل أوصى على ثلاث مدرعات في فرنسا ، ومدرعتين أخريين في النمسا ، وأن هذه المدرعات قد تم صنعها ، وأرسل الخديو سنة ١٨٦٨ طوائفها من الضباط والبحارة ليتسللوهما . فاعترضت على تسليمها ، وتذرت بأن الفرمانات لا تبيح لمصر إنشاء السفن الحربية المدرعة ، فانهى الخلاف بأن ابتاعها تركيا لنفسها

وكان هذا الاعتراض بإيعاز من انجلترا التي يسوءها أن تجدد مصر قوتها البحرية ، فاستخدمت نفوذها لدى الاستانة لتحول دون هذا التجديد ، وقد وقفت انجلترا هذا الموقف ذاته في عهد عباس ثم في عهد سعيد . وكانت بذلك تعمل على خطة رسمتها لنفسها منذ انشأ محمد على الكبير الاسطول المصرى ، وهى إضعاف قوة مصر البحرية ، لكي تأمن على سلطانها في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر

خدمات الأسطول

ورغم ما اعترض الاسطول من العقبات ؛ فانه أدى خدمات لا تنكر ، فقد اشترك في عدة حملات حربية على ظهر البحار ، كحملة كريت . وحرب البلقان ؛ فكانت سفنه تقل الجنود المصرية إلى الجهات التي تقصدها ، وكان صلة الاتصال بين مصر وثلغورها وأملاكها المنزمية على البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندى ، وقد أقلت سفنه القوات العسكرية التي أرسلتها مصر إلى تلك الثغور البعيدة ، كمصوع ، وزيلع ، وبربره ورأس جردفون (جردفوى) . كما أقلت الحملة التي أنفذتها إلى بلاد السومال ، ووصلت إلى ثغر قسمايو (بور اسماعيل) شمالى زنجبار على شاطئ المحيط الهندى

وطافت بعض سفنه حول القارة الافريقية ، متنقلة من البحر الابيض المتوسط الى البحر الاحمر عن طريق الاقياانوس الاعظم ورأس الرجاء الصالح ، قبل أن تشق قناة السويس

إحصاء الاسطول

أحصى العلامة على باشا مبارك ^(١) الاسطول المصرى فى عهد الخديو اسماعيل ، فذكر أن عدده ١٤ سفينة حربية ، وهى : المحروسة . مصر . الغربية . محمد على . شيرجهاد . لطيف . دنقله . الطور . سيناء . الخرطوم . أسبوط . وثلاثة مراكب أخرى صغيرة ولاسماعيل باشا سرهنك إحصاء آخر ، فقد قال (ج ٢ ص ٥٥) إن عدد سفن الاسطول ١٨ سفينة حربية ، وذكر (ص ٢٨٧) أسماءها مع ثلاث بواخر حربية أخرى مخصصة لركوب الخديو ، وهذا بيانها :

اسم البارجة	محل انشائها	نوع معدنها	عدد مدافعها
١ - محمد على (فرقاطة)	أمريكا	حديد وخشب	٢٨
٢ - شيرجهاد	تريستا	خشب	٢٨
٣ - لطيف (كورفت)	الاسكندرية	خشب	٦
٤ - الخرطوم (مدفعية)	انجلترا	خشب	٥
٥ - دنقله (مدرعة)	انجلترا	مدرع	٨
٦ - الصاعقة (كورفت)	الاسكندرية	خشب	٨
٧ - سنار (مدفعية)	انجلترا	خشب	٧
٨ - زرخ نمرة ١	فرنسا	مدرع	٢
٩ - ٢ ٢ ٢	د	د	٢

ثلاث بواخر حربية لركوب الخديو

١٠ - المحروسة	لندن	حديد	٨
١١ - مصر	طولون (فرنسا)	د	٦

(١) فى الخطط التوفيقية ج ٧ ص ٨٢

اسم البارجة	محل انشائها	نوع معدتها	عدد مدافعها
١٢ - الغربية	طولون (فرنسا)	حديد	٤
طرادات وسفن للنقل			
١٣ - الطور	انجلترا	حديد	٢
١٤ - اسوان	"	خشب	٤
١٥ - شندى	"	"	٤
١٦ - أسبوط	الاسكندرية	"	٢
١٧ - الجعفرية	انجلترا	حديد	٣
١٨ - سمبود	"	خشب	٢
١٩ - نور الهدى	"	حديد	٢
٢٠ - مخبر	"	"	٢
٢١ - عجمى	"	"	٢

فن هذا الإحصاء ومن مقارنته بإحصاء الاسطول الضخم الذى كان لمصر فى عهد محمد على (عصر محمد على ص ٤٣٢) يتبين لك مبلغ ما أصاب البحرية المصرية من الضعف فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ثم إذا قارنت هذين الإحصاءين بحالة أسطول مصر الآن - ١٩٣٢ - (أى بعد الاحتلال الانجليزى) وبمحت عبثاً أين هو الاسطول ومم يتألف ؟ وماذا يعمل ؟ يعرفك الدهش والأسى والألم ، لانعدام قوة مصر البحرية فى عهد الاحتلال

الاسطول التجارى

لما وجد اسماعيل ما يعترضه من العقبات فى سبيل تجديد الاسطول الحربى ، وجه عنايته إلى الاسطول التجارى ، فأنشأ شركة للملاحة التجارية ، سميت الشركة العزيزية ، نسبة إلى السلطان عبد العزيز ، أعد بواخرها لنقل المسافرين ونقل المتاجر إلى ثغور البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر ، بعد أن أبطل الشركة المجيدة التى أنشئت فى عهد سعيد باشا ، وجعل رأس مال الشركة الجديدة موزعاً على أسهم ليشارك الأفراد فيها

فاكتب جماعة من سراه المصريين في رأس مالها ، وخصص لها الخديو سبع بواخر كانت موجودة من قبل ، وأوصى بإنشاء بواخر جديدة في إنجلترا ، وجعل على قيادة هذه البواخر ضباط البحرية القدماء الذين تركوا خدمة الأسطول منذ اضمحلاله ، وكذلك بجارته ، وابتاعت وزارة البحرية عدا ذلك عدة سفن شراعية كبيرة لنقل الأخشاب اللازمة لوزارتي البحرية والحرية من بلاد الأناضول ، فكان الأسطول التجارى المصرى بنوعيه من البواخر والسفن الشراعية بالغاً درجة كبرى من التقدم

وكان لبواخر (الشركة العزيزية) فضل كبير في نشاط حركة التجارة الخارجية لمصر ، وتسهيل مواصلاتها البحرية مع الأقطار الأخرى ، وزاومت شركات الملاحة الأجنبية في هذا الصدد ، ونجحت في عملها ، ونمت إيراداتها ، وربحت الأرباح الوفيرة ، ثم ابتاع الخديو اسماعيل أسهمها ، احتكراً لأرباحها ، وحولها إلى إدارة من إدارات الحكومة عرفت بمصلحة (وابورات البوستان الخديوية) ، فاستمرت مطردة النجاح واتسع نطاق أعمالها ، وصار لها من البواخر الكبيرة ست وعشرون باخرة^(١) تجوب البحار رافعة العلم المصرى ، وتنقل الناس والمتاجر والبريد بين ثغور مصر وشواطئ البحر الأبيض المتوسط في سوريا والأناضول وبلاد اليونان ، وشواطئ الدردنيل والبوسفور ، وثغور البحر الأحمر كسواكن ومصوع وينبع وجدة والحديدة ، وتجتاز بوغاز باب المندب إلى زيلع وبربره

وقد ألحق بهذه المصلحة الحوض العائم الذى أنشئ بميناء الاسكندرية ، وخصص لبواخرها معمل (قابريقة) في ترسانة الاسكندرية للقيام بما تحتاجه من الإصلاح

وبقيت هذه الادارة الكبيرة ببواخرها وملحقاتها كالحوض وقابريقة الترسانة ملكاً للحكومة ، إلى أن باعها في عهد الاحتلال ، إلى شركة انجليزية ، بأجنس الأثمان ، فانتقلت تلك المنشآت البحرية العظيمة ، وهذه الثروة القومية الضخمة ، إلى أيدي

(١) هي : الرحمانية . التاكا . الفيوم . البحيرة ، الشرقية . الدقهلية . طنطا . شندى شبين . دسوق . كوفيت . سمود . المنيا . الجعفرية . مسير . المنصورة . المحلة . النجيلة . دمنهور . الزقازيق . الحجاز . الحديدة . ينبع . القصير . سواكن . مصوع (كتاب إحصاء مصر سنة ١٨٧٣ — ص ٤٧)

الانجليز ، وأزل العلم المصرى عن بواخرها ، واستبدل به العلم البريطانى ، فكانت
نسكبة ، وكان خسران

إتمام ميناء السويس

إن إتمام أعمال الإصلاح فى ميناء السويس ، وإصلاح ميناء الاسكندرية ، وإنشاء
الفتنارات البحرية ، هى من أعمال العمران التى تتصل بالبحرية ، ولذلك تتسكلم عنها فى
سياق الحديث عن البحرية فى عهد اسماعيل

شرع سعيد باشا سنة ١٨٥٦ فى إنشاء ميناء جديد بالسويس لسهولة إيواء السفن ،
فجعل من الثغر مرفأين ، أحدهما يسمى ميناء ابراهيم ، جعل للبواخر الحربية ، وجعل
الثانى للسفن التجارية ، وأقيم حاجز من الأحجار لصد الأمواج عن المينامين ، وبه
البوغاز لدخول السفن وخروجها

وشرع فى إقامة حوض لعمارة السفن ، وقد استمر العمل فى إتمام هذه المشروعات
إلى أن كملت فى عهد اسماعيل ، وبلغت نفقات الحوض والجسر الذى يصله بميناء
السويس ٢٤٠.٠٠٠ جنيه ، وقد تنازلت عنه الحكومة المصرية فى عهد الاحتلال إلى
الشركة الانجليزية التى اشترت وابورات البومسة الحديدية

إصلاح ميناء الاسكندرية

لما اتسعت حركة العمران وازدادت المواصلات البحرية فى الاسكندرية شرع
اسماعيل فى توسيع مينائها وإصلاحه ، واعتزم إنفاذ هذا الإصلاح بعدما أنشئت بورسعيد
وقارب مشروع قناة السويس التمام ، فقد خشى أن تراحم بورسعيد الاسكندرية ،
وتتحول إليها حركة التجارة الخارجية ، فاعتزم توسيع ميناء الاسكندرية لتجذب إليها
السفن فى غدوها ورواحها

فأول مابدأ به إقامة حوض عائم من الحديد لإصلاح السفن ، بدل الحوض المبنى
بالحجر من عهد محمد على . والذى صار مع الزمن لاينى بإصلاح السفن ؛ وخاصة كبيرة
الحجم ، وقد جلب الحوض الجديد من فرنسا سنة ١٢٨٥ هـ (١٨٦٨ م)

ثم أنشأ حاجز الأمواج الضخم الذى يقي الميناء طغيان الأمواج ، ويجعل السفن الراسية به فى مأمن من العواصف ، ولا يزال قائماً إلى اليوم ، وهو جسر من الدبش والأحجار الضخمة والصخور ، تمتد من طرف شبه جزيرة رأس التين إلى جهة العجمى ، وفيه البوغاز لمرور السفن منه ، وأنشأ بداخل الميناء رصيفاً للشحن والتفريغ وأرصفت أخرى ممتدة فى داخل الميناء ، وكانت هذه المشروعات من أعمال العمران الضخمة التى اقتضت جهوداً كبيرة ، وكلفت الخزانة نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات ، وقد عهد بها الخديو إلى شركة انجليزية تدعى شركة جرنفلد ، وبدىء فى العمل سنة ١٨٧١ ، ولم يتم إلا بعد تسع سنوات سنة ١٨٧٩

الفنارات

وأنشأ عدة فنارات فى ثغور البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر لإرشاد السفن ولتسهيل الملاحة البحرية وهذا يانها :

(فى البحر الأبيض المتوسط)

فنار البرلس ، أنشئ سنة ١٨٦٨ ، وفنار رشيد سنة ١٨٦٨ ، وفنار دمياط (تجاه رأس البر) سنة ١٨٦٩ ، وفنار بورسعيد سنة ١٨٦٩ ، وفنار العجمى سنة ١٨٧٣ ، وفنار حاجز الميناء سنة ١٨٧٦ ، وفنار القبارى سنة ١٨٧٧ ، أما فنار رأس التين الكبير فهو منشأ من عهد محمد على

(فى البحر الأحمر)

وكان بالبحر الأحمر من الفنارات قبل عصر اسماعيل فنار زنوبيا ، وفنار الزعفران جنوبى السويس ، وفنار الأشرفى ، وفنار أبى كيزان ، فرأى الخديو اسماعيل أن هذه الفنارات لا تكفى لإرشاد السفن فى البحر الأحمر ، لاسكترة صخوره ومخاطره ، فأنشأ فنارات أخرى وهى :

فنار السويس . وفنار رأس الغريب جنوبى رأس الزعفران ، وفنار صخور الأخوين

الشمالية ، وفنار جزيرة شدوان الذي تم سنة ١٨٨٩ ، وفنار (الوجه) من ثغور
الحجاز (١)

وأنشأ في خليج عدن بالأقيانوس الهندي فنار بربره السابق الكلام عنه ، وأمر بإقامة
فنار في جردفون (جردفوى) سنة ١٨٧٨ ، ولسكنه لم ينشأ كما تقدم بيانه (ص ١٦٢)

الفصل الثامن

حروب مصر في عهد اسماعيل

خاضت مصر في عهد اسماعيل عدة حروب ، تختلف في أهميتها ونتائجها ، ومعظمها مما دعته تركيا إلى خوض غمارها لنجدة جيشها ، ما خلا حروب السودان ، فقد كانت ابتكاراً من الخديو اسماعيل ، لبسط نفوذ مصر في باطن افريقية وشرقها ، والوصول إلى الحدود الطبيعية لوادي النيل ، وحرب الحبشة التي كانت حرباً عقيمًا من كل الوجوه ولم يكن للحروب التي خاضتها مصر تلبية لطلب تركيا من نتائج عملية لمصلحة مصر سوى أن اسماعيل كان يتخذها في الحملة ، ذريعة لاستصدار مزايا وحقوق جديدة تقرب مصر من استقلالها التام ، ومن جهة أخرى فانها كانت ميادين لمران الجيش المصري وجنوده وضباطه على ممارسة القتال والإفادة من تجاربه ووقائعه

(١) إخماد ثورة العسير

في أوائل عهد اسماعيل نار الأمير محمد بن عائض أمير العسير على الدولة العثمانية ، وقصد الاستيلاء على تهامة اليمن ، فخاربه متصرف الحديدة ، وصدّه في بعض المواقع ، ولكن الأمير استفحل أمره واستولى على بعض المدن ، فاستنجد السلطان عبد العزيز بالخديو اسماعيل ، وطلب إليه أن ينفذ جيشاً مصرياً لإخماد الثورة

فلج اسماعيل طلبه ، وأنفذ إلى عسير قوة من ثلاث أورط من المشاة ، زودها بالمدافع وكتائب الفرسان ، وعقد لواء قيادتها للأمير الای اسماعيل صادق بك ، فلما وصل إلى ثغر جدة ، اتفق ووالها على تجريد الحملة المصرية صحبة الجنود العثمانية على الثوار من جهة (قنفذة) ، فتمكن من إخماد الثورة ، وقدم الأمير محمد بن عائض طاعته ، ثم عادت الفرقة المصرية ظافرة مشكورة على ما أبلته في القتال ، وأنعم الخديو على قائدها برتبة اللواء مكافأة له على ما أبدى من الشجاعة والكفاءة في القيادة ، وأرسل السلطان إلى

الخدوي كتاب شكر وثناء على ما بذله من الحمية والولاء ، وتوسط اسماعيل لدى السلطان عبد العزيز في العفو عن الأمير الثائر ، فقبل شفاعته وعفا عنه وأقره في امارته

(٢) حرب كريت

قامت سنة ١٨٦١ ثورة في ولاية الهرسك إحدى ولايات البلقان بتحريض أمير الجبل الأسود ، فجردت تركيا جيوشها لمقاتلة الثوار ، ولما تولى اسماعيل عرش مصر طلبت اليه الحكومة العثمانية أن يعزز جيوشها في الروملي بجيش مصرى حتى لا يقوى ساعد الثوار ولا تزداد اضطراباتهم في تلك الجهات ، فأنفذ اسماعيل باشا فرقة تولى قيادتها اللواء على غالب باشا ، فوصلت الحملة المصرية الى الاستانة ، وعرضها السلطان ، ثم سارت عن طريق (سلانيك) الى (مناستر) ورابطت هناك

ثم نشبت ثورة عامة في جزيرة (كريت) سنة ١٨٦٦ ، وعجزت تركيا عن إخمادها إذ كان جنودها موزعين في ولايات البلقان ، ولم تقو الحامية التركية في الجزيرة على مقاومة الثورة ، فاستنجدت بمصر ، وأرسل السلطان عبدالعزيز الى الخديو يطلب اليه إنفاذ بعض فرق الجيش المصرى الى الجزيرة لمقاتلة الثوار ، فلبى الطلب ، وأنفذ جيشاً مؤلفاً من خمسة آلاف مقاتل ونيّف ، عقد لواءه للفريق شاهين باشا ، أحد قواد الجيش المصرى المشهورين ، يعاونه اللواء اسماعيل صادق باشا ، وكان من ضباط الجيش المصرى في هذه الحرب راشد بك حسنى (باشا) الذى عظم شأنه في حوادث الثورة العرابية ، وأبلى البلاء الحسن فى واقعة التل الكبير ، ومحمود سامى بك الباوردى (باشا) الذى صار من كبار زعماء الحركة العرابية ، وفى هذه الحرب كانت نشأة البارودى الحربية

أقلعت الحملة الى جزيرة كريت ، تقلها عمارة من الأسطول المصرى مؤلفة من عشر سفن ، معقوداً لواؤها للأميرال قاسم باشا ، وتولت هذه العمارة نقل القوة المصرية التى كانت مرابطة فى (مناستر) ، وجاءت بها الى الجزيرة

نزلت الحملة فى كريت ، فاشتبك الثوار فى جهة تسمى (أبو قرون) ، جرح فيها اللواء اسماعيل صادق باشا جرحاً بليغاً نقل على اثره الى مصر ، وتبدلت القيادة العامة

للجيش المصرى ، إذ استدعى شاهين باشا إلى مصر وعين بدله الفريق اسماعيل سليم باشا وزير الحرية وقتئذ كما تقدم بيانه (ص ٧٧)

والتقى الجمعان فى واقعة ارقاذى ، وكانت من أعظم الوقائع الحربية ، هزم فيها الثوار هزيمة كبيرة ، وخسروا خسائر عظيمة ، وأبلى فيها الجنود المصريون بلاء حسناً فى القتال ، وأبدوا من الشجاعة والإقدام ما خلد ذكرهم ، وكان راشد بك حسنى وألايه أكثرهم إقداماً ، فأنعم عليه الخديو برتبة اللواء ، وأرسل الجيش المصرى كتاباً بليغاً من إنشاء المرحوم عبد الله باشا فسكرى ، يثنى فيه على حسن بلاء الجنود وضباطهم وقوادهم ، ويسجل لهم ما أبدوه من ضروب الشجاعة والكفاءة

واستمرت الحرب سجالات حتى أخذت الثورة ، فعاد الجيش المصرى إلى مصر ، وقوبل بمظاهر الحفاوة البالغة ، وأقام الخديو لأفراده الولايم تكريماً لهم على حسن بلائهم فى القتال

(٢) حرب البلقان

١٨٧٦ - ١٨٧٧

كانت روسيا لا تفتأ تحرض امارات البلقان على الانتفاض على تركيا ، لى تمهد لنفسها الدخول فى حومة الوغى بعد أن توزع تركيا قواتها فى إخماد الثورات المحلية ، فمن ذلك أنها بذرت بذور الثورة فى تلك البلاد حتى شب أوارها فى الهرسك سنة ١٨٧٥ ، وامتدت إلى البوسنة ، وقامت الصرب تشد أزر الثوار

فطلبت تركيا من الخديو اسماعيل إمدادها بنجدة من الجيش المصرى ، فأعد الخديو قوة من نحو سبعة آلاف مقاتل بقيادة الفريق راشد باشا حسنى ، ومن ضباطها محمود بك فهمى (باشا) الذى صار فيما بعد من زعماء الثورة العراقية ووزرائها ، وصاحب كتاب البحر الزاخر فى تاريخ الأوائل والأواخر

أقلعت الحملة إلى الاسطانة ، ثم قصدت إلى حدود الصرب ، فاشتكت والجيش العثمانى فى قتال الصربيين ، وفازت عليهم ، وأظهرت شجاعة وبسالة فى الوقائع التى غاضتها ،

بما دعا الخديو إلى الإنعام على طائفة من قوادها وضباطها بالرتب العالية
وفي غضون ذلك تولى عرش تركيا السلطان عبد الحميد الثاني (٣١ أغسطس سنة
١٨٧٦) ، بعد أن قتل السلطان عبد العزيز ، وخلع السلطان مراد ، ورجع الجنود
المصريون الى الاستانة إذ وقعت الحرب بين تركيا والصرب

ثم تجدد النزاع بين تركيا والروسيا ، وأعلنت الحرب بين الدولتين ، وهى الحرب
المعروفة بحرب البلقان (ابريل سنة ١٨٧٧) ، فطلبت تركيا من الخديو إنجاءها فى هذه
الحرب ، ولكن اسماعيل اعتذر بداءة ذى بدء بارتباك شؤون الحكومة المالية ، وعجزها
عن الاتفاق على المدد . فأعاد السلطان عبد الحميد الكرة ولم يقبل عذراً

وكانت المشاكل المالية قد جعلت اسماعيل هدفاً لغضب الدائنين الأجانب ، فأخذوا
يرهبونه بمطالبهم الشديدة ، والدول الأوروبية من ورائهم تشد أزرهم ، وتهدد الخديو ،
نخشي عاقبة مغاضبة تركيا فى تلك الظروف الصعبة ، فاعتزم إجابة طلبها

وكانت خزانة الحكومة فى حالة سيئة ، فاستدعى مجلس شورى النواب ، وعرض
عليه ربط ضريبة جديدة تدعى « ضريبة الحرب » ، قدرها عشرة فى المائة من مجموع
الضرائب ، لسد نفقات الحملة ، فوافق المجلس عليها ، وأعد الخديو جيشاً مؤلفاً من نحو
اثنى عشر الف مقاتل بقيادة الأمير حسن باشا ثالث أنجاله ، وبعد أن تمت معدات الحملة
أقلعت بهم السفن المصرية إلى الاسنانة ومنها إلى (واران) أحد ثغور البحر الأسود

وقد أبلى الجنود المصريون فى هذه الحرب بلاء حسناً واشتركوا فى القتال إلى أن
وضعت الحرب أوزارها فى مارس سنة ١٨٧٨ ، ثم عادوا إلى مصر

(٤) و (٥) حروب السودان والحبشة

كانت الحملات التى جردها الخديو اسماعيل لإتمام فتح السودان خير حروب مصر فى
عهده ، وأكثرها نفعا وبركة ، وهى تعد تكملة لحروب مصر فى عهد محمد على ، وقد وفيها
الكلام عنها فى الفصل الخامس ، كما بسطنا الكلام فيه عن حرب الحبشة

الفصل التاسع

التعليم والنهضة العلمية والأدبية

نال التعليم والنهضة العلمية نصيباً عظيماً من جهود اسماعيل ، فقد تولى الحكم ومعظم المدارس التي أنشأها محمد علي مقفلة ، ولم يكن باقياً منها سوى مدرسة الطب والصيدلة ، ومدرسة الولادة (القابلات) ، ومدرسة حربية ، ومدرسة ثانوية ، وأخرى ابتدائية ، ومدرسة البحرية بالاسكندرية ، فبعث النهضة العلمية من مرقدتها . ونفخ فيها روح الحياة والنشاط ، وأعاد تأليف ديوان المدارس (وزارة المعارف) ، وعهد برأسه إلى ابراهيم أدهم باشا الذي تولاها في عهد محمد علي ، ووجه همه إلى إنشاء المدارس على اختلاف مراتبها وفنونها (١)

المدارس الحربية

فأسس المدارس الحربية التي تكلمنا عنها في الفصل السادس

المدارس العالية

وأسس عدة مدارس عالية ، ازدان بها تاريخه ، وكان لها الفضل الكبير على النهضة العلمية والأدبية والفكرية التي ظهرت في عصره ، وفي العصور التي تلتها ، واليك بيان هذه المدارس

مدرسة المهندسخانة

هي مدرسة (الري والعمارة) وسميت المهندسخانة . أنشئت بالعباسية سنة ١٨٦٦

(١) أهم مراجع هذا الفصل عن معاهد التعليم : الوقائع المصرية . الخطط التوفيقية لعلی باشا مبارك . التعليم في مصر لأمين سامی باشا . التعليم العام في مصر ليعقوب أرئين باشا . التعليم العام في مصر للمسيو دوربك

بسرأي الزعفران ، ثم نقلت سنة ١٨٦٨ إلى سراي درب الجاميز ، (ثم إلى الجيزة) ، وكان أول ناظر لها اسماعيل بك (باشا) مصطفى الفلأكي ، ثم محمود بك (باشا) الفلأكي ، ثم عاد إليها اسماعيل بك الفلأكي

مدرسة الحقوق

هي أعظم المعاهد العلمية التي أسسها اسماعيل ، أنشئت سنة ١٨٦٨ ، وكان اسمها مدرسة « الإدارة والألسن » ، وقد حلت محل مدرسة الألسن التي أقفلت في عهد عباس ، وسميت « مدرسة الحقوق » منذ سنة ١٨٨٦ ، وكان أول ناظر لها الميسو فيدال Vidal (باشا) أحد علماء فرنسا المشتريين ، وبقي يتولى نظارتها أربعاً وعشرين سنة إلى عام ١٨٩١

وفي هذه المدرسة تخرج معظم رجال النانون الذين نبغوا في عصر اسماعيل وما يليه من العصور ، ولها الفضل الكبير على نهضة القانون والتشريع والقضاء ، وعلى النهضة الأدبية والسياسية في البلاد

مدرسة دار العلوم

أسست سنة ١٨٧٢ ، والغرض منها تخريج أساتذة اللغة العربية للمدارس الابتدائية والثانوية ، انتخب طلبتها من نجباء تلاميذ الأزهر ، وتولى نظارتها على التعاقب في عهد اسماعيل : حامد أفندي نيازي ، ثم محمود أفندي فوزي ، ثم علي بك فهمي رفاعة ، ثم حامد أفندي نيازي ، وقد أدت المهمة التي أنشئت من أجلها ، وكان لها الفضل الكبير على نهضة اللغة والآداب العربية في مصر ، وسنعود إليها في ترجمة مؤسسها علي مبارك باشا

مدرسة الطب والولادة

وارتقت مدرسة الطب في عهد اسماعيل ، واتسع نطاقها ، وخرجت جماعة من أعلام الطب في مصر ، وتولى نظارتها على التعاقب : برجير بك Burguiere bey ، ثم حافظ أفندي محمد ، ثم محمد علي بك (باشا) البقلي ، ثم محمد الشافعي بك ، ثم محمد علي باشا البقلي ، ثم جلياردو بك

مدارس البنات

بدأ إنشاء مدارس البنات في مصر على عهد اسماعيل ، وهي ميزة تشهد له بالفضل في نهضة الأمة ، فقد كان التعليم النسوى يعتبر من قبل في حكم العدم ، إذ لم تسكن في البلاد مدرسة للبنات سوى مدرسة الولادة ، ولم يكن يتعلم فيها في الغالب سوى البنات الحبشيات ، اما الفتيات من سائر الطبقات فلم يكن لهن مدارس لتعليمهن ، وكان الجهل مخيماً عليهن ، اللهم الا من كن يتعلمن في بيوت آبائهن واهلهن ، وقليل اولئك

ففي سنة ١٨٧٣ أسست مدرسة السيوفية للبنات . انشأتها السيدة جشم آفت هانم ثالث زوجات الخديو اسماعيل ، وكان بها حين افتتاحها نحو مائتي تلميذة ^(١) . وبلغ عددهن سنة ١٨٧٤ اربعمائة تلميذة ، يتعلمن مجانا ، فضلا عن الإنفاق على مأكلهن وملبسهن ويتعلمن القراءة ، والكتابة ، وحفظ القرآن الكريم ، والحساب ، والجغرافية ، والتاريخ ، والتطريز والنسيج ، وغير ذلك من الصناعات ^(٢) وتولى نظارتها حسن افندى صالح ، ثم مدام روزه

وأسست مدرسة أخرى للبنات في القرية بالقاهرة سنة ١٨٧٤ ، وألغيت سنة ١٨٧٨

المدارس الصناعية

وأسس اسماعيل من المدارس الصناعية :

مدرسة الفنون والصنائع ، وكانت تعرف بمدرسة (العمليات) ، أسست سنة ١٨٦٨ لتخريج الصناع الفنيين ، ومنهم مهندسو الوابورات البرية والبحرية وسواقوها ، والموظفين الفنيون في مصلحة السكك الحديدية ، وتخرج منها مهندسون لصنع عربات السكك الحديدية والبواخر والآلات البخارية

وتولى نظارتها المسيو جيجون بك Guigon bey ، ثم عيسى شاهين افندى ، ثم عاد

(١) الخطط التوفيقية ج ٢ ص ٤٦ . وجاء في الوقائع المصرية العدد ٥١٩ (٥ أغسطس سنة ١٨٧٣) أن عددهن حين افتتاح المدرسة ١٨٠ تلميذة

(٢) الوقائع المصرية العدد ٥٧٦ - ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٧٤

لنظارتها جيجون بك ، ومن كبار أساتذتها اسماعيل بوشناق بك كبير مهندسى
العنابر بالسكك الحديدية

ويشتمل برنامجها على العلوم الصناعية والهندسية ثم التمرينات العلمية
فى السنة الاولى يدرس الحساب ، والجبر ، والهندسة الوصفية ، والرسم ، وفن
الحجارة ، واللغات العربية والفرنسية والانجليزية
وفى السنة الثانية تدرس أنواع الرسم ، واللغات ، والطبيعة وتطبيقها على الصناعات ،
والميكانيكا ، والجغرافية ، والمحاسبة
وفى السنة الثالثة ، تدرس المواد المذكورة مع التاريخ وتطبيق الكيمياء على الصناعات ،
ورسم الآلات البخارية وتركيبها

وكان الطلبة يمارسون بعد الظهر التمرينات العملية فى خمسة معامل ، أولها معمل
تركيب الآلاب وتصليحها ، والثانى معمل الحدادة ، والثالث المسبك الذى كان يعرف
بالدوكمخانة ، والرابع معمل الخراطين والتجارين والعيينات التى يطلب عملها ، والخامس
معمل قدور القزانات الحديد والنحاس ، وفى المدرسة قسم لتعليم التلوين بالالوان
المختلفة (١)

(١) مدرسة التلغراف أسست سنة ١٨٦٨ . وألغيت سنة ١٨٦٩ ، ثم ألحقت بمدرسة
الفنون والصنائع

(٢) فرقة النقاشين أسست سنة ١٨٦٩ ، وألغيت سنة ١٨٧١

(٣) فرقة عمليات المرور أسست سنة ١٨٧٠ وألغيت سنة ١٨٧٢ ، وفرقة أخرى
أسست سنة ١٨٦٨ وألغيت سنة ١٨٧٢

المدارس الخصوصية

وأنشأ من المدارس الخصوصية :

(١) عن (الوقائع المصرية) العدد ٣٤١ (١٩ يناير سنة ١٨٧٠)

(١) مدرسة المساحة والمحاسبة . أسست سنة ١٨٦٨ ، وتولى نظارتها نظار مدرسة المهندسخانة

(٢) مدرسة اللسان المصرى القديم (اللغة الهير و غزيفية) أسست سنة ١٨٦٩ وتولى نظارتها المسيو بروكش (باشا) Brngscs العالم الألمانى فى الآثار المصرية وألغيت سنة ١٨٧٦

وأشهر من نبغ من خريجى هذه المدرسة العالم الأثرى الكبير احمد كمال باشا

(٣) فرقة الرسم بالمدارس الملكية أسست سنة ١٨٦٩ وألغيت سنة ١٨٧٩

(٤) مدرسة الزراعة أسست سنة ١٨٦٧ وألغيت سنة ١٨٧٥

(٥) مدرسة العميان والخرس ، للبنين والبنات ، أسست سنة ١٨٧٥ ، وتولى نظارتها محمد أنسى بك نجل سيد الله أبو السعود افندى

المدارس الثانوية

وانشأ من المدارس الثانوية

(١) المدرسة التجهيزية بالعباسية أسست سنة ١٨٦٣ ، ثم نقلت الى درب الجمازين

سنة ١٨٦٨ ، وعرفت بالخدوية

(٢) مدرسة رأس التين بالاسكندرية ، أسست سنة ١٨٦٣

المدارس الابتدائية

قلنا إن معظم المدارس الابتدائية التى أنشأها محمد على قد ألغيت فى أواخر عهده . ولم يحدد بدلها فى عهد عباس وسعيد ، فبذل اسماعيل جهوداً كبيرة فى إنشاء المدارس الابتدائية فى القاهرة وفى مختلف العواصم

ويرجع الفضل فى إنشاء هذه المدارس الى شريف باشا ، ثم إلى على باشا مبارك . الذى فكر فى تحويل التعليم فى السكتاتيب إلى التعليم الابتدائى النظامى ، وكان عدد السكتاتيب وقتئذ نحو خمسة آلاف كتاب

وهاك بيان ما أنشاه اسماعيل من المدارس الابتدائية :

مدرسة المبتديان بالعباسية أنشئت سنة ١٨٦٣ ثم نقلت إلى الناصرية ثم إلى المنيرة

مدرسة رأس التين الابتدائية بالاسكندرية سنة ١٨٦٣

مدرسة طنطا (بينها) أسست سنة ١٨٦٨

مدرسة أسوط " " " ١٨٦٨

" " " ١٨٧٢

" " " ١٨٧٣

" " " ١٨٧٢

" " " ١٨٧٣

" " " ١٨٧٩

" " " ١٨٧٤

" " " ١٨٧٩

" " " ١٨٧٩

" " " ١٨٧٢

" " " ١٨٧٢

" " " ١٨٧٣

" " " ١٨٧٢

" " " ١٨٧٢

" " " ١٨٧٩

" " " ١٨٧٢

" " " ١٨٧٦

" " " ١٨٧٩

ويضاف إلى هذه المدارس مدرسة (الصليبية) ، وقد كانت مكتبة أنشأتها والده

عباس باشا الأول ، وضم إلى المدارس الابتدائية سنة ١٨٧٢ ، ومدرسة قلاوون ،

والشيخ صالح للبنين ، ومدرسة محمد بك سيد احمد ، ومدرسة حافظ باشا بالاسكندرية ،
ومدرسة البوصيرى ، ومدرسة راتب باشا بالاسكندرية أيضاً
ومدرسة (خليل اغا) ، أنشأها كبير أغاوات والدة اسماعيل ، قرب المسجد الحسينى
بالقاهرة ، ثم انتقلت أخيراً الى شارع الأمير فاروق
ومدرسة القبة التى أنشأها الأمير محمد توفيق باشا ولى العهد على نفقته الخاصة

الحفلات المدرسية

كان الخديو اسماعيل شديد الميل إلى إقامة الحفلات المدرسية التى تحتتم بها الامتحانات
العامّة فى المدارس على اختلاف درجاتها ، وكان لهذه الحفلات مظهر نفخ فى ذلك العصر ،
إذ كان يحضرها كبار رجال الدولة ، وتوزع فيها الجوائز والمسكافات على المتقدمين من
الناجحين ، ويلقى فيها الأساتذة ونوابغ الطلبة الخطب والقصائد ، فكانت هذه الحفلات
من عوامل النهضة العلمية ، ويدلك على مبلغ عناية الحكومة بها أن (الوقائع المصرية)
وهى الجريدة الرسمية للحكومة كانت تعنى بوصف كل حفلة مدرسية وتشر كل ما
يلقى بها من الخطب والقصائد ، تسجيلاً لها ، وتعظيماً لقائلها . ونجد فى (الوقائع المصرية)
بيانات مستفيضة عن هذه الحفلات وأسماء من يحضرونها من رجال الدولة وأعلام
الأدب والعلم فى ذلك العصر ، وأسماء الأساتذة والطلبة الذين يخطبون فيها

الأزهر

ظل الأزهر الجامعة الإسلامية التى تدرس فيها علوم الدين والفقه واللغة ، وكان
التحليم فيه يتبع الأساليب القديمة التى درج عليها من سالف العصور
وقد بدأت روح الإصلاح والتقدم تتمشى فيه من عهد ولاية الشيخ محمد العباسى
المهدى مشيخته سنة ١٨٧١

وبأكورة الإصلاح فيه إنشاء نظام الامتحان لتخريج العلماء والمدرسين سنة ١٨٧٢ ،
فقد كان التدريس فى الأزهر خلوا من القيود ، فوضع الشيخ العباسى نظاماً لامتحان
العلماء ، وألف لهذا الغرض لجنة برأسه مؤلفة من ستة من كبار العلماء ، اثنان من
الشافعية وهما الشيخ خليفه الصفى . والشيخ احمد شرف الدين المرصى . واثنان من
المالكية وهما الشيخ احمد الرفاعى والشيخ احمد الجيزاوى . واثنان من الحنفية . وهما
الشيخ عبد الرحمن البحر اوى . والشيخ عبد القادر الرفاعى

ومهمة هذه اللجنة امتحان المرشحين للعالمية في مختلف العلوم وإعطاء الناجحين منهم
اجازة العالمية ، وكان تأليف هذه اللجنة أساس النظام الجديد في الأزهر
وجاء السيد جمال الدين الافغانى إلى مصر سنة ١٨٧١ ، فننفخ في الأزهر روح النهضة ،
وغرس بزور التقدم الفسكرى والعلى ، وقد بدت ثمارها بظهور المدرسة الحديثة التى حمل
لواءها الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده فى الأزهر وخارج الأزهر

البعثات

أعاد اسماعيل عهد البعثات التى ازدان بها عصر محمد على من قبل ، وأخذ يوفد الطلبة
إلى مدارس أوروبا منذ سنة ١٨٦٣ ، وبلغ عددهم مدة حكمه ١٧٢ طالب ، وهو كما ترى
أقل من عدد البعثات فى عصر محمد على

وأنشأ مدرسة لأعضاء البعثة فى باريس بدل المدرسة التى أنشأها محمد على لهذا
الغرض وأقفلت فى أواخر عهده كما بيناه « عصر محمد على » ص ٤٥٢ ، لكن المدرسة
التي أنشأها اسماعيل أقفلت بعد نشوب الحرب السبعينية

مدارس الأقباط الأرثوذكس

ونشط الأقباط إلى إنشاء المدارس لتعليم أبنائهم ، ويرجع معظم الفضل فى هذه
النهضة الى جهود الأنبا كيرلس الرابع بطريرك الأقباط الأرثوذكس

فصار لهم فى عهد اسماعيل نحو ١٢ مدرسة بالقاهرة . أهمها المدرسة البطريركية
الكبرى ، ومدرسة مصر القديمة . وأخرى بالجيزة . ومدرستان بالاسكندرية . ومدرسة
أكيركية لتعليم اللاهوت واللغة القبطية والطقوس الدينية ، ونشطوا إلى تعليم البنات
فأنشأوا لذلك مدرستين . واحدة بحارة السقاين . وأخرى بالأزبكية

وقد منح اسماعيل مدارس الأقباط مساعدات جمة ، أهمها انه وهبها ١٥٠٠ فدان من
أجود أطيان القطر ، ليخصص ريعها على التعليم فيها ، فكان هذا الريع ينفق بمعظم ما ينفق

على هذه المدارس

المدرس الأوروية

كثرت عدد المدارس الأوروية التي فتحتها البعثات الدينية للبنين والبنات ، فبلغ عددها في عهد اسماعيل ٧٠ مدرسة^(١) ، ولم تنتشر في أى عهد بمثل ما كثرت في عهده وقد خرجت عدداً كبيراً من رجال الأعمال والمهنة وموظفي الحكومة ، وخاصة موظفي البريد والسكك الحديدية والمحال التجارية والبنوك وتراجمه القنصليات والمحاكم المختلطة ، ونال كثير منهم الحماية الأجنبية بواسطة القناصل ، فصاروا في حكم الأجانب في انتمائهم للدول الأجنبية ، وميولهم اليها ، وعدم خضوعهم للنظم الأهلية القضائية والإدارية

وزارة المعارف

قلنا إن اسماعيل أعاد ديوان المدارس (وزارة المعارف) بعد أن ألغى في عهد سعيد ولما تقدمت بهضة التعليم خصص لوزارة المعارف سراي الأمير فاضل بدررب الجمالين ، وهي سراي غفمة وسعت ديوان المدارس وبعض المعاهد العلمية ، كمدرسة المهندسخانة ومدرسة الحقوق . ومدرسة المساحة والمحاسبة . والمدرسة التحضيرية . ودار السكتب ، ومعمل الطبيعة والكيمياء . ومدرج المحاضرات (الانفتياترو) ، فصارت بمنزلة الجامعة المصرية ، وكان اختيار هذه السراي إجابة لاقتراح العلامة علي باشا مبارك حينما ولى وزارة المعارف

وتعاقب على وزارة المعارف في عهد اسماعيل الوزراء الآتية أسماؤهم :

ابراهيم أدهم باشا (يناير — يوليه سنة ١٨٦٣) . شريف باشا (يوليه سنة ١٨٦٣ — أبريل سنة ١٨٦٨) . علي مبارك باشا (أبريل سنة ١٨٦٨ — سبتمبر ١٨٧٠) . مصطفى بهجت باشا (سبتمبر سنة ١٨٧٠ — مايو سنة ١٨٧١) . علي مبارك باشا (مايو سنة ١٨٧١ — أغسطس سنة ١٨٧٢) . الأمير حسين كامل باشا (أغسطس سنة ١٨٧٢ — أغسطس سنة ١٨٧٣) . مصطفى رياض باشا (أغسطس سنة ١٨٧٣ — مايو سنة ١٨٧٤) . محمد ثابت باشا (مايو سنة ١٨٧٤ — سبتمبر سنة ١٨٧٤) . الأمير طوسون باشا (سبتمبر

سنة ١٨٧٤ — أغسطس سنة ١٨٧٥) . يحيى منصور باشا (سبتمبر سنة ١٨٧٥ — يونيه سنة ١٨٧٦) . مصطفى رياض باشا (يونيه سنة ١٨٧٦ — اكتوبر سنة ١٨٧٧) . اسماعيل باشا أيوب (اكتوبر سنة ١٨٧٧ — أغسطس سنة ١٨٧٨) . علي باشا مبارك (أغسطس سنة ١٨٧٨ — ابريل سنة ١٨٧٩) . محمد ثابت باشا (ابريل سنة ١٨٧٩ — يوليه سنة ١٨٧٩)

ميزانية التعليم

كان اسماعيل ينفق بسخاء على التعليم ، فقد كانت ميزانية المعارف في عهد سعيد لا تتجاوز ستة آلاف جنيه ^(١) ، فزادها اسماعيل الى أربعين ألفا ، ثم بلغت كما ذكر على باشا مبارك ^(٢) ٧٥٠٠٠ جنيه ، منها ٤٨٠٠٠ من وزارة المالية (الميزانية العامة) و ٢٠٠٠٠ من إيراد تفتيش الوادى ، و ٧٠٠٠ من ديوان الأوقاف ، وكان التعليم في معظم المدارس مجانيا

ثم نقصت ميزانية وزارة المعارف في أواخر عهد اسماعيل بسبب الارتباك المالية التى سببتها قروضه ، فبسطت الى ٢٠٠٠٠ جنيه .

(١) إدوين دى ليون . مصر الخديو ص ١٦٢

(٢) الخطط التوقفية ج ١ ص ٨٩



علي باشا مبارك

(١٨٢٤ — ١٨٩٣)

زعيم نهضة العلم والتعليم في عصر اسماعيل

على باشا مبارك

(١٨٢٤ - ١٨٩٣)

زعيم نهضة العلم والتعليم في عصر اسماعيل

ان الحديث عن تقدم التعليم في عهد اسماعيل يستتبع الكلام عن العلامة على باشا مبارك ، فان اسمه مقرون بهذه النهضة المباركة

في تاريخنا القومى شخصيات مجيدة ، تعد أركاناً للنهضة القومية ، لما لها من الأثر البالغ في تطورها . وتوجيهها الى المثل العليا في شتى مظاهرها ، من الناحية الأخلاقية والوطنية ، أو العلمية والأدبية ، أو الاقتصادية والاجتماعية

ومن واجب الوفاء لهذه الشخصيات أن نذكرها دائماً بالخير ، ونخصص لها ما هي جديرة به من البحث والدرس ، ولاغرو فالشخصيات المجيدة في تاريخ مصر هي كالنجوم التي تضيء في سماء النهضة القومية

وقد بذلنا ما استطعنا من جهد لدراسة تلك الشخصيات في الأجزاء الثلاثة السابقة من تاريخ الحركة القومية ، كلما عرضت المناسبة للكلام عنها ، وهنا ، لمناسبة التعليم والنهضة العلمية في عصر اسماعيل ، نرى حقاً علينا أن نفي ببعض هذا الواجب نحو العلامة على باشا مبارك ، فهو عماد هذه النهضة ، وقلبها النابض ، ورأسها المدبّر ، وهو من الشخصيات الفذة التي سطعت سطوعاً قوياً في عهد اسماعيل ، ويعد تاريخه قطعة من هذا العصر ، والعصور التي تلتها ، الى عصرنا الحاضر ، وإلى ما شاء الله

نشأته الأولى (١)

ولد المترجم في برنبال الجديدة ، من أعمال مركز دكرنس بمديرية الدقهلية سنة ١٨٢٤م

(١) اعتمدنا في بيان معظم الوقائع ، على ما استخلصناه من ترجمة على باشا مبارك

(١٣٣٩ هـ) ، وأبوه الشيخ مبارك بن مبارك بن سليمان بن إبراهيم الروحي من أهالي هذه الناحية ، وجده الأعلى من ناحية كوم بني مراس والخليج على بحر طناح ، من أعمال مركز المنصورة ، « ولفضل كبير حصل في هذا البلد » تشتت عائلته ، فأقام جده الأكبر إبراهيم الروحي في برنال الجديدة ، ونال فيها مكانة عالية ، فكان إمامها وخطيبها وقاضيا ، وبقيت هذه المكانة في نسله ، حتى عرفت عائلتهم بعائلة المشايخ

ولاضطهاد وقع بأهل برنال وإرهاقهم بالضرائب الثقيلة هاجرت عائلة مبارك ، وتفرقت في البلاد ، فنزل والد المترجم بعزبة الحماديين من بلاد الشرقية (بمركز فاقوس الآن) ، وكان ابنه لم يبلغ بعد السادسة من عمره ، ولم تطب لهم الإقامة في هذه البلدة ، اذ لم يلقوا فيها إكراما ، فارتحلوا منها إلى عرب السماعيل بالشرقية ، فأحسنوا وفادة والد المترجم ، وأكرموا مثواه ، ولم يسكن في بلدتهم فقهاء ، فجعلوه مرجعهم في الأحكام الدينية ، وبنوا مسجدا جعلوه إمامه ، ولما بدأ يستريح من الشدائد التي عاناها قبل أن يهبط هذا البلد ، أخذ يعنى بهذيب ابنه وتعليمه ، وكان المترجم قبل رحيله من برنال ، قد بدأ يتعلم القراءة والكتابة على رجل ضرير من أهلها ، فلما استقر بأبيه المقام بين عرب السماعيل ، أخذ يعلمه بنفسه ، ثم أسلمه إلى فقيه اسمه الشيخ أحمد أبو خضر ، أصله من ناحية الكردي (وهي بلدة قريبة من برنال) ، ثم ارتحل إلى قرية صغيرة على مقربة من مساكن أولئك العرب ، وهناك حفظ المترجم على يده القرآن في سنتين

وكان الشيخ يقسو في معاملته ويضربه ، كما هي عادة الفقهاء والمعلمين مع تلاميذهم في ذلك العصر ، فامتنع عن متابعة القراءة عليه ، وأبى أن يذهب إليه ، وجعل يقرأ عند أبيه ، لكن أباه كان لا يستطيع التفرغ لتعليمه ، لكثرة مشاغله ، فترأخى المترجم في الحفظ والدرس ، وكاد ينسى ما حفظه ، فهم أبوه أن يجبره على الرجوع إلى الفقيه ، لكنه أبى أن يعود إليه ، وحدثه نفسه بالهرب ، لما كان يجده من سوء المعاملة ، فتدخل اخوته في الأمر ، فأبدى لهم نفوره من الحفظ ، وأعرض عن أن يكون « فقيها » ورغب أن يكون « كاتباً » ، لما كان يراه على الكتاب من حسن الهيئة والقربى من الحكام وكان لأبيه صديق كاتب بناحية (الاخوية) ، فأسلمه إليه ليتعلم الكتابة على يديه ، فإلزمه في داره يتعلم عنه ، ولكنه رأى منه قسوة وغلظة ، وناله منه أذى شديد ، اذ

سأله يوماً عن الواحد في الواحد فأجاب به بائنين ، فضربه بمقلاة بن ، فشج رأسه ، وكان ذلك على ملاء من الناس ، فشكاه الى أبيه ، فلم يحفل بشكايته ، فهرب ، و انتهى به المطاف الى العودة وحيدا الى برنبال ، وهناك وافاه أخوه الذي كان يبحث عنه ، فأعادته الى أبيه ، وقد حار في معالجته وتعليه ، وأبدى المترجم نفورا من الرجوع الى الكاتب أو الفقيه ، لما رأى منها من الايذاء والضرب

فارتأى أبوه أن يعهد به الى صديق له من كتبة المساحين ، فرضى بذلك ، ولازمة ثلاثة أشهر ، ثم انفصل عنه ، وبقي في بيت أبيه يقرأ عليه ، وبعد سنة جعله مساعداً لكاتب في مأمورية أبي كبير . بمرتب قدره خمسون قرشاً . ولكن الكاتب لم ينقده أجره ، الى أن تسلم يوماً حاصل الجباية من أبي كبير ، فأخذ منه راتبه المتأخر ، فنقم منه الكاتب وأغرى به مأمور أبي كبير ، واتفق وإياه على تجنيده ، فاستدعاه المأمور واعتقله ، ووضع الغل في عنقه ولبث في السجن بضعة وعشرون يوماً . قاسى فيها أمر الشدائد والآلام ، ولما علم أبوه بسجنه رفع ظلامته الى محمد علي باشا عزيز مصر ، وكان إذ ذاك في منيا القمح ، فكتب باخلاء سبيله ، وإطلاق سراحه ، وعاد أبوه بالأمم ليطلب من المأمور تنفيذ ، وقبل أن يحضر جاء النجى صديق للسجان ، وأفضى اليه أن مأمور زراعة القطن بناحية أبي كبير في حاجة الى كاتب ، فذه السجان على المترجم ووصفه له بالنجاة ، وحسن الخط ، وبعد قليل جاء أمر الافراج ، وذهب الى مأمور الزراعة ، وكان أسود حبشياً يدعى (عبر افندى) ، فاتخذة كاتباً عنده مقابل جراية يومية من الخبز ، وخمسة وسبعين قرشاً في الشهر ، فارتضى هذا العمل ، وكانت ساحة أخلاق عبر افندى وطيبته ما رغب اليه البقاء في هذه الوظيفة

ما يؤخذ من نشأته الأولى

الى هنا ليس في نشأة المترجم الأولى شيء مما يلفت النظر ، لكن اتصاله أن تكون صورة مصغرة للحياة الاجتماعية في ذلك العصر

فانتقال عائلة المترجم من بلد الى بلد ، من كوم بنى مراس على بحر طناح ، الى برنبال بأقصى الدقهلية شمالا ، ثم الى السماعيل بالشرقية ، كان نتيجة سوء معاملة الحكام للاهلين

فى ذلك العصر ، وإرهاقهم بالضرائب الجائرة ، مما اضطر تلك العائلة ، وكثير أمثها ، الى الرحيل فراراً من المطالب التى لم يستطيعوا أداءها ، بعد أن تجردوا من ماشيتهم ومتاعهم ، وتشدد الحكام فى استخلاصها بالسجن والضرب ، فلم يجدوا مخلصاً من هذه المظالم سوى الهجرة من موطنهم ، وهذا يعطينا صورة من مظالم الحكام فى ذلك العهد ، إذ لم يسكن ثمة قانون يمنع ظلم القوى عن الضعيف ، ويحول دون اعتداء الحاكم على المحكوم ، ولا ضرائب منتظمة معلومة المقدار ، يعرف كل إنسان حدود ما عليه منها ، بل كانت متروكة لأهواء الحكام والرؤساء ، فلا جرم أن استهدف آل المترجم للتجرد من متاعهم وماشيتهم ، ثم إلى السجن والضرب ، ثم الى الهجرة والتنقل من بلد إلى بلد ، فراراً من المظالم

وهذه النشأة تعطينا من جهة أخرى صورة لما كانت عليه حالة التعليم قبل أن يآلف الناس المدارس الحديثة ، فان فكرة تعليم الأبناء كانت موجودة عند الآباء الذين نالوا حظاً من العلم ، يدل ذلك على ذلك ميل والد المترجم الى تعليم ابنه قدر ما يستطيع ، لكن طريقة التعليم كانت رديئة ، لا تثمر فى تنمية الفكر وتهذيب النفس ، ففقيه القرية ، وكاتب الإخيوه ، وأمثالها من الفماء والعرفاء ، كانوا من الجهل والقسوة بحيث لا ينتج التعليم على أيديهم سوى الجهالة ، وبث روح الخوف والجبين فى أخلاق الشباب ، لأن القسوة والضرب يقتلان فى نفس التلميذ روح الشجاعة والأخلاق الفاضلة

وليس فى نشأة المترجم الأولى حالة غير عادية تجعل منه رجلاً يختلف عن معاصريه ، ولكن أمراً واحداً يلفت النظر ، ذلك هو نقوره من الذل ، ومجافاته قسوة المعلم ، ففقيهها كان أو كاتباً . أفلا تراه يؤثر الهجرة على احتمال القهر والضرب ؟ ثم ألا تراه كأنما يتقدم عصره ويبدع معاصريه ، فيتطلع إلى أسلوب فى التعليم أرقى من الأسلوب العتيق الذى كان مألوفاً فى عصره ؟

إن هذه ظاهرة تدل على أن نفس الفتى الصغير تأبى الذل ولا تقيم على الضيم ، وذلك ينبىء عن سمو الخلق ، لأن إباء الذل يدل على نفس عزيزة ، وعزة النفس تجمع حولها سمطاً من الأخلاق الكريمة ، ولا مرأى فى أن تلك النفس العزيزة كانت من أسباب نبوغ المترجم ، فلو هو رضى بالذل والهوان ، لاستمر فى طريقه ، ولم يتجاوز أن يصير

كاتباً صغيراً ، مرءوساً لمثل عنبر افندى ، ولكن انظر الى ما حدثته به نفسه - وهوى شغل هذه الوظيفة - تجدد نفساً متوثبة كانت تحتلج بين جوانح المترجم

فقد روى عن نفسه انه لما اشتغل كاتباً لعنبر افندى رأى منه رأفة وشفقة وحسن معاملة ، تختلف عما لقيه من كاتب ابى كبير ، لكنه شعر بأن لو كان عنبر افندى على غرار ذلك الكاتب ، لما وجد من ينقذه من قسوته وسوء معاملته ، ومن ثم اتجهت نفسه الى أن يكون « بحالة لاذل فيها ولا تخشى غوائلها ، كما يقول المترجم

فهذا الشعور ، هو فيض النفس العزيزة التى تأبى الهوان ، وتطمح الى المعالى ، وهو شعور كريم ، كان له أثره فى حياة على مبارك

وإن سمو هذا الشعور ليدعونا فى إعجاب ، أن نتساءل من أين اقتبس ؟ وكيف اختص به دون أقرانه فى القرية ؟ إن هذا هو سر نبوغ العظماء ، لا نجد له تعليلاً دقيقاً ، فإذا عللته بتأثير البيئة أو الوراث ، اعترضك فى هذا أن النابغة قد ينشأ وغيره من الناس فى بيئة واحدة ، ومن أب واحد ، وأم واحدة ، ومع ذلك يتفرد بالنبوغ دون أقرانه واخوته

قد يكون السر فى النبوغ هو الاستعداد الفطرى للنبوغ ، يولد مع صاحبه ، أو هو الإلهام الذى يودعه الله نفس النابغة ، أو هو التوفيق والعناية الإلهية ، لك أن تفسره بمعنى من هذه المعانى ، أو بها كلها مجتمعة ، ولكن علينا أن نحسب حساباً لتأثير الوسط والوراثة ، فلا شك أن على مبارك قد اقتبس شيئاً من أخلاق أبيه ، فقد كان جده الأكبر رجلاً « معظماً مكرماً » ، نزل بلدة برنبال ، ولم يكن من أهلها ، فصار أمامها وخطبها وقاعنها ، وبعد وفاته بقيت هذه الوظيفة فى نسله ، طبقة بعد طبقة ، فلو لم يكونوا على أخلاق فاعلة ، ونفوس طيبة ، لما احتفظوا بهذه المنزلة ، حتى صارت عائلتهم تعرف بعائلة « المشايخ »

وكذلك لما هجر أبو المترجم ناحية برنبال ، وورد قرية السماعنة ، احتفظ بعزة النفس ، ونال من أهل تلك القرية مكانة ممتازة . أدركها بعلمه وفضله . وإنك لتلح عزة نفسه من كونه لم يطق صبراً على اعتقال ابنه ، وذهب إلى منيا القمح ، حيث كان عزيز مصر « محمد على باشا » ، ورفع اليه ظلامته ، وشكا اليه ما حاق بابنه من السجن ،

فالشكوى من الظلم ، واستصراخ وليّ الأمر ، من الأمور التي تحتاج (في ذلك العصر) الى شيء من الجرأة والشجاعة ، فكم من المظالم كانت ترتكب . ويستسلم لها المظلومون ، وإذا حدثهم أنفسهم بالشكوى منها ، فقلبا تحفزهم الشجاعة إلى إبلاغها لأكبر رأس في الحكومة

فأغلب الظن أن المترجم اقتبس عن أبيه تلك النفس العزيزة ، وهذا فضل يجب أن نسجله لوالد المترجم ، الشيخ مبارك بن مبارك بن سليمان بن إبراهيم الروجي

نشأته الثانية في المدارس النظامية

إن طموح نفس على مبارك الى المعالي هو الذي سلك به سبيل المدارس النظامية ، ذلك أنه حينما اشتغل كاتباً عند عنبر افندى ، أخذ يسأل فراش المأمور عن أخبار سيده وأسباب بلوغه هذا المركز الممتاز في الحكومة ، وكان يدهشه أن عنبر افندى ، وهو أسود حبشى ، يصل إلى هذا المنصب ، حين كان يعتقد أن الحكام لا يكونون إلا من الأتراك على حسب ماجرت به العادة في تلك الأزمان ، فعلم من الفراش عن سبب ارتقائه ، أنه كان مشترى سيده من ذوات المكانة والجاه ، فأدخلته مدرسة « قصر العيني » إحدى المدارس النظامية التي أنشأها محمد على باشا ، فتعلم فيها وتخرج منها ، وصار أهلاً للمركز الذي يشغله ، وعلم أن الحكام يؤخذون من خريجي هذه المدارس

فلما استمع المترجم لهذا الحديث ، مالت نفسه الى دخول تلك المدارس ، ليصل إلى ماوصل اليه عنبر افندى . وأخذ من تلقاء نفسه يسأل عن السبيل إلى دخول المدارس النظامية ، وسأل الفراش : هل يدخلها أحد من « الفلاحين » ؟ فقال يدخلها « صاحب الواسطة » ، فتعلقت نفسه بالسعى لدخولها ، واعتزم ترك العمل الذي كان يشتغل به ، والذهاب إلى مصر ليلتحق بمدرسة قصر العيني

دخوله مدرسة ميت العز

وما خالجه هذا العزم حتى أصر على إنفاذه ، دون أن يكشف أحداً ، فطالب الإذن من رئيسه بأجازة يقضيها في زيارة أهله ، فأذن له بخمسة عشر يوماً ، وسافر الى وجهته

وفيا هو يسير في طريقه مر بقرية بني عياض (١). والتقى بجماعة من الأطفال ، يتبعون رجلا خياطاً ، وكل منهم يحمل دواة وقلبا ، فاجتمع بهم تحت شجرة ، وتعرف حالتهم ، فاذا هم تلاميذ مكتب ميت العز ، أحد المكاتب التي أسسها محمد على باشا ، وكان ذلك فألا حسناً للمترجم ، كما يقول عن نفسه ، إذ أنه حين اجتمع بالأطفال ورأى الخياط خطه أجود من خطوطهم ، رغب إليه أن يدخل مكتب ميت العز ، وأفهمه أن نجباء المكاتب ينتقلون إلى المدارس دون واسطة ، فابتهج المترجم لهذه الفكرة ، إذ وجد فيها بغيته التي يشدها ، ولم يكن أحب الى نفسه من أن يسلك سبيل الدخول إلى المدارس ، ويجتاز تلك العقبة التي أشار إليها فراش المأمور في حديثه له ، وهى الواسطة لدخول المدارس ، ورأى أن الاجتهاد فى المكتب سيغنيه عن تلك الواسطة التي قد لا يجدها

دخل المترجم مكتب ميت العز ، وناظره من معارف أبيه ، وكان يعلم أن دخول ابنه المكتب لا يرضيه ، فأراد أن يصرفه عن دخوله ، ولكن رآى منه إصرارا على عزمه ، فبقى بالمكتب خمسة عشر يوما ، وأرسل الناظر إلى أبيه ، فجاء يسعى لإرجاعه عن عزمه ، فأبى ، فلجأ إلى حيلة ينتزعه بها من المدرسة ، فاتفق مع الناظر على أن ينتهز الفرصة فى خروج ابنه إلى الفسحة وقت الظهر ، فاخطفه وعاد به قسرا إلى بلده ، وحبسه فى البيت عشرة أيام ، وأخذت أمه تبكى وتستعطفه ليرجع عن عزمه ، كى يبقى بينهم ولا يفارقهم ، فوعدها بالبقاء . ولكننه أسر فى نفسه أن يغتنم أقرب فرصة لفراق أهله وذويه ، والرحيل فى طلب العلم . وانتظر حتى اطمأنوا إلى عدوله عن فكرته ، ولما كانت إحدى الليالى تربص حتى ناموا جميعاً ، وأخذ دواته وأدواته ، وخرج من البيت خائفاً يترقب ، وتوجه تلقاء ميت العز ، وكان ذلك — كما يقول المترجم — آخر عهده بسكناه بن أبويه . وكانت ليلة مقمرة ، فمشى حتى بلغ ميت العز ضحى الغد ، ولم يشعر الناظر إلا وهو داخل المكتب مع زملائه التلاميذ ، وكلما خشى أن ينجى أبوه ويحتال عليه لاخطافه ثانية ، فلزم المكتب ، لا يخرج منه ليلاً ولا نهاراً ، وجاء أبوه غير مرة ليقتنعه

(١) بمركز هيا الآن : قبل أبى كبير بشرق

بالعدول عن عزمه ، ويأخذه بالحسن ، فلم ينجح في مسعاه ، واستمر الغلام ملازماً
المسكتب . مكباً على الدرس والتحصيل

انتقاله إلى مدرسة (قصر العيني)

بقى المترجم في مكتب ميت العز إلى أن جاء ناظر مدرسة الخانكة (عصمت افندى)
لاختيار نجباء التلاميذ من المسكتب المذكور ليلتحقوا بمدرسة قصر العيني ، فكان التلميذ
على مبارك ممن وقع عليهم الاختيار ، فجاه أبوه يحاول من جديد صرفه عن الذهاب إلى
المدرسة ، وشكا أمره إلى عصمت افندى . فأحاله على ابنه ، وقال إن الخيار له ، فخيروه
بين العودة مع أبيه أو الالتحاق بالمدارس ، فاختار المدارس ، فبكى والده بكاء كثيراً ،
وأغرى به جماعة من المعلمين ليستميلوه . فلم يصنع لهم ، ودخل مدرسة قصر العيني سنة
١٨٣٦ ، وكان لا يتجاوز يومئذ الثانية عشرة من عمره

وهنا تبدو ظاهرة جديدة في شخصية المترجم ، إلى جانب ما ذكرناه عن عزة نفسه ،
وطموحه إلى المعالي ، وهى ميله الفطرى إلى العلم ، وشغفه بالارتواء من منهل العذب . وما
فطر عليه من قوة الإرادة ، ومضاء العزيمة

فانظر إلى مبلغ حبه للعلم ، والتعلم . تجده يسعى جهده للالتحاق بالمدارس . رغم
إرادة والديه . وليس من المألوف بين الأطفال والشبان أن يقبلوا على العلم بوازع من
أنفسهم ، بل آبائهم هم الذين يدفعونهم إلى دخول المدارس ويرغبونهم بمختلف الوسائل
في متابعة الدرس ، وكثيراً ما ينعب الآباء في إيلاف أبنائهم المدرسة والإقبال عليها

فالغلام الذى يتعلق بدخول المدارس رغم إرادة أبويه ، ويستهدف لغضبهما فى هذا
السبيل ، لابد أن يكون قد رسخ فى نفسه شغف شديد بالعلم والتعلم

وتتجلى أيضاً قوة عزيمة المترجم ، فى إصراره على دخول المدارس ، رغم تلك العقبات
التي اعترضته ، فمن إعصاب والديه ، الى بُعد الشقة ، ووعورة الطريق . إلى قلة ذات يده ،
إلى صغر سنه ، إلى المغامرة بنفسه فى حياة يجهلها ولا يعرف مصيرها ، كل ذلك يدل على
حظ عظيم من صدق العزيمة وقوة الإرادة

فكرة النفس ، والطموح إلى المعالي ، وحب العلم ، وقوة الإرادة ، هذه هي الصفات التي تظالغنا بها شخصية على مبارك وهو بعد في سن الطفولة والمراهقة وسنرى كيف لازمته هذه الصفات في كل أدوار حياته ، فكان لها ذلك الأثر العظيم في أعماله

التعليم في مدرسة قصر العيني

لم تكن مدرسة الطب قد نُقلت بعدُ إلى قصر العيني ، حينما جاء مصر على مبارك ، بل كانت لم تزل بأبي زعبل ، أما المدرسة التي كانت بقصر العيني وقتئذ (سنة ١٨٣٦) فهي مدرسة إعدادية للمدارس الحربية والعالية

وصف المترجم التعليم في تلك المدرسة ، ويؤخذ من وصفه انه لم يكن على درجة حسنة من التقدم ، لا من جهة مستوى التعليم في ذاته ، ولا من جهة معاملة التلاميذ ، فقد ذكر أنه وجد المدارس على خلاف ما كان يظن ، وأن مدرسيها ورؤساءها كانوا لا يحسنون فهم وظائفهم ، ولا يعنون بالتلاميذ ، وكان التعليم العسكري موضع العناية فيها ، فيتمرن الطلبة على الحركات الحربية في معظم الأوقات ، في الصباح ، والظهر ، وبعد الأكل ، وفي أماكن النوم ، وكان الضرب وأنواع الإيذاء من الأمور المألوفة في التعليم ، وكذلك قلة العناية بمأكل التلاميذ ومسكنهم ، فكانت مفروشاتهم حصر الحلفاء ، وأحرمة الصوف الغليظ من صنع معمل بولاق ، ولم يكن الأكل الجارى للتلاميذ سائغاً ، فاستعاض عنه على مبارك بالجبن والزيتون

وقد اعتراه في المدرسة مرض ، لما اجتمع عليه من الأفكار والهموم وتغيير الطقس ، فنقل إلى مستشفى المدرسة ، ولقي في مرضه الشدائد والآلام ، ولحقه الجوع بالمستشفى ، وفيما كان على فراش المرض ، جاء أبوه إلى قصر العيني ، واتصل به بواسطة أحد الممرضين ، ورغب إليه أن يعود معه إلى بلده . فالت نفسه لإجابته ، وهم بترك المدارس ، لما لقيه فيها من التعب والنصب ، ولعدم وجدانه التعليم الذي ينشده ، ولكنه خشي عواقب الحرب من المدرسة ، إذ كانت الحكومة تتعقب الهاربين من التلاميذ ، وتعتقل أهليهم ، وتسيء معاملتهم ، فخشي أن ينال أباه من عنت الحكومة ما لا يرضاه له ، فامتنع

عن الحرب ، فعاود أبوه الكرة يستميله ويهون عليه الأمر ، فأبى واعتزم « الصبر على قضاء الله ، ولما شفى انتقل من المستشفى الى المدرسة ، واستأنف الدرس ولم يصب بمرض بعد ذلك أثناء دراسته

انتقاله الى مدرسة أبى زعبل

رما نقلت مدرسة الطب الى قصر العيني سنة ١٨٣٧ تحول تلاميذ القصر الى أبى زعبل فانتقل اليها المترجم كسائر تلاميذ المدرسة

وقد شعر بتقدم مستوى التعليم في مدرسة أبى زعبل ، وينسب المترجم هذا التقدم الى كفاءة ناظر المدرسة ، وهو المرحوم ابراهيم بك رافت ، وحسن عنايته بتعليم النشء ، وبما ذكره في هذا الصدد . أنه كان في بداية عهده يجد صعوبة كبيرة في تفهم فنون الهندسة والحساب والنحو ، ويراها كالطالسم . وكلام المدرسين فيها كالسحر ، ولما سكن ابراهيم بك رافت أوضح للتلاميذ معاني الهندسة وقواعدها بأسلوب تقبله عقولهم ، فانفتح لحسن بيانه ذهن المترجم ، وبدأ يعي ما يسمع من الدروس

ولفت نجاح التليذ على مبارك نظر رافت بك ، فصار يضرب به المثل ، ويجعل نجاحه على يديه دليلا على تأثير أسلوب المدرس في تثقيف أذهان التلاميذ

وفي سنة ١٨٣٩ اختار ولاية الأمور نجباء مدرسة أبى زعبل لإلحاقهم بمدرسة المهندسخانة ببولاق ، فكان على مبارك ضمن هؤلاء

دخوله مدرسة المهندسخانة

دخل مدرسة المهندسخانة ، وكان حينئذ يافعا ، إذ بلغ السادسة عشرة من عمره ، فأخذ نضوجه العلبي يزداد وينمو . ومسكت خمس سنوات يتابع الدرس ، حتى استكمل جميع علوم المدرسة . وظهرت عليه مخايل الذكاء والتقدم منذ دخلها ، فكان دائما أول فرقته ، وأسانذته فيها طائفة من علماء الرياضيات . ممن علا ذكرهم في فجر النهضة العلمية . أمثال : محمود باشا الفلكي . وطائل افندى . ومحمود بك أبو سن . ودقله افندى . و ابراهيم بك زمضان . واحمد بك فايد . وسلامه باشا ابراهيم . وناظر المدرسة المسيو لامبير بك

أحد علماء الفرنسيين . ولهؤلاء الأساتذة فضل كبير على المترجم ، إذ تلقى على أيديهم العلوم الهندسية والرياضية ، ولم تسكن ثمة كتب مؤلفة في الفنون التي تولوا تدريسها ، بل كان المعلمون يملون ، والتلاميذ يكتبون ما يسمعون في كرايس . كل قدر اجتهاده ، وكان المعلمون كما شهده لهم بذلك المترجم « يبذلون غاية جهدهم في التعليم » ، وفي آخر عهده بمدرسة المهندسخانة أخذوا يطبعون الكتب في مطبعة الحجر ، فاستعان بها التلاميذ ، إلى أن تكاثرت طبع الكتب المطولة في العلوم والفنون الرياضية

انتظامه في سلك البعثات سنة ١٨٤٤

تعددت البعثات العلمية المدرسية في عهد محمد علي باشا ، وقد تكلمنا عنها تفصيلاً في كتاب « عصر محمد علي » (ص ٤٥١ طبعة أولى)

وتخرج من البعثات طائفة من النوابغ في عصر محمد علي ، واسماعيل ، ومن حسن توفيق المترجم وحسن استعداده أن انتظم في سلك البعثة الخامسة ، وهي أكبر البعثات شأناً ، وفيها بعض أنجال محمد علي وأحفاده ، ولذلك يسميها علي باشا مبارك (بعثة الأنجال)

تولى القائد سليمان باشا الفرنسي اختيار أعضاء هذه البعثة من نوابغ طلبة المدارس العالية ، فكان التلميذ علي مبارك ضمن من اختيروا لها من متقدمي مدرسة المهندسخانة ، وبلغ عددهم في مبدئها ٧٠ تلميذاً ، منهم الأمير عبد الحليم ، والأمير حسين من أنجال محمد علي ، والأمير أحمد رفعت ، والأمير اسماعيل (الخديو) من أنجال إبراهيم باشا ، وضمت طائفة من شغلوا المراكز الكبيرة في الحكومة بعد عودتهم ، أمثال شريف باشا ، وعلي باشا مبارك ، وعلي إبراهيم باشا ، وحمام عبد العاطي باشا ، وسليمان نجاتي بك وغيرهم (١)

وقد بدا من المترجم لمناسبة التحاقه بهذه البعثة ، ما فطر عليه من الميل الشديد إلى

(١) ذكرنا أسماءهم وترجمنا لنوابغهم في كتاب « عصر محمد علي » ص ٤٦٥ وما بعدها

العلم ، فان المسيو لامبير بك ناظر مدرسة المهندسخانة رغب اليه البقاء ليحججه مدرساً بها ، وأفهمه أن بقاءه يعجل بترتيب وظيفة له ، على حين أن التحاقه بالبعثة يجعله باقياً في سلك التلاميذ ، ويقوت عليه تلك المزية ، لكنه أثر الالتحاق بالبعثة ، ليزداد اكتساباً للعلوم ، ولأن سفره مع الأنجال يزيده شرفاً ورفعة ،

سافرت البعثة الى فرنسا سنة ١٨٤٤ ، ووجهتها تعلم الفنون الحربية ، وأقام أعضاؤها سنتين بباريس ، ولأجلهم أنشئت بها المدرسة المصرية لتعليم الطلبة اللغة الفرنسية ، وإعدادهم لدخول المدارس العليا بفرنسا ، وخصص لهم بها المعلمون والضباط الفرنسيون ، وكان تلاميذ البعثة يتعلمون التعليمات العسكرية كل يوم ، ولقى المترجم في دراسة اللغة الفرنسية مصاعب جمة ، دللها بقوة العزيمة ، فقد كان الى عهد انتظامه في البعثة غير عارف بتلك اللغة ، شأنه في ذلك كشأن العلامة رفاة بك رافع الطهطاوى حينما انتظم في البعثة الاولى ، واقتضى نظام التعليم في البعثة أن يجعل من المتقدمين في الرياضيات (ومنهم المترجم) والعارفين باللغة الفرنسية فرقة واحدة ، وكلف المعلمون أن يلقوا الدروس بالفرنسية للجميع ، لافرق بين من يفهم تلك اللغة ومن لا يفهمها . ففعلوا ، وأحالوا غير العارفين بها على العارفين ليتعلموا منهم بعد انتهاء الدروس ، ولكن العارفين بالفرنسية كانوا يبخلون على مثل على مبارك بالتعليم ، لينفردوا بالتقدم

فسكت المترجم مدة لا يفهم الدروس التي يسمعونها ، وخشى العقوبة . فعالج هذه الصعوبة بالصبر والمثابرة ، وقوة العزيمة . ذلك أنه أخذ يدرس الفرنسية بنفسه ، واشترى لهذا الغرض السكتب الأولية في الهجاء واللغة ، وأكب على مطالعتها وتفهمها وحفظها ، وبذل في هذا السبيل جهداً لا ينقطع ثلاثة أشهر متوالية ، مع متابعة الدروس التي تلقى بالفرنسية . فأثمر الحفظ والجهد ثمرة كبيرة ، وصار أول البعثة كلها ، وكان يتبادل الأولية مع زميله على ابراهيم وحمام عبد العاطى

ولما جاء ابراهيم باشا قائد الجيوش المصرية المظفرة الى باريس ، أقيم له احتفال حافل ، وحضر امتحان أعضاء البعثة . فسمع ثناء مستطاباً على حسن اجتهادهم ، ووزع الجوائز بنفسه على الناجحين منهم ، وناول على مبارك الجائزة الثانية بيده ، وكانت نسخة من ككتاب في الجغرافية ، لمؤلفه المسيو مايطرون ، مع مجموعة خرائطه ، ودعا الطلبة

الى تناول الطعام على مائدته ، فكان ذلك تسكريماً لهم وتشجيعاً ، وحثنا لهم على متابعة
الدرس والتحصيل

يتجلى لك في هذه الصفحة من حياة المترجم بياريس ، مبلغ قوة ارادته ، ومشاربته
على الدرس والتعلم ، وثمة ظاهرة أخرى ، تزين هذه الصفحة ، وهى بره بوالديه ، وحنوه
عليها ، فقد أجرت عليه الحكومة مرتباً شهرياً قيمته خمسون ومائتا قرش ، فجعل نصفها
لأهله ، يصرف لهم من مصر كل شهر ، ويكتفى هو بالنصف الآخر ، وكانت هذه سنته
معهم منذ دخل المدارس

وهذا البرّ بالأبوين يدلّك على ما تجملت به نفس على مبارك من الوفاء ، ومكارم
الأخلاق ، وإنكار الذات ، ولاشك أن هذه المزايا مبرزين شخصية المترجم ويزيدها
سطوعاً وبهاء

التحاقه بمدرسة متز الحربية

ولما انقضى عامان على إقامة البعثة بياريس ألحق الثلاثة الأول من أعضائها ، وهم
على مبارك ، وحمام عبد العاطى ، وعلى ابراهيم ، بمدرسة المدفعية والهندسة الحربية الشهيرة
بمتز Metz ، ونالوا رتبة الملازم الثانى فى الجيش الفرنسى . فأقاموا سنتين أخريين يتعلمون
الفنون الحربية

وبعد أن أدوا الامتحان النهائى ألحقوا بالجيش الفرنسى ، فكان على مبارك فى
الآلاى الثالث من فرقة المهندسين الحربية ، وقضى به أقل من سنة ، وبديهي أنه اكتسب
بانظامه فى هذه الفرقة خبرة كبيرة ، فى الفنون الحربية والهندسية ، فزادت معارفه التى
نالها فى مدرسة المهندسخانة ببولاق . ومدرسة بياريس ، ومدرسة متز الحربية والهندسية ،
فلاغرو أن صار من نوابغ المهندسين المصريين ، وظهر نبوغه فى إدارته مصالحة السكك
الحديدية ، وولايته وزارة الأشغال فى عصر اسماعيل

وكان ابراهيم باشا يرغب فى أن يزداد أعضاء البعثة خبرة وعلماً ، وأن يطيلوا مكثهم فى
الخدمة العسكرية بفرنسا ، حتى يستوفوا تجاربها . ثم ينتقلون فى الديار الأوروبية الأخرى
ليطبقوا العلم على العمل ، ويشاهدوا ما فيها من المنشآت الهندسية والحربية ، ولكن

المنية حالت دون إنفاذ هذا البرنامج ، إذ توفي إبراهيم وخلفه عباس الأول ، فطلب الى نوابغ البعثة العودة فوراً الى مصر ، فرجعوا اليها سنة ١٨٥٠ ، وانتقل المترجم بذلك من حياة التحصيل والدراسة ، الى دور العمل والإنتاج

عمل المترجم في عهد عباس

عاد المترجم كامل النضوج ، واسع الاطلاع ، صادق العزم ، مقبلاً على العمل بكل ما فيه من نشاط وهممة ، ولو وجد من ولاية الأمور من يستثمر مواهبه وكفاءته في النهوض بأعمال التقدم والعمران ، لظهرت نتائج هذه المواهب حين عودته الى مصر ، لكنه لم يجد من يقدر قيمته ، ويستثمر كفاءته ، فانقضى نحو أربعة عشر عاماً ، والبلاد تكاد تحرم من أعماله المنتجة ، وخاصة في عهد سعيد الذي كان يبخسه حقه ، ولا يعرف قدره ولم يبدأ عهد إنتاجه الكبير إلا في عصر اسماعيل الذي عرف كيف يوجه هذه القوة الى إحياء النهضة العلمية في البلاد

تعيينه مدرساً بمدرسة طره الحربية

كان أول مركز شغله على مبارك بعد عودته لمصر أن عين مدرساً بمدرسة طره الحربية ، ولكن التعليم في عهد عباس باشا الأول كان مصاباً بالجمود والإهمال ، فتناقص عدد التلاميذ في هذه المدرسة ، وخاصة حينما أنشأ عباس مدرسة المفروزة ، واختار لها الطالبة من جميع المدارس ، بعد إلغاء معظمها ، فلم يبق بمدرسة طره الا عدد قليل من الطلبة المتقدمين في السن ، وأمضت المدرسة في التأخر حتى لم يبق في الفرقة التي يلقي فيها على مبارك دروسه سوى تلميذ واحد

صار المترجم إذن بلا عمل . وليس هذا مما تميل اليه نفسه ، لانه اعتاد الجِدِّ والدأب على العمل ، ولقد حدثته نفسه ان يتخلف عن المدرسة في اجازة ليزور أهله بعد غيبته الطويلة عنهم . فرغب اليه ناظر المدرسة في البقاء حتى لا يقطع نصف راتبه اذا هو غاب عنها

مصاحبه سليمان باشا الفرنساوى

وسعى له الناظر عند الجنرال سليمان باشا الفرنساوى القائد العام للجيش المصري ،

ليصطحبه في مهمة حربية وهي اكتشاف بحيرة المنزلة وسواحل مصر الشمالية ، فتم له ماأراد ، وصحب المترجم سليمان باشا الى دمياط ، وأدى ما كان مطلوباً منه ، وهو ارتياد بحيرة المنزلة ، وخطط رسماً مفصلاً لمواقعها ، وكتب تقريراً عنها ثم ذهب الى بلدته برنبال ، وكان أهله قد رجعوا اليها منذ مدة واستقروا بها

زيارته لأهله

فدخل البلدة ليلاً على حين غفلة من أهلها ، وذهب من فوره الى منزل أبويه ، وطرق الباب ، وكان أبوه غائباً بمصر ، ولم يكن بالدار سوى والدته وبعض إخوته ، وكان قد فارق أمه منذ أربع عشر سنة ، ولم تكن تتوقع حضوره تلك الليلة ، فلما طرق الباب ، قيل من أنت؟ فقال : ابنكم على مبارك ، فقامت مدهوشة ، وقصدت الى ماوراء الباب ، وجعأت تنظر وتمعن النظر ، لنتحقق الخبر ، وكان هو بر دائه العسكرى ، متقلداً سيفه وحاملاً شعار الضباط ، فلم تصدق انه هو . حتى أعادت سؤاله وتحققت انه هو ، ففتحت الباب ، وما أن رآته حتى ارتمت عليه تعانقه ، ووقعت مغشياً عليهما من الدهشة والفرح والتأثر ، ثم أفافت ، وجعلت تبكي ، وتضحك ، وتزغرد ، فأقبل أهل البيت ، وجاء الأقارب والجيران يهرعون ، وامتلات بهم الدار ، وانقضى الليل حتى الصباح ، والناس بين رايح وعاذ ، يحيون لتهنئته ، وأقامت أمه الأفراح ابتهاجاً بعودة ابنها العزيز ، وبلوغه هذه الرتبة العالية ، وبعد يومين قضاهما بين أهله وعشيرته ، عاد الى دمياط ، وعرض على القائد سليمان باشا الفرنساوى نتيجة تجواله في بحيرة المنزلة ، فوقعته عنده موقع الاستحسان ، وأثنى عليه الثناء المستطاب

التحاقه بمعية عباس باشا

وفي أثناء صحبته سليمان باشا الفرنساوى سعى له في منصب آخر بدلاً من التدريس في مدرسة طره ، فنجح في إلحاقه بمعية جاليس بك قومندان الاستحكامات ، وكان مقره الاسكندرية

فذهب اليها المترجم ليتسلم منصبه الجديد ، ولسكن عباس باشا قرر أن يلحقه بمعيته هو وحماد بك ، وعلى بك ابراهيم ، وكلفهم امتحان مهندسى الأقاليم ومعلى المدارس ، وأنعم عليهم برتبة الصاغ . فأدى المترجم هذه المهمة ، واستبدل بالمهندسين القدامى مهندسين

اكفاء من خريجي مدرسة المهندسخانة ، وأتم في خلال ذلك مهمات أخرى هندسية ، إذ أحيل عليه الكشف على شلال اسوان لدرس مشروع تسهيل الملاحة فيه ، فقدم تقريراً وافياً بهذا المشروع .

ولما عاد الى القاهرة عهد اليه عباس بالاشتراك مع المسيو موجيل بك Mougey كبير مهندسى القناطر الخيرية وضع نظام لمرور السفن من القناطر التى كان بناؤها قد قارب التمام ، فأدى هذه المهمة ، وأحيلت عليه وعلى زميله على ابراهيم وحمام عبدالعاطى كل الأعمال الهندسية التى تطلبها دواوين الحكومة

مشروع تنظيم المدارس

وشرع عباس فى وضع نظام جديد للدارس ، بعد أن الغى معظمها ، فى أواخر سنة ١٨٥١ عرض عليه المسيو لامبير بك ناظر مدرسة المهندسخانة ميزانية للدارس الملكية والرصدخانة تبلغ ٢٠.٠٠٠ كيس (١٠٠.٠٠٠ جنيه) ، فاستكثر عباس هذا المبلغ ، وأحال المشروع على المترجم ، فوضع للدارس الملكية ميزانية تبلغ خمسة آلاف جنيه ، على أن تكون فى مكان واحد ، وبإدارة ناظر واحد ، واستبعد الرصدخانة من المشروع ، لعدم وجود من يقوم عليها حق القيام وللكثرة نفقاتها

نظارته لمدرسة المهندسخانة

ولما عرض المشروع على عباس حاز إعجابه ، وأحاله على مجلس مؤلف من رؤساء الدواوين ، فبحثوه وأقروه ، وأنعم على المترجم لهذه المناسبة برتبة امير الاى ، وعهد اليه بتنفيذه ، وجعله ناظراً لمدرسة المهندسخانة وما يلحق بها من المدارس الملكية ، وكلفه اختيار مدرسى مدرسة المفروزة . ووضع نظام للتعليم فيها ، واختيار ما يلزم لها من الكتب ، فاضطلع بهذه المهمة ، وعظمت منزلته عند عباس باشا

وبذل جهداً عظيماً فى ترقية شأن المدارس التى تولى إدارتها . فكان يرشد المعلمين الى خير الطرق للتدريس ، ويتفقد فصول الدراسة وأحوالها . ويقوم بتأليف الكتب المدرسية بنفسه ، يعاونه بعض المعلمين ، وأنشأ مطبعة حروف ومطبعة حجر طبع فيها للدارس الحرية وألايات الجيش نحو ستين ألف نسخة ، من كتب متنوعة ، غير ما طبع

في كل فن بمطبعة الحجر للمهندسخانة ، من الكتب ذات الأطلال والرسوم ، وكان فوق ذلك يلقي بعض الدروس ، كالطبيعة والعمارة ، ويعنى شديد العناية بتوفير حاجات الطلبة في مأكلهم ، ومشربهم ، وملبسهم ، ويسهر على حسن معاملتهم ، فارتقت حالتهم الفكرية والمعنوية ، وكاد يمتنع الضرب والسجن من المدارس

في عهد سعيد باشا

اشتراكه في حرب القرم

يؤخذ مما كتبه المترجم عن نفسه أنه لم يكن مَرْضِياً عنه من سعيد باشا ، فقد ذكر عنه أنه لما تولى الحكم وشئ له بعض الكاشحين بمدرسة المهندسخانة ووصفوها بما ليس له نصيب من الصحة ، واختلقوا عليها معاييب كثيرة ، حتى أوغروا صدر سعيد على المترجم فأمره بالاشتراك في حرب القرم سنة ١٨٥٤ ، صحبة الحملة المصرية التي كان يقودها احمد باشا المنكلي

وليس من ضير على الحكومة اذا عهدت إلى مثل علي بك مبارك أن يشترك في حرب القرم ، فقد نال حظاً كبيراً من التعليم الحربي ، وتخرج في أرقى المدارس الحربية الفرنسية ، ولكن ملايسات هذا العمل تدل على أن الغرض منه لم يكن الاستفادة من خبرة المترجم ، إذ لم يعهد اليه في حرب القرم بعمل حربي ذي شأن ، تحرم من أجله مدرسة المهندسخانة كفاءة ناظرها القدير ، ومن جهة أخرى فقد اقترن تكليفه مرافقة الحملة بإلغاء مدرسة المهندسخانة ، فالغرض الحقيقي كان إذن إبعاد المترجم ، وإقفال هذا المعهد العلمي العظيم الذي أخذ على عاتقه ترقيته وإنهاضه ، فالعمل كما ترى ضرره أكثر من نفعه ، وشره أكثر من خيره ، ولكن أهواء سعيد باشا (وقد كان دائماً كثير التقلب في الآراء) جعلته يصغى لوشاية الدساسين ، ويوصد أبواب تلك المدرسة ، ثم يحرم البلاد خدمات علي بك مبارك العلمية ، ذلك أن علي مبارك ، وإن كانت دراسته العليا عسكرية ، لكن نفسه اتجهت إلى ناحية أخرى غير الحياة الحربية ، وهي ناحية التعليم وتنظيمه والنهوض بأعبائه ، فكان واجباً على سعيد باشا أن يستخدم مواهب المترجم في هذا الميدان ، وأن يعمل على الأقل للحفاظ على نهضة العلم والتعليم التي ازدهرت في عهد أبيه ، ولكن المعروف

أن هذه النهضة قد اضمحلت وتراجعت في عهد عباس وسعيد ، ولم يعاودها النشاط والحياة الا في عصر اسماعيل

ويستفاد مما ذكره المترجم انه شعر بأن تسكينه مهمة السفر الى بلاد القرم كان مقصوداً به إبعاده ، والنكاية به ، وهذا مفهوم من قوله : « أقمت بهذه السفرة قريباً من سنتين ونصفاً ، وقد لطف الله بي وأحسن اليّ ، ورد كيد الحاسدين في نحورهم ، فاني وإن قاسيت فيها مشاق الأسفار ، وما يلحق المجاهدين من الإرجاف والاضطرابات ، والحرمان من المألوفات ، لكنني رأيت بلاداً وعوائد كنت أجهلها ، وعرفت أناساً كنت لا أعرفهم ، واكتسبت فيها معرفة اللغة التركية ، ، فيؤخذ من ذلك ان ثمة حاسدين كانوا يكيدون له ، ومن مكايدهم أنهم دبوا أمر إبعاده الى بلاد القرم ، وإرساله الى ميادين الحروب المحفوفة بالمكاره والأخطار ، واسكن الله لطف به إذ رد كيدهم ، وعاد من الحرب سالماً وقد نال مزايا جمة

والواقع أنه أفاد كثيراً من هذه الحملة . فان الاشتراك في الحروب من شأنه أن يقوى في النفس روح الشجاعة والإقدام ، ولو اشترك المترجم في اقتحام المخاطر ، والبقاء في خط النار . لسكان أثر هذه الحملة في نفسه أقوى وأعظم . ولزاد حظه من الشجاعة والجرأة . ولوقف من الحكومات المتعاقبة التي تولت الحكم في مصر مواقف أعظم شأناً من خطة اللين والمسألة التي اختطها لنفسه . ومهما يكن من الأمر ، فلا نزاع في أن مداركه قد اتسعت وخبرته قد اكتملت في تلك الحرب

أقام المترجم عشرة أشهر في بلاد القرم ، وكان يعهد إليه أمر المفاوضات والخبرات بين الروس والترك . وأقام ثمانية أشهر أخرى في بلاد الأناضول ، أغلبها في مدينة (كوشخان) ، وكان منوطاً به تسهيل نقل الجند من مدينة طرابزون الواقعة على البحر الأسود . الى مدينة أرض روم بأرمينيا ، وعلى أن هذه المهمة ليست من ضروب القتال الفعلية ، فقد لاقى فيها الشدائد والأهوال . لشدة البرد . وكثرة الثلج في تلك الجهات ووعورة طرقها ، وصعوبة اجتياز ما فيها من العقبات . بين جبال شاهقة وأودية سحيقة وقد مرض كثير من الجند لما أصابهم من البرد القارس . وأنشأ لهم المترجم

مستشفى بكموشخانه ، نظمه تنظيماً حسناً ، ونال ثناء أعيان المدينة وأكابرها ورؤساء الجيش

عودته الى مصر والوظائف التي تولاهها

ولما عاد المترجم الى مصر اعترضته في الحياة عقبات ومتاعب جمّة . ذلك أن سعيد باشا أمر بإخلاء سبيل الجنود وإرجاعهم الى بلادهم . ورفت كثيرآ من ضباط الحملة ، ومنهم على بك مبارك ، فسكن في بيت صغير ، وعانى غضاضة العسر والضيق ، وصارت حالته بعد سبع سنوات من عودته من فرنسا . كحالته عند ما عاد منها ، وفقد ما كان يناله ويؤمله من المناصب ، وفقد ماله ، وشعر بمرارة اليأس تنخص عليه حياته ، وداخله الهم والسكدر . وحدثته نفسه أن يرغب عن خدمة الحكومة والتطلع لمناصبها . إذ لم يجد من ولاية الأمور إنصافاً ولا تقديرآ . واعتزم الرجوع الى بلده والاشتغال بالزراعة وقال لنفسه : « عوضنا الله خيراً في نتائج الفكر وثمرات المعارف . ولنفرض أننا مافارقنا البلد ، ولاخرجنا منها » .

وبينما كان يتأهب للرجوع الى بلده صدر الأمر للضباط المرفوتين بالحضور إلى القلعة ، فكان هو ممن أعيدوا للخدمة ، فعدل عن عزمه الأول

وبعد قليل عين معاوناً بوزارة الحربية . وأحيل عليه النظر في التحقيقات الخاصة بالمصانع الحربية والجبنخانات (مخازن البارود) ، ولم يكن هذا العمل مما تألفه نفسه ، لتفاهته وعقمه ، ولكنه راض نفسه على الصبر ، عسى الله أن يأتي بالفرج القريب ، وحدث أثناء قيامه بهذه الوظيفة أن شرع وزير الحربية وقتئذ (اسماعيل باشا الفريق) في وضع رسم لبعض المناورات الحربية ، فعجز عن عمله ، وحار في إتمامه ، فاستدعى على بك مبارك لما كان يعهده فيه من السكفاءة والخبرة ، فوضع الرسم المطلوب ، فأثنى عليه الفريق ، ووعدته بأن يذكره بالخير عند سعيد باشا

وقد وفي اسماعيل باشا بما وعد . وكان من نتيجة مسعاه أن أمر سعيد باشا بإلحاق المترجم بمستودعي الداخلية ، وكان يحال عليه النظر في بعض القضايا ، ثم عهدت اليه وكالة المحكمة التجارية ، فاضطلع بأعبائها بأمانة ونزاهة ، ولكن سلفه فيها وشي به لدى

سعيد باشا ، فرفت منها ، وعاد كما بدا ، عاطلا من المنصب ، واعتكف في بيته ثلاثة أشهر ، ثم عين مفتشاً لهندسه نصف الوجه القبلي ، ثم استدعاه سعيد باشا ، وعهد اليه بوضع مشروع استحكامات الحماد ، وهو مشروع جليل الشأن ، كان الغرض منه تحصين موقع الحماد (جنوبي رشيد) ، بين فرع رشيد وبحيرة إدكو ، لمنع العدو من مهاجمة القطر المصري من هذه الناحية ، فوضع المترجم الرسم المطلوب لهذه الاستحكامات ، وأدى المهمة على خير مايرام ، ولكنه عندما أراد أن يعرض الرسم على سعيد باشا لم يستطع تقديمه اليه ، وتردد عليه آناً في طره ، وآونة في قصر النيل ، فلم يتيسر له مقابلاته ، واضطر للملازمة معيته في السفر من بلد الى بلد ، مدة ثلاثة أشهر ، بلا راتب ، ولا عمل ، دون أن يظفر بتقديم الرسم المطلوب ، الى أن رآه سعيد يوماً في الجزيرة . فذكر الرسم الذي كلفه به ، وسأله عنه ، فقدمه اليه . فنظر فيه قليلا ولم يزد عر قوله : « أبقه حتى نجد وقتاً لإمعان النظر فيه » ، وكانت هذه الاجابة نتيجة الانتظار مدة ثلاثة أشهر ، ثم لم يلتفت اليه بعد ذلك ، ولكنه أمر بربط مرتب المترجم ، وبقي في معيته زمناً طويلاً بلا عمل إلى أن أصدر سعيد أمره باختيار بعض المعلمين لتعليم الضباط وصف الضباط الخارجين من تحت السلاح القراءة والكتابة والحساب . فتقدم على بك مبارك للقيام بهذه المهمة ، ليشغل نفسه بعمل ما ، مهما كان ضئيلاً ، لأن نفسه كانت تعاف الكسل والبطالة ، فصار يدرس لهم حروف الهجاء ، والخط والمبادئ الأولية في الرياضيات والقواعد الهندسية ، وعاونه في التدريس اثنان من المدرسين . ووضع في ذلك كتاباً مختصراً في الحساب والهندسة وطرق الاكتشافات العسكرية سماه (تقريب الهندسة) وكان يشغل أوقات فراغه بالمطالعة وتدوين بعض الملاحظات على ما يقرؤه ، جمعها بعد ذلك في كتاب سماه (تذكرة المهندسين) ، يحتوي على فنون شتى مما يحتاج اليها المشتغلون بالهندسة . ولما اعزم سعيد باشا السفر إلى أوروبا أمر برفقته أغلب من كان معيته ، فكان المترجم ضمن المرفوقين ...

وأمر قبل ذلك ببيع مهيات مدرسة المهندسخانة وأدواتها وكتبها ضمن كثير من تعلقات الحكومة التي اعتبرت زائدة عن الحاجة ، فدهش المترجم ، إذ رأى هذه النفائس تباع بالمزاد بأجنس الأثمان ، وفي جملتها الكتب التي طبعها أثناء نظارته لهذه المدرسة ، فدخل المزاد واشترى من هذه الأشياء ما أمكنه اتياعه

ولما اشتد الضيق بالمرجم فسكر في الاشتغال بالتجارة ، فاتجر فيما اشتراه ، وعامل
التجار ، وكثر منه البيع والشراء ، فربح واستعان بالربح على الإنفاق وأداء بعض
الحقوق ، واستمر يتجر مدة شهرين ، ثم فكر في التفرغ للتجارة والإعراض عن مناصب
الحكومة . لما رآه من اضطراب الأحوال وتقلب الأمور ، مما كاد يفقده ثمرات العلوم ،
وشعر بأنه كلما تقدم به العمر وكثر بنوه ، فقد ما جمعه من السكد والتعب ، فأثر
الاحتراف بالتجارة وجال بخاطره أن يعقد وبعض زملائه المهندسين المتقاعدين شركة
يجعل الغرض منها بناء البيوت للبيع والتجارة . فيرجون منها ويستثمرون فيها معارفهم
الهندسية وخبرتهم الفنية . فلم يجد من يوافقوه على مشروعه . ففكر في القيام به بنفسه ،
وفيما كان يفكر في مخرج من الضيق الذي اشتد به طرق سعيد باشا طارق المنون في
أوائل سنة ١٨٦٣ . فكان لوفاته أثر كبير في حياة المترجم . ذلك أن اسماعيل لم يسكد
يعتلى العرش حتى فسكر في استخدام مواهب زميله القديم في البعثة ، فانفتح باب الأمل
والتوفيق أمام علي بك مبارك

أعماله في عهد اسماعيل

لما تولى اسماعيل الحكم ألحق المترجم بمعينه ، ثم جعله ناظراً على القناطر الخيرية ،
وكانت الى ذلك الحين لم تستخدم أبوابها الحديدية المعدة لإقفال عيونها ، والمانع من اقفالها
ما قرره المهندسون من أن القناطر لا تتحمل ضغط المياه قبل تقويتها ، وترتب على ذلك
أن معظم المياه تحولت الى فرع رشيد ، وحرم فرع دمياط مرور المياه فيه ، فلما عرض
على المترجم ارتأى إقفال قناطر فرع رشيد ، لتغذية فرع دمياط ، فعمل الخديو برأيه
وأمر بإقفالها . فأنحدرت المياه الى فرع دمياط ، ونالت البلاد التي تروى منه منافع الرى
وخيراته ، وأما الخلل الذي كان متوقعا حصوله في بعض العيون بقناطر فرع رشيد فقد
تلافاه المترجم ، إذ أقام حاجزاً من الخشب أحاط بالقناطر ، فنشأت خلفها جزيرة من
الرمل حفظتها من ضغط المياه ، وهكذا تبين صواب الرأى الذي ارتآه علي بك مبارك
ولما حفر رياح المنوفية ^(١) أحيل على المترجم إنشاء قناطره ومبانيه ، فأقامها على

(١) حفر رياح المنوفية لأول مرة في عهد سعيد باشا وأعيد حفره وتعقيمه في عهد اسماعيل

أحسن نظام ، وفي سنة ١٨٦٥ ندبته الحكومة المصرية عضوا عنها في اللجنة التي ألفت لتقدير الأراضي التي صارت حقا لشركة القناة طبقا لحكم الامبراطور نابليون الثالث ، فأدى هذه المهمة خير الأداء

وكالة وزارة المعارف

وفي سنة ١٨٦٧ جعل وكيل وزارة المعارف العمومية (ديوان المدارس) ، وكان يتولى هذه الوزارة شريف باشا الوزير المشهور ، فتقلد المترجم منصبه الجديد مع بقاء نظارة القناطر الخيرية في عهده ، ويبدأ من ذلك الحين عهد جديد للمترجم ، إذ صار له بحكم منصبه النفوذ الكبير الذي يسمح له بإنفاذ إصلاحاته في دائرة التعليم العام

كان من مزايا المترجم أنه يتقن كل عمل يتولاه ، ويبدل كل ما في وسعه ليقوم به على الوجه الأكمل ، فانهز ندب الخديو اسماعيل اياه لرحلة مالية الى باريس عقيب تعيينه وكيل وزارة المعارف ، وأخذ يستكمل معلوماته عن حالة التعليم ونظام المدارس في فرنسا ، ليقبض ما يراه صالحا لمصر ، ومع أن رحلته هذه لم تتجاوز خمسة وأربعين يوما بما فيها الذهاب والإياب . فقد اطلع على مناهج التعليم في المدارس الفرنسية ، والكتب المقررة فيها ، ودرس أيضاً نظام المجارى العامة المبنية تحت الأرض في باريس

توليته وزارة المعارف والأشغال

وبعد عودته الى مصر أنعم عليه الخديو اسماعيل سنة ١٨٦٨ برتبة الميرميران ، فصار يعرف من ذلك العهد بعلي باشا مبارك ، وأسند اليه ادارة مصلحة السكك الحديدية ، ووزارة المعارف والأشغال ، وبعد قليل ضمت اليه نظارة ديوان الاوقاف ، فجمع بين هذه المناصب الرفيعة ، مع بقاءه ناظرا للقناطر الخيرية والتحاف بالمعية

العصر الذهبي في حياة المترجم

وهنا يبدأ العصر الذهبي في حياة المترجم ، وهو العصر الذي حفل بالأعمال العظيمة ، التي خلدت اسمه في تاريخ مصر الحديث ، وخاصة في نهضتها العلمية

وأول ما يلفت النظر في هذا الدور من حياته ، كفاءته الممتازة في اضطلاع به بأعباء الوزارات المختلفة ، فقد كان في وقت واحد وزيرا للمعارف ، والأشغال ، والأوقاف ، ومديرا عاما للسكك الحديدية ، وناظرا للقناطر الخيرية ، وهي مهام جسام ، تنوء بالعصبة من الرجال ، ولكن على باشا مبارك قام بها جميعا ، وأظهر من الكفاءة وقوة الإرادة والجلد على العمل ما يدعو حقا للإعجاب . وصدقت كلمته المتواضعة التي قالها في هذا الصدد عن نفسه : « فبذلت جهدي ، وشمرت عن ساعد جدي ، في مباشرة تلك المصالح فقامت بواجبها »

وهنا تنجلي ميزة كبيرة المترجم ، تظالعا بناحية من نواحي شخصيته ، وهي مقدرته على الاضطلاع بالمهام العظام ، فقد يكون لعلي باشا مبارك أنداد في العلم والذكاء بين زملائه الذين تولوا مختلف الوزارات والمناصب العالية ، ولكننا نعتقد أنه بذل أقرانه في الجمع بين مزايا متعددة ، وهي الكفاءة والجلد على العمل ، والإخلاص ، والنزاهة في أداء واجبه ، وإتقان الأعمال الكبيرة التي تعهد اليه ، على ما تقتضيه من جهود ومتاعب ، فالرأس الذي يسع وزارات المعارف ، والأشغال والأوقاف ، مع إدارة مصلحة متشعبة الأعمال كالسكك الحديدية ، والكفاءة التي تضطلع بكل هاتيك المصالح ، والهمة التي تصرف شؤنها المختلفة ، وتبتكر لها المشاريع الحجة ، كل ذلك لا يصدر إلا عن نبوغ فذ ، وهذا وحده يعطينا فكرة صادقة عن شخصية المترجم

وزرع على باشا مبارك أوقاته بين هذه الوزارات المختلفة ، فخصص نصف النهار من الصباح إلى الظهر للمعارف والأشغال والأوقاف ، ومن بعد الظهر إلى الغروب لإدارة السكك الحديدية

في وزارة المعارف

كانت معظم جهوده موجهة إلى ترقية شؤون التعليم في البلاد

نقله المدارس إلى درب الحمامين

وأول أعماله نقل المدارس من العباسية إلى درب الحمامين . ذلك أنه رأى ما يتكبده

التلاميذ وأهلهم والاستاذة من المتاعب والمشاق والنفقات ، في ذهابهم الى العباسية ، وإيابهم منها . فاستصدر من الخديو اسماعيل إذنا بنقل المدارس الى درب الجمين ، وخصص لها سراى الأمير مصطفى فاضل ، فأصلحها على باشا مبارك وجعلها على استعداد لإيواء المدارس والمعاهد وخصص سلامك السراى لوزارة المعارف ، وجعل كل مدرسة فى ناحية من السراى ، فصارت أشبه ما تكون بالجامعة وجعل بها أيضا وزارة الاشغال ، وديوان الاوقاف ، فسهل عليه القيام بأعباء الوزارات المختلفة

ومع اضطراره بأعباء هذه الوزارات . كان لا ينفك يعنى بتفقد أحوال التلاميذ والمعلمين فى المدارس ، ويدخلها كل يوم ليشهد بنفسه سير التعليم فيها . وليطمئن على حسن نظامها وقيام المدرسين بواجباتهم

لائحة التعليم وإنشاء المدارس الابتدائية

وقد وجه عنايته منذ تولى وكالة الوزارة الى إصلاح التعليم فى المسكن ، وتحويل ما يمكن تحويله من السكتاتيب الى مدارس ابتدائية نظامية . فوضع لذلك لائحته المشهورة بلائحة ١٠ رجب سنة ١٢٨٤ التى نظمت المدارس ، ودعا طائفة من المشتغلين بالتعليم ليراجعوا المشروع ويبحثوه . ويبدوا آراءهم فيه ، فدرسوا اللائحة وأقروها ، وصدر أمر الخديو بإجراء العمل بمقتضاها فى مايو سنة ١٨٦٨

وانشئ فى عهده كثير من المدارس الابتدائية النظامية فى القاهرة وعواصم المديريات وكان لاجتماع وزارة المعارف ونظارة ديوان الاوقاف فى يده أثر كبير فى نهضة التعليم ، لانه بما له من سلطة النظر على الاوقاف الخيرية استطاع إعداد كثير من الامكنة الموقوفة لجعلها معاهد للتعليم بعد اصلاحها ، ولو لم تكن له هذه السلطة لبقيت هذه المباني معطلة لا ينتفع بها ، ولعجزت الحكومة عن النفقات التى يتتطلبها إنشاء معاهد جديدة ، وكذلك أمكنه بما له من حق الإشراف على معاهد العلم الموقوفة ان ينظمها ويحولها الى مدارس نظامية . فأحيا هذه المعاهد بعد ما درست فى أيدي نظار الوقف الحاملين ، وكذلك أحسن ادارة أموال الاوقاف الخيرية . واستخدم جانبها منها فى الإنفاق على التعليم بعد ان كانت تسدد وتضيق هباء

وجعل على أهالى التلاميذ المقتدرين مصروفات قليلة تؤخذ منهم برغبتهم على حسب اقتدارهم ، مع ترك الباقي مجانا ، واستوفى باقى نفقات المدارس من إيراد الأوقاف الخيرية الموقوفة على المكاتب وغيرها من وجوه الخيرات ، وخصص لها الخديو اسماعيل إيراد أطيان تفتيش الوادى بالشرقية ، كما منحها بعض الأملاك التى آلت إلى بيت المال من بعض التركات ، فكانت هذه الموارد هى التى ينفق منها على تلك المدارس عدا ماخصص لها فى الميزانية السنوية والمصروفات الضئيلة التى يدفعها أهالى التلاميذ ذوى الاقتدار واليسار

معلمو المدارس

إن وضع نظام صالح للتعليم يقتضى توفير العدد السكافى من الأساتذة الأكفاء ، وقد حل على باشا مبارك هذه المعضلة بما أوفى من خبرة ، ونظر صادق ، وعزيمة ماضية ، فأنشأ « دار العلوم » كما سيجىء بيانه . لتخريج أساتذة اللغة العربية ، واختار لتدريس بقية العلوم ، كالرياضيات والتاريخ والجغرافية واللغات الأجنبية نجباء التلاميذ المتقدمين ممن أتموا دروسهم فى المدارس العالية ، كالمهندسخانة ومدرسة المحاسبة ، ومدرسة الادارة (الحقوق) . بأن يجعلوا أولا معيدين لدروس المعلمين زمنا ، ثم يصيرون معلمين استقلالاً ، ولم تكن مدرسة المعلمين العليا قد أنشئت بعد

دار العلوم

هى من أجل منشآت على باشا مبارك ، أسسها سنة ١٨٧٢ ، والغرض الاصلى منها تخريج أساتذة اللغة الغربية والآداب للمدارس الابتدائية ، ثم للمدارس كافة ومرجع الفكرة فى تأسيسها . انه لما أنشئت المدارس الابتدائية ، واتجه العزم الى الإكثار منها . مست الحاجة إلى طائفة من الأساتذة لتدريس اللغة وآدابها فى المدارس الحديثة . فارتأى المترجم إنشاء مدرسة عالية دعاها « دار العلوم » لتخريج أولئك الأساتذة ، واختار تلاميذها من طلبة الأزهر ، ممن حفظوا القرآن الشريف وتلقوا دروس اللغة والفقه ، واختيروا لهذه المدرسة بالامتحان ، واشتمل برنامج التعليم فيها

على العلوم التي لا تدرس في الأزهر ، كالحساب والهندسة والطبيعة والجغرافية والتاريخ والخط ، مع إتقان علوم الأزهر من لغة ونحو وتفسير وحديث وفقه

واختار المترجم للتدريس في دار العلوم جماعة من جلّة العلماء الاكفاء في العلوم الأزهرية والعلوم العصرية ، وجعل التعليم فيها مجانياً ، مع دفع مرتب شهري للتلاميذ وقد أثمرت المدرسة . وتخرج منها أساتذة اللغة والآداب العربية للمدارس الابتدائية في القاهرة والأقاليم ، ثم للمدارس الثانوية والعالية ، ويعد إنشاء دار العلوم أعظم خدمة أسداها المترجم لإحياء اللغة العربية وآدابها في مصر

دار الكتب

أسست سنة ١٨٧٠

أنشئت دار الكتب سنة ١٨٧٠ ، ولتأسيسها مقدمات ترجع إلى عهد محمد علي ، فقد أنشأ مستودعاً لبيع مطبوعات الحكومة في بيت المال القديم ، خلف المسجد الحسيني ، ولما ولي اسماعيل الحكم أضاف إليها نحو ألفي مجلد من المحفوظات العربية والفارسية ، ابتاعها من تركة حسن باشا المناسرتلي ، ثم تطورت الفكرة إلى إنشاء دار عامة للكتب

ويستفاد مما ذكره علي باشا مبارك في الجزء التاسع من الخطط (ص ٥١) أن فكرة تأسيس دار الكتب ترجع إلى الخديو اسماعيل ، فانه رغب في إنشاء مكتبة عامة تجمع الكتب المتفرقة في مخازن الحكومة ، ومكاتب الأوقاف وفي المساجد ونحوها ، وأمر المترجم بالنظر في ذلك ، فحقق الفكرة . وأنشأ دار الكتب في سراي درب الحمامين بجوار المدارس

ولسكن يؤخذ مما جاء في الجزء الثالث من الخطط (ص ١٤) ان صاحب الفكرة في هذا المشروع الجليل هو علي باشا مبارك ذاته ، فقد قال في هذا الصدد :

«ثم ظهر لي أن أجمع كل كتب خانة خديوية ، داخل الديار المصرية ، أضاهي بها كتب خانة باريس ، فأستأذنت الخديوي اسماعيل باشا في ذلك ، فأذن لي ، فشرعت في بناء المكتبة خانة الخديوية هناك أيضاً (بدرج الحمامين) ، وبعد فراغها جمعت فيها ما تشتمل من

من المكتب التي كانت بجهات الأوقاف ، زيادة على ما صار مشتراه من المكتب العربية والفرنجية وغيرها ، وجعلت لها ناظرأ ورتبت لها خدمة ومعاونين ، وعملت لها قانوناً لضبطها . وعدم ضياع كتبها ، فجاءت بعون الله من أنفع التجديدات التي حدثت في عهد الخديوى اسماعيل باشا ، وحصل بها النفع العام ، للخاص والعام .

وقد ابتاع اسماعيل باشا مجموعة المكتب القيمة التي تركها أخوه الأمير مصطفى فاضل بعد وفاته ، وأهداها إلى دار المكتب

وأنفق على الدار من ميزانية المدارس ، وفتحت أبوابها لطلاب العلوم والمعارف . وسهلت لهم الاطلاع على كتب ومؤلفات ومخطوطات ما كان يمكنهم الوصول اليها لولا إنشاء هذه الدار ، فأدت ولا تزال تؤدي خدمات جليلة للنهضة العلمية والأدبية

مجلة (روضة المدارس)

ومن أجل منشأته العلمية إنشاء مجلة « روضة المدارس » على نفقة وزارة المعارف و بإشرافها ، وستكلم عنها فيما يلي

مدرج المحاضرات (الانفتياتر)

ورتب دروساً عامة أو محاضرات دوزية بالانفتياتر (المدرج) بسرأى درب الجامين سنة ١٨٧١ . فعهد إلى النابهين من أساتذة المدارس إلقاء هذه المحاضرات لتثقيف أذهان الطلبة

وكان يشجع هذه الحركة فيحضر المحاضرات بنفسه ، وحذا حذوه كبار الموظفين في مختلف الوزارات ، وخاصة وزارة المعارف . وكان يحضرها أيضاً عدا طلبة المدارس العالية . فريق من طلبة الأزهر . وهم الذين صاروا نواة دار العلوم التي أنشئت سنة ١٨٧٢ وتولى إلقاء المحاضرات طائفة من العلماء المشار اليهم بالبنان ، فكان الشيخ حسين المرصفي يدرس الآداب العربية ، واسماعيل بك (باشا) مصطفى الفلكي ناظر المهندسخانة يدرس علوم الفلك باللغة العربية ، ومنصور افندى أحمد أحمد أساتذة المهندسخانة ، يلقي محاضرات في الطبيعيات ، وفرانس بك (باشا) كبير مهندسى الأوقاف فى المباني ،

وجيجيون بك ناظر مدرسة الفنون والصنائع في الميكانيكا ، وبروكش باشا ناظر مدرسة اللسان المصرى القديم فى التاريخ العام ، والشيخ عبد الرحمن البحر اوى فى فقه الإمام أبى حنيفة ، والشيخ أحمد المرصنى فى التفسير والحديث ، والمسيو بكيت فى الطبيعيات ، وأحمد بك ندا فى علم النبات وغيرهم الخ الخ (١)

معمل الكيمياء والطبعة

وأنشأ بدرب الجامين أيضا معملا للكيمياء والطبعة لتوسيع مدارك التلاميذ فى العلوم الطبيعية واطلاعهم على تجاربها ومشاهداتها والمران على استعمال الآلات الرياضية والطبيعية

أعماله الهندسية

ان شهرة على باشا مبارك تقوم فى الغالب على خدماته الجليلة للتعليم ، على أن له مآثر أخرى فى أعمال العمران التى تمت فى عهد اسماعيل ، منها ما يختص بالرى . ومنها ما يتعلق بتنظيم القاهرة والمدن الأخرى

فليس يخفى أنه بولايته وزارة الاشغال سنة ١٨٦٨ . قد عهد اليه الخديو بمعظم الأعمال الهندسية التى استحدثت فى ذلك العهد

فاشترك فى تنظيم القاهرة ، وتوسيع شوارعها وحاراتها . وإنشاء أحيائها الجديدة ، ومعظم الأعمال التى تمت من هذا القبيل نفذت فى عهده ، مثل شارع محمد على ، وميدانه ، وشوارع الازبكية ، وميدانها ، والشوارع المنشأة بعابدين ، وباب اللوق وغيرها مما هو بداخل المدينة وخارجها

قال فى هذا الصدد : « وجرى العمل على ذلك ، فظهرت كل هذه المباني الحسنة ، والشوارع المستقيمة المتسعة المحفوفة بالأشجار الخضرة النضرة ، المستوية للقادين على المدينة انشراح الصدور ، والفرح والسرور . وأزيل ما كان يجتهدتها البحرية من التلال التى كانت تمتد من جهة الفجالة إلى قرب باب الفتوح . ثم تبرع الخديو اسماعيل

(١) من كتاب (التعليم العام فى مصر) لأمين سامى باشا ص ٢٤

لرراغبين بمواضع كثيرة ، فأنشأوا بها المباني المشيدة ، والبساتين العديدة ، وناهيك بقصور
الاسماعيلية ودورها وبساتينها وشوارعها ، التي بكل الوصف عن محاسن بهجتها ،
واشترك في استحداث الإنارة بغاز الاستصباح ، وإقامة إنبور المياه لتغذية القاهرة
بماء الشرب الصالح بواسطة شركتي النور والمياه ، وإقامة (كوبرى) قصر النيل البديع ،
وغير ذلك من الأعمال النافعة

وساهم أيضا فى أعمال العمران بمدينة الاسكندرية والسويس ، وما أقام فى المديرىات
من الدواوين ، والجسور ، والقناطر ، والترع ، قال فى هذا الصدد : « وهذه الأعمال جميعها
أو أكثرها كنت أبشر أمورها من رسومات وشروط مع المقاولين ونحو ذلك ،
لتعلقها بديوان الأشغال ، فكنت فى مدة إحالة هذه الدواوين على مشغولا بالمصالح
الاميرية ، وتنفيذ الأغراض الحديدية ، ليلا ونهارا ، حتى لا أرى وقتا التفت فيه لآحوالى
الخاصة بى ، ولا أدخل بيتى إلا ليلا ، بل كنت أفكر فى الليل فيما يفعل بالنهار ،

وكان متوليا وزارة الاشغال عند افتتاح قناة السويس ، فعهد اليه الخديو اسماعيل
إعداد معدات حفلاته الفخمة

ومن أعماله فى ديوان الأوقاف أنه حسكر كثير آ من أراخى القاهرة للرراغبين فى
بنائها ، مقابل حكر ضئيل يدفعونه كل سنة ، فعمرت جهات كانت من قبل خرابا بلقعا ،
وأقيمت المباني والعمائر فى أخطاط عديدة من المدينة

وبإدارته مصلحة السكك الحديدية اشترك فى مد كثير من الخطوط الحديدية
وإنشاء محطاتها

انفصالة عن الوزارة ثم عودته

انفصل المترجم عن إدارة السكك الحايدية ، ثم عن وزارة المعارف (فى سبتمبر
سنة ١٨٧٠) ، وعن الاشغال ثم عن الاوقاف ، لخلاف وقع بينه وبين اسماعيل صديق
باشا (المفتش) وزير المالية المشهور بحظوته عند الخديو اسماعيل ، ذلك أن المفتش
رغب فى أن يضم إيراد السكك الحديدية الى وزارة المالية ، فلم يقبل على باشا مبارك هذا
الضم إلا اذا تعهدت المالية بجميع نفقات المصلحة ، فوقع الخلاف بين الرجلين ، ووشى

اسماعيل صديق بالمرجع عند الخديو ، فأدى ذلك إلى انفصاله عن الوزارات التي كان يقوم بأعبائها . ولزم بيته . على أن انفصاله لم يدم طويلا ، ولعل الخديو شعر بالفراغ الذي ترتب على انفصاله عن العمل ، ولم يجد من بين وزرائه من يسد هذا الفراغ ، فعهد اليه ثانيا بوزارة المعارف (١٣ مايو سنة ١٨٧١) ثم بالنظر على ديوان الاوقاف ، وبعد قليل أعيد إلى ديوان الاشغال ، وبقي يتولى وزارة المعارف الى أغسطس سنة ١٨٧٢

ثم عَنَّ للخديو أن يعين ابنه الامير حسين كامل باشا (السلطان حسين كامل) ناظراً لهذه الدواوين في أغسطس سنة ١٨٧٢ ، وبقي المترجم يتولى شؤونها ، وصار منصبه مستشاراً ، لها ، وبعد قليل انفصل ديوان الاشغال برئاسة الامير حسين كامل وجعل المترجم وكيله

وفي أغسطس سنة ١٨٧٣ عين المترجم عضواً بالمجلس الخصوصي الذي كان بمنزلة مجلس الوزراء . وبعد قليل انفصل عنه لما ألقاه في حقه الواشون كاسماعيل باشا صديق وأضرابه وما أرجفوا به من أن كتابه (نخبة الفسکر) الذي كلفه الخديو تأليفه عن النيل مشتمل على نقد الحكومة الخديوية وتقبيح سياستها . فلزم بيته ثانيا

وفي مارس سنة ١٨٧٤ جعل رئيسا لقسم الهندسة بديوان الاشغال ، ولما ألحق هذا الديوان بوزارة الداخلية التي تولاها الامير محمد توفيق ولي عهد الأريكة الخديوية وقتئذ جعل المترجم مستشاراً له ، ثم استقل ديوان الاشغال ، فبق المترجم مستشاراً للديوان (ديسمبر سنة ١٨٧٥)

ولاشك ان تعيين علي باشا مبارك في هذه المناصب الثانوية كان نتيجة الوشاية التي ألقاها اسماعيل صديق في حقه عند الخديو

في وزارة نوبار باشا

ولما وقعت بمصر الاحداث المالية ، وحدث التدخل الاجنبي ، وعينت لجنة التحقيق الدولية ، كان من مطالب اللجنة تنازل الخديو عن سلطته المطلقة لمجلس النظار ، فتألفت وزارة نوبار باشا الاولى في اغسطس سنة ١٨٧٨ . وهي الوزارة التي دخلها الوزيران الأوروبيان كما تراه مفصلاً فيما يلي . واشترك فيها المترجم إذ تولى وزارة المعارف وديوان

الاقواقف ، فاستأنف عمله في إحياء نهضة التعليم ، فشرع في بناء بعض المدارس الابتدائية وظل قائماً بعمله في جو مملوء بالاضطرابات والارتباكات ، الى ان استهدفت وزارة نوبار باشا اسخط الأمة ، وثار عليها الضباط ثورتهم الاولى فاستقالت في فبراير سنة ١٨٧٩ ، وخلفتها وزارة توفيق باشا القصيرة المدى ، وكان المترجم ضمن أعضائها متولياً المعارف والاقواقف ثم دُعي شريف باشا الوزير المشهور الى تأليف الوزارة الجديدة استجابة لمطالب الأحرار فألف وزارته المعروفة بالوزارة الوطنية

وكان طبيعياً ألا يكون المترجم من أعضائها ، لان الوزارة النوبارية سقطت مغضوباً عليها من الشعب ، إذا كانت متهمة بممالأة الدول الاجنبية ، ووزارة توفيق باشا لم تكن مرضياً عنها من الرأي العام وفي عهد وزارة شريف باشا اشتدت الأزمة السياسية ، بين الخديو اسماعيل والدول الأوروبية ، وانتهت بخلع نزولا على إرادة الدول

في عهد الخديو توفيق

ولما تولى توفيق باشا مسند الخديوية وعهد الى مصطفى رياض باشا تأليف الوزارة ، كان على باشا مبارك عضواً فيها ، متقلداً وزارة الأشغال ، فبذل جهداً ممدوحاً في تنظيم هذه الوزارة والقيام بكثير من أعمال الري وال عمران

الثورة العراقية

وفي عهد هذه الوزارة هبت عواصف الثورة العراقية ، ولم يكن على باشا مبارك من أنصار الثورة ، بل كان يميل الى الاعتدال وأخذ الأمور بالحكمة والحوادة ، ونصح العراقيين بالروية فلم يسمعوا له نصحاً ، وقد تبين أنه كان أبعد نظراً منهم ، لأنه لا يخفى أن التطرف والشطط في مسلك الثورة العراقية ، كانا من الأسباب التي أدت الى كارثة الاحتلال لم يكن المترجم إذن من أنصار الثورة ، بل كان عضواً في وزارة رياض باشا التي تحركت الثورة لمناوئتها وإسقاطها ، وقد سقطت فعلاً في سبتمبر سنة ١٨٨١ نزولاً على إرادة الثوار ، وألف شريف الوزارة الجديدة

ومع أن شريف باشا كان يقدر كفاءة علي باشا مبارك واستقامته وإخلاصه ، إلا أنه لم يشركه في الوزارة ، لأنه كان عضواً في وزارة رياض المغضوب عليهما من الشعب ، وهكذا قدر على المترجم أن يكون عضواً في الوزارتين اللتين هبت عليهما عواصف الثورة واستقالتا نزولاً على إرادة الثوار

فالأولى وزارة نوبار ، التي سقطت بتأثير ثورة الضباط في عهد اسماعيل ، والثانية وزارة رياض ، التي سقطت نزولاً على إرادة العراقيين

ولما استقالت وزارة شريف وأعقبها وزارة محمود سامي باشا البارودي ، ظل علي مبارك بعيداً عن الوزارة ، وفي عهد وزارة البارودي جاء الاسطول البريطاني الى ثغر

الاسكندرية ، ثم تلاحقت الأحداث الى أن رزئت البلاد بالاحتلال الانجليزي ولما قامت الحرب بين العراقيين والانجليز ، وانحاز الخديو توفيق باشا الى الاحتلال ، انعقدت جمعية عمومية في القاهرة تضم أعيان البلاد وذوى المكانة فيها ، وحضر علي باشا مبارك هذه الجمعية ، وكان ضمن الوفد الذي انتدبته الجمعية للسفر الى الاسكندرية . ومقابلة الخديو توفيق باشا ، لإبلاغه قرارات الجمعية . فلما وصل الى الاسكندرية سعى في طريقه لتهدئة الحالة ، فلم ينجح ، فأنحاز الى الخديو

في وزارة شريف باشا الرابعة

ولما أُلِف شريف باشا وزارته الرابعة سنة ١٨٨٢ عقب الاحتلال كان المترجم ضمن أعضائها ، وتقلد وزارة الاشغال ، فعنى بأعمال الري والعمران ، كما كان شأنه كلما تولى هذه الوزارة

ووزاره شريف باشا هي التي استقالت احتجاجاً على إخلاء السودان ، فالمترجم له نصيب في الموقف المشرف الذي وقفه شريف باشا بتقديم استقالته التاريخية في يناير سنة ١٨٨٤

في وزارة رياض باشا

ظهور الخطط التوفيقية

وبعد إقالة وزارة نوبار الثانية تولى رياض باشا الوزارة في يونيه سنة ١٨٨٨ ،

فكان على باشا مبارك ضمن أعضائها ، وزيراً للمعارف العمومية ، وهى الفترة التى ظهر فيها كتابه الخالد (الخطط التوفيقية لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة الشهيرة) وهو دائرة معارف لخطط مصر وآثارها وجغرافيتها وتاريخها فى عصورها القديمة والحديثة ، ويعد تكملة وتجديداً لخطط المقرئى ، والكتاب تخطيط مصر الذى وضعه علماء الحملة الفرنسية ، وفيه وصف شامل لمدين مصر ، وقراها ، ونيلها ، وترعا ، وبحيراتها وسواحلها ، وتخطيط كامل لأحياء القاهرة وشوارعها ، ودروبها ، وميادينها ، وما تحتوت عليه من المباني ، والمساجد ، والزوايا ، والأضرحة ، والربط ، والتكايا ، والأسبلة ، والقصور ، والوكائل ، والحمامات ، والكنائس والأديرة ، والمدارس ، والمسكبات مع تراجم علماء مصر وشعرائها وأدبائها وحكامها وأمرائها ، وكان مرجع المترجم فى هذه الموسوعة الكبرى ، كتب التاريخ والخطط ، قديمها وحديثها ، وحجج الاوقاف والاملاك ، ومباحثه ومشاهداته . وما وجدته مسطوراً على الاحجار والجدران ، ولئن قيل إن العلامة على باشا مبارك استعان فى وضع الخطط بطائفة من المهندسين من تلاميذه ومرءوسيه فى وزارة الأشغال والمعارف ، فذلك لا ينقص من فضله ، ولا يقلل من عظم العمل الذى اضطلع به ، وحسبه أن إرادته وجهت مساعدته الى معاونته فى البحث والتنقيب ، وروحه تمشى فى جميع أبواب الكتاب ومباحثه

وتقع الخطط التوفيقية فى عشرين مجلداً ، ظهرت سنتى ١٣٠٥ و ١٣٠٦ (١٨٨٧ — ١٨٨٩) . أفرد المؤلف الأجزاء الستة الأولى للقاهرة ، والجزء السابع للاسكندرية والأجزاء الأخرى لبقية مدن القطر المصرى وقراه ، وخصص الجزء الثامن عشر لمقياس النيل ، والتاسع عشر لترع مصر ورياحاتها ومنشآت الرى فيها ، والعشرين لتقودها القديمة والحديثة ، وبالجملة فهذا الكتاب غرة فى تاريخ مصر العلمى ، ومأثرة خالدة للمترجم ، وهو مرجع لكل باحث فى شؤون مصر العلميه والهندسية والتاريخية ، وله أيضاً فى عالم التأليف كتاب (علم الدين) وهو قصة عمرانية قيمة ، وكتاب (تنوير الافهام فى تغذى الأجسام) طبع سنة ١٢٨٩ هـ (١٨٧٢ م) و (نخبة الفكر فى تدبير نيل مصر)

ويقول الدكتور محمد درى باشا فى ترجمته لعلى باشا مبارك (ص ٦١) انه وضع

كتابا سماه (آثار الإسلام في المدنية والعمران) فكان هذا الكتاب آخر مؤلفاته شرح فيه ما أدخله الإسلام من العمران في الممالك ، وما ترتب عليه من المدنية والنظام ، قال : « والذى نعرفه من أمره أنه لما أكمله تأليفا وتبييضا أعطاه لأحد أفاضل العلماء الأزهرين يعيد نظره فيه ويدقق في مراجعته ، وهو باق فيما نعلم في خزانة مؤلفه رحمه الله » وقد استأنف المترجم جهوده في عهد وزارة رياض باشا لنشر التعاليم وإنشاء المدارس ، ومن أجل أعماله في هذا العهد تقريره طبع كتاب (مرشد الخيران الى معرفة أحوال الانسان) تأليف العلامة (محمد قدرى باشا)

كان هذا الكتاب الجليل مخطوطا ، فرأى العلامة على باشا مبارك أن يخرج له للناس منشورا ، لتعم فائدته ، فاشتراه من ورثة المرحوم قدرى باشا ، وطبعه سنة ١٨٩٠ على نفقة الوزارة ، وقررت تدريسه في مدرسة الحقوق ، ودار العلوم ، فأسدى بذلك خدمة عظمى للعلوم الشرعية ، والقانونية ، وللنهضة العلمية ، والتشريعية

ولما استقالت وزارة رياض باشا سنة ١٨٩١ ، لزم المترجم بيته ثم سافر إلى بلده لتفقد أملاكه وإصلاحها . بعد أن تركها وأهمل شأنها طوال السنين ، لاشتغاله بالمصالح العامة ، وهناك مرهض بداء المئانة ، فعاد إلى مصر

وفاته

وألح عليه المرض ، الى أن وافته المنية بمصر في منزله بالحمية الجديدة ، في ١٤ نوفمبر سنة ١٨٩٣ . فانظفأ المصباح الذى أضاء البلاد بأنوار العلم والعرفان ، أربعين سنة ونيفا ، وأقفلت المدارس حدادا على أبيها ، وارتجت البلاد حزنا على فقيدها ، وانتقل المترجم إلى عالم الخلود ، تاركا ذكرى مجيدة . حافلة بما أسداه لمصر من جلائل الأعمال

الجمعيات العلمية

الجمعيات العلمية هي من الوسائل الفعالة الى نشر العلوم والمعارف ، ومن مظاهر
قدم الافكار والثقافة في المجتمع ، وقد ازدان عصر اسماعيل بظهور الجمعيات العلمية
ذات الأغراض السامية والمقاصد الجليلة

المجمع العلى

المجمع العلى هو الهيئة العلمية التى أنشأها نابليون فى مصر سنة ١٧٩٨ وسبق لنا الكلام
عنها (تاريخ الحركة القومية ج ١ ص ١١٨ - طبعة أول -) ، وقد ألغى هذا المجمع عند جلاء
الفرنسيين ، ثم أعيد إنشاؤه سنة ١٨٥٩ بالاسكندرية فى عهد سعيد باشا ، واستمر قائماً
فى عهد اسماعيل يؤدى مهمته فى نشر المباحث العلمية ، وهو قائم الى اليوم واسمه (مجلس
لمعارف المضرى) ، ومقره بوزارة الأشغال العمومية ، وله مجلة تنشر مباحثه

جمعية المعارف (أسست سنة ١٨٦٨)

هى أول جمعية علمية ظهرت فى مصر لنشر الثقافة بواسطة التأليف والطباعة والنشر ،
أسسها سنة ١٨٦٨ محمد عارف باشا ، أحد أفاضل العلماء فى ذلك العصر والعضو بمجلس
الأحكام ، والغرض من هذه الجمعية نشر العلوم والمعارف بطبع المكتب العلمية وتأليفها
وتنظيمها وتخليصها ، وقد جعلت تحت رعاية الأمير محمد توفيق باشا ولى عهد الأريكة
الخدوية وقسند ، وتولى وكالتها ورأسها الفعلية محمد عارف باشا . وتألقت برأس مال
موزع على أسهم طرحت للاكتتاب العام ، قيمة السهم ثلاثون قرشاً (١) ، واقتنت مطبعة
لطبع الكتب التى تولت نشرها ، عدا ما كانت تطبعه فى دار الطباعة الأميرية ، والمطبعة
الوهبية . وتولت الجمعية طبع طائفة من أمهات الكتب فى التاريخ والفقه والأدب . منها
أسد الغابة فى معرفة الصحابة لابن الأثير فى خمسة مجلدات . وتاج العروس من شرح جواهر

(١) عن لائحة الجمعية المنشورة فى الوقائع المصرية العدد ٣٠١ - ٧ يونيه سنة ١٨٦٩

القاموس . والفتح الوهي في شرح العتي في مجلدين . وتاريخ ابن الوردي . وشرح التنوير على سقط الزند (ديوان أبي العلاء المعري) . وديوان ابن خفاجة . والبيان والتبيين للجاحظ . وديوان ابن المعتز . وشرح الشيخ خالد على البردة . وعنوان المرقصات والمطربات لنور الدين أبي الحسن . والمختصر في أخبار البشر . ومحاضرات الراغب الأصفهاني . ورسائل بديع الزمان الهمذاني . وغير ذلك من السكتب القيمة

ولقيت الجمعية إقبالا عظيما وتعصيدا كبيرا من الطبقات الممتازة في المجتمع ، إذ بلغ عدد أعضائها سنة ١٢٨٦ هـ (١٨٦٩ - ٧٠ م) ٦٠ . ونيفا . وردت أسماؤهم في ذيل كتاب «الفتح الوهي» ، نذكر هنا طائفة منهم . نموذجاً للطبقات التي اشتركت في الجمعية ، ولكي نبين مبلغ تعصيد المجتمع في ذلك العصر «الشروعات العلمية» :

ابراهيم بك حلیم من قضاة محكمة الاستئناف . ابراهيم أدغم بك وكيل محافظة الاسكندرية . السيد ابراهيم جمعي من أعيان الاسكندرية . السيد ابراهيم بك المويلحي من أعضاء المجلس الابتدائي . أبو زيد افندي ابراهيم باشا مهندس القليوبية . آتري بك أبو العز من أعضاء مجلس شوري النواب . احمد ضمت باشا كاتب الديوان الخديوي . الشيخ احمد شرف الدين المرصفي من علماء لاهر . احمد رشيد باشا من أعضاء المجلس الخصوصي (مجلس الوزراء) . احمد خيرى بك مبردار الخديو . احمد بك عبيد ناظر قلم ترجمة السكتب الحربية . الشيخ احمد البتموني قاضى طنطا . الشيخ احمد الانصارى قاضى طهطا . الشيخ احمد فارس الشدياق صاحب الجوائب ووكيل الجمعية بالاستماتة . احمد بك فتحي ناظر مدرسة الاسكندرية . أمين بك فكرى . جعفر منظر باشا حكامدار السودان . جعفر صادق باشا رئيس مجلس استئناف قبلى . حسن بك الشريعى . الشيخ حسونه النواوى . حسين فخري بك (باشا) . حسين شرين باشا . خليل باشا يكن . الفريق راشد باشا حسنى . الدكتور سالم بك سالم . الشيخ عبد الرحمن الايبارى . الشيخ عبد الرحمن الرافعى . وبيد اللطيف باشا من أعضاء المجلس الخصوصي . محرم افندي على عمدة السنبلاوين ومن أعضاء مجلس شوري النواب . محسن بك . محمد عرفان باشا . السيد محمد بيومى مكرم . السيد محمد المويلحي . الدكتور محمد شافعى بك . مصطفى رياض باشا . يوسف صالح عمدة كفر بهيده . احمد رستم العلايل من أعيان الاسكندرية . الشيخ بدر اوى عاشور عمدة بهوت . الدكتور حسين بك عوف . الشيخ حسين حمزه من أعضاء مجلس شوري

النواب . حماد بك عبد العاطى . على ذو الفقار باشا وزير الخارجية . محمد مظهر باشا وكيل مجلس الأحكام . ابراهيم افندى هلال مأمور ضبطية ميت غمر . احمد صادق باشا ناظر الدائرة السنية . احمد فريد بك ناظر قلم المحاسبة . السيد احمد مشرفه . احمد ذهنى بك ناظر الجبجانات . الشيخ احمد باشا من علماء الاسكندرية . اسماعيل افندى عبد الخالق وكيل ديوان الرزنامة . اسماعيل بك زهدى ناظر مدرسة المبتديان . أمين بك سيد احمد . السيد حسن موسى العقاد . السيد حسن المرقى . شفيق بك منصور . النخ الخ وقد ظلت الجمعية قائمة تؤدى مهمتها الى أن اشتد النزاع السياسى بين الحديو اسماعيل والأمير عبد الحليم باشا ، لتنافسهما على عرش الحديوية ، وكان عارف باشا من أنصار حليم باشا ، فهاجر الى الاسكندرية خوفا من بطش اسماعيل ، وانحلت الجمعية

الجمعية الجغرافية الحديوية

أسست سنة ١٨٧٥

هى من أعم المنشآت العلمية فى مصر . أسسها اسماعيل باشا سنة ١٨٧٥ ، والغرض منها العناية بالأبحاث الجغرافية والعلمية وتدوينها ونشرها ، وأول رئيس لها هو العالم الألمانى الدكتور جورج شونفرت Schweinfurth ، ووكيله العلامة محمود باشا الفلكى ، واجتزال استون باشا رئيس أركان حرب الجيش المصرى ، ولها مجلة دورية تنشر المباحث والاكتشافات . وتؤدى خدمات جليلة للعلم والجغرافية . وقد رجعنا فى كثير من المواد الى المباحث القيمة والخرائط الدقيقة المنشورة فى مجلتها

الجمعية الخيرية الإسلامية

أنشئت بالاسكندرية سنة ١٨٧٨ (١٢٩٦ هـ) بمسعى السيد عبد الله نديم ومساعدة سعد الله بك حلايب من سراة النجر ، والباعث على إنشائها شعور الخاصة بطغيان النفوذ الاجنبى فى البلاد ، وتدخل الأجانب فى شؤونها . واستشارهم بمراقبتها فأُسست هذه الجمعية لفتح المدارس الحرة لتعليم البنين والبنات . وتهذيب الأخلاق وإعلاء الفقراء ، وقد أنشأت مدرسة بالاسكندرية لتعليم البنين والبنات ، وعقد فيها

محفل للخطابة ، كانت تلقى فيه الخطب والمحاضرات مرة في الأسبوع ، ووضع لها قانون ، وأجرت عليها الحكومة مراتبا سنويا على سبيل الإعانة ، فاتسع نطاقها ، وذكزت جريدة التجارة ،^(١) لأديب اسحق نبأ إنشاء هذه الجمعية بالاسكندرية . وجمعية أخرى بالقاهرة وأخرى بدمياط

وهي غير الجمعية الخيرية الإسلامية الحالية التي أسست سنة ١٨٩٢

الصحافة

لم تظهر في مصر على عهد عباس وسعيد من الصحف المصرية سوى الوقائع المصرية ، التي أنشأها محمد علي باشا ، وكانت الحكومة تتولى إصدارها ، ولم يظهر غيرها من الصحف العربية ، وهذا من مظاهر الجود الذي أصاب النهضة العلمية في ذلك العهد ثم نشطت الحياة العلمية والأدبية في عصر اسماعيل ، فكان من مظاهرها تأسيس الصحف العلمية والأدبية ثم السياسية . وقد نهض بالصحافة في ذلك العصر طائفة من العلماء والأدباء المصريين ، وطائفة أخرى من الأدباء السوريين . وثمة عامل آخر كان له الأثر البالغ في نهضة الصحافة . والنهضة العلمية والأدبية عامة ، وهو تعضيد الخديو اسماعيل لها ، ومساعداته الأدبية والمالية للقائمين عليها وإلنا ذاكرون هنا الصحف والمجلات التي ظهرت في عصره :

(١) يجب أولا أن نذكر الوقائع المصرية . فقد استمرت تصدر بانتظام في عهد اسماعيل ، وارتقى أسلوبها الإنشائي ، وخدمت النهضة الصحفية خدمة تذكر . بما كانت تنشره من الفصول العلمية والأدبية ، وكانت تعنى بذكر أخبار الحكومة والأخبار الخارجية ، وتنشر مضابط مجلس شورى النواب . وتسهب في وصف الحفلات العامة ، وخاصة الحفلات العلمية والمدرسية . ثم حفلات سباق الخيل ، التي كان لها شأن كبير في ذلك العصر ، وتعد الوقائع سجلا يصور لنا ناحية من حياة مصر السياسية والاجتماعية في عصر اسماعيل . وهي من أهم المراجع الرسمية التي لا يستغنى عنها من يكتب عن تاريخ مصر الحديث

(١) بالعدد ٢٢ من السنة الأولى - إبريل سنة ١٨٧٨

ونشأ الى جانب الوقائع صحف أخرى علمية ثم سياسية

الصحف العلمية والأدبية والحرية

(٢) أسبقها مجلة (اليعسوب) ظهرت سنة ١٨٦٥، وهى مجلة شهرية طبية. أنشأها الدكتور محمد على باشا البقلي و ابراهيم الدسوقي، ولم تعمر طويلا

(٣) مجلة (روضة المدارس) أنشأها العلامة على مبارك باشا سنة ١٨٧٠ حين كان وزيراً للمعارف العمومية، وهى من أجل أعماله، وكانت الوزارة تتولى إصدارها والإنفاق عليها. والغرض منها إحياء الآداب العربية ونشر المعارف الحديثة، أسندت رأسها الى العلامة رفاعه بك رافع الطمطاوى، وتولى تحريرها ابنه على بك فهمى رفاعه (باشا)، مدرس الانشاء بمدرسة الإدارة والألسن (الحقوق) وقتئذ، وكان يحرر فيها طائفة من أعلام الأدب والعلوم فى ذلك العصر. أمثال على مبارك باشا، وعبد الله بك فكري (باشا)، والشيخ حسين المرصفي، ورفاعة بك رافع، وابنه على بك فهمى رفاعه، والميسو بروكش باشا ناظر مدرسة اللسان المصرى القديم، ومحمود باشا الفلكي، واسماعيل بك مصطفى الفلكي (باشا)، ومحمد قدرى بك (باشا) والدكتور محمد بك بدر، واحمد بك ندا العالم النبات الشهير، والشيخ عبد الهادى نجا الاييارى، والسيد بك صالح مجدى، وعبد الله أبو السعود افندى، محرر صحيفة وادى النيل. والشيخ عثمان مدوخ أحد أساتذة اللغة العربية بالمدارس التجهيزية، والشيخ حسونه النواوى، والشيخ حمزه فتح الله، فكانت المجة ميداناً يتبارى فيه فطاحل السكتاب فى ذلك العصر، وفيها المباحث الطريفة فى العلم والأدب والاجتماع والتاريخ والفلك والرياضيات. وكانت تصدر درتين فى الشهر، وقد صدر العدد الأول منها فى ١٥ المحرم سنة ١٢٨٧ (سنة ١٨٧٠). واستمرت تصدر ثمان سنوآت، ففادت الثقافة فائدة كبرى. قال عنها المسيو دور بك مفنش التعليم العام على عهد اسماعيل فى كتابه (١): «وهذه المجلة كانت توزع مجاناً على التلاميذ. وقد ساعدت على نشر العلوم والمعارف. لأنها عودت الطلبة ملكة المطالعة والبحث. وفتحت صحائفها للناهين منهم لنشر اجرائهم القيمة. فكان ذلك مما يشجعهم ويستحثهم على المباحث والجهود المستقلة عن دروسهم»

(١) التعليم العام فى مصر ص ٢٥٣ للسيد دوربك

وقد أصاب المسيو دور في قوله ، فإن المجلة كانت تنشر مباحث طريفة لبعض نهباء التلاميذ ، وقد رأيتُ فيها قصائد رقيقة من نظم المرحوم اسماعيل باشا صبرى ، تتجلى فيها روح الشعر الحديث ، وكان وقتئذ الشاب النجيب اسماعيل افندى صبرى أحد تلامذة مدرسة الإدارة ،

فإنها قصيدة في مدح الخديو اسماعيل بالعدد ٢٠ من السنة الأولى ^(١) قال في مطلعها :

سَفَرَتْ فَلَاح لَنَا هَلال سَعُود وَنَمَى الْغَرَام بِقَلْبِي الْمَعْمُود
وقصيدة أخرى بالعدد ٥ من السنة الثانية قال في مطلعها ^(٢) :

أَغْرَّتْكَ الْغَرَاءُ أُمَ طَلْعَةِ الْبَدْرِ وَقَامَتْكَ الْهَيْفَاءُ أُمَ عَادِلِ السَّمَرِ
وَشَعْرُكَ أُمَ لَيْلٍ تَرَاخَى سَدُولُهُ وَثَغْرُكَ أُمَ عَقْدٍ تَنْظُمُ مِنْ دَرِ
وأخرى بالعدد ٢٣ من السنة الثانية ^(٣) استهلها بقوله :

لَا وَالْهَوَى الْعَذْرَى وَالْوَجْدَ عَذْلَ عَذُولِي فَيْكَ لَا يَجْدِي
إِنِّي مَعَ الصَّدِّ وَطُولِ الْجَفَا بَاقٍ عَلَى الْمِشَاقِ وَالْعَهْدِ

ويتبين من ذلك أن مدرسة الشعر الحديثة قد بدأت باكورتها تظهر في مجلة روضة المدارس ^(٤)

(١٩٠٤هـ) جريدة (أركان حرب الجيش المصرى) و (الجريدة العسكرية المصرية .
وقد سبق الكلام عنهما ص (١٨١)

الصحف السياسية

وظهر من الصحف السياسية :

(٦) صحيفة (وادى النيل) ، أنشأها الشاعر الناصر عبد الله أبو السعود افندى سنة ١٨٦٦

(١) غاية شوال سنة ١٢٨٧ . (٢) ١٥ ربيع الاول سنة ١٢٨٨

(٣) ١٥ ذى الحجة سنة ١٢٨٨

(٤) عن « عصي محمد على » ص ٩٧

وهي أقدم صحيفة سياسية ظهرت في مصر ، وكانت تصدر مرتين في الاسبوع في شكل المجلات ، وظلت تصدر الى ان الغيت بأمر الحكومة سنة ١٢٨٩ هـ (١٨٧٢ م)

(٧) جريدة (نزهة الأفسكار) سنة ١٨٦٩ لمُنشئها ابراهيم بك المويلحي ومحمد بك عثمان جلال ، وكانت أسبوعية ، ولم يصدر منها إلا عددان ، ثم عطلها اسماعيل بنصيحة شاهين باشا وزير الحربية ، إذ حذره عواقب لهجتها وما تؤدي اليه من إثارة الخواطر (٨) وأنشأ ميخائيل افندي عبد السيد سنة ١٨٧٧ جريدة (الوطن) ، وكانت سياستها وطنية ، ولهجتها حرة ، وقد استمرت تصدر الى ما بعد الاحتلال ، ووقفت حيناً ثم عادت الى الظهور سنة ١٩٠٠

(١٠٩) وظهرت سنة ١٨٧٧ جريدة (مصر) وهي جريدة اسبوعية ، محررها أديب اسحق ، ومديرها سليم النقاش ، وأنشأ أيضاً سنة ١٨٧٨ صحيفة يومية بالاسكندرية باسم جريدة (التجارة) ، وسياسة الصحيفة وطنية حماسية تجلت فيها تعاليم جمال الدين الأفغاني وروحه ، وكانت له في الجريدتين بعض الرسائل . يكتبها هو أو يملأها على تلاميذه وقد ألغاهما رياض باشا سنة ١٨٨٠

(١١) جريدة روضة (الأخبار) لصاحبها محمد بك أنسي نجل عبدالله أبو السعود افندي ، أنشأها بدل صحيفة (وادي النيل) التي عطلتها الحكومة كما أسلفنا . وكان عبد الله أبو السعود افندي محرر قسمها السياسي الى آخر أيامه

وقد ذكرها علي باشا مبارك في الخطط التوفيقية ج ١١ ص ٦٩ . وذكرها أيضاً أديب اسحق في جريدة (التجارة) بالعدد الصادر في ٢٩ مايو سنة ١٨٧٨ ، لمناسبة اعتزام صاحبها تغيير اسمها باسم (النيل) ، وصدرت بهذا الاسم سنة ١٨٧٨

(١٢) جريدة (السكراب الشرقي) لصاحبها سليم (باشا) الحموي ، صدرت بالاسكندرية سنة ١٨٧٣ ، ولم تعمر طويلاً ، وذكرت «الوقائع المصرية» بالعدد ٤٢٩ الصادر في ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٧١ أن سليم حموي أنشأ مكتبة بالاسكندرية وقاعة للمطالعة بها

(١٣) جريدة (الأهرام) لسليم (بك) وبشاره (باشا) تقلا ، صدرت سنة ١٨٧٥ بالاسكندرية . (والآن بالقاهرة) . وقد لاقت في مبدأ صدورها عقبات حمة ، ثم نالت حظاً كبيراً من الرواج . وكانت في مبدأ ظهورها اسبوعية ، ثم صدرت بجانبها جريدة (صدى الأهرام) يومية حتى عطلت ، ثم انفردت (الأهرام) بالظهور وصارت يومية ،

واستمرت تصدر الى اليوم ، فهي أقدم الصحف المصرية السياسية
(١٤) جريدة (الاسكندرية) جاء ذكرها في جريدة (التجارة) بالعدد ٥ يونيه
سنة ١٨٧٨ إذ قالت إن سليم افندى حموى عزم على إصدار جريدة اسبوعية تسمى
(الاسكندرية) ، وقد صدرت فعلا في يولييه سنة ١٨٧٨
(١٥) جريدة (الكوكب المصرى) للشيخ محمد وفاء ، ذكرتها جريدة التجارة بالعدد ٣
من السنة الثانية (١٩ مايو سنة ١٨٧٩)

(١٦) (مرآة الشرق) ، وهي جريدة سياسية أنشأها سليم عنجورى ، ثم تنحى عنها
في ابريل سنة ١٨٧٩ ، وتولاها ابراهيم افندى اللقاني (بك) بايعاز من السيد جمال الدين الأفغانى
(١٧ و ١٨) وأنشأ الشيخ يعقوب صنوع صحيفتين سياسيتين . وهما (مرآة الأحوال)
صدرت في لندن سنة ١٨٧٦ ، و (أبو نضارة) صدرت سنة ١٨٧٧ بالقاهرة ، وهي
صحيفة عمارضة لاسماعيل ، وكان الشيخ يعقوب صنوع مصرياً إسرائيلياً ، متعلقاً
بالصحافة ، يميل الى الدعاية في كتابته ، واتصل بالسيد جمال الدين الأفغانى ، وقيل إنه
هو الذى أوعز اليه إصدار جريدته لانتقاد سياسة اسماعيل (١) فأصدرها ، وكانت أول
جريدة هزلية سياسية صدرت في مصر ، وقد نفاه اسماعيل من مصر ، فرحل الى باريس
واستأنف إصدار جريدته بأسماء مختلفة معارضاً الخديو منتقداً أعماله ، ولم يكن
يخلو عدد منها من صور هزلية تنطوى على التعريض الشديد بالخديو اسماعيل ، فلقبت
رواجاً عظيم ، واستمر الشيخ ابو نضارة يصدر جرائده الى مابعد الاحتلال ، وكان معادياً
لسياسة الانجليز ، وتوفي سنة ١٩١٢

وأغلب الصحف السياسية التى كانت تصدر في مصر ظهر كما ترى في أواخر عصر
اسماعيل ، وقد أطلق لها حرية الكتابة . وكان يميل الى هذه الحرية في أواخر عهده ، حين
اصطدم بالمطامع الأوروبية . وشعر بوطأة التدخل الأجنبى . فكانت الصحافة تحمل
بحق على هذا التدخل حملات صادقة ، وراقت هذه الخطة لاسماعيل . فلا غرو أن أطلق
للصحف حرية الكتابة ، لكنه لم يكن يرضى منها أن تعرض لشخصه أو تنتقد أعماله

(١) عن ترجمة يعقوب صنوع المسمى بالشيخ (أبو نضارة) في تاريخ الصحافة للفيكونت

وكان لهذه الصحف عامة فضل كبير في إنارة البصائر والأفكار ، وتوجيه الأنظار إلى العناية بشؤون البلاد العامة . وانتقاد الأعمال الضارة التي تصدر عن الحكومة ، فكانت أداة لظهور حرية الآراء السياسية . ولها الفضل أيضا في نشر العلوم والمعارف ، وتهذيب لغة الكتابة ، وترقية أساليب الإنشاء ، فكانت من هذه الناحية من عوامل نهضة الأدب في العصر الحديث .

الصحف الافرنجية

وظهر في هذا العصر عدة صحف أوروبية . منها جريدة (الفارد الكسندري) أنشئت بالاسكندرية سنة ١٨٧٤ ، وجريدة البروجريه اجبسيان LeProgres Egyptien وهي صحيفة معارضة لاسماعيل ، وجريدة (الريفورم) La Reforme

الطباعة

تقدمت الطباعة وأدركت شأوا كبيرا في عهد اسماعيل ، فقد وجه عنايته الى مطبعة بولاق . ونهض بها حتى ضارعت المطابع الكبرى . وكان يتولى نظارتها حسين بك حسنى (باشا) الذي كان له الفضل الكبير في نهضتها ، وظل يتولى نظارتها الى ما بعد الاحتلال . وأسس اسماعيل مصنعا للورق ، تولى إدارته كذلك حسين بك حسنى مدير دار الطباعة ، وأخذ هذا المصنع منذ سنة ١٨٧١ يورد الاوراق اللازمة لمصالح الحكومة ولطبع المرفقات العلمية . وكذلك الاوراق والدفاتر اللازمة للتجار (١)

حسين حسنى باشا

ويعد حسين حسنى باشا هذا من أركان النهضة العلمية والأدبية ، إذ كان له فضل كبير في إحياء العلوم بواسطة الطباعة والنشر

وهو من خريجي مدرسة المهندسخانة ، أتم دراسته فيها ثم تولى تدريس العلوم الرياضية بها . وانتقل الى مطبعة بولاق سنة ١٢٦٨ هـ بوظيفة كاتب وصحاح بالوقائع

(١) الوقائع المصرية العدد ٤١٠ (أول يونيه سنة ١٨٧١)

المصرية ، وارتقى حتى صار ناظراً لها . وهو من نوابغ علماء الرياضيات والميكانيكا في عصره . وقد زار كثيراً من دور الطباعة ومصانع الورق في أوروبا . باحثاً منقبا ، وجلب منها عدة ماكينات مستحدثة ، ركبها في مطبعة بولاق ، وفي سنة ١٢٨٤ جلب من لندن الماكينات اللازمة لتأسيس مصنع الورق . فأنشأه بجوار مطبعة بولاق ، وجاء من أحسن معامل الورق إتقاناً وإحكاماً . وأنتج من الورق ما كاد يعطل ما يرد من أوروبا ، وكانت جميع تكاليفه وثمن آلاته تستوفى من ربح المطبعة والمصنع ، وذلك بفضل مهارة حسين بك حسنى ونزاهته . ذكر عنه العلامة على باشا مبارك أنه أحيا روح المطبعة الاميرية ونشر صيتها في جميع الأقطار ^(١) . وتوفي سنة ١٣٠٣ هـ (١٨٨٥ م) وأنشئت عدة مطابع أخرى لطبع "صحف والمؤلفات كان لها الفضل الكبير في إحياء نفائس الكتب القيمة في الأدب والعلم . وتوات طبعها وطبع المؤلفات الحديثة

فمن هذه المطابع مطبعة جمعية الممارف المتقدم ذكرها

والمطبعة الأهلية القبطية التي جلبها من أوروبا الأنبا كرس الرابع سنة ١٨٦٠ في عهد سعيد باشا . وهي أول مطبعة أنشئت في مصر بعد مطبعة بولاق

ومطبعة (وادى النيل) أنشأها عبد الله أبو السعود افندى . وكان يطبع فيها صحيفة (وادى النيل) ، ومجلة روضة المدارس . وجريدة (أركان حرب الجيش المصرى)

و (المطبعة الوطنية) بالاسكندرية

والمطبعة الوهمية . أنشئت سنة ١٢٨٠ هـ مؤسسها مصطفى افندى وهي (بك) ، ومطبعة أركان حرب الجيش المصرى التي سبق الكلام عنها

ومن أمهات السكتب التي طبعت في ذلك العصر وكان لها الفضل الكبير في النهضة العلمية والأدبية : كتاب المثل السائر ، الذي أنفق الموصلى ، والأغاني لأبي الفرج الاصفهاني . وتاريخ ابن خلدون ومقدمته . و"عقد فريد لابن عبد ربه . وفقه اللغة للثعالبي . ووفيات الاعيان لابن خلسكان . وفوات الوفيات . وإحياء العلوم للغزالي ، وتفسير الفخر الرازى ، والبخارى (شرح "تقسطلانى" ، وسفينة الرغب . وحياة الحيوان ، ونفع الطيب من

(١) عن ترجمة في الخطط التوفيقية ج ٢ ص ١٢١

غصن الاندلس الرطيب ، وقانون ابن سينا في الطب ، وتذكرة داود . وغير ذلك من نفائس السكتب

مظاهر النهضة العلمية والادبية

أقترن عصر اسماعيل بالنهضة العلمية والأدبية التي ظهرت في إبان النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وهذه النهضة عوامل شتى . أولها انتشار التعليم في المدارس والمعاهد ، وظهور طائفة من العلماء والأدباء ممن تخرجوا في مدارس والبعثات أوفى الازهر على عهد محمد علي وخلفائه ، وقد ظهرت ثمار قرائهم على توالى السنين ، وخاصة في عهد اسماعيل ، إذ كان يشجع أكثرهم ويعضدهم ، ويسند اليهم المراكز الممتازة في الحكومة ويمدهم بالمنح السخية ، فكانت هبات اسماعيل اكبر عضد للنهضة العلمية والادبية ، وكان لانتشار التعليم في المدارس عامة أثر كبير في نموها وتقدمها ، إذ تألفت بيئة صالحة من المتعلمين تؤيدها وتنصرها بالإقبال على ما تنتجه قرائح العلماء والأدباء . ولولا هذا الإقبال لحدت القرائح ، وكسدت سوق العلم والأدب ، وثمة عامل آخر ، وهو مجيء السيد جمال الدين الافغانى سنة ١٨٧١ الى مصر وإقامته بها . فقد نفخ في الحياة العلمية والأدبية ثم السياسية روحا من اليقظة خطت بها خطوات واسعة الى الامام ومن عوامل هذه النهضة ظهور الجمعيات العلمية ، وتقدم الطباعة ، وظهور الصحافة ، ونشاط حركة التأليف والترجمة والنشر ، ففي عصر اسماعيل ازدهرت الحركة العلمية والأدبية التي هى أساس النهضة الحاضرة ، ونشط الأدب والشعر . وظهرت طبقة من الشعراء بدا على شعرهم أسلوب العصر الحديث ، من حسن الديباجة ، وصفاء القريحة ، وبلاغة العبارة ، وتهذب أسلوب الكتابة والإنشاء ، وأخذ يتخلص من شوائب التعقيد والركاكة ، والسجع المتكلف . وهبت عليه نسمة الترسل البليغ والمعاني الطريفة

وظهرت طائفة من العلماء المؤلفين والمربين توفروا على إخراج السكتب القيمة في الطب والرياضيات والتاريخ والفقه والتشريع وما إلى ذلك

وارتقى مستوى المناصب الحكومية ، إذ تولاها المتخرجون من المدارس والمعاهد والبعثات ، فظهرت ثمار النهضة في فروع الحكومة ، كالتعليم والري والهندسة والإدارة والقضاء والصحة والجيش والاسطول

وكان للنهضة العلمية والأدبية أثرها في تقدم الحياة الاجتماعية . ثم الحياة الوطنية والسياسية ، مما سنعود اليه في موضعه

والآن يسوقنا الحديث إلى الكلام عن أعلام هذه النهضة ، وسنقصر القول على خلاصة وجيزة لتراجم أولئك الأعلام الذين اكتملت شخصياتهم في هذا العصر ؛ فمن هذه الخلاصة تجتمع لنا صورة عامة للحياة الأدبية والعلمية في عصر اسماعيل

أعلام الأدب في عصر اسماعيل

رفاعة بك رافع الطحطاوى ، وعلى باشا مبارك

أدرك رفاعة بك عصر اسماعيل . وله الفضل الكبير على العلم والأدب كما أسلفنا في ترجمته (عصر محمد على ص ٤٧٠ من الطبعة الأولى و ٣٨٢ من الطبعة الثانية) وعلى باشا مبارك . هو صاحب الأيادى البيضاء على الأدب والعلم والتعليم في مصر كما بينا ذلك في ترجمته

السيد جمال الدين الأفغانى

هو باعث روح الحياة في النهضة العلمية والأدبية والسياسية ، فوجب أن نعهده في مقدمة أعلام الأدب في عصر اسماعيل . وسنترجم له في الفصل الثانى عشر

الشيخ حسين المرصفي

توفى سنة ١٨٨٩

شيخ الأدباء في ذلك العصر ، وأستاذ الطبقة الأولى من دار العلوم ، نشأ في (مرصفي) بالقلوبية ، وهى بلدة أنجبت طائفة من أعلام الأدب والفقه واللغة ، كان والده الشيخ احمد حسين المرصفي من أئمة العلم في عصره ، وانقطع للتدريس بالازهر ، ونشأ المترجم ميالا للعلم والأدب . ذكر عنه العلامة على باشا مبارك في الخطط التوفيقية (ج ١٥ ص ٤٠) انه « من أجلاء العلماء وأفاضلهم . له اليد الطولى في كل فن ، وقل أن يسمع شيئا الا ويحفظه ، مع رقة المزاج . وحدة الذهن ، وشدة الحذق » . وتصدر للتدريس

فقرأ بالأزهر كبار السكتب ، ثم تولى تدريس اللغة والآداب في دار العلوم ، وتعلم اللغة الفرنسية ، وله مؤلفات قيمة منها :

(١) الوسيلة الأدبية الى العلوم العربية طبع بمصر سنة ١٢٨٩ هـ في جزأين

(٢) وله كتاب في الأدب والاجتماع سماه (الكلم الثمان) في الأمة والوطن والحكومة والعدل والظلم والسياسة والحرية والتربية

محمود باشا سامى البارودى

(١٨٤٠ - ١٩٠٤)

باكورة الاعلام في دولة الشعر الحديث ، وأول من نهض به وجارى في نظمه خول الشعراء المتقدمين ، كانت نشأته الادبية والحرية في عصر اسماعيل ، وسطع نجمه في سماء الأدب على ذلك العهد ، ثم اقترن اسمه بعصر الثورة العراقية ، وكان له فيها الدور الكبير ، وسنترحم له في موضعه من كتاب (الثورة العراقية والاحتلال الانجليزى)

عبد الله أبو السعود افندى

(١٨٢٠ - ١٨٧٨)

أول صحفى سياسى ظهر في تاريخ مصر الحديث ، ولد في دهشور قرب الجيزة ، وأصله من برقه ، تلقى العلم في مدرسة البدرشين ثم انتقل الى مدرسة الآلسن ، وتخرج منها على يد رفاعة بك ، فهو من تلاميذه الأفاضل ، وكان يحضر دروس الأزهر ، وأتقن اللغات العربية والفرنسية والاطالية . ونبغ في فنون الأدب والشعر . وارتقى في المناصب حتى صار في عهد اسماعيل ناظر قلم الترجمة المستجد وأستاذ التاريخ بدار العلوم . وأنشأ سنة ١٢٨٤ هـ (١٨٦٧ م) صحيفة (وادى النيل) كما تقدم بيانه

ونظم حوادث مصر في كتاب سماه (منحة أهل العصر بمنتهى تاريخ مصر) ووضع كتاب (الدرس العام في التاريخ العام) طبع قسم منه سنة ١٢٨٩ ، وعرب كتاب (تاريخ مصر القديمة) لمريت باشا ، الخ ، وله ديوان شعر مطبوع ، وله أرجوزة نظم فيها سيرة

محمد علي . وشارك رفاعة بك وتلاميذه في ترجمة السكود (قانون نابليون) ، وتولى هو وحسن أفندي فهمي المصري تعريب قانون المرافعات وجعل سنة ١٨٧٦ قاعياً بمحكمة الاستئناف ، وتوفي في فبراير سنة ١٨٧٨ ، وهو من نوابغ الأدباء والعلماء في عصر اسماعيل

الشيخ محمد عبده

توفي سنة ١٩٠٥

الاستاذ الإمام ، وفيلسوف الإسلام ، وأكثب العلماء وأعلم الكتاب (١) ، كانت نشأته العلمية والأدبية في عصر اسماعيل . وانضوى الى لواء السيد جمال الدين الأفغاني ، وصار من خاصة تلاميذه منذ قدم السيد الى مصر سنة ١٨٧١ ، فكان لهذه الفترة من الزمن الأثر الأكبر في اتجاهه العلمي والروحي . وكتب بعض الرسائل في صحيفتي (التجارة) و (مصر) لأديب اسحق ، ثم عظمت شخصيته في عصر الثورة العراقية كما سيحيه بيانه في كتاب (الثورة العراقية والاحتلال الانجليزي)

ابراهيم بك المويلحي

(١٨٤٦ - ١٩٠٦)

زعيم الكتاب في عصره . وأستاذ المدرسة الحديثة في الأدب والإنشاء ، من أسرة المويلحي الشهيرة . وهي أسرة عربية . أصلها من «المويلح» من ثغور الحجاز التي كانت تابعة لمصر . وكان جده السيد ابراهيم المويلحي من كبار موظفي الحكومة في عهد محمد علي ، يميل الأدب والأدباء ، فوثر عنه المترجم هذا الميل ، وكان أبوه من سداة مصر ، وله بيت تجاري كبير اشتهر بصناعة الحرير وتجارته

ولد المترجم في أوائل سنة ١٢٦٢ هـ (١٨٤٦ م) وترعرع في حجر والده ، في مهاد العز والنعمة ، الى أن توفي أبوه سنة ١٢٨٢ هـ (١٨٦٥) وهو لا يتجاوز العشرين بكثير ، فتولى تجارة أبيه مشاركاً أخاه عبدالسلام المويلحي (باشا) . ولكنهما لم يوفقا في التجارة

(١) تعبير « المنفلوطي » في مختاراته .

وآل بيت الموياجي من الناحية المالية الى الخسران لولا مروءة الخديو اسماعيل ، فقد نظر الى هذا البيت نظرة عطف وسخاء . فوهب المترجم وأخاه من المال ماوفى ديونهما ثم انعم على ابراهيم بالرتبة الثانية ، وجعله قاضياً بمحكمة الاستئناف ، وهو في الثامنة والعشرين من عمره وانعم على عبد السلام بهذه الرتبة أيضاً ، وابقاه يزاوِل التجارة استبقاء لهذا البيت التجارى القديم

وظهر ميل المترجم الى الأدب من مشاركته محمد عارف باشا في تأسيس جمعية المعارف التي عنيت بإحياء الكتب العربية ، وقد سبق الكلام عنها . ثم اشترك مع محمد بك عثمان جلال في إصدار جريدة سياسية اسمها (نزهة الأفكار) ولكن لم يصدر منها الا عددان وصدر أمر اسماعيل بالغائها

وكان المترجم من تلاميذ السيد جمال الدين الأفغانى . وقد اتصل من طريقه بالحركة السياسية التي ظهرت في عصر اسماعيل ، والتي انتهت بوضع اللائحة الوطنية وتأليف وزارة شريف باشا الأولى كما سيجىء بيانه في موضعه . وعين سكرتيراً لاسماعيل راغب باشا وزير المالية في الوزارة الوطنية . وكان المترجم من رجال اسماعيل المخلصين لشخصه . المغمورين بكرمه . ولازمه في منفاه عدة سنوات . اشتغل خلالها بالصحافة حيناً . ثم ذهب الى الاستانة سنة ١٨٨٥ ، فأكرم السلطان عبد الحميد وفادته . وعينه عضواً في مجلس المعارف . وظل في هذا المنصب نحو تسع سنوات . ثم عاد الى مصر . وكتب في الصحف مقالات جامعة في الأدب والسياسة والاجتماع . جمع بعضها في كتاب سماه (ما هنا لك) ، ثم أنشأ صحيفة (مصباح الشرق) وهي صحيفة أسبوعية نالت في عالم الادب والكتابة مكانة لم تبلغها صحيفة أخرى ، وله فيها المقالات الرائعة التي كادت تبلغ عليا مراتب البلاغة والإنشاء لولا ما شابها من الإقذاع في الهجو ، والتقلب مع الالهواء . وتوفي في ٢٩ يناير سنة ١٩٠٦

محمد بك عثمان جلال

(١٨٢٨ - ١٨٩٨)

واضع أساس القصة الحديثة في الأدب المصرى ، ولد في (وناالقس) بمديرية بنى سويف

وتلقى العلم في مدرسة قصر العيني (وكانت لم تزل مدرسة اعدادية) ، ثم في مدرسة أبي زعبل . ثم في مدرسة الألسن ، فهو من تلاميذ رفاعة بك رافع الطهطاوى ونبغ في العلوم وبدأ عليه الميل الى الشعر والأدب والتعريب ، وكان ميالا الى الفن الروائى بجيد التعريب فيه مع تمصير ما يعربه أحيانا . وله كتاب (العيون اليواقظ) وهو تعريب شعري لروايات لافونتين ومواعظه . ويعد هذا الكتاب أعظم آثاره الادبية وأشهرها ، وعرب رواية (بول وفرجينى) عن الفرنسية . ووضع كتاب (التحفة السنية فى لغتى العرب والفرنسوية) منظومة ، وعرب بعض الروايات التمثيلية ، منها (تروتوف) لموليير . عربها بتصرف وأسمائها (الشيخ متلوف) بعد أن أسبغ عليها مسحة مصرية ، وقد مثلت هذه الرواية على المسارح فى مصر . وله أرجوزة فى رحلة الخديو سنة ١٨٨٠

أدرك المترجم عصر محمد على وخلفائه إلى أوائل عهد عباس الثانى ، وشغل مناصب عدة فى الحكومة ؛ وآخر ماتولاه منها منصب القضاء فى المحاكم المختلطة سنة ١٨٨١ ، وأحيل الى المعاش سنة ١٨٩٣ ، وتوفى سنة ١٨٩٨ عن سبعين سنة

عائشة عصمت تيمور

(١٨٤٠ - ١٩٠٢)

طليلة البقطة النسوية (١) ، فى تاريخ مصر الحديث ، وأول من نبغ من المصريات فى الشعر والأدب . نشأت من بيت كريم ؛ إذ كان أبوها اسماعيل باشا تيمور . أحد كبار الحكام فى عصر عباس الأول وسعيد واسماعيل ، وشقيقها العلامة أحمد باشا تيمور . بدت عليها ملكة الأدب والشعر وهى بين السابعة والثالثة عشرة ، ورأى أبوها منها هذا الميل ، فعنى بتثقيفها ، وأحضر لها أستاذين لتأخذ عنهما الأدب والعلوم . وقالت الشعر وهى فى الثالثة عشرة . فأعجب بها والدها وحبيب إليها إجادته ، فأكبت على نظم الشعر بلغات ثلاث ، الفارسية والعربية والتركية ، وتزوجت وهى فى الرابعة عشرة بمحمد بك توفيق بن محمود بك الإسلامبولى ، فشغلها الحياة الزوجية عن الأدب

(١) تعبير الكاتبة الادبية (الآنسة مى) فى ترجمتها لعائشة عصمت تيمور

حينما ، فلما شبت ابنتها (توحيدة) عهدت اليها شؤون المنزل ، وبعد وفاة والدها سنة ١٨٨٢ وزوجها سنة ١٨٨٥ تفرغت للشعر والأدب ، وأتقنت النحو والعروض على يد معلتين من أهل العلم في هذا العصر . هما فاطمة الأزهرية ، وستيتة الطبلابية ، وعادت الى نظم الشعر ، ثم توفيت ابنتها توحيدة فاشتد حزنها عليها ، وشغلت بالذكرى والبكاء سبع سنين عددا ، ثم عادت الى الكتابة والنشر . وكانت وفاتها سنة ١٩٠٢ ولها من الآثار الأدبية « حلية الطراز » وهو ديوان شعرها العربي ، و « شكوفة » وهو ديوانها التركي والفارسي ، و « نتائج الأحوال في الأفعال والأفعال » وهي قصة أدبية كتبها بأسلوب المقامات

عبد الله باشا فكري

(١٨٣٤ - ١٨٨٩)

من أعلام الأدب في عصر اسماعيل ، ولد بمكة المكرمة . وكان أبوه محمد افندي بليغ قد تخرج في المدارس الملكية التي أنشأها محمد علي . ومهر في العلوم الرياضية ، الى أن صار من المهندسين . والتحق بخدمة الحكومة وحضر مواقع حربية ، أهمها في حرب المورة . فعقد في المورة على والده المترجم ، وعاد بها إلى الحجاز ، فوضعت بمكة غلاما هو صاحب الترجمة ، وسمى باسم جده الشيخ عبد الله أحد علماء الأزهر ، ثم عاد بليغ افندي الى مصر ، وما زال في خدمة الحكومة . حتى تقلد منصب باشمهندس الشرقية ، ثم مفتش هندسة الجيزة والبحيرة ، وتوفي سنة ١٢٦١ هـ . والمترجم لم يتجاوز الحادية عشرة ، فأخذ يطلب العلم بالأزهر وأتقن اللغة العربية وعلومها ، والحديث والتفسير والمنطق . وتعلم اللغة التركية أيضا . والتحق بالمناصب مع استمراره حينما على تلقى العلوم بالأزهر ، وانتظم في عهد سعيد باشا بالمعينة السنية ، وتولى كتابة الانشاءات الديوانية بالعربية والتركية ، واستمر بالمعينة الى عهد اسماعيل . ورافقه في رحلته إلى الاستانة ، وظل متصلا به ، مشمولا برعايته ، وعهد اليه سنة ١٢٨٤ . ملاحظة تعليم أبنائه الأحرار فاضطلع بهذه المهمة وكان يلاحظ الدروس التي تلقى اليهم وأحيانا يدرس لهم بنفسه وكان يتولى كتابة رسائل الخديو اسماعيل في مهام الدولة . فنهض بأسلوب الكتابة

الرسمية ، ومعظم هذه الرسائل منشور في (الفوائد العسكرية) ، وتدرج في المناصب على عهد اسماعيل وتوفيق ، ولما أنشئت إدارة المكاتب الأهلية بوزارة المعارف جعل وكيلها لها سنة ١٨٧١ ، وصار وكيلاً لوزارة المعارف في يولييه سنة ١٨٧٩ . واستمر يشغل هذا المنصب إلى ديسمبر سنة ١٨٨١ ، إذ تألف مجلس النواب على عهد الثورة العرابية ، فجعل كبير كتاب المجلس ، ولما استقالت وزارة شريف باشا وألف محمود باشا سامي البارودي الوزارة في فبراير سنة ١٨٨٢ . اشترك المترجم فيها متولياً وزارة المعارف العمومية ، فكان عضواً في « وزارة الثورة » التي عارضت الخديو توفيق باشا واستقالت احتجاجاً على مسلكه في مايو سنة ١٨٨٢ ، ومن هنا سخط الخديو على المترجم ، فلما أخفقت الثورة كان من المقبوض عليهم بتهمة الاشتراك في الفتنة ، ثم أطلق سراحه بعد أن أثبت براءته منها ، ولكن معاشه كان موقوفاً من يوم اعتقاله . فالتمس من توفيق باشا العفو عنه في قصيدة طويلة أبان فيها عن إخلاصه وولائه لاسدته ، فأمر بإعادة معاشه ، وفي سنة ١٣٠٦ هـ ندبته الحكومة لرئاسة الوفد المصري في المؤتمر الذي انعقد بمدينة استوكهلم عاصمة السويد والنرويج ، وعرج على بعض بلاد أوروبا ، يصحبه نجله أمين باشا فسكري ، ولما عاد اشتد به مرض أصابه أثناء رحلته ، حتى وافاه الأجل يوم ١٠ المحرم سنة ١٣٠٧ ، وكان كاتباً أديباً ، وشاعراً بليغاً

الشيخ عبد الهادي نجا الاياري (١٨٢١ - ١٨٨٨)

من كبار الأدباء والكتاب في ذلك العصر ، وصفه على باشا مبارك في الخطط التوفيقية (ج ٨ ص ٢٩) بالخبر الهام ونفر العلماء الأعلام . الإمام الأريب ، واللوزعي الأديب ، الشاعر النائر ، الحافظ الماهر . العلامة الشيخ عبد الهادي نجا ابن العلامة الشيخ رضوان الاياري ، ولد في ابيار غربية . وتلقى العلم في الأزهر على يد شيوخه ، ونبغ في علوم اللغة والفقه والأدب ، فذاعت شهرته . وعهد إليه الخديو اسماعيل تشريف أبنائه وتعليمهم ، ومنهم الأمير توفيق باشا ، وكان وهو يتولى هذا المنصب يتصدر للتدريس في الأزهر وفي بيته ، وأخذ عنه كثيرون من جلة العلماء . كالشيخ حسن الطويل ، والشيخ محمد البسيوني ، ولما تولى توفيق باشا الأريكة الخديوية قرّبه اليه وجعله إماماً للمعزية ومفتياً . وشغل هذا المنصب حتى وفاته ، وكان كاتباً أديباً ، راسل أعلام الأدب في سائر

الاقطار كأحمد فارس الشدياق والشيخ ناصف اليازجي والشيخ ابراهيم الأحذب ، وله مؤلفات قيمة في الأدب واللغة بلغت أربعين كتابا

السيد عبد الله نديم (١٨٤٣ - ١٨٩٦)

الكاتب الشاعر الأديب ، والخطيب الوطني المفوّه ، أحد تلاميذ السيد جمال الدين الأفغاني ، ومن الذين استمسكوا بتعاليمه ومبادئه طول حياته ، ولد بالاسكندرية ، ونشأ محبا للأدب ، ميالا للخطابة والشعر ، جريئا مقداما ، مولعا بالحرية ، بدأت شخصيته الأدبية والسياسية تظهر في أواخر عهد اسماعيل ، وبدأ ينشر رسائله في جريدتي (مصر) و (التجارة) ، وأسس سنة ١٨٧٩ الجمعية الخيرية الإسلامية بالاسكندرية ، التي ضمت أعيان الثغر ووجهاءه ، وكانت باكورة أعمالها إنشاء مدرسة أهلية لتعليم البنين والبنات ، وهو أكبر خطباء الثورة ، وله فيها دور كبير سنفصله في موضعه من كتاب (الثورة العراقية والاحتلال الانجليزي)

أديب اسحق (١٨٥٦ - ١٨٨٥)

الشاعر الناثر ، والصحفي السياسي الحر ، ولد في دمشق ، وبدا منه منذ صباه الميل إلى الشعر والأدب ، والتعاقب بالحرية ، فما أن جاء مصر حتى اتصل بجمال الدين وصار من أخلص تلاميذه ، وأصدر جريدة (مصر) ثم جريدة (التجارة) وامتازتا بالأسلوب البليغ والروح الوطنية ، وكان السيد جمال الدين يكتب فيهما أحيانا ، وكذلك الشيخ محمد عبده ، ولقيت الصحيفتان إقبالا عظيما ، ثم ألغيتا بأمر رياض باشا ، وهجر أديب اسحق مصر سنة ١٨٨٠ ، ورحل إلى باريس حيث أصدر فيها جريدته باسم (القاهرة) ، وهناك أصيب بعلّة الصدر ، وعاد إلى بيروت ، ثم رجع إلى مصر في عهد الثورة العراقية ، وأعاد إصدار جريدة (مصر) ، وعين رئيسا لقلم الترجمة بوزارة المعارف ، ثم كاتباً ثانياً لمجلس النواب ، ولما أخفقت الثورة هاجر من مصر ضمن من هاجروا إلى سوريا ، واشتدت به علة الصدر ، فجاء مصر للاستشفاء ، فلم تتقدم صحته ، فعاد إلى بيروت ، ولم يمض عليه ثلاثون يوما حتى عاجلته المنية سنة ١٨٨٥ وهو في ريعان الشباب ، وقد جمعت أقواله وأشعاره في كتاب اسمه « الدرر »

الشيخ على الليثي — توفي سنة ١٨٩٦

شاعر الخديو اسماعيل ، وشيخ الندماء في عصره . كان أدبياً ذكي الفؤاد ، حاضر البديهة ، لطيف العشرة ، حلوا الحديث ، خفيف الروح . محباً للخير ، محبباً من معاصريه ، قرّبه إليه الخديو ، وجعله « منشئاً بالمعية » ، وكان يستصحبه في غدواته وروحاته ، ويحترمه ويأنس لسمره وأحاديثه ، وله ديوان شعر لم يطبع

على أبو النصر المنفلوطي — توفي سنة ١٨٨٠

من شعراء ذلك العصر المجيدين . ولد في منفلوط ، وتعلق منذ صباه بالشعر والإشياء ، فقرّبه اسماعيل إليه وجعله « منشئاً بالمعية » ، ونال جوائز وهدايا ، ورافق في سفره إلى الاستانة على عهد السلطان عبد العزيز . وله ديوان شعر طبع ببولاق سنة ١٣٠٠ هـ

الشيخ حسن الطويل — توفي سنة ١٨٩٩

هو أنبغ من درس المنطق في مصر قبل حضور السيد جمال الدين الأفغاني . ومن كبار علماء الأزهر وأساتذة دار العلوم . وجهابذة المنطق والعلوم الرياضية ، أخذ عنه العلوم الشرعية والرياضية والفلسفية نخبة من علماء مصر وأدبائها . توفي في ١٨٩٩ سنة

السيد صالح مجدى بك (١٨٢٧ - ١٨٨١)

كاتب شاعر ، ومعرب ومؤلف . ولد بقرية أبي رجوان القبلية سنة ١٢٤٣ هـ وتلقى العلم في مكتب حلوان من المكاتب النظامية التي أنشأها محمد علي باشا ، ثم في مدرسة الألسن . فأتقن علوم اللغة العربية ، ودرس الفرنسية ، ومهر في التعريب على يد أستاذه رفاعة بك رافع الطهطاوى ، وبعد أن تخرج في مدرسة الألسن التحق بقلم الترجمة ، وتخصص في تعريب كتب الرياضيات ، ثم انتقل إلى مدرسة المهندسخانة ، وتولى بها تدريس العربية والفرنسية والترجمة ، وعرب كثيراً من الكتب الرياضية وكانت كلها تدرس في المدارس ، وله غير ذلك من الكتب التي تجل عن الحصر ، كما يقول عنه العلامة

على باشا مبارك (الخطط ج ٨ ص ٢٢) ، وبعد أن قضى عشر سنوات يتولى التدريس في مدرسة المهندسخانة انتقل إلى ألابى المهندسين والكبورية ، وتولى ترجمة وتصحيح ما يعرب من الفنون الحربية ، وانتقل في عهد اسماعيل إلى قلم الترجمة المستجد . واشترك في ترجمة (السكود) قانون نابليون ، وتولى هو تعريب قانون تحقيق الجنائيات ، واستمر يرقى في المناصب حتى جعل سنة ١٢٨٧ هـ مأموراً لإدارة المدارس ، ولما أنشئت المحاكم المختلطة عين قاضياً بمحكمة مصر المختلطة ، وشغل هذا المنصب حتى توفى سنة ١٨٨١ ، وكان شاعراً أديباً ، وله ديوان شعر كبير طبع سنة ١٣١٢ هـ ، وله مقالات أدبية في مجلة (روضه المدارس) ، ووضع كتاباً لم يطبع في ترجمة حياة رفاعه بك رافع اسمه (حلبة الزمن بمناقب خادم الوطن) ، وقد أحصى العلامة على باشا مبارك مؤلفاته وترجمه فبلغت خمسة وستين كتاباً ورسالة ، وكتب بيده من السكراريس ما لا يدخل تحت حصر

ابراهيم بك مرزوق ١٨١٧ - ١٨٦٦

شاعر أديب ، أدرك أوائل عهد اسماعيل ، وهو من تلاميذ رفاعه بك ، توفى بالخرطوم سنة ١٨٦٦ ، وله ديوان شعر جمعه محمد بك سعيد ابن جعفر مظهر باشا حكمدار السودان وسماه « الدر البهي المنسوق » ، بديوان ابراهيم بك مرزوق ، طبع ببولاق سنة ١٢٩٤ هـ

أبو الوفاء نصر الهوريني - توفى سنة ١٨٧٤

من خرمي بعثات محمد علي ، وكان يجيد الفرنسية ، وله كتاب « المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية » ، وكتاب « تسلية المصاب على فراق الأحباب » ،

محمد صفوت الساعاتي - توفى سنة ١٨٨٠

شاعر أديب ، توجه إلى الحجاز . فأكرم أمير مكة مشواه ، وأبقاه عنده مدة ثم عاد إلى مصر والتحق بالمعينة ، وعرف بالساعاتي لبراعته في فن الساعات . وان لم يحترفه ، وله ديوان مطبوع سنة ١٩١٢

محمد عارف باشا

من أفاضل علماء ذلك العصر وأدبائه في اللغتين العربية والتركية ، وقد تجلّى ميله إلى العلم والأدب في إنشائه جمعية المعارف التي سبق السكّلام عنها

احمد بك عبيد — توفي سنة ١٨٨٠

من نوابغ خريجي مدرسة الألسن ، ورئيس قلم الترجمة بوزارة الحربية ، وله تراجم في الفنون الحربية والرياضية ، وترجم عن الفرنسية تاريخ بطرس الأكبر ، وكان وكيلًا للمحكمة التجارية بالقاهرة . ثم قاضياً بمحكمة الاسكندرية المختلطة سنة ١٨٧٥

خليفة افندى محمود

من خريجي مدرسة الألسن ، ومن أنبغ تلاميذ رفاة بك ، التحق بقلم الترجمة وصار رئيس القسم الخاص بترجمة التواريخ والأدبيات في هذا القلم . وله تراجم كثيرة في التواريخ ، منها (إتحاف الملوك الألبا بتقدم الجمعيات في بلاد أوروبا) وهو مقدمة لتاريخ الأمبراطور شارل كان الذي عرّبه بعنوان (إتحاف ملوك الزمان بتاريخ الأمبراطور شارل كان) . لروبرتستون ولیم المؤرخ الانجليزى في ثلاثة أجزاء طبعت سنة ١٢٦٦ هـ وأدرك أوائل عصر اسماعيل وتوفي سنة ١٢٨١ هـ ^(١) (١٨٦٤)

بقية أعلام الأدب

وثمة أدباء آخرون . مثل الشيخ محمد قطه العدوى أحد كبار الاساتذة في مدرسة الألسن ، وقد أدرك أوائل عصر اسماعيل . والشيخ احمد عبد الرحيم الأستاذ بمدرسة الألسن ، والشيخ مصطفى سلامة . وكلاهما من محررى الوقائع المصرية ، والشيخ ابراهيم عبد الغفار الدسوقي كبير مصححي السكتب العلمية وأستاذ المستشرق (لين) والمتوفى سنة ١٨٨٢ . و ابراهيم بك اللقاني أحد تلاميذ السيد جمال الدين الافغانى . وكان يكتب

(١) كما جاء في الحظوظ التوفيقية ج ٨ ص ٢٣

في جريدتي (مصر) و (التجارة) ثم في (مرآة الشرق) وغيرها من الصحف . والزرقاني الشاعر الأديب . ومحمد افندي عبد الرزاق المتوفى سنة ١٨٧٣ (١٢٩٠ هـ) معرب كتاب (غاية الأرب في خلاصة تاريخ العرب) للسيو سديليو طبع سنة ١٢٨٩ هـ . والشيخ حمزة فتح الله وقد بدأت كفايته اللغوية تظهر في ذلك العهد . وأمين بك فكري نجل عبد الله باشا فكري ، وعلى بك فهمي رفاعة نجل رفاعة بك ، واحمد بك فتحي ناظر مدرسة رأس التين . وتادرس افندي وهي (بك) . ومحمد افندي فني . وعبد السلام افندي سلي . والشيخ عثمان مدوخ . وهؤلاء ظهرت باكورة آثارهم الأدبية في مجلة (روضة المدارس) الخ . الخ .

علماء الهندسة والرياضيات

على باشا مبارك . مصطفى بهجت باشا . محمد مظهر باشا . احمد فايد باشا . حسين باشا فهمي المعمار . احمد بك السبكي . حسن بك نور الدين . وهؤلاء قد ترجمنا لهم في « عصر محمد علي » ص ٥١٥ وما بعدها (من الطبعة الأولى)

حسين حسني باشا . قد ترجمنا له في الكتاب الحالي ص ٢٥٠

محمود باشا الفلكي

(١٨١٥ - ١٨٨٥)

هو محمود باشا حمدي الفلكي . أنبغ من أنجبهم مصر الحديثة في الفلك والرياضيات ، ولد سنة ١٢٣٠ هـ - ١٨١٥ م ببلدة الحصنة بمديرية الغربية ، وعنى أخوه بتربيته وأدخله مدرسة الاسكندرية التي أنشئت سنة ١٨٢٤ في عهد محمد علي . فارتقى إلى رتبة بلوك أمين ، وكان أخوه قد سبقه إلى دخول هذه المدرسة وتخرج منها ضابطاً في الأسطول ، ثم انتقل المترجم الى مدرسة المهندسخانة بمصر . فبذل أقرانه من التلاميذ في العلم والذكاء وحسن الامتداد . وتخرج من المدرسة سنة ١٢٥٥ هـ وكان من أوائل الناجحين ، فعين أستاذاً مساعداً للعلوم الرياضية بها . ونال رتبة ملازم ثان . وكان من تلاميذه وقتئذ على مبارك (باشا) ، وبقي يتولى التدريس بالمهندسخانة . وتعلم اللغة الفرنسية واستطاع أن يعرب بعض الكتب الفرنسية في الرياضيات . وأخذ يتقن من ذلك الحين دراسة العلوم الفلكية في

المؤلفات التي وضعها كبار علماء الفلك بفرنسا ، ويدرس هذه العلوم لتلاميذ المهندسخانة ومن تلاميذه فيها اسماعيل (باشا) الفلكي ، وابتكرو وضع التقاويم السنوية . فوضع تقويميا لسنة ١٢٦٤ هـ قارن فيه بين التواريخ الهجرية والميلادية والقبطية ، وبين مواقع الشمس والقمر لتلك السنة ، وعُرف بين الناس من ذلك الحين بلقب (الفلكي) ، الذي لازمه طول حياته

وفي سنة ١٢٦٦ هـ (منتصف سنة ١٨٥٠) اعتزم عباس باشا الأول إعادة تنظيم رصدخانة بولاق (دار الرصد) المنشأة في عهد محمد علي . فأنفذ ثلاثة من نوابغ المهندسين إلى باريس للتخصص في الفلك . وهم المترجم وكان مدرسا بالمهندسخانة وحسين افندي ابراهيم ، واسماعيل مصطفى الفلكي ، وكانا قد أتمادراستها بالمدرسة . فسافروا إلى أوروبا سنة ١٨٥١ . ومسكت المترجم نحو تسع سنوات مسكبا على استكمال العلوم حتى نبغ في الرياضيات والفلك

وكان يواصل الحضور بدار الرصد في باريس . وزار دور الرصد في مختلف النواحي بأوروبا ، وظهر نبوغه هناك بإدخاله بعض إصلاحات في الآلة المسماة بالتودوليد ، ونشر بعض مباحث فلكية في المجلات الأوروبية ، ووضع أثناء دراسته بباريس الرسائل الآتية :

(١) رسالة عن التقاويم الإسلامية والاسرائيلية طُبعت سنة ١٨٥٥ ببروكسل
(٢) رسالة عن التقاويم العربية قبل الإسلام حقق فيها مولد النبي عليه الصلاة والسلام ونشرت في المجلة الآسيوية ثم عرّبها الأستاذ أحمد زكي (باشا) بعنوان (نتائج الافهام في تقويم العرب قبل الاسلام) - (٣) رسالة عن فعل « كان » - (٤) رسالة عن المواد المغناطيسية الأرضية قدمها سنة ١٨٥٦ إلى انجمن العلي بفرنسا

ونال المترجم أعظم الشهادات العلمية ، ثم عاد إلى مصر في عهد سعيد باشا سنة ١٨٥٩ . فأُنعم عليه برتبة أميرالاي ، وعهد اليه وضع خريطة مفصلة للقطر المصري ، فاضطلع بهذه المهمة وشرع في تخطيط تلك الخريطة بمعاونة بعض المهندسين . ورتب

الرسوم وأبرز من جليل صنعه وجميل وضعه لما انهرت منه العقول ووقفت على مقدار براعته (١)

فأنجز خريطة جامعة للوجه البحري لم يسبقه إليها أحد من العلماء والمهندسين ، ووضع خريطة أخرى للوجه القبلي ، وأخرى عن مدينة الاسكندرية

وفي سنة ١٢٧٦ هـ عهد اليه سعيد باشا بالرحلة إلى دنقله لملاحظة كسوف الشمس الكلي ، فأدى هذه المهمة ، وانهز هذه الفرصة لحقق المواقع الفلسكية على النيل ، ووضع رسالة مسببة عن هذا الكسوف قدمها الى سعيد باشا وإلى أكاديمية العلوم بباريس فنالت استحسان العلماء

وخطط معالم الاسكندرية القديمة ، ونقب في حفائرها ، وهو أول عالم عصرى كشف عن آثار الاسكندرية وموقع سورها القديم ، وله في ذلك رسالة بديعة باللغة الفرنسية عن الاسكندرية القديمة طبعها سنة ١٨٦٦ ، وهى رسالة تتضمن نتائج مكتشفاته وما قام به من النقب والحفر ، وما وصل اليه من كشف معالمها القديمة ، كسوارها ، وشوارعها ، وأقنيئها ، ومراسحها ، ومتحفها ، ومكتبتها الشيرة ، وقصورها ، ومبانيها ، وضراحيها ، ولم يسبقه إلى هذه المكتشفات المؤسسة على عمليات الحفر عالم عصرى من الافرنج ، لأن مهندسى الحملة الفرنسية لم يسكن لديهم الوقت ولا الوسائل الكافية للحفر والتنقيب (٢) . وقد بحث اثنان منهم في مواقع الاسكندرية ، أولها المسيو سان جنيس Seinl Genis أحد مهندسى الحملة ، وله في الاسكندرية القديمة بحث مستفيض منشور في الجزء الخامس من كتاب (تخطيط مصر) Description de l'Egypte ، ولسكن المسيو سان جنيس لم ينقب ولم يحفر الأرض كما فعل محمود باشا الفلكى ، بل اكتفى بذكر نتائج مشاهداته وآرائه التاريخية ، وكذلك كتب المسيو جراتيان لويير Gratién Lepère بحثاً في وصف الاسكندرية نشر في الجزء الثامن عشر ، اقتصصر فيه على تدوين مشاهداته وما

(١) عن ترجمة حياته بقلم اساعيل بك (باشا) الفلكى والاميرالاي محمد مختار بك (باشا) في محاضرة القاها بالجمعية الجغرافية بجلسة ٨ يناير سنة ١٨٨٦ ونشرت في مجلة الجمعية بمجموعة ٢٤ دد ١٢

(٢) عن تاريخ الحركة القومية ج ١ ص ١٦٦ (طبعة اولي)

نقله عن مؤرخى الافرنج والعرب ، وللمسيو نورى Notry وللمسيو مارتان Martin وكلاهما من مهندسى الحملة الفرنسية بختان أقل أهمية من أبحاث سان جنيس وجراتيان لوبير ، منشوران فى الجزء الخامس عشر من كتاب (تخطيط مصر) ، وكل هذه المباحث لم تكن مقرونة بأعمال الحفر والتنقيب

فحمود باشا الفلكى هو أول عالم عصرى خطط معالم الاسكندرية القديمة ، على ما كشفت له أعمال الحفر تحت الأرض ، وقد بذل فى مكشفاته جهوداً كبيرة ، وكان تحت إمرته جماعة من المهندسين المصريين ، ونحو مائتى عامل يشتغلون فى النقب والحفريات ، وبما أفرد عمله وميزه أنه استثار الأرض فى عهد الخديو اسماعيل باشا ، أى قبل أن تغطى بالمباني الحديثة ، وتضيق معالم الآثار ، فهو أول من خطط سور البطالسة القديم تخطيطاً مبنياً على الاكتشاف والفحص الدقيق .

ورسالة محمود باشا الفلكى مقرونة بخريطة هى أبداع مازسمه العلماء والمهندسون عن الاسكندرية القديمة ، وإليها يرجع علماء أوروبا فى أبحاثهم

وقد خالف علماء الحملة الفرنسية فى بعض آرائهم ، فعين لمدينة (كانوب) مكاناً غير الذى عينوه ، وكشف أطلال مدينة تابوزيريس (بوصير - غربى الاسكندرية) التى يسمى الفرنسيون برجها برج العرب

وله رسالة ممتعة فى التوضيح عن عمر الأهرام والغرض الاصلى من تشييدها ، وتناسبها مع كوكب الشعرى ، وأخذ بنفسه مقاييس الأهرام وموقعها من التناسب الفلكى قال الأمير الاى محمد مختار بك (باشا) فى هذا الصدد : « وكنت موجوداً معه عند شروعه فى أخذ مقاييس الأهرام وموقعها من التناسب الفلكى ، وأعلم علم اليقين أنه وصل إلى معرفة الغرض من تشييدها ، إذ وجدها محكمة البناء فى رسم يقابل كوكب الشعرى عند طلوعه ، فكان الذى بناها قصد أن يجعلها مزولة ليعرف منها يوم شم نسيم العلماء ، وكذلك لأجل تعريض جثث المدفونين فيها لموافاة صعود الكوكب المذكور ، فيسبغ عليهم من آياته رحمة وغفرانا . لأن كوكب الشعرى كان من معبودات المصريين القدماء »

وله رسالة فى التنبؤ بارتفاع النيل قبل وقوعه ، وأخرى عن ضرورة إنشاء دار

الرصد بمصر ، وأخرى في توحيد موازين العملة في الديار المصرية ، ورسالة في المقاييس والمكييل في مصر ، وترجم كتاب (حساب التفاضل والتكامل)

وعين سنة ١٨٧١ ناظراً لمدرسة المهندسخانة ، وتولى نظارة الرصدخانة ، وإذ كان وكيلاً للجمعية الجغرافية . فقد ناب عن الحكومة المصرية في المؤتمر الجغرافي الذي عقد ببافيا سنة ١٨٧٥ . والمؤتمر الجغرافي الآخر الذي عقد بمدينة البندقية سنة ١٨٨١ ومن أعماله إنشاء مدفع الظهر بالقلعة ، وأنشأ على سطح منزله (بميدان الفلكي) مزولة تبين ساعات النهار ، ورفعت من مكانها بعد وفاته

وقد تولى وزارة الأشغال سنة ١٨٨٢ ؛ في عهد وزارة اسماعيل راعب باشا ، وعين وكيلاً لوزارة المعارف في وزارة شريف باشا سنة ١٨٨٢ - ١٨٨٤

ثم عهد إليه بوزارة المعارف في عهد وزارة نوبار باشا الثانية سنة ١٨٨٤ ؛ وتولى رئاسة الجمعية الجغرافية الخديوية ، وبقي يتولاها مع الوزارة إلى أن توفي في ١٩ يولييه سنة ١٨٨٥

وقد أبلته الجمعية الجغرافية الخديوية في اجتماعها يوم ٨ يناير سنة ١٨٨٦ ، وألقى كل من اسماعيل بك مصطفى الفلكي والأمير الای محمد مختار بك محاضرة في ترجمة حياته ومؤثره ، واقترح الأمير الای محمد مختار بك اقتناء مكتبة المترجم . وما فيها من نفائس الكتب ، وما خطه وما دونه من ملاحظاته ومعلوماته . ونتائج اختباراته العلمية . وكان المترجم يفكر في إعداد قاعة عامة للبطالة بداره يعرض فيها لمن يرغب من محبي الاطلاع كل ما وصل اليه من نفائس الكتب والخرائط والخطوط ، وقد تحققت هذه الفكرة سنة ١٩٢٩ ، إذ وهبت كريمته مكتبة الفقيد إلى الحكومة

اسماعيل باشا الفلكي - توفي سنة ١٩٠١

هو اسماعيل باشا مصطفى الفلكي . من تلاميذ محمود باشا الفلكي . ومن نوابغ علماء الرياضيات والفلك ، أتم دراسته في مدرسة المهندسخانة ببولاق والتحق سنة ١٨٤٥ على عهد محمد علي بالرصدخانة القديمة التي كانت ببولاق ، ثم أوفده عباس الأول سنة ١٨٥٠

ضمن البعثة التي خصصها لدراسة الفلك ، وكانت مؤلفة من محمود حمدي (باشا) الفيلسفي ، ومن المترجم وحسين افندي ابراهيم ، ومكث اسماعيل أربعة عشر عاما في فرنسا يدرس علوم الفلك ، ويتفقه فيها ، ويمارسها في دور الرصد ، فجاز بحق هو ومحمود باشا لقب (الفيلسفي) ، ومارس أيضا صناعة الآلات الفلسفية ، وأتقنها في باريس ، وعاد إلى مصر في أوائل عهد اسماعيل ، فقدر كفاءته وأنعم عليه بالرتبة الثانية ، ولما أنشأ الرصدخانه بالعباسية عهد اليه بنظارتها ، وقد عهد اليه دراسة مشروع سكة حديد سواكن - بربر بالسودان . فبحثه ووضع تصميما له ، ولكنه لم ينفذ ، وناب عن الحكومة سنة ١٨٧٣ في مؤتمر الإحصاء الدولي بموسكو ، فأعجب العلماء بكفاءته وسعة اطلاعه ، وتولى نظارة الرصدخانه ونظارة مدرسة المهندسخانة

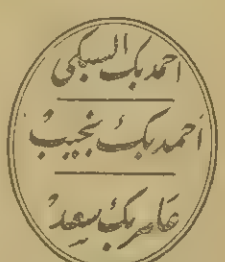
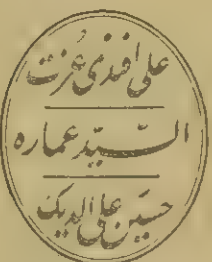
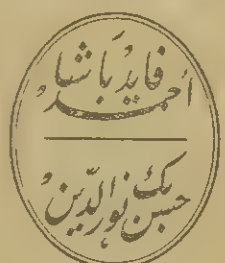
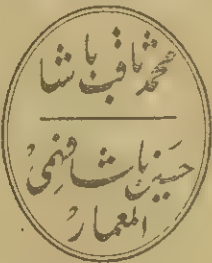
ومن أعماله أنه أصاح مقياس النيل في أسوان سنة ١٨٧٠ ، وله مؤلفات في الفلك والرياضيات أهمها (١) الآيات الباهرة في النجوم الزاهرة ، طبع ذيلاً لمجلة روضة المدارس و (٢) الدرر التوفيقية و (٣) تقاويم فلسفية كان ينشرها كل عام بالعربية والفرنسية (٤) والتحفة المرضية في المقاييس والموازين المترية معربة عن الفرنسية شاركة في تحريرها صادق بك شنن

سلامة باشا

هو سلامة باشا ابراهيم ، مفتش هندسة الوجه البحري ، ثم مفتش هندسة الوجه القبلي ، ثم مفتش عموم ديوان (وزارة) الأشغال ، وهو من كبار المهندسين في ذلك العصر ، وأصله من الاسكندرية ، وأبوه السيد ابراهيم شراييه بن صالح شراييه من أهالي النغر^(١) ، وله آثار تشهد له بالكفاءة في الأعمال الهندسية ، منها أنه أنشأ ترعة الساحل ، وكان وقتئذ وكيلاً لمظهر باشا مفتش بحر الشرق (فرع دمياط) على عهد سعيد باشا . واشترك مع مصطفى بهجت باشا في إنشاء الترعة الابراهيمية ، وهي من أجل أعمال

(١) عن حجة شرعية حررها سلامة باشا في يوم الأحد ١٥ المحرم سنة ١٣٠٠ مسجلة بمحكمة مصر الشرعية

كُتِبَ الْمَسْتَدِرُّ وَالْيَاضِيَّاتُ فِي عَصْرِ السَّامِيَّةِ



العمران التي أنشئت في ذلك العصر ، وفي إقامة قناطر التقسيم على التربة المذكورة ، وهي من أعظم قناطر الري في العالم

محمد ثاقب باشا

من أهالي القرشية بمديرية الغربية ، ومن مشاهير المهندسين في عصر محمد علي وإسماعيل ، حضر بعض المواقع الحربية على عهد محمد علي ، وعاون مصطفى بهجت باشا في بناء القناطر الخيرية ، وصار مفتش هندسة الوجه القبلي ، توفي سنة ١٨٧٤

إسماعيل باشا محمد

ناظر قلم الهندسة ورئيس إدارة دروس المدارس الملكية . ثم مفتش هندسة الوجه القبلي ، واشترك في إتمام ترعة الابراهيمية وقناطرها ، وهو الذي سار رئيس مجلس شوري القوانين سنة ١٨٩٩

أحمد بك نجيب

أستاذ الرياضة بمدرستي أركان حرب والطوبجية . وله كتاب (التحفة البهية في الهندسة الوصفية) ، طبع سنة ١٢٩٠ هـ

حسين افندي علي الديك

مدرس الحساب بمدرسة المحاسبة . وله كتاب فيّمس في مسك الدفاتر اسمه (عدة الحاسب وعمدة الكاتب) طبع سنة ١٢٨٦ هـ (١٨٦٩) وله كتاب (عمل الدواوين المتواتر في بيان رسوم الدفاتر) طبع سنة ١٢٩١

علي افندي عزت

أستاذ العلوم الرياضية بالمهندسخانة . توفي سنة ١٨٧٢ وله كتاب (حسن الصنعة في علم الطبيعة) طبع سنة ١٢٧٠ هـ ، و (النخبة العزية في تهذيب الأصول الهندسية) طبع سنة ١٢٧٤ و (الخلاصة العزية في تهذيب الأصول الحسابية) طبع سنة ١٢٨٥

عامر بك سعد

أستاذ الرياضيات بالمدارس الحربية ، وله (المنحة الزهرية في الأعمال الجبرية)
طبع سنة ١٢٦٩ هـ ، و (أحسن الوسائل لتصريف السوائل) طبع سنة ١٢٩١ ، وهو ملخص
القواعد النظرية في تصريف المياه من البحيرات والجداول

السيد عمارة

من تلاميذ رفاعة بك ، وله كتاب (تهذيب العبارات في فن أخذ المساحات) عربي عن
الفرنسية بإرشاد رفاعة بك

علماء الطب والجراحة

محمد علي البقلي باشا . احمد حسن الرشيدى بك . محمد الشافعى بك . حسين عوف
باشا . وهؤلاء قد ترجمنا لهم في « عصر محمد علي » ص ٥٢١ وما بعدها (طبعة أولى)

محمد درى باشا

(١٨٤١ — ١٩٠٠)

كبير الجراحين في عصره . ولد بالقاهرة سنة ١٢٥٧ هـ ، وأبوه السيد عبد الرحمن
احمد من محلة أبى على القنطرة (غربية) ، تلقى التعليم الابتدائى والثانوى ، ثم التحق
بمدرسة المهندسخانة في عهد نظارة على باشا مبارك ، لسكنه كان ميالا إلى الطب ، فبازال
يسعى في الانتقال إلى مدرسة قصر العيني حتى وفق إلى غرضه سنة ١٢٦٩ هـ ، والتحق
بها ، وأكب على الدراسة ، ونجح في الامتحان السنوى ، ولكن سعيد باشا أمر بإلغاء
مدرسة الطب وأخرج منها تلاميذها ، فكان المترجم ضمن من ألحقوا بأحدى الأورط
العسكرية في الجيش ، فلم يتسرب اليأس إلى نفسه ، وأخذ يعنى بالاطلاع على المعلومات
الطبية ما استطاع إلى ذلك سبيلا ، واشتغل عمرضا في الجيش ، وظل كذلك إلى أن أعاد
سعيد باشا فتح مدرسة الطب ، فعاد إليها المترجم ، وأتم دراسته بها ، وظهرت عليه علائم
الذكاء والنبوغ ، فعين مساعداً ومعيداً للجراحة بالمدرسة

وفي سنة ١٢٧٩ هـ أوفد سعيد باشا بعثة من الأطباء لإتمام دراستهم في باريس مؤلفة من الأطباء محمد بك فوزي، ومحمد بك عامر، وقاسم بك فتحي، ومحمد بك القطاوي، وعلي بك رياض، ومحمد بك زهران، وعقباوي افندي، والمترجم، وكان أصغرهم سناً، وقد استدعت الحكومة هؤلاء الأطباء في أوائل عهد اسماعيل، قبل إتمام دراستهم، لاحتياج الحكومة إليهم. فرجعوا إلى مصر، عدا المترجم فقد استثنى منهم لصغر سنه، فأكمل معارفه الطبية وأتم دروسه على أشهر جراحى العالم وقتئذ، وبقى يوالى الدرس والتخصص في باريس نحو سبع سنوات. ونبغ في الجراحة نبوغاً عظيماً، شهد له به أساتذته. وفي خلال هذه المدة قابل الخديو اسماعيل في باريس. فشمله بعطفه ورعايته، إذ سمع من أساتذته الثناء المستطاب على كفاءته واجتهاده

وعاد المترجم إلى مصر. فتقلد المناصب الطبية، وأتم ما تقلده منصب كبير الجراحين بمستشفى قصر العيني، والاستاذ الأول للجراحة بمدرسة الطب، وأنعم عليه بالرتب إلى أن نال الباشوية سنة ١٣١٥ هـ. وسطع نجمه في الجراحة، وذاعت شهرته فيها حتى عمت أرجاء البلاد، وبلغ ذروة الشهرة بما عرف عنه من النبوغ في فنه، والمهارة في إجراء العمليات الجراحية الخطيرة، والدقة في تشخيص الداء والدواء، والتفاني في الإخلاص لعمله وفنه. وحب الإنسانية، والبر بالفقراء والمعوزين. هذا إلى تعلقه بالعلم والتأليف، فقد اقتنى مكتبة عليية من أنفس المكاتب، وألف مجموعة تشريحية من أعظم ما جمعه الأطباء. وأنشأ لنفسه مطبعة لطبع مؤلفاته ورسائله، سميت المطبعة الدرية، كان يطبع فيها المؤلفات الطبية التي ظهرت في عصره، وقد ظل مخلصاً لفنه وللعلم حتى وافته المنية ليلة ٣٠ يونيه سنة ١٩٠٠. وأهم مؤلفاته الطبية «بلوغ المرام في جراحة الأجسام» طبع بالمطبعة الدرية في أربعة مجلدات. وله «الإسعافات الصحية في الأمراض الوبائية» طبع سنة ١٣٠٠ هـ

حسن بك عبد الرحمن

توفي سنة ١٨٧٥

تخرج من مدرسة الطب بقصر العيني ثم تولى تدريس التشريخ فيها ونبغ في هذا الفن،

وترجم كتاب (القول الصحيح في علم التشريح) طبع سنة ١٢٨٣ هـ بإرشاد محمد علي باشا
البقلي إذ كان ناظر أ لمدرسة الطب

محمد بك حافظ

توفي سنة ١٨٨٧

تخرج في مدرسة قصر العيني ، وأتقن فن الرمد بأوروبا ، ثم تولى تدريسه بقصر
العيني ، وله كتاب (مطمح الأنظار في تشخيص أمراض العين بالبحث بالمنظار) طبع
سنة ١٢٩٩ هـ

سالم باشا سالم

توفي سنة ١٨٩٣

من القنایات بمديرية الشرقية ، نعلم في مدرسة الألسن ، ثم في مدرسة الطب ، وأوفدته
الحكومة في عهد عباس باشا الأول لإتمام دراسة الطب في مونيخ بألمانيا ، فأكمل دراسته
علماً وعملاً ، وعاد إلى مصر ، وارتقى في المناصب الطبية وجعله الخديو توفيق باشا طبيبه
الخاص ، وله من المؤلفات (١) وسائل الابتهاج إلى الطب الباطني والعلاج طبع سنة ١٢٩٨ هـ
في أربعة مجلدات و (٢) دليل المحتاج في الطب والعلاج و (٣) الينابيع الشفائية والمياه
العذبة

جليلة تمرهان

توفيت سنة ١٨٩٩

من خريجات مدرسة القابلات (الولادة) ، ثم تولت التدريس فيها ، ولها في فن الولادة
كتاب (محكم الدلالة في أعمال القبالة) طبع سنة ١٢٨٦ هـ

محمد بك بدر

توفي سنة ١٩٠٢

من زاوية البقلي بمديرية المنوفية ، ومز خريجي مدرسة الطب بقصر العيني ، وأحد تلاميذ محمد علي باشا البقلي ، أتم دراسته في إنجلترا وعاد منها في عهد سعيد ، فتولى مناصب عدة حتى صار أستاذاً في مدرسة الطب ، ونال منزلة رفيعة لدى اسماعيل ، وله من المؤلفات (١) الفرائد الدرية في علم الشفاء والمادة الطبية طبع سنة ١٣٠٧ هـ و (٢) الدرر البدرية النضيدة في شرح الأدوية الجديدة طبع سنة ١٣١٠ و (٣) الصحة التامة والمنحة العامة طبع سنة ١٢٩٦ هـ

أحمد حمدي باشا

توفي سنة ١٩٠٣ .

هو نجل الدكتور محمد علي باشا البقلي ، ومن خريجي مدرسة قصر العيني . ثم أتم دراسته في باريس وبعد عودته إلى مصر سنة ١٨٦٩ عين أستاذاً للعمليات الجراحية في حياة أبيه ، وحذا حذوه في التأليف

حسن باشا محمود

(١٨٤٧ - ١٩٠٦)

ولد بقرية الطاليلية في طريق الأهرام ، وتلقى علومه بالمدرسة الحربية . أوفدته الحكومة سنة ١٨٦٢ ضمن بعثة مدرسية إلى ألمانيا لدراسة الطب ، وعاد سنة ١٨٧٠ ، فعين أستاذاً للتشريح في مدرسة قصر العيني ، وتقلد مناصب عدة ، إلى أن صار ناظراً لمدرسة الطب ، وله مؤلفات قيمة ومباحث طبية كان ينشرها في المجلات العلمية كروضة المدارس ثم المقتطف

ابراهيم باشا حسن وعيسى باشا حمدي

كلاهما من نوابغ الأطباء . وللاول كتاب (روضة الآسى فى الطب السياسى) ، طبع سنة ١٢٩٣ هـ (١٨٧٦) ، وتولى الثانى نخارة مدرسة الطب سنة ١٨٨٣ . وله عدة مؤلفات طبية

عبد الرحمن بك الهراوى

توفى سنة ١٩٠٦

من خريجي مدرسة قصر العينى ، أتم دراسته بأوروبا ، وعين بعد عودته أستاذاً للفسيولوجيا وأمراض الجلد ، ثم صار وكيلاً لمدرسة سنة ١٨٨٠ ، وله كتاب فى الفسيولوجيا لم يطبع

علماء الطبيعيات

أحمد بك ندا ، عبد الهادى اسماعيل . وقد ترجمنا لهما فى (عصر محمد على) ص ٥٢٤

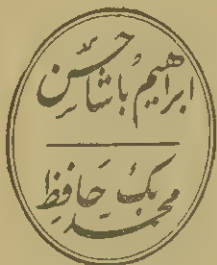
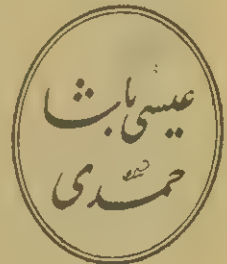
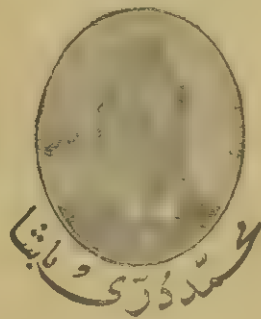
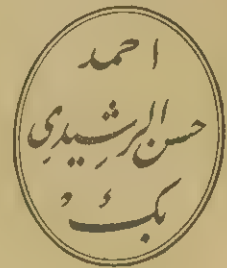
على بك رياض ، توفى سنة ١٨٨٩

تلقى علم الصيدلة بمصر ، وأتم دراسته فى أوروبا ، وتولى تدريس الأقر باذين والكيمياء فى مدرسة الطب . وجعل كبير صيدالة مسندشفى القصر العينى ، وله من المؤلفات: (١) النفحة الرياضية فى الأعمال الأقر باذينية طبع سنة ١٢٨٩ هـ (٢) الأزهار الرياضية فى المادة الطبية طبع سنة ١٢٩٨ هـ (٣) التوفيقات الإلهية فى التاريخ الطبيعى . طبع سنة ١٢٩٨ هـ

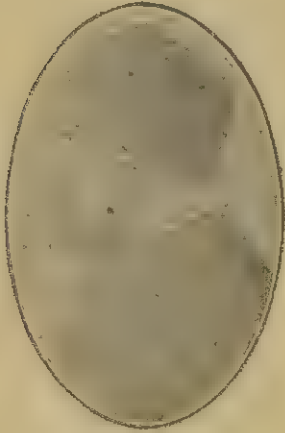
منصور افندى أحمد

أستاذ الكيمياء بمدرسة المهندسخانة ومؤلف كتاب (عمدة المتطهين فى فن الصيدلة المعروف بالأقر باذين) طبع سنة ١٢٨٣ هـ (١٨٦٦)

عُلماءُ الطبِّ والجِملِ حُدُوفُ عَصْرِ السَّامِيَّةِ



علماء الفقه والقانون



محمد قدرى باشا

(١٨٢١ - ١٨٨٦)

العالم المشترع الكبير ، ولد بملوى حوالى سنة ١٨٢١ ، من أب أناضولى وأم
مصرية ، وتلقى التعليم الأولى بمكتب ملوى . ثم التحق بمدرسة الألسن على عهد رفاعة
بك رابع الطهطاوى . فظهر نبوغه وميله إلى العلم والترجمة ، وبعد أن تخرج فيها جُعل
مترجماً مساعدآ بها . واتجه ميله إلى دراسة علوم الفقه ومقارنة الشريعة الإسلامية
بالقوانين الأوروبية ، فحضر بعض دروس الفقه بالأزهر ، وأقبل على كتب الشرع
يدرسها ويتفهمها ، وظل يشغل مناصب الترجمة فى الحكومة إلى أن قرب الخديو اسماعيل
واختاره مريسا لولى عهده الأمير محمد توفيق ، ثم عين بالمعية ، فالمحكمة التجارية
بالاسكندرية ، ف رئيسا لقلم الترجمة بوزارة الخارجية ، ومشارك رفاعة بك فى تحرير
السكرود (قانون نابليون) . واختص هو بتعريب قوانين المحاكم المختلطة تمهيداً لوضع
قوانين المحاكم الأهلية الجديدة . وجعل مستشاراً بمحكمة الاستئناف المختلطة ، وله آثار
علية عدة ، أهمها كتبه الثلاثة الخالدة التى جمع فيها أحكام الشريعة الإسلامية ، وصاغها
فى مواد محكمة الوضع على أسلوب القوانين الأوروبية ، وهذه الكتب هى : (مرشد
الخيران إلى معرفة أحوال الانسان) على مذهب الإمام الأعظم أبى حنيفة النعمان

في المعاملات المدنية الشرعية ، وكتاب (الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية) ، وكتاب (قانون العدل والإنصاف في القضاء على مشكلات الأوقاف) ، وهذه الكتب هي مرجع رجال القضاء والقانون في المحاكم الأهلية والشرعية والمختلطة ، وعمدة كل مشغل بالعلوم الفقهية والقانونية

وله أيضا كتاب لم يطبع في (تطبيق ما وجد في القانون المدني موافقا لمذهب أبي حنيفة)

وتولى وزارة الحقانية في وزارة شريف باشا الدستورية سنة ١٨٨١ على عهد الخديو توفيق باشا ، ووضع في هذا العهد مشروع النظام القضائي للمحاكم الأهلية الجديدة ، وفي سنة ١٨٨٣ افتتحت هذه المحاكم ، وصدرت قوانينها ، وهي القانون المدني وقوانين التجارة والمرافعات والعقوبات ، وكان المترجم وقتئذ وزيرا للبعارف في عهد وزارة شريف باشا الرابعة ، وهي الوزارة التي استقلت احتجاجا على إخلاء السودان

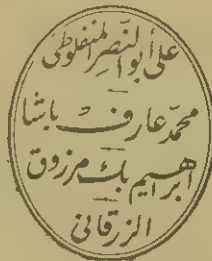
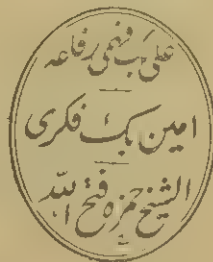
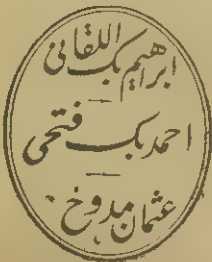
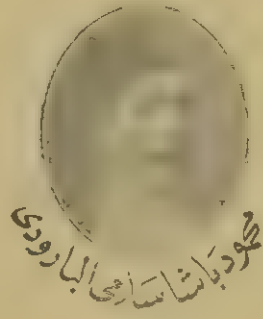
الشيخ محمد العباسي المهدي

(١٨٢٧ - ١٨٩٧)

شيخ الإسلام ، ومفتي الديار المصرية ، وصاحب الفتاوى المهدية التي تعد مرجع العلماء في الفقه الاسلامي ، وهو ابن الشيخ محمد أمين المهدي مفتي الديار المصرية الأسبق ابن الشيخ محمد المهدي أحد كبار علماء مصر في عهد الحملة الفرنسية وأوائل عهد محمد علي (ترجمنا له في الجزء الثاني من تاريخ الحركة القومية ص ٢٩٩)

تلقى العلم بالأزهر ، ونشأ في علوم الفقه ، وتولى منصب الفتيا وهو بعد في الحادية والعشرين من عمره ، على عهد ابراهيم باشا ، وظهرت مزاياه التي رفعت مكانته ، وأهمها الذكاء ، وسعة العلم ، وقوة الحجة ، وقد وقف من الحكومات المتعاقبة موقف السكرامة والاستمسك بالحق ، حتى استهدف في بعض المواطن لغضب ولالة الأمور ، فلم يكن يبالي غضبهم ، ولم يتحول عن الحق ، وتلك كبرى مزاياه وفضائله ، وقد زاد مقامه علوا في عهد اسماعيل ، إذ جمع بين الافتاء ومشيخة الأزهر سنة ١٨٧١ ، ونال احترام الخديو وثقته ، وكان يرجع إلى رأيه في كل ماله مساس بالشرعية الاسلامية ، وبدأ على يده

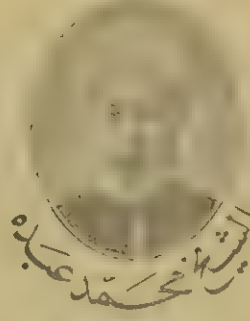
احكام الامم الالاب



فِي عَصْرٍ اسْتَبَاحِيكَ



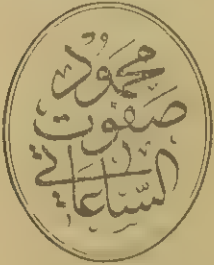
عبد الله بن دليم



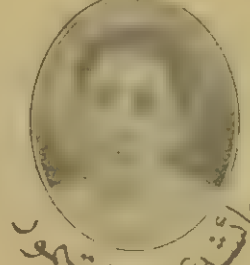
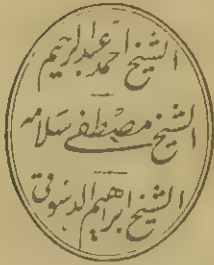
الشيخ محمد عبد الله



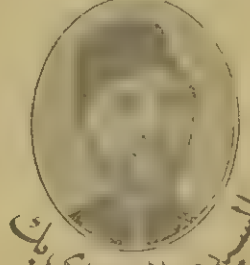
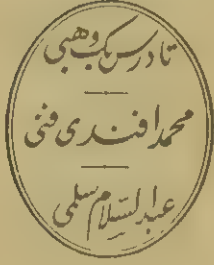
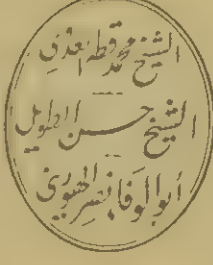
أديب أسحق



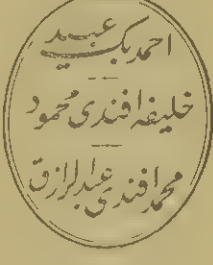
رفاعديك رافع الصلحاي



عائشة عصمت تيمور



السيد صالح مجاري بك



إصلاح نظام التعليم في الأزهر كما تقدم بيانه ص ٢٠٣ ، واستمر محتفظا بمكانته في عهد الخديو توفيق . ولما قامت الثورة العراقية لم يكن من أنصارها ، فاستهدف لغضب العراقيين . وعزل من مشيخة الأزهر ، ولما انتهت الثورة أعيد إلى مشيخة الأزهر واستمر متقلداً الافتاء والمشيخة حتى عزل عنهما لمعارضته الحكومة على عهد توفيق باشا فيما يخالف الشريعة ، ثم عاد اليه الافتاء وتقلده ، إلى أن وافته منيته ليلة ١٦ رجب سنة ١٣١٥ هـ

* * *

ومن علماء الفقه المعدودين في هذا العصر: الشيخ محمد عlish ، والشيخ ابراهيم السقا ، والشيخ عبد الرحمن البحر اوى ، والشيخ حسونه النواوى الخ

علماء الفنون الحربية والبحرية

على باشا ابراهيم ، حماد عبد العاطى باشا ، وقد ترجمنا لهما في (عصر محمد على) ص ٥٣٠

محمود باشا فهمى

توفى سنة ١٨٩٤

أحد زعماء الثورة العراقية ، ولد سنة ١٢٥٥ هـ في الشنطور بمركز بيا من مديرية بنى سويف ، وتخرج في مدرسة المهندسخانة ببولاق ، ومهر في الفنون الهندسية والحربية وانتظم في سلك الجيش . ثم جعل أستاذاً لعلم الاستحكامات والفنون العسكرية في المدارس الحربية ، على عهد سعيد واسماعيل ، وعهد اليه الخديو اسماعيل تحصين شواطئ مصر الشمالية من أبو قير إلى البرلس . فاضطلع بهذه المهمة ، وجدد الحصون القديمة ، وأقام حصونا جديدة ، وارتقى في الرتب العسكرية ، واشترك في حرب البلقان سنة ١٨٧٦-٧٧ ، وكان رئيس أركان حرب الفرقة المصرية بها



محمود باشا فهمي

توفي سنة ١٨٩٤

ولما شبت الثورة العراقية كان من زعمائها كما سيجيء بيانه في موضعه من كتاب (الثورة العراقية) ، وتولى وزارة الأشغال في وزارة محمود باشا سامي البارودي سنة ١٨٨٢ ، وأسر قبل واقعة التل الكبير ، فكان أسره من أسباب هزيمة الجيش المصري ، وحوكم ضمن زعماء الثورة ، ونفي إلى سيلان ، وهناك وضع كتابه (البحر الزاخر في تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر) ، وتوفي في منفاه سنة ١٣١١ هـ (١٨٩٤) ، وبعد وفاته طُبع كتابه سنة ١٣١٢ هـ في أربعة مجلدات



محمد مختار باشا

(١٨٣٥ - ١٨٩٧)

من رجال السيف والقلم ، ولد في بولاق سنة ١٨٣٥ ، وتلقى التعليم الابتدائي ، ثم تلقى
الفنون الحربية ، وانتظم في خدمة الجيش وهو في الثانية والعشرين من عمره ، وارتقى
في المناصب العسكرية حتى نال رتبة لواء في سنة ١٨٨٦ ، واشترك في حملة هرر كما تقدم
بيانه ص ١٣٣ ، ثم جعل رئيس أركان حرب الجيش المصري بالسودان ، وعين مأموراً
للمخاصة الخديوية في عهد الخديو عباس حلمي الثاني ، وبقي يتولى هذا المنصب إلى أن توفي
في ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٩٧

وقد أسبغت عليه حياته العلمية منزلة ممتازة ، ويحسب من المؤلفين والعلماء أكثر مما
يعد من رجال الحرب ، وحسبك أنه صاحب الكتاب القيم (التوفيقات الإلهامية في
مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الإفرنجية والقبطية) من السنة الأولى للهجرة إلى عام
١٥٠٠ هـ طبع سنة ١٣١١ هـ

وقد ذكر إزاء كل شهر أهم الحوادث التاريخية التي وقعت في مصر والعالم ، وله كتاب
(المجموعة الشافية في علم الجغرافيا) ورسائل أخرى في الرياضيات والفلك ، ومقالات
ممتعة في مجلة الجمعية الجغرافية

شحاته عيسى بك

ناظر مدرسة أركان الحرب في عهد الخديو اسماعيل

محمد صادق باشا

توفي سنة ١٩٠٢

من تلاميذ مدرسة الخانكة الحربية المنشأة في عهد محمد علي ، ومن أعضاء البعثة الخامسة ، عاد من البعثة مهندساً وانتظم ضابطاً في سلك الجيش ، وهو الذي رافق سعيد باشا في رحلته بالحجاز ، وعين مفتشاً بمصلحة المساحة برأسه استون باشا ، وله مباحث قيمة في مجلة الجمعية الجغرافية

سليمان قبودان حلاوه

توفي سنة ١٨٨٥

من المنوفية ، ولد سنة ١٢٣٥ هـ وتخرج في مدرسة الطبوجية على عهد محمد علي ، وحقق الفنون الحربية والرياضية ، وجعل أستاذاً للهندسة والحساب بالمدرسة البحرية القديمة ، ومهر في الفنون البحرية وأتقنها . وصار رُبَّاناً للباخرة سمند ، فأظهر براعة في قيادتها ، وطاف بها حول القارة الأفريقية ، وجعل في عهد اسماعيل سنة ١٨٧٠ مدرسا للفنون البحرية والفلكية ، فأفاد التلاميذ فوائد جمة ، وألف في الملاحة كتاباً اسمه (الكوكب الزاهر في فن البحر الزاخر) وتوفي سنة ١٣٠٣ هـ ١٨٨٥ م

النهضة الفنية

ان النهضة الفنية تشتمل على الظواهر المعروفة بالفنون الجميلة ، وهي الفنون التي تستثير في انفس إحساس الجمال ، وتتمى فيها ملكته ، ولامراء في أنها من عوامل نهضة الأمة ، لما تنتجه من تهذيب النفوس ، ونشاط العقول ، وترقية العواطف ، وتوسيع المدارك ، وتفتح الأذهان إلى دقة الملاحظة ، وصواب النظر

والسلام عن الفنون الجميلة يتناول الموسيقى أو الغناء ، والتمثيل ، والرسم ، والتصوير ،
والنقش والزخرفة والعمارة

أما الرسم فقد بدأت المدارس الهندسية والصناعية والبعثات تعنى به من عهد محمد
على ، فتخرج فيها طائفة من الرسامين تولوا تدريس الرسم في المدارس العالية والثانوية ،
والابتدائية ، ولسكن نهضة الرسم والتصوير لم تنل حظاً من الازدهار في ذلك العهد

وتخرج في مدرسة المهندسخانة والبعثات مهرة المهندسين في النقش والبناء ، وتقدم
فن العمارة بما أقامه أولئك المهندسون من القصور والمساجد والدواوين والعمائر الجميلة
التي تشهد لهم بحسن الذوق والحذق في هندسة البناء ، وظهر أيضاً حذقهم فيما شيدوه
من القناطر على النيل والرياحات والترع الكبرى ، فإن بعض هذه المنشآت تعد
قطعة من الفن

التمثيل والغناء

كان المجتمع في عصر اسماعيل ميالاً إلى المرح والخبور . وكان اسماعيل ذاته طروباً ،
محبا للتمتع بالملاهي والمسرات ، وهذه الميول هي غذاء للنهضة الفنية وخاصة الغناء (١)
(الموسيقى) ، والتمثيل

أما التمثيل فقد ساعد اسماعيل الناحية الأوروبية منه . ثم بدت منه التفاتة قليلة
الجدوى إلى التمثيل العربي ، فأنشأ أول ما أنشأ بالقاهرة مسرح (الكوميدي) بالأزبكية ،
وكان الشروع في بنائه في نوفمبر سنة ١٨٦٧ واحتفل بافتتاحه في ٤ يناير سنة ١٨٦٨ (٢)
ثم بنى دار الأوبرا سنة ١٨٦٩ لمناسبة الاحتفال بفتح قناة السويس ، وتم بناؤها في
خمسة أشهر ، وبلغت تكاليفها ١٦٠ ألف جنيه ، ومثلت فيها مساء ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٦٩
أول أوبرا وانمها (ريجوليتو) ، وكانت الأميرة طيرة أوجيني عقيقة نابليون الثالث في
مقدمة من شهدوا التمثيل في تلك الليلة ، وعهد اسماعيل إلى الموسيقى الإيطالي الشهير

(١) الغناء والموسيقى بمعنى

(٢) كتاب (باريسي في القاهرة) للمسيو بريير ص ١١٧

(فردى) أن يضع أول أوبرا مصرية تمثل بدار الأوبرا ، فقام بهذه المهمة ووضع العلامة الفرنسية مارييت باشا موضوع الرواية ، وهى رواية (عايدة) ، ومثلت بالقاهرة لأول مرة فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٧١ ، فنالت نجاحا عظيما ، وجلبت الحكومة من ذلك الحين الجوقات الافرنجية وأعدت عليها الأموال والهبات ، فبلغ ماصرف على أفراد إحدى الجوقات فى شتاء سنة من سنى اسماعيل ١٢٠ ألف جنيه ، ولا غرابة فى ذلك فان الممثلة الواحدة كانت تأخذ أحيانا ألف ومائة جنيه ، فى الشهر !

وأنشئ فى الاسكندرية مسرح (زينيا) ، ومسرح آخر اسمه ألفيرى Alfieri
بشارع انسطاسى

وقد وفد على مصر حوالى سنة ١٨٧٦ جماعة من الأدباء والممثلين السوريين ، منهم يوسف خياط ، فمثلوا على مسرح زينيا بعض الروايات ، ثم انتقل يوسف خياط بجوقة إلى القاهرة سنة ١٨٧٨ ، فلقى تعصيدا من الخديو اسماعيل ، وأذن له أن يمثل رواياته فى دار الاوبرا ، فمثل رواية «الظلم» وحضرها الخديو ، فلم يرقه أسلوبها ، وغضب مما تخللها من ذكر الظلم والتعريض بالظالمين ، إذ ظن أنه المقصود بهذا التعريض ، فأمر بإخراج الخياط وجوقه من مصر فعادوا إلى سوريا ، ووقفت النهضة التمثيلية فى عهد اسماعيل عند هذا الحد

الموسيقى (الغناء)

سرت روح النهضة والتجديد إلى الموسيقى والغناء ، فقد كان المغنون يتبعون إلى ذلك العهد الأساليب والتواشيح القديمة ، حتى ظهر (عبد الحمولى) ، المغنى الشهير ، فألهمته عبقرية الموسيقى إصلاح هذه الأساليب وإدخال روح العصر والتجديد فيها



عبد الحولى

مجدد الغناء فى عصر اسماعيل

ولد عبد الحولى فى طنطا حوالى سنة ١٨٤٥ ، أى أنه استقبل النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، عصر التجديد الاجتماعى ، فحمل فيه لواء النهضة الغنائية ، وهو ابن تاجر فى طنطا ، وكان له أخ أكبر منه سنا . وكان أبوهما يقسو فى معاملتهما ويسىء إليهما بالضرب والاضطهاد ، فلم يطيقا صبرا على هذه الغلظة ، ففرا من عنده وسارا هائمين فى الأرياف ، فساقتهما المصادقة الى رجل يشتغل بالغناء ويعزف على القانون ، فسمع صوت عبده ، فأطربه وأعجب به إعجابا كبيرا ، وعاد به الى طنطا ، وهناك أخذ يغنى معه ، ثم جاء به الى مصر ، فما أن سمعه محبو الطرب حتى اجتذبهم بصوته الجميل ، وظهرت عليه علامته النبوغ الموسيقى ، فترك صاحبه وأستاذه القديم ، وانتقل الى مغن مشهور اسمه (الشيخ المقدم) فاشتغل على تحته ، وأخذت شهرته تزدى فى الأوساط الاجتماعية ، وبدأ يبتكر أساليب جديدة فى الغناء نالت إعجاب أهل الفن وعشاق الطرب ، وبلغت شهرته الحديو اسماعيل فاجتذبه وألحقه بمعيتة ، وكان ذلك فاتحة مجده ، إذ أحب فيه الحديو صوته الجميل ، فاتخذته نديمه فى حفلاته وسهراته ، وأغدق عليه الهبات والعطايا ، واصطحبه فى رحلاته الى الاستانة وهناك التقى عبده بالموسيقين الترك وسمع ألحانهم ، فاقتبس منها ما يلائم

الروح المصرية ، وابتكر في الغناء ألحاناً جديدة هي مزيج من الموسيقى العربية والتركية ،
فصار زعيم المجددين في الموسيقى المصرية ، واستمر يمارس الغناء وينهض بالفن ويطرب
الناس طول حياته ، ولا غرو فهو البلبل الصداح الذي كان يحرك أوتار القلوب بصوته
العذب ، وألحانه البديعة . وأنعامه الجميلة ، وقد ظل ثلاثين سنة ونيفاً مصدر السرور
والطرب ، للأفراد والجماعات ، وكان رقيق المزاج ، دمث الأخلاق ، كريم الطباع ، عزيز
النفس ، مخلصاً لفنّه ، ولعابه . وهذا هو سر نبوغه وعبقريته ، وكانت وفاته سنة ١٩٠١
واشتهر في عصره بعض السيدات في الغناء ، منهم (الماس) المغنية المشهورة ، وقد تزوج
بها عبده ، ومنعها عن الغناء في مجالس الناس ، وكانت له من أجل ذلك حادثة استهدف
فيها لغضب اسماعيل ، إذ طلب يوماً أن تحضر (الماس) إلى قصره وتغني فيه ، فرفض عبده
أن تذهب . فغضب الخديو ، وأمر بإحضارها قوة واقتداراً ، فاستعصم عبده ، وأصر
على الإباء ، ووسط الشيخ علي المليثي شاعر الخديو في الامر ، وانتهت الحادثة بعدول
الخديو عن طلبه

وفي هذا العهد نشأ محمد العقاد ، الموسيقي المشهور ، أقدر من ضرب علي « القانون » ،
في العصر الخديث . وقد أدرك عصر اسماعيل ، وإن كانت شهرته لم تكتمل إلا من بعد ،
وصحب عبده الحمولى ، وحاكاه في توقيعه وأنعامه
وصفوة القول أن عصر اسماعيل كان للنهضة الغنائية عصر الإحياء والتجديد ، وظهر
فيه عباقرة الفن ، الذين رفعوا شأنه ، وأحلوه من النفوس مكاناً علياً .

تم الجزء الاول

ويليه الجزء الثاني

(وفيه ختام الكلام عن عصر اسماعيل)

فهرست الجزء الأول

ص	ص	مقدمة الطبعة الثانية
٥	٣	مقدمة الطبعة الأولى

الفصل الأول

الرجعية في عهد عباس الأول

١٠	ص	
١٦	٩	نشأة عباس
١٦	١١	ولايته الحكم
١٧	١١	أخلاقه
١٧	١٢	أعماله
١٧	١٢	سياسته العامة
١٨	١٣	اصلاح الطريق بين مصر والسويس
١٩		السكة الحديدية بين الاسكندرية
٢٢	١٤	والقاهرة
		مقتل عباس
		ميزة عباس
		ضبط الامن
		المدارس والمصانع
		البعثات
		السودان
		الجيش والبحرية
		اشترك مصر في حرب القرم

الفصل الثاني

النهضة الوطنية في عهد سعيد باشا

٢٦	٢٣	نظرة عامة
٢٦	٢٣	نشأة سعيد
٢٦	٢٤	أخلاقه
٢٧	٢٥	إصلاحاته الزراعية
	٢٥	اللائحة السعيدية
		لائحة المعاشات للموظفين
		أعمال العمران
		تطهير ترعة المحمودية
		السكك الحديدية والتلغرافات

ص	ص
٤٧	إصلاحاته الحربية
٤٨	وبثه روح القومية في الجيش
(١)	البحرية
٤٨	اضمحلال الأسطول
٤٨	شركة الملاحة النيلية
٥٢	شركة الملاحة البحرية
٥٣	إصلاح ميناء السويس
٥٣	حروب مصر في عهد سعيد باشا
٥٤	(١) حرب القرم
٥٤	(٢) حرب المكسيك
٥٥	السودان
٥٧	رحلة سعيد باشا إلى الحجاز
٥٨	التعليم
٥٨	نظام الحكم في عهد عباس
٥٨	وسعيد
٦١	النظام السياسي
٦٢	المجلس الخصوصي
٦٢	الوزارات
٦٢	النظام القضائي
(٢)	مجلس الأحكام
٦٤	مجالس أو محاكم الأقاليم
٦٥	ولاية القضاء
٦٦	إنشاء مجلس الأحكام ثم إعادته
٦٦	
قضاء الأجانب	
نغرات التدخل الأجنبي	
امتنياز قناة السويس	
نظرة عامة	
نبذة في تاريخ المشروع	
في عهد الفراعنة والفتح الإسلامي	
في عهد الحملة الفرنسية	
في عهد محمد علي	
لجنة سنة ١٨٤٦	
في عهد سعيد باشا	
منح امتياز القناة	
حصر التأسيس	
لجنة دولية لدرس المشروع	
شروط الامتياز	
مقاومة إنجلترا للمشروع	
معاوضة سعيد للمشروع	
تأليف الشركة	
البدء في حفر القناة	
(٢)	
بدء القروض الأجنبية	
قرض سنة ١٨٦٢	
الدين السائر	
وفاة سعيد باشا	

الفصل الثالث

ص	عصر اسماعيل	ص
٦٧	فتور العلاقات ثم الجفاء بين مصر وتركيا	٦٧
٧٧	فرمان ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٦٩ وما فيه من القيود	٦٩
٧٩	تحسين العلاقات	٧٠
٧٩	فرمان سبتمبر سنة ١٨٧٢	٧٠
٨٠	الفرمان الجامع (٨ يونيو سنة ١٨٧٣)	٧٠
٨١	عودة الجفاء	٧٢
	(٢)	٧٢
٨٢	سياسة اسماعيل حيال الدول الأوروبية	٧٣
٨٣	فرنسا	٧٣
٨٥	انجلترا	٧٦
	نظرة عامة في عصر اسماعيل	
	نشأة اسماعيل	
	ولايته الحكم	
	سياسة مصر الخارجية في عهد اسماعيل	
	كلمة عامة	
	(١)	
	سياسة اسماعيل حيال تركيا	
	العلاقات الودية	
	زيارة السلطان عبدالعزيز لمصر	
	تغيير نظام توارث العرش	
	وفرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ والحصول	
	فرمان ٨ يونيو سنة ١٨٦٧	
	على لقب (خديو)	

الفصل الرابع

ص	قناة السويس	ص
٨٨	تحكيم نابليون الثالث	٨٨
٩٠	الحكم في النزاع	٨٨
٩١		
	تبعه اسماعيل في إتمام القناة	
	سعيه في تخفيف شروط الامتياز	

ص	٩٥	اتهاء العمل وافتتاح القناة
٩١	٩٢	مناقشة الحكم
٩٤	٩٥	اتفاق ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦
		تصديق السلطان
٩٥	٩٥	اتفاق ٢٣ ابريل سنة ١٨٦٩
٩٥	٩٥	قناة السويس وتوارىخها الهامة

الفصل الخامس

السودان في عهد اسماعيل

١٠٤

١١٨	١٠٤	توسيع نطاق السودان المصرى
١٢٠	١٠٤	كلمة اجمالية
	١٠٥	فتح فاشوده
	١٠٦	ضم سواكن ومصوع
		فتح اقليم خط الاستواء والوصول
	١٠٧	الى منابع النيل
	١٠٧	مهمة السير صمويل بيكر
	١٠٧	رحلته في عهد سعيد
	١٠٨	مهمته في عهد اسماعيل
	١١١	رفع العلم المصرى على غندكرو
	١١٣	فتح مملكة أونورو
	١١٤	ولاء ملك اوغنده لمصر
		تعين السكولونل غردون مديرا
	١١٦	لخط الاستواء
		توسيع نطاق الحكم المصرى في
		مديرية خط الاستواء
		بسط حماية مصر على مملكة اوغنده
		مذكرة شريف باشا الى الدول
		عن امتلاك مصر منطقة البحيرات
		موقف غردون
		اكتشاف بحيرة ابراهيم
		استعفاء غردون من منصبه
		مديرية خط الاستواء
		منع تجارة الرقيق
		ظهور الزبير باشا رحمت
		فتح سلطنة دارفور
		معركة منواشى
		ضم زيلع وبربره
		فتح هرر
		حملة السومال

ص		ص	
١٥٢	اسماعيل باشا أيوب		اعتراف انجلترا بسلطة مصر في
١٥٢	غردون باشا	١٣٩	السومال
١٥٦	التقسيم الإدارى	١٤٠	النزاع بين مصر والحبشة
١٥٧	الجيش المصرى فى السودان	١٤١	الحرب بين الانجليز والحبشة
١٥٩	أعمال العمران	١٤٢	منزنجير باشا
١٥٩	استتباب الأمن	١٤٣	فتح سنهيت وضم اقليم البوغوس
١٥٩	الزراعة	١٤٣	حرب الحبشة
١٦٠	طرق المواصلات	١٤٤	حملة ارندروب بك
	المواصلات النيلية ودار الصناعة	١٤٥	هزيمة جونديت
١٦١	بالخرطوم	١٤٥	حملة منزنجير باشا
١٦٢	الملاحة البحرية والفنارات	١٤٥	مقتل منزنجير باشا
١٦٢	مشروع السكة الحديدية	١٤٦	الحملة الكبيرة بقيادة راتب باشا
١٦٣	المدارس	١٤٧	هزيمة قورع
١٦٤	التجارة	١٤٧	عقد الصلح مع الحبشة
١٦٥	البريد	١٤٨	نتائج حرب الحبشة
١٦٥	التلغرافات		حكمدارو السودان
١٦٦	ميزانية السودان	١٤٩	فى عهد اسماعيل
١٦٧	الرحلات والبعثات الجغرافية	١٤٩	موسى باشا حمدى
	الحكم المصرى فى السودان	١٤٩	جعفر صادق باشا
١٧٢	وشهادة الثقات من الأجانب	١٤٩	إخماد ثورة كسلا
	حدود السودان المصرى	١٥٠	جعفر مظهر باشا
١٧٤	أمس واليوم	١٥١	ممتاز باشا

الفصل السادس

الجيش	
١٧٧	كلمة إجمالية
١٧٩	المدارس الحربية التي أنشأها
١٨١	إسماعيل
١٨٢	مدرسة المشاة
١٨٢	مدرسة الفرسان
١٨٣	مدرسة المدفعية
١٨٣	مدرسة أركان الحرب
١٨٣	المدارس الأخرى
١٧٧	هيئة أركان حرب الجيش
١٧٨	الصحافة الحربية
١٧٨	تجديد السلاح والمصانع الحربية
١٧٨	إنشاء ميدان للرماية
١٧٨	إدخال النظام الألماني
١٧٨	إحصاء الجيش
١٧٩	افتقار الجيش إلى قائد عظيم

الفصل السابع

البحرية	
١٨٥	الأسطول الحربي
ص	خدمات الأسطول
١٩٠	إتمام ميناء السويس
١٩٠	إصلاح ميناء الاسكندرية
١٩١	إحصاء الأسطول
١٩١	الأسطول التجاري
١٩١	الشركة العزيزية
١٩١	وابورات البوستان الخديوية
١٨٥	ص
١٨٦	١٨٥
١٨٧	١٨٦
١٨٨	١٨٧
١٨٩	١٨٨
١٨٩	١٨٩

الفصل الثامن

حروب مصر في عهد إسماعيل	
١٩٣	إخماد ثورة العسير
١٩٥	حرب البلقان
١٩٦	حرب الجبل الأسود وكريت
١٩٣	١٩٣
١٩٤	١٩٤

الفصل التاسع

التعليم والنهضة العلمية والأدبية

١٩٧

ص

- ٢٤٢ جمعية المعارف
٢٤٤ الجمعية الجغرافية الخديوية
٢٤٤ الجمعية الخيرية الإسلامية
٢٤٥ الصحافة
٢٤٦ الصحف العلمية والأدبية والحرية
٢٤٦ اليعسوب
٢٤٦ روضة المدارس
جريدة أركان حرب الجيش
٢٤٧ المصري
٢٤٧ الجريدة العسكرية المصرية
٢٤٧ الصحف السياسية
٢٤٧ وادى النيل
٢٤٨ نزهة الأفكار
٢٠٨ الوطن
٢٤٨ مصر و (التجارة)
٢٤٨ روضة الأخبار
٢٤٨ الكوكب الشرقى
٢٤٨ الأهرام
٢٤٩ الاسكندرية
٢٤٩ الكوكب المصرى
٢٤٩ مرآة الشرق
٢٤٩ مرآة الاجوال

ص

- المدارس التى أنشئت فى عهد اسماعيل
١٩٧
١٩٧ المدارس الحرية
١٩٧ المدارس العالية
١٩٧ مدرسة المهندسخانة
١٩٨ مدرسة الحقوق
١٩٨ مدرسة دار العلوم
١٩٨ مدرسة الطب والولادة
١٩٩ مدارس البنات
١٩٩ المدارس الصناعية
٢٠٠ المدارس الخصوصية
٢٠١ المدارس الثانوية
٢٠١ المدارس الابتدائية
٢٠٣ الحفلات المدرسية
٢٠٣ الأزهر
٢٠٤ البعثات
٢٠٤ مدارس الأقباط الأرثوذكس
٢٠٥ المدارس الأوروبية
٢٠٥ وزارة المعارف
٢٠٦ ميزانية التعليم
٢٠٨ ترجمة حياة على باشا مبارك
٢٤٢ الجمعيات العلمية
٢٤٢ المجمع العلمى

ص

- ٢٧٦ منصور افندى احمد
٢٧٨ علماء الفقه والقانون
٢٧٨ محمد قدرى باشا
٢٧٩ الشيخ محمد العباسى المهدى
٢٨٢ علماء الفنون الحربية والبحرية
٢٨٢ على باشا ابراهيم . حماد عبد العاطى
٢٨٢ محمود باشا فهمى
٢٨٤ محمد مختار باشا
٢٨٥ شحاته عيسى بك
٢٨٥ محمد صادق باشا
٢٨٥ سليمان قبودان حلاوه
٢٨٥ النهضة الفنية
٢٨٦ التمثيل والغناء
٢٨٧ الموسيقى
٢٨٨ عبده الحولى
٢٨٩ ألماس
٢٨٩ محمد العقاد
٢٩٠ فهرست الجزء الأول
٢٩٩ فهرست الخرائط والصور

ص

- ٢٧٢ السيد عمارة
٢٧٢ علماء الطب والجراحة
محمد على باشا البقلى . احمد حسن
الرشيدى بك . محمد الشافعى بك
٢٧٢ حسين عوف باشا
٢٧٢ محمد درى باشا
٢٧٣ حسن بك عبد الرحمن
٢٧٤ محمد بك حافظ
٢٧٤ سالم باشا سالم
٢٧٤ جليلة ترهان
٢٧٥ محمد بك بدر
٢٧٥ أحمد حمدي باشا
٢٧٥ حسن باشا محمود
٢٧٦ ابراهيم باشا حسن
٢٧٦ عيسى باشا حمدي
١٧٦ عبد الرحمن بك الهراوى
٢٧٦ علماء الطبيعيات
٢٧٦ احمد بك ندا
٢٧٦ عبد الهادى اسماعيل
٢٧٦ على بك رياض

١٥	عباس باشا الأول والى مصر
٤٣	سعيد باشا والى مصر
٦٣	ابتداء العمل فى حفر القناة
٦٨	اسماعيل باشا خديو مصر
٩٦	حفلة افتتاح قناة السويس بيور سعيد
٩٧	دخول البواخر المقلّة للبلوك والأمراء قناة السويس
٩٨	وليمة العشاء التى أقامها الخديو اسماعيل ابتهاجا بافتتاح القناة
٩٩	حفلة الرقص " " " " " " " "
١٠٣	خريطة قناة السويس
	نقل أجزاء البواخر النيلية على ظهور الإبل فى صحراء النوبة سنة ١٨٦٩
١١٠	استعداداً لفتح إقليم خط الاستواء
١١٠	الأسطول النيلى الذى تحرك من الخرطوم لفتح اقليم خط الاستواء
١١١	حفلة رفع العلم المصرى على غندكرو (الاسماعيلية) سنة ١٨٧١
١١٢	المعسكر المصرى فى غندكرو (الاسماعيلية) سنة ١٨٧٢
١١٣	ريونجا ملك أونورو يضاف صمويل بيكر باشا سنة ١٨٧٢
١١٥	صمويل بيكر باشا مدير خط الاستواء فى عهد اسماعيل وأركان حرب
١٢١	خريطة مديرية خط الاستواء
١٣٠	السودان المصرى فى عهد اسماعيل
١٣٥	مقابل
١٥٨	مدينة همر سنة ١٨٧٦
١٦٣	مديريات السودان المصرى فى عهد اسماعيل
١٦٣	رأس جردفون (جردفوى)
١٦٧	الرحلات والبعثات الجغرافية فى عصر اسماعيل
١٧٤	مقابل
١٧٤	حدود الدولة المصرية أمس واليوم
١٧٤	مقابل
١٧٤	على باشا مبارك

ض	
٢٨٠ ، ٢٨١	أعلام الأدب في عصر اسماعيل
٢٧٠	علماء الهندسة في عصر اسماعيل
٢٧٧	علماء الطب والجراحة في عصر اسماعيل
٢٧٨	محمد قدرى باشا
٢٨٣	محمود فهمى باشا
٢٨٤	محمد مختار باشا
٢٨٨	عبد الحولى

فصول الجزء الثانى من الكتاب

الفصل العاشر	- أعمال العمران
الفصل الحادى عشر	- مأساة الديون
الفصل الثانى عشر	- الحركة الوطنية والحياة النيابية
الفصل الثالث عشر	- ختام النزاع بين الخديو والدائنين
الفصل الرابع عشر	- نظام الحكم
الفصل الخامس عشر	- الحالة المالية والاقتصادية
الفصل السادس عشر	- الحالة الاجتماعية
الفصل السابع عشر	- شخصية اسماعيل والحكم دلى عصره

تصحیح خطاً

صفحة	سطر	خطاً	صواب
١٠	١٦	مواقبها	عواقبها
٣٠	١	وكان لسعيد باشا ميلا	وكان سعيد باشا ميلا
٣٢	٦	أن	من
٣٢	٧	من	أن
٣٣	١	سفينة	سفنه
٣٧	١٦	سنان بك	شنان بك
٤٠	٢٣	١٨٥٩	١٨٥٨
٤٦	١٠	فكان	فكانا
٤٩	٢١	هذا	هذه
٤٩	٢٥	الفارق	والفارق
٥٦	هامش ١	عند	عن
٥٧	٤	بملىء	بملء
٦٥	١٨	كان	كانت
٨٦	١٦	١٤ أغسطس	٤ أغسطس
٩٩	٤	Inauguisation	Inauguration
١٠٠	١١	ومن هذا	ومن هذه
١٠٠	هامش ٢	١٦٧٧	١٨٧٧
١٠٥	٣	حفون	حافون
١٠٨	٧	١٨٤٠	١٨٤١
١١٢	١٢	١٢٥	١٢١
١١٧	هامش ١	١٢٥	١٢١
١١٩	١٩	١٢٥	١٢١
١٢٢	١١	الدفلوى	الدفلای

صفحة	سطر	خطاً	صواب
١٢٦	١٤	فرادلای	ودلای
١٣٢	١٢	بولها	بولهار
١٣٨	١١	حفون	حافون
١٣٩	١٩	حفون	حافون
١٤٦	١٦	Lounog	Loring
١٦٦	هامش ١	سنة ج ص ١٨٨٣	سنة ١٨٨٣
١٦٧	١١	١٨٧	١٨٧١
١٧٦	٤	فيها من	فيها ما بذلت من
٢١١	١٤	الفهاء	الفقهاء
٢١٨	٣	كل قدر	كل على قدر
٢٢٨	هامش ١	وتعقيمه	وتعميقه
٢٣٤	٢٢	احمد أساتذة	احد أساتذة
٢٥٤	١٣	٨٢٠	١٨٢٠
٢٦٠	١	ناصر	ناصر
٢٦٢	٨	حلبة	حلبة
٢٦٧	١	Noiry	Norry
٢٨٨	٥	تاجر بن	تاجر بن

حقوق الشعب

يتضمن شرح المبادئ والنظريات والقواعد الدستورية
وحقوق الانسان ، طبع سنة ١٩١٢

نقابات التعاون الزراعية

يتضمن تاريخ التعاون الزراعي ومنشأته في أوروبا ، ونشأة
التعاون في مصر وتاريخه ونظامه وعلاقته بالنهضة الاقتصادية
والاجتماعية ، طبع سنة ١٩١٤

الجمعيات الوطنية

صحيفة من تاريخ النهضة القومية ، يتضمن تاريخ
الانقلابات السياسية والنهضات القومية في طائفة من البلدان
مع شرح أصول الدساتير ، والنظم البرلمانية فيها ، والمقارنة بينها
طبع سنة ١٩٢٢

تاريخ الحركة القومية

الجزء الاول : يتضمن ظهور الحركة القومية في تاريخ
مصر الحديث ، وبيان الدور الاول من أدوارها ، وهو عصر
المقاومة الأهلية التي اعترضت الحملة الفرنسية في مصر ، وتاريخ
مصر القومي في هذا العهد

الجزء الثاني : من اعادة الديوان في عهد نابليون الى

ولاية محمد علي الكبير

عصر محمد علي

يتناول تاريخ مصر القومى فى عهد محمد علي

عصر اسماعيل

الجزء الاول : يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل

عهد إسماعيل

الجزء الثانى : وفيه ختام الكلام عن عهد اسماعيل

الثورة العراقية

والاحتلال الانجليزى

مصر والسودان

فى أوائل عهد الاحتلال

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٨٩٢

مصطفى كامل

باعت الحركة الوطنية

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢ الى سنة ١٩٠٨

محمد فريد

رمز الإخلاص والتضحية

تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩١٩

ثورة سنة ١٩١٩

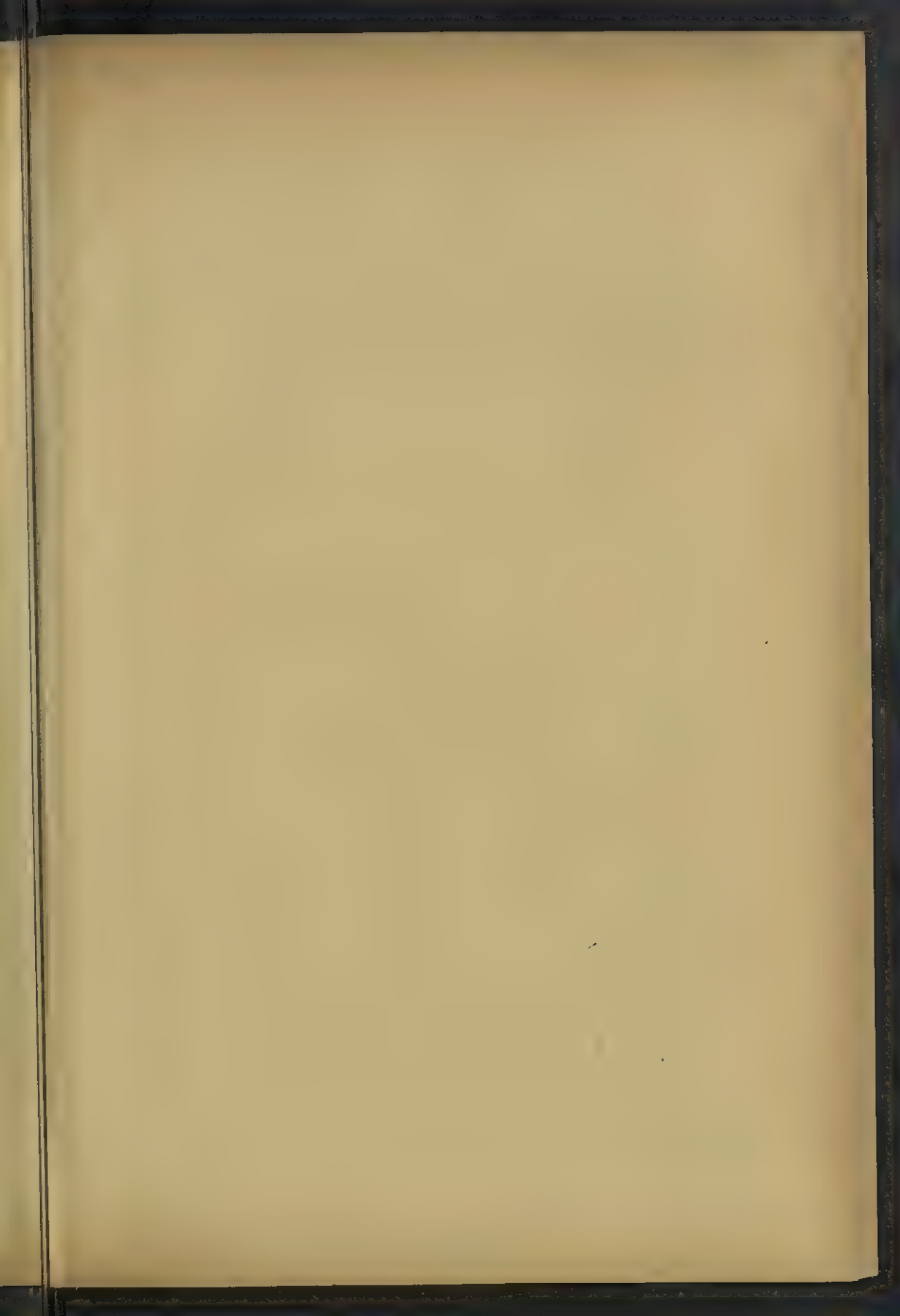
تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢١

الجزء الأول : يشمل على شرح حالة مصر وحوادثها التاريخية أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) ، وبيان الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة ، وتطور الحوادث من بعد انتهاء الحرب إلى شيوب الثورة في مارس سنة ١٩١٩ ، ثم وقائع الثورة في القاهرة والأقاليم

الجزء الثاني : وفيه الكلام عن مهادنة الثورة ، واستمرارها ومحاولات الثورة . ولجنة ملنر والحوادث التي لا يستها . ومفاوضات ملنر . واستشارة الامة في مشروع ملنر ، والتبايع البريطاني بأن الحماية علاقة غير مرضية ، ونتائج الثورة في حياة مصر القومية

في أعقاب الثورة المصرية

الجزء الأول : تاريخ مصر القومي من ابريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة المغفور له « سعد زغلول » في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧



عصر اسماعيل

بقلم
عبد الرحمن الراجحي بك

الجزء الثاني

الطبعة الثانية

١٣٦٨ هـ - ١٩٤٨ م

محتويات الكتاب

(الجزء الأول) يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد اسماعيل

(الجزء الثاني) وفيه ختام الكلام عن عصر اسماعيل

(حقوق الطبع محفوظة)

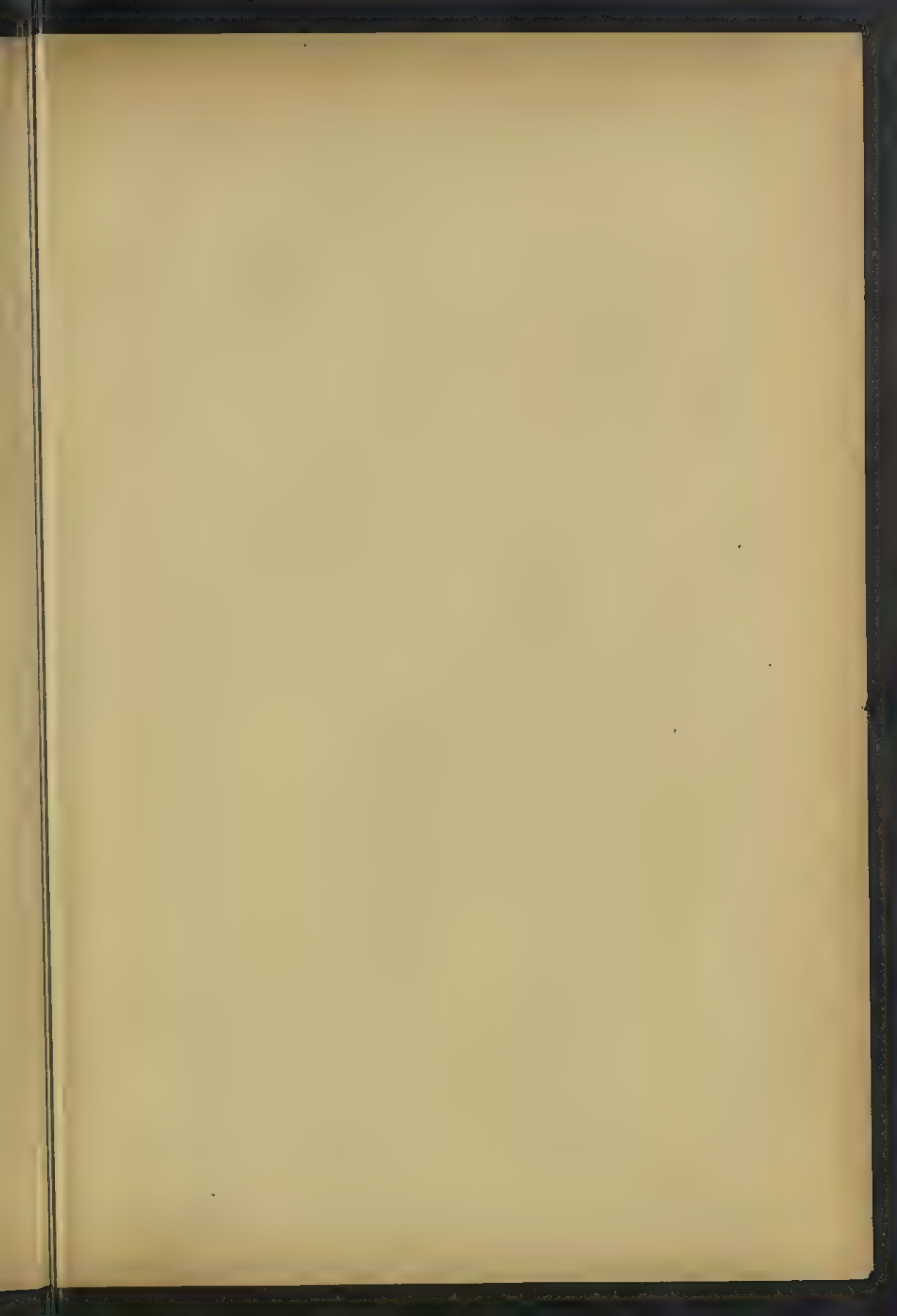
ثمان الجزء الثاني

٣٥

ملتزمة النشر والبيع
مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع عدل - القاهرة

القاهرة

مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر



بيان

اشتمل الجزء الأول على الفصول الآتية من الكتاب :

- ١ - الترجمة في عهد عباس الأول
 - ٢ - النهضة الوطنية في عهد سميد باشا
 - ٣ - عصر إسماعيل . سياسته الخارجية
 - ٤ - قناة السويس
 - ٥ - السودان
 - ٦ - الجيش
 - ٧ - البحرية
 - ٨ - حروب مصر في عهد إسماعيل
 - ٩ - التعليم والنهضة العلمية والأدبية
- ويحتوى الجزء الثانى على الفصول الباقية من « عصر إسماعيل »

الفصل العاشر

أعمال العمران

بذل الحديوي إسماعيل جهوداً كبيرة في إقامة أعمال العمران التي عادت على البلاد بالزرايا
الجمّة ، ولقد ذكرنا في الفصول السابقة ما أسسه من مهاد التعليم والمنشآت البحرية والحربية
التي تعد من أجل أعماله العمرانية ، والآن نتكلم عن أعمال العمران الأخرى في ميادين
الري والزراعة والصناعة وتعمير المدن

منشآت الري والزراعة

كان من أول ما وجه إليه همته العمل على إنشاء ثروة مصر الزراعية بتوفير وسائل الري ،
وكان لهذه الوسائل الفضل الكبير في زيادة إنتاج الأراضي المزروعة وإحياء موات الأراضي
القابلة للزراعة

الترع

فشق كثيراً من الترع في الوجه البحري والوجه القبلي ، وبلغ عدد ما حفر
أو أصلح في عهده نحو ١١٢ (اثنتي عشرة ومائة) ترعة^(١) ، وأهمها الترعة الإبراهيمية
والترعة الإسماعيلية

الترعة الإبراهيمية

هي أعظم الترع التي أنشئت في عهد إسماعيل ، وتعد من أعظم منشآت الري في العالم
قاطبة ، تأخذ مياهها من النيل عند أسيوط ، وتنتهي عند (اشمنت) بمديرية بني سويف ،
ويبلغ طولها ٢٦٧ من الكيلو مترات^(٢) ، وهذا بذلك على عظم شأنها واتساع مداها ، وهي
تروى مديريات أسيوط والنيا وبني سويف^(٣)

(١) مصر كما هي Egypt as it is للسرت ماك كون Mac Coan ص ٢٤٦

(٢) الخطط التوفيقية ج ١٩ ص ١١٤

(٣) هامش الطبعة الثانية — بفضل هذه الترعة تحول نظام الري في المديريات المذكورة من ري
الحياض إلى الري الصفي ، فتوافرت زراعة قصب السكر ونسرت زراعة القطن بها ، ونعت الصناعات
المتصلة بالقصب



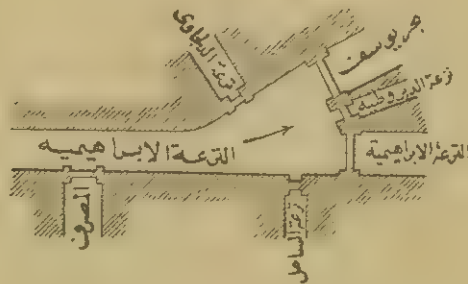
خريطة التربة الابراهيمية

المنشأة في عهد إسماعيل

ويرجع الفضل في وضع تصميمها وإنشائها إلى المهندس المصرى الكبير مصطفى بهجت باشا ، إذ كان مقيماً لمهندسة الوجه القبلى ، وقد بدى بإنشائها سنة ١٨٦٧ ، واشتغل في حفرها نحو مائة ألف نسمة بطريق السخرة (العونة) ، وتم حفرها سنة ١٨٧٣ ، أى أن إنجازها اقتضى ست سنوات تقريباً ؛ وتولى بهجت باشا ملاحظة العمل طبقاً للتصميم الذى وضعه ، ولما انتقل في خلال العمل إلى الوجه البحرى خلفه المهندس الكبير سلامة باشا ، الذى تولى إنشاء قناطر الترعة ، ثم خلفه إسماعيل باشا محمد ، وكان في عهده تمام العمل ، ولما أنشئت الترعة وقاطعت بحر يوسف القديم تحول فيه من النيل وصار يستمد ماء منها عند « قناطر التقسيم » المقامة عليها . وأنشئت أيضاً ترعة « الديروطية » وترعة « الفشن » المستجدة ، واستمدتا مياههما منها ، وقد كان لهذه الترعة الفضل العميم على أطيان الوجه القبلى من أسيوط إلى بنى سويف ، إذ زاد خصبها وتحول الرى فيها من رى الحياض إلى نظام الرى الصيفى ، واتسعت فيها زراعة قصب السكر والقطن

قناطر التقسيم

أقيمت على هذه الترعة عدة قناطر ، وهى : « قناطر التقسيم » بدروط عند تقاطع الترعة وبحر يوسف ، وقناطر النيا ، ومطاي ، ومناعة ، وبيا . وأعظمها شأنًا « قناطر التقسيم » التى أقيمت عند ديروط ، على بعد ٦٠ كيلو متراً من



قناطر التقسيم بدروط ، أنشئت سنة ١٨٧١

فم الترعة ، وهى مجموعة قناطر عدة ، متصلة بعضها ببعض ، ومشيدة بشكل هندسى بديع ، توزع كل منها المياه على فرع من الفروع الآخذة من الترعة ، وهاك بيان هذه القناطر : قنطرة ترعة الدجاوى ، وقنطرة بحر يوسف ، وقنطرة الترعة الديروطية ، وقنطرة موازنة

الترعة الإبراهيمية ، وقنطرة ترعة الساحل ، ثم قنطرة الصرف التي تصرف المياه إلى النيل وتستعمل للتخفيف

وتعد « قناطر التقسيم » من أعظم قناطر الري في الدنيا ، وهي من تصميم المهندس الكبير يهجت باشا ، وتناوب بناءها هو وسلامة باشا ثم إسماعيل باشا محمد ؛ ومن المهندسين الذين كانوا يلاحظون أعمال الحفر والبناء فيها : محمد بك أبو السعود ، يوسف بك الحكيم رجب بك سري ، أحمد بك سعيد ، علي بك برهان ، محمد بك فهمي ، حسن بك وصفي . وكان ابتداء بنائها سنة ١٨٦٩ م وتمامها سنة ١٨٧١ م (١٢٨٨ هـ) . وقد نظم الشعراء القصائد تاريخاً لهذا العمل العمراني الجليل ، فما قاله في هذا الصدد السيد علي أبو النصر المنفلوطي أحد شعراء ذلك العصر :

أحيّت عناية الخديوى ملكه	فما بطالع سممه التنظيم
وأفاد بحر النيل حسن تصرف	حتى ارتوى بالراحة الإقليم
وأراد ثروته فأحكم ترعة	أبدى على عنوانها إبراهيم
وبنى بديروط القناطر مورداً	تقسيمها قد زانه التصميم
فكأنها جبل بذروته بنت	آثار مصر حادث وقديم
وبرسم (إسماعيل) بعد (سلامة)	وافى (بهجة) شكلها التعميم
فلملك (إسماعيل) في إنشائها	فضل يدوم لربه التعظيم
عمت منافمها فقلت مؤرخا	إن القناطر نفعا التقسيم ^(١)

٥١ ٣٩١ ٢٠٦ ٦٤١

سنة ١٢٨٨ هجرية (١٨٧١ م)

وكانت هذه القناطر ولم تزل محل إعجاب من شاهدوها من المهندسين الوطنيين والأجانب ، مما يسجل الفخر لمهندس مصر العظام ، فقد وضعوا تصميمها ، وتولوا إقامتها ، دون أن يرجعوا إلى رأى خبراء أو مستشارين من الأجانب ، وجاءت آية في الفن والإبداع ، وقد شاهدها المستر (فولر) المهندس الإنجليزي في ذلك العهد ، وقال عنها ما معناه : « يحسن بالسياح الذين يجيئون مصر لمشاهدة الآثار القديمة أن يشاهدوا الآثار الجديدة وهي ترعة الإبراهيمية وقناطرها »

(١) عن كتاب تحفة الخديوى إسماعيل لصعيد وادى النيل (الترعة الإبراهيمية) لمحمد بك إسماعيل حب الرمان مهندس الترعة الإبراهيمية سنة ١٩٠٠

الترعة الإسماعيلية

هي الترعة التي تبدأ من النيل بجوار قصر النيل (الآن بجوار شبرا) وتصل إلى قناة السويس عند الإسماعيلية ، ثم تتفرع إلى فرعين أحدهما يسير إلى السويس والآخر إلى بورسعيد ، وطول هذه الترعة ١٢٩ كيلو متر (تسعة وعشرون ومائة كيلو متر) من فيها إلى « نفيشة » ، و ٨٩ كيلو متر من نفيشة إلى السويس^(١) ، وقد احتفرت شركة قناة السويس جزءاً منها وأكمل إسماعيل حفرها طبقاً لما تم الاتفاق عليه بينهما كما بينا ذلك في الفصل الرابع (ص ٩١ ج ١)

وهذه الترعة تروى بمديرتي القليوبية والشرقية وجهات قناة السويس

الترع الأخرى

ومن أهم أعمال الري في ذلك العهد إصلاح رياح المنوفية الذي أنشئ في عهد سعيد باشا وإعادة احتفاره وتمميته ، وبناء قناطره ، وقد اجتمع لهذا العمل نحو ثمانين ألفاً من الممال والفلاحين ، وتم حفره من الفم إلى التقائه ببحر شبين سنة ١٢٨٥ هـ (١٨٦٨ م) في مدة ستين يوماً^(٢) ، ولما تم حفره تحولت منابع جميع الترع التي كانت تأخذ مياهها من النيل ، فصارت تستمد مياهها من الرياح المذكور ، وصار أهم مصدر للري في مديرتي المنوفية والغربية وفي سنة ١٨٧٠ أصلحت طلمبات العطف وزيدت قوتها ، فصار في مقدورها تغذية ترعة الحمودية يومياً بثمانمائة ألف متر مكعب من المياه^(٣)

وأنشئت ترع ناطورة ، والمكاسر ، وجنايبية السكة الحديد ، وجنايبية أبي كبير ، والعصاوي (بالشرقية)

وترعة الحاجر الغربية ، وترعة الحاجر الشرقية ، وتمديد مصرف النظامية (بمديرية البحيرة)

وتحول كثير من الترع القديمة إلى ترع صيفية ، كالرساوية ، وخليج عشنا ، والسسمية ، والملاوية ، وترعة الثمالب ، وترعة قطور ، وترعة سبطاس ، وجنايبية القرشية

(١) الخطط التوفيقية ج ١٩ ص ٤٢

(٢) الخطط ج ١٩ ص ٢

(٣) كتاب الري في مصر للمسبو باروا ص ١٦٣

وبحر دمنش ، وترعة نوري أغا ، وترعة الألفي ، وترع الساحل ، وترعة الخط ، وترعة
بجبرم ، وترعة قويسنا ، والمطف ، والخضارات ، وترعة حسن ، وميت خلف الخ الخ
(وجميع هذه الترع بالمنوفية والغربية)

وترعة القرطامية ، والفيلفة ، ومصرف العموم (بالقليوبية)
وترعة مصطفي افندي ، وبحر الرمل (بالشرقية)

ووسعت ترعة الساحل^(١) بالدقهلية ، وجرى امتدادها إلى البوهية ، وأعيد حفر ترعة
الندبيطية ، والصاصورية ، وجعلت ككتاها صيفية ، ووسعت ترعة أم سلمى ، وصار تعميقها
وتوصيلها بالبحر الصغير ، فعم منها النفع الكبير

ومن الترع التي جعلت صيفية بالدقهلية : ترعة جصفه ، والغفارة ، ومصرف المقدام ،
وترعة الأفندية ، والخزان الجديد ، وترعة معاند ، والبراردي ، وبحر طفاح ، وميت سويد ،
وميت يمش

وكانت العناية مبذولة لتطهير الترع في مختلف المديرية

القناطر

وأنشئ من قناطر الترع والرياحات ٤٢٦ قنطرة ، منها ١٥٠ في الوجه القبلي و ٢٧٦ في
الوجه البحري^(٢) وعينت الحكومة بالمحافظة على جسر النيل والترع

إصلاح القناطر الخيرية

وقد ظهر خلل في بعض عيون القناطر الخيرية سنة ١٨٦٧^(٣) بسبب ضغط المياه ،
فوجه إسماعيل عنايته إلى ملافة هذا الخلل ، وعهد بذلك إلى فطاحل المهندسين في عصره ، وهم :
موجيل بك (وكان قد غادر مصر إلى فرنسا) ، وبهجت باشا ، ومظهر باشا ، ثم المستر فولر
المهندس الإنجليزي ، وأنجز هذا الإصلاح في عهد إسماعيل

(١) هي التي أنشأها سلامة باشا كما تقدم بيان ذلك بالصيغة ٢٦٩ من الجزء الأول ، وصارت الآن
(الرياح التوفيق) في الجزء المار بالدقهلية

(٢) كتاب لإحصاء مصر سنة ١٨٧٣ ص ١٩٤

(٣) لبنان باشا — مذكرات عن أهم أعمال النفعة العامة في مصر ص ٤٧٤

مجالس تفتيش الزراعة ووزارة الزراعة

وتقرر إنشاء مجالس بالأقاليم سميت (مجالس تفتيش الزراعة) ، منها مجلسان بالوجه البحرى وثلاثة مجالس فى مصر الوسطى والوجه القبلى^(١) ، والغرض منها البحث فى الوسائل الكفيلة بتحسين الزراعة وإعانتها وتوزيع مياه الرى ، وكان تأليفها تنفيذاً لقرار مجلس شورى النواب وأنشئت وزارة الزراعة للعناية بالشؤون الزراعية عامة ، وجعلت مرجع مجالس تفتيش الزراعة

التوسع فى زراعة القطن والقصب

وعنى الخديو بالتوسع فى زراعة القطن لما ظهر من ارتفاع أسعاره أثناء الحرب الأهلية الأمريكية وما كانت تدره زراعته على البلاد وقتئذ من الأرباح العظيمة ، وجلب من أوروبا العدد الوفير من آلات الرى لتوفير المياه وتحسين طرق الرى ، وأمدت الحكومة المزارعين بالبذور التى يحتاجون إليها ، وازداد الناتج من القطن فى ذلك العهد كما سيجىء بيانه بالفصل الخامس عشر

ووجه الخديو همته إلى الإكثار من زرع قصب السكر ، وخاصة فى أملاكه بالوجه القبلى ، وازدادت عنايته به بعد أن تراجعت أسعار القطن وهبطت إلى مستواها العادى عقب انتهاء الحرب الأمريكية ، فرأى من الحكمة أن ينهض بزراعة القصب لاستحداث صناعة السكر بإنشاء معاملته الكبيرة ، ولكى تجدد البلاد محصولاً آخر تعتمد عليه بجانب محصول القطن

زيادة مساحة الأقطان المزروعة

كان لأعمال الممران التى قام بها إسماعيل فى ميادين الزراعة فضل كبير فى ازدياد مساحة الأقطان الزراعية وزيادة محصولها ، فقد كانت مساحة الأراضى المزروعة فى أواخر عهد محمد على ٣٨٥٦٠٠٠ فدان^(٢) ، قبلت فى أواخر عهد إسماعيل ٤٨١٠٠٠ فدان^(٣) ، أى أنها

(١) انظر لائحة هذه المجالس فى قاموس الإدارة والقضاء لفيليب جلاذ ج ٤ ص ١٣ طبعة

سنة ١٨٩٢

(٢) إحصاء كلوت بك فى كتابه (لحة عامة إلى مصر) ج ٢ ص ٢٦٤ (من الأصل الفرنسى)

(٣) إحصاء لجنة التحقيق العليا فى تقريرها الذى قدمته عن حالة مصر المالية فى أبريل سنة ١٨٧٩ والمنشور فى الكتاب الأصفر (مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية من سنة ١٨٧٨ — ١٨٧٩)

ص ٢٢٢

زادت في هذا العهد بمقدار مليون فدان تقريباً ، ويدخل في هذا الإحصاء ما زاد من الأقطان في عهد سعيد ، لما اشتمل عليه ذلك العهد من الإصلاحات الزراعية التي سبق الكلام عنها بالجزء الأول ص ٢٤^(١)

منشآت الصناعة

معامل السكر

أنشأ إسماعيل باشا المعامل الكبرى لصناعة السكر في الوجه القبلي^(٢) ، وقد نشطت هذه الصناعة بما أنشأه من تلك المعامل وما جلبه إليها من الآلات الحديثة ، وما خصصه لها من الأقطان لزراعة القصب ، وتمددت معامل السكر ، فبلغت سبعة عشر معملاً أنشئت في المدن الآتية :

في مديرية بني سويف

معمل بيا

في مديرية المنيا

معامل الفشن . مغاغة . أبا الوقف . مطاي . المنيا . أبو قرقاص . الشيخ فضل .
سمالوط . بني مزار

في مديرية أسيوط

الروضة

في مديرية قنا

الضبيعية . أرمنت . المطاعنة

(١) جاء في خطبة العرش التي نليت بجلوس شوري النواب في يناير سنة ١٨٦٩ أن ما صار إصلاحه وزراعته في عهد الخديو إسماعيل لغاية تلك السنة بلغ ٣٢٧٤٥٨ فدان كما سيجيء بيانه بالفصل الثاني عشر . وجاء في تقرير بعثة « كيف » الإنجليزية التي سيرد الكلام عنها أن مساحة الأقطان المزروعة في عهد سعيد باشا ٤٠٥١٠٠٠ فدان ، أي أن زيادتها في عهد إسماعيل بلغت ١٨ ١/٤ في المائة (ص ٣٩١ كتاب مصر كما هي لماك كون)

(٢) هامش الطبعة الثانية — ذكرنا في كتاب عصر محمد علي (ص ٥٦٥ من الطبعة الأولى و ٤٦٥ من الطبعة الثانية) لإنشاء محمد علي ثلاثة معامل للسكر في الوجه القبلي ، ولكن لإنتاج هذه المعامل كان محدوداً ولم تقو على مزاحمة السكر المكرر الوارد من معامل أوروبا لجودته ورخص أسعاره

في مديرية الفيوم .

سفورس . أبو كساه . وكان بأبو كساه مصنعان مصنع (أبو كساه) ومصنع (الدودة) وكانت هذه المامل تابعة للدائرة السنية ، أى ملكا خاصا للخديو ، وقد نجح بعضها نجاحا كبيرا ، وتعطل البعض الآخر بسبب كثرة النفقات والارتباك المالى ، وسوء الإدارة . وبذل إسماعيل في إقامة هذه المامل أموالا طائلة استوفى معظمها من القروض وصف العلامة على باشا مبارك بعض هذه المامل لمناسبة كلامه عن البلاد القاعة بها ، وإنا نأقولون هنا ، على سبيل المثال ، ما ذكره عن مصنع الضبعية^(١) بمركز قوص (الآن بمركز الأقصر) ، قال : « وفي الضبعية للدائرة السنية تفتيش أطيان عشرة آلاف فدان تررع قصبها ، وتسقى بالواهورات ، وبها فاوريقة فرنساوية ذات عصارتين ، وآلات كاملة لمصره وعمل السكر منه . وينقل إليها القصب بسكك حديد زراعية معمولة هناك ، وشغلها دائم ليلا ونهارا ، كباقي الفاوريقات ، بواسطة وابور نور تفرق أنواره على المناير والآلات والمخازن وجميع الأماكن اللازمة للشغل ، ويستمر شغلها كل سنة نحو خمسة أشهر ، وتصر كل يوم محصول ستة وستين فدانا ، وتنتج في اليوم من السكر الأبيض المكرر فوق ثمانمائة قنطار سكر حبا ، ومن السكر الأحمر فوق أربعمائة قنطار أقعا ، وينقل منها العسل نمرة ٣ إلى ورشة الروم بفاوريقة المطاعنة ليستخرج منه السبرتو ، وقد عملت تجربة الفدان من هذا التفتيش ، فوجد متحصله من السكر بأنواعه اثنين وعشرين قنطارا ، ثم إن الفاوريقة يخرج منها فرع من سكة الحديد يوصل إلى البحر (النيل) لنقل الآلات التى تأتى بطريق البحر »

معامل النسيج

وعاد النشاط إلى معمل الطرابيش بفوه ، ومعمل النسيج بها ، وهما المنشآن من عهد محمد على

وأنشئ مصنعان لمعمل الجوخ ، أحدهما ببلاق ، والثانى بشبرا ، وكانا يصنعان الأجواخ التى تلزم لجنود البر والبحر

معامل الطوب والدباغة والزجاج والورق

وأنشئ معامل لضرب الطوب في قليوب ، ومصنع لدبغ الجلود بالإسكندرية ، ومعامل للزجاج ، ومعامل للورق في بولاق وهو الذى أسلفنا الكلام عنه (ص ٢٥١ ج ١ طبعة ثانية)

المواصلات والسكك الحديدية

وأصلحت لإدارة السكك الحديدية بعد أن كانت مختلة في أواخر عهد سعيد ، وبذل إسماعيل جهداً كبيراً في مد السكك الحديدية في أنحاء القطر ، فقد كان طول ما أنشئ منها قبل ولايته الحكم ٢٤٥ ميل (خمسة وأربعين ومائتى ميل) ، فأنشأ هو نحو ١٠٨٥ ميل « خمسة وثمانين وألف ميل » (١)

وبحسب إحصاء بمشة « كيف » الإنجليزية ، بلغ طول السكك الحديدية التى أنشأها إسماعيل ١٢٠٠ ميل ، وقدرت البعثة نفقات إنشائها بمبلغ ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه ونيف ، بواقع الميل ١١.٠٠٠ جنيه (٢)

وهناك بيان أم الخطوط التى أنشئت في ذلك العهد وتاريخ إنشائها وطولها بالكيلو متر (٣)

الخطوط التى أنشئت في عهد عباس وسعيد

الخط	السنة التى أنشئ فيها	طوله بالكيلو متر
من القبارى (الاسكندرية)		
إلى كفر الزيات	١٨٥٤	١٠٧
من كفر الزيات إلى طنطا	١٨٥٥	١٨
من طنطا إلى القاهرة	١٨٥٦	٨٦
من القاهرة إلى السويس رأساً	١٨٥٨	(ثم أُنشئ سنة ١٨٦٩ بعد إنشاء خط مصر — الاسماعيلية — السويس)
من طنطا إلى كفر الزيات	١٨٥٩	١٨

(١) الخطط التوفيقية ج ٧ ص ٨٧

(٢) تقرير بمشة كيب Cave المنشور ذيل الكتاب (مصر كما هي) لماك كون من ٣٩١ و ٤٠٤

(٣) عن مذكرة لمصلحة السكك الحديدية قدمت لمؤتمر الملاحة الدولي سنة ١٩٢٦

الخط	السنة التي أنشئ فيها	طوله بالكيلومتر
من القاهرة إلى قليوب	١٨٦١	١٤
من بنها إلى ميت بره	١٨٦١	١٠
من بنها إلى الزقازيق	١٨٦٠	٣٧
من طنطا إلى محلة روح	١٨٥٧	١٤
من محلة روح إلى ممنود	١٨٥٩	٢١

الخطوط التي أنشئت في عهد إسماعيل

من دمنهور إلى القبارى	١٨٦٤	٦٤
من بنها إلى طنطا	١٨٦٥	٤١
من كفر الزيات إلى دمنهور	١٨٦٥	٤٣
من قليوب إلى بنها	١٨٦٦	٣١
من القاهرة إلى سراى القبة	١٨٦٥	٧
من القاهرة إلى المحطة	١٨٦٥	١٣
خط الجبل الأحمر	١٨٦٥	٤
من المكس إلى محاجر الدخيلة	١٨٧٠	١٦
من سيدى جابر إلى رشيد	١٨٧٦	٦٦
من الممورة إلى أبو قير	١٨٧٦	٣
من قليوب إلى القناطر الخيرية	١٨٦٥	١٠
من شبين الكوم إلى طنطا	١٨٦٦	٢٨
من محلة روح إلى دسوق	١٨٦٥	٥٢
من الزقازيق إلى الإسماعيلية	١٨٦٨	٧٨
من نفيشة إلى السويس	١٨٦٨	٩١
من الزقازيق إلى بنها	١٨٧٠	
من قليوب إلى الزقازيق	١٨٦٥	٦٣
من الزقازيق إلى المنصورة	١٨٦٥	٧٠
من أبو كبير إلى الصالحية	١٨٦٩	٣٤

الخط	السنة التي أنشئ فيها	طوله بالكيلو متر
من سمبود إلى طلغا	١٨٦٣	١٧
من طلغا إلى دمياط	١٨٦٩	٦٦
من محلة روح إلى طنطا	١٨٧٦	
من قلين إلى كفر الشيخ	١٨٧٥	١٧
من محلة روح إلى زفتى	١٨٦٥	٣٢
من بولاق الدكرور إلى بشتيل	١٨٧٢	٤
من بشتيل إلى اتياى البارود	١٨٧٢	١١٦
من بولاق الدكرور إلى المنيا	١٨٦٧	٢٣٨
من المنيا إلى ملوى	١٨٧٠	٤٨
من ملوى إلى أسيوط	١٨٧٤	٨٢
توصيلة معمل بيا	١٨٧٠	١
توصيلة النيل إلى أسيوط	١٨٧٥	١
من الواسطة إلى الفيوم	١٨٦٨	٣٨
من الفيوم إلى أبو كساء	١٨٦٩	٢٤
من باب اللوق إلى حمامات حلوان	١٨٧٢	٢٥

وعملت التحويلة من الملاحة إلى محطة الباب الجديد بالإسكندرية سنة ١٨٧٦ ، وخصصت محطة القبارى من ذلك الحين للبضائع والقطارات الخاصة الواصلة إلى الميناء ومد الخط الحديدى من وادى حلفا جنوبا على مسافة ٥٧ كيلو مترا كما تقدم بيانه (ص ١٦٢ ج ١)

التلغرافات

وعملت الخطوط التلغرافية التي بدى إنشاؤها في عهد سعيد باشا ، وتألفت منها شبكة ممتدة الفروع بين مختلف البلدان ، ومدت أيضا الخطوط التلغرافية بين مصر والسودان وبين المدن المهمة في الأقاليم السودانية كما تقدم بيانه (ص ١٦٥ ج ١)

وبلغ طول الخطوط التلغرافية سنة ١٨٧٢ في مصر والسودان ٥٥٨٢ كيلو متر وطول أسلاكها ١١٩٥١ كم^(١)

وهناك أهم هذه الخطوط في مصر

الخطوط	عدد الأسلاك	طول الخط بالكيلو متر
من مصر إلى الإسكندرية	٦	٢٢٣* ^(٢)
من مصر إلى ضواحيها	٢	٨٠*
من القاهرة إلى قليوب والقناطر الخيرية	٢	٢٨
من القاهرة إلى غزة (فلسطين) بطريق بنها	٢	٤٥٥
من القاهرة إلى السويس بطريق بنها	١	٢٤٢
من القاهرة إلى المنصورة بطريق قليوب	٢	١٥٤
من القاهرة إلى السويس رأساً	٤	١٤٤*
من بنها إلى سراي ميت بره	٢	١٤
من بنها إلى الزقازيق فالسويس	٢	١٩٧
من طنطا إلى طلخا فدمياط	٢	١١٥
من طنطا إلى زفتى	٢	٥٣
من طنطا إلى دسوق	٢	٧٤
من طنطا إلى شبين الكوم	٢	٣٠
من الإسماعيلية إلى بور سعيد	١	٧٤
من القنطرة إلى بور سعيد	١	٤١
من دمهور إلى المطف ورشيد	٢	٩٠*
من القاهرة إلى المنيا	٢	٢٧٦
من المنيا إلى أسيوط	٢	١٤٤
من أسيوط إلى قنا	٢	٢٢٥
من قنا إلى أسوان	٢	٢٥٧

(١) عن كتاب إحصاء مصر سنة ١٨٣٧ ص ١٨٥

(٢) هذه العلامة * تدل على أن الخط منشأ من عهد سعيد باشا

الخط	عدد الأسلاك	طوله بالكيلو متر
من قنا إلى القصير	٢	١٨٨
من أسوان إلى وادى حلفا	٢	٣٣٧

هذا عدا خطوط السودان وقد سبق الكلام عنها

وبلغ عدد مكاتب التلغراف في مصر والسودان سنة ١٨٧٨ : ١٥١ مكتب ، منها ٨٦ مكتباً بالوجه البحرى و ٤٤ مكتباً بالوجه القبلى و ٢١ مكتباً بالسودان وأنشأت الشركة الإنجليزية الشرقية في عهده خطاً تلغرافياً بحرياً من الإسكندرية إلى مالطة وصقلية فأوروبا ، وخطاً آخر من الإسكندرية إلى السويس إلى عدن فالهند ، ويتصل بخط الشرق الأقصى وأستراليا ، فاتصلت مصر بأوروبا بخط الشركة الإنجليزية وبالخط الذى أنشأته الحكومة المصرية إلى غزة ومنها إلى الاستانة

البريد

استمر البريد في عهد عباس وسعيد يسير على الطريقة التى كانت متبعة في عصر محمد على ، فكان يحمل برأ على يد السعاة وبحراً على ظهر السفن في النيل (انظر عصر محمد على ص ٥٦٧)

وكان للجاناليات الأوروبية مكاتب للبريد بالإسكندرية والقاهرة ، يقوم عليها طائفة من الأفراد يتولون أمر إرسال الخطابات إلى أصحابها ، واشتهر منهم رجل يسمى المسيو موتسى Muzzi فكان له شبه إدارة لتوزيع البريد بين مصر وأوروبا

فاعتزم إسماعيل إنشاء مصلحة بريد مصرية ، تكون فرعاً من فروع الحكومة ، فاشتري إدارة البريد التى أنشأها المسيو موتسى ، وصارت إدارة مصرية تابعة للحكومة من يناير سنة ١٨٦٥ ، وأبقى المسيو موتسى مديراً لها ، بعد أن أنعم عليه بلقب بك ، فصار أول مدير لمصلحة البريد في مصر

واعترل موتسى بك العمل سنة ١٨٧٦ ، فعين مكانه المستر كليار Caillard الإنجليزي وأنعم عليه فيما بعد بالباشوية ، فعرف بكليار باشا المسمى باسمه الشارع الذى به دار مصلحة البريد العامة بالإسكندرية (نقلت إلى القاهرة)

وقد نظمت إدارة البريد وأنشئت لها المكاتب في الإسكندرية والقاهرة والأقاليم ، وبلغ عددها في عهد إسماعيل ٢١٠ مكتب (عشرة ومائتى مكتب)

المتحف المصرى

تقدم القول فى كتاب « عصر محمد على » (ص ٤٦٢) أن محمد على أمر بمنع خروج الآثار القديمة من مصر ، وبالمحافظة عليها ، وأنشأ داراً للآثار ببحمة الأريكية بمنزل الدفتر دار ، ونضيف إلى ذلك أن هذا الأمر لم يمنع يد السرقة والنهب أن تمتد إلى الآثار والماديات القديمة ، فكان الإفراج بنهبون منها مانصل إليه أيديهم ، وينقلون منها إلى بلادهم من بدائع الآثار المصرية ما تزدان به الآن متاحف أوروبا

وكانت الحكومة ذاتها ، وخاصة فى عهد عباس الأول ، تهب من هذه الآثار إلى الأمراء والعظماء من الأجانب بغير حساب ، حتى تضاءلت مجموعة الماديات التى جمعت فى دار الآثار ، فأمر عباس بنقلها إلى القلعة ، فنقلت إليها

وحدث سنة ١٨٥٥ أن جاء مصر الأرشدوق ماكسميليان النموسى زائراً ، فأعجبتة تلك الآثار ، فطلب إلى عباس باشا أن يهبه شيئاً منها ، وكان عباس لا يقدر قيمتها الفنية أو التاريخية ، ولا يشعر بواجب المحافظة عليها ، فوهبها إياه كلها ، ولم يقورع عن التفريط فى تلك الكنوز القومية الثمينة

وفى غضون هذه المآسى جاء مصر عالم من علماء الماديات كان له الفضل الكبير فى الاحتفاظ بآثار مصر ، ذلك هو العالم الفرنسى الميسو « مارييت » Mariette الذى اشتهر ذكره وعرف فيما بعد بمارييت باشا

جاء الميسو مارييت مصر سنة ١٨٥٠ ، موفداً من قبل الحكومة الفرنسية للبحث عن بعض الآثار والمخطوطات ، فعكف على التنقيب عن آثار سقاره ، وأجرى حفائر عظيمة حتى كشف مدفن العجول (السرايوم) ، وكان يعمل فى التنقيب منفرداً ، دون أن تكون له بالحكومة صلة رسمية ، وقد نقل إلى فرنسا كثيراً مما عثر عليه من الماديات واللوحات الأثرية ، وظل يعمل على هذا النحو حتى جملة سعيد باشا سنة ١٨٥٨ مأموراً لأعمال الماديات بمصر ، وكان ذلك بسعى الميسو فردينان دالسبس صديق سعيد الجيم ، وقد بذل مارييت جهوداً موفقة فى التنقيب عن الماديات والآثار ونقلت إلى مخازن أعدت لها ببولاق

ولما مات سعيد اتى مارييت من إسماعيل تعضيداً كبيراً ، فأمره الخديو بإصلاح مخازن بولاق وتوسيعها ، وافتتحها فى حفلة رسمية حافلة يوم ١٨ أكتوبر سنة ١٨٦٣ ، وظلت دار الماديات فى تقدم مستمر بفضل مشاركة مارييت ومؤازرة إسماعيل إياه طوال مدة حكمه

وبقي مارييت مثابراً على تعهد متحف الآثار حتى توفي سنة ١٨٨١ ، وقد نقل المتحف إلى الجزيرة سنة ١٨٩١ ، ثم إلى مكانه الحالي بجوار قصر النيل سنة ١٩٠٣ ، ودفن جثمان مارييت باشا في تاووس بمدخل المتحف

دار الآثار العربية

وأصدر إسماعيل أمراً بإنشاء دار الآثار العربية سنة ١٨٦٩ ، وعهد بإنقاذ المشروع إلى السيوف فرانس بك (باشا) كبير مهندسي الأوقاف ، ليجمع فيها ما كان مبعثراً في المساجد من الآثار العربية والإسلامية ، ولكن المشروع لم يتحقق في عهد إسماعيل وإنما نفذ في عهد توفيق باشا

دار الرصد

وأنشأ الرصدخانه (دار الرصد) بالعباسية وعهد برأسها إلى إسماعيل بك (باشا) الفلكي العالم المشهور الذي تقدم الكلام عنه (ج ١ ص ٢٦٨)

مصلحة الإحصاء

وأنشئت مصلحة الإحصاء تولاها السيوف دي ريني بك ، ثم عهد برأسها إلى المهندس الإيطالي السيوف أميتشي Amicci ، ولها إحصاءات قيمة عن أحوال مصر الاقتصادية والاجتماعية وقد اقترحت هذه المصلحة عمل إحصاء جديد للسكان في أواخر عهد إسماعيل ، ولكنه لم ينفذ إلا في أوائل عهد توفيق باشا ، وعرف بإحصاء ٤ مايو سنة ١٨٨٢

مصلحة المساحة

وأنشئت (مصلحة المساحة) في أواخر عهد إسماعيل ، وهي من أهم أعمال العمران المرتبطة بالزراعة والملكية الزراعية ، وعهد بإدارتها إلى السير كافين والسيوف كليجور ، ثم أسندت إدارتها في أبريل سنة ١٨٧٩ إلى الجنرال إستون باشا رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصري

عدد الأسرة	المستشفيات
١٥	المطف
٣٠	طنطا
٢٥	المحلة الكبرى
٢٥	شبين الكوم
٥٥	الزقازيق
٥٠	المنصورة
٢٥	بنها
٢٥	الجيزة
٣٠	القناطر الخيرية
٥٠	بنى سويف
١٠	الفيوم
٣٠	أسيوط
٢٥	سوهاج
٢٥	قنا
٢٥	إسنا
١٥	دقنة
٣٨	كسلا
٢٢٠	بربر
٣٥	الايض (كردفان)
٦٠	سنار
٧٠	الخرطوم

عمران المدن

كان إسماعيل أثناء دراسته بباريس ميالا إلى علوم الهندسة ، ومن هنا اتجهت ميوله إلى تنظيم المدن وتخطيطها وتجميلها ، وقد وجه جل عنايته في هذا الصدد إلى القاهرة والإسكندرية

في القاهرة

فن أعماله في القاهرة إزالة تلال الأتربة التي كانت تحيط بها ، والتي بدأ محمد علي وإبراهيم في إزالتها ، وتخطيط شوارع وميادين جديدة ، كشارع الفجالة الجديد ، وشارع كلوت بك ، وشارع محمد علي ، وشارع عبد العزيز ، وشارع عابدين وأنشأ أحياء بأكلها ، كحي الإسماعيلية ، والتوفيقية ، وعابدين ، وميدان الأوبرا ، ونظم جهات الجزيرة ، والجزيرة ، بعد أن أنشأ بهما قصوره العظيمة ، وأنشأ حديقة النبات بالجزيرة (١)

وكان لفتح الشوارع والميادين والأحياء الجديدة فضل كبير في توسيع المدينة وتجميلها ، وتوفير الهواء النقي وتدير الوسائل الصحية للسكان ، وارتفاع قيمة الأراضي والمباني وازدهار العمران

وأهم الأحياء التي أنشأها حي (الإسماعيلية) ، وقد سمي باسمه ، لأنه هو الأمر بإنشائه ، وكانت جهاته من قبل أراضي خربة تحتوي على كثبان من الأتربة وبرك المياه ، وأراضي سباح ، فحططها وأنشأ فيها الشوارع والحارات على خطوط مستقيمة ، وأعلبها متقاطع على زوايا قائمة ، ودكت شوارعها وحاراتها بالحجر (الدقشوم) ، ونظمت على جوانبها الأرصفة ، ومدت في أرضها أنابيب المياه ، وأقيمت فيها أعمدة المصابيح لإنارتها بفاز الاستصباح ، فأصبحت كما يقول العلامة على باشا مبارك « من أبهج أخطاط القاهرة وأعمرها ، وسكنها الأمراء والأعيان » (٢)

وبنى مسرح السكوميدي ومسرح الأوبرا ، ونسق حديقة الأزبكية تنسيقاً جميلاً وأنشأ كوبرى قصر النيل البدع ليصل الجزيرة بمصر ، وتم إنشاؤه على يد شركة فيف ليل Fives Lille الفرنسية سنة ١٨٧٢ ، وتكلف ١٠٨٠٠٠ جنيه ، والكوبرى المسمى الكوبرى الإنجليزي أو كوبرى البحر الأعشى (كوبرى الجلاء الآن) لوصل الجزيرة بالجزيرة ، وقامت بإنشائه شركة إنجليزية وتكلف ٤٠٠٠٠ جنيه وتم إنشاؤه أيضاً سنة ١٨٧٢

(١) هامش الطبعة الثانية — وقد بقي منها الآن حدائق الحيوان الحالية وجزء من حديقة الأورمان ، وأنشأ حدائق الجزيرة التي بقي منها الآن حدائق الزهور والأممك
(٢) الحطط التوفيقية ج ٣ ص ١١٨

وردم بركة الرطلى وأنشأ بها الشوارع المستقيمة
وأنشأ الطريق المعبد بين القاهرة والأهرام ، ورصفه بالأحجار ، وكان إنشاؤه سنة
١٨٦٩ لمناسبة زيارة الإمبراطورة أوجيني مصر لحضور حفلات افتتاح قناة السويس
ومد أنابيب المياه في أحياء المدينة لتوزيع مياه النيل العذبة في البيوت بعد أن كان يحملها
السقاءون في القرب

وعنى بتعميم الكفس والرش في شوارع القاهرة ، وأدخل فيها نظام الإنارة بغاز
الاستصباح ، فأكسب المدينة بالليل بهجة وجمالا وبهاء ، وساعدت الأنوار على حفظ
الأمن ليلا

وهو أول من شرع في إقامة تماثيل العظماء في الميادين العامة تخليداً لذكراهم ، فأمر
بصنع التماثيل الكبيرين اللذين يزينان أهم ميادين القاهرة والإسكندرية ، الأول لمحمد علي ،
وقد نصب في الإسكندرية ، والثاني لإبراهيم باشا وقد نصب في القاهرة سنة ١٨٧٣
وعمر المسجد الحسيني ، وأصلح ميدان الرميّة ، الواقع بجانب القلعة ، ووسمه وغرس
به الأشجار وأوصله بشارع محمد علي فصار من أفسح ميادين القاهرة
وأمر ببناء حمامات حلوان ، لما تبين من مزايا مياهها المعدنية الكبيرة ، وعنى بعمران
هذه المدينة وشيد بها قصرًا فخماً وهو المعروف بقصر الوالدة على النيل ، وخطط طريقاً
معبداً من النيل إلى حلوان ، ورغب إلى السراة سكناها ، وأنشأ السكة الحديدية التي تصلها
بالقاهرة وبلغ عدد سكان العاصمة في ذلك العهد ٣٥٠.٠٠٠ نسمة

في الإسكندرية

تكلمنا عن عمران الإسكندرية في عهد محمد علي (عصر محمد علي ص ٣٤٠ و ٤٦٢) ،
وقد ازدادت عمراناً في عهد إبراهيم وعباس ، ثم في عهد سعيد الذي كان يحب الإقامة فيها ،
ويؤثرها على عاصمة البلاد ، وقد جدد بها مسجد البوصيري بالميناء الشرقى ، وبلغ عدد سكانها
في عهده نحو مائة ألف من السكان

وازداد عمرانها في عهد إسماعيل ، فاخطط فيها شوارع وأحياء جديدة ، كشارع إبراهيم
الممتد من مدرسة السبع بنات إلى ترعة الحمودية ، وشارع الجمرح ، وشارع الجمودية ، وفتح
سنة شوارع أخرى ممتدة بين سكة باب شرق والطريق الحربى الذى كان يحيط بالمدينة
وأنيرت أحيائها بغاز الاستصباح بواسطة شركة أجنبية ، وأنشئت بلديتها للاعتناء

بتنظيم شوارعها وللقيام بأعمال النظافة والصحة والصيانة فيها ، وتم تبليط كثير من شوارع الإسكندرية ، وعملت المجارى تحت الأرض لتصريف مياه الأمطار وغيرها ، وعهد الخديو إلى إحدى الشركات الأجنبية^(١) توصيل المياه العذبة من المحمودية إلى المدينة وتوزيعها بواسطة وابور مياه الإسكندرية

وعمرت جهة الرمل في عهده عمراناً كبيراً ، واتصلت بالمدينة بخط حديدى ، وأنشأ بها الخديو عدة قصور له ولذويه للإقامة بها في الصيف ، وإليه يرجع الفضل في جعلها مصيف القطر المصرى ، وفتح شارعاً عظيماً يبتدى من باب رشيد وينتهى إلى حدود الملاحة بزماء (المنذرة) ماراً بالسراى الخديوية بالرمل ، طوله من باب شرق إلى السراى ٤٠٠ متر في عرض ١٢ متراً ، ومن السراى إلى الملاحة ٤٠٠٠ متر في عرض ثمانية أمتار ، ومد طريقاً من الملاحة إلى ترعة المحمودية

وأنشأ حديقة الزهراء على ترعة المحمودية ، وجعلها متنزهاً عاماً ، وبني سراى الحقانية التى أنشئت بها المحكمة المختلطة ، وأصلح ميناء الإسكندرية ، كما بيناه في الفصل السابع ، وبلغ عدد السكان المدينة في عهده ٢١٢.٠٠٠ نسمة^(٢)

القصور

وأنشأ عدداً كبيراً من القصور ، منها سراى عابدين التى جعلها مقراً للحكم ، وحلت محل سراى القلعة التى بناها محمد على باشا . وسراى الجزيرة . وسراى الجزيرة . وسراى بولاق المذكور . وقصر القبة . وقصر حلوان . وسراى الإسماعيلية . وسراى الزعفران بالمباسية . وسراى الرمل بالإسكندرية . وجدد القصر المالى ، وقصر الزهراء بشبرا (المدرسة التوفيقية الآن) ، وسراى المسافر خانة ، وقصر النيل ، وسراى رأس التين بالإسكندرية وأنشأ عدة قصور أخرى في مختلف البنادر كالمينا ، والمنصورة ، والروضة

(١) تأسست هذه الشركة وأبرم العقد الأول معها في عهد سعيد ثم تحرر العقد التام في

عهد إسماعيل

(٢) كتاب إحصاء مصر سنة ١٨٧٣ صحيفة ٢٠

الفصل الحادى عشر

مأساة الديون

مسألة الديون هى الجانب المظلم من تاريخ إسماعيل ، لأنها المأساة التى انتهت بتصدع بناء الاستقلال ، وتدخل الدول فى شؤون البلاد المالية والسياسية ، فمن الواجب أن نوفى الكلام عنها فى شيء من الإيضاح والبيان .

بقيت مصر سليمة من آفة الاستدانة فى عهد محمد على وإبراهيم وعباس ، وبدأت حكومتها تمد يدها إلى الاقتراض فى عهد سعيد باشا ، فاستدان سنة ١٨٦٢ قرضاً مقداره ٣٢٤٢٨٠٠ جنيه إنجليزى ، واستدان عدا ذلك مبالغ أخرى من الديون السائرة ، فبلغ الدين العام عند وفاته ١١٦٠٠٠٠ ر ١١٦٠٠٠٠ جنيه كما تقدم بيانه (ج ١ ص ٦٦)

أما الخديو إسماعيل ، فكانت آفته الإسراف والاقتراض من البيوت المالية والمرايين الأجانب من غير حساب أو نظر فى العواقب ، حتى كبل البلاد حكومة وشعباً بالقروض الفاحشة وفى الجدول الآتى بيان الديون التى اقترضها أو اقترضتها الحكومة فى عهده :

ديون مصر فى عهد إسماعيل

تاريخ القرض	قيمة القرض	
سنة ١٨٦٤	٥٧٠٤٢٠٠ ر جنيه إنجليزى	
» ١٨٦٥	» ٣٣٨٧٣٠٠ ر	»
» ١٨٦٦	» ٣٠٠٠٠٠ ر	»
» ١٨٦٧	» ٢٠٨٠٠٠٠ ر	»
» ١٨٦٨	» ١١٨٩٠٠٠٠ ر	»
» ١٨٧٠	» ٧١٤٢٨٦٠ ر	»
الديون السائرة	» ٢٥٠٠٠٠٠ ر	»
سنة ١٨٧٣	» ٣٢٠٠٠٠٠ ر	»
سنة ١٨٧٨	» ٨٥٠٠٠٠٠ ر	»

يضاف إلى ذلك المبالغ الآتية التي تلحق بالقروض وترد في سياقها وهي :

المتحصل من المقابلة	١٣٥٠٠٠٠٠٠ جنيه إنگليزى
دين الرزنامة	» » ٣٣٣٧٠٠٠٠
ثمن أمهم مصر في قناة السويس	» » ٤٠٠٠٠٠٠٠
ما أخذ من الأوقاف الخيرية	
وبيت المال	» » ٥٣٧٠٠٠٠
مطلوبات من الحكومة لم تدخل في تسوية الدين العام	
سنة ١٨٧٦	» » ٦٢٧٦٠٠٠٠
المجموع	١٢٦٣٥٤٣٦٠ جنيه إنگليزى

بيان هذه القروض

وهل كانت مصر في حاجة إليها ؟

وزيد الآن أن نتابع سلسلة القروض وتوارىخها من عهد ولاية إسماعيل الحكم سنة ١٨٦٣ ، ونبحث ملابساتها وأسبابها ، وفيما أنفقت ، لنعرف هل كانت البلاد في حاجة إليها ؟

— ١ —

قرض سنة ١٨٦٤

٥٧٠٤٢٠٠ جنيه

كان على البلاد من الدين العام عند وفاة سعيد باشا نحو أحد عشر مليون جنيه كما أسلفنا ، وهو في الواقع مبلغ جسيم إذا قورن بميزانية مصر في ذلك العصر

وقد ندد إسماعيل حينما نبوأ عرش مصر بإسراف سلفه سعيد ، واعتزم أن يسير طبقا لقواعد الاقتصاد والتدبير ، ونوه بذلك في خطبة ألقاها^(١) بحضور وكلاء الدول ، أوضح فيها برنامجه الذي اعتزم اتباعه في الحكم ، فهي بمثابة (خطبة العرش) تفيض بالآمال الكبار والآمانى الحسان

(١) في ٢٠ يناير سنة ١٨٦٣

قال فيها : « أن أساس الإدارة هو النظام والاقتصاد في المالية ، وسأبذل كل جهدى في اتباع قواعد النظام والاقتصاد ، وقد عازمت أن أرتب لنفسى مخصصات محدودة ، لا أتجاوزها أبداً ، وسأعمل على إبطال السخرة التى اعتمدت عليها الحكومة فى أعمالها ، وأمل أن تؤدى حرية التجارة إلى نشر الرفاهية والرخاء بين جميع طبقات الشعب ، وسأعنى كل العناية بتوطيد دعائم العدالة »

تلك عهود الخديو فى خطبة العرش وأولها اتباع قواعد النظام والاقتصاد
ولكن لم تكدمضى عدة أشهر على هذه الدعوة حتى أخذ ينفقها ، ففتح باب القروض متلاحقة بعضها إثر بعض ، وأخذها عادة تكاد تكون سنوية .

ولم تكن حالة البلاد المالية مما يستدعى الاقتراض ، لأن مصر تعد من أغنى بلاد العالم ، وتستطيع إذا هى وجدت إدارة حكيمة أن تسلك سبيل التقدم والممران دون أن تحتاج إلى القروض ، وعلاوة على ذلك فإن ما نشأ عن الحرب الأمريكية الأهلية من ارتفاع أسعار القطن فى أوائل حكم إسماعيل ، قد جعل البلاد فى حالة يسر ورخاء

واشتملت ميزانية سنة ١٨٦٤ على زيادة فى الدخل على الخرج ، فلم يكن ثمة حاجة إلى قرض جديد كما يقول مؤلف (تاريخ مصر المالى) الذى عاش فى ذلك العصر وألف فيه كتابه القيم

ولكن إسماعيل اقترض أول قروضه سنة ١٨٦٤ ، وتذرع لتسويفه بحاجة الحكومة إلى المال لمقاومة الطاعون البقرى الذى انتاب البلاد فى ذلك العهد ، ولسداد أقساط ديون سميد باشا ، ويقول مؤلف (تاريخ مصر المالى) « ص ١٨ » إن مقاومة الطاعون البقرى كانت حجة واهية ، لأن الفلاحين والملاك هم الذين احتملوا وحدهم الخسائر الناشئة عن هذا الطاعون ، ولم يرد بميزانية سنة ١٨٦٤ مما أنفقته الحكومة فى هذا الصدد سوى ١٢٥٠٠٠ جنيه ، ولذلك أبدى دهشته من أن الحكومة تلجأ إلى الاقتراض على ما فى ميزانية سنة ١٨٦٤ من زيادة الدخل على الخرج (١)

وقال إن السبب الحقيقى لقرض سنة ١٨٦٤ أن إسماعيل لم يحقق وعود الاقتصاد التى قطعها على نفسه ، بل سار سيرة بذخ وهوى وإسراف ، واستكثر من شراء الأطنيان والأمالك لنفسه والإنفاق عليها ، فهذه الأسباب هى التى جعلته يعقد القرض الأول ،

وما كان سداد ديون سعيد ولا الإنفاق على مقاومة الطاعون البقرى ، إلا ذريعة شكلية لذر الرماد في العيون .

هذا ما يقوله مؤلف تاريخ مصر المالى ، وهو كاتب مشهود له بتحرى الحقائق والاعتدال فى رأى ، وليس فى كلامه مبالغة ، لأن المعروف عن إسماعيل باشا أنه كان بطبعه ميالاً إلى الاستكثار من المال والمغار ، وظهرت عليه هذه الميول منذ ولايته الحكم ، فقد كان نظار أملاكه ومفتشوها يفتشون فى حمل الفلاحين على بيع أطيانهم أو التنازل عنها للخديو ، حتى صار مالكاً لخمس أطيان القطر المصرى

كتبت مدام (أولم إدوار) فى كتابها عن مصر تقول عن الخديو إسماعيل : إنه لم يكن يهتم إلا بجمع الملايين ، وكان يقتنى الأطيان فى كل ناحية قدر ما يستطيع ، ويلجأ إلى السخرة لثربها واستصلاحها ، ويمقد القرض تلو القرض لآجال طويلة ، تاركاً لمن يخلفه فى الحكم أن يسدد ديونه ، حتى كأنه يقصد أن يمقد مهمة الحكم لمن يأتى من بعده^(١)

كتب هذا الكلام فى ديسمبر سنة ١٨٦٤ ، ولم يكن مضى عامان على اعتلاء إسماعيل العرش ، فهذا الوصف يعطيك صورة عن ميوله الأولى ، فهو قد بدأ يستدين فى الوقت الذى لم تكن البلاد فى حاجة ما إلى الاستدانة ، واستدان ليقتنى الأطيان والمغار

استدان القرض الأول فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٦٤ من بيت فروهلينج وجوشن Fruhling and Goschen الانجليزى ، وقيمته ٢٠٠٠٠٠ ٧٠٤ ٥ جنيهه إنجليزى بفائدة ٧ فى المائة لمدة ١٥ سنة ، وبلفت الفائدة الحقيقية مع الاستهلاك ١٢ ٪ ، وهى كما ترى فائدة فاحشة ، ولذلك لاقى القرض إقبالا عظيماً من المكتتبين فى سندات ، وقد رهن ضرائب الأطيان بغيريات الدقهلية والشرقية والبحيرة لسداد أقساطه

— ٢ —

قرض سنة ١٨٦٥

٣٠٠ ٣٨٧ ٣ جنيه

لم ينفق إسماعيل شيئاً يذكر من قرض سنة ١٨٦٤ على مرافق البلاد العامة ، بل أنفق معظمه على توسيع دائرة أطيانه وأملاكه ، واشترى فى ذلك الحين قصر (ميركون) على ضفاف البوسفور ، ليتخذ مقرأ له عند ما ينزل الاستانة ، ولم يكن لولاة مصر قصور

(١) كشف الستار عن أسرار مصر لمدام أولم إدوار ص ٤٩

خاصة بهذه المدينة ينزلون بها من قبل ، ولكن إسماعيل رأى من استحكال مظاهر البذخ أن يكون له قصر نخم لا يقل بهاء ورواء عن قصور السلاطين ، فابتاع ذلك القصر وأنفق المبالغ الطائلة في توسيعه وزخرفته

وفي ذلك العهد بدأ ينشئ القصور الفخمة في مصر ، فشرع في إقامة سراى الجزيرة المشهورة ، وكان التصميم على أن تكون داراً أنيقة ، ثم اتسعت فصارت قصراً فخماً ، وتمددت المباني حولها ، وامتد الطرق الجميلة بين الجزيرة والجزيرة ، وأنفقت الأموال جزافاً في سبيل إنشائها

فهذه النفقات الباهظة جعلت إسماعيل يفكر في قرض آخر ، ولما تمض ثمانية أشهر على القرض الأول

وليس من خير أن يبقى ولي الأمر ما شاء من القصور والسرايات ، ولكن إذا كانت مالية البلاد لا تسمح بنفقات تلك المباني ، ولا سبيل إلى إقامتها إلا من القروض ، فلا تسوغ الاستدانة لهذا الغرض ، لأنه لا يجوز أن تقترض حكومة رشيدة قرضاً ما لإيفاق قيمته على مثل هذه الكاليات

وقد جدّ سبب آخر دعا إسماعيل إلى عقد القرض الثاني ، وهو الأزمة المالية التي عقيبت هبوط أسعار القطن ، ذلك أن انتهاء الحرب الأمريكية الأهلية في أوائل سنة ١٨٦٥ فتح الأسواق أمام القطن الأمريكي ، فتراجعت أسعار القطن المصري إلى مستواها القديم ، وقد حل الضيق بالأهالي من الفلاحين والملاك ، لأنهم اعتادوا أثناء ارتفاع أسعار القطن أن ينفقوا عن سعة ويستدبنوا المال بفوائد فاحشة من المرايين^(١) ، على أمل سداده من ثمن القطن في الموسم المقبل (كما حدث سنة ١٩١٩ ، والتاريخ يعيد نفسه) ، فلما هبطت أسعار القطن وقعوا في أزمة شديدة عرفت بأزمة سنة ١٨٦٥ ، ولم يدروا كيف يوفون ديونهم ، فاعتزم إسماعيل أن تتدخل الحكومة في هذه الأزمة ، فخصرت ديون الأهالي وسدتها عنهم للدائنين والمرايين ، على أن ترجع بها على المدينين مقسطة على سبع سنوات بفائدة ٧ ٪ وخصص لهذه العملية ١٤٠٠٠٠٠ ر. جنيه

والفكرة في ذاتها فكرة حكيمة ، تدل على عطف إسماعيل على الشعب ، ولكن اقترانها باستدانة قرض جديد من الخارج يفقدها بهاءها ، ولا شك في أن إسماعيل لو اتسع

(١) ذكر مؤلف تاريخ مصر السالى ص ٣٣ أن الفائدة كانت من ٣ إلى ٤ ٪ في الشهر الواحد أى بواقع ٣٦ ٪ و ٤٨ ٪ في السنة ، وهذا من أغش ما سمع عن الفوائد الربوية

التدبير والاقتصاد ، لما كانت الحكومة في حاجة إلى هذا القرض الجديد ، ولا الذى سبقه ، فضلاً عن الديون السائرة التى لم يكن يعرف مقدارها ، وهى الديون التى كان الخديو يقترضها بسندات على الخزانة كما سيحيى بيانه

اقترض إسماعيل قرض سنة ١٨٦٥ من بنك الأنجلو ، وقدره ٣٠٠ر٣٨٧ر٣ ج ولم يقبض منه سوى ٣٠٠ر٣٠٠ ج ، ورهن فى مقابله ٣٦٥٠٠٠ فدان من أملاكه ، ويسمى هذا الدين قرض (الدائرة السنوية الأول)

— ٣ —

قرض سنة ١٨٦٦

٣٠٠ر٣٠٠ جنيه

هو القرض الذى استدان إسماعيل من بنك أوبنهايم فى ٥ يناير سنة ١٨٦٦ ، وقدره ٣٠٠ر٣٠٠ ج ، ورهن فى مقابلة إيرادات السكك الحديدية^(١)

وقد جرت المفاوضات بشأن هذا القرض أثناء مفاوضات القرض السابق ، وهذا من أغرب ما سمع فى معرض التبذير وقصر النظر ، وكان قرض أوبنهايم هو الأسبق ، لكن المفاوضات بشأنه طال ، فلم يطق إسماعيل صبراً ، واستدان من بنك الأنجلو القرض السابق ، ثم تمت المفاوضات الخاصة بقرض أوبنهايم ، فأتم صفقته أيضاً

واستدان إسماعيل فى تلك السنة أيضاً دينين آخرين من الديون السائرة ، ولم يكن فى حاجة إلى هذه القروض ، ولكنه أنفقها على بناء قصوره ، ودفع منها ثمن أملاك الأميرين مصطفى فاضل ومحمد عبد الحليم ، فقد كان ميالاً إلى الاستكثار من الأملاك بكل الوسائل كما أسلفنا ، وامتدت أطاعه إلى تجريد الأميرين المذكورين من أملاكهما بالقطار المصرى ، وكان يحقد عليهما لمنافستهما إياه على العرش ، واشتد عداؤه لهما لما وتهما إياه فى تغيير نظام التوارث ، وقد أسلفنا أن إسماعيل حصل على فرمان مايو سنة ١٨٦٦ الذى جعل وراثة العرش فى بكر أبنائه (ج ١ ص ٧٣)

ومن قرض سنة ١٨٦٦ والديون السائرة أدى الرشوة التى بذلها للسلطان وللحكام الاستانة للحصول على هذا فرمان ، وقد بلغت هذه الرشوة ثلاثة ملايين جنيه تقريباً ، ودفع ثمن أملاك الأميرين مصطفى فاضل ومحمد عبد الحليم ، فاشترى أملاك الأمير مصطفى

فاضل في نوفمبر سنة ١٨٦٦ بثمن بلغ ٢٠٨٠٠٠٠ ر. ٢٠٨٠٠٠٠ جنيه ، مقسوطا على خمس عشرة سنة وبلغت السمسرة في هذه الصفقة ٨٠ ألف جنيه

واشترى أملاك الأمير محمد عبد الحليم بثمن مقداره ١٢٠٠٠٠٠ ر. ١٢٠٠٠٠٠ جنيه تسلم منه البائع ٣٠٠٠٠٠ ر. ٣٠٠٠٠٠ جنيه سندات على الدائرة السنية بضمانة الحكومة ، وتمهد بأداء القرض الذي استدانته الأمير من قبل (١)

فترى مما تقدم أن هذه القروض ضاعت فيما لا ينفع البلاد ، لأن تغيير نظام توارث العرش مسألة شخصية لإسماعيل ، وكذلك شراء أملاك أخيه وعمه ، فكان إسماعيل اقترض هذه الديون لكي تنسج أملاكه ، وتحقيقا لأطماع شخصية ، وإرضاء لحزازات عائلية لاشان للبلاد فيها .

— ٤ —

قرض سنة ١٨٦٧

٢٨٠٠٠٠٠ ر. ٢٨٠٠٠٠٠ جنيه

اقترض إسماعيل سنة ١٨٦٧ قرضا جديدا قيمته ٢٨٠٠٠٠٠ ر. ٢٨٠٠٠٠٠ جنيه ، ولم يعرف سبب ظاهر لهذا القرض ، واختلفت الآراء في تمليله ، ولكن التعليل الصحيح أن الخديو علاوة على القروض السابقة كان لا يفتأ يستدين ديونا سائرة من المرابين الأجانب المقيمين في مصر ، ولم يكن لهذه الديون حساب ظاهر ولا حد معلوم ، وكل ما عرف عنها أنها كانت ذات فوائد فاحشة جدا ، وكان العمل في ذلك الحين قائما على قدم وساق لتجديد حذبة الأربكية ، وبناء دار التمثيل ، ومضمار اسباق الخيل ، وبناء قصور عابدين والقبة والزعفران والجزيرة والقصر المالى وسراى مصطفى باشا برملى الإسكندرية ، فكل هذه المباني كان ينفق عليها من الديون ثابتة كانت أو سائرة ، لأن ميزانية الحكومة ما كانت تسمح بإقامتها وقد بلغت الديون السائرة إلى ذلك الحين نحو عشرة ملايين جنيه ، وهو مبلغ باهظ

(١) تاريخ مصر المالى ص ٤٤ ، والمعروف أن الخديو اشترى أطيان الأمير محمد عبد الحليم وحقوقه وما يحتمل أن يؤول له بالإرث وألا يرجع للأطر المصرى بمقتضى حجتين ، أحدهما في ١٤ أبريل سنة ١٨٦٦ ، والثانية في ١١ يولييه سنة ١٨٧٠ ، وبمقتضى الحجة الأخيرة تعهد الخديو والحزاة المصرية بالتضامن أن يدوما للأمير كل سنة ٦٠٠٠٠ ر. ٦٠٠٠٠ جنيه لمدة أربعين سنة متوالية ، بشرط أن ينسلم من خزانة مصر ثمانين سندا على المالية ، قيمة كل سند ٣٠٠٠٠ ر. ٣٠٠٠٠ جنيه ، وهى المسماة (يونات حليم باشا) وبمجموع ذلك ٢٨٠٠٠٠٠ ر. ٢٨٠٠٠٠٠ جنيه .

يقتل كاهل الخزانة ، وفوائد تبتلع جزءاً كبيراً من الإيراد ، فتذرع الخديو إلى عقد قرض سنة ١٨٦٧ برغبته في سداد فوائد هذه الديون التي لا يعرف لها أول ولا آخر ، وفي تحويل الديون السائرة جميعها إلى دين ثابت ، على أن الديون وفوائدها بقيت كما كانت ، فلا سددت وفائدها ، ولا تم تحويلها .

ظهور إسماعيل باشا صديق (المفتش)

سنة ١٨٦٨

إذا تأملت في القروض السابقة ، وجدت أنها قروض كالمية كانت البلاد في غنى عنها ، لأنها أنفقت في الجملة فيما لا يهتم مصالح البلاد الحيوية ، ولكمك إذا قارنتها بالقروض اللاحقة لها تجددها أقل منها مقداراً وأخف عبئاً

ذلك إنه حدث في سنة ١٨٦٨ حادث مالى كان له شأن كبير في زيادة القروض ، وانحدار مالية البلاد إلى الهاوية ، وهو إسناد وزارة المالية إلى إسماعيل صديق باشا المشهور (بالمفتش) كان وزير المالية سنة ١٨٦٨ إسماعيل راغب باشا ، فعزله الخديو بحجة عدم خبرته في المسائل المالية ، وعين مكانه إسماعيل صديق باشا المعروف بالمفتش ، فكان هذا الرحل في ذاته من الكوارث التي حلت بمصر في عهد إسماعيل

نشأ إسماعيل صديق نشأة بؤس وعوز ، ثم صار موظفاً في الدائرة السنية ، ولكنه نال عطف الخديو لأنه أخوه من الرضاعة ، فما زال يرقى حتى نال رتبة الباشوية ، وبلغ منصب مفتش عموم الأقاليم ، ومن هنا جاء لقبه (المفتش) الذي لازمه وصار علماً له ، فلما عزل الخديو راغب باشا عين مكانه إسماعيل صديق ، فسلم خزان مصر ، وظل يتصرف فيها نحو ثمانى سنوات طوال ، إلى أن لقي مصرعه في نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، وهذه السنوات المشؤومة هي التي جرت الخراب المالى على البلاد ، وهي أتمس فترة في تاريخ مصر الحالى

بقى المفتش متقلداً وزارة المالية طول هذه المدة ، اللهم إلا فترة وجيزة تولاهها عمر باشا لطفى سنة ١٨٧٣ ، ثم عادت إلى المفتش ثانية ، وظل طوال هذه السنين حائراً لرضا الخديو وعطفه ، وقد كسب هذا الرضا لافتنانه في جمع المال من القروض ، وأمن إرهاب الأهلى بمختلف أنواع الضرائب ، فكان الخديو يجد ما يطلبه من المال كلما أراد ، وكان هو أيضاً يقطع نصيبه في الفتيمة ، فأثرى إترافاً فاحشاً ، وقلد مولاه في عيشة البذخ والإسراف والاستكثار من القصور والأماكن والجواري والحظايا ، وإليه يرجع السبب في استبدانة الحكومة نحو

ثمانين مليون جنيه ضاع معظمها سدى ، أو ذهبت إلى جيوب الأجانب ، وكان لنيله رضا الخديو حازماً سلطة واسعة المدى في إدارة شؤون الحكومة ، وصاحب الأمر والنهي بين الموظفين وغيرهم ، فكان بلا مرء أقوى رجال الدولة نفوذاً في مصر بعد الخديو ومسترى في ما يلي مبلغ تأثير اصطفاء الخديو لثقل اسماعيل صديق في تضخم الديون وتبديد الملايين من الجنيهات حتى وصلت البلاد إلى حالة الإفلاس

- ٥ -

قرض سنة ١٨٦٨

١١٨٩٠٠٠٠ ر. جنيه

اشترك الخديو في المعرض العام الذي أقيم بباريس سنة ١٨٦٧ ، وظهر فيه بمظهر نعم يأخذ بالألباب ، فأنفق في هذا السبيل وفي رحلته بباريس ملايين الجنيهات ، وغرضه من هذا الإسراف هو الظهور بمظهر العظمة واجتذاب ثقة البيوت المالمة الأجنبية لتقرضه من جديد ، وضاع من قبل جانب من هذه الملايين في الرشا والهدايا التي بذلها في الاستانة ليحصل على لقب (خديو) ، وقد نال الفرمان الذي منحه هذا اللقب في ٨ يونيه سنة ١٨٦٧ (ج ١ ص ٧٦)

فلهذه الأسباب خلت خزانة الحكومة من المال ، ولجأ الخديو إلى الاستدانة من جديد

واقترض فعلاً سنة ١٨٦٨ قرضاً جديداً قدره ١١٨٩٠٠٠٠ ر. جنيه من بنك أوبنهايم (١)

وحقيقة هذا القرض ، أى صافي ما دخل منه خزانة الحكومة ٧١٩٥٣٨٤ ر. جنيه ، أى أن سعر القرض ٦١ في المائة ، خلت بالخزانة خسارة فادحة من شروط هذا القرض ، وخصص لئسداد أقساطه السنوية إيرادات الجمارك وعوائد السكبارى وإيراد المصلح (الملح) ومصايد الأسماك ، وقدر دخل هذه الموارد بمليون جنيه في السنة ، وكان من شروط هذا القرض أن يكف الخديو عن الاستدانة مدة خمس سنوات

أنفق اسماعيل نحو مليونين من هذا القرض في الاستدانة على حفلات وولائم ورشا للسلطان ولرجال المايين

(١) تاريخ مصر المال ص ٧٥

وأنفق جزءاً منه في إتمام بناء قصوره في عابدين والقبّة والعباسية والجيزة وسراى مصطفى باشا بالاسكندرية وتأمينها بفاخر الأثاث والرياش ، ومن هذا القرض أيضاً أنفق النفقات الباهظة على حفلات افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ ، وقد بلغت مليوناً ونصف مليون جنيه تقريباً

فانظر كيف أن نفقات تلك الحفلات كانت من القرض ، فكان الخديو في هذا الموقف شبيهاً ببعض الذوات والأعيان في الاستدانة للانفاق على إقامة الحفلات والولائم ، والظهور بمظهر الفخفخة والبذخ ، أمام قوم ليس في قلوبهم ذرة من الإخلاص لمضيفهم ، فإن ضيوف القناة ومعظمهم من ذوى الرؤوس المتوجة ، وأصحاب النفوذ والسلطان المالى والسياسى فى أوروبا ، هم الذين استعبدوا مصر بعد انتهاء تلك الحفلات ، وهم الذين ضربوا عليها الوصاية المالية الشديدة الوطأة

أحدثت نفقات حفلات القناة فراغاً كبيراً في الخزانة ، وبدأت مظاهر الضيق والارتباك تبدو على وزارة المالية ، لقرب المواعيد المضروبة لأداء أفساط الديون ، ولم يكن في خزائنها ما يبق بذلك ، فاضطر الخديو تفريعاً للضائقة ، وكتماً لأسرارها ، أن يستدين من أحد معارفه ٣٠٠٠٠٠ جنيه ، وقبلت وزارة المالية أن تخصم البنوك سنداتهما بفائدة ١٤ في المائة لمدة ثلاثة أشهر ، وبديهي أن قبول هذه الشروط القاسية دليل على ما وصلت إليه الحالة من الضيق والإعسار

وكان الدين السائر يزداد يوماً بعد يوم ، بسبب حاجة الحكومة إلى المال ، حتى بلغ ١٢ مليون جنيه في أواخر عام ١٨٦٩ ، أى بعد انتهاء حفلات القناة ، وهو مبلغ فادح تنوء به ميزانية البلاد

فتأمل فيما جرت حفلات القناة على البلاد من فادح الأضرار ، ومع أن الخديو كان قد وعد أن ينفق على هذه الحفلات من ماله الخاص ، إكباراً لشأنها ، فإن البلاد وحدها هي التي احتملت نفقاتها

قال مؤلف (تاريخ مصر المالى) في كتابه ص ٩٥ : « إن بهر هذه الحفلات قد أنسى الناس إلى وقت ما أخطار الحالة المالية ، ولكن لم تكذب تنطق شملة الحماسة التي أنارتها ، حتى بدأ الناس يشعرون بأن هذه الأخطار آخذة في ازدياد ، وأن هذه الحفلات ذاتها لم تكن إلا سلسلة متصلة الحلقات من أعمال جنونية لا فائدة منها ، فإن البلاد لم تنل أى فائدة مقابل النفقات الفادحة التي بذلت فيها »

أما الخديو اسماعيل فإنه لم يفتن إلى الأخطار التي استهدفت لها البلاد ، ومن المؤلم أن حفلات القناة قد زادت غروراً وإمماناً في عدم التبصر ، فاستمر يفتخر في طريق الإسراف والاستدانة

الحصول على المال باستعمال الحيلة

لم تكند تنتهي حفلات القناة حتى أخذ ممين المال يفضب في الخزانة ، وكان اسماعيل مقيداً بما اشترطه في الفرض السابق ، وهو عدم الاقتراض لمدة خمس سنوات ، فضلاً عن أنه خرج من حفلات القناة وقد ألقى في روع ضيوفه الأوروبيين أن خزان مصر تفيض بالمال ، وفي الواقع أن مظاهر هذه الحفلات وما أنفق عليها من الملايين ، لا تدع مجالاً للشك في ذلك ، فلم يجد من اللائق ولا من السائغ أن يمد يده إلى البيوت المالية ويطلب قرضاً جديداً

ولكنه كان في حاجة إلى المال ، فابتكر له وزيره المقتس طريقة خطيرة اتبعها في صيف سنة ١٨٦٩ ، وهي أنه باع إلى التجار الإفرنج مقادير كبيرة من بذرة القطن ، تربى على خمسمائة ألف أردب ، قبض ثمنها نقداً ، ووعد بتسليمها بعد خمسة أشهر ، أي بعد جني محصول القطن الجديد

ولما انقضى الميعاد انضح أن الحكومة باعت ما لديها من محصول القطن مرة ثانية وقبضت ثمنه ، وقد سويت هذه الفضيحة بأن طلبت الحكومة من التجار أن يبيعوها بسعر ٧٨ قرشاً ما اشتروه منها بسعر ٧١ ، واتفقوا على أن تدفع لهم القيمة إفادات مالية تسرى عليها فوئد ١٢ ٪ سنوياً ، أي أن ربحهم بلغ ١٨ ٪ سنوياً

وتكررت هذه العملية غير مرة في سنوات عدة ، فقد تبين للجنة التحقيق الأوروبية سنة ١٨٧٨ أن الحكومة كانت تبيع للتجار الأجانب غلالاً ليست في حوزتها ولا ينتظر أن تحوزها ، وتتسلم الثمن فوراً ، فإذا جاء موعد تسليم الغلال اشترتها من ذات التاجر الذي باعتها بإياها ودفعت ثمنها أوراقاً وسندات على الخزانة ، مع فوائد لا تقل عن ١٨ ٪ أو ٢٠ في المائة ، ولا تحتسب الفوائد على المبلغ الأصلي الذي أخذته من التاجر ، بل على المبلغ التالي المقدر ثمناً للغلال ، وناهيك بما يصيب الحكومة من جراء هذه العمليات من الخسائر الفادحة

قرض سنة ١٨٧٠

(دين الدائرة السنية)

٧١٤٢ر٨٦٠ جنيه

كان اسماعيل مقيدا بعدم الاقتراض طبقا لشروط سلفة سنة ١٨٦٨ ، ومن جهة أخرى فقد لفتت القروض وضخامتها أنظار الباب العالي ، فحاول وضع حد لها ، فحظر على الخديو بمقتضى فرمان سنة ١٨٦٩ أن يقترض إلا بإذنه ، ولكن اسماعيل كان يريد الاقتراض بأية وسيلة ، فلم يبدأ من أن يعقد قرضا لحسابه الخاص

فاستدان في أبريل سنة ١٨٧٠ من البنك الفرنسي ٧١٤٢ر٨٦٠ ج ، بفائدة ٧ ٪ بضمانة أطيانه الخاصة ، عدا الأطيان التي رهنها سابقا ، ولذلك سمي هذا القرض قرض الدائرة السنية الثانى ، وصدر بواقع ٦٧ فى المائة ، بعد استبعاد السمسرة والعمولة والمتعة^(١) ، فكانت النتيجة أنه لم يدخل منه إلى خزائن الخديو سوى ٥٠٠٠ر٠٠٠ جنيه ، ولكنه يسدد على القيمة الإسمية وهى ٧١٤٢ر٨٦٠ جنيه فى عشرين سنة ، وبلغ العبء الذى احتملته الدائرة السنية سنويا لأداء هذا الدين ٦٦٨ر٩٦٠ جنيه أى ١٣ فى المائة تقريبا من رأس المال المدفوع

وكانت حجة اسماعيل التى تذرع بها لمقد هذا القرض أنه احتاج إليه لإنشاء مصانع السكر ومد سكك الحديد الزراعية لأطيانه التى خصصها لزراعة القصب ، وقد أنشئت المصانع فعلا ، ولكنها استلزمت من النفقات أضعاف ما تستحقه ، فضلا عن أن أرباحها تقل عن فوائد الدين ، ومن جهة أخرى فليس من الحكمة اقتراض دين جسيم بهذا المقدار لإنشاء مصانع فى الوقت الذى تنوء فيه الخزانة بالقروض السابقة

الديون السائرة

٢٥ مليون جنيه

الدين الثابت أو المنتظم هو القرض الذي يحصل الاكتتاب فيه بواسطة أحد البنوك بفائدة مقررة ، ويسدد في مواعيد محدودة بتأمين معين أو ضمان معينة ، وبشرط إتمام استهلاكه في مدة معينة

أما الدين السائر فهو الذي ينشأ عن الاستجرات والمعاملات المدنية ، والمشتريات والتوصيات ، ويشمل نوعاً آخر من الدين ، وهو ما يعرف بالإفادات أو البونات (الأذون) المالية ، أو بونات الرزنامة ، أو بونات الدائرة السنوية ، والبونات عبارة عن كمبيالات تكتب بقيم مختلفة مسحوبة على الدواوين المتقدمة تحت الاذن ، موقعاً عليها من وزير المالية ، أو من يفوضه الوزير بالتوقيع ، وتستحق الوفاء في الميعاد الموضح بها ، وكانت هذه البونات تودع بالخزائن ، فيأتي الراغبون ويطلبون شراءها ، وبعد مساومتهم على سعر الفائدة والاتفاق معهم عليها يدفعون صافي قيمتها للخزانة ويتسلمون الكمبيالات ، ويتجرون بها ، وعند حلول موعد الدفع يقدمونها للخزانة ويأخذون قيمتها ، ولم يكن للديون السائرة حساب معروف ، بل كان الخديو كلما احتاج إلى المال استقدان ما تصل إليه يده من المرابين الأجانب المقيمين بمصر ، وقد اختلفت الآراء في تقديرها لأنه لا سبيل لحصرها

فؤلف (تاريخ مصر المالي) يقدرها سنة ١٨٧٤ ب ٢٦ مليون جنيه ، وقدرها بعضهم ب ٢٨ مليون جنيه ، وجاء في (الوقائع المصرية)^(١) أنها بلغت (سنة ١٨٧٣) ٢٥ مليون جنيه ، وهو الإحصاء الذي اعتمدها

أما فوائد الديون السائرة ، فلم يكن لها حساب معلوم ، فالسيو جليون دنجلار يقول في رسائله^(٢) إن الدائرة الخاصة وهي دائرة الخديو اسماعيل كانت تقترض بفائدة ٢٠٪ / ٢٤٪ في السنة ، وأن الحالة المالية في السنة التي كتب فيها رسائله (عام ١٨٦٧) كانت سيئة لدرجة أن الموظفين لم تدفع لهم رواتبهم مدة ثمانية أشهر

(١) العدد ٥٠١ - أول أبريل سنة ١٨٧٣

(٢) رسائل عن مصر ص ٦٦

الحالة المالية سنة ١٨٧٠

رأيت مما تقدم مبلغ مبهظ كاهل الخزانة العامة من القروض المتتابعة التي عقدها اسماعيل ، ومقدار الارتياك الذي وقعت فيه الحكومة وأوصلها إلى حالة سيئة من فقدان التوازن

على أن هذه الحالة ، لو عولجت بالحكمة وحسن التدبير ، لأمكن إنقاذ البلاد من السكوارث المالية التي وقعت من بعد ، فلو وضع اسماعيل حداً للإسرافه وأهوانه ، لساو بالبلاد في طريق مأمون ، وأمكنه مع الزمن إعادة التوازن إلى مالية الحكومة ، ولكنه على العكس استمر في خطته ، وتلت القروض قروض ، حتى فقدت البلاد استقلالها المالي

ويؤكد مؤلف (تاريخ مصر المالي) أنه كان يمكن في سنة ١٨٧٠ تلافي الحالة إذا عدل اسماعيل عن خطته وتنكب سبيل الإسراف الذي جعله يقترض في أقل من سبع سنوات مبالغ تربي على ثلاثة وثلاثين مليون جنيهه ، على حين كانت البلاد في حالة رخاء وسلم لاستدعى هذه القروض^(١)

ولكن من عيوب اسماعيل أنه كان من الناحية المالية لا ينظر في العواقب ، ولا يحفل إلا بيومه ، ومن هنا جاءت أخطاؤه التي أودت بعمره ونصدها لها بناء الاستقلال ، ففي كل القروض التي استدانها لم يكن يبحث مطلقا كيف يؤديها ؛ بل كل ما يشغله أن يبحث كيف يقترض ، وكيف يحصل على المال ، ويدع ماعدا ذلك من غير بحث أو تفكير

ومما جعل اسماعيل يتأدى في الإسراف والاستدانة أنه لم تكن في البلاد هيئات نيابية تراقب تصرفات الحكومة ، وتحاسبها على الأموال التي تبددها ، أما مجلس شورى النواب فكان يكتفي بالبيانات الملفقة أو المبهمة التي يقدمها وزير المالية اسماعيل باشا صديق في كل انعقاد ، ولم يكن بالمجلس شعور بالمسؤولية يدفع أعضائه إلى الاعتراض على سياسة الحكومة المالية ، وما جرت به من الخراب على البلاد ، وكذلك لم يوجد من بين بطانة اسماعيل من كان يعترض اعتراضا جديا على تلك السياسة ، أو يبصر الخديو بعواقبها الوخيمة ، ولو وجدت حكومة مسؤولة أمام هيئة نيابية صحيحة لما استمر الخديو وحاشيته على هذه السياسة المحزنة

قانون المقابلة

٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١

في سنة ١٨٧٠ نشبت الحرب بين فرنسا وألمانيا ، وهي الحرب المشهورة بالحرب السبعينية ، فاضطربت الأسواق في أوروبا ، وقبضت البيوت المالية يدها عن الإقراض ، وكان الخديوي في حاجة إلى المال ، فعمد وزير ماليته إلى زيادة الضرائب ، ولكن هذا الممين لم يف بطلباته ؛ فابتدع المقتش طريقة تمد بمنزلة قرض إجباري يجبي من الأهالي ، أو ضريبة جديدة تفرض على أطيائهم ، وصدر بها القانون المشهور بلائجة المقابلة في ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١^(١)

يقضى هذا القانون بأنه إذا دفع ملاك الأطيان الضرائب المربوطة على أطيائهم لمدة ست سنوات مقدماً تعفى الحكومة أطيائهم على الدوام من نصف المربوط عليها (مادة ٣) ، ولكي يحصلوا على هذه الميزة يدفعون ضرائب السنوات الست دفعة واحدة أو على أقساط متتامة ، لا تزيد مدتها عن ست سنوات ، علاوة على الضريبة السنوية ، وتحسب لهم فوائد عما يدفعونه مقدماً بواقع ٨ ١/٢ ٪ (مادة ٤)

وأساس هذا المشروع على حسيان اسماعيل صديق أن الدين العام يبلغ ضعف الضرائب العقارية عن ست سنوات ، فإذا دفع الأهالي الضرائب مضاعفة عن هذه السنوات الست ، سدد الدين كله ، وفي مقابل ذلك تعفيهم الحكومة إلى الأبد من نصف الضريبة المربوطة على أطيائهم وتمهدت الحكومة في هذا القانون (مادة ٣ ومادة ٢٠) بأن من يدفعون المقابلة لا يزداد سعر الضريبة على أطيائهم في المستقبل ، ولا يجوز مطالبتهم بسلفة ولو مؤقتة ، وقضت المادة ٢٩ بأنه لا يجوز لناظر المالية بعد الحصول على المبالغ المطلوبة إصدار سندات على الخزانة أو استدانة ديون جديدة ، ولا تجوز المطالبة بسلف مؤقتة ولو تحت تأثير قوة القاهرة كشرق أو غرق إلا بعد التصديق على ذلك من مجلس النواب (مادة ٣٨) ، وحتمت المادة ٤٣ أن تخصص المبالغ المدفوعة من المقابلة لسداد ديون الحكومة

جعل هذا القانون دفع المقابلة اختيارياً ، ولكن الحكومة لجأت في تنفيذه إلى التوريط بالنسبة للباشوات وكبار الأعيان ، وإلى الضغط والإكراه والضرب بالكرباج بالنسبة لسائر

(١) الوقائع المصرية العدد ٤٢٥ (٢٦ سبتمبر سنة ١٨٧١) والأعداد التالية ، وتجد نص القانون أيضاً في قاموس جلال ج ٣ ص ٦٢٥ (طبعة سنة ١٩٠٠)

الأهلين ، ولولا الإكراه لما ارتضى الناس المخاطرة بأموالهم ، لأنهم يعلمون مبلغ عهود الحكومة ، وخاصة في المسائل المالية ، فهم لم يدفعوا المقابلة إلا مكرهين ، فكانت ضريبة جديدة أو سلفة إجبارية زادتهم إرهاقا وضنكا

وقد استطاعت الحكومة أن تجبي من هذه الضريبة خمسة ملايين من الجنيهات لغاية آخر سنة ١٨٧١ ، وبلغ مجموع ما جبت منه ثلثة عشر مليون جنيه ونصف لغاية سنة ١٨٧٧ (١)

وغنى عن البيان أنه لم يدفع شيء من هذه الملايين في الدين العام ، ثابتا كان أو سائرا ؛ بل ابتلعتها هاربة الإسراف التي ابتلعت القروض الأخرى ، وعلاوة على ذلك فإن وزير المالية نقض عهده الذي أعلنه في الوقائع المصرية (٢) ووعد فيه بامتناع الحكومة عن إخراج بونات (سندات) على الخزنة ، فإنه رغم هذا العهد أصدر إفاذات مالية استدان بها عدة ملايين أخرى بلغت اثني عشر مليون جنيه ، كما بقدرها مؤلف (تاريخ مصر المالي (٣) ، ونقضت الحكومة عهدها أيضاً فزادت الضرائب على ذات الأطيان التي دفعت المقابلة

وقد وقف العمل بقانون المقابلة مؤقتا بالرسوم الصادر بتوحيد الديون (٧ مايو سنة ١٨٧٦) ووعدت الحكومة برد المبالغ التي حصلت من أصحاب الأطيان أو تخفيض الضريبة عنهم تخفيضاً يناسب قيمة هذه المبالغ ، على أن مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ أعاد العمل بالمقابلة ، واحتسبها ضمن إيرادات الحكومة ، وخصصها لاستهلاك الدين العام

كانت « المقابلة » طريقة معوجة في الاستدانة ، لأنه معلوم أن معظم إيرادات الحكومة السنوية في بلاد زراعية كصر نجبي من الضرائب على الأطيان ، فإنقاص نصف الربوط من الضرائب إلى الأبد في مقابل سداد ضعف الضريبة مقدما عن ست سنوات يؤدي إلى نضوب معين المال بعد انتهاء السنوات الست ، وهذا يوقع الحكومة في الضيق المالي الشديد ، وليس من القواعد الاقتصادية الصحيحة تقييد الحكومة بعدم زيادة سعر الضريبة ، لأن الضرائب تتبع الحالة المالية العامة ، فتزيد وتنقص بحسب تطور الأحوال ، هذا فضلا عن أن الحكمة التي تذرعت بها الحكومة لوضع قانون المقابلة وهي وفاء الدين العام لم تتحقق البتة

(١) تقرير وزير المالية المقدم في يناير سنة ١٨٨٠ تمهيدا لإلغاء قانون المقابلة . قاموس الإدارة

والقضاء ج ١ ص ٦٦٩

(٢) العدد ٤٢٨ (١٢ أكتوبر سنة ١٨٧١)

(٣) ص ١٤١

ولم يسدد شيء من هذا الدين ، بل زاد عما كان عليه ، فكانت المقابلة كانت وسيلة لاقتناص الأموال من الأهلين وتبديدها

وقد ألغيت هذه الضريبة بمقتضى المرسوم الذى أصدره الخديو توفيق باشا فى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ ، وقضى قانون التصفية الصادر فى ١٧ يولييه سنة ١٨٨٠ بأن ما دفع منها يخص منه ما عساه يكون مطلوباً للحكومة من متأخرات الأموال أو الديون أو غيرها ، والباقي يرد إلى أصحابه مقسطاً على خمسين سنة ، وخصص لهذه الأقساط كل سنة ١٥٠.٠٠٠ جنيه

— ٩ —

القرض المشتوم سنة ١٨٧٣

٣٢.٠٠٠.٠٠٠ جنيه

انتظر اسماعيل بفارغ الصبر انتهاء السنوات الخمس التى حظر فيها على نفسه عقد قروض جديدة تنفيذاً لشروط سلفه سنة ١٨٦٨ ، وسمى جهده فى الاستانة وبذل فيها الأموال الطائلة من الرشا والهدايا ليلقى فرمان سنة ١٨٦٩ ويحصل على فرمان الذى يبيح له الاقتراض من غير حاجة إلى إذن الحكومة التركية ، ففاله فى سنة ١٨٧٢ (ج ١ ص ٧٩)

فلم تكند تنتهى هذه المدة ويشعر اسماعيل بفك اعتقاله من هذا القيد ، حتى عقد قرضاً جديداً من بيت أوبنهام المالى قدره ٣٢.٠٠٠.٠٠٠ جنيه ، وهو أكبر القروض من جهة القيمة وأسوأها من جهة الشروط ، وقد دعاه المالىون « القرض الكبير » ، وهو حقيق بأن يسمى « القرض المشتوم »

وكانت حجته فى هذا القرض أنه اعترى سداد الديون السائرة ، ولكنه فى الواقع لم يخصص شيئاً منه لهذه الغاية ، وبقيت الديون السائرة كما كانت

عقد هذا القرض بفائدة ٧ ٪ وقيمة سندات ٨٤ فى المائة ، وبلغ مادخل الخزانة منه بمسد استبعاد النفقات والخصم والسمسة ٢٠.٧٤٠.٠٧٧ جنيه ، أى بنقص ٣٧ ٪ من قيمة الدين الاسمية ، فخرست الحكومة من أصل القرض نيفاً وأحد عشر مليون جنيه ، فى حين أنها التزمت بقسط سنوى لسداده يبلغ ٢.٢٦٥.٦٧١ جنيه ، ثم إنها لم تقبض

المبلغ نقداً ، بل تسلمت منه فقط أحد عشر مليون جنيهه ، والباقي وقدره تسعة ملايين جمعت
سندات للخزانة المصرية^(١)

ومن هذا يتبين أن قرضاً أتى على عاتق البلاد عبثاً جسيماً مقداره اثنان وثلاثون مليون
جنيهه ، بلغ صافي ما تسلمته الحكومة منه نقداً أحد عشر مليون جنيهه فقط ، وليس في تاريخ
القروض ، في العالم قاطبة ، قرض يعقد بمثل هذه الشروط الجائرة ، بل هذه السرقة العلنية ،
كما أنه لا يمكن أن توجد حكومة عندها قليل من الشهور بالمسئولية تقبل التعاقد على مثل
هذه الشروط

وقدرهن اسماعيل اسداد هذا الدين مابق من موارد الإيراد التي لم تخصص كلها
أو بعضها للقروض السابقة وهي :

أولاً - إيرادات السكك الحديدية وقد قدرت بـ ٧٥٠ ألف جنيهه في السنة

ثانياً - الضرائب الشخصية والضرائب غير المقررة وقدرها مليون جنيهه

ثالثاً - عوائد الملح وقدرها ٢٠٠.٠٠٠ جنيهه

رابعاً - مليون جنيهه من ضريبة المقابلة

خامساً - كل الموارد التي خصصت للقروض السابقة متى أصبحت حرة^(٢)

ومن تهكم الأقدار أن السنة التي عقد فيها اسماعيل هذا القرض المنحوس هي ذات
السنة التي نال فيها فرمان سنة ١٨٧٣ الجامع الذي خوله أقصى ما حصل عليه من المزايا ،
أو بمعبارة أخرى إن اسماعيل قد بلغ أوج نفوذه الرسمي في علاقته مع تركيا في الوقت الذي
أشرفت فيه البلاد على حالة من الإفلاس أفقدتها استقلالها المالي ثم السيامي

الشعور بسوء الحالة المالية سنة ١٨٧٤

تفاقت الديون ، وعجزت الموارد العامة عن أداء أقساطها المتراكمة ، وثقلت وطأنها على
الخرانة ، واشتد شعور الخديو بسوء الحالة سنة ١٨٧٤ ، وأدرك أن الدائنين لا بد أن
أن يرجعوا يوماً على أملاكه الخاصة من عقار وأطيان ، فبادر إلى التصرف فيها إلى أولاده
وزوجاته ، وشغلت المحاكم الشرعية مدى شهرين في تحرير حجج هذه التصرفات وتسجيلها

(١) مصر كما هي Egypt as it is المستر ماك كون Mac Coan ص ١٣٦ ، وتقرير لجنة كيف

ص ٣٩٣

(٢) انظر تاريخ مصر المالي ص ١٤٣ . وتقرير لجنة « كيف » ص ٣٩٦ من كتاب « مصر كما

هي » للمستر ماك كون

ولم يبق باسمه خاصة سوى مصانع السكر التي كانت مرهونة على قرض سنة ١٨٧٠ ، ونحو
مائة ألف فدان

— ١٠ —

دين الرزنامة

سنة ١٨٧٤

احتاج اسماعيل إلى قرض آخر سنة ١٨٧٤ ، فابتدع له المفتش وسيلة جديدة يقترض
بها من الأهالي ديناً سمي (دين الرزنامة)

كانت مصلحة « الرزنامة » تودع فيها رموس أموال للمستحقين مقابل دفع معاشات
لهم ، فابتكر اسماعيل صديق فكرة جديدة ، وهي أن يستثمر الأهالي أموالهم في مصلحة
الرزنامة ، بأن يودعوا فيها المدخر من هذه الأموال على أن تستثمرها المصلحة في مشروعات
صناعية وتجارية ، وتصدر الرزنامة سندات لإيراد دائم بما لا يزيد عن خمسة ملايين من
الجنيهات ، على أن تكون المائة فيها مائة ، ويكون ثمن هذه السندات متراوحاً بين جنيهن
ونصف وخمسة جنيهاً ، وتدفع المصلحة فوائد عنها بحساب ٩ ٪

وقد أوجس الأهالي شراً من هذه الطريقة في ابتزاز أموالهم ، لأنهم عالمون بمصيرها ،
ولكن الحكومة لجأت إلى الطريقة التي اتبعتها في تحصيل المقابلة ، فبلغ ما ساهم فيه
الأهالي من سندات هذا القرض الإجباري ٣٣٧٠٠٠ ر ٣٣٧ جنية ، لم يدخل الخزنة منها سوى
١٨٧٨ ر ١٠٠ جنية ، ولم تدفع من فوائدها سوى جزء من فوائد السنة الأولى

— ١١ —

ما أخذ من بيت المال والأوقاف الخيرية

ولم تكف هذه القروض طلبات الخديو وبطانته ، بل استولوا أيضاً على ما في خزائن
بيت المال والأوقاف الخيرية من الأموال المودعة على ذمة الخيرات أو لحساب القصر والأيتام
وبلغ ما أخذ من هذا الباب ٥٣٧٠٠٠ ر ٥٣٧ جنية^(١)

(١) لإحصاء لجنة التحقيق العليا في تقريرها المقدم إلى الخديو إسماعيل بتاريخ ١٩ أغسطس
سنة ١٨٧٨ ص ٦٢ و ٦٧ (طبعة مورييس)

واستمر اسماعيل صديق يستدين بواسطة المالية من المرابين الأجانب ، فيزداد الدين
السائر تضخما

- ١٢ -

مطلوبات من الحكومة لم تدفع قيمتها لغاية سنة ١٨٧٨

٦٠٠٠٠٠ ٢٧٦ ر جفيه

هي ديون حصرتها لجنة التحقيق العليا حين فحصها ديون الحكومة سنة ١٨٧٨ ولم
تدخل في الدين العام الذي صارت تسويته في نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، وهي مطلوبات لتجار
ومقاولين ودوائر ، أو رصيد حسابات جارية للبنوك ورواتب متأخرة للموظفين وأرباب
المعاشات (١)

وقد حققت لجنة التحقيق هذه المطلوبات فبلغت ٦٠٠٠٠٠ ٢٧٦ ر جفيه (٢) أضيفت إلى
الدين السائر

مقدار ما دخل خزانة الحكومة من القروض

رأيت مما تقدم أن الفائدة الإسمية للقروض كانت تتراوح بين ٦ و ٧ ٪ ، ولكن
فائدتها الحقيقية كانت تصل إلى ١٢ و ١٨ و ٢٦ و ٢٧ في المائة ، وكان الخديو كلما أعوزه
المال يستدين بفوائد باهظة جالبة للخراب ، وزادت هذه الفوائد الربوية في أواخر سنة ١٨٧٥
وأوائل سنة ١٨٧٦ ، لاضطرار الحكومة إلى أداء أقساط الديون المتركة وفوائدها ،
فكانت تتحايل للحصول على المال بأية وسيلة ، ومنها الاستدانة بواسطة السندات على
الخزانة بفوائد فاحشة ، بالغة ما بلغت ، فكانت سائرة في سبيل الخراب لا محالة
ولم تكن قيمة القروض تصل كاملة إلى الخزنة ، بل كان أصحاب البيوت المالية
والمرابون يخصصون منها مبالغ طائلة لحساب السمسرة والمصاريف والفوائد ، وما إلى ذلك ،
ولم يكن اسماعيل يدقق أو يعارض في الحسابات التي يقدمها له الماليون والسماسرة
فالقرض المشؤم الذي عقد سنة ١٨٧٣ بلغ مقداره الإسمي ٣٢ مليون جفيه لم يدخل

(١) بلغ المتأخر من رواتب الموظفين والمال ومن المعاشات ٧٧٣٨٦٠ ر ج « إحصاء لجنة
التحقيق العليا ص ٥٣ من التقرير المتقدم ذكره »

(٢) ص ٧٨ تقرير لجنة التحقيق

منه الخزانة سوى ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيهه ، منها إحد عشر مليوناً من الجنيهات نقداً ،
والتسعة الملايين سندات

ولم يتسلم من القرض الذى عقده سنة ١٨٧٠ سوى خمسة ملايين فقط ، وكان أصله
سبعة ملايين ، وقس على ذلك باقى القروض

أما الديون السائرة فلم يكن لها ضابط ولا حساب ، وكانت تبلغ ثلاثة أمثال قيمتها
الحقيقية ، وفى بعض الأحوال أربعة أمثالها

وقد أحصى بعض الملايين مقدار ما تسلمه الخديو من القروض فبلغ ٥٤ مليوناً من
الجنيهات تقريباً فى حين أن قيمتها الرسمية ٩٦ مليوناً

وقال المسيو جابريل شارم Gabriel Charmes أحد كتاب فرنسا السياميين وممن
محررى جريدة (الدنيا) وقد عاصر اسماعيل ودرس حالة مصر فى عهده : « إن اسماعيل باشا
قد اقترض فى الثمانية عشر عاماً التى تولى الحكم فيها نحو ثلاثة مليارات من الفرنكات
(١٢٠ مليون جنيه تقريباً) ، ولكن الواقع أن نصف هذا المبلغ على الأقل بقى فى يد الملايين
وأصحاب البنوك والمضاربين من مختلف الأجناس ممن كانوا يحيطون به على الدوام »^(١) ، وهذا
هو الخراب بعينه

الخلاصة

يتضح مما تقدم بيانه أن القروض شغلت معظم سنى حكم اسماعيل ، وأن الاقتراض كان
له عادة سنوية ، لم يكن يقوى على التخلص منها ، ويتبين أيضاً أنه كان يقترض المال بشروط
خاسرة ، وأن القروض التى عقدها لم تكن البلاد فى حاجة إليها ، ومعظمها كان الفرض منه
سداد الديون السائرة ، وهذه الديون لم تعرف لها حكمة ، ولم ينفق منها على الضرورى من مصالح
البلاد سوى النزر اليسير ، وأن ميزانية الحكومة لو حسن تديرها كانت تفى بنفقاتها
المعتدلة ، وتقى بأعمال العمران دون حاجة إلى الاستدانة

وفى ذلك يقول المستر « كيف » الذى عهد إليه اسماعيل فحص مالية مصر سنة ١٨٧٥ :
« إن المبالغ الحاصلة من ميزانية مصر عن المدة الواقعة بين سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٧٥ بلغت
٩٤٠٠٠٠٠٠٠ ر ٨٢١ ر ٩٤ جنيهه ، وأن مقدار المنصرف فى هذه المدة على نفقات الحكومة وعلى الجزية

(١) مجلة العالمين Revue des Deux Mondes عدد ١٥ أغسطس سنة ١٨٧٩ ص ٧٧٧

المدفوعة لتركيا وعلى أعمال العمران بلغ ٩٦٦ر٢٤٠ر٩٧ جنيه ، ومعنى ذلك أن إيرادات الحكومة أقل بقليل مما اقتضته مصروفاتها وأعمال العمران التي قامت بها ، فالديون الجسيمة الحالية كانت بلا داع أوجب اقتراضها ، فيما عدا ما اقترض لقناة السويس ، وكل المبالغ المفترضة والديون السائرة ضاعت في سبيل الفوائد الربوية والاستهلاك ، ما عدا المبلغ الذي أنفق على العمل الضخم السابق ذكره ^(١)

وقد استنفدت فوائد الديون معظم دخل الخزانة ، فقد كانت إيرادات الحكومة (سنة ١٨٧٧) ٩٠٠ر٥٨٩٠٠ ج ، خصص منها لخدمة الأسهم نحو مئة ملايين من الجنيهات ^(٢) ، أى أن مخصصات الديون ابتلعت معظم الميزانية ، وظهر في ميزانية تلك السنة عجز مقداره ٢٠٠ر٣٨٢١٣ ج ^(٣) ، نشأ عن فداحة مخصصات الديون ولا يمكن أن تستقيم شؤون دولة تفقد توازنها المالى بهذه الحالة الخيفة

إسراف اسماعيل

إذا لم تكن حاجات البلاد هي التي دعت إلى اقتراض تلك الملايين فمِم كان تنفق إذن ؟ إن الجواب لا يحتاج إلى عناء كبير ، فإن إسراف اسماعيل هو الباعث الأكبر على مأساة القروض

إن الجوانب السيئة من شخصية اسماعيل هو إسرافه وإنفاقه الأموال من غير حساب أو نظر في العواقب ، وهو بلا مرء مضرب الأمثال في هذا الصدد ، فقد كان متلافا للعال ، وظهر هذا العيب في حياته العامة ، وحياته الخاصة ، ظهر في بناء قصوره ، وتأسيسها ، وتجميلها ، كما ظهر في حياته الخاصة ، في حفلاته وأفراحه ، ومراقصه ، ورحلاته وسياحاته ، وأهوائه وملذاته

أمثلة من إسراف اسماعيل

بنى الخديو اسماعيل نحو ثلاثين قصراً من القصور الفخمة ، فلم هذا العدد ومالية البلاد لا تسمح به ؟ وكان دائماً الرغبة في التغيير والتبديل ، وكان بعض القصور التي يبنها

(١) تقرير الست كيف عن مالية مصر سنة ١٨٧٦ المنشور ذيل الكتاب (مصر كما هي) للمستركون ص ٣٩٥

(٢ و ٣) التقرير النهائي للجنة التحقيق العليا ص ٢٠٦ من الكتاب الأصفر (بجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية) ١٨٧٨ — ٧٩

لا يكاد يتم بناؤها وتأثيثها حتى يعرض عنها ويهبط لأحد أنجاله أو حاشيته
ذكر العلامة على باشا مبارك عن قصرى الجزيرة والجزيرة : « أنهما من أعظم المباني
الفخيمة التي لم يُبن مثلها ، وتحتاج لوصف ما اشتملت عليه من المحلات والزينة والزخرفة
والمفروشات ، وما فى بساطتهما من الأشجار والأزهار والرياحين والأنهار والبرك والقناطر
والجبلات الى مجلد كبير »^(١) ، وذكر عن أرض سراى الجزيرة أن مساحتها ستون فداناً ،
وأن ما صرف عليها على كثرتة قليل بالنسبة لما صرف على سراى الجزيرة ، وكانت هذه
السراى فى منشئها قصراً صغيراً وحماماً بناها سميح باشا ، ثم اشتراها اسماعيل من ابنه
طوسون مع ما يتبعهما من الأرض ومساحتها ثلاثون فداناً ، ثم هدم القصر وبناء من
جديد ، وأضاف إليه أراضى أخرى ، وأحضر المهندسين والعمال من الأفرنج لبناء القصر
وملحقاته ، وأنشأ بستانه العظيم وبستان الأورمان ، وبلغت مساحة الأرض التي شغلها
سراى الجزيرة وسراى الجزيرة وحدائقهما ٤٦٥ فدان (خمسة وستين وأربعمائة فدان)

وذكر (ص ٨٥) أن ما أنفق على إنشاء سراى الجزيرة بلغ ٣٧٤٣٩٣ ر ١ ج

وسراى طابدين	٥٦٥٥٧٠ جنية
وسراى الجزيرة	٨٩٨٦٩١ »
وسراى الاسماعيليه (الصغيرة)	٢٠١٢٨٦ »
وباقى القصور	٢٣٣١٦٧٩ »
من ذلك سراى الرمل	٤٧٢٣٩٩ »

وبالرغم مما وصلت إليه حالة الحكومة المالية من الارتباك وتوقفها عن الدفع فى
سنة ١٨٧٦ ، فإن الخديو استمر فى تلك السنة يكمل سراى الجزيرة الفخمة التي لم تتم
إلا قبيل خلعها^(٢)

وتكلفت تجهيل هذه القصور وتأثيثها ما لا يحصى من الملايين ، فقد بلغت النقوش
والرسوم فى قصور الجزيرة والجزيرة وعابدين مليونى جنيه ونيفا ، وبلغت تكاليف الستارة
الواحدة الف جنيه ، أما الطنافس والأرائك والأبسطه والتحف والطرف والأواني الفاخرة ،
فلا يتصور العقل مبلغ ما تكلفته من ملايين الجنيهات
ومن أسباب إسراف اسماعيل ميله إلى اللذات ، وهذه مسألة تعد مبدئياً من المسائل

(١) الخطط التوقفية ج ١ ص ٨٤

(٢) مصر وأوروبا . للفاضى المختلط فان يعلن Van Bemmelen ج ١ ص ١٥٥

الشخصية ، التي لا يصح التعرض لها ، ولكن إذا تعدى أثرها إلى حياة الدولة العامة كانت من المسائل التي لا حرج من الخوض فيها ، وقد تعرض لهذه الناحية الكتاب والمؤرخون حتى الذين كانوا من أصدقاء اسماعيل ، ويلاحظ لنا أنها كانت من الميوب التي أخذت عليه وهو بعد أمير ، قبل أن يتولى العرش ، فقد ذكر الميسوفردينان دلسيس أنه رآه في عهد سعيد قبل أن تؤول إليه ولاية المهدي ، وكان عمره وقتئذ خمساً وعشرين سنة ، وقال عنه إنه على جانب عظيم من الذكاء والخصافة والجاذبية ، وأنه إذا لم ينهمك في ملذاته بمقدار ما هو عليه الآن (سنة ١٨٥٤) فإنه سيفقد قدر نفسه ويأتي منه النفع الكبير^(١)

ومما يدعو إلى الأسف أن أمواله التي كانت تعدد ذات اليمين وذات الشمال لم يكن ينال الوطنيين منها إلا النزر اليسير ، بالنسبة لما ينال الأجانب الذين كانوا يحيطون به ويشملهم بثقته ورعايته ، قال الميسو جارييل شارم في هذا الصدد :

« كان اسماعيل يفتقر المال من الخزانة العامة بكلتا يديه لا يرضى أهواءه الشخصية فحسب ، بل ليسدّ بهم الطامعين الملتفتين حوله ، فكم من الفرنسيين والإيطاليين والإنجليز كانوا تعمسا في بلادهم ، ثم نالوا بعد أن هبطوا مصر الرخاء والنعيم ! لقد كان الخديو مستمداً على الدوام أن يهبهم المراكز والقصور والمنح (البقاشيش) ، أو يمهّد إليهم بالتوصيات على التوريدات ، وما كان أشد دهشة السياح إذ يرون في القاهرة أو الاسكندرية جماعة من الأوروبيين ليس لهم من المزايا إلا مظهر الرجل الأنيق ، يقومون بمهمة الموردين لنائب الملك (الخديو) ، ويربحون من هذه التجارة أرباحاً باهظة ، لا يتصورها العقل ، فليس ثمة وسيلة لجمع الثروة الطائلة أسهل من الحصول على عطاء تأثيث إحدى السرايات الخديوية ، أو توريد بعض الصور أو التحف والطرف ، وكم من أناس جاءوا من أوروبا مثقلين بالديون ، فما كادوا يستقروا في القاهرة ويأوون إلى إحدى قاعات الانتظار في سراي عابدين ، حتى صاروا طفرة من أصحاب الملايين »^(٢)

وقد فحصت لجنة التحقيق الأوروبية سنة ١٨٧٨ أسباب تراكم الديون والمعجز في ميزانية الحكومة ، فكشفت عن تصرفات مدهشة تدل على أقصى أنواع الإسراف والتبذير ، فمن ذلك أن إحدى الأميرات من بيت اسماعيل بلغ المطلوب منها لخطايط فرنسي ١٥٠ ألف جنيه ، وأن مبالغ طائلة ضاعت في الاستانة دون أن تعرف أبواب إنفاقها ، وأن الخديو كان يشترك مع اسماعيل باشا صديق في مضاربات البورصة ، وأن الحكومة أرادت

(١) ذكريات أربعين سنة ، للميسو فردينان دلسيس ج ٢ ص ٥٨

(٢) مجلة العالمين عدد ٥ أغسطس سنة ١٨٧٩ ص ٧٨١

يوما أن تؤدي بمض ما عليها من الدين لأحد البنوك المحلية ، فأعطته سندات من الدين الموحد قيمتها ٢٣٠ ألف جنيه بحساب السند ٣١ $\frac{1}{8}$ ج ، أو بمباراة أخرى لكي تسدد دينها قدره ٧٢ ألف جنيه حملت البلاد ديها مقداره ٢٣٠.٠٠٠ جنيه^(١)

وكان الإسراف قاعدة اسماعيل التبعة ، حتى في أعمال العمران ، فقد انفق مع شركة جرنفلد الانجليزية على إصلاح ميناء الاسكندرية في مقابل ٢.٥٠٠.٠٠٠ جنيه في حين أن أعمال الإصلاح لم تتكلف سوى ١.٤٤٠.٠٠٠ جنيه كما اعترف بذلك اللورد كرومر^(٢)

التدخل الأجنبي في شؤون مصر المالية

لم يكن ممكناً أن يبق استقلال البلاد سليماً مع بلوغ القروض الحد الذي شرعناه ، لأن هذه القروض هي أموال أجنبية ، دفعها مالايون ومليون ينتمون إلى دول أوروبية تطمح من قديم الزمن إلى التدخل في شؤون مصر ، وهذه الملايين من الجنيهاً المقرضة من شأنها أن تفقد البلاد استقلالها المالي ، كما يفقد الفرد استقلاله وكيانه الذاتي إذا ركبته الديون ، فيصبح أسير دائنيه ، والقروض التي استدانها الحديو صار لها من الفوائد ما يتلع معظم ميزانية الحكومة ، وهذا وحده يمطيك فكرة عن فداحتها ، فلا عجب أن تكون النتيجة فتح أبواب التدخل الأجنبي في شؤون مصر على مصراعيه ، وقد بدأ هذا التدخل مالياً ، ولكنه كان بطوى في ثناياه عوامل التدخل السياسي ، فكان تدخلا مزدوجاً

بيع أسهم مصر في قناة السويس

(نوفمبر سنة ١٨٧٥)

أخذ هذا التدخل شكلاً خطيراً لافتاً للأبصار سنة ١٨٧٥ ، حين اشترت إنجلترا أسهم مصر في قناة السويس

تكاملاً بإيجاز عن هذه الصفقة الخاسرة (ج ١ ص ١٠١) ، والآن نعود إليها في شيء من التفصيل ، إذ يجب علينا أن نعرف أصول الكوارث التي حلت بالبلاد ، ولا شك أن شراء الحكومة البريطانية أسهم مصر في القناة كان كارثة على مصر ، إذ كانت أول خطوة خطتها إنجلترا نحو الاحتلال

(١) مصر الحديثة Modern Egypt لورد كرومر ج ١ ص ٥١ و ٥٢ (من الأصل الإنجليزي)

(٢) في كتابه مصر الحديثة ج ١ ص ٥١ (من الأصل الإنجليزي)

كانت الحكومة في سنة ١٨٧٥ على شفا الإفلاس ، فقد ركبته الديون ، ورهن اسماعيل موارد الدولة موردا بعد آخر في سبيل القروض المتلاحقة ، وفوائدها الباهظة ، وكان عليه أن يؤدي في ديسمبر من تلك السنة مبالغ جسيمة قيمة بونات (سندات) على الخزنة تستحق في هذا الموعد ، فإما الوفاء ، وإما إعلان الإفلاس ، وكان معين المال قد نصب بين يديه ، فبحث في خزان الحكومة عن مورد من الموارد المالية لم يُرهن بعد ، فرأى أن لمصر في أسهم تأسيس قناة السويس ١٧٦٠٢ سهم لا تزال ملكا خاليا من الرهن ، وهي توازي ٣٦ من رأس مال الشركة ، أي أنها تكاد تبلغ نصف رأس المال ، ففكر في أن يقترض بضمانتها عدة ملايين من الجنيهات ، كي يؤدي قيمة المبالغ المستحقة ، أو أن يبيعها إذا تعذر الافتراض بدأت هذه الفكرة تساور اسماعيل في أوائل نوفمبر سنة ١٨٧٥ ، وكان بياريس في ذلك الحين أحد الماليين الفرنسيين واسمه ادوار درفيو Edouard Dervieu له اتصال بالحالة المالية في مصر ، ويعرف ارتباك الخديو واضطراره إلى المال ، فأرسل إلى أخ له في الاسكندرية يدعى الميسو أندريه درفيو André Dervieu وهو أيضاً من رجال المال ، يطلب إليه أن يعرض على الخديو بيع أسهم مصر في القناة ، وأنه مستعد إذا قبل الخديو البيع أن يجد المشتري لها في باريس ، فذهب أندريه درفيو إلى القاهرة ، وهناك تلقى تلفرافاً من أخيه بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٨٧٥ يبعث على الأمل في نجاح الصفقة ، فقال على أثره اسماعيل باشا صديق « المقتش » ، وزير المالية في ذلك العهد ، وصاحب الخطوة الكبرى عند الخديو ، وعرض عليه الفكرة ، فلقبت منه قبولاً ، إذ كان المقتش يبنى تدبير المال اللازم بأية وسيلة ، ولو بتضحية تلك الذخيرة العظيمة ، لأداء المبالغ المستحقة في ديسمبر ، وبادر إلى تقديم الرسول الفرنسي إلى الخديو ، فقص عليه نبأ مهمته ، فارتاح الخديو إلى الفكرة ، وقبل البيع مقابل ٩٢ مليون فرنك^(١)

وكانت الحكومة مدينة لشركة القناة في عدة ملايين من الفرنكات تعهدت بأدائها نفاداً للاتفاقات المبرمة بينهما من قبل ، ووفاء لهذه المبالغ كانت الحكومة قد نزلت للشركة عما يخص أسهمها من الربح لمدة خمس وعشرين سنة تنتهي في سنة ١٨٩٤ ، وذلك حصاً مما عليها للشركة ، وكان مفهوماً بالطبع أن من يشتري هذه الأسهم يسرى عليه هذا الاتفاق ، فلا يأخذ ربحاً عنها حتى سنة ١٨٩٤ ، فكان مما عرضه الميسو أندريه درفيو أن يدفع

(١) انظر بحث المسبو شارل لاج Charles Lesage في (شراء أسهم قناة السويس) المنشور في مجلة باريس Revue de Paris بالعدد ٢٢ من السنة الثانية عشرة (١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥) ص ٣٢٥

الحديو للمشتريين فائدة سنوية مقدارها ١٢٪ عن مبلغ الثمن ، يعوض عليهم الحرمان من الربح من سنة ١٨٧٥ إلى سنة ١٨٩٤ ، فرضى الحديو أن تكون الفائدة ٨٪ بضمانة اراد جبرك بورسعيد ، وترك المسيو درفيو خيار القبول لغاية ١٦ نوفمبر ، فأبرق درفيو إلى أخيه بباريس بنتيجة المفاوضة الأولى ، فبادر هذا إلى السعي الحثيث لدى جماعة من الماليين الفرنسيين لإعداد الثمن ، وإتمام الصفقة قبل فوات الفرصة ، ولعدم اتفاق الماليين الفرنسيين طلب درفيو مد أجل الخيار ، فده الحديو ثلاثة أيام أخرى ، تنتهي في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٧٥

تمت المفاوضة الأولى بين درفيو والحديو في طي الخفاء ، دون أن يعلم بها أحد من رجال المال والسياسة في القاهرة ، وخفي نبؤها على قنصل إنجلترا العام في مصر ، الماجور جنرال ستانتون Stanton ، ولكن عين السياسة الانجليزية في لندن وباريس ، كانت ساهرة ، ترقب كل كبيرة من الأمور وصغيرها ، فبلغها نبأ المساعي التي يبذلها أدوار درفيو في باريس ليجمع الثمن المطلوب ، فأبرق اللورد دربي Derby وزير خارجية إنجلترا إلى الماجور جنرال ستانتون الرسالة التلغرافية الآتية :

« علمت حكومة جلالة الملكة أن نقابة من الماليين الفرنسيين عرضت على الحديو شراء أسهمه في قناة السويس ، وأن الصنوبات المالية التي تكثف سموه تجعل قبوله في حيز الإمكان ، فالرجو أن تتحققوا من صحة هذا النبأ — دربي »

وصلت هذه الرسالة إلى القاهرة صبيحة يوم الثلاثاء ١٦ نوفمبر ، فبادر القنصل البريطاني إلى مقابلة نوبار باشا ، وكان وقتئذ وزرا للخارجية ، وسأله عن الحقيقة ، فأخبره بالواقع من الأسر ، فأبدى القنصل دهشته من أن الحكومة المصرية لم تكشف حكومة إنجلترا بنبأ هذه الصفقة ، وقال إن الحديو يجب أن يمتد أن تنازله عن أسهم مصر في قناة السويس لا يمكن أن تقبله إنجلترا بدمم الاكتراث ، وأنه إذا كان الحديو راغبا حقا في بيع هذه الأسهم ، فمن المحقق أن إنجلترا ستعرض عليه أعلى ثمن ، فأجاب نوبار باشا أن الحكومة المصرية في حاجة ملحة إلى مبلغ يتراوح بين ٧٥ و ١٠٠ مليون فرنك (أربعة ملايين من الجنيهات) ، ولكن ليس ثمة ما يضطرها إلى بيع هذه الأسهم للحصول على هذا المبلغ ، ويكفي أن تقرضها البنوك قيمته بضمانة الأسهم المذكورة ، فطلب الجنرال ستانتون من نوبار باشا ومن اسماعيل باشا صديق وقف المفاوضة مع البيوت المالية الفرنسية ، إلى أن يتلقى رأى وزارة الخارجية الانجليزية في مسألة القرض بضمانة الأسهم ، فوعده نوبار بوقف المفاوضة لمدة ثمان وأربعين ساعة ، فنتهى يوم الخميس ١٨ نوفمبر ، وقابل القنصل الحديو في اليوم

نفسه ، وأفضى إليه بمحدثه مع نوبار ، فلم يخرج حوالم الحديو عن جواب وزيره ، غير أنه طلب إلى القنصل شروط الحكومة الإنجليزية ، ولما لم يكن لدى القنصل تعليمات من حكومته في هذا الشأن ، استعمل الحديو إلى أن ينتهي الموعد الذى حدده نوبار باشا

وفى اليوم القالى (الأربعاء ١٧ نوفمبر) قابل القنصل البريطانى نوبار ثانية ، فعلم منه شدة اضطراب الحكومة إلى الخمسة والسبعين أومائة المليون من الفرنكات ، لتدفع السفنات التى تستحق فى ديسمبر ، ورأى منه ميلا إلى إثبات بيع الأسهم على رهنها ، وذلك أنه لم يكن نعمة أمل فى أن تؤدى الحكومة ما تقرضه ، وأن الأسهم فى حالة الرهن مآ لها حتما إلى الضياع ، فأبرق القنصل نبأ هذا التحول فى رأى إلى حكومته

وفى الساعة الثامنة من مساء ١٨ نوفمبر وصلت القنصل الرسالة البرقية حاملة جواب الحكومة الإنجليزية ، وفيها يطلب اللورد دربي « إبلاغ الحديو قبول حكومته شراء الـ ١٧٧٦٤٢ سهم بشروط معقولة » ، فذهب القنصل من فوره إلى الحديو ، وأبلغه النبأ ، فشكر الحديو الحكومة الإنجليزية على ما عرضته ، ولكنه اعتذر عن القبول ، قائلا إنه يفتى تحويل الديون السائرة إلى دين ثابت ، وأنه فى حاجة إلى تقديم هذه الأسهم ضمانا لهذا التحويل ، على أنه إذا عدل عن رأيه وآثر البيع فإنه يفضل الحكومة الإنجليزية على سواها

هذا ما صرح به الحديو القنصل البريطانى مساء ١٨ نوفمبر ، على أنه فى بضعة الأيام التالية لهذا الحديث ، رجعت عنده كفة البيع على الرهن ، فأبرق القنصل البريطانى إلى حكومته يوم ٢٣ نوفمبر ينبئها بأن الحديو رضى بأن يبيع الـ ١٧٧٦٤٢ سهم مقابل مائة مليون فرنك (أربعة ملايين جنيه) ، فجاء الرد فى اليوم ذاته بطريق البرق بأن الحكومة الإنجليزية قبلت الثمن المطلوب ، وأن بنك روتشيلد بلندن تمهد بأدائه للحديو فوراً

وصل هذا الرد ليلا ، وتلقاه القنصل فى صبيحة اليوم التالى (٢٤ نوفمبر) ، فذهب مبكراً إلى سراى الحديو ، حيث قابل نوبار باشا واسماعيل باشا صديق ومهردار الحديو ، وأبأهم بفحوى الرسالة ، فامعق الاتفاق على البيع والشراء ، وفى يوم ٢٥ نوفمبر تحرر عقد البيع ، ووقع عليه كل من اسماعيل باشا صديق نائباً عن الحكومة المصرية ، والجنرال ستانتون نائباً عن الحكومة الإنجليزية^(١)

(١) أمر نس العقد فى كتاب (قناة السويس) للسيد فوزان بك Voisin Bey ج ٢ ص ٢٨٨

ونبين قبل إبرام العقد أن الأسهم لم تكن ١٧٧٦٤٢ رهم كما كان مفهوماً بل هي ١٧٦٦٠٢ ، أي أنها تنقص ١٠٤٠ رهم (أربعين وألف رهم) ، فسوى حساب الثمن بعد استبعاد الأسهم الناقصة ، فصار صافي الثمن ٣٩٧٦٥٨٢ رهم فيها انجليزية ، بعد أن كان أربعة ملايين ، واتفق الطرفان على أن يدفع من الثمن ٢٥ مليون فرنك في أول ديسمبر ، والباقي خلال شهر ديسمبر وبنار الذي يليه ، في المواعيد التي تحددها الحكومة المصرية ، باتفاقها مع بيت روتشلد بلندن ، والتزمت الحكومة المصرية بأن تدفع للحكومة الانجليزية كل سنة ابتداء من عام ١٨٧٥ حتى سنة ١٨٩٤ فوائد ٥ ٪ عن قيمة الثمن ، أي ١٩٨ و ٣٦ ج سنوياً ، مقابل حرمان الحكومة الانجليزية من أرباح الأسهم طوال هذه المدة ، وعلى ذلك تمت الصفقة ولما تمض عشرة أيام على علم الحكومة الانجليزية برغبة الخديو في البيع ، ففي هذه المدة الوحيدة فحمت الوزارة البريطانية أمر الصفقة وأجمت رأيها فيها ورسمت خطتها وأعدت المال اللازم لإنجازها ، وفازت بها ، على حين كانت المفاوضة بشأنها دائرة بين الخديو والدوائر الفرنسية واستمجت الحكومة الانجليزية تنفيذ العقد ، فاشتطت فيه أن لا يدفع الثمن إلا بعد تسليم الأسهم ، ولذلك بادر اسماعيل باشا صديق في صبيحة ٢٦ نوفمبر ، أي غداة توقيع العقد بتسليم القنصلية البريطانية جميع الأسهم ، مودعة في سبينة صناديق كبيرة ، وانتهت عملية التسليم في ذلك اليوم ، بأن بصمت الأسهم بإختام كل من اسماعيل صديق ، والقنصلية البريطانية وحكمة القنصلية ، واعتمدت الحكومة البريطانية بأمر نقائها إلى إنجلترا ، فأصدرت وراة البحرية أمراً في أوائل ديسمبر إلى الباخرة ملابار Malabar القادمة من الهند أن تعرج على الاسكندرية في منتصف هذا الشهر ، وإذ علم الجنرال ستاتون باجتماع الباخرة قناة السويس استقل من القاهرة قطاراً خاصاً ، سار به إلى الاسكندرية وحمل معه الأسهم محفوظة بعناية تامة في أربعة صناديق مصفحة بالزنك ، ولما رست الباخرة في ميناء الاسكندرية نقلوا إليها الصناديق ؛ ثم أقلت رأساً إلى بورسموث ، فبلغتها يوم ٣١ ديسمبر ، وفي أول يناير سنة ١٨٧٦ جاء موظف من الخزانة البريطانية وتسلم الصناديق من قومندان الباخرة ، وأودعت الأسهم في اليوم نفسه بنك إنجلترا .

كانت هذه الصفقة فوراً عطفاً للسياسة الانجليزية ، ويرجع هذا الفوز إلى التلکؤ الذي بدا من الماليين الفرنسيين في الشراء ، فقد احتلفوا في أن نكون الصفقة شراء أو قرصاً ، وكان لابد من تضامن عدة ماليين لتقديم مبلغ المائة المليون من الفرنكات ، فكان اختلافهم عقبة عطلت المفاوضات الى تولاهما السيو درفيو ، وبلغ السيو فردينان دلسبس نبأ هذا

التسكؤ ، فطلب إلى وزير الخارجية الفرنسية ، الدوق دي كاز Decazes ، أن يبذل نفوذه لإتمام الصفقة ، وفي خلال المفاوضات انمقد الاتفاق بين درفيو والحديو على أن يفترض هذا من نقابة المالىين الفرنسيين ٨٥ مليون فرنك بضمانة الأسهم بحيث تصبح ملكا للنقابة إذا لم يردها في ثلاثة أشهر ، وهذا معناه البيع المستتر وراء الرهن ، وتحرر بذلك المقد الابتدائي ، ولم يكن باقياً لنفاذه إلا قبول المالىين الفرنسيين ، وكان في مقدور الدوق ديكاز أن يتدخل في الأمر ويتمجل القبول قبل أن تفوز إنجلترا بالشراء ولكن العوامل السياسية ثبطت عزيمته ، ذلك أنه خشي إذا آلت الأسهم إلى فرنسا بأية طريقة ما ، سواء بالبيع أو بالرهن ، أن تؤدي إلى تكدير علاقات الود بين الدولتين ، وكان فرنسا وقتئذ في حاجة إلى صداقة إنجلترا بعد أن خرجت مهزومة من الحرب السبعينية وصارت هدفاً لحرب جديدة تشنها عليها ألمانيا ، وكانت هذه الدولة لا تفتأ تهددها وتوعدها بالحرب ، وتغني الغارة عليها حتى تحول دون استعادة مركزها وتجديد قوتها ، من أجل ذلك أحجمت وزارة الخارجية الفرنسية عن إبرام الصفقة لحساب المالىين الفرنسيين ، وراد في إحجامها أنها في خلال المفاوضات استطلعت رأى وزارة خارجية إنجلترا فيما يكون لإبرامها من الأثر في العلاقات الودية بين الدولتين ، فجاءها الجواب بما يدل على معارضة إنجلترا في أيولة الأمر المصري إلى أيدي المالىين الفرنسيين ، فثبط هذا الجواب عزيمته الدوق دي كاز ، وجعله يرى أن لا يتم التعاقد عليها ، وانتهزت إنجلترا هذه الفرصة لتبادر إلى الشراء ، وكان لمهارة دسراييلي (لورد بيكنسفيلد) رئيس الوزارة الانجليزية ، وعظيم كفاءته ، وصلته بالبارون روتشلد ، فضل كبير في إبرام المقد ، فإنه لم يكذب يتصل بعلمه سعى المالىين الفرنسيين في شراء الأسهم حتى يادر إلى الاتفاق مع البارون روتشلد ، وكانت تربطهما صداقة قديمة ، فضلاً عن اتفاقهما في الدين لأن كليهما إسرائيلي ، على أن يقدم لحساب الحكومة الانجليزية ثمن الأسهم ، فقبل البارون عن طيب خاطر تقديم المال اللازم فوراً ، في الوقت الذي كان المالىون الفرنسيون مختلفين في أن تكون الصفقة شراء أو ارتهاً ، وقد لجأ دسراييلي إلى روتشلد لأن الفرصة عرضت في غيبة مجلس العموم ، ولم يكن في مقدور الحكومة فتح اعتماد بمبلغ لثمن دون موافقة المجلس ، وكان لوقت لا يسمح بالتأجيل أو انتظار عقد البرلمان ، فقلب دسراييلي على هذه الصعوبة بالاتفاق مع البارون روتشلد على أن يدفع هذا المبلغ عن الحكومة الانجليزية مقابل سمسرة ٢ ١/٢ ٪ من الثمن علاوة على فائدة ٥ ٪ سنوياً تحسب له من يوم أدائه المبلغ إلى الحكومة المصرية إلى أن يتسلمه من الحكومة الانجليزية

أذاعت الصحف نبأ هذه الصفقة غداة إبرام عقدها ، فكان لها دوى كبير في الدوائر السياسية الدولية ، فقبولت في فرنسا بالألم والاستياء ، واعتبرت هزيمة للسياسة الفرنسية ، وقابلتها ألمانيا بالسرور لأنها رأت فيها سبباً لفتور العلاقات الودية بين فرنسا وإنجلترا ، واستاءت روسيا منها ، إذ رأت فيها خطوة جريئة من السياسة الإنجليزية لتحقيق أطماعها في المسألة المصرية

ولما اجتمع البرلمان الإنجليزي في فبراير سنة ١٨٧٦ أملت خطبة العرش إلى شراء الأسهم ، فقبول العمل من المجلس بالابتهاج والاستحسان العام ، ووافق البرلمان على الاعتماد المطلوب وعلى عقد الاتفاق

أضاع اسماعيل بهذه الصفقة الخاسرة رأس مال عظيم القيمة في شركة القناة ، وجعل استقلال مصر هدفاً للخطر ، دون أن تنال فائدة من الثمن ، إذ ماذا تنفع أربعة ملايين في إنقاذ الخزائنة من الهاوية التي انحدرت فيها ؟ أضف إلى ذلك أن مصر خسرت خسارة مالية هائلة في بيع أسهمها ، فقد اشترتها إنجلترا بثمن بخس أربعة ملايين من الجنيهات ، على حين أن ثمنها بلغ ٣٢ مليون جنيه سنة ١٩٠٥ ؛ ثم صعد إلى ٧٢ مليون جنيه سنة ١٩٢٩ ؛ هذا فضلاً عما فقدته مصر من أرباح هذه الأسهم كما يبناء في موضعه (ج ١ ص ١٠٢)

وإن المرء ليدعش كيف تصل الحالة بالحريو اسماعيل إلى حشد التفريط في هذه الذخيرة القومية الكبيرة ، وأين ذهبت تلك الملايين التي جباها من الضرائب أو حصل عليها من القروض طوال هذه السنين ؟ وهل يتفق هذا التصرف مع قوله حين ولي الحكم : « إني أريد أن تكون القناة ملكاً لمصر لا أن تكون مصر ملكاً للقناة » ؟

لا شك أن تلك الأسهم كانت رمزاً حياً ومظهراً فعالياً للملكية مصر للقناة ، فتفريطه فيها قضى على أمل مصر في أن تكون القناة على عهد ملك لمصر

وقد كان لهذا العمل عواقب سياسية تفوق العواقب المالية ضرراً ، فإن إنجلترا إنما قصدت بهذه الصفقة أن تجمل لنفسها الكلمة العليا في شؤون القناة ، ومن ثم تمهد لنفسها سبيل التدخل في شؤون مصر ، بواسطة امتلاك القناة ، وقد صار لها فعلاً صوت مسموع في التحدث عن القناة ومصيرها ، ومصير الأرض التي تجتازها ، ولم يفت كتاب أوروبا وساستها أن يلحوا الخطر المثل في هذه الصفقة ، غداة عقدها ، فقد كتب المسيو شارل مازاد Mazade في « مجلة العالمين » الفرنسية بالعدد المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٨٧٥ يقول : « إن هذا العمل سيامي محض ، وهنا وجه الخطر فيه ، فإذا لم يكن في ذاته احتلالاً

لمصر ، فإنه الخطوة الأولى لهذا الاحتلال ، والآن وقد أصبح لانبجلترا عميل يحتاج إلى أن تعطيه مائة مليون فرنك لتسوية ديونه ، فهي لن تتركه وشأه ، بل ترأب ماليته ، وتقرضه وتبذل له المال من جديد ، وستطلب منه طبعاً ضمانات وتأمينات أخرى ، وهكذا بعد أن كانت انجلترا تعارض في إتياء القذة تحولات سياستها إلى العمل لامتلاكها ^(١)

كُتب هذا الكلام سنة ١٨٧٥ ، وقد حققت الأيام مع الأسف هذه النبوءة ، فان انجلترا أخذت تحقق أطامعها في التدخل في شؤون مصر ، حتى احتلت البلاد سنة ١٨٨٢ ، أى قبل أن تنقضى سبع سنوات على حيازة أسهمها في القناة ، فالعوامل المسالية للاحتلال الانجلترى ترجع إذن إلى قروض اسماعيل ، ومنها الأربعة الملايين من الجنيهات التي اشترت بها انجلترا أسهم مصر في القناة ، فلا جرم أن كانت هذه الصفقة كارثة على البلاد

بعثة « كيف » CAVE الانجليزية

لفحص مالية مصر — ديسمبر سنة ١٨٧٥

لما ساءت حالة الخزانة ، ورأى اسماعيل أن البيوت المالية الأوروبية قد تزعزعت ثقته في كفاءة الحكومة المصرية ومقدرتها على الوفاء ، أراد أن يقدم لها برهاناً على أن مصر مازالت رغم الديون الباهظة قادرة على السداد ، فابتكر وسيلة ظن أنها تصل به إلى هذه الغاية ، وذلك أنه عرض على انجلترا إيفاد موظف مالى كف يدرس حالة الحكومة المالية ، ويعاون وزير المالية المصرية على إصلاح الخلل الذى يعترف به في هذه الوزارة

وكان تقدير اسماعيل أن هذه البعثة تحت تأثير إرشاده ونفوذه ، وما يحيطها به من الحفاوة والإكرام ، وما يلوّح به أمامها من مظاهر البذخ والإسراف ، لاثبت أن تقدم تقريراً بأن حالة الخزانة المصرية حسنة تسمح بالثقة بها ، فيرتكئ على هذا التقرير ، لكي يقنع البيوت المالية الأوروبية بإفراضه من جديد ، فالغاية كما ترى لم تكن متفقة مع مصلحة البلاد ، لأنه على فرض أن هذه البعثة تنساق إلى إرشاداته ، فإن اقراضه من جديد لم يكن علاجاً ناجماً لحالة البلاد المالية ، بل هو مضاعفة للداء الذى أصابها من القروض

وقد اتجه اسماعيل صوب انجلترا في طلب هذه البعثة ، لأن فرنسا كانت قد خرجت مضعضعة من الحرب السبعينية ، ومع أنها كانت قبلة أنظاره من قبل ، فان هزيمتها في تلك

الحرب جعلته يدير شراعه نحو انجلترا ، فطلب إليها إيفاد تلك البعثة
لبست الحكومة الانجليزية نداء اسماعيل ، لأنها وجدت في طلبه فرصة جديدة للتدخل في
شؤون مصر ، وأوفدت اليه بعثة مؤلفة من أربعة من موظفيها برئاسة المستر «استفن كيف»
أحد المايين الممدودين من الانجليز ، ومن هنا جاءت تسميتها «بعثة كيف»
كانت هذه البعثة وما خولها اسماعيل من حق معاونة وزير المالية على إصلاح الخلال الذي
أصاب وزارته ، مظهراً من مظاهر التدخل الأجنبي في شؤون مصر الداخلية ، وقد وقع
هذا التدخل بعد أن أبرم اسماعيل بيع الأسهم المصرية في القناة ، فكانتا ضربتين قاصمتين ،
أصابتا مصر في استقلالها المالي وكيانها القومي

جاءت البعثة إلى مصر في ديسمبر سنة ١٨٧٥ ، وفحصت حالة المالية المصرية ، ووضعت
تقريرها ، ولم يجزى كما يروم اسماعيل ، فإنها عثت أولاً بمصالح الدائنين الإنجليز خاصة ،
والأوروبيين عامة ، فقدمت تقريراً أشارت فيه إلى أن سوء الحالة المالية يرجع معظمه إلى
فداحة الشروط التي عقدت بها القروض المتوالية ، وإلى الإسراف في إنفاق مبالغ حسيمة
في وجوه معدومة النفع ، وفي حملات حربية قليلة الجدوى ، أو التهمتها أطباع الآفاقيين
السياسيين والماليين ، وأشارت باستعمال محصلات المقابلة لإيفاء الديون القصيرة الآجال
(التي اقترضت في سنوات ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧) وبتحويل جميع الديون الأخرى
إلى دين موحد قدره ٧٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه يسدد في مدة خمسين سنة بفائدة ٧٪^(١)

وأشارت اللجنة في تقريرها إلى سوء حالة المالية المصرية ، واقترحت كشرط ضروري
لإصلاحها أن تخضع المشورة الأوروبية ، بأن تنشئ الحكومة مصلحة للرقابة على مالياتها
برئاسة شخص ذي ثقة أشارت تلميحا بأن يكون إنجليزيا ، واشترطت أن يحترم الخديو
قرارات هذه المصلحة ولا يعقد قرضاً إلا بموافقتها

وهذا الاقتراح بذلك أن انجلترا لم توفد بعثة (كيف) للسبب الذي يطلبه اسماعيل ،
بل جعلت لها مهمة سياسية وهي تهديد السبيل للتدخل الإنجليزي

التنافس في النفوذ بين انجلترا وفرنسا

لما جاءت بعثة (كيف) إلى مصر ، لحظت فرنسا من إيفاد الحكومة الانجليزية إياها
أنها تريد الاستئثار بالنفوذ لدى اسماعيل ، ولم تكن انجلترا ترى إلى النفوذ الملقى فقط ، بل

(١) تقرير لجنة « كيف » المنفور ذيلاً لكتاب (مصر كما هي) للمستر ماك كون ص ٤٠٠

كانت تقصد إلى ما هو أبعد من ذلك ، وهو التدخل السيامى ، فنشط التنافس بين النفوذ
الإنجليزى والنفوذ الفرنسى ، ووصل هذا التنافس إلى حاشية اسماعيل وبلاطه ، ففريق كان
ينقاد إلى النفوذ الإنجليزى ، وفريق آخر كان يميل إلى النفوذ الفرنسى ، وهذا يدل على مبلغ
الضعف السيامى الذى تغفل فى كيان الحكومة بسبب الارتباك المالى ، ولا غرو فلما
هو عصب النفوذ السيامى

وقد اعترفت الحكومة الفرنسية أن تعارض مسمى الحكومة الإنجليزية بمسمى مثله ،
فأوفدت هى أيضاً أحد موظفيها ، وهو الميسوفيليه Villet ليعاين اسماعيل على تنظيم ماليته ،
وكانت ترى بذلك إلى أن لا تنفرد الحكومة الإنجليزية بالتدخل فى شؤون مصر ، فقدم
مشروعاً أبدى اسماعيل ميله إلى الأخذ به ، فاستاءت الحكومة الإنجليزية من رجحان كفة
النفوذ الفرنسى ، وعارضت عمل اسماعيل بضربة آلمته ، ذلك أنها كانت على اتفاق معه
أن لا تذيع تقرير لجنة (كيف) ، حتى لا يسوء مركزه المالى ، فلما رأت منه ميلاً إلى اتباع المشورة
الفرنسية لوثت بأنها ستنشر التقرير ، فلما احتج اسماعيل على إذاعته ، أوعزت إلى أحد نواب
البرلمان البريطانى أن يسأل متى ينشر التقرير ؟ فكان جواب دسرايلى رئيس الوزارة أنه
لا يعارض فى نشره وأن الحديث هو الذى يمانع فى ذلك ، فكان هذا الجواب أشد وطأة
من نشر التقرير ، لأنه ترك الأذهان تمتدح سوء حالة المالية المصرية ، وأدى ذلك إلى نزول
أسعار السندات المصرية نزولاً هائلاً

التوقف عن الدفع

ابريل سنة ١٨٧٦

سارت الضائقة المالية فى طريقها ، وأعوز الخزانة المصرية المال اللازم لأداء أقساط
الديون ، وأخيراً عجزت عن الوفاء ، فأصدر الحديث مرسوماً فى ٦ ابريل سنة ١٨٧٦ بتأجيل
دفع السندات والأقساط المستحقة على الحكومة فى ابريل ومايو ثلاثة أشهر ، ولم يكن
تحديد هذه الثلاثة الأشهر إلا لمحافظة على الظواهر ، وكان الفرض هو التأجيل إلى ما شاء
الله ، وأعلن هذا المرسوم فى بورصة الاسكندرية يوم ٨ ابريل ، فكان هذا إيذاناً بالتوقف
عن الدفع ، أو بمباراة أخرى بالإفلاس ، ولما ذاع هذا المرسوم سرى السخط والذعر إلى
الأسواق المالية الأوروبية ، واستهدف اسماعيل لطاعن المالىين والمرايين الأجانب ، وانقلبوا

يهددون ويتوعدون ، بعد أن كانوا حتى الأمس يدهنون ويتملقون ، وأخذوا يتحدثون
بوجوب خلع الخديو

إنشاء صندوق الدين

(٢ مايو سنة ١٨٧٦)

بده الوصاية الأجنبية على مصر

شعر الخديو بارتباك الحالة المالية ، وما تنطوى عليه من الأخطار ، وما يجر إليه سحق
المالين الأوروبيين من العواقب ، فأراد استرضاء الدائنين بوضع نظام يكفل لهم استيفاء
ديونهم ، فطلب إلى وكلاء الدائنين بمصر وضع النظام الذى يرتضونه ، فقدم وكلاء المالين
الفرنسيين مشروعا بإنشاء صندوق الدين وتوحيد الديون ، أما المالئون الإنجليز فإنهم لم
يشتركوا فى هذه المفاوضات ، انتظاراً للخطة التى رسمها حكومتهم

استجاب اسماعيل لمطالب وكلاء الدائنين الفرنسيين ، وأصدر مرسوماً فى ٢ مايو سنة
١٨٧٦^(١) بإنشاء صندوق الدين ، ومهمته ، أن يكون خزانة فرعية للخزانة العامة تتولى تسلم
المبالغ المخصصة للديون من المصالح المحلية ، وخصص له إيرادات مديريات الغربية ، والنوفية ،
والبجيرة ، وأسيوط ، وعوايد الدحولية فى القاهرة والاسكندرية وإيراد جمارك الإسكندرية
والمويس وبورسعيد ورشيد ودمياط والعريش ، وإيراد السكك الحديدية ، ورسوم الدخان ،
وإيراد المصلح (ضريبة الملح) ، ومصايد المطرية (دقهلية) ، ورسوم الكبارى ، وعوائد
الملاحة فى النيل ، وإيراد كوبرى قصر النيل ، وإيراد أطيان الدائرة السنية ، أى أنه خصص
لسداد الديون معظم موارد الخزانة المصرية

كان صندوق الدين أول هيئة رسمية أوروبية أنشئت لفرض التدخل الأجنبي فى شؤون
مصر ، والسيطرة الأوروبية عليها ، وغلّ سلطة الحكومة المصرية فى شؤونها المالية
والإدارية ، وهو أداة اعتداء على استقلال مصر المالى والسياسى ، لأنه بمثابة حكومة أجنبية ،
داخل الحكومة ، لها سلطة واحتصاصات واسعة المدى ، فقد نص المرسوم الصادر بإنشائه
على أنه يختص بتسليم النقود المخصصة لوفاء الديون العمومية ، ويتولى إدارته مندوبون أجانب ،

(١) نص المرسوم منشور فى القاموس العام للإدارة والقضاء لفيليب جلاذ ، جزء ٢ ص ١٤٤
(طبعة سنة ١٩٠٠)

تندبهم الدول الدائنة ، ويعينهم الخديو وفقا لهذا الانسداد ؛ وقضت المادة الثانية بأن الموظفين المنوط بهم تحصيل الإيرادات المتقدم ذكرها عليهم أن يوردوا ما يحصلونه إلى صندوق الدين لا الى وزارة المالية ، ونصت المادة الثامنة على أن الحكومة ممنوعة من تعديل الضرائب التي خصصت لإراداتها لصندوق الدين تعديلا يفضى إلى إنقاص الوارد منها ، إلا بموافقة أغلبية أعضاء الصندوق ، وأن لا تعقد الحكومة أى قرض جديد ولا تصدر إفادات مالية على الخزانة إلا لأسباب تقضى بها حاجة البلاد ، وبعد موافقة صندوق الدين ، على أنه قد حُفِظ للحكومة الحق في أن تقرض بالحساب الجارى مبلغا لا يزيد عن خمسين مليون فرنك ، للقيام بخدمة الخزانة ، ونص الرسوم على أن المحاكم المختلطة تختص بنظر كل الدعاوى التي يرى صندوق الدين إقامتها على الحكومة خدمة لمصالح أصحاب الديون ولا نزاع في أنه ، من جهة الحق والقانون ، لم يكن للدائنين الأجانب أن يطلبوا إنشاء هيئة مالية رسمية داخل الحكومة بهذه السلطة ، وبذلك الاحتصاصات ، ولكن فكرة الطمع والاستعمار ، وغلبة القوى على الضعيف ، هي التي أملت مشروع صندوق الدين لاستغلال موارد البلاد ، وفرض الوصاية الأوروبية على مالياتها

مشروع توحيد الديون

مرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦

وفي ٧ مايو سنة ١٨٧٦ ، أصدر الخديو مرسوما ثانيا^(١) بتحويل ديون الحكومة ودين الدائرة السنوية والديون السائرة إلى دين واحد ، سمي (الدين الموحد) قدره ٩١٠٠٠٠٠٠ جنيه انجليزي ، بفائدة سبعة في المائة ، يسدد في ٦٥ سنة ، والغرض من هذا المرسوم توحيد الديون وتأمين الدائنين على استيفاء ديونهم ، وقد ميز المرسوم بين مختلف الديون فيما يتعلق بالفائدة وطريقة الوفاء ، فقضى بأن قروض سنوات ١٨٦٢ و ١٨٦٨ و ١٨٧٠ و ١٨٧٣ ، أى القروض الطويلة الأجل ، تبقى قيمتها كما كانت ، فستبدل بسنداتها سندات جديدة من الدين العمومى بحساب المائة مائة ، وأن أصحاب قروض سنوات ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ (وهي القروض القصيرة الأجل) يعطون سندات جديدة تحسب لهم بواقع مائة لكل خمسة وتسمين من قيمتها الاسمية ، وذلك مقابل إطالة أجل مدادها ، أما سندات الدين السائر فستبدل بها سندات جديدة مع إضافة ٢٥ ٪ إلى قيمتها ، أى بواقع مائة لكل

(١) نصه في قاموس جلال ج ٢ من ١٣٣ (طبعة سنة ١٩٠٠)

ثمانين جنيها من قيمتها الاسمية ، وذلك مقابل إطالة أجل السداد
وخصص لسداد الدين الموحد وفوائده الموارد البينة في مرسوم صندوق الدين ، وقد
مجموع الإيرادات الحاصلة من الموارد المذكورة بمبلغ ٢٥٦٢٥٠٤٧٥ر من الجنيهاً الانجليزية
سنويا ، بما في ذلك المبلغ المقرر على الدائرة السنوية ومقداره ٦٨٤٤١١ر ج ، وتقرر أيضا
وقف جباية المقابلة

إنشاء مجلس أعلى للمالية

ولسكي بطمئن الدائنون على حسن إدارة وزارة المالية ، أصدر الخديو في ١١ مايو
سنة ١٨٧٦ مرسوما ثالثا^(١) بإنشاء مجلس أعلى للمالية ، مؤلف من عشرة أعضاء ، خمسة
منهم أجانب ، وخمسة وطنيون ، ومن رئيس يمينه الخديو ، ويتألف هذا المجلس من ثلاثة
أقسام ، القسم الأول يختص بمراقبة خزان الحكومة ، والثاني بمراقبة الإيرادات والمصروفات
(وهي غير المراقبة الثنائية التي سيرد الكلام عنها) ، والثالث بتحقيق الحسابات ، ويبدى
المجلس رأيه في ميزانية الحكومة السنوية التي يضمها وزير المالية قبل نهاية كل سنة بثلاثة
أشهر ، وعين السنيور شالوبا Scialoja أحد أعضاء مجلس الشيوخ الإيطالي رئيسا لهذا المجلس

المراقبة الثنائية

١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦

إن إنشاء صندوق الدين ، وإنشاء مجلس أعلى مختلط للمالية ، وتوحيد الديون ، كل هذه
الوسائل ، على ما في معظمها من افتئات على سلطة الحكومة ، لم تقنع الحكومة الانجليزية
ولم ترفعها الكفاية لضمان مصالح الدائنين ، فامتنت عن تعيين مندوب عنها في صندوق
الدين ، على حين رضيت فرنسا باختيار مندوب عنها فيه وهو الميودى بلنيير De Bligneres
واختارت النمسا فون كريم Kremer ، وإيطاليا السنيور بارافلي Baravelli ، وجاهرت
انجلترا بأن من الواجب وضع تسوية أخرى لكفالة مصالح الدائنين
والواقع أن هذا لم يكن غرضها الحقيقي ، بل كانت ترى إلى وضع نظام جديد يمكنها
من التدخل الفعلي في إدارة الحكومة المصرية ، وبجمل مصر أكثر خضوعا للدول الأجنبية
في سياستها وتصرفاتها الداخلية ، ولسكي تمهد إلى وضع هذا النظام ، أوفدت إلى فرنسا أحد

(١) نصه في قاموس جلاذج ٢ ص ١٥١ طبعة ١٩٠٠

أعضاء البرلمان الانجليزى وهو مستر جوشن^(١) Goschen ، كى يتفق وإياها على التعديلات التى يرى لزوم إجرائها فى تسوية ديون اسماعيل ، وعلى الخطة المشتركة لإكراه الخديو على قبول هذه التعديلات ، وندبت الحكومة الفرنسية من ناحيتها الميسو جوير Joubert ، مندوباً عن الدائنين الفرنسيين ليشترك مع المندوب الانجليزى فى عرض مطالب الدائنين على الخديو

جاء جوشن ثم جوير إلى مصر فى أكتوبر سنة ١٨٧٦^(٢) ، وطلبوا إلى اسماعيل باشا قبول التعديلات التى اتفقا عليها ، وأمهما فرض الرقابة الأوروبية على المالية المصرية ووضع السكك الحديدية وميناء الاسكندرية تحت إدارة لجنة مختلطة ، وتدخل قنصلا إنجلترا وفرنسا وهما المستر (اللورد) فيفيان Vivian والبارون دى ميشيل Des Michels بإبلاغ من دولتهما للضغط على الخديو وإكراهه على الإذعان ، فتردد اسماعيل فى قبول هذه المطالب الجائرة ، وقامت فى البلاد حركة استياء شديدة من جورها ، ولكن الخديو خشى على مركزه أن تزعزعه مقاومة الدولتين الانجليزية والفرنسية ، فنزل أخيراً على إرادتهما ، وأصدر مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ الذى سيأتى بيانه

مقتل اسماعيل باشا صديق (الفتش)

نوفمبر سنة ١٨٧٦

وفى خلال المفاوضات بصدد الرقابة الثنائية ، وقع حادث رهيب ، له اتصال وثيق بارتباك مصر المالى ، وهو قتل اسماعيل صديق باشا كان جوشن ، مع مطالبته بالرقابة الثنائية ، يحتم إقصاء اسماعيل صديق عن وزارة المالية ، كشرط جوهرى لإصلاحها ، فقبل الخديو مضطراً توضيح وزيره الذى كان موضع ثقته سنوات عديدة ، واستقال اسماعيل صديق من منصبه بناء على إلحاح جوشن ، وإذعان الخديو ، وعين الأمير حسين كامل (السلطان حسين) خلفاً له

ولم يكنف جوشن بذلك ، بل اعتزم مقاضاة اسماعيل صديق باشا أمام المحاكم المختلطة عن المعجز الواقع فى الميزانية ، متهماً إياه بتبديد هذا المعجز إضراراً بحقوق حملة الأسهم ، فاضطرب

(١) كان جوشن وزيراً سابقاً فى الوزارة الإنجليزية ، ثم عاد إلى الوزارة سنة ١٨٨٧ وهو ابن المالى جوشن أحد أصحاب بنك فرهدج وجوشن بإنجلترا وهو البك الذى أقرض مصر قروضها الأولى
(٢) كما ورد فى كتاب «مصر كما هى» Egypt as it is للمستر ماك كون ص ١٤٠

الخديو من هذا التهديد ، وأدرك من حديثه مع وزيره الأمين ، أنه لا يبق على ولائه لمولاه في سبيل الدفاع عن نفسه ، وأنه إذا قدم للمحاكمة فإنه سيشارك الخديو معه في تبديد أموال الدولة ، بل ربما ألقي عبء المسؤولية على عاتقه ، ففكر اسماعيل في التخلص منه ، ودبر مشروع محاكمته بتهمة التآمر على الخديو ، وإثارة الخواطر الدينية ضد مشروع جوشن وجوبير ، وقبل أن تبدأ المحاكمة اعترم أن يتخلص منه بلا جلبة ولا محاكمة ، وإنفاذاً لهذا الغرض استدعاه إلى سراى عابدين ، كعلامة على الثقة به ، وهدأ روعه ، وتلطف في محادثته ، ثم اصططحبه إلى سراى الجزيرة ، مظهراً أنه رضى عنه ، ولسكن لم تكذب العربة التي أفلتها من تحتها تجتاز حدائق السراى ، وتقف أمام باب القصر ، حتى نزل الخديو ، وبادر إلى إصدار أمره بالقبض على صديق واعتقاله في ناحية من القصر ، ومن تلك اللحظة اختفى نبؤه عن الجمهور ، إذ عهد الخديو إلى أتباعه بقتله ، فقتلوه ، وألقوا جثته في النيل (نوفمبر سنة ١٨٧٦)

ولم يعلم الناس بادی الأمر بما حلّ بالمفتش ، واستمرت المحاكمة الصورية ماضية في سبيلها ، وحكم المجلس الخصوصى بنفيه إلى دنقلة وسجنه بها ، في حين أنه لقي حتفه قبل أن تتم المحاكمة

ولعمري ان هذه الوسيلة في التخلص من الرجل ليست مما تسيغه الشرائع ، ولا النظم والأحلاق ، فإن اغتيال الناس غدرًا عمل لا يليق أن يصدر من النبلاء ، بسله الملوك والأمراء ثم ماذا كان ينقم اسماعيل من المفتش ؟ إنه لم يكن ينفذ إلا السياسة التي وضعها الخديو ، أو كما يقول مؤلف (تاريخ مصر المالى) : « يجب أن نمطى ما لقيصر لقيصر ، فإذا كان المفتش هو الأداة التي تحضر وتنفذ ، فإن الرأس الذي كان يبتكر وينظم هو الخديو ^(١) »

ومهما يكن من رأى في مقتل المفتش ، فقد انتهت بهذه الخاتمة المفزعة حياة رجل فاقد الذمة والضمير ، تسلط على حكومة مصر ومصابرها ثمانى سنوات طوال ، جرّت الخراب المالى على البلاد

اعتقد اسماعيل أنه بقتل المفتش قد حقق غرضين ، أولهما أن يتخلص من إذاعة أمرار اشتراكه وإياه في تبديد أموال الدولة ، وثانيهما أن ينال عطف المندوبين الأوروبيين جوشن وجوبير في مطالبتها منه ، وقد حقق اسماعيل الغرض الأول ، فإنه بمقتل المفتش ، وإلقاء جثته في قاع اليم ، قد غُيِّيت معه أمرار التلاعب والعبث بأموال الخزانة العامة ، أما الغرض الثانى

فلم يتحقق ، لأن اسماعيل صار تحت رحمة المندوبين الأوروبيين وتدخلهما المستمر في شؤون الحكومة

وبعد قتل المنشئ صدر مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ القاضي بفرض الرقابة الثنائية على المالية المصرية

مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦

وتسوية الدين العام

إن المرسوم الذي أصدره الخديو في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ قد وضع النظام الذي قرره الدولتان الانجليزية والفرنسية لتسوية الدين العام ،^(١) وهو :

(أولاً) التعديلات التي ارتأى جوشن وجوير إدخالها على مشروع مايو سنة ١٨٧٦

(ثانياً) فرض الرقابة الأجنبية على المالية المصرية

أما التعديلات التي قررها مرسوم ١٨ نوفمبر بفلاستها ما يأتي .

(١) إخراج ديون الدائرة السنية وقدرها ٨١٥٠٠٠ ر ٨٠٠ ج ، من الدين الموحد وعقد

اتفاق خاص بشأنها (المادة الأولى)

(٢) إخراج قروض سني ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ (القصيرة الأجل) من الدين الموحد

واستهلاكها بموجب أحكام المقود الخاصة بكل منها ، على أن تمتد بوافع ثمانين في المائة

من إيرادات المقابلة (مادة ٤) ، ومعنى ذلك أن توفي هذه الديون في مواعيدها بعد أن كان

مرسوم ٧ مايو يدمجها في الدين الموحد ويطيل أجل سدادها ، وكان رصيد هذه الديون نحو

٠٠٠ ر ٢٩٣ ج

(٣) تخفيض الملاوة المقررة لأصحاب الدين السائر من خمسة وعشرين إلى عشرة في المائة

(٤) ما بقى من الدين المصري جُمِلَ قسمين ، قسم سمي (الدين الممتاز) ومقداره

٠٠٠ ر ١٧٠٠٠ جنيه انجليزي ، صدرت به سندات سميت سندات الدين الممتاز ، فأنشأتها

خمس في المائة ، وتسد في مدة خمس وستين سنة ، على أن يبدأ بأخذ المبالغ اللازمة لسداد

فوائدها من الإيرادات المخصصة للدين العام ، وخاصة من إيرادات مصلحة السكك الحديدية

وميناء الاسكندرية ، وهذه السندات تعطى بالأفضلية لحاملي سندات القروض المقودة في

سني ١٨٦٢ و ١٨٦٨ و ١٨٧٣ (الطويلة الأجل) (مادة ٢) ، والقسم الباقي سمي (الدين

(١) نصه في قاموس جلال ج ٢ ص ١٣٥ (طبعة سنة ١٩٠٠)

الموحد) ، وقد صار تخفيضه إلى ٥٩٠٠٠٠٠٠٠ جنيهه انجليزي ، وإبقاء الإيرادات
المبينة بالرسوم الصادر في ٧ مايو سنة ١٨٧٦ مخصصة بخدمة هذا الدين ، وجعلت فائدة
الإجمالية ٧ ٪

(٥) إعادة العمل بقانون المقابلة (مادة ٢)

(٦) إبقاء صندوق الدين بصفة دائمة لغاية استهلاك الدين العام بأكمله (مادة ١٨)
وإنما لهذه التسوية عقد في ١٢ و ١٣ يولييه سنة ١٨٧٧ اتفاقان لتسوية ديون الدائرة
السنية والدائرة الخاصة

نظام الرقابة الثنائية

وقضى مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ بفرض الرقابة الأجنبية على المالية المصرية . وأن
يتولاهما رقيبان (مراقبان) بوظيفة « مفتشين عموميين »^(١) ، أحدهما انجليزي ، والآخر
فرنسي ، فالأول لمراقبة الإيرادات العامة للحكومة ، ويسمى مفتش الإيرادات ، والثاني
لمراقبة المصروفات ، ويسمى مفتش الحسابات والدين العمومي (مادة ٧ من المرسوم) ، وتختار
الحكومتان الانجليزية والفرنسية الرقيبين المذكورين

ووظيفة رقيب الإيرادات كما تنص المادة ٨ هي تحصيل جميع إيرادات الحكومة ، وتوريدها
للخزائن المختصة لها ، وله السلطة على مأموري التحصيل جميعهم ، ماعدا مأموري تحصيل
الرسوم القضائية في المحاكم المختلطة ، وهو الذي يرشحهم لوظائفهم ويقفهم ، وله أن يعزل
من يشاء منهم بعد تصديق (اللجنة المالية) ، وهي لجنة مؤلفة من وزير المالية ومن الرقيبين
الأجنيين ، أي أن الكلمة فيها لهذهين العضوين

أما رقيب المصروفات (أو مفتش الحسابات والدين العمومي) فوظيفته ملاحظة تنفيذ
القوانين واللوائح المتعلقة بالدين العام ، ونفقت حسابات الخزانة ، وجميع صناديق الحكومة ،
وليس لنظار الدواوين (الوزراء) ورؤساء المصالح أن يأمرأو بصرف الأذون والتحاويل
الصادرة منهم إلا بعد التأشير عليها من الرقيب ، وله أن يعترض على صرف أي مبلغ يراه

(١) كلمة « مفتش » كانت تؤدي في ذلك العصر معنى السلطة الواسعة ، كما يتبين ذلك من السلطة
المخولة لمفتشي الأقاليم ، فإنها أكبر من سلطة المديرين ، ومن هنا جاءت تسمية اسماعيل صديق بالمفتش ،
وكان لمفتشي عموم الأقاليم سلطة تزيد أحيانا عن سلطة النظار (الوزراء) ، ولذلك كان يتولاهما كبار
الحكام والأمراء الذين نالوا ثقة الخديو ، فكلمة « مفتش عمومي » الواردة في مرسوم ١٨ نوفمبر
سنة ١٨٧٦ تؤدي معنى السلطة المطلقة المخولة للرقيبين الأوربيين

قد تجاوز المربوط في الميزانية ويترتب عليه عدم القيام بالمصروفات الأخرى المقررة في الميزانية ويقوم رقيب المصروفات بوظيفة مستشار مالي بوزارة المالية (مادة ٩) ، ومن هنا جاء منصب المستشار المالي الذي انفرد به الانجليز بعد الاحتلال ، وللرقيمين الاشتراك في تحضير ميزانية الحكومة السنوية (مادة ١٠) وأنت تعرف معنى الاشتراك ، ومعنى الاستشارة في هذا الصدد ، فهي كلمات تؤدي معنى السيطرة التامة .

وتقتضى المادة (١١) بأن جميع الانفاقات التي يترتب عليها إنفاق مبالغ تزيد قيمته عن واحد من ١٢ من أصل المربوط السنوي في الميزانية ، أو تستلزم إنفاق مبالغ على جملة سفوات يجب الإقرار عليها من اللجنة المالية المتقدم ذكرها

إدارة صندوق الدين

وقضت المادة ٦ من مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ المتقدم ذكره أن الإيرادات المخصصة لصندوق الدين بمقتضى مرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦ ، تبقى مخصصة له ، ويبقى صندوق الدين هيئة دائمة إلى أن يسدد كامل الدين العام (مادة ١٨) ، ولأعضائه أن يتسلموا الإيرادات المخصصة لاستهلاك الدين ، ويرسلوها رأساً إلى بنكي إنجلترا وفرنسا ، ويكون تعيين أعضاء صندوق الدين بناء على طلب حكوماتهم

لجنة مختلطة لإدارة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية

وأُسند المرتبوم إدارة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية ، وهي التي رهنّت إيراداتها لوفاء فوائد الدين الممتاز ، إلى لجنة مختلطة مؤلفة من خمسة مديرين ، منهم اثنان انجليزيان واثنان مصريان ، وواحد فرنسي ، ويكون أحد المديرين الانجليز رئيساً للجنة (مادة ٢٣) ، أى أن الغالبية والرياسة للمعصر الأوروبي ، ويتولى المديرين إدارة السكك الحديدية والميناء ، ولهم السلطة العليا على موظفيها ، وعليهم تسليم جميع إيراداتها إلى صندوق الدين

وعمل بهذا المرسوم عين الرقيبات الأوروبيان ، وهما المستر رومين Romaine رقيباً (مراقباً) انجليزياً على الإيرادات ، والبارون دى مالاريه De Malaret رقيباً فرنسياً على المصروفات ، وعين المايجور إفلن بارنج Baring (اللورد كرومر) عضواً انجليزياً في صندوق الدين ، والمسيو دى بلنير عضواً فرنسياً ، وبقي المندوبان النمساوي والإيطالي المعينان من قبل وهما فون كرمير Kremer ، والسنيور بارفلي Baravelli ، وعين الجنرال ماربوت Maraiott

الانجليزى رئيساً لقومسيون (لجنة) السكك الحديدية وميناء الاسكندرية
يتبين مما تقدم أن نظام الرقابة الثنائية قد حوّل الرقيبين سلطة مطلقة في إدارة الحكومة
المالية ، وهو أشبه ما يكون بالحجر على الأفراد . فإن قرارات الوصاية أو الحجر التي تصدر
من المجالس الحسبية على فاقد الاهلية تغل سلطته عن التصرف في أمواله ، وتنصب وصياً
أوقيا عليه يتولى هذا التصرف ، وكذلك الرقابة الثنائية قد جعلت من الرقيبين الأوروبيين
قواماً على الحكومة المصرية ، واقرنت هذه القوامة أو الوصاية بتلك الشروط الشديدة
الوطأة في أداء ديون الحكومة ، ووضع مصلحة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية في يد
إدارة مختلطة ، ولا شك أن هذا النظام إنما هو من النظام الاستعمارية الجائرة ، التي تدل
على جشع السالين والسياسيين الانجليز والفرنسيين ، وسوء نيتهم نحو مصر ، فإن توقف
الحكومة عن الدفع لم يكن يقتضى هذه الشروط القاسية المهينة ، وتبين لك قسوتها من
أن عدة دول كانت في ذلك الحين متوقفة عن الوفاء بديونها للمالين الاوروبيين ، ومع هذا
لم تستهدف دولة منها إلى مثل تلك الشروط الجائرة في تسوية ديونها ، وهكذا المطامع
الاستعمارية ، لاتعرف حقاً ولا إنصافاً ، وقد اندفعت فرنسا إلى وضع هذه القيود والاعلال
متوهمه أنها تخدم مصالحها المالية ، على أنها في الواقع إنما خدمت مقاصد انجلترا السياسية ،
فإن النظم الثنائية محكوم عليها دائماً بالإخفاق ، ومآلها حتماً الى تغلب أحد الشريكين على
الآخر ، اعتبر ذلك فيما صار إليه السودان على أثر اتفاقية سنة ١٨٩٩ الباطلة ، وكذلك
حدث للرقابة الثنائية ، فقد استحوالت مع الزمن سيطرة انجليزية كما سيجىء بيانه ، وفي
ذلك يقول الميودى فريسيني Freycinet الوزير الفرنسى المشهور ما خلاصته : «إننا ارتكبنا
في هذا الصدد خطأين ، أولهما أننا جعلنا التدخل في مسألة مصر مقصوراً على أنفسنا وعلى
الانجليز ، والعمل المثنوى هو في ذاته عمل متعب ، وخاصة إذا كان بين شريكين يختلفان في
الطباع والمناهج ووجهات النظر ، مثل فرنسا وانجلترا ، ولا بد في مثل هذه الاتفاقات من
نخبة ، وكان من الواجب علينا أن نشرك معنا الدول الأخرى ، ونتخذ في هذه المسألة وسائل
دولية ، على النحو الذى حدث في انشاء صندوق الدين والمحاكم المختلطة ، أو كما حدث بعد
ذلك في قانون التصفية ، والخطأ الثانى أننا أسرفنا في جعل سياستنا تابعة للمسألة المالية ، فإنه
وان كان يحسن بالحكومة أن تحمى مصالح رعاياها ، ولكن الحالة تختلف إذا كان أصحاب
الديون لا يكتفون ما تنطوى عليه أعمالهم المالية من المغامرة ، ففي هذه الحالة لا يطالب من
الحكومات أن تتدخل في شؤون الدول الأخرى إلى هذا الحد ، فنحن لم نحارب تركيا

أو البرتغال أو البلاد الأخرى التي توقفت عن أداء أقساط ديونها ، فلماذا كنا قساة نحو مصر ؟ مع أنها كانت أقل إخلالا بتعهداتها المالية من تلك الدول ^(١) »

وقد بقي نظام الرقابة الثنائية معمولاً به إلى أن تألفت الوزارة المختلطة برئاسة نوبار باشا ، في أغسطس سنة ١٨٧٨ ، وفيها وزيران أجنبيان ، أحدهما إنجليزي والآخر فرنسي ، فاستغنى مؤقتاً عن الرقيبين الأجبيين ، ولما وقعت الأزمة السياسية التي انتهت بخلع اسماعيل ، أعيد العمل بنظام الرقابة الثنائية في أوائل عهد توفيق باشا ، وبعد الاحتلال الإنجليزي ألغيت الرقابة في أوائل سنة ١٨٨٣ وحلت محلها سلطة المستشار المالي الإنجليزي ، وبذلك تحولت الرقابة الثنائية إلى سيطرة إنجليزية

أما إدارة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية فقد بقي الجنرال مريوت يتولاها إلى أن توفي ، ثم صدر مرسوم في ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٧٩ في أوائل عهد توفيق باشا بتمديد تأليف اللجنة المختلطة الموكولة إليها تلك الإدارة بأن جمعت من ثلاثة مديري أحدهما إنجليزي وله الرئاسة ، والآخر فرنسي ، والثالث مصري ، ثم تسلم الإنجليز إدارتها في عهد الاحتلال

لجنة التحقيق العليا الأوروبية

٢٧ يناير سنة ١٨٧٨

كانت مهمة الرقيبين الأجبيين مراعاة مصالح الدائنين الأجانب ، وتدير المال اللازم لوفاء الأقساط المطلوبة لهم ، ولكن أحوال الحكومة المالية سارت من سيئ إلى أسوأ ، وازداد ارتباكها وعجزها ، وبالرغم مما أسرف فيه الرقيبان الأجبيان من ابتزاز أموال الأهالي بطرق القهر والفساد ، فقد عزيا إلى اسماعيل أنه يقيم العقبات في سبيل انتظام شؤون الحكومة المالية ، واتفق الرقيبان وأعضاء صندوق الدين على المطالبة بتأليف لجنة تحقيق أوروبية لفحص شؤون الحكومة المالية

لا جرم أن هذا الطلب وما ينطوي عليه من اعتداء فادح على استقلال مصر وتدخل في شؤونها الداخلية ، يدل على مبلغ استهانة الدائنين بكرامة الحكومة المصرية ، ولكن الخديو اسماعيل اضطر تحت ضغط الحكومات الأوروبية إلى الإذعان لهذا الهوان ، وأصدر مرسوماً في ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ بتأليف لجنة أوروبية عرفت بلجنة التحقيق العليا ،

(١) دي فريسينيه De Freycinet — المسألة المصرية La Quest on d'Egypte ص ١٦٨

ومهمتها تحقيق المعجز في أبواب الإيرادات وأسبابه وأوجه النقص في القوانين واللوائح الخاصة بالضرائب ، ووسائل إصلاحها ، وتحقيق موارد الميزانية عن سنة ١٨٧٨ ، وأذن الرسوم للجنة بالاتصال بجميع المصالح والدواوين وصناع من ترى لزوما لسماعه لجمع البيانات التي تطلبها

وكان هذا الرسوم يقصر اختصاص اللجنة على تحقيق موارد الإيراد ، دون المنصرف ، فلم يرض الدائنون بذلك ، وتدخلت الدولتان الإنجليزية والفرنسية ، وأصرتا على أن يتناول اختصاص اللجنة تحقيق حالة الإيراد والمنصرف معاً ، فأذعن اسماعيل إلى طلباتهما ، وأصدر في ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨ مرسوماً آخر بتعميم اختصاص اللجنة ، وجعله شاملاً حالة الحكومة المالية بجميع عناصرها ، أى أنه يشمل الإيرادات والمصروفات ، وفرض الرسوم على وزراء الحكومة وسائر موظفيها اعطاء اللجنة جميع البيانات التي تطلبها منهم وتقديمها إليها رأساً من غير إبطاء.

تألفت اللجنة طبقاً لهذا المرسوم من المسيو فردينان دلسبس (فاتح قناة السويس) رئيساً ، والسير ريفرس ويلسن Rivers Wilson ورياض باشا وكيلين ، وأعضاء صندوق الدين وهم دى بليفيير . وبارافلى . وبارنج (كرومر) وفون كريمر

وتم هذا التعميم تنفيذاً لما اقترحه الدولتان الإنجليزية والفرنسية ، وعين المسيو ليرون ديروول Liron D'Airoles مفتش المالية بفرنسا سكرتيراً للجنة ، والمسيو كولون Coulon المحامي المستشار لشركة قناة السويس كاتباً لمخاضر جلساتها

وأخذت اللجنة تتولى مهمتها ، وتفحص كل نواحي الادارة المالية ، وتستدعى من تشاء من الموظفين المصريين ، وترسل مندوبيها الى الاقاليم لتحقيق ما ترى خصه ، وظهرت عظمه الهيئته المسيطرة على الادارة المصرية

وكان شريف باشا الوزير المشهور يقول وقتئذ وزارتي الحاقانية والخارجية ، ولم يكن راضياً عن تدخل الدول في شؤون مصر بهذا الشكل المهيمن ، ولا عن إذعان الخديو لطلباتها الجائرة ، وأرادت اللجنة أن تجبره على الاعتراف بسلطانها ، فأرسلت إليه تستدعيه أمامها لتسمع أقواله ، فعرض عليها أن يجيب على ما تسأله كتابة ، ولكن اللجنة أصرت على حضوره ، فرفض بإباء أن يباطى الرأس أمامها ، وامتنع عن المثول بين يديها ، ووقعت أزمة بسبب إباءه ، انتهت باستقالته من الوزارة ، وكان ريفرس ويلسن صاحب النفوذ الأكبر في اللجنة ، وتولى رأسها الفعلية لكثرة تعيب المسيو فردينان دلسبس في باريس ، وبعد أن

قطعت اللجنة المرحلة الأولى ، من أعمالها وضعت تقريراً مبدئياً ، يتضمن شرح الحالة المالية وعيوبها ، وما تقترحه لإصلاحها ، وأحصت في تقريرها الديون غير المسجلة التي لم تدخل ضمن تسوية سنة ١٨٧٦ ، وهي قيمة المطالبات المتأخرة على الحكومة لتجار ومقاولين وغيرهم ورواتب متأخرة للموظفين وأرباب المعاشات ، فبلغ مقدار ذلك ٦٢٧٦٠٠٠ ج ، بخلاف الدين العام ، واعتبرته مجزاً في ميزانية الحكومة ، وأحصت العجز في ميزانية سنة ١٨٧٨ ومقداره ٢٥٨٦٠٠٠ جنيه ، وفي ميزانية سنة ١٨٧٩ ومقداره ٣٨١٢٦٣ ج فبلغ مجموع العجز ٩٢٤٣٢٦٣ ج اعتبرت أن الخديو مسئول عن قيمته ، وطلبت لسد هذا العجز أن ينزل عن أطيان وأطيان عائلته ، فعرض الخديو أن ينزل عن أطيانه المعروفة بأطيان الدائرة السنية والدائرة الخاصة ، وعن ٢٨٨٧٦٢ فدان من طيان عائلته ، ولكن تبين أن أطيان الدائرة السنية والدائرة الخاصة مرهونة في ديونه السابقة ، فطلبت اللجنة أن يخصص لسداد العجز المتقدم ذكره أطياناً أخرى للعائلة الخديوية ، فقبل هذا الطلب ، ونزل بمض الأمراء والأميرات عن جزء من أملاكهم ، رهنه فيما بعد ضماناً لقرض الدومين ، وطلبت اللجنة أن يحدث الخديو تغييراً في نظام الحكم ، وينزل عن سلطته المطلقة ، إخلاء لمسئوليته في المستقبل عن العجز في ميزانية الدولة

« إن بلادى لم تعد في إفريقية »

رفعت اللجنة تقريرها إلى الخديو ، ثم قابله السير ريفرس ويلسن يوم ٢٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، ليتلقى منه رأيه في الموقف السياسى والمالى بعد اطلاعه على التقرير ، ومع أن هذا التقرير يحتوى على بيانات وتهم موجهة إلى شخصه ، فإيه اضطر إلى الإذعان ، وقبل مطالب اللجنة ، وأدلى بالبيان الآتى في حديثه للسير ويلسن :

« قرأت تقرير لجنة التحقيق ، وهو مملوء بالبيانات التفصيلية ، ولئن أعوزكم الوقت للتمعق في بعض المسائل ، فهذا لا يقلل من جزيل شكرى لكم ولزملائكم الذين أسفت لسفرهم ، وكنت أود أن أشكرهم بنفسى ، فأرجو منكم أن تبلغوهم تشكراتى الجمة

» وفيما يتعلق بالنتائج والمقترحات التي انتهيتم إليها ، فإنى أقبلها ، وطبيعى أن أفعل ذلك فإنى أنا الذى رغبت في هذا العمل لصالح بلادى ، وعلى الآن أن أنفذ هذه المقترحات ، وكن على يقين بأنى عازم على ذلك عزمًا جدياً ، إن بلادى لم تعد في أفريقية ، بل نحن الآن قطعة من أوروبا ، فطبيعى أن نطرح الأعلاط الماضية ، وأن نسير على نظام يتفق وحالتنا الاجتماعية

وسترى عن قريب تغييرات هامة تحدث بأسهل مما يظنون ، وقوامها وضع الأمور في نصابها ، واحترام القانون ، ومن الواجب أن لا نكثر من الكلام ، وأنا من جهتي قد اعزمت أن أتوخى الحقائق العملية ، وإني بادىءً عملي بتكليف نوبار باشا أن يؤلف لى وزارة السكى أفتتح العهد الجديد ، وأظهر مبلغ ما أنا عازم على عمله

« وقد يبدو أن هذا التغيير ليس من الأمور الهامة ، ولكن سترون أنه إذا حسن فهمه سينشأ منه الاستقلال الوزارى ، وليس هذا بالأمر الهين ، فإنه أساس نظام جديد فى الحكم ، وهو خير ما أعطيه من التأكيدات والضمانات على مبلغ ما انتويته من العمل بمقترحاتكم ، وأريد أن تمتدوا أنكم إذا كنتم قد واجهتم عملاً شاقاً متعباً فإن مجهوداتكم لن تذهب عبثاً ، لأن كل عمل ينتج ويؤتى ثمره فى تلك الأرض الأزلية التى تظلمها سماء مصر (١) »

هذا ما أجاب به الخديو على تقرير لجنة التحقيق الأوروبية .

ففى هذا المرض إذن قال اسماعيل كلمته المشهورة : « إن بلادى لم تعد فى أفريقية الخ » ومن تهكم الأقدار أن تصبح مصر على ما يقول اسماعيل قطعة من أوروبا ، فى الوقت الذى فقدت فيه استقلالها المالى وضربت أوروبا وصايتها القهرية عليها ، ولعمري ليس مما يفخر به صاحب العرش أن يجعل بلاده جزءاً من أوروبا على هذه الطريقة المكموسة

وهذا الجواب فى ذاته يدل على مبلغ ما أصاب استقلال مصر من الصدع ، فإن تدخل لجنة تحقيق أوروبية فى شؤون مصر المالية والسياسية ، وإملاءها إرادتها على ولى الأمر ، واضطرار ولى الأمر إلى قبول تدخلها ، وشكرها على هذا التدخل ، والعمل بمقترحاتها ، وقبول الرقابة الثمائية من قبل ، كل هذه الظواهر المحزنة تنم عن الضعف الذى أصاب مصر فى ذلك العهد ، وهذا الضعف نتيجة السياسة المالية التى اتبعها اسماعيل ، والديون الباهظة التى اقترضها ، والتى جعلته والبلاد تحت رحمة الدائنين

(١) عن الكتاب الأصفر (مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية سنة ١٨٧٨ — ٧٩ ص ١١٥) ، عدا الفقرة الأخيرة فقد ذكرها المسير جابرييل شارم ، ووردت أيضاً فى جريدة (المونيتور اجبسيان) عدد ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٨

مراى السياسة الإنجليزية

وتأليف الوزارة المختلطة

كان السير ريفرس ويلسن صاحب النفوذ الفعال فى لجنة التحقيق ، والموحى بالفكرة الأساسية فى التقرير الذى انتهت إليه ، وهو الذى وجه اللجنة إلى حيث يخدم المطامع الاستعمارية الإنجليزية ، إذ كانت وجهة النظر الإنجليزية أن تزداد تدخلا فى شؤون مصر ، بالاشتراك ظاهراً مع فرنسا ، على أن ترحزها مع الزمن من الميدان ، وتستأثر هى بالنفوذ والسلطان ، فاتفقت وفرنسا على النظام الذى يحل محل الرقابة الثنائية ، وهو تأليف وزارة مختلطة برئاسة نوبار باشا ، يدخلها وزيران أوروبيان ، أحدهما إنجليزى لوزارة المالية ، والثانى فرنسى لوزارة الأشغال ، فكان ذلك بمثابة مضاعفة للرقابة الثنائية المضروبة على مصر من قبل ، وقد كان مؤتمر برلين منعقداً قبل انقضاء لجنة التحقيق الأوروبية ، وكان منتظراً أن تطرح عليه المسألة المصرية ، ويقرر مصيرها ، ولكن الدولتين الإنجليزية والفرنسية اتفقتا على استبعاد المسألة المصرية من المؤتمر ، وأن يكون أمر تسويتها موكولا إليهما دون سواهما ، وقد فازتا ببعيئتهما ، إذ لم يعرض المؤتمر لهذه المسألة ، واتفقتا أيضاً على أن يكون حظ كل منهما مساوياً لحظ الأخرى فى التسويات المالية والسياسية التى تتعلق بمصر ، وكان من مظاهر هذا الاتفاق تواطؤهما على اقتسام النفوذ فى الوزارة المصرية على النحو المتقدم ، وأوعزتا إلى الحديو باختيار نوبار باشا لرئاسة الوزارة المختلطة ، لاطمئنانهما إلى ميوله الأوروبية ، وخاصة الإنجليزية ، كى يحقق ما اتفقت عليه الدولتان ، وينفذ مطالب لجنة التحقيق

لم يخدم هذا الاتفاق فى الواقع سوى المطامع الإنجليزية ، لأن إنجلترا كانت تمهد السبيل لتنفرد هى بالنفوذ فى الحكومة المصرية ، وقد بدت هذه النية على السير ريفرس ويلسن خلال اجتماع لجنة التحقيق ، وفى ذلك يقول البارون دى ميشيل Des Michels قنصل فرنسا العام فى مصر : « إن السير ريفرس ويلسن لم يكن يرى أن فى مصر موظفين أكفاء سوى مواطنيه ، وأن من الواجب مضاعفة عددهم ، ووضع الأهلىن تحت حماية أجنبية (يقصد إنجليزية) ، قال وفى خلال اجتماع لجنة التحقيق ذاعت إشاعة فى القاهرة بأنه بعد الانتهاء من عملها ستظهر فى الأفق فكرة تعيين وزير أجنبى ، وأن هذا الوزير سيكون السير ريفرس ويلسن ذاته ، فهذه الأعراض وغيرها جعلتلى قليل الثقة فى مقاصد حلفائنا ،

فإن المسألة موضع النظر ليست في الواقع مصالح الدائنين وتسوية الشؤون المالية ، بل صارت تتناول مصير مصر بأكمله ، من أجل ذلك يبدو المستقبل أسمى في صورة تدعو حقاً إلى أشد القلق » (١)

وكان البارون دي ميشيل يرى أنه بعد إلغاء الرقابة الثنائية يجب أن يحل محلها نظام أوروبي مشترك ، قال في هذا الصدد : « إن الرقابة الثنائية كان يمكن أن تؤدي إلى اتفاق سعيه ولكن مادام الضعف قد وصل بنا إلى ترك الانحلال يتطرق إليها ، وكل الدلائل تدل على أن الانجليز عادوا إلى مطامعهم الذاتية واستشارهم بالمنافع ، فقد حان الوقت لنطرح هذا الضعف جانباً ، وننظر إلى الأمور نظراً أعلى ، فنعرض على ممثلي الدول المجتمعين الآن في مؤتمر برلين جعل مسألة مصر مسألة دولية » (٢)

ولكن الحكومة الفرنسية لم تستمع إلى هذه النصيحة ، إذ كان يتولى وزارة خارجيتها في ذلك الحين سياسي ضعيف الرأي مشهور بجموله الإنجليزية ، وهو المسيو وادنجتون Waddington ، فقاد السياسة الفرنسية إلى حيث خدمت الأطماع البريطانية ، واتفقت الدولتان على أن يكون لكل منهما وزير في الوزارة المصرية ، واتفقتا على تعيين الوزيرين ، وهما السير ريفرس وبلسن رئيس لجنة التحقيق الإنجليزي وزيراً للمالية ، والمسيو دي بلينيير De Blignières العضو الفرنسي بصندوق الدين وباجنة التحقيق وزيراً للأشغال ، مع بيان اختصاص كل منهما ، حتى يعرف كل وزير حدوده في الفتيمة ، وهذا من أغرب ما سمع في تاريخ النهب الاستعماري

إنشاء مجلس النظار

أصدر إسماعيل في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ أمره المشهور بإنشاء مجلس النظار وتخويله مسئولية الحكم ، وعهد إلى نوبار باشا في ذات الأمر تأليف الوزارة على هذه القاعدة ، ولما كان هذا الأمر هو أساس نظام الحكم في مصر من ذلك الحين ، فقد رأينا أن نثبته هنا لئلا نل من الشأن الكبير في تطور هذا النظام

(١) دي فريسينيه De Freycinet — المسألة المصرية La Question d’Egypte ص ١٦٦

(٢) المرجع السابق ص ١٧٩

قال الخديو مخاطباً نوبار باشا^(١)

« وزيرى العزيز

« إنى أطلت الفكرة وأمعنت النظر فى التغييرات التى حصلت فى أحوالنا الداخلية والخارجية الناشئة عن تقلبات الأحوال الأخيرة ، وأردت فى وقت مباشرتكم لمأمورية تشكيل هيئة النظارة الجديدة التى فوضت أمرها إليكم أن أؤكد لكم ما توجه قصدى إليه ، وثبت غزى عليه ، عن إصلاح الإدارة وتنظيمها على قواعد مماثلة للقواعد المرعية فى إدارات ممالك أوروبا ، وأريد عوضاً من الانفراد بالأمر المتخذ الآن قاعدة فى الحكومة المصرية سلطة يكون لها إدارة عامة على المصالح تعادلها قوة موازنة من مجلس النظار ، بمعنى أنى أروم القيام بالأمر من الآن فصاعداً باستمانة مجلس النظار والمشاركة معه وعلى هذا الترتيب أرى أن إجراء الإصلاحات التى نهيت عليها يستلزم أن يكون أعضاء مجلس النظار بعضهم لبعض كفيلاً ، فإن ذلك أمر لازم لا بد منه

« يجب على مجلس النظار أن يتفاوض فى جميع الأمور المهمة المتعلقة بالقطر ، ويرجح رأى أغلبية أعضائه على رأى الأقل عدداً فيكون حينئذ صدور قراراته على حسب الأغلبية ، وبصدق عليها أقر رأى الذى تكون عليه الأغلبية

« يتعين على كل ناظر من النظار أن يجرى قرارات المجلس المصدق عليها منافى الإدارة

النوطة به

« تعيين المديرين والمحافظين ومأمورى الضبطيات يكون بالمداولة بين الناظر التابعين لم لإدارته وبين رئيس المجلس ، وما يستقر عليه رأى يمرض علينا بواسطة رئيس المجلس لأجل تصديقنا عليه

« الناظر الذى يكون المأمورون وأرباب الوظائف السالف ذكرهم تحت إدارته مباشرة له الحق فى توقيفهم عند الاقتضاء عن إجراءات وظائفهم ، وذلك بعد اتفاقه مع رئيس هيئة النظار ، وأما انفصلهم عن وظائفهم فلا يكون إلا بعد اتفاق الناظر التابعين له مع رئيس المجلس والتصديق عليه منا

« للنظار أن ينتخبوا المأمورين ذوى المناصب العالية اللازمين لإدارتهم وأن يعرضوا

(١) كتب أصل الأمر بالفرنسية ، وهو منشور فى جريدة (المونيتور اجيبان) عدد ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، ثم ترجم إلى العربية ضمن وثائق الحكومة ، وقد أبقينا الترجمة كما هى لأنها من الوثائق الرسمية

ذلك علينا للتصديق عليه منا ، وأما الوظائف الصغيرة فيكون تعيين المستخدمين اللازمين لها بخطاب أو قرار من ناظر الديوان

« أعمال كل ناظر تجرى في الأمور التي تكون من خصائصه لا غير ، وأرباب الوظائف والمستخدمون في كل فرع من فروع الإدارة لا يتلقون الأوامر إلا من رئيس المصلحة التي هم مستخدمون بها وتابعون لها ، ولا يجب عليهم طاعة أمر غيره

» ينعقد مجلس النظار تحت رياستكم ، لأنى فوضت هذا التنظيم الجديد تحت عهدتكم وجمعت مسئوليته عليكم

« وإنى أرى تشكيل هيئة نظارة لهذه الخصوصيات ليس مخالفاً لمبادئنا وأخلاقنا ، ولا لآرائنا وأفكارنا ، بل موافقاً لأحكام الشريعة الغراء ، وبتمهيم ترتيب محاكم الحقائقية نكون فيها الكفاءة لحاجات هيئتنا الاجتماعية ، والمساعدة على تميم مقاصدنا الحقيقية ونياتنا الخيرية

» وإنى معتمد عليك في إجراء الإصلاحات التي صممت عليها ، مؤملاً أن تكفل للبلاد جميع التأمينات التي لها الحق في انتظارها والحصول عليها من حكومتنا

٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ اسماعيل

وأهم ما في هذا الأمر (١) أن مجلس النظار هو هيئة مستقلة عن ولى الأمر ، تشاركه في الحكم وتحتل مسئوليته (٢) إن أعضاء مجلس النظار متضامنون في المسئولية (٣) إن قراراته بالأغلبية (٤) رئاسة مجلس النظار من حقوق رئيس المجلس ، فلا يرأسه الخديو

وقد بقى هذا الأمر دستور الحكومة من ذلك العهد ، ولكن الخديو توفيق باشا ألغى مجلس النظار مؤقتاً بعد استقالة وزارة شريف باشا الثانية وذلك بتمتضى الأمر الصادر فى ١٨ أغسطس سنة ١٨٧٩ (٣٠ شعبان سنة ١٢٩٦) ، وعين نظاراً منفصلين تحت رأسته هو ، ثم أعاد هيئة المجلس بتكليفه رياض باشا تأليف الوزارة فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ، وحفظ لنفسه فى كتابه إلى رياض باشا حق حضور جلسات مجلس النظار وتولى رأسته عند الاقتضاء ، ومن ذلك الحين جرت العادة بأن تعقد جلسات المجلس تارة برأسة ولى الأمر وطوراً برأسة رئيس النظار (الوزراء)

وزارة نوبار باشا الأولى

شكل نوبار باشا الوزارة التي عهد إليها تأليفها على النحو الآتى (بعد التعديل الذى

دخل عليها)

نوبار باشا رئيسا لمجلس النظار (الوزراء) وناظراً (وزيراً) للخارجية والحقانية . رياض باشا للداخلية . راتب باشا للحربية . السير ريفرس ويلسن المالية . الميودى بلينير للأشغال . على باشا مبارك للمعارف والأوقاف

وعرض نوبار باشا على شريف باشا أن يشترك في الوزارة متولياً الحربية فلم يقبل ، ولعله رأى أن تأليف وزارة يدخلها عضوان جنبيين مهزلة لا يليق أن يشترك فيها ، وحسنا فعل تولى الوزيران الأوروبيان كما ترى أهم الوزارات ، وكان أحدهما يمثل الحكومة والمصالح الإنجليزية ، والثاني يمثل الحكومة والمصالح الفرنسية

وصار حكم البلاد فعلاً في يد الوزيرين الأوروبيين ، لانحياز نوبار باشا ورياض باشا إلى جانبهما ، ووقف العمل مؤقتاً بنظام الرقابة الثنائية ، لأن في تعيين الوزيرين الأوروبيين ما يغني عنهما وزيادة ، واتفق الخديو والحكومتان الإنجليزية والفرنسية على أن تعاد الرقابة الثنائية حتماً إذا فصل أحد الوزيرين الأجنيين من منصبه من غير موافقة حكومته

١٣

قرض جديد (سلفة الدومين)

كان من أول أعمال الوزارة « الأوروبية » أنها عقدت قرضاً جديداً من بنك روتشلد الإنجليزي مقداره ٨٠٠.٠٠٠.٠٠٠ من الجنيهات ، وهو الذي عرف بقرض الدومين ، أو دين روتشلد ، ورهنت في مقابلة الأملاك التي نزل عنها بعض أفراد الأسرة الخديوية ومقدارها ٤٢٥.٧٢٩ فدان^(١) وعهد بإدارتها إلى لجنة دولية تسمى قومسيون الأملاك الميرية (الدومين) مؤلفة من ثلاثة أعضاء ، عضو مصري واثنان أجنيبيان أحدهما إنجليزي والآخر فرنسي

وقد خسرت البلاد في هذا القرض خسارة فادحة لا تقل عن خسائرها في قروض اسماعيل السابقة ، فإنه وإن كانت قيمته الاسمية ٨٠٠.٠٠٠.٠٠٠ من الجنيهات الإنجليزية ، لكن قيمته الحقيقية لم تزد عن ٢٠٥.٠٠٠.٠٠٠ رجب ، لأن أسهمه صدرت بسعر ٧٣ ٪ خسرت مصر ٢٩٥.٠٠٠ رجب من هذا الباب وحده ، وبلغ صافي القرض بعد خصم السمسرة والمصاريف ٥٩٢.٥٠٠ من الجنيهات ، وهذا يدل على أن الإدارة الأوروبية لم تكن تعني بمصلحة مصر ،

(١) المادة ٣ من المرسوم الصادر في ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٧٨

بل بالمصالح المالية الأجنبية ، وقد وصف القاضي الهولاندى فان بملن هذا القرض بأنه اختلاس بكل معاني الكلمة^(١)

دفعت الوزارة من هذا القرض بعض أقساط الديون ، ولم تعبأ بما دون ذلك من مصالح البلاد ، ومطالب الأهلى ، فلم تسدد ما كان متأخراً للموظفين من الرواتب ، ولم تخصص شيئاً لمرافق البلاد العامة

ثم عمدت بحجة الاقتصاد إلى إنقاص عدد الجيش وإحالة ٢٥٠٠ من ضباط الجيش على الاستيداع ، فكان هذا العمل من أسباب هياج الضباط وثورتهم على الحكومة ، كما سنفصل ذلك فى الفصل الآتى

ختام النزاع بين الخديو والدائنين

استقال نوبار باشا من رئاسة الوزارة على أثر ثورة الضباط ، ولم يعين اسماعيل خلفاً له ، وأبدى مثله إلى أن يتولى بنفسه رئاسة مجلس الوزراء

وبعد مفاوضات لم تدم طويلاً أعلن اسماعيل مضطراً أن الاتفاق تم على أن لا يرأس الخديو مجلس الوزراء ولا يحضر مداولانه ، وأن يتولى الأمير محمد توفيق باشا رئاسة المجلس ، ويكون للوزيرين الأوروبين حق (الفيقتو) أى المعارضة فى كل ما لا يوافقان عليه ، وكل أمر لا يقرانه لا ينفذ ، فقلد الخديو ابنه توفيق باشا رئاسة الوزارة فى ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ ، ولم تدم وزارته طويلاً ثم استقالت إجابة لمطالب الأحرار ، وأخلت الطريق لوزارة شريف باشا المعروفة بالوزارة الوطنية ، وفى عهدها اشتدت أزمة الخلاف بين الخديو والدول وانتهت الأزمة بخلع اسماعيل كما تراء مفصلاً فى الفصل الثالث عشر

(١) مصر وأوروبا للقاضى المختلط فان بملن ج ١ ص ١٨٥

الفصل الثاني عشر

الحركة الوطنية والحياة النيابية

لم يكن في مصر هيئة نيابية تمثل الشعب وتشارك في مظاهر الحكم حين ولى اسماعيل الأمر سنة ١٨٦٣ ، وكانت البلاد محرومة مثل هذه الهيئة منذ إبطال « مجلس الشورى » الذى أسسه محمد على سنة ١٨٢٩ وكان بمثابة أول هيئة نيابية ظهرت في عهد الأسرة المحمدية العلوية ، وقد تكلمنا عن هذا المجلس في كتاب (عصر محمد على) ص ٤٦٦ (طبعة ثانية) ، وانتهينا إلى أنه لم يكن طويل العمر ، ولم يظهر له أثر في معظم عهد محمد على

إنشاء مجلس شورى النواب

ثم انقضى عهد عباس وسعيد دون أن يجتمع مجلس الشورى أو مجلس يشبهه ، فلما تولى اسماعيل الحكم فكر في إنشاء مجلس شورى على نظام جديد دعاه (مجلس شورى النواب) إن فكرة إنشاء هذا المجلس في ذاتها فكرة سديدة صائبة ، تدل على ميل اسماعيل إلى تقدم الشعب وتمويده الاشتراك في الشؤون العامة ، وتلك ميزة يمتاز بها عصره عن عهد سعيد وعباس

نظام المجلس

أنشئ هذا المجلس سنة ١٨٦٦ ، ووضع الخديو اسماعيل نظامه في لائحتين عرفت الأولى باللائحة الأساسية ، وهى مؤلفة من ثمان عشرة مادة مشتملة على بيان سلطته ، وطريقة انتخابه ، وموعد اجتماعه ، وسميت الثانية اللائحة النظامية (نظامنامه) ، ونشبه أن تكون لائحة داخلية للمجلس مؤلفة من ٦١ مادة

ومن أحكام اللائحتين^(١) نستطيع أن نتبين نظام المجلس ومدى سلطته ، وإنا موزون هنا القواعد التى استخلصناها من مجموع هاتين اللائحتين :

(أولا) إن المجلس لم تكن له سلطة قطعية فى أى أمر من الأمور ، وهو وإن كان

(١) هامش الطبعة الثانية — نصرنا نص هاتين اللائحتين فى قسم الوثائق التاريخية

يصدر قرارات فيما يعرض عليه من الشؤون إلا أن هذه القرارات لا تعدو أن تكون « رغبات » ترفع إلى الخديو ، وله فيها القول الفصل ، ولم تحدد اللائحة الأساسية ولا اللائحة النظامية المسائل التي يبدى رأيه فيها ، بل عبر عنها بأنها المسائل « التي تراها الحكومة من خصائصه » ، وأشار في بعض المواد إلى أنها المسائل المتعلقة « بالمنافع الداخلية » ويبدى رأيه أيضاً في المقترحات التي يتقدم بها الأعضاء

(ثانياً) يتألف المجلس من عدد لا يزيد عن ٧٥ عضواً ، ينتخبون لمدة ثلاث سنوات ويتولى انتخابهم عمد البلاد ومشايخها في المديرية ، وجماعة الأعيان في القاهرة ، والإسكندرية ، ودمياط ، وكان عدد نواب كل مديرية بحسب التعداد فينتخب واحداً واثنان عن كل قسم من أقسام المديرية بحسب كبر القسم وصغره ، وينتخب ثلاثة نواب عن القاهرة ، واثنان عن الإسكندرية ، وواحد عن دمياط

(ثالثاً) يشترط فيمن ينتخب عضواً أن يكون مصرياً ، ومن المتصفين « بالرشد والكمال » ، ولا تقل سنه عن خمس وعشرين سنة ، وأن لا يكون ممن صدرت ضدهم أحكام جنائية بالليان أو من المحكوم عليهم بالإفلاس ، أو الطرد من وظائف الحكومة بحكم ، واشترط في العضو العلم بالقراءة والكتابة في الانتخاب السابع ، أى بعد مضي ثمانى عشرة سنة على تأسيس هذا النظام ، لأن مدة كل مجلس ثلاث سنوات ، ومعنى ذلك أن النواب كانوا يعفون من هذا الشرط في الانتخابات الستة الأولى

ولوحظ في هذا التمييز أن هذه المدة تكفى لانتشار التعليم في البلاد ، بحيث يشترط في الأعضاء بعد انقضاءها أن تكون لهم دراية بالقراءة والكتابة ، واشترط في الناخبين أن يكون لهم إلمام بالقراءة والكتابة في الانتخاب الحادى عشر ، أى بعد انقضاء ثلاثين سنة على الانتخاب الأول

(رابعاً) يحصل انتخاب نواب كل مديرية في عاصمتها ، وكل ناخب ينتخب العضو النائب عن قسمه ، ويناط فرز أوراق الانتخاب ببلجنة مؤلفة من المدير والوكيل وناظر قلم الدعاوى^(١) وقاضى المديرية

(خامساً) يجتمع المجلس شهرين في كل سنة ، من ١٥ كيهك لغاية ١٥ أمشير (أى من منتصف ديسمبر إلى منتصف فبراير) ، أما المجلس الأول فيجتمع من ١٠ هاتور إلى ١٠ طوبه (نوفبر ، يناير) ، ويكون اجتماعه في القاهرة ، وجلساته سرية ، وللخديو جمع المجلس

(١) يشبه أن يكون كرئيس النيابة اليوم

أو تأخيره أو إطالة مدة اجتماعه أو تبديل أعضائه (حله) وإجراء انتخابات جديدة (مادة ١٦ و ١٧ من اللائحة الأساسية)

(سادساً) تعيين رئيس مجلس شورى النواب ووكيله منوط بالخديو دون أن يكون المجلس رأى أو ترشيح في هذا التعيين (مادة ٣ من اللائحة النظامية)

(سابعاً) يفتتح الخديو المجلس بمقالة (خطبة العرش) ويقدم المجلس جوابه عنها بكتاب لا يقطع فيه بشيء من الأمور التي يقتضى نظرها المجلس (مادة ٤ و ٥ من اللائحة النظامية)

(ثامناً) ينتخب المجلس من بين أعضائه لجاناً تسمى (أقلاماً) ، ومن أعمالها فحص صحة نيابة الأعضاء ، وتعرض قراراتها على هيئة المجلس ، ومن يقرر المجلس صحة انتخابهم تعرض أسماؤهم على الخديو ليعطى كل واحد منهم « البيرولى » أى الأمر باعتماد عضويته (تاسعاً) للمجلس توقيع عقوبات على من يتخلف من الأعضاء بدون عذر عن حضور الجلسات (مادة ١٢ من اللائحة النظامية)

(عاشراً) يتمتع الأعضاء أثناء انعقاد المجلس بشيء من الحصانة النيابية ، فلا ترفع عليهم دعوى (جنائية) في أثناء الانعقاد إلا إذا ارتكب أحدهم جريمة القتل (مادة ٥٣ من اللائحة النظامية)

(حادى عشر) إدارة نظام الجلسات منوطة برئيس المجلس ، ولا يجوز للمضو أن يتكلم إلا إذا طلب الكلام وأذن له الرئيس بذلك ، ولا يتكلم إلا وهو في موضعه ، وتصدر القرارات بطريقة أخذ الآراء علانية وبالأغلبية

وعلى المجلس احترام رأى الأقلية ، والإصغاء لأقوالها وملاحظاتها (مادة ٣٥ من اللائحة النظامية ، وهذه القاعدة من أهم أركان النظام النيابى)

(ثانى عشر) أعضاء المجلس يحضرون إلى المجلس بملابس « الحشمة اللائقة » وجلساتهم فيه يكون « بهيئة الأدب » (مادة ٤٠) ، ولا يجوز لأى عضو نشر مناقشات المجلس أو طبعها إلا بإذن من الرئيس ، وإلا كان عرضة للجزاء الذى يوقعه به المجلس (مادة ٥٤)

هذه هى القواعد الجوهرية التى على أساسها أنشئ مجلس شورى النواب ، وخلاصتها أنه مجلس استشارى ينتخب أعضاؤه بواسطة عمدة البلاد ومشايخها لمدة ثلاث سنوات ، ويجتمع شهرين فى كل سنة ، وجلساته سرية ، وليس له رأى نافذ فيما يعرض عليه من الشؤون

ولا ريب في أن المجلس النيابي الذي يقوم على هذه القواعد لا يمكن أن يؤثر تأثيراً عملياً في سياسة الحكومة ، ما لم يتطور نظامه مع الزمن ، ويكتسب حقوقاً ومزايا جديدة ، ولو جمل اسماعيل باشا المجلس سلطة قطعية في شؤون الحكم ، وخاصة في مسألة الضرائب والقروض ؛ لبعث فيه روحاً من الحياة والنهضة ، ولأمكن أن تنال مصر على يده مزايا عظيمة ، فإن تصرفات الحكومة الحالية كانت في حاجة إلى رقابة فعلية تتولاها هيئة نيابية ، ولو وجدت هذه الرقابة لوضعت حداً للقروض الجسيمة التي تلاحقت في عصر اسماعيل وأفضت إلى التدخل الأجنبي في شؤون مصر

الحياة السياسية في عصر اسماعيل

إن الحياة النيابية في كل أمة تتبع أولاً النظام الذي تسير عليه ، ثم تتأثر من الحياة السياسية في عصرها ، وقد بينا القواعد الأساسية لنظام مجلس شورى النواب ، فلنتحدث الآن ، عن مبلغ تأثيره من الحياة السياسية في عصره

كان عهد اسماعيل في الجملة عصر تقدم ونهضة ، ولكنه من ناحية نظام الحكم يمد من عصور الحكم المطلق ، فقد كان من أخص صفات الخديو اسماعيل ميله إلى الانفراد بالحكم ، والاستئثار بالأمر والنهي ، ويدل منطق الحوادث ، على أنه حين أنشأ مجلس شورى النواب لم يعترم التخلي عن سلطته المطلقة ، بل أراد أن يجعل منه هيئة استشارية تريد من رونق الحكم وبهائه

ثم إن تأسيس هذا المجلس من غير أن تسبقه حركة مطالبة من الأمة جعله يأخذ شكل المنحة ، ومن هنا نشأت سلطته ضئيلة ، وفوقه يكاد يكون شكلياً ، ومن جهة أخرى فنظام الانتخاب كان له أثر بالغ في تكوين المجلس ، ذلك أن حصر حق الانتخاب في العمدة والشايخ أسفر عن انتخاب معظم النواب من العمدة وأعيان البلاد ، حتى صار جديراً بأن يسمى « مجلس الأعيان »

فهذه الطبقة من الأمة هي التي كانت ممثلة فيه تمثيلاً واسماً ، أما طبقة التجار والصناع فلم يكن لهم ممثلون إلا النزر اليسير الذي لا يؤثر في طابع المجلس ، وكذلك خلا من الطبقات المتعلمة التي تخرجت من المدارس والبعثات العالمية منذ عهد محمد علي ، فهؤلاء لم يكونوا ممثلين فيه ، لأن نظام الانتخاب في ذاته لا يجعل لهم حظاً في عضوية المجلس ، أضف إلى ذلك أن هذه الطبقة كانت إلى ذلك العصر منصرفة إلى مناصب الحكومة ، ولم تنبج إلى الحياة

الحرية ، ولم تألفها بعد ، فكانت بحكم هذه الظروف جزءاً من الأداة الحكومية ، وبذلك حرم المجلس تلك العناصر الحرة المثقفة التي ترسل إلى الهيئات النيابية نورا من الحياة والحرية والاستقلال في الرأي ، وتبعث فيها روحاً من الشموخ بالواجب ، والشجاعة الأدبية ، والتطلع إلى المثل الأعلى

ولم تكن في البلاد حين تأسيس المجلس صحافة تنبه الأفكار ، وترشد النواب إلى واجباتهم ، وتبصرهم بحقائق الأمور ، وتنتشر مداولاتهم ، وتستثير اهتمام السكافة بمباحثهم ، ولائمة جماعات سياسية تبث أفكارها ومبادئها القويمة في نفوس النواب ، ويتألف منها ومن الصحافة رأى عام يراقب المجلس ويوجهه إلى الوجهة التي ينشدها ومن ناحية أخرى لم تكن في البلاد ضمانات نظامية أو قانونية أو قضائية أو فعلية تحمي حرية الآراء وتكفلها ، كل هذه الظروف كان لها أثرها في تضيق حياة المجلس وتحديد مواقفه وخطته وأعماله

الانتخابات الأولى للمجلس

يهيمن أن نذكر هنا أسماء الأعضاء الذين أسفرت عنهم الانتخابات الأولى ، لأن منهم تألف أول مجلس نيابي في عهد اسماعيل ، وجدير بنا أن نتعرف أسلافنا في الحياة النيابية^(١) ، وتبين مبلغ ما أدوا من واجبات النيابة وتكاليفها

أعضاء مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦

نواب القاهرة

موسى بك العقاد . الحاج يوسف عبد الفتاح . السيد محمود المطار

نواب الاسكندرية

الشيخ مصطفى جميلي . السيد عبد الرزاق الشوريجي

نواب روضة البحرين (الغربية والمنوفية)

(الغربية) اترابي بك أبو المز . علي كامل عمدة القصرية . الحاج شقا يوسف عمدة

(١) راجع أعضاء (مجلس الثورة) في عهد محمد علي بالجزء الثالث من « تاريخ الحركة القومية »
ص ٤٦٧ ، وأعضاء الهيئات التمثيلية التي تألفت على التعاقب في عهد الحملة الفرنسية بالجزء الأول ص ٧٨
والجزء الثاني ص ١٥ و ١٧ و ١٨٤

أبي مندور . محمد حمودة عمدة برما . سيد أحمد رمضان عمدة قسطا . عبد الحميد زهرة عمدة
حانوت . علي أبو سالم دنيا عمدة مسهلة . سليمان الملواني عمدة ميت حبيش القبلية . أحمد
الشريف عمدة ايمار

(المنوفية) الحاج علي الجزار عمدة شبين الكوم . محمد افندي شعير عمدة كفر عشنا .
موسى افندي الجندي عمدة منوف . احمد أبو حسين عمدة كفر ربيع . حماد أبو عامر عمدة
جنزور . علي أبو عمارة عمدة مليج . محمد الانبائي عمدة جزى

نواب البحيرة

الشيخ محمد الصيرفي عمدة قليشان ، حسنين حمزة عمدة البريجات ، احمد دبوس عمدة
نكلكه العنب . الحاج علي عمار عمدة يبيان . الشيخ محمد الوكيل عمدة سمخراط

نواب الشرقية والقليوبية

الحاج نصر منصور الشواربي من قليوب . الامام الشافعي أبو شنب عمدة الخانكة .
علي حسن حجاج عمدة الرملة . محمد الشواربي (قليوب) . احمد افندي أباطه (منيا القمح) .
الشيخ محمد جمال الدين عمدة الجديدة ، محمد عبد الله عمدة الصنافين . المعلم سليمان سيدهم عمدة
بندف . بركات الديب عمدة القرن . محمد افندي عفيقي عمدة الزوامل . عبد الله عياد عمدة
كفر عياد

نواب الدقهلية

هلال بك . سيد احمد افندي نافع عمدة دنديط . محمد بك سميد (نوسا البحر) .
اسماعيل افندي حسن عمدة تمي الامديد ، الشيخ محرم علي عمدة السنبلالوين . الشيخ العدل
احمد عمدة جزيرة القباب

نواب الجيزة

عامر افندي الزمر عمدة ناهية . ابراهيم احمد المنشاوي عمدة زاوية دهشور . عبد الباقي
عزوز عمدة الرق (الرقة)

نواب بني سويف والفيوم

حزين الجاحد عمدة المعجميين . علي سيد احمد عمدة الزربي . زايد هندی عمدة جزيرة
ببا . محمد حسن كساب عمدة النويره . جرجس برسوم عمدة بني سلامة

نواب المنيا وبني مزار

ابراهيم افندى الشريمى عمدة سماوط . اسماعيل احمد عمدة بنى احمد . احمد على عمدة الزاوية . احمد حبيب عمدة الفنت . ميخائيل اثناسيوس عمدة اشروبة . حسن افندى شعراوى عمدة الطاهرة

نواب أسيوط

سليمان افندى عبد العال (ساحل سليم) . عثمان غزالى عمدة بنى رزاح . يوسف محمد عمر عمدة الشيخ تمي . رميح شحاته عمدة القوصية . عمر حمد عمدة الشغبة . عبد العال موسى عمدة دروه

نواب جرجا

محمد حمادى عمدة بلصفورة . حميد أبو ستيت من أولاد عليوه . عبد الرحمن حمد الله عمدة الجبيرات . عثمان أبو ليله من الكتكتانه . عطيه مهران من فاحية نزه . احمد سلطان عمدة بNDAR

نواب قنا واسنا

عمر افندى أبو يحيى عمدة أبو مناع . محمد سحلى عمدة فرشوط . على ابراهيم عمدة حجازة . احمد افندى عبد الصادق من أسوان . احمد على اسماعيل عمدة السليمية

نائب دمياط

على بك خفاجى

افتتاح المجلس وخطبة العرش

٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٦

كان افتتاح المجلس يوم الأحد ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٦ (١٧ رجب سنة ١٢٨٣) ، إذ اجتمع الأعضاء بمكان انعقاده (بالقلعة) برئاسة اسماعيل راغب باشا الذى عين رئيساً للمجلس فى دور انعقاده الأول ، وحضر الحديو حفلة الافتتاح ، يصحبه من أركان حكومته شريف باشا (الوزير المشهور) وزير الداخلية ، وحافظ باشا وزير المالية ، وعبد الله باشا عزت رئيس

مجلس الأحكام ، وإسماعيل باشا صديق مفتش الأقاليم ، ورياض باشا المهردار (حامل الختم) ،
وأحمد خيرى بك كاتب الخديو

وتليت خطبة العرش التى كانت تسمى مقالة الافتتاح ، وهذا نصها :

« من العلوم أن جدى المرحوم حين تولى مصر وجدها خالية عن آثار العمار ، ووجد
أهلها مسلوبى الأمن والراحة ، فصرف الهمم العالية لتأمين الأهالى وتمدين البلاد بإيجاد
الأسباب والوسائل اللازمة إلى ذلك ، حتى وفقه الله تعالى لما أراد من تأسيس عمارية
الأقطار المصرية ، وكان والدى عوناً له ونصيراً فى حياته ، فلما آلت إليه الحكومة المصرية
اقتفى أثر أبيه فى إتمام تلك المساعي الجليلة ، بكل الجهد والاجتهاد ، فلو ساعده عمره لسكملها
على أحسن نظام ، ثم انقلبت أحوال مصر بعدها ، إلى أن قدر الله تعالى تسليم زمام إدارة
حكومتها إلى يدي ، ومن حين تسلمته لهذا الآن رأيت دوام سعبي واجتهادى فى إكمال
ما شرعاه من المقاصد الخيرية ، بتكثير أسباب العمارية والمدنية ، أعاننى الله على ذلك ، وكثيراً
ما كان يخطر ببالي إيجاد مجلس شورى النواب ، لأنه من القضايا المسئلة التى لا ينكر نفعها
ومزاياها أن يكون الأمر شورى بين الراعى والرعية ، كما هو مرعى فى أكثر الجهات ،
وبكفينا كون الشارع حث عليه بقوله تعالى « وشارهم فى الأمر » وبقوله تعالى « وأمرهم
شورى بينهم » فلذا استنسبت افتتاح ذلك المجلس بمصر ، تقديراً فيه المنافع الداخلية ،
وتبدي به الآراء السديدة ، وتكون أعضاؤه متركبة من منتخبى الأهالى ، ينعقد بمصر فى
كل سنة مدة شهرين ، وهو هذا المجلس المقدر بعناية المولى فتحه فى هذا اليوم المبارك على
بدنا ، الذى أنتم فيه أعضاء منتخبون من طرف الأهالى ، وإنى أشكر الله على ما وفقنى لهذا
الأمر المبرور ، ووافق من فطانتكم بحصول النتيجة الحسنة من حسن المداولة فى المنافع
الداخلية الوطنية ، وفقنا الله تعالى لما فيه منفعة للجمهور . وعلى الله الاعتماد فى
كل الأمور ^(١) »

وتعد هذه الخطبة من الوثائق الهامة فى تاريخ الحياة النيابية بمصر ، وهى فى مجموعها
سديدة المعانى ، وجيزة العبارة . واهم ما فيها أنها قررت قاعدة الشورى فى نظام الحكم ،
واستندت فى تقريرها إلى القرآن الكريم ، مما يجعلها قاعدة لا يحصى عنها ، ويثبتها فى
نفوس الشعب ، وفيها تجسيد لنظام الشورى وإشادة بمزاياه ومنافعه ، وإعلان بأن الغاية من

(١) عن المضبطة الأصلية لجلسة افتتاح مجلس شورى النواب المحفوظة بدار النيابة

الحكم هي منفعة الجمهور ، فورد هذه المبادئ الهامة في النطق الخديو هو خير دعاية لها وإعلان عنها

لجنة الرد على خطبة العرش

وافق يوم افتتاح المجلس عيد ميلاد الخديو إسماعيل ، فأعلن الرئيس أن هذا يوم عيد يجب عدم الاشتغال فيه ، فوافق الأعضاء على ذلك ، ثم انتخبوا من بينهم لجنة تتولى تقديم الجواب على خطبة العرش ، فتألفت من عشرة أعضاء . وهم أرتي بك أبو العز . هلال بك . محمد افندى عفيفي . محمد افندى شعير . الشيخ محمد الصيرفي . سلمان افندى عبد العال . إبراهيم الشريبي . عمر افندى أبو يحيى . حسن افندى شعراوي . الشيخ علي سيد احمد وفي اليوم التالي (٢٦ نوفمبر) ذهب رئيس المجلس ومعه أعضاء اللجنة إلى السراى الخديوية بلباسهم الرسمية وقدموا إلى الخديو جواب المجلس على الخطبة

الجواب على خطبة العرش

والجواب طويل ، صيغ في قالب تمجيد وتقديس للذات الخديوية ، يكاد يقرب من العبودية ، مما لا يتفق والروح النيابية الصحيحة ، ويتضمن خلاصة لتاريخ مصر ، وما كان لها من المجد والسؤدد في سالف العصور ، وما آلت إليه من الاضمحلال والتقهقر ، إلى أن تولى زمامها محمد علي باشا ، فنهض بها وأعاد مجدها القديم ، ونوه بفضل إبراهيم باشا لمؤازرة أبيه في أعماله الجليلة ، وما أعقب عصرها من وقوف نهضة التقدم ، إلى أن تولى الخديو إسماعيل الحكم ، فاستأنف العمل نهضتها ، وأفاض الجواب في ذكر مآثر إسماعيل ، ثم أظهر ابتهاج المجلس لما ناله الخديو من تعديل نظام وراثته العرش وإليك نص الجواب ، نثبته هنا على طوله ، لأنه يعطينا صورة من الروح التي تسود المجلس ، ومن أسلوب الكتابة في ذلك العصر ، وما تحويه من العبارات المملة والسجع المتكلف والتملق البالغ لولى الأمر . قال الأعضاء

« بعد ما تشرفنا بالإصغاء للمقالة الجليلة . الجامعة جوامع الحكم الجليلة . نبادر إلى الاعتراف بما حوته بغاية الانشراح . وكال الارتياح . ونقول إن مما قطعناه من زواجر الأخبار التاريخية وعرفناه من سواف آثار الديار المصرية . أنها كانت في الأعصار الحالية رافلة في حلل الفاخر الحالية . وأن بقية الأفطار كانت تستمد من نبيل معارفها الوافر . معترفة بأنها معترفة في الأصل من نبيل عوارفها الزاخر . لكن لتداول أيدي من لم يحسن

تدبير ملكها من الملوك السالفين . تفاوتها نواب الزمن . وتفاوتها أيدي الحن . حيناً بعد
 بعد حين . فاندurst معالمها الباهرة . وانطمست آثار مفاخرها الزاهرة . ولعبت بها أيدي
 الدهور وتكاثرت فيها الحروب والشور . حتى رجعت القهقري . وأصبح غيرها من الممالك
 في أنواع التمدن متقدماً وملكها متأخراً . وقاسى أهلها من الذلة والمسكنة ما صاروا به في
 غاية الحقارة والمهانة . إلى أن أراد الله تعالى أن يعيد شبابها بعد الهرم . ويجدد ما كان من بنيان
 محاسنها قد انهدم . وينقذ أهلها من هذه الممالك . وينظمها في سلك أحسن الممالك . فشرعها
 بمجد العزيز جنتم كان محمد على باشا . فأعاد لها من العارية ومحاسن الآثار الأصلية ما كان
 ثلاثي . وأفرغ قلبه وقالبه في إصلاح حالها . وأعمل سديد رأيه وشديد عزمه في إعادة
 جمالها وكاملها . حتى أزاح عنها تلك الوخامة ، وألبسها حلل الشهامة والفخامة . وأحكم معالم
 الأحكام . وأقام بها دعائم العدل بين الأنام . ودون فيها دواوين المعارف المتسقة . وجمع بها
 أصناف المآثر المفرقة . وجدد فيها القوانين العسكرية . وأنشأ دواوين المدارس العلمية
 والحكومية حتى ظهرت بعد الخفا . وأزهرت أفنانها بزهور الصفا . وعاد إليها من البهاء
 والبهجة ما كانت فقدته في سالف الأيام وانتظمت مصالحها الأهلية والملكية بحسن تديره
 أحسن نظام . مع ما فازت به من غرائب الصنائع الفائقة . وعجائب الآثار الرائقة . مما شوهدها
 لنا جميعاً . وتبوأنا به بيتاً من العز رفيعاً . فضلاً عما أورثها من الفنى الأتم . والفخار الأعم .
 من الاستحكامات الملكية . وإحكام العمليات الوطنية العائدة بعظيم النفع على عموم الرعية .
 حتى بذلك حسدت مصرنا الأمصار . وصرنا بحمد الله متقدمين في درجات الممار . وقد كان
 والد العزيز الأكرم عوناً لوالده ، وهو الجد الأجدد في حال حياته ممضياً الطرق الموصلة إلى
 التقدم والممار بسديد آرائه وشديد عزماته . ولما آت إليه الحكومة سلك سبيل أبيه .
 وبنى على تأسيساته الباهرة مما حسن مساعيه . وأخذ ينشئ ما يكمل به رونق الوطن .
 ويجدد من الممارية والآثار الجليلة ما يبقى على ممر الزمن ، من إنشاء المجالس الحفائية ، وتكثير
 الرجال الحربية ، والاستحكامات الملكية ، وغير ذلك مما عقدته نيته ، وأضممرته طويته ،
 فحسدتنا الأيام عليه ، فلم نتمتع بمز حكومته إلا قليلاً حتى نقله الله إليه ، ثم تولى على الأقطار
 المصرية وولايتها من لم يرعوا تلك المآثر العظيمة حق رعايتها ففترت هم مصر السابقة ،
 وضعت حركة تقدمها الفائقة ، إلى أن نفقتنا النفحات الإلهية ، وأسعفنا العناية الربانية ،
 بالخرسة الاسماعيلية ، وأعطى القوس باريتها ، لطفاً من الله بهذه الديار ومن فيها ، وتولاها
 العزيز بن العزيز ، ذلك الجنب الأنخم ، والداورى الأكرم . فقام في تنظيم أمورها على ساق

وقدم ، وشمر عن ساعد الجد والاجتهاد في تجديد ما انهدم وإحياء ما انعدم ، وأخذ يداوى تلك العلل ، ويسد ما تحلل بعد أبيه من الخلل ، وسمى في مقاصد أبيه وجده ، بأذلا في موجبات التقدم والتمدن الوطنى غاية جهده ، شاغلا باله بأقصى أنواع العمارية ، مديراً فكره فيما يستدعى لهذه الأنظار كمال الرفاهية ، فأبدى من ذلك ما لم يكن في الحساب ، وزادها من البهجة وأسباب الثروة ما لم تره في سالف الأحقاب ، ورتب ملكها أحسن ترتيب ، ونظم عقده في سلك غريب بأسلوب عجيب ، ومن تمام عناية رب العالمين أن ألهم سلطاننا الأعظم ، ولا غرو لأن الملوك من الملهمين ، حصر وراثته الحكومة على التأيد في نسل اسماعيل بأن يقولوها أكبر أولاده بعد عمره المديد ، فيألفها من فكرة جليلة رائقة ، أسست في هذه الديار ، من دواعى العمار الأسباب الفائقة ، واستلزمت تحسینا لأحوالها ، وتأميناً لحالها واستقبالها ، أطال الله عمر سلطاننا المهاب (الصواب المهيّب) وذلك دعاء إن شاء الله مستجاب ، ثم ازدادت الهمم الاسماعيلية ، بصرف أفكاره الخيرية العلية ، فيما يعلى قدر هذا الوطن ، ويرقى انتظام حاله على أسنى سنن . ومن كمال همته السنية ، وتعام رأفته ورحمته بالرعية ، وشففه بدوام راحتهم وتعام رفاهيتهم اقتضت إرادته العلية إنشاء مجلس شورى أهلية وطنية لما يعلمه من أن جمع الآراء في أمور العالمين ، والمداولة في مصالح الرعية مع عقلاء الوطنيين . من مقتضيات حسن النظام ، وموجبات كمال الالتئام ، وتعام راحة الأمان ، وفوض انتخاب أعضاء ذلك المجلس لعموم الأهالى حتى يكون ما يحكمون فيه من الأمور بواقع مألوفهم ، وعرض جميع ذلك إلى حضرة الوالى ، تبرؤاً من غوائل المفسدورية ، وتوفيراً لدواعى العدالة العمومية ، فسكنا نحن المنتخبين من سائر الجهات ، المصادفين بموسم مولد الحضرة الخديوية أسر الأوقات ^(١) ، وإذ كان إنشاء هذا المجلس الأنيق من أجل المساعى الحميدة ، وأنتم نعمة أسداها ولى النعم عبيده ، فن الواجب الأهم التشكر لتلك الحضرة العلية ، والتباهى بتلك المنقبة البهية ، ورفع أكفنا آناء الليل وأطراف النهار بالدعوات ، في أجل الأوقات ، وسائر الحالات أن يخلد عز قطرنا هذا بدوام سمود أفندينا الأنخم ، وولى عهده حضرة محمد توفيق باشا الأعز الأكرم ، وكذا بقية الأنجال الفخام ، ولا يحرم جميعنا من حسن أنظارهم ، ونفائس محاسن أفكارهم ، بجاء خاتم الرسل الكرام عليه أفضل الصلاة وأتم السلام ^(٢) »

(١) افتتح المجلس يوم عيد ميلاد الخديو اسماعيل

(٢) عن المضطه الأصلية لمجلس شورى النواب ، وهى تختلف قليلا عن الصيغة المنشورة

لجان المجلس

اجتمع الأعضاء يوم الثلاثاء ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٦٦ في مكان انعقاد المجلس (بالقلعة) ، واشتغلوا بانتخاب لجانته وكانت تسمى (الأقلام) ، وعددها خمسة طبقاً لما تقضى به المادة ٨ من اللائحة النظامية ، فوزع الأعضاء أنفسهم على اللجان الخمس وتألفت كل لجنة من خمسة عشر عضواً ، أى أن اللجان (أو الأقلام) اشتملت على جميع أعضاء المجلس ، ونذكر هنا بيان اللجان وأسماء رؤسائها .

لجنة المدائن (المواصم) ورئيسها موسى بك المقاد
لجنة روضة البحرين (الغربية والمنوفية) ورئيسها آربي بك أبو العز ، ثم سميت لجنة الغربية في الدور الثاني

لجنة الشرقية ، ورئيسها هلال بك ، وتشمل أعضاء من نواب الشرقية والدقهلية

لجنة المنيا ، ورئيسها إبراهيم أفندي الشريبي

لجنة أسيوط ، ورئيسها سليمان أفندي عبد العال

والمهمة الأولى لهذه اللجان (الأقلام) تحقيق صحة نيابة الأعضاء ، فنظرت كل لجنة في تحقيق نيابة أعضاء اللجنة الأخرى ، وقد قامت اللجان بهذه المهمة ، فكانت النتيجة إقرار صحة نيابة جميع الأعضاء ، وأرسلت النتيجة بكتاب من رئيس المجلس إلى مهردار الخديو لكي تعرض على الأعتاب الخديوية لإعطاء تذكرة الاعتماد (البير ولدى) للأعضاء

والأقلام مهمة ثانية ، وهي انتخاب لجان أخرى من بين أعضائها تسمى (قوميونات) لبحث المسائل التي يحيلها عليها المجلس كلما رأى لزوماً لذلك ، وطريقة تأليفها أن ينتخب كل قلم من الأقلام الخمسة ، عضواً واحداً من أعضائه ، فتؤلف اللجنة من خمسة أعضاء

اعتماد عضوية النواب

والإليك نص أمر الاعتماد (البير ولدى) الذي أصدره الخديو للنواب بعد تحقيق صحة نياتهم

« قدوة الوجوه المعتمدين ، والأعيان المنتخبين » فلان من بلدة كذا بقسم كذا بمديرية كذا « زيد إقباله ، ودام كماله ، قد علم آل الوطن العزيز ، وفهم أهل الفطن والتميز ، دوام شغف فؤادنا ، واشتغال أفكارنا بما فيه معمورية بلادنا هذه وسعة منفعة ديارنا ، وما يقدم أهلها في مدارج التمدن ، ويصمد بهم في معارج التمكن ، وقد علمت أن ترتيب

مجلس الشورى الوطنية ، مما يعود على ديارنا هذه بمزيد المزية ، كما جرت في سائر المدن المتمدنة وشوهد بين جميع الملل المتمكنة ، فإن تلاحق الأفكار ، وتصادق الآراء والأنظار ، يستنتج ثمرات الألباب من أغصانها ، ويستخرج محسنات الصواب من أفنانها ، وقد رأيت في أهل وطننا المبارك بحمد الله تعالى وتبارك ، من مزيد الأهلية والاستعداد ، ما يكون عوناً على حصول هذا المراد . فلذا رسمت بترتيب المجلس المذكور وإنشائه ، وأصدرت لائحة مخصوصة في كيفية انتخاب أعضائه ، بحيث يكونون من وجوه أهل وطننا ، لينوبوا عن سائر أهالي مدائننا وبلداننا ، وقد كل أمر الانتخاب الآن ، ممن يصاح لهذا الشأن ، وأنت ممن انتخبوا لهذا الخصوص ، وصدق عليهم في قرار القومسيون المخصوص ، وعرض ذلك بواسطة سعادة رئيس المجلس إلينا ، فقبل بقبوله واستحسنه لدينا . فأصدرت هذا إليك إعلاما بأنك ممن حاز شرف الامتياز بالمضوية ، في ذلك المجلس مجلس شورى النواب الوطنية ، وذلك لمدة ثلاث سنين شمسية . حسباً تقرر في اللائحة الانتخابية ، وكلحكم أصحاب روية وأهلية ، وأرباب فطنة جليلة ، وكال معرفة بالمصالح الداخلية والمنافع المحلية ، فأمل في سمو أفساركم ، وعلو أنظاركم ، أن يكون في اجتماعكم هذا ما يزيد أوطاننا به فلاحاً وتمديناً ، ونجاري غيرها من الممالك المعمورة والدائن المشهورة إصلاحاً وتحسيناً . فتعاونوا في النظر الصائب ، وتبينوا الفكر الثاقب ، وخذوا فيما يتعلق بهذا المجلس من المصالح الداخلية ، والمواد التي ترى الحكومة أنها من خصائص هذه الشورى الوطنية ، وأدوا وظائف هذه الجمعية على وفق حدودها ، وأبدوا من شرائف الآراء البهية خير موجودها ، ونبصروا لما فيه اعتلاء أقدارنا بأقطارنا ، واجتلاء أوطاننا بأوطارنا ، ومزيد الرفاهية لأهاليها وساكنتها على وفق المطلوب ، وانتظام حال الزراعة والتجارة والصناعة فيها على أحسن أسلوب . نسأل الله دوام التوفيق وبلوغ الآمال ، وحسن الحال والمآل ، فهو مولى الخير ومولى السكال »

في رجب سنة ١٢٨٣

محاضر الجلسات

لم تكن جلسة الافتتاح معدودة ضمن جلسات المجلس ، وإنما بدأت الجلسات بعد تأليف الأقسام ، ومحاضر الجلسات كان يكتبها كاتب المجلس ، ويوقع رئيس المجلس على محضر كل جلسة ، أما القرارات فيوقع عليها رئيس المجلس وجميع الأعضاء

طريقة المداولة في المجلس

كان للمجلس أن يتداول فيما تعرضه عليه الحكومة من الشؤون ويبدى رأيه فيها ، وله أن يتداول في الاقتراحات التي يقدمها أحد الأعضاء ، فإذا تقدم عضو بأى اقتراح ، يمرضه رئيس المجلس على الهيئة لتبحث أولاً في هل تنظر فيه أم لا ، فإذا استقر رأيها على المداولة فيه ترسل صورته إلى المجلس الخصوصى (مجلس الوزراء) ليحاط به علماً ، ثم يطرح على بساط البحث ، ويتداول الأعضاء فيه ، ويحيلونه في الغالب على اللجنة لتفتّحها الأعلام ، فإذا أتمت اللجنة بحثه قدمت عنه تقريراً يطبع ويوزع على الأعضاء ، ثم يتداولون فيه ، وإذا استقر رأى المجلس على قرار فى موضوعه يرسل القرار إلى المعية السنية لعرضه على الخديو ويقرر فيه ما يراه ، وإذا استدعت المناقشة حضور بعض كبار الموظفين لتوضيح وجهة نظر الحكومة يحضر اوزير (الناظر) المختص أو الموظف الفنى ، فيبدى بالإيضاحات المطلوبة ، ويكون حضور النظار أو كبار الموظفين بناء على طلب المجلس أو برأى الحكومة .

ونذكر ممن حضروا فى الدور الأول من الوزراء وكبار الموظفين ، شريف باشا وزير الداخلية ، ومحمد حافظ باشا وزير المالية ، ومحمد مظهر باشا وكيل وزارة الأشغال ، ومحمد نقيب باشا مفتش هندسة الوجه القبلى ، وسلامه بك (باشا) إبراهيم مفتش هندسة الوجه البحرى ، وعلى بك مبارك (باشا) وكان وقتئذ رئيس هندسة المعية السنية ، وإسماعيل صديق باشا مفتش عموم الأقاليم ، وكان أكثرهم حضوراً

وقد شغلت مقترحات الأعضاء معظم جلسات الدور الأول ، فكان عمل المجلس قاصراً على المداولة فيها ، وإنا موزون هنا أهم هذه المقترحات كما استخلصناها من مضابط المجلس (١)

(١) أول المقترحات التي تقدم بها الأعضاء اقتراح من هلال بك أحد نواب الدقهلية فى بحث مسألة السخرة ووضع نظام يخفف من وطأتها ، فتداول الأعضاء عدة جلسات فى

(١) راجعنا هذه المضابط فى « الوقائع المصرية » التي كانت تنشرها فى حينها ، ولكن لاحظنا فقدان بعض سنوات بأ كلها من مجموعة الوقائع المصرية الموجودة فى دار الكتب ، أو بالدقخة المصرية بالقلمة ، وفقدان أعداد كثيرة من السنوات المحفوظة ، فاستكملنا هذا النقص بالرجوع إلى المضابط الأصلية المحفوظة كاملة فى مكتبة البرلمان ، ويجدر بنا فى هذا المقام أن نتوه بالجهود المحمودة التي بذلها الأستاذ محمد خليل صبحى رئيس قلم مكتب مجلس النواب فى جمع هذه المضابط وتبويبها وتنسيقها بعد أن كانت مشتتة فى مختلف المصالح والدواوين ، وما يذله من البحث والتنقيب لجمع صور رؤساء مجلس شورى النواب والهيئات النيابية القديمة والحديثة ، فأدى بهذه الجهود خدمة للتاريخ يستحق من أجلها جزيل الشكر والتناء .

هذه المسألة ، ثم أحييت على اللجنة (قومسيون) سميت لجنة (العمليات) مؤلفة من خمسة أعضاء ، وهم محمد بك سعيد ، وحسن افندى شعراوى ، ويوسف محمد ، والسيد أحمد الشريف ، والشيخ محمد الصيرفى

وقد بحثت اللجنة هذه المسألة واشترك معها فى البحث اسماعيل باشا صديق وسلامة بك إبراهيم ، وثاقب باشا ، وعلى بك مبارك ، وكان إيفاد هؤلاء المهندسين من طرف الحكومة لارتباط مسألة السخرة بمشروعات الري والمهندسة ، فقدمت اللجنة تقريراً مطولاً خلاصته تنظيم السخرة على أساس اعتبارها من المنافع العامة ، وأنها مفروضة على من تتراوح اعمارهم بين ١٥ و ٥٠ سنة من أهل البلاد التى تستفيد من أعمال السخرة ، وجعلها مبنية على قاعدة المساواة بين الأهلين (والمساواة فى الظلم عدل) ، فوافق المجلس على تقرير اللجنة ، وطلب عمل إحصاء للأشخاص تطبقاً لهذه القاعدة حتى يؤخذ الأنفار للسخرة بالدور

واستمتع ببحث السخرة إثارة مسألة أخرى أوعزت بها الحكومة ، وكان المجلس فى غنى عنها ، وهى وضع ضريبة على المواشى ، وحثتها فى ذلك أن أعمال المنافع العامة التى تنفذ بواسطة السخرة تقتضى مهمات وأدوات يجب شرائها بالثمن ، ولما كانت المواشى الموجودة بالأقاليم مخصصة لأعمال الزراعة ، فوجب أن يفرض عليها مقدار معلوم من الضريبة ، بما يوفى ثمن هذه المهام ، وعلى ذلك وافق المجلس على فرض هذه الضريبة ، ومقدارها عشرون قرشاً فى السنة على كل رأس من مواشى الزراعة كالأبقار والجاموس والثيران والخيول والبغال ، أما الجمال ففرض على كل رأس منها ثلاثون قرشاً ، وعلى كل رأس من الحمير عشرة قروش ، واستثنيت من هذه الضريبة مواشى المدن والبنادر

(٢) اقترح ابراهيم افندى الشريعى رئيس لجنة المنيا ، النظر فى مسألة تقسيط الأموال الأميرية ، وتحديد مواعيد لدفعها تسهيلاً لسدادها ، وأحيات هذه المسألة على اللجنة مؤلفة من خمسة أعضاء : وهم محمد أفندى شمير ، ونصر الشواربى ، وميخائيل أنناسيوس ، ومحمد عفيفى ، وحמיד أبو ستيت ، ورأت اللجنة وجوب تحديد مواعيد لسداد فى أوقات جنى المحاصيل توفيراً لراحة الأهلى فى دفع الأموال ، وقد حضر حافظ باشا وزير المالية إلى المجلس بعد أن قدمت اللجنة تقريرها فى هذا الموضوع ، وأوضح وجهة نظر الحكومة ، وهى أن رأى المجلس فى محله ، ولكن الحكومة لا يمكنها تعديل مواعيد الضرائب لأنها مرتبطة بدفع فوائد ديونها فى المواعيد المحددة لسداد الأموال ، واستحسن تأجيل النظر فى هذه المسألة إلى السنة المقبلة ، إذ ينظر المجلس فى مسألة الديون ومسألة التقسيط معاً ، فأقر المجلس ذلك .

(٣) اقترح أنربى بك أبو العز أحد نواب الغربية ، تعميم المدارس (الابتدائية) بإنشاء مدرسة في كل مديرية ، فأقر أعضاء المجلس الاقتراح وحيدوه ، وظهر منهم الميل الشديد إلى تعميم التعليم بين طبقات الأمة كافة ، وأحالوا المشروع على لجنة مؤلفة من عمر أفندى أبو يحيى ، ومحمد حمودة ، وعلى سيد أحمد ، والسيد محمود المطار ، وأحمد أفندى أباطة ، وانتهت اللجنة في تقريرها إلى وجوب إنشاء مدرسة في كل مديرية وكل محافظة ، وأن يكون التعليم فيها مجانا ، وحضر شريف باشا ووافق باسم الحكومة على تقرير اللجنة ، غير أنه طلب تأجيل إنشاء المدارس في السويس والقصر والعريش حتى يتم إنشاء المدارس في المديرات والمحافظات الأخرى ، فوافق المجلس على ذلك ، وأقضى شريف باشا في بيانه بالجهود التي تبذلها الحكومة في سبيل نشر التعليم ، وأنهى إلى المجلس أن الخديو وقف على المدارس جميع الأتبان التي يتألف منها تفتيش الوادى ، فقابل المجلس هذا البيان بالشكر والدعاء للخديو (٤) اقترح سليمان أفندى عبد المال من نواب أسيوط النظر في وضع نظام لسننات التعامل بين الناس ، وأحيلت هذه المسألة على اللجنة المؤلفة لبحث مسألة التقسيط ، وحضر اسماعيل صديق باشا حين المناقشة فيها ، وأنهى إلى المجلس أن الحكومة مشغولة بسن قانون عن الرهون والمعاملات ، وأن المنوط بوضع مشروع القانون المذكور هو رئيس المجلس (اسماعيل راغب باشا) فاكثف المجلس بذلك

(٥) اقترح ميخائيل أفندى اثناسيوس من نواب المنيا إلغاء نظام المهد (جمع عهدة) ، وخلاصة هذا النظام أن الحكومة في عهد محمد على باشا كانت تعهد إلى بعض الأعيان والمأمورين ورجال الجهادية جبابة ضرائب بلاد بأكلها ممن كان أهلها غير قادرين على زراعة جميع زمامها أومتأخرين في سداد مالها ، فكان المتمهدون يتكفلون بسداد الضريبة من مالهم الخاص إذا لم يحبوها من الأهليين ، وقد أدى هذا النظام إلى إرهاق الفلاحين لأن المتمهدين كانوا يسخرونها لمصالحهم الخاصة فألغته الحكومة سنة ١٨٥٠ إذ أصدرت أمرها باسترجاع البلاد من المتمهدين ثم عاد العمل به في أوائل عهد اسماعيل ، فضج الناس من مساوئه ، فلا غرو إن قوبل اقتراح ميخائيل أفندى اثناسيوس بالاستحسان

وقال الحاج يوسف عبد الفتاح ، ما خلاصته ، إن الأصل في إعطاء البلاد عهدة هو مساعدة الأهالى على سداد الأموال لعدم اقتدارهم على زراعة أطيانهم وسداد أموالها ، ولكن المتمهدين كانوا يفتصبون ما يزيد عن المال من محصولات الأهالى وأخذ بعضهم لعهدتهم أراضى لا تزرع لمجرد الرغبة في تسخير الفلاحين للعمل في مزارعهم الخاصة ، وطلب

فك العهد جميعها لأن الأهالي في مقدورهم سداد ما عليهم من الأموال رأساً للحكومة دون وساطة المتهدين

وحيد الأعضاء فك العهد وإعادة الأتيان إلى أصحابها ، ثم قرروا إحالة المسألة على لجنة انتخبت لهذا الغرض ، مؤلفة من الشيخ العدل أحمد ، وأحمد علي ، والحاج شتا يوسف ، وأحمد عبد الصادق ، ومحمد الوكيل

وانتهت المناقشة في الموضوع بأن قرر المجلس بجلسته ١٦ شعبان سنة ١٢٨٣ فك العهد جميعها ابتداء من سنة ١٢٨٤ هـ ووافقت الحكومة على هذا القرار ونفذته

(٦) اقترح محمد افندي حمادى من نواب جرجا ، وضع نظام لضبط عملية تحصيل الأموال في المديرية لمنع العبث في قيد المتحصلات ، وذكر أن الأهالي في الوجه القبلى يدفعون المال ليد (الشاهد) ويقيد ما يدفعونه في ورق عادة ويبقى المتحصل عند (الشاهد) لآخر الشهر حتى يحضر الصراف ، وإنه لطول المدة وعدم القيد بالدفاتر المقتمة يحصل « خلطة ومشوشية في الإيراد »

وأحيلت هذه المسألة على اللجنة « التفسير » وقدمت عنها تقريراً طلبت فيه ضبط عملية التحصيل ، واتباع طريقة يعرف منها كل محمول مقدار مادفعه على وجه التحقيق ، حتى تحفظ حقوق الأهالي ، ويمنع عبث الصيارفة ، فوافق اسماعيل باشا صديق على ما رآه اللجنة ، ووعد بوضع الطريقة المطلوبة

(٧) اقترح سليمان افندي اللواتى من نواب الغربية ، منع مجازاة العمد بالضرب ، وقال الشيخ محمد الشواربى منع الضرب عن العمد وغيرهم من الأفراد ، وأن يرفع من القانون النص الذى يبيح الضرب للحكام ، وتناقش الأعضاء طويلاً في هذه المادة ، ثم صرح رئيس المجلس بأن القانون الذى تجرى الحكومة وضمه وتنقيحه منصوص فيه على منع الضرب ، فاكتمل المجلس بذلك

(٨) اقترح هلال بك ، النظر في الأتيان الناشئة عن زيادة المساحة من صالحة وبور ، وإضافتها بالمال إلى أصحاب الأتيان المتداخلة فيها أو الملتصقة بها

وأحيلت هذه المسألة على لجنة العهد ، وقدمت تقريرها وحصلت المناقشة فيه بحضور اسماعيل باشا صديق ، وخلاصة ما قرره المجلس فيها بجلسته ٢٥ شعبان سنة ١٢٨٣ إضافة أتيان الجزائر بثمان يساوى قيمة إيجارها عن ثلاث سنوات ، وربط عليها مال المثل ، أما أتيان الحيطان فتعطى أيضاً بالثمن بواقع إيجار ثلاث سنوات ، وربط عليها مال الخوض ،



اسماعيل راغب باشا

رئيس مجلس شورى النواب فى دور انعقاده الأول
(من ٢٥ نوفمبر ١٨٦٦ إلى ٢٤ يناير ١٨٦٧)

والأطيان البور التى يرغب الأهلون استصلاحها تعطى لهم من غير ثمن على أن يدفعوا مالها بعد مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات ، أما أطيان الأخراس والمستبحرة والمالحة فتعطى لمن يستصلحها من غير ثمن على أن يدفع الضريبة المائلة عنها بعد مدة لا تتجاوز ست سنوات ، وأطيان البرارى تعطى لمن يرغبها من غير ثمن وتمضى مدة عشر سنوات من الضرائب ثم تربط عليها ضريبة عشورية من درجة الدرر لمدة خمس سنوات ، ثم تربط عليها ضريبة المثل بعد انقضاء هذه المدة ، وقد وافقت الحكومة على هذا القرار على أن لا يطبق على أطيان الضواحي والبنادر وأطرافها ، لأنها تعتمد من الأراضى القابلة للبناء ، وزاد الخديو مدة الإعفاء من الضريبة بالنسبة لأطيان البرارى فجعلها خمس عشرة سنة بدلا من عشر

(٩) اقترح الشيخ محرم على من نواب الدقهلية فتح قنطرة البوهية وإزالة ما بها من

السدود لتجرى المياه فى ترعة البوهية ولا تحرم بلاد مركز السنبلوين من الرى

(١٠) اقترح الشيخ العدل احمد من نواب الدقهلية . إعادة فى البحر الصغير على النيل

بدلا من فمه الذى كان على ترعة المنصورة لسهولة وصول مياه الرى إلى البلاد الواقعة عليه

(١١) واقترح على بك خفاجى نائب دمياط توصيل مياه ترعة الشرقاوية إلى البلاد

السكاننة بشطوط دمياط ، وقال الشيخ العدل أحمد إن هذه الترع واصله فى ذلك الحين

(سنة ١٨٦٧) إلى القنطرة البيضاء المجاورة لبلاد الشطوط ، وارتأى مدها لنهاية الشطوط

حتى لا تحرم مياه الرى

(١٢) واقترح كل من حميد أبو ستيت . ومحمد سحلي من نواب قنا ، إصلاح الري بمحوض سمهود الواقع على حدود مديرية قنا وعمل مصرف للحوض المذكور وأحيلت هذه الاقتراحات الأربعة على لجنة العمليات ، وبحث فيها بحضور اسماعيل باشا صديق وكبار المهندسين السابق ذكرهم ، ولمناسبة بحث هذه المقترحات في لجنة العمليات قدم أعضاء اللجنة مقترحات أخرى خاصة بأعمال الري والمهندسة بيلادهم ؛ فبحثتها اللجنة على ضوء ملاحظات المهندسين ؛ واتخذت فيها جميعا من القرارات ما يكفل توفير الري وراحة الأهالي ، وصدق المجلس على قراراتها في هذا الصدد

انتهاء الدور^(١)

وفي جلسة الأربعاء ٢٤ يناير سنة ١٨٦٧ (١٨ رمضان سنة ١٢٨٣) أعلن رئيس المجلس ختام الدور ، وألقى خطبة وجيزة أعرب فيها عن التشكر للخدوي على منشأته العظيمة « الموجبة لازدياد عمران الوطن » وعلى الأخص إنشاء هذا المجلس ، وشكر الأعضاء على سديد أفكارهم التي أبدوها في المسائل التي عرضوا لبحثها كإنشاء المدارس والعمليات (السخرة) وتقسيم الأموال وفك المهد وإصلاح الأقطان وإجراءات صيارف القرى ، وسندات المعاملات ، وألمع إلى ما ذكره مندوبو الحكومة الذين حضروا الجلسات من أن أفكار المجلس في هذه المسائل حلت محل القبول لدى الخديو « ولي النعم » ورجال حكومته ، وأعرب عن أمله في أن تنال البلاد مزيد التقدم بما يبدية الأعضاء في السنين المقبلة من سديد الآراء ، وختم خطبته بالدعاء للذات الخديوية ، وانصرف المجلس على ذلك

وكان يبدو على مقترحات الأعضاء ومداولاتهم حسن القصد ، والرغبة الصادقة في خدمة المصالح العامة ، وإصلاح حالة البلاد من الوجهة الاقتصادية ، وتحسين حالة الأهالي الاجتماعية ، كما يبدو عليهم الآثار في الآراء ، وسلامة المنطق ، والخبرة بالمسائل المحلية التي تباحثوا فيها ، وكان يبرزهم إلى حد ما — الاستقلال في الرأي ، والاضطلاع بالمسائل العلمية والمالية أما الحكومة فكانت تعني بقتبع مباحثات المجلس وتوفد رجالها في بعض الجلسات ، للاتصال بالأعضاء في مباحثهم ، وإطلاعهم على وجهة نظرها ، وكان حضورهم يحكم صلة التفاهم بين الأعضاء والحكومة ، وأكثر رجال الحكومة عملا في هذا الصدد اسماعيل باشا

(١) كلمة (دور) كانت تستعمل للتعبير عن الهيئة النيابية بسنواتها الثلاث ، ولكننا رأينا اتباعا للمصطلحات الحديثة أن نقصر كلمة (دور) على الانقضاء السنوي

صديق مفتش عموم الاقاليم وقتئذ ، وصاحب الخطوة الكبرى عند الخديو اسماعيل ولم يتناول الأعضاء في مباحثهم بالدور الأول إلا الإصلاحات المحلية ، أما المسألة المالية التي كانت تشغل الأفكار في ذلك الحين فإنهم لم يعرضوا لها ، كما لم يطلبوا اطلاعهم على ميزانية الحكومة ليتباحثوا فيها ، ولم يبدأ تطلعهم إلى البحث فيها إلا في دور الانعقاد الثاني كما سيجي بيانه

وصفوة القول إننا إذا لاحظنا نظام المجلس الأساسي وملابسات العصر الذي اجتمع فيه ، نجد أن أعماله ومباحثه تدل على مستوى برلماني لا بأس به من أعضاء أول هيئة نيابية ظهرت في عهد اسماعيل

رواية لا أصل لها

ولا يسعنا أن نختم هذا البحث قبل أن نشير إلى رواية يرددها بعض المؤلفين عن موقف المعارضة بـ مجلس شورى النواب في أول أدوار انعقاده ، فقد زعموا أن شريف باشا ، وكان إذ ذاك وزيراً للداخلية ، أفهم النواب أن المجالس النيابية تنقسم دائماً إلى حزبين ، أحدهما يؤيد الحكومة والآخر يعارضها ، وأنه يجدر بهم أن يؤلفوا من بينهم ذينك الحزبين ، وأن أعضاء حزب الحكومة يجلسون في مقاعد اليمين ، ونواب المعارضة يجلسون في مقاعد اليسار ، فاستنكر النواب أن يكون من بينهم من يعارض الحكومة ، وجلسوا جميعاً في مقاعد اليمين ، فأفهمهم شريف باشا أنه لا بد أن يجلس بعضهم في مقاعد اليسار ، فلم يكن من الأعضاء إلا أن تحولوا إليها جميعاً .

وظاهر على هذه الرواية مسحة الهزل والخيال ، فهي ولا شك من مخترعات بعض الكتاب الأوروبيين الذين يطيب لهم أن يبتدعوا أمثال هذه الحكاية ، وقد بحثنا كثيراً فلم نجد لها سنداً من أقوال شاهد عيان ، ولا جاء ذكرها ولو تلميحاً في مضابط المجلس ، على أن الرواية في ذاتها لا يسميها المنطق ، فإن نظام المجلس وحدوده واختصاصه وملابساته ، كل ذلك لا يدع مجالاً لتأليف حزب للحكومة وحزب للمعارضة ، فالأحزاب الموالية والمعارضة إنما توجد حيث يكون للمجلس حق الاقتراع على الثقة بالوزارة ، ولم يكن لمجلس شورى النواب هذا الحق أصلاً ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد شهد أحد الكتاب الفرنسيين وهو المسيو جليون دنجلار Gellion Danglar حوادث مصر من سنة ١٨٦٥ إلى سنة ١٨٧٥ ، وله عن مشاهداته فيها « رسائل » تكلم فيها عن مجلس شورى النواب ،

فلم يذكر هذه الحكاية ولا أشار إليها ، ولو كان لها ظل من الواقع لما فاته أن يذكرها ، وهذا يقطع ببطلانها ، وكل ما ذكره السيو دنجلار عن موقف المعارضة في المجلس أنه ظهر من بين أعضائه نائبان معارضان أبدى رأيهما بما يخالف وجهة نظر الحكومة ، قال فكان جزاؤهما الطرد من المجلس بأمر الخديو باعتبار أنهما عضوان مشاغبان للحكومة وأنهما خطر على الأمن العام^(١)

فهذه الرواية يسيئها العقل ويؤيدها النطق ، فإن نزعة الحكومة للاستبدادية تأبى أن يقف نائب في ذلك المصير موقف المعارضة ، فلا غرابة أن تبادر الحكومة إلى طرد النائبين المعارضين من المجلس ، وكنا نود أن نعرف من هما هذان النائبان الجريئان اللذان ظهرا بهذا المظهر المشرف في أحوال الانمقاد الأولى لمجلس شورى النواب ، ولكننا لم نظفر بهذه الأمانة ، ولم نتبين نواب المعارضة إلا في أحوال انمقاده الأخيرة كما سيجىء بيانه

دور الانمقاد الثاني

١٦ مارس سنة ١٨٦٨ — ٢٣ مايو سنة ١٨٦٨

افتتح الخديو اجتماع المجلس يوم الاثنين ١٦ مارس سنة ١٨٦٨ (٢٢ ذى القعدة سنة ١٢٨٤) في مكانه المعتاد (بالقلعة) وكان يصحبه شريف باشا رئيس مجلس الاحكام ، وشاهين باشا وزير الحربية ، واسماعيل باشا صديق مفتش عموم الاقاليم ، وذو الفقار باشا وزير الأمور الخارجية ، وأحمد رشيد باشا محافظ القاهرة ، وحسين باشا أمين بيت المال ، وراتب باشا ناظر ديوان الأوقاف ، وحسن راسم باشا ، وطلعت باشا كاتب الديوان الخديو ، وأحمد خيرى بك المهردار ، واجتمع الأعضاء برئاسة عبد الله باشا عززت الذى عين رئيساً للمجلس في هذا الدور

وقد تأخر المجلس عن مواعده المحدد في اللائحة الأساسية وهو شهر كيهك (ديسمبر) ، وأشار الخديو عند افتتاح الدور إلى أسفه لهذا التأخير الناشئ عن مرضه ، ثم عهد إلى خيرى بك بقلادة خطبة المرش (مقالة الافتتاح) فتلاها

وهي خطبة طويلة أشار فيها إلى المسائل التى قررها المجلس في العام الماضى ، وما أنفذته الحكومة منها ، وما لم تنفذه وبيان الأسباب ، فذكر مما نفذ إنشاء مدرستى بنها وأسيوط

(١) رسائل عن مصر الحديثة للسيو جليون دنجلار . الرسالة السابعة المؤرخة يونيه سنة ١٨٦٨

« والباقي تحت الاجراء » ، وفك العهد ، وإضافة الاطيان الزائدة في المساحة ، وضم الاراضى القابلة للزراعة إلى من يرغبها من الأهلين ، وانفاذ معظم المقترحات الخاصة بالرى



عبد الله باشا عزت

رئيس مجلس شورى النواب في الأدوار الآتية

- (١) ١٦ مارس سنة ١٨٦٨ — ٢٣ مايو سنة ١٨٦٨
(٢) ٢٨ يناير سنة ١٨٦٩ — ٢٢ مارس سنة ١٨٦٩
(٣) أول فبراير سنة ١٨٧٠ — ٣١ مارس سنة ١٨٧٠
(٤) ٧ أغسطس سنة ١٨٧٦ — ١٠ أغسطس سنة ١٨٧٦
(٥) ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٧٦ — ١٦ مايو سنة ١٨٧٧

وذكر أن ترتيب الأنفار للسخرة بالدور طبقا لقرار المجلس متوقف على إتمام تمداد الأنفس ، وأن مسألة سندات المعاملة موقوفة على إصدار قانون الرهون الذي كان موضع البحث والمذاكرة ، وقال عن مسألة تعديل أفساط الأموال الأميرية ، إن إجراء هذا التعديل لا يخلو من صعوبة « والحكومة لا تقصر عن إجرائه حسب الإمكان » ووعد باطلاع أعضاء المجلس على الأسباب التي أخرت تنفيذه ، وطلب المذاكرة في هذا الموضوع لتقريره على « صورة مستحسنة »

وأشار إلى مشاريع الإصلاح التي اعترمت الحكومة لإجرائها وقررت عرضها على المجلس للمدولة فيها ، كتحسين الأحوال الصحية ، والعناية بزراعة القطن ، وتحسين باقى الزراعات ، وإتمام الرياحات الكبيرة التي تؤدي « إلى تكثير المياه في الغربية والمنوفية والبحيرة وبسببها تزداد عمارية بلاد كثيرة ، فالاسراع إلى إتمامها من أهم الأمور » .

وختم الخطبة بقوله « والواجب علينا الاجتهاد في تدارك الأسباب الموصلة إلى عمارية الوطن ، والله المرشد إلى أقوم طريق ومنه العناية والتوفيق »
وبعد انتهاء جلسة الافتتاح إستأنف المجلس اجتماعه ، وانتخب لجنة الرد على خطاب العرش ، فتألفت من عشرة أعضاء وهم :

الشيخ مصطفى جمبي ، الشيخ محمد الصيرفي ، ابراهيم افندي الشربعي ، الشيخ على سيد احمد ، محمد افندي شعير ، السيد احمد الشريف ، سليمان افندي عبد المال ، عمرا افندي ابو يحيى ، هلال بك ، محمد بك سعيد

وقدمت اللجنة إلى الخديو جواب المجلس ، مشتملا على العبارات المألوفة في تقديم فروض التشكر للذات الخديوية ، مع التنويه بمشاريع الاصلاح التي جاءت في خطبة العرش ، وابتهجت لما أذن به الخديو من اطلاع الأعضاء على أحوال المالية للوقوف على الأسباب التي أخرت تعديل أقساط الأموال الأميرية

لجان المجلس

بقيت لجان (أقلام) المجلس المنتخبة من الدور الماضي كما هي من غير انتخاب جديد

تغييرات في الأعضاء

توفي من الأعضاء موسى بك العقاد من نواب القاهرة ، وانتخب بدله السيد محمود عبد عبد المعطى ، ومحمد حمادى من نواب جرجا ، وانتخب بدله همام حمادى من المنشاء ، ومحمد الوكيل من نواب البحيرة ، وانتخب بدله الشيخ ابراهيم الوكيل عمدة سمخراط .

ولما كان موسى بك العقاد رئيساً للجنة المدائن في الدور السابق فقد انتخب لرأسها الحاج يوسف عبد الفتاح من نواب القاهرة

قرارات المجلس

أصدر المجلس قرارات في عدة مسائل تتعلق بالمنافع العامة والمحلية ، ومن أهم قراراته : إنشاء مجلس زراعى في كل مديرية يسمى (مجلس تنظيم الزراعة) ينتخب أعضاؤه بمعرفة العمدة بنسبة عضوين عن كل مركز للظفر في الشؤون الزراعية وتحسينها وتقديمها ، وإنشاء حقول للتجارب الزراعية يهده إلى علماء النبات إجراء تجارب الزراعات الحديثة فيها ، وإجراء تعداد السكان لتنظيم السخرة على قاعدة المساواة ، وجواز دفع البديل النقدي للاعفاء من

الخدمة العسكرية وأن تكون قيمة البدل بالنسبة للمقترعين الجدد ثمانين جنيهاً ، وقرر أيضاً إتمام الرياحات الكبرى وما تستتبعه من منشآت الري ، وردم البرك والمستنقعات ، وتعميم لقاح الجدري وزيادة عدد أطباء الصحة في الأقاليم ، وإنشاء المستشفيات ، وتعديل الضرائب وقد قرر فيها اعتماد درجات ترتيب الضرائب التي تعمل في كل مديرية بمعرفة مندوبي الحكومة ومن يرافقهم من العمدة والأعيان ، ونفذت فعلاً

ومن حضر من الوزراء وكبار موظفي الحكومة جلسات هذا الدور : شريف باشا ، وعلى باشا مبارك وقد صار وزيراً للمعارف والأشغال ، وإسماعيل باشا صديق ، ومصطفى بهجت باشا المهندس الكبير مفتش هندسة الوجه القبلي ، وسلامة بك (باشا) مفتش هندسة الوجه البحري ، والدكتور كلوتشي بك ، والدكتور محمد علي البقلي بك ، والقي كل منهما بياناً هاماً في الإصلاحات الصحية

المناقشة في المسألة المالية

عين إسماعيل باشا صديق في خلال هذا الدور وزيراً للمالية ، مع بقائه مفتشاً لعموم الأقاليم ، فعمّمت سلطته ، إذ انتهى إليه زمام الشؤون المالية وشغلت المسألة المالية أفكار الناس في ذلك الحين لتلاحق قروض الخديو إسماعيل منذ ولايته العرش ، فقد تولى الحكم سنة ١٨٦٣ وعلى الحكومة من الديون التي اقترضها سعيد باشا نحو أحد عشر مليوناً من الجنيهات ، فبدلاً من أن يبذل جهده لوفاء هذا الدين استدان في سنوات ١٨٦٤ و٦٥ و٦٦ و٦٧ من الديون الثابتة نيفاً وأربعة عشر مليون جنية ، ومن الديون السائرة نحو عشرة ملايين جنية

وتحرّكت نفوس النواب لاستطلاع حقيقة الحالة المالية التي كانت أسرارها محجوبة عن الانظار ، وانقضى دور الانعقاد الأول دون أن يعرضوا لهذه المسألة على أهميتها ، ثم أثاروا بحثها في الدور الثاني ، وألفوا لجنة من ثلاثة أعضاء لدرسها وتقديم بيان عنها للمجلس ، وتوجه الأعضاء إلى وزارة المالية واطلعوا على بعض دفاترها ، ثم عادوا إلى المجلس ، وأفضوا إليه بيانات غير صحيحة عن ديون الحكومة تلقوها من إسماعيل باشا صديق الذي كان معروفاً عنه أن كل ما يذكره من الأرقام عن مالية الحكومة مبنى على الكذب والتضليل وذكروا أن الباقي من ديون الحكومة نحو سبعة ملايين جنية ، وهو رقم خيالي دون الحقيقة بكثير ، لأن الديون بلغت في ذلك العام نيفاً وأربعة وثلاثين مليون جنية ، وقالوا إن الحكومة تفكر أيضاً في عقد قرض جديد

ميزانية سنة ١٨٦٨ — ١٨٦٩

وقدم اسماعيل باشا صديق ميزانية ١٨٦٨ — ١٨٦٩ وخلاصتها كما يأتي بالجنهات :

الإيرادات ٧٢٩٠٠٠٠ جنيه

المصروفات ٤٧٠٦٠٠٠ جنيه

الزيادة المزعومة في الإيرادات ٢٥٨٤٠٠٠ »

وهذه الأرقام لا حقيقة لها ، ونحالف الواقع من كل الوجوه ، فإن مصروفات تلك السنة زادت عن إيراداتها بنحو عشرة ملايين جنيه ، استدانها الحكومة بقروضها المتلاحقة وديونها السائرة ، ولم يقم في المجلس من يناقش الحكومة ويسألها عن سبب الضيق المالي الذي تشعر به ويستدعي عقد سلفة جديدة إذا كانت الإيرادات تزيد عن المصروفات بالمقدار الذي يظهر في الميزانية

وألف المجلس لجنة أخرى من خمسة أعضاء ينضم إليهم أعضاء اللجنة الأولى ، للبحث عن الوسائل الكفيلة بمعالجة الحالة المالية ، فقدمت اللجنة تقريراً تدل القرائن والملايسات على أنه موعز به من الحكومة ، وخلاصته أنها ترى زيادة الضرائب على الأتياين بمقدار السدس ، وعقد قرض داخلي

وحضر اسماعيل صديق بجلسة ٢٧ محرم سنة ١٢٨٥ ، وأفضى ببيان خلاصته أنه مع ما يزعمه من زيادة الإيرادات عن المصروفات فإن الحاجة تدعو إلى زيادة الضرائب ، وعقد قرض داخلي بخمسة ملايين من الجنيهات ، لأداء الباقي من ديون الحكومة ، فوافق المجلس على وجهة نظره ، وانتهت المناقشة في المسألة المالية بتبنيجتين سيئتين :

(الأولى) زيادة الضرائب على الأتياين بمقدار سدس المربوط من الأموال لمدة أربع سنوات (وبعد انتهائها تقررت بصفة دائمة)

(الثانية) عقد قرض جديد زاد من عبء القروض ، ولم يخصص شيء منه لسداد الديون السابقة ، بل ابتلغته سياسة الاسراف التي كان يتبعها الحديو وبنفذه اسماعيل صديق

ولم يقد القرض الجديد في داخل البلاد ، بل اقترضته الحكومة في الخارج من بيت أوبنهايم المالي ، ولعلمها أرادت بذلك أن تكتم حقيقة مشروطه عن الأنظار ، ولم يكن مقداره خمسة ملايين ، كما وعد بذلك اسماعيل باشا صديق ، بل كان مبلغاً ضخماً بلغ

١٨٩٠ ر ١١ من الجنيهاً ، وهو المعروف بقرض سنة ١٨٦٨ ، وهذا التصرف يدلك على مبلغ استهانة الحكومة بقرارات مجلس شورى النواب ، وانفرادها بالتصرف في المسائل المالية التي تعتبر الرقابة عليها من أخص حقوق الهيئات النيابية وكان ختام الدور الثاني جلسة ٢٣ مايو سنة ١٨٦٨

دور الانعقاد الثالث

٢٨ يناير سنة ١٨٦٩ — ٢٢ مارس سنة ١٨٦٩

عين الخديو لرئاسة المجلس في هذا الدور عبد الله باشا عزت الذي تولى الرئاسة في الدور السابق ، وافتتح اجتماعه يوم الخميس ٢٨ يناير سنة ١٨٦٩ (١٥ شوال سنة ١٢٨٥) بالقلمة ، بصحبه شريف باشا وزير الداخلية ، وشاهين باشا وزير الحربية ، واسماعيل باشا صديق وزير المالية ، ومحمد حافظ باشا رئيس مجلس الأحكام ، وذو الفقار باشا وزير الأمور الخارجية ، وحسن باشا راسم مفتش عموم الأقاليم ، وطلعت باشا كاتب الديوان الخديو ، وأحمد خيرى بك حامل الختم

خطبة العرش وأهميتها

وتليت خطبة الافتتاح ، وهي أطول خطب الخديو اسماعيل في مجلس شورى النواب ، وأغزرها مادة ، لما جمعت من البيانات عن أعماله منذ ولايته العرش إلى سنة ١٨٦٩ ، ولأهمية هذه الخطبة نلخصها هنا تلخيصاً وافياً

ابتدأ الخديو خطابه « بالسلام على أهل المجلس » ، وأعرب عن سروره لاجتماعهم بقصد المذاكرة فيما يعود على الوطن بالنفع العظيم ، وذكر الشؤون المالية فأبدى سروره لحسن سيرها ... من غير مضايقة للحكومة أو مشقة للأهالى ، مع نقص النيل في ذلك العام ، وذكر ما بذلته الحكومة من الجهود والوسائل لملافة هذا النقص ، وتوفير أسباب الرى ، وأن هذه الوسائل أثمرت في الوجه البحرى ، ولكنها لم تأت بكل ما تبتغيه الحكومة في الوجه القبلى ، وحرمت بعض الجهات ماء الرى لملو أراضيها ، فأعفيت من الضريبة ، ووزعت الحكومة الغلال على أهلها ساعدتهم في مؤونتهم وأعطتهم تقاوى الزراعة ، وأعفتهم من أعمال السخرة ، وأجلت ميعاد جباية الأموال من كافة الأهلين « وبهذه الوسائط لم يحصل لهم أدنى مشقة ، ولا قيل بأن أحداً من أهالى القطر حصل له ضيق ولا فاقة بهذا الداعى ، بل

الجميع في غاية الراحة والححتاج منهم متحصل على قوته » ، ثم ذكر أن الحكومة اعتزمت تأليف لجنة من كبار المهندسين لاتخاذ الوسائل الفعالة لتوفير أسباب الرى في السنة التي ينقص فيها النيل مثل هذا العام

وتكلم عن المالية ، فقال إنه بفضل « حسن تدابير الحكومة » وتصرفاتها ، وما اقتصدته من المصروفات ، وما اقتترضته من السلفة الأخيرة « قد توازنت إدارة المالية » ، وسددت مقداراً جسيماً من الديون « التي كانت باقية من عهد الرحوم عمنا سعيد باشا وقدرها ٢٢ مليون جنيه (كذا) ، وصار الباقي الآن من الديون ١٧ مليون جنيه تقريباً (كذا) بما في ذلك القرض الجديد »

أعمال العمران في عهد اسماعيل

وذكر الأعمال التي أنفقت عليها الحكومة من هذه القروض ، فقال انها دفعت لشركة قناة السويس ثمانية ملايين جنيه ؛ وأعرب عن أمله في أن ما تكبده الأهالي من المشقة في تشييلهم في حفر القناة ، وما دفع للشركة من التعويضات لا تضيق ثمرته ، فإن القناة ستفتح للملاحة في شهراً كتوبر سنة ١٨٦٩ ، وللحكومة نصف أسهم الشركة تقريباً ، ولها عدا ذلك ١٥ ٪ من أرباحها ، وسيكون ذلك باباً لا يرد جديد مستمر ، ثم ذكر ما أنفقته الحكومة على أعمال العمران ، كالسكك الحديدية ، فقال إن ما أنشئ منها في عهده بلغ ٨٥٠ (خمسين وثمانائة) ميل ، وأنشئ كوبرى ترعة الوادى ، وثلاثة كبار جسيمة بخطوط الوجه القبلى ، ومائة قنطرة ، أربعون منها بالوجه البحرى ، وستون بالوجه القبلى ، وأشار إلى ما صرف على إصلاح ميناء السويس ، وكوبريين آخرين على ترعة المحمودية بقرب محطة السكة الحديدية وكوبرى ثالث شرعت الحكومة في إنشائه على رباح النوفية

وعدد ما أنشأه من أعمال الرى فبلغت ٢٠٧ قنطرة و ٤٠ ترعة ومصرفاً ، وكوبرياً واحداً و ٥ هويسات و ٣٠ باباً للهويسات ، وأربعة أرصفة من الحجر ، و ٢٥ من البدالات والسحارات وما إليها

الجيش والبحرية

وتكلم عن الجيش وما أنفقه في إصلاحه ، فقال إنه لما تولى العرش لم يكن موجوداً سوى ٣ آلاف من جنود البر (كذا) وستمائة من جنود البحر ، وعدد قليل من السفن الحربية لا يزيد عن ثلاث أو أربع قطع « مع عدم الانتظام على العموم في الأمور العسكرية ونقص المهمات الحربية » بحيث لم يكن ممكناً تسليح خمسة عشر ألفاً أو عشرين ألفاً من

الجنود ، وذكر ما أجراه من التنظيمات المستجدة ، وما جدد من المهمات الحربية وأنشأ من الورش والمصانع لتشغيل الملابس والمهمات العسكرية ، والسفن الحربية وسفن النقل التي اشتراها أو أنشأها ، وبلغ عددها ٢٢ قطعة ، وذكر شراء عدد كبير من البنادق الحديثة الطراز ، وعاد إلى ذكر الديون فقال إنها صرفت على الأعمال والمشروعات العامة العائدة على الوطن بالنفع العظيم ، وألح على فكرة بيع السكك الحديدية التي عرضت على الحكومة ، قال ولو باعتمها لسدت أغلب ديونها « وبهذا يظهر أن قيمة السكة الحديدية على حدتها توازي ديون الحكومة » ثم قال :

« وأحمد المولى وأشكره سبحانه وتعالى ، على أنه من منذ ما أخذت زمام هذه الحكومة بيدي ، وأنا صارف نيتي وأفكاري في إجراء ما يكون فيه المنفعة والفائدة لهذا الوطن بكامل العمران وازدياد رفاهية الأهالي وتوسيع دائرة الزراعة والتجارة »

مقاصد اسماعيل

وذكر أنه يوم تقلده الحكم أبدى في خطبته لقناصل الدول مقاصده التي جعلها برنامجا وهي (١) رفع السخرة عن الأهالي (٢) توسيع دائرة الزراعة والتجارة (٣) نشر التعليم العمومي (٤) ترتيب مخصصات سنوية لمصروفاته الخاصة (٥) ترتيب المحاكم ، واستعرض ما بذله في إتمام هذه المقاصد الخمسة

فقال عن رفع السخرة إن الحكومة تكلفت صرف مبالغ جسيمة في هذا الصدد « إنما قد تم أمرها بانضمام حسن همتكم وصائب آرائكم ، وجرت العمليات على أتم نظام » (يشير إلى تنظيم السخرة)

وقال عن توسيع دائرة الزراعة والتجارة ، إن ما تم من الأعمال العظيمة كمد السكك الحديدية وإقامة المباني والقناطر وغيرها قد أدى إلى تحسين الزراعة وتكثيرها واستصلاح مقدار جسيم من الأراضي ، « وبلغ ما صار لإصلاحه وزراعته في عهد حكومتنا لغاية هذه السنة (١٨٦٩) ٣٢٧٤٥٨ فدان »

السودان في خطبة العرش

وذكر أعمال العمران في السودان فقال « وأما الأقاليم السودانية بالمثل لم أترك أمرها ، بل بذلت غاية جهدي في إصلاح أحوالها وترقي أسباب الزراعة والتجارة بها ، كما أنه جارى العمل الآن في امتداد خطوط التلفراف إلى مدينة الخرطوم التي هي مركز تلك الأقاليم وإلى

سواكن حتى قارب الانتهاء، وبالمثل صارت المباشرة في عمل خط تلغرافى أيضاً من سواكن إلى مصوع، وعند نهو وإتمام ذلك سيصير تفرع جملة خطوط بحسب اللزوم، لأن كامل الأدوات والمهمات اللازمة لذلك موجودة وجاهزة للعمل، وبواسطة ما صار إجراؤه هناك من التنظيمات والإجراءات النافعة حسبما اقتضاه الموقع لله الحمد قد بدا ظهور الثمرة المقصودة، وتزايد إيراد الحكومة هناك أضعاف ما كان، فبعد ما كانت نظارة المالية تعد هذه الأقاليم بمبلغ ثلاثين ألف كيس (١٥٠.٠٠٠ جنيه) صارت هي الآن ترسل لخزينة المالية سنوياً مبلغاً وقدره ١٥٠.٠٠٠ كيس (٧٥٠.٠٠٠ جنيه) بخلاف مصاريفها الملكية والعسكرية»

التعليم

وقال عن «مادة التعليم التي هي أساس التمدن» إنه من وقت تأسيس مدرستى المبتديان والتجهيزية بمصروظهور ثمراتهما تعددت المدارس التي أنشأها وأحصاها في الخطبة كما يأتي:

المدارس التابعة لديوان المدارس (وزارة المعارف) — ١٢ مدرسة

بالقاهرة: مدرسة المبتديان، المدرسة التجهيزية، المهندسخانة والأبنية، الإدارة والألسن (الحقوق)، المساحة والمحاسبة، العمليات (الفنون والصنائع)، مدرسة الرسم بالإسكندرية: المدرسة الابتدائية، المدرسة التجهيزية، المدرسة البحرية

بالأقاليم: مدرسة طنطا، مدرسة أسيوط

المدارس التابعة لديوان الجهادية (وزارة الحربية) — ١٠ مدارس

مدرسة الطوبجية، مدرسة السوارى (الفرسان)، مدرسة البيادة (المشاة)، مدرسة أركان حرب، الطب البيطرى، مدرسة قلفاوات الشيش، المحاسبة، الزراعة، الجبخانجية، العمليات

ثم ذكر تنظيم المكاتب الأهلية

وقال عن المقصد الرابع: إنه رتب لنفسه مخصصات معلومة في الميزانية منذ عدة سنين^(١) وتكلم عن المقصد الرابع فألمع إلى مفاوضات الحكومة مع الدول الأوروبية من أجل

(١) مقدارها ٦٠.٠٠٠ كيس أى ٣.٠٠٠.٠٠٠ جنيه و ١٤٥ و ٢٢ كيس أى ١١٠.٧٢٥ ج للمائلة الخديوية كما ورد في الميزانيات السنوية، ثم خفضت مخصصات الخديو والعائلة الخديوية في ميزانية سنة ١٨٧٨ إلى ٢٦٦.٠٠٠ جنيه، منها ١٠٠.٠٠٠ للخديو وذلك بسبب العجز الذى نشأ عن الارتباك المالى وفداحة فوائد الديون (ملحق نمرة ٦ للتقرير الأول للجنة التحقيق العليا ص ١٤٣).

إنشاء المحاكم المختلطة وموافقة الدول على استحسان إنشائها وقرب انعقاد لجنة دولية لوضع نظم هذه المحاكم

وختم خطبته بتصميمه النية على اتباع هذا المنهج ، وبأن الحكومة قد نفذت آراء المجلس في العام الماضي والذي قبله ، وأعرب عن أمله في أن يتذاكر المجلس هذه الدورة فيما يؤدي إلى توسيع دائرة العمران والتقدم والثروة « والمسئول من المولى الكريم ، توفيق جمعنا إلى ما فيه الخير والإصلاح العميم »

الجواب على خطبة العرش

انتخب المجلس لجنة للرد على خطبة العرش مؤلفة من عشرة أعضاء وهم :
أحمد أفندي علي . الشيخ علي سيد أحمد . سليمان أفندي عبدالعال . عمر أفندي أبو يحيى .
أزبي بك أبو العز . السيد أحمد الشريف . محمد بك سعيد . الشيخ محمد الشواربي ، السيد
محمود العطار ، الشيخ مصطفى جميعي

وقدموا جواب المجلس إلى الخديو ، وهو جواب طويل ، استهلوه بقولهم على
لسان المجلس

« الشرف كل الشرف ما حزنناه ، والفخر كل الفخر ما حظيناه فوق ما أملناه ، لما
ترادف علينا من النعم الجليلة ، والمثل الجزيلة ، بتكرار افتتاح هذا المجلس في ظل الساحة
الخديوية ، والمؤسس على موجبات رفاهية الأهالي والعمارة ، ونهني أنفسنا بمحاسن النهاني
المنيفة ، ونهيج أرواحنا لتشرفنا بالإصغاء إلى المقالة الشريفة »

وبهذا الأسلوب كتب الجواب ، وكله ثناء بالغ ومدح وإطراء للذات الخديوية ، وترديد
لما جاء في خطبة العرش من البيانات والأقوال

تغييرات الأعضاء

استعفى محمد أفندي شعير ، وانتخب بدله علي أفندي شعير ، وعين الشيخ محمد الصيرفي
(بك) وكيلا لمديرية المنوفية ، وهلال بك وكيلا لمديرية الغربية ، وأحمد أفندي أباطه وكيلا
لمديرية البحيرة ، ومحمد أفندي عفيفي وكيلا لمديرية الشرقية ، وإبراهيم أفندي الشريعي وكيلا
لمديرية الجيزة ، ولم يفتخب أعضاء بدلهم

وانتخب محمد بك سميد رئيساً للجنة الشرقية بدلا من هلال بك ، وأحمد أفندي علي
رئيساً لقلم النيا بدلا من إبراهيم أفندي الشريعي

المسائل التي تباحث فيها المجلس

تناولت مباحثات المجلس في هذا الدور مقترحات الأعضاء في المنافع العامة المحلية ، ومما قرره أن يكون تنصيب مشايخ البلاد وعددهم برغبة الأهالي ، وتكليف المديرين التحرى عن سلوكهم ، وأن لا يمزل أحد منهم إلا إذا ثبت عليه ارتكاب جنحة

وقرر ترغيب الأهالي في تحرير حجج بملسكيتهم بالحماكم حتى تستقر الملكية والتصرفات المقاربة ، والتصريح لكل مالك بإثبات ملكيته أمام القضاء سواء أكان بطريق التعاقد أم التوارث ، وأن تحرر له الحجة بذلك في المحكمة

ومما قرره تنظيم المباني بالمدن والقرى ورسم خرائط عن مباني كل بندر بمعرفة مهندس التنظيم ، وقرر فتح الشوارع في البنادر والقرى ، وإصلاح الطرق الزراعية ، وشق الترع والعناية بتطهيرها ، وتوفير وسائل الري

وقرر منع فرز الحصاص في الأطيان الموروثة ، وكان الفرز حقاً مخولاً لكل وارث طبقاً للمادة الثانية من لائحة الأطيان المعروفة باللائحة السعيدية الصادرة سنة ١٢٧٢ هـ (١٨٥٨ م) وقرر المجلس جعل التكليف على أكبر أولاد المتوفى ، وخوله حق إدارة الملك المشترك وتقسيم صافي الربح على الورثة ، وبني المجلس قراره على وجوب « استمرار فتح البيوت ذوى العائلات » ، وبناء على هذا القرار ألغى النص على الفرز الوارد في اللائحة السعيدية

وقرر أيضاً تشكيل مجالس زراعة تسمى (مجالس تفتيش الزراعة) مؤلفة من موظفين فنيين للنظر في شؤون الأراضي والزراعات ، وإجراء ما يؤدي إلى توسيع نطاق الزراعة ، وأن يكون بالوجه البحري مجلسان ، وبالوجه القبلي ثلاثة مجالس ، وذلك عدا (مجالس تنظيم الزراعة) التي قرر المجلس إنشائها في الدور السابق ، ثم قرر المجلس استعجال الحكومة في إنشائها وإنشاء حقول التجارب

الميزانية

وأحضر وزير المالية (إسماعيل باشا صديق) ميزانية سنة ١٨٦٩ - ١٨٧٠ بمجلسه ٢٨ ذى القعدة سنة ١٢٨٥ وخلاصتها كما يأتي :

جنيته

٧٣٣٥٠٠٠ مجموع الإيرادات

المصروفات وأقساط الديون

جنيته

المصروفات ٣١٧٥٠٠٠

أقساط الديون ٢٥١٥٠٠٠

ج مجموع المصروفات ٥٦٩٠٠٠٠

٥٦٩٠٠٠٠

١٦٤٥٠٠٠ ج الزيادة المزعومة في الإيرادات

ومن هذه الأرقام يتبين أن أقساط الديون زادت عن نصف مجموع المصروفات وهذا يدل على جسامته القروض لغاية سنة ١٨٦٩ ، وقد تضاعفت بعد ذلك كما تقدم بيانه في الفصل الحادى عشر ، ولم تجر مناقشة ذات بال في الميزانية ، واعتمدت كما هي وختم الدور يوم الاثنين ٢٢ مارس سنة ١٨٦٩ بخطبة وجيزة لرئيس المجلس مشكر فيها الأعضاء على ما أبدوه « من صائب الآراء » وأعلن ختام المجلس وانصرف الأعضاء

الهيئة النيابية الثانية

انتخابات سنة ١٨٧٠

انتهت عضوية مجلس شورى النواب الأول بانقضاء ثلاث سنوات على انتخابه ، وأجريت الانتخابات للهيئة النيابية الثانية فى أوائل سنة ١٨٧٠ ، وتولى الانتخاب عمد البلاد ومشايخها طبقاً للأئحة النظامية

وهاك أسماء النواب الذين أسفرت عنهم الانتخابات الجديدة (١)

نواب القاهرة

السيد حسن موسى العقاد . السيد أمين الدنف . السيد يوسف العقبى

نواب الإسكندرية

الشيخ مصطفى خليل جيمى . السيد إبراهيم على جيمى

(١) الوثائق المصرية العدد ٣٤٤ (٧ فبراير سنة ١٨٧٠) بعد التصحيح الذى رجعنا فيه إلى دفتر قيد أسماء الأعضاء المحفوظ ضمن الوثائق الأصلية لمجلس شورى النواب

نواب الغربية

أبو النجاء دنيا (من مسهله) . سعد الجزار (من دماط) . الشيخ سليمان العبد عمدة
شبرا الخيمة . السيد عيسوى الشريف (ابيار) . محمد أبو حمد عمدة حليس . أحمد الديب عمدة
كفر الديب . عماره العشرى عمدة ميت بدر حلاوة . سيد احمد القاضي عمدة مطوبس .
إبراهيم عامر عمدة تطاي

نواب البحيرة

الشيخ حسين أمين عمدة شاور . الشيخ على مهنا عمدة كفر سلامون . الشيخ أحمد
على محمود عمدة الرحمانية . الشيخ عبد الله ناصر عمدة محلة بشر . الشيخ محمد الأنصارى
عمدة ادفينا

نواب الشرقية

الشيخ شحاته شاش عمدة بنى هلال . الشيخ حسن زايد عمدة كفر الشرفا القبلى .
الشيخ حسن غيث عمدة كفر شلشلهون . حسن عامر عمدة العزيزية . المعلم موسى خليل
عمدة كفر الدبر . الشيخ محمد الفرماوى عمدة الزوامل . محمد أيوب سليمان عمدة كفر أيوب
سليمان . الشيخ محمد صالح الحوت عمدة الصالحية

نواب الدقهلية

يوسف رزق عمدة كفر يوسف رزق . الشيخ حسنين سويلم عمدة صهرجت الصفرى .
محمد الأتربى عمدة أخطاب . الإمام العشماوى عمدة الطرحة . أحمد أبو سعده عمدة بدواى .
الشيخ حسنين حسن عمدة طوخ الأقلام

نواب القليوبية

الحاج سالم الشواربى عمدة قليوب . بيومى عابد عمدة كفر عابد . الحاج قاسم منصور
عمدة كفر شبين . محمود زغلول عمدة ميت كنفاه

نواب المنوفية

على افندى شعير عمدة كفر عشا . السيد الفقى عمدة كمشيش . شاهين أحمد الجزورى
عمدة بلشط . رضوان إبراهيم بلال عمدة طوخ دلسكه . الشيخ أحمد عبد الغفار عمدة تلا .
على محمود عمدة المصيلحة

نواب مديرية إسنا

منصور حماد عمدة تجار أسوان . عبد الرحمن خالد عمدة المطاعنة

نواب مديرية قنا

خليفة إبراهيم عمدة أبو مناع بحرى . أحمد افندى حسن عمدة حجازة . أحمد خلف الله
عمدة هو

نواب مديرية جرجا

أحمد حسين عمدة البلينا . حميد حمد عمدة ونينه . ضيف الله حسن عمدة شندويل
عبد الرحمن هام عمدة أولاد إسماعيل . الشيخ عبد الرحمن السيد عمدة أم دومه . السيد
رفاعة عنبر (طهطا)

نواب سيوط

حسنين النجدى عمدة المشايمة . حسن إبراهيم من بنى رزاح ابنوب . مهني يوسف
عمر عمدة الشيخ تمي . المعلم فرج إبراهيم عمدة ديرمواس . الشيخ محفوظ رشوان عمدة
الحواتكة . محمد جابر عمدة صنبو

نواب مديرية المنيا وبني مزار

عبد الله مصطفى عمدة الفشن . حسن افندى عبد الرزاق عمدة أبو جورج . بديني افندى
الشريبي عمدة سمالوط . حنا افندى يوسف عمدة نزلة الفلاحين ، اسماعيل افندى سليمان عمدة
ماقوسه . خليفه مرزوق عمدة بنى أحمد

نواب بني صوف

محمد أبو المكارم عمدة طنسا بنى مالو . حنفي العريف عمدة بوش . أبو زيد عبد الله الوكيل
عمدة اليمون

نواب الفيوم

على اليماني عمدة مطر طارس . محمد الدهشان عمدة أهرت الغربية

نواب الجيزة

حسنين افندى الزمر عمدة طناش . مراد افندى السعودى عمدة المحرقه . سالم افندى
حماد عمدة حلوان

نائب دمياط

على بك خفاجي

دور الانعقاد الأول

سنة ١٨٧٠

افتتح الخديو إسماعيل المجلس الجديد بالقلعة في الحفلة المعتادة يوم الثلاثاء أول فبراير سنة ١٨٧٠ (غاية شوال سنة ١٢٨٦) بصحبه شريف باشا وزير الداخلية ، وشاهين باشا وزير الحربية ، وإسماعيل باشا صديق وزير المالية ومفتش عموم الأقاليم ، ونوبار باشا وزير الخارجية ، وعلى مبارك باشا وزير المعارف والأشغال والسكك الحديدية ، وأحمد خيرى بك مهردار الخديو

وكان رئيس المجلس في هذا الدور عبد الله باشا عزت رئيسه في الدورين السابقين وقرئت خطبة العرش ، وكانت وجيزة العبارة ، على عكس خطبة الدور الماضى والذي سبقه ، واقتصرت على الإشارة إلى مرور العام المنصرم « بكل خير وبركة » وأن المزروعات بالجهات كافة في غاية الخصوبة ، أما شؤون الحكومة في خلال العام فلم يشر إليها الخديو ، وأحال بيمانها على الوزراء بقوله « وأما إدارة الحكومة في ظرف هذه السنة فما تريدون معرفته من إجراءاتها كالجارى بكل عام فليكم أن تسألوا عنه من حضرات النظار » وأعرب عن أمله في أن تسفر مداولات المجلس في هذا العام عن المنافع الجليلة التي عادت من مداولات المجلس في الأعوام الماضية

وغير خاف أنه في أوائل سنة ١٨٧٠ حين افتتح الخديو جلسات المجلس الجديد كان الضيق المالى قد ظهرت بوادره في دوائر الحكومة ، وأخذ الناس يتشوقون إلى سماع خطبة العرش لعلهم يرون فيها بارقة أمل في تحسن الحالة المالية ، وخاصة فيما له مساس بتلاحق القروض وتضخم الديون السائرة ، ولكن الخطبة جاءت خلواً من الإشارة إلى الدين العام باناً كان أو سائراً

وجاء الجواب على خطبة العرش خلواً أيضاً من الإشارة إلى هذه المسائل الهامة ، وعلى طول عبارات الجواب فإنه اقتصر على صوغ فلاندين المديح والتملق للخديو

وقدم هذا الجواب إلى الخديو لجنة من رئيس المجلس ومن عشرة أعضاء منتخبين ، وهم بدبني افندى الشريبى . حسن افندى عبد الرازق . وعلى افندى شمير . الشيخ عيسوى الشريف ، على بك خفاجى . الشيخ مصطفى جيمى . الشيخ عبد الرحمن السيد . الشيخ محفوظ رشوان . الشيخ احمد أبو سمعه . الشيخ شحاته شاش

لجان المجلس

وانتخب المجلس لجانه الخمس لتحقيق صحة نيابة الأعضاء ، ونذكر هنا بيان هذه اللجان وأسماء رؤسائها :

لجنة المدائن (العواصم) وتشمل نواب القاهرة والاسكندرية ودمياط والبحيرة وبعض نواب القليوبية والشرقية والجيزة ، ورئيسها السيد يوسف العقبي
لجنة الغربية ورئيسها على افندى شمير وتضم نواب الغربية والمنوفية
لجنة الشرقية ورئيسها الشيخ محمد الفرماوى وتتألف من نواب عن الشرقية والدقهلية والقليوبية

لجنة أسيوط ورئيسها الشيخ عبد الرحمن السيد ، وتتألف من نواب عن أسيوط وجرجا ووقنا وإسنا

لجنة المنيا ورئيسها بدوى افندى الشربى ، وتضم نوابا من المنيا وأسيوط وجرجا وبني سويف

ونظرت اللجان فى صحة نيابة الأعضاء فأقرت نيابتهم جميعا

تغيرات فى الأعضاء

وانتخب الشيخ على جعفر عمدة صنافير بدلا من الحاج سالم الشواربى الذى عين مأمورا لصواحي مصر ، والشيخ محمد حجازى عمدة قرملة (شرقية) بدل الشيخ محمد صالح الحوت

أعمال المجلس

واقترنت مباحثات الأعضاء على إبداء رغبات ، أهمها بتعاقب بالشؤون الزراعية كطلب تحسين وسائل الري والصرف ، والبحث فى مسألة الرياحات ، وإنشاء الجسور وتقويتها ، وتطهير النزع وما إلى ذلك ، وبعض الشؤون القضائية ، كزيادة عدد المحاكم (المجالس المحلية) وقد قرر المجلس فيها إنشاء مجلس محلى أى محكمة ابتدائية فى كل مديرية بمد أن كان لكل مديرتين أو ثلاثة مجلس واحد ، وقرر إنشاء مجلسين استثنائيين (بدل مجلس واحد) فى الوجه القبلى ، أحدهما فى جرجا ويختص للفصل فى القضايا المستأنفة من أسيوط وجرجا ووقنا وإسنا ، والآخر فى المنيا ويختص بقضايا المنيا وبني سويف والفيوم ، وقد نفذت الحكومة هذا القرار

الميزانية

وقدم امماعيل باشا صديق الميزانية ، وهى أرقام اجمالية لا يمكن تعرف الحقيقة منها ، ذلك أنها قاصرة على ذكر أبواب الإيراد العمومى والأبواب الإجمالية للمنصرف ، وليس فيها بيان تفصيل لأقساط الديون ، ولا ثمة ذكر للديون السائرة التى كانت آخذة كل يوم فى ازدياد وهذه خلاصة الميزانية :

جنيه

٧٣٤٧٠٠٠

الإيرادات

المصروفات وأقساط الديون

جنيه

٣٤٠٠٠٠٠ ج المصروفات

٢٤٨٥٠٠٠ ج أقساط الديون

٥٨٨٥٠٠٠ ر ٥٨٨٥٠٠٠ ج مجموع المصروفات وأقساط الديون

١٤٦٢٠٠٠ ر ١٤٦٢٠٠٠ ج زيادة الإيرادات عن المصروفات

ولم يسأل أحد من الأعضاء لمناسبة نظر الميزانية عن الأبواب التى صرف فيها القرض الأخير الذى عقد سنة ١٨٦٨ ومقداره ١١٨٩٠٠٠ ر ١١٨٩٠٠٠ جنيه ، وفيه كانت زيادة الديون السائرة التى بلغت ١٢ مليون جنيه فى أواخر سنة ١٨٦٩ ، ومقدار ما أنفق على حفلات افتتاح قناة السويس ، وغير ذلك من أبواب السفه والإسراف ، واقتصرت المناقشة فى الميزانية على ملاحظات تافهة ، وانتهى الدور فى ٣١ مارس سنة ١٨٧٠ (٢٩ ذى الحجة سنة ١٢٨٦)

دور الانعقاد الثانى

سنة ١٨٧١

عين السيد أبو بكر راتب باشا رئيساً للمجلس فى هذا الدور ، وتأخر انعقاده عن موعده المعتاد ، فإن اللائحة الأساسية تقضى باجتماعه فى كل سنة من ١٥ كيهك لغاية ١٥ أمشير ، أى من منتصف ديسمبر إلى منتصف فبراير ، ولكن هذا الدور ابتداء يوم ٤ يؤونه ، أى ١٠ يونيه سنة ١٨٧١ ، فى شدة الصيف ، فكانه قد تأخر عن موعده نحو ستة أشهر ، وكان الخديو مصطفى فى الاسكندرية ، فجاء إلى مصر خصيصاً لافتتاح المجلس

ولا ندري سببا لهذا التأخير ، وهل كان عن عمد وعدم اكتراث ، أم لارتباك أحوال الحكومة المالية واشتغال اسماعيل صديق بتدبير المال اللازم لمطالبها ، ولعله يكون لسبب منها أو لها مجتمعة

افتتح الحديو المجلس بالقلعة في الحفلة المعتادة ، يصحبه اسماعيل باشا صديق وزير المالية ، وقاسم رسمي باشا وزير الحربية ، وعبد الله عزت باشا رئيس مجلس الأحكام ، ومصطفى رياض باشا خازن دار الحديو ، وأحمد خيرى باشا المهردار ، ومحمد زكى باشا التشرىفات وتليت خطبة الافتتاح ، وكانت وجيزة العبارة ، اقتصرت على التحيات الطيبة والتهنيتات الحسنة ، قال فيها : « بعد التحيات اللائقة لحضراتكم ، أنهى أنه تتضاعف مسراتى كلما تكرر اجتماع حضراتكم ، لما يحصل فيه من المنافع المائدة على الوطن وازدياد الثروة والرفاهية ، وأعد ذلك منة عظيمة وتوفيقا من الله تعالى ، ومأمولى فى هذا العام أيضا بفضلته تعالى ، أنه بما تبدونه بالمجلس من آرائكم الصائبة ، والاهتمام من الحكومة فى إجراء مقتضاه ، ينتج زيادة الثمرة وحسن المزية لتكثير المأربة والتقدم ، ونرجو من كرم المولى سبحانه وتعالى دوام التعطف علينا بما يزداد به وطننا عمارا وتقدما ، وأن يوفقنا لما فيه الخير والإصلاح إنه هو المعين » ولم تشر الخطبة إلى شىء من أحوال الحكومة المالية أو السياسية فى السنة الماضية ، ولا إلى ما اعترضت عمله فى السنة المقبلة ، مع أن البلاد كانت تنحدر فى ذلك الحين إلى هاوية الضيق المالى ، والحكومة مشغولة بتحضير قانون المقابلة المشهور الذى ألقاها إلى إصداره نضوب معين المال فى خزائنها

تغيير بعض الأعضاء

حدث تغيير فى بعض الأعضاء بسبب الوفاة أو تعيين بعض النواب فى وظائف الحكومة فانتخب الشيخ محمود السيد عمدة فاو (قنا) بدل الشيخ خليفة إبراهيم ، وعلى افندى الزعفرانى بدل اسماعيل افندى سليمان (المنيا) ، والشيخ مبروك الديب عمدة تبوك (بحيرة) بدل عبد الله ناصر ، والشيخ نصير شريف عمدة كفر بولين (بحيرة) بدل الشيخ حسين أمين ، والحاج على عمران عمدة سرموس (مفوفية) بدل على افندى شعير ، والشيخ حسين بكير عمدة سندره (قليوبية) بدل الحاج قاسم منصور ، والحاج سالم صوار عمدة محلة أبو على القنطرة (غربية) بدل عمارة العشرى ، والشيخ أحمد أبو حمر عمدة كفر المنشى بدل محمد أبو حمد (غربية) ، والشيخ على الشامى عمدة دهشما (شرقية) بدل الشيخ شحاته شاش ، والسيد

أحمد السرمي عمدة ادشاي (منوفية) بدل رضوان افندى بلال
وانتخب السيد عيسوى الشريف رئيساً للجنة الغربية بدلاً من على افندى شعير

لجنة الرد على خطاب العرش

انتخب المجلس لجنة لتقديم الرد على خطاب العرش مؤلفة من عشرة أعضاء ، وهم :
حسن افندى عبد الرازق . الشيخ محمد أبو المسكارم . الشيخ سليمان العبد . الشيخ أحمد أبو حمر .
الشيخ حسنين سويلم . الشيخ محمد الأترن . السيد مصطفى جمعى . السيد أمين الدنف .
مهنى افندى يوسف . الشيخ عبد الرحمن خالد

وقدموا الرد إلى الحديو ، وهو لا يخرج عن المألوف من أجوبة السنين الماضية ، ومما
ذكره في الجواب أن النيل قد زاد زيادة غير عادية في هذا العام (١٨٧١) ، ولكن بفضل
تدابير الحكومة لم يقع منه ضرر ، كما أن محصول الفطن رغم ما أصابه من التلف بلغ مليوني
قنطار ، بما يزيد عن محصول السنة الماضية ، ورغم زول أسماره فلم يصل النزول إلى درجة
ضارة ، ونوهوا بمساعي الحكومة في نشر التعليم وإنشائها ديوانا للمكاتب الأهلية لإصلاح
حالتها وترقيتها

أبحاث المجلس

اقتصرت عمل المجلس على بعض أسئلة ورغبات تتعلق بشؤون الزراعة وما إليها ، وترتيب
المحاكم ، وبعض إيضاحات أبداهها الوزراء رداً على الأسئلة التي قرر المجلس قبولها
ومما قرره في هذا الدور إلغاء ضريبة الفردة مقابل رسوم وعوائد أخرى
وقرر أيضاً إلغاء ضريبة المواشى ، وذلك أن وزارة المالية كانت قد قررت في يناير
سنة ١٨٧١ زيادة عشرة في المائة على مربوط المال للقيام بنفقات الرى ، فوجد المجلس مندوحة
لإلغاء ضريبة المواشى التي وضعت في الأصل للقيام بهذه النفقات ، وقد وافقت الحكومة
على هذا القرار

ونظر المجلس في تعديل النظام القضائى ، وذلك أن أحكام الأحطاط ونظر الأقسام كانوا
يفصلون في القضايا فوق اختصاصاتهم الإدارية ، مما أدى إلى شكوى الأهلى من تعطيل
الفصل في الدعاوى ، فاقترح أحد الأعضاء زيادة عدد المحاكم ، وقرر المجلس مخافة الحكومة
لوضع نظام جديد لترتيب المحاكم ، تسهيلاً للقضاى ، فأجابت الحكومة طلبه وقدمت إليه
مشروع لائحة جديدة لهذا الغرض وضعها المجلس الخصوصى (مجلس الوزراء) بحضور
أربعة من أعضاء مجلس شورى النواب ، وأحيلت اللائحة على المجلس فصدق عليها ، وهي

تقضى بأن ينشأ في كل بلد مجلسان ، أحدهما يسمى مجلس (مشيخة البلد) ويختص بأمور الإدارة ، والثاني (مجلس دعاوى البلد) للفصل في الدعاوى الصغيرة ، وإنشاء محكمة مركزية بكل مركز تسمى (مجلس الدعاوى المركزية) ، وتستأنف أحكامها أمام (المجلس المحلي) أى المحكمة الابتدائية بالمديرية ، وهذه (المجالس) هى المعروفة بالمجالس الملقاة ، وقد بقيت قائمة إلى أن تقرر النظام القضائى الحالى

الميزانية

وطالب بعض الأعضاء ميزانية هذا العام ، فقدمت ، وألفت لجنة لبحثها كانت بمثابة (اللجنة المالية) بالمجلس ، مؤلفة من بدبى افندى الشرىبى والسيد عيسوى الشريف والشيخ محمد الفرماوى ، وأبدت ملاحظات عن الميزانية ، وقرى تقرير « اللجنة المالية » وحصلت مناقشات عديدة الجدوى انتهت باعتماد الميزانية كما هى وهاك خلاصتها :

جنيته

الإيرادات	٧٢٩٠٠٠٠
المصروفات	٦٤١٥٠٠٠
زيادة الإيرادات	٨٧٥٠٠٠

وانتهى دور الانعقاد فى جلسة ٦ أغسطس سنة ١٨٧١ (١٩ جمادى الأولى سنة ١٢٨٨) ثم صدر قانون المفاصلة فى ٣٠ أغسطس أى بعد أن انفض المجلس ورجع النواب إلى بلادهم ، فكان أنه اجتمع ثم انفض دون أن يحاط علما بهذا التشريع الخطير ، أو يتسنى له النظر فيه ، وهذا يدل على مبلغ ما كان عليه المجلس وقتئذ من الضعف وهوان الشأن

سنة ١٨٧٢

ولم ينعقد المجلس أصلا سنة ١٨٧٢

الدور الثالث

سنة ١٨٧٣

افتتح الخديو دور انعقاد المجلس فى ٢٦ يناير سنة ١٨٧٣ (٢٧ ذى القعدة سنة ١٢٨٩) ، يصحبه شريف باشا وزير الحفائية ، واسماعيل باشا صديق (وزير الداخلية) ، وقام رسمى باشا وزير الحربية ، وعمر باشا لطفى (وزير المالية) ، وعبدالله باشا عنرت رئيس مجلس الأحكام ،

ورياض باشا مستشار رئاسة المجلس الخصوصى (مجلس الوزراء) ، واحمد خيرى باشا المهردار ، واجتمع الأعضاء برئاسة السيد أبى بكر راتب باشا الذى عين رئيساً للمجلس فى هذا الدور كما كان فى الدور الماضى

وتليت خطبة العرش ، وهى أطول من خطب السنتين الماضيتين ، وقد أشار فيها الحديو إلى اعتزام الحكومة لإصلاح القناطر الخيرية من الخلل الذى طرأ عليها ، وما تبذله من المهمة فى إنجاز رياح البحيرة ، وإنشاء سكة حديد السودان التى تربط السودان بمصر ، وقدر لإتمامها ثلاث سنوات أو أربع ؛ وذكر عن محصول القطن أنه رغم التحريق وإصابته بالدرودة فإنه لا يقل عن محصول العام الماضى

وانتخب المجلس لجنة للرد على خطبة العرش مؤلفة من عشرة أعضاء وهم :

السيد أمين الدنف . على بك خفاجى . الشيخ أحمد أبو حمر . الحاج على عمران . الحاج حسين سويلم . الشيخ على الشامى . بدينى افندى الشريمى . حسن افندى عبد الرزاق . مهنى افندى عمر . الشيخ أحمد أبو حسين . وقدموا جواب المجلس متضمناً الشاء المستطاب على المسكارم الحديوية والإشادة بأعمال العمران التى أشارت إليها خطبة العرش

تغيير فى الأعضاء

انتخب الشيخ مصطفى غنيم عمدة جزى بدل السيد الفقى الذى عين مأمور ضبط بمركز منوف ، والشيخ سليمان عاصر عمدة جنزور بدل الشيخ احمد عبد النفار الذى عين مأمور ضبط مركز مليج ، والحاج ابراهيم حسن عمدة الباجور بدل الشيخ على محمود الذى عين رئيس مجلس الدعاوى بمركز أشمون ، ومحمد افندى حسين المجدى بدل أبيه الشيخ حسين لوفاته (أسيوط) ، والسيد عبد الرزاق الشوربجى بدل الشيخ مصطفى خليل جيمى لوفاته ، والسيد سليمان الغربى بدل السيد ابراهيم على جيمى لوفاته ، والسيد محمد الشوربجى بدل السيد يوسف العقبى الذى عين بقومسيون المقابلة (مصر) ، والشيخ يوسف أبو شنب عمدة الخانكة بدل محمود زغلول الذى عين وكيل قسم الخانكة ، وشرف الدين عياد عمدة منية السيرج بدل بيومى عابد الذى عين وكيل قسم (مركز) بنها ، ومحمد افندى بغدادى أباطه عمدة كفر أباطه بدل محمد افندى حجازى ، وعطيه عبد الله عمدة البقاشين بدل حسن افندى عامر ، واحمد نصير بدل عبد الرحمن خالد (اسنا)

وانتخب السيد أحمد الدنف من نواب القاهرة رئيساً للجنة المدائن بدل السيد يوسف العقبى

مباحث الأعضاء

تداول الأعضاء البحث والنظر في مقترحاتهم الخاصة بمسائل الري والزراعة وما إليها ومن المسائل الهامة التي عرضت في هذا الدور مشروع سكة حديد السودان ، التي كان الخديو اسماعيل يعنى بإنشائها ، وأشار إليها في خطبة العرش ، فأرسلت الحكومة إلى المجلس صورة تقرير وضعه المستر فولر المهندس الإنجليزي الذي عهد إليه الخديو منذ سنة ١٨٧١ ، بحث المشروع ، فتم في التقرير في جلسة ٢٣ المحرم سنة ١٢٩٠ ، واكتفى المجلس بالاستماع إليه دون إحالته على لجنة أو إبداء ملاحظات هامة عنه ، واقترح حسن افندي عبد الرازق اطلاع المجلس في العام المقبل (١٨٧٤) على ما تراهى للحكومة إنفاذه من المشروع ، وأن تبادر إلى العمل من غير انتظار انعقاد المجلس لما لهذا المشروع من الأهمية والنفع العام ، واقترح مهنى افندي عمر إتمام الخط الحديدى من الروضة حيث كانت تنتهى السكة الحديدية في ذلك العهد إلى وادى حلفا لما يعود منه على البلاد من المنافع ، فاستقر رأى المجلس على ذلك

المسألة المالية

لم يرد في خطبة العرش ولا في الرد عليها ذكر للحالة المالية السيئة التي وصلت إليها الحكومة بسبب طغيان سبيل القروض وتضخم الديون السائرة ، على أن سوء الحالة المالية كان يستدعى إمعان النظر فيها لتدارك الخطر الذي يهدد البلاد ومعلوم أن هذا الدور كان أول اجتماع للمجلس بعد صدور قانون المقابلة الشهير ، وهذا القانون يقضى بدفع ضرائب ست سنوات مقدما علاوة على الضريبة السنوية في مقابل إعفاء أصحاب الأقطيان من نصف الربوط عليهم على الدوام ، والغرض منه كما زعمت الحكومة سداد ديونها من متحصلات المقابلة

وقد حصلت الحكومة لغاية اجتماع المجلس نحو سبعة ملايين جنيه دون أن تخصص شيئا منها في استهلاك الدين العام ، بل ابتلعت هاربة الإسرار التي ابتلعت معظم القروض وقدمت الحكومة ميزانية سنة ٧٣ - ١٨٧٤ ، وليس فيها ذكر للسبعة الملايين جنيه في باب الإيرادات ، وإنما ذكر فقط عجز الضرائب المترتب على إعفاء الممولين الذين أدوا هذا المبلغ من نصف الربوط عليهم ، فكان هذا مدعاة للتساؤل أين ذهبت السبعة الملايين المدكورة ؟ ولسكن أحدا من النواب لم يسأل هذا السؤال ، ولم يتحرك المجلس رغم اجتماعه سبعا وثلاثين جلسة للبحث عن الأبواب التي ضاعت فيها هذه الملايين

وأغرب من ذلك أن وزير الداخلية (وكان وقتئذ اسماعيل صديق) أدلى في جلسة ١٨ المحرم ببيان عن الحالة المالية ، ذكر فيه الديون السائرة (وهي غير القروض النابتة) ، فقال إنها بلغت ٢٥ مليون جنيه ، وهذا يدل على تضخم الدين السائر بشكل مخيف ، فإنه إلى سنة صدور قانون المقابلة (سنة ١٨٧١) ، كان يبلغ اثني عشر مليون جنيه ، فكان هذا القانون الذي كان المراد منه استهلاك قروض الحكومة كان وسيلة لابتزاز ضرائب جديدة من الأهالي دون أن يخص شيء منها لاستهلاك القروض ، بل زادت الديون السائرة نيفاً وثلاثة عشر مليون جنيه !!

وجاء في هذا البيان كلام طويل قوامه الكذب ، والأرقام الخيالية ، لتسويغ القروض ، وأهم ما ذكره أن صادرات البلاد في السنوات العشر التي ابتدأت بولاية الحديو اسماعيل زادت قيمتها عن السنوات العشر التي سبقتها بنحو ٩٦ مليون جنيه ، وهذا يدل على تقدم أعمال العمران ، وذكر أن مجموع الصادرات زادت عن الواردات في عهد اسماعيل نيفاً وسبعين مليون جنيه ، زعم المفتش أن ثمة عشرين مليون جنيه دفعت من هذا المبلغ الجسيم في أفساط القروض الخارجية ، والباقي نحو خمسين مليون جنيه موجودة نقداً في البلاد ، وأبدى أسفه من بقاء هذه الملايين معطلة بدون فوائد « يعود نفعها على القطر »

وغنى عن البيان أن ما يزعمه من أن ثمة خمسين مليون جنيه موجودة في خزائن الأهالي « بلا منفعة » هو افتراء وتضليل ، والبرهان القاطع على ذلك أن الحكومة لم تحصل ما حصلته من المقابلة إلا بوسائل الإكراه والضغط ، وقد بلغ الضيق بالأهالي إلى اضطرابهم للاستدانة من المرابين الأجانب لسداد ما يطلب منهم

ويلوح لنا أن المفتش لم يدل بهذه الأرقام المكذوبة إلا ليبرر وسائل الضغط التي تدرعت بها الحكومة لاستصفاء أموال دافعي الضرائب اعتماداً على الخمسين مليون جنيه المزعومة وعرضت الميزانية على المجلس بجلسة ٧ المحرم وخلصتها كما يأتي :

جنيه	
الإيرادات	٦,٩٦٢,٣١٥
المصروفات	٦,٣١٣,٦٦٠
زيادة الإيرادات عن المصروفات	٦٤٨,٦٥٥

ولا شك في مخالفة هذه الأرقام للواقع ، فليس ثمة وفر في الميزانية ، بل فيها عجز هائل

يعد بالملايين ، استنفدته الحكومة من الديون السائرة

وقد أنتخب المجلس لجنة من ثلاثة أعضاء وهم : بديني أفندي الشربعي ، وحسن أفندي عبد الرازق ، والشيخ محمد الفرماوي ، للتوجه إلى وزارة المالية ومراجعة بعض أقلام الميزانية ، على ما هو وارد في حساباتها ، ولم تستغرق المراجعة وقتا ما ، واكتفت اللجنة بتقديم تقرير وجيز العبارة يتضمن أنها راجعت في وزارة المالية بعض أقلام الميزانية على حسابات الديوان ، فوجدت « قرين الصحة » ، ولم ترد على ذلك شيئا

ونظر تقريرها بجلسة ١١ المحرم ، ولم تحصل مناقشة ما في الموضوع ، واقتصرت الجلسة على اقتراح أبداه الشيخ أحمد أبو حمر « باعتماد الميزانية المذكورة وعرضها على الأعتاب السنوية حسب المعتاد ، فاستقر رأى المجلس على ذلك »

ولا يخفى أن الحكومة كانت في ذلك الحين تفكر في عقد السلفة الجسيمة المعروفة بالقرض المشثوم (قرض يوليو سنة ١٨٧٣) الذي جر الخراب على البلاد ومقداره ٣٢ مليون جنيه ، ومع خطورة هذه العملية الجسيمة لم تعرض الحكومة أمرها على المجلس إطلافاً ، ولم تشر إليها لا صراحة أو ضمناً

وانقضى المجلس يوم ٢٤ مارس سنة ١٨٧٣ (٢٥ المحرم سنة ١٢٩٠)

إيقاف الحياة النيابية سنتين

انقضت سنتا ١٨٧٤ و ١٨٧٥ دون أن يدعى مجلس شورى النواب للاجتماع أو تجرى انتخابات جديدة بعد انقضاء مدة الهيئة النيابية الثانية ، وهذا بمطيك صورة واضحة من نزعة الخدبو الاستبدادية التي جعلته ينتقص الحقوق المتواضعة التي ارتضاها هو المجلس ، ولا ندرى العلة في تعطيل الحياة النيابية طول هذه المدة ، ولا نجد لذلك تعليلاً (من وجهة نظر الحكومة) إلا الارتباك المالي الذي وقعت فيه ، على أن هذا الارتباك كان أدعى إلى عقد المجلس للتشاور مع النواب في الوسائل الكفيلة بإيقاد البلاد من هذا الارتباك ، ولما كان الحكومة في تصرفاتها المالية والسياسية كانت تأبى أن تشرك نواب الأمة في آرائها وقراراتها ، بل تضن عليهم بالاطلاع على حقائق الحالة المالية

ويبدو لنا غريباً أن نواب البلاد وأعيانها وذوى الرأى فيها يسكتون عن تعطيل الحياة النيابية سنتين متوالتين ، دون أن يتحركوا للمطالبة بعقد المجلس احتراماً لأحكام اللائحة الأساسية ، وخاصة لما وقع في هذه المدة من تتابع الأحداث المالية بمد فض

الدورة النيابية الأخيرة (مارس سنة ١٨٧٣)

ففي (يوليو سنة ١٨٧٣) عقدت الحكومة القرض الأكبر المشؤم كما تقدم البيان ، ثم ابتدعت القرض الداخلي المعروف بدين الروزنامة سنة ١٨٧٤ ، وجبت منه أكثر من ثلاثة ملايين من الجنيهات ، ثم استمدت عدة ملايين أخرى من الديون السائرة ، وفي سنة ١٨٧٥ باعت أسهم مصر في القناة إلى الحكومة الإنجليزية مقابل ثمن بخس أربعة ملايين جنيهه ، وتحت تأثير المعجز المستمر في الخزانة ، استمدت البعثة الإنجليزية المعروفة ببعثة « كيف » لفحص شؤون الحكومة المالية ، ثم توقفت عن دفع أقساط الديون في أبريل سنة ١٨٧٦ ، فوقع التدخل الأجنبي الذي كان من نتائجه الأولى لإنشاء صندوق الدين في ٢ مايو سنة ١٨٧٦

فهذه الأحداث الجسام كانت تقتضي عقد المجلس للنظر في تداركها وتستدعي من النواب مطالبة الحكومة بمقده ، ولكن شيئاً من ذلك لم يحصل

أدوار النهضة والمعارضة

١٨٧٦ — ١٨٧٩

دخلت الحياة النيابية منذ سنة ١٨٧٦ عصراً جديداً يمتاز بظهور روح النهضة والمعارضة في نفوس النواب ، وبدأت هذه الروح في مناقشتهم وأعمالهم ومواقفهم ، وأخذت مظاهر الحياة والنشاط ترتسم في أفاق المجلس بعد أن كان يخيم عليه في الأدوار السابقة شيء من الخمول والجمود

ويجدر بنا قبل أن نستعرض أدوار المجلس في هذا العصر الجديد أن نذكر العوامل التي أدت إلى هذا التطور

إن النكبات والكوارث التي حلت بالبلاد من جراء سياسة الحكومة المالية قد حركت خواطر الناس ، وأثارت ما في نفوسهم من القلق والتذمر

فالتدخل الأجنبي في شؤون البلاد ، وخضوع الحكومة لمطالب الدول ، وقبولها الوصاية الأجنبية على شؤونها المالية ، وتعيين الهيئات واللجان الأوروبية لتنظيم هذه الوصاية ، واشتداد الحكومة في إرهاب الفلاحين بمختلف أنواع الضرائب الجائرة ، كل ذلك جعل الناس يتبرمون بهذه الحالة السيئة ، ويبحثون عن الوسائل المؤدية للخلاص منها ، لأنها حالة لم يعد في طاقة النفوس احتمالها ، مهما أوتيت من الصبر وخفض الجناح ، ومن هنا نشأت

نهضة عامة ، في أفكار الخاصة ، قوامها التطلع إلى إصلاح الحال ، وإنقاذ البلاد من الكوارث التي نزلت بها ، لتنبؤاً مكانها بين الأمم الحرة المستقلة

وساعد على تهيئة الأفكار لهذه النهضة انتشار التعليم في الطبقة الممتازة من المجتمع ، وظهور الصحافة ، وإنارتها أفكار القراء بما تنشره من المقالات الوطنية وأخبار الأمم وشؤونها السياسية والاجتماعية ، فالطبقة المثقفة قد استنارت بصائرهما ، وشعرت بسوء الحالة التي وصلت إليها البلاد ، فاستثار هذا الشعور عواطفها الوطنية ، تلك العواطف الكامنة في الأمة ، تظهرها الحوادث والمناسبات ، وتوقظها الحن والشدائد

وصف القاضي الهولندي فان بلمن الذي تولى القضاء في المحاكم المختلطة على عهد اسماعيل هذا الشعور بقوله : « يخطئ الذين يظنون أن المصريين المثقفين لا يهتمون إلا بمصالحهم الشخصية ومصالح عائلاتهم ، فإنهم على المكس يكرهون الحكم التركي والحكم الأوروبي على السواء ، ويريدون حكومة وطنية بكل معاني الكلمة وهم يحبون مصر الحديثة ومصر التاريخية ، ويهتمون بمصير الشعب ، ويتألمون لمصائبه التي لا نهاية لها ^(١) »

وقال المستر ماك كون يصف الشعور السائد بين الأمة في عهد اسماعيل (سنة ١٨٧٦) :

« إن شعور الولاء السيامي نحو الباب العالي قد تلاشى بسبب إحساس المصريين بفداحة الجزية التي تؤدي لتركيا دون مقابل ، وأصبح شعار الأمة المصرية « مصر للمصريين » ولا يشك في ذلك أحد ممن عرف حقائق الأمور في مصر ، ولو أن الخديو اسماعيل أراد أن يعلن الاستقلال التام للقى التعصيد والتأييد من جميع طبقات الأمة ، على أن الشعور الديني نحو الخلافة لم يفقد شيئاً من قوته ، بحيث إذا شمر المصريون بخطر يستهدف له الإسلام أو دولة الخلافة ، فإنهم يتعاونون مع الترك ، ومثلهم في ذلك كمثل الأيرلنديين في شعورهم نحو البابا ^(٢) »

وظهر في الميدان عامل له أثر كبير في نهضة الأفكار ، وهو مجيء السيد جمال الدين الأفغاني إلى مصر منذ سنة ١٨٧١ ، فقد كان يحمل أينما سار علم الحرية والاستقلال ، ويفيض على من يتصلون به من نوره ، وينفخ في نفوسهم من روحه ومبادئه وتعاليمه ، وقوامها الاستقلال في الفكر ، والجهار بالرأي ، واستنكار الظلم ، وإباء الصنم ، والتعلق بالحرية

(١) مصر وأوروبا للقاضي المختلط فان بلمن Van Bemmelen ج ١ ص ٢٦

(٢) مصر كما هي للمستر ماك كون ص ٨٥

وجاء إعلان الدستور العثماني لأول مرة في تركيا سنة ١٨٧٦ ، عاملا آخر من عوامل النهضة ، وهو وإن لم يمتد به العمر ، لكنه كان حادثا هاما نبه الأفكار إلى حقوق الشعوب وواجب رعايتها

ثم جاءت الحرب بين تركيا والصرب سنة ١٨٧٦ ، ثم بين الترك والروس سنة ١٨٧٧ ، فاسترعت أنظار المصريين ونبهتهم إلى تتبع أخبارها والتساؤل عن أسبابها وعواملها ، وأخذت الصحف المصرية تطالع قراءها بما يتشوفون إليه من هذه الشؤون ، وما تستتبعه من التحدث عن مطامع أوروبا في الشرق وواجب المصريين خاصة والشرقيين عامة إلى الحذر من مطامع المستعمرين ، فأتجهت الأفكار والعزائم إلى الأخذ بأسباب الرق والتقدم ، والدود عن الاستقلال ، وظهر مع الزمن صدى هذه العوامل في مجتمعات الأحرار وتطور الأفكار في مجلس شورى النواب

جمال الدين الأفغانى



مبث نهضة الشرق

١٨٩٧ - ١٩٣٨

إن الأمم الشرقية جمعا مدينة نهضتها السياسية والفكرية إلى الزعيم الكبير، والفيلسوف الشهير، السيد جمال الدين الأفغانى

ظل الشرق قرونا عديدة رازحا تحت يبر الجود العكرى، والتأخر العلمى، والاستعباد السيامى، وبقي في سبات عميق، إلى أن قيض الله له الحكيم الأفغانى « جمال الدين »، فنفخ فيه روح اليقظة والحياة، وأهاب بالنفوس أن تنهض وتتحرك، وبالمقول أن تستيقظ، وبالأمم والجماعات أن تقطلع إلى الحرية، فكانت رسالته إلى الشرق مبث نهضته الحديثة وإذا أردنا أن ندين في كلمة عامة فضل جمال الدين . ومدى الرسالة التي أداها، فلنذكر

أنه كان في حياته مصلحاً دينياً، وفيلسوفاً حكيماً، وزعيماً سياسياً، فجمع بين الزعامات الروحية والفكرية، والسياسية، واضطلع بها معاً، فأدى من الناحية الدينية مهمة الإصلاح والتجديد التي أدى مثاها مارتان لوتير للمسيحية، وأهاب بالأمم الإسلامية أن تفهم الإسلام على حقيقته وترجع به إلى مبادئه الصحيحة، وفطرته الأولى، وتطهره من الأوهام والخرافات التي أفضت إلى تأخر المسلمين

ومن الناحية العسكرية، أدى المهمة التي قام بها في أوروبا فلاسفة الفكر، أمثال جان جاك روسو ومونتسكيو وغيرهما، فعمل على إنارة البصائر، وتوجيه الأفكار إلى البحث عن الحقائق، وتحرير العقول من قيود الجود والتقليد

ومن الوجهة السياسية، استنهض الهمم، واستثار في النفوس روح العزة والكرامة والتطلع إلى الحرية، وغرس بزور الحركات الوطنية في مختلف البلاد الشرقية، وقام بمثل العمل الذي اضطلع به زعماء النهضة السياسية في الغرب، كواشنطن، وجاريلدى، ومازيني، وكوشوت وغيرهم

فأدنى يجمع بين هذه المهام الجليلة، ويضطلع بها معاً، في عهد اشتد فيه ظلام الجهالة، وتفرقت الكلمة، وعزّ النصير، وتشمعت الأهواء، يجب أن يتسامى في قوة النفس والفكر والوجدان إلى مراتب العبقرية، وبقيننا أن الأمم الشرقية لم تقدر حتى الآن حكيم الشرق حق قدره، ولا أدت له حقه من الوفاء والتكريم، وسيظهر فضله على مر السنين

وإذ كانت النهضة الفكرية والسياسية على عهد اسماعيل برجع جانب كبير من ظهورها إلى السيد جمال الدين، رأينا واجباً علينا أن نترجم له في سياق الحديث، وقد جعلنا معظم اعتمادنا في « وقائع » الترجمة على ما كتبه تلميذه الأكرم الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده

منشؤه

ولد المترجم سنة ١٨٣٨ (١٢٥٤ هجرية) ، في « أسعد آباد » إحدى القرى التابعة لخطّة (كندر) من أعمال (كابل) عاصمة الأفغان ، ووالده السيد صفدر من سادات (كندر) الحسينية ، ويتصل نسبه بالسيد علي الترمذى المحدث المشهور ويرتقى إلى سيدنا الحسين ابن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، ومن هنا جاء التعريف عنه بالسيد جمال الدين الحسيني الأفغاني ولأمرته منزلة عالية في بلاد الأفغان ، لنفسها الشريف ، ولقوامها الاجتماعي والسياسي ، إذ كانت لها الإمارة والسيادة على جزء من البلاد الأفغانية ، تستقل بالحكم فيه ، إلى أن

نزع الإمارة منها « دوست محمد خان » أمير الأفغان وقتئذ ، وأمر بنقل أبي السيد جمال الدين وبعض أعمامه إلى مدينة كابل ، وانتقل المرحم بانتقال أبيه إليها ، وهو بعد في الثامنة من عمره ، فعنى أبوه بتربيته وتعليمه ، على ما جرت به عادة الأمراء والعلماء في بلاده

وكانت مخايل الذكاء ، وقوة الفطرة ، وتوفد القريحة تبدو عليه منذ صباه ، فتملم اللغة العربية ، والأفغانية ، وتلقى علوم الدين ، والتاريخ ، والمطيق ، والفلسفة ، والرياضيات ، فاستوفى حظه من هذه العلوم ، على أيدي أساتذة من أهل تلك البلاد ، على الطريقة المألوفة في الكتب الإسلامية المشهورة ، واستكمل الغاية من دروسه وهو بعد في الثامنة عشرة من عمره ، ثم سافر إلى الهند ، وأقام بها سنة وبضعة أشهر يدرس العلوم الحديثة على الطريقة الأوروبية ، فنضج فكره ، واتسعت مداركه ، وكان بطبعه ميالا إلى الرحلات ، واستطلاع أحوال الأمم والجماعات ، فعرض له وهو في الهند أن يؤدي فريضة الحج ، فاغتنم هذه الفرصة وقضى سنة ينتقل في البلاد ، ويتمرف أحوالها ، وعادات أهلها ، حتى وافى مكة المكرمة ، سنة ١٢٧٣ هـ (١٨٥٧ م) ، وأدى الفريضة

بدء حياته العملية

ثم عاد إلى بلاد الأفغان ، وانتظم في خدمة الحكومة على عهد الأمير (دوست محمد خان) المتقدم ذكره ؛ وكان أول عمل له مرافقته إياه في حملة حربية جردها لفتح (هراة) ، إحدى مدن الأفغان ، وليس يخفى أن النشأة الحربية تعود صاحبها الشجاعة ، وافتحام المخاطر ، ومن هنا تبدو صفة من الصفات العالية ، التي امتاز بها جمال الدين ، وهي الشجاعة ، فإن من يخوض غمار القتال في بدء حياته تألف نفسه الجرأة والإقدام ، وخاصة إذا كان بفطرته شجاعا

ففي نشأة المترجم الأولى ، وفي الدور الأول من حياته ، تستطيع أن تعرف أخلاقه ، والعناصر التي تكونت منها شخصيته ، فقد نشأ كما رأيت من بيت مجيد ، ازدان بالشرف واعتز بالإمارة ، والسيادة ، والحكم ، زمنا ما ، وتربى في مهاد العز ، في كنف أبيه ورعايته ، فكان للورثة والنشأة الأولى ، أثرهما فيما طبع عليه من غيرة النفس ، التي كانت من أخص صفاته ، ولازمته طول حياته ، وكان للحرب التي خاضها أثرها أيضا فيما اكتسبه من الأخلاق الحربية

فالورثة ، والنشأة ، والتربية ، والرحلة الأولى في الحياة العملية ، ترمم لنا جانباً من شخصية جمال الدين الأفغاني

سار المترجم إذن في جيش « دوست محمد خان » لفتح « هراة » ، ولازمه مدة الحصار إلى أن توفي الأمير ، وفتحت المدينة بعد حصار طويل ، وتقلد الإمارة من بعده ولي عهده (شير على خان) سنة ١٨٦٤ (١٢٨٠ هـ)

ثم وقع الخلاف بين الأمير الجديد وأخته ، إذ أراد أن يكيد لهم ويعتقلهم ، فانضم السيد جمال الدين إلى « محمد أعظم » أحد الأخوة الثلاثة ، لما توسمه فيه من الخير ، واستمرت نار الحرب الداخلية ، فكانت الغلبة لمحمد أعظم ، وانتهت إليه أمانة الأفغان ، فعظمت منزلة المترجم عنده ، وأحله محل الوزير الأول ، وكاد بحسن تدبيره يستتب الأمر للأمير ، ولكن الحرب الداخلية ، ما لبثت أن تجددت ، إذ كان (شير على) لا يفتأ يسعى لاسترجاع سلطته ، وكان الإنجليز يعضدونه بأموالهم ودسائسهم ، فأيدوه وناصروه ، ليجمعوه من أوليائهم وصنائعهم ، وأغدق (شير على) الأموال على الرؤساء الذين كانوا يناصرون الأمير محمد أعظم ، « فبيعت أمانات ونقضت عهود وجددت خيانات » ، كما يقول الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده وانتهت الحرب بهزيمة محمد أعظم ، وغلبة شير على ، وخلص له الملك .

بقى السيد جمال الدين في كابل لم يمسه الأمير بسوء ؛ « احتراماً لمشيرته وخوف انتقاص العامة عليه حمية لآل البيت النبوي » ، وهنا أيضاً تبدو لك مكانة المترجم ، ومنزلته بين قومه ، وهو بعد في المرحلة الأولى من حياته العامة ، ويتجلى استعداداه للاضطلاع بمظالم المهام ، والتطلع إلى جلائل الأعمال ، فهو يناصر أميراً يتوسم فيه الخير ، ويعمل على تثبيته في الإمارة ، ويشيد دولة يكون له فيها مقام الوزير الأول ، ثم لا تلبث أعاصير السياسة والدسائس الإنجليزية أن تعصف بالعرش الذي أقامه ، فيدال من أميره ، ويغلب على أمره ، ويلوذ بإيران لكي لا يقع في قبضة عدوه ، ثم يموت بها ، أما المترجم فيبقى في عاصمة الإمارة ، ولا يهاب بطش الأمير المنتصر ، ولا يتملقه أو يسعى إلى نيل رضاه ، ولا ينقلب على عقبيه كما يفعل الكثيرون من طلاب المنافع ، بل يبقى عظيماً في محنته ، ثابتاً في هزيمته ، وتلك لعمري ظواهر عظمة النفس ، ورباطة الجأش ، وقوة الجنان

وهذه المرحلة كان لها أثرها في الانحاء السياسية للسيد جمال الدين ، فقد رأيت ما بدلته السياسة الإنجليزية لتفريق الكلمة ، ودس الدسائس في بلاد الأفغان ، وإشغال نار الفتنة الداخلية بها ، واصطناعها الأولياء من بين أمراءها ، ولا مرأى في أن هذه الأحداث قد

كشفت المترجم عن مطامع الانجليز ، وأساليبهم في الدس والتفريق ، وعرست في فؤاده روح العداء للسياسة البريطانية خاصة ، والمطامع الاستعمارية الأوروبية عامة ، وقد لازمه هذا السكره طول حياته ، وكان له مبدأ راسخاً يصدر عنه في أعماله وآرائه وحركانه السياسية

رحيله إلى الهند

لم ينفك الأمير (شير على) يدبر المكائد للسيد جمال الدين ، ويحتال للفدر به ، فرأى السيد أن يفارق بلاد الأفغان ، ليجد جواً صالحاً للعمل ، فاستأذنه في الحج ، فأذن له ، فسار إلى الهند سنة ١٨٦٩ م (١٢٨٥ هـ) ، وكانت شهرته قد سبقته إلى تلك الديار ، لما عرف عنه من العلم والحكمة ، وما ناله من المنزلة العالية بين قومه ، ولم يكن يخفى على الحكومة الإنجليزية عداؤه لسياستها ، وما يحدثه بحبيته إلى الهند من إثارة روح الهياج في النفوس ، وخاصة لأن الهند كانت لا تزال تضطرم بالفتن على الرغم من إخماد ثورة سنة ١٨٥٧ ، فلما وصل إلى الترخوم الهندية تلقته الحكومة بالحفاوة والإكرام ، ولكنها لم تسمح له بطول الإقامة في بلادها ، وجاء أهل العلم والفضل يهرعون إليه ، يقبسون من نور علمه وحكمته ، ويستمعون إلى أحاديثه وما فيها من غذاء العقل والروح ، والحث على الأنفة وعزة النفس ، فنقمت الحكومة منه اتصاله بهم ، ولم تأذن له بالاجتماع بالعلماء وعيرهم من مريديه وقصاده ، إلا على عين من رجالها ، فلم يبق هناك طويلاً ، ثم أنزلته الحكومة إحدى سفنها فأقلته إلى السويس

بجيشه مصر لأول مرة

جاء مصر لأول مرة أوائل سنة ١٨٧٠ م (أواخر سنة ١٢٨٦ هـ) ، ولم يكن يقصد طول الإقامة بها ، لأنه إنما جاء ووجهته الحجاز ، فإذ سمع الناس بمقدمه حتى اتجهت إليه أنظار النابيين من أهل العلم ، وتردد هو على الأزهر ، وانصل به كثير من الطلبة ، فآنسوا فيه روحاً نفيض معرفة وحكمة ، فأقبلوا عليه يتلقون بعض العلوم الرياضية ، والفلسفية ، والكلامية ، وقرأ لهم شرح (الاظهار) في البيت الذي نزل به بخان الخليل ، وأقام بمصر أربعين يوماً ، ثم تحول عزمه عن الحجاز ، وسافر إلى الاستانة

سفره إلى الاستانة

ثم رحيله عنها

وصل السيد جمال الدين إلى الاستانة ، فلقى من حكومة السلطان عبد العزيز حفاوة وإكراماً ، إذ عرف له الصدر الأعظم « على باشا » مكانته ، وكان هذا الصدر من ساسة الترك الأفذاذ ، العارفين بأقدار الرجال ، فأقبل على السيد يحفه بالاحترام والرعاية ، ونزل من الأمراء والوزراء والعلماء منزلة عالية ، وتناقلوا الثناء عليه ، ورغبت الحكومة أن تستفيد من علمه وفضله ، فلم تمض ستة أشهر حتى جعلته عضواً في مجلس المعارف ، فاضطلع بواجبه ، وأشار بإصلاح مناهج التعليم ، ولكن آراءه لم تلق تأييداً من زملائه ، واستهدف لسيخط شيخ الإسلام حسن فهمي أفندي ، إذ رأى في تلك الآراء ما يمس شيئاً من رزقه ، فأضر له السوء ، وأرصد له العفت ، حتى كان رمضان سنة ١٢٨٧ هـ ، (ديسمبر سنة ١٨٧٠ م) ، فرغب إليه مدير دار الفنون أن يلقى فيها خطاباً للحث على الصناعات ، فاعتذر بآدئ بدء بضمفه في اللغة التركية ، فألح عليه ، فأنشأ خطاباً طويلاً كتبه قبل إلقائه ، وعرضه على نخبة من أصحاب المناصب المالية ، فأقرروه واستحسنوه

وألقي السيد خطابه بدار الفنون ، في جمع حاشد من ذوى العلم والمكانة ، فنال استحسانهم ، ولكن شيخ الإسلام أخذ من بعض آرائه مغمراً للنبيل منه بفسير حق ، ورميه بالزيف في عقيدته ، واغتنمها فرصة للإيقاع به ، وألب عليه الوعاظ في المساجد ، وأوعز إليهم أن يذكروا كلامه مخفوقاً بالتفنيد والتنديد ، فغضب السيد لمكيدة شيخ الإسلام ، وطلب محاكته ، ولكن الحكومة انحازت إلى شيخها ، وأصدرت أمراً إلى المترجم بالرحيل عن الاستانة بضعة أشهر ، حتى تسكن الخواطر ، ويهدأ الاضطراب ، ثم يمود إليها إن شاء ، ففارقها مهضوماً حقه ، ورغب إليه بعض مريديه أن يتحول إلى الديار المصرية ، فعمل برأيهم وقصد إليها

عودته إلى مصر واقامته بها

جاء السيد جمال الدين إلى مصر في أول المحرم سنة ١٢٨٨ هـ (مارس سنة ١٨٧١ م) ، لا على نية الإقامة بها ، بل على قصد مشاهدة مناظرها ، واستطلاع أحوالها ، ولكن (رياض باشا) وزير اسماعيل في ذلك الحين رغب إليه البقاء في مصر ، وأجرت عليه الحكومة راتباً

مقداره الف قرش كل شهر، نزل أكرمه به، لافى مقابل عمل، واهتدى إلى الترجع كثير من طلبة العلم، يستورون زنده، ويقتبسون الحكمة من بحر علمه، فقرأ لهم السكتب العالية في فنون الكلام، والحكمة النظرية، من طبيعية وعقلية، وعلوم الفلك، والتصوف، وأصول الفقه، بأسلوب طريف، وطريقة مبتكرة، وكانت مدرسته بيته، ولم يذهب يوماً إلى الأزهر مدرسا، وإنما ذهب إليه زائرا، وأغلب ما يزوره يوم الجمعة، وكان أسلوبه في التدريس مخاطبة العقل، وفتح أذهان تلاميذه ومريديه إلى البحث والتفكير، وبث روح الحكمة والفلسفة في نفوسهم، وتوجيه أذهانهم إلى الأدب، والإنشاء، والخطابة، وكتابة المقالات الأدبية، والاجتماعية، والسياسية، فظهرت على يده نهضة في العلوم والأفكار أنتجت أطيب الثمرات

وهنا موضع للتساؤل، عما حمل الخديو اسماعيل إلى استمالة الحكيم الانفاني للإقامة في مصر، وإكرام مثواه، فقد يبدو هذا العمل غريبا، لأن لجمال الدين ماضيا سياسيا، ومجموعة أخلاق ومبادئ، لا ترغب فيه الملوك السعديين، ولم يكن السيد من أهل الملوك والدهان، فينال عطفهم ورعايتهم، ويجرون عليه الأرزاق بلا مقابل، ولكن الأمر لا يعسر فهمه إذا عرفنا أن في اسماعيل جانبا ممدوحا من صفاته الحسنة، وهو حبه للعلم، ورغبته في نشره ورعايته، وكانت شخصية جمال الدين العلمية، وشهرته في الفلسفة، أقوى ظهورا، وخاصة في ذلك الحين، من شخصيته السياسية، فلا غرو أن يكرم فيه اسماعيل العالم المحقق، الذي يفيض على مصر من بحر علمه وفضله، وفي الحق أن اسماعيل لم يكن يقصر في اغتنام الفرصة لتنشيط النهضة العلمية ورعاية العلماء والادباء، فترغيبه جمال الدين في البقاء بمصر يشبه أن يكون فتحاً علمياً، كتأسيس معهد من معاهد العلم العالية التي أنشئت على يده

أما آراء الحكيم السياسية وكراهيته للاستبداد، ونزعته الحرة، فلم يكن مثل اسماعيل يخشاها أو يحسب لها حساباً كبيراً، لأنه في ذلك الحين (سنة ١٨٧١) كان قد بلغ أوج سلطته ومجده، فكان يحكم البلاد حكماً مطلقاً، يأمر ويهوى، ويتصرف في أقدار البلاد ومصاير أهلها، دون رقيب أو حسيب، وكان مجلس شورى النواب آلة مطواعة في يده، والصحافة في يده عهداً تكييل له عبارات المديح، وتصوغ له عقود الثناء، ولم يكن سلطانه قد استهدف بعد للتدخل الأجنبي، لأن هذا التدخل لم يقع إلا في سنة ١٨٧٥، كما رأيت في سياق الحديث، فليس ثمة ما يخشى منه اسماعيل، على سلطته المطلقة، من الناحية الداخلية أو الخارجية، حين رغب إلى حكيم الشرق الإقامة والتدريس في مصر،

وقد بدأت النهضة التي ظهرت على يد السيد ، علمية ، أدبية ، ولم تتطور إلى الناحية السياسية إلا حوالى سنة ١٨٧٦ ، على أنها في طورها السياسى لم تنجبه ضد اسماعيل بالذات ، بل اتجهت في الجلة ضد التدخل الأجنبى

ونعمة اعتبار آخر ، لا يفوتنا الإلماع إليه ، ذلك أن جمال الدين قد بارح الاستانة ، إذ لم يجد فيها جوا صالحا للنهضة العلمية ، والفكرية ، وقصد إلى مصر وقد سبقته إليها أنباؤه ، ومالقيه في « دار الخلافة » من العنت والاضطهاد ، وكان اسماعيل ينافس حكومة الاستانة في المسكاة والنفوذ السياسى ، وينظر إليها بعين الزرابة ، ولا يرضى لمصر أن تكون تابعة لتركيا ، ولا أن يكون هو تابعا للسلطان العثمانى ، وليس خافيا ما كان يبذله من المساعى للانفصال عن تركيا في ذلك الحين ، وظهوره بمظهر الماهل المستقل ، في معرض باريس العام سنة ١٨٦٧ ، وفي إغفاله دعوة السلطان إلى حضور حفلات القناة سنة ١٨٦٩ ، وعزمه على اعلان استقلال مصر التام في تلك الحفلات ، لولا العقبات السياسية التي اعترضته ، ولا يمزب عن الذهن ما كان بين الخديو والسلطان من مظاهر الفتور والجفاء التي كادت تقطع الروابط بينهما ، وأحصها فرمان نوفمبر سنة ١٨٦٩ الذى أصدره السلطان منتقضا سلطة الخديو كما تقدم بيانه (ج ١ ص ٧٩)

ففي هذا الجو هبط جمال الدين مصر مبعدا من الاستانة ، فلم يفت ذكاه اسماعيل أن يفتنم الفرصة ليحجم العلم في شخص القيلسوف الأفغانى ، ولا يخفى ما لهذا العمل من حسن الأثر وجميل الأحداث ، إذ يرى الناس فيه أن مصر تؤوى العلماء والحكماء ، حين تضيق عنهم « دار الخلافة » وأن اهل مصر العظيم أحق من السلطان العثمانى بالثناء والتقدير لأنه يفسح للعلم رحابه ، ويوطئ له في وادى النيل أكنافه

وقد يكون لرياض باشا يد في إكرام وفادة المترجم ، ولكن إذا علمنا أن وزراء اسماعيل لم يكونوا يصدرون إلا عن رأيه وأمره ، أدركنا أن رياض باشا لم يكن الرجل الذى يفرد بهذا الصنيع نحو المترجم ، ومهما يكن من واقع الأمر فإن لرياض باشا فضل المشاركة في عمل كان له الأثر البالغ في نهضة مصر العلمية والفكرية والسياسية

أثره العلمى والأدبى

أقام المترجم في مصر ، وأخذ يث تماثيله في نفوس تلاميذه ، فظهرت على يده بيئة استضاءت بأنوار العلم والعرفان ، وارتوت من ينابيع الأدب والحكمة ، وتحررت عقولها

من قيود الجود والأوهام ، وبفضله خطا فن الكتابة والخطابة في مصر خطوات واسعة ، ولم تقتصر حلقات دروسه ومجاسسه على طلبة العلم ، بل كان يؤمها كثير من العلماء والموظفين والأعيان وغيرهم ، وهو في كل أحاديثه « لا يسأم » كما يقول عنه الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده ، من الكلام فيما يغير العقل ، أو يطهر العقيدة أو يذهب بالنفس إلى معالي الأمور ، أو يستلفت الفكر إلى النظر في الشؤون العامة مما يمس مصلحة البلاد وسكانها ، وكان طلبة العلم ينتملون بما يكتبونه من تلك المعارف إلى بلادهم أيام البطالة ، والزأرون يذهبون بما ينالونه إلى أحيائهم ، فاستيقظت مشاعر وتنهت عقول ، وخف حجاب الغفلة في أطراف متعددة من البلاد خصوصا في القاهرة »

وقال الأستاذ الإمام في موطن آخر يصف تطور الكتابة على يد المترجم : « كان أرباب القلم في الديار المصرية القادرون على الإجادة في المواضيع المختلفة منحصرين في عدد قليل ، وما كنا نعرف منهم إلا عبد الله باشا فكرى ، وحيرى باشا ، ومحمد باشا سيد أحمد على ضعف فيه ، ومصطفى باشا وهبى على اختصاص فيه ، ومن عدا هؤلاء فإما ساجعون في المراسلات الخاصة ، وإما مصنفون في بعض الفنون العربية أو الفقهية وما شاكلها ، ومن عشر سنوات ترى كتبة في القطر المصرى ، لا يشق غبارهم ولا يوطأ مضارهم ، وأغلبهم أحداث في السن ، شيوخ في الصناعة ، وما منهم إلا من أخذ عنه ، أو عن أحد تلاميذه ، أو قلد المتصلين به » انتهى كلام الإمام

فروح جمال الدين كان لها الأثر البالغ في نهضة العلوم والآداب في مصر ، ولا يفوتنا القول بأن البيئة التى نهض بها كانت مستعدة للرقى ، صالحة لغرس بزور هذه النهضة ، وظهور ثمارها ، أو بعبارة أخرى ، ان مصر بما فيها الأزهر ، والمعاهد العلمية الحديثة ، والتقدم العلمى الذى ابتدأ منذ عهد محمد على ، كانت حى استعداد لتقبل دعوة الحكيم الأفغانى ، ولولا هذا الاستعداد لقضى على هذه الدعوة في مهدها ، ولأحرق هو في مصر كما أحرق في الاستانة ، حيث وجد أبواب العمل موصدة أمامه ، وهذا يبين لنا جانباً من مكانة مصر ، وسبقها الأفطار الشرقية في التقدم العلمى والفكرى والسياسى ، ويزيد هذه الحقيقة وضوحاً أنك إذا استعرضت حياة جمال الدين العامة ، وما تركه من الأثر في مختلف الأفطار الشرقية التى بث فيها دعوته ، وجدت أثره في مصر أقوى وأعظم منه في أى بلد من البلدان الأخرى ، وفي هذا ما يدل على مبلغ استعداد مصر للنهضة والتقدم ، إذا تهيأت لها أسباب العمل ، ووجدت القادة الحكماء

آثره الأخلاق والسياسي

جاء المترجم مصر يحمل بين جنبيه روحا كبيرة ، ونفسا قوية ، تزينها صفات وأخلاق عالية ، أنبتتها الوراثة والتربية الأولى ، وهذبها الحكمة والمعرفة ، ومحضتها الحياة الحربية التي خاض غمارها في بلاد الأفغان ، والتجارب التي مارسها ، والشدائد التي عاناها ، جاء وفيه من الشمم والأياء ما صدفه عن أن يطأطأ الرأس أو يقم على الضيم ، وفيه من الثبات ما جعله يتغلب على العقبات التي اعترضته في أدوار حياته ، فقد رأيت كيف بقي على ولائه للأمير محمد أعظم ، رغم ما أصابه من الهزيمة ولم يخضع لخصمه (شير علي) ، ورحل إلى الهند ، فلم تطق السياسة الاستعمارية بقاءه فيها وأقصته عنها ، وذهب إلى الاستانة ، فلم يعرف الملق والدهان ، وجهر بالحق ، واستهدف لعداوة شيخ الإسلام ، فلم يتراجع ولم ينكص على عقبيه ، وانتهى الخلاف بإقصائه عن الاستانة

فهذه الأخلاق التي جاء بها جمال الدين كانت بلا صراء أقوى مما عرف عن المجتمع المصري ، في ذلك العهد ، من خفض الجناح ، والصبر على الضيم ، والخضوع للحكام ، وليس يخفى ما للشخصيات الكبيرة من سلطان أدنى على النفوس ، وما تؤثر فيها من طريق القدوة ، فالسيد جمال الدين بما انتصف به من الأخلاق العالية ، أخذ يثبت في النفوس روح العزة والشهامة ، ويحارب روح الذلة والاستكانة ، فكان بنفسيته ودروسه وأحاديثه ، ومناججه في الحياة ، مدرسة أخلاقية ، رفعت من مستوى النفوس في مصر ، وكانت على الزمن من العوامل الفعالة للتحويل الذي بدا على الأمة ، وانتقالها من حالة الخضوع والاستكانة إلى التطلع للحرية والتبرم بنظام الحكم القديم ومساوئه ، والسخط على تدخل الدول في شؤون البلاد أسرفت حكومة اسماعيل في القروض ، وبدأت عواقب هذا الإسراف تظهر للعيان رغم ما بذلته الحكومة لإخفائها بمختلف الوسائل ، وأخذت النفوس تتطلع إلى إصلاح نظام الحكم بعد إذ أحست مرارة الاستبداد وهالتها فداحة القروض التي كبلت البلاد بقيود تدخل الدول

ويمكننا أن نحدد أواخر سنة ١٨٧٥ ، وأوائل سنة ١٨٧٦ كمبدأ للتدخل الأوروبي ، إذ حدث من مظاهره وقتئذ شراء إنجلترا أسهم مصر في القناة ، ثم قدوم بعثة المستر «كيف» الانجليزية لفحص مالية مصر ، ثم توقف الحكومة عن أداء أقساط ديونها ، وما أعقب ذلك من إنشاء صندوق الدين في مايو سنة ١٨٧٦

فهذا التدخل كان من الأسباب الجوهرية التي حفزت النفوس إلى التبرم بنظام الحكم ،
والتخلص من مساوئه ، لأن سياسة الحكومة هي التي أفضت إلى تدخل الدول في شؤون
مصر وامتهانها كرامة البلاد واستقلالها

ومن هنا جاءت النهضة الوطنية والسياسية ، ووجدت مبادئ حكم الشرق وتعاليمه
سبيلا إلى النفوس ، فكانت من العوامل الهامة في ظهور هذه النهضة التي شغلت السنوات
الأخيرة من عهد اسماعيل وكانت من أعظم أدوار الحركة القومية

كان من مظاهر هذه النهضة نشاط الصحف السياسية ، وإقبال الناس عليها ، وتحديثهم
في شؤون البلاد العامة ، وتبرمهم بحالتها السياسية والمالية ، ثم ظهور روح المعارضة واليقظة
في مجلس الشورى ، على يد نواب نفخ فيهم جمال الدين من روحه ، وعلى رأسهم عبد السلام بك
المويلحي (باشا) ، الذي يعد من تلاميذه الأعداء ، وإليك لتلمس الصلة الروحية بينهما ، من
الكلمات والمبارات الرائعة التي كان المويلحي يجهر بها في جلسات مجلس شورى النواب ،
مما سنذكره في موضعه ، فإن هذه العبارات هي قبس من روح الحكيم الأفغانى

وقد جاء ذكر النائب المويلحي ضمن تلاميذ جمال الدين ومريديه على لسان سليم بك
العنحورى أحد أدباء سورية حين زار مصر ووصف مكانة السيد بقوله :

« وفي خلال سنة ١٨٧٨ زاد مركزه خطراً وصما مقامه ، لأنه تدخل في السياسات
وتولى رئاسة جمعية (الماسون) العربية وصار له أصدقاء وأولياء من أصحاب المناصب المالية ،
مثل محمود باشا البارودى الذى نفى أخيراً مع عرابى إلى جزيرة سيلان ، وعبد السلام بك
المويلحي النائب المصرى فى دار الندوة ، وأخيه إبراهيم (المويلحي) كاتب الضابطة ، وكثير
سواد الذين يخدمون أفكاره ، ويعلمون بين الناس مناره ، من أرباب الأقلام ، مثل الشيخ محمد
عبد ، وإبراهيم اللقانى ، وعلى بك مظهر ، والشاعر الزرقانى ، وأبى الرقاء القونى فى مصر ،
وسليم النقاش ، وأديب إسحق ، وعبد الله نديم فى الاسكندرية »

جمال الدين والثورة العرابية

لم يكن جمال الدين الأفغانى مناصراً لاسماعيل ، بل كان ينقم منه استبداده وإسرافه ،
وتمكنه الدول الاستعمارية من مرافق البلاد وحقوقها ، وكان يتوسم الخير في توفيق ، إذ
رآه وهو ولى للعهد ميالا إلى الشورى ، ينتقد سياسة أبيه وإسرافه ، وقد اجتمعا في محفل
الماسونية ، وتماهدا على إقامة دعائم الشورى

ولكن توفيق لم يف بهمه بعد أن تولى الحكم ، فقد بدا عليه الانحراف عن الشورى واستمع لوشايات رسل الاستعمار الأوروبي ، وفي مقدمتهم قنصل إنجلترا العام في مصر ، إذ كانوا ينقمون من السيد روح الثورة والدعوة إلى الحرية والدستور ، فغفروا عليه قلب الخديو ، وأوعزوا إليه باخراجه من القطر المصري ، فأصدر أمره بنفيه ، وكان ذلك بقرار من مجلس النظر منعقداً برئاسة الخديو ، وكان نفيه غاية في القسوة والفرد ، إذ قبض عليه ليلة الأحد السادس رمضان سنة ١٢٩٦ - ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٩ ، وهو ذاهب إلى بيته هو وخادمه الأمين (أبو تراب) ، وحجز في الضبطية ، ولم يمكن حتى من أخذ ثيابه ، وحمل في الصباح في عربة مقفلة إلى محطة السكة الحديدية ، ومنها نقل تحت المراقبة الشديدة إلى السويس ، وانزل منها إلى باخرة^(١) أقلته إلى الهند ، وسارت به إلى بمباي ، ولم تتورع الحكومة عن نشر بلاغ رسمي من إدارة المطبوعات بتاريخ ٨ رمضان سنة ١٢٩٦ (٢٦ أغسطس سنة ١٨٧٩م) ذكرت فيه نفي السيد بمبارات جارحة^(٢) ملؤها الكذب والافتراء ، مما لا يجدر بحكومة تشمر بشيء من الكرامة والحياء أن تسف إليه ، فهي قد نسبت إليه السعى في الأرض بالفساد ، ويعلم الله أنه لم يكن يسعى إلا إلى بقطة الأمة ، وتحريرها من ربة الذل والعبودية ، وذكرت عنه أنه « رئيس جمعية سرية من الشبان ذوي الطيش مجتمعة على فساد الدين والدنيا » ، وحذرت الناس من الاتصال بهذه الجمعية ، ومن المؤلم حقاً أن يتقرر النفي ويصدر مثل هذا البلاغ من حكومة رأسها الخديو توفيق باشا وهو على ما نعلم من سابق تقديره للسيد ، ومن وزرائها محمود باشا سامي البارودي ناظر الأوقاف وقتئذ ، وقد كان من أصدق مريديه وأنصاره ، فتأمل كيف يتنكر الأنصار والأصدقاء لاستاذهم ، وإلى أي حد يضيع الوفاء بين الناس ! ! ، ولا ندري كيف أساغ البارودي نفي السيد جمال الدين واشترك في احتمال تبعته ، وإذا لم يكن موافقاً على هذا العمل المفكر فلم يستقل من الوزارة احتجاجاً واستنكاراً ؟ لا شك أن موقف البارودي في هذه الحادثة لا يمكن تسويغه أو الدفاع عنه بأي حال

نفي جمال الدين من مصر ، على أن روحه ومبادئه وتعاليمه تركت أثرها في المجتمع المصري

(١) كان نقله إلى الباخرة في صبيحة الثلاثاء ٨ رمضان سنة ١٢٩٦ - ٢٦ أغسطس سنة ١٨٧٩ (راجع الأهرام عدد ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٩)

(٢) تجد نص هذا البلاغ الطويل في « الوقائع المصرية » عدد ٣١ أغسطس سنة ١٨٧٩ ، وفي لأهر • عدد ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٩

وبقيت النفوس نائرة تتطلع إلى إصلاح نظام الحكم ، وإقامته على دعائم الحرية والشورى ، فجمال الدين هو من الوجهة الروحية والفكرية أبو الثورة المرابية ، وكثير من أقطابها هم من تلاميذه أو مريديه ، والثورة في ذاتها هي استمرار للحركة السياسية التي كانت لجمال الدين الفضل الكبير في ظهورها على عهد اسماعيل ، ولو بقي في مصر حين نشوب الثورة لكان جازماً أن يمدحها بآرائه الحكيمة ، وتجارب الرشيده ، فلا يقلب عليها الخطل والشطط ، ولكن شاءت الأقدار ، والدسائس الإنجليزية ، أن ينفى السيد من مصر ، وهي أحوج ما تكون إلى الانتفاع بحكمته وصدق نظره في الأمور

أقام المترجم بحيدر اباد الدكن ، وهناك كتب رسالته في الرد على الدهريين ، وألزمته الحكومة البريطانية بالبقاء في الهند حتى انقضى أمر الثورة المرابية

عمله في أوروبا — جريدة العروة الوثقى

أخفقت الثورة المرابية ، واحتل الإنجليز مصر ، فسمحوا للسيد بالذهاب إلى أي بلد فاختر الشخوص إلى أوروبا ، فقصده إليها سنة ١٨٨٣ ، وأول مدينة وردها مدينة لندن ، أقام بها أياماً معدودات ، ثم انتقل إلى باريس ، وكان تلميذه الأكبر الشيخ محمد عبده منفياً في بيروت عقب إخماد الثورة ، فاستدعاه إلى باريس ، فوافاه إليها ، وهناك أصدر جريدة (العروة الوثقى) ، وقد سميت باسم الجمعية التي أنشأها ، وهي جمعية تألفت لدعوة الأمم الإسلامية إلى الاتحاد والتضامن والأخذ بأسباب الحياة والنهضة ، ومجاهدة الاستعمار ، وتحرير مصر والسودان من الاحتلال ، وكانت تضم جماعة من أقطاب العالم الاسلامي وكبرائه وهي التي عهدت إلى السيد بإصدار تلك الجريدة لتكون لسان حالها

واشتركا معا في تحريرها ، وكانت مقالاتها جامعة بين روح جمال الدين ، وقلم الأستاذ الإمام ، فجاءت آيات بينات في سمو المعاني ، وقوة الروح ، وبلاغة العبارة ، وهي أشبه ما تكون بالخطب النارية ، تستثير الشجاعة في نفوس قارئها ، وتداني في روحها وقوة تأثيرها أسلوب الإمام على كرم الله وجهه في خطبه الحساسة المنشورة في « نهج البلاغة » ، ولا غرو فالسيد جمال الدين هو قبس من نور العترة الحسينية العلوية ، فكان روح الإمام على ثغلات فيه ، وتجلي أثرها فيما يكتبه أو يعليه

اتخذت العروة الوثقى شعارها إيقاظ الأمم الإسلامية ، والمدافعة عن حقوق الشرقيين كافة ، ودعوتهم إلى مقاومة الاستعمار الأوربي ، والجهاد في سبيل الحرية والاستقلال

وقد ذاع شأنها في العالم الإسلامي ، وأقبل عليها الناس في مختلف الأقطار ، ولكن الحكومة الإنجليزية أفلتت دونها أبواب مصر والهند ، وشددت في مطاردتها واضطهاد من يقرؤها ، وبلغ بها السعي في مصادرتها أن أوغرت إلى الحكومة المصرية بتفريم كل من توجد عنده العروة الوثقى خمسة جنيهات مصرية إلى خمسة وعشرين جنيها ، وقامت الوانغ دون استمرارها ، فلم يتجاوز ما نشر منها ثمانية عشر عددا
قضى جمال الدين في باريس ثلاث سنوات ، كان لا يفتأ خلالها ينشر المباحث والمقالات الهامة في مقاومة اعتداء الدول الأوروبية على الأمم الإسلامية ، ويراسل تلاميذه ومريديه في مصر

جمال الدين وريثان

وجرت له أبحاث مع الفيلسوف إرنست رينان Renan في العلم والإسلام ، وأكبر فيه رينان عبقريته ، وسعة علمه ، وقوة حجته ، وقال عنه : « كنت أتمثل أمامي عندما كنت أخطبه ابن سينا ، أو ابن رشد ، أو واحداً من أساطين الحكمة الشرقيين »

عمله في فارس ثم نفيه منها

ثم أخذ ينتقل بين باريس ولندن إلى أوائل فبراير سنة ١٨٨٦ (جمادى الأولى سنة ١٣٠٣) وفيه ذهب إلى بلاد فارس ثم إلى روسيا

ولما كان معرض باريس العام سنة ١٨٨٩ ، رجع جمال الدين إليها ، وفي عودته منها التقى بالشاه في مونيخ عاصمة بافاريا ، فدعاه إلى صحبته إذ كان يرغب في الانتفاع بعلمه وتجاريبه ، فأجاب الدعوة ، وسار معه إلى فارس ، وأقام في طهران ، خفقه علماء فارس وأمرأؤها وأعيانها بالرعاية والإجلال

واستعان به الشاه على إصلاح أحوال المملكة ، وسن لها القوانين الكفيلة بإصلاح شؤونها ، ولكنه استهدف لسخط أصحاب النفوذ في الحكومة ، وخاصة الصدر الأعظم ، فوشوا به عند الشاه ، وأمر إليه الصدر الأعظم أن هذه القوانين تؤول إلى انتزاع السلطة من يده ، فأثرت الوشايات في نفس الشاه ، وبدأ يتنكر للسيد ، فاستأذنه في السير إلى المقام المعروف (بشاه عبد العظيم) على بعد عشرين كيلو متراً من طهران ، فأذن له ، فوافاه به جم غفير من العلماء والوجهاء من أنصاره في دعوة الإصلاح ، فازدادت مكانته في البلاد ، وتخوف الشاه عاقبة ذلك على سلطانه ، فاعتزم الإساءة إليه ، ووجه إلى (الشاه عبد العظيم) خمسمائة

فارس قبضوا عليه ، وكان مريضاً ، فانزعوه من فراشه ، واعتقلوه ، وساقه خمسون منهم إلى حدود المملكة العثمانية منفياً ، فنزل بالبصرة ، فعظم ذلك على مريديه ، واشتدت ثورة السخط على الشاه

دعوة جمال الدين ضد الشاه

أقام السيد بالبصرة زمناً حتى أبل من مرضه ، ثم أرسل كتاباً إلى كبير المجتهدين في فارس ميرزا محمد حسن الشيرازي ، عدد فيه مساوئ الشاه ، وخص بالذكر تخويله إحدى الشركات الإنجليزية حق احتكار التبناك في بلاد فارس ، وما يفضي إليه من استئثار الأجانب بأهم حاصلات البلاد ، وكان هذا النداء من أعظم الأسباب التي جعلت كبير المجتهدين يفتي بحرمة استعمال التبناك إلى أن يبطل الامتياز ، فانبعثت الأمة هذه الفتوى ، وأمسكت عن تدخينه ، واضطر الشاه خوف انتفاض الأمة إلى إلغائه ، ودفع للشركة الإنجليزية تعويضاً ، فخلصت فارس من التدخل الأجنبي

شخصه إلى أوروبا

مكث جمال الدين بالبصرة ريثما عادت إليه صحته ، ثم شخص إلى لندن ، فتلقاه الانجليز بالإكرام ، ودعوه إلى مجتمعاتهم السياسية والعلمية ؛ وحمل على الشاه وسياسته حملات صادقة في مجلة سماها (ضياء الخافقين) ، ودعا الأمة الفارسية إلى خلعه ، وقويت دعوة الحرية في إيران ، واشتد السخط على الشاه ناصر الدين إلى أن قتل سنة ١٨٩٦ بيد فارسي أهوج ، وقيل إن للسيد دخلاً في التحريض على قتله ، وتولى بعده مظهر الدين ، واستمرت دعوة الحرية التي غرسها جمال الدين في إيران تنمو وتترعرع حتى آلت إلى إعلان الدستور العارسي سنة ١٩٠٦

ذهابه إلى الاستانة وإقامته بها

وفيا هو بلندن ورد عليه كتاب من المايين الهمايوني بواسطة رسنم باشا سفير تركيا بدعوته إلى الاستانة ، فاعتذر أولاً ، ثم ورد عليه كتاب آخر بتكرار دعوته فلبى الطلب ، وذهب إلى الاستانة سنة ١٨٩٢ ، وكانت هذه هي المرة الثانية لوروده هذه المدينة ، والمرة الأولى كانت في عهد السلطان عبد العزيز كما تقدم بيانه ، وقد يبدو غريباً أن السلطان عبد الحميد الذي كان نصيراً للاستبداد وخصماً للحرية ، يدعو إلى جواره أكبر زعيم للحرية

في الشرق ، وأغلب الظن أنه أراد أن يخدم سياسته في الجامعة الإسلامية باستضافته فيلسوف الإسلام ، لكي يظهر للعالم الاسلامي أنه يرعى العلم والعلماء من الأمم الإسلامية كافة ، وقد لبي جمال الدين دعوته ، آملاً أن يرشده إلى إصلاح الدولة العثمانية ، لأن مقصده السياسي هو إنهاء دولة إسلامية أيا كانت إلى مصاف الدول العززة القوية ، فسار إلى الاستانة لتحقيق هذا المقصد ، وحفنه عبد الحميد بالرعاية والإكرام وأزله منزلاً كريماً في قصر بحى (نشان طاش) ، من أنخم أحياء الاستانة ، وأجرى عليه راتباً وافراً ، قيل إنه خمس وسبعون ليرة عثمانية في الشهر ، ومضت مدة وجمال الدين له عند السلطان منزلة عالية ؛ ثم ما لبث أن تنكر له ، وأساء به الظن ، إذ كان من أخص صفات عبد الحميد أساءة الظن بالناس كافة ، وخاصة بمن يتصلون به ، والاستماع إلى الوشائات والدسائس ، وكان الشيخ أبو الهدى الصيادي الذي نال الخطوة الكبرى عند مولاه بكره أن يظفر أحد بثقته فوشى بالسيد عند السلطان وأوغر عليه صدره فأحيط السيد بالجواسيس يحصون عليه غدوانه وروحانه ، ويرقبون حركاته وسكناته

ذكر الأمير شكيب أرسلان في هذا الصدد في كتاب « حاضر العالم الإسلامي » (١) أن السيد كان وعبد الله نديم الكاتب والخطيب المصري المشهور في منزله (الكاغدخانة) ، فصادفا الخديو عباس حلمي وسلم بعضهم على بعض ، وتحادثوا نحو ربع ساعة تحت شجرة هناك ، فقيل إن الشيخ أبا الهدى قدم تقريراً للسلطان بأن جمال الدين وعبد الله نديم تواعدا مع الخديو على الاجتماع في (الكاغدخانة) ، وهناك عند الاحتماع بإيماء تحت الشجرة ، ويقول الأمير شكيب إن السلطان بحسب قول جمال الدين لم يحفل بهذه الوشاية (٢) ، ولسكننا نميل إلى الاعتقاد أنها تركت أثراً في نفسه ، وغيرت قلبه على السيد ، وذكر أن الذي أدى إلى وحشة السلطان منه استمراره في مجالسه على القدح في شاه المعجم ناصر الدين ، مما حمل سفير إيران على الشكوى منه إلى السلطان ، فاستدعاه ، وطلب إليه الكف عن مهاجمة الشاه فقيل ، ولكن حدث أن قتل الشاه سنة ١٨٩٦ ، فاشتدت الريبة في جمال الدين ، واتجهت إليه شبهة التحريض على قتله ، فأمر السلطان بتشديد الرقابة عليه ، ومنع أي أحد من الاختلاط به إلا بإرادة سلطانية ، فأصبح السيد محبوباً في قصره

(١) تأليف المستر ستوردرد الأمريكي وتدريب الأستاذ محاج نويهض وفيه فصول وتعليقات قيمة للأمير شكيب أرسلان

(٢) حاضر العالم الإسلامي ج ١ ص ٢٠٣

مرضه ووفاته

تواترت الروايات بأن جمال الدين مات شبه مقتول ، وتدل الملابس والقراآن على ترجيح هذه الرواية ، فإن اتهامه بالتجريض على قتل الشاه ، وتغير السلطان عليه ، وحبسه في قصره ، ووشايات أبي الهدى الصيادي ، مما يقرب إلى الذهن فكرة التخلص منه بأية وسيلة ، هذا إلى أن الغدر والاعتقال كانا من الأمور المألوفة في الاستانة

وأصدق الروايات وأحقها بالثقة فيما نعتقد ، ما ذكره الأمير شكيب أرسلان في كتاب (حاضر العالم الإسلامي) ، قال ما خلاصته : إنه لما اشتد التضيق على السيد جمال الدين أرسل إلى مستشار السفارة الإنجليزية بطلب منه إيصاله إلى باخرة يخرج بها من الاستانة ، فجاءه المستشار وتعهد له بذلك ، فلما بلغ السلطان الخبر أرسل إليه أحد حجابه يستعطفه أن لا يمس كرامته إلى هذا الحد ، ولا يلتبس بحاية أجنبية ، فثارت في نفسه الحمية والأنفة ، وأخبر مستشار السفارة بأنه عدل عن السفر ، ومهما كان فليكن ، ولكن الرقابة عليه بقيت كما كانت ، وبعد أشهر من هذه الحادثة ظهر في فمه مرض السرطان ، فصدرت الإرادة السلطانية بإجراء عملية جراحية بقولها الدكتور قبور زاده اسكندر باشا كبير جراحى القصر السلطاني ، فأجرى له العملية الجراحية فلم تنجح ، وما لبث إلا أياما قلائل حتى فاضت روحه ، ومن هنا تقول الناس في قصة هذا السرطان ، وهذه العملية الجراحية ، لقرب عهد المرض بتغير السلطان على السيد ، وما كان معروفا من وسواس عبد الحميد ، ف قيل إن العملية الجراحية لم تعمل على الوجه اللازم لها عمدا ، وقيل لم تلحق بالتطهيرات الواجبة فنا ، بحيث انتهت بموت المريض (١)

وذكر الأمير شكيب أن المستشرق المعروف الكونت (لاون استروروج) حدثه أن المترجم كان صديقه ، فدعاه إليه بعد إجراء العملية الجراحية ، وقال له إن السلطان أبي أن يقولى العملية إلا جراحه الخاص ، وإنه هو رأى حال المريض ازدادت شدة بعد العملية ، ورجا منه أن يرسل إليه جراحاً فرنسويا مستقلا الفكر طاهر الذمة ، لينظر في عقب العملية ، فأرسل إليه الدكتور (لاردى) فوجد أن العملية لم تجر على وجهها الصحيح ، ولم تعقبها التطهيرات اللازمة ، بأن المريض قد أشفى بسبب ذلك ، وعاد إلى استروروج ، وأنبأ بهذا الأمر المحزن ، ولم تمض أيام حتى فارق جمال الدين الحياة

وذكر واحد ممن كانوا في خدمة عبد الحميد ، بعد أن روى له الأمير هذه القصة أن قبور زاده اسکندر باشا كان أطهر وأشرف من أن يرتكب مثل تلك الجريمة ، وحقيقة الواقعة أنه كان بالاستانة طبيب أسنان عراقي اسمه (جراح) يتردد كثيرا على جمال الدين ، ويمالج أسنانه ، وكانت نظارة الضابطة (إدارة الأمن العام) قد استمات (جراح) هذا بالمال ، وجعلته جاسوسا على السيد ، وصار له عدوا في ثياب صديق ، وقال صاحب هذه الرواية إنه أراد مرة أن يمنع الطبيب المذكور من الاختلاط بجمال الدين ، فأشار إليه ناظر الضابطة بإشارة خفية بأن يتركه ، وفهم من الإشارة أنه يذهب إلى السيد ، ويمالج أسنانه ، بعلم من النظارة ، والسيد لا يعلم بشيء من ذلك ، ويطمئن إلى (جراح) ويثق به ، ولم تمض عدة أشهر على حادثة الشاه حتى ظهر السرطان في فك السيد من الداخل ، وأجريت له عملية جراحية ، فلم تنجح ، وجرح هذا ملازم للمريض ، وبعد موته كانوا يرونه دائما حزينا ، يبدو على وجهه الوجوم والحزى ، مما جعلهم يشتبهون أن يكون له يد في إفساد الجرح بعد العملية ، أو في توليد المرض نفسه من قبل بوسيلة من الوسائل ، ولما مات السيد بدا الندم على الطبيب الأثيم ، وشمر بوخر الضمير يؤنبه على خيائته هذا الرجل العظيم

وكانت وفاته صبيحة الثلاثاء ٩ مارس سنة ١٨٩٧ ، وما ان بلغ الحكومة العثمانية نفيه حتى أمرت بضبط أوراقه وكل ما كان باقيا عنده ، وأمرت بدفنه من غير رعاية أو احتفال في مقبرة المشايخ بالقرب من نشان طاش ، فدفن كما يدفن أقل الناس شأنًا في تركيا ، ولا يزال قبره هناك

صفاته وأخلاقه

وصفه تلميذه الأكبر الأستاذ الشيخ محمد عبده بقوله : « إنه يمثل لناظره عربيا محضا ، من أهالي الحرمين ، فكأنما قد حفظت له صورة آبائه الأولين ، من سكنة الحجاز ، ربعة في طوله ، وسطح في بنيته ، قحى في لونه ، عصبي دموى في مزاجه ، عظيم الرأس ، في اعتدال ، عربيض الجبهة ، في تناسب ، واسع العينين ، عظيم الأحداق ، ضخم الوجنتان ، رطب الصدر ، جليل في النظر ، هش بش عند اللقاء ، قد وقاه الله من كمال خلقه ، ما ينطبق على كمال خلقه ، أما أخلاقه فسلامة القلب سائدة في صفاته ، وله حلم عظيم ، يسع ما شاء الله أن يسع ، إلى أن يدنو منه أحد ليس شرفه أو دينه فينقلب الحلم إلى غضب ، تنقض منه الشهب ، فيبينما هو حليم أواب ، إذا هو أسد وثاب ، وهو كريم ، يبدل ما بيده ، قوى الاعتماد على الله ،

لا يبالي ما تأتي به صروف الدهر ، عظيم الأمانة ، سهل لمن لا يئنه ، صعب على من خاشنه ،
طموح إلى مقصده السيامي ، إذا لاح له بارقة منه تمجّل السير للوصول إليه ، وكثيراً
ما كان التمجّل علة الحرمان ، وهو قليل الحرص على الدنيا ، بعيد عن الغرور بزخارفها ، ولوع
بمظاهم الأمور ، غرور عن صفارها ، شجاع ، مقدام ، لا يهاب الموت ، كأنه لا يعرفه ،
إلا أنه حديد المزاج ، وكثيراً ما هدمت الحدة ما رفعتة الفطنة »

وذكر عنه الأمير شكيب أرسلان أنه كان يفطم نفسه عن الشهوات ، ولا يرى من
اللذات إلا اللذة العقلية المالية ، وأن السلطان عبد الحميد حاول أن يملق قلبه بالمال والبنين
ويشغله بزينة الدنيا ، وراوده على الزواج ، فأبى وأعرض ، وكان ينظر إلى المال نظره إلى
التراب ، فلا يدخره ، ولا يتناول منه إلا ما هو ضروري للحياة ، وحاول السلطان أن يعطيه
رتبة علمية كرتبة قاضي عسكر مثلاً ، فأبى أن يقبل الرتبة وأن يلبس كسوتها المزركشة
بالقصب ، وكذلك رفض قبول وسام مهما كان عالياً

وقال عنه (أديب اسحق) إنه أسمر اللون ، ربة ممتلىء ، قوى البنية ، جذاب النظر ،
نافذ اللحظ ، خفيف المارضين ، مستمرل الشعر ، بحجة وسراويل سوداء تنطق على
الكاحلين ، وعمامة صغيرة بيضاء على زى علماء الاستانة ، غرب ، عفيف النفس ، قانت ،
كثير القيام ، لا يفام إلا الفلّس إلى الضحى ، ولا يأكل غير مرة واحدة في اليوم ، على
أنه يكثر من شرب الشاي والتدخين ، قوى المارضة ، طويل الحجة ، واسع المحفوظ ،
نبيه يكاد يكشف حجب الضمائر ، ويهتك أستار الستائر ، ولكه على فضله ، لا يسلم من
حدة المزاج

علو نفسه

ويلوح لنا أن أبرز صفة في جمال الدين علو النفس ، ولعلها الصفة الجامعة التي تصدر
عنها صفاته الأخرى وأخلاقه ، وقد احتفظ بها في أشد الأوقات حرجاً ، ولازمته عند اشتداد
الحزن ، وتماظم الخطوب ، مما دل على أنها غريزة طبعت عليها نفسه المالية ، وحسبك دليلاً
على ذلك ما كان من موقفه حين نفي من مصر في أوائل عهد الخديو توفيق باشا ، فقد أنزل
إلى البحر في السويس خالي الجيب ، فجاءه قنصل إيران في ذلك الثغر ، ومعه نقر من تجار
المعجم ، وقدموا له مقداراً من المال على سبيل الهدية أو القرض الحسن ، فأبى أن يأخذ منه
شيئاً ، وقال لهم : « احفظوا المال فأنتم إليه أحوج ، إن الليث لا يعدم فريسته حينما ذهب »

وهذه الكلمة وحدها تصور لنا شخصية جمال الدين وعظمته النفسية ، وتصلح أن تكون
عنواناً لتاريخه المجيد

عقيدته

تدل رسالته في (الرد على الدهريين) على أنه مؤمن صادق بالإيمان ، يدعم العقيدة
الإسلامية على أسس المنطق والحكمة العقلية ، فهو فيلسوف من فلاسفة الإسلام الأعلام
قال الأستاذ الإمام عن مذهبه وعقيدته : « أما مذهب الرجل فحنيف حنفي ، وهو وإن
لم يكن في عقيدته مقلداً ، لكنه لم يفارق السنة الصحيحة مع ميل إلى مذهب السادة الصوفية
رضي الله عنهم ، وله مثابرة شديدة على أداء الفرائض في مذهبه ، وعرف بذلك بين معاصريه
في مصر أيام إقامته ، ولا يأتي من الأعمال إلا ما يحل في مذهب أمامه ، فهو أشد من رأيت
في المحافظة على أصول مذهبه وفروعه ، أما حقيقته الدينية فهي مما لا يساويه فيها أحد ، يكاد
يلتهب غيرته على الدين وأهله »

علمه

وقال عن علمه : « أما منزلته من العلم وغزارة المعارف فليس يحدها قلمي إلا بنوع من الإشارة
إليها ، لهذا الرجل سلطة على دقائق المأني وتحديد وإبرازها في صورها اللائقة بها ، كأن
كل معنى قد خلق له ، وله قوة في حل ما يعضل منها ، كأنه سلطان شديد البطش ، فنظرة منه
تفكك عقدها ، كل موضوع يلقى إليه ، يدخل للبحث فيه كأنه صنع يديه ، فيأتي على
أطرافه ، ويحيط بجميع أكنافه ، ويكشف ستر الغموض عنه ، فيظهر المستور منه ، وإذا
تكلم في الفنون حكم فيها حكم الواضعين لها ، ثم له في باب الشمرات قدرة على الاختراع ،
كأن ذهنه عالم الصنع والإبداع ، وله لسان في الجدل ، وحذق في صناعة الحججة ، لا يلحقه
فيهما أحد إلا أن يكون في الناس من لا يعرفه ، وكفاك شاهداً على ذلك أنه ما خاصم أحداً
إلا خصمه ، ولا جادله عالم إلا أزمه ، وقد اعترف له الأوروبيون بذلك بعدما أقر له الشرقيون ،
وبالجملة فإني لو قلت أن ما آناه الله من قوة الذهن ، وسعة العقل ، ونفوذ البصيرة ، هو أقصى
ما قدر لغير الأنبياء ، لكنت غير مبالي ، ذلك فضل الله ، يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم »
وقال أدب اسحق عن ذكائه : « ومن عجائب ذكائه أنه تعلم اللغة الفرنسية أو بعضها
حتى صار يقدر على الترجمة منها ، ويحفظ من مفرداتها شيئاً كثيراً ، في أقل من ثلاثة شهور
بلا أستاذ إلا من علمه حروف هجائها في يومين ، وكان يتتبع حركة المعارف الأوروبية

والمكتشفات المصرية ، ولم بما وضع أهل العلم وما اخترعوه جديداً حتى كأنه قرأ العلم في بعض مدارس أوروبا العالمية »

مجلسه

كان حين إقامته بمصر يلقى الدروس في داره ، فكانت محط رجال العلماء والأدباء وأذكياء الطلبة ، يقضى النهار في بيته ، فإذا جن الليل خرج يتوكأ على عصاه إلى قهوة اعتاد أن يجلس فيها أمام حديقة الأزبكية (قهوة متانيا) ، ويأخذ مكانه في الصدر ، وحوله تلاميذه ومريدوه ، وفيهم الشاعر ، والأديب ، والعالم اللغوي ، والطبيب ، والجغرافي ، والتاريخي ، والمهندس ، وغيرهم من صفوة أهل الفكر والعلم ، والوجاهة ، فيفيض على محدثيه من بحر علمه « فيتسابقون — كما يقول سليم عنجورى — إلى إلقاء أدق المسائل عليه ، وبسط أعوص الأحاجي لديه ، فيحل عقد أشكلها فرداً فرداً ، ويفتح أغلاق طلاسمها ورموزها واحداً واحداً ، بلسان عربى مبين ، لا يتلثم ، ولا يتردد ، بل يتدفق كالسيل من قريحة لا تعرف السكال ، فيدهش السامعين ، ويفرح السائلين ، ويبكم المعترضين ، ولا يبرح هذا شأنه حتى يشتمل رأس الليل شيباً ، فيقفل إلى داره ، بعد أن ينقد صاحب المقهى كل ما يترتب له في ذمة الداخلين في عداد ذلك الجمع الأنيق »

مقصده السياسى

قال الأستاذ الإمام عن مقصده السياسى : « انه كان يسعى لإنهاض إحدى الدول الإسلامية من ضعفها ، وتنبيهها للقيام على شؤونها ، حتى تلحق بالدول القوية ، فيمهد للإسلام شأنه ، وللدین الحنيفى مجده ، ويدخل فى هذا تنكيس دولة بريطانيا فى الأقطار الشرقية ، وتقليص ظلها عن رؤوس الطوائف الإسلامية ، وله فى عداوة الإنجليز شؤون يطول بيانها » انتهى كلام الأستاذ الإمام

نقول وقد دل تاريخ السيد على أنه بذل حياته كلها لبعث روح النهضة والحرية فى أمم الشرق قاطبة ، فهو أول زعيم للحرية فى الشرق ، وأول باعث لنهضته الحديثة ، ولئن لم يشاهد نمار دعوته وجهوده ، فحسبه أنه غارس البزرة الأولى للحركات القومية التى ظهرت فى الشرق منذ نصف وخمسين سنة إلى اليوم ، وإلى ما شاء الله ، وإذا هو لم يشهد نجاح دعوته قبل موته ، فليس مرجع ذلك إليه ، لأنه قد أدى رسالته على أتم ما يؤديه الزعماء المخلصون ، ولكن عاكسته الأقدار واعترضت سبيله عقبات حجة ، بعضها من مكائد الدول

الاستعمارية ، وخاصة الدولة الإنجليزية ، وبمضها من خذلان ملوك الشرق وأمرائه لدعوته واضطهادهم إياه

فقد رأيت ما أصابه من الخديو توفيق باشا حين ولى الحكم ، إذ نقض عهده معه ، ونفاه من مصر ، وكذلك فعل معه شاه المعجم ناصر الدين شاه ، فقد استعداه لينتفع من علمه وحكمته ، وما لبث أن تنكر له وجبسه ثم نفاه ، وعرفت ما أصابه في الاستانة على عهد السلطان عبد الحميد ، مما لا حاجة إلى تكراره ، وحسبك أن تذكر أنه كان مسجوناً في قصره ، ومحاطاً بالعيون والجواسيس ، حتى لاقى منيته في ظروف تدعو للاعتقاد أنه مات شبه مقتول

فلو ك الشرق وأمراؤه كانوا إذن حرباً على جمال الدين ، وكانوا من حيث يشعرون أو لا يشعرون عوناً لدعاة الاستعمار في إحباط جهوده ومساعدته ، فليس عجيباً أن لا يشهد السيد نجاح دعوته في الإصلاح والحرية ، وقد لقي أيضاً خذلاناً من أكثر الطبقات ، فكأنه كان يرسل دعوته في صحراء مقفرة ، ليس فيها سميع ولا مجيب ، ولا صراء في أنه قد تقدم الشرق وسبقه إلى الحياة نيقاً ومائة عام ، فلم يلب الشرق نداده في حياته ، ولم تظهر ثمار دعوته إلا بعد مماته ، وهذا يزيد فضلاً وقدرًا ، لأنه قام بدعوته في وقت عز فيه للنصير ، وقل المستجيب إلى دعوة الحرية والحق ، وقد شعر السيد ، وخاصة في أواخر أيامه ، بمرارة اليأس والألم مما لقيه من صنوف الاضطهاد ، ونقض العهود والمواثيق ، وكما كان حقيقةً بالألم حين يعرض في ذاكرته مبلغ ما بذله لأُم الشرق من الإخلاص والتفاني في خدمتها ، ثم ما أصابه من كبرائها وأمرائها من التنكر والجحود ، وما لقيه من مختلف طبقاتها من الإعراض والخذلان

ذكر عنه الأمير شكيب أرسلان في ترجمته^(١) : أنه لقيه بالاستانة سنة ١٨٩٢ ، وكان من شدة ما يجد من الألم لحال الإسلام تخطر له خواطر نادرة في هذا الموضوع ، فقال له مرة : « قد فسدت أخلاق المسلمين إلى حد أن لا أمل بأن يصلحوا إلا بأن ينشئوا خلقاً جديداً ، وجيلاً مستأنفاً ، فبذا لو لم يبق منهم إلا كل من هو دون الثانية عشرة من العمر ، فعند ذلك يتلقون تربية جديدة تسير بهم في طريق السلامة »

وقال له مرة أخرى : « لم يبق في الإسلام أخلاق ، فهذا محمود سامي (باشا البارودي

الشاعر الكبير ، رئيس النظار أثناء الحوادث العراقية) عاهدني ثم نكث معي ، وهو أفضل من عرفت من المسلمين ^(١) » وقال له أيضاً : « إن المسلمين قد سقطت هممهم ، ونامت عزائمهم ،



السيد جمال الدين الأفغاني في مرضه الأخير

ومامت خواطرم ، وقام شيء واحد فيهم ، وهو شهواتهم »

يمثل هذه الخواطر كان يمبر السيد عن ألمه من سوء حالة الأمم الشرقية ، وهذا الألم يدل على مبلغ الشعور الذي تملك له ، وأنه كان يشتمل غيرة على الشرق والإسلام ، ويحزن إذ يرى دعوته لم تلق مجيباً ولا نصيراً ، وإنك لترى صورة الألم والحزن مرتسمة على عيانه في مرضه الأخير ، وظل هذا الحزن يلزمه حتى فارق الحياة ، وما قد مضت خمس وثلاثون سنة على وفاته ، ولما ينهض واحد من المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها يبحث عن قبره ويشيد له ضريحاً يليق بذكرى الرجل العظيم الذي أفنى عمره في بعث الأمم الإسلامية

(١) الإشارة هنا فيما نعتقد إلى ما كان من نفي السيد جمال الدين من مصر فقد نفي بقرار من مجلس النظار وكان محمود باشا سامي البارودي ناظر الأوقاف في ذلك الحين واشترك في هذا القرار

وإنهاضها ، وبث روح الحياة والحرية فيها ، إلى أن قيض الله رجلاً من سررة الأمر كان (المستركران) ، فأخذ يبحث ويحقق حتى اهتدى إلى قبر جمال الدين بالاستانة سنة ١٩٢٦ فأقام عليه شاهداً فخماً من الرخام ، نقش عليه اسم السيد ، وأدى بهذا الصنيع واجباً كان يجدر بسرة المسلمين وعظماؤهم أن يؤدوه

وهذا المظهر المستمر من نكران الجميل يكشف لك عن ناحية من أسباب التأخر السياسى والاجتماعى فى أمم الشرق قاطبة ، فإن الأمم لا تسلك سبيل النهضة الصحيحة إلا إذا عرفت أقدار الرجال الذين أفنوا حياتهم فى سبيل مجدها وعظمتها

رجع ما انقطع

عود الى الحياة النيابية

الهيئة النيابية الثالثة

ابتدأت أدوار المعارضة بانتخاب أعضاء الهيئة النيابية الثالثة ، وهم الذين شغلوا مراكز النيابة من سنة ١٨٧٦ إلى أوائل عهد توفيق باشا ، وهالك أسماءهم :

نواب القاهرة

محمود بك المطار ، عبد السلام بك المويلحي ، يوسف العقبي

نواب الاسكندرية

سليمان الغربي ، عبد الرزاق الشوربجي

نواب الغربية

عثمان الهرميل عمدة محلة مرحوم ، عبد الرحمن عرفه عمدة برج فيزل ، محمد حماد عمدة كفر بلشاي ، محمود سالم عمدة كفر سالم ، أحمد سالم عمدة دهنوره ، مصطفى هرجه شينخ أبو صير ، الحاج محمد سليم عمدة شبرا قاص ، ابراهيم الشاذلي عمدة شبرا ننا ، عمر خضر عمدة أبو تور

نواب المنوفية

الحاج علي عمران عمدة سرموس ، مصطفى غنيم الانبائي عمدة جزى ، ابراهيم حسن عمدة الباجور ، سليمان حسين عامر عمدة جنزور ، احمد السرمي عمدة ادشاي ، علي عياد عمدة السدود

نواب البحيرة

ابراهيم الديب عمدة صفط العنب ، أبو زيد الحناوي عمدة كفر عوانه ، عبد الله المنياوي عمدة ديروط ، ابراهيم الجيار عمدة خربقا ، ابراهيم دربك عمدة عزبة دربك

نواب الدقهلية

عبد جوده عمدة محلة انجاق ، محمد عبده عمدة كفر ابو ناصر ، متولى افندي شريف

عمدة ديرب ، يوسف رزق عمدة كفر يوسف رزق ، عبد الوهاب الشيخ عمدة دقادوس ،
شلي حسين عمدة سلكا

نواب الشرقية

ايوب ايوب عمدة الصوه ، حسن عبد الله عمدة فرسيس ، محمد جبرة الله عمدة شبرا
المنب ، محمد رجب كساب عمدة غيته ، سيد احمد رضوان عمدة ميت العز ، جاد يوسف عمدة
شنيط الحرايوه ، على عامر عمدة العزيزية ، على خليل عمدة السعديين

نواب القليوبية

عبد العزيز مطر سليمان منصور (كفر شبين) ، مصطفى علام (سفديس) ، عبد الفتاح
زغلول (ميت كفانه)

نواب الجيزة

رزق عكاشه عمدة المنيا والشرقا ، حسين عطا الله عمدة برتشت ، فضل الزمر عمدة ناهيا

نواب بني سويف

محمد راضى عمدة افسط ، على كساب عمدة نزلة كساب ، مصطفى محمد عز الدين عمدة
طنسا بني مالو

نواب الفيوم

احمد جاد الله عمدة السيليين ، احمد الدهشان عمدة اهرت

نواب المنيا وبني مزار

بديني الشريبي عمدة سمالوط ، عبد الغنى خالد (المريرية) ، علي افندي حسن ، أحمد محمد
أبو طالب عمدة برطباط ، خليل عبد الرحيم عمدة الفشن ، حفا يوسف عمدة نزلة الفلاحين

نواب أسيوط

عطيه عبدالعال عمدة العقال البحرية ، محمد عبد الوهاب عمدة المسهامية ، عبدالرحمن وافي
عمدة بني عندي ، ميخائيل فرج عمدة دير مواس ، محمد فرج عمدة نزلة فرج محمود ، عمر
احمد عمدة مسرع

نواب جرجا

ابراهيم حسن أبو ليلة عمدة الريانية ، عثمان احمد هام عمدة أولاد اسماعيل ، محمد حساب
عمدة داود وميت سهيل ، تمام حبارير عمدة المحامدة ، صديق عبد المنعم عمدة بنجا ، عبد
الشهيد بطرس (البلينا)

نواب قنا

محمود عبد الله عمدة دشنله ، طابع سلامه عمدة القبلى قامولا ، سليم سميد عمدة
العرك والدهشة

نواب اسنا

احمد عبد الصادق (اسوان) ، محمد سلطان (اسنا)

نائب دمياط

الحاج سيد اللوزى

اجتماع مجلس شورى النواب بطنطا

في دور غير عادى (اغسطس سنة ١٨٧٦)

دعت الحكومة أعضاء المجلس إلى الاجتماع لدور « فوق العادة » بطنطا ، واختارت
هذه المدينة لمناسبة قيام المولد الأحمدي بها ، والفرض من الاجتماع هو البحث في مسألة
إبطال المقابلة أو إقرارها ، وذلك أن مرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦ قضى بإيقاف تنفيذ هذا
القانون ، ولكن الحكومة رأت تخفيفاً لضائقتها المالية أن يعود العمل به حتى تجي
متحصلات المقابلة ، وكان الأعيان الذين دفعوا أقساط المقابلة ، ومنهم النواب ، يهمهم أن
يجرى العمل به حتى يستمر اعفاؤهم من نصف الضرائب المربوطة على أطيائهم ، فدعت
الحكومة المجلس إلى الاجتماع للبحث في هذه المسألة ، وذكرت موضوع الاجتماع في
أمر الدعوة

اجتمع الأعضاء في طنطا برئاسة عبد الله باشا عزت يوم الاثنين ١٧ رجب سنة ١٢٩٣
(٧ اغسطس سنة ١٨٧٦) ، ولم يحضر الخديو افتتاح المجلس ، ولا تليت فيه خطبة عرش ،
واقترنت الجلسة الأولى على النظر في مسألة المقابلة ، فحشد الأعضاء بقاءها

وثة ظاهرة بدت في هذا الاجتماع وهي روح جديدة يصح أن نسميها طبقا للمصطلحات البرلمانية روح « المارضة » ، ومظاهرها حب الاستقصاء والتحرى عن شؤون الحكومة ، والرغبة الصادقة في بحثها بمنابة تختلف كثيرا عن تهاون المجلس في الأدوار السابقة ظهرت هذه الروح إذ وقف الشيخ عثمان الهرميل أحد نواب الغربية ، وأبدى موافقته على إعادة العمل بقانون المقابلة ، ولكنه طلب في صراحة محمودة أن توضح الحكومة الطريقة التي كان في نيتها اتباعها لرد المبالغ التي حصلتها من المقابلة فيما لو بطل العمل بالقانون ، وقال إن مجموع ما حصلته بلغ (إلى ذلك الحين) اثني عشر مليوناً أو ثلاثة عشر مليون جنيه ، ومع جسامته هذا المبلغ ووجود ديون أخرى على الحكومة لم تبين كيف يمكنها رد مبالغ المقابلة إلى أصحابها « وبما أن المجلس لم ينظر ميزانية الحكومة في السنة الماضية ، مع أن له الحق في الاطلاع عليها ليعرف كيفية الإيراد والمنصرف ، ويعلم أيضا كيفية الاستقراض وحصر الدين واستهلاكه في ٦٥ سنة (طبقا لرسوم توحيد الديون) فإن وافق المجلس يصير طلب هذه البيانات أيضا تنتظر بالمجلس »

فهذه روح طيبة ، تدل على أن فكرة الرقابة على تصرفات الحكومة قد سرت إلى نفوس الأعضاء ، لأن الهرميل لم يدل بهذا البيان إلا مستأنساً بتأييد زملائه ، و مترجماً عن ميولهم وشعورهم ، وقد وافق المجلس فعلا على وجهة نظره وقرر تأليف لجنة من ثلاثة أعضاء وهم : بديني أفندي الشريبي ، وعلى أفندي عامر ، وعبد الشهيد أفندي بطرس ، ومهمتهم التوجه إلى وزارة المالية للاطلاع على البيانات التي طلبها الشيخ عثمان الهرميل

وانتقلت اللجنة إلى وزارة المالية بالقاهرة ، وفحصت البيانات واستحضرت الكشوف المطلوبة ، ومما جاء في بيانها أن جملة المتحصل من المقابلة بلغ ثلاثة عشر مليون جنيه وكسورا ، وانتهت في تقريرها إلى اقتراح إعادة العمل بقانون المقابلة ، لأنه يتعذر على الحكومة رد مبالغ المقابلة مع سداد ديونها

ونظر تقريرها بجلاسة الخميس ٢٠ رجب سنة ١٢٩٣ - ١٠ أغسطس سنة ١٨٧٦ ، فقرر المجلس ابقاء المقابلة لمعاونة الحكومة على سداد ديونها ، وهو قرار لا غبار عليه ، لأنه بمنابة « تضحية » مالية تتحملها البلاد لإنقاذ الحكومة من ارتباكها المالي ومساعدتها على سداد ديونها ، والأمم في الأوقات العصيبة تنهض لمعاونة حكوماتها ماليا ومعنويا ، مهما يكن من أخطائها الماضية ، لأن ساعة الخطر تتطلب أن تتضافر الأيدي وتعاون الأمة والحكومة على إنقاذ البلاد مما يحيق بها من الكارثة ، وانتهى في تلك الجلسة دور الانعقاد غير الاعتيادي بطنطا ، بعد أن دام اجتماعه جلستين اثنتين

دور الانعقاد الأول من الهيئة النيابية الثالثة

نوفبر سنة ١٨٧٦ - مايو سنة ١٨٧٧

افتتح الخديو اجتماع المجلس يوم الخميس ٢٣ نوفبر سنة ١٨٧٦ ، بصحبه الأمير محمد توفيق باشا وزير الداخلية ، والأمير حسين كامل باشا (السلطان حسين فيما بعد) وزير المالية ، والأمير حسن باشا وزير الحربية ، وشريف باشا وزير الحفانية والخارجية ، وخيرى باشا المهردار ، واجتمع الأعضاء برأسه عبد الله باشا عزت ، وتليت خطبة العرش ، وفيها أعرب الخديو عن سروره من اجتماع المجلس « لبعض مسائل مهمة » ، وذكر أولا أن المرسوم الصادر بتوحيد الديون المؤرخ ٧ مايو سنة ١٨٧٦ طرأت عليه أسباب دعت إلى تعديله ، وأن « أفكار الجميع مخالفة لما هو منصوص به من جهة إبطال المقابلة » ، وأشار إلى اجتماع النواب بطنطا ، وما استقر عليه رأيهم من ضرورة إبقاء المقابلة ، وذكر حضور المسترجوشن والمسيو جوبير مندوبى الدائنين والاتفاق معهما على تسوية الديون بالطريقة التى ستمرض على المجلس (مرسوم ١٨ نوفبر سنة ١٨٧٦) ، وأن هذه التسوية مبنية على قرار النواب فى شأن المقابلة المبين به وجهان : « أحدها إبقاء المقابلة ، والآخر بيان ما هو محقق لكم من إبلاغ الإراد بعد انتهاء مدة المقابلة إلى ثمانية ملايين ونصف مليون جنيه تقريبا ، ولأجل إمكان موازنة مالية الحكومة أُلزمت الضرورة جعل الإراد فى مدة المقابلة ثابتا سنويا ، ولهذا ما أمكن خصم الامتياز سنويا كما كان جاريا ، بل انتهى الأمر فيه على أنه لا ينخسف فى المدة المذكورة نظير ارتفاع أربابه بالمائة خمسة فى كل سنة ، وبانتهاء مدة المقابلة بالطبع يجرى خصم ذلك الامتياز بتمامه ، وهذا هو بناء على أفكاركم وتصميمكم بإبقاء المقابلة على أى وجه أمكن ، فالذى أمكن هو الذى تقدم الإيضاح عنه بانضمام أفكاركم (وثانيا) النظر فى أعمال المنفعة العامة (العمليات) الخاصة بالوجه البحرى مما تعرضه وزارة الأشغال على المجلس » والشئ الجديد فى هذه الخطبة أن الخديو جعل للمجلس حقا ثابتا فى الاشتراك فى إدارة شؤون الحكومة وتصريفها ، وذلك بإعلانه ان إبقاء المقابلة مبنى على قرار مجلس شورى النواب فى اجتماعه بطنطا ، وبعد هذا التصريح فى ذاته مكسبا للمجلس ، ولا يخفى أن التسوية التى أشار إليها الخديو تتضمن أيضا فرض الرقابة الثنائية الأجنبية على مالية الحكومة ، وهذه لم يذكرها اسماعيل باشا فى خطبته ، ولم يشرك المجلس فى احتمال تبعاتها ، وحسنا فعل

تغييرات في الأعضاء

انتخب احمد افندى اسماعيل عمدة السنبلارين عضوا بالمجلس بدلا من متولى افندى شريف الذى عين وكيلًا لضبطية دكرنس ، وخليفة افندى مرزوق عمدة بنى احمد بدلا من على حسن من نواب المنيا

لجان المجلس

بدأ المجلس عمله بانتخاب لجانة لتحقيق صحة نيابة الأعضاء ، وهذا بيان اللجان (الأقسام) وأسماء رؤسائها :

(لجنة المدائن) ، ورئيسها محمود بك العطار ، (لجنة الغربية) ، ورئيسها الشيخ عثمان الهرميل ، وتشمل نواب الغربية والمنوفية
(لجنة الشرقية) ، ورئيسها الشيخ أيوب أيوب ، وتشمل نوابا من الشرقية والدقهلية والقليوبية ، (لجنة أسيوط) ، برئاسة أحمد افندى عبد الصادق ، (لجنة المنيا) برئاسة يدينى افندى الشربى

وقد خصت اللجان نيابة الأعضاء فأقرت صحة نيابتهم أجمعين

الجواب على خطاب العرش

انتخب المجلس لجنة من عشرة أعضاء لتقديم الجواب على خطاب العرش ، وهؤلاء الأعضاء هم : محمود بك العطار . عبد السلام بك المولىحى . الشيخ عثمان الهرميل ، الشيخ سليمان حسين . الشيخ أيوب أيوب . يوسف افندى رزق . الشيخ عثمان أحمد هام . الشيخ عطية عبد المتعال . يدينى افندى الشربى . على افندى كساب

وقد وضعت جواب المجلس على خطاب العرش ، مكتوباً بأسلوب جديد ، وروح جديدة ، تحتفلان عن عبارات التملق البالغ التى وردت فى الأجوبة السابقة ، وتضاءلت فيه أساليب العمودية ، مما يدل على تطور روح المجلس واستشمار النواب بكرامتهم وحقوقهم ، ويمتاز الجواب أيضاً بإيجاز عباراته ، وارتقاء أسلوبه بالنسبة لأسلوب الأجوبة السابقة ، وهذا ينمى بتطور الأفكار ، وتقدم لغة الكتابة والإنشاء

وإنما مقتبسون هنا بعض فقرات من هذا الجواب للتدليل على مبلغ هذا التطور ، بدأ الأعضاء رسالتهم بشكر الخديو على تشريفه المجلس بافتتاحه وقالوا عن خطبة العرش : « إننا شنفنا الأسماع بالإصغاء إلى المقالة العلمية ، التى أضاءت شمس معانيها ، فأوجدت لنا السبيل

إلى التدبر لما أودع فيها من المقاصد الخيرية الصادرة عن سيد أفكاره السنية ، المتجهة على عمر الأوقات لما يعود على البلاد وما كنيها بالراحة والمنفعة ، ولا غرو في صدور ذلك من نفس كريمة جبات على حب الوطن ، وجلبت إليه كل فائدة جلية ، أمرها مستحسن ، ولا يخفى على كل ذى عقل وب ما أشير عنه بالمقابلة الحديوية من جهة الديون ، فإنه من المسائل العظمى العائدة على الحكومة والأهالي بالخيرات الكثيرة ، والثمرات الجمة ، لأنه مع انتظام الديون ونسويتها تحت روابط معلومة تنظم مالية وإدارة الحكومة ، ويتبع ذلك ترقى حركة التجارة ، وكثرة التعامل بالأخذ والمطاء بين العموم »

ولم يفت اللجنة أن تشير في جوابها إلى الحق الذي ناله المجلس من الإشراف على أعمال الحكومة ، فقالت في أسلوب حصيف : « وبحسبنا أشير بالمقالة الكريمة سيطلب من نظارتي المالية والأشغال ما يختص بكل منهما من هذه المسائل »

وختمت جوابها بقولها : « نسأل المولى الكريم أن يوفقنا لما فيه النجاح والإصلاح لوطننا العزيز ، كما نبتهل إليه سبحانه وتعالى ببقاء سعادة الخديو الأكرم متممناً بأنجاله الكرام ، بحياه سيد النبيين ، وخاتم المرسلين »

فالحق أن هذا الجواب يعد من خير ما قدمه المجلس رداً على خطب العرش ، ولو قارنت بينه وبين جواب المجلس في أول دور انعقاده (نوفمبر سنة ١٨٦٦ ص ٨٥) لوجدت التقدم ظاهراً في الروح والطابع والأسلوب والأفكار ، وقد بدا على مناقشات الأعضاء حب البحث والاستقصاء والاستقلال في الرأي والتطلع إلى مراقبة تصرفات الحكومة ، مما دل على أن روحاً جديدة من المعارضة سرت إلى المجلس

النواب البارزون

وبرز في ميدان النقاش أعضاء أكفاء برهنوا على حصافة في الرأي ، وقوة في المنطق ، وسداد في المقصد ، نذكر منهم على سبيل المثال : (لا على سبيل الحصر) : محمود بك العطار ، وعبد السلام بك المويلحي (باشا) ، ومحمد افندي راضي ، والشيخ عثمان الهرميل ، والشيخ محمود سالم ، وبديني افندي الشريبي ، والشيخ إبراهيم الجيار ، وغيرهم

وقدمت وزارة المالية للمجلس بيانات تفصيلية عن الديون وأنواعها وأقساطها ، والإيرادات والمصروفات وأبوابها ، وتولى تقديم هذه البيانات حافظ بك رمضان من كبار موظفي وزارة المالية في جلسات متعاقبة ، وكان يتولى الإجابة بإسهاب على كل ما يطلبه المجلس من الإيضاحات

وبحث المجلس في مسائل عدة تتعلق بمشروعات المنفعة العامة ، كالرياحات ، والقناطر والترع ، وملاحة صيوط وغير ذلك

وانتهى الدور يوم الخميس (١٥ فبراير سنة ١٨٧٧ — غاية صفر سنة ١٢٩٤)

ثم استأنف اجتماعه في ١٦ ربيع الثاني بناء على طلب الحكومة لمنااسبة نشوب الحرب بين تركيا والروسيا ، وطلب الخديو النظر في المال اللازم لتجهيز الحملة المصرية التي اعتزم إرسالها في هذه الحرب

ولاشك أن جمع المجلس لهذا السبب وإن كان الغرض منه تدبير المال الذي تطلبه الحكومة ، لكنه يدل على الحق الذي ناله النواب في الرجوع إليهم كلما احتاجت السلطة التنفيذية إلى موارد مالية جديدة ، وقديما لم تكن ترجع إليهم في مثل هذا الشأن ولا في غيره ، بل كانت تفرض ما تشاء من الضرائب ، دون أن ترجع إليهم ، أو تشركهم في الأمر ، وهذا بلا مراة مكسب كبير من الوجهة القومية والدستورية

وانتهت المناقشة بقرار المجلس زيادة الضرائب على اختلاف أنواعها عشرة في المائة ، وختم الدور يوم ١٦ مايو سنة ١٨٧٧ (٣ جمادى الأولى سنة ١٢٩٤)

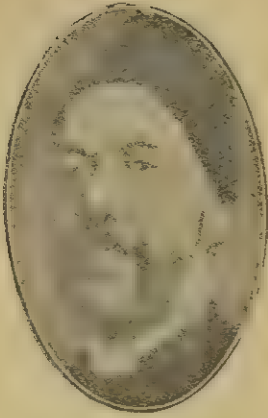
الدور الثاني

مارس — يونيه سنة ١٨٧٨

افتتح الخديو اجتماع المجلس يوم الخميس ٢٨ مارس سنة ١٨٧٨ ، بصحبه الأمير محمد توفيق باشا وزير الداخلية ، والأمير حسين كامل باشا وزير المالية ، ومصطفى رياض باشا وزير الزراعة والتجارة ، وشاهين باشا مفتش الوجه البحري و احمد خيرى باشا المهردار ، واجتمع الأعضاء برئاسة قائم باشا رسمى

وتليت خطبة العرش ، وتضمن الاشارة إلى ما عاينه البلاد من نقص النيل (عام ١٨٧٧) نقصا لم يقع مثله من عدة سنين ، وما أصاب الأراضي من الشراق وخاصة أطيان الوجه القبلى ، فإن معظمها لم يزرع لحرمانها مياه الري ، وألح على انتهاء الحرب البلقانية ، قال : « والمأمول حضور المساکر المصريين لهذا الطرف ونقر أعيننا برؤية أولادنا جميعا^(١) » ،

(١) كان الأمير حسن ثالث أنجال اسماعيل من قواد الحملة المصرية في هذه الحرب ؟ وأشار الخديو في خطبته إلى قرب عودة الجنود المصريين ، والتعبير عنهم (بأولادنا جميعا) وفيهم نجله تورية لطيفة وأسلوب ديمقراطى جميل



جعفر مظهر باشا
رئيس مجلس شورى النواب
من ٢٤ ابريل سنة ١٨٧٨
الى ٢٧ يونيه سنة ١٨٧٨



قاسم رسمى باشا
رئيس مجلس شورى النواب
من ٢٧ مارس سنة ١٨٧٨
الى ٢١ ابريل سنة ١٨٧٨

وشكر المجلس على ما قرره فى الاجتماع الماضى من تقرير الإعانة العسكرية ، ووعده بتقديم حساب عن الأوجه التى صرفت فيها هذه الاعانة ، وأشار إلى تأليف لجنة التحقيق الأوروبية ، وهى التى تولت فحص الحالة المالية بعد ما تبين من محجز الإيرادات وانتخب المجلس لجنة لتقديم الجواب على هذه الخطبة ، وأعضاؤها هم :

محمود بك المطار . عبد السلام بك المويلحى . الشيخ عثمان الهرميل . الحاج ابراهيم حسن . ايوب ايوب . يوسف رزق . بدينى الشربعى . عبد الشهيد بطرس . احمد افندى عبد الصادق . الشيخ محمد سلطان

وقدمت اللجنة جواب المجلس على خطبة العرش ، وهو بالأسلوب الذى كتب به جواب الدور السابق ، وفيه ترديد لما أشار إليه الخديو فى خطبة العرش وإعراب عن الأمل فى تسوية المشكلة المالية القائمة بين مصر والدائنين

وتوفى قاسم باشا رسمى رئيس المجلس أثناء انعقاد الدور ، فعين الخديو للرئاسة جعفر مظهر باشا حاكم دار السودان السابق ، وهو من خيرة رجال الدولة فى ذلك العصر كما تقدم بيانه (ج ١ ص ١٥٠)

وانتخب فى خلال الدور الشيخ محمد عبد البر عمدة شنشور بدل الشيخ على عياد (منوفية) ، والشيخ خضر حشيش عمدة كفر أبو حشيش بدل عبد الفتاح زغول (قليوبية) لاستعفائه ، وعبد الرحيم عبد الله من بنى حرب بدل عثمان همام (جرجا)

قرارات المجلس

بحث المجلس في الأضرار والخسائر الجسيمة التي أصابت الأطيان بسبب الشراق الناشئ عن نقص النيل سنة ١٨٧٧ ، فقرر أن تؤلف لجنة في كل مديرية لتدارك هذه الحالة على قاعدة إمداد الحكومة للأهالي الذين شرت أطيانهم بالتقاوى والبزور ، وتسليفهم ما يحتاجون إليه من المال لشراء المواشى اللازمة لزراعة أراضيهم وإضافة ثمن التقاوى وقيمة السلف على مطلوبات الحكومة من المال

ونظر في أطيان « المتسحبين » وهم المزارعون الذين تخلوا عن أطيانهم لمعجزهم عن أداء الضرائب ، ولاحظ ازدياد عددهم مما ينفذ البلاد بالخطر ، فقرر إعطاء « المتسحب » إلى أهله وذوى قرباه الدين تؤول لهم ملكيتها فيما لو مات ، وأن تكلف بأسمائهم مؤقتاً لمدة ثلاث سنوات بصفتهم وكلاء الغائب ، فإذا حضر قبل انتهاء هذه المدة تعادله أطيانه ، وإن لم يرجع تعتبر ملكاً بآنا لمن زرعوها من أقاربه ، والمتسحبون الذين ليس لهم ورثة تعطى أطيانهم بالإيجار لمن يطلبها ، وتسلم المديرية قيمة الإيجار وتستوفي منه المال وتودع ما فاض منه في خزائنها حتى تنقضى السنوات الثلاث ، فإذا حضر صاحب الأرض قبل انتهاء هذه المدة يعطى له ما فاض من الإيجار وتسلم له أرضه ، وإن لم يحضر يضاف الفائض إلى الحكومة ، وتعطى الأرض بلا مقابل للخالين من الأطيان من أهل الناحية

وقرر المجلس وجوب مضاعفة منشآت الري والهندسة لكي تجدد الأراضي كفايتها من الماء في حالة ما إذا نقص النيل كتنقصانه في العام الماضى ، واستدعى على باشا مبارك ، وكان وقتئذ مستشار وزارة الأشغال ، وتباحث وإياه فيما يجب القيام به من أعمال الري في مختلف المديرية لزيادة المياه وعمل الاحتياطات الكفيلة لتلافى ضرر الشراق في حالة نقص النيل

وقدمت الحكومة للمجلس كشوفاً تفصيلية بما صرف بمعرفة وزارة الحربية من أموال الإعانة العسكرية

ولما كانت عليه حالة المالية من الارتباك وانهماك الحكومة بتقديم البيانات التي طلبتها لجنة التحقيق الأوروبية لم تضع ميزانية السنة الجديدة انتظاراً لما تصل إليه لجنة التحقيق من النتائج ، وانتهى الدور يوم ٢٧ يونيه سنة ١٨٧٨ (٢٦ جمادى الآخرة سنة ١٢٩٥) دون أن تعرض عليه الميزانية

الدور الثالث

آخر أدوار الانعقاد في عهد اسماعيل

يناير سنة ١٨٧٩ — يولية سنة ١٨٧٩

بلغ التدخل الأوروبي في شؤون مصر المالية أقصى مداه بعد انقضاء الدورة النيابية السابقة ، إذ قدمت لجنة التحقيق الدولية تقريرها الأول ، ومما فرضته الدولتان الإنجليزية والفرنسية من المطالب ضرورة تأليف وزارة يكون فيها عضوان أجنبيان يمثلان المصالح الأوروبية ويرقبانها ، ونزل اسماعيل على إرادة الدولتين ، وعهد إلى نوبار باشا تأليف الوزارة على هذا الأساس ، مدخلها وزيران أوروبيان ، أحدهما إنجليزي وهو المستر ريفرس ويلسن وزيراً للمالية ، وثانيهما فرنسي وهو المسيو دي بلنير وزيراً للأشغال

تولت الوزارة شؤون الحكم في أغسطس سنة ١٨٧٨ ، وواجهت مجلس شورى النواب في دور انعقاده الثالث

دُعي المجلس إلى الاجتماع ، فاستبشرت الصحف الوطنية خيراً ، وأعربت عن آمال كبار في أن يستوفي النواب حقوقهم حتى تعلم البلاد ما هو البرلمان ، « وتذكر كنهه حساً ومعنى وتجنّى با كورة نماره »^(١) ، وعلقت أملها بقيام النواب بواجباتهم وتقديرهم حاجات البلاد ومطالبها ، قالت جريدة (التجارة) في هذا الصدد : « ولم لا ؟ وإنا من أعضائه لرجالا لا تأخذهم في الحق لومة لائم ، مع العلم بواجباتهم ، وحقوق الأمة ، وما ألم بها من الآلام ، وبودهم لو افتدوا الإصلاح بدمائهم ، وتناقل الثقات خبراً آخر وهو أنه سيسمع لمراسلي الجرائد بحضور جلسات هذا المجلس (لم يتحقق هذا الخبر) لاستماع المفاوضة فيه ونقلها إلى الصحف ، فبشروا أهل مصر بعصر جديد ، يغني به طارف المجد عن التلديد »^(٢)

اجتمع المجلس برئاسة أحمد رشيد باشا ، وحضر الخديو افتتاحه يوم الخميس ٢ يناير سنة ١٨٧٩ (٩ المحرم سنة ١٢٩٦) ، بصحبه الأمير محمد توفيق باشا ولي عهده ، والأمير حسن باشا ثالث أبنائه ، ونوبار باشا رئيس مجلس الوزراء (النظار) ، ووزير الحفانية والخارجية ، والسير ريفرس ويلسن وزير المالية ، ومحمد راتب باشا وزير الحربية ، ومصطفى

(١) جريدة التجارة (لاديب اسحق) عدد ١٥٣ (٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٨)

(٢) جريدة (التجارة) العدد السابق

رياض باشا وزير الداخلية ، وعلى مبارك باشا وزير المعارف والأوقاف ، والسيو دي بلنير
وزير الأشغال ، وأحمد خيرى باشا المهدار
وتليت خطبة العرش ، وهى أوجز خطب اسماعيل عبارة ، وآخرها فى مجلس شورى
النواب ، قال فيها :

« أبدى لكم ممنونيتى من اجتماعكم بهذا المجلس ، وأخبركم أن سبب اجتماعكم هو أن
نظار حكومتى سيتذاكرون معكم فى بعض مسائل مالية وأشغال داخلية ، فترجو من المولى
الكريم أن تم المذاكرة فى ذلك على أحسن حال والله الموفق للصواب »
وانتهت جلسة الافتتاح على ذلك ، واجتمع المجلس فى اليوم نفسه بالجلسة الثانية ،
وانتخب لجنة الجواب على خطاب العرش ، وأعضاؤها هم محمود بك المطار ، عبد السلام بك
المويلحى ، الشيخ عثمان الهرميل ، الشيخ مصطفى الانبائى ، الشيخ محمد كساب ، يوسف
افندى رزق ، بدينى افندى الشريعى ، عبد الشهيد افندى بطرس ، الشيخ محمد فرج ،
الشيخ طابع سلامه

جواب المجلس على خطبة العرش

خطاب تاريخى

وقدمت اللجنة جواب المجلس ، وهو جواب تسامى فيه النواب إلى أرق المعانى وأروع
الأساليب ، فصار جديراً بأن يحفظ ويسجل فى تاريخ مصر الدستورى ، وها هو ذا ينصه
الوارد فى مضبطة جلسة ٦ يناير سنة ١٨٧٩ (١٣ المحرم سنة ١٢٩٦) :
« نحن نواب الأمة المصرية ووكلاؤها ، المدافعون عن حقوقها ، الطالبون لمصلحتها ،
التي هى فى نفس الأمر مصلحة الحكومة ، نرفع إلى مقام الحضرة الخديوية الفخيمة الشكر
الجميل ، حيث عفيت بتشكيل مجلس شورى النواب ، الذى هو أساس المدنية والنظام ، وعليه
مدار العمران ، وهو السبب الموجب لنوال الحرية التى هى منبع التقدم والترقى ، وهو الباعث
الحقيقى على بث المساواة فى الحقوق ، التى هى جوهر العدل وروح الإنصاف
» ونكرر الشكر لهذه الحضرة الجليلة حيث شكلت مجلس وزارة جملته مسئولاً كافلاً
أمام الأمة تأييداً لمجلس النواب ، وتعميماً له ، ولذلك حينما تعلقت إرادتها السامية بأن ينظر
الوزراء فى أمور المالية والأشغال والداخلية ، دعت نواب الأمة ليتداولوا معهم فى ذلك ،
حفظاً لحقوق الرعية ومصلحة الحكومة

« وإنا نبت أيضا عن الأمة عموما ، وعنا خصوصا ، مزيد الثناء على هذه الحضرة العظيمة ، لما تعظفت به من تشريف ركابها الرفيع لافتتاح هذا المجلس احتفالا به في يوم ستعجى الأمة من غمره ثمار الرفاهية والراحة

« ونعلن من صميم القواد سرورنا وكل ابتهاجنا بما تشرفت به مسامعنا من خطاب جلالتمك الذى أنبأ عما انطوت عليه تلك السريرة الطاهرة الزكية من الميل الفريزى إلى إصلاح الأمة المصرية ، والرغبة الخالصة فى صعودها على معارج التقدم وترقيها إلى ذروة السعادة ونيلها الحرية فى تصرفاتها قولا وفعلًا ، حيث أبانت عظمتكم أن الغرض من اجتماع هذا المجلس هو المذاكرة مع نظار حكومتكم فى المسائل المتعلقة بالمالية والأشغال الداخلية

« فبمث فينا ذلك الخطاب روح العصر الجديد ، وأحيا آمال هذه الأمة التى لا تزال راجية أن تنال شرفها التليد الذى شهدت به التواريخ وأنبات به الآثار بمساعى الحضرة الخديوية وهمها العلية

« وإنا لا نألو جهداً فى دقة النظر والعناية بما فيه منفعة الوطن ومصلحة الحكومة قياما بأداء واجباتنا التى هى فى الحقيقة مقاصد ولى النعم

« فليحى الخديو العظيم ، وأنجاله الكرام ، ولتحيى الحرية تحت ظل رعايته وحمايته ، آمين »

هذا هو جواب المجلس ، وهو كما ترى لا يحتاج إلى تعليق أو تقرير ، وهو جدير أن تحفظه الأمة والأجيال المتعاقبة وتتذكره على الدوام ، كصفحة مجيدة من صحائف تاريخنا القومى ، وهو لعمري برهان ناطق بوطنية أولئك النواب ومبلغ اضطلاعهم بالأمانة القومية ، وحسبك أن تستروح منه نسيم المبادئ الدستورية والحياة الوطنية ، فانظر إلى ما فيه من دقة النظر والمرى البعيد فى قول النواب ان تأليف الوزارة المسئولة أمام الأمة هو تأييد لمجلس النواب ، وتتميم له ، فإن هذا المعنى ينطوى على مبدأ المسئولية الوزارية أمام المجلس النيابى ، ذلك المبدأ الذى هو قوام النظام البرلمانى ، ثم تأمل فى مخاطبة النواب للخديو اسماعيل بلفظ (جلالتمك) متخطين لقبه الرسمى (صاحب السمو) ، فكأنهم أرادوا أن يجعلوا مصر فى مرتبة الدول المستقلة استقلالاً تاماً ، وعلى رأسها ملك بلقب بصاحب الجلالة ، وهذا يظالمك روح المنظمة الوطنية التى يستلهم منها النواب جوابهم ، وتأمل ما يجيش بصدورهم من الآمال الكبار فى إحياء مجد مصر وعظمتها الخالدة » التى شهدت بها التواريخ وأنبات بها

الآثار » ، ولاحظ تقديمهم منفعة الوطن على مصلحة الحكومة ، وهتافهم للخديو ، ثم هتافهم للحرية ، نجد أن هذا الجواب آية في الوطنية والبلاغة السياسية

أعمال المجلس

كانت أعمال المجلس حلقات متصلة من المواقف الحسنة ، قوامها النظر في المصالح العامة ، والدفاع عن حقوق المجلس ، والاستمسك بالكرامة القومية ، في أسلوب رائع من الرأي الحصيف والمنطق السديد ، وأنا ملخصون أهم هذه الأعمال فيما يلي :

المسائل المالية

(١) وقف محمود بك المطار بجلسة ٥ يناير سنة ١٨٧٩ ، وقال إن أغلب الأعضاء يرغبون أن يفتحوا بعض المسائل للمداولة فيها ، ولكنهم انتظروا ما يرد من الوزارة من البيانات والمشروعات ، فلم يرد للمجلس شيء ، واقترح أن يحجر المجلس استعجالا عن ذلك ، فاستقر رأى المجلس على الكتابة للداخلية لسرعة ارسال مشروعات المالية والاشغال الداخلية التي يقتضى النظر فيها ، ولا يخفى أن وزارتي المالية والاشغال كان يتولاها الوزيران الأوروبيان ، فكان ذلك مدعاة لوقوع التصادم المحتوم بين المجلس والوزارة

(٢) وقد تسكأت وزارة المالية في ارسال ما يخصها من المسائل ، وتمثلت بعدم الانتهاء من تحضيرها ، وانها مهمة باتمامها

أما وزارة الاشغال فقد بادرت بإرسال تقرير مطول عن مشروعاتها العامة التي تعرضها على المجلس ، وطلبت اشتراك المجلس معها في المسائل المتعلقة بها ، « ولا غرو فإن هذا الاشتراك لا بد منه لأجل تأكيد نجاح العمل الذي تشرع فيه » ، ووعد وزير الاشغال (المسيو بلينير) بالحضور للمفاوضة مع المجلس في شأنها ، وطبع التقرير ووزع على الأعضاء ليقدراسوه قبل المناقشة فيه

وقد تناقش أعضاء المجلس في مواضع التقرير مناقشات دقيقة دلت على شدة عنايتهم بالمسائل المتعلقة بالمنفعة العامة ، وطلبوا حضور وزير الاشغال خضرا ، وأجاب الأعضاء على المسائل التي طلبوها ، وكان موقفه أقل خشونة من موقف زميله السير ريفرس ويلسن فقد وقف هذا الأخير موقف التحدى للمجلس وتسكأت في ارسال مشروعات وزارته

(٣) ثم طلب إلى المجلس تسهيلا لمهمته أن يفتدب بعض الأعضاء ليحضروا إلى الوزارة للاسترشاد بمعلوماتهم وتجاربهم ولكي يتفاوضوا وإياهم في مسائل مهمة تتعلق بالمالية ، فاستاء

الأعضاء من هذا الطلب ، وكبر عليهم صدوره من السير ريفرس ويلسن ؛ ولكن بعض الأعضاء رأوا الأخذ بالأحوط^(١) ، ومما قاله محمود بك المطار إن المجلس لا ينجصر رأيه في بعض الأعضاء بل لا بد من المداولة بحضور النواب جميعا ، ولكن نظراً لأن وزير المالية يطلب بعض الأعضاء للاسترشاد برأيهم ، فلا بأس من انتخاب خمسة لهذا الغرض على أن لا يكون لهم رأى يبدونه في أى مسألة إلا بعد أن تعرض على المجلس^(٢) ، ولم تفد هذه الجمالة في تقويم خطة السير ريفرس ويلسن بل استمر يماطل في عرض مشروعاته

(٤) فأنار عبد السلام بك المويلحي بجلسة ٢٦ المحرم هذه المسألة ، وطلب من المجلس أن يقرر استمجال حضور هذه المشروعات ووافق المجلس على ذلك

وعرض محمد افندى راضى - وهو نائب جريء كانت له مواقف رائعة كما سيحىء بيانه - أن ينظر المجلس في مسألة أقساط الضرائب قبل حضور مشروعات المالية فوافقها المجلس على هذا الرأى

وتناقش المجلس طويلاً في أقساط الضرائب فقرر تحديد مواعيد لسدادها تتفق مع مواسم جنى المحاصيل الزراعية

(٥) ولما تأخر وزير المالية عن إرسال مشروعات وزارته تقدم لإنهاء من سبعة عشر نائباً وهم : محمود بك المطار . حنا يوسف . عثمان الهرميل ، أحمد السرمى . باخوم لطف الله . أحمد عبد الصادق . فضل الزمر . يوسف رزق . عبد الشهيد بطرس . خضر ابراهيم . حسن عبد الله . أحمد جاد الله . محمود عبد الله . ابراهيم الحيار . السيد اللوزى . سليمان الغربى . محمد فرج

أعربوا فيه عن استيائهم من تأخير إرسال المشروعات المالية مع مضى عشرين يوماً على افتتاح المجلس ، وأبدوا ملاحظاتهم العامة ، وهى تتلخص فى الاعتراض على فداحة الضرائب التى كان الأهالى يفوءون بها ، وما أضيف عليها من الضرائب الجديدة ، كضريبة السدس ، وضريبة الرى (١٠ ٪ من قيمة الأموال) والمصلح (الملح) ، وعوائد التنظيم ، والوركو مربوط على أصحاب الحرف ، وتذاكر الشخصية ، وعوائد الدخولية الخ ، وطلبوا من المجلس النظر فى تخفيض الضرائب حتى يرتفع الضيق والضغط عن الناس فاستقر رأى المجلس على وجوب حضور وزير المالية للمناقشة معه فى هذا الإنهاء ، ولما

(١) جريدة (التجارة) العدد ١٦٤ (١١ يناير سنة ١٨٧٩)

(٢) مضبطة جلسة ٦ المحرم سنة ١٢٩٦

تأخر الوزير عن الحضور وظهرت نيته في الامتناع عن مواجهة المجلس ، استقر الرأي على المداولة في غيبته في ما عرضه الأعضاء من المشروعات المالية ، وخلصتها تخفيض الضرائب الفادحة وإلغاء بعضها ، وبوخذ مما أدلى به الأعضاء من البيان أن مجموع ما كان يدفع من الضرائب الأصلية والمستحدثة عن الفساد بلغ من ٣٥٠ قرش إلى ٥٥٠ قرش في السنة ، وهذا يدل على فداحة الضرائب وما أصاب الأهليين من العنت والإرهاق وبعد أن نظر المجلس في هذه المشروعات قرر إرسال صورها إلى وزارة الداخلية حتى إذا ورد رأيها عنها يتداول المجلس فيما يقتضيه عمله لراحة الأهالي

نشاط المجلس

ومن مظاهر النشاط الذي سري في حو المجلس أن أعضائه اقترحوا نقل مكان اجتماعه من القلعة إلى داخل المدينة ، وبدأ هذا النشاط أيضاً في أن أحد الأعضاء أرسل بمقدر عن الحضور لمرضه ، فقال محمود بك العطار ان هناك من يدعى المرض لعدم حضوره ، ومن رآه أن يرسل المجلس للمديرية التابع لها المصو الذي بمقدر بالمرص للكشف عليه طبياً بمعرفة حكيمباشي المديرية ، ، فوافق المجلس على هذا الرأي

المسألة الدستورية

تقدم لإنهاء بجلسة ١٠ صفر سنة ١٢٩٦ من محمود بك العطار وعبد السلام بك الموبلحي يتضمن الاعتراض على إغفال مجلس النواب في المرسوم الصادر في ٦ يناير سنة ١٨٧٩ الذي يقضى بأن القوانين المتعلقة بالشؤون المالية تصدر بعد تقريرها في مجلس الوزراء والتصديق عليها من الخديو (وسيرد الكلام عن هذا المرسوم ص ١٦٨) ، قال : « ولم ير لمجلس النواب في هذا الذكر بقو اسما ولا خبرا ، مع أن سائر ما يختص بالإدارة العمومية من تحصيل أموال وفرض ضرائب ووضع لوائح أو قوانين لذلك ، وما كان من هذا القبيل إنما يقصد به الأهالي لا غير ، وكل ما يقصد به الأهالي لا بد أولاً من عرضه عليهم ورضام به عن طيب خاطر منهم قبل وضعه وتكليفهم به ، وحيث أنهم أنابوا عن أنفسهم نوابا منهم منوطين بالدفاع عنهم ، والحاماة عن حقوقهم ، والنظر في شؤونهم بعين المصلحة ، فمن الواجب أن يمرض جميع ما يتعلق بالأهالي على نوابهم لينظروا فيه ويتدبروه ، وذلك لا يخفى على دولتلو رئيس النظار ، وكيف يخفى عليه أن للأمة المصرية نوابا ، وهو يعلم دعوتهم للالتزام ، وقد شهد يوم اجتماع المجلس ، وحضر افتتاحه ، وسمع تلاوة الخطاب الخديوي ، وحضر يوم إجابة الأعضاء

على ذلك الخطاب ، ووقف على مضمون كل من الخطاب وجوابه ، وعلم ما فوض إليهم أمر المذاكرة فيه ، ومن ثم قد أخذنا العجب ، وذهب بنا الأسف كل مذهب ، ولا نشك في أنكم معشر النواب قد أخذكم من العجب والأسف ما أخذنا ، كيف لا ، وإن مثل دولة رئيس مجلس النظار لا يجهل حقوق مجلس النواب ، ومقدار احترامها ، كما لا ينكر أن موضوع الدكرية المحكي عنه هو من حقوق ذلك المجلس المقدسة التي لا يصح انتهاكها ، ولذلك كانت الحضرة الخديوية من عهد تشكيل مجلس النواب لا تبرم غالب الأمور المهمة التي تكون من هذا القبيل إلا بعد أن تعرض على أعضائه ، ولا يقضى بها إلا بعد إقرارهم على وضئها ، مع أن تلك الحضرة هي التي منحت الأمة تشكيل هذا المجلس ، وإذا كانت حقوقه محفوظة في الجملة حيث لم تكن ثم وزارة قائمة على دعائم الحرية مكلفة بأمر الإصلاح ومسئولة عنه ، فكيف تضيع تلك الحقوق في عهد تؤمل الأمة فيه نوال كمال حريتها ، وغاية حقوقها ، علماً بأن تلك الوزارة أدرى بشأن البرلمان (البرلمان) وأعرف بمقداره ، فهي أبعد من أن تنتهك حرمة ، وناء على ذلك ها نحن نرفع إلى هيئة المجلس أمر هذا الدكرية ملتزمين من حضراتكم أيها النواب النظر فيه لعلنا بأن ما يؤثر في وئاد أحدنا لا بد وأن يؤثر في أفئدة الباقين ، وأن ما يجب على أحدنا القيام به وجب على الجميع كذلك ، لأننا جميعاً وكلاء الأمة وأمانؤها المدانون بمراعاة حقوقها والنظر في شؤونها ، ومصالحها ، وبالجملة إن الذي نراه أن لا يفض النظر عن مراعاة واجباتنا المقررة المعلومة ، خصوصاً في هذه المسألة ، التي ليس التساهل والتسامح فيها إلا نوعاً من الإجحاف بحقوق مجلس النواب » (١)

وقد لهجت الألسن بالثناء على هذا البيان ، وقالت عنه جريدة (التجارة) : « إن من تصفح ذلك التقرير علم أن في السويداء رجالاً سودتهم نفوسهم ، فلا تسام خسفاً ولا تضام عسفاً » (٢)

ولما تلى هذا الإنهاء قابله المجلس بالموافقة ، وقرر أن يحضر رئيس النظار للمفاوضة معه في شأنه ، فحضر نوبار باشا بجلسته ١٤ صفر إجابة لطلب المجلس ، « وقدم للمجلس احتراماته الماثقة » ، فشكره المجلس على ذلك ، ثم أدلى ببيان مبهم قصد به التهرب من مواجهة المسألة إذ قال :

(١) نقلا عن مضبطة جلسة ١٠ صفر سنة ١٢٩٦ من مضابط مجلس شوري النواب

(٢) جريدة (التجارة) العدد ١٨٠ (٣ فبراير سنة ١٨٧٩)

« هذه المسألة إنما هي مسألة أساسية ، ولو كانت من خصائص الداخلية أو المالية أو الحقانية أو الأشغال كان يمكن أن أجاب عنها ، أنا أو رفقاى ، ولكن أرجو قبول عذرى فى عدم المجابة عنها الآن ، وهذا بالنظر لكونها مسألة أساسية تحتاج للمذاكرة والمشاورة فيها بمجلس النظار ، والعرض عنها للأعتاب السنية ، وبحسب الإرادة التى تصدر بصير الإجراء ، وما دام أن أصل التكلم (فى هذه المسألة) متعلق بصلاحيات المملكة ، ونحن أيضاً بحسب مرغوب وإرادة ولى النعم كل اجتهدنا مصروف لما فيه الإصلاح ، فأحب ما علينا اتحاد الأفكار والمخبرة ومبادلة الأفكار مع النواب لأجل التوافق فيما فيه الإصلاح » (١)

فلم يقتنع المجلس بهذا الجواب المنطوى على التسويف ، وانبرى عبد السلام المولى بك يؤيد حقوق المجلس بقوله :

« من حيث إن هذه المسألة أساسية فهذا هو الموجب لكونها من حقوق مجلس النواب ، ونحن نرجو من الحضرة الخديوية ومساعدة مجلس النظار أن مجلس النواب ينظر فى هذا الخصوص وما شاكله ، لأن من المعلوم أن كل مملكة وكل حكومة تقدمت كان أساسها اشتراك النواب فى أمثال ذلك »

فأجاب نوبار باشا أن جوابه السابق فيه الكفاية

وقال محمود بك المطار : « إن المرجو هو استحصال المجلس على حقوقه بواسطة العرض للأعتاب الخديوية بعد رؤيتها بمجلس النظار »

ثم غير نوبار باشا بدهائه مجرى الحديث ، واستطرد إلى القول بأنه مشتغل بترتيب المحاكم واختيار أشخاص ذوى عفة وصدق وحرية لإسناد مناصب القضاء إليهم ، وطلب من المجلس مساعدته بالإرشاد عمن يكونون متصفين بهذه الصفات ، وقال إنه وإن كان إصلاح المملكة بوضع القوانين لكن المولى عليه الإجراء بمقتضاها وتنفيذها

وقد تبين من سياسة نوبار باشا أنه لم يقصد إلا كسب الوقت فيما وعد به المجلس من عرض المسألة الدستورية على مجلس النظار

وازداد الاستياء من سياسة الوزارة ، واتسعت حركة المعارضة ضدها ، داخل المجلس وخارجه ، وعطلت الحكومة جريدتى (التجارة) لأديب إسحق ، و (الوطن) لميخائيل

(١) نقل عن النص المنشور فى جريدة التجارة عدد ١٨٤ (٨ فبراير سنة ١٨٧٩) مع مقارنته بالوارد فى مضبطة المجلس

عبد السيد خمسة عشرة يوماً لإثارتها الحواطر في كتابتهما ، وفي خلال مدة التعميل وقعت ثورة الضباط التي انتهت بسقوط الوزارة كما سيجيء بيانه

سياسة الوزارة النوبارية

وأثرها في تطور الحركة

تألفت وزارة نوبار باشا الأولى في أغسطس سنة ١٨٧٨ كما تقدم بيانه (ص ٧٣) فتولت الحكم في ظروف مضطربة وجو مكفهر بالغيوم ، وكان لسياستها أثر كبير في تطور الحركة ، إذ لم يكن يخفى عن الأذهان أن لهذه الوزارة طابعاً أجنبياً لا يحجبها إلى النفوس ، فقد ألفت بإيعاز من لجنة التحقيق الأوروبية ، وكان الغرض الأول من تأليفها تنفيذ المطالب والاقتراحات التي انتهت إليها اللجنة ، ولم يكن نوبار باشا موضع ثقة الأمة وعطفها ، لما اشتهر عنه من النزعة الأوروبية ، وإيثاره المصالح الأجنبية على المصالح القومية ، ولما تحققه الناس من أن إسناد رئاسة الوزارة إليه كان نزولاً على رغبة السياسة الإنجليزية والفرنسية ، وزاد في كراهية الناس للوزارة اشتغالها على عضوين أجنبيين لها فيها النفوذ الفعال ، وهما السير ريفرس ويلسن وزير المالية ، والسيو بلنير وزير الأشغال

ولم يكن خافياً أن هذين الوزيرين الأجنبيين إنما يمثلان الدول الأوروبية ، وأن نوبار باشا يخضع لإشارتهما ، وأن الوزارة برمتها كان غرضها الأول رعاية مصالح الدائنين الأجانب ولو أدى ذلك إلى الاضرار بمرافق البلاد ، ولم تألف البلاد من قبل أن يتولى الحكم وزراء من الأجانب ، ولئن كانت وزارة نوبار باشا أول نظارة تولت مسؤولية الحكم طبقاً للنظام الجديد الوارد في مرسوم ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، إلا أن البلاد اعتادت إسناد مناصب « النظار » من قبل إلى المصريين دون الأجانب ، فتأليف وزارة نوبار ، وفيها وزيران أجنبيان ، وعلى رأسها وزير عرف بنزعتة الأوروبية ، كان صدمة لمواطني الأهليين ، هاجت خواطرهم وأقلقته بالهم ، فلا جرم ان سموها « الوزارة الأوروبية » ، وهذه التسمية في ذاتها تشعر بمبلغ فقدانها ثقة المصريين

وقد استأنفت لجنة التحقيق أعمالها بدعوة من الوزارة لإتمام عملها ، وكان من أعضائها ثلاثة من الوزراء ، وهم ريفرس ويلسن ، ودى بلنير ، ورياض باشا ، وخولت تلك اللجنة سلطة لم تكن لها من قبل ، وهي وضع مشروعات القوانين المالية للبلاد ، وأصدر الخديو

مرسوماً بذلك في ٦ يناير سنة ١٨٧٩^(١) ، وهذا معناه بقاء لجنة التحقيق الأوروبية إلى أجل غير محدود ، وجعلها لجنة دائمة تختص بالتشريع للبلاد ، وفي ذلك من الاهتياث على الحكومة وامتهان كرامة الأمة ما لا يخفى عن الأذهان ، وكان صدور هذا المرسوم موضع اعتراض مجلس شورى النواب كما تقدم بيانه (ص ١٦٤)

ولم تكن أعمال الوزارة مما يجلبها إلى الأهلين ، ويرغبهم في بقائها ، لأنها في الواقع كانت تعمل على حماية مصالح الدائنين ، وقد أقصت الموظفين المصريين عن النفوذ والسلطة ، وعزلت طائفة منهم بحجة الاقتصاد ، وعينت الأجانب في الوظائف الهامة ، وأغدقت عليهم الرواتب الضخمة ، فمن هؤلاء المسمى بلوم باشا Blum الذي جعل وكيلًا لوزارة المالية ، والسفير بارافلي العضو بصندوق الدين ، وقد جعل مراجعاً عاماً للحسابات مع بقائه في صندوق الدين ، والمستر فترجرالد وقد عين مديراً عاماً لحسابات الحكومة ، والسير أوكلان كولفين مديراً لمصلحة المساحة الخ الخ ، وكان السير ريفرس ويلسن أكثر إيماناً من زميله في اسناد المناصب إلى الأجانب ولا سيما الانجليز ، ولم يظهر من هؤلاء الموظفين اخلاص في العمل ، بل كانوا يعتبرون المناصب مغانم يستغلونها ، كما كان الأجانب يستغلون اتصالهم بالخدو من قبل ، وزاد على ذلك إرهاب الوزارة للأهلين في جباية الضرائب ، وما شاع عنها من العزم على زيادة الضرائب على الأتيطان المشورية ، فجاء العاصمة في خلال شهر يناير سنة ١٨٧٩ وفود من أعيان الأقاليم يثيرون شكائهم وشكاية الأهلين عامة من فداحة الضرائب والقسوة في جبايتها ، فظهر في الميدان عامل جديد زاد مركز الوزارة حرجاً ، وهو صوت الأعيان والأهلين يعالونتها بالاستياء والسخط

نبرم الناس بالوزارة ، لأعمالها المثيرة للخواطر ، الجارحة للكرامة القومية ، وأخذت الدوائر الوطنية تحمل عليها حملات صادقة ، فاشتد تيار السخط عليها ، ولم يكن لها من قوة تعتمد عليها سوى تأييد الحكومتين الانجليزية والفرنسية ، أى أنها كانت هيئة أجنبية تستمد سلطتها من الخارج وتحكم البلاد بالرغم من شعور أهلها

وقد استهدفت من ناحية أخرى لفضب الخديو ، لأنه لم يكن يفضى عن تجريده من أملاكه ، وأقصائه عن إدارة شؤون الحكومة ، وهو الذي اعتاد أن يحكم البلاد حكماً مطلقاً خمسة عشر عاماً ونيفاً ، فكان في خاصة نفسه ناقاً على الوزارة راغباً عنها ، ولكنه كان

(١) الوقائع المصرية العدد ٧٩٣ (١٢ يناير سنة ١٨٧٩)

مضطراً للإذعان نزولاً على حكم الدول الأوروبية ، ولئن كان قد صارح السير ريفرس ويلسن حينما قدم إليه تقرير لجنة التحقيق انه اعترم اطراح طرائق الحكم القديمة ، وأعلن في أمره الصادر لنوبار انه عازم على أن يحكم «مع مجلس النظار وبواسطته» ، لكن ميوله إلى الحكم المطلق لم تكن فارقة لحظة واحدة ، وإنما اضطر للتخلي عن هذا الحكم إلى وقت معلوم ، حتى تهيأ له الظروف التي يسترد فيها سلطته القديمة

وقد ساءه من الوزارة أنها بالفت في غل سلطته بإقصائه عن رئاسة مجلس الوزراء ، وتنحيته عن حضور جلساته ، وكانت الدولتان الانجليزية والفرنسية تاحان في وحب تنفيذ هذا الشرط ، بحجة أن حضور الخديو جلسات مجلس النظار ورؤسه له يعطل الاصلاحات التي كانت تبغيها الوزارة ، لأن هذه الاصلاحات ترمي إلى نقض الأعمال والمساوى المسبوبة هذا ، ولم يكن اسماعيل ليستطيع صبرا على أن يتجرد من السلطة إلى هذا الحد

فالرأى العام المصرى من جهة ، والخديو اسماعيل من ناحية أخرى ، كانا من خصوم «الوزارة الأوروبية» ، ولئن اختلفت وجهة نظر كليهما في هذه الخصومة فإن كلا منهما كان يبني إسقاطها

تبرم الموظفين

قنا إن «الوزارة الأوروبية» جعلت شغلها الشاغل تدبير المال اللازم لأداء أقساط الدائنين الأجانب ، وهو العمل الذى تألفت من أجله ، وأهملت ماعدا ذلك من الأعمال الحيوية وقد تبرم الموظفون الوطنيون عامة بالوزارة ، لأنها كانت تكميل المال جزافا للموظفين الأجانب وتؤدى لهم الرواتب الضخمة ، في حين أنها عزلت طائفة من الموظفين الوطنيين ، وانتقصت من سلطة الباقيين منهم في الحكومة ، فصارت الكلمة العليا للموظفين الأجانب ، وشمخوا بأنوفهم ، وعاملوا الموظفين الوطنيين بغيرسة وكبرياء ، فلا غرو أن نقم هؤلاء على الوزارة وتمنوا سقوطها

وكان الموظفون يشكون تأخير الحكومة في أداء مرتباتهم ، وقد تجلى هذا التأخير في السنوات التى أعقبت الارتباك المالى ، وكان مما اقترحتته لجنة التحقيق وجوب دفع راتب كل شهر للموظفين ، مع نصف شهر من الأشهر المتأخرة ، وقد نفذت الوزارة الجديدة هذا الاقتراح بالنسبة لبعض الموظفين في السلك المدنى دون ضباط الجيش

احالة ٢٥٠٠ ضابط على الاستيداع

أهملت الوزارة دفع رواتب الضباط ، ولم تعاملهم كموظفي السلك المدني ، وترجع هذه التفرقة إلى أن الوزارة النوبارية ولجنة التحقيق كانتا لا تشمران بأى عطف نحو الجيش وضباطه ، بل ترهبان جانبهم ، وتريان في القوة الحربية أكبر عقبة تحول دون التدخل الأجنبي في شؤون البلاد ، ويدخل في هذا السياق أن الوزارة عمدت إلى انقاص عدد الجيش ، توفيراً في النفقات بحجة أن الحكومة عاجزة عن الانفاق عليه ، إذ أن معظم إيرادات الحكومة ، خصصت لأداء أقساط الديون ، فرأت تسريح عدد كبير من الجند ، وقررت إحالة ٢٥٠٠ ضابط من ضباط الجيش دفعة واحدة إلى الاستيداع

لم يكن الضباط قبل هذا القرار ينالون رواتبهم بانتظام ، إذ كان متأخراً لهم مرتبات عشرين شهراً ، وهذا وحده كان يكفي لتبرمهم واستيائهم ، وبدلاً من أن تنصفهم الوزارة الجديدة جاء قرارها ضربة قاضية على آمالهم ، فلا هم نالوا شيئاً من رواتبهم المتأخرة ، ولا هم بقوا في مناصبهم يؤملون أن تنفدم الحكومة ما تأخر من رواتبهم ، فلا جرم أن جاء هذا القرار مثيراً لسخطهم ، دافعاً لهم إلى التمرد والثورة

وجاء تنفيذ القرار بأسلوب يساعد على وقوع التمرد ، ذلك أنه بدلاً من أن ينفذ القرار على الضباط في مرا كزهم الموزعة على مختلف عواصم القطر ، فيدع كل منهم سلاحه في ثكنته ويعود إلى بلده ، فإن وزير الحربية استدعاهم جميعاً إلى العاصمة ، وأمر أن يسلموا أسلحتهم في ثكنات العباسية أو القلعة ، فاحتشد الضباط المحالون إلى الاستيداع في عاصمة القطر وكلهم ناقون على الوزارة الجديدة

كان احتشاد هذا الجمع الكبير من الضباط الناقين في صعيد واحد مما يسهل إشعال جذوة الثورة في نفوسهم ، وقد كان اجتماعهم في وقت عودة الحمل من الحج ، أى في وقت تحشد فيه الجماهير من كل فج وتعظم الحماسة في نفوس الأهلين

ثورة الضباط

على وزارة نوبار باشا — ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩

اجتمعت هذه العوامل فخركت في نفوس الضباط الفصولين روح التمرد ، واعتزم أكثرهم حماسة أن يقوموا بمظاهرة كبيرة على أبواب وزارة المالية ، بحجة رفع ظلامتهم إلى نوبار باشا والسير ريفرس وبلسن

ففي يوم الثلاثاء ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ اجتمع نحو ستائة ضابط برأسة البكباشي لطيف بك سليم (باشا) ، حد كبير أساتذة المدرسة الحربية ، وهو ضابط اشتهر بالشجاعة والكفاءة واستقلال الفكر^(١) ، فخطب فيهم خطبة حماسية ، وحثهم على التعاون والشجاعة ، وأوصاهم بالثبات حتى يغالوا مطالبهم ، فغادروا تكفاتهم ، وساروا بجمعهم الحاشد يتبعهم لغير من طلبة المدرسة الحربية ونحو ألف جندي قاصدين وزارة المالية

وقبل أن يصلوا إليها اتصلوا ببعض أعضاء مجلس شورى النواب ، وطلبوا منهم مرافقتهم إلى حيث يقصدون ، وفي هذه الدعوة معنى استصراخ نواب الأمة لتأييدهم في مطالبهم ، وهي فكرة تم عن حسن تدبير للحركة ، لأنها تكسبها صبغة قومية ، على أن الأعضاء رأوا أن لا يرافقوا المتظاهرين ، واكتفى أربعة منهم بالسير في موكب المظاهرة راكبين حميرهم ، فكان هذا العمل اشتراكا من هيئة المجلس في المظاهرة

فلما اقترب المتظاهرون من وزارة الخارجية التي كانت على مقربة من المسالية لمحو نوبار باشا خارجا منها ، راكباً عربته ، فلم يكادوا يبصرونه حتى أحاطوا بالعربة من كل صوب ، وسدوا الطريق أمامها ، فامتعض نوبار من مسلك الضباط ، وأمر سائقه بالسير ، فضرب السائق الجياد بسوطه إيذاناً بالسير ، فانهال عليه الضباط ضرباً وألقوه عن مقعده ، وهجموا على نوبار باشا وأمسكوا بتلابيبه ، وطرحوه أرضاً واعتدوا عليه بالضرب ، وفي ذلك الحين أقبل السير ريفرس ويلسن قادما من عند الخديو قاصدا وزارة المالية ، فشاهد المظاهرة في إن شديتها ، وتبين نوبار باشا وهو في أيدى الثوار ، فأقبل لتجديته ، وضرب المتظاهرين بمصاه ، فلم يكن منهم إلا أن هجموا عليه وأحاطوا به ، وشدوه من لحيته ، وأدخلوه هو ونوبار باشا إلى سراى الوزارة ، واقتحم الضباط أبواب الوزارة ، واحتلوا غرفها وقاعاتها ، وجسوا نوبار باشا ورياض باشا والسير ريفرس ويلسن في إحدى غرف الدور الأعلى ، وصار الموظفون الأجانب الذين بالوزارة تحت رحمة الثوار

فلما اشتدت الحال وترامى نبأ ما حدث إلى قناصل الدول ذهب المستر (اللورد) فيفيان Vivian ففصل انجلترا العام توأ إلى سراى عابدين ، حيث قابل الخديو ، وأنهى إليه نبأ الهييجان وطلب إليه التدخل

(١) هو من أكبر نصراء المرحوم مصطفى كامل باشا في الحركة الوطنية الحديثة كما سنبين ذلك في موضعه ، وهو والد صديقنا الوطني الكبير (المرحوم) فؤاد بك سليم (باشا)

فاتهج اسماعيل في سريرة نفسه من هذا الطلب ، لأن فيه معنى الالتجاء إلى سلطته لإنقاذ الوزارة ، وإعادة الأمن إلى نصابه ، وفي ذلك اعتراف من القناصل بأن لا سبيل إلى ضبط الأمن من غير تدخل الخديو ، وهذا ما كان يبغيه اسماعيل ، إذ بذلك لا تستطيع الدول ولا الوزارة الأوروبية أن تنحيه عن الحكم ، وفي هذه الحالة يمكنه أن يعمل شروطه على الدول ، ويطلب أن تعيد إليه جزءاً من سلطانه المطلق ، ليضمن لهم أرواح الأجانب ومصالحهم

بادر اسماعيل إذن إلى إجابة طلب القنصل الإنجليزي ، وركب عربته يصحبه القنصل ، وذهب إلى موطن الهياج بوزارة المالية ، فلما شاهد المتظاهرون استشعروا الهيبة التي له في النفوس ، وكانت هذه الهيبة من أخص مزاياه ، فهتفوا له وأفسحوا له الطريق ، واحتشدوا في الشوارع المجاورة للوزارة ، ثم ما لبثوا أن عاودتهم روح الهياج والتمرد ، فأقبلوا إلى حيث كان الخديو وأحاطوا به ، فطيب الخديو خاطرهم ، وطلب إليهم الاعتماد عليه في أداء رواتبهم ، فسكنت تأثرة معظم الضباط ، احتراماً لشخص الخديو ، ولكن فريقاً منهم استمروا في صخبهم وضجيجهم ، واقترب واحد منهم من الخديو يريد أن يمسكه من ذراعه ، فأجفل منه اسماعيل باشا ، وأمر الحرس أن يفرقوا المجتمعين بالسلاح ، فشم الحرس سلاحهم ، وعندئذ دوت طلقة رصاصة ، لم يعرف مصدرها ، وأطلق الجنود النار ، ولكن في الهواء ، فلم يصب أحد من المتظاهرين بسوء ، وجرح بعضهم ، كما جرح الشريفات الخديوى وهو إلى جانب مولاه إذ أصابته ضربة سيف من أحد الضباط ، ومن ثم تفرق المتظاهرون وأخلوا طريق الوزارة ، وأطلق سراح الوزراء المحبوسين ، وأمر الخديو بحراستهم إلى منازلهم ، وانتهت المظاهرة بسلام ، وعاد الخديو إلى سراى عابدين

البلاغ الرسمي عن ثورة الضباط

وهذا ما نشرته « الوقائع المصرية » عن ثورة الضباط بالمدد ٧٩٩ الصادر في يوم الأحد ٢٣ فبراير سنة ١٨٧٩ :

« في يوم الثلاثاء الماضي قدورد نحو الخمسمائة أو الستمائة من الضباط الصغيرة (كذا) الذين انفصلوا من الخدمات العسكرية بحسب الترتيبات الجديدة والتقييمات التي أجريت الآن في نظارة الجهادية . وانتشروا بالدواوين للمطالبة بما هيأهم المتأخرة لهم في خزينة الحكومة ، وما زالوا مصرين على صرفها وتسليمها إليهم من حضرات النظار ، وحيث

أنه في ذلك الوقت لم يوجد بخزينة المالية النقود الكافية لطلبهم ، وأحيبوا من طرفهم بمساعدتهم ، ومع ذلك لم يتنازلوا عن هذا الطلب ولم يرجعوا عنه ، شرفت الحضرة الفخيمة الخديوية ديوان المالية في هذا اليوم لدفع هذه المسألة المهمة ، وتسكينها على أحسن حال قبل تجسيمها ، فألقت تلك الحضرة على هؤلاء الضباط كلمات حكيمة وعظيمة وبصائح مؤثرة ، وفي أثناء ذلك حضرت هناك المساكر أيضاً فتفرق الضباط في الحال وتوجه كل إلى محله »

سقوط وزارة نوبار باشا

١٩ فبراير سنة ١٨٧٩

لم يكن للخديو يد في تدبير ثورة الضباط خلافا لما زعمه بعض الكتاب والوُلفين ، وقد اعترف اللورد كرومر الذي كان شاهداً عياناً لهذه الحوادث بأن هذا الزعم لا يقوم على أساس ولا يزيد عن الظن والتخمين ، ويرجح في كتابه « مصر الحديثة » أن ما أبداه اسماعيل من القلق حين سمع بخروج الضباط عن الحد كان طبيعياً صحيحاً ، وقال إن الخديو ذاته كان في خطر كبير حين واجه الضباط الثائرين ، وأمرهم بالكف عن الهياج

فالثورة إذ أن كانت طبيعية ، أدى إليها سخط الضباط والرأي العام على وزارة نوبار . ولكن الخديو قد استغل وقوعها وأراد أن يفتنمها فرصة ليتخلص من نوبار باشا من جهة ، ويسترجع السلطة التي فقدتها في عهد تلك الوزارة ، فصارح قناصل الدول أنه لا يكون مسئولاً عن الأمن العام ما لم يمدل مركزه وتعاد إليه السلطة التي من حقوقه ، ففي صبيحة ١٩ فبراير اجتمع كل من المستر فيفيان قنصل إنجلترا ، والمسيو جودو Godeaux قنصل فرنسا ، ونوبار باشا ، والسير ريفرس ويلسن ، والمسيو دي بلينيير الوزيرين الأوروبيين في وزارة نوبار ، والسير ايفلنج بارنج (اللورد كرومر) المصو الإنجليزي في صندوق الدين وفي لجنة التحقيق ، وكان اجتماعهم في بيت فيفيان ، وتداولوا في الموقف السياسي ، فقال اللورد فيفيان إن الخديو انتهى إلى القناصل أنه لا بد من أن تتغير مركزه وتعاد إليه سلطته ، فتقرر في هذا الاجتماع أن يطلب من الخديو بيان التغيير الذي يريده ، فقصده المجتمعون إلى سراي بابدين لمقابلته ، فانتظر نوبار وريفرس ويلسن ودي بلينيير وبارنج في إحدى غرف الدور الأول ، وصعد اللورد فيفيان والمسيو جودو وكيلا إنجلترا وفرنسا السياسيان إلى الطابق الثاني حيث قابلا الخديو ، ثم عادا وأبلغا المجتمعين ما أنباء إليهما في حديثه ، وهو أنه

لا يمد مسئولاً عن الأمن إلا إذا خرج نوبار من الوزارة ونال الخديو حقه من السلطة في حكومة بلاده ، فستل نوبار وقتئذ هل هو يضمن استتباب الأمن إذا أصر القنصلان على بقائه في الوزارة ، فأجاب أنه لا يضمن ذلك ، فلم يجد القنصلان بداً من التخلي عن نوبار ، فقدم استقالته ، ورجا من القنصلين أن يرفعاها إلى الخديو ، وأن يطلبوا له كفالة حياته في مصر ، فقبل الخديو هذا الرجاء ، على شرط أن لا يعود نوبار إلى الدسائس أو التدخل في الأمور السياسية

وقد رضى القنصلان باستقالة نوبار ، على شرط أن يبقى الوزيران الأجنيبان في مناصبهما ، فقبل الخديو هذا الشرط ، ولكنه طلب إقصاء رياض باشا من الوزارة الجديدة ، قائلاً للقنصلين انه استهدف لغضب الشعب مثل نوبار ، وأنه لا يضمن حياته إذا دخل الوزارة الجديدة ، وكان اسماعيل يحمّد على رياض لا شتر اكه مع لجنة التحقيق الأوروبية وانضوائه تحت لواء ريفرس وبلسن ، ولكن القنصلين أصرّا على بقائه

وبعد أن استقالت وزارة نوبار ذهب الأمير حسن باشا بصفته القائد العام للجيش (السردار) إلى القنصلية الإنجليزية العامة واعتذر لمستّر فيفيان والسير ريفرس وبلسن ، عما وقع من الضباط يوم ١٨ فبراير ، فقبلاً الاعتذار ، ثم اقترضت الحكومة ٤٠٠ ألف جنيه من بيت روتشلد دفعت منها متأخرات الضباط

ونظر المجلس العسكري في أمر الضباط الذين اشتركوا في الثورة ، وفي مقدمتهم لطيف بك سليم وسعيد بك نصر ، ف قضى ببراءتهم ، ولم يعاقب أحد من الثائرين

وزارة توفيق باشا

١٠ مارس سنة ١٨٧٩

وطالب الخديو أن يتولى بنفسه رئاسة الوزارة الجديدة ، ولكن القنصلين عارضا في هذا الطلب ، فمضى إسنادها إلى نجله الأمير محمد توفيق باشا ، فلم يمارضا في ذلك ، وطلب اسماعيل أن يكون له حق رئاسة جلسات مجلس النظار ، فعارضا في هذا الطلب ، وكانت حجتهما أن رأسته تضمف استقلال الوزارة في العمل ، وأن مرسوم إنشاء مجلس النظار الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ يحمل رئاسة جلساته من حق رئيس النظار ، فاضطر الخديو إلى المدول

عن إصراره ، وكانت الدولتان الإنجليزية والفرنسية تبغيان دخول نوبار عضواً في الوزارة الجديدة لاطمئنانهما إليه وثقته بولائه لهما ، ولكن اسماعيل عارض في ذلك وصارح القنصلين بأن دخول نوبار الوزارة فيه إذلال لذاته ، كما أنه يفرض على إثارة خواطر الأمة على الوزارة ، فعدلت الدولتان عن تمسكهما بنوبار ، ولكهما اشترطا أن يكون للوزيرين الأوروبيين حق (الفيتو) أى وقف كل قرار يصدر من مجلس النظار إذا لم يوافقا عليه ، ولم تعدل الدولتان عن تمسكهما بنوبار إلا بعد أن قبل الخديو هذا الشرط

وانتهت المفاوضات بين اسماعيل والدولتين بإعلان الخديو يوم ٩ مارس قبول مطالبهما التي تم الاتفاق عليها وهي :

(أولا) يحدد الخديو عمره على اتباع قرارات الحكومتين الفرنسية والانجليزية والعمل بمرسوم ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ماعدا التعديلات التي تم الاتفاق عليها (أى حق الفيتو للوزيرين الأوروبيين)

(ثانياً) لا يحضر الخديو البتة جلسات مجلس النظار ومداولاته ، ويحتفظ لنفسه فقط بحق استدعاء الوزراء مجتمعين أو منفردين ليطرحهم على آرائه في المسائل التي يطلب منه إقرارها ، أو المسائل التي يرى لزوم عرضها على مجلس النظار

(ثالثاً) تسند رئاسة مجلس النظار إلى الأمير محمد توفيق باشا

(رابعا) للوزيرين الأوروبيين في مجلس النظار الحق في وقف كل عمل لا يوافقان عليه ، ويشترط في هذه الحالة أن يصدر هذا الوقف من الوزيرين الاثنين معا

(خامسا) يشكر الخديو الحكومتين على إحلالهما ملاحظاته محل الاعتبار (١١) وعدم إصرارهما على دخول نوبار باشا الوزارة

(سادسا) يقدر الخديو المسؤولية التي يحتملها بهذه التسوية ، ويؤكد لحكومتي فرنسا وإنجلترا أنه سيبذل كل جهوده لتنفيذها ، وأنه سيمد الوزارة في كل الظروف بتمام معاونته الصادقة للمحافظة على الأمن العام وإنفاذ النظام الجديد^(١)

وبعد هذا الإعلان صدر أمر الخديو في ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ (١٧ ربيع الأول سنة ١٢٩٦) بإسناد رئاسة الوزارة إلى الأمير محمد توفيق باشا ، وأرسل إليه كتابا يتضمن

(١) الكتاب الأصفر الفرنسي (مجموعة الوثائق الدبلوماسية عن سنة ١٨٧٨ — ١٨٧٩

خلاصة القواعد التي اتفق عليها مع الدولتين ، وإليك نصه ^(١) نثبته هنا لأنه يعد مكملا ومعدلا للأمر الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨

« لما أحلت على عهدة أمانتكم رئاسة المجلس وتشكيل هيئة النظر رأيت من المهم أن استجلب دفتكم فيما يجب من اتحاد الرأي بين أعضاء ذلك المجلس وأن أحيط بكم علما بما في افكارى مما يتعلق بإدارة المصالح طبقا لما هو مدون في الذكرى المؤرخ ٢٨ أغسطس الماضى الذى هو أساس لهيئة الحكومة ، فاني عند تأسيس هذا الترتيب الجديد لم يخطر بفكرى قط الانفراد عن وكلائى بل غاية قصدى أن أكون معهم باتحاد تام

« ولذلك ينبى أن قبل أن يقر مجلس النظر على أى قرار مما يتعلق باللوائح أو الأحكام التى تقدم من أحد النظر أن تعرض على مع أسانيدھا من طرف الناظر الذى ھى من خصائصه حتى يمكننى أن أحيط المجلس علما بجميع ما يترأى لى من التدابير اللازم اتخاذھا ، وعلى كلا الأمرين يجتمع المجلس عند صدور ارادى بذلك لينظر بالاتحاد مھى فى المسائل التى عرضت على ، انما لأجل التأمین على تمام استقلال المجلس لا أحضر فيه وقت المداكرة

« وحيث أن النظر الوطنيين حازون الأغلبية فى المجلس فلأجل التعادل هناك يكون للنظار الأوروبيين تأثير فى رأى ولهم الحق فى المعارضة وعدم قبولهم رأى الأغلبية « هذا وفى أملى أن ذلك الترتيب الجديد يكون كافيا فى سير المصالح وظهور الفائدة للقطر المصرى ، وليكن مجلس النظر مطمئنا فى سائر الأحوال على مساعدتى له وحسن مساعى ، كما أنى مطمئن على اجتهاده وحسن مساعيه فيما فيه نفع العموم

« عابدين بمصر فى ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ اسماعيل »

وقضى الأمير محمد توفيق باشا وقتنا طويلا يتخير الوزراء بسبب تدخل الوزيرين الاوروبيين إلى أن تم تأليف الوزارة فى ٢٢ مارس ، واعضاؤها هم :

الأمير محمد توفيق باشا للرأسة . رياض باشا للداخلية والحقانية . السير ريفرس ويلسن للمالية . السيودى بلينيير للاشغال العمومية . على باشا مبارك المعارف والأوقاف . ذوالفقار باشا للخارجية . افلاطون باشا للحربية

وغنى عن البيان أن تأليف وزارة توفيق باشا على أساس الشروط التى قبلها الخديو يعد خسرانا سياسيا أصاب البلاد ، لأن تخويل الوزيرين الأوروبيين حق (الفيتو) معناه

(١) من « الوقائع المصرية » العدد ٨٠٣ الصادر فى ٢٦ مارس سنة ١٨٧٩

إلغاء سلطة مجلس النظار وجعل الوزيرين الأجنيين صاحبي الأمر والنهي في إدارة شؤون الحكومة ، فلاغرو أن قوبلت هذه التسوية بالاستياء العام

مجلس شورى النواب

ووزارة توفيق باشا

استمر مجلس شورى النواب يعقد جلساته بعد استقالة نوبار باشا ، ولم يقف جلساته انتظاراً لتأليف الوزارة الجديدة ، بل أخذ يجتمع ويتداول فيما لديه من الأعمال ، وتلك سنة حسنة أراد المجلس أن يبرهن بها على استقلاله عن الوزارة

وفي خلال اشتغال توفيق باشا بتأليف الوزارة اجتمع المجلس بجلسته ٢٦ ربيع الأول سنة ١٢٩٦ (١٩ مارس سنة ١٨٧٩) ، وتقدم « إنهاء » بتوقيع تسعة وأربعين نائباً ، خلاصته أنهم قدموا المقترحات المالية الخاصة بتخفيض الضرائب والأتاوات الفادحة التي ينوء بها الأهالي ، وأن المجلس طلب حضور ناظر المالية فلم يحضر ، وأرسل المجلس ملاحظاته في هذا الصدد إلى الداخلية . فلم ترد منها اجابة ، وكرروا طلب الجواب وأبانوا عن شكوى الأهاليين من فداحة الضرائب ، واستقر رأى المجلس على الموافقة على هذا الإنهاء وقرر ارسال صورته للداخلية

ورأى الوزيران الاوردبيان في بقاء المجلس واحتمال وقوفه تجاه الوزارة الجديدة موقف المعارضة ما يخلق العقبات في طريقها ، وكانا يبغيان أن تكون لها الكلمة العليا في إدارة شؤون الحكومة ، من غير رقيب ولا حسيب ، فاعترضا التخلص من هيئة المجلس ، ووافقهما رياض باشا على عزمهما لما عرف عنه من الميل الاستبدادية ، فاستقر رأى الوزارة على فض المجلس بحجة أن مدة نيابته وهي ثلاث سنوات قد انتهت ، واستصدرت من الخديو الرسوم المؤذن بانتهاء مدته وانقضاؤه ، وعهدت إلى رياض باشا وزير الداخلية أن يتوجه إلى المجلس لإبلاغ الأعضاء الرسوم المذكور وانفاذه ، وقد علم الأعضاء بما يبتغىه الوزارة ، فاعترموا عدم الإذعان لأرادتها ، ووقفوا تجاهها موقفا مشرقا يعد من المواقف الرائعة في حياة مصر الدستورية

جلسة تاريخية

وإننا إذا كرون هنا تفصيل ما جرى في الجلسة التاريخية التي تلى فيها أمر الانقضاء كما ورد في مضبطة المجلس

اجتمع الأعضاء بمجلسة المجلس ٤ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ (٢٧ مارس سنة ١٨٧٩) وحضر رياض باشا وأمر بتلاوة أمر الانقضاء وهذا نصه :

« بالنظر للبند التاسع من لائحة مجلس شورى النواب المحدد به ثلاث سنوات للمأمورية ذلك المجلس ، وبالنظر لمضى هذه المدة ، وأنه عرض لنا عن ذلك من رئيس مجلس النظار ، أصدرنا أمراً هذا ، وهو أن مجلس شورى النواب قد انقضى ، وسعادة ناظر الداخلية موكل بإجراء هذا التدبير »

وقال رياض باشا مخاطباً الأعضاء :

— أبدى لكم كامل الشكر والثناء على ما أبدىتموه من المهم والمسامحة الخيرة التي من اللزوم أن نكون جميعاً فيها كرجل واحد ، إنما حصلت بعض معذريات أوجبت التأخير ، ولكن لا بد من الحصول على إتمامها ، والمسائل التي أوجعتم عنها صار تلقيها بفاية الاعتبار ، وإن شاء الله متى كانت القلوب متجهة إلى حسن النية فستكون الحالة حسنة خيرية ، وفي الاجتماع الجديد لا بد من النظر فيما فيه المصلحة

وعندئذ نهض النائب الجريء محمد افندي راضي (بك) وقال :

— مما طلب المجلس لأجله النظر في مسائل مالية ، وقد مضى ثلاثة شهور وما كانت رد ، والملاحظات التي تحررت عن الأقلام التي ترامت للمجلس أرسلت للداخلية للنظر فيها بمجلس النظار ، ولداعى مضى تلك المدة وعدم ورود شيء ودخول وقت الصيف طلبنا أجازة مدة شهرين لرؤية أشغالنا ونمود ، والأمر الصادر الآن ذكر فيه أن المجلس انتهت مدته ، مع أنها ما انتهت ، وحاصل الأمر أنه لا بد من عودة المجلس بعد المدة التي قررها لأجل رؤية تلك المسائل والملاحظات

عبد السلام بك المويلحي — ان المجلس طالب عدم قطع أمر في أي شيء كان إلا باشتراكه ، وان بعض الأعضاء يقول انه إذا كان لا يحصل ذلك ربما يحصل من الأهالي أمور لا يصح وقوعها ، ويكون مجلس النظار تحت المسؤولية

رياض باشا — ما قلتموه الآن هو بخلاف لائحة المجلس والجاري لحد تاريخه ولا يمكنني أن أجاب عن ذلك منفرداً ، وإنما ينظر فيه في مجلس النظار ، والمأمول أن لا يحصل شيء من الأهالي مما يكدر الراحة

عبد السلام بك المويلحي — المجلس لا تمته تقضى أن ينظر في المنافع الداخلية ،

والتصورات التي تراها الحكومة أنها من خصائصه ، ينظر فيها ويمطى قرارات تعرض
للحضرة الخديوية

رياض باشا — الخروج عن اللائحة والقانون الموجودين لا يمكن إلا بأمر ثاني
محمد افندي راضى — اللائحة تعطى للمجلس حقوقه

رياض باشا — ننظر في اللائحة والإجراءات السابقة ، وإذا كان مجلس النظار أوسعادة
ولى النعم يبدى شيئاً آخر ، فهذا يجرى ما يلزم عنه ، وأما مجيئى فإنه لأجل أداء الشكر
والتوجه لطرف الاعتبار كما هو جارى حسب المعتاد عند انقضاء المجلس
محمد افندي راضى — شكر سعادتكم مقبول ، لكن لا يمكن صرف المجلس إلا إذا
نظر في المسائل التي حرر عنها ، وفي الميزانية

بدى افندي الشريعى — الأمر الصادر يقضى بلفو المجلس فالقصور لإثبات مجلس
الشورى ، ولا تحصل إجراءات ولا قوانين من مجلس النظار إلا بالاشتراك مع مجلس النواب
رياض باشا — الأمر يقضى بانقضاء المجلس لانقضاء مدته ، وبالضرورة عند الانتخاب
الجديد لا بد أنه سيحصل من نفس أهالى الوطن لا من خلافهم

باخوم افندي لطف الله — توجهنا إلى البلاد بهذه الكيفية ربما يحصل منه زعزعة
للأهالى بناء على الوعد السابق حصوله من حضرات النظار بسبب التشكي الذى حصل من
الأهالى ، وقيل لهم بان نوابكم موجودون للنظر فى راحتكم ، والأولى أن ننظر المسائل التي
قررناها وميزانية المالية بمعنى أن المجلس يحضر بعد ١٥ بشنس وبعد نهو مدة المجلس لا مانع
من تجديد الانتخاب

رياض باشا — الصعوبات الحاصلة لا تنتهى فى ظرف شهر أو شهرين ، وتلك الصعوبات
لا يمكن إبدائها والحالة هذه ، والمسائل التي قرر المجلس عنها جارى النظر فيها ، والمجلس
بواقع لائحته قد انقضت مدة الثلاث سنوات التي يلزم الانتخاب بعدها

محمد افندي راضى — المجلس لم يزل باقياً له مدة ، وقد سمع المجلس أن سعادتكم أحضرتكم
أصحاب الجرائيل (الصحف) وأكثتم عليهم بعدم درج شيء فى جرائيلهم مما يتعلق بمجلس
الشورى والأجانب ، وهذا فيه نوع تضيق

عبد السلام بك الويلجى — من ضمن ما قلتموه سعادتكم أن أهالى مصر هج ، وأنه
لا يوجد فيهم عشرة يفهمون ما يقال فى الجرائيل ، مع أنه لا يصح نسبة جميع أهالى الوطن لهذه
الحالة التي لا تليق

رياض باشا — الذى صار التنبيه على كُتَّاب الجرائيل عنه هو ما يتعلق بالأمر الذى لا تعلق لها بالقطر . مثل أن الجورالحى يكتب عبارة من الوارد بجرائيل الأوروبايين ، مع أن أولئك لهم قواعد وقوانين غير قواعد وقوانين بلدنا ، ويترجون أشياء مما يחדش من أذهان العامة الذين لا يمكنهم التصرف فى مثل هذه الأفكار

محمد افندى راضى — لا نتوجه لطرف الاعتاب إلا إذا أعطى لمجلس النواب حقوقه وأجريت طلباته ، وها نحن منتظرون الجواب الذى يرد عن ذلك

قرار المجلس

استقر رأى المجلس على ذلك وعلى أن هذا المحضر ترسل منه صورة للمعية السنية وصورة لمجلس النظار

عريضة النواب إلى الخديو

وفى ٦ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ (٢٩ مارس سنة ١٨٧٩) قدم النواب عريضة إلى الخديو وقع عليها جميع الأعضاء الحاضرين بالقاهرة ، اعترضوا فيها على مسلك الوزارة فى امتحانها حقوق المجلس ، واحتجوا على المشروع المالى الذى أعدته وقمئذ وكانت تنوى إصداره والذى تعلن فيه أن الحكومة المصرية فى حالة إفلاس وتلقى فيه قانون المقابلة ، وأعلنوا عزمهم على رفض هذا المشروع وامتناعهم عن تنفيذه ، وطلبوا من الخديو أن يتلافى الحالة التى نشأت عن امتحان حقوق المجلس

الجمعية الوطنية

تبين من مسلك وزارة توفيق باشا أن الوزيرين الأوروبيين هما صاحب الكلمة النافذة فيها وفى شؤون الحكومة جماء ، واشتد التدخل الأجنبي ، وفقدت الوزارة الصبغة القومية ، ودل موقفها تجاه مجلس شورى النواب على أنها تريد التخلص منه ، فإن مبادرتها إلى فص المجلس ، ولما عيى عليها خمسة أيام ، وإصرارها على انتهاء مدته مع عدم تحديد موعد لإجراء انتخابات جديدة ، كل ذلك يدل على أنها تبني حكم البلاد عطلق إرادتها ، أى بإرادة المستعمرين ، ولم يكن غائبا عن الأذهان موقف السير ريفرس ويلسن وزير المالية فى عهد وزارة نوبار باشا وامتناعه عن الحضور إلى المجلس رغم استدعائه أكثر من مرة ، فإن هذا الموقف يتم على ما يحمله من الزرابة بالهيئة النيابية

أما دى بلنير فهو وإن كان أقل غطرسة من زميله لكنه كان ينفذ اللوائح التي وضعها قبل أن يتعرف رأى المجلس فيها ، ثم ان تحويل الوزيرين الأوروبيين حق (الفيتو) جاء ضمناً على إرادة ، لأنه بمثابة إلغاء لسلطة مجلس النظار وتحويل الوزيرين الأجانبين سلطه دكتاتورية وجاء الأمر بفض المجلس مما لا يدع مجالاً للشك في نيات السوء التي يضمورها الوزيران الأجانبان الانجليزي والفرنسي ، وتجاربهما فيها الوزارة ، وزاد الحالة سوءاً أن السير ريفرس وبلسن وضع لائحة تتضمن مشروع تسوية مالية تجعل مصر في حالة عجز عن سداد ديونها ، ومعنى ذلك وضعها على الدوام تحت الرقابة الأجنبية وبقاء الوزارة الأوروبية تتولى الحكم على ما تهوى وتريد

فلا جرم أن ثارت الخواطر واضطربت الأفكار ، وقويت في النفوس فكرة الكرامة القومية ، واتجه شعور الناس إلى التخلص من التدخل الأجنبي وإسقاط الوزارة « الأوروبية » التي انتهت كرامة الأمة وانتهكت حقوقها ومصالحها ، فأخذ قادة الأفكار من النواب والأعيان والعلماء والتجار ، يكثررون الاجتماع ويتشاورون في إنقاذ البلاد من الهاوية التي تردت فيها

واجتمع الأحرار في دار السيد على البكري نقيب الأشراف^(١) ، ثم في منزل اسماعيل راغب باشا وزير المالية السابق ورئيس مجلس شورى النواب في أول نشأته^(٢) ، وعقدوا بداره « جمعية وطنية »^(٣) تضم صفوة كبراء البلاد وأصحاب الرأي فيها ، واتفقوا على وضع بيان بما استقر عليه رأيهم ، ويتضمن مشروع تسوية مالية يمارضون به مشروع ريفرس

(١) ترجم له العلامة على باشا مبارك في المخطط ج ٣ ص ١٢٤ فذكر أنه ولد سنة ١٢٢٩ هـ (١٨١٤ م) وربى في حجر أبيه السيد محمد البكري ، وحضر دروس العلم على جهابذة مشايخ عصره كالشيخ الباجوري والسيد الدمشوري والشيخ ابراهيم السقاء ، قال ، وكان ذا فطنة وقادة وقرينة نقادة ، جليل المقدار ، منتشراً صيته في جميع الأنظار ، حسن السمعة كثير الصمت ، إذا وعد وفى ، يبذل المعروف والجاء ، ابتغاء مرضاة الله ، يقول الفصل والصدق ، وينطق ويحكم بالحق ، ويؤثر مجالسة ذوى الفضل على من سواهم ، مع نفس زكية وأعراق سنية ، وشيم شريفة علوية وهمم باذخة هاشمية ، تقلد الخلافة العسكرية بما يتبعها وتقابة الأشراف سنة ١٢٧١ بعد وفاة والده ، وكانت وفاته ليلة الجمعة السابع عشر من ذى القعدة سنة ١٢٩١ (٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٠)

(٢) هو الذى تولى رئاسة الوزارة في يونيه سنة ١٨٨٢

(٣) كذلك أسستها الصحف وقتئذ ، راجع جريدة (التجارة) عدد ٢١٤ (٧ أبريل سنة ١٨٧٩) ، وسميت أيضاً (الحزب الوطنى) راجع جريدة التجارة عدد ٢١٦

وبلسن^(١) ، ويجعل البلاد قادرة بضمانهم وكفالتهم على وفاء ديونها ، والمطالبة بتأليف وزارة وطنية مستقلة وإقصاء الوزيرين الأوروبيين عنها ، وتقرير نظام دستوري للبلاد قوامه جمل الوزارة^٢ مستولة أمام مجلس النواب

المطالبة بتأليف وزارة وطنية

وظهرت في الأفق السياسي شخصية محمد شريف باشا كزعيم سياسي اتجهت إليه الأفكار لتأليف وزارة وطنية ، مهمتها إنقاذ البلاد من التدخل الأوروبي ، ومن الحكم الاستبدادي ، وتقرير نظام دستوري يحقق ما فيها ، وبدا على شريف باشا أنه قادر على أن يقوم بالدور الذي قام به مدحت باشا في تركيا ، وهو إعلان القانون الأساسي المقرر للدستور في السلطنة العثمانية

وكان موقف الإباء الذي وقفه حيال لجنة التحقيق ، حين كان وزيرا للحقانية والخارجية ، ورفضه المشول أمامها ، وإيثاره الاستقالة احتفاظا بكرامته ، كل ذلك قد جعله مناط آمال الوطنيين في مساعيهم القومية

وكان معروفا عنه أنه يكره التدخل الأوروبي ، وفي الوقت نفسه لا يقر استبداد الخديو ، وقد روى عنه أنه قال في هذا الصدد : « إذا كان مقدرا لاستبداد الخديو ان يبقى فإني لا أشترك في الحملة ضد الوزارة الأوروبية »

فبدأ شريف باشا كان إذن محاربة التدخل الأوروبي ، وفي الوقت نفسه إيجاد نظام دستوري يحول دون استبداد الخديو

اللائحة الوطنية

في اليوم العاشر من شهر ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ (٢ أبريل سنة ١٨٧٩) اجتمع الأحرار من الأعيان والنواب والعلماء والمأمورين بدار اسماعيل راغب باشا ، وكان في مقدمة الحاضرين شريف باشا وشاهين باشا وحسن باشا ورامس وجعفر باشا والسيد علي البكري والشيخ الخلفاوي والشيخ العدوي ، واتفقوا على وضع لائحة ضمنوها مطالبهم وسميت « اللائحة الوطنية » وهي تتضمن :

(١) جاء في مذكرة شريف باشا المؤرخة ١٠ مايو سنة ١٨٧٩ والمنشورة في الكتاب الأصفر ص ٣٠٢ أن مشروع اللائحة الوطنية وضعته لجنة مؤلفة من سبعة نواب بالاشتراك مع اسماعيل راغب باشا

(أولاً) مشروع تسوية مالية عارضو به مشروع ريفرس ويلسن ، ويقوم على أساس أن إيرادات الحكومة تكفي مصروفاتها بما فيها أقساط الديون العامة ، بعكس مشروع الوزارة الذي كان يعد البلاد في حالة إفلاس

(ثانياً) المطالبة بتعديل نظام مجلس شورى النواب وتحويله السلطة المعترف بها للمجالس النيابية في أوروبا وتقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمامه

وقد وقع المجتمعون على عريضة ضم إليها مشروع التسوية المالية ، وانفقوا على تقديمها إلى الخديو

وهاك نص العريضة التي قدم بها مشروع الميزانية في اللائحة الوطنية :

« صار اطلاعنا على المشروع المقدم من سمادة ناظر المالية (ريفرس ولسن) ووجدناه لا يوافق لوطننا ، فلأجل سد الخلل وتدارك الأمر قبل فواته ، فن بعد المذاكرة بيننا ، رأينا وجوباً أن نقدم مشروعاً حافظاً لحقوق الأمة داخلًا وخارجاً . مع احترام الشرائع المقدسة . والقوانين المؤسسة . وها هو المشروع المذكور مرفق مع هذا . ولكون هذا المشروع ماصار أعماله وتحريره إلا بعد حصول علم اليقين لدينا بأن إيرادات بر مصر هي كافية لسداد الديون المطلوبة من الحكومة حسبما هو موضح بالمشروع المذكور . فلأجل ذلك نحن عن أنفسنا ونيابة عن أبناء وطننا صممنا جزماً على بذل كل مجهودنا في تأدية ديون الحكومة وبذل كافة ما في وسعنا وطاقتنا في إجراء ذلك . وبذا صار ختم هذا إعلاناً بتصديق ذلك . وبأننا متعهدون اتحاداً تاماً قولاً وفعلًا في الإجراء »

تحريراً بمصر في ١٠ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ (٢ أبريل سنة ١٨٧٩)

« التوقيعات »

أما طلب تعديل نظام مجلس شورى النواب فقد ختمت به اللائحة الوطنية ، وإننا ذاكرون هنا هذه الخاتمة ، لأنها أول طلب إجماعي تقدم من زعماء الشعب بتقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمام مجلس النواب ووضع نظام دستوري على أحدث المبادئ المصرية ، وهاك بيانها :

« قد تحرر هذا المشروع ببيان مفصلات ما هو مقتضى إجراؤه في تسوية إيرادات الحكومة وتسوية تسديدات ديونها ومصاريفها على وجه ما توضح به ، بحيث إن الحضرة الخديوية تمنح شورى النواب الحرية التامة وجميع الحقوق في كافة الأمور المالية والداخلية كما

هو جار في بلاد أوروبا . وأما انتخاب أعضائه فيكون بموجب لائحته الموجودة . إنما يلزم تمثيلها بكيفية انتخاب النواب المماثلة له في أوروبا . وبمعرفة مجلس النظار يصير تنقيح لائحة النواب الأساسية والنظامية ، وعند الثام مجلس النواب تعرض عليه . ومن بعد مذاكرته فيها وإقراره عليها تعرض للأعتاب الخديوية للتصديق عليها . أما مجلس النظار فيكون تعيين رئيسه بأمر الحضرة الخديوية . والرئيس ينتخب النظار . وبعد استصوابهم وقبولهم من طرف الحضرة الخديوية تتشكل هيئة النظارات التي تتكون منها هيئة مجلس النظار . وهذا المجلس يكون مفوضا تفويضا تاما في جميع إجراءاته ومسئولا أمام مجلس النواب في جميع إجراءاته المختصة بالداخلية والمالية . ولزيادة تأمين الديانة (الدائنين) نطلب تعيين مفتشين أوروباويين (الرقبيين) لإيرادات ومصروفات المالية »

وقد وقع على اللائحة الأشخاص البارزون في الهيئة الاجتماعية المصرية من الأعيان والذوات والعلماء والنواب والتجار والموظفين وضباط الجيش

وبلغ عدد الموقعين عليها ستين من أعضاء مجلس شورى النواب ، وستين من العلماء والهيئات الدينية ، وفي مقدمتهم شيخ الاسلام ، وبطرك الأقباط وحاخام الاسرائيليين و٤٢ من الأعيان والتجار ، و٧٢ من الموظفين العاملين والمتقاعدين ، و٩٣ من الضباط

نظرة عامة في مشروع اللائحة الوطنية

إن اللائحة الوطنية تضمنت الإصلاح الدستوري الذي أجمع عليه الأحرار في ذلك العصر ، مع المحافظة على مصالح الدائنين ، فإنها طالبت بتقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمام مجلس النواب ، وفي الوقت نفسه قبلت نظام الرقابة الثنائية لتأمين حقوق الدائنين ، فهي لم تنقص التمهيدات التي التزمت بها الحكومة المصرية للدولة

ثم إن المشروع المالي الذي وضعت اللائحة لا غبار عليه في شيء ، وهو كفيل بأداء أقساط الديون العامة ، ولا يخالف لائحة ريفرس ويلسن في نقط جوهرية إلا في أنه أبقى ضريبة المراقبة على حين أن مشروع ريفرس ويلسن ألغها وفرض ضرائب جديدة على الأطنان المشورية لم يقرها مشروع اللائحة الوطنية ، ولو حسنت نية الدائنين والحكومات الأوروبية لما اعترضوا على إنفاذها لأنها تكفل حقوق البلاد وفي الوقت نفسه تقرر حقوق الدائنين

قبول الخديو اللائحة الوطنية

قدم وفد من الأحرار اللائحة الوطنية إلى الخديو ، فاستجاب إلى مطالبهم ، وأقر اللائحة الوطنية ، وأمر بترجمتها ، وكتبت منها عدة نسخ بالفرنسية لترسل إلى قناصل الدول ، ووقع على هذه النسخ راغب باشا بالنيابة عن الموقعين من الذوات والأعيان ، وأحمد رشيد باشا بالنيابة عن أعضاء مجلس شورى النواب ، والسيد على البكرى عن العلماء والتجار ، وراتب باشا عن الضباط ، واعتزم الخديو تكليف شريف باشا تأليف الوزارة الجديدة ، نزولا على رغبة الأحرار ، وتمهيدا لذلك استقال توفيق باشا من رئاسة الوزارة ، وبني الاستقالة على أن الوزيرين الأجبيين أهملوا ولم يستشيراه في شؤون الوزارة

واستدعى الخديو وكلاء الدول فحضروا يوم الاثنين ٧ ابريل بسرأي عابدين ، وحضر اجتماعهم السيد على البكرى ، وراتب باشا ، وراغب باشا ، وشريف باشا ، وعبد السلام بك المويلحي ، ومحمد بك راضي ، والحاج سيد اللوزي ، وأبلغ الخديو القناصل في هذا الاجتماع نبأ اللائحة الوطنية التي رفعت إليه ، وقال إنه تلقاه الرغبة العامة التي بدت من جميع طبقات الأمة يرجو منهم أن يبلغوا الدول نص اللائحة ، وذكر لهم خلاصتها ، وهي أن البلاد ليست في حالة إفلاس ؛ وأنها تستطيع القيام بتمهدياتها المالية ، وأنهى إليهم ما تضمنته اللائحة من المطالبة بتأليف وزارة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي ينتخب على نظام جديد ، وأضاف إلى ذلك أن الأمير محمد توفيق رغبة منه في عدم مصادمة عواطف الأمة قد استقال من رئاسة الوزارة ، وأنه عهد بتأليف الوزارة الجديدة إلى شريف باشا

احتجاج الوزيرين الأوروبيين

واحتج الوزيران الأوروبيان على اللائحة الوطنية وعلى قبول الخديو اياها ، قائلين في احتجاجهما إن هذا القبول يخالف السلطة المخولة لمجلس النظار وينافي ما وعد به الخديو من معاونة الوزارة حين تأليفها ، وبمثا إليه بهذا الاحتجاج يوم ٧ ابريل سنة ١٧٨٩ وفي نفس اليوم الذي تلقى فيه الخديو هذا الاحتجاج أرسل إلى شريف باشا يدعوه إلى تأليف الوزارة

البلاغ الرسمي عن الجمعية الوطنية

وإليك ما ذكرته « الوقائع المصرية » عن الجمعية الوطنية وتقديم اللائحة إلى الخديو :

« لما لم يتيسر لهيئة مجلس النظار السابقة التوفيق للخدمات المتعلقة بإصلاح الأمور المادية والمعنوية المحتاج إليها الوطن وإجرائها على المحور الموافق لعزم الأهالي ، قد صمم عموم أهالي الوطن العزيز تصميما جازما على تبديل هذه الهيئة بفسيرها ، وتسليم إدارة المصالح مع تأسيسها على أساس صالح إلى ذوى اللياقة والأهلية من حضرات قدماء المأمورين الكرام ، الذين حازوا حسن الوثوق والاعتماد عليهم في أمور الحكومة واعترف لهم بها الجميع ، وبناء على هذا اجتمعت جمعية حافلة من حضرات أعضاء شورى النواب ، والعلماء الأعلام ، والذوات الفخام ، والمأمورين الكرام ، ووجوه البلد ، وأعيان المملكة ، ومعتبرى الأهالي ، وبعد أن وقعت فيما بينهم المذاكرات الكثيرة مع ملاحظة ما ينبغي ملاحظته في خصوص هذه الوظيفة المهمة وإصلاح أحوال المسالمة ، والأمور الداخلية ، عرضوا لأعقاب الحضرة الفخيمة الخديوية اللائحة الوطنية التي حرروها على وفق الآراء العمومية ، فتعلقت الإرادة السنية بوجوب إجراء المواد المندرجة فيها ، وهذه ترجمة تلك الإرادة العلية الصادرة من تلك الحضرة إلى حضرة دولتو أفندم شريف باشا بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٨٧٩ »^(١)

وبلى ذلك الكتاب الآتى بيانه :

كتاب الخديو إلى شريف باشا

وتكليفه تأليف الوزارة

يتبين من الكتاب الذى عهد فيه الخديو إلى شريف باشا تأليف الوزارة أنه مناصر لللائحة الوطنية . مؤيد لطالب الأحرار . وهاك نص الكتاب تثبته هنا بعبارة المعربة في الوثائق الرسمية عن أصله الفرنسى^(٢) :

« إنى بصفة كونى رئيس الحكومة ومصريا ، أرى من الواجب على أن أتبع رأى الأمة وأقوم بأداء ما يليق بها من جميع الأوجه الشرعية ، لكنى لما نظرت السير الذى كانت عليه النظارة السابقة حصل لى غاية الأسف من أن ذلك السير كان على غير رضا الله والأهالى ، حتى نشأ عنه اضطراب ونفور سرى فى جميع القلوب وحركها ، وكانت قبل ذلك

(١) الوقائع المصرية العدد ٨٠٦ الصادر فى ١٣ أبريل سنة ١٨٧٩

(٢) ديباجة الكتاب فى الأصل الفرنسى « إلى صاحب الدولة شريف باشا . بإصاحب الدولة » والأصل الفرنسى لهذه الوثيقة الهامة منشور فى الكتاب الأصفر عن سنة ١٨٧٨ — ١٨٧٩ من ١٩٤ والترجمة منشورة فى العدد ٨٠٦ من الوقائع مصرية (١٣ أبريل سنة ١٨٧٩)

في غاية الهدوء والسكون ، وطالما أخبرت النظار ووكلاء الدول ونهتهم على تلك الملحوظات ، فلم يتيقظوا لها ولم يلتفتوا إليها ، وزيادة عن ذلك فإن النتيجة التي حررها ناظر المالية وأظهر بها أن القطر في حالة المدم^(١) وأبطل العمل بمقتضى القوانين المعتبرة وتجارى فيها على الحقوق الثابتة^(٢) ، كانت سببا في تغير قلوب الأمة ، ونفورها من هيئة النظارة كل النفور ، وحقق لي ذلك المحضر الذى تقدم لي في هذا الخصوص ، فإجابة لما عرض على بذلك ، وبالنظر لثبوتة عندي ، قد وكلتكم بتشكيل هيئة النظارة بناء على الإرادة الصادرة في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، وأن تكون تلك النظارة مشكلة من أعضاء أهليين ، مصريين ، يتيمون في سيرم الطرق المنصوص عليها في الإرادة المذكورة ، « وأن يتحفظوا على مأمورياتهم كل التحفظ ، إذ أنهم مكلفون بالمسئولية لدى مجلس الأمة الذى سيجرى انتخاب أعضائه وتعيين مأموريه بوجه كاف للقيام بتأدية ما يلزم للحالة الداخلية ومرغوب الأمة نفسها^(٣) » ، ولتجهد النظارة قبل كل شيء في أن تستعد لاستحضار قوانين مماثلة للقوانين الجارى عليها العمل في أوروبا ، مع مراعاة عوائد الأهالى وأخلاقيهم وما يلزم لهم ، وتلفتت أيضا تلك النظارة كل الالتفات لتنفيذ ترتيب المسالية الذى رتبته عمدة القطر وأعيانه^(٤) ، وحصل التصديق عليه منى ، ولا تتأخر عن إجراء اللازم في إيجاد مصلحة لتفتيش الإيرادات والمصروفات^(٥) ، لأنها هى التأمين اللازم للقطر والدفع المرهونة عليه ، ومنصوص عنها في الإرادة الصادرة في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، هذا ولعلنى بحسن اخلاصكم لخدمة الوطن فلا أشك في أن تستعينوا على تلك المأمورية بالرجال المشهود لهم مثلكم بالأمانة والاحترام لدى الجميع لقم بكم المقاصد المؤدية إلى التمدن والمهارة التى أريد أن يقترن بها اسمي^(٦) »

٧ أبريل سنة ١٨٧٩

« اسماعيل »

(١) في الأصل الفرنسى « في حالة إفلاس »

(٢) في الأصل الفرنسى « المكتسبة »

(٣) ترجمة الأصل الفرنسى لهذه الفقرة « التى يجب المحافظة عليها بكل دقة مع زيادة توكيدها وتثبيتها بجمل الوزراء مسئولين مسئولية حقيقية أمام مجلس الأمة الذى سننظم طريقة انتخابه ونقرر حقوقه على النحو الذى يكفل مقتضيات الأحوال الداخلية ويحقق الأمانى القومية »

(٤) في الأصل الفرنسى « أعيان القطر وكبراؤه »

(٥) يريد نظام الرقابة الثنائية

(٦) ختام الوثيقة في الأصل الفرنسى « ولتكن دولتكم على يقين من عظيم تقديري

وصادق محبتي »

مبدأ المسؤولية الوزارية أمام مجلس النواب

وهذا الكتاب يعد من الوثائق الهامة في تاريخ الحركة القومية والحياة الدستورية في مصر ، لأن الخديو اسماعيل اعترف في هذه الوثيقة بأن من واجباته اتباع رأى الأمة ، وأنه لم يكن راضياً عن الوزارة المستقيلة لخالفها إرادتها ، فهو يعلن أنه مؤيد لمطالب الأمة ممثلة في نوابها تأييداً تاماً ، وأنه موافق على اللامحة الوطنية التي تقدمت إليه ، وعلى هذا الأساس عهد إلى شريف باشا تأليف الوزارة الجديدة على أن يكون أعضاؤها كلهم من الوطنيين ، وهذا معناه إقصاء الوزيرين الأوروبيين عن هيئة الوزارة ، ومما هو جدير بالإعجاب اشادة الخديو بمصريته ووطنيته ، فقد استهل كتابه بهذه الصفة وختمه بانتصوبه بميزة شريف باشا وهي « إخلاصه لخدمة الوطن » ورغبة اسماعيل في أن يقرن اسمه بحضارة مصر وعمرانها ، وتلك لعمري عواطف نبيلة تزيد في قيمة هذه الوثيقة التاريخية

وقد قرر الخديو في كتابه مبدأ مسؤولية الوزارة أمام مجلس شورى النواب وهي أساس النظام الدستوري الحديث ، فهذا المبدأ الهام الذى يعد قوام الدساتير قد تقرر إذن في مصر سنة ١٨٧٩ بالوثيقة التي استجاب بها الخديو اسماعيل إلى الأحرار وعهد بها إلى شريف باشا تأليف الوزارة على أساس هذه القاعدة ، فإذا أردنا أن نجمل تاريخ الحياة النيابية في عهد اسماعيل ، قلنا إن مجلس شورى النواب أنشئ في أوائل عهده (سنة ١٨٦٦) ناقص السلطة ضعيف الحول والقوة ، ثم اكتملت سلطته بتقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمامه سنة ١٨٧٩

ولكن الدول الأوروبية وقفت بالرصاد للوزارة الوطنية وللخديو اسماعيل ، وسعت جهدها في خلمه حتى تم لها ما أرادت ، وتمطلت الحياة النيابية في أوائل عهد الخديو توفيق مدى سنتين ، على أن مبدأ المسؤولية الوزارية أمام مجلس النواب بقي حجر الزاوية في حياة الأمة الدستورية ، فقرر ثانياً في دستور سنة ١٨٨٢ على عهد الخديو توفيق باشا ، إلى أن رزئت الأمة بالاحتلال البريطاني ، فألغته السياسة الاستعمارية سنة ١٨٨٣ باستصدارها القانون النظامي الذي ألغى مجلس النواب وأنشأ مكانه مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، فاخترق مبدأ المسؤولية الوزارية لوقت طويل من النظام الدستوري المصري ، إلى أن عاد إلى الظهور في دستور سنة ١٩٢٣

وظاهر أيضاً من وثيقة ٧ أبريل سنة ١٨٧٩ أن الخديو اسماعيل لم ينقض تعهده بالدول ،

فإنه أشار في ختام الوثيقة إلى إيجاد مصلحة تفتيش الإيراد والمنصرف ، والمقصود منها نظام الرقابة الثنائية الذي تقرر في مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، ولو سلكت الدول مسلك الاعتدال حيال مصر لما كان ثمة اعتراض من جانبها على تأليف وزارة وطنية خالية من العنصر الأوروبي ، مادام نظام الرقابة الثنائية باقياً ، ولكن ستري من خلال الحديث كيف وقفت الدول موقف التعنت وسوء النية وكيف نقضت اتفاقها السابق مع الخديو

تقرير لجنة التحقيق النهائي

وفي خلال هذه الحركة أتمت لجنة التحقيق الأوروبية تقريرها الثاني ووقعته في ٨ أبريل سنة ١٨٧٩ ، وأعلنت فيه أن مصر في حالة أعباس أو إفلاس وأنه يجب معالجة حالتها المالية على هذا الأساس

ولكن التقرير لم يقدم إلى الوزارة لاستقبالها واشتغال شريف باشا بتأليف الوزارة الجديدة ثم استقالة أعضاء لجنة التحقيق أنفسهم

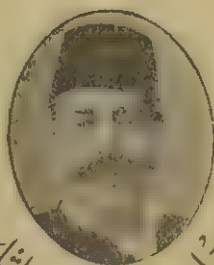
تأليف الوزارة الوطنية

برئاسة شريف باشا

قبل شريف باشا تأليف الوزارة على الأساس الذي بسطه الخديو اسماعيل في كتابه إليه ، فألفها من أعضاء وطنيين ممن عرف عنهم تدبير مشروع اللامحة الوطنية أو مشايمة الأحرار في مطالبهم ، وهم : اسماعيل راغب باشا المالية . وهو الذي كانت تمعد اجتماعات الأحرار في داره كما تقدم بيانه . وشاهين باشا للجهادية (الحربية والبحرية) وقد كان من أركان الجمعية الوطنية . وزكي باشا للأشغال العمومية . وذو الفقار باشا للحقانية . ومحمد ثابت باشا للمعارف العمومية والأوقاف . وعمر لطفي باشا لفتحش عموم الأقاليم البحرية والقبلية . واحتفظ شريف باشا لنفسه مع الرئاسة بوزارتي الداخلية والخارجية ورفع إلى الخديو جوابه بتأليف الوزارة ، وهذا نصه :

« مولاي . إنني طبقاً للمأمورية التي تنازلت بتقليدي إياها أنشرف بأن أعرض على سموكم تأليف الوزارة على النمط الآتي (الأسماء) ، فأؤمل أن هؤلاء الأعضاء المكتمسين اعتبار البلاد وثقتها ، والمحترمة سلطتهم في مطلق أبحاثها ، يصادفون من سموكم القبول والتصديق

رُعاة الحركة الوطنیة في عهد شما عیدك



فتنازلوا مولاي واقبلوا علامات احتراي الفائق ، فاني خادم سموكم الأمين
« ٨ أبريل سنة ١٨٧٩ . شريف »

وصدر المرسوم الخديو بتأليف الوزارة على النحو الذي عرضه شريف باشا

الحفلات الوطنية

وابتهج الناس لقبول الخديو اللامحة الوطنية ، وتأليف وزارة شريف باشا ، واجتمع
يوم الثلاثاء (٨ أبريل) بدار السيد البكري جمع كبير من علماء الديار المصرية والأعيان
والتجار ، وتوجهوا بعد الظهر إلى سراي عابدين لتقديم واجب الشكر للخديو ، فاستقبل
أولا العلماء ومعهم بطريرك الأقباط ، وتلقاهم بالرعاية والإكرام ، وحنهم على التضافر والتعاون ،
ثم ألقى السيد البكري خطبة قال فيها : « إننا بلسان الوطن والأمة نرفع إلى مقام الجنب
الخديوي الأسمى أجزل الشكر والثناء على عنايته بإنهاض الوطن من سقطته وانقاذه من سوء
إدارته ، حيث تفضل بقبول وتنفيذ طلباتنا الوطنية المقدسة المبينة على أساس العدل الذي
يترتب عليه عمران البلاد ونظام أحوال المباد ، داعين لجلالته بالمر والتأييد ، متخذين هذا
اليوم الذي يحفل ذكر الحضرة الخديوية غرة في جبهة التاريخ ، عيداً للوطن والحرية » ،
وتلاه الشيخ الخلفاوي ، فألقى أيضاً كلمة شكر وجيزة ، وبعد ذلك قام الخديو وقال : « إن شاء
الله نفال بدعواتكم الصالحة غاية المرام ، وتوطد الراحة والنظام » ، ثم استقبل التجار وحضهم
على بذل المساعدة والمعاونة على توطيد الأحوال وتحقيق الآمال

وأقيمت الحفلات والأفراح ابتهاجا بالعهد الجديد ، وأقام السيد على البكري في داره
مأدبة كبرى يوم الأربعاء ١٧ ربيع الثاني سنة ١٢٩٦ (٩ أبريل سنة ١٨٧٩) حضرها
الكبراء والعظماء وفيهم بطريرك الأقباط ، وممثلو طبقات الأمة ووجوه البلد وأعيانه ،
واشترك فيها الخديو اسماعيل ، إذ حضرها ليلا ، وجلس بالدار خمسا وعشرين دقيقة ، يؤانس
العلماء ، والكبراء ، ويتبسط في الحديث معهم ، فكان لحضوره تأثير كبير في النفوس
وأقام ابراهيم بك الموبلحي ومحمود بك المطار شاه بنذر التجار والسيد محمد السيوفي
وغيرهم زينات أمام منازلهم

وزارة شريف باشا ومجلس النواب

كان من أول أعمال وزارة شريف باشا اقرارها مجلس شوري النواب على استمرار
انمقاده ، احتراما لقراره الذي أعلنه في مواجهة رياض باشا قبل استقالة الوزارة السابقة ،



حسن راسم باشا

رئيس مجلس شورى النواب حين قدم شريف باشا إلى المجلس دستور سنة ١٨٧٩

فكان عملها هذا تأييداً للمجلس في موقفه التاريخي

ففي جلسة ١٨ ربيع الثانى سنة ١٢٩٦ (١٠ ابريل سنة ١٨٧٩) اجتمع المجلس برئاسة مصطفى بك وهبى بالنيابة عن رئيسه احمد رشيد باشا الذى تخلف لمرضه ، وأمر نائب الرئيس بتلاوة الكتاب الوارد من وزارة الداخلية وهذا نصه :

«ولو أنه كان تقرر بمجلس النظار السابق انفضاض عقد مجلس شورى النواب لانقضاء مدته حسبما تحرر لسماعتكم فى ٣ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ نمرة ٢١ ، لكن حيث مقتضيات الأحوال مستلزمة بقاءه للمذاكرة و مفاوضة معه فى بعض مواد مهمة ، قد تقرر بمجلس النظار الذى تشكل الآن استتماره ، واقتضى تحريره لسماعتكم للاحاطة بذلك وتفهم حضرات أعضائه بمدى الانصراف »

فاستقر رأى المجلس على متابعة الحضور للمذاكرة فيما تقدمه الحكومة من المواد واجتمع المجلس يوم السبت ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٢٩٦ (١٧ مايو سنة ١٨٧٩) برئاسة حسن راسم باشا ناظر الدائرة السنوية الذى عهد إليه بالرئاسة مؤقتاً بدلاً من احمد رشيد باشا لمرضه ، وأبلغ الأعضاء أن رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية سيحضر فى هذا اليوم لتقديم اللائحة الأساسية الجديدة للمجلس

وقد حضر شريف باشا فعلاً وأنهى إلى الأعضاء أنه معين من طرف الحكومة السنوية ليقدم للمجلس لائحته الأساسية (الدستور) ولائحة الانتخاب الجديدتين اللتين وضعتا بناء

على اللائحة الوطنية ، قال : « وقد أحضرت معي اللائحة الأساسية ، وأما لائحة الانتخاب فهي تحت التبييض والنظر في مجلس النظار ، وبعده يجرى تقديمها للمجلس « بعدكم يوم » ، ولا يلزمي أن أوضح لحضراتكم أهمية هذه اللوائح ، لأن المقصود منها أن تكون القوانين واللوائح التي تعمل وما يلزم تنقيحها في الوجود من الأول يكون كل ذلك بعد رؤيته بمجلس النواب ، والإقرار عليه منه ، وصدور الأمر بذلك ، نعم وإن كان تأخر تقديم اللائحتين اللتين ذكرنا عنهما بهذا ، إلا أن هذا كان لداعي المشغولية التي كانت حاصلة فيما يتعلق بتسديد الكوبون ، والله الحمد قد تيسر ذلك ، والمأمول أنه بعناية الله وباتحاد الأفكار والقلوب تحصل مزيد الراحة والمهارة للأهالي ، كما أنه جارى النظر بالمالية في مسألة تسديد الديون السائرة ، وبنهوها لا بد من حصول كل من أرباب المطالب على حقوقهم ، وحيث كان المقصود من تلك اللوائح إنما هو رؤية ما يلزم رؤيته لما يترتب على ذلك من الفوائد والمنافع للأهالي والبلاد ، فالرجو من حضراتكم النظر فيها بعين الدقة التامة ، وإن ترامت لكم ملحوظات ولزم الحال للمذاكرة معنا بالمجلس من أجلها فنحن مستعدون لذلك »

من هذا البيان يتضح أن مجلس شورى النواب قد كسب حقوقه الكاملة في التشريع ، إذ أعلن رئيس مجلس الوزراء أنه لا يوضع قانون ولا يمدل شيء من القوانين الموجودة إلا بإقرار مجلس النواب ، ولا يستثنى من ذلك القوانين الأساسية التي تقرر النظام الدستوري ، فإنها أيضا خاضعة لهذه القاعدة ، كما يؤخذ ذلك من بيان رئيس مجلس الوزراء ، ومعنى ذلك أن المجلس خول سلطة « جمعية تأسيسية »

ولما انتهى شريف باشا من بيانه التاريخي قال عبد السلام بك المويلحي : « نكرر الشكر للحضرة الخديوية على إجابة طلبات الأمة ، وأيضا نشي على غيرة مجلس النظار حيث اهتم بتنفيذ اللائحة ، فعلى كل منا وجوبا أن يصرف جميع جهده وكل أفكاره في النظر والتدقيق في هذه اللائحة التي تعتبر الأساس الأعظم لمزيد عمارة البلاد وإصلاح الأهالي »

ثم اقترح تأليف لجنة من خمسة عشر عضوا للمذاكرة فيها وإبداء ملحوظاتها عنها لتعرض على المجلس

فقال محمود بك المطار بأن تكون اللجنة من عشرة ، وأيد الشيخ إبراهيم الجيار تأليفها من خمسة عشر « لأهمية هذه المسألة »

وطالب السيد عبد الرزاق الشوربجي أن تنقل اللائحة أولا بالمجلس وتحال بعد ذلك على اللجنة ، فاستقر الرأي على ذلك ، وتليت اللائحة في الجلسة ، وأرجى تأليف اللجنة لليوم

التالى (٢٧ جادى الأولى) وفيه اجتمع المجلس وانتخب لجنة من خمسة عشر عضواً للنظر فى لائحة مجلس النواب الأساسية ، فكانت بمثابة (اللجنة الدستورية) طبقاً للمصطلحات الحديثة ، وأعضاؤها هم :

عبد السلام بك المويلحى . عثمان الهرمىل . السيد السرمى . محمود سالم . بدى الشربعى . عبد الفتى خالد . باخوم لطف الله . عبد الرزاق الشوربجى . ابراهيم الجيار . عبد الوهاب الشيخ . محمد رجب كساب . خضر ابراهيم . عبد الرحمن وافى . تمام حبارير . سليم سعيد ، وانتخب المويلحى بك رئيساً للجنة
ثم قدمت الحكومة لائحة الانتخاب بجلسة ١٢ جادى الآخرة (٢ يونيه سنة ١٨٧٩) فقلت وأحيلت على اللجنة الدستورية

دستور سنة ١٨٧٩

هو أول دستور وضع فى مصر « على أحدث المبادئ المصرية » ، وهو وإن لم يصدر به الرسوم الحديثى ولكنه جدير بأن يسمى دستوراً ، لأن الحكومة ارتضته دستوراً للبلاد ، وإعنا قدمته إلى مجلس شورى النواب لينال إقراره ، وكان هذا مبالغة منها فى التعظيم من اختصاص المجلس إذ خواته سلطة (جمعية تأسيسية) تضع الدستور ، ومن المقارنة بين نصوصه ونظام مجلس شورى النواب القديم (ص ٧٨) بتبين مقدار البون العظيم بينهما ، فقد خول مجلس النواب سلطة البرلمان الحديثة ، وقوامها حق إقرار القوانين وإقرار الميزانية ، وجعل الوزارة مسئولة أمامه ، ومن أهم مبادئه تحويل سكان السودان حق انتخاب ممثلين عنهم فى مجلس النواب ، أسوة بسائر سكان المملكة المصرية ، وهى فكرة جليلة تدل على سداد نظر شريف باشا وصدق وطنيته ، لأنها تثبتت وتؤكد لما بين مصر والسودان من الروابط القومية والسياسية ، وتأييد لاعتبار السودان جزءاً لا يتجزأ من الدولة المصرية ، يتمتع سكانه بالحقوق السياسية التى يتمتع بها بقية المصريين ، وقد جاء تقرير هذا المبدأ برهاناً جديداً على أن مصر لا تنظر إلى السودان كما تنظر الدول إلى مستعمراتها ، بل تعده قطعة من أرض الوطن ، وتمد أهله جزءاً من الأمة المصرية ، ويرجع الفضل الكبير فى تقرير هذا المبدأ السامى فى دستور سنة ١٨٧٩ إلى شريف باشا ، وقد تقرر أيضاً فى دستور سنة ١٨٨٢ ، ومما يسترعى النظر أن شريف باشا الذى قرر هذا المبدأ هو الذى استقال من الوزارة سنة ١٨٨٤ احتجاجاً على صلح السودان عن مصر ، وهذا يدل على احتفاظه بمبادئه ،

واستمساكه بوحدة مصر والسودان ودفاعه عن هذه الوحدة المقدسة التي لا انفصام لها
والآن ثبت هنا دستور سنة ١٨٧٩ كما عرضته وزارة شريف باشا على مجلس شورى
النواب ، لما لهذه الوثيقة من الأهمية من الوجهتين التاريخية والدستورية^(١)
(المادة ١) مجلس النواب يتشكل من النواب الذين يصير انتخابهم على حسب صفة
الانتخاب التي تقوض بلائحة خصوصية

(المادة ٢) لا يقبل نائباً من لم يكن من رعايا الحكومة المصرية ومن لم يكن له من
العمر ثلاثون سنة كاملة ومن لم يكن حائزاً لسكافة الحقوق المدنية والسياسية ، وكذلك من لم
تتوفر فيه الصفات المقررة بلائحة الانتخاب

(المادة ٣) مدة النيابة تكون ثلاث سنين فقط ، ويجوز تكرار انتخاب النواب عند
تجديد الانتخاب

(المادة ٤) انتخاب النواب يكون في كل ثلاث سنين مرة ، ويبدأ فيه بأربعة
شهور بالأقل قبل أول شهر كيهك (ديسمبر) الذي هو الميعاد المحدد لاجتماع النواب فيه
(المادة ٥) انقضاء مدة مجلس النواب يكون سنوياً في أول برمات (مارس) ويحصل
انقضائه بأمر عال

(المادة ٦) يجوز للحضرة الخديوية بحسب مقتضيات الأحوال أن تأمر بفتح المجلس
قبل وقته المعين له وأن تنقص مدة اجتماعه أو تزيدها

(المادة ٧) رسم افتتاح المجلس يكون بحضور الذات الخديوية أو بحضور رئيس مجلس
النظار بالنيابة عنها وبحضور جميع النظار والنواب ، وتلى فيه مقالة خديوية يتبين بها حالة
القطر المصرى الداخلية في السنة الماضية قبل الافتتاح والتدابير التي يتراءى لزوم اتخاذها
في السنة الحالية

(المادة ٨) كل نائب يعتبر وكيلاً عن عموم الأمة المصرية وليس فقط عن الجهة
التي انتخبته

(المادة ٩) للنواب الحرية التامة في إبداء آرائهم وقراراتهم ، ولا يجوز أن يكون أحد
منهم مرتبطاً في رأيه بتعليمات تصدر له أو وعد ووعد يوجه إليه

(المادة ١٠) المسائل التي تقدم من النظار للنواب تصير المذاكرة فيها بمجلس النواب

(١) لم نجد أصل هذه الوثيقة في « الوقائع المصرية » ولا في محفوظات مجلس شورى النواب ،
ولذلك رجعنا إلى النسخة المنشورة في « الأهرام » عدد ١٢ يونيه سنة ١٨٧٩

وإذا تراءى فيها ملحوظات تجرى المخابرة عنها مع مجلس النظار وإنما يكون ذلك مقرونا ببيان الأوجه والأسباب

(المادة ١١) إذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار وأصر كل على رأيه بعد تكرار المخابرة وبيان الأسباب ولم تستعف النظارة فللحضرة الحديوية أن تأمر بفض مجلس النواب وتجديد انتخاب أعضائه على شرط أن لا تتجاوز مدة الانتخاب أربعة أشهر من يوم انفضاضه إلى يوم اجتماعه ، وإذا أيد مجلس النواب بعد تجديد انتخابه رأى المجلس السابق وجب تنفيذه ، ويجوز للأمة أن تنتخب نفس النواب السابقين أو بعضهم (راجع المادة ٣) (المادة ١٢) في حالة خلو محل أحد النواب تصير المبادرة إلى انتخاب بدله ، ومدة الذي يصير انتخابه لا تستمر إلا لغاية حصول الانتخاب العمومي أي أن مدة البديل لا تتجاوز المدة التي كانت باقية للنائب الأصلي

(المادة ١٣) رئيس المجلس ووكيلاه وكتيبته يكون تعيينهم بمعرفة نفس المجلس من ابتداء انعقاده ويستمررون إلى أول الاجتماع الثاني

(المادة ١٤) مذاكرات النواب ومداولاتهم في الجلسات العمومية تكون علنية ، ومع ذلك فإنه يجوز أن تكون سرية متى طلب ذلك أحد النظار أو عشرة من النواب ، وأقر عليه المجلس

(المادة ١٥) لا يجوز حبس أحد النواب ولا إقامة دعوى عليه أثناء مدة انعقاد المجلس ما لم يكن بقرار صادر من المجلس المذكور ، وهذا فيما عدا الأحوال التي يضبط فيها أحد النواب حالة كونه متلبساً بجناية جسيمة مثل القتل فعلا

(المادة ١٦) إذا صار القبض على أحد النواب حالة كونه متلبساً بجناية ووضع في السجن فيعطى الخبر عنه لرئيس مجلس النواب حالة سجنه ، ويصير الإفراج عن ذلك النائب أو توقيف الدعوى عليه في أثناء مدة انعقاد المجلس إذا طلب لمجلس المذكور ذلك

(المادة ١٧) للمجلس الحق أيضا في طلب الإفراج أو توقيف الدعوى إذا كان أحد النواب صار القبض عليه وسجن في غير مدة انعقاد المجلس

(المادة ١٨) كل من النواب قبل تأديته وظيفة النيابة يحلف يمينا بالمجلس علانية عقب افتتاحه بأن يكون صادقا للحضرة الحديوية وأن لا يخون الوطن وأن يحافظ على مراعاة قوانين الحكومة وأن يؤدي الوظيفة التي أحييت عليه بما يكون فيه خير للوطن

(المادة ١٩) يتقرر لكل من النواب مبلغ عشرة آلاف قرش سنويا نظير مصاريف

سفره وإقامته ويصرف له ما يخص ذلك في كل شهر من ثلاثة الأشهر المقررة لا مقام المجلس من تاريخ انعقاده ، بحيث إذا نقصت مدة المجلس عن ثلاثة الأشهر أو زادت فتصرف له المشرة آلاف قرش تماماً ، إما إذا كان في بحر السنة يحصل انعقاد المجلس فوق المادة فلا يكون لهم شيء إلا إذا كان البعض تعين بدله وحضر ذلك البدل في تلك الاجتماعات فتصرف له قيمة ما يخصه مدة إقامته بواقع قسط اليوم بحيث لا تتجاوز المشرة آلاف قرش ، أما نواب جهات السودان فيصرف لهم علاوة على ذلك مصاريف السفرية لخدمهم ذهاباً وإياباً (المادة ٢٠) لا يجوز قبول متوظفي الحكومة مـسـكـين كانوا أو جهاديين ضمن أعضاء مجلس النواب ، ما عدا نظار الدواوين ومفتشى الأقاليم ووكلاءهم والمديرين ووكلائهم بشرط أن لا يتجاوزوا خمس عموم النواب عدداً

(المادة ٢١) لا يجوز الدائرة في أمر ما بطريقة صحيحة معتبرة إلا إذا كان موجوداً بالمجلس ثلثاً أعضائه ، ولا يحسب ضمن الأعضاء المذكورين الغائبون بأجازة رسمية ، بل يشترط أن يكون الثلثان من الحاضرين بالمجلس ، ولا يعتمد قرار من قراراته إلا إذا قررته أغلبية الحاضرين ، وعند تساوى الآراء يكون رأى الرئيس مرجحاً لرأى الفريق الذى يكون منتظماً معه

(المادة ٢٢) لا يجوز لأحد النواب توكيل غيره في إبداء رأيه ، بل يجب عليه

إبداءه بنفسه

(المادة ٢٣) يجوز لكل مصرى حائز لحقوق الانتخاب أن يقدم للمجلس عرضاً بواسطة أحد النواب ، وبعد أن يحال النظر فيه على كومسيون فالجاس يحكم بناء على التقرير الذى يقدم له من ذلك الكومسيون بقبول ذلك العرض أو بدمه وبما هيـة درجة اعتباره (المادة ٢٤) كل طلب مختص بحقوق شخصية يتقدم للمجلس يصير رفضه متى تحقق من التحريات التى تحصل بخصوصه أن مقدمه لم يسبق له تقديمه إلى المأمور المتعلق به ذلك الطلب أو إلى الجهة التابع لها المأمور المذكور

(المادة ٢٥) لا يجوز للمجلس أن يقبل أحداً يأتى إليه بالإصالة عن نفسه أو بالوكالة عن جماعة للتكلم فى أمر ما ، ولا أن يسمع قولاً من أحد سوى أعضاء ونظار الدواوين ومنذويهم

(المادة ٢٦) عند أول اجتماع لمجلس النواب يجب على مجلس النظار أن يقدم له جميع اللوائح والقوانين والمنشورات الجارية العمل بها فى الحكومة لينظر فيها وينقحها ويصدر

قراره عليها ويجرى التصديق عليها من الحضرة الخديوية لتكون دستوراً للعمل .

(المادة ٢٧) إن وضع القوانين واللوائح يكون ابتداءً بمجلس النظار ، ثم تعرض على مجلس النواب للنظر فيها وتنقيحها ، بحيث لا يكون القانون معتبراً أو دستوراً للعمل ما لم يقل بمجلس النواب بنداً بنداً ، ويمطى عنه القرار ، ويجرى التصديق عليه من الحضرة الخديوية ، ويجوز للنواب مراعاة المصلحة العمومية وبحسب مقتضيات الأحوال وظروف الأوقات أن يغيروا أو ينقحوا أو يعدلوا أى قانون من القوانين وأى بند من بنودها ومن جملتها هذه اللائحة الأساسية

(المادة ٢٨) إذا رفض مجلس النواب قانوناً من القوانين أو بنداً من البنود مما يعرضه عليه مجلس النظار فلا يجوز تقديمه إلى مجلس النواب ثانياً في أثناء مدة انعقاده تلك السنة

(المادة ٢٩) الحكم بصحة انتخاب النواب يختص بالمجلس دون غيره

(المادة ٣٠) اللغة الرسمية التى يلزم استقالتها فى المجلس هى اللغة العربية

(المادة ٣١) يكون أخذ وإبداء الآراء بالصورة الآتية ، وهى إما بالنداء بالاسم

أو بعلامات ظاهرة أو بوضع الآراء سرّاً فى الصندوق

(المادة ٣٢) أخذ الآراء بالنداء بالاسم لا يكون إلا بالقرار من المجلس بناء على طلب

يحصل من أحد النواب ويشترك فيه معه عشرة منهم ، وأخذ الآراء بوضعها سرّاً فى صندوق لا يكون إلا فيما يتعلق بتمعين أشخاص مثل تعيين الرئيس أو الوكلاء والكتاب وأعضاء الكومسيونات وما شابه ذلك

(المادة ٣٣) لائحة إدارة مجلس النواب الداخلية تعمل بمعرفة

(المادة ٣٤) أعضاء مجلس النواب لا يزيدون عن ١٢٠ نائباً ، بما فيهم نواب السودان

حسب البيانات التى تتوضح بلائحة الانتخاب

(المادة ٣٥) مراكز مجلس النواب يكون بمحروسة مصر التى هى عاصمة القطر

(المادة ٣٦) النظار مسئولون أمام مجلس النواب عن كافة الأحوال والأعمال المختصة

بإداراتهم ، وبناء على ذلك يجب على مجلس النظار المبادرة إلى وضع قانون لمحاكمة النظار عند الاقتضاء وعرضه على مجلس النواب

(المادة ٣٧) لايجرى العمل بأمر صادر من الحكومة ما لم يكن مُحمّض من الناظر

المختص به ومطابقاً لقانون معتبر (راجع المادة ٢٦ و ٢٧)

(المادة ٣٨) لا تجتمع وظيفة النظارة والنيابة فى شخص واحد (راجع المادة ٢٠)

(المادة ٣٩) يجوز لكل ناظر أن يحضر في جلسات مجلس النواب أو أن يرسل له أحد كبار موظفي دائرته بالنيابة عنه بشرط أن لا يكون ذلك الموظف من ضمن النواب
(المادة ٤٠) يجوز للنظار ومندوبيهم أن يتكلموا في المجلس بشأن كافة الأمور التي يطلبون التكلم فيها

(المادة ٤١) إذا طرأت ضرورة مهمة جداً تستلزم المبادرة إلى أخذ الاحتياطات اللازمة لوقاية الحكومة من خطر ربما يتأتى لها أو للمحافظة على الأمن العمومي وكان مجلس النواب غير منعقد فيجوز لمجلس النظار أن يقرر بإجراء ما يلزم لإجراؤه تحت مسؤوليته وبالتصديق على ذلك بالقرار من الحضرة الخديوية يجرى العمل على مقتضاه بشرط أن لا يكون مخالفاً للقوانين المتبعة هذا ولدى انعقاد مجلس النواب بصير تقديمه إليه

(المادة ٤٢) إذا تراءى للنواب التكلم في بعض مواد خلاف ما يتقدم لهم من النظار فتجرى المداولة فيها ويرسل إخطار بذلك لمجلس النظار . وبعد ثمانية أيام من تاريخ إرسال ذلك الإخطار إن لم يرد من مجلس النظار أوجه تمنع من المذاكرة فيها ويقر النواب على قبول تلك الأوجه فلهم أن يتموا مداولتهم ويصدروا قرارهم فيها

(المادة ٤٣) النظار ملزمون بالمجاوبة عن كل ما يسألون فيه من مجلس النواب ، إما بأن يتوجهوا للمجلس بأنفسهم أو بأن ينتدبوا أحد كبار موظفي دوائرهم للمجاوبة بالنيابة عنهم بشرط أن لا يكون ذلك الموظف من ضمن النواب

(المادة ٤٤) يجوز للنظار أن يؤخروا مجاباتهم عما يسألون فيه من مجلس النواب عند الضرورات المهمة مع بيان أسباب التأخير أكثر ما يكون قبل انتهاء مدة اجتماع المجلس بمشرة أيام ويلزمهم أن يقدموا الجواب في أول الاجتماع الثاني للنواب . ومع ذلك فمسئولية التأخير عليهم

(المادة ٤٥) من حقوق النواب أن يلاحظوا المصاريف العمومية بالدقة التامة ، وأن يقرروا مقدارها ، ويجب عليهم أن يمينوا كمية الواردات (الإيرادات) وكيفيةها وضرب الضرائب والجبايات وطريقة توزيعها وأوقات تحصيلها ، فلا يجوز ضرب ضريبة من أى نوع كانت ولا توزيعها ولا تحصيلها ولا تكليف الأهالي بشيء منها إلا بعد إقرار النواب عليها ، كما لا يجوز صرف شيء من متحصلات الضرائب زيادة عما يقر عليه النواب

(المادة ٤٦) للنواب أن يطلبوا عقب افتتاح المجلس الميزانية العمومية المستوفية الحاوية للواردات (الإيرادات) والمصروفات لينظروا فيها ، ومتى قرروا عليها بعد البحث القام

لا يعمل بها إلا في تلك السنة ، ويلزم في السنة الثانية تحرير ميزانية ثانية وعرضها على النواب كما تقدم ، وهكذا سنويا

(المادة ٤٧) كل قرار يصدر من مجلس النواب يرسل لمجلس النظار لإجراء التصديق عليه من الحضرة الخديوية

(المادة ٤٨) إذا أبهمت عبارة بند من بنود هذه اللائحة ، واقتضى الحال للوقوف على حقيقة معناه فيطلب تفسيره من مجلس النواب

(المادة ٤٩) لكل نائب من النواب حق إذا رأى قصورا من أى مأمور أو فى أى إدارة من إدارات الحكومة أن يكتب بذلك للنظار المختصة به الإدارة وهذا فقط فى المواد العمومية

هذا ، وقد أخذت اللجنة الدستورية تراجع نصوص الدستور ولائحة الانتخاب ، ولكن وقع ما حال دون صدور المرسوم الخديوى بهما ، ذلك أن الدول الأوروبية ائتمرت بالخديو اسماعيل وسمت فى خلعها من العرش حتى تم لها ما أرادت ، وتولى توفيق باشا مسند الخديوية ، ثم اجتمع مجلس النواب ^(١) بجلسته ١٦ رجب سنة ١٢٩٦ (٦ يوليه ١٨٧٩) برأسة مصطفى بك وهى وتليت لإفادة وزارة الداخلية ومضمونها أن النظر فى اللائحتين يقتضى زمناً طويلاً ولذلك ترى الترخيص لحضرات الأعضاء « بالتوجه لبلادهم وبعد تاريخه ينظر فيما يلزم » ، أى أن الحكومة قررت فض المجلس ، وكانت هذه آخر جلسة عقدها فى الدور الثالث من الهيئة النيابية الثالثة ، ثم تعطلت الحياة النيابية فى أوائل عهد توفيق باشا نحو سنتين ومعلوم أنه أجريت انتخابات جديدة فى عهد توفيق باشا لمجلس شورى النواب ، وهو المجلس الذى اجتمع فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ على عهد الثورة العرابية ، وتولى وضع الدستور المعروف بدستور سنة ١٨٨٢ والذى صدر به المرسوم الخديوى فى ٧ فبراير من تلك السنة ، وتضمن معظم النصوص والمبادئ التى تقررت فى دستور سنة ١٨٧٩

دستور سنة ١٨٨٢

وإذ نشرنا دستور سنة ١٨٧٩ ، رأينا أن نضع إلى جانبه دستور سنة ١٨٨٢ ^(٢) ليسهل علينا المقارنة بينهما وتبين مبلغ ما اقتبسناه الثانى من الأول

(١) جرى الاصطلاح على تسمية مجلس شورى النواب « مجلس النواب » فى أواخر عهد اسماعيل

(٢) عن « الوقائع المصرية » عدد ٩ فبراير سنة ١٨٨٢

المادة ١ — تعيين أعضاء مجلس النواب يكون بالانتخاب والشروط اللازمة لمن له حق الانتخاب ومن يجوز انتخابه تبين فيما بعد في لأئحة مخصوصة تشتمل أيضاً على كيفية الانتخاب

المادة ٢ — يكون انتخاب أعضاء المجلس لمدة خمس سنوات وبمطى لكل منهم مائة جنيه مصرى فى السنة مقابل مصاريفه

المادة ٣ — النواب مطلقو الحرية فى إجراء وظائفهم وليسوا مرتبطين بأوامر أو تعليمات تصدر لهم تـخل باستقلال آرائهم ولا بوعـد أو وعيد يحصل إليهم

المادة ٤ — لا يجوز التعرض للنواب بوجه ما . وإذا وقعت من أحدهم جناية أو جنحة مدة اجتماع المجلس فلا يجوز القبض عليه إلا بمقتضى إذن من المجلس

المادة ٥ — للمجلس حال انعقاده أن يطلب الإفراج أو توقيف الدعوى مؤقتاً لحد انقضاء مدة اجتماع المجلس عمن يدعى عليه جنائياً من أعضائه أو يكون مسجوناً فى غير مدة انعقاد المجلس لدعوى لم يصدر فيها حكم

المادة ٦ — كل نائب يعتبر وكيلاً عن عموم أهالى القطر المصرى لاعتن الجهة التى انتخبته فقط

المادة ٧ — مجلس النواب يكون مركزه بمحروسة مصر وبمقد بأمر يصدر من الحضرة الخديوية بموافقة رأى مجلس النظار ويكون اجتماعه سنوياً

المادة ٨ — تمعد الجلسات الاعتيادية السنوية لمجلس النواب مدة ثلاثة أشهر من أول شهر نوفمبر لغاية يناير وإذا لم تكف هذه المدة لإتمام الأشغال الموجودة وطلب المجلس أن تزداد مدته من ١٥ يوماً إلى ٣٠ يوماً فيجـاب إلى ذلك بأمر يصدر من الحضرة الخديوية

المادة ٩ — إذا مست الحاجة إلى تكرار اجتماع المجلس فى غير مدته المعتادة فيسكون ذلك بمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية تتقرر فيه مدة ذلك الاجتماع

المادة ١٠ — تفتتح الحضرة الخديوية أو رئيس مجلس النظار بالنيابة عنها مجلس النواب بحضور باقى النظار

المادة ١١ — تفتتح أول جلسة فى كل سنة بتلاوة مقالة يقرؤها الخديو أو رئيس النظار بالنيابة عنه وتشتمل على بيان المسائل المهمة التى تعرض على المجلس فى أثناء انعقاد جلساته وتنتضى الجلسة بعد تلاوة المقالة المذكورة

المادة ١٢ — ينتخب المجلس فى أثناء الثلاثة الأيام التالية لتلاوة المقالة لجنة لتحضير

جوابها وبعد التصديق عليه من المجلس يصير تقديمه للحضرة الخديوية بمعرفة من ينتدبهم لهذا الغرض من أعضائه

المادة ١٣ — لا يشتمل الجواب المذكور على التكلم في أى مسألة بوجهه قطعي ولا على أى رأى حصلت المداولة فيه

المادة ١٤ — ينتخب المجلس ثلاثة من أعضائه تعرض أسماؤهم على الجنب الخديوى فيمين أحدهم ليتولى رئاسة المجلس مدة الانتخاب أى خمسة أعوام بمقتضى أمر يصدر من حضرة

المادة ١٥ — ينتخب المجلس وكيلين لرئيسه ويمين للقم كتابا بشرط أن يكون الوكيلان من أعضائه

المادة ١٦ — تحرر محاضر الجلسات بملاحظة قم كتابة المجلس الذى يؤلف من الرئيس ومن الوكيلين ومن الكتاب

المادة ١٧ — اللغة الرسمية التى تستعمل فى المجلس هى اللغة العربية وتحرر المحاضر والمخصصات يكون بتلك اللغة

المادة ١٨ — للنظار حق الحضور فى المجلس وإبداء ما يرومون إبداءه فيه ولهم أيضاً أن يستنيبوا عنهم وكلاء من كبار الموظفين

المادة ١٩ — إذا قر قرار النواب على أن يستدعى للحضور بمجلسهم أحد النظار للاستيضاح منه عن مادة معينة فعلى الناظر أن يذهب إلى المجلس بنفسه أو يستنيب عنه أحد كبار الموظفين يجيب عما يسأل عنه

المادة ٢٠ — للنواب حق الملاحظة على متوظفى الحكومة جميعاً ولهم فى أثناء اجتماع المجلس أن يشعروا بواسطة رئيسه كلا من النظار بما يرون لزوم الإخبار عنه من تعد أو خلل أو قصور يقع فى أثناء تأدية الوظيفة من أحد موظفى الحكومة التابعين لنظارته

المادة ٢١ — النظار متكافلون فى المسؤولية أمام مجلس النواب عن كل أمر يتقرر بمجلس النظار ويترب عليه إخلال بالقوانين واللوائح المرعية الإجراء

المادة ٢٢ — كل من النظار مسئول عن الوجه المذكور بالبند السابق عن إجراءاته المتعلقة بوظيفته

المادة ٢٣ — إذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار وأصر كل على رأيه بعد تكرار المخاربة وبيان الأسباب ولم تستف النظار فالحضرة الخديوية أن تأمر بفض

مجلس النواب وتجديد الانتخاب على شرط ان لا تتجاوز الفترة ثلاثة أشهر من تاريخ يوم الانقضاء إلى يوم الاجتماع ويجوز لأرباب الانتخاب أن ينتخبوا نفس النواب السابقين أو بعضهم

المادة ٢٤ — اذا صدق المجلس الثاني على رأى المجلس الأول الذى ترتب الخلاف عليه ينفذ الرأى المذكور قطعيا

المادة ٢٥ — مشروعات اللوائح والقوانين تعمل بمعرفة الحكومة ويقدمها للنظار لمجلس النواب لنظرها والبحث فيها وإعطاء القرار اللازم عنها ولا يكون المشروع قانوناً معقلاً دستورياً للعمل ما لم يقر فى مجلس النواب بنفاً ويقرر حكماً حكماً، ثم يجرى التصديق عليه من طرف الحضرة الخديوية ، وكل قانون يتلى ثلاث مرات بين كل مرة وأخرى خمسة عشر يوماً ، وإذا كان القانون مستمعلاً فيكفى تلاوته مرة واحدة ويستغنى عن المرتين الآخرين بمقتضى قرار مخصوص يصدر من المجلس ، وإذا تراءى لمجلس النواب من قانون فيطلب ذلك بواسطة رئيسه من مجلس النظار ومتى وافقت عليه الحكومة فتعمل مشروعه وتقدمه لمجلس النواب على الوجه المبين بهذا

المادة ٢٦ — مشروع كل لائحة أو قانون يعرض على المجلس ينظر فيه بمعرفة اللجنة من أعضائه لتتخذ لذلك ويجوز للجنة المذكورة أن تطلب من الحكومة إجراء بعض تغييرات فى المشروع الذى تكلفت بنظره ، وفى هذه الحال يرسل رئيس مجلس النواب إلى رئيس مجلس النظار المشروع والتغييرات المطلوب إجراؤها فيه قبل المذاكرة العمومية بمجلس النواب

المادة ٢٧ — إن لم تطلب اللجنة إجراء تغييرات فى المشروع المحال عليها أو طلبت ولم توافقها الحكومة على ذلك فيقدم النص الأصلى من مشروع القانون لمجلس النواب للمداولة فيه ، أما إذا صدقت الحكومة على تلك التغييرات فيقدم للمجلس النص الأصلى مع التغييرات التى حصلت فيه للمناقشة فيها ، وفى حالة ما إذا كانت التغييرات ما صار قبولها من الحكومة فللجنة أن تبين رأيها للمجلس وتقدم له ملحوظاتها

المادة ٢٨ — عند تقديم المشروع للمجلس من طرف اللجنة يجوز للمجلس قبوله أو رفضه ويسوغ له أيضاً إحالته ثانية على اللجنة للنظر فيه

المادة ٢٩ — على رئيس مجلس النواب أن يرسل إلى رئيس مجلس النظار اللوائح والقوانين التى يصدق المجلس عليها

المادة ٣٠ — لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم أو عوائد على منقولات أو عقارات أو وركو في الحكومة المصرية إلا بمقتضى قانون يصدق عليه من مجلس النواب ، وعلى ذلك لا يجوز بأى وجه كان وبأية صفة كانت تحصيل عوائد جديدة وكل جهة من جهات الحكومة أمرت بتحصيل شئ من ذلك وكل مستخدم حرر كشوفات أو تعريفات عنها وكل شخص باشر تحصيلها بدون قانون مصدق عليه من مجلس النواب يحاكم كختلس وترد الحقوق لأربابها

المادة ٣١ — ميزانية مصروفات وإيرادات الحكومة السنوية تقدم لمجلس النواب سنويا لغاية الخامس من شهر نوفمبر بالأكثر

المادة ٣٢ — تقدم للمجلس ميزانية عموم الإيرادات مع كشوفات عن كل نوع من أنواعها

المادة ٣٣ — تنقسم ميزانية المصروفات إلى أقسام متعددة يختص كل قسم منها بنظارة ، ثم يشتمل كل قسم على أبواب وفصول بقدر عدد جهات الإدارة العمومية بتلك النظارة

المادة ٣٤ — لا يجوز للمجلس أن ينظر في دفعيات اليركو المقرر للاستانة أو الدين العمومى أو فيما التزمت به الحكومة في أمر الدين بناء على لائحة التصفية أو المعاهدات التى حصلت بينها وبين الحكومات الأجنبية

المادة ٣٥ — ترسل الميزانية إلى مجلس النواب فينظرها ويبحث فيها (مراعاة البند السابق) ويعين لها لجنة من أعضائه مساوية بالعدد والرأى لأعضاء مجلس النظر ورئيسه لينظروا جميعاً في الميزانية ويقرروا بالاتفاق أو بالأكثرية

المادة ٣٦ — إذا وقع الخلاف بين لجنة النواب ومجلس النظر وتساوى العدد فيه فالميزانية تعود إلى مجلس النواب فإن أيد رأى مجلس النظر وجب تنفيذه وإن أثبت رأى لجنته فيكون العمل بمقتضى المادة ٢٣ و٢٤ من هذه اللائحة ، وأما ما حصل فيه الخلاف من الميزانية فإذا كان مقرراً في ميزانية السنة السابقة ولم يكن مخصصاً لأعمال جديدة مثل أشغال عمومية وغيرها فينفذ مؤقتاً إلى أن يعقد المجلس الثانى بمقتضى المادة ٢٣

المادة ٣٧ — إذا أيد المجلس الثانى رأى المجلس الأول في أمر الميزانية وجب تنفيذ الرأى المذكور قطعياً كما فى المادة ٢٣

المادة ٣٨ — كل عهد أو شرط أو التزام يراد عقده بين الحكومة وغيرها لا يكون نهائياً إلا بعد الإقرار عليه من مجلس النواب ما لم يكن على أمر مبلغه وارد فى ميزانية عامة

المقررة بهذا المجلس ، وأية مقالة عن أشغال عمومية خارجة عن الميزانية أو مبيع شيء من أملاك الحكومة أو إعطاء أرض بدون مقابل أو امتياز لأحد لا تكون نهائية إلا بعد الاقرار عليها من مجلس النواب أيضا

المادة ٣٩ — يجوز لكل مصري أن يقدم للمجلس عريضة ويحال النظر في هذه العريضة على لجنة ينتخبها المجلس وبناء على ما يجاب منها يحكم المجلس بقبول أو رفض العريضة وما يحكم بقبوله يحال على الناظر المختص به ذلك

المادة ٤٠ — كل عرض يختص بحقوق أو صوالح شخصية يرفض متى كان من خصائص المحاكم المدنية أو الإدارية أو كان لم يسبق تقديمه لجهة الإدارة المختصة به

المادة ٤١ — إذا طرأت ضرورة مهمة تستلزم المبادرة إلى الأخذ بأسباب الاحتياط لوقاية الحكومة من خطر أو المحافظة على الأمن العمومي وكان مجلس النواب غير منعقد وكانت الاحتياطات المرغوب اتخاذها داخلية بخصائصه ولم يسع الوقت اجتماعه جاز للمجلس النظر إحراء ما يلزم اجراءه على مسئوليته مع التصديق على ذلك من الحاضرة الحديوية ، ولدى انعقاد مجلس النواب يقدم الأمر إليه ليرى رأيه فيه

المادة ٤٢ — لا يجوز لأي شخص أن يعرض لمجلس النواب مسألة ما أو يتناقش فيها أو يشترك في المداولة إلا ان كان من أعضائه أو من النظار أو ممن كان حاضرا معهم أو نائبا عنهم

المادة ٤٣ — يكون إعطاء الآراء في المجلس بواسطة رفع اليد أو النداء بالإسم أو وضع الآراء في صندوق

المادة ٤٤ — لا يجوز إعطاء الآراء بالنداء بالإسم إلا إذا طلب ذلك عشرة من أعضاء المجلس بالأقل ، وعلى كل حال فالرأي فيما نص عليه بالمادة السابعة والأربعين يكون دائما بالنداء بالإسم

المادة ٤٥ — انتخاب الثلاثة الأعضاء الذين يعين منهم رئيس المجلس وكذا انتخاب الوكيلين والكتاب الأول والثاني يكون دائما يوضع الآراء في صندوق

المادة ٤٦ — لا تكون المداولة بالمجلس صحيحة إلا إذا كان حاضرا فيه ثلثا أعضائه بالأقل وإلا كانت المداولة لاغية ويكون صدور القرارات بالأغلبية المطلقة

المادة ٤٧ — كل قرار يترتب عليه مسئولية النظار لا يجوز صدوره إلا بالأغلبية المتوفرة فيها ثلاثة أرباع النواب الحاضرين بالجلسة

- المادة ٤٨ — لا يسوغ لأحد من النواب أن يستنيب عنه غيره لإبداء رأيه
- المادة ٤٩ — على مجلس النواب أن يحرر لائحة إجراءاته الداخلية وتكون تلك اللائحة نافذة الحكم بمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية
- المادة ٥٠ — للمجلس الحق أن يعدل هذه اللائحة الأساسية بالاتفاق مع مجلس النظائر
- المادة ٥١ — إذا أغمض معنى بند أو عبارة من هذه اللائحة فيكون تفسيره باتحاد مجلس النواب مع مجلس النظائر
- المادة ٥٢ — كل أحكام القوانين والأوامر واللوائح والعادات المخالفة لهذه اللائحة لا يعمل بها بل تكون لاغية
- المادة ٥٣ — على نظارنا تنفيذ هذه اللائحة كل فيما يخصه
- « صدر بمرأى الإسماعيلية في ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ — ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ »

محمد شريف باشا

مؤسس النظام الدستوري في مصر

(١٨٢٦ — ١٨٨٧)

إن الحديث عن دستور سنة ١٨٧٩ و ١٨٨٢ يستتبع الكلام عن محمد شريف باشا ، فإنه يعد بحق مؤسس النظام الدستوري في مصر

سيظل اسم شريف باشا مذكوراً مدى الدهر في سجل الحركة القومية ، وذلك لموقفه المشهود في شأن السودان ، واحتجاجة العمل على سلخه عن مصر ، ومسألة السودان نقطة حساسة في المسألة المصرية ، لأنها مسألة الحياة لمصر ، فلا غرو أن يذكر المصريون دواما موقف شريف باشا فيها ، فإنه موقف مشرف ، يكفي وحده لتخليد اسم صاحبه وتمجيده

كان هذا الموقف آخر مواقف شريف باشا ، إذ ختم به حياته السياسية ، وهو وإن كان أعظم مواقفه شأنًا ، وأبقاها على الزمن أثرًا ، فإن حياته حافلة بالمواقف المجيدة ، وحسبك أن اسمه اقترن بثلاثة أدوار للحركة القومية ، كان فيها مناط رجاء الأمة وموضع ثقها ، وعمل فيها جميعاً بنزاهة وإخلاص

الدور الأول ، دور النهضة السياسية والوطنية التي ظهرت في عصر اسماعيل ، فقد كان شريف باشا الزعيم الوطني والسياسي الذي اتجهت إليه أنظار الأحرار لتأليف « الوزارة الوطنية »

خالية من العنصر الأوروبي ، قائمة على مبدأ المسؤولية الوزارية أمام مجلس شورى النواب ، وعلى يده تقرر هذا المبدأ الذى يعد قوام النظام الدستورى ، كما تقدم بيانه



محمد شريف باشا

وزير السودان

ومؤسس النظام الدستورى فى مصر

والدور الثانى : دور الثورة العربية ، وله فيها المقام المحمود ، والرأى الصائب ، والنظر الصادق ، إذ كان على يده إجابة مطالب العربيين الأولى : وهى المطالب الدستورية السليمة ، وألف الوزارة التى تم فى عهدها تأليف مجلس النواب سنة ١٨٨١ وتخويله سلطة المجالس النيابية الحديثة

ولما وقع الاحتلال الانجليزى سنة ١٨٨٢ اقترن اسمه بدور ثالث من أدوار الحركة الوطنية ونمى به المقاومة الأهلية التى اعترضت السياسة الاستعمارية الانجليزية ، وذلك باستماتته المشرفة التى قدمها اعتراضاً على سلخ السودان عن مصر ، وعلى تدخل الانجليز فى سلطة الحكومة المصرية .

فترى من هذا البيان الوجيز أن شخصية شريف باشا اقترنت بأدوار ثلاثة ، من أعظم أدوار الحركة القومية شأنًا ، وله في كل منها مواقف جليلة ، هذا إلى أنه تولى رئاسة الوزارة أربع مرات ، في أوقات عصيبة ، وظروف دقيقة ، فجعل منهجه في كل مرة تحقيق آمال الأمة ، وحل المضلات التي تواجهها البلاد ، فهو من الأفذاذ الذين ينظرون إلى الوزارة على أنها وسيلة لا غاية ، ولم يكن من أولئك الذين يحرصون على المناصب ، ولو ضحوا في سبيلها حقوق مصر وكرامتها ، بل كان يضحى بالوزارة استمساكا بالحق والكرامة والبدأ

وتتمتاز شخصية شريف باشا بمزايا عديدة ، أولها كفاءته العلمية والسياسية ، ووفرة نصيبه من الثقافة الغربية ، واقتباسه الأساليب الحديثة الراقية في حياته وأحاديثه وآرائه ، بحيث نال احترام كل من حادثوه أو اتصلوا به من رجال السياسة الأوروبيين ، فهو يعد حقا من رجال الدولة الممتازين ، الذين يضارعون رجالات أوروبا الأفذاذ في المكانة والكفاءة ، والميزة الثانية إخلاصه لمصر ، فإنه لم يكن يطمع في المناصب ، ولا جملها قبلته ومطمح آماله ، بل كانت المناصب تسمى إليه ، ويرجى منه تقلدها ، لمواهبه وصفاته البارزة . وقد عرضت عليه رئاسة الوزارة في عهود مختلفة ، فكان يتقبلها على أن يضع لنفسه خطة سياسية وطنية ، يسير عليها ويعمل على تحقيقها جهد ما يستطيع ، وإذا لم يتحقق رنابجه بادر إلى الاستقالة من الوزارة ؛ زاهداً فيها ، غير آسف عليها ، ولعل هذه الخطة الوطنية يرجع جانب كبير منها إلى ما اتصف به من الكرامة والشمم ، وما تحلى به من العفة والزهارة ، فإن هذه الصفات جعلته يأبى أن يتخذ المناصب وسيلة للمنفعة والجاه ، وكان يزهد فيها إذا آانس منها امتناناً لكرامته ، وإنك لتلمح في شخصيته شعور الكرامة والشمم ، وهو بعد وزير للعثمانية والخارجية سنة ١٨٧٨ ، حين وقع الخلاف بينه وبين لجنة التحقيق الأوروبية ، فقد استدعته اللجنة لسماع أقواله ، فرفض بآباء أن يبطأ على الرأس أمام جبروتها ، وامتنع عن المثول بين يديها ، وآثر الاستقالة من منصبه احتفاظا بكرامته ، وكرامة المنصب الذي يشغله ولما تطلعت إليه أنظار الأحرار ليؤلف الوزارة سنة ١٨٧٩ قبل هذه المهمة ، واتخذ لنفسه برنامجاً جليلاً واضحاً ، وهو تقرير النظام الدستوري أساساً للحكم ، وإقناذ البلاد من طغيان النفوذ الأجنبي ، وقد بقيت وزارته إلى أن حلع الخديو اسماعيل ، وتولى توفيق باشا منصب الخديوية ، فقدم استعفاه من الوزارة ، فدعاه الخديو إلى تأليف الوزارة الجديدة فألفها ، ونسكنها لم تدم طويلاً لأن نزعة الدستورية لم تكن لترضى الخديو توفيق ، فاستعفى ثانية من الرئاسة ، وخلفه الخديو توفيق باشا ذاته ، ثم رياض باشا ، إلى أن قامت الحركة المعراية ،

فاتجهت إليه الأنظار من جديد لتأليف الوزارة ، وتحقيق آمال الأمة ، فلبى نداء الوطن ، وألف وزارة غايتها تأليف مجلس نيابي كامل السلطة ، فكان برنامجها في هذه الوزارة هو ذات البرنامج الذي وضعه لوزارته الأولى في عهد اسماعيل ، ولما اختلف والعرايين ، لم يقبل مسيرتهم فيما رآه خطأ ، واستقال وبقي في عزلته إلى أن وقع الاحتلال الإنجليزي ، ثم دعى إلى تأليف الوزارة لإيفاد الموقف ، فلبى دعوة الخديو توفيق ، وتولى الرئاسة واضطلع بها في ظروف حرجية ، إلى أن وقع التصادم بينه وبين الاحتلال في مسألة السودان ، وتدخل الإنجليز في شؤون الحكومة ، فاستقال احتجاجاً على عدوان السياسة الإنجليزية

فمن هذه النظرة المجلى يتبين لك أنه كان يتولى الوزارات على أساس قومي ، ويرسم لنفسه برنامجاً يتقيد فيه بمقصد شريف ، ويمعمل على تنفيذه مستمسكاً بالكرامة والشهم والإباء ، حريصاً على حقوق البلاد ، فلا غرو إذ كان يسبغ على الوزارة كلها تولاها ثوباً من المظلمة والجلال

وإلى جانب إخلاصه وكفاءته السياسية كان يمتاز بقوة شخصيته ، لا حيال السلطة فحسب ، بل إزاء أهواء الجماهير ، فإذا رآها حادت عن جادة الصواب لا يسايرها في خطئها استبقاه لحسن الأحذوثة ، ولا ينثنى أمامها ، بل يثبت في موقفه ، ويستمسك بوجهة نظره ، وهذه الناحية تطالملك بمبلغ إخلاصه ، ومثاقه أخلاقه ، وقوة يقينه ، وهي لعمري صفات نادرة ، فقليل من رجال السياسة من لا تستهويهم ميول الجماهير ولا تستدرجهم إلى مسيرتها رغم اعتقادهم بخطئها

هذه هي المزايا التي اجتمعت في شريف باشا ، وهي لعمري جدرة بأن تجعله من عظماء مصر الخالدين

نشأته

إن نشأة المرء لها بلا مراء دخل كبير في مصيره ، فالوراثة ، والبيئة ، والتربية الأولى ، والمصر السياسي ، والاجتماعي ، تؤثر في شخصية الإنسان ، وتوجه الوجهة الأولى في الحياة ، هذه العوامل لها الأثر الأول في شخصية المرء ، فإنها تطبعه بطابع يبق في الغالب على مر سنين ، ويرتسم أثره في أخلاقه ، وميوله واستعداداته ، وعقائده وآرائه ، وأعماله وأطواره في الحياة

فها هي إذن نشأة شريف باشا التي تألفت منها العناصر الأولى لشخصيته ؟

ولد المترجم بالقاهرة في شهر نوفمبر سنة ١٨٢٦^(١) ، في العهد الذي كان محمد علي باشا يعمل فيه لإنهاض مصر والأخذ بيدها لترقى إلى مصاف الدول المستقلة ، وكان مما وجه إليه همته نشر المعلوم والثقافة في مصر ، وإعداد طائفة من شبانها لينالوا أكبر حظ من التعليم الحديث

في هذا العهد ولد المترجم ، وكان أبوه محمد شريف افندي ، قاضى قضاة مصر في ذلك الحين ، ومعلوم أن قاضى القضاة كان يعين لمدة سنة أو سنتين ، فلما انقضت مدة شريف افندي عاد إلى الاستانة ، وعاد معه المترجم ، وسنه لا تتجاوز عدة أشهر ، وبعد انقضاء بضع سنوات عين أبوه قاضيا للحجاز ، فربى مصر في طريقه إلى مقر منصبه ، وقابل محمد علي باشا ، فأكرم وقادته ، ورأى ابنه معه ، فتفرس فيه النجابة والذكاء ، ولا غرو فقد كان من أخص صفات محمد علي الفراسة وصدق النظر ، وصحة الحكم على الأشخاص ، فرغب إلى أبيه أن يعهد إليه تعليمه وتثقيفه ، فقبل أبوه هذه المنة شاكرًا ، وتركه في رعاية عاهل مصر العظيم

دخل المترجم مدرسة الخانكة ، وهي المدرسة الحربية التي انشئت سنة ١٨٢٦ بأمر محمد علي ، وكان من تلاميذها بعض أنجاله وأحفاده ، ولما أتم شريف دراسته في تلك المدرسة انتظم سنة ١٨٤٤ في سلك البعثة الخامسة من البعثات العلمية التي أرسلها محمد علي إلى أوروبا ، وهي البعثة التي كان بها من أنجال محمد علي الأميران حسين وعبد الحليم ، ومن أحفاده اسماعيل (الخدوي) وأحمد رفعت ، ومن نوابغها على مبارك (باشا) وغيره ، فتخصص المترجم في الفنون الحربية بمدرسة سان سير Saint Cyr التي ذاعت شهرتها في التعليم الحربي العالي ، فتقدم فيها ووصل إلى أعلى فرقها ، ثم انتقل إلى مدرسة تطبيق المعلوم الحربية فظل بها سنتين ، والتحق بالجيش الفرنسي ليؤدى مدة التمرين ، كما تقضى به النظم العسكرية ، ونال رتبة (يوزباشى اركان حرب) ، فوصل في العلوم الحربية وفنونها إلى أرق مراتبها ولما تولى عباس الأول الحكم أمر باسترجاع أعضاء البعثة العلمية بفرنسا ، فعاد المترجم إلى مصر سنة ١٨٤٩ والتحق بالجيش المصرى بمثل الرتبة التي نالها في الجيش الفرنسى

اتصاله بالجنرال سليمان باشا الفرنساوى

كان القائد سليمان باشا الفرنساوى (السكرولوغيل سيف) قائداً عاماً للجيش المصرى في

(١) كما جاء في ترجمته بالوقائع المصرية بالعدد الصادر في ٢٧ أبريل سنة ١٨٨٧

عهد عباس ، ومن حسن توفيق المترجم أن اختاره ذلك القائد الكبير ضمن ياورانه ، ولعله تعرف فيه صفات النبيل والتهذيب والشيم الكريمة التي أخذها عن محمد شريف افندى أبيه ، علاوة على تربيته وأساليبه ، وثقافته المصرية التي اكتسبها في فرنسا ، ومن هنا نشأت صلات الود بينها ، حتى زوجه بكرمته

ولم يلق المترجم في عهد عباس تقدماً ورعاية ، على الرغم من مساعدة سليمان باشا إياه ، ورغبته في ترقية ، ففكر في ترك منصبه في العسكرية ، وجعله الأمير عبد الحليم سكرتيراً له في دائرته سنة ١٨٥٣ ، وبقي يشغل هذه الوظيفة إلى وفاة عباس

في عهد سعيد

ولما تولى سعيد عطف على المترجم ، إذ عرف فيه الكفاءة والنبيل ، فأعاده إلى السلك العسكري ، ورفاه إلى رتبة أميرالاي الحرس الخصوصي ، وبقي سنتين مشمولاً بمعطف سعيد ورعايته ، إلى أن رفاه إلى رتبة لواء (باشا) ، وولاه قيادة أحد أليات المشاة ، وألای الحرس الخصوصي ، ولم يمض عام على هذه الترقية حتى تزوج سنة ١٨٥٦ بكريمة الجنرال سليمان باشا ، ومن هنا سماه العامة شريف باشا الفرنسي ، إشارة إلى اتصاله بصهره سليمان باشا الفرنسي ، ثم ارتقى إلى رتبة فريق ، وكانت منزلته الأدبية تزداد سمو ، لما اتصف به من التعفف والإباء ، والنزاهة والاستقامة

انتقاله إلى المناصب السياسية

كان شريف باشا إلى ذلك العهد مندمجاً في السلك العسكري ، ثم فكر سعيد في أن يعهد إليه بالمناصب السياسية والمدنية ، فجعله وزيراً للخارجية سنة ١٨٥٧ ، ومن ذلك الحين بدأت شخصيته تظهر في الأفق السيامي ، وتستري الأنظار ، فقد جمع بين الكفاءة ، وكریم الحصال ، وعفة النفس ، إلى إدراك حظ كبير من العلوم الحديثة ، وأساليب الحياة الأوروبية ، مما جعله لا يقل عن مستوى رجال السياسة في أوروبا ، ومنذ تولى وزارة الخارجية أقرنت شخصيته بمعظم الحوادث السياسية البارزة التي وقعت في مصر على عهد سعيد وإسماعيل وتوفيق ، وكان له في أكثرها رأى ممدود ، وعمل ممدوح ، وظل زهاء ثلاثين سنة يتولى كبار المناصب ويتم على يده أهم التطورات السياسية في البلاد

في عهد إسماعيل

توفي سعيد باشا سنة ١٨٦٣ والمترجم وزير للخارجية ، فاحتفظ بمقامه ، بل زادت

منزلته في عهد إسماعيل ، إذ كان الخديو يقدّر صفاته الممتازة منذ زامله في الدراسة ، فعهده إليه بوزارتي الداخلية والخارجية معاً ، ولما سافر إلى الاستانة في بوليه سنة ١٨٦٥ جمّله « قائممقاماً » عنه مدة غيبته ، وهو مركز رفيع لم ينله أحد من قبل من غير العائلة المالكة . وكان وزيراً للداخلية حينما أسس إسماعيل مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦ ، وصحبه في حفلة افتتاح المجلس كما تقدم بيانه (ص ٨٤) ، وإذا علمت أن وزير الداخلية في ذلك الحين كان بمثابة أكبر وزير في الدولة ، كان لك أن تستنتج أن على يده تأسس ذلك المجلس الذي أسلفنا الكلام عنه ، وهذا يدلّك على ما فطر عليه المترحم من الميول نحو الشورى والدستور ، وفي سنة ١٨٦٨ عهد إليه الخديو برأسة (المجلس الخصوصي) الذي كان بمنزلة مجلس الوزراء ، وظل إلى نهاية عهد إسماعيل يتولى كبرى المناصب

لم يشترك شريف باشا في مساوى القروض التي استدانها إسماعيل ، ولم يستفد من سياسة البذخ والإسراف التي اتبعها الخديو ؛ بل بقي نزيهاً لم تمتد يده إلى مال الدولة ، ولم يعبت بمصالحها ، وتلك ميزة كبرى تدل على عفّته ونزاهته ، غير أنه لم يقف من الخديو موقف المعارضة في تصرفاته المالية ، بل كان يقابلها بالسكوت والإغضاء ، وكان يمكن لمثل شريف باشا في مكانته ومركزه أن يسدى إلى إسماعيل النصيحة مقرونة بالحزم والشجاعة ، ويصبره بعواقب سياسته المالية وأخطارها على البلاد ، وعلى ذات الخديو ، ولكنه لم يفعل ، ولا ندرى هل كان ذلك عن اعتقاد منه بأن ميل إسماعيل للحكم المطلق ، وانفراد بالرأى يجعله غير قابل للنصيحة ولو صدرت من رجل في مكانة شريف باشا ، أم أن شخصية شريف لم تكن من القوة بحيث يصارح إسماعيل بانتقاد سياسته المالية ، ومهما يكن السبب ، فإن هذه نقطة ضعف في تاريخ شريف باشا

على أن موقفه حينما بدأ التدخل الأجنبي في شؤون مصر ، كان موقفاً مشرفاً ، فإنه من جهة ، كان يكره التدخل الأوروبى ، ويأبى أن يكون أداة ذلول له ، ومن ناحية أخرى كان يؤمن بالشورى والدستور ، ولا يؤيد استبداد الخديو ، ومن هنا جاءت ميوله الدستورية التي لازمتها في عهد إسماعيل ، ثم في عهد توفيق ، ولم يحد عنها حتى وفاته

ظهرت فيه هذه المزايا حينما نزل إسماعيل على إرادة الدول ، وألف لجنة التحقيق الأوروبية سنة ١٨٧٨ ، وأباح لها التفتيش عن أحوال الحكومة المالية ، فظهرت اللجنة بمظهر الهيئة المسيطرة على الإدارة المصرية ، وكان شريف باشا وقتئذ وزيراً للحقانية والخارجية ، فاستدعته اللجنة أمامها لكي تسمع أقواله ، ولكنه رفض أن يقف هذا الموقف المهين ،

ووقعت لذلك أزمة أدت إلى استقالته من الوزارة ، فكانت هذه أولى استقالات شريف باشا السياسية التي أقدم عليها دفاعاً عن مصالح البلاد وحقوقها

وقد رفعت هذه الاستقالة من مكانة المترجم ، وأخذت أنظار الأحرار تتجه إليه كزعيم مخلص جرى يقف في وجه التدخل الأجنبي ، ويحتفظ بحقوق البلاد وكرامتها ، فلا جرم أن اتفق الأحرار على اختياره لرئاسة « الوزارة الوطنية » كما يبتدأ ذلك في سياق الحديث ، فاستجاب الحديو اسماعيل إلى مطالب الأحرار ودعا شريف باشا إلى تأليف الوزارة على أساس اللامحة الوطنية ، فألفها في أبريل سنة ١٨٧٩ ، كما تقدم بيانه ، وأقصى الوزيرين الأوروبيين اللذين كانا بتوليان المالية والأشغال في عهد نوبار وتوفيق ، وأقر مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس شورى النواب ، فأقام البناء الأساسي في صرح الدستور

فعلى يد شريف باشا قام النظام الدستوري في مصر ، وفي عهد وزارته الداخلية سنة ١٨٦٦ أنشئ مجلس شورى النواب ، وفي عهد رئاسته للوزارة سنة ١٨٧٩ كملت سلطة المجلس بتقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمامه ، وفي وزارته الثالثة سنة ١٨٨١ أنشئ مجلس النواب على غرار المجالس النيابية الحديثة ، فلا غرو أن يعد شريف باشا بحق مؤسس النظام الدستوري في مصر

شريف باشا والثورة العربية^(١)

كان شريف باشا رئيساً للوزارة ، حينما خُلع اسماعيل ، فاستقال من الرئاسة عقب ولاية توفيق باشا اتباعاً للعادة المألوفة عند تغيير ولي الأمر ، وعهد إليه الحديو توفيق تأليف الوزارة فألفها^(٢) ، وكانت ثانية الوزارات التي رأسها ، ولكن الحديو لم يكن في خاصة نفسه يعميل إلى شريف لمبادئه الدستورية ، وكان ينبغي أن يقلد الرئاسة وزيراً معروفاً بكرهية لتلك المبادئ فوجد في رياض باشا ذلك الرجل ، ومعروف عن رياض أنه من دعاة الحكم المطلق

لم يكن الحديو توفيق ليرضى عن نزعة شريف الدستورية ، ولم يكن ابقاؤه إياه في الوزارة عند ولايته العرش إلا لتمر الأيام الأولى من حكمه في هدوء وطمأنينة ، فلما انقضت تلك الفترة ، بدا على توفيق أنه لا يرغب في بقاء شريف باشا ، وظهر الخلاف بينهما على

(١) أوجزنا القول فيما يلي من هذا المبحث وسنعود إليه مفصلاً بمشيئة الله في كتابنا الآتي (الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي)

(٢) أعضاءها هم اسماعيل باشا أيوب المالية ، وعلى غالب باشا البحرية ، ومحمود سامي باشا البارودي المعارف والأوقاف ، ومصطفى فهمي باشا الأشغال ، ومراد باشا حلمي للحقانية . واحتفظ شريف باشا بالداخلية والخارجية

نظام الحكم ، فإن شريف طلب إلى الخديو تشكيل مجلس النواب ، فرفض طلبه ، فاستقالت الوزارة في أغسطس سنة ١٨٧٩ ، وكان الوزراء قد تعاهدوا ورئيسهم على أنه إذا لم يجب طلبهم فالوزارة تستقيل ولا يقبل أعضاؤها الاشتراك في وزارة أخرى تتألف على غير هذا الأساس ، وقد بر الوزراء بمعهدهم ، ما عدا محمود سامي باشا البارودي ومصطفى فهمي باشا ، فانهما رضيا بالاشتراك في الوزارة التي تولى الخديو رياستها ، ثم في وزارة رياض باشا ، وذلك أنه لما استقال شريف باشا ألف الخديو وزارة من غير رئيس وناط بنفسه رأسها ، وكانت هذه بدعة في نظام الحكم ورجوعا به إلى الوراء ، لأن القاعدة المتبعة منذ تأليف مجلس النظار في أغسطس سنة ١٨٧٨ أن يكون للوزارة رئيس يتولى اختيار أعضائها ويرأس جلسات (مجلس النظار) ، فتشكيل الوزارة الجديدة من غير رئيس كان يشمر بميول الخديو الاستبدادية ورغبته في الرجوع إلى طريقة اسماعيل القديمة من تعيينه وزراء لا تتألف منهم هيئة مستقلة بل يكونون كسكرتيرين له

فالطريقة التي اتبعها توفيق باشا في ترؤسه للوزارة تعطينا فكرة عن مبلغ كراهيته للشورى ، وتلقى ضوءاً على أسباب الحركة المعروفة بالثورة العرابية وتطوراتها ، فإن مسلك الخديو توفيق باشا كان بلا مراء من أهم الأسباب التي دعت إلى قيام الجيش بحركته السياسية ، ووقوع الانقسام بين الخديو والشعب ، مما أدى إلى الاحتلال الإنجليزي ، ولو كان الخديو توفيق نصيراً للشورى ، لم الانقلاب الدستوري بسلام ، ولما نجحت الدسائس الإنجليزية في إفساد الحركة العرابية

وبذلك أيضاً على ميول توفيق الاستبدادية أنه بعد أن ألف وزارة من غير رئيس ، ثم فكر في العدول عن هذه البدعة والرجوع إلى النظام الذي تقرر في أغسطس سنة ١٨٧٨ ، عهد إلى رياض باشا في سبتمبر سنة ١٨٧٩ تأليف الوزارة ، أى أنه اختار للرئاسة سياسياً معروفاً بتشيمه للحكم المطلق ، وقد بقيت البلاد محرومة في عهد وزارته من الحياة النيابية مدة سنتين متواليتين ، لم يجتمع في خلالها مجلس يمثل الأمة ، ولا مجلس شورى النواب القديم الذي كان موجوداً من قبل ، إلى أن قامت الثورة العرابية ، وتحرك عرابي باشا على رأس الجند ، وساروا إلى ميدان عابدين يوم الجمعة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وكان أول مطلب لعرابي في ذلك اليوم المشهود عزل وزارة رياض باشا ، وتشكيل مجلس النواب ، فاستقال رياض تزولاً على إرادة العرابيين

الوزارة الدستورية وإنشاء مجلس النواب

كان طبيعياً بعد استقالة رياض باشا أن تتجه الأنظار إلى شريف باشا لتأليف الوزارة الجديدة التي تحقق مطالب الأمة ، فكما كان موضع ثقة الأحرار سنة ١٨٧٩ في تأليف الوزارة الوطنية على عهد اسماعيل ، كذلك تطلعت إليه أنظار المراهبين سنة ١٨٨١ لرأس الوزارة القومية التي تنقذ البلاد من التدخل الأجنبي ، ويستقر على يدها النظام الدستوري في مصر ، وكاشفوا الخديو بهذه الرغبة بعد استقالة رياض باشا ، فأجاب الخديو طلبهم ، وكان شريف باشا وقتئذ بالإسكندرية ، فاستدعاه الخديو ، وعهد إليه تأليف الوزارة ، فتردد أياماً في قبول هذه المهمة ، إذ كان لا يرضى عن تدخل الجند في السياسة ، وما يفضى إليه من سقوط هيبة الحكومة ، وقيام الفوضى في البلاد

كان شريف ورياض يختلفان في النزعة ، فبينما رياض يقر التدخل الأجنبي والحكم الاستبدادي ، فإن شريف يكره الاثنين معا ، ويرى وجوب إقامة الحكم الدستوري ، ووضع حد لتدخل الدول والأجانب في شؤون مصر ، ولكنه كان يريد الحكم الدستوري الصحيح ، ويرى أن تدخل الضباط في شؤون الحكم معناه نقل الاستبداد من يد الخديو إلى أبدى العصبة العسكرية ، وهذا ليس من الدستور ولا من مصلحة البلاد في شيء ، ففضى بضعة أيام متردداً في قبول الرئاسة ، حتى واثقه المراهبون أن لا يتدخل الجيش في شؤون الحكومة ، فألف الوزارة في اليوم الرابع عشر من شهر سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وكانت هذه ثلاثة الوزارات التي ألفها ، وتقلد الرئاسة والداخلية ، وعهد بالحربية إلى محمود باشا سامي البارودي ، لأنه كان موضع ثقة المراهبين ، وأحد زعمائهم الطموحين إلى السلطة والجاه ، فاختره شريف لهذه الوزارة إجابة لطلب المراهبين ، أما بقية الوزراء فهم : حيدر باشا للمالية ، واسماعيل أيوب باشا للأشغال ، ومصطفى فهمي باشا للخارجية ، ومحمد زكي باشا للمعارف والأوقاف ، والعلامة قدرى باشا للحقانية

كان شريف باشا يمثل الناحية المعتدلة من الثورة المراهبية ، ولو بقيت الثورة مناصرة له ، مستمدة لمصالحه ، لسارت في طريق الحكمة والسداد ، ولأمنت البلاد شر الاحتلال ، ولكن الثورة ركبت متن الشطط من يوم أن انفصلت عن شريف باشا أو انفصل هو عنها ، ففاصرت بالبلاد ومستقبلها وعرضت استقلالها للخطر

تعد وزارة شريف باشا الثالثة « وزارة الأمة »^(١) ، فقد تم تأليفها برغبة زعماء البلاد

(١) اخترنا هذا التعبير تمييزاً لها عن وزارة محمود باشا سامي البارودي التي تعد « وزارة الثورة »

وأعيانها ، وقد حقق شريف باشا الثقة التي أولتها الأمة إياه ، واضطلع بالمهمة التي ألقنها الثورة على عاتقه ، وأول ما رسمه من الخطط الحكيمة لإعادة النظام إلى الجيش ، فإن الثورة العرابية بوصف كونها ثورة عسكرية كادت تخرج الجيش عن مهمته الأصلية ، وهي حفظ النظام ، وتجعله أداة سياسية للسيطرة والحكم ، وهنا وجه الخطر ، إذ تقع الحكومة فريسة الفوضى ، وبمعها الخلل والظن ، فلما تقلد شريف الرأسة وذهب زعماء الثورة من الضباط وعلى رأسهم عرابي ليشكروه على قبوله الوزارة في تلك الأوقات العصيبة ، اغتنم هذه الفرصة لينبهم إلى وجوب اعتماد الجيش عن التدخل في السياسة ، فأجاب على كلمة الشكر التي سمعها منهم بقوله :

« في علمكم ما قاله الأقدمون : آفة الرئاسة ضعف السياسة ، ولا حكومة إلا بقوة ، ولا قوة إلا بانقياد الجنود انقياداً تاماً ، وامتنأهم امتثالاً مطلقاً

« كل حكومة عليها فرائض وواجبات ، من أهمها صيانة الوطن ، وحفظ الأمن المموي فيه ، وهذا وذاك لا يتأتيان إلا بإطاعة رجالها المسكرين ، فتدري أولاً في قبول الرئاسة ، ما كان إلا تجافياً عن تأسيس حكومة غير قوية تحيى بها الآمال ، ويزيد معها الإشكال ، فأكون عرضة للملامة بين إخواني في الوطن ، وبين الأجانب ، وحيث أغاثتنا الألفاظ الإلهية ، وحصل عندى اليقين بانقيادكم ، فقد زال الاضطراب من القلوب ، ورتبت الهيئة الجديدة ، من رجال ذوى عفة واستقامة ، فأوصيكم بملاحظة الدقة في الضبط والربط لأهمها من أخص شؤون العسكرية ، وأساس قواها ، واعرفوا أنكم مقلدون أشرف وظيفة وطنية ، فقوموا بأداء واجباتها الشريفة ، وعلى القيسام بأداء كل ما يزيدكم غمراً وسؤدداً ، وقفنا الله وإياكم »

فهذه الخطبة على إيجازها جمعت أسمى ما يقوله زعيم سياسى صائب الرأى ، بعيد النظر ، في الظروف التي تألفت فيها وزارته ، فلم يكن خافياً أن الدول الاستعمارية كانت تنظرون إلى الثورة العرابية لمتخذ منها ذريعة للتدخل في شؤون البلاد ، ولم يكن يخفى أن زعماء الثورة من الضباط قد داخلهم شيء كبير من الزهو والخيلاء ، إذ كانوا قوام الحركة ، وبفضلهم سقطت وزارة رياض باشا البغيضة إلى الرأى العام ، وتألفت وزارة شريف باشا المرجوة من الأمة ، فلم يكن شريف عظيم النفس قوى الشخصية لجمل خطبته تمليقاً لضباط الجيش ، اكتساباً لثقتهم وتأييدهم ، ولكنه على المكس خاطبهم بلهجة الناصح الأمين ، ودعاهم إلى التزام حدود واجباتهم ، وهي الطاعة والنظام والدود عن الوطن ، ولم يكن مثل شريف

ليقبل أن يكون أداة في يد الجيش وزعمائه ، لأنه لم يقصد من تأليف الوزارة مجداً أو سلطة ، فقد عرف عنه التعفف والنزاهة في كل أدوار حياته ، وشهد له ماضيه بأنه لا يحرص على المناصب ، وأنه يزهد فيها إذا رآها تخالف مبادئه وكرامته ، ولقد كان من الوجهة الدستورية أسبق في الكفاح للدستور من المرابيين ، فقد أسلفنا أن على يده تطور النظام الدستوري لمجلس شورى النواب ، إذ تألفت وزارته الأولى على قاعدة تقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمام المجلس ، فعمله سنة ١٨٨١ ، كان استئنافاً لجهاده سنة ١٨٧٩ ، قبل أن تظهر الدعوة العربية بثلاث سنين

ولقد برز شريف باشا بوعده في تحقيق مطالب الأمة ، وأهمها تأليف مجلس نيابي كامل السلطة ، على مثال المجالس النيابية الأوروبية ، فرفع إلى الخديو توفيق باشا في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ تقريراً بإجابة مطالب الأمة في هذا الصدد ، واتبع في تحقيقه خطة تدل على الحكمة وسداد الرأي ، ذلك أنه دعا إلى إجراء انتخابات عامة ، طبقاً للأئحة لمجلس شورى النواب القديم المؤسس في عهد اسماعيل على أن تعرض الوزارة على المجلس المنتخب التعديلات التي ترى إدخالها على نظام المجلس ليقرر ما يراه من التعديل في نظامه حتى ينهض إلى مستوى المجالس النيابية الصحيحة ، أي أنه دعا إلى انتخاب مجلس شورى النواب على أن يكون (جمعية تأسيسية) لوضع الدستور الجديد

وقد تم الانتخاب ، وافتتح الخديو مجلس شورى النواب في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ وأخذ المجلس بقول أعماله ، وفي اليوم الثاني من شهر يناير سنة ١٨٨٢ عرض عليه شريف باشا مشروع القانون الأساسي للمجلس النيابي ، كي يبحثه المجلس ، ويقرر ما يراه فيه ، وقد حوى القواعد الرئيسية للنظم الدستورية الحديثة ، كتقرير مسؤولية الوزارة أمام مجلس النواب ، وتحويله حق تقرير الميزانية ، والرقابة على أعمال الحكومة ، والتزامها بعدم فرض أى ضريبة أو إصدار أى قانون أو لأئحة إلا بعد تصديق مجلس النواب ولما عرض شريف باشا مشروع القانون الأساسي على المجلس أتى خطبة ضافية ذكر فيها أنه في وضع هذا المشروع إنما ينفذ الخطة التي رآها منذ ثلاث سنوات في عهد اسماعيل ، وإلى ذلك يشير في خطبته بقوله :

« حضراتكم تعلمون أنه منذ ثلاث سنوات تراءى لى أن الطريقة الوحيدة خلاص البلاد من الورطات التي كانت محيطة بها هي توسيع نطاق الشورى ، واشتراك رأى نواب الأهالي مع الحكومة في نظر كل أمر مهم تعود منه المنفعة ، وكنت قدمت مشروعاً للمجلس

النواب ، الذى كان موجودا وقتئذ ، وهو أجرى فيه تغييرات لم يتيسر للحكومة النظر فيها ، ثم طرأت حوادث سياسية ومالية ليست خافية عليكم (يقصد خلع اسماعيل ومشكلة الديون) ترتب عليها تعويق إتمام المشروع ، والحمد لله قد زالت العوائق »

ثم ذكر رأيه فى القانون الأساسى القديم لمجلس شورى النواب ، وأنه لا يلائم حالة البلاد ، وأن هذا ما دعاه إلى وضع المشروع الجديد (وهو مقتبس من دستور سنة ١٨٧٩) ، والمع إلى أنه كان هناك رأى بعدم إطلاق سلطة المجلس طرفة واحدة ، ولكن ثقته بكفاءة النواب جعلته يميل إلى تخويل المجلس سلطته التامة ، مع احترام نهديات الحكومة المالية المترتبة على اتفاقاتها مع الدول ، أو على قانون التصفية ، مؤملا مع الزمن أن تتخلص البلاد من قيود هذه الاتفاقات ، قال فى هذا الصدد :

« ولما كانت لأئمة النواب التى اجتمعت على مقضاها لا تلائم أفكارنا جميعا ، كما أوخعت ذلك منذ ثلاث سنوات ، وكررت بالمروض الذى رفعتة أخيرا للسدة الخديوية عن طلب اجتماع مجلسكم هذا ، فقد اشتغلت مع رفقاى بتحضير لأئمة^(١) موافقة لمقاصد العموم ، وقد تمت ، وما أنا الآن أقدمها لحضراتكم للنظر فيها ، ومع كون هذه أول مرة اجتمع فيها مجلس نواب حر ، وكان يلزم أن السلطة التى تعطى له لا تكون مطلقة بالسلكية حتى يحكم المستقبل بإطلاقها بالتسريح شيئا فشيئا ، لكن حيث أن مقصدنا جميعا واحد ، وهو خير البلاد ، والحكومة معتدة بكفاءة النواب وعلمهم بحقوقهم وواجباتهم ومحبتهم للوطن ، فقد أعطت لكم الحرية التامة فى إبداء آرائكم وحق المراقبة على أعمال مأمورى الحكومة من أى درجة أو أى صنف كانوا ، ونصرح لكم بنظر الموازين (الميزانيات) العمومية ، وإبداء رأيكم فيها ، ونظر كافة القوانين واللوائح ، وقد التزمت الحكومة بعدم وضع أى ضريبة ، ولا نشر أى قانون أو لأئمة ما لم يكن بتصديق وإقرار منكم ، وكذلك نهدت بأن تجعل النظر مسئولين لديكم عن كل أمر يترتب عليه إخلال بحقوقكم ، والفاية فإنه لم يحجر عليكم فى شىء ما ، ولم يخرج أمرهم عن حد نظركم ومراقبتكم »

الخلاف بين شريف باشا والعرايين

لم يكد شريف باشا يعرض مشروع القانون الأساسى حتى وقعت أزمة سياسية دعا إليها طغيان الدولتين الاستعماريتين إنجلترا وفرنسا ، واتفاقهما على دس الدسائس وإلقاء أسباب

(١) كلمة لأئمة تفيد فى مصطلحات هذا العصر معنى القانون

الفتنة والانقسام بين الخديو والنواب ، تمهيداً لتحقيق أطامتهما في البلاد ، ذلك أنه في خلال يناير سنة ١٨٨٢ قدم وكيلنا إنجلترا وفرنسا السياسيان إلى الخديو مذكرة من دولتهما تتضمن اتفاقهما على تأييد سلطة الخديو عند أى صعوبات من شأنها عرقلة مجرى الأعمال العامة في مصر ، وأن الحوادث الأخيرة بالديار المصرية وأخصها صدور الرسوم الخديوى بمقد مجلس النواب قد هيأت الفرصة للحكومتين لاتفاقهما على منع ما عساه أن تستهدف له حكومة الخديو من الأخطار

وقد أثارت هذه المذكرة سخط الأمة ، واعتبرها الزعماء والنواب بحق تدخل من الدول الأوروبية في شؤون مصر الداخلية ، واعتداء على استقلالها وتحريضاً للخديو على مقاومة الأمة ، وذهبت أفكار الناس مذاهب شتى في الباعث على إرسال تلك المذكرة ، وتبين أن غرض الدولتين خلق أسباب غير مشروعة للعبث بالدستور قبل أن يتم وضعه ، فقد أعقب المذكرة اعتداء آخر ، وهو طلب الدولتين أن لا يخول مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وفي خلال ذلك كانت اللجنة التى ألفها مجلس النواب لفحص القانون الأساسى (الدستور) تتولى مهمتهما

وفي الحق ان هذا التدخل كان تحدياً بالغا لكرامة البلاد وحقوقها ، وتديراً مبيتاً بين الدولتين للعبث باستقلال مصر والتمهيد لاحتلالها ، إذ ما شأن إنجلترا وفرنسا بنظام مجلس النواب في مصر ؟ وأى قانون يخولهما حق التدخل في وضع الدستور المصرى والمطالبة بحرمان المجلس حق تقرير الميزانية ؟ لا شك أن هذا عدوانٌ منكر لا سفد له من الحق ولا من المهود المبرمة بين مصر والدولتين ، وقد كان القانون الأساسى ينص على احترام اتفاقات مصر الخاصة بتسوية الديون ، فمع وضوح هذا النص لم يكن ما يسوغ للدولتين أن تطلباً حرمان مجلس النواب حق تقرير الميزانية إطلاقاً ، ولكن المطامع الاستعمارية لا تحترم حقاً ، ولا ترى عهداً ، وكان مطلوباً من رجل الدولة السياسى أن يعالج هذه الأزمة بالحكمة والحزم ، صحيح أن الموقف جد عصيب ، إذ كيف تقبل أمة تحترم نفسها أن تنزل على إرادة دولتين غاصبتين تريدان حرمان مجلس النواب حقاً من أقدس حقوقه ، وهو تقرير الميزانية ، ولكن الموقف يقتضى أيضاً الموازنة بين العواقب واختيار أهونها شراً ، فارتأى شريف باشا درءاً للأزمة السياسية أن لا يبت مجلس النواب قراره النهائى فى المسألة المتعلقة بالميزانية ، ويرجئها إلى حين ، حتى تنجلي الغمة ؛ وبذلك يتفادى التدخل المسلح من جانب إنجلترا وفرنسا ، والتأجيل فى ذاته لم يكن مضيئاً لحقوق الأمة فى الدستور ، لأن وضع الدستور قد يستغرق وقتاً يطول

أو يقصر على حسب الظروف والملايسات ، فكان من المستطاع تفادي الأزمة بتأجيل البت في هذه المادة ، وقد طلب شريف باشا من العرابيين أن لا يتعجلوا البت فيها وأن يمهله حتى يتدبر في هذه المسألة ويعالجها بالتريث ومفاوضة الدولتين في شأنها ولكن ظهر في الميدان عامل عجل بالأزمة ، وهو طموح محمود باشا ساعى البارودى إلى رأسه الوزارة ، والبارودى كان كثير الطموح إلى السلطة والجاه ، وإلى العرش أيضاً ، ومن هنا تمعدت الأزمة ، لأنه وهو وزير الحربية في وزارة شريف باشا زين للعرابيين أن يتشبثوا برأيهم ، ورفضوا التأجيل ، وبقروا مادة الميزانية فوراً ، كما وضعتها اللجنة ، وقد رتب البارودى على هذه الخطة وصوله إلى رأسه الوزارة ، لأنه كان مفهوماً أن رفض النواب رأى شريف باشا يؤدى طبعاً إلى استقالته ، فيدعى هو لتأليف الوزارة الجديدة ، وقد كان ما رتبته ، فاستقالت وزارة شريف في ٣ فبراير سنة ١٨٨٢ ، وألف البارودى الوزارة في اليوم التالى ، وكانت أداة في يد العرابيين ، وفي عهدها تلاحقت الأحداث ، ثم استقالت هى أيضاً ، وأعقبها وزارة راغب باشا ، وفي عهدها ضرب الأسطول الانجليزى مدينة الاسكندرية بالمدافع يوم ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ ، فكان ذلك اليوم المشئوم بدء الاحتلال

بعد الاحتلال

ظل شريف باشا بعد استقالته بعيداً عن الميدان ، وأخذت الحن والخطوب تتوالى على البلاد دون أن يسمع له فيها رأى ، إلى أن احتل الانجليز الاسكندرية ، وانسحب العرابيون منها ، فوصلت المأساة إلى الخاتمة التمسمة التى كان العقلاء يتوجسون منها خوفاً ، وكان لا بد لهذا الموقف المحزن من رأس مدبر يقتاد سفينة مصر ، وينجوها من المهالك التى انحدرت إليها ، فاتجهت الأنظار ثانية إلى شريف باشا لإنقاذ الموقف ، أو بعبارة أوضح ، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه ، فاستقال راغب باشا ، وعهد الخديو إلى شريف باشا أن يؤلف الوزارة ، وكان الموقف حقاً تكتنفه عوامل اليأس ، على أنه لم يكن يُقبل من شريف باشا الذى أقصته الثورة عن الميدان ، ولم تكن له يد في وصول البلاد إلى الحالة المحزنة التى وصلت إليها ، أن يتنحى عن مواجهة الخطر ، بل كان مطلوباً منه أن يدرأ الكارثة أو يخفف من وقعها ، فألف الوزارة في اغسطس سنة ١٨٨٢ ، واشترك معه فيها رياض باشا الوزير المشهور بكراهيته للعرابيين

ألف شريف باشا وزارته الرابعة ، على أن يحقق المبادئ التى جعلها برنامجاً لوزارته

السابقة ، وأولها إقرار النظام الدستوري ، ذلك كان مقصده ، وتلك كانت نيته ، ويتبين هذا المقصد من كتابه الذي أرسله إلى الخديو في هذا الصدد . فقد قال فيه :

« أعرض لسموكم أن استدعاكم إلى تشكيل وزارة جديدة في مثل هذه الظروف ، إنما هو دليل على استدامة ثقتكم في ، واني بالامتنال لأصرمكم الكريم أبرهن على إحلاصى لوطى، ولذاتكم السامية

« إن المبادئ التى عرضتها على سموكم منذ سنة لا تزال موضوع اهتمامى ، فإن غابتنا هى نجاح الوطن مادياً وأدبياً ، وأما الوسائط التى يلزم اتخاذها لذلك فهى تعميم المعارف ، ونشر لواء العدالة ، وتوسيع نطاق المبادئ الحرة الملائمة لهيئتنا الاجتماعية والسياسية ، وكما أنه لا يلزم أن تتجاوز حدود لوائح ديسمبر ، كذلك لا ينبغي أن نحذف منها شيئاً ، ومن الواجب أن تتجه كل خواطرنا إلى موضوع واحد ، وهو صيانة البلاد ، وعليه فإننى استدعى للاشتراك فى ذلك كل ذى غيرة وقلب مصرى مخلص لذاتكم الشريفة »

وكان شريف يؤمل أن تنتهى فترة الاحتلال العسكرى الانجليزى ، وببر الانجليز بوعدم فى الجلاء بمجرد توطيد مركز الخديو توفيق ، ولكن الحوادث جاءت أقوى من حسابان شريف باشا ، وأخلف الانجليز ما وعدوا به ، وظلوا يحتلون البلاد ويسيطرون على حكمها وكان المترجم ينظر بعين الألم إلى وجود الجيش الانجليزى فى البلاد ، وقد قال الذين شهدوه يوم عودته مع الخديو إلى القاهرة بعد إخماد الثورة إنه لم يملك دمه وبكى حينما رأى فى طريقه إلى السراى الخديوية مظاهر الاحتلال واصطفاف الجنود الانجليزية على جانبي الشوارع التى اجتازها الركب الخديوى

وظل شريف باشا يدافع الانجليز عن البلاد إلى أن ظهرت نياتهم الاستعمارية فى سلب السودان عن مصر ، فقد اغتتم الانجليز استفحال الثورة المهدية ليكبرها الحكومة المصرية على التخلي عن السودان ، فوقف شريف باشا وقفة المعارضة ضد الانجليز فى هذه المسألة ، وقال كلمته المشهورة : « إذا تركنا السودان فالسودان لا يتركنا » وعارضهم فى مسألة أخرى لا تقل عنها خطورة ، وهى طلبهم أن يخضع الوزراء المصريون إلى نصائح المقيم البريطانى ولما رأى أن الخديو توفيق يميل إلى قبول مطالب الانجليز لم يربدا من استقالته من الوزارة (يناير سنة ١٨٨٤)

وقد أراد شريف باشا أن يسجل على الاحتلال عدوانه على حقوق مصر ، فلم يبين استقالته على الأسباب الصحية ، كما جرت العادة بذلك ، بل بناها على الأسباب الصحية ،

فذكر في استقالته أن الدولة الإنجليزية تطلب إخلاء السودان ، وهذا ما لا سبيل إليه ، وذكر ما طلبته من اتباع نصابها بدون مذاكرة فيها ، قال : « ولا يخفى أن هذه الاقتراحات مخالفة لفحوى النظمات الشورية الصادرة في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ التي نص فيها على أن الخديو يجرى أحكام البلاد باشتراكه مع النظار ، فبناء على ذلك يضطر هنا إلى أن نطلب من مقامكم العالي أن تقبلوا استعفائنا لأنه لا يمكن لنا والحالة هذه أن ندير البلاد على أصول شورية »

بهذه الاستقالة سجل شريف باشا احتجاج مصر على صلخ السودان عنها ، وعلى تدخل الإنجليز في شؤون الحكومة المصرية واعتدائهم على استقلالها ، وبهذا الموقف المشرف ختم شريف باشا حياته السياسية

وقد اعتلت صحته بعد ذلك ، وما زال المرض يماوده إلى أن أدركته الوفاة في أبريل سنة ١٨٨٧ ، وكانت وفاته بمدينة (جراز) من أعمال النمسا ، حيث كان بها للاستشفاء ، فطير البرق نبأ نعيه إلى مصر ، فقبل بالحزن العام ؛ ونقل جثمانه إلى الإسكندرية ، ومنها إلى القاهرة وشيعت جنازته في الدينيتين في احتفال من أعظم الجنازات القومية التي شهدتها مصر ، ففي الإسكندرية كان أول الجنازة بالنشية ، وآخرها عند باب الترسانة ، وفي القاهرة مشى لتشييمها نحو عشرة آلاف شخص ، وأقفلت المحال التجارية ودواوين الحكومة حداً على الفقيده ، وازدحمت الشوارع التي مر بها جثمانه بمجموع الناس ، فكان يوماً مشهوداً ، شبهته الصحف في كثرة جموعه بيوم عودة المحمل من الحج^(١) ، ولا غرو فالحوادث التي وقعت في مصر والسودان بعد استقالة المترجم من الوزارة قد زادت من قيمة هذه الاستقالة التاريخية ، وضاعفت إعجاب الأمة بموقف شريف باشا في مسألة السودان واحتجاجه على سياسة الاحتلال الإنجليزي ، فكان تشييع جنازته مظهراً من مظاهر تقدير الأمة لهذا الموقف المجيد

صفاته وأخلاقه

كان شريف باشا جميل الطلعة ، طويل القامة ، مشرق الوجه ، معتدل القوام ، متواضعاً في أنفه وشتم ، عظيماً في غير صلف ولا غرور ، دمث الأخلاق ، كريم الطباع ، شريفاً زنياً ، صادق الوطنية ، غيوراً على حقوق مصر ، محباً للحرية ، تتمثل فيه أخلاق كرام النبلاء

وطباعهم وأساليبهم ، شديد الاحتفاظ بكرامته وعزة نفسه ، يقتره عن الصغائر ، مستقل
الرأى ، لا يرضى لنفسه أن يكون أداة في يد غيره ، كانت هذه الصفات رداءً له في حياته
السياسية ، إذ صانته من أن يتبدل إلى تنفيذ أهواء الخديويين والمستعمرين ، فسلك إزاءهم
مسلك الكرامة والأنفة ، ومن هنا جاءت موافقه المشرقة في الدفاع عن حقوق مصر
وكرامتها ، وكان فوق ذلك كامل الثقافة ، واسع الاطلاع ، ملها بعلوم أوروبا وأحوالها ،
فسكان ينال احترام ساسة الأوروبيين ممن عاصروهم أو اتصل بهم ، ولم يكن ينقصه من صفات
رجال الدولة سوى الجلد على العمل ، فإنه كان يميل إلى الدعة والراحة ، ويدع تصريف كثير
من شؤون وزارته إلى مرؤوسيه

شريف باشا ومعاصروه

كان شريف باشا في عصره رجل الدولة الوحيد الذي ارتضى معاصروه رأسته ، وعلى
الرغم مما كان بينه وبين نوبار باشا من جهة ، ورياض باشا من جهة أخرى ، من التنافس
والكراهية فإنهما رضيا أن يعملتا تحت لوائه ، فقد كان رئيساً للمجلس الخصوصى العالى
(مجلس الوزراء) سنة ١٨٦٩ حين كان نوبار يتولى وزارة الخارجية ، وكان رئيساً للوزارة
سنة ١٨٧٩ ، ومن أعضائها اسماعيل راغب باشا وشاهين باشا وذو الفقار باشا الخ ، ولما
ألف وزارته الثانية كان من أعضائها محمود باشا ساعى البارودى ومصطفى فهمى باشا الخ ،
ومن أعضاء وزارته الثالثة سنة ١٨٨١ البارودى ومصطفى فهمى والعلامة قدرى باشا ، ومن
أعضاء وزارته الرابعة رياض باشا والعلامة على باشا مبارك

فمن هذا البيان يتضح أن كبار الحكام ورجال الدولة في عصره كانوا يعترفون له
بالزعامة على اختلاف نزعاتهم وأقدارهم ، وتلك ميزة لم تتفق لغيره من معاصريه

هذا وقد أعقب شريف باشا ولداً وابنتين ، أما ابنه فهو محمد شريف باشا الذى كان
وكيلاً لوزارة الخارجية ، ولا يختلف اسمه عن اسم أبيه ، ولذلك يعرف صاحب الترجمة أحياناً
باسم شريف باشا الكبير ، وأما كريمته ، فأحداها تزوجت من محرم شاهين باشا ، والثانية
من عبد الرحيم صبرنى باشا ، والد حضرة صاحبة الجلالة الملكة نازلى ، فهي حفيدة
شريف باشا الكبير

الفصل الثالث عشر

خاتمة النزاع

بين الخديو اسماعيل والدائنين

قالت الدوائر الأوروبية السياسية والمالية إقصاء الوزيرين الأجانب عن الوزارة بالاستياء والسخط ، وزعمت أن الدول نالت حقاً مكتسباً بأن يكون لها وزيران يمثلانها في الوزارة المصرية ، فأخذت تفاوى الوزارة الجديدة وتخلق لها العقبات والمراقيل

وقد سلك شريف باشا إزاء الدول مسلك التعقل والحكمة ، فعرض يوم ٨ أبريل سنة ١٨٧٩ على وكلي الدولتين الإنجليزية والفرنسية إعادة الرقابة الثنائية ، وطلب إليهما إبلاغ حكومتهما لتختارا الرقبين ، ولكي يبرهن على مبلغ اعتزامه احترام هذا النظام عرض على السير ايفلن بارنج (اللورد كرومر) العضو الإنجليزي في صندوق الدين ، والمسيو بليج دي بوجاس Bellaigue de Bughas العضو الفرنسي قبول منصبي الرقبين مؤقتاً إلى أن يرد جواب حكومتهما ، فرفضاً ما عرض عليهما ، وبنياء الرفض على معارضتهما في مشروع اللامحة الوطنية ، واستقال أعضاء لجنة التحقيق الأوروبية يوم ١٠ أبريل استقالة إجماعية من عضوية اللجنة احتجاجاً على تأليف الوزارة الوطنية قائلين في احتجاجهم إن الاصلاحات المالية لا ينتظر إنفاذها إلا على يد وزارة يتمثل فيها العنصر الأوروبي ، ووقع على كتاب الاستقالة أعضاء اللجنة جميعهم ، وهم ريفرس ويلسن . وبارافلي . وبارنج (كرومر) . وبليج دي بوجاس . ودي بلينيير . وفون كريمر . أما رياض باشا فقد عزل من منصبه (وكالة اللجنة) قبل استقالة الأعضاء ، واستقال أيضاً في ذلك الحين بعض كبار الموظفين الأجانب كالستر فزجرالد مدير حسابات الحكومة ، والمسيو بلوم وكيل وزارة المالية ، والسير أوكلن كولفن مدير مصلحة المساحة

وغنى عن البيان أن احتجاج أعضاء لجنة التحقيق ينطوى على تمسف ظاهر ، فإن وزارة نوبار باشا ، وقد كان العنصر الأوروبي صاحب النفوذ الأكبر فيها ، لم تقم بأى إصلاح في شؤون الحكومة المالية ، بل زادت الحالة تعقيداً وارتباكاً ، أما تأليف الوزارة الوطنية

في ذاته ، فعمل لا يدعو إلى الاحتجاج ، لأنه مما لا نزاع فيه أن الدولتين الإنجليزية والفرنسية اتفقتا والخديو حين تأليف وزارة نوبار باشا على إعادة الرقابة الثنائية في حالة إقالة أحد الوزارين الأوروبيين من منصبه من غير موافقة حكومته ، ومعنى ذلك أن للخديو الحق في الاستغناء عن الوزيرين ، أحدهما أو كليهما ، وله أن يؤلف وزارة خالية من المنصر الأوروبي ، ولا جناح عليه في ذلك مادام العمل بنظام الرقابة الثنائية يمود كما كان ، وقد اعترف المسيو وادنجتون Waddington وزير خارجية فرنسا بهذا الحق في رسالة إلى قنصل فرنسا العام في مصر^(١) إذ قال : « طبقا للاتفاق المبرم بين فرنسا وإنجلترا ومصر بتاريخ ١٤ أكتوبر الماضي قد أوقف العمل بنظام الرقابة الثنائية ، ولكن على شرط إعادته حتما إذا عزل أحد الوزيرين الفرنسي أو الإنجليزي من منصبه من غير موافقة دولته »

ومما يؤيد هذا الحق أن المرسوم الصادر يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٨٧٨ في عهد وزارة نوبار باشا بوقف العمل بنظام الرقابة الثنائية قضى في المادة الأولى بوقف تطبيق هذا النظام « مؤقتا » ، فهذا التوقيت معناه أنه لم يبلغ نهائيا ، وأنه يمود إذا عزل أحد الوزيرين الأوروبيين ، فتأليف الوزارة الوطنية هو إذن عمل لا عيار عليه من جهة الحق والقانون ، ولكن أعضاء لجنة التحقيق قصدوا باستقلالهم إحراج مركز الخديو ، فلما رأى منهم هذا العنف والإحراج لم يردا من قبول استقالتهم

مرسوم ٢٢ أبريل سنة ١٨٧٩

ثم أصدر الخديو مرسوم ٢٢ أبريل سنة ١٨٧٩ بتسوية الديون طبقا لما قرره اللجنة الوطنية ، وقد جاء في ديباجة المرسوم « بقاء على المحضر والتقارير التي عرضت علينا من الأمة ، وما عرض من مجلس النظار ، أصدرنا أمرا بموافقة وإجراء تسوية ديون الحكومة على الوجه الآتي »

وهذه الديباجة كما ترى هي ولا شك صيغة جديدة في مراسيم اسماعيل لم تكن مألوفا من قبل ، إذ تدل على أن روح الديمقراطية واحترام مطالب الأمة والاعتداد برأيها ، تلك الروح التي ظهرت في كتاب الخديو إلى شريف باشا ، قد تجلت أيضا في مرسوم ٢٢ أبريل ،

(١) بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٨٧٨ . الكتاب الأصفر عن سنة ١٨٧٨ — ٧٩ ص ١٣٣ . وانظر أيضا رسالة قنصل فرنسا إلى وزير خارجيتها بتاريخ ٩ أبريل سنة ١٨٧٩ ص ٢٨٠ من الكتاب الأصفر المذكور

وهي روح طيبة حقا ، ولكنها مع الأسف لم تظهر إلا متأخرة
لم يكن على مرسوم ٢٢ أبريل أى غبار من وجهة المصالح الأوروبية ، لأنه كفل حقوق
الدائنين وأقر التعهدات المالية التي ارتبطت بها مصر ، وقد اعترف السيو وادنجتون وزير
خارجية فرنسا في رسالته إلى وكيلها السياسي في مصر (القنصل العام) أنه لا يختلف في
النقط الجوهرية عن مشروع ريفرس ويلسن^(١) وبالرغم من ذلك فقد احتج أعضاء صندوق
الدين على هذا المرسوم ورفعوا على الحكومة قضية أمام المحاكم المختلطة

وبذل شريف باشا من ناحيته كل ما في وسعه ليدخل الطمأنينة إلى الدوائر الأوروبية
بالنسبة للقوانين التي اعترفت الحكومة بإصدارها ، فاستصدر مرسوما في ٢٣ أبريل سنة ١٨٧٩
بإنشاء (مجلس شورى الحكومة) ومهمته وضع مشروعات القوانين ، وغالبية أعضائه
من الأجانب ، ولكن الحكومتين الإنجليزية والفرنسية أصرتا على موقفهما وطلبتا إلى
الحديو بلسان وكيلهما السياسيين في مصر إعادة الوزيرين الأجانبين ، فأجابهما بأن ليس في
مقدوره إزاء مطالب الرأي العام قبول هذا الطلب ، وأصر شريف باشا من ناحيته على
الرفض ، وأصر على الاستقالة إذا قبل الحديو إعادة الوزيرين الأوروبيين ، وأيد الحديو موقف
شريف باشا ، فاشتدت الأزمة بين اسماعيل والدول ، وأخذت هذه تعمل لخلعه من
الأريكة الحديوية

إن السبب الظاهر الذي انتحلته الدوائر الأوروبية للسمي في خلع الحديو هو إقصاؤه
الوزيرين الأجانبين وتأليفه وزارة مؤلفة من أعضاء وطنيين ، ونعتقد أن هذا لم يكن السبب
الحقيقي ، أو السبب الوحيد ، ولو كان كذلك لما رضيت الدول بعد خلع اسماعيل أن تكتفي
بإعادة نظام الرقابة الثنائية فمروف أنه لما بولى توفيق باشا مسند الحديوية عدل الدولتان
عن إصرارهما على تعيين الوزيرين الأوروبيين . وقبلتا أن يمين الرقيمان الأجانبين . واكتفتا
بأن يكون لهما حق حضور جلسات مجلس المطار وأن يكون لهما فيه صوت استشاري (مرسوم
١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩)

فهناك إذن أسباب أخرى غير إقصاء الوزيرين الأجانبين عن الوزارة جعلت الدول
تأمر باسماعيل ، وأهمها خوف المالمين الأوروبيين على ديونهم أن تكون عرضة للضياع إذا تقى
اسماعيل في الحكم ، واعتقادهم أن وعوده في الوفاء بها لا تبث على الثقة ، وأنه لا يتردد في

(١) انظر الكتاب الأصفر — رسالة السيو وادنجتون إلى السيو جودو بتاريخ ٢٥ أبريل سنة

لإنكارها والتخلص منها إذا استطاع إلى ذلك سبيلا ، ولا غرو فهو أدري الناس بيطان الجانب الأكبر من هذه الديون وفداحة فوائدها الربوية وما التهمه المليونون والارابون من قيمتها قبل أن تدخل الخزانة ومد أن دخلتها ، فسعى المليونون لدى رجال السياسة ليحسموا على التخلص من الخديو كي يطمئنوا على ديونهم ، وكان لآل روتشلا نصيب كبير في هذه المساعي

فالعامل المالى كان إذن السبب الأساسى فى خلق اسماعيل ، وثمة عامل آخر سياسى ومالى معاً ، وهو ما لحظته الدول على الخديو فى عهده الأخير من مناصرته الحركة القومية ، واستجابته لمطالب الأحرار ، وقبوله مبدأ مسئولية اوزارة أمام مجلس شورى النواب ، وشعوره بالأخطاء التى وقع فيها وأفضت إلى التدخل الأجنبى ، وسميه فى مقاومة هذا التدخل وإصلاح الأغلاط القديمة

والدول الاستعمارية تنظر طبعاً بعين الاستياء إلى ازدهار النهضة القومية وتآليف حكومة وطنية تنهض بالبلاد وتسلك بها سبيل الدول المستقلة ، ونحول دون تحقيق أطماع أوروبا الاستعمارية ، فلا جرم أن أوجست أوروبا حيفة من انضمام اسماعيل إلى هذه الحركة ، ومناصرته إياها ، لأن انضمام ملك قوى الإرادة ، شديد الذكاء ، على المهمة ، مثل اسماعيل ، إلى الحركة القومية مما يشد أزرها ويكسبها قوة وروعة . فلا غرو إن سخطت عليه الدول الاستعمارية وسعت إلى خلمه ، فهو من هذه الوجهة قد ذهب ضحية تأييده للنهضة القومية ، وإن كان قبل كل شئ ، ضحية ديونه وأخطائه ، لأن هذه الديون هى التى مكنت للدول الأوروبية فى البلاد ، وخولتها من النفوذ والسلطة ما جعلها ترفع عقيرتها وتملى عليه إرادتها

سمت الدول إذن فى كسر شوكة اسماعيل ، وبدأ بينهما الصراع الذى انتهى بخلمه وكان اسماعيل يؤمل ألا تقوى الدول على إملاء شروطها عليه ، ولا تجرد السلاح لإعادة الوزيرين الأجبيين ، بل تدع الأمور تتطور حسب الظروف

ذلك أن إنجلترا كان يشغلها وقتئذ بمض المشاكل ، وخاصة حرب الزولو فى افريقية الجنوبية ، واضطراب الأحوال فى رومانيا ، فظن الخديو أن هذه المشاغل لا تدع لها فرصة التدخل فى المسألة المصرية ، وخاصة لأن وزارة (دمرائيل) لم تكن بالقوة التى كانت لها من قبل أما فرنسا فلم يكن اسماعيل يحسب لتدخلها حساباً كبيراً ، لأن النظام الجمهورى الذى قام فيها عقب الحرب السبعينية لم يكن قد استقر بعد ، فضلاً عن أن هزائمها فى تلك الحرب أضمت شوكتها فى السياسة العالمية إلى حين

وكان يؤمل إلا يطول المهمل بالنظام الجمهورى وأن الحكم سيمود للإمبراطورية ، ومما يؤثر عنه أنه قال عقب عزل الوزيرين الأجنيين « بعد ثلاثة أشهر سيمود الإمبراطورية فى فرنسا ، واقدكات الإمبراطورية حليفة لى ، ومن هنا إلى ثلاثة أشهر لا تستطيع الدول أن تعمل عملا ما »

على أن آمال اسماعيل كانت قائمة على خطأ فى التقدير ، ولو كان على بينة من الأمر لعرف أن القوة التى يجب أن يعتمد عليها فى رفض تدخل الدول فى قوة البلاد الحربية والمالية والمعنوية ، فلو أن فى مصر وقتئذ جيشا قويا يحمى الدمار ويدفع العارة كما كان فى عهد محمد على وإبراهيم لسان لمصر حريتها واستقلاله ، ولكن اسماعيل لم يستمر على العمل للنهوض بالجيش المصرى وتقويته حتى يحتفظ بمكانته التى كانت له فى عهد أبيه وجده ، وهو وإن عنى بذلك فى أول عهده بالحكم ولكنه ما لبث أن تراحت عنايته به ، حتى وصلت البلاد فى أواخر عهده إلى حالة من الضعف الحربى والسالى والمعنوى بحيث لم تكن تقوى على مقاومة التدخل الأجنبى

هذا فضلا عن أن اسماعيل نفسه لم يكن مؤيدا نائيدا قلبيا من الشعب ، ولا من ضباط الجيش ، لأنهم كانوا يعتقدون أن سياسته هى التى أمضت إلى التدخل الأجنبى ، وقد حاول أن يستثير إخلاص ضباط الجيش وولاهم إذا اشتمت الأزمة ووصلت إلى حد امتشاق الحسام ، ولكنه آانس فيهم فتورا عن مناصرته بالقوة

فتأمل فى موقف اسماعيل إذ نأبت عليه الدول الأوروبية ، وموقف محمد على من قبل حينما نأبت عليه تلك الدول ذاتها مؤتمرة مع الباب العالى ، تر العرق عظيم بين الموقعين فمحمد على لم يكثر لهذه المؤامرة ، ولم يعبأ بالفرمان الذى أصدره السلطان بخلمه سنة ١٨٤٠ ، وبقي نائبا على عرشه ، لأنه كان مطمئنا إلى قوة البلاد الحربية التى كانت موضع عنايته طوال عهده ، أما اسماعيل فقد كانت الرسالة البرقية الوجيزة التى أرسلها إليه السلطان منبهة بخلمه كافية لسقوطه عن العرش ، ذلك أنه لم يكن فى البلاد قوة حربية يعتدبها ، بل كانت مفتحة الأبواب للتدخل الأوروبى ، وإليك لواجد من هذه المقارنة أن ثمة مرحلة طويلة صرت بين سنة ١٨٤٠ و ١٨٧٩ ، تبدلت فيها الحال غير الحال ، ووقفت فيها أحداث جسام ، تراجمت لما قوة البلاد الحربية والمعنوية ، وتصعد لها بناء الاستقلال المالى والسياسى ، ومن مظاهر هذا التصعد تدخل الدول الأجنبية فى خلع اسماعيل ونزوله على حكمها اعتمد اسماعيل إذن على أساس واه فى مقاومة التدخل الأوروبى ، وبني أمله على

انصراف الدول ذات الشأن عن التدخل بالقوة في شؤون مصر ، ولكن الحوادث قد جاءت على خلاف تقديره

صحیح أن فرنسا وانجلترا لم تحركا ساكناً مدة قاربت شهرين ، وكان يمكن أن تظلا على هذا الموقف طويلاً ، ولكن عاملاً جديداً ظهر في الميدان عجل بتدخل الدول الأوروبية جماء ، ذلك العامل هو ألمانيا ، أو بعبارة أخرى بسمارك

فألمانيا قد خرجت فائزة من الحرب السبميئية ، فأراد بسمارك أن يزوج بها في غمار المسائل الدولية ليرفع من شأن الامبراطورية الألمانية الجديدة ، ويعلن عن قوتها ويكسب لها انتصارات سياسية بعد انتصاراتها في ميادين الحرب والقتال

وقد وجد من المسألة المصرية ميداناً فسيحاً لإظهار سطوة ألمانيا ، وهكذا قضى سوء الطالع في ذلك العهد أن نكون مصر فريسة لختلف الأهواء والمطامع الاستعمارية الأوروبية ، فإذا تراخت دولة من دول الاستعمار أو انصرفت عنها لسبب ما تقدمت دولة أخرى لتفعل منها مأربها ، ذلك أن النزعة الاستعمارية والمطامع الأشعمية تجمع كفة الدول على النهب والعدوان

رفعت ألمانيا عقيرتها في المسألة المصرية ، ودعت الدول إلى التدخل لإجبار اسماعيل على الخضوع لمطالها ، وكانت حجتها أن الخديو لا يملك إصدار قوانين مالية تمس حقوق الدائنين الأجانب من غير موافقة الدول طبقاً لائحة ترتيب المحاكم المختلطة ، وأنها تعتبر الرسوم الصادر في ٢٢ أبريل سنة ١٨٧٩ ماطلاً ، وأبلغت الدول وجهة نظرها ، فلاقى قبولاً وتأبيراً من انجلترا وفرنسا وإيطاليا والروسيا

وقدم القنصل الألماني إلى الخديو في ١٨ مايو سنة ١٨٧٩ احتجاج حكومته على الرسوم المذكور ، وحدث الدول حذر. ألمانيا ، فقدم قنصل النمسا والمجر ذات الاحتجاج إلى الخديو في ١٩ مايو ، وقدمه القنصل الانجليزى في ٧ يونيه ، والقنصل الفرنسى في ١١ منه ، والقنصل الروسى في ١٢ منه والقنصل الإيطالى في ١٥ منه

وقد أجاب شريف باشا على هذا الاحتجاج بأن بعث بصورة من مرسوم ٢٢ أبريل إلى وكلاء الدول للتصديق عليه ، ولكنها رفضت التصديق

خلع اسماعيل

٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩

وكان انجلترا وفرنسا قد شعرتا بشيء من الخجل الاستعماري لرؤيتهما ألمانيا وهي أقل منهما مصالح ومطامع في مصر ، تسبقهما إلى وجوب التدخل ، فاعترفتا أن لا تقتصرا على فكرة الحكومة الألمانية في طلب نقض المرسوم الذي أصدره الخديو ، بل عملتا على حله من العرش

وقد وجدا الطريق أمامهما معبداً في الاستانة ، فان الحكومة العثمانية لم تكن تعطف على اسماعيل أو ترضى منه نزعة الاستقلالية ، وزين لها قصر النظر أن الالتجاء إليها لعزل الخديو يكسبها نفوذا كبيرا لم يكن لها منذ وطد محمد علي دعائم الدولة المصرية ، فليس يخفى أن الباب العالي لم يسبق أن عزل واليا من الأمرة المحمدية العلوية ، والفرمان الذي أصدره سنة ١٨٤٠ بمزل محمد علي قد بقي عديم الأثر ، ولم يحفل به محمد علي ، فخلع اسماعيل هو الحادث الوحيد الذي ظهرت فيه سلطة الباب العالي في عزل الخديويين ، وهي سلطة تستهوي حكومة الاستانة التي لم تكن تنظر في العواف ، وقد فات هذه الحكومة الحقاء أن إقصاء اسماعيل عن الحكم وخلعه بإرادة الدول ، هو تمكين لهذه الدول من التدخل في شؤون مصر تحقيقا لمطامعها الاستعمارية ، إذ لا يوجد تدخل أقوى من إسقاط صاحب العرش عن عرشه ، وهكذا كانت سياسة تركيا نحو مصر قائمة على سوء النية وقصر النظر

فتركيا لم تخدم سياستها ، ولا خدمت مصر بإجابتها مطالب الدول ، وليس يخفى أن فرنسا لم تكن في اشتراكها وانجلترا بعيدة النظر أيضا ، لأنها لم تخدم المصالح الفرنسية ، بل مهدت الطريق لافراد انجلترا بالتدخل في شؤون مصر واحتلالها على عهد الخديو توفيق باشا سمعت إذن كل من انجلترا وفرنسا سعيها في الاستانة للتخلص من اسماعيل ، فلما وجدت الدولتان أن الباب العالي مستعد لحله اتفقتا أولا على أن تطالبا منه التنازل عن العرش من تلقاء نفسه اتباعا لمشورتها ، لتجتمعا لهنفسهما سلطانا أقوى في مصر مصر ، إذ يكون التنازل قد تم بإرادتهما وتدخلهما ، فأرسلتا إلى قنصليهما في مصر لإبلاغ الخديو اتفاق الدولتين ، فقابلته القنصلان^(١) وأبلغاه رسالة الحكومتين ، ومضمونها أنهما تنصحان

(١) السير فرنك لاسل Franck Lascelles قنصل انجلترا ، والمسيو تريكو Tricou قنصل فرنسا ، وقد عين الأول بدلا من الورد فيفيان في مارس سنة ١٨٧٩ ، والثاني بدلا من السيوجودو ، ويلاحظ =

للخديو رسمياً بالتنازل عن العرش ، والرحيل عن مصر ، وأنهما متفقتان في حالة قبوله
نصيحتهما على أن تضمنانه مخصصات سنوية لا تقه به ، وأن لا يحصل تغيير في نظام توارث
العرش الذي يقضى بأن يكون الأمير توفيق باشا خلفاً له ، فتأثر الخديو لهذه الرسالة تأثراً
عميقاً ، وشعر بالسهم المصوب إلى مركزه ومصيره ، فطلب مهلة يومين ليفكر في الأمر ،
ولما انقضى الميعاد جاءه القنصلان ، يطلبان جوابه النهائي ، فأجابهما أنه عرض الأمر على
السلطان ، وأنه منتظر جوابه ، وجاءه أيضاً قنصل ألمانيا وقنصل النمسا ، وطلبا إليه التنازل
عن العرش مؤيدين طلب قنصلي إنجلترا وفرنسا ، فكان جوابه لهما مثل جوابه لزميليهما ،
وكان اسماعيل يأمل من الانتظار أن تختلف الدول في طلب خلمه ، وأن تنجح مساعيها
الشخصية لدى السلطان عبد الحميد ، إذ أوفد إليه بالاستانة طلعت باشا أحد رجال حاشيته
ليستميل رجال الماين إلى جانبه ، وزوده بالمال والرشا والهدايا ، ولكن السلطان أعرض
ونأى بجانبه عنه ، وقد يكون لقلّة المال المروض دخل في هذا الإعراض ، وكانت الدول
مجمعة على التخلص منه ، فاستقر عزم السلطان على خلمه اجابة لطلب الدول ، ففي ليلة ٢٤
يونيه ورد على المسيو تريكو قنصل فرنسا العام في مصر نبأ برقي من الاستانة ، فخواه أن
الباب العالي عول على عزل الخديو وتولية الأمير حليم باشا (عبد الحليم) مكانه ، وبالرغم من
ورود هذا النبأ في ساعة متأخرة ، بعد منتصف الليل ، فقد توجه كل من السير فرانك
لاس قنصل إنجلترا ، والمسيو تريكو قنصل فرنسا ، والبارون دي سورما قنصل ألمانيا ، إلى
سراي الخديو ، وطلبوا مقابلته ، فأحدث مجيئهم في تلك الساعة المتأخرة من الليل ارتعاجاً
في السراي ، وخاصة بين السيدات من آل اسماعيل ، وتوهمت والدّة الخديو أن ثمة مكيدة
تدبر لقتله ، فرجته أن لا يقابلهم ، ولكنه إذ علم أن القادمين هم قناصل إنجلترا وفرنسا
وألمانيا ، وأن شريف باشا كان معهم ، رضى بمقابلتهم ، وكان في حالة اضطراب شديد ،
فطلب إليه القناصل أن يتنازل عن العرش ، ولكنه رفض وثبت على الإبقاء

وكان يأمل حتى آخر لحظة أن تختلف الدول فيما بينها ، أو يرفض السلطان النزول على

== أنه من ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ تاريخ مرسوم تسوية الديون إلى ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ تاريخ خلع
اسماعيل ، أي في سنتين ونصف ، تماق على وكالة فرنسا السياسية في مصر أربعة من القناصل وهم البارون
دي ميشيل Des Michels ، والمسبو رندر Raindre ، والمسبو جسودو Godeaux ثم المسبو تريكو ،
ويقول المسبو فرينيه Freycinet الوزير الفرنسي في كتابه عن المسألة المصرية ان كثرة هذه التغييرات
كانت من أسباب ضعف السياسة الفرنسية لزاء تماسك السياسة الانجليزية

رأيهم ، ولسكن الدول بقيت على إجماعها في شأنه ، وما زال سفراؤها في الاستانة يستمعون قرار الخلع حتى نالوا بغيرهم ، وأصدر السلطان بناء على قرار مجلس الوزراء « إرادة » بخلع اسماعيل وتنصيب توفيق باشا خديوي مصر ، وطير الصدر الأعظم هذه الإرادة بالتلغراف إلى اسماعيل يوم الخميس ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ ، وهذا تمريرها

« إلى سمو اسماعيل باشا خديوي مصر السابق

« إن الصعوبات الداخلية والخارجية التي وقعت أخيراً في مصر قد بلغت من خطورة الشأن حداً يؤدي استمراره إلى إيجاد المشاكل والمخاطر لمصر والسلطنة العثمانية ؛ ولما كان الباب المالي يرى أن توفير أسباب الراحة والطمأنينة للأهلين من أهم واجباته ومما يقضى به فرمان الذي خولكم حكم مصر ، ولما تبين أن بقاءكم في الحكم يزيد المصاعب الحالية ، فقد أصدر جلالة السلطان إرادته بناء على قرار مجلس الوزراء بإسناد منصب الخديوية المصرية إلى صاحب السمو الأمير توفيق باشا ، وأرسلت الإرادة السنية في تلغراف آخر إلى سموه بتفصيله خديوي مصر ، وعليه أدعو سموكم عند تسلمكم هذه الرسالة إلى التخلي عن حكم مصر احتراماً للفرمان السلطاني »

وصلت هذه الرسالة التلغرافية إلى سراي عابدين في ضحى ذلك اليوم ، وتسلمها أولاً زكي باشا السر تشريفاتي ، وكان معه في حجرته بالدور الأول من السراي خيرى باشا المهردار (حامل الختم) ، وبعض كبار الموظفين ، فلما رأوا الرسالة مصدرة بعنوان اسماعيل باشا « خديوي مصر السابق » ، وجفت قلوبهم ، وعلام الاضطراب والاصفرار ، وفهموا أنها تحوى شراً مستطيراً ، وثاروا في طريقة إبلاغها إلى الخديو ، الذى كان وقتئذ بالدور الثانى ، فامتنع زكى باشا عن أن يحملها إليه ، وأحال هذه المهمة إلى المهردار ، فأبى خيرى باشا ، قائلاً إن هذا من شأن الوزراء ، وبينما هما يتجادلان ، أقبل شريف باشا رئيس الوزراء ، فسلمت إليه الرسالة ، وأدرك ما تحويه ، فرأى من واجبه أن يحملها بنفسه إلى الخديو ، فصعد إلى الطابق الثانى ، وقال اسماعيل وسلمه الرسالة ، ففرضا وتلاها ، وعلم نحوها ، فقابلها بالصمت والجلد ، وطلب إلى شريف باشا ، أن يدعو إليه الأمير توفيق باشا فوراً

فخرج شريف من حضرة « الخديوي السابق » ، ليقابل الخديو الجديد ، وذهب إليه في سراي الاسماعيلية ، وكان توفيق باشا قد تلقى الرسالة البرقية الأخرى بإسناد منصب الخديوية إليه ، فذهب الأمير إلى سراي عابدين يصحبه شريف ، وصعد وحده إلى الطابق

الثاني ، فلقاه أبوه مخاطباً إياه « يا أفندينا » وسلمه سلطة الحكم ، وكان الموقف مؤثراً ، ثم ترك إسماعيل قاعة المرش ، ودخل دار الحرم ، تكتنفه الهموم والأحزان وفي اليوم نفسه ، في منتصف الساعة السابعة مساءً ، أقيمت حفلة تولية الخديو توفيق باشا في سراي القلعة ، واستقبل فيها وفود المهنئين ، وأخذ إسماعيل يتأهب للرحيل عن البلاد

رحيله إلى منفاه (٣٠ يونيه سنة ١٨٧٩)

وحدد يوم الاثنين ٣٠ يونيه للرحيل عن الديار المصرية ، وقضى إسماعيل هذه الأيام الثلاثة يستعد للسفر ، ويجمع ما استطاع أخذه من المال والمجوهرات والتحف الثمينة من القصور الخديوية ، ونقلها إلى الباخرة (المحروسة) التي كانت معدة لركوبه بالإسكندرية وكان يوم رحيله يوماً مشهوداً ، إذ ازدحمت سراي عابدين منذ الصباح بالكبراء والدوات الذين جاءوا يودعون الخديو السابق ، وفي منتصف الساعة الحادية عشرة أقبل الخديو توفيق على أبيه يودعه ، وعند الساعة الحادية عشرة خرج الخديو السابق متوكئاً على نجله ، ودلائل الحزن بادية عليه ، وركب العربّة وجلس توفيق باشا إلى يساره ، وركب بعدهما الأمراء والكبراء ، وسار الموكب حتى بلغ محطة العاصمة ، وكان الجند مصطفىين على الجانبين تحيي الخديو السابق

ولما بلغ الركب المحطة ترجل إسماعيل باشا ، ووقف توفيق باشا يودعه وعيناه مفرورتان بالدموع وكان إسماعيل شديد التأثر من هذا المنظر ، منظر رحيله النهائي عن القاهرة التي كانت مسرحاً لمجده وبذخه وسلطانة السنين الطوال ، فوقف يخطب الحاضرين خطاباً مؤثراً ثم التفت إلى نجله وودعه قائلاً :

« لقد اقتضت إرادة سلطاننا العظيم أن تكون يا أعز البنين خديوى مصر ، فأوصيك ياخوتك وسائر آل برأ ، واعلم أنى مسافر وبودى لو استطعت قبل ذلك أن أزيل بعض المصاعب التي أخاف أن توجب لك الارتباك ، على أنى واثق بحزمك وعزمك ، فاتبع رأى ذوى شورك ، وكن أسمعاً حلاً من أبيك »^(١) ، وقال الذين شهدوا هذا المنظر انه أبكام جيماً

ثم ركب القطار الخاص ، فبلغ الإسكندرية في الساعة الرابعة بعد الظهر ، واستقبله

(١) مصر المصريين لسليم النقاش ج ٤ ص ٩

بها في محطة القبارى محافظ الثغر ، وبعض الرؤساء والكبراء ، وركب الزورق المعدله ، وتبعته زوارق المشيعين ، وسار حتى استقل الباخرة (المحروسة) ، ولما وصل إليها أطلقت المدافع إذانا بوصوله ورفعت البوارج الحربية أعلامها تحية له ، واستقبل على ظهر الباخرة بعض الشيعين الذين جاءوا يودعونه الوداع الأخير

ولم يملك إسماعيل صبره ، فترك مشيعيه بعد أن ودعهم ، ونزل إلى غرفته بالباخرة ، ثم غادرها المودعون ، وبعد هنيهة أقفلت (المحروسة) ، وأخذت تشقّ عباب الماء حتى غابت عن الأبصار ، ومالت شمس النهار إذ توارت بالحجاب ، فغربت معها شمس إسماعيل ، وسارت الباخرة إلى (نابولي) تحمل العاهل الذى قضى سبعة عشر عاما يحكم مصر بطلق إرادته ، ثم انتهى بأن فقد عرشه ومملكه وماله ، وكمن مرة أفته (المحروسة) من قبل في إبان مجده ، وشهدت رحلاته إلى الاستانة وإلى أوروبا ، حين كان يروح ويفدو ، تحفه المهابة والجلال ، وتمنوله الأمانى والآمال ، ثم حملته المرة الأخيرة بعد أن نزل عن عرشه ، وطويت صفحته ، وقضى عليه بالنفي والحرمان ، فكانت خاتمته إحدى عبر الزمان

وليس يسمع السكائب المنصف إلا أن يشعر بالمطف على إسماعيل والإعجاب بما أبداه من الشجاعة والإباء في الأزمة التى انتهت بنزوله عن العرش ورحيله إلى منفاه ، فقد كان حقاً عظيماً في موقفه ، شجاعاً في محنته ، وناهيك بشجاعة جعلته يفاصر بمرشه في سبيل مقاومة الدول الأوروبية جماء ، فلو هو ارتضى النذل والهوان وأذعن لمطالب الدول ، وقبل عودة الوزيرين الأوروبيين يسيطران على حكومة مصر ومصارها ، لضمن لنفسه البقاء على عرشه ، ولكنه آثر المقاومة على الاستمسك بالعرش ، وقبيل من الملوك والأصرار من يضحون بالعرش في سبيل المدافعة عن حقوق البلاد ، فالصفحة التى انتهى بها حكم إسماعيل هى بلا مرأ من الصفائف المجيدة في تاريخ الحركة القومية ، لأنها صفحة مجاهدة وإباء وتضحية ، وهى لمرى تضحية كبرى ، لأن عرش مصر وتاجها وصولانها ليست من الأمور الهينة التى يسهل على النفوس العادية أن ترهّد فيها ، أو تقامر بها ، ولكن إسماعيل ضحى بها في سبيل مقاومة المطامع الاستعمارية ، ولهذا التضحية حقها من الإعجاب والتعجيد ومن يقاوم في هذه المأساة لا يسمه إلا أن يألم لمصير إسماعيل ، فقد كان جديراً بخير من هذا المصير ، كما أن مصر قد تكون أسعد حظاً لو بقى على عرشه ، فإنه في السنوات الأخيرة من حكمه أخذ يطرح الأعلاط القديمة ، ويوجه مواهبه المالية إلى إنقاذ مصر من التدخل الأجنبي ، وكان له من ذكائه ومضاء عزيمته وتجاربها الماضية ما يكفل له التوفيق

والسداد ، ولكن المآرب الاستعمارية ، والدسائس الإنجليزية والفرنسية ، ألقت المقبات في طريقه ، وما زالت تنافضه وتغالبه ، حتى غلبته على أمره وأقصته عن عرشه وبذلك انسدل الستار على الفصل الأخير من حكم اسماعيل

اسماعيل في منفاه

وصل اسماعيل باشا إلى نابولي بإيطاليا حيث أعد له الملك امبرتو قصرًا لسكناه ، فأقام به هو وزوجاته وأنجاله وحاشيته ، وأخذ يتنقل بين مختلف العواصم الأوروبية ، ولم تفارقه آماله في العودة إلى عرش مصر ، وسعى إلى ذلك سعيًا حثيثًا ، ولكنه أخفق في مساعيه ، ثم سكن الاستانة منذ سنة ١٨٨٨ ، وأقام بقصره بميركون على البوسفور ، وظل مقبلاً فيه

وفاته

إلى أن وافته منيته يوم ٢ مارس سنة ١٨٩٥ ، وله من العمر خمس وستون سنة ، فنقل جثمانه إلى مصر ، ودفن في مسجد الرفاعي بالقاهرة

الفصل الرابع عشر

نظام الحكم في عهد اسماعيل

النظام السياسي

كان اسماعيل يحكم البلاد حكماً مطلقاً ، يتولاه بنفسه ، وقد ظلت كل صغيرة وكبيرة من شؤون الحكومة رهن إشارته ، بحيث كان يحق له أن يحاكي لويس الرابع عشر في قوله « إنما الدولة أنا » ، إلى أن حدث التدخل الأوروبي بواسطة صندوق الدين والرقابة الثنائية ثم الوزارة المختلطة ، ففُتت سلطته بمقدار ما كسبه الأجانب من التدخل في شؤون الحكومة المالية ثم السياسية

ولم يكن الوزراء (أو النظار كما كان اسمهم) إلى سنة ١٨٧٨ ، أى إلى السنة التى أنشئ فيها مجلس النظار سوى موظفين لدى الخديو ، يمينهم لرأسه النظارات المعروفة فى ذلك العصر ، وكانت تسمى « الدواوين » ، وهى الداخلية . والمالية . والمعارف . والحقانية . والحربية . والبحرية . والأشغال والخارجية . والأوقاف وأنشئت أيضاً وزارة للزراعة . وأخرى للتجارة ، ثم ألغيتا فى عهد وزارة نوبار باشا سنة ١٨٧٨ ، ولم يكن للنظار من السلطة إلا ما يتلقونه عن ولى الأمر ، وتضاءلت سلطتهم حتى أمام المفتشين العموميين ، وهما مفتش الوجه البحرى ، ومفتش الوجه القبلى اللذين استحوذا على السلطة الإدارية والمالية فى الحكومة بأمر الخديو

وليس معروفاً على وجه التحقيق ما هى الحكمة فى إيجاد هذا النظام الذى يضع سلطة المفتشين بجانب سلطة النظار ، ويجعلهم أعظم شأنًا من هؤلاء ، ولكن يظهر أن السبب فى ذلك هو رغبة إسماعيل فى أن تتعارض السلطان حتى تكون كل منهما رقيمة على الأخرى فيطمئن على سلوك كليهما ، وهى قاعدة مألوفة فى حكومات الاستبداد

المجلس الخصوصى ثم مجلس النظار

لم يكن للوزراء مجلس قائم بذاته ، ولا هيئة لها أعضاء متضامنون ، بل كانوا كما قلنا موظفين يمينهم الخديو ويمزلهم كسائر موظفى الحكومة

ولم يكن بمصر قبل سنة ١٨٧٨ مجلس وزراء ، بل كان بها مجلس يدعى (المجلس الخصوصى العالى) ، يضم عادة الوزراء (النظار) ، ولكنه ليس قاصراً عليهم ، بل كان يضم أيضاً جماعة من الباشوات الذين بصطفيهم الخديو ، ومن هؤلاء وأولئك يتألف المجلس الخصوصى

وهذا المجلس ينظر فى شؤون الحكومة العامة ، ويضع القوانين واللوائح والقرارات الهامة ، ويعمل برأسة الخديو ، ولكنه لم يكن مسئولاً عن سلطة الحكم ، بل كان أعضاؤه كسكرتيرين أو موظفين فى معية الخديو ، ليس لهم سلطة ، ولا تربطهم رابطة ، اللهم إلا اختيار ولى الأمر لكل منهم

وكانت مسئولية الحكم بتولاها الخديو بنفسه ، إلى أن أنشئ (مجلس النظار) بالأمر العالى الذى أصدره اسماعيل فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ وتقدم الكلام عنه (ص ٧٣) ، ومن ذلك الحين صار الخديو يتولى الحكم بواسطة مجلس النظار وبالاشتراك معه (فجلس النظار) قد خلف (المجلس الخصوصى) وصار مسئولاً عن الحكم ، وله كيان قائم بذاته ، وأعضاؤه يختارهم رئيس مجلس النظار ويتضامنون وإياه فى المسئولية ، وقد صار هذا المجلس أساس نظام الحكم فى مصر إلى عصرنا الحاضر

مجلس شورى النواب

وانشأ اسماعيل هيئة نيابية تمثل الشعب وهى مجلس شورى النواب ، وقد تكلمنا فى الفصل السابق عن هذا المجلس والأدوار التى تعاقبت عليه

التقسيم الإدارى

بينما فى كتاب «عصر محمد على» (ص ٥٨١ طبعة أولى) التقسيم الإدارى فى مصر على عهد محمد على ، وقد صارت البلاد مقسمة فى عهد اسماعيل إلى ثلاث عشرة مديرية وهى : البحيرة . الغربية . الشرقية . الدقهلية . المنوفية . القليوبية . الجيزة . بنى سويف والقويس . المنيا وبنى مزار . أسيوط . جرجا . قنا . اسنا

وكان بمصر من المحافظات تسماً ، وهى القاهرة الاسكندرية رشيد . دمياط . بورسعيد . المريش الاسماعيلية . السويس (وتمتد سلطتها إلى سواحل البحر الأحمر حتى «الوجه») . القصير (وكانت تتبع مديرية قنا)

وبقيت المديريات برأسها الديرون ، والمحافظات بتولاها المحافظون ، واستمرت المديريات

مقسمة إلى مراكز، والمراكز إلى أقسام (أخطاط)، والأقسام إلى نواح وبلاد، وتغير اسم
مشايخ البلاد فصاروا يعرفون بالعمد وتحت أيديهم المشايخ، وجعل تعيين هؤلاء وأولئك
بانتخاب الأهلين ورغبتهم

النظام القضائي

بقيت المحاكم الشرعية كما كانت في عهد سعيد باشا، ولما تولى اسماعيل الحكم أصدر
أمره إلى مجلس الأحكام في ٢٧ رجب سنة ١٢٧٩ (١٨٦٣ م) بإعادة تأليف مجالس أو محاكم
الأقاليم (المجالس الملقاة)، إذ لم يكن في منها في آخر عهد سعيد سوى مجلسين، فعمم هذه
المجالس في أمهات المدن مع توزيع اختصاصها كما يأتي :

(مجلس مصر) واختصاصه محافظة مصر والسويس وقسم أول جيزة

(مجلس بنها) واختصاصه القليوبية والمنوفية

(مجلس المنصورة) واختصاصه الشرقية والدقهلية

(مجلس طنطا) واختصاصه الغربية والبحيرة

(مجلس الاسكندرية) واختصاصه محافظة الاسكندرية

(مجلس بنى سويف) واختصاصه بنى سويف وقسم ثاني الجيزة والفيوم وبنى مزار

(مجلس أسيوط) واختصاصه المنيا وأسيوط وجرجا

(مجلس اسنا) واختصاصه اسنا ومدينة القصر

(مجلس دمياط) واختصاصه محافظة دمياط

ثم زيد عدد مجالس الأقاليم . فصار لكل مديرية مجلس ابتدائي . وزيد عدد (المجالس
الاستئنافية) التي كانت تستأنف أمامها أحكام المجالس الابتدائية التي في دائرتها

وأُنشئ ديوان الحفائية، وأحيلت عليه إدارة المحاكم ومجالس الأقاليم . وإرشادها إلى
طريق الصواب . وسن القوانين واللوائح لها . واشتملت اللائحة العمومية التي سنها سنة
١٢٨٨ على قواعد اختصاص المجالس وأصول المرافعات فيها

وفي سنة ١٨٧١ بناء على اقتراح مجلس شورى النواب أنشئت مجالس أو محاكم بالقرى
والأخطاط لنظر القضايا الصغيرة سميت (مجالس الدعاوى المركزية) تميزا لها من (المجالس
المحلية) المنشأة في عواصم المديريات

المحكمة التجارية المختلطة

وبقيت المحكمة التجارية المختلطة المسماة (مجلس التجار) في كل من الاسكندرية والقاهرة تفصل في المنازعات التجارية بين الوطنيين والأجانب . ولها محكمة استئنافية تسمى (مجلس الاستئناف) بالإسكندرية ، وكانت المحكمة التجارية بالقاهرة سنة ١٨٧٢ تتألف من رئيس وهو على باشا شريف (الذى صار فيما بعد رئيسا لمجلس شورى القوانين) ثم خلفه على بك ابراهيم (باشا) وصار وزيرا للمعارف . ومن وكيل وهو احمد بك عبيد . ومن عدد متساو من القضاة الوطنيين والأجانب ، فكانت الغالبية للوطنيين . وهذه المحاكم التجارية هي التى حلت محلها المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٦

مجلس الأحكام

وقد بقى (مجلس الأحكام) هيئة استئنافية عليا ، واستمر قائما إلى تشكيل المحاكم الأهلية الجديدة ، واقتصر على نظر قضايا الوجه القبلى الذى لم يمه نظام المحاكم الأهلية إلا سنة ١٨٨٩ ، فلما أنشئت المحاكم الجديدة بالوجه القبلى ألغى مجلس الأحكام نهائيا كما ألغيت مجالس الأقاليم ، ولذلك عرفت بالمجالس الملغاة

ومما لا مندوحة عن ذكره أن النظام القضائى فى الجملة كان على حالة من التأخر لا تغبط عليها البلاد ، فالقضاة لم يكن لهم دراية بالقوانين ولا بالروح القانونية ، وكانت مناصب القضاة تسند إلى جماعة مظلهم من الأعيان ، أو من الموظفين الذين لم تتوفر فيهم شروط العلم والكفاءة ، ولم تكن العدالة مرعية ، وليس ثمة ضمانات للحقوق ، والرشوة منتشرة ، والنظام فى ذاته فاسد ، ولا يزال الناس يتناقلون روايات وأحاديث ، تدل على مبلغ انتشار الرشوة فى ذلك العهد بين موظفى المحاكم من قضاة وكتاب وغيرهم ، ولم تكن هناك محاكمات صحيحة ، وكان النفى إلى السودان كثيرا ما يصيب من يفضب عليهم ولئى الأمر ، دون أن تحدث لذلك محاكمات أو تحقيقات

وظل النظام القضائى مختلا إلى أن أنشئت المحاكم الأهلية الجديدة سنة ١٨٨٣ على عهد توفيق باشا ، وقد كان الشروع فى إنشائها على عهد اسماعيل ، إذ مهد إلى ذلك بتعريب قوانين نابليون المعروفة (بالسكود) ، واضطلع العلامة رفاعة بك رافع وتلاميذه بهذه المهمة ، فحرب هو وعبد الله بك السيد القانونى الدنى واشترك معهما عبد السلام أفندى أحمد ، وأحمد أفندى حلمى ، وعرب قانون المرافعات عبد الله أبو السمود أفندى وحسن أفندى

فهى ، وعرب العلامة قدرى باشا قانون المقوبات ، والسيد بك صالح مجدى قانون تحقيق الجبايات ، ومن هذه القوانين استمد الشارع المصرى معظم قوانين المعاملات المدنية والمرافعات والمقوبات ، وصدرت بها المراسيم سنة ١٨٨٣ فى عهد وزارة شريف باشا الرابعة

انشاء المحاكم المختلطة

إن ولاية القضاء ركن من أركان السيادة الأهلية لكل بلد مستقل ، فمن قواعد الاستقلال سريان سلطة القضاء الأهلى على جميع سكان المملكة ، لافرق بين وطنيين وأجانب ، ونفاذ أحكامه ، على أشخاصهم ، وعلى أموالهم ، فى منازعاتهم المدنية والتجارية ، وفيما يقع من أى منهم من الجرائم والمخالفات

هذه القاعدة هى من أوليات نظام الحكم فى جميع البلدان المستقلة ، ولكنها فى الشرق قد اعترض تطبيقها ما منحه الملوك والسلاطين لرعايا الدول الأوروبية من الامتيازات الأجنبية كانت هذه الامتيازات فى مبدأ أمرها منحة ، أعطتها تركيا لبعض الدول ورعاياها ، ولقد ظلت ردحا من الزمن مصطفة بهذه الصيغة ، حتى سرى الضعف إلى السلطنة العثمانية ، فاستحوالت تلك المنحة حقاً مكسباً ، ثم صارت فى مصر عدواناً على السيادة الأهلية ، ومشاركة للحكومة فى سلطتها

ومع أن سريان الامتيازات فى بلادنا يرجع إلى كونها فى الأصل جزءاً من السلطنة العثمانية ، إلا أنها تطورت واستفحل خطرهما ، وكسب الأوروبيون من الزايا أكثر مما لهم فى تركيا ، وصار للامتيازات الأجنبية فى مصر مظاهر ومميزات ليست لها فى بلد مستقل ، ولا فى أية ولاية من ولايات تركيا القديمة

ومما يؤسف له أن الدول الأجنبية كسبت هذه المميزات فى الوقت الذى تحررت فيه مصر من التبعية التركية وفات استقلالها الذى شمل السيادة الداخلية وبعض مظاهر السيادة الخارجية ، وعلى ما يقتضيه المطلق من تضؤل سلطة الامتيازات الأجنبية فى عهد الاستقلال ، فقد جرى العمل على عكس ذلك ، إذ أنها اشتدت وطأتها فى هذا العهد

ومن الواجب تفسيراً لهذا التناقض أن نقول إن الأوروبيين لم يكسبوا مزايا جديدة فى الوقت الذى كانت فيه الحكومة المصرية قوية البأس ، مهيبية الجانب ، أى فى عهد محمد على وإبراهيم وعباس ، ولكنهم انتهزوا فرصة الضعف الذى ابتابها فى عهد خلفائهم ، فنالوا

مزايًا وحقوقًا ما كانت لهم من قبل ، وفي هذا الصدد يقول السيوجار بيل شارم^(١) ما خلاصته :
 « لم يكن للجاليات الأوروبية في عهد محمد علي وعباس أهمية ما ، ولكنهم نالوا الشأو العظيم في عهد سعيد و اسماعيل ، حتى صاروا خطراً على الأهليين ، وقد ساعد فتح قناة السويس ومد السكك الحديدية على ازدياد نشاطهم ، وبلغ عددهم سنة ١٨٧٩ مائة ألف نسمة ، ووطنوا أمام ضعف الحكومة الوطنية ، فقد كان سعيد باشا كثير التسامح والسخاء معهم ، ولم يكن يرفض أى مفتحة يطلبونها منه ، وكان يفساق من غير تبصر إلى أى مشروع يمرضونه عليه ، فإذا لم ينالوا من تلك المشاريع ما ييغفونه من الربح ، عوضهم سعيد باشا ما فاتهم من الأرباح ، وكان القناصل يتدخلون لتأييد مطالبهم ويكرهون سعيد باشا على إجابتها^(٢) »

« وكانوا يتخرجون في عهد عباس من هذا التدخل ، لما كان لديه من الوسائل لوقفهم عند حدهم ، وقيل عنه إنه كان لديه نمر يألمه ويضعه بالقرب منه محجوباً عن الأنظار ، فإذا اشتد الجدل بينه وبين أحد القناصل استدعى النمر في رفق وهدوء ، إلى حيث يراه القنصل ، فكان لهذه الوسيلة « الدبلوماسية » أثرها في حسم النزاع ... »

« أما سعيد فكان ضعيف الإرادة ، يخضع دائماً لمطالب القناصل ، وقد طغى سبيل الأجانب في عهد اسماعيل واحتموا بنظام الامتيازات الأجنبية وانتفموا من تبذير الحكومة وسفهاها^(٣) »

هذا ما يقرره كاتب أوروبى أدرك عصر اسماعيل ووصف حالة البلاد كما شاهدها ، وليس فيه مظنة التحامل أو المبالغة والإسراف في القول

حدود الامتيازات الأجنبية في تركيا

كانت الامتيازات الأجنبية في تركيا تنبع القواعد الآتية :

أولاً — لم يكن للأجانب حق امتلاك المقارات في بلاد السلطنة العثمانية ، ثم خولتهم الحكومة التركية هذا الحق بمقتضى القانون الصادر في يونية سنة ١٨٦٧ ، (٧ صفر سنة ١٢٨٤) ، وفي نظير تخويلهم إياه قبلت الدول الأوروبية خضوع رعاياها للوائح الضرائب المقارية والقوانين المالية التى تضعها الحكومة العثمانية ، من غير حاجة الى موافقة الدول ،

(١) و (٢) « مجلة المالين » الفرنسية عدد أغسطس سنة ١٨٧٩ من ٧٨٩

وخضوعهم للمحاكم التركية في المنازعات العقارية سواء كانوا فيها مدعين أو مدعى عليهم^(١)
ثانياً - يرجع رعايا الدول الأجنبية في شؤونهم التجارية والمدنية والشخصية إلى قناصلهم
ثالثاً - يختص المحاكم العثمانية بنظر قضايا الأجانب مدنية كانت أو تجارية إذا كان
في الخصومة صالح أهلى ، وتفصل في هذه المنازعات طبقاً للقوانين الأهلية دون حاجة إلى
حضور القنصل أو مندوبه أثناء المحاكمة^(٢)

ولم تكن المحاكم التركية مختصة بنظر المنازعات المدنية (غير العقارية) إذا كان الطرفان
من يتمتعون بالامتيازات الأجنبية ولا يمس النزاع صالحاً أهلياً

رابعاً - تسرى أحكام القوانين العثمانية الخاصة بالمقوبات على الرعايا الأجانب كما تسرى
على الأهلين سواء بسواء ، وكذلك تسرى عليهم قوانين الضبط والربط واللوائح الإدارية
والتنظيم والصحة ، وتطبق عليهم القوانين الجنائية ، ويحاكمون أمام المحاكم العثمانية فيما عدا
الجرائم التي تقع منهم على أجنبي^(٣)

ولم تعد الامتيازات في تركيا الدائرة التي رسمتها المعاهدات على ما فيها من غضاضة
واقفيات على السيادة الأهلية

اتساع حدود الامتيازات في مصر

ظلت الامتيازات في مصر تتبع أوضاعها الأصلية على عهد محمد علي وإبراهيم وعباس ،
وكان بالاسكندرية والقاهرة محكمتان تسمى كل منهما المحكمة التجارية أو (مجلس التجار) ،
تفصل في المنازعات التجارية بين الأوروبيين والمصريين ، وقضاتها من الوطنيين والأجانب ،
والغالبية فيها للوطنيين كما تقدم بيانه

ولكن لما ضعف شأن الحكومة في عهد خلفاء محمد علي طفت سلطة الأجانب على
سيادة الحكومة ، وبدأ طغيانهم في عهد سعيد ، ثم ازداد في عهد اسماعيل ، وفي خلال هذه
الأيام نالوا المزايا الآتية التي اغتصبوها بالعرف والعادة :

(١) انتزع القناصل سلطة الحكم فيما يقترب رعاياهم من الجرائم التي تقع على
الرعايا الوطنيين

(١) راجع نص هذا القانون في القاموس المام للإدارة والقضاء لفيليب جلادج ١ ص ٦١ ، وفي
كتاب (نظام الامتيازات الأجنبية في السلطنة العثمانية) للمسيو ديروزاس ج ١ ص ٤٦٠
(٢) و(٣) انظر كتاب (نظام الامتيازات الأجنبية في السلطنة العثمانية) للمسيو ديروزاس Du Rausas
ج ١ ص ٤٢٤ وما بعدها و ص ٤٧٣

(٢) التزم الأهالي عند ما يقاضون الأجانب أن يرفعوا دعاوهم أمام محاكمهم القنصلية ، وذلك أن التنفيذ في منازل المحكوم عليهم كان يقتضى حضور القنصل ، ولكن القناصل كانوا يمتنعون عن حضور التنفيذ فتحتجج السلطات الأهلية عن اقتحام منازل الأجانب . فيضطر الأهليون إلى الالتجاء للقناصل عسائهم يرسلون مندوبيهم لحضور التنفيذ . ولكن القناصل بدلا من ذلك أخذوا يفصلون بأنفسهم في النزاع بين الفريقين . فيضطر المدعى مرغما إلى قبول هذه الوساطة بدلا من الحصول على أحكام يتعطل تنفيذها إلى ما شاء الله

(٣) اغتصبت المحاكم القنصلية سلطة الفصل حتى في القضايا التي يرفعها رعاياها على الأهالي

(٤) اغتصبت سلطة الحكم على الحكومة المصرية في القضايا التي يرفعها الرعايا الأجانب ، وهذا من أغرب ما يذكر في ضعف هيبة الحكومة ، وقد حكمت المحاكم القنصلية فعلا على الحكومة في قضايا تعويضات والتزمت الحكومة بدفع مبالغ باهظة بطريق التهديد خشية إغضاب القناصل وحكوماتهم

وقد أحصيت هذه المبالغ في مدى أربع سنوات (من سنة ١٨٦٤ إلى سنة ١٨٦٨) (١) فبلغت ٢٨٠٠٠٠٠ جنيه (٢) ، وهذا يعطيك فكرة جليلة عن مبلغ استخذاء الحكومة أمام طغيان الأجانب ، ولقد كان من أسباب هذا الطغيان مجاملة الخديو اسماعيل لقناصل الدول لكي ينال رضا حكوماتهم ويكسب تأييدهم إياه في خلافه مع تركيا ، ولمعمرى ان الخطر الذي يهدد كيان مصر لم يكن آتيا من تركيا الضعيفة ، بل كان مصدره الاستعمار الأوروبي السياسي والمالي ، وقد دلت الحوادث على هذه الحقيقة ، ولكن نزعة اسماعيل الأوروبية كانت تحجب عنه كثيرا من الحقائق ، وأفضت إلى هذا المدوان المستمر على سلطة الحكومة

وهذه السلسلة من الاغتصابات هي التي يسميها رجال القانون « العرف » أو « العادات المرعية » ، وقد صدق القاضي الهولاندى فان بلمن Van Bemmelen الذي تولى قضاء المحاكم المختلطة على عهد اسماعيل في قوله عنها :

« إن الأوروبيين يعبرون عن الاختصاص المختلط للقنصليات بأنه نشأ عن « العرف » ، وفي الحقيقة إنه وليد الاغتصاب الواقع من الأقوياء على حقوق الضعفاء » (٣)

(١) في عهد اسماعيل

(٢) احصاء ماك كرون Mac Coon في كتابه مصر كما هي Egypt as it is ص ٢٨٥

(٣) مصر وأوروبا للقاضي المختلط فان بلمن ج ١ ص ١١٨

اضطراب المعاملات

سأمت الحالة من جراء انتحال المحاكم القنصلية تلك الاختصاصات الباطلة ، فإن كل محكمة من هذه المحاكم كانت تحاي رعاياها وتتحيف حقوق خصومهم ، هذا فضلا عن أن كل قضاء قنصلي يحكم طبقا لقانون بلاده ، فلم يكن التعامل بين الناس قائما على قواعد معلومة ، وضوابط مرسومة ، بل صارت المعاملات عرضة لأهواء المحاكم القنصلية وقوانينها ، وإذا علمت أن القنصليات العامة للدول المتمتعة بالامتيازات الأجنبية كانت سبع عشرة قنصلية أدركت أنه كانت بمصر ١٧ محكمة قنصلية يحكم كل منها طبقا لقوانين بلادها

ولم تكن تلك المحاكم تقضى في المنازعات الى رفع أمامها إلا قضاء ابتدائيا ، وأحكامها تستأب أمام محاكم الاستئناف في البلاد التابعة لها ، فإذا كان المدعى عليه فرنسيا يرفع الاستئناف أمام محكمة « اكس » بفرنسا ، وإذا كان ايطاليا فأمام محكمة « اسكونا » ، وإذا كان يونانيا فأمام محكمة « أنينا » ، وإذا كان انجلترا فأمام محكمة « لندن » ، وإذا كان نمسويا فأمام محكمة « تريستا » ، وإذا كان ألمانيا فأمام محكمة « برلين » ، وإذا كان أمريكيا فإلى محكمة « نيويورك » !! فتأمل فيما تقتضيه هذه العوضى من المتاعب والعقبات ، والنفقات الجسيمة ، وإضاعة الوقت ، مما يؤدي في الغالب إلى التمازل عن الخصومة بدلا من المقاضاة التي لا يعرف لها نتيجة ولا يؤمن فيها عدل

إصلاح هذا الفساد

فسكر اسماعيل في إصلاح هذا الفساد ، ولكن بدلا من أن يعالجه بالقواعد المتفق عليها بين الدول ، وهي أن القضاء الأهلي هو صاحب الولاية على المتقاضين القاطنين في البلد ، مهما اختلفت أجناسهم ، فإن المشروع الذي انتهى إليه الاتفاق بين الخديو والدول يقضى بإنشاء محاكم مختلطة يكون العنصر الغالب فيها للقضاة الأوروبيين ، وتفصل فيما يقوم من المنازعات بين الوطنيين والأجانب

ولا مرء أن نظرة بسيطة في أساس هذا النظام يبين منها فساده ، وبعده عن القواعد النظامية في البلاد المستقلة ، ولقد كان اسماعيل في غنى عنه بالرجوع إلى النظام القضائي المتبع في تركيا ، فإن اختصاص المحاكم الأهلية في بلاد السلطنة العثمانية بتناول الحكم في المنازعات المدنية والتجارية بين الرعايا الوطنيين والأجانب ، وفي القضايا الجنائية التي يهتم فيها هؤلاء ،

ولما كان مصدر الاختصاص القضائي القنصلي هو الامتيازات الأجنبية في تركيا ، فالإصلاح المقول هو الرجوع بهذا الاختصاص إلى حدود تلك الامتيازات ، لأن تطبيق الامتيازات في مصر إنما جاء تبعاً لسريانها في تركيا ، على أساس أن الامتيازات هي معاهدات أبرمتها تركيا وأنها تسرى على مصر كما كانت تسرى على سائر أجزاء السلطنة العثمانية

وقد نصت معاهدة لندن التي حددت مركز مصر الدولي سنة ١٨٤٠ على أن معاهدات السلطنة العثمانية تسرى أحكامها في مصر ، فمن الوجهة القانونية والدولية ، ما كان يجوز إقرار مزايا لرعايا الدول الأجنبية تريد عما كان لهم في تركيا بمقتضى معاهدات الامتيازات

ولكن اسماعيل ونوبار ، لزعمتها الأوروبية ، لم يجدوا غضاضة من التدخل الأوروبي في ولاية القضاء ، مادام هذا التدخل منظماً ، فارتكبا شططاً كبيراً ، إذ لم يجملا أساس الإصلاح اتباع النظم الخاص بقضايا الأجانب في تركيا ، وارتضيا نقل سلطة المحاكم القنصلية المتعددة إلى محكمة مختلطة غالبية قضاتها من الأجانب ، فجاء الإصلاح منكوساً مشوهاً ، وحمل في طياته هدم ولاية القضاء في مصر ، ومهد لتفلفل النفوذ الأجنبي في سلطة القضاء والتشريع ، وفي كيان البلاد المالي والاقتصادي

مذكرة نوبار باشا سنة ١٨٦٧

شرع نوبار باشا في مفاوضة الدول الأجنبية في إفاذ مشروعه ، وبدأ عمله بتقديم مذكرة تفصيلية إلى الحديو أبان فيها عيوب النظام القضائي القنصلي وامتدح إنشاء قضاء مختلط يوافق روح الامتيازات الممنوحة للأجانب

المفاوضات بشأن النظام القضائي المختلط

تولى نوبار مفاوضة الدول بشأن نظام المحاكم المختلطة ، وطالت هذه المفاوضات ، لأن الجاليات الأجنبية ، لم تكن تميل إلى إنشائها بل أرادت بقاء سلطة المحاكم القنصلية ، وكانت فرنسا من أشد الدول اعتراضاً على إنشائها ، واعترضت تركيا أيضاً على التخابر في شأنها بين مصر والدول الأجنبية

إقرار نظام المحاكم المختلطة

واستمرت المفاوضات بين مصر والدول عدة سنوات ، ثم انتهت باتفاقهم سنة ١٨٧٥ على إنشاء المحاكم المختلطة التي سميت « محاكم الإصلاح » ، وإليك بيان الدول التي أبرمت

هذا الاتفاق : الولايات المتحدة . النمسا والمجر . بلجيكا . الدانيمرك . فرنسا . ألمانيا . إنجلترا . اليونان . هولانده . إيطاليا . البرتغال . روسيا . إسبانيا . السويد والنرويج ، ووضعت الحكومة المصرية بانفاقها مع الدول لأئحة ترتيب المحاكم المختلطة وقوانينها المدنية والتجارية وقانون المرافعات ، ووافقت الحكومات الأوروبية على هذه القوانين ، وبقيت فرنسا مترددة في موقفها ، فكانت آخر من وافق عليها

وهناك خلاصة القواعد التي قام عليها نظام هذه المحاكم :

(أولا) تختص بالفصل في المنازعات المدنية بين المصريين والأجانب ، وبين الأجانب الذين ليسوا من جنسية واحدة

(ثانيا) تفصل في المنازعات المقارية إذا كان أحد الطرفين من الأجانب ولو كان الطرفان من جنسية أجنبية واحدة

(ثالثا) تفصل في المسائل الجنائية بالحكم على المتهمين الأجانب في بعض المخالفات البسيطة (رابعا) أما الجنح والجنابات التي تقع من الأجانب فلا تختص بالحكم فيها ، بل بقيت من اختصاص المحاكم القنصلية ، مع استثناء الجرائم التي تقع على قضاة المحاكم المختلطة ، أو مأموريها القضائيين أثناء قيامهم بمهامهم ، فتختص بالحكم فيها

وقضت لأئحة ترتيب تلك المحاكم بإنشاء ثلاث محاكم ابتدائية ، الأولى في الاسكندرية ، والثانية في مصر ، والثالثة في الاسماعيلية ، ثم نقلت إلى المنصورة ، ومحكمة استئناف في الاسكندرية

وللقضاة الأجانب الأغلبية ، ولهم رئاسة الجلسات ، وبما أن المحاكم الجزئية تتألف من قاض واحد ، فقد جرى العمل على أن لا يكون هذا القاضي إلا أجنبيا ، على الرغم من أن لأئحة ترتيب المحاكم لا تنص على ذلك ، ولكنهم ساروا على هذه القاعدة بطريق الاستنتاج والتغلب ، وقالوا ان رئاسة الجلسات التي تتألف من عدة قضاة تكون للأجنبي ، فإذا كانت الجلسة مؤلفة من قاض واحد ، وجب أن يكون أجنبيا

ولا يسمح للقضاة الوطنيين أن يكون منهم قاضى الأمور المستعجلة ، الذي له سلطة واسعة لدى الأحكام ، أو قاضى الأمور الوقفية ، أو قاضى البيوع ونزع الملكية المقارية وفي ذلك يقول القاضى الهولاندى فان بلمان في لهجة من الحكم : « مادامت القاعدة أن الأغلبية في الأحكام مكفولة للأجانب فلم يبق إذا جلس قاض واحد إلا أن يكون أجنبيا ،

ولم ترد أصلاً فسكرة إسناد هذه المهمة إلى قاض من القضاة الوطنيين ، وكل ما سمح لهم به أن يكون منهم قضاة تحقيق ، أو قضاة متدبون في التفاليس ^(١) ، ولعل هذا النظام هو الذى جعل القاضى فان بعلن يصف المحاكم المختلطة بقوله (ص ٢٠٥) : « إنها ركن قوى من أركان السيطرة الأوروبية على مصر »

وهناك رئاسة واحدة تركت للوطنيين فى النظام المختلط ، وهى الرئاسة « الفخرية » لمحكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية الثلاث ، على أن هذه الرئاسة الفيت مع الزمن ، ففيا يتملق بمحكمة المنصورة الابتدائية لم يعين لها سوى رئيس فخرى واحد ، وهو عبد القادر باشا فهمى الذى كان مستشارا بمحكمة الاستئناف المختلطة ، ولمناسبة حالته على المماش سنة ١٨٩٤ عين رئيسا فخريا لمحكمة المنصورة ، وظل يشغل هذا المنصب « الفخرى » حتى وفاته سنة ١٨٩٨ ، ولم يعين أحد خلفا له ، وكذلك ألفت الرئاسة الفخرية لمحكمة الإسكندرية سنة ١٨٩٦ ، أما محكمة مصر فكان آخر رئيس فخرى لها حنا نصر الله باشا سنة ١٩٠٨ ولم يخلفه أحد ، وآخر رئيس فخرى لمحكمة الاستئناف المختلطة هو أحمد عفيفى باشا وقد شغل هذا المنصب من سنة ١٩٠٧ إلى سنة ١٩١٤ ولم يعين أحد خلفا له ، والفت هذه الوظيفة من ميزانية المحاكم المختلطة ، ويجدر بنا أن نتساءل ماذا كان عمل الرئيس الفخرى لمحكمة الاستئناف المختلطة ؟ إن كل ما كان له من الحقوق أن رأس الجمعية العمومية السنوية لقضاة محكمة الاستئناف لانتخاب نائب الرئيس الأجنبى الذى هو الرئيس الفعلى للمحكمة ، وليس له فى الجمعية سوى الرئاسة فقط ، إذا شاء أن يتولاها ، وليس له أن يعطى صوته فى هذا الانتخاب ، أى أن رأسته شكلية ، لا عمل لها ، فهى أجدر أن تكون مدعاة للسخرية والازدراء

افتتاح المحاكم المختلطة — سنة ١٨٧٦

فى خلال سنة ١٨٧٥ تم تعيين قضاة المحاكم المختلطة ، واستقبلهم الخديو فى حفلة حافلة بسرأى رأس التين بالإسكندرية يوم ٢٨ يونيه سنة ١٨٧٥ ، وخطب الخديو مرحبا بهم وبمحاكم « الإصلاح » ، راجيا أن يكون افتتاح هذه المحاكم فأتحة عصر جديد للمدينة ، فرد عليه شريف باشا ، وكان وقتئذ وزيراً للحقانية ، مهتبا الخديو بالعمل المنطوى على الرقى العظيم الذى تم على يديه ، شاكرأ إليه باسم القضاة على الثقة التى وضعها فيهم ، ولم تكن

(١) مصر وأوروبا للقاضى المختلط فان بعلن ج ١ ص ٢٠٧

فرنسا قد أقرت بعد النظام القضائى المختلط اقراراً نهائياً ، وبذلك خلت الحفلة من القضاة الفرنسيين ، إذ لم يكونوا عيّنوا بعد ، واستمرت فرنسا فى ترددّها ورفضها ، إلى أن رأت أن النظام سينفذ رغم إرادتها ، فانتهت بالتصديق عليه فى ديسمبر سنة ١٨٧٥ وفى أول يناير سنة ١٨٧٦ افتتح رياض باشا وزير الحقانبة فى ذلك الحين المحاكم المختلطة فى حفلة أقيمت بسرّاية محكمة الإسكندرية ، أعلن فيها رسمياً افتتاح تلك المحاكم ، وأقيمت فى اليوم نفسه حفلة افتتاح محكمة مصر ومحكمة الإسماعيلية الابتدائيتين ، وبدأ انعقاد جلسات تلك المحاكم فى فبراير من تلك السنة ، وألغيت من ذلك العهد المحكمتان التجاريتان فى القاهرة والإسكندرية إذ حلت محلّهما المحاكم المختلطة

نظرة عامة فى القضاء المختلط

قام النظام القضائى المختلط على أساس تحويل هذه المحاكم سلطة الفصل فى جميع المنازعات التى تمس أى صالح أجنبى ، وجعل غالبية القضاة ورأسه الجلسات للأجانب ، فإذا نظرنا إلى حقائق الأمور ، وتركنا الظواهر والمجاملات جانباً ، رأينا فى هذا النظام قضاء أجنبياً ، يفصل فى المنازعات والماملات القائمة بين الأجانب والوطنيين ، فبينما الأجانب فى كل بلد متمتع بالحرّ اليُسّر من الاستقلال ، يخضعون للقضاء القومى ، نجد الأمر فى مصر على عكس ذلك ، فالوطنيون هم الذين يخضعون للقضاء الأجنبى ، فكأنهم هم الغرباء ، والأجانب هم أصحاب البلاد ، ولا يوجد فى العالم أمة تحترم نفسها وتشعر بالسكّامة ترضى بمثل هذا النظام ، لأنه فضلاً عن منافاته لركن هام من أركان الاستقلال ، وهو ولاية القضاء ، فإنه نظام جارح للعزة القومية ، باعث على الذل والهوان ، إذ كيف يستشعر السكّامة قوم يخضعون فى معاملاتهم مع الأجانب إلى قضاء أجنبى قائم فى عقر دارهم ؟؟

قلنا ونكرر القول إن القضاء المختلط هو فى الواقع قضاء أجنبى بكل معانى السكّامة ، وما العنصر المصرى فيه إلا أقلية لا ترفع عنه الصبغة الأجنبية ، وإذا دخلت يوماً^(١) أمة محكمة من المحاكم المختلطة ، ابتدائية كانت أو استئنافية ، جزئية أو كلية ، بل إذا دخلت أقلام الكتاب فى تلك المحاكم ، أو أقلام التنفيذ ، رأيت فى نفسك محكمة أجنبية ، ليس فيها للصبغة المصرية وجود ولا مظاهر ، فالقضاة غالبهم من الأجانب ، ولا يُسمح لقاضٍ مصرى أن يرأس جلسة ما ، واللغة الأجنبية هى لغة المرافعات والأحكام ، لغة التخاطب والتعام ،

(١) كُتِبَ هذا سنة ١٩٣٢

لغة الإعلانات والتنفيذات ، لغة القضاة والكتابة ، والموظفين والمحضرين ، بل الحجاب والفراشين

أما اللغة العربية ، لغة البلاد وأهلها وحكومتها ، فلا وجود لها في تلك المحاكم ، ولا يلتفت إليها أحد ، ومن أراد أن يتكلم بها لا يجد من يسمع له إلا إذا شاء المترجم أن يترجمها للغة الأجنبية ، فرنسية كانت أو إيطالية ، والمتقاضون من الأهالي يدخلون هذه المحاكم فيشعرون أنهم فيها غرباء ، ولا يفهمون شيئاً مما يجري حولهم ، ويُقضى في مصيرهم ومصير أموالهم وأملأهم وشر فهم ووجودهم ، دون أن يدروا ماذا يفعل بهم

فالقضاء المختلط هو إذن قضاء أجنبي ، فيه أفتيات على ولاية القضاء ، أى على ركن مهم من أركان السيادة القومية ، وفيه أيضاً أفتيات على السلطة التشريعية ، لأن الدول المتمتعة بالامتيازات الأجنبية ، قد نالت بإنشاء هذا النظام حقاً جديداً ، ذلك أن التشريع الذى يسرى على الأجانب لا يكون نافداً فيهم إلا بموافقة الدول صاحبة الامتيازات ، فالنظام المختلط لم يقتصر على إنشاء قضاء أجنبي نافذ الأحكام على الرعايا الوطنيين وعلى حكومة البلاد ، بل خول الدول الأجنبية حق التدخل في التشريع الذى يسرى على رعاياها ، وهذا حق لم يكن لها قبل إنشاء المحاكم المختلطة

وقد تجلى تمسك الدول بهذا الحق حين وقع الخلاف بين الخديو اسماعيل والدائنين في أواخر حكمه ، فإنه لما صدر مرسوم ٢٢ إبريل سنة ١٨٧٩ بتسوية الديون ، وعلى أن هذا المرسوم لم ينتقص شيئاً من حقوق الدائنين ، فإن الدول احتجّت على صدوره واستمسكت بلائحة ترتيب المحاكم المختلطة ، واعتبرت أن لا حق للحكومة المصرية في أن تصدر أى قانون يتعلق بحقوق لأجانب بأى طريقة ما من غير موافقة الدول ، وهذا ما جعل الكاتب الفرنسى المسمى « جابريل شارم » يقول في بحثه المنشور بمجلة العالمين الفرنسية :

« إن القضاء المختلط الذى كان في نظر أنصار القضاء الفصلى ينتقص حقوق الأجناب حيال الوطنيين قد أكسبهم على العكس سلطة أقوى وأكبر مما كانوا يستمدونه من الامتيازات الأجنبية ، فإنه بمقتضى الإصلاح القضائى (المختلط) لا يمكن وضع أى نظام مالى يمس الأجانب سواء من الحكومة المصرية أو من الباب العالى من غير موافقة الدول » (١)

فهذا القول الذى يقوله كاتب سياسمى أوروبى قوى الدلالة على أن مصر حسرت بإنشاء

القضاء المختلط استقلالها التشريعي ، والواقع أن المحاكم المختلطة شاركت الحكومة في سلطة التشريع ، وسلبت منها هذه السلطة بالنسبة للأجانب ، ولم يعد في مقدور الحكومة أن تصدر قانوناً نافذاً عليهم إلا إذا صدقت عليه الجمعية التشريعية للمحاكم المختلطة ، أي أن هذه الجمعية صارت سلطة قائمة تفعل السلطة القومية المثلة في هيئاتها التشريعية ، وهذا سلب لأخص أركان الاستقلال ، وقد خسرت مصر هذا الحصران بماهدة أبرمتها ، لأن إنشاء القضاء المختلط هو نتيجة اتفاق بينها وبين الدول ، فلا سبيل إلى التحلل من قيود هذا الاتفاق أو الماهدة إلا بماهدة أخرى ، وذلك بعد أن كانت حرة من هذه القيود ، ولم تكن مقيدة من الوجهة القانونية والدولية إلا بمعاهدات الامتيازات كما أبرمتها تركيا ، وكما كانت تطبق فيها ، وقد رأيت أن أحكام هذه الامتيازات أخف وطأة من القيود الواردة في نظام القضاء المختلط ، بل لا تكاد تذكر بجانبها شيئاً

فمن الناحيتين القضائية والتشريعية ، يتمثل في وجود المحاكم المختلطة الاعتداء البالغ على السيادة الأهلية وعلى الاستقلال القوي ، كما أنه يعارض النظام الدستوري والبرلماني في البلاد ، لأن البرلمان لا يستقل بالتشريع فيما يخص حقوق الأجانب ومصالحهم ويزداد هذا الاعتداء ظهوراً وجساماً باتساع المعاملات بين الوطنيين والأجانب ، إذ لا شك أنه بسبب تكثر المازحين إلى مصر من الأجانب ، قد ازداد تبادل المعاملات بينهم وبين الوطنيين ، وأصبحت المصالح بين الفريقين متشبكة ، وحيثما وجدت هذه المصالح صار الفصل في المنازعات التي تنشأ عنها من اختصاص القضاء المختلط ، أو بعبارة أوضح القضاء الأجنبي ، وكل تشريع يخص الأجانب عن قرب أو بعد لا يسرى عليهم إلا إذا وافقت عليه الجمعية التشريعية للمحاكم المختلطة

ومهما يكن لهذا النظام من أنصار فهم لا يكتفون أنه مظهر من مظاهر التدخل الأجنبي ، وأنه ضرب من ضروب الوصاية الأجنبية التي تلتقص السيادة القومية في أخص أركانها ، في ولاية القضاء ، وفي سلطة التشريع ، وفي النظام الدستوري والبرلماني ويجب أن لا ننسى أن هذا النظام لا يمثل العدالة في قدسها ، بل يمثل أولاً وقبل كل شيء رعاية المصالح الأجنبية وإهدار حقوق الأهليين في سبيل تلك الرعاية فمن يوم أن أنشئت المحاكم المختلطة توطدت مصالح الدائنين الأجانب من الشركات والأفراد ، واستقر الرهن العقاري ونزع الملكية على قواعد مضيعة لأموال المدينين من الأهليين وحقوقهم ، ولا يوجد في العالم محاكم تشبه المحاكم المختلطة في قسوة إجراءاتها

خيال المدينين ، وتعريض أملاكهم وأموالهم للبيوع الجبرية بأبخس الأثمان ، وبأمرع من لمح البصر ، وتحميلهم فادح النفقات والمصاريف الرسمية وغير الرسمية

وقد كانت حرباً على مصر وعلى الخديو اسماعيل الذى أنشأها ، فانه لما ارتبكت أحواله المالية أصدرت هذه الأحكام جزافاً للدائنين الأجانب ، وتشددت في تنفيذها ، وأسرفت أقلام محضريها في اقتضاء ما كان يحكم به على الخديو ، حتى أوقعت الحجز على منقولات القصور الخديوية ، وأعلنت بيعها بالمزاد ، وأظهرت من التحيز للأجانب في دعاوهم على الحكومة ما جعلها مضرب الأمثال في امتحان العدالة ، فكادت من الكوارث التى أتفلت كاهل الخزنة والبلاد بالمقارم الباهظة ، ورأى اسماعيل من تحيزها للأجانب ما جعله ينقم من نوبار باشا الذى كان السبب في إنشائها ، وفي ذلك يقول القاضى الهولاندى فان بلمن : « إن المحاكم الأجنبية (كذا يسميها) صارت سلطة أقوى من الحكومة المصرية ، وقد أدرك الخديو اسماعيل في الوقت الأخير وبعد وقوع المخطور أنه بإرامه الاتفاقات المنشئة لهذه المحاكم قد خلق لنفسه أسياً جديداً ، إلى جانب سيادة القنصليات » ^(١) ، وقال في خضوع تلك المحاكم للمؤثرات الأجنبية ^(٢) : « إن هذه المحاكم التى يرتعد لها الخديو والباشوات لم تكن مستقلة تمام الاستقلال عن العنصر الأجنبي في مصر ، فبينما حكومة البلاد عزلاء أمامها ، كان الأجانب يمدونها محاكمهم ، ويرون أنها أنشئت خصيصاً لمناصرتهم في جميع الأحوال ، والقضاء لمصلحتهم ضد العرب والترك والخديو ، فكانوا منها في موقف حصين ، إذ يحميهم رأى العام الأوروبى ، والمحامون ، ورجال الأعمال ، والصحف ، فضلاً عن المال الذى هو عدة السكفاح ، وتشدد أزرهم قوات القنصليات والدول ، والجاليات الأوروبية ، التى تتحفز لمهاجمة كل قاض وكل محكمة لا تنحاز إلى جانبهم ، وكان التأثير الأجنبي الواقع من الجاليات الأجنبية كالفرنسية والإيطالية ، وحتى اليونانية ، والرعايا المتمتعين بالحمايات ، يبدو أكثر ما يكون في الاسكندرية ، حيث تبذل دار البورصة جهودها للسيطرة على سراى الحفانية (المحكمة المختلطة) المجاورة لها »

وقال في موضع آخر (ج ١ ص ٢٥٥) : « إن المحاكم المختلطة تحت تأثير الضغط الأجنبي قد أسرفت في إصدار الأحكام ضد الحكومة والخديو لصالح الأجانب من المقاولين والوردين أو من الأفاقين من مختلف النحل ممن كانوا يطالبون بما ليس لهم حق فيه ، أو بأضعاف

(١) و(٢) مصر وأوروبا للقاضى المختلط فان بلمن ج ١ ص ٢١٦ و ٢١٧

ما يستحقون ، ولقد أدى الإسراف في هذه الأحكام إلى تضخم الديون السائرة التي أنقلت كاهل الحكومة وتفاقم التكلفة التي تولدت منها » .

وقال أيضا : « إن المحاكم المختلطة هي أداة للسيطرة الأوروبية والاستغلال الأجنبي في مصر ، فهي محاكم أجنبية ، تقضى بين الناس بلغة أجنبية ، وتطبق قانونا أجنبيا ، ونفعها للبلاد ضئيل ، أما ضررها فكبير على الشعب المصرى ولا سيما الفلاحين ، ولقد اعتدت على سلطة الحكومة المصرية والحدوى ، وخدمت بأحكامها التحالف الأجنبي الذى يستغل البلاد ، وبعد عملها على الأخص في البيوع الحبرية والرهون المقارية كارثة على مصر » (١)

ومما يذكره أنصار هذا المظام في معرض دفاعهم عنه أنهم يعدون افتتاح المحاكم المختلطة إحدى الحوادث الثلاث البارزة في عصر اسماعيل ، فيضمونها بجانب افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ ، وإنشاء صندوق الدين سنة ١٨٧٦ ، (٢) فهذا السياق يدل على حقيقة هذا النظام ، فلا نزاع في أن قناة السويس وصندوق الدين هما من المنشآت التي نقصت استقلال مصر المالى والسياسى ، وطبيعى من وجهة النظر الأوروبية أن يوضع بجانبهما إنشاء المحاكم المختلطة ، لأن وجود هذه المحاكم هو نقض لاستقلال البلاد القضائى والتشريعى

ومن أبعد الآراء عن الصواب ما يزكرونه من أن وجود هذه المحاكم ضرورى لنهضة البلاد وتقدمها ، وأن رؤوس الأموال الأجنبية ما كانت لتستغل مرافق البلاد إذا لم يكن يحكمها هذا النظام ، ولعمري ليس يسمع العقل أن يسمي مثل هذا المنطق الذى يقتضى أن لا تكون نهضة ولا يكون تقدم إلا بهدم استقلال البلاد

فليت شعري ألم يكن في البلاد نهضة وتقدم في عصر محمد على ، أى قبل أن تنشأ المحاكم المختلطة ؟ أو ليس في البلاد المستقلة نهضة اقتصادية دون أن يكون بها مثل تلك المحاكم ؟

ليست المسألة مسألة نهضة وتقدم ، بل هي استقلال الأقوياء للضعفاء ، فوجود هذه السلطة القضائية والتشريعية الأجنبية في البلاد لا يعدو أن يكون مظهرا من مظاهر تدخل الدول الأجنبية في شؤون مصر ، واهدارها استقلالها ، فليس ثمة شك في أن هذه المحاكم إنما وجدت لحماية المصالح الأوروبية ، فهي مظهر من مظاهر الحماية أو الوصاية الأجنبية التي تعددت أشكالها

ومن الخطأ ما يستشهد به أنصار هذا النظام من التجاء طائفة من المصريين إلى المحاكم

(١) مصر وأوروبا للقاضى المختلط فان بجلن ج ١ ص ٣٤١

(٢) الكتاب الذهبى للمحاكم المختلطة ص ٤٣٢

المختلطة في منازعاتهم ، ويتخذون هذا ذريعة لتسويةها ، ويقولون إن هذه الظاهرة هي شهادة من المصريين بصلاح هذا النظام^(١)

فليس مجهولا أن المصريين الذين يتجالبون على القانون لرفع دعاوهم أمام المحاكم المختلطة لا يقصدون إلا إرهاب مدينهم بجرم أمام محاكم لا يعرفون لغتها ويصلون في إجراءاتها ، ويحتلمون من المصاريف والنفقات الباهظة ماننوء به كواهلهم ، وايس مجهولا أن قضايا المطالبة بالديون في المحاكم المختلطة تنتهي في الغالب بما يتخللها من فداحة المصاريف القضائية وغيرها إلى اقتضاء الدين اضمافا مضاعفة ، وتؤدي إلى خراب الدينين وتجريدهم من أملاكهم وأموالهم

فهذه الوسيلة التي يلجأ إليها فريق من الدائنين المصريين هي ذريعة للتشكيل بمدينهم ، وهي لا تنهض دليلا للدفاع عن هذا النظام ، بل هي من أظهر عيوبه

وصفوة القول ان نظام القضاء المختلط قد قضى سيادة مصر واستقلالها في ولاية القضاء والتشريع ، وقد كان هذا النظام ولم يزل أداة لاستغلال مصر واستعبادها اقتصاديا وماليا ، وإن المصري الذي يستطيع إلغاء المحاكم المختلطة وإحالة اختصاصها إلى المحاكم الأهلية يسدى إلى مصر حقاً أعظم خدمة ، وينال تقدير لوطن عن جدارة واستحقاق ، ويخلد اسمه إلى الأبد في سجل الحركة القومية^(٢)

(١) الكتاب القمبي للمحاكم المختلطة من ١٧٧ و٢٤٦

(٢) كُتب هذا سنة ١٩٣٢ ، تاريخ ظهور الطبعة الأولى ، ثم ألغيت الامتيازات الأجنبية بعد ذلك بموجب معاهدة « مونترو » في ٨ مايو سنة ١٩٣٧ وقد نصت على إلغاء هذه الامتيازات ، وعلى بقاء المحاكم المختلطة لغاية ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، أى مدة اثنتي عشرة سنة ، وهي المدة التي سميت « فترة الانتقال » وبانتهائها تلغى المحاكم المختلطة ويصبح الاختصاص كله للقضاء الوطني .

الفصل الخامس عشر

الحالة المالية والاقتصادية

بدأت حالة البلاد المالية مزدهرة في أوائل حكم اسماعيل ، إذ صادفتها الحرب الأهلية الأمريكية^(١) التي أدت إلى نقص محصول القطن الأمريكي وصادراته ، وزيادة إقبال المصانع على القطن المصري وارتفاع أسعاره ، فكانت سنوات الحرب سنوات يسر ورخاء لمصر . كان محصول القطن المصري سنة ١٨٦٠ لا يزيد عن نصف مليون قنطار تقريبا ، بيع بثمن مقداره ٨٨٧ر١٠٧راج ، وبلغ ٥٩٦ر٣٠٠ قنطار سنة ١٨٦١ وبيع في تلك السنة بـ ٨٨٠ر٤٣٠راج . ثم صعد في السنوات التالية وتضاعف سعره كما تراه في البيان الآتي :

صادرات القطن	متوسط سعر القنطار
سنة ١٨٦١	٥٩٦ر٣٠٠ قنطار
سنة ١٨٦٢	٧٢١ر٠٥٢
سنة ١٨٦٣	١١٨١ر٨٨٨
سنة ١٨٦٤	١٧١٨ر٧٩١
سنة ١٨٦٥	٢٠٠١ر١٦٩
	٢٨٠
	٤٦٠
	٧٢٥
	٩٠٠
	٦٣٥(٢)

فترى من هذه المقارنة مبلغ الزيادة الكبيرة في الثمن ، ويتبين منها مقدار ما دخل البلاد من النقد مقابل بيع القطن ، وترى أيضا مقدار اطراد الزيادة في المحصول ذاته ، ولا غرو فإن ارتفاع أسعار القطن زاد في إقبال الناس على زراعته ، فصار محصوله سنة ١٨٦٥ أربعة أمثال ما كان عليه سنة ١٨٦٠

ويتبين من الجدول الآتي اطراد الزيادة في سعر القنطار من رتبة جودفير مدى السنوات الخمس التي استمرت فيها الحرب الأمريكية مع مقارنتها بالسنتين السابقتين عليها :

(١) ابتدأت سنة ١٨٦١ وانتهت سنة ١٨٦٥

(٢) كتاب لإحصاء مصر سنة ١٨٧٣ ص ١٧٤ Statistique de l'Egypte ، وبيان السعر عن الإحصاء الوارد في « الأهرام » عدد ٢٥ يونيو سنة ١٨٩١

السنة	١٨٥٩	١٨٦٠	١٨٦١	١٨٦٢	١٨٦٣	١٨٦٤	١٨٦٥
أقل سعر للقنطار (بالريال)	١٠ $\frac{1}{4}$	١١	١١ $\frac{3}{4}$	١٦	٣٠	٣٧	٢٢ $\frac{1}{2}$
أقصى سعر للقنطار (بالريال)	١٤ $\frac{1}{4}$	١٣	١٧ $\frac{1}{4}$	٣٢	٤٦ $\frac{1}{4}$	٥٢	٤١ (١)

على أنه لم تكد الحرب الأمريكية تنتهى سنة ١٨٦٥ حتى حدث رد فعل فى أسعار القطن ، وبدأت الأزمة فى مصر تلك السنة ، لما كان متوقعا من منافسة المحصول الأمريكى للقطن المصرى ، ويتبين من الجدول الآتى تناقص أسعار القطن ومحصوله مدى السنوات التى أعقبت الحرب

صادرات القطن	متوسط سعر القنطار
سنة ١٨٦٥	٢٠٠١ر١٦٩ قنطار
سنة ١٨٦٦	١٢٨٨ر٧٦٢ D
سنة ١٨٦٧	١٢٦٠ر٩٤٦ D
سنة ١٨٦٨	١٢٥٣ر٤٥٥ D
سنة ١٨٦٩	١٢٨٩ر٧١٤ D
سنة ١٨٧٠	١٣٥١ر٧٩٧ D
سنة ١٨٧١	١٩٦٦ر٢١٥ D
	٣١٥ (٢)

كان من نتائج صعود أسعار القطن فى سنوات الحرب الأمريكية أن انغمس الأهليون فى الترف والإسراف ، وتوسعوا فى النفقات ، واستدانوا من المرايين بفاحش القوائد بأمل استمرار الصعود فى أسعار القطن ، ولم يتبصروا فى العواقب ، فركبهم الديون ، وأخذت الحالة تسوء فى نهاية سنة ١٨٦٥ ، إذ أخذ الدائنون يطالبون بديونهم ، وحدثت أزمة عاجلتها الحكومة بالتدخل بين الدينين ودائيتهم صوتا للثروة العامة ، وضعا بها أن تنتقل إلى أيدي المرايين والتجار والماليين الأجانب ، فتمهدت بسداد ديون الأهليين على أن ترجع بها عليهم كما تقدم بيانه (ص ٢٩)

تأثرت الحالة المالية بسبب هذه الأزمة ، على أنها لم تكن السبب الوحيد لسوء الحالة ،

وقد كانت أزمة طارئة لا تلبث إذا عولجت بالحكمة وحسن التدبير أن تزول وتعود البلاد سيرتها من الثبات والتقدم ، ولكن السبب الجوهرى لسوء الحالة هو توالى الديون الفادحة التى افترضها الخديو اسماعيل وتكاملنا عنها فى الفصل الثانى عشر ، فإن هذه القروض قد حملت البلاد حكومة وشعباً عبثاً فادحاً عجزت آخر الأمر عن احتمالها ، وناهيك بقروض أفضت بالحكومة إلى الإعسار وتدخل الدائنين فى إدارتها ، فكان شأنها شأن المدين الذى ركبته الديون وعجز عن السداد ووضعت أملاكه وأمواله تحت الحراسة القضائية فالقروض إذن هى السبب الأساسى لسوء حالة البلاد المالية ، وقد ظهر أثرها فى اختلال توازن الميزانية ، إذ ابتلعت فوائد الديون معظم موارد الدخل ، ولم يبق من هذه الموارد إلا النزر اليسير لإنفاقه على حاجات البلاد ومرافقها

الميزانية فى عهد اسماعيل

لم يكن للحكومة ميزانية بالمعنى الذى نفهمه اليوم ، لأن الخديو لم يفرق بين مالية الحكومة وماليته الخاصة ، بل كان يعتبرهما أسراً واحداً ، وكانت كل أموال الدولة دهره إرادته ، يتصرف فيها كما لو كانت أمواله الخاصة ، ومن هنا جاء الخلط وسوء الإدارة وضياع الأموال بغير حساب ولا رقيب ، ولا يمكن أن يطلق لفظ « ميزانية » على تلك الأرقام الإجمالية التى كانت الحكومة تنشرها عن إيراداتها ومصروفاتها ، لأن هذه الأرقام لا تبين حقيقة الإيراد والمصرف ، ولم تكن مطابقة للواقع ، فإن كثيراً من أبواب الإيراد كانت تغفل فى الميزانية ، ولا يعرف أين تذهب متحصلاتها ، ولم يكن من المحتمل أن ميزانية يتولى وضعها وتنفيذها وزير مالية مثل اسماعيل باشا صديق مدة ثمانى سنوات متوالية تكون ميزانية جديده يُعرف منها حقيقة الدخل والخرج ، بل لابد أن تكون مثال القوضى والخلل ، ولم يكن للمجلس الخصوصى (مجلس الوزراء) ولا لمجلس شورى النواب تأثير فعلى فى المسائل المالية ، بل كانت لإرادة الخديو هى القانون ، وأوامره ، حتى الشفوية ، هى النافذة فى كل الشؤون

ميزانية سنة ١٨٧١ — ١٨٧٢

نشر هنا مفردات ميزانية سنة ١٨٧١ — ٨٢^(١) كنموذج للميزانيات فى ذلك العهد :

(١) عن « الوقائع المصرية » عدد ١٠ أغسطس سنة ١٨٧١ بعد أن حولنا الأكياس إلى جنيهاً مصرية

الإيرادات

٤٠٠	جنيه
٤,٥٢٣,٦٦٥	أموال وعشور الأتبان بما فيها المتحصل من ضريبة السدس
١٤٣,٠٣٥	عشور ونخيل
١٥٥,٥٨٠	ويركو (ضريبة) أبواب الحرف مربوطة على اعتبار المشغولات
	رسوم المحاكم الشرعية وعوائد مبيعات الأتبان والأملاك وعوائد الأوزان
٨٦,٧٨٠	وعوائد الذبيح وغيره
٧,٩٢٠	أموال جهات الواحات
١٤,٠١٥	عوائد زبوت وأملاك
٢٩,٨٩٠	إيجار أتيان الميرى
٦٠٠	عوائد كورنتينه وغيره
٤٩٢,١١٠	إيراد الجمارك
٥٦٢,٨٨٥	صافي إيراد السكك الحديدية
١٠٠,٠٠٠	صافي إيراد السودان
١٧٥,٠٠٠	إيراد الملاحة
١٧٠,٣١٠	أرباح أسهم قناة السويس
١٨٥,٠٠٠	أرباح ورق التمتعة وتمعة المصوغات وغيره بالمالية
	أموال الالتزامات وهي التزام المطرية والرسالة والنظرون والأشماك وغيره
٢٥٨,٧٩٥	وإيرادات الهاويسات
	إيجار أتيان وأملاك الميرى ورسوم مبيعات الأملاك والأتيان بمصر
١٨٥,٥٠٠	واسكندرية ودمياط ورشيد
٢٠٢,٥٣٥	إيراد المحافظات

جنيه
٧,٢٩٣,٦٢٠

مجموع الإيراد

المصروفات

جنيه

٣٠٠,٠٠٠	مخصصات الخديو
١١٠,٧٢٥	مخصصات العائلة الخديوية
٦٥٨,٣٣٥	ويركو الامتانة (الجزية)
٢٦,٨٠٠	ديوان الداخلية وأعضاء المجلس الخصوصى (مجلس الوزراء)
٧٠٠,٠٠٠	ديوان الجهادية والمدارس الحربية
١٥١,٧١٠	ديوان المالية وملحقاته
٢١٠,٠٠٠	ديوان البحرية ووابورات النيل
٩,٠١٥	ديوان الخارجية
	مجلس الأحكام ومجالس الدعاوى والاستئنافات ومجلس التجار (المحكمة التجارية)
٣٣,٦١٠	
١٤٨,٠١٥	مديريات الأقاليم بحرى وقبلى
٠١٧,٨٧٥	ديوان الأشغال العمومية
٠٣٦,٣٤٥	مجلس الصحة والاستباليات
٠٨٥,٢٢٥	دواوين المحافظات
٠٨٩,٢٨٠	ضبطيات مصر والاسكندرية
٥٣,٠٢٠	ديوان المدارس (وزارة المعارف) ومكاتب الدروس
٢٨,٣٠٠	ديوان الجمارك

مرتبات ومعاشات

١٧,٩٥٠	مرتبات حريم وإشرافات
٢١٣,١٦٠	مرتبات أرباب المعاشات والموظفين
٤٢,٨٦٥	قيمة المرتب إلى الأشخاص المستودعين
٦٦,٧٧٠	مخصصات الحج الشريف والتكايا
	وربح أسهم قناة السويس الذى أعطى لها لمدة معلومة مقابل ثمن الأملاك والأراضي
١٧٠,٣١٠	

تابع المصروفات

جنيه	احتياطي
٢٠٠,٠٠٠	

مخصصات القروض

٢٥٨,٥٠٠	دفعية قرض سنة ١٨٦٢
٦٠٤,٧٨٥	دفعية قرض سنة ١٨٦٤
٩٢٩,٤٦٠	دفعية قرض سنة ١٨٦٨
٥١,٤٨٠	القومبانية المجيدية
٥٧٢,٨١٠	قرض السكة الحديدية

دفعيات الأشغال العمومية الجارية وذلك

عن المستحق في سنة ١٢٨٨ هـ

٢٩٢,٥٠٠	إنشاء رصيف ميناء الإسكندرية
١٣٨,٨٧٠	إنشاء ميناء السويس
١١٥,٧٢٥	إنشاء التزعة الاسماعيلية بما فيها عمليات القناطر
٢٨,٩٣٠	كوبرى قصر النيل
٥٣,٩٠٠	تطهير ترعة المحمودية
٢,٨٢٥	تركيب فتارات السويس
٦٩٤,١٩٠	مجموع المنصرف

الزيادة (المزعومة) في الميزانية

جنيه	الإيراد
٧,٢٩٣,٦٢٠	
٦,٩٤١,٩٠٥	المنصرف
٣٥١,٧١٥	الوفر (المزعم)

وقد أوردنا في الفصل السابق الأرقام التي كانت الحكومة تنشرها عن الميزانيات السفوية

وتقدمها لمجلس شورى النواب ، وأظهرنا الشك في صحة هذه الأرقام ، فإن ما ورد فيها من زيادة الدخل على الخرج لا ينطبق على الواقع ، ولما تولت لجنة التحقيق الأوروبية فحص الميزانية من سنة ١٨٧٧ تبين مبلغ ما فيها من المعجز وإليك البيان :

السنة	الإيراد جنيه	التصرف جنيه	المعجز جنيه
١٨٧٧	٩٥٨٩٩٠٠	١٠٩٧٢١٠٠	١٣٨٢٢٠٠ (١)
١٨٧٨	٧٤٣٢٩٨٢	١٠٨٧٣٥٤٨	٣٤٤٠٥٦٦ (٢)
١٨٧٩	٩٩٤٩٩٠٠٠	١٠٣٣٠٠٠٠	٣٨١٠٠٠

الضرائب

لم تسكن للضرائب قاعدة معلومة ولا قوانين أو لوائح يعرف منها حدود ما يجبي من الأهلين ومواعيد الجباية ، بل كانت المسألة متروكة لأهواء الحكومة ، وكان يكفي كلما احتاج وزير المالية إلى النقود أن يطلب من كل مدير مبلغاً من المال « لاحتياج الحكومة إليه » ، فيصدع المدير بالأمر من غير بحث فيما إذا كانت المديرية أدت ما عليها من الضرائب أم لا ، فيوزع المال المطلوب على المراكز ويؤمر كل عمدة بتحصيل نصيبه في هذا المطلوب ، فهوى الحكومة إذن كان هو أساس النظام المالى وقاعدة الضرائب في ذلك العصر ، ولم يكن ثمة رقابة على مقدار ما يجبي وما يدخل خزائن الحكومة ، بل كانت الأيدي تتقاسمه من يوم جبايته إلى حين إنفاقه

كتب القاضى الهولندى فان عمن يصف هذه الحالة كما شاهدها بقوله : « كانت الأمور تجري في عهد الخديو السابق (اسماعيل باشا) ووزير ماليته المفتش (اسماعيل صديق) على النوال الآتى : يؤدى المدير كل مرة إلى وزير المالية المبلغ المطلوب منه ، ولا يصل كله إلى خزائن الحكومة ، بل يقطع الخديو جزءاً منه ، ثم يليه المفتش فيقطع جزءاً آخر ، والمدير لا يفوته قبل ذلك أن يستبق لنفسه نصيباً مما جباه ، ومأمورو المراكز يسبقون المدير إلى هذه الوسيلة ، ولم يكن ثمة عقبات تعترض هذه التصرفات ، لأن القوانين المالية كانت مبهمة

(١) و(٢) عن التقرير النهائى للجنة التحقيق الأوروبية المنشور في الكتاب الأمفر الفرنسى ١٨٧٨ — ٧٩ من ٢٠٦ و ٢٠٧ ، ويلاحظ أن المعجز يزيد عما قدرته اللجنة في تقريرها الابتدائى الذى أوردنا خلاصته ص ٧٠

غامضة ، والضرائب تجبى أحيانا مقدما ، وقد نجحى الحكومة أكثر مما تستحقه ، ولا يستطيع الممولون أن يرفعوا شكواهم ، وإذا شكوا فلا تسمع لهم شكوى ، لأن الحكومة لا تعطى إحصاءات بما يدفع لها من الأموال ، ولأن الناس يمشون في جو من الاستبداد والمحسوبية والإرهاب ^(١)

ولم تكن الضرائب موزعة على الأهليين توزيعا عادلا ، بل كانت الأهواء تتحكم في إعفاء المتصلين بالحدود وحاشيته ، وإرهاق الفلاحين بفادح الاتاوات لسد العجز في ميزانية الحكومة ، وكانت أطيان الحدو لا تدفع الضرائب ، وبالرغم من قرار مجلس شورى النواب في دور انعقاده الثاني سنة ١٨٦٨ في تعديل الضرائب وجعل ترتيب درجاتها منوطاً بمندوبي الحكومة ومن يرافقهم من العمدة والأعيان فإن العدل كان أبعد ما يكون في ربط الضرائب على الأطيان أو على النخيل

وقد زادت الضرائب في عهد اسماعيل زيادة مطردة ، وبدأت الزيادة منذ تورط في القروض ، إذ لم يجد مورداً لسداد فوائدها السنوية سوى زيادة الضرائب ، فكان يزيد بها كلما احتاج إلى المال لينفقه على مطالبه الكثيرة وعلى سداد فوائده الديون

من أجل ذلك ابتدعت الحكومة أنواعا جديدة من الضرائب ، كالسندس ، والري والإعانة ^(٢) والمقابلة ^(٣) ، وضريبة ترعة الإبراهيمية ، وهي ضريبة إضافية فرضت على الأطيان المنتفعة بهذه التركة ، وما ربط من الموائد على المباني ، ومعاصر الزيوت ، ومعامل الدجاج ، وما تقرر على الدواب ، كضريبة المواشي وعوائد الأغنام ، وعوائد دواب الركوب ، والعربات بمصر والاسكندرية ، وما فرض على الأشخاص مثل الوركوكو ، أي الضريبة على أرباب الحرف والصناعات ، والضريبة الشخصية ، وعوائد الرخص للقبانية والدلالة على ما يباع من المصوغات ، وعوائد الصوف ، والدخولية ^(٤) ، وضريبة الملح ^(٥) ، ورسم القميدة وكان يؤخذ

(١) مصر وأوروبا للقاضي المختلط فان يعلن ج ١ ص ٦٠

(٢) سبق الكلام عنها ص ١٠٢ و ١٠٦ و ١٦٣ و ١٦٤ (٣) راجع ص ٣٩

(٤) مما يدل على كثرة أصناف الضرائب التي فرضت في عهد إسماعيل أنه صدر مرسوم في ١٢

يناير سنة ١٨٨٠ أوائل عهد توفيق باشا قضى بالناء نيف وثلاثين صنفا منها

(٥) منشأ هذه الضريبة أن الحكومة كانت تحتكر الملح ففرضت على كل فرد من الأهليين رسماً أو ضريبة مقابل ما يقتض أن يصرف له من الملح في السنة ، وبلغ ما كانت تحصله الحكومة من هذه الضريبة ٢٠٠,٠٠٠ جنيه في السنة ، وقد رهننت متحصلاتها صم ما رهن وفاء لفرض سنة ١٨٧٣ ثم ألغيت في أوائل عهد توفيق باشا

بحساب عشرين قرشا على كل عرض يقدم لأحدى دوائر الحكومة الخ
وبلغ ما كان يدفع من المال وملحقاته عن الفدان الواحد في بعض السنوات خمسة
جنيهات ونصفا كما تقدم بيانه (ص ١٦٤) ، وهو مبلغ ينوء به المالك ويزيد عما يجبي الآن
من الضريبة على الفدان وعما كان يجبي في عهد سعيد باشا

كان ازدياد الضرائب على هذا النحو عبثا فادحا ، بل ظلما بالغا ، لأن المالك لم يكن
يبقى له من غلة أرضه شيء يذكر بعد أداء الضرائب وملحقاتها ، فلا عجب أن تؤدي
هذه الحالة بالأهلين إلى الضنك والبؤس ، وكانوا في كثير من الأحيان يضطرون إلى بيع
حاصلاتهم بأبخس الأثمان قبل أوان نضجها ليؤدوا من ثمنها قيمة الضريبة ، وكذلك كانوا
يضطرون إلى بيع مواشيهم ، وقد نشأ عن فداحة الضرائب أن هجر كثير من الملاك
أراضيهم وتركوها بورا ، وقد سمي هؤلاء « المتسحبين » وكثر عددهم بحالة أفلقت بال
الحكومة ومجلس شورى النواب ، فوضعت قانونا لتوزيع أطيان المتسحبين كما تقدم
بيانه (ص ١٥٨)

وزاد الحالة بلاء وضررنا سوء نظام الجباية وما اشتهر عن عمالها في ذلك الحين من
الظلم والرشوة والقسوة والإرهاق ، وكانت الحكومة لاضطرارها إلى المال تجبي الضرائب
مقدما ، وخاصة في سنوات العسر المالى ، فكانت تكره الأهلين على أداء الضريبة قبل حلول
موعدھا بتسعة أشهر ، وفي بعض الأحيان بسنة كاملة

وازدادت حالة الأهلين عسراً وضرراً بعد فرض نظام الرقابة الثنائية الأوروبية ونأليف
الوزارة المختلطة ، فإن العنصر الأوروبي في الحكومة لم يكن يعنيه إلا أن تجبي الضرائب
بمنتهى القسوة لوفاء أقساط الديون ، وجاء نقص النيل سنة ١٨٧٧ نقسا جسيما لم يسبق
له نظير في عهد اسماعيل ، فزاد الحالة الاقتصادية سوءاً ، إذ حرمت أطيان بأكلها وخاصة
في الوجه القبلى من الزراعة ، وظهرت عواقب هذا النقص سنة ١٨٧٨ ، فاشتد الكرب
بالناس ، وحدثت بالوجه القبلى مجاعة نشأت عن بوار الزراعة وفداحة التكاليف واقتضاء
الضرائب مقدما ، ومات بسبب هذا المجاعة عشرة آلاف شخص ونيف ، معظمهم من
مديريات جرجا وقنا وإسنا ، فكانت هذه الأيام من أسوأ ما رآه البلاد من البؤس
والشقاء الاقتصادى

وكان من نتائج زيادة الضرائب والإرهاق في جبايتها أن اضطروا الفلاحون من أجل أدائها
إلى الاستدانة ، لأن عمال الجباية كانوا يلجأون إلى الضرب بالكرباج لإكراه الأهالى على

أداء ما يطلب منهم ، فكان الأهالي يختارون أهون الشرين ، فيستدينون من المرابين ما يطلب منهم من المال ، ومن هنا تفاقمت ديون الأهالي ، فقد استهدفوا لآفة الاقتراض بالربا الفاحش ، حتى ركبتهم الديون ، ونزعت أملاك الكثيرين منهم ، وكان المرابون كلهم أو معظمهم من الأجانب ، أو من في حكمهم من الرعايا المشمولين بالحمايات الأجنبية ، فتغلغلوا من ذلك الحين في أملاك الأهالي ، وازداد نفوذهم وسلطانهم ، وأخذوا يجمعون الثروات الضخمة ، ويستعبدون الأهالي ، ومن ثم تعرضت الملكية المقارية في مصر للخطر

فحق ملكية الأتليان الزراعية لم يكدهم يقرر في عهد سعيد باشا ويتوطد في أوائل عهد إسماعيل حتى أصابه صدع شديد في أواخر هذا العهد ، وذلك على أثر طغيان سيل الإفريج ، وانتقال الملكية إليهم ، أو اكتسابهم عليها حقوق الرهن التي تجعل حق الملكية في حكم العدم ، وتجعل المالك في يد الدائن المرتهن أجيراً وأسيراً

وصف المسيو جارييل شارم هذه الحالة التي شاهدها بنفسه وصفاً مؤثراً قال فيه :
« إن الحالة التي تسترعى النظر هي مسألة الملكية الزراعية ، فإن الأتليان والتاجر أخذت تنقل من عدة سنوات (كتب هذا سنة ١٨٧٩) إلى أيدي الأوروبيين ، ذلك أن الإرهاق في فرض الضرائب على الفلاحين جعل بقاء الأرض في أيديهم أمراً بعيداً عن الإمكان

« كان الفلاح في عهد سعيد باشا يؤدي الضرائب من غير مشقة ، إذ كان يوفيهما من غلة أرضه ، ويبقى له بعد ذلك ما يقوم بأوده ، ويعيش به عيشة رغداً ، في بلاد اشتهرت بقله تكاليف المعيشة ، وفي أوائل عهد إسماعيل كان الفلاح أحسن حالاً وأكثر رغداً ، فإن ارتفاع أسعار القطن الناشئ عن الحرب الأمريكية جعل لإرادته يبلغ الضعف ، وما كان يبيعه من قبل بثلاثة جنيهات صار يبيعه بثانية أو عشرة جنيهات ، ولم ير الفلاح يسراً ورخاء مثلما رآه في ذلك العهد ، ولكن هذا اليسر ما لبث أن تبدل عسراً وضنكاً ، فقد هبطت أسعار القطن بعد انتهاء الحرب الأمريكية ، وهبط الدخل هبوطاً جسيماً ، وفي الوقت نفسه زادت مطالب الحكومة ، وأخذت الضرائب في ازدياد ، فاضطر الفلاح إلى أن يجود بكل ما كان مدخراً أو مخبوءاً عنده ، ولم يبق لديه إلا أرضه ، فإذا ما أرهاقته الحكومة في طلب الضرائب اضطر أن يلجأ إلى أحد المرابين الأجانب ليقرضه بالربا الفاحش ، ويرهن أرضه ، فإذا ما تأخر عن الوفاء سيق إلى المحاكم فتززع ملكيته وتباع أرضه بأبخس الأثمان ، وكان سعر القروض الربوية يبلغ أربعين أو خمسين في المائة ، ولوحظ كثيراً أن سيلا من

الرايين كانوا يتعمون جُباة الضرائب في القرى ليقترضوا الفلاحين المال المطلوب منهم بأغش الفوائد ، وقد تبلغ الفائدة ١٠ أو ١٢٪ في الشهر الواحد أى ١٢٠ إلى ١٤٤ في السنة»

ويقول المسيو شارم إن هذه الوسيلة قد أدت إلى هبوط قيمة الأراضي ، فالفدان الذي كان يباع (في أوائل سنى حكم اسماعيل) بثمانين جنيهًا صار يباع (سنة ١٨٧٩) بثمانية جنيهات فقط ، وإن الأجانب الذين يملكون الأراضي بطريق الزاد أو بطريق الإكراه كانوا يسومون الأهالي الخسف ويعاملونهم بأسوأ أنواع المعاملة^(١) وكتب القاضي الهولندي (فان بلمن) يصف هذه الحالة بما يوافق في الجملة وصف المسيو جابريل شارم ، وقد كتبت أقوالهما في أوقات متقاربة ، قال في هذا الصدد :

«انتشر المرابون انتشاراً هائلاً في عهد اسماعيل ، ونصبوا شبكهم في طول البلاد وعرضها ، يمتصون بها دماء الفلاحين ، ومعظم الرايين من الأروام والأوروبيين أو الرعايا المشمولين بالحمايات القنصلية ، والطريقة المخربة التي تجبى بها الضرائب مقدماً كانت في الواقع لصالح المسالين من رعايا القنصليات ، وفي بعض الأحيان كانت الحكومة تقترض من هؤلاء مبلغاً من المال ، على أن تسكل إليهم الرجوع على الفلاحين وجباية الضرائب منهم في جهة معينة ، فكانوا يجوبون القرى مصحوبين برجال السلطة ويستخلصون من الأهالي أكثر مما أدوه للحكومة وأكثر من الضريبة المستحقة»^(٢)

البذخ والإسراف

وزاد الحالة الاقتصادية سوءاً ضرب الإسراف التي ابتدعها الخديو اسماعيل والتي تكلمنا عنها في الفصل الحادى عشر ، فإنها اقتضت خروج أموال البلاد إلى غير أهلها ، سواء أ كانوا داخل البلاد أم خارجها ، ولا عجب فإن مادة الإسراف وصفوفه ومظاهره كانت أجنبية «من وارد أوروبا» ، فقددت البلاد ملايين الجنيهات تسربت إلى الخارج في وقت هي أحوج ما تكون إليها ، ونقص بذلك رأس مال الثروة القومية ، أضف إلى ذلك تلك الملايين التي أنفقها اسماعيل على ضفاف البوسفور ، فقد فقدتها البلاد وابتلعها تلك العاصمة النهمة إلى المال ، وقد رأيت كم بذل فيها من الرشا لرجال الاستانة ، وكم انفق فيها على إقامة

(١) مجلة المالين الفرنسية عدد أغسطس سنة ١٨٧٩ ص ٧٩٧

(٢) مصر وأوروبا للقاضي المختلط فان بلمن ج ١ ص ١٣١

الحفلات والولائم ، وكان لا يكاد يمر عام إلا ويقضى الخديو بالاستقانة أو بأوروبا رداً من الزمن ينفق فيه الأموال بغير حساب ، وكانت رحلاته وسياحاته في العواصم والمدن الأوروبية تكلف البلاد الآلاف بل الملايين من الجنيهات ، وفي عهده ظهرت مدعة اصطيفاف المرأة والأعيان في الخارج ، تلك البدعة التي كلفت البلاد إلى الآن مئات الملايين من الجنيهات وكان الخديو مثلاً يحتذىه باشوات القطر وأمرأؤه وكبراؤه وأعيانه (والناس على دين ملوكهم) ، فقلدوه في البذخ والإسراف ، وتمشى داء الإسراف في مظاهر حياتهم الاجتماعية والشخصية ، كابتناء القصور والاستكثار منها ، والإيقاق من غير حساب على زخرفتها وتأثيثها ، وأسرفوا في حفلاتهم وأفراحهم ، وولائمهم وأسفارهم ، وملاهيهم وأهوائهم ، مما اضطر معظمهم إلى الاستدانة من المرابين والبنوك ، ورهن الأملاك والعقار ، فخربت بيوت عامرة ، وضاعت ثروات طائلة

استغلال الأجانب مرافق البلاد

ثم إن اصطفاء اسماعيل للأوروبيين وركونه إليهم واجتذابهم إليه ، كل ذلك مكّن لهم من مرافق البلاد ، فجاؤوا برؤوس أموال لهم استثمروها في إنشاء المتاجر والبنوك والبيوت المالية ، والشركات ، والمشارب والملاهي ومحال الدعارة ، فتفتحت الثغرات لخروج ثروة الأهلين إلى أيدي الأجانب ، وامتدت أيدي الأعيان والكبراء والفلاحين وسائر الطبقات إلى الاستدانة من البيوت الأجنبية ليشتروا الأطنان والعقار ، فوجدت في البلاد ثروات مادتها أجنبية ، ولا ريب في أن هذا الأساس يؤدي إلى تبعية الثروة القومية للأجانب ، دُولاً وشركات ، جماعات وأفراداً ، فالاستقلال المالي قد أصابه التصدع من هذه الناحية ، فضلاً عن النواحي الأخرى ، وأهمها القروض التي عقدها الخديو

صحيح أن بعض رؤوس الأموال الأوروبية قد ساعدت على تقدم البلاد ورفاهيتها ، لكن هذا التقدم كان على حساب الاستقلال الاقتصادي ، لأن كل تقدم مادته أجنبية هو بالنسبة للأمة أمر واسترقاق ، وذل واستعباد . زهما نالت الأمة من الرفاهية والثمرات والفوائد الوقتية فإنها لا تعدل تبعيةها وخضوعها لرؤوس الأموال الأجنبية ، هذا إلى أنها تصبح عرضة للأزمات والشدائد إذا ماسحبت الأجانب أموالهم لأي سبب ما ، فإن هذه الأموال لدخولها في بناء الأمة الاقتصادية تصبح جزءاً من كيانها ، وتشعر الأمة بالحاجة إليها ، فتكون أداة تهديد مستمر لها يجعلها أبداً خاضعة لإرادة الأجانب ، محتاجة إلى

استرضائهم ، والنزول على إرادتهم ، وأمامنا دليل قائم يؤيد هذه الحقيقة ، وهو أن تقدم الثروة العقارية المصرية بواسطة البنوك والشركات ذات رؤوس الأموال الأجنبية قد أفضى بثروة البلاد إلى أن أصبحت تحت سيطرة الأجانب وتحت رحمتهم ، وأصبح أكثر الملاك الوطنيين أجراء للأجانب ، وهذا ليس استقلالاً ولا تقدماً ، بل هو الاستعباد الاقتصادي الذي يستقيم حتماً الاستعباد السيامي ؛ لأنه لا يمكن لأمة أن تتحرر سياسياً وهي خاضعة في كيانها الاقتصادي للأموال الأجنبية ، ولا تحتاج هذه الحقيقة لإقامة الأدلة والبراهين عليها ، فاننا نلمسها بأيدينا في عصرنا الحاضر ، ولقد قام عليها الدليل في عصر اسماعيل ، فانه وضع في عنقه أغلال الأمر والنيل باعتماده على رؤوس الأموال الأجنبية ، وانتهى به الأمر إلى أن فقد استقلاله أمام نفوذ أصحابها وسلطانهم ، ثم فقد عرشه نزولاً على إرادتهم

ومما ساعد رؤوس الأموال الأوروبية على التغفل في مرافق البلاد إنشاء المحاكم المختلطة ، فإنها كانت ولم تزال حامية لهذه الأموال وسبيلها إلى تكييل البلاد والأهليين بقيود الرهون العقارية ونزع الملكية ، والسيطرة على مرافق الأهليين وحقوقهم وأموالهم ، كما بينا ذلك في الفصل الثالث عشر ، وبحسبك أن مصر لم تعرف تلك الرهون ولا عرفت نزع ملكية المدينين بشكل مفزع قبل إنشاء تلك المحاكم ، وبيان ذلك أن الرهن الحيازي كان هو المألوف في مصر قبل إنشاء القضاء المختلط ، ولم يكن ثمة خطر كبير من ورائه ، لأن الفلاح لا يتخلى بسهولة عن أرضه ولا يرضى بتسليمها للدائن منذ البداية طبقاً لأحكام الرهن الحيازي ، فكان طبيعياً ألا تميل نفسه إلى هذا النوع من الرهن الذي يشبه أن يكون تجرداً من الملكية ، فلما أشى النظام القضائي المختلط ووضعت قوانينه تقرر الرهن العقاري الجديد الذي بمقتضاه يرهن الدائن الأرض مع بقائها في حيازة المدين ، على أن يكون للدائن حق نزع ملكيتها جبراً إذا تأخر المدين عن الوفاء ، فهذا النوع الجديد من الرهن قد أغرى الملاحين والملاك بالتهافت عليه ، لأنه في الظاهر لا يخرج الأرض من حيازة صاحبها ، ولكنه في الواقع كارتة على الملكية العقارية ، لأن السهولة التي يقدم بها المدين على الرهن واطمئنانه بآدى الأمر إلى بقاء ملكه تحت يده ، وقلة تبصره في العواقب ، كل ذلك قد رغب إلى الأهليين الاستدانة بالربا العاخش وترتيب حقوق الرهن العقاري على أملاكهم ، وقد ابتهجوا بآدى الأمر لهذه الوسيلة التي تمكنهم من الحصول على المال ، ولكنها أدت إلى نزع أملاك المدينين وخروجها نهائياً من أيديهم إلى أيدي المرايين والبيوت المسالية الأجنبية ،

وليس أمهل أمام المحاكم المختلطة من إجراءات نزع الملكية ، والبيوع الجبرية ، ولا أدعى منها إلى الخراب ، لما تقتزن به من قسوة الإجراءات وفداحة المصاريف الرسمية وغير الرسمية ، فالرهون المقارية والبيوع الجبرية هي من الكوارث التي جاءت مع النظام القضائي المختلط والتي أدت إلى تسرب الثروة المقارية إلى أيدي الأجانب ، ولو كان في البلاد مشروع حكيم لحظر هذا النوع من الرهون كما منعه أخيراً بالنسبة لصغار الملاك في قانون الخمسة الأفدنة

والامتيازات الأجنبية عامة كانت من عوامل طغيان نفوذ الأجانب المالي ، لأنها فضلا عن أنها تجعل لهم كياناً مستقلاً في جسم الدولة فإنها جعلت أموالهم غير المقارية بمنجاة من الضرائب ، فلم يكونوا يؤدون العوائد الشخصية ولا عوائد الحرف أو عوائد المحلات التجارية والصناعية ، ولم يكونوا يؤدون سوى ضريبة العقارات ، ومع ذلك كانوا يتسكأون في أدائها ولا يمتدرون إلا بما يروق لهم منها ، ولم يلتزموا بشيء من التكاليف العامة سوى الرسوم الجركية ، على أنهم كانوا أيضاً في هذا يتحايلون على التخلص منها بتنظيم حركة واسعة النطاق من التهريب ، فكان كثير من الواردات يجري تهريبه من السواحل والنفور ، وتقف الامتيازات الأجنبية حجرة عثرة في سبيل تفتيش السفن والمنازل وضبط المهربات ، وترتب على تلك العوضى أن الأجانب استثمروا أموالهم وزادوها أضمافا مضاعفة ، دون أن يشاركوا الأهليين في أعباء الضرائب والتكاليف العامة ، فوقع معظم العبء على عاتق الأهليين ، وفي هذا من الخسران ما لا يحتاج إلى بيان

وصفة القول إن تبعية مصر المالية والاقتصادية للأجانب قد ظهرت في عهد اسماعيل ، ثم استمرت واتسع مداها في عهد الاحتلال الإنجليزي

وقد كان السبيل المأمون للنهضة الاقتصادية والعمرانية أن تقوم برءوس أموال أهلية ، كما سارت في عهد محمد علي ، فليس من ينكر أن التقدم الاقتصادي قد ظهر في عهده ، وتجلي في أعمال العمران التي نهض بها ، كإقامة القناطر ، وشق الترع ، وإقامة المصانع ، واستحداث الزراعات الحديثة وغير ذلك ، مما بسطناه في كتاب (عصر محمد علي) ، ولكونها قامت من غير اعتماد على رءوس الأموال الأجنبية كانت نهضة قومية سليمة من عناصر التبعية والاستعباد ، ولا يمترض على ذلك بأن محمد علي لجأ إلى السخرة في إقامة هذه الأعمال ، فإن السخرة كانت أيضاً قاعة في عهد اسماعيل ، وكان الفلاحون يُسخرون لا في الأعمال العامة فحسب بل وفي أملاك الخديو وحاشيته أيضاً

التجارة

زادت التجارة الخارجية زيادة مطردة في عصر اسماعيل ، وذلك لازدياد وسائل العمران ونمو الحاصلات الزراعية واتساع المواصلات البرية والبحرية

وتتألف صادرات مصر في ذلك المهد من القطن والسكر والأرز والقمح والبقول والذرة والشعير والعدس والحمص والبقول والتمر والحناء والحلبة والزعفران والصدف والسلامكي وبعض المنسوجات والحبال والصوف والكتان والنطرون والأفيون والشمع وواردات السودان كسمن الفيل والصبغ وريش النعام

وتستورد من الخارج المنسوجات والملبوسات والأثواب الحريرية والسجاد والطرايش والأجواخ والفحم والأخشاب وأدوات البناء والحديد والنحاس والآلات والأواني والمجوهرات والمقايير والناز والزيوت والفاكهة والدخان والأنبذة والمشروبات الروحية والمواشي والمخردوات والسكاكين وأصناف المطارة والزجاج والورق

وكان ميزان التجارة لصالح مصر إذ كانت الصادرات أزيد من الواردات

وليس لدينا احصاءات دقيقة عن حركة التجارة في ذلك المهد ، فإن البيانات الواردة في تقرير لجنة « كيف » وفي كتاب (مصر كما هي) لماك كون ص ١٧١ وص ٤٠٥ تختلف عن الاحصاءات الواردة في كتاب إحصاء مصر عن سنة ١٨٧٣ ص ١٦٤ و ١٦٦ ، وعن إحصاء السيو فرنسوا شارل رو Roux في كتاب (انتاج القطن في مصر) ص ٨٤ و ١٠٠ على أننا اعتمدنا على إحصاء كيف ، وقد أخذنا عنه أرقام الصادرات والواردات من سنة ١٨٥٠ أي من عهد عباس الأول إلى سنة ١٨٧٥ (١)

السنة	الصادرات بالجنيهات	الواردات بالجنيهات
١٨٥٠	٢٠٤٣٠٠٠ ج	١٦٢١٠٠٠ ج
١٨٥١	٣١٥٥٠٠٠	١٦٨١٠٠٠
١٨٥٢	٢٢٧٠٠٠٠	١٥٧٥٠٠٠
١٨٥٣	١٨٤٨٠٠٠	٢٠٠١٠٠٠
١٨٥٤	٢٠٨٧٠٠٠	٢١٤١٠٠٠

السنة	الصادرات بالجنهات	الواردات بالجنهات
١٨٥٥	٣,٢٨٦,٠٠٠	٢,٥٢٧,٠٠٠
١٨٥٦	٤,٠٢٩,٠٠٠	٢,٥٦٨,٠٠٠
١٨٥٧	٣,١٠٤,٠٠٠	٣,١٤٩,٠٠٠
١٨٥٨	٢,٥٣٣,٠٠٠	٢,٧١٥,٠٠٠
١٨٥٩	٢,٥٦٥,٠٠٠	٢,٤٩٤,٠٠٠
١٨٦٠	٢,٥٣٥,٠٠٠	٢,٦٠٤,٠٠٠
١٨٦١	٣,٤٢٢,٠٠٠	٢,٥٦٨,٠٠٠
١٨٦٢	٤,٤٥٤,٠٠٠	١,٩٩١,٠٠٠
١٨٦٣	٩,٠١٤,٠٠٠	٣,٠٦٣,٠٠٠
١٨٦٤	١٤,٤١٦,٠٠٠	٥,٢٩١,٠٠٠
١٨٦٥	١٣,٠٤٥,٠٠٠	٥,٧٥٣,٠٠٠
١٨٦٦	٩,٧٢٣,٠٠٠	٤,٦٦٢,٠٠٠
١٨٦٧	٨,٦٢٣,٠٠٠	٤,٣٩٩,٠٠٠
١٨٦٨	٨,٠٩٤,٠٠٠	٣,٥٨٢,٠٠٠
١٨٦٩	٩,٠٨٩,٠٠٠	٤,٠٢١,٠٠٠
١٨٧٠	٨,٦٨٠,٠٠٠	٤,٥٠٢,٠٠٠
١٨٧١	١٠,١٩٢,٠٠٠	٤,٥١٢,٠٠٠
١٨٧٢	١٣,٣١٧,٠٠٠	٥,٠٠٥,٠٠٠
١٨٧٣	١٤,٢٠٨,٠٠٠	٦,١٢٧,٠٠٠
١٨٧٤	١٤,٨٠١,٠٠٠	٥,٣٢٢,٠٠٠
١٨٧٥	١٢,٧٣٠,٠٠٠	٥,٦٩٤,٠٠٠

وبلاحظ أن حركة التجارة الخارجية كان معظمها (ولم يزل) في أيدي البيوت التجارية الأجنبية ومعظم ما تدره من الأرباح عائد إليها

الصناعة

يرجع إلى الخديو اسماعيل الفضل في استحداث صناعة السكر بواسطة المصانع الكبرى التي أنشأها في الوجه القبلي ، وسبق الكلام عنها ، وصناعة الورق بإنشاء مصنع الورق في دار الطباعة ببولاق ، وقد أنشأ من مصانع الغزل والنسيج ما تكلمنا عنه في الفصل العاشر ولكنه لم يوجه همهته إلى إحياء الصناعات الكبرى التي ظهرت في عهد محمد علي ، ولم يفكر في إنشاء المعامل التي تنتج من المصنوعات ما ينمي ثروة البلاد وتقنيها عن أن تبقى عالة على الصناعة الأجنبية

ثم إن اقتباسه عادات الأوروبيين في مأكلهم وملبسهم وطريقة معيشتهم ، جعله يقتنى لوازم الحياة الأوروبية وزينتها من أوروبا ، وتبعه في ذلك الأمراء والأميرات من آل بيته ، وطبقة الباشوات والكبراء والأعيان ، والمتعلمون ، وسيدات تلك الطبقات الممتازة ، فقلده في اقتباس العادات الأفرنجية واقتناء لوازمها وكالياتها من المصنوعات الأوروبية ، كالملابس والمنسوجات ، وأدوات الزينة والزخرف ، وأثاث المنازل وديانها . والمآكل والمشارب وقد أصيبت الصناعة الوطنية من هذه الناحية بضربة شديدة ، لأنها لم تستطع أن توافي مطالب المعيشة الأوروبية وكالياتها وأزياءها المتغيرة كل يوم ، وعجزت عن مباراة الواردات الأجنبية ، ومن هنا طغى سيل هذه الصناعات على البلاد ، وبارت الصناعات الأهلية القديمة كالنسيج والدباغة والتجارة وصناعة الأثاث وما إليها

ولو اتبع الخديو سياسة اقتصادية قومية لجعل التحول إلى الموائد الأوروبية مقرونا بإنهاض الصناعات اللازمة لها حتى لا تبور الصناعة الأهلية وبطنى عليها سيل المصنوعات الأجنبية ، ولا يسرى هذا الرأي على ما استوردته البلاد من المصنوعات الإنتاجية ، كالآلات الزراعية مثلاً أو المواد التي تريد من ثروة البلاد ، فإن استيرادها من الخارج يزيد من إنتاج البلاد الاقتصادي ، ولكن واردات الملابس والأثاث والرياش وما إلى ذلك من الكماليات أدت بلا مرأى إلى نقص رأس مال الثروة القومية وتهدم الصناعات الأهلية

ولا نقول هذا غلوّاً في النقد ولا إسرافاً في الرأي ، وإنما هو ما يراه المنصفون من الأوروبيين الذين عاشوا في عصر اسماعيل ، فقد كتب القاضي الهولندي فان بلمان يقول في هذا الصدد ما خلاصته :

« إن الخديو اسماعيل هو أول من مهد السبيل لسيطرة أوروبا الاقتصادية على مصر ،

فإن أوروبا ، وبخاصة باريس ، قد أفسدت على هذا الأمير دينه وأخلاقه وماله ، وفتنته فتنه شاملة ، فلم يعد معنى إلا بكل ما هو أوروبى ، وبكل ما يراه الأوروبيون ، واعتزم من يوم أن تولى عرش مصر أن يمشى كملك أفرنجى فى قصوره وأثاثه ، وما كله ومظهره وملبسه ، ومن الأسف أن كل ما أنفق فى هذا السبيل لم يعد بالفائدة إلا على أوروبا ، إذ كان يستورد من مصنوعات تلك الأشياء الهالكة ، العديمة الجدوى ، وتلك الأسماك التى لم تزد الثروة القومية جنبها واحدا ، وكان يدفع أثمانها أضمافا مضاعفة ، ولأجل أن يستوفى مطالبه الخارقة فى هذا الصدد ، لم تكفه الأموال التى كان يجلبها من شعبه على فداحتها ، فأمدده أصدقاؤه الأوروبيون بالقروض الجسيمة ذات الشروط المخربة ، وقد دعا أفراد أسرته والباشوات وموظفى الحكومة إلى تقليد الأوروبيين فى ملبسهم ومسكنهم وطريقة معيشتهم ، فبادروا إلى تلبية دعوته ، وأخذ الكبراء والسراة يستوردون من أوروبا الملابس والبسط والستائر وأنواع الأثاث والعربات ، وأدخل الخديو الحياة الأفرنجية فى قصور نسائه ونساء آل بيته ، فتهافت الأميرات وزوجات الباشوات والأغنياء على هذا الضرب الجديد من البدخ تهافتا شديداً ، وأسرف أولئك النسوة القليلات الحظ من العلم والماعولات من العمل فى شراء الفساتين التى لا عداد لها ، وابتاع التحف الثمينة والمراكبات الفخمة ، وكسبون جميع جوارهم بكل ما أبدعته الأزياء الباريسية من فاخر الملابس ، وسحرتهم بدعة (الموضة) وتغيراتها ، وانقرضت المنسوجات الشرقية والسجاجيد والأرائك وأدوات الخزف والطرائف القديمة التى كانت تمتاز بمتانة الصنعة والقدرة على البقاء ، ولا تسلم عما خسرت مصر من جراء ذلك ، فقد استولى الأوروبيون على التجارة الكبرى وعلى الحياة المالية ^(١)

الفصل السادس عشر

الحالة الاجتماعية

يصح أن يسمى عصر اسماعيل عصر التجدد الاجتماعي ، ففيه أخذت الهيئة الاجتماعية المصرية تنطور إلى حالات جديدة ، وتقتبس من أساليب المجتمع الأوروبي وعاداته ، ومال الناس إلى محاكاة الأوروبيين في السكن والملبس والمأكل وسائر أعماط الحياة ، وكان انتشار التعليم من العوامل التي ساعدت على هذا التطور ، فإن الطبقة المتعلمة بحكم دراستها علوم أوروبا ولغاتها صارت طليعة الطبقات الأخرى في تقليد الأفرنج واقتباس عوائدهم وأساليبهم ، فأخذ الناس من كل ذلك مزيجاً من النافع والضار

ففي السكن شرعوا يبنون البيوت على النظام الأوروبي ، ويهجرون التخطيط القديم الذي درجوا عليه في حلال المصور ، ولا شك أن التخطيط الأفرنجي أدعى إلى توفير أسباب الصحة والنظافة والراحة والنظام ، ولكن إلى جانب هذه المزايا فقد البناء ذلك الطراز العربي الجميل الذي كان يتجلى في قصور الخاصة ، والذي يعد بلا مرء آية في الفن ، فهذه القصور أخذت تتلاشى مع الزمن حتى صار ما بقي منها معدوداً من الآثار القديمة ، ثم عادت الطبقة الممتازة إلى إحياء الطراز العربي وإدخاله في قصورها الحديثة

وهجر المتعلمون ومن حاكمهم من السراة والأعيان الملابس الشرقية ، كالجبة والعباءة والعمامة ، وارتدوا الطربوش والبدلات الأفرنجية ، وتضاءلت الأزياء القديمة وحلت محلها الأزياء الأوروبية ، فيما عدا القبة ، فقد استمسك المصريون بالإعراض عنها

ودخلت الموائد الأوروبية في أساليب المآكل والولائم ، فأخذ الناس يمدون الموائد ويتناولون الطعام على النمط الأفرنجي ، ولا مرء في أن الأساليب الأوروبية في هذا المجال أرق وأصح من الأساليب القديمة ، ولكنها مع الأسف قد استقبلت محاكاة الأفرنج في تعاطي المشروبات الروحية ؛ وهذه آفة جاءتنا من أوروبا ، وبدأ دخولها مصر على أيدي الأغنياء والسراة والمتعلمين ، ثم سرت إلى الطبقات الجاهلة ، فعم منها الفساد ، وصارت من شر الآفات التي ابتلى بها المجتمع المصري وكان منها بريئاً

ومن مظاهر التطور الاجتماعى إقبال الناس على الرياضة والتزده ، فقد أخذوا يرتادون التزهات والضواحي ، وخاصة بعد انتشار العربات التى سهلت المواصلات بين العاصمة وضواحيها ، فأخذ سبل المركبات لا يقطع عصر كل يوم فى طريق شبرا ، ثم فى طريق الجزيرة والجزيرة والأهرام ، وكان لإنشاء جسر (كوبرى) قصر النيل فضل كبير فى ميل الجماهير إلى التزه ، لاجتلاء محاسن النيل وجسره البديع والتمتع برياض الجزيرة والجزيرة ، وكانت (شبرا) هى مقتره سكان القاهرة من قبل ، ثم أخذ الناس يتحولون إلى كوبرى قصر النيل وما يليه من القصور الفخمة والحدائق الفناء والطرق المعبدة ومناظر الطبيعة الرائعة وبدأ على المجتمع الميل إلى المرح والحبور ، ويرجع هذا الميل إلى الثراء والرفاهية ، ثم إلى انتشار التعليم ، ومن هنا ظهرت النهضة الففائية فى عصر إسماعيل ، وازداد إقبال الناس على سماع الأغاني والموسيقى ، وارتقت أساليب الفناء ، وزادت مكانة الفنانين فى النفوس ونالوا من محبة الناس حظا عظيما ، وفى مقدمتهم عبده الحولى ، وارتقى الذوق الموسيقى فى المجتمع

وأقبلت الطبقات الممتازة على حضور المسارح ومشاهدة الروايات التمثيلية ، ثم قلدها الطبقات الأخرى ، وابتدع الخديو إسماعيل سنة الرقص الافرنجى ، فكان يقيم فى سراى عابدين والجزيرة حفلات راقصة (باللو) بالغة منتهى الفخامة ، وكان يدعو إليها الكبراء وذوى المراكز الاجتماعية ، ورجال السلك السياسى وعقيلاتهم ، وكانت « الوقائع المصرية » تعنى بأخبار هذه الحفلات وتصفها فى مكان بارز من صحائفها

وكان لحفلات الأفراح فى ذلك العصر بهجة بالغة ، فقد كان السراة والأعيان يفتنون فى تفخيمها وتمظيمها ، ويتنافسون فى مظاهر البذخ والإسراف فيها ، وبلغت بعض هذه الأفراح من البهاء والروعة ما جعلها أحداث الناس ، يتناقلون بها جيلا بعد جيل ، أما أفراح الخديو إسماعيل ، فحدث عنها ولا حرج ، وخاصة الأفراح التى أقامها احتفالا بزواج أنجاله الأمراء ، إذ عقد لولى عهده محمد توفيق باشا (الخديو) على الأميرة أمينة هانم (أم الحسين) كريمة إلهامى باشا ابن عباس الأول ، والأمير حسين (السلطان حسين) على الأميرة عين الحياة بنت الأمير أحمد رفعت بن إبراهيم باشا ، والأمير حسن باشا على الأميرة حديجة هانم بنت الأمير محمد على الصغير بن محمد على باشا ، وكان الاحتفال بزواجهم أعظم أفراح هذا العصر ، ولا يزال الناس يذكرون نفحة هذه الأفراح ويسمونها (أفراح الأنجال)

وامتاز هذا العصر بهجة الحفلات العلمية المدرسية التى كانت تقام لمناسبة انتهاء

الدراسة في المعاهدة المالية ، الحرية والملكية ، والمدارس الثانوية والابتدائية ، فقد كان يحضرها الحديو أحياناً ، ويشهدوا كبار رجال الدولة ، وتوزع فيها الجوائز والمكافآت على أوائل الناجحين

ولحلمات سباق الخيل في ذلك العصر مظاهر رائمة ، إذ كان يتسابق الجمهور إلى مشاهدتها في القاهرة (بالعباسية) أو في الإسكندرية ، وتعطى فيها الجوائز للخيول المائزة ، فكان هواة الخيل يتنافسون في اقتناء الجياد الكريمة ، ويحضر الحديو إسماعيل وكبار رجال الدولة هذه الحفلات ، وتنتشر أباؤها بمناية كبيرة في « الوقائع المصرية » ، واشتهر على باشا شريف بتنظيم هذه الحفلات والمناية بها وإحراز قصص سبق في اقتناء خير الجياد واستمرت حفلات الموالد والأعياد موضع إقبال الناس ورعاية الحكام ، ونقيت للموالد في القاهرة والأقاليم مكانتها التقليدية في النفوس

الحياة العائلية

واستقيم انتشار التعليم ارتقاء الحياة العائلية ، وأخذ الناس يفهمون الروابط الزوجية على نحو أرق من الفهم القديم ، وينظرون إلى الزوجة كشريكة المرء في حياته ، وقسيمته في سرائه وضرائه « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجمل بينكم مودة ورحمة » ، وقلّ تعدد الزوجات في الأوساط المثقفة ، كما قلّ الطلاق والتسرى ، وبدأت المائلات تعنى بتعليم البنين والبنات

النهضة النسائية

وبدأت النهضة النسائية في عصر إسماعيل ، إذ أنشئت المدارس لتعليم البنات كما تقدم بيانه (ص ١٩٩ ج ١) ، وبدأت المرأة تشترك بنصيبها في النهضة الاجتماعية والأدبية ، فكانت « عائشة عصمت تيمور » طليعة هذه النهضة ، وكان لرفاعة بك رافع الطهطاوى فضل كبير في ترقية المرأة المصرية ، فهو أول من دعا إلى نهضتها وإلى تعليم البنات وتثقيفهن أسوة بالبنين^(١) ، وتجبلى لك فكرته من كونه وضع كتاباً مشتركاً لتثقيف البنات والبنين على السواء سماه (المرشد الأمين للبنات والبنين) طبع سنة ١٨٧٢ ، وهو كتاب قيم في

(١) عن كتاب (عصر محمد علي) ص ٤٩٣ من الطبعة الأولى و ٤٠٠ من الطبعة الثانية

الأخلاق والتربية والآداب ، وضعه كما يقول في مقدمته بحيث « يصلح لتعليم البنين والبنات على السوية » ، ودعا فيه إلى وجوب تعليم البنات وإعدادهن من طريق التربية والتعليم للعمل والقيام بواجبهن في المجتمع ، قال في هذا الصدد : « ينبغي صرف المهمة في تعليم البنات والصبيان معاً لحسن معاشرة الأزواج ، فتتعلم البنات القراءة والكتابة والحساب ونحو ذلك ، فإن هذا مما يزيدهن أدباً وعقلاً ، ويجعلهن بالمعارف أهلاً ، ويصلحن به لمشاركة الرجال في السلام والرأى ، فيعظمن في قلوبهم ، ويعظم مقامهن لزوال ما فيهن من سخافة العقل والطيش ، مما ينتج من معاشرة المرأة الجاهلة لمرأة مثلهما وليمكن المرأة عند اقتضاء الحال أن تتعاطى من الأشغال والأعمال ما يتعاطاه الرجال ، على قدر قوتها وطاقتها ، فكل ما يطيقه النساء من العمل يباشرنه بأنفسهن ، وهذا من شأنه أن يشغل النساء عن البطالة ، فإن فراغ أيديهن عن العمل يشغل ألسنتهن بالأباطيل ، وقلوبهن بالأهواء واقتعال الأقاويل ، فالعمل يصون المرأة عما لا يليق ، ويقربها من الفضيلة ، وإذا كانت البطالة مذمومة في حق الرجال فهي مذمة عظيمة في حق النساء »

فالدعوة إلى نهضة المرأة في مصر ترجع كما ترى إلى رفاعة بك ، ثم جاء من بعده المرحوم قاسم بك أمين ، فجددها ووسع نطاقها

طبقات الشعب

تلك نظرة إجمالية في التطور الاجتماعي على عهد اسماعيل ، والآن ننقل من الإجمال إلى التفصيل ، فتتبع الكلام عن الطبقات التي يتألف منها المجتمع ، على النحو الذي اتبعناه في دراسة هذه الطبقات على عهد الحملة الفرنسية وفي عصر محمد علي ^(١)

عدد السكان

بلغ عدد سكان مصر في أواخر القرن الثامن عشر ثلاثة ملايين نسمة ، وزاد عددهم قبلوا سنة ١٨٤٥ أى في أواخر عهد محمد علي ٤٠٠٤٧٦٤٠ نفس ^(٢) وبلغوا سنة ١٨٥٩ في أواخر حكم سعيد باشا خمسة ملايين ^(٣) ، ثم بلغ عددهم في أواخر حكم اسماعيل نحو ستة

(١) راجع الجزء الأول من تاريخ الحركة القومية ص ٤٨ وعصر محمد علي ص ٦٠١ (طبعة أولى)

(٢) عصر محمد علي ص ٦٠١ من الطبعة الأولى و ٤٩١ من الطبعة الثانية

(٣) إحصاء ماك كون في كتابه (مصر كما هي) ص ٢١

ملايين نسمة ، وهذا مستفاد من أن الإحصاء الرسمي الذي حدث يوم ٣ مايو سنة ١٨٨٢ دل على أن عدد السكان بلغ ٦٨٠٦٣٨١ نسمة في ذلك اليوم ، أى بعد انتهاء حكم اسماعيل بثلاث سنوات ، فلا يمكن أن تصل الزيادة في تلك السنوات إلى أكثر من ثمانمائة ألف نفس

الأسرة الحاكمة

الخدو والأمرء

تفرعت الأسرة الحاكمة وكثر عدد أفرادها في عهد خلفاء محمد علي ، بما أنجبه هو وأبناءؤه من الأمراء والأميرات ، وصاروا يمثلون طبقة ممتازة في المجتمع ، وابتنوا القصور الفخمة واقتنوا الأملاك الواسعة والثروات الضخمة

وقد عني محمد علي بتنشئة أبنائه تنشئة صالحة ، فعلمهم في المدارس ، وأرسل بعضهم إلى أوروبا لإتمام علومهم ، وعنى على الأخص بأن ينالوا حظاً وفيراً من النشأة الحربية ، ففي الحق أنه لم يقصر في تثقيفهم وإعدادهم للقيام بالمهام الكبيرة

ولكن خلفاء قصروا في الاندماج في الشعب والاعتزاز بالانتساب إليه ، فمع أن محمد علي هو باعث نهضة اللغة والآداب العربية ، فإن الأمراء والأميرات من آل بيته قلما كانوا يتعلمون اللغة العربية ويدرسونها ، بل قليلا ما كانوا يتحاطبون بها ، وكانت التركية هي لغة التخاطب والتفاهم في بيوتهم ، وقد عنوا بدراسة اللغات الأجنبية وخاصة الفرنسية أكثر من عنايتهم بتعلم العربية ، وهذا نقص كبير أدى إلى تراخي علاقة الكثيرين منهم بالشعب ، ثم إلى قلة أعمالهم القومية والخيرية ، بل أفصى بينهم إلى إثارة المعيشة خارج القطر المصري سواء في الاستانة أو في أوروبا ، واعتبارهم غرباء عن الشعب

وثمة ظاهرة أخرى بدت على الأمراء والأميرات من البيت العلوي ، وهي التنافس والتحاسد بينهم ، مما أدى في بعض المواطن إلى بغض متبادل وعداء شديد ، ولو ساد الوفاق والصفاء بين أفراد البيت المالك وحرفوا جهودهم إلى ما فيه خير البلاد وسعادة أهلها لمات على أيديهم أعظم الثمرات

ويرجع هذا العداء إلى أن من يتولى الحكم كان ينظر بعين البغض وسوء الظن إلى

باقى الأمراء ، ويخشى منهم على مركزه ، فبهىء له الخوف أن يتقى شرهم بوسائل الإيذاء والعدوان ، فساس الأول كان معروفاً عنه كرهه لأفراد أسرته من أعمامه وعمامه وأبناء عمومته ، وكان يمت سعيد باشا وارث الملك من بعده ، حتى اضطره إلى العزلة بالإسكندرية ، وحنق على عمته الأميرة نازلى هانم حتى قيل أنه شرع فى قتلها ، لولا أن رحلت عن البلاد ، وسكنت الاستانة ، وقيل إنها هى التى حرّضت المملوكين الذين قتلوه فى قصره بينها كما تقدم بيانه ، أما سعيد باشا فقد كانت طبيته تحول دون تفكيره فى إيذاء الأمراء من آل بيته ، فلم ينل أحداً منهم سوء أو أذى على يده ، ولكن اسماعيل كان على العكس يسيء الظن بهم ، وقد بدا عليه حين وفاة سعيد عدم رعاية واجب الاحترام نحو عمه ، إذ كانت وفاته بالإسكندرية ، فلم يحتفل بتشييع جنازته ، ولا عنى بأن يؤدى له فى موته ما يليق بمقامه ، بل أمر بأن يدفن بأسرع ما يمكن بالإسكندرية ، دون أى مظهر من مظاهر الحفاوة والرعاية ، وفى الوقت الذى سير به إلى جدته كان هو يقيم الأفراح فى القاهرة إيذاناً باعتلائه عرش مصر

وعداء اسماعيل لأخيه مصطفى فاضل ولعمه عبيد الحليم أمر مستفيض ، وله حوادث يتناقلها الناس ، فإسماعيل ومصطفى فاضل على أنهما أخوان وأبوهما البطل ابراهيم باشا ولكنهما من الدين مختلفين ، وقد ولدا فى يومين متقاربين ، وكان لهما أخ ثالث أكبر منهما سناً وهو أحمد رفعت الذى آلت إليه ولاية العهد فى عهد سعيد باشا ، لكنه غرق فى حادثة كفر الزيات الشهيرة ، فصار اسماعيل ولياً للعهد ، ولما ارتقى العرش لم يحسن معاملة أخيه مصطفى فاضل ، بل أخذ يكيد له ويميل على إقصائه عن البلاد ، وبذل ما فى وسعه لشراء أملاكه فى مصر واضطراره إلى الهجرة منها ، وسمى جهده أيضاً فى حرمانه ولاية العهد التى كانت له بحكم نظام التوارث القديم ، ونجح فى مسعاه ، فاشترى أملاكه ، وغيّر نظام الوراثة وحملها فى نسله ، وكذلك اشترى أملاك الأمير عبيد الحليم ، ومن ثم غادر كلاهما مصر وسكنا وعائلاتهما الاستانة وأوروبا واشتدت العداوة بينهما طوال عهد اسماعيل

علماء الأزهر

لم يكن لعلماء الأزهر شأن كبير فى تطور الأحوال العامة سياسية كانت أو اجتماعية ، ولقد بينا فيما سبق من الكلام كيف ضعفت مكانتهم عما كانوا عليه فى عهد الحملة الفرنسية وأوائل عصر محمد على (عصر محمد على ص ٦٠٦) ، ويلوح لنا أن الأزهر ومن

يتصل به من العلماء والطلبة قد استردوا في عصر اسماعيل شيئاً من المكانة التي كانت لأسلافهم من قبل ، فقد نال بعضهم مكانة عالية ومنزلة سامية في الهيئة الاجتماعية ، فذكر منهم الشيخ محمد العباسي المهدي الذي كان من أفذاذ العلماء في ذلك العصر ، فقد تولى مشيخة الجامع الأزهر وإفتاء الديار المصرية سنة ١٢٨٧ هـ (١٨٧١ م) ، وعلى يده بدأ إصلاح الأزهر ، وفي عهده أنشئ نظام الامتحان لتخريج العلماء كما تقدم بيانه (ج ١ ص ٢٧٩) ، وكان إليه المرجع في تعيين القضاة الشرعيين وفي كل ما تقره الحكومة مما له مساس بالمسائل الشرعية ، ونال عند الخديو اسماعيل احتراماً كبيراً ومنزلة عظيمة ، وقلده سنة ١٨٧٢ علاوة على مشيخة الأزهر والإفتاء عضوية المجلس الخصوصي العالي ^(١) (مجلس الوزراء في ذلك الحين) للنظر فيما له مساس بالأحكام الشرعية من الشؤون ، أي أنه صار من وزراء الدولة ، وهي ميزة لم ينلها العلماء من بعد

وظل الأزهر كما كان المعين الذي استمدت منه النهضة العلمية والأدبية عناصر الحياة ، فكثير من العلماء والأدباء والشعراء في ذلك العصر نشأوا ونخرجوا فيه ، ومعظم أساتذة دار العلوم في الآداب واللغة هم من علمائه أو طلابه ، واستمر هذا المعهد العظيم يمد المدارس والوظائف والقضاء والمحاماة والصحافة والحياة العامة بنخبة من رجاله ، وهذا يدل على حيويته ومبلغ القوة الكامنة فيه

ولما جاء السيد جمال الدين الأفغاني مصر سنة ١٨٧١ وجد في تلاميذ الأزهر وطائفة من المنتسبين إليه البيئة الصالحة التي بث فيها تعاليمه وأفكاره ، فنفخ في الأزهر روح النهضة وغرس فيه مبادئ التقدم المعكرو والملي ، وقد بدت ثمارها بظهور المدرسة العلمية الحديثة التي حمل لواءها فيما بعد الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده ، فأنجاه السيد جمال الدين إلى الأزهر في بث تعاليمه الحرة دليل على ما فيه من الاستعداد للنهضة العلمية والاجتماعية ، وحسبك أن الشيخ محمد عبده إمام هذه النهضة في ختام القرن التاسع عشر هو من علماء الأزهر الأعلام ، فالشخصيات الكبيرة التي نشأت في الأزهر قد أسبغت على هذا المعهد مكانة سامية ، وساعد على ظهور هذه المكانة في ذلك العصر احتفاظ علمائه بكرامتهم حيال ولاية الأمور ، واستمسكهم بالتقوى والتعفف والزراعة ، واتمادهم عن الرقعي للحكام ، مما رفع من منزلتهم وجعل لهم في نفوس الخاصة والعامة مكاناً علياً

(١) الوقائع المصرية عدد ٥٣٩ (٩ يناير سنة ١٨٧٢)

الموظفون

ارتقى مستوى الموظفين عما كانوا عليه من قبل ، لأن كثيراً من الوظائف قد شغلها خريجو المدارس في عهد محمد علي وخلفائه

ولكن من الواجب أن نقرر حقيقة مؤلة ، وهي أن معظم الموظفين (وحكمنا لا يشمل الجميع) لم يضمنوا نصب أعينهم الإخلاص في أداء الواجب نحو البلاد وتوفير مصالح الأهليين ، ورعاية الحق والعدل ، ولو جعلوا هذه القاعدة أساساً لأعمالهم لسعد الشعب في عهدهم وشعر بالعدل والكرامة ، ولتحرر من الأرزاء التي كان ينوء بها ، ولكن الموظفين كانوا في الغالب يتخذون الوظائف وسيلة للاستغلال والإثراء ، ومن هنا جاء سوء الإدارة وانتشار الرشوة ومظالم الحكم ، وقلما كان الرؤساء من الموظفين والحكام ينظرون إلى مصالح البلاد والأهليين ، بل أهملت هذه الناحية إهمالاً جسيماً ، حتى لم يكن الأهليين حقوق محترمة ولا كرامة مصونة أمام الموظفين

الزراع والصناع والتجار

أما الفلاحون فقد ساءت حالتهم بما زاد عليهم من أعباء الضرائب ، وما اقترن بها من القسوة في تحصيلها ، ولم يشعر الفلاح في عهد اسماعيل بالراحة والرخاء اللذين كان يشعر بهما في عهد سميد ، وظلت السخرة سائدة في ذلك العهد ، ولم تكن قاصرة على المنافع والأعمال العامة بل كانت تستخدم لاستصلاح أطيان الخديو وأطيان الحكم ، وبقيت المظالم يرزح الناس تحت نيرها ، وقاعدة الحكم في معاملة الفلاحين هي القهر والإرهاق ، وكان الضرب بالكرباج عادة مألوفاً في جباية الضرائب أو الاقتصاص ممن يخالفون الأوامر أو يستهفون لفضب الحكم لأي سبب ، ولم يكن ثمة قانون ولا قضاء عادل يحميان الضعيف وينصفان المظلوم ، ولا رقابة على الحكم من حكومة عادلة أو مجالس نيابية أو صحافة أو رأى عام ، ووقع على الأهليين إرهاب آخر من ناحية الأجانب من المرائين وغيرهم ، إذ وجد هؤلاء من حسن رعاية الحكومة ومن حماية الامتيازات الأجنبية ما جعلهم يستغلون الفلاحين والأهليين عامة إلى أقصى درجات الاستغلال ، حتى انتزعوا منهم الأملاك والأموال وكبلوهم بالدون الباهظة ، ولم يجد الفلاح من الحكومة حماية لحقوقه ومرافقه ، بل كانت تقاسم الأجانب إرهابه واستغلاله ، ولم يتحرر الفلاح في هذا العصر من الفقر والفاقة ، وظل يعيش عيشة الكد والكدر ويقنع بأقل الحاجات والنفقات

الأعيان

كان الأعيان أحسن حالا من الفلاحين وسائر الأهالي ، فقد افقتوا الأطميان والضياح واستصلحوا أطيانهم القديمة ، وزادت ثرواتهم بما أنشأته الحكومة من أعمال العمران كشق الترع وإقامة القناطر وتسهيل وسائل الري ، وإنشاء السكك الحديدية ، وتعبيد طرق المواصلات ، فزاد دخلهم من أطيانهم وأملاهم ، واتسعت عليهم الدنيا ، وراعت الحكومة جانبهم ، وكانوا هم من ناحيتهم يخضعون لأوامر الحكومة ويتلفون إلى الحكام لينالوا رضاهم ويأمنوا على مصالحهم ، وفي كثير من المواطن كانوا يكسبون رعايتهم إذ يصلونهم بالهدايا والرشا وما إلى ذلك ، وكان الأعيان من الأمر الكبيرة يحتفظون بمصيبتهم الماثلية ومراكم الجماعة ، فازدادت منزلتهم وعظم جاههم ، وراعى الخديو جانبهم ، وأنعم على كثير منهم باللقاب والرتب — وكانت نادرة في ذلك العصر — وأسند المناصب الإدارية والقضائية إلى فئة منهم ، فكان منهم المديرون والمأمورون ورؤساء المجالس (الحاكم) الابتدائية والاستئنافية ، ومجلس شورى النواب كاد يكون مقصورا على طبقتهم ، وكان لبعضهم فيه مناقشات تدل على حظ من العلم والذكاء الفطري وسلامة المنطق

وكان الأعيان على وجه عام كرام النفوس ، قويمى الأخلاق ، فيهم مهروءة ووفاء ، وشهامة ومسامح ، وفضيلة ودين ، ويلوح لنا من هذه الناحية أنهم كانوا خيرا ممن خلفوهم في العصر الحديث

الفصل السابع عشر

شخصية الخديو اسماعيل

والحكم على عصره

في شخصية اسماعيل اجتمع الجانب الحسن إلى الجانب السيئ ، وظهرت آثار الجانبين معا في أعماله وسياسته خلال الثمانية عشر عاما التي تولى فيها حكم مصر
إن أخلاق اسماعيل هي العامل الأول في شخصيته ، فدراسة أخلاقه تعطينا عنه صورة عامة

لقد كان بلا مراء آية في الذكاء والفهم وسرعة الخاطر ، وقوة الذاكرة ، ومضاء المزيمة وعلو الهمة ، وكان شجاعا ، لا يعرف الجبن والإحجام ، قوى الشخصية ، عظيم المهابة
أما ذكاؤه فكان يشع من عينيه البراقتين ، وقد لحظ هذا الذكاء وتبينه كل من عاشروه أو حادثوه من الأصدقاء والأعداء على السواء

كان يفهم مراد محدثه ويحيط بالأمور ويدرك الأشياء بسرعة خاطرتشبه البرق الخاطف ، وكان قوى الذاكرة ، يدهش محدثيه بقدرته على استيعاب التفاصيل والدقائق عن الحوادث الماضية ، كبيرها وصغيرها ، رغم مضي السنين على وقوعها

وتبدو لك قوة إرادته ومضاء عزيمته من الهمة التي كان ينفذها مشاريعه ، فلم يكن يعرف التردد والإحجام ، وإذا أراد أن ينجز عملا لا تقف في سبيله عقبة إلا ذلها ، أما شجاعته فحسبك أن تبينها من السياسة التي رسمها لنفسه في السنوات الأخيرة من حكمه ، حين أدرك سوء نية الدول الأوروبية واعتزم مقاومتها ، فقد علمت ما كان من إصرار تلك الدول على أن يكون لها وزيران أجنيبيان داخل هيئة الوزارة المصرية ، ورأيت كيف وقف اسماعيل موقف المعارضة واتبع حيالها خطة المقاومة ، وهي سياسة تقتضى حظا كبيرا من الشجاعة والاستخفاف بالمخاطر ، وفي سبيل هذه المقاومة غامر بعرشه ، وضحي به فعلا ، وقليل من الملوك من يضجعون بعرشهم في سبيل مقاومة المطامع الاستعمارية

وكان إسماعيل بلا نزاع محباً لبلاده ، راغباً في تقدمها ، عاملاً على أن يسير بها في مضمار الحضارة والعمران ، ساعياً في توسيع ملكها ، وإعلاء شأنها كما بينا ذلك في فصول الكتاب فالذكاء ، وقوة الإرادة ، والشجاعة ، والإقدام ، والرغبة في إعلاء شأن مصر ، هذه هي الصفات التي تمتاز بها شخصية إسماعيل

ظهرت نتائج هذه الصفات في مختلف الأعمال التي تمت على يده ، فقد سعى ووفق في الحصول من تركيا على أقصى ما يمكن من الحقوق والمزايا ، كي يصل بمصر إلى الاستقلال التام ، فهذه نزعة مجيدة تدل على شدة حبه لمعظمته مصر ورفعة شأنها

وأجتهت همته إلى توسيع أملاك مصر في افريقية ، فأكمل فتح السودان ، ووصل بحدود مصر إلى منابع النيل ، وشواطئ المحيط الهندي ، أي إلى حدودها الطبيعية ، وبذل في هذا السبيل أقصى ما لديه من غريزة وقوة ، وتلك لعمري صفحة مجيدة من صحائف إسماعيل ، ترين تاريخه ، بقدر ما يزدان بها تاريخ مصر القوي

وعنى بقوة البلاد الحربية بتنظيم الجيش وإنشاء المدارس الحربية المالية وتسليح الجند بأحدث الأسلحة ، وتزويد الحصون والقلاع بالمدافع الصخرية

ووجه أيضاً همته إلى إنهاض البحرية المصرية حربية كانت أو تجارية ، فرفع علم مصر على مياه البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والاقيانوس الهندي

وله على العلم والأدب أيد بيمضاء ، بما أنشأه من المدارس المالية والمعاهد العلمية ، وتجديده عهد البعثات ، فدرسة الحقوق ، ومدرسة المهندسخانة ، ودار العلوم ، ومدارس البنات ، والمدارس الصناعية ، والمدارس الثانوية والابتدائية ، ودار الكتب ، والمتحف المصري ، ودار الآثار العربية ، والجمعية الجغرافية ، والنهضة العلمية والأدبية ، والحركة الفكرية التي ظهرت في عهده ، ونهضة الصحافة ، والتأليف ، والطباعة والنشر ، هي من آثاره الخالدة كما تراه مفصلاً في الفصل التاسع

وأعمال العمران التي تمت على يده ، كفتح الترع ، وإقامة الجسور ، والعناية بزراعة القطن واستحداث مصانع السكر ، وإصلاح القناطر الخيرية ، وزيادة مساحة الأقطان الزراعية ، وإنشاء السكك الحديدية والكبارى ، والأسلاك البرقية ومصلحة البريد ، وتعمير المدن وتخطيطها ، وتنظيمها ، كل هذه الأعمال قد نهضت بعمران مصر وتقدمها

وقد بسطنا الكلام عن هذه الأعمال المجيدة في فصول هذا الكتاب ، ففيها بيان لما ذكرناه ، وتفصيل لما أوجلناه

كل هذه مآثر عادت على البلاد بالخير العميم ، وإن ننس لا ننس آخر صفحة ختم بها حياته السياسية ، إذ قاوم الطامع الاستعمارية التي بدت من الدولتين الإنجليزية والفرنسية ، ولو أنه آثر الإذعان والاستسلام لبقى على عرشه يتمتع بهذا الملك العريض ، ولكنه أبى على الدول طلباتها ، وأصر على أن تكون الوزارة خالصة للمصريين ، واستجاب إلى مطالب الأحرار ، وعهد إلى شريف باشا تأليف وزارة وطنية خالية من العنصر الأوروبي ، وأقر مبدأ مسئولية الوزارة أمام مجلس شورى النواب

ولا شك أن موقفه في هذا الصدد هو دفاع عن استقلال البلاد ، ومفاصرة للحركة القومية ، وفي هذا السبيل استهدف لفض الدول الأجنبية ، حتى فقد العرش والتاج ، فهو من هذه الناحية ضحية كبرى في سبيل الاستقلال والدستور

والإقدام على هذه التضحية الغالية ، وما أعقبها من النفي والتشريد والحرمان ، عمل جليل يزين تاريخ اسماعيل

فالصفحة التي ختم بها اسماعيل حياته السياسية جديرة بأن تسجل في صحائف الحركة القومية بالفخار والإعجاب

وإذ ذكرنا الحسنات ، فن الواجب علينا أن ننقل إلى الأخطاء والسيئات لنؤدى واجبنا نحو الحقيقة كاملة ، فنقول إنه بجانب الحسنات التي ذكرناها ، يوجد الجانب السيئ من شخصية اسماعيل ، وهو ذخه ، وإسرافه ، وعدم تقديره العواقب ، وضعفه أمام المذاكر والشهوات ، وقد أدت به هذه العوامل مجتمعة إلى التبذير في أموال الخزانة العامة ، فلم تكفه الملايين التي كان يجلبها من الضرائب ، بل عمد إلى البيوت المالية والمرايين الأجانب يستدين منهم القروض الجسيمة ، ولا يخفى أن هذه القروض هي الوسيلة التي تدرعت بها الدول للتدخل في شؤون مصر ووضع الرقابة المالية عليها

صحيح أن هذه القروض لو استدانها دولة أوروبية لما كانت في نظر الدول مسوغا للتدخل في شؤونها ، والعبث باستقلالها ، وإنما كان تدخل الدول في شؤون مصر اضطهاداً مقصوداً منه تحقيق أطماع استعمارية قديعة ، ولكن مما لا نزاع فيه أن الحكمة كانت تقتضي إدراك هذه المقاصد ، وتعرف هاتيك الطامع ، والابتعاد عن شرها ، بدلا من الوقوع في حبالها ، وليس من شك في أن الديون هي من الوسائل الفعالة لتدخل الدول الأوروبية في شؤون الأمم الشرقية ، ولم يكن اسماعيل في حاجة إلى من يبصره بطامع إنجلترا والدول الأوروبية في مصر ، فإن تاريخ محمد علي وإبراهيم ناطقة بتطلع إنجلترا إلى وضع يدها على البلاد

وما وقوفها في وجه فتوحات ابراهيم ، واثمارها عصر في مؤتمر لندن سنة ١٨٤٠ ، ببعيد عن ذاكرة اسماعيل ، فلم يكن ينقصه الاعتبار بالحوادث السياسية ، لأن ما لقيته مصر في عهد أبيه وجده كالجديراً بأن يفتح عينيه ، ويبصره بالخطر الذي يهدد مصر من ناحية التدخل الأوروبي

لكن اسماعيل لم يفتش لعواقب هذا التدخل ، لأن ثقة عميقاً كبيراً في سياسته عامة ، وهو ركونه الشديد إلى الأوروبيين والدول الأجنبية ، واعتماده عليهم ، وثقته بهم ثقة لا حد لها ، وهذه الثقة كانت من عوامل تورطه في القروض الخارجية ، فقد كان الحسن ظنه بالأجانب لا يحسب حساباً لليوم الذي ينقلبون عليه ، وتتحول تلك القروض أداة للتدخل الأجنبي ، ومن مظاهر هذه الثقة أنه عهد إلى الأجانب من رعاية الدول الاستعمارية بمهمات خطيرة من شؤون الدولة ، وأطمعهم على أنرارها ، ومكّن لهم من مرافقها ، ففي عهده تعددت البيوت المالية والشركات الأجنبية التي تفلتت في البلاد ، وعهد إلى الأجانب بمناصب كبرى من التي كانت الحكمة تقتضي إبعادهم عنها ، كتميين السير صمويل بيكر الرحالة الإنجليزي حاكماً لمديرية خط الاستواء ، والكولونل غردون باشا حاكماً لها من بعده ، ثم حاكماً عاماً للسودان ، والمسيو منزجر محافظاً لسواحل البحر الأحمر ومديراً لشرق السودان ، والجنرال استون باشا رئيساً لأركان حرب الجيش المصري ، والأميرال ماكيلوب مديراً للغواني والفنارات ، والمستر موديس وكيلها ، والمسيو فردريكو مديراً لأبورات البوسنة الخديوية ، والمستر كليار مديراً للربد ثم للجبارك ، وهلم جرا ، كما أنه أسند الكثير من المناصب العالية في دوائره وأملاكه وبطانته إلى موظفين من الأفرنج

كل هذه التعمينات ترجع إلى إصراف اسماعيل في ثقته بالأجانب والاعتماد عليهم ، وتلك نقطة ضعف كبير في سياسته تبين لنا الفرق بينه وبين محمد علي

لقد تولى اسماعيل الحكم والطريق أمامه معبد بما قام به محمد علي وإبراهيم من جلائل الأعمال ، فكان مطلوباً منه أن يكمل البناء الذي شاده جده وأبوه ، ويحفظ باستقلال الدولة التي ألقت المقادير زمامها إليه ، ولم يكن يغيب عن ذهنه أن محمد علي كان يخشى على مصر من التدخل الأجنبي ، فلم يمد يده إلى الاستدانة من الخارج ، ولا رضى أن يعهد إلى الأجانب بالمناصب الخطيرة ، أو يمكن لهم في البلاد ، ولمع به بعد نظره أن رفض تحويل شركة انجليزية امتياز مد السكة الحديدية بين القاهرة والسويس ، كما رفض شق قناة السويس ، لكيلا تكون ذريعة للتدخل الأوروبي في شؤون مصر

فالتريق إذن كانت مرسومة أمام الحديو اسماعيل ، ولم يكن مطلوباً منه إلا أن ينهض بأعمال التقدم وال عمران معتمداً على موارد الخزانة العامة ، وهي موارد تكفى للقيام بتلك الأعمال لمن يحسن تدبير شؤونها ، ولكنه تنكب سبيل أبيه وجده ، وتورط في القروض تلو القروض دون حاجة إليها ، ومن غير أن يفكر في طريقة إيفائها أو إيفاء فوائدها . حتى ابتلعت هذه الفوائد معظم موارد الميزانية ثم عجز عن الوفاء ووقعت الحكومة في الإعسار كما رأيت مفسلاً في الفصل الحادى عشر ، وكانت النتيجة أن نالت الدول الأجنبية حقوقاً ومزايا تشل سلطان الحكومة ، وهذه المزايا أشبه ما تكون بالوصاية على مصر

ولقد ظهرت هذه الوصاية بمظاهر مختلفة ، من إنشاء صندوق الدين ، إلى فرض الرقابة الثنائية على مالية مصر ، إلى تعيين لجنة تحقيق أوروبية تفحص شؤون الحكومة المالية والإدارية ، إلى تعيين وزيرين أجنيين في الوزارة المصرية لها حق القيئو ، أى وقف كل عمل تشريعى أو تنفيذى للحكومة ، ولا شك أن هذه الأحداث كما قلنا في مقدمة الكتاب قد تصدع لها صرح الاستقلال الذى نالته مصر بمجهودها وتضحياتها العظيمة من عهد محمد على ، فهذه الحالة المحزنة التى وصلت إليها البلاد كانت نتيجة سياسة اسماعيل المالية ولا سكران أنه سعى في السنوات الأخيرة من حكمه فى أن يتخلص من هذه الوصاية التى اتخذت شكلاً مهيئاً من التدخل الفعلى فى شؤون مصر ، ووقف تجاه الدول الأوروبية موقف المقاومة العنيفة ، ولكن كان ذلك بعد أن تغفل النفوذ الأجنبى السياسى والمالى فى مصر ، فلم يستطع له دفعا ، وغلبته الدول على أمره

فإذا نظرنا إلى الامور فى جوهرها وحقائقها ، نجد أن المسألة المصرية قد تراجعت فى عهد اسماعيل ، إذا قورنت بما كانت عليه فى عهد محمد على ، وإن كان اسماعيل قد نال من تركيا مزايا وحقوقاً زادت نظرياً من حدود الاستقلال ، فإن مصر من الوجهة العملية كانت فى عصر محمد على أكثر استقلالاً مما صارت إليه فى عهد اسماعيل ، وحسبك دليلاً على ذلك أن اسماعيل باشا هو العاهل الوحيد من ولادة الأسرة المحمدية العلوية الذى خلع بفرمان من السلطان بناء على طلب الدول ، وليس يخفى أن خلع الحديو بأمر من السلطان هو من أشد المظاهر الهادمة لاستقلال مصر ، لأنه تدخل مهيئ فى سيادتها الداخلية ، ومن تصارييف القدر أن يقع هذا التدخل ضد الحديو الذى نال من تركيا أقصى ما يمكن من مزايا الاستقلال ، ويرجع ذلك إلى الضعف الذى أصاب البلاد من ارتباك أحوالها المالية وتصعيع قوتها الحربية والمعنوية ، فسهل على الدول أن تتدخل فى شؤونها وتعتب باستقلالها ، ولا شك فى أن

الفرق كبير من هذه الناحية بين حالة مصر في عهد محمد علي وحالتها في عهد اسماعيل
ففي عهد محمد علي لم يكن ثمة صندوق دين ، ولا نفوذ للأجانب ، ولا رقابة منهم على
مالية الحكومة ، ولا وزراء أوروبيون داخل الحكومة ، ولا محاكم مختلطة غالبية القضاة
فيها من الأجانب ، فهذه النظم والأوضاع قد تقررت في عهد اسماعيل ، وهي قيود شلّت
سيادة الحكومة الأهلية ونقصت مزايا الاستقلال الفعلي ، وظلت تنمو وتشتد حتى أواخر
عهد اسماعيل ، واستمرت البلاد من بعده تتمر في أديال الارتباك المالى والرقابة الأوروبية
إلى أن انقلبت الرقابة احتلالا إنجليزيا عسكريا ، وهو الاحتلال الذى نمانيه إلى اليوم
(سنة ١٩٣٢)

والخلاصة أن عصر اسماعيل كان عهد تقدم وعمران ، اختلطت به أخطاء وأغلاط أفضت
إلى تصدع بناء الاستقلال المالى والسياسى

ولو خلت شخصية اسماعيل من عيوبها لجمال من مصر يابانا أخرى ، ولصار على يده
دولة من أقوى الدول المستقلة وأعظمها شأنًا

ولسكن هكذا شاء جد مصر العاثر أن تتلاحق الأخطاء وتختلط السيئات بالحسنات في
تاريخ اسماعيل ، فاغتتمت الدول الاستعمارية الفرصة فى أغلاطه ، والضمف الذى انتاب البلاد
على عهده ، ووجدت من ذلك سبيلا إلى تحقيق أطباعها فى أرض الكنانة ، والضمف فى كل
عصر آفة الأمم ، ومضيمة لحقوقها ، والقوة هى سياج حريتها واستقلالها ، وقديما طمع
الأقوياء فى الضعفاء ، سنة الله فى خلقه ، ولن تجد لسنة الله تبديلا

وثائق تاريخية

وثيقة رقم ١

مذكرة شريف باشا إلى الدول

عن امتلاك مصر منطقة البحيرات الاستوائية (انظر ج ١ ص ١٢٢)

« أفادت الأنباء الأخيرة الواردة إلى القاهرة أن غردون باشا قد استولى نهائياً على منطقة (مرولى) الواقعة على نهر السومرست (نيل فكتوريا) ، وأن الجنود المصرية أسسوا محطة في (ماسندى) عاصمة (أونيو رو) ، وأخذ الأهليون إلى الطاعة والسكينة ، وأرسل غردون باشا القوة اللازمة من الجنود بقيادة نور اغا وهو ضابط كفء عارف بأحوال البلاد لإنشاء محطة عسكرية في (أوردنجانى) وأخرى على شاطئ بحيرة فيكتوريا بالقرب من شلالات (ريبون)

« وأفادت الأنباء الأخيرة أيضاً أن غردون باشا احتل (مقاتو) على شاطئ بحيرة ألبرت ، حيث يصب نهر السومرست في البحيرة ، ووصل بين مقاتو و (الدفلاى)^(١) الواقعة على النيل الأبيض حيث وصات السفن الحديدية تصحبها إحدى البواخر النيلية « وعلى ذلك قد تم إلحاق جميع البلاد الواقعة حول بحيرة فيكتوريا وبحيرة ألبرت بمصر وفتحت البحيرتان وروافدهما ونهر السومرست للملاحة ، وصارت ممهدة للاكتشافات التي يقوم بها غردون باشا

« وإنى لسميد إذا أعلن نتيجة هذه الحملة التي كللت بالنجاح بفضل كفاءة من اشتركوا فيها وما أظهره من الهمة والإخلاص تحت قيادة غردون باشا تحقيقاً للغاية التي قصد إليها الخديو وهي نشر لواء الحضارة وإحياء التجارة والزراعة في تلك البلاد «

اللائحة الأساسية لمجلس شورى النواب

الصادرة في ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦

أنظر ج ٢ ص ٧٨

« في ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٣ ، (٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦) أمر على إلى سمادة راغب باشا (رئيس مجلس شورى النواب) ، منطوقه :

(١) انظر مواقع هذه الجهات على الخريطة ص ١٢٠ من الجزء الأول من هذا الكتاب

« حيث أن مجالس الشورى شوهدت منافعها ، ومحسناتها الجليلة ، في الممالك المتمدة ، كان أملي تشكيل مجالس شورى عصر ، تنتخب أعضاء من الأهالي ، فالآن أشكر الله تعالى ، على أني عاينت من أهالي مملكتنا ، من الأهلية والاستعداد — ما يزيد حصول هذا الأمل ؛ فصممنا بالاتفاق على تأسيس المجلس المذكور ، ولذا صار عقد المجلس الخصوصي برياستنا ، وصارت المداولة بحضور أربابه لدينا ، في تنظيم لائحة كيفية تأسيسه ، وانتخاب أعضاء ، وصار إعمالها ، حسب ما هو موضح أدناه ، تحتوي على ثمانية عشر بنداً ، وقد عيناكم رئاسة ذلك المجلس ، وصدر أمرنا على تلك اللائحة لناظر الداخلية لإجري مقتضاه ، كما قد صدر أمرنا أيضاً عنها ، إلى مفتش عموم الأقاليم ، لنشرها إلى أهالي الأقاليم ، لأجل انتخاب الأعضاء بموجبها . وأصدرنا هذا الحكم لمعوليتكم بذلك ، وانتخاب ما يلزم لكم من الكتاب ، واستحضار الدفاتر ، والأوراق اللازمة لهذا الخصوص بمعرفتكم وما القصد من هذا إلا التشاور ، والتعاون ، على توسيع عمارة ومدنية الوطن ، والاقتطاف من ثمار ماثر انضمام الآراء في الأمور النافعة ، فنسأل الله ، أن يوفقنا في كل الأمور »

البند الأول — تأسيس هذا المجلس مبني على المداولة في المنافع الداخلية ، والشعورات التي تراها الحكومة ، أنها من خصائص المجلس ، ليصير المذاكرة ، وإعطاء الرأي عنها ، وعرض جميع ذلك للحضرة الخديوية

البند الثاني — يجوز انتخاب من بلغ عمره ، خمسة وعشرين سنة ، وما فوق ذلك ، بشرط أن يكون موصوفاً بالرشد والكمال ، وأن يكون من الأشخاص المعلومين عند الحكومة ، بأنه من الأهالي التابعين لها ، ومن أولاد الوطن

البند الثالث — يحرم من صلاحية هذا الانتخاب ، الأشخاص الذين حكم على أموالهم وأملاكهم ، بأحكام الإفلاس ، وتعلقت بها حقوق للغير ، إلا إذا أعيدت تلك الحقوق ، التي حرموا منها ، وأيضاً الفقراء المحتاجين ، والأشخاص الذين أعينوا على حالهم ، قبل الانتخاب بسنة ، والأشخاص الذين صار مجازاتهم ، بالليمان والطرود بحكم

البند الرابع — إن الأشخاص الذين ينتخبون النواب ، يلزم أن يكونوا من الذين لم يحكم على أموالهم وأملاكهم بأحكام لإفلاس ، وتعلقت بها حقوق للغير إلا إذا أعيدت تلك الحقوق إليهم ، وألا يكون سبق مجازاتهم ، بالليمان ، والطرود بحكم ، وألا يكونوا من الداخلين ، سلك العسكرية تحت السلاح

البند الخامس — المستخدمون في الخدمات الميرية ، والمستخدمون في الجهات الخارجية عن الميري ، سوى كانوا من العمدة ، والوجوه ، وغيرهم ، وكذا الداخلون سلك العسكرية ، سوى كانوا تحت السلاح ، أو إمدادين — لا يجوز انتخابهم ، ليكونوا من أعضاء المجلس . وأما من رفقوا من المستخدمين بلا جنحة ؛ حسب الإيجاب أو انقضت مدتهم في الإمدادين فيجوز الانتخاب منهم ، إن كانوا حازين الأوصاف المعتبرة المذكورة

البند السادس — إن انتخاب الأعضاء من الأقاليم ، يلزم أن يكون على حسب التعداد فلذا يلزم انتخاب واحد أو اثنين من كل قسم ، من أقسام المديريات ، بحسب كبر القسم ، وصغره ، ويصير انتخاب ثلاثة في مصر ، واثنين في الإسكندرية

البند السابع — حيث أن كل بلد ، عليه مشايخ مميّنون ، برغبة الأهالي ، فبالطبع هم المنتخبون ، من طرف أهالي ذلك البلد ، والناثون عنهم لانتخاب العضو ، المطلوب انتخابه في القسم ، إذا كان تلك المشايخ ، حازين لأوصاف المعتبرة المذكورة ، فهؤلاء المشايخ يحضرون المديرية ، ويكتب كل أحد منهم ، اسم من ينتخبه في القسم ، في ورقة مخصوصة ، ويضعها مقفولة بالصندوق ، المدة لقسمه بالمديرية

البند الثامن — بعد ما يتم وضع الأوراق بالصناديق ، تفتح على يد المدير ، والوكيل ، ونظرهم دعاوى ، وقاضى المديرية ، فينظر إذا كان أكثر الآراء ، متفقة على انتخاب واحد في القسم فيصير هو نائباً عن القسم ، وإن تساوت الآراء ، في انتخاب اثنين ، أو ثلاثة ، فيقرع بينهم بحضورهم ، والذي نصيبه القرعة يصير نائباً عن القسم ، وفي كلا الحالتين ، يؤخذ من المشايخ الحاضرين بالمديرية في البلاد ورقة بأختتامهم ، بما استقر عليه الحال ، في انتخاب تلك النواب . وأما الانتخاب في مصر ، والإسكندرية ، ودمياط ، فيصير باتفاق أولاً كثرية آراء وجوه ، وأعيان تلك الدوائر

البند التاسع — يصير تجديد انتخاب الأعضاء ، في كل ثلاث سنين ، حسب ما هو موضحاً بالبند السابع

البند العاشر — أعضاء المجلس ، لا يزيدون عن خمسة وسبعين شخصاً
البند الحادى عشر — لا يعقد المجلس ، إذا غاب من أعضاء أكثر من الثلث ، وإن كان أحد الأعضاء ، له عذر ضرورى — فيلزم عرض عذره ، على رئيس المجلس قبل انعقاده بشهر ، فإن قبل عذره بالمجلس فيها ، ولا فإن لم يحضر بعد إعلانه ، عدم قبول عذره — يصير انتخاب غيره بدله ، من قسمه حسب اللائحة

البند الثاني عشر — لا يصح التوكيل عن أحد الأعضاء ، بل هو يحضر المجلس بنفسه
البند الثالث عشر — يصير تحقيق حال كل عضو ، من أعضاء المجلس حين اجتماعهم ،
بمعرفة قومسيون ، فإن وجد مستكمل الشروط ، المعبرة المحررة — في البنود السابقة —
يقبل ، وإلا فتلقى نيابته ، وينتخب غيره من قسمه وجهته

البند الرابع عشر — بعد ما يصير تحقيق أحوال النواب ، المنتخبين بالقومسيون ،
ويوجدون حازين الأوصاف المذكورة ، في البنود السابقة ، فيعطى قرار عنهم بالقومسيون
ويعرض عنه إلى رئيس المجلس ، ومنه أيضاً إلى الأعتاب الخديوية ؛ ليعطى كل واحد منهم
بيورلدى ، يتضمن كونه منتخبا ، في ظرف ثلاثة سنين ، في شورى النواب

البند الخامس عشر — حيث من المعلوم ، أن كل مجلس من المجالس الماثلة لهذا ، له
صدور نظامنامه ، فبالطبع صدور نظامنامه هذا المجلس ستمطى له

البند السادس عشر — إن عقد المجلس سيكون في هذا العام ، في ١٠ هاتور لغاية
١٠ طوبة ، وأما في السنين الآتية ، فيصير انعقاده ، في ١٥ كيهك ، لغاية ١٥ أمشير
البند السابع عشر — لولى الأمر جمع لمجلس ، أو تأخيره ، أو تحديد مدته ، أو تبديل
أعضاء ، وانتخاب غيرهم ، في مدة معلومة ، حسب ما هو موضح بهذه اللائحة
البند الثامن عشر — لا يجوز قبول عرضحالات من أحد ما بالمجلس

اللائحة النظامية

حدود ونظامنامه مجلس شورى النواب

الصادرة في ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦

بند ١ — مجلس الشورى يكون بالمحررة مصر

بند ٢ — مجلس الشورى وظيفته المداولة ، في المفاع الداخلية ، والمقودات التي تراها
الحكومة ، أنها من خصائصه تصير المذاكرة فيه ، وإعطاء الرأى عنها ، كما هو مذكور في
بند في اللائحة الأساسية ، فيما تحصل المداولة فيه بمجلس الشورى ، فيما يتماق بالذافع
الداخلية ، يرسل من طرف الرئيس إلى المجلس الخصوصى ، ويجرى المذاكرة عنه بالأنلام ،
والقومسيونات بمجلس الشورى ، حسبما يأتى بمده بما يتماق بالمقودات ، من بند ١٦ إلى
بند ٢٠ ، وبند ٢٣ في هذه اللائحة ، وبعد إعطاء التقارير عنها ، تنظر بمجلس الشورى أيضاً

كما في بند ٢١ ، وبند ٢٢ ، وبإتسام المذاكرة ، وإعطاء الراى ، يعرض جميع ذلك للحضرة الخديوية

بند ٣ - رئيس مجلس شورى النواب ، ووكيله ، ينصبان من طرف الحضرة الخديوية
بند ٤ - افتتاح مجلس شورى النواب ، إما أن يكون بذات الحضرة الخديوية ، أو من يوكل لذلك بالإرادة السنية ، وتقرأ فيه مقالة . فإن كان افتتاحه بالحضرة الخديوية ، فقرابة المقالة بالنطق الخديوى ، أو من يتوكل فى قرابتها ، متملق بالإرادة العلية ، وإن افتتحه الموكل ، فإما أن تكون المقالة من الحضرة الخديوية ، ويقرأها الموكل بالافتتاح ، أو أنها تكون من الموكل بالافتتاح ، وهو الذى يقرؤها بموجب الأمر .

بند ٥ - بعد افتتاح مجلس شورى النواب ، وقرابة المقالة يكون لأربابه الحق ، فى أن يقدموا جواباً عنها فى مدة يومين ، وهذا الجواب لم يكن إلا من قبيل الرسوم ، بحيث لا يقطع فيه شئ . عن أمر من الأمور المقتضى نظرها بمجلس الشورى

بند ٦ - إذا كانت المقالة من الحضرة الخديوية ، فبعد تحرير جوابها من مجلس الشورى ، يجب تقديمه للأعتاب السكرام ، بواسطة رئيس مجلس الشورى ، ويكون معه من كل قلم اثنان من الأعضاء بالملابس الرسمية ، يصير تسميتهم بمعرفة جميع الأعضاء

بند ٧ - حيث تقرر فى بند نمرة ٢ ، وبند ٣ ، وبند ٥ من اللائحة الأساسية ، الأوصاف اللازمة ، فى حق من يحصل انتخابهم لوظيفة العضوية ، فى حال الانتخاب بالمديرية ، إذا كان المبرز له انتخاب الدواب ، يمينون أشخاصاً من الغير ، جاز تعيينهم لذلك فبالطبيعة بحسب الموضع بالبند الثالث عشر من اللائحة الأساسية ، بصير الإيضاح من المديرية ، إلى مفتشى المعموم عن كفييتهم ، ومن طرفه بصير تبين ذلك ، بالكشف الذى يرسل لرئيس مجلس الشورى ، بأسماء النواب الذى تعينوا ، لأجله أجرى منطوق البند المشار عنه

بند ٨ - من بعد افتتاح مجلس الشورى ، وقرابة المقالة ، بصير تقسيم المجلس إلى خمسة أفلام ، بانتخاب نفس الأعضاء بعضهم بعضاً ، ورؤساء الأفلام يكون انتخابهم بمعرفة الأعضاء أيضاً ، وفى الأفلام المذكورة يجرى التفحص عن المنتخبين ، حسب المدون فى بند ١٣ من اللائحة الأساسية ، بمعنى أن كل قلم يتفحص عن حال المنتخبين ، الذين هم بقلم آخر ، وأعضاء القلم الجارى فيه التفحص المذكور ، بصير التفحص عنهم بمعرفة قلم من الأفلام الآخر . وبعد إعطاء القرارات اللازمة عن ذلك ، بصير إعطائهم إلى رئيس مجلس

الشورى ، لعرضهم للحضرة الحديوية ، كما فى بند ١٤ من اللائحة الأساسية

بند ٩ - متى تم تحقيق صحة الانتخاب ، لزم رئيس مجلس شورى النواب ، أن يمرض للحضرة الحديوية بذلك ، ولا ينتظر صدور الحكم بخصوص الانتخابات الموقوفة ، أو المتنازع فيها ، متى كان الذين صح انتخابهم يجوز انعقاد مجلس الشورى بهم ، كما لوضح فى بند ١١ من اللائحة الأساسية

بند ١٠ - ترتيب أشغال مجلس الشورى يكون بالترتيب ، بحسب ما يراه رئيسه ، ويكون لذلك دفتر واضح ، يبين تلك الأشغال مادة مادة ، بقاية الاختصار ، وتواريخ ورودها ، والحرر التى وضعت عليها ، بالنسبة لترتيب رؤيتها ، وملحوظة نباشر فيه عما يجرى فيها

بند ١١ - من يؤمر من الذوات من طرف الحكومة بالمباحثة فى شأن تصور من التصورات ، المعروضة للمداكرة فيها بمجلس شورى النواب ، متى طلب أن يتكلم لزم الإذن له بذلك ، ولا يقتضى إزماله بالانتظار للنوبة ، حسب المقيّد بدفتر النوبة

بند ١٢ - مجلس شورى النواب ، له أن يجبر على الحضور بالشورى ، كل من لم يمنعه مانع صحيح معتبر من الحضور ، وذلك بواسطة ترتيب عقوبات . على من لم يحضر مجلس الشورى ، وكل رئيس قلم من الأفلام ، يعطى إلى رئيس مجلس الشورى ، قائمة فى كل يوم صباحاً ، بمن حضر من الأعضاء ومن لم يحضر

بند ١٣ - إذا كان عدد مجلس الشورى ، فى يوم من الأيام ، أقل من القدر الموضح عنه ، بند ١١ فى اللائحة الأساسية ، لزم تأخير عقده إلى اليوم الذى يليه ، وهكذا فى كل يوم (متى اتضح الحال على هذا الوجه) يجب على الرئيس أن يؤخره إلى اليوم الذى يليه

بند ١٤ - إذا كان عقد مجلس الشورى ، فى يوم من الأيام ، أقل من القدر الموضح عنه ، بند ١١ من اللائحة الأساسية ؛ لكن نفس الأفلام يوجد بعضهم مستوفياً ، بقدر الثلثين بالنسبة لأصل أعضاء ، فالقلم الذى يكون بهذه الصفة ، لا يصير تعطيله ، بل ينتظر فى الأشياء المحولة عليه

بند ١٥ - الذى يأمر بافتتاح كل جلسة ، من جلسات مجلس شورى النواب وقفلها هو الرئيس ، وتقتضى فى آخر كل جلسة ، أن يعين الرئيس من بعد السؤال من الأعضاء ، ساعة افتتاح الجلسة التى تليها ، وترتيب الأشغال بالأوقات المقتضية ، ويعلمق الترتيب المذكور فى محل مجلس الشورى ، وترسل صورة الترتيب فى الحال ، إلى كاتب الديوان الحديوى ،

ويقتضى أن يجرى الرئيس ما يلزم من طرفه ، لوصول الأخباريات ، والتبليغات اللازمة إليه بأوقاتها المقتضية

بند ١٦ — التصورات التي تراها الحكومة ، تقلى صورتها بمجلس شورى النواب ، بمعرفة من يندب لهذه المأمورية من طرف الحكومة

بند ١٧ — بعد قراءة التصورات المذكورة في بند ١٦ ، يصير طبعها وتوزيعها على الأفلام للنظر فيها بأقائها ؛ فتبحث فيها ، وتعين الأفلام من مجموعها ، قومسيون مركب من خمسة أعضاء . يصير انتخابهم بطريقة إعطاء الرأى عنهم ، بالصندوق سراً ، وبالقومسيون المذكور ، ينظر في تلك التصورات ، ويتحرر القرار اللارم عنها

بند ١٨ — إذا صدر رأى من واحد ، أو من جماعة من الأعضاء ، الغير داخلين القومسيون المذكور ، في بند ١٧ من هذه اللائحة ، بخصوص مادة من المواد المندرجة ، بالتصورات المرسولة من طرف الحكومة ، ولم يكن ذلك من الملاحظات المذكورة عنها ، بند ٢٣ من هذه اللائحة — تقتضى أن يصير تسليم ذلك الرأى ، إلى رئيس مجلس الشورى ، وهو يوصله إلى القومسيون المختص بالنظر في ذلك ، ولا يجوز قبول أى رأى كان فيما يتعلق بمادة من ذلك ، متى تقدم التقرير في شأنها ، من ذلك القومسيون إلى مجلس الشورى ، وإنما عند تلاوة ذلك التقرير بمجلس الشورى ، يجرى ما يلزم له في المذاكرة ، وأخذ الآراء حسب الوارد بينود هذه اللائحة ، من بند ٢٠ إلى بند ٢٢

بند ١٩ — كل من أورد رأياً ، بخصوص مادة من المواد المندرجة بتلك التصورات ، كما ذكر في بند ١٨ من هذه اللائحة — كان له حق التكلم في هذا الخصوص ، بالقومسيون المختص بالنظر في ذلك

بند ٢٠ — متى تقدم التقرير الصادر من القومسيون ، بخصوص صورة مادة ، لزم أن يتلى بمجلس الشورى ، ويطلع ، ويوزع على أعضاء مجلس الشورى ، قبل المذاكرة بأربعة وعشرين ساعة على الأقل

٢١ — تفتح المذاكرة بخصوص التقرير المذكور عنه في بند ٢٠ من هذه اللائحة ، في الوقت المعين له ، في ترتيب أشغال مجلس الشورى ، ويقتضى افتتاح المذاكرة أولاً ، فيما يتعلق بصورة التصور المعروضة على وجه العموم ، ثم فيما يتعلق بكل قلم ، أو باب منها خاصة

بند ٢٢ — من بعد أخذ الآراء ، عن كل مادة خاصة من المواد ، المتركب فيها

التصورات المذكورة — يجب أخذ الآراء أيضاً ، بخصوص مجموع تلك التصورات على وجه العموم

بند ٢٣ — إذا رأى القومسيون المختص ، بالنظر في إحدى التصورات المرسولة ، من طرف الحكومة ملحوظات فيما يتعلق بذلك — تتقدم إلى رئيس مجلس الشورى ، وقبل تلاوتها بمجلس الشورى ، تبث في ظرف للحكومة

بند ٢٤ — المسائل اللازم المداولة فيها ، بمجلس شورى النواب ، بواقع ترتيب أشغاله ، بحسب ما يستقر عليه الحال ، في آخر كل جلسة ، كما ذكر ببند ١٥ من هذه اللائحة — يلزم في الجلسة الثانية ، أن كل مسألة فيها ، قبل وصفها في ميدان المداولة يؤخذ رأى مجلس الشورى عن لزوم أو عدم لزوم المداولة فيها ، وعلى واقع ما ينتهى عليه الحال في ذلك — يجري العمل

بند ٢٥ — المواد المتعلقة بالمنافع الداخلية ، اللازم المذاكرة فيها بمجلس الشورى ، بواقع ترتيب أشغاله ، كما في بند ١٥ من هذه اللائحة — يلزم أن كل مسألة فيها ، قبل وصفها في ميدان المذاكرة يؤخذ الرأى في مجلس الشورى ، عن لزوم المذاكرة فيها وقتئذ ، أو تأخيرها لوقت آخر ، أو نحو ذلك

بند ٢٦ — إذا طلب الكلام اثنان ، أو ثلاثة من أعضاء مجلس الشورى في آن واحد ، لزم أعمال القرعة المقتضية في تقديم أحدهم على الآخرين ، بمعرفة رئيس مجلس الشورى
بند ٢٧ — في حال المسئلة بمجلس الشورى في مسألة ، لا يجوز افتتاح المسئلة في مسألة أخرى

بند ٢٨ — في حال المسئلة إذا تكلم أحد من الأعضاء ، فيما هو جارى التكلم من أجله — لا يحصل التكلم من غيره فيها ، قبل إتمام كلام الأول

بند ٢٩ — لا يجوز لأحد أن يتكلم في كل مسألة ، بمجلس الشورى إلا مرة واحدة ، ما لم يقتضى الحال للتكلم من بعض الأعضاء ، غير مرة واحدة ، إذا احتاج الأمر لإعطاء توضيحات ، أو لإعطاء الجواب ثانياً مرة ، بناء على طلب عضو آخر ، وأما في القومسيونات التى تشكل بمجلس الشورى ، فإن لكل عضو من أعضائها حق التكلم متى شاء

بند ٣٠ — لا يجوز لأحد من أعضاء مجلس شورى النواب ، أن يتكلم إلا إذا طلب الكلام ، وأذن له الرئيس بذلك ، ولا أن يتكلم إلا وهو في موضعه

بند ٣١ — إذا أراد الرئيس أن يتكلم بنفسه — وجب الإصنى إليه (كذا في الأصل)

بند ٣٢ — يجب أن يكون أخذ الآراء بطريقة أخذ الآراء بالصندوق في الجهر ،
وبطريقة الأكرية المطلقة

بند ٣٣ — تفريغ صندوق الآراء ، يكون بمعرفة كاتب السر

بند ٣٤ — لا تكون عملية أخذ الآراء صحيحة معتمدة ، إلا إذا كان الحاضر بمجلس
الشورى ، كما فى بند ١١ من اللائحة الأساسية

بند ٣٥ — يجب على مجلس الشورى ، احترام حق العدد الأقل منضممة المذكرات به
فيجب الإصغى للعدد الأقل ، وأن تسمع للملاحظات الصادرة منهم

بند ٣٦ — إذا كان عدد الأعضاء المأخوذ رأيهم ، وهو الأقل ، وأما الأكر لم يعطوا
رأيا فى المادة المعروضة — لزم الرئيس أن يسأل باقى الأعضاء عن رأيهم

بند ٣٧ — رئيس مجلس شورى النواب ، هو الذى يؤدى وظيفة الرئاسة عليه ،
وفقط يسأل أرباب مجلس الشورى عن رأيهم ، وليس له رأى مطلقاً ، إلا فى صورة انقسام
الآراء ، إلى طريقين متساويين ، وأما فيما عدا ذلك من الأحوال ، فلا يدخل لنفسه برأى ،
من جملة الآراء بمجلس الشورى ، وليس له أن يقدخل فى مذكرات مطلقاً

بند ٣٨ — متى صار التصديق على صورة مادة بمجلس الشورى — لزم أن تكون
نسختها الأصلية ، مقيمة فى دفتر مخصوص لذلك ، ويختم عليها من الرئيس والأعضاء ،
ويتحرر نسخة أخرى عليها علامة كاتب السر ، وختم الرئيس ، وتقدم للحضرة الخديوية
بند ٣٩ — المبنى إلى مجلس الشورى يومياً ، والذهاب منه ، يكون بحسب ما يراه رئيسه
بامتنساب المجلس

بند ٤٠ — أعضاء مجلس الشورى ، يحضرون إلى المجلس المشار عنه ، بملابس الحشمة
اللائقة ، وجلوهم فيه يكون بهيئة الأدب

بند ٤١ — لا يجوز لأحد من أعضاء مجلس الشورى النواب ، أن يفتب بدون إذن
يصدر إليه منه ، ويتحرر له تذكرة رخصة ، من طرف رئيس مجلس الشورى ، ولا يجوز له
أن يحمرر تذاكر رخصة ، إلا من بعد صدور الإذن من مجلس الشورى ، ما لم تقتضى الضرورة
الملزمة ، تحرير التذكرة على وجه المجلة . وبعد تحريرها على هذه السكيفية يصير لإخبار
مجلس الشورى ، من طرف الرئيس بذلك

بند ٤٢ — المحاضر التى تنمر لإثبات مجلس شورى النواب ، تكون مشتملة على أسماء
الأعضاء الذين تكلموا بالشورى ، ورأى كل واحد منهم بالاختصار

بند ٤٣ — المحاضر المذكورة في بند ٤٢ ، تقيد بدفتر مخصوص لذلك ، ويقرأها كاتب السر في أول مجلس للشورى ، المنعقد من اليوم الذى يلى يومها ، ويوضع الرئيس إمضاءه ، على ذات الدفتر فى كل يوم .

٤٤ — الأوامر التى تصدر من الحضرة الخديوية ، فيما يتعلق بأحد الخصوصيات المذكورة ، فى بند ١٧ من اللائحة الأساسية ، تنلى بمجلس الشورى فى الحال ، ويجرى العمل بمقتضاها

بند ٤٥ — التنبيه بإرجاع من يخرج عن ما يليق ، بحسب الأصول ؛ إنعما هو من وظائف الرئيس لا غير

٤٦ — إذا خرج المتكلم فى مادة من المواد عن المسئلة المقتضى الكلام فيها — ثم الرئيس أن ينبه عليه بالرجوع إليها ، وعدم الخروج عنها . ولا يجوز إلى الرئيس أن يأذن بالكلام ، فيما يتعلق بأسباب الرجوع ، إلى المسئلة المقتضى الكلام فيها

بند ٤٧ — يؤذن بالكلام لمن خرج عن الأصول ، وتنبيه عليه بالرجوع إليها ، فرجع وطلب الكلام فيمتذر ، ولا يؤذن بالكلام للخارج عن الأصول ، فى غير الصورة المذكورة

بند ٤٨ — إذا خرج المتكلم عن الأصول مرتين ، فى مسألة واحدة ، وطلب الكلام للاعتذار — يلزم الرئيس أن يسأل أرباب مجلس الشورى ، عن لزوم منعه من الكلام فى بقية الجلسة ، فيما يتعلق بالمسئلة . ويقتضى أن يحكم مجلس الشورى ، فى هذا الأمر بالأغلبية

بند ٤٩ — إذا خرج المتكلم عن المسئلة المقتضى الكلام فيها ، وصار إرجاعه إليها مرتين فى مسألة واحدة ، ثم مخرجها عنها مرة ثالثة — ثم الرئيس أن يسأل أرباب مجلس الشورى ، عن لزوم منعه من الكلام فى باقى الجلسة ، بخصوص المسئلة التى الكلام بصدها ، تقتضى أن يحكم مجلس الشورى فى هذا الأمر بالأغلبية

بند ٥٠ — إذا اقتضى الحال التنبيه ، على أحد من الأعضاء بالسكوت ، لكونه تكلم فى غير محله ، وقطع الكلام على غيره ، فيقتضى أن لا يؤذن له بالكلام فى بقية الجلسة

بند ٥١ — لا يسوغ لأحد بمجلس الشورى ، أن يصدر منه مسبة لأحد ، ولا إشارة

بالإقرار ، أو بدمه ، على قول أحد بمجلس الشورى

بند ٥٢ — إذا حصل من أحد الأعضاء ، أمر مخل بانتظام حال مجلس الشورى — ثم أن ينبه عليه بالرجوع عن ذلك ، بالامتناع من طرف الرئيس ، فإن أصر على ذلك ولم يرجع ثم الرئيس أن يأمر بقيد التنبيه ، فى ضمن المحضر الذى يتحرر ، بما يقع فى مجلس الشورى

بذلك اليوم ، وفي صورة ما إذا أصر على عدم الرجوع عن الأمر ، الخلل بانتظام مجلس الشورى - يلزم المجلس المشار عنه ، بناء على طلب الرئيس ، أن يحكم من غير مذاكرة ، بإخراجه من مجلس الشورى ، لمدة لا تقتضى أن تزيد خمسة أيام فقط ، ولا بأس أن يأمر أيضاً ، بإعلان صورة الحكم المذكور ، بالجهة التى يكون انتخاب النائب ، المحكوم عليه من طرفها

بند ٥٣ - فى مدة افتتاح مجلس الشورى ، وفى الأيام المحددة له ، لا تعمل دعوى على أحد من أعضائه ، بوجه من الوجوه ، إلا إن كان (لا سمح الله) حصل من أحد منهم ، مادة قتل فظيماً ، لا يعد من أعضاء مجلس الشورى ، ويتمين بدله حسباً فى بند ١٣ ، من اللائحة الأساسية

بند ٥٤ - لا يجوز لأحد من أعضاء مجلس الشورى ، أن يطبع وينشر المقالة التى قالها بمجلس الشورى ، والمذاكرات التى حصلت بها ، من غير ترخيص رئيس مجلس الشورى له بذلك ، فإن طبع ونشر بغير ترخيص - يترتب عليه الجزاء اللارم ، بقرار من قومسيون معين من القلم الذى هو من أعضاء

بند ٥٥ - فى مدة العضوية ، إذا حصل من أحد الأعضاء ، ما يمنع لياقة وجوده ، عضواً بمجلس شورى النواب ، فيما هو واضح فى بند ٢ ، وبند ٣ ، وبند ٥ ، من اللائحة الأساسية يسقط حقه من العضوية ، ويتمين بدله ، كما فى بند ١٣ من اللائحة الأساسية

بند ٥٦ - فى مدة دوام افتتاح المجلس المحددة له ، لا يقبل الاستعفى من أحد من الأعضاء . وفى أوقات تمطيله إذا أراد أحداً منهم أن يستعفى - لزم أن يقدم إلى رئيس مجلس الشورى ، ويوصله إلى يد الرئيس ، قبل انقضاء مجلس الشورى بثلاثين يوماً بالأقل وحينئذ يجرى السكاتبه لجهته ، لأجل تسمية خلفه ، كما فى بند ١٣ من اللائحة الأساسية

بند ٥٧ - رئيس مجلس شورى النواب ، هو المنوط بالضبط اللازم ، فى أثناء الجلسات المنعقدة ، وفيما يتعلق بداخل المحل المد لإقامة مجلس الشورى

بند ٧٨ - إذا تراء لرئيس مجلس الشورى ، تأخير عقد المجلس المشار عنه فى يوم واحد من الأيام إلى اليوم الذى يليه ، ولو كان عدد الأعضاء مستوفياً ، كما فى بند ١١ من اللائحة الأساسية - لا مانع من تأخير عقده فى ذلك اليوم فقط ، ويمرض الرئيس للحضرة الخديوية بذلك فى الحال

بند ٥٩ - يرسل الخفر اللازم ، لجهة مجلس الشورى من طرف الحكومة

بند ٦٠ — لا يدخل جهة مجلس شورى النواب ، إلا الأعضاء المنتخبون ، والأشخاص
المتعلقون بمجلس الشورى ، ومن يرسل من طرف الحكومة ، بأمورية تختص بأشغال
الشورى . وهذا يتبع اجراء لحد ما يصدر الأمر من الحضرة الخديوية ، بتجوز دخول
من يتصرح له بذلك ، بموجب التذاكر التى تعطى لهم حينذاك ، من طرف رئيس
مجلس الشورى

بند ٦١ — حيث ذكر فى بند ٢ ، وبند ٣ ، وبند ٤ ، وبند ٥ ، فى اللائحة الأساسية ،
الأوصاف اللازمة فى حق من يحصل انتخابهم ، لوظيفة العضوية بمجلس شورى النواب ،
ومن يجوز لهم انتخاب النواب ، فى الانتخاب السابع ، تقضى أن الذى يحصل انتخابهم
للمضوية نكون لهم دراية بالقراءة والكتابة ، زيادة على الأوصاف المقررة فى حقهم ، وفى
الانتخاب الحادى عشر ، يحتاج أن الذين يجوز لهم انتخاب النواب يكون لهم إلمام بالقراءة
والكتابة ، علاوة على الأوصاف المنصوصة فى شأنهم أيضاً

مراجع البحث

نذكر هنا أهم المراجع التي اعتمدنا عليها في بحث فصول الكتاب

مراجع عامة عن عهد عباس وسعيد وإسماعيل

— الخطة التوفيقية . للعلامة علي باشا مبارك . في عشرين جزءاً . وقد تكلمنا عنها

(ج ١ ص ٢٣٩)

— « الوقائع المصرية »

— مجلة الجمعية الجغرافية الملكية

Bulletin de la Société Royale de Géographie

Bulletin de l'Institut Egyptien — مجلة المجمع العلمي المصري

— مجلة مصر (٩٧—١٨٩٤) Revue d' Egypte للمسيو جلياردو بك Gaillardot

— مجلة العالمين الفرنسية Revue des Deux Mondes

وقد بينا في هوامش الكتاب الأعداد التي رجعنا إليها

— التوقيعات الإلهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الأفرنجية والقبطية —

للواء المصري محمد مختار باشا طبع سنة ١٣١١ هـ (١٨٩٣ م)

— النتيجة المستحسنة لحساب مائة سنة . للسيد مصطفى محمد الفلكي ومحمد افندي

نجيب طبع سنة ١٣١٣ هـ (١٨٩٥ م)

— مجموعة القوانين والقرارات

— مجموعة الأوامر والقيودات بالدفترخانة المصرية (دار المحفوظات)

— قاموس الإدارة والقضاء . لفيليب جلاد في ستة أجزاء

— كتاب الوثائق الدولية للسلطنة العثمانية . لنورادنجيان افندي تم طبعه سنة ١٩٠٣

في أربعة أجزاء Recueil d'actes internationaux de l'Empire ottoman

— الوثائق الدبلوماسية والفرمانات السلطانية الخاصة بمصر طبع سنة ١٨٨٠

Actes diplomatiques et firmans impériaux relatifs à l'Egypte

— مجموعة المعاهدات . لدى مارتنس في ٣٥ جزءاً

De Martens — Recueil général des Traité

— مجموعة معاهدات الباب العالي . للبارون دي تستانم طبعه سنة ١٩٠١ في عشرة

أجزاء Recueil des traités de la Porte Ottomane — par De Testa

— تاريخ الدولة العلية العثمانية . لمحمد بك فريد

— تاريخ المسألة الشرقية . لمصطفى كامل باشا طبع سنة ١٨٩٨

— مذكرات عمرباشي باشا (كشف الستار عن سر الأمرار)

— حقائق الأخبار عن دول البحار . لاسماعيل باشا مرهنيك طبع سنة ١٣١٢ هـ

في جزأين

— السكافي . لميخائيل بك شاروهم طبع سنة ١٨٩٨ في أربعة أجزاء

— البحر الزاخر في تاريخ الأوائل والأواخر . لمحمود باشا فهمي طبع سنة ١٣١٢ هـ

— كشف الستار عن أمرار مصر — لمدام أولب ادوار طبع سنة ١٨٦٥

Les mystères de l'Egypte dévoilés — M^{me}. Olympe Audauard

— مصر الحديث . — لادوين دي ليون طبع سنة ١٨٧٧

The Khedive's Egypt — Edwin de Leon

— تاريخ أوروبا السياسي من افتتاح مؤتمر فيينا سنة ١٨١٤ إلى انتهاء مؤتمر برلين

سنة ١٨٧٨ . للمسيو ديبيدور

Histoire diplomatique de l'Europe — Debidour

— دائرة المعارف الفرنسية الكبرى La Grande Encyclopedie

مراجع خاصة بعهد عباس وسعيد

المراجع السابقة ثم :

— مصر الحديثة — للمسيو مريو (طبعة سنة ١٨٦٤)

Egypte Contemporaine — Merruau

— (وله) مصر تحت حكم سعيد باشا (مجلة العالمين عدد ١٥ سبتمبر سنة ١٨٥٧)

— الفلاح (ذكريات عن مصر) — لادمون أبو . طبع سنة ١٨٦٩

Le Fellah, par Edmond About

— سليمان باشا — للمسيو فانترينييه Soliman Pacha, par Vingtrinier

(فيه تاريخ حروب مصر من سنة ١٨٢٠ إلى سنة ١٨٦٠) طبع سنة ١٨٨٦

— مصر سنة ١٨٥٨ للمسيو دلاتر Delatre وهي مقالة منشورة بمجلة الشرق والجزائر

والمستعمرات السنة الثامنة والتاسعة L'Egypte en 1858, Revue d'Orient,

d'Algerie et des Colonies — VIII (1858) et IX (1859)

— مصر وسوريا Egypte et Syrie — للمسيو ديكان Du Camp المجلة المذكورة
بالسنة الثامنة

— رسائل عن مصر — لبارتلمي سان هيلير طبع سنة ١٨٥٧

Lettres sur l'Egypte, par Barthelemy Saint Hilaire

— رحلة سعيد باشا في السودان للدكتور أبياته باشا طبع سنة ١٨٥٨

Voyage de Mohammed Said Pacha dans ses provinces du
Soudan — Abbate

مراجع خاصة بمصر اسماعيل

المراجع السابقة ثم :

— مصر كما هي Egypt as it is المستر ماك كون طبع سنة ١٨٧٧

— (وله) مصر تحت حكم اسماعيل Egypt under Ismaïl طبع سنة ١٨٨٩

— مصر وأوروبا L'Égypte et l'Europe

للقاضي المختلط فان بلمن Van Bemmelen طبع في جزاين سنة ١٨٨٢

— رسائل عن مصر الحديثة للمسيو جليون دنجلار

Lettres sur l'Egypte contemporaine, par Gellion-Danglar

— المسألة المصرية La Question D'Egypte للمسيو دي فريسينييه De Freycinet

طبع سنة ١٩٠٥

— المركز الدولي لمصر والسودان

Situation internationale de l'Egypte et du Soudan

للمسيو كوشرى Cocheris طبع سنة ١٩٠٣

— المسألة المصرية والقانون الدولي.

La Question égyptienne et le droit international

لدى مارتنس De Martens طبع سنة ١٨٨٢

- أوردبا ومصر . للمسيو نوتوفيتش Notovitch طبع سنة ١٨٩٨
- الكتاب الأصفر (مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية)
- الكتاب الأزرق الإنجليزى Blue Book
- خديويون وباشاوات Khedives and Pachas
- المستر موبلى بل Moberli Bell طبع سنة ١٨٨٤
- مصر مرحلة فرحلة L'Egypte à petites Journées للمسيو رونيه Rhoné طبع سنة ١٨٧٧
- مصر الأخيرة La dernière Egypte للمسيو لبيك Lepic طبع سنة ١٨٨٤
- مصر وتقدمها في عهد اسماعيل
- L'Egypte et ses Progrès sous Ismaïl Pacha
- المسيو رونشتي Roncheti طبع سنة ١٨٦٧
- مصر واسماعيل باشا ساكرى وأوتربون Sacré et Outrebon . طبع سنة ١٨٦٥
- التأليف عن مصر والسودان . للأمير ابراهيم حلمي
- The litterature of Egypt and the Sudan
- في جزأين . وفيه بيان المؤلفات التي ظهرت عن مصر منذ المصور القديمة إلى سنة ١٨٨٥ وله ملحق لقاية سنة ١٨٨٧
- سياحة السلطان عبد العزيز في مصر
- Voyage de Sultan Abdul-Aziz de Stamboul au Caire
- المسيو جاردي Gardey طبع سنة ١٨٦٥
- معلومات جغرافية Notices géographiques للعلامة قدرى باشا (عن مصر وبلدانها وتاريخها) طبع سنة ١٨٦٩
- إنجلترا في مصر England in Egypt لاورد ألفرد مانتر طبع سنة ١٨٩٣
- مصر الحديثة Modern Egypt لاورد كرومر طبع في جزأين سنة ١٩٠٨
- مصر Egypt للبارون مالورتى Malortie طبع سنة ١٨٨٣
- الحياة الاجتماعية في مصر Social life in Egypt
- لستانلى لين بول S. Lane Poole طبع سنة ١٨٨٤

— أفكار عن نظام الوراثة المباشرة في عرش مصر —

Reflexions sur la succession directe dans le Vice Royaume d'Egypte

المسيو جوبتي Gobetti طبع سنة ١٨٦٨

— مصر ومؤتمر برلين L'Egypte et Congrès

المسيو رنسويك Brunswick طبع سنة ١٨٧٨

— مصر طبقاً لمعاهدات ١٨٤٠ — ١٨٤١

L'Egypte d'après les traités de 1840 - 41

المسيو برديانو Bordeano طبع سنة ١٨٦٩

— مصر وتركيا للمسيو جي لوساك Gay Lussac طبع سنة ١٨٦٩ (رد على الرسالة السابقة)

— مصر وتركيا للمسيو تريفيزاني Trevisani طبع سنة ١٨٦٩

— الخديو والسلطان . للمسيو جيومون Guillaumont طبع سنة ١٨٧٠

— الخلاف بين مصر وتركيا Le differend Turco-Egyptien

المسيو لوري Laury طبع سنة ١٨٦٩

— خديو مصر . للمسيو جيومو Guillaumot طبع سنة ١٨٩٦

— كلمات رد Quelques mots de reponse للمسيو ادورد Edourds

— كلمات عن مصر — الخديو والفلاح

Quelques mos sur l'Egypte Contemporaine

لأنفريد ميرارج Mayrargues طبع سنة ١٨٦٩

— مصر في معرض باريس العام سنة ١٨٦٧

L'Egypte à l'Exposition universelle de 1867

المسيو شارل ادمون Edmond طبع سنة ١٨٦٧

— مصر وتركيا للمسيو فردينان دلسيس طبع سنة ١٨٦٩

— البروجرية اجيبان Le Progrès Egyptien مجلة أسبوعية كانت تصدر

بالإسكندرية (سنة ١٨٦٨ — ١٨٧٠) معارضة سياسة إسماعيل

— مصر الحديثة L'Egypte moderne للمسيو مونتو Montaul طبع سنة ١٨٦٩

- مصر تحت حكم إسماعيل الميسو مريو Merruau (مجلة الماين عدد ١٥ أغسطس سنة ١٨٧٦)
- مجلة أركان حرب الجيش المصرى
- الجريدة العسكرية
- مصر المصريين لسليم النقاش طبع سنة ١٨٨٤ فى تسعة أجزاء (ناقص منها الجزآن الثانى والثالث)
- تاريخ المسألة المصرية من سنة ١٨٧٥ — ١٩١٠
- تعريب الأستاذين عبد الحميد العبادى ومحمد بدران عن الأصل الإنجليزى
Egypt's Ruin ليتودور رودستين Rothstein طبع سنة ١٩١٠
- تاريخ مصر فى عهد الخديو إسماعيل باشا (١٨٦٣ — ١٨٧٩)
- إلياس بك الأيوبى طبع سنة ١٩٢٣ فى جزأين
- التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر . المستر ويلفرد سكاون بلنت Blunt
Secret history of the English occupation of Egypt
- طبع سنة ١٩٠٧ وعُرفت به جريدة « البلاغ » للأستاذ عبد القادر حمزة
- صور مصرية Croquis egyptiens لشونكى Chonsky طبع سنة ١٨٨٧
- خواطر فى السياحة Impressions de voyage
- لدام لى شيلد M^{me}. Lee Childe طبع سنة ١٨٨٢
- (ولها) شتاء فى القاهرة Un hiver au Caire طبع سنة ١٨٨٣
- نظرة فى حالة القاهرة القديمة والحديثة للمسيو رونييه Rhoné
- Coup d'œil sur l'état present du Caire ancien et moderne
- أسماء كبار موظفى الحكومة المصرية من سنة ١٢٧٧ إلى ١٢٩١ هـ (١٨٦١ — ١٨٨٥ م) وهو كتاب مخطوط بدار الكتب الملكية رقم ١٥٥٤ تاريخ
- إحصاء مصر Statistique de l'Egypte لدى رينى بك De Regny مدير إدارة الإحصاء (السنة الأولى) ١٨٧٠ — (السنة الثانية) ١٨٧١ — (السنة الثالثة) ١٨٧٢
- إحصاء مصر سنة ١٨٧٣ Statistique de l'Egypte ، أصدرته وزارة الداخلية بالفرنسية وقد أشرنا إليه فى الهامش أحيانا باسم رينى بك لأنه وضع مقدمته وتولى

- ترتيبه على نسق الكتاب السابق ، وله ترجمة عربية بعنوان (الكوكب الدرى
فى الاستقراء المصرى) طبع سنة ١٢٩٠ هـ (١٨٧٣ م .)
- دليل مصر العام Guide general d'Egypte للمسيو فرنسوا لفرناى
Fr. Levernay طبع سنة ١٧٧٠
- إحصاء عام لمصر من سنة ١٨٧٣ — ١٨٧٧
- Essai de statistique general de Egypte لأميتشى بك Amici طبع سنة
١٨٧٩ فى جزأين
- مصر القديمة والحديثة وتمدادها الأخير
L'Egypte ancienne et moderne et son dernier recensement
- لاميتشى بك Amici طبع سنة ١٨٨٤
- الإحصاء السنوى العام الذى تصدره مصلحة الإحصاء ابتداء من سنة ١٩١٠
نجمرة حكومة أوروية فى مصر
- Un essai de Gouvernement europeen en Egypte
- للمسيو جابرييل شارم Gabriel Charmes . رسالة مأخوذة عن مجلة المالمين
(١٥ أغسطس وأول سبتمبر و ١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٩)
- (وله) خمسة أشهر فى القاهرة Cinq mois au Caire طبع سنة ١٨٨٠
- تاريخ الصحافة . للميكونت فيليب طرازى طبع سنة ١٩١٣ فى جزأين
- اسماعيل باشا خديو مصر . للمسيو رافيس Ravaisse طبع سنة ١٨٩٦
- حياة البلاط فى مصر Court life in Egypt للمستر بتلر Butler طبع سنة ١٨٨٧
- شريف باشا . للمسيو ساتيردى بوف Santerre de Beuve طبع سنة ١٨٨٧
- نوبار باشا . للمسيو هولنسكى Holynski طبع سنة ١٨٨٥
- نوبار باشا . للمسيو برتران
- إنجلترا ومصر . للمستر ديسى Dicey طبع سنة ١٨٨١
- جغرافية مصر . لأمين باشا فكرى طبع سنة ١٢٩٦ هـ
- تقرير اللورد دفرين عن مصر سنة ١٨٨٣
- شئون سياسية عن مصر Choses politiques d'Egypte لبوريللى بك
Borelli bey طبع سنة ١٨٩٥

— كنز الرغائب في منتخبات الجوائب . لأحمد فارس الشدياق طبع سنة ١٢٩١ —
١٢٩٨ في سبعة أجزاء

— إنجلترا في مصر L' Angleterre en Egypte

لدام جوليت آدم Juliette Adam تعريب على بك فهمي كامل

— مصر L' Egypte للكاتب الألماني جورج إبرز G. Ebers وله (ترجمة فرنسية
للمسيو ماسبرو) في جزأين طبع سنة ١٨٨٠

— باريس في القاهرة Un Parisien au Caire للمسيو بريير Perrier طبع
سنة ١٨٧٣

— مصر الحديثة L'Egypte moderne

للمسيو مونتان Montant (اطلس به رسوم وصور)

— مؤتمر الاسقانة والمسألة المصرية سنة ١٨٨٢ للدكتور سيد كامل طبع سنة ١٩١٣

La Conference de Constantinople et la. Question égyptienne en 1882

مراجع خاصة بقناة السويس

— مراسلات ويوميات ووثائق عن تاريخ قناة السويس

للمسيو فردينان دلسبس Ferdinand De Lesseps طبع من سنة ١٨٧٥ إلى
سنة ١٨٨١ في خمسة أجزاء

Lettres, Journal et documents pour servir à l'histoire du Canal
de Suez

— (وله) أصول قناة السويس Les origines du Canal de Suez طبع
سنة ١٨٩٠

— (وله) ذكريات أربعين سنة Souvenirs de quarante ans طبع سنة ١٨٨٧
في جزأين

— قناة السويس . للمسيو فوازان بك Voisin bey (طبع سنة ١٩٠٢ — ١٩٠٧)
في سبعة أجزاء

— قناة السويس . للمسيو ديبلان Desplaces طبع سنة ١٨٥٩

— حول طريق Autour d'une Route للمسيو شارل رو J. Chrles Roux

— (وله) . برزخ وقناة السويس L'Isthme et le Canal de Suez

طبع سنة ١٩٠١ في جزأين

— قناة السويس البحرية Le Canal maritime de Suez

للمسيو فونتين Fontaine (وقد نفلنا عنه صورة ابتداء العمل في حفر القناة)

— افتتاح قناة السويس L'inauguration du Canal de Suez للمسيو نيكول

Nicole وفيه رسوم للرسمام ريو

— عائلة فرنسية Une famille Française للمسيو بريديه Bridier وفيه

ترجمة فردينان دلسبس طبع سنة ١٩٠٠

— فردينان دلسبس . لبرتران وفرييه Bertrand et Ferrier طبع سنة ١٨٨٧

— قناة السويس وما تكلف مصر

Ce que coûte à l'Egypte le Canal de Suez

للمسيو درفيو E. Dervieu طبع سنة ١٨٧١

— شراء أسهم قناة السويس أو الغزوة الانجليزية في مصر

L'invasion anglaise en Egypte. L'achat des actions de Suez

للمسيو شارل لساج Lesage طبع سنة ١٩٠٦

— قناة السويس والسياسة المصرية

Le Canal de Seuz et la politique Egyptienne

للأستاذ حسين حسنى طبع سنة ١٩٢٣

مراجع خاصة بالسودان

— مجلة الجمعية الجغرافية السابق الكلام عنها ، و « الوقائع المصرية » و « مجلة مصر »

و « مجلة العالمين » الفرنسية

— السودان بين يدى غردون وكتشنر لابراهيم فوزى باشا في جزأين

— الاسماعيلية Ismailia للسير محموديل بيكر Sir Samuel Baker

طبع سنة ١٨٧٥

— (وله) ألبرت نيازرا Albert-Nyanza طبع سنة ١٨٦٨

— مصر ومديرياتها المفقودة L'Egypte et Ses provinces Perdues

للكولونل شابى لونج بك Chaillé Long bey طبع سنة ١٨٩٢

- (وله) أفريقية الوسطى Central Africa طبع سنة ١٨٧٦
- (وله) الأنبياء الثلاثة غردون والمهدى وعرابي Les trois prophètes طبع سنة ١٨٨٦
- (وله) منابع النيل Les Sources du Nil طبع سنة ١٨٧٨
- (وله) مصر وأفريقية والافريقيون Egypt, Africa and Africans طبع سنة ١٨٧٨
- (وله) مصر والسودان وكسلا (مجلة المالمين الفرنسية عدد أول نوفمبر سنة ١٨٩٤)
- ١ اكتشاف منابع النيل
Journal of the discovery of the surces of the Nil
- للرحالة اسبيك Speke طبع سنة ١٨٦٣ (وله ترجمة فرنسية)
- النيل والسودان ومصر Le Nil, le Soudan et l'Egypte تأليف شيلو بك Chelu bey طبع سنة ١٨٩١
- دراسة حوض النيل لدى لاموت De La Motte (محاضرة بالفرنسية) طبعت سنة ١٨٨٠
- جبر الكسر في الخلاص من الأمر . لمحمد رفعت بك (نكلمنا عنه ج ١ ص ١٤٧)
- الكتاب الأزرق الانجليزى Blue Book عن سنة ١٨٨٣
- الكولونل غردون في أفريقية الوسطى Colonel Gordon in Central Africa للمستتر هيل Hill طبع سنة ١٨٨١ (وفيه رسائل غردون إلى أخته)
- يوميات غردون باشا Journal of Gordon at Khortoum طبع سنة ١٨٨٥
- مصر والسودان L'Egypte et le Soudan للمسيو هنرى بنسا Pensa طبع سنة ١٨٩٥
- النار والسيوف في السودان لسلطين باشا . أصله بالألمانية وله ترجمة فرنسية Feu et fer au Soudan طبع سنة ١٨٩٩ . وله ترجمة عربية لجريدة «البلاغ» عن النسخة الإنجليزية
- السودان وغردون والمهدى Le Soudan, Gordon et le Mahdi للكاتب هومان Heumann طبع سنة ١٨٨٦

— تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته لنعم بك شقير طبع سنة ١٩٠٣ في
ثلاثة أجزاء

— تركة مصر في الأقاليم الاستوائية

La succession de l'Egypte dans les provinces équatoriales

المسيو ديهيران Deherain (مجلة العالمين عدد ١٥ مايو ١٨٩٤)

— نشرات هيئة أركان حرب الجيش المصرى (عن السودان)

Publications of the Egyptian General Staff

للكولونل بردى باشا Purdy طبع سنة ١٨٧٧

— سبع سنوات في السودان Sept ans au Soudan لجسى باشا Gessi pacha

— في باطن افريقية (١٨٦٨ — ٧١) Au cœur de l'Afrique

للعالم الرحالة جورج شونفرت Schweinfurth طبع سنة ١٨٧٥

— عشر سنوات في مديرية خط الاستواء والعودة مع أمين باشا

Dix années dans Afrique Equatoriale لسكزاتى Casati طبع سنة ١٨٩١

— السودان المصرى The Egyptian Sudan تأليف وليس بودج Wallis Budge

في جزأين طبع سنة ١٩٠٧ وفيه بيان عن المؤلفات الخاصة بالسودان

— مصر المسلمة والحبشة المسيحية

Moslem Egypt and Christian Abyssinia لوليم داي Dye طبع سنة ١٨٨٠

— الحملة المصرية على الحبشة

Expedition des Egyptiens contre l'Abyssinie

للمسيو سوزارا Suzzara (مجلة مصر) Revue d'Egypte عدد مارس وأبريل

ومايو سنة ١٨٩٦

— السودان المصرى ومطامع السياسة البريطانية . للأستاذ داود بركات ، طبع

سنة ١٩٢٤

— مصر والسودان في نظر العلم والتاريخ للدكتور أحمد فؤاد طبع سنة ١٩٣٠

— فاشودة وفرنسا وإنجلترا Fachoda, la France et l'Angleterre

لروبير دى Rober de Caix طبع سنة ١٨٩٩

— تقسيم أفريقية Le partage de l'Afrique لبانينج Banning طبع سنة ١٨٨٨

— تقسيم أفريقية Le partage de l'Afrique لدى فيل Deville طبع سنة ١٨٩٨

— مسألة أفريقية La Question d'Afrique

للمسيود يعون روتز Raymond Ronze طبع سنة ١٩١٨

عن الحالة المالية والاقتصادية

— تاريخ مصر المال من عهد سعيد باشا (سنة ١٩٥٤ — ١٨٧٦)

Histoire financière de l'Egypte مؤلف مجهول J. C. قيل انه بابونو

Paponot ، وقيل انه ج . كلودي J. Claudy طبع سنة ١٨٧٨

— تقرير لجنة كيف Cave المنشور ذيلاً لكتاب « مصر كما هي » لماك كون

— التقرير الابتدائي للجنة التحقيق العليا الأوروبية

Commission superieure d'enquete—Rapport preliminaire

طبع سنة ١٨٧٨

— التقرير النهائي للجنة المذكورة

Rapport concernant le reglement provisoire de la situation financière

طبع سنة ١٨٧٩ على حدة ووارد أيضاً في الكتاب الأصغر الفرنسي

— الملكية العقارية في مصر La propriété foncière en Egypte

ليعقوب ارتين باشا طبع سنة ١٨٨٣ وله ترجمة عربية

— حقيقة المالية المصرية La verité sur les finances égyptiennes

للمستر جوشن Goschen طبع سنة ١٨٧٨

— مصر ومستقبلها الزراعي والمالي

L'Egypte, son avenir agricole et financier للمسيو بابونو Poponot

— الأقطان والضرائب في القطر المصري لجرجس بك حنين طبع سنة ١٩٠٤

— القوانين العقارية في الديار المصرية للجامعة السير إلدون جورست

— تحفة الخديوى اسماعيل لصعيد وادى النيل . أو أعظم ترعة للرى في الدنيا (ترعة

الإبراهيمية) لمحمد بك اسماعيل حب الرمان طبع سنة ١٩٠٠

— الرى في مصر L'irrigation en Egypte للمسيو باروا Barrois طبع سنة ١٩١١

- مذكرات عن أم أعمال المنفعة العامة في مصر —
Memoires sur les principaux travaux d'utilité publique en Egypte
للينان باشا دى بلفون Linant de Bellefonds طبع سنة ١٨٧٢
— مصر والجغرافية L'Egypte et la Geographie لبونولا بك Borola bey
وفيه بيان أعمال العمران التي تمت في مصر على عهد الأسرة المحمدية العلوية طبع
سنة ١٨٩٠
— زراعة القطن في مصر والفرزون في إنجلترا . للمسيو جون نينيه J. Nine (مجلة
المالين عدد أول ديسمبر سنة ١٨٧٥)
— حالة مصر الاقتصادية والمالية والسودان المصري
La situation economique et financière de l'Egypte.
Le Soudan Egyptien
للمسيو ارمنجون Arminjon طبع سنة ١٩١١
— إنتاج القطن في مصر La production du coton en Egypte
للمسيو فرنسوا شارل رو Fr. Ch. Roux طبع سنة ١٩٠٨
— مذكرات المستشار المالي
— تقارير اللورد كرومر
— مصر اليوم L'Egypte d'aujourd'hui لكريساتي Cressati طبع سنة ١٩١٢
عن التعليم والنهضة العلمية والأدبية
— التعليم في مصر . لأمين ساي باشا طبع سنة ١٩١٧
— مجلة « روضة المدارس »
— كتاب الوسيلة الأدبية . للشيخ حسين المرصفي طبع سنة ١٢٨٩ هـ (١٨٧٢ م)
في جزأين
— سر الليال في القلب والإبدال . لأحمد فارس الشدياق طبع الجزء الأول منه
سنة ١٢٨٤ هـ (١٨٦٧ م)
— التعليم العام في مصر L'instruction publique en Egypte
للمسيو دور بك Dor bey طبع سنة ١٨٧٢

- التعليم العام في مصر (بالفرنسية) . ليعقوب أرتين باشا طبع سنة ١٨٩٠
- ترجمة حياة علي باشا مبارك . للدكتور محمد دري باشا
- ترجمة حياة محمود باشا الفلكي . لمحمد مختار باشا وإسماعيل باشا الفلكي
- ترجمة حياة إسماعيل باشا الفلكي . لأحمد زكي باشا

عن الحركة الوطنية والحياة النيابية

- مضابط مجلس شورى النواب
- « الوقائع المصرية »
- صحف « الوطن » و « مصر » و « التجارة » و « الأهرام » و « الفار دالكسندري » .
- و « الريفورم » و « المونيتور اجبسيان » التي كانت تصدر في ذلك العهد
- صحيفة « الجوائب » التي كانت تصدر بالأستانة . لأحمد فارس الشدياق
- تجربة حكومة أرومية في مصر للمسيو جابريل شارم — مصر الحديثة للورد كرومر (تقدم ذكرهما)
- الرد على الدهريين للسيد جمال الدين الأفغاني
- حاضر العالم الإسلامي . للكاتب الأمريكي ستودارد . تعريب الأستاذ عجاج نويهض
- وفيه فصول وتعليقات مستفيضة للأمير شكيب أرسلان

عن القضاء

- إدارة نظام القضاء في مصر
- Comment on administre la Justice en Egypte
- للو كوفتش Lucovich طبع سنة ١٨٦٦
- مصر وأوروبا للقاضي المختلط فان بلمن (تقدم ذكره)
- المحاكم المختلطة في مصر للمسيو هيروروس Herreros طبع سنة ١٩١٤
- نظام الامتيازات في السلطنة العثمانية
- Le regime des Capitulations dans l'Empire Ottoman
- للمسيو ديروزاس Du Rausasse طبع سنة ١٩٠٥ في جزأين
- الامتيازات الأجنبية . للممر بك لطفي طبع سنة ١٣٢٢ هـ

— كتاب المحاماة . لأحمد فتحي زغلول باشا طبع سنة ١٩٠٠

— تطور المركز القضائي للأجانب في مصر

De l'evolution de la condition Juridique en Egypte

المسيو لامبا Laemba طبع سنة ١٨٩٦

— الكتاب الذهبي للمحاكم المختلطة

Le Livre'dOr du cinquantenaire des Jurdictions mixtes d'Egypte

أصدرته نقابة المحاماة أمام المحاكم المختلطة ، طبع سنة ١٩٢٦

فهرست الجزء الثانى

٣

٣

الفصل العاشر

٤

أعمال العمران

٣

١٣

المواصلات والسكك الحديدية

١٣

الخطوط التى أنشئت فى عهد عباس وسعيد

١٤

الخطوط التى أنشئت فى عهد اسماعيل

١٥

التلفرافات

١٧

البريد

١٨

المتحف المصرى

١٩

دار الآثار العربية

١٩

دار الرصد

١٩

مصلحة الإحصاء

١٩

مصلحة المساحة

٢٠

الأعمال الصحية

٢١

عمران المدن

٢٢

فى القاهرة

٢٣

فى الاسكندرية

٢٤

القصور

٣

٤

منشآت الرى والزراعة

٤

الترع

٤

الترعة الابراهيمية

٦

قناطر التقسيم

٨

الترعة الاسماعيليه

٨

الترع الأخرى

٩

القناطر

٩

إصلاح القناطر الخيرية

١٠ مجالس تفتيش الزراعة ووزارة الزراعة

١٠ التوسع فى زراعه القطن والقصب

١٠ زيادة مساحة الأقطان المزروعة

١١ منشآت الصناعة

١١ معامل السكر

١٢ معامل النسيج

١٣ معامل الطوب والدباجة والزجاج والورق

الفصل الحادى عشر

٢٥

مأساة الديون

٢٦

قرض سنة ١٨٦٤

٢٨

قرض سنة ١٨٨٥

٣٠

قرض سنة ١٨٦٦

٢٥ ديون مصر فى عهد اسماعيل

بيان هذه القروض وهل كانت مصر

٢٦ فى حاجة إليها

٥٨	التوقف عن الدفع	٣١	قرض سنة ١٨٦٧
	إنشاء صندوق الدين	٣٢	ظهور اسماعيل باشا صديق
٥٩	(بدء الوصاية الأجنبية على مصر)	٣٣	قرض سنة ١٨٦٨
٦٠	مشروع توحيد الدين	٣٥	الحصول على المال باستعمال الحيلة
٦٠	مرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦	٣٦	قرض سنة ١٨٧٠
٦١	إنشاء مجلس أعلى للمالية	٣٧	الدين السائرة
٦١	الرقابة الثنائية	٣٨	الحالة المالية سنة ١٨٧٠
٦٢	مقتل اسماعيل باشا صديق	٣٩	قانون المقابلة
	مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ونسوية	٤١	القرض المشتمل سنة ١٨٧٣
٦٤	الدين العام	٤٢	الشمور بسوء الحالة المالية سنة ١٨٧٤
٦٥	نظام الرقابة الثنائية	٤٣	دين الرزنامة سنة ١٨٧٤
٦٦	إدارة صندوق الدين	٤٣	ما أخذ من بيت المال والأوقاف الخيرية
	لجنة مختلطة لإدارة السكك الحديدية	٤٤	مطلوبات من الحكومة لم تدفع قيمتها
٦٦	وميناء الإسكندرية		مقدار مداخل خزانة الحكومة من
٦٨	لجنة التحقيق العليا الأوروبية	٤٤	القروض
٧٠	إن بلادى لم تعد في أفريقية	٤٥	الخلاصة
	مرامى السياسة الإنجليزية وتأليف الوزارة	٤٦	إسراف اسماعيل
٧٢	المختلطة	٤٦	أمثلة من إسراف اسماعيل
٧٣	إنشاء مجلس النظار	٤٩	التدخل الأجنبي في شؤون مصر المالية
٧٥	وزارة نوبار باشا الأولى	٤٩	بيع أسهم مصر في قناة السويس
٧٦	قرض جديد . سلفة الدومين	٥٦	بعثة كيف الإنجليزية
٧٧	ختم النزاع بين الخديو والدائنين	٥٧	التنافس في النفوذ بين إنجلترا وفرنسا

الفصل الثاني عشر

٧٨	الحركة الوطنية والحياة النيابية
٧٨	إنشاء مجلس شورى النواب ٧٨ نظام المجلس

١٧٧	مجلس شورى النواب ووزارة	١٤٩	عود إلى الحياة النيابية
١٧٧	توفيق باشا	١٤٩	الهيئة النيابية الثالثة
١٨٠	جلسة تاريخية	١٥١	اجتماع مجلس شورى النواب بطنطا
١٨٠	قرار المجلس	١٥٣	دور الانعقاد الأول
١٨٠	عريضة النواب إلى الخديو	١٥٤	تغييرات في الأعضاء
١٨٠	الجمعية الوطنية	١٥٤	لجان المجلس
١٨٢	المطالبة بتأليف وزارة وطنية	١٥٤	الجواب على خطاب العرش
١٨٢	اللائحة الوطنية	١٥٥	النواب البارزون
١٨٤	نظرة عامة في مشروع اللائحة الوطنية	١٥٦	الدور الثاني
١٨٥	قبول الخديو اللائحة الوطنية	١٥٨	قرارات المجلس
١٨٥	احتجاج الوزيرين الأوربيين	١٥٩	الدور الثالث
١٨٥	البلاغ الرسمي عن الجمعية الوطنية	١٦٠	خطبة العرش
١٨٦	كتاب الخديو إلى شريف باشا وتكليفه	١٦٠	جواب المجلس على خطبة العرش
١٨٦	تأليف الوزارة	١٦٠	خطاب تاريخي
١٨٨	مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب	١٦٢	أعمال المجلس
١٨٨	تقرير لجنة التحقيق النهائي	١٦٢	المسائل المالية
١٨٩	تأليف الوزارة الوطنية برئاسة شريف باشا	١٦٤	نشاط المجلس
١٩١	الحفلات الوطنية	١٦٤	المسألة الدستورية
١٩١	وزارة شريف باشا ومجلس النواب	١٦٤	سياسة الوزارة النوبارية وأثرها في تطور الحركة
١٩٤	دستور سنة ١٨٧٩	١٦٧	تبرم الموظفين
٢٠٠	دستور سنة ١٨٨٢	١٦٩	إحالة ٢٥٠٠ ضابط على الاستبعاد
٢٠٦	محمد شريف باشا	١٧٠	ثورة الضباط على وزارة نوبار باشا
٢٠٦	ترجمه حياته	١٧٢	البلاغ الرسمي عن ثورة الضباط
		١٧٣	سقوط وزارة نوبار باشا
		١٧٤	وزارة توفيق باشا

الفصل الثالث عشر

خاتمة النزاع بين الخديو اسماعيل والدائنين

س	س	
٢٣٣	٢٢٤	الوقف السيامي رحيله إلى منفاه
٢٣٥	٢٢٥	مرسوم ٢٢ أبريل سنة ١٨٩٩ اسماعيل في منفاه
٢٣٥	٢٣٠	خلع اسماعيل وفاة

الفصل الرابع عشر

نظام الحكم في عهد اسماعيل

٢٤٢	٢٣٦	النظام السيامي اتساع حدد الامتيازات في مصر
٢٤٤	٢٣٦	المجلس الخصوصي ثم مجلس النظار اضطراب المعاملات
٢٤٤	٢٣٧	مجلس شورى النواب إصلاح هذا الفساد
٢٤٥	٢٣٧	التقسيم الإداري مذكرة نوبار باشا ١٨٦٧
٢٤٥	٢٣٨	النظام القضائي النظام القضائي المختلط
٢٤٥	٢٣٩	المحكمة التجارية المختلطة إقرار نظام المحاكم المختلطة
٢٤٧	٢٣٩	مجلس الأحكام إنشاء المحاكم المختلطة
٢٤٧	٢٤٠	حدود الامتيازات الأجنبية في تركيا افتتاح المحاكم المختلطة
٢٤٨	٢٤١	نظرة عامة في القضاء المختلط

الفصل الخامس عشر

الحالة المالية والاقتصادية

٢٦٤	٢٥٤	نظرة عامة البذخ والإسراف
٢٦٥	٢٥٦	الميزانية في عهد اسماعيل استقلال الأجانب مرافق البلاد
٢٦٨	٢٥٦	ميزانية سنة ١٨٧١ - ٧٢ التجارة
٢٧٠	٢٦٠	الضرائب الصناعة

الفصل السادس عشر

الحالة الاجتماعية

م	م	
٢٧٦	٢٧٢	نظرة عامة
٢٧٧	٢٧٤	الحياة العائلية
٢٧٩	٢٧٤	النهضة النسائية
٢٧٩	٢٧٥	طبقات الشعب
٢٨٠	٢٧٥	عدد السكان
		الأسماء والأمرء
		علماء الأزهر
		الموظفون
		الزراع والصناع
		الأعيان

الفصل السابع عشر

صفحة

٢٨١	شخصية الخديو اسماعيل والحكم على عصره
	وثائق تاريخية

٢٨٦	مدكرة شريف باشا إلى الدول عن امتلاك مصر منطقة البحيرات الاستوائية
٢٨٧	اللائحة الأساسية لمجلس شورى النواب الصادرة في ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦
٢٩٠	النظامية
٢٩٩	مراجع البحث
٣١٤	فهرست الجزء الثاني
٣٢٠	فهرست الخرائط والصور
٣٢١	فهرست هجائی للكتاب
	تصحیح خطا

فهرست الخرائط والصور

س

٥	خريطة التربة الإبراهيمية
٦	قناطر التقسيم بدروط
٩٥	إسماعيل راغب باشا رئيس مجلس شورى النواب
٩٩	عبد الله باشا عزت رئيس مجلس شورى النواب
١٢٥	جمال الدين الأفغانى
١٢٧	السيد جمال الدين الأفغانى فى مرضه الأخير
١٥٧	قاسم رسمى باشا رئيس مجلس شورى النواب
١٥٧	جعفر مظهر باشا رئيس مجلس شورى النواب
١٩٠	زعماء الحركة الوطنية فى عهد إسماعيل
١٩٢	حسن راسم باشا رئيس مجلس شورى النواب
٢٠٧	محمد شريف باشا

فهرست هجائی للكتاب

الرقم الأول يشير إلى الجزء والذي يليه إلى الصفحة ، وبينهما هذه العلامة — وحرف (ن) يشير إلى أن صاحب الاسم كان من أعضاء مجلس شورى النواب (١)

(١)	
أبا الوقف ٢ — ١١	ابراهيم السوارى باشا ١ — ١٧٧
أبانه باشا ١ — ٣٩	ابراهيم الشادلى (ن) ٢ — ١٤٩
أدله (أحمد) ن ٢ — ٨٣	ابراهيم الفريسي (ن) ٢ — ٨٤ و ٤٩
أدله (محمد غدادى) ن ٢ — ١١٨	ابراهيم عاصم ١ — ١٧٨
ابراهيم أحمد المشاوى (ن) ٢١ — ٨٣	ابراهيم عامر (ن) ٢ — ١١٠
ابراهيم آدم باشا ١ — ١٩٧ و ٢٠٥	ابراهيم عبد الغفار الدسوقي ١ — ٢٦٣
ابراهيم آدم بك ١ — ٢٤٣	ابراهيم فوزى باشا ١ — ١١٨ و ١١٩ و ١٢٦
ابراهيم الألفى باشا ١ — ٢٥	١٥١ و ١٥٤
ابراهيم باشا ١ — ٥ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٧	ابراهيم اللقانى بك ١ — ٢٤٩ و ٢٦٣ و ٢٨٠
١٩ و ٢٤ و ٢٩ و ٤٤ و ٦٥ و ٦٩ و ١١٣ و ١٤٨ و ١٥٠ و ١٧٧ و ١٨٤	٢ — ١٣٥
٢١٨ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٧٩	ابراهيم مرزوق بك ١ — ٢٦٢ و ٢٨٠
ابراهيم (بحيرة) ١ — ١٢٤ و ١٢٥ و ١٦٧	ابراهيم المولى بك (أنظر مولى)
ابراهيم الجيار (ن) ٢ — ١٤٩	ابراهيم التبراوى بك ١ — ٣٩
ابراهيم حسن (ن) ٢ — ١١٨ و ١٤٩	ابراهيم هلال ١ — ٢٤٤
ابراهيم حسن أبو ليلة (ن) ٢ — ١٥١	ابراهيم لوكيل (ن) ٢ — ١٠٠
ابراهيم حسن باشا (الدكتور) ١ — ٢٩١	الابراهيمية (القرعة) ١ — ٢٦٩ و ٢ — ٤
ابراهيم حلمى ١ — ١٧٠	الابراهيمية (خريطة القرعة) ٢ — ٥
ابراهيم حلمى (الأمير) ٢ — ٣٠٢	الابراهيمية (نيمولى) ١ — ١١٣ و ١٢١
ابراهيم حلم بك ١ — ٢٤٣	١٢٧ و
ابراهيم در بك (ن) ٢ — ١٤٩	أبو بكر ابراهيم ١ — ١٣٢
ابراهيم الديب (ن) ٢ — ١٤٩	أبو بكر راتب باشا ٢ — ١١٤ و ١١٨
ابراهيم رافت بك ١ — ٢١٧	أبو تراب ٢ — ١٣٦
ابراهيم رمضان بك ١ — ٥٤ و ٢١٧	أبو حراز (بلدة) ١ — ١٦٠
ابراهيم السقا (الشيخ) ١ — ٩٦ و ٢٨٢	أبو زعل ١ — ٢١٧
ابراهيم (سلطان دارفور) ١ — ١٣٠	أبو زيد ابراهيم ١ — ٢٤٣
	أبو زيد عبد الله الوكيل (ن) ٢ — ١١١
	أبو ستيت (حميد) ن ٢ — ٨٤

(١) قد عاوننى الأستاذ الأدب الشيخ محمود أبو ربة الموظف بمجلس مديرية القنصلية فى وضع فهرست الطعة الأولى ، والأستاذ الأدب محمد ابراهيم جمعة المدرس بمدرسة حلوان الثانوية فى فهرست الطبعة الثانية ، فلهما من جزيل الشكر والتناء

أحمد الغيب (ن) ٢ — ١١٠
 أحمد رشيد باشا ١ — ٢٤٣ و ٢ — ١٠٩ و ٩٨
 ١٩٢ و
 أحمد رستم الملايلى ١ — ٢٤٣
 أحمد الرفاعى (الشيخ) ١ — ٢٠٣
 أحمد رفعت (الأمير) ١ — ٤٠ و ٦٩ و ٢١٨
 أحمد ذمى بك ١ — ٢٤٤
 أحمد زكى باشا ١ — ١٦٩ و ٢٦٥
 أحمد سالم (ن) ٢ — ١٤٩
 أحمد السكى بك ١ — ٢٦٤ و ٢٧٠
 أحمد السرسى (ن) ٢ — ١١٦ و ١٤٩
 أحمد سعيد بك (المهندس) ٢ — ٧
 أحمد سلطان (ن) ٢ — ٨٤
 أحمد صادق باشا ١ — ٢٤٤
 أحمد عبد الرحيم (الشيخ) ١ — ٢٦٣ و ٢٨١
 أحمد عبد الصادق (ن) ٢ — ٨٤ و ١٥١
 أحمد عبد الفقار (ن) ٢ — ١١٠
 أحمد عبيد بك ١ — ٢٤٣ و ٢٦٣ و ٢٨١ و ٢ —
 ٢٨٣
 أحمد عزى بك ١ — ١٨١
 أحمد عقيق باشا ٢ — ٢٩٤
 أحمد على (ن) ٢ — ٨٤
 أحمد على اسماعيل (ن) ٢ — ٨٤
 أحمد على محمود (ن) ٢ — ١١٠
 أحمد فارس الشدياق ١ — ٢٤٣ و ٢٦٠
 أحمد فايد باشا ١ — ٢١٧ و ٢٦٤ و ٢٧٠
 أحمد فائق باشا ١ — ١٧٠
 أحمد فتحى بك ١ — ٢٤٣ و ٢٦٤ و ٢٨٠
 أحمد فريد بك ١ — ٢٤٤
 أحمد فهمى ١ — ١٧٠
 أحمد مؤاد (الدكتور) ٢ — ٣٠٩
 أحمد كمال باشا ١ — ٢٠١
 أحمد محمد أبو طالب (ن) ٢ — ١٥٠
 أحمد مصرقه ١ — ٢٤٤
 أحمد المسكى باشا ١ — ٣٦ و ٢٢٤
 أحمد نجيب بك ١ — ٢٧٠ و ٢٧١
 أحمد ندا بك ١ — ٢٣٥ و ٢٤٦ و ٢٧٦
 أحمد نصير (ن) ٢ — ١١٨

أبو سن (بلدة) ١ — ١٦٠
 أبو شغب (الإمام الشافعى) ن ٢ — ٨٣
 أبو شغب (يوسف) ن ٢ — ١١٨
 أبو قراد (بلدة) ١ — ١٦٦
 أبو قرون (مركبة) ١ — ١٩٤
 أبو كيزان (فاز) ١ — ١٩١
 أبو الجادنيا (ن) ٢ — ١١٠
 أبو نضارة (يعقوب صنوع) ١ — ٢٤٩
 أبو الهدى الصيادى ٢ — ١٤٠
 أبو الوفاء نصر المورينى ١ — ٢٦٢ و ٢٨١
 الأبيض (عاصمة كردفان) ١ — ١٥٨ و ١٦٠
 أترى بك أبو العز (ن) ١ — ٢٤٣ و ٢ —
 ٨٢ و ٨٩
 اتفاقية السودان سنة ١٨٩٩ — ١ — ١٠٧ و
 ١٢٦ و ١٢٧ و ١٧٦
 آثار قديمة ١ — ٢٨
 أجناتيف (الجنرال) ١ — ٩٦ و ٩٨
 احتكار ١ — ٢٥
 احصاء (مصلحة) ٢ — ١٩
 أحمد أبو حسين (ن) ٢ — ٨٣
 أحمد أبو حمر (ن) ٢ — ١١٥
 أحمد أبو سعدة (ن) ٢ — ١١٠
 أحمد اسماعيل (ن) ٢ — ١٥٤
 أحمد الأنصارى ١ — ٢٤٣
 أحمد باشا (الشيخ) ١ — ٢٤٤
 أحمد البيانونى ١ — ٢٤٣
 أحمد تيمور باشا ١ — ٢٥٧
 أحمد جاد الله (ن) ٢ — ١٥٠
 أحمد الجيزاوى (الشيخ) ١ — ٢٠٣
 أحمد حبيب (ن) ٢ — ٨٤
 أحمد حسن (ن) ٢ — ١١١
 أحمد حسين (ن) ٢ — ١١١
 أحمد حلمى ٢ — ٢٣٩
 أحمد حمدى باشا ١ — ١٦٨ و ٢٧٥
 أحمد خلف الله (ن) ٢ — ١١١
 أحمد خيرى باشا ٢ — ٨٥ و ٩٨ و ١١٢ و ١١٨
 أحمد دبوس (ن) ٢ — ٨٣
 أحمد الدهشان (ن) ٢ — ١٥٠

- أحمد يكن باشا ١ — ٢٠
الأخوة (بلدة) ١ — ٢٠٩
آدم باشا (الواء) ١ — ١٥١ و ١٥٠
ادوار (الأمير) ١ — ١٠٨
ادوار (بحيرة) ١ — ١٢٨ و ١٦٧ و ٢٠ — ١٣٥
ادب اسحق ١ — ٢٤٥ و ٢٤٨ و ٢ — ١٦٦
اراكل بك نوبار ١ — ٣٩ و ٤٠
اراكل بك نوبار ١ — ١٤٢ و ١٤٥
ارض روم ١ — ٢٢٥
ارقاذى (معركة) ١ — ١٩٥
اركان حرب (جريدة) ١ — ١٨١ و ٢٤٧
اركان حرب (مدرسة) ١ — ١٧٩
اركان حرب (هيئة) ١ — ١٧٩
ارندروب (السكولونل) ١ — ١٤٤ و ١٤٥
ارست لينان دى بلقون ١ — ١٢٠ و ١٤٥ و ١٦٩
ارنيا (مستعمرة) ١ — ١٠٧
الأزهر ١ — ٢٠٣ و ٢ — ٢٧٧
اسبيك (الرحالة) ١ — ١٠٨ و ١٢٥
اسبيك (خليج) ١ — ١٢٨
استاتون (ماجور جنرال) ٢ — ٥١
استرجاع السودان ١ — ١١٨ و ١٢٦
استوروج (المشرق) ٢ — ١٤١
استقلال مصر التام ١ — ٧٨ و ٧٩ و ٨١ و ٨٦
استون باشا (الجنرال) ١ — ١٤٤ و ١٧٠ و ١٨٠
١٨١ و ٢٨٥ و ٢ — ١٩
اسرة خديوية ٢ — ٢٧٦
اسطمان بك ١ — ٤٨
اسطول (احصاؤه) ١ — ١٨٧
اسطول تجارى ١ — ١٨٨
اسعد آباد (مدينة) ٢ — ١٢٦
الإسكندرية ١ — ٢٦٦
الإسكندرية (توسيع مينائها) ١ — ٨٦
د (عمراتها) ٢ — ٢٣
د (جريدة) ١ — ٢٤٩
اسماعيل (الحديو) عصره ١ — ٦٧
د (نشأته) ١ — ٦٩
د (سياسته الخارجية) ١ — ٧٠
د سياسته حيال تركيا ١ — ٧٢
اسماعيل — سياسته حيال الدول الأوروبية ١ — ٨٧
اسماعيل (شخصيته) ٢ — ٢٨١
د أعمال العمران في عهده ٢ — ١٠٤ و ١٠٤
اسماعيل ابو جبل باشا ١ — ٢٩
د احمد (ن) ٢ — ٨٤
د ايوب باشا ١ — ١١٧ و ١٢٧ و ١٣٠
١٣١ و ١٥٢ و ١٥٩ و ١٧٧ و ٢٠٦
اسماعيل بوشناق بك ١ — ٢٠٠
د تيمور باشا ١ — ٢٥٧
د حسن (ن) ٢ — ٨٣
د راضى ١ — ١٧٩
د راغب باشا ١ — ٧ و ٢٥٦ و ٢٦٨ و ٢ —
٩٥ و ٩٧ و ١٨٢ و ١٨٩
اسماعيل زهدى بك ١ — ٢٤٤
اسماعيل سرهك باشا ١ — ١٩ و ٢١ و ٣١ و ٣٣
و ٧٧ و ١٧٧ و ١٨٣
د سليم باشا ١ — ٣٠ و ٧٨ و ١٩٥
د سلمان (ن) ٢ — ١١١
د صادق باشا ١ — ١٩٣ و ١٩٤
د صبرى باشا ١ — ٢٤٧
د صديق باشا ١ — ٨٠ و ٢٣٦ و ٢٣٧
و ٢ — ٣٢ و ٥٠
اسماعيل صديق باشا (مقتله) ٢ — ٦٢
د عبد الحائق باشا ١ — ٢٤٤
د الفلكى باشا ١ — ١٩٨ و ٢٣٤
و ٢٤٦ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٧٠ و ٢
١٩ —
اسماعيل فوزى بك ١ — ٣٤
د باشا الفريق ١ — ٢٢٦
د محمد باشا ١ — ٢٨٦ و ٢ — ٦
الاسماعيلية (مدينة) ١ — ٩٥
الاسماعيلية (ترعة) ١ — ٩٠ و ١٠٠ و
٨ — ٢
الاسماعيلية (غندكرو) ١ — ١١١ و ١١٨ و
١٢١ و ١٥٦
اسموت (الجنرال) ١ — ٣٦
أسوان ١ — ٢٨
أسيوط ١ — ١٦١

أوردحاني (بلدة) ١ - ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣
أوسا (بحيرة) ١ - ١٤٥ و ١٥٨ و ١٦٩
أوغنده مملكة) ١ - ١٠٤ و ١١٤ و ١٣٠
و ١٢١

اولب ادوار (مدام) ١ - ١٩ و ٢١
اونورو (مملكة) ١ - ١٠٤ و ١١٣ و ١٢١
و ١٢٢

ايبانوريا ١ - ٣٥

ايدى ١ - ٣٣

ايلت (مقاطعة) ١ - ١٤٣

أيوب أيوب (ن) ٢ - ١٠٠

(ب)

باب اللوق ١ - ٢٣٥

باب المندب (بوغاز) ١ - ١٠٤

بابونو ١ - ٥١

باخوم لطف الله (ن) ٢ - ١٦٣ و ١٧٩

بارافلى ٢ - ٦١ و ٦٨

بارنج (أنظر كروصا)

البارودى (محمود باشا ساي) ١ - ١٩٤

و ٢٣٩ و ٢٥٤ و ٢٥٩ و ٢ - ١٣٥

و ١٣٦ و ١٤٧

باريس (مؤتمر) ١ - ٣٧

باستري ١ - ٣٤

بالمرستون (اللورد) ١ - ٦١

البحر الأحمر ١ - ١٥٣ و ١٥٨

بحر الجبل ١ - ١١٣ و ١١٧ و ١١٩ و ١٢١

بحر الزجاف ١ - ١١٣

بحر شيبين ٢ - ٨

بحر العرب ١ - ١٢١

بحر الفزال ١ - ١٠٤ و ١٢١ و ١٢٩ و ١٥٣

و ١٥٦ و ١٥٨

بحر يوسف ٢ - ٦

البحرية (في عهد عباس الأول) ١ - ١٧

البحرية (في عهد سعيد) ١ - ٣٢

البحرية (في عهد اسماعيل) ١ - ١٨٥

البحيرات المرة ١ - ٥٣

بنراوى عاشور ١ - ٢٤٣

أشرفى (فنار) ١ - ١٩١

اشمنت ٢ - ٤

أعيان ٢ - ٢٨٠

أفلاطون باشا ٢ - ١٧٦

الاقيانوس الهدى ١ - ١٥٣

اكتشافات جغرافية ١ - ٤١

أكروى (بحيرة) ١ - ١٠٨

البرت (بحيرة) ١ - ١٠٨ و ١١٩ و ١٢١

و ١٥٨

الماس (المنية) ١ - ٢٨٩

الهمى باشا ١ - ١٢ و ١٣ و ٢٠ و ٢١ و ٩٤

الامام الشافعى ١ - ١٣٣

الامام العشماوى (ن) ٢ - ١١٠

امتقى بك ٢ - ١٩

امتبارات أجنبية ٢ - ٢٤٠

امتسى ملك اوغنده ١ - ١١٤ و ١٢٠ و ١٢٢

و ١٢٣

امليانى ١ - ١٥٤

اميديب (بلدة) ١ - ١٤٣ و ١٥٧ و ١٧٠

أمين أفا ١ - ١٨١

أمين لطف (ن) ٢ - ١٠٩

أمين باشا ١ - ١٢٦ و ١٥٤ و ١٦٠ و ١٦٤

و ١٧٠

أمين باشا (خليج) ١ - ١٢١

أمين باشا فكرى ١ - ٢٤٣ و ٢٥٩ و ٢٦٤

و ٢٨٠

أمين بك الرافى ١ - ٩

أمين بك سيد احمد ١ - ٢٤٤

أمين ساي باشا ١ - ١٩٧ و ٢٣٥

انجارية (مصاحبة) ١ - ٣٢

انجلترا (سياسة ازاء مصر) ١ - ٢٨٥ و ٢٨٦

و ٢٢٢ و ٢٢٧ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣

و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨ و ٥٩٩ و ٦٠٠ و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥ و ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨ و ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٤ و ٦٤٥ و ٦٤٦ و ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥٠ و ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٦٩ و ٦٧٠ و ٦٧١ و ٦٧٢ و ٦٧٣ و ٦٧٤ و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٧٨ و ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٣ و ٦٨٤ و ٦٨٥ و ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٨٨ و ٦٨٩ و ٦٩٠ و ٦٩١ و ٦٩٢ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٦ و ٦٩٧ و ٦٩٨ و ٦٩٩ و ٧٠٠ و ٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٣ و ٧٠٤ و ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٠ و ٧١١ و ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٥ و ٧١٦ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧١٩ و ٧٢٠ و ٧٢١ و ٧٢٢ و ٧٢٣ و ٧٢٤ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٢٨ و ٧٢٩ و ٧٣٠ و ٧٣١ و ٧٣٢ و ٧٣٣ و ٧٣٤ و ٧٣٥ و ٧٣٦ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٣٩ و ٧٤٠ و ٧٤١ و ٧٤٢ و ٧٤٣ و ٧٤٤ و ٧٤٥ و ٧٤٦ و ٧٤٧ و ٧٤٨ و ٧٤٩ و ٧٥٠ و ٧٥١ و ٧٥٢ و ٧٥٣ و ٧٥٤ و ٧٥٥ و ٧٥٦ و ٧٥٧ و ٧٥٨ و ٧٥٩ و ٧٦٠ و ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٦ و ٧٦٧ و ٧٦٨ و ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧١ و ٧٧٢ و ٧٧٣ و ٧٧٤ و ٧٧٥ و ٧٧٦ و ٧٧٧ و ٧٧٨ و ٧٧٩ و ٧٨٠ و ٧٨١ و ٧٨٢ و ٧٨٣ و ٧٨٤ و ٧٨٥ و ٧٨٦ و ٧٨٧ و ٧٨٨ و ٧٨٩ و ٧٩٠ و ٧٩١ و ٧٩٢ و ٧٩٣ و ٧٩٤ و ٧٩٥ و ٧٩٦ و ٧٩٧ و ٧٩٨ و ٧٩٩ و ٨٠٠ و ٨٠١ و ٨٠٢ و ٨٠٣ و ٨٠٤ و ٨٠٥ و ٨٠٦ و ٨٠٧ و ٨٠٨ و ٨٠٩ و ٨١٠ و ٨١١ و ٨١٢ و ٨١٣ و ٨١٤ و ٨١٥ و ٨١٦ و ٨١٧ و ٨١٨ و ٨١٩ و ٨٢٠ و ٨٢١ و ٨٢٢ و ٨٢٣ و ٨٢٤ و ٨٢٥ و ٨٢٦ و ٨٢٧ و ٨٢٨ و ٨٢٩ و ٨٣٠ و ٨٣١ و ٨٣٢ و ٨٣٣ و ٨٣٤ و ٨٣٥ و ٨٣٦ و ٨٣٧ و ٨٣٨ و ٨٣٩ و ٨٤٠ و ٨٤١ و ٨٤٢ و ٨٤٣ و ٨٤٤ و ٨٤٥ و ٨٤٦ و ٨٤٧ و ٨٤٨ و ٨٤٩ و ٨٥٠ و ٨٥١ و ٨٥٢ و ٨٥٣ و ٨٥٤ و ٨٥٥ و ٨٥٦ و ٨٥٧ و ٨٥٨ و ٨٥٩ و ٨٦٠ و ٨٦١ و ٨٦٢ و ٨٦٣ و ٨٦٤ و ٨٦٥ و ٨٦٦ و ٨٦٧ و ٨٦٨ و ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧١ و ٨٧٢ و ٨٧٣ و ٨٧٤ و ٨٧٥ و ٨٧٦ و ٨٧٧ و ٨٧٨ و ٨٧٩ و ٨٨٠ و ٨٨١ و ٨٨٢ و ٨٨٣ و ٨٨٤ و ٨٨٥ و ٨٨٦ و ٨٨٧ و ٨٨٨ و ٨٨٩ و ٨٩٠ و ٨٩١ و ٨٩٢ و ٨٩٣ و ٨٩٤ و ٨٩٥ و ٨٩٦ و ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ و ٩٠٢ و ٩٠٣ و ٩٠٤ و ٩٠٥ و ٩٠٦ و ٩٠٧ و ٩٠٨ و ٩٠٩ و ٩١٠ و ٩١١ و ٩١٢ و ٩١٣ و ٩١٤ و ٩١٥ و ٩١٦ و ٩١٧ و ٩١٨ و ٩١٩ و ٩٢٠ و ٩٢١ و ٩٢٢ و ٩٢٣ و ٩٢٤ و ٩٢٥ و ٩٢٦ و ٩٢٧ و ٩٢٨ و ٩٢٩ و ٩٣٠ و ٩٣١ و ٩٣٢ و ٩٣٣ و ٩٣٤ و ٩٣٥ و ٩٣٦ و ٩٣٧ و ٩٣٨ و ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٤١ و ٩٤٢ و ٩٤٣ و ٩٤٤ و ٩٤٥ و ٩٤٦ و ٩٤٧ و ٩٤٨ و ٩٤٩ و ٩٥٠ و ٩٥١ و ٩٥٢ و ٩٥٣ و ٩٥٤ و ٩٥٥ و ٩٥٦ و ٩٥٧ و ٩٥٨ و ٩٥٩ و ٩٦٠ و ٩٦١ و ٩٦٢ و ٩٦٣ و ٩٦٤ و ٩٦٥ و ٩٦٦ و ٩٦٧ و ٩٦٨ و ٩٦٩ و ٩٧٠ و ٩٧١ و ٩٧٢ و ٩٧٣ و ٩٧٤ و ٩٧٥ و ٩٧٦ و ٩٧٧ و ٩٧٨ و ٩٧٩ و ٩٨٠ و ٩٨١ و ٩٨٢ و ٩٨٣ و ٩٨٤ و ٩٨٥ و ٩٨٦ و ٩٨٧ و ٩٨٨ و ٩٨٩ و ٩٩٠ و ٩٩١ و ٩٩٢ و ٩٩٣ و ٩٩٤ و ٩٩٥ و ٩٩٦ و ٩٩٧ و ٩٩٨ و ٩٩٩ و ١٠٠٠ و ١٠٠١ و ١٠٠٢ و ١٠٠٣ و ١٠٠٤ و ١٠٠٥ و ١٠٠٦ و ١٠٠٧ و ١٠٠٨ و ١٠٠٩ و ١٠١٠ و ١٠١١ و ١٠١٢ و ١٠١٣ و ١٠١٤ و ١٠١٥ و ١٠١٦ و ١٠١٧ و ١٠١٨ و ١٠١٩ و ١٠٢٠ و ١٠٢١ و ١٠٢٢ و ١٠٢٣ و ١٠٢٤ و ١٠٢٥ و ١٠٢٦ و ١٠٢٧ و ١٠٢٨ و ١٠٢٩ و ١٠٣٠ و ١٠٣١ و ١٠٣٢ و ١٠٣٣ و ١٠٣٤ و ١٠٣٥ و ١٠٣٦ و ١٠٣٧ و ١٠٣٨ و ١٠٣٩ و ١٠٤٠ و ١٠٤١ و ١٠٤٢ و ١٠٤٣ و ١٠٤٤ و ١٠٤٥ و ١٠٤٦ و ١٠٤٧ و ١٠٤٨ و ١٠٤٩ و ١٠٥٠ و ١٠٥١ و ١٠٥٢ و ١٠٥٣ و ١٠٥٤ و ١٠٥٥ و ١٠٥٦ و ١٠٥٧ و ١٠٥٨ و ١٠٥٩ و ١٠٦٠ و ١٠٦١ و ١٠٦٢ و ١٠٦٣ و ١٠٦٤ و ١٠٦٥ و ١٠٦٦ و ١٠٦٧ و ١٠٦٨ و ١٠٦٩ و ١٠٧٠ و ١٠٧١ و ١٠٧٢ و ١٠٧٣ و ١٠٧٤ و ١٠٧٥ و ١٠٧٦ و ١٠٧٧ و ١٠٧٨ و ١٠٧٩ و ١٠٨٠ و ١٠٨١ و ١٠٨٢ و ١٠٨٣ و ١٠٨٤ و ١٠٨٥ و ١٠٨٦ و ١٠٨٧ و ١٠٨٨ و ١٠٨٩ و ١٠٩٠ و ١٠٩١ و ١٠٩٢ و ١٠٩٣ و ١٠٩٤ و ١٠٩٥ و ١٠٩٦ و ١٠٩٧ و ١٠٩٨ و ١٠٩٩ و ١١٠٠ و ١١٠١ و ١١٠٢ و ١١٠٣ و ١١٠٤ و ١١٠٥ و ١١٠٦ و ١١٠٧ و ١١٠٨ و ١١٠٩ و ١١١٠ و ١١١١ و ١١١٢ و ١١١٣ و ١١١٤ و ١١١٥ و ١١١٦ و ١١١٧ و ١١١٨ و ١١١٩ و ١١٢٠ و ١١٢١ و ١١٢٢ و ١١٢٣ و ١١٢٤ و ١١٢٥ و ١١٢٦ و ١١٢٧ و ١١٢٨ و ١١٢٩ و ١١٣٠ و ١١٣١ و ١١٣٢ و ١١٣٣ و ١١٣٤ و ١١٣٥ و ١١٣٦ و ١١٣٧ و ١١٣٨ و ١١٣٩ و ١١٤٠ و ١١٤١ و ١١٤٢ و ١١٤٣ و ١١٤٤ و ١١٤٥ و ١١٤٦ و ١١٤٧ و ١١٤٨ و ١١٤٩ و ١١٥٠ و ١١٥١ و ١١٥٢ و ١١٥٣ و ١١٥٤ و ١١٥٥ و ١١٥٦ و ١١٥٧ و ١١٥٨ و ١١٥٩ و ١١٦٠ و ١١٦١ و ١١٦٢ و ١١٦٣ و ١١٦٤ و ١١٦٥ و ١١٦٦ و ١١٦٧ و ١١٦٨ و ١١٦٩ و ١١٧٠ و ١١٧١ و ١١٧٢ و ١١٧٣ و ١١٧٤ و ١١٧٥ و ١١٧٦ و ١١٧٧ و ١١٧٨ و ١١٧٩ و ١١٨٠ و ١١٨١ و ١١٨٢ و ١١٨٣ و ١١٨٤ و ١١٨٥ و ١١٨٦ و ١١٨٧ و ١١٨٨ و ١١٨٩ و ١١٩٠ و ١١٩١ و ١١٩٢ و ١١٩٣ و ١١٩٤ و ١١٩٥ و ١١٩٦ و ١١٩٧ و ١١٩٨ و ١١٩٩ و ١٢٠٠ و ١٢٠١ و ١٢٠٢ و ١٢٠٣ و ١٢٠٤ و ١٢٠٥ و ١٢٠٦ و ١٢٠٧ و ١٢٠٨ و ١٢٠٩ و ١٢١٠ و ١٢١١ و ١٢١٢ و ١٢١٣ و ١٢١٤ و ١٢١٥ و ١٢١٦ و ١٢١٧ و ١٢١٨ و ١٢١٩ و ١٢٢٠ و ١٢٢١ و ١٢٢٢ و ١٢٢٣ و ١٢٢٤ و ١٢٢٥ و ١٢٢٦ و ١٢٢٧ و ١٢٢٨ و ١٢٢٩ و ١٢٣٠ و ١٢٣١ و ١٢٣٢ و ١٢٣٣ و ١٢٣٤ و ١٢٣٥ و ١٢٣٦ و ١٢٣٧ و ١٢٣٨ و ١٢٣٩ و ١٢٤٠ و ١٢٤١ و ١٢٤٢ و ١٢٤٣ و ١٢٤٤ و ١٢٤٥ و ١٢٤٦

بنات (تعليم) ١ — ١٩٩
البنادر (سواحل) ١ — ١٦٩
بناس (رأس) ١ — ١٦٩
بنها ١ — ١١
بني عباس ١ — ٢١٤
بهجت باشا (مسطفى) ١ — ١٤ و ٢٠٥ و ٢٦٤
٢ — ٧٦
بواز (مذام) ١ — ٩٨
بولاني ١ — ٣٣
بور ١ — ١٩ و ١٢ و ١٥٦
بور اسماعيل ١ — ١٣٨ و ١٥٨ و ١٦٩ و ١٨٦
بوردي باشا ١ — ١٦٧
بور سعيد ١ — ٩٥ و ١٩٠
بور سعيد (فزار) ١ — ١٩١
بورو (الرأس) ١ — ١٤٥
بوير (المسنور) ١ — ٦٩
بوسته حديوية (وابورات) ١ — ١٨٩
البوغوس (اقليم) ١ — ١٠٤ و ١٤٣ و ١٥٨
بولار ١ — ١٧٨
بولهار (بلدة) ١ — ١٣١ و ١٤٠
بوليجون ١ — ١٨٢
بونات علي الخزانة ٢ — ٣٧
بيت المال ٢ — ٤٣
بيكر (اللازم) ١ — ١١٥
بيلوز ١ — ٥٣
بيو التاسع ١ — ٧٠
بيومي افندي ١ — ١٦
بيومي مابد (ن) ٢ — ١١٠

(ت)

تاجوره ١ — ١٤٠ و ١٤٤ و ١٤٥
تادرس بك وهي ١ — ٢٦٤
تاكا (اقليم) ١ — ١٠٤ و ١٠٦ و ١٤٣
التجارة في عهد اسماعيل ٢ — ٢٦٨
التجارة (جريدة) ١ — ٢٤٨ و ٢ — ١٦٦
تحتيد اجباري ١ — ٢٩
تخطيط مصر (كتاب) ١ — ٥٣
التخوم (وادي) ١ — ١٦٢

بديهي الميرعي (ن) ٢ — ١١١ و ١٥٠ و ١٧٩
براوه (بلدة) ١ — ١٣٨
بربر ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠
١٦٣ و ١٦٩ و ١٧٢
بربره ١ — ١٠٤ و ١٠٨ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣
١٣٦ و ١٣٨ و ١٤٠ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٦٢
١٦٨ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٨٦ و ١٨٩
بربره (فزار) ١ — ١٩٢
برتون (بثة) ١ — ١٦٩
برجيم بك (الدكتور) ١ — ١٩٨
بركات الديب (ن) ٢ — ٨٣
بركة (بلدة) ١ — ١٤٣
برلس (فزار) ١ — ١٩١
برنبال الجديدة ١ — ٢٠٨
برنيس (برنيقة) ١ — ١٦٧
بروت (السكرولونل) ١ — ١٢٦ و ١٥٤
بروجريه اجسيان (جريدة) ١ — ٢٥٠
بروس ١ — ٥١
بروكتش ١ — ٩٦
بروكش باشا ١ — ٢٠١ و ٢٣٥ و ٢٤٦
البريد ٢ — ١٧
البريد في السودان ١ — ١٦٥
بسارك ٢ — ٢٢٩
البعثات ١ — ١٧ و ٤٢ و ٢١٨
البعثات الجغرافية ١ — ١٦٧
البعثات العلمية ١ — ٢٠٤
بفوند (الدكتور) ١ — ١٦٨
بكتيشة ١ — ١٢٢
بكتيت ١ — ٢٣٥
البكري (السيد علي) ١ — ٧ و ٢ — ١٨١
١٨٥ و ١٩١
البكري (السيد محمد) ٢ — ١٨١
البلاي ١ — ١٢٩
البلقان (حرب) ١ — ١٩٥
بلنير ٢ — ٦١ و ١٦٧
بلوم باشا ٢ — ١٦٨ و ٢٢٤
بلج دي يوجاس ٢ — ٢٢٤
بلن (انظر فان بلن)

ترساة الاسكندرية ١ — ١٨ و ١٨٥
الترع ٢ — ٨
الترمذي (المحدث) ٢ — ١٢٧
تريكو (المسيو) ٢ — ٢٣٠
التعليم في (عهد سعيد باشا) ١ — ٤٢
تقلا (بشارة باشا) ١ — ٢٤٨
تقلا (سليم بك) ١ — ٢٤٨
تلفرافات ١ — ٢٧ و ١٥
تمام حبارير (ن) ٢ — ١٥١
التثيل ١ — ٢٨٦
توربرن ١ — ٣٤
توفيق باشا (الخدوي) ١ — ٨ و ٦٤ و ٧٥ و ٨٢
١٧٦ و ١٠٧ و ١١١ و ٢٥٩ و ٢ — ١٧٤
١٧٧ و ٢٣٢
التوفيقية ١ — ١١١ و ١٢١
تيودورس (النجاشي) ١ — ١٤١
(ث)
ثابت باشا ١ — ٢٠٥
ثاقب باشا ١ — ١٤ و ٢٧١
ثغرات التدخل الأجنبي ١ — ٤٨
ثورة الضباط على وزارة نوبار باشا ٢ — ١٧٠
الثورة الراية ١ — ٨٥ و ٣٠ و ١٣٦ و ١٨٠
و ١٩٤ و ٢٦٠ و ٢ — ١٣٥ و ١٣٦ و ٢٠٩
و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٨
(ج)
جاد يوسف (ن) ٢ — ١٥٠
جارح (طبيب) ٢ — ١٤٢
جاردى (المسيو) ١ — ١٦
الجالش (نهر) ١ — ١٤٤
جاليس بك ١ — ٢٢٢
الجب (نهر) ١ — ١٣٨ و ١٥٨
جبرت (بلد) ١ — ١٣٢
الجبرق ١ — ١٣٢
جبرة الله محمد (البكباشي) ١ — ٣٨
جرانت (رحالة) ١ — ١٠٨ و ١٢٥

جرجس برسوم (ن) ٢ — ٨٣
جرجس بك حنين ١ — ٢٥
جردفون (رأس) — ١٠٥ و ١٤٦ و ١٤٩
و ١٧١ و ١٧٢
جرنفلد (محرقة) ١ — ٨٥ و ١٩١
الجريدة العسكرية ١ — ١٨١
جرنفر (السكرولون) ١ — ١٦٢
الجزار (أسعد) ن ٢ — ١١٠
الجزار (علي) ن ٢ — ٨٣
الجزية لتركيا ١ — ٧٤
جهم آفت هاتم ١ — ١٩٩
جعفر صادق باشا ١ — ١٠٥ و ١٤٩ و ١٥٠
و ٢٤٣
جعفر مظهر باشا ١ — ١١١ و ١١٦ و ١٢٧
و ١٥٠ و ١٥١ و ٢٤٣ و ٢ — ١٥٧
الجللا (قبائل) ١ — ١٣٤ و ١٤٢
جلاد (قاموس) ١ — ٢٥
جلياردو بك ١ — ١٩٨
المسيو جلياردو ١ — ١٤٤ و ١٧٢
جيلة عمرهان ١ — ٤٤ و ٢٧٤
جال الدين الأفغانى ١ — ٢٠٤ و ٢٤٨ و ٢٥٢
و ٢٦٠ و ٢ — ١٢٣ و ١٢٥ إلى ١٤٨
جمعية تأسيسية ٢ — ١٩٣ و ١٩٤ و ٢١٧
الجمعية الجغرافية ١ — ٢٤٤ و ٢٦٨
الجمعية الخيرية الإسلامية ١ — ٢٤٤ و ٢٦٠
جميعات علمية ١ — ٢٤٢
الجمعية المصومية المصرية ١ — ١٠٣
جمعية المعارف ١ — ٢٤٢ و ٢٥٦
الجمعية الوطنية ١ — ٧ و ٢ — ١٨٠ و ١٨١
و ١٨٥
جميعي (إبراهيم) (ن) ١ — ٢٤٣ و ٢ — ١٠٩
جميعي (مصطفى) (ن) ٢ — ٨٢ و ١٠٩
جنزورى (شاهين أسد) ن ٢ — ١١٠
جوارز ١ — ٣٨
جوير ٢ — ٦٢
جودو (المسيو) ٢ — ١٧٣ و ٢٣١
جورج (بحيرة) ١ — ١٢١

جوشن ٢ — ٦٢
 جوندت (مركة) ١ — ١٤٥
 جونكر (جزيرة) ١ — ١٠٤
 الجيرة ١ — ١٥٧ و ١٦١
 جيسى باشا ١ — ١٥٤ و ١٥٥ و ١٧٠
 جيلاجفو (رأس) ١ — ١٤٥
 جيجون بك ١ — ١٩٩ و ٢٣٥
 الجيش (إصلاحه) ١ — ٢٨
 الجيش في عهد عباس الأول ١ — ١٧
 الجيش في عهد سميد ١ — ٢٨ و ١٠٤
 الجيش في عهد إسماعيل ١ — ١٧٧ و ١٨٣
 و ٢ — ١٠٤
 جيكر باشا ١ — ١٥٤

(ح)

الحاجر (ترعة) ٢ — ٨
 حافظ باشا ٢ — ٨٤ و ١٠٣
 حافظ بك رمضان ٢ — ١٥٥
 حافظ محمد ١ — ١٩٨
 حافون (رأس) ١ — ١٠٥ و ١٣٩
 الحالة الاجتماعية ٢ — ٢٧٢
 الحالة المالية والاقتصادية ٢ — ٢٥٤
 حامد افندي نيازي ١ — ١٩٨
 الحبشة ١ — ١٠٥ و ١٤١
 الحبشة (حرب) ١ — ١٤٣ و ١٤٨
 حدود مصر الطبيعية ١ — ١٠٤
 الحديدية ١ — ١٣٢
 الحرب السبعينية ١ — ٨٥
 الحركة الوطنية والحياة النابية ٢ — ٧٨
 حروب مصر في عهد إسماعيل ١ — ١٩٣
 الحزب الوطني ٢ — ١٨١
 حزين الماحد (ن) ٢ — ٨٣
 حسن باشا (الأمير) ١ — ١٤٦ و ١٤٧
 و ١٥٠ و ١٩٦
 حسن إبراهيم ن ٢ — ١١١
 حسن باشا الإسكندراتي ١ — ١٨ و ٣٧
 حسن باشا المناسقلي ١ — ٢٢٣
 حسن حارس باشا ١ — ١٧٠

حسن راسم باشا ٢ — ١٠٣ و ١٩٢
 حسن زايد (ن) ٢ — ١١٠
 حسن بك سلامة ١ — ٤٠
 حسن بك المريسى ١ — ٢٤٣
 حسن صالح ١ — ١٩٩
 حسن صفوت ١ — ١٧٠
 حسن الطويل (الشيخ) ١ — ١٨١ و ٢٥٩
 و ٢٦١
 حسن حامر — (ن) ٢ — ١١٠
 حسن عبد الرازق (ن) ٢ — ١١١
 حسن بك عبد الرحمن ١ — ٢٧٣
 حسن عبدة (ن) ٢ — ١٥٠
 حسن غيث (ن) ٢ — ١١٠
 حسن فريد افندي ١ — ١٨٦
 حسن بك فحيمى المصرى ١ — ٢٥٥
 حسن غيث ٢ — ١١٠
 حسن كامل بك ١ — ٣٤
 حسن باشا محمود ١ — ٢٧٥
 حسن افندي مظهر ١ — ١٧٧
 حسن المرقى ١ — ٢٤٤
 حسن بك نور الدين ١ — ٢٦٤
 حسن بك وصفى ٢ — ٧
 حسين حسن (ن) ٢ — ١١٠
 حسين حسنى باشا ١ — ٢٥٠ و ٢٦٤
 حسين عوف باشا (الدكتور) ١ — ٢٧٢ و ٢٤٣
 حسين باشا فهمى المعمار ١ — ٢٨٠
 حسين حمزة (ن) ١ — ٢٤٣ و ٢ — ٨٣
 حسين حسن (ن) ٢ — ١١٠
 حسين سويلم (ن) ٢ — ١١٠
 حسين النجدى (ن) ٢ — ١١١
 حسونه النواوى (الشيخ) ١ — ٢٤٣ و ٢٤٦
 حسين افندي ابراهيم ١ — ٢٦٥ و ٢٦٩
 حسين افندي أمين (ن) ٢ — ١١٠
 حسين بك الصغير ١ — ١٩
 حسين بكير (ن) ٢ — ١١٥
 حسين شرين باشا ١ — ٢٤٣
 حسين عطا الله (ن) ٢ — ١٥٠
 حسين افندي على الديك ١ — ٢٨٧

خط شريف (٢٥ سبتمبر سنة ١٨٧٢)

٨٠ — ١

خطربة (مدرسة) ١ — ١٧٩

خفاجى بك ١ — ١٨٢ و ١٨٣

الشيخ الخفافوى ٢ — ١٨٢ و ١٩١

خليج أمير المؤمنين ١ — ٥٣

الخليج ١ — ٢٠٩

خليفة إبراهيم (ن) ٢ — ١١١

الشيخ خليفة الصفي ١ — ٢٠٣

خليفة محمود ١ — ٢١٣

خليفة صريوق (ن) ٢ — ١١١ و ١٥٤

خليل آغا ١ — ٢٠٢

خليل آغا (مدرسة) ١ — ٢٠٢

خلل حلى ١ — ١٦٨

خليل بك درويش ١ — ١٩

خليل عبد الرحيم (ن) ٢ — ١٥٠

خليل عفت بك ١ — ١٧٩

خليل فوزى ١ — ١٦٨ و ١٧٠

خليل باشا يكن ١ — ٢٤٣

(د)

دار الآثار العربية ٢ — ١٩

الدار البيضاء ١ — ١١

دار العلوم ١ — ١٩٨ و ٢٣٢

دار فور ١ — ١٠٤ و ١٢٠ و ١٥٢ و ١٥٣

١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٦٨

دار الكتب ١ — ٢٠٥ و ٢٣٣ و ٢٣٤

داره (بلدة) ١ — ١٥٤ و ١٥٦

الدانوب (نهر) ١ — ١٨

دانيال (مسجد النبي) ١ — ٦٦

الأستاذ داود بركات ٢ — ٣٠٩

دائرة سنية (قرض) ٢ — ٣٠ و ٣٦

دخولية ١ — ٢٦

دربي (اللورد) ٢ — ٥١

درفيو (ادوار) ٢ — ٥٠

درفيو (اندريه) ٢ — ٥٠

درى باشا (الدكتور) ١ — ٢٤٠ و ٢٧٢

٢٧٧ و

حسين نغرى باشا ١ — ٢٤٣

الأمير حسين ١ — ٦٩ و ٢١٨

حسين كامل (السلطان) ١ — ١٨٢ و ٢٠٥

٢٣٧ و

حشمت اقندى ١ — ١٨٦

حفرة النحاس (بلدة) ١ — ١٦٨

حفلة افتتاح قناة السويس ١ — ٩٦

حكم دارو السودان في عهد اسماعيل ١ — ١٤٩

الحامية (سراى) ١ — ١١

حلوان ٢ — ٢٣

الحجاد ١ — ٢٢٧

حماد أبو عامر (ن) ٢ — ٨٣

حماد بك عبد العاطى ١ — ١٨١ و ٢١٨ و ٢٢٢

٢٢٣ و ٢٤٤

الحاديدين ١ — ٢٠٩

الحاسين ١ — ١٤٣ و ١٤٤

الحاجة ١ — ١٦٩

حمزة فتح الله (الشيخ) ١ — ٢٤٦ و ٢٦٤

حمودة (محمد) ن ٢ — ٨٣

حميد حمد (ن) ٢ — ١١١

حنك (بلدة) ١ — ١٦٢

الحناوى (أبو زيد) (ن) ٢ — ١٤٩

حنا يوسف (ن) ٢ — ١١١ و ١٥٠

حنق الرريف (ن) ٢ — ١١١

الحوض المرصود (معمل) ١ — ١٨٢

الحياة السياسية ٢ — ٨١

الحياة العائلية ٢ — ٣٧٤

(خ)

خالد باشا ١ — ٣٩

الخراطوم ١ — ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩

١٦٠ و ١٦١

الخرنقش (سراى) ١ — ١٠

خضر حشيش (ن) ٢ — ١٥٧

خض الاستواء (مديرية) ١ — ٨٥ و ١٠٤

١٠٧ و ١١٦ و ١١٨ و ١٢١ و ١٢٦

١٥٣ و ١٥٤ و ١٥٦

الخبط التوفيقية ١ — ٢٣٩

(ر)

رءوف باشا ١ — ١١٤ و ١١٨ و ١٣٢ و ١٣٤ و ١٥٥
 راتب باشا (السردار) ١ — ١٤٦ و ٢ — ٧٦
 رأس البر ١ — ١٩١
 رأس التين (فنار) ١ — ١٩١
 رأس العرب (فنار) ١ — ١٩١
 راشد باشا حنى ١ — ١٩٤ و ١٩٥ و ٢٤٣
 رباتيل ١ — ١٧٨
 ررجاف ١ — ١١٩ و ١٢١ و ١٦٠
 الرجاف (بحر) ١ — ١١٣
 رجب بك سرى (المهندس) ٢ — ٧
 رزنامة (دين) ٢ — ٤٣
 رزق عكاشة (ن) ٢ — ١٥٠
 رستم باشا (حاكم السودان) ١ — ٣٩
 رستم باشا (سفير تركيا بلندن) ٢ — ١٣٩
 رشيد (فنار) ١ — ١٩١
 رضوان باشا (الأميرال) ١ — ١٣٢ و ١٣٦
 رضوان الاييارى ١ — ٢٥٩
 رضوان بلال (ن) ٢ — ١١٠
 رفاعة بك رافع الطهطاوى ١ — ١٦ و ١٧ و ٤٢
 و ٢١٩ و ٢٤٦ و ٢٥٣ و ٢٦١
 رفاعة عنبر (ن) ٢ — ١١١
 رفاعة ثنائية ١ — ٧ و ٧١ و ٢ — ٦١ و ٦٥
 و ١٨٩ و ٢٢٤ و ٢٢٥
 رقيق (تجارة) ١ — ١٢٧ و ١٥٤
 الرمل (صاحبة) ٢ — ٢٤
 رهيفة ١ — ١٠٦ — ١٥٨
 رميح شعاه (ن) ٢ — ٨٤
 رندر (السيو) ٢ — ٢٣١
 روتشله ٢ — ٥٣ و ٥٤ و ٢٢٧
 روداف (بحيرة) ١ — ١٥٨
 روز (مدام) ١ — ١٩٩
 روسى ١ — ١٥٤
 روبسترس ١ — ٥٥
 روضة الأخبار (جريدة) ١ — ٢٤٨
 روضة المدارس (مجلة) ١ — ٢٣٤ و ٢٤٦

دستور سنة ١٨٧٩ — ١ — ٨ و ٢ — ١٩٤
 إلى ٢٠٠
 دستور سنة ١٨٨٢ — ١ — ٧ و ٢ — ٢٠٠
 إلى ٢٠٦
 دستور (مسألة دسورية) ٢ — ١٦٤
 دسراييل ٢ — ٢٢٧ و ٥٤
 دفلاى (بلدة) ١ — ١١٩ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٦١
 دقلة افندى ١ — ١٦ و ٢١٧
 الدجلاوى (ترعة) ٢ — ٦
 دمبركر ١ — ٣٤
 دمياط (فنار) ١ — ١٩١
 دقلة ١ — ٢٨ و ١٥٨ و ١٦٠
 دهنشور ١ — ٢٥٤
 دوباجا (بلدة) ١ — ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣
 دورناردى ١ — ١٧٨ و ١٧٩
 دواوين ٢ — ٢٣٦
 دويست ١ — ٩٦
 دور بك ١ — ١٤٢ و ١٩٧ و ٢٤٦
 دوست محمد خان ٢ — ١٢٧
 دوكة ١ — ١٦٦
 دومين (سلفة) ٢ — ٧٦
 ديروط ٢ — ٦
 اللديروطية (ترعة) ٢ — ٦
 ديسو (شركة) ١ — ٣٥
 ديوان المنارس ١ — ٤٢ و ١٩٧ و ٢٠٥ و ٢٢٩
 ديم الزبير (بلدة) ١ — ١٢٩ و ١٥٦
 دين ممتاز ٢ — ٦٤
 دين موحد ٢ — ٦٠ و ٦٤
 دين الأهالى ٢ — ٢٥٥
 ديون (تسوية) ٢ — ٦٤
 ديون (توحيد) ٢ — ٦٠
 ديون سائرة ٢ — ٣٧
 ديون (مأساة) ٢ — ٢٥

(ذ)

ذو الفقار باشا ١ — ٣٣ و ٣٩ و ٥٦ و ٢٤٤
 و ٢ — ٩٨ و ١٧٦

رومين ٢ — ٦٦
الرياح التوفيق ٢ — ٩
رياح المنوفية ١ — ٢٢٨ و ٢ — ٨
رياض باشا ١ — ٨٠ و ٩٦ و ٢٣٨ و ٢٤١
و ٢٦٠ و ٢ — ٦٩ و ٧٥ و ٨٥ و ١٣٠
و ١٣٢ و ١٧١ و ١٧٤ و ١٧٧
ريبون (شلالات) ١ — ١٢١
ريجولييه ١ — ١٥٤
الريفورم (جريدة) ١ — ٢٥٠
ريفرس ويلسن ٢ — ٦٩ و ١٦٧
رينان (الفيلسوف) ٢ — ١٣٨
رينى بك ٢ — ١٩
ريونجا (ملك أونيوو) ١ — ١١٣ و ١١٤

(ز)

زايد هندى (ن) ٢ — ٨٣
الزبير باشا رحمت ١ — ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣١
و ١٥٢ و ١٥٥ و ١٦٤
الزراف (بحر) ١ — ١٠٥ و ١١٣ و ١٢١
الزرقانى ١ — ٢٦٤ و ٢ — ١٣٥
الزعفران (سراى) ١ — ١٩٨
الزعفران (فنار) ١ — ١٩١
الزقازيق ١ — ٥٣
زكالى ١ — ٣٤
الزمر (حسنين) (ن) ٢ — ١١١
الزمر (عامر) (ن) ٢ — ٨٣
الزمر (فضل) (ن) ٢ — ١٥٠
زنوبيا (فنار) ١ — ١٩١
زوربروخن (الدكتور) ١ — ١٥٤
زرتنيا (مسرح) ١ — ٢٨٧
زبلع ١ — ١٠٤ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٤
و ١٣٦ و ١٤٠ و ١٥٢ و ١٦٩ و ١٧٤
و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٨٩

(س)

ساحل (ترعة) ٢ — ٩
الساعاتى (محمود صفوت) ١ — ٢٦٢

سالم حاد (ن) ٢ — ١١١
سالم باشا سالم ١ — ٢٤٣ و ٢٧٤
سالم صوار (ن) ٢ — ١١٥
سالى (جزيرة) ١ — ١٧٦
سياستبول ١ — ٣٧
ستودارد ٢ — ١٤٠
ستوارت (تقرير الكولونيل) ١ — ١٧٤
ستيفنه الطبلاوية ١ — ٢٥٨
ستيفنس ١ — ١٤
سراى الحليمية ١ — ١١
سراى الخرنفش ١ — ١١
سرس ١ — ١٧٦
سعد الله بك حلاجه ١ — ٢٤٤
سعيد باشا ١ — ٢٠ و ٢٢ و ٢٣ إلى ٦٦
سعيد افندى ١ — ٣٤
سعيد نصر باشا ١ — ١٧٧ و ٢ — ١٧٤
سكان (عدد) ٢ — ٢٧٥
سكر (معامل) ٢ — ١١
السكك الحديدية ١ — ١٤ و ٢٧ و ٢ — ١٣
سلانين باشا ١ — ١٥٤ و ١٧٢
سلامة باشا ابراهيم ١ — ١٤ و ٥٤ و ٢١٧ و
٢ — ٣ و ٧ و ٩
سلستريا ١ — ١٨ و ٣٥
السلطان سليم ١ — ٧٣
سليم باشا ١ — ٣٩
سليم الحموى باشا ١ — ٢٤٨ و ٢٤٩
سليم سعيد (ن) ٢ — ١٥١
» عنجورى ١ — ٢٤٩ و ٢ — ١٣٥
» فتحى باشا ١ — ١٨ و ٣٦
» قطان بك ١ — ١٠٧ و ١٠٨ و ١١١
» النقاش ١ — ٢٤٨ و ٢ — ١٣٥
» سليمان الزبير ١ — ١٥٥
» سيدم (ن) ٢ — ٨٣
» عامر (ن) ٢ — ١١٨ و ١٤٩
» العبد (ن) ٢ — ١١٠
» عبد العال (ن) ٢ — ٨٤ و ٨٩
» الملوانى (ن) ٢ — ٨٣

سليمان الغربي (ن) ٢ — ١١٨ و ١٤٩
 * باشا القرناسوى ١ — ١٨ و ٢١٨
 و ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢ — ٢١٠
 * قبودان حلاوة ١ — ١٨٥ و ٢٨٥
 * منصور (ن) ٢ — ١٥٠
 * نجاتى بك ١ — ٢١٨
 الساعنة ١ — ٢٠٩
 السليكي (نهر) ١ — ١٧٠
 سنار ١ — ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨
 سواكن ١ — ٨١ و ١٠٤ و ١٠٦ و ١٠٧
 و ١٠٨ و ١١٠ و ١١٤ و ١١٨
 سوبات (عطة) ١ — ١١٨ و ١١٩
 * (نهر) ١ — ١٠٥ و ١١٣
 سوتزارا ١ — ١٤٤ و ١٤٨ و ١٧٢
 السودان فى عهد عباس الأول ١ — ١٧
 * * * سعيد باشا ١ — ٣٩
 * * * اسماعيل ١ — ١٠٤
 * (توسيع نطاقه) ١ — ١٠٤
 * تمثله فى مجلس النواب ٢ — ١٩٤
 و ١٩٧ و ١٩٨
 السودان (مديرياته) فى عهد اسماعيل ١ — ١٥٨
 السودان (تجارته) ١ — ١٦٤
 * (ميزانيته) ١ — ١٦٦
 * الرحلات والبعثات الجغرافية فيه ١ — ١٦٧
 السودان • حدوده أمس واليوم ١ — ١٧٤
 * فى خطبة العرش ٢ — ١٠٥
 السودان سكة حديد ١ — ١٦٢ و ١١٩
 سورما (البارون) ٢ — ٢٣١
 السومال ١ — ١٣١ و ١٣٧ و ١٣٩ و ١٤٣
 السومال (حلة) ١ — ٨٦ و ١٣٧
 السومرست (نهر) ١ — ١١٢ و ١٢٢
 المويس ١ — ١١ و ٢٨ و ٣٥ و ١٤٨
 * (طريق) ١ — ١٤
 سنهت ١ — ١٠٥ و ١٤١ و ١٤٨
 سياسة انجلترا ازاء السودان ١ — ١٠٨ و ١١٧
 و ١٥٢
 سياسة مصر الخارجية فى عهد اسماعيل ١ — ٧٠
 السبد الفتى (ن) ٢ — ١١٠

سيد احمد نافع (ن) ٢ — ٨٣
 سيد احمد رضوان (ن) ٢ — ١٥٠
 سيد احمد رمضان (ن) ٢ — ٨٣
 سيد احمد القاضى (ن) ٢ — ١١٠
 السيوفية (مدرسة) ١ — ١٩٩

(ش)

شارع محمد على ١ — ٢٣٥
 شارل روى ١ — ٩٥
 شاي لويج بك (السكرولنل) ١ — ١٢٠ و
 ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٥ و ١٢٨
 و ١٣٩ و ١٥٤
 شاسبو (بنادق) ١ — ١٨٢
 شاكر حسين ١ — ٢٠
 شالويا ٢ — ٦١
 شاميه ١ — ١١٧ و ١١٩ و ١٢١
 شاه عبد العظيم ٢ — ١٣٨
 شاهين احمد الجزورى (ن) ٢ — ١١٠
 شاهين باشا ١ — ٣٩ و ٧٧ و ٩٦ و ١٧٧
 و ٢ — ١٨٢ و ١٨٥ و ١٩٤ و ١٩٥
 و ٢٨٤ و ١٨٩
 شتا يوسف (ن) ٢ — ٨٢
 شحاته شاش (ن) ٢ — ١١٠
 شحاته بك عيسى ١ — ١٧٩ و ٢٨٥
 شدوان (فنان) ١ — ١٩٢
 شرف الدين عياد (ن) ٢ — ١١٨
 الشريف (أحمد) (ن) ٢ — ٨٣
 الشريف (عيسى) (ن) ٢ — ١١٠
 شراوى (حسن) (ن) ٢ — ٨٤
 شعير (على) (ن) ٢ — ١٠٧ و ١١٠
 شعير (محمد) (ن) ٢ — ٨٣
 شفيق بك منصور ١ — ٢٤٤
 شكا (بلدة) ١ — ١٢٩
 الأمير شكيب أرسلان ٢ — ١٤٠ و ١٤١
 و ١٤٦
 شلي حسين (ن) ٢ — ١٥٠
 شنارف (رأس) ١ — ١٦٢

شنان بك ١ — ٣٧

شنتزر (ادوار) ١ — ١٢٦

الشواربى . سالم (ن) ٢ — ١١٠

الشواربى (محمد) (ن) ٢ — ٨٣

الشواربى (نصر منصور) (ن) ٢ — ٨٣

شوافرت (جورج) ١ — ١٢٥ و ١٦٩ و ٢٤٤

شير على خان ٢ — ١٢٨

الشيرازى (محمد حسن) ٢ — ١٣٩

شيلو بك ١ — ١٥٦ و ١٥٩ و ١٦٠

(ص)

صادق بك شنن ١ — ٢٦٩

السيد صالح مجدى بك ١ — ٢٦١ و ٢٨١

الصباحى ١ — ١٥٥

الصحافة ١ — ٢٤٥

الصحافة الحربية ١ — ١٨١

صخور الأخوين القبالية (فار) ١ — ١٩٢

صدى الأهرام (جريدة) ١ — ٢٤٨

صديق عبد الدم (ن) ٢ — ١٥١

صمويل بيكر باشا ١ — ٨٥ و ١٠٧ و ١٠٨

و ١١٠ و ١١١ و ١١٢ و ١١٤ و ١١٧

و ١١٨ و ١٢٥ و ١٢٨ و ١٥١ و ١٥٩

و ١٦٧ و ١٦٩ و ١٧٢

الصناعة ٢ — ٢٧٠

صندوق الدين ١ — ٧ و ٧١ و ٧٢ — ٥٩

و ٦٦

صنوع (بمقوب) ١ — ٢٤٨

(ض)

ضرائب فى عهد اسماعيل ٢ — ٩٢ و ١٠١

و ١٠٢ و ١٥٦ و ١٦٣ و ١٦٨ و ١٧٧

و ٢٦٠

ضرائب فى عهد سعيد باشا ١ — ٢٥

ضريبة الدخولية ١ — ٢٦

ضريبة المواشى ٢ — ٩٢ و ١١٦

ضياء الحانفين (مجلة) ٢ — ١٣٩

ضيف الله حسن (ن) ٢ — ١١١

(ط)

طابية العرب ١ — ١٩

طائل افندى ١ — ٥٤ و ٢١٧

طامع سلامة (ن) ٢ — ١٥١

الطب (مدرسة) ١ — ١٩٨

الطباعة ١ — ٢٥٠

طرايش (معمل) ٢ — ١٢

طنمت باشا ١ — ٢٥٧ و ٢ — ٩٨

طهران ٢ — ١٣٨

طوسون باشا ابن سعيد باشا ١ — ٩٦ و ٢٠٥

طوسون بن محمد على ١ — ١٠

طومات ١ — ١٧٠

الطينة ١ — ٥٣

(ع)

عادات مرعية ٢ — ٢٨٩

على باشا ٢ — ١٣٠

عامر بك سعيد ١ — ٢٧٠ و ٢٧٢

عامة (رواية) ١ — ٢٨٧

عائشة عصمت تيمور ١ — ٢٥٧ و ٢٨١

عباس باشا الأول ١ — ١٠ إلى ٢٢

عباس حلى الثانى ٢ — ١٤٠

العباسية ١ — ١١

عبد الباقي مزوز (ن) ٢ — ٨٣

عبد حوده (ن) ٢ — ١٤٩

عبد الحمولى ١ — ٢٨٨ و ٢ — ٢٧٣

عبد الحليم باشا (الأمير) ١ — ٣٩ و ٤٥ و ٦٩

و ٧٠ و ٧٤ و ٧٦ و ٢١٨ و ٢٤٤

عبد الحميد (السلطان) ١ — ١٩٦ و ٢ — ١٣٩

عبد الحميد زهرة (ن) ٢ — ٨٣

الأستاذ عبد الحميد العبادى ٢ — ٣٠٤

عبد الرحمن الاييارى ١ — ٢٤٣

و الحراوى (الشيخ) ١ — ٢٠٣

و ٢٣٥

عبد الرحمن حمد الله (ن) ٢ — ٢٤

و خالد (ن) ٢ — ١١١

على فعمى رفاعه بك ١ — ١٩٨ و ٢٤٦ و ٢٦٤
 • بك فعمى كابل ٢ — ٣٠٦
 • كابل ن ٢ — ٨٢
 • كتاب ٢ — ١٥٠
 • اللي (الشيخ) ١ — ٢٦١ و ٢٨٩
 • مبارك باشا ١ — ١١ و ٣٦ و ٤٢
 • ١٨٧ و ٢٠٧ وما بعدها ٢ — ٧٦
 • محمود (ن) ٢ — ١١٠
 • على مظهر بك ٢ — ١٣٥
 • منها (ن) ٢ — ١١٠
 • ومي بك ١ — ١٧٧
 • عياد ٢ (ن) — ١٤٩
 • اليان (ن) ٢ — ١١١
 • عمارة السيد ١ — ٢٧٢
 • عمارة القمرى (ن) ٢ — ١١٠
 • عمر بن الخطاب رضى الله عنه ١ — ٥٣
 • عمر أبو يحيى (ن) ٢ — ٨٤
 • عمر احمد (ن) ٢ — ١٥٠
 • عمر باشا ١ — ٣٩
 • حمد (ن) ٢ — ٨٤
 • خضر (ن) ٢ — ١٤٩
 • عمر رشدى باشا ١ — ١٦٨
 • وصفى ١ — ٢٠
 • عمليات (مدرسة) ١ — ١٩٩
 • عنبر افندى ١ — ٢١٠ و ٢١٢
 • المهد (الفاؤما) ٢ — ٩٣
 • عيسى باشا حمدى (الدكتور) ١ — ٢٧٦

(غ)

غردون باشا ١ — ٨٦ و ١٠٩ و ١١٦ و ١١٧
 • ١١٩ و ١٢٠ و ١٣٦ و ١٣٨ و ١٥١
 • ١٥٦ و ١٥٩
 • غلاستون ١ — ٥١
 • الفناء ١ — ٢٨٦
 • غندكرو ١ — ١٠٤ و ١٠٦ و ١١١ و ١٢١
 • ١٢٧ و ١٥٨ و ١٦٠ و ١٦١

المقاد (السيد حسن موسى) ن ١ — ٢٤٤
 • ٢ — ١٠٩
 • المقاد (موسى بك) (ن) ٢ — ٨٢ و ٨٩
 • المقاد (الموسيقى) ١ — ٢٨٩
 • مقباوى (الدكتور) ١ — ٢٧٢
 • حلبة (رأس) ١ — ١٠٦ و ١٥٨
 • على إبراهيم (ن) ٢ — ٨٤
 • على إبراهيم باشا ١ — ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠
 • ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٥٦ و ٢٨٢ و ٢ — ٢٣٩
 • على أبو سالم دنيا (ن) ٢ — ٨٣
 • أبو عمارة (ن) ٢ — ٨٣
 • على أبو محورى ١ — ١٦٤
 • برهان بك (المهندس) ٢ — ٧
 • جعفر (ن) ٢ — ١١٣
 • حسن (ن) ٢ — ١٥٠
 • حسن حجاج ن ٢ — ٨٣
 • حيدر ١ — ١٧٠
 • خفاجى بك (ن) ٢ — ٨٤
 • خليل (ن) ٢ — ١٥٠
 • خيرى (الملازم) ١ — ١٧٠
 • رضا باشا ١ — ١٣٦
 • رضا بك الطوبجى ١ — ١٧٧
 • على رياض بك ١ — ٢٧٦
 • الزعفران (ن) ٢ — ١١٥
 • سرى باشا ١ — ٣٩
 • السلاكلى ١ — ١٨١
 • سيد احمد (ن) ٢ — ٨٣
 • الشامى (ن) ٢ — ١١٥
 • شركس ١ — ٣٩
 • شريف باشا ٢ — ٢٣٩
 • كساب (ن) ٢ — ١٥٠
 • عامر (ن) ٢ — ١٥٠
 • عزت افندى ١ — ٢٧١
 • عمار (ن) ٢ — ٨٣
 • عمران (ن) ٢ — ١١٥ و ١٤٩
 • عياد (ن) ٢ — ١٤٩
 • غالب باشا ١ — ١٩٤

فوره (بلدة) ١ — ١١٣ و ١٢١ و ١٠٦
 فولر (المهندس) ٢ — ٧
 الفيتو (حق) ٢ — ١٧٥ و ١٧٦ و ١٨١
 فيدال باشا ١ — ١٩٨
 فوري (المارشال) ١ — ٣٨
 فيفيان ١ — ١٤٠ و ٢ — ٦٢ و ١٧١
 و ١٧٣ و ٢٣٠
 فيكتوريا (بحيرة) ١ — ١٠٥ و ١٠٨ و ١٢١
 و ١٥٧
 فيلبيه (الميو) ٢ — ٥٨

(ق)

قاسم باشا (الأميرال) ١ — ١٩٤
 قاسم أمين بك ٢ — ٢٧٥
 قاسم رضى باشا ٢ — ١٥٦ و ١٥٧
 قاسم فتحى بك ١ — ٢٧٣
 قاسم منصور (ن) ٢ — ١١٠
 القاهرة (جريدة) ١ — ٢٦٠
 القاهرة (عمراتها في عهد اسماعيل) ٢ — ٢٢
 القبارى ١ — ١٢
 قدرى باشا ١ — ٢٤١ و ٢٤٦ و ٢٧٨
 قرض سنة ١٨٦٢ — ٦٥
 القرض المشنوم ٢ — ٤١
 القروض الأجنبية (ابتدائها) ١ — ٦٤
 قروض مصر في عهد اسماعيل ٢ — ٢٥ وما بعدها
 القرم (حرب) ١ — ١٨ و ٣٥ و ٢٢٤
 قسايو (انظر بور اسماعيل)
 قصار (رأس) ١ — ١٠٦
 قصر العيني (مدرسة) ٢١٦
 قصر النيل (كوبرى) ١ — ٢٣٦
 القصير ١ — ١٦٧
 قضاء الأجانب ١ — ٤٧
 القضاء (نظامه) ١ — ٤٥ و ٢ — ١١٣
 و ١١٦ و ٢٣٨
 القصارف (بلدة) ١٠٤ و ١٤٣ و ١٥٧ و ١٦٠
 و ١٦١
 قطن (أسعاره) ٢ — ٢٥٤
 قطن (زراعته) ٢ — ١٠

(ف)

القارد الكسندوى (جريدة) ١ — ٢٥٠
 فاطمة الأزهرية ١ — ٢٥٨
 فابكو (بلدة) ١ — ١١٢ و ١٢١
 فازوغلى ١ — ١٦٥
 الفاشر ١ — ١٥٤ و ١٥٦ و ١٥٨ و ١٦٠
 و ١٦١
 فاشوده ١ — ١٠٥ و ١٠٦ و ١١٧ و ١٢٧
 و ١٤٩
 فان بلى ١ — ٨٢ و ٢ — ٣٠١
 فرانس باشا ١ — ٢٣٤ و ٢ — ١٩
 قترجرالد ٢ — ١٦٨ و ٢٢٤
 فرج ابراهيم (ن) ٢ — ١١١
 فرج الله البوصيل ١ — ١٦٤
 فردنان دليس ١ — ١١ و ١٣ و ١٤ و ٢٤
 و ٢٧ و ٣١ و ٣٩ و ٤٠ و ٥٠ و ٥١
 و ٥٤ و ٥٦ و ٥٩ و ٨٤ و ٨٨ و ٩٠
 و ١٠١
 فردى ١ — ٢٨٧
 فردريك ولهايم ١ — ٩٦ و ٩٨
 فردة (ضريبة) ٢ — ١١٦
 فرس (بلدة) ١ — ١٧٦
 الفرعونية (ترعة) ١ — ٥٣
 فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ — ١ — ٧٣
 و ٧٥ و ١٠٦
 فرمان ١٥ يونيه سنة ١٨٦٦ — ١ — ٧٥
 و ٨ يونيه سنة ١٨٦٧ — ١ — ٧٦ و ٧٧
 و ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٦٩ — ١ — ٧٩
 فرمان ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٢ — ١ — ٧٩
 و ٨ يونيه سنة ١٨٧٣ — ١ — ٨٠
 و أول يولييه سنة ١٨٧٥ — ١ — ١٣٢
 فرنسا (سياسة اسماعيل حيالها) ١ — ٨٩
 فرنسوا جوزيف ١ — ٩٦ و ٩٨
 فرنك لاسل ٢ — ٢٣٠
 فنية (نهضة) ١ — ٢٨٥
 فؤاد بك سليم ٢ — ١٧١
 فوجه (بلدة) ١ — ١٦٦

كودوك (انظر) قاشودة
كوشخانه ١ — ٢٢٥
السكراب القري (جريدة) ١ — ٢٤٨
السكراب المصري (جريدة) ١ — ٢٤٩
كولستن (الميرالاي) ١ — ١٦٧
كولفين ٢ — ١٩ و ١٦٨ و ٢٧٦
كوم بقى مراس ١ — ٢٠٩
كوميدى (مسرح) ١ — ٢٨٦
السكراب بلدة ١ — ١٦١
كرلس الرابع (البطرك) ١ — ٢٠٤ و ٢٥١
كيف (بقعة) ٢ — ٥٦
كيوجا (بحيرة) ١ — ١٣١

(ل)

لابورى ١ — ١١٩ و ١٢١
لاتوك ١ — ١٢١ و ١٥٧ و ١٦١
لائحة التعليم ١ — ٢٣١
اللائحة المعيدية ١ — ٢٤ و ٢٥ و ٢ — ١٠٨
اللائحة الوطنية ٢ — ١٨٢ و ١٨٦ و ١٨٨
و ٢٢٤
لائحة الماشات ١ — ٢٦
لاردى (الدكتور) ٢ — ١٤١
لادو (بلدة) ١ — ١١٨ و ١٢٠ و ١٢١
١٢٦ و ١٥٧ و ١٥٨
لارى باشا ١ — ١٧٨ و ١٨٢ و ٢١٧ و ٢١٩
٢٠٣
لامير بك ١ — ٢٠٩ و ٢٣٥
لجنة التحقيق الأوروبية ٢ — ٤٣ و ٦٨ و ١٦٧
١٨٩ و ٢٢٤
لطيف باشا ١ — ٣٩
لطيف سليم باشا ٢ — ١٧١
لويبر ١ — ٥٣ و ٥٤ و ٢٦٧
اللوزى (السيد) ن ٢ — ١٥٩ و ١٨٥
لينان باشا ١ — ٥٤ و ٥٧ و ٥٨
لورنج باشا (الجنرال) ١ — ١٤٦
لوكت (الميرالاي) ١ — ١٧٠
لى ١ — ٣٤
ليونار ١ — ١٧٩

قطن (محصوله) ٢ — ٢٥٤
القلابات ١ — ١٠٤ و ١٤٣ و ١٥٧ و ١٦١
القلعة السعيدية ١ — ٣٠ و ٤٢
قنا ١ — ١٦٧
قناة السويس ١ — ٦ و ٢٧ و ٣١ و ٤٨
وما بعدها و ٨٨ وما بعدها
قناه السويس (بيع أسهم مصر فيها) ١ — ٨٦
و ١٠١ و ١٠٢ و ٢ — ٤٩
قناطر التقسيم ٢ — ٦
القناطر الحيرية ١ — ٢٢٨ و ٢ — ١١٨ و ٩
قنمة ١ — ١٩٣
قورع (معركة) ١ — ١٤٦
قوز رجب (بلدة) ١ — ١٦٠
القومانية المحيدية ١ — ٣٤
قومسيون مصر ١ — ٤٧
قياخور ١ — ١٤٦

(ك)

كابريكة (الملك) ١ — ١١٣ و ١١٤ و ١٢٥
الكاغدخانه (متفرقه) ٢ — ١٢٦
كانل (مدينة) ٢ — ١٤٠
كبكيه (بلدة) ١٥٦ و ١٥٧
كتخدائية ١ — ١٠
المستركران ٢ — ١٤٨
كرحوع (بلدة) ١ — ١٦٥
كردفان ١ — ١٥٦ و ١٥٧ و ١٦٠
الكردى (بلدة) ١ — ٢٠٩
كرن (سنهت) ١ — ١٤٠
كروسكو ١ — ٤٠
كرومر ٢ — ٦٦ و ٦٩ و ١٧٣ و ٢٢٤
كريم ٢ — ٦٦ و ٦٩
كربت (حرب) ١ — ١٩٤
كسلا ١ — ١٠٤ و ١٠٦ و ١٤٠ و ١٥٧
١٥٩ و ١٦٠ و ١٦١
كسلا (ثورة) ١ — ١٤٩
كليار باشا ٢ — ١٧
كنر ٢ — ١٢٦
كونيج بك ١ — ٣٣

(م)

- مائبو دلسيس ١ - ٥٤
 مارشان (الكولونيل) ١ - ١٠٥ و ٢٥٤
 ماريت باشا ١ و ٢٥٤ و ٢ - ٢٠
 ماريوت ٢ - ٦٦
 ماسندى ١ - ١١٣ و ١٢٢ و ١٢٥
 ماكيلوب باشا ١ - ١٣٨ و ١٨٥
 مالاربه (البارون) ٢ - ٦٦
 مالطبرون ١ - ٢١٩
 مالية (حالة) ٢ - ١٠١ و ١٠٢ و ١١٩
 ١٦٢ و ٣٠٢
 ميروك الديب (ن) ٢ - ١١٥
 مفتحف المصرى ٢ - ١٨
 مقر (مدرسة) ١ - ٢٢٠
 المنسجين (أطيان) ٢ - ١٥٨
 مقتل (المهندس) ١ - ١٦٨
 متولى شريف (ن) ٢ - ١٤٩
 مجالس الأقاليم ١ - ٤٥ و ٤٧
 ١ - التجار ٤٧
 ١ - تفتيش الزراعة ٢ - ١٠ و ١٢٨
 ١ - تنظيم الزراعة ٢ - ١٠٠
 مجالس ملماة ٢ - ٢٣٨
 مجتمع - طبقات ٢ - ٢٧٥
 مجدلا ١ - ١٤١
 مجدى (السيد صالح بك) ١ - ٢٦١
 مجلس الأحكام ١ - ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٦٩
 ٢ - ٢٨٤
 مجلس (أعلى المالية) ٢ - ٦١
 المجلس الخصوصى ١ - ٤٤ و ٤٥ و ٢ - ٢٣٧
 مجلس شورى النواب ٢ - ٧٨ وما بعدها
 ٢ - (أدواره) ٨٤ و ١٢٣
 ١٤٩ و ١٦٧ و ١٧٢ و ١٧٩ و ١٩١
 ١٩٤ و ٢٠٠ و ٢٠١
 مجلس شورى النواب (أدوار التهضة والمعارضة)
 ٢ - ١٢٢

- مجلس شورى النواب (أعضاؤه) ٢ - ٨٢
 ١٠٩ و ١٤٩
 مجلس شورى النواب (المعارضة) ٢ - ٩٧
 مجلس شورى النواب (نظامه) ٢ - ٧٨ و ٢٨٧ و ٢٩٠
 ٢ - الثورة ٧٨
 ١ - المعارف المصرى ٢٤٢ و ٢٥٦
 ٢ - النظائر ٧٣ و ١٧٥ و ٢٣٧
 ١ - المجمع العلمى ٢٤٢
 ٢ - محاكم أهلية ٢٥٣
 ١ - شرعية ٤٥
 ٢ - قصصية ٢٤٤
 ٢ - محتظة ٢٤٠ إلى ٢٥٣
 ١ - محرم على (ن) ٢٤٣ و ٢ - ٨٣
 ٢ - محفوط رشوان (ن) ١١١
 ٢ - محكمة مجازية ٢٣٩
 ١ - عهد الماس اقتدى ٣٨ و ٣٩
 ٢ - عهد بو محمد (ن) ١١٠
 ٢ - أبو السمود بك المهندس ٧
 ٢ - أبو الحكارم (ن) ١١١
 ٢ - الأثرى (ن) ١١٠
 ٢ - إسماعيل بك حب الزمان المهندس ٧
 ٢ - أعظم خان ١٢٧
 ١ - أمين ١٦٨
 ١ - أمين بك ١٧٨
 ٢ - الأبايى (ن) ٨٣
 ١ - أنسى بك ٢٠١ و ٢٤٨
 ٢ - الأنصارى (ن) ١١٠
 ١ - أنيس ١٨٦
 ٢ - أبوب سليمان (ن) ١١٢
 ٢ - الأستاذ ٣٠٤
 ١ - بدر (الدكتور) ١٤٦ و ١٤٧
 ٢٧٥ و
 ١ - بيوى أفندى ١٦ و ١٧
 ١ - بيوى مكرم ٢٤٣
 ٢ - حار (ن) ١١١
 ٢ - جمال الدين (ن) ٨٣
 ١ - جودت ١٧٠
 ٢ - حيرة الله (ن) ١٥٠
 ١ - حافظ بك (الدكتور) ٢٧٤

محمد الصيرفي (ن) ٢ — ٨٣
 • عارف باشا ١ — ٢٤١ و ٢٥٦ و ٢٦٣
 • عامر بك (الدكتور) ١ — ٢٧٣
 • عبد البر ٣ — ١٥٧
 • عبد الرازق افندي ١ — ٢٦٤
 • عبد الشكور (أمير مصر) ١ — ١٣٤
 و ١٣٦ و ١٤٤
 الشيخ محمد المصطفى الهدي ١ — ٢٠٣ و ٢٧٩
 و ٢ — ٢٧٨
 محمد عبد الله (ن) ٢ — ٨٣
 • عبد الوهاب (ن) ٢ — ١٥٠
 • عبده (ن) ٢ — ١٤٩
 • عبده (الشيخ) ١ — ٢٠٤ و ٢٥٥ و ٢٦٠
 و ٢ — ١٣٧ و ١٣٥
 محمد عثمان جلال بك ١ — ٢٤٨ و ٢٥٦
 • عرفان باشا ١ — ٢٤٣
 • عزت افندي (البكباشي) ١ — ١٤٦
 و ١٦٩
 محمد عفيفي (ن) ٢ — ٨٣
 • علي الكبير ١ — ٩ و ١٢ و ٥٤ و ٨٣
 • علي البقلي باشا ١ — ١٤٦ و ١٩٨ و ٢٤٦
 و ٢٧٢
 محمد عlish (الشيخ) ١ — ٢٩٥
 • فتي افندي ١ — ٢٦٤
 • فرج (ن) ٢ — ١٥٠
 • الفرماوي (ن) ٢ — ١١٠
 • فريد بك ١ — ١٠١ و ٢ — ٣٤٣
 • فهمي بك المهندس ٢ — ٧
 • فوزي بك (الدكتور) ١ — ٢٨٨
 محمد قطة المندوي ١ — ٢٦٣
 • القطاوي بك (الدكتور) ١ — ٢٨٨
 • كامل ١ — ١٧٨
 • ماهر باشا ١ — ١٦٨
 • مختار باشا (الواء) ١ — ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥
 و ١٣٦ و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٩
 و ١٧٠ و ١٨١ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨
 و ٢٨٤
 • نادي باشا ١ — ١٣٦ و ١٦٩

محمد حساب (ن) ٢ — ١٥١
 • حجازي (ن) ٢ — ١٤٣
 • محمد حسن كساب (ن) ٢ — ٨٣
 • حسنين النجدي (ن) ٢ — ١٤١
 • الحدة ١ — ١٤٥
 • حاد (ن) ٢ — ١٧٧
 • حمادي (ن) ٢ — ٨٤
 • حمودة (ن) ٢ — ٨٣
 • خليل صبحي ٢ — ٩١
 • خير الله (الملازم) ٢ — ١٧٠
 • الدهقان (ن) ٢ — ١١١
 • راسخ بك ١ — ٤٠
 • راضي بك (ن) ٢ — ١٥٠ و ١٥٥
 و ١٦٣ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠
 • رجب كساب (ن) ٢ — ١٧٨
 • رضا بك ١ — ١٧٧
 • رعنا ١ — ١٧٨
 • رفعت بك ١ — ١٤٦ و ١٤٨
 • سامي افندي ١ — ١٦٨
 • سحلي (ن) ٢ — ٨٤
 • بك سعيد ١ — ٢٦٢
 • سعيد بك (ن) ٢ — ٨٣
 • سلطان (ن) ٢ — ١٥١
 • سليم (ن) ٢ — ١٤٩
 • سيد احمد باشا ٢ — ١٣٣
 • السيوفي ٢ — ١٩١
 • الشافعي بك ١ — ١٩٨ و ٢٤٣
 • شافعي بك (الدكتور) ١ — ٢٤٣
 • شريف افندي ٢ — ٢٤٨ و ٢٤٩
 • شريف باشا ١ — ٧ و ٨ و ٩٦ و ١٢٢
 و ١٣٩ و ٢٠١ و ٢٠٥ و ٢١٨ و ٢٢٩
 و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٥٦ و ٢ — ٦٩
 و ٧٦ و ١٨٢ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٩
 و ١٩١ و ١٩٥ و ٢٠٦ و ٢٢٤
 محمد الشوربجي ٢ — ١١٨
 • صادق باشا ١ — ٤١ و ٢٨٥
 • صالح ١ — ١٧٨
 • صالح الحوت (ن) ٢ — ١١٠

مدرسة الجبجانة ١ — ١٧٩
مدرسة الحقوق ١ — ١٩٨ و ٢٠٥ و ٢٣٢
٢٤١
مدرسة الخطرية ١ — ١٧٩
مدرسة دار العلوم ١ — ١٩٨ و ٢٣٢ و ٢٣٣
٢٣٤ و ٢٤١ و ٢٥٤
مدرسة القنون والصنائع (مدرسة الصليات)
١ — ١٩٩ و ٢٣٥
مدرسة القابلات ١ — ٤٤ و ١٩٢ و ١٩٩
مدرسة قلفاوات الشيش ١ — ١٧٩
مدرسة الطب (قصر العيني) ١ — ٤٤ و ١٩٧
و ١٩٨ و ٢١٣ و ٢١٥ و ٢١٦
مدرسة البان للصري القديم (الميروغليزية)
١ — ٢٠١ و ٢٣٥
مدرسة المساحة والمحاسبة ١ — ٢٠١ و ٢٠٥
و ٢٣٢
مدرسة المفروزة ١ — ١٧ و ٤٢ و ٢٢١
و ٢٢٣
مدرسة الهندسخانه ١ — ٤٢ و ١٩٧ و ٢٠٥
و ٢١٧ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٧ و ٢٣٢
و ٢٦١ و ٢٦٨
مديريات ٢ — ٢٣٧
مدین ١ — ١٦٩
مرآة الأحوال (جريدة) ١ — ٢٤٩
الشرق (جريدة) ١ — ٢٤٩
السلطان مراد ١ — ١٩٦
مراد السمودي (ن) ٢ — ١١١
مرشير بك ١ — ١٧٨ و ١٧٩
مرصفي (بلدة) ١ — ٢٥٣
المرصفي (أحمد حريف الدين) ١ — ٢٠٥
المرصفي (الشيخ حسين) ١ — ٢٣٤ و ٢٤٦
مرولي (بلدة) ١ — ١١٩ و ١٢١ و ١٢٢
و ١٢٣
مری ١ — ١٣
مريو ١ — ١٤
مساحة (مصلحة) ٢ — ١٩
المسافرخانة (قصر) ١ — ٦٩

محمد و ق ١ — ٢٤٩
الوكيل (ن) ٢ — ٨٣
محمد أبو سن بك ١ — ٢١٧
بك الاسلامبولي ١ — ٢٥٧
زغلول (ن) ٢ — ١١٠
سالم (ن) ٢ — ١٤٩
ساي بك ١ — ١٧٧
السيد (ن) ٢ — ١٣٧
صبري باشا ١ — ١٦٨ و ١٧٠
صفوت الساعاتي ١ — ٢٦٢
عبد المصطفي (ن) ٢ — ١٠٠
عبد الله (ن) ٢ — ١٥١
محمد الطار بك الطار (ن) ٢ — ٨٢ و ١٤٢
و ١٨٤ و ١٩٢ و ٢٦٦ و ٢٢٨
محمد القلبي باشا ١ — ٢٨ و ١٩٨ و ٢١٧
و ٢٤٤ و ٢٤٦ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٧
و ٢٦٨
محمد فهمي باشا ١ — ٧٧ و ١٩٥ و ٢٨٣
فوزي افندي ١ — ١٩٨
المحمودية (ترعة) ١ — ٢٦ و ٣٤
المحيط الهندي ١ — ١٥٨
مختار بك ١ — ٣٤
المدارس في خطبة العرش ٢ — ١٠٦
المدارس في عهد عباس الأول ١ — ١٦
المدارس في عهد اسماعيل ١ — ١٩٧
مدرسة ابتدائية بالخرطوم ١ — ١٦ و ٣٩ و ١٦٣
مدرسة أبو زعبل ١ — ٢١٧
مدرسة الإدارة والألمن ١ — ١٩٨
مدرسة أركان حرب ١ — ٤٢
مدرسة إيطالية ١ — ٤٤
المدرسة البحرية ١ — ٤٧ و ١٩٧
للمدرسة التجهيزية بالباسية (الخديوية) ١ —
٢٠١ و ٢٠٥
مدرسة رأس التين بالاسكندرية ١ — ٢٠١
مدرسة الزراعة ١ — ٢٠١
مدرسة الميمان والحرس ١ — ٢٠١
مدرسة بربر ١ — ١٦٣
مدرسة التلغراف ١ — ٢٠٠

انجلترا بسلطة مصر في الصومال ١ — ٨٦

و ١٢٩

معرض باريس سنة ١٨٧٦ — ١ — ٧٨

المسكر المصري في غندوكرو ١ — ١٨٢

مفتش عمومي ٢ — ٢٣٦

مقابلة (قانون) ٢ — ٣٩ و ١١٥ و ١١٧

و ١١٩ و ١٥١ و ١٥٢

مقاو (بلدة) ١ — ١١٩ و ١٢١ و ١٢٢

المسكس (أربعة) ٢ — ٨

مكر (بلدة) ١ — ١١٩ و ١٢١ و ١٥٧ و ١٦١

مكسيليان (الأرشيدوق) ١ — ٢٨

المكسيك (حرب) ١ — ٣٩

ملكسية زراعية ٢ — ٢٦٣

الملاحة البحرية (شركة) ١ — ٣٤

الملاحة النيلية (شركة) ١ — ٣٣

المواني (سليمان) ن ٢ — ٨٣

ممتاز باشا ١ — ١٥١

مناخ النيل ١ — ١٠٧

منبوتو ١ — ١٥٧ و ١٦١

منعلا ١ — ١٢١ و ١٢٧

المنذرة ٢ — ٢٤

منصور افندي أحمد ١ — ٢٣٤ و ٢٧٦

حسن افندي ١ — ١٧٨

حماده (ن) ٢ — ١١١

متزنجير باشا ١ — ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٥ و ١٦٩

المنفلوطي (على أبو النصر) ١ — ٢٦١

و ٢ — ٧

السيد مصطفى (١) — ٢٧٠

منواشي (معركة) ١ — ١٣٠

المهدي (ثورة) ١ — ١٠٧ و ١١٧ و ١١٨

و ١٢٦ و ١٢٨ و ١٣٦ و ١٦٥ و ١٧٣

و ١٧٥

المهدي (محمد أحمد) ١ — ١٢٧ و ١٧٣

مهي يوسف عمر (ن) ٢ — ١١١

موجيل بك ١ — ٢٧ و ٣٣ و ٤٠ و ٥٧

و ٥٨ و ٢٢٣

مورا (الأمير) ١ — ٩٦ و ٩٨

موسى باشا حدى ١ — ٤١ و ١٢٧ و ١٤٩

المتشفيات ٢ — ٢٠

مسد اليك ١ — ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٧٥

السلمية ١ — ١٦٥

المستولية الوزارة ٢ — ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٨

مشايخ البلاد ٢ — ١٠٨

مصرع الرق ١ — ١٢١

المصانع في عهد عباس ١ — ١٦

مصر (جريدة) ١ — ٢٤٨

مصطفى باشا ١ — ٢٠

محمد السيوفى ٢ — ١٩١

مصطفى سلامة (الشيخ) ١ — ٢٦٣

« علام (ن) ٢ — ١٥٠

« غيم (ن) ٢ — ١٤٠ و ١٧٧

« فاضل باشا ١ — ٣٤ و ٤٥ و ٦٩

و ٢٣٤

« كامل ١ — ١٧٠

« كامل باشا ١ — ٢٠ و ٢٠٣ و ٣٤٣

« محمد عز الدين (ن) ٢ — ١٥٠

« هرجه (ن) ٢ — ١٤٩

« وهي بك ١ — ٢٥١ و ٢٢٦

مصوع ١ — ٨١ و ١٠٤ و ١٠٦ و ١٠٧

و ١٤٠ و ١٤٢ و ١٤٥ و ١٤٧ و ١٥٣

و ١٦٩ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٨٦ و ١٨٩

مطوش باشا ١ — ٢٤

مظفر الدين شاه ٢ — ١٣٩

مظهر باشا (محمد) ١ — ١٤ و ٢٤٤

معاشات (لائحة) ١ — ٢٦

معامل السكر ٢ — ١١

المعامل في عهد إسماعيل ٢ — ١٢

المعامل في عهد عباس الأول ١ — ١٦

معاهدة (لندن) سنة ١٨٤٠ — ١ — ٥٠

و ٦١ و ٧٢ و ٧٥

معاهدة تسهيل البريد بين مصر وانجلترا ١ — ٨٦

« ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ بين مصر وانجلترا

لتعاون على إبطال الرقيق ١ — ٨٦

معاهدة وضع أوغنده تحت حماية مصر سنة ١٨٧٤

١ — ١٢٠

معاهدة ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧ التضمنة اعتراف

نصير شريف (ن) ٢ — ١١٥
نظام توارث العرش ١ — ٧٣
نظام الحكم في عهد عباس وسعيد ١ — ٤٤
د د د د استماعيل ٢ — ٢٣٦
النظامية (مصرف) ٢ — ٧٨
نفيشه ٢ — ٨
نو (بحيرة) ١ — ١٢١
التوبة ١ — ١٠٩
نوبار باشا ١ — ٣٤ و ٣٩ و ٤٠ و ٨٠ و ٨٩
و ٩٠ و ٩٦ و ١٢٦ و ١٤٢ و ٢٣٧
و ٢٣٩ و ٢٦٨
نوبار باشا (وزارة الأولى) ٢ — ٧٥
نياميونجو (بلدة) ١ — ١٢١
النيل ١ — ١٠٤
الأيض ١ — ١٠٥ و ١١٢ و ١١٣
د الأعلى (مديرية) ١ — ١٠٦
نيل فيكتوريا ١ — ١١٢ و ١١٩ و ١٢١
نيمولي (بلدة) ١ — ١٢٧

(أ)

هارون ١ — ١٥٥
هراة (مدينة) ٢ — ١٢٧
هرهر (مدينة وسلطنة) ١ — ١٠٥ و ١٣١
و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٧ و ١٤٣
و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٦٩ و ١٧٤
هرسك (تورة) ١ — ١٩٤
هلال بك (ن) ٢ — ٨٣ و ٨٩
حام حمادي (ن) ٢ — ١٠٠
هنري (الأمير) ١ — ٩٦
السير هنري اليوت ١ — ٩٦ و ٩٨
هيجنبوتام (الهندس) ١ — ١١٥

(و)

وادي حلقا ١ — ١٥٨ و ١٦٢
د الطويلات ١ — ٥٣
د النيل (صحيفة) ١ — ٢٤٧
واداي (مملكة) ١ — ١٥٤ و ١٥٥

موسى الجندى (ن) ٢ — ٨٣
د خليل (ن) ٢ — ١١٠
موسى بك ١ — ١٦٥ و ٢ — ١٧
للوسيق ١ — ٢٨٦
موسى (بحر) ١ — ٥٣
للويلحي (إبراهيم بك) ١ — ٢٤٣ و ٢٤٨
و ٢٥٥ و ٢٨٠ و ٢ — ١٣٥ و ١٩١
للويلحي (عبد السلام باشا) (ن) ١ — ٢٥٥
و ٢ — ١٣٥ و ١٤٩ و ١٥٥ و ١٧٩
و ١٨٥ و ١٩٣ و ١٩٤
للويلحي (محمد) ١ — ٢٤٣
ميت العز ١ — ٢١٣
ميركون (قصر) ٢ — ٢٨
ميخائيل اثناسيوس (ن) ٢ — ٨٤
د عبد السيد ١ — ٢٤٨ و ٢ — ١٦٦
د فرج (ن) ٢ — ١٥٠
ميزانية ٢ — ١٠٢ و ١٠٨ و ١١٤ و ١١٧
و ١٢٠ و ٢٥٦
ميزون بك (القائمقام) ١ — ١٦٨ و ١٦٩
ميشيل (البارون) ٢ — ٦٢
مى (الآنسة) ١ — ٢٥٧

(ن)

نابيه (اللورد) ١ — ١٤١
نابليون بونابرت ١ — ٤٩ و ٣٠ و ٥٣ و ٥٤
و ٢٢٩ و ٢٤٢
نابليوت الثالث ١ — ٣٨ و ٦٤ و ٦٩ و ٧٠
و ٨٤ و ٩٠
نازلى (الأميرة) بنت محمد علي ١ — ١٧ و ٢١
الناصر (بلدة) ١ — ١١٩ و ١٢١
ناصر الدين شاه ٢ — ١٣٩ و ١٤٠
ناطوره (رعة) ٢ — ٨
نزهة الأفكار (جريدة) ١ — ٢٦٣
النزهة (حديقة) ٢ — ٢٤
د (قصر) ٢ — ٢٤
نسائية (نهضة) ٢ — ٢٧٤
نسيج (معاقل) ٢ — ١٢
نعمان طاش ٢ — ١٤٠

واديحتون ٢ — ٧٣ و ٢٢٥	اليسوب (مجلة) ١ — ٢٤٦
الوجه (نمر) ١ — ٤١	يعقوب صنوع ١ — ٢٤٩
ودلاي ١ — ١٢١ و ١٢٦ و ١٥٧ و ١٥٨	يوحنا (ملك الحبشة) ١ — ١٤١ و ١٤٧
الوزارات ١ — ٤٥	١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٧ و ١٥٥
وزارة مختلطة ٢ — ٧٢	يوسف الحكيم بك (المهندس) ٢ — ٧
الوطن (جريدة) ١ — ٢٤٨ و ٢ — ١٦٦	د حلمي ١ — ١٦٨
الوقائع المصرية ١ — ٢٤٥	د رزق (ن) ٢ — ١١٠ و ١٥٠
ولادة (مدرسة) ١ — ٢٩٨	د صالح ١ — ٢٤٣
(ي)	د صديق بك ١ — ١٧٧
ياقوت (صاحب معجم البلدان) ١ — ١٣١	د ضيا ١ — ١٧٠
ياوربك ١ — ١٧٨	د عبد الفتاح (ن) ٢ — ٨٢
يحي منصور باشا ١ — ٢٠٦	د العفي (ن) ٢ — ١٠٩ و ١٤٩
	د محمد عمر (ن) ٢ — ٨٤

تصحيح خطأ

في الجزء الأول

صفحة	سطر	خطأ	صواب
١٩٤	١٧	القل الكبير	القصاصين
٢٦٠	٣	١٨٤٣	١٨٤٥

للمؤلف

حقوق الشعب

هو كتاب وضعناه سنة ١٩١٢ ، يتضمن شرح المبادئ والنظريات والقواعد الدستورية ،
وحقوق الإنسان ، في قالب محاضرات ومحاورات لتعليم الشعب حقوقه وواجباته

نقابات التعاون الزراعية

نظامها وتاريخها وثمراتها في مصر وأوربا

كتاب الجمعيات الوطنية

صحيفة من تاريخ النهضة القومية

تاريخ الحركة القومية

وتطور نظام الحكم في مصر

الجزء الأول : يتضمن ظهور الحركة القومية في تاريخ مصر الحديث ، وبيان الدور
الأول من أدوارها ، وهو عصر المقاومة الأهلية التي اعترضت الحملة الفرنسية في مصر ، وتاريخ
مصر القوي في هذا العهد

الجزء الثاني : من إعادة الديوان في عهد نابليون إلى انتهاء الحملة الفرنسية ، ومن جلاء
الفرنسيين إلى ارتقاء محمد علي أريكة مصر بإرادة الشعب

عصر محمد علي

يتناول تاريخ مصر القوي في عهد محمد علي الكبير

عصر إسماعيل

(في جزئين)

الثورة العراقية

والاحتلال الإنجليزي

مصر والسودان

في أوائل عهد الاحتلال

تاريخ مصر القوي من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢

مصطفى كامل

باعت الحركة الوطنية

تاريخ مصر القوي من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨

محمد فريد

رمز الإخلاص والتضحية

تاريخ مصر القوي من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩

ثورة سنة ١٩١٩

تاريخ مصر القوي من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١

(في جزئين)

في أعقاب الثورة المصرية

الجزء الأول : تاريخ مصر القوي من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة المنفور له « سعد
زغلول » في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧